

حاشيتان

الأولى : لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي
المصري للتوفى سنة ١٠٦٩ هـ

الثانية : لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بمسيرة
للتوفى سنة ٩٥٧ هـ

على

شرح جلال الدين محمد أحمد المحلى
للتوفى سنة ٨٦٤ هـ

على

منهاج الطالبين

للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي
للتوفى سنة ٦٧٦ هـ

في فقه الشافعية

تنبه : وضعنا شرح منهاج الطالبين بهامشي الكتاب . وحاشية القليوبي
في الصلب بأعلى الصفحات . وبأسفلها حاشية عميرة .

الجزء الأول

الطبعة الثالثة

١٣٧٥ - ١٩٥٦ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله هدايا في نعمه بمنه وافضاله ويدافع نقمه بعزه وجلاله ويكفي من يده بحسن فعاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وتابعيه في أقواله وأفعاله مادام المولى يتفضل على عبده بنوالة (أما بعد) فهذا ما تيسر جمعه من الحواشي على المنهاج وشرحه للجلال المحلى وعلى ما يحتاج اليه في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام لم ينسج قبله على مثاله مشتمل على المعتمد من الخلاف فيهما ومبين لقوامض ما خفي من عبارتهما ومنبه على دفع اعتراضات منهما ومن غيرهما وجامع لما تفرق في الحواشي عليهما وغيرهما مع زيادات يسرها الناظر الهادف والمهمة يعرفها المطلع عليها ومناقشات جمة محتاج للوقوف عليها ممن جرد فهمه عن التعسف واحتماله وخالف عن الحشو والتطويل وعن العزو وغالب الارادة للتسهيل وكثرة الافادة والتحصيل وسهرة الاطلاع على المراد من أقواله والله المسؤول في النفع به على التعميم وأن يجعله خالصا لوجه الكريم وسببا للفوز بالنعيم المقيم فانه القادر على ذلك بكرمه واجابة سؤاله وحسب من جعله وكيلاه في سائر احواله (قوله على انعامه) هو خبر ثان للحمد وقدم الاول لأن استحقاقه للذات وهذا الوصف وقيد الحمد بالانعام لوقوعه كالواجب أو واجبا لانه مع عدمه محتمل للندب ولم يذكر المنع به لرفع توهم الخصوصية وافادة الاطاحة والشمول لكل ما يتعلق به الانعام للقصور عن تعداده اجالا وتفصيلا (قوله والصلاة الخ) سيأتي الكلام على الصلاة والسلام ومحمد وأما السيد فيطلق على الشريف في قومه أو العظيم أو المقتدى به أو المالك وأصله سيود بكسر الواو فقلبت ياء لتحركها واجتماعها مع الياء الساكنة السابقة عليها ثم ادغمت فيها وأما الآل فهم المؤمنون والمؤمنات من أولاد هاشم والطلب وقيل عترته المنسوبون اليه من أولاده وأولاد بناته ماتنا سلاوا وقيل أمة الاجابة قال الازهرى وهو الاقرب للصواب واختاره النووي وأصلها هل فقلبت الهاء همزة وان كانت أثقل منها ليتوصل به الى قلبها ألفا وقيل أصله أول بفتح الواو فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقيل كل منهما أصل بدليل ما سمع من العرب من تصغيره على أهيل أو بيل واختاره بعض مشايخنا المتأخرين ولا يضاف الا الى العقلاء من الاشراف ولو ادعاه جبر الى لحقه من التنبيه بخلاف أهل ولا ينافى ذلك تصغيره لانه لبيان أصله ولا مكان استعماله فيمن هو دون غيره فليس للتحقير (قوله وأصحابه) جمع محب لاجمع صاحب لانه ثبت ومحب اسم جمع لصاحب وقيل جمع له وهو معنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمننا بنينا محمد صلى الله عليه وسلم حال نبوته في حياته وان لم تطل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على انعامه والصلاة
والسلام على سيدنا محمد
وآله وأصحابه

محبته أول مره والمراد الاجتماع العرفي فيدخل نحو الاعمي والمجنون والنائم والصغير والحضر وعيسى صلى الله عليهما وسلم ويخرج من رآه في النوم أو اجتمع به في السماء ليلة الاسراء ونحو ذلك ودخل في الصحابي الآدمي والجني والملاك وخرج بالموثمن الكافر ولو حكما كالصغير واشترط الموت على الإيمان لادوام المحبة بعدموته لا لتسميته صحابيا وعطف الصحب على الآل لتشمل الصلاة باقيهم من غير الآل فهو أعم مطلقا بالنظر لقيده السابق ومن وجه بعدم النظر له (قوله هذا) هو إشارة إلى المشرح وهو كبقية أسماء الكتب والتراجم اسم للالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني كما يأتي وهو الأصح من الاحتمالات الثمانية وهو من حيز علم الجنس فلا حاجة لما ظالموا به كما وضحنه في محله فراجع (قوله مادعت) لم يقل ما اشتدت كما قاله في جمع الجوامع لكثرة شروح المناهج وجملة مؤلفي السابقين عليه لا يرضى الله عنه ولد سنة إحدى وتسعين وسبع مائة ومات رحمه الله أول يوم من سنة أربع وستين وثمانمائة وعمره نحو ثلاث وسبعين سنة وأخذ الفقه عن الشيخ عبد الرحيم العراقي وهو عن الشيخ علاء الدين العطار وهو عن الإمام النووي (قوله المتفهمين) جمع متفهم وهو طالب الفهم أي المتعلم أو المعلم (قوله المناهج الفقه) المناهج والمنهج في الأصل الطريق الواضح وقد وجدت تسمية الكتاب بذلك بخط الإمام النووي على ظاهر نسخته وأضافته إلى الفقه لاخراج منهاج الأصول وغيره (قوله من شرح) هو الكشف والظهار وهو وما بعده بيان لما دعت (قوله يحل ألفاظه) بيان تراكيها من الفاعل والمفعول ومرجع الضمير المستتر في هذا وما بعده للشرح ومرجع الضمير البارز في ذلك للمناهج وفي جميع ذلك استعارة بالكناية وترشيع وعطف يبين مراده عام على خاص (قوله مفاده) بضم الميم اسم مفعول أو مصدر وجوز بعضهم فتح الميم أيضا والمعنى ما يستفاد منه أو فائدته ومعنى تحميمه الخافى نحو قيد أو الإشارة إلى اسقاطه أو إلى تعميم فيما ظاهره الخصوص أو عكسه ونحو ذلك (قوله على وجه) حال من فاعل الأفعال السابقة فهو متنازع فيه أو حال من مافى مادعت أو من شرح (قوله لطيف) أي صغير الحجم بالنسبة لغيره من الشروح فابعد تأسيس أو المراد صغر الحجم وبداية الصنع فابعد تأسيس أو كيد وتفسير (قوله خال) أي فارغ عما ذكر بمعنى أنه لم يذكر فيه الحشو وهو الزيادة المتميزة لغيره فأن لا أو بل وهو الزيادة غير المتعينة على أصل المراد لا لفائدة فهما بمعنى اسم المفعول ويجوز إرادة المعنى المصدرى (قوله حاول الدليل) وهو ما يذكر لاثبات الحكم من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس أو استحباب فعطف التعليل عليه مغاير لأنه اظهار لفائدة الحكم أو من عطف الخاص على العام لما في التنايل من معنى القياس (قوله والله أسأل) قسم المفعول لفائدة التخصيص وحذف مفعول يتفهم لشمار الالهام (قوله وهو حسبي ونعم الوكيل) حسبي بمعنى كافي أو يكفيني والوكيل بمعنى الحفيظ أو المعتمد أو المأمون أو المعين أو القائم بمصالح خلقه أو الموكل إليه تدبيرهم وجملة نعم الوكيل ما عطف على هو حسبي أو على حسبي بتأويله بالفعل ففيه عطف الانشاء على الخبر وهو محذور في الجمل ويجب أن جملة هو حسبي انشائية بمعنى أو بأنه بقدر قيل نعم مبتدأ في الشقين ويجعل نعم متعلق خبره أي وهو مقول في حقه نعم الوكيل ولا محذور في

بسم الله الرحمن الرحيم

(قول الشارح هذا مادعت إليه) الإشارة لوجود في الذهن إن كانت الخطبة مقدمة أو لوجود في الخارج إن كانت متأخرة وإنما لم يقل اشتدت كما قال في شرح جمع الجوامع لكثرة الشروح على المناهج وجملة مؤلفيها (قول الشارح المتفهمين) جمع متفهم (قول الشارح المناهج الفقه) المناهج والمنهج الطريق الواضح وخرج بالفقه منهاج الأصول للبيضاوي (قول الشارح مفاده) بضم الميم بمعنى الذي استفيد منه ويصح أن يكون بمعنى المصدر (قول الشارح على وجه لطيف) يحتمل أن يراد به دقة الحجم وبداية الصنيع معا ليكون قوله خال الخ تفسير له وبياننا الحشو بمعنى الحشو وكذا التطويل والتعليل (قول الشارح عن الحشو) هو

هذا مادعت إليه حاجة المتفهمين لمناهج الفقه من شرح يحل ألفاظه وبين مراده وبهم مفاده على وجه لطيف خال عن الحشو والتطويل حار للدليل والتعليل والله أسأل أن ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل قال المصنف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم)

كون متعلق الخبر انشاء وان عطف على حسي بلا تأويل فهو عطف جلة انشائية على مفرد ولا محذور فيه
كمكسه أو أنه من عطف مفرد على مثله يجعل جلة نعم واقعة موقع المفرد لان لها محلا من الاعراب على أن
بعضهم منع كون الواو عاطفة بل هي اعتراضية على مذهب من يجوز آخر الكلام (قوله أفتتح) الأولى
أولف لانه خاص بالمقام عام لجميع المؤلفين وقدره فعلا ومؤخر انظر الاصل العمل ولا فائدة الاختصاص فالجلة
فصلة انشائية ويجوز كونها خبرية بتقدير فصل ماض وكونها اسمية بتقدير مصدر مبتدأ وعلى كل يحصل بها
البركة وذ كر جلة الحمد بعدها كما يدوسكت الشارح عن تفسير الفاظها طلبا للاختصار ولا نفرادها بالتأليف
نم ذ كر شيخنا الرملي تعالى عليه أقساما تسعة للامم فينبغي ذكرها لغيرها والاعتناء بها أحدها وقوعه على
الشيء باعتبار ذاته كالأعلام ثانيا وقوعه عليه باعتبار جزئه كالجواهر للجسم ثالثا باعتبار صفة حقيقية قائمة
بذاته كالأسود والحار رابعا باعتبار صفة اضافية كالملك والمملوك خامسا باعتبار صفة سلبية كالاهمي
والفقير سادسا باعتبار صفتين حقيقيتين واسافية كالعالم والقادر لتعلقهما بذاته وبمعلوم ومقدور وسابعها
باعتبار صفتين حقيقيتين وسلبية كشجاع لا اعتبار الملكة وعدم البخل ثامنا باعتبار صفتين اضافيتين وسلبية
كأول لانه سابق لغيره ولم يسبقه غير موقوف يوم لانه غير محتاج الى غير ومقوم لغيره تاسعا باعتبار الصفات
الثلاث كالألانه دال على وجوده بذاته وعلى إيجاد ما غيره وعلى تفرقه تعالى والله أعلم (قوله هي من صيغ
الحمد) أي من جلة الفاظ التي تؤدي بها الحمد لانه يؤدي بغيرها أيضا كجلة الآيات بعد هاو كالجنان والاركان
اذ هو هرطاماني بمعنى تعظيم النعم (قوله الوصف) أي الثناء باللسان بدليل جملة من المخوفين بقوله من
الخلق وهذا معنى المدح ولولم يقيد باللسان لشمول حمد الله تعالى لنفسه وفيه ما رفرق محله ومنه ما قيل عن
بعضهم هل المراد به اعلام عباد به للإيمان به أو الثناء على نفسه به أو هما أقوال ثالثا أولى اعموم قائمته
(قوله بالجليل) فهو المحمود به سواء كان اختياريا أو لا وحذف المحمود عليه وهو الفعل الجليل الاختياري
لعموم به يحتمل أن الياه بمعنى على فهو المحمود عليه فيقيد بالجليل بالاختياري وحذف المحمود به لعمومه
وعلمه من الثناء (قوله اذ القصد الخ) علة لكونها من صيغ المدح وفيه إشارة الى أنه يعتبر فيها قصد الثناء لانها
خبرية لفظا ومعنى وفيه ما يأتي ويحتمل أن المراد أنه يقع بها الثناء فلا حاجة الى قصد وهو المتعين حصول الحمد
بها من لا يعرف معنى الانشاء والخبر (قوله على الله بمضمونها) متعلقان بالثناء ومن أنه الخ بيان لمضمونها
ومالك ومستحق أشارت لعمى اللام في الله ولجميع أشارت لعمى اللام في الحمد سواء جعلت للاستغراق وللعهد أو
للجنس كما يعلم من محله (قوله لأن يحمده) قال شيخ شيخنا حمزة تولى له بدل ذلك لكان أخصر واشمل
أي لعمومه لما وقع ولما سبق وفيه نظر اذ هذا الوصف ثابت له في الازل فلا يتصور فيه سبق حمد من الخلق
عليه وفيه إشارة الى أن كل حمد وجد فهو مستقبل بالنسبة لوصفه تعالى به فتأمل (قوله لا الاخبار بذلك)
اسم الاشارة لمضمونها المتقسم وهذا زيادة تصریح بأنه لا يحصل بها الحمد إذا أر بد بها الاخبار وكلامه متدافع
في حالة الاطلاق والذي حققه السيد رحمه الله تعالى حصول الحمد بهامع قصد الاخبار للاذعان بمدلوله الذي
هو الانصاف بصفات الكمال (قوله أي المحسن) أشار بهذا التفسير الى أنه من فضله وأنه كالتوطئة لما بعده
فهو من الترقى ولعموم به يختلف فهو أهم من قولهم هو الصادق فيما وعد أولياه أو انتهى اذا عبيد أتاب واذ
دعى أجب (قوله الجواد) ذكره لانه ورد في رواية ضعيفة انه من أسماءه تعالى أو بناء على أن أسماءه تعالى غير

أي أفتتح (المدح) هي
من صيغ الحمد وهو الوصف
بالجليل اذ القصد بها الثناء
على الله بمضمونها من أنه
مالك لجميع الحمد من الخلق
أو مستحق لأن يحمده
لا الاخبار بذلك (البر)
بافتتح أي المحسن
(الجواد) بالتخفيف

الزيادة المستغنى عنها والتطويل الزيادة على المراد (قول الشارح أي أفتتح) قيل الاحسن أو أولف ليقيد
تلبس الفعل كله بسم الله (قول الشارح الوصف) شامل لثناء الله تعالى على نفسه خلاف تفسير بعضهم بالثناء
باللسان (قول الشارح اذ القصد الخ) تعليل لقوله هي من صيغ الحمد (قول الشارح من الخلق) قيد بمقرينة
الملك (قول الشارح لأن يحمده) الاخصر له ولهم (قول الشارح بذلك) راجع للمضمون (قول المتن البر)

توقيفية كما مشى عليه المصنف وحقيقة الجود فعل ما ينبغي لمن ينبغي لا يفرض ولا لعله على هذا يكون مختصا
 بآله وتفسير الشارح له بالكثير الجود لعله أخذ من اللام أو من رعاية المقام والسفاه مرادف له وهو سعة
 العطاء فهو أخص وإن قيل بمنع إطلاقه على الله على ما مر والكرم أعم منهما معا (قوله جمع نعمة) بكسر
 النون وبالفتح التمتع والضم المسرة (قوله بمعنى انعام) أي ليناسب ما قبله من كون الحمد على الوصف ولأنه
 أمكن من الحمد على التمتع به لأن عدم نسبة الضبط الباعث بما يرتب عليه بلغ خلافا لبعدهم والنعمة بمعنى
 منع به مرادفة للرزق على الأوجه وقيل ملائم للنفس محمد عاقبته بدخول الجنة ورتبوا عليه أنه لانه نعمة لله
 على كافر بل هو موزون (قوله أي بجميعها) هو مأخوذ من اللام الداخلة على جمع القلة (قوله وإن تعدوا
 نعمة الله) هو مفر من مضاف أي جميع نعمة أو على حقيقته إذ كل نعمة فيها تم لا تحصى فهو اللقمة فيها الأقدار
 على تحصيلها وتناولها وهما ضعفها واساغتها وهضمها وبغير ذلك وفي الخبر لا يستدبر الرغيف ويوضع بين يديك
 حتى يعمل فيه ثمانية وستون صائعا أولهم ميكائيل وملائكة السحاب والشمس والقمر والأفلاك وملاك
 الهواء ودواب الأرض وآخر ذلك الخبز والمراد أفرادها والافهي متحصرة في جنسين آخرى وهو بالعفو
 والرضا وعلو المراتب ودنيوى وهو ما كسب ترك الرذائل والتحلل بالفضائل والهيئات المقبولة والجاه والمال
 ونحو ذلك وإما ربه وهو ما روحاني كنفخ الروح والنطق والفهم والفكر وإما جسماني نحو كمال الأعضاء
 ومحبتها واعتدالها (قوله المان) أي المعطى فضلا والمعدد نعمة على عبادته لانه منه محمود ومن العباد على
 بعضهم منه يوم المصلحة تدفع مفسدة (قوله باللاطف) يضم أوله وسكون ثانيه وبفتحهما ويطلق الأول
 على الرفق والرحمة والثاني على المبرور به ومنه ما سجد كره (قوله بالأقدار) إن أراده الوصف القائم به تعالى
 فالباء للتعدي أو أراده ما يشأ عنه فالباء للسببية وصفة العبدية القدرة فإن أراده ما سلامة الآلات لم يخص
 بالمؤمن وإن أرادهما العزى المقارن للقدور اختص به وعلى هذا فاللاطف مرادف للتوفيق والطاعة فعل
 المأمورات ولوندا بترك المنهيات ولو كراهة وأخص منها القرية باعتبار معرفة المتقرب إليه فيها والعبادة
 أخص منهما معالانها باعتبار فيها النية (قوله أي الهداية) فسر الإرشاد به الدخول في حيز الحق لانه عطف على
 اللطف فهي الدلالة الموصلة (قوله الدال على طريقه) فيه إشارة إلى أن المراد بالهداية مطلق الدلالة وتلك
 عداها بعلى (قوله وهو) أي الإرشاد وكذا الإرشاد والرشاد لانه مترادفة معناها الاستقامة والفلاح وفعلها
 رشد كجذب ورشد كحسن ومخالفة تفسيرها الذي سلكه الشارح لمناسبة لحاها والتي ضد كل منها وأنواع
 الهداية لا تنحصر وأجناسها أربعة مترتبة وأولها إفاضة القوى على العقل والحواس الظاهرة والباطنة
 ثانيها نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصالح والفساد ثالثها إرسال الرسل وإنزال الكتب رابعها
 كشف حجاب القلب مطلقا ولبرى الأشياء كما هي وهذا خاص بالأنبياء والأولياء (قوله المقدر) هو
 تفسير لاوفق المأخوذ من التوفيق الذي هو خلق الطاعة في العبد المرادف للطف على ما تقدم وضده
 الخذلان وهو خلق المعصية في العبد قال القاضي الحسين والمختص بالتعلم من التوفيق أربعة أشياء كاه
 القربة وطبيعة محيطة وعناية مليحة ومعلم ذو نصيحة وإذا جمع المعلم ثلاث خصال فقد تمت النعمة على

يقال بررت فلانا أبره أو فانا بر به (قول الشارح أي الكثير الجود) فضيته أن يقال هو من صبغ المبالغة
 (قول الشارح جمع نعمة الخ) لا يقال تنزبه إلا عن الإحصاء بالعلم بلغ في التعظيم من تنزبه صفة الفعل
 من ذلك لا نقول أجراه هذه الصفات على البارى سبحانه وتعالى عقب حمده يشمر بان المصنف حمد على
 الانعام قال الشيخ سعد الدين والحمد على الانعام الذي هو من صفات فعل البارى أمكن في التعظيم من
 الحمد على الأثر (قول الشارح أي بجميعها) هو من دلالة اللام لانها تفيد العموم (قول المان باللاطف)
 الظاهر أن الباء سببية لئلا يلزم نفي الانعام بالأقدار على الطاعة (قول الشارح التي) هو الضلال والخبثية كما

أي الكثير الجود أي
 العطاء (التي جلت) أي
 عظمت (نعمة) جمع نعمة
 بمعنى انعام (عن الإحصاء)
 أي الضبط (بالاعداد) أي
 بجميعها وإن تعدوا نعمة
 الله لا تحصوها (المان)
 أي الممنع (بالطف) أي
 بالأقدار على الطاعة
 (والإرشاد) أي الهداية
 لها (المأخوذ إلى سبيل
 الرشاد) أي الدال على
 طريقه وهو ضد التي
 (الموفق لتفقه في الدين)

المتعلم الصبر والتواضع وحسن الخلق وإذا جمع المتعلم ثلاث خصال فقد تمت النعمة على المعلم العقل واللامب
 وحسن الفهم (قوله على التفهم) هو تفسير للتفقه وهو أخذ الفقه شيئا فشيئا يقال فقه إذا فهم وزنا ومعنى وقفه
 إذا سبق إلى الفهم وزنا ومعنى أيضا وقفه بالضم صار الفقه سجية له وهذا معنى الفقه لغة وأما اصطلاحا فهو العلم
 بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية وموضوعها أفعال المكلفين واستمداده من
 الكتاب والسنة وغايته تكميل القوى النطقية والشهوية والفضائية المرتب عليها أبواب الفقه والفوز
 بالسعادة الأبدية (قوله في الشريعة) تفسير للدين سمي شريعة لأملاء الشارع له علينا ودين للدين به بمعنى
 الانقياد للعمل به ويسمى ملة أيضا للاملاء المذكور (قوله أراد به الخير) لم يفسر اللفظ بما سبق فرار من
 التكرار ولعدم محتمل ذلك المعنى هنا ولما صفة الحديث المذكور واللام في الخير للعموم والكمال أخذنا بما بعده
 (قوله له) ضمير عائشة على الخبر لقربه ورجوعه للتفقه بعيدا بعده من رجوعه عنه (قوله خيرا) هو تنكرة
 في سياق الشرط فيعمل كل خير وتنوينه للتعظيم فهو الخبر الكامل فلا يدل على عدم الخبر غيره قال بعضهم
 وفيه بشرى عظيمة للتفقه لأن إرادة الخير من الله للعبد مغيبة ويستدل عليها بالعلامات وهذه أقوالها
 لصدرها عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم قال مجلس فقه
 خير من عبادة ستين سنة وقال الحسن البصري رحمه الله تعالى الفقيه هو الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة
 البصير بامر دينه الدائم على عبادته (قوله وأكله) أي أتمه (قوله المعنى) ليس ذلك المعنى الذي ذكره
 وأنها بكلام المصنف لأن اللفظية وصوله إلى منتهاه ولا يلزم منها تمامه ولا يلزم من تمامه نموه ولا يلزم من نموه
 عمومه فإذا جمعت هذه الكمالات رأيت ما ذكره قاصرا عنها فاقمها مل ومعنى أصفه أعرفه بانصافه بجميع صفات
 الكمال لا بمعنى أنه يأتي بها لأنه لا يتصور وعلم من كلامه أنه أراد معنى الكمال والتمام وهو كذلك في غير المحسوس
 والافاق التمام لنقص الذات والكمال لنقص صفاتها (قوله والقصد الخ) تقدم ما فيه (قوله وهو بلغ
 الخ) أي من حيث أن فيه التجرد إلى غير النهاية ومع وصفه بأوصاف الكمال المتقدمة والأول أوقع أي أكثر
 تمكنا من حيث تفصيله أي تعيينه بالمالكية أو الاستحقاق وهذا المعنى موجود في الآخر أيضا لأنه من جملة
 عموم وصفه المفيد لما (قوله وفي حديث مسلم الخ) أشار إلى أن ما صنفه المصنف موافق لما في الحديث وأشار
 بتفسيره إلى أن الحمد الأول علة في صدور الحمد الثاني (قوله أعلم) بمعنى أتيقن وأدعن فلا يكفي العلم وحده ولا
 العلم والتيقن من غير ادعان كما وقع لبعض المتأخرين وضبط المصنف في شرح مسلم بضم الهمزة وكسر اللام
 له لئلا يناسب معنى أشهد لأن الشهادة اعلام الغير لأنه المراد منها (قوله يعنى في الوجود) ذكرها لأنها محل
 النزاع بين أهل السنة وغيرهم (قوله الواجب الوجود) هو الذي لا يحتاج في وجوده إلى شيء أصلا مع استحالة
 عدمه (قوله فلا ينقسم بوجه) أي لا فعلا ولا وهما ولا فرضا (قوله فلا مشابهة بينهما وبين غيره بوجه) أي لا في
 ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله (قوله الفقار) قال القرطبي هو مع التعريف بالخاص بالله فيجوز أن يطلق
 الفعل منه والاسم منكر أو مضافا على غيره تعالى (قوله المؤمنين) سر تقييده بهم أنه لما أضاف الذنوب

أي المقصر على التفهم في
 الشريعة (من لطف به)
 أي أراد به الخير (واختاره)
 (من العباد) هذا مأخوذ
 من حديث الصحيحين
 من رد الله به خيرا يفقهه
 في الدين (أحده بلغ حد)
 أي أنهم (وأكله وأزكاه)
 أي أتماه (وأشمله) أي
 أحصاه المعنى أصفه بجميع
 صفاته إذ كل منها جليل
 والقصد بذلك إيجاد الحمد
 المذكور وهو بلغ من حده
 الأول وذلك أوقع في النفس
 من حيث تفصيله وفي
 حديث مسلم وغيره أن
 الحمد لله نحمده ونستعينه
 أي نحمده لأنه مستحق
 للحمد (وأشهد) أي أعلم
 (أن لا اله) أي لا معبود
 يحق في الوجود (الاله)
 الواجب الوجود (الواحد)
 أي الذي لا تعدله فلا
 ينقسم بوجه ولا نظيره
 فلا مشابهة بينهما وبين غيره
 بوجه (الفقار) أي السائر
 للذنوب من أراد من عباده
 المؤمنين فلا يظهرها
 بالصفاء عليها ولم يقل الفقار

المستورة الي من أراد شمل ستر جميعها وهو لا يأتي في الكافر لان ذنب الشرك لا يغفر فلا يجوز الدعاء له
بمغفرته ويجوز بمغفرة معاده خلافا للتوروي وبالرحمة وبصحة البدن وكثرة المال والولود بالهداية ويجوز
التأمين على دعائه ويجوز طلب الدعاء منه (قوله لان معنى القهر الخ) فيه نظر والاولى أن يقال انه للاحظة ان
المقام مطلوب فيه الذاة والخضوع فلا ينافي ما في الكتاب العزيز (قوله محمد) هو علم منقول من صفة
هي اسم مفعول مضعف بتكرير عينه سماء بهجده عبد المطلب بالهام من الله رجاء أن تكثر خصاله الحميدة
فيحمده الناس كثيرا وقد حقق الله تعالى رجاءه كما سبق في علمه كما قالوا وفيه نظر بما قيل ان تسميته
بذلك بأمر الملائكة لانه به وفيه بحث تأمل (قوله عبده) العبد في الاصل صفة ثم استعمل استعمال الامماء
والتعبد التذلل والخضوع والعبودية أشرف من العبادة بل هي أشرف صفات الانسان ولذلك وصف الله
تعالى به انبياءه صلى الله عليه وسلم في أشرف المواضع ومن نظم القاضي عياض رحمه الله تعالى

بدل الغفار لان معنى القهر
ما أخذ مما قبله اذ من
شأن الواحد في ملكه القهر
(وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله المصطفى المختار)
أى من الناس ليدعوهم
الى دين الاسلام (صلى الله
وسلم عليه وزاده فضلا
وشرقا ليد) أى عنده
والقصد بذلك الدعاء أى
اللهم صل وسلم عليه وزده
وذكر الشهد لحديث أبي
داود والترمذي كل خطبة
ليس فيها تشهد فهي كاليد
الجنماء أى القليلة البركة

وعازا دنى شرفا ونها * وكنت بأخصى الطاماتريا دخولى تحت قومك يا عبادى * وأن صيرت أحمل نبيا
(قوله ورسوله) وصفه بالمبالغة لانه تتبع أخبار مرسله ولم يقل نبيه لانه أخص اذ انبى انسان ذكر ح
من نبي آدم سليم عن منفر طبع ما روى اليه بشرع يعمل به فان أمر بتبليغه فرسول فكل رسول نبي ولا عكس
(قوله المصطفى) من الصفوة فأصل طائفة تارة والمختار تفسيره (قوله من الناس) هم الانس والجن لا الملائكة
قاله شيخنا مر والراجع خلافه وانما تخصيص الشارح بقوله ليدعوهم الخ فان أراد شيخنا هذا فواضح ويلزم
من ذلك اختياره على سائر الخلق لانهم أفضل أنواع الخلق وخصهم بالذكر لاجل ما بعده والافهم مرسل
لسائر الخلق حتى الملائكة والجماد والصحيح أن خواص البشر وهم الانبياء وعدتهم مائة ألف وأربعة
وعشرون ألفا منهم الرسل ثلاثمائة وأربعة عشر أو ثلاثة عشر أفضل من خواص الملائكة وهم رسلهم
كجبريل خلافا لمتزلة وانهم أفضل من عوام البشر وهم الاتقياء وهم أفضل من عوام الملائكة وبنات آدم
أفضل من الحور العين اللواتي خلقن من الزعفران أو من نسيج الملائكة أو غير ذلك (قوله صلى الله وسلم
عليه) الصلاة من الترحمة ومن الملائكة استغفار ومن غيرهم ادعاء والمراد من الصلاة منهم كل لفظ فيه دعاء
كالرحمة والعفو والرضا ومعنى صلاتنا عليه صلى الله عليه وسلم طلب الصلاة من الله عليه ازالة المراتب له
صلى الله عليه وسلم فانها لانه نهاية لها واما الحصول الثواب لنائها واما لكمال الطالب وتعظيم المطلوب فهي ليس
مناوذلك لا بدخلها الى باب اختلاف سائر الاعمال والسلام بمعنى السلامة من التهاقص وعدى الصلاة يعلى
لتضمنها معنى الرحمة وان امتنع الدعاء له بها بشاعة اللفظ بايهام الذنب وأنى بالسلام لمشاركته للصلاة في الطلب
وجع بينهما ما خرج من كراهة افراد أحدهما عن الآخر لفظا وخطا معا وقيل لفظا ونية وقيل لفظا فقط (قوله
فضلا وشرقا) عطفه مرادف أو الاول للعارف الباطنة والثاني للاخلاق الظاهرة وهما وليه معمولات لزيد
(قوله والقصد الخ) فيه اشارة الى أن الجملة انشائية معنى لانه لا يحصل مضمونها ببقائها على التجربة وقياسها
على جملة الجذافا فسد اذ ليس الاخبار بها طلبا للصلاة والسلام فتأمل (قوله القليلة البركة) أى من حيث المعنى
وان تمت في الحس كعكسه (تنبيهان) أحدهما ان المصنف سكت عن الصلاة على الآل والصحب ويمكن أن
يقال لما كانت الصلاة عليهم مفادها حصول المغفرة وقد حصلت لهم بذكر الغفار فاستغنى به فتأمل * ثانيها أنه
لا يغفر له شيء من المعاصي الزائدة على كفره (قول الشارح القهار بدل الغفار) أى كما في التنزيل (قول
الشارح لان معنى القهر الخ) لا يقال هو معارض بما في التنزيل ولا نقول المقام هنا مقام الوصف بما يدل على
الرحمة والالانعام فكان ذكر الغفار هنا أنسب (قول المقتن المختار) صفة كاشفة (قول الشارح من الناس)
الاولى أن يقول من الخلق ليدعوهم لان دعونه تم غير البشر (قول المقتن ليد) ظرف لقوله زاده

فما اختار في جملة الحمد الفصل وهو عدم العطف للإشارة إلى استقلاله ما قدم البسملة عليها المتعلقة بالثناء وجملا
بالكتاب والاجماع واختار في جملة الصلاة والسلام الوصل وهو العطف بدخول ما في جملة التشديد إذ أناب التبعية
لتعزيز التتابع عن رتبة المتبوع (قوله أما بعد) ذكرها مندوب تبعاله صلى الله عليه وسلم في خطبه وكتبه
ولا يؤتى بها إلا بين أسلو بين من الكلام وأول من نطق به داود صلى الله عليه وسلم وهي فصل الخطاب الذي
أوتيه لأن جميع الكتب نزلت على الأنبياء بالعربية ابتداء كما ذكرناه في ليلة النصف من محو وقيل فس بن
ساعدة وقيل كعب بن لؤي وقيل يعرب بن حطان وأصلها عند الجمهور ههنا يمكن من شيء بعدما تقدم من
البسملة والحمد لله وما بعدهما فكذلك فهم ما مبتدأ وضمن معنى الشرط ويكون فعله وجلته هي الخبر على الصحيح
وهي تامة وقاعها ضمير يعود على مهمال من شيء بيان لما لا يصح كون شيء هو الفاعل ومن زائدة تلو الخبر
عن رابط يعود على المبتدأ خفف مهمال ويكن وأقيم أمامهما الاختصارا وتفصيلا للجمل الواقع في الذهن
فحين تضمنت معناهما الصوق الاسم والفاء وعملت في الظرف قضاء خلق ما كان بقدر الامكان والظرف
مبنى على الضم لنية معنى المضاف اليه وروى منصور بابتناوين لنية لفظه وروى منصور فروعاً ومنصو بالقطعة
عنها وهو بعيد جداً والخبر في كلام المصنف صحيح على لغة من رسم المنصوب بصورة المرفوع والمقصود من
ذلك تعليق فضل الاشتغال بالعلم على وجود شيء في الكون بعد البسملة وما بعدها والكون لا يتخلو عن شيء
ففضل الاشتغال ثابت لأن المعلق على الوجود يلزمه الوجود (قوله الاشتغال) أي بالتعلم والتعليم لا بطلبها
وحده (قوله المعهود شرعا) قال في العلم للعهد الذهني لكل علم يجوز الاشتغال به شرعا والمراد به المعلومات
أو أدراكها (قوله بالفقه الخ) رتبها كذلك لأنه اصطلاح الفقهاء في الرتبة ونظر الكثرة الوجود وفضلها على
عكس ذلك الترتيب (قوله فضل العالم) أي العامل بعلمه على العابد أي المتعبد بعلم والخطاب للصحابه والائمة
وهو أمدح وأل فيها الجنس نحو الرجل خير من المرأة ولا يستغرق أي فضل كل عالم على كل عابد والمعنى
أن نسبة شرف العالم إلى شرف العابد كنسبة شرفه صلى الله عليه وسلم إلى أدنى الصحابة والامة وفي الحديث
الذي حسنه بعضهم لفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد وفي رواية إن الله وملائكته وأهل
السموات وأهل الأرض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت في الماء يصلون على معلم الناس الخير وعن أبي ذر
وأبي هريرة قالوا باب تعلمه من العلم أحب اليان من ألف ركعة تطوعاً وباب من العالم نعله عمل به أو لم يعمل
أحب اليان من مائة ركعة تطوعاً وقالوا أحب اليان من سبعين غزوة في سبيل الله وفي ذلك زيادة فضل التعلم على
التعليم ولعله لا مكان العمل إلا أن كانت الغزوات أفضل من ألف ركعة أو مساوية لها ويكون ذكر المائة
ركعة مع ما قبله من الاخبار بالاقول قبل الاكثر وقيل لبعض الحكماء هل العلم أفضل أو المال فقال العلم فقالوا
فما لنا نرى العلماء على أبواب الاغنياء ولا نرى الاغنياء على أبواب العلماء فقال العلماء عرفوا منفعة المال
والاغنياء جهلوا فضيلة العلم وتقدم حديث مجلس فقه خبر من عبادة ستين سنة وفي حديث قواه بعضهم
وضعه بعضهم نظراً في وجه العالم أحب إلى الله من عبادة ستين سنة صيماً وقيل (قوله أنفقت) يقال في
الخبير أنفقت وفي غير ما سرفت وضيعت وغرمت (قوله نفائس) جمع نفيسة فلو عبر بدل الاوقات بما
مفرد مؤنث كالساعات كان أولى قاله الاسنوي (قوله وهو) أي ما أنفقت (قوله شبه الخ) فهو استعارة
مصرحة لوقوعها في المصدر ولا تبعية لا اشتقاق الفعل منه والجامع الوصول إلى المقصود ويصح كونها استعارة

(أما بعد) أي بعدما تقدم
(فان الاشتغال بالعلم)
المعهود شرعا الصادق بالفقه
والحديث والتفسير (من)
أفضل الطاعات لأنها
مفروضة ومنسوبة
والمفروض أفضل من
المنسوب والاشتغال بالعلم
منه لأنه فرض كفاية وفي
حديث حسنه الترمذي
فضل العالم على العابد
كفضل على أدناكم (و)
من (أولى ما أنفقت فيه
نفائس الاوقات) وهو
العبادات شبه

(قول الشارح شرعا) أي فيه فهو منصوب على نزع الخافض (قول الشارح فضل العالم على العابد) الظاهر
أن المعنى كل عالم عامل على كل عابد (قول الشارح أدناكم) الضمير راجع لأصحابه صلى الله عليه وسلم والامة
(قول الشارح شبه الخ) أي فهو من الاستعارة التبعية المصروفة والجامع ما يحصل بكل منهما من الوصول إلى

مكنية وان التشبيه بالمال واثبات الاتفاق تخييل (قوله شغل) قال الدميري فيه أربع لغات ضم أوله وفتححه مع سكون ثانيه وفتححه ما وضمه ما وازاد بعضهم عليه كسر الشين والعين وسكون العين مع كسر الشين وفتح الشين مع كسر العين (قوله لانه لا يمكن الخ) فغاسنها في ذاتها وان لم تنصرف في شيء (قوله للتثاني) أي بين الافضلية المطلقة والاولوية المطلقة التي هي المرادة عند الاطلاق لا بالنسبة لبعض الافراد فلا يراد ما قيل انه لا تنافي لان النبي صلى الله عليه وسلم من الافضل ودهم الانبياء وهو اولاهم (قوله وقد) هي للتحقيق والتكثير معاً والمراد بالاصحاب معظمهم والتصنيف جعل الشيء أصنافاً مميزة كالابواب والفصول والمبسوط ما كثر لفظه والمختصر ما قل لفظه ولا نظر للمعنى فلا واسطة وواختلف في أول من صنف في الفقه فقيل لمحمد بن جريح شيخ مسلم بن خالد الزنجي شيخ الامام الشافعي رضي الله عنهم وشيخ ابن جريح عطاه بن أبي رباح وهو عن ابن عباس وهو عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل الزبيدي بن صبيح وقيل سعد بن أبي عروبة وأما غيره من العلما فبراجع من محله ومنه المؤلف الذي جعلنا فيه الاوليات الذي ليس له نظير (قوله في العشرة) فهو المعنى الحقيقي لها (قوله وأتقن) أي أحكم والمحرر المتنق المذهب وكون المحرر مبتدأ وما قبله الخبر أولى من عكسه نظر الاشهر (قوله أبي القاسم) هي كنية والتكني بها حرام على واضعها ولو في غير زمنه صلى الله عليه وسلم ولغير من اسمه محمد كما اعتمد شيخنا الرمي وقد اشتهر بها الرافعي ولم يعلم واضعها أو هو ممن يرى حلها بأن يقيد الحرمة بزمنه صلى الله عليه وسلم أو بمن اسمه محمد أو بهما معاً كما قيل بكل منهما (قوله امام الدين عبد الكريم) فيه تقديم اللقب على الاسم ورأيت في بعض التواريخ أن اسمه محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن رافع فلا مخالفة الا من حيث الامم وهي طريقة المؤرخين والراجع عند النجاة عكسها (قوله فيما حكى) أي عن قاضي فزوين مظفر الدين قال رأيت بخط الرافعي وهو عندى في كتاب التدوين في أخبار فزوين أنه منسوب الى جده رافع بن خديج الصحابي انتهى وفيه رد على من قال هو نسبة الى رافعان بادة من الجهم بل قال القاضي جلال الدين لا يعرف في نواحي الجهم بلدة تسمى بذلك وعلى من قال هو نسبة الى بني رافع قبيلة من العرب (قوله الكثيرة) هو من اللام الداخلة على جمع القلة (قوله في العلم) لانه للاستغراق فانه كان نقل كان اماماً في غالب العلما شديد الاحتراز في ترجيحها وفي نقلها وعزوها لاهلها اذا شك في أصلها

المقاصد واعلم أنه يصح تشبيه الاوقات بالمال فتسكون مكنية واثبات الاتفاق تخييل (قول الشارح بلاعبادة) أي أما الذي فات مشغولاً بالعبادة فلا يطلب تعويضه (قول الشارح للتثاني بينهما على هذا التقدير) أي المذكور وهو العطف على الجار والمجرور معالانه ذكر أن الاشتغال بالعلم بعض الافضل وذكر بعد ذلك أن الاولى صرف الاوقات النفيسة فيه وذلك أن تقول مقدار الكلام الاول أن الاشتغال بالعلم بعض الافضل والافضل في ذاته متفاوت الرتب ولا يلزم من كون الشيء بعض الافضل أن لا يكون أفضل كالنبي صلى الله عليه وسلم فانه بعض الافضل الذين هم الانبياء مع أنه أفضلهم فلا تنافي ان روعي ما في الواقع من أن الاشتغال بعمرة الله سبحانه وتعالى أفضل (قول المتن وقد أكرر) هي للتحقيق والتكثير اذ لا منافاة بينهما (قول المتن أمحاسبنا) أي مجموعهم لا كل فرد منهم (قول المتن من المبسوطات) أي من تصنيفها أو المراد بالتصنيف الذي في المتن المصنفات فبانه بيان أيضاً (قوله مجازاً) يرجع لقوله والصحبة هنا مجاز علاقته المشابهة في التودد والتعاون (قول المتن وأتقن مختصر) أي من المختصرات المذكورة (قول الشارح امام الدين) فيه تقديم اللقب على الاسم وذلك مبنى على اصطلاح المؤرخين لاعلى اصطلاح النحاة من تأخير عن الاسم (قول المتن ذى التحقيقات) جمع تحقيقة وتحقيق المسائل اثباتها بالادلة والتدقيق اثباتها بالادلة واثبات الادلة بادلة أخرى (قول الشارح الكثيرة في العلم) أخذه من دلالة اللام لانها تفيد العموم (قول

شغل الاوقات بها يصرف المال في وجوه الخير المسمى بالاتفاق ووصف الاوقات بالنفاضة لانه لا يمكن تعويض ما يفوت منها بلا عبادة وأضاف البهاضة لها للجمع وقد يقال هو من اضافة الاعمال الى الاخص كسجدة الجامع ولا يصح عطف أولى على من أفضل للتثاني بينهما على هذا التقدير (وقد أكثر أمحاسبنا رحمهم الله من التصنيف من المبسوطات والمختصرات) في الفقه والصحبة هنا الاجتماع في اتباع الامام المجتهد فيها يراه من الاحكام مجاز عن الاجتماع في العشرة (وأتقن مختصر المحرر للامام أبي القاسم) امام الدين عبيد الكريم (الرافعي رحمه الله تعالى) منسوب الى رافع بن خديج الصحابي كما وجد بخطه فيها حكى رحمه الله (ذى التحقيقات) الكثيرة في العلم والتدقيقات الغزيرة

وكان العلم في أيامه وجدته كافى كتاب الامالى (قوله في الدين) قال النووي كان الرافعى اماما بارعا في
 المعارف والزهد والكرامات الخارقة توفي بقزوين واخر سنة ثلاث وائل سنة أربع وعشرين وستائة
 وعمره نحو خمس وستين سنة فعلى هذا يكون مولده في سنة سبع اربع مائة وخمسين وخمسة مائة ومولده الامام
 النووي بعد وفاته بنحو سبع سنين لانه ولد في المحرم سنة احدى وثلاثين وستائة ومات في رجب سنة ست
 وسبعين وستائة وعمره نحو خمس واربعين سنة رحمه الله تعالى (قوله ما حكى) أى عن الامام ابن النقيب
 رحمه الله تعالى (قوله ان شجرة) قيل انها من العنب ومن كرامات النووى انه اضاء له اصبعا ففقد في وقت
 التصنيف ما يسرجه عليه قال بعضهم وهى سبابة يده اليسرى وهذه باغ كرامة من اضاءة الشجر لانه من
 جنس ما يوقد (فنبه) أصل التحقيق اثبات المسائل بالادلة والتدقيق اثبات تلك الادلة بادلة اخرى
 وما ذكره الشارح اعم من ذلك واصل الثاني للدين اشارة لغزارة دينه على علمه (قوله عليه) أى التصنيف
 أو الرافعى حين التصنيف (قوله الفوائد) جمع فائدة وهى لغة كل ما يستفيد من علم أو غير معروف فكل مصلحة
 ترتب على فعل ولها اسماء بحسب المراد منها كاذكرناه في محله (قوله في تحقيق المذهب) أى صوغه على
 الوجه الثابت المحكم والتدقيق على هذا المعان النظر والقوص على غوامض العلم (قوله الشافعى) هو
 الامام الاعظم نسبة الى جده شافع ونسبه مشهور مذكور في محله ولد بغزة وقيل بعسقلان سنة خمسين ومائة
 ومات بمصر ودفن بقرافته سنة اربع ومائتين وعلى قبره من الجلالة والاحترام ما يناسب مقام ذلك الامام
 (قوله واصحابه) أى في المذهب كاسر (قوله في المسائل) أى مطلقة والراجحة لانها المقصود والاعظم (قوله
 مكان الذهاب) فهو حقيقة في المكان (قوله للفتى) هو من يخبر سائله عن حكم في مسئلته ويجب عليه
 الجواب بشروط سبعة كون السؤال عن واجب وعلمه بالحكم الشرعى وخوف فواته وعدالته وانفراده
 بمعرفة الحكم وتكليفه وتكليف السائل قال المحاسبى رحمه الله تعالى يسئل الفتى يوم القيامة عن ثلاث هل
 أفتى عن علم وهل نصح في الفتيا وهل أخلى فيها لله تعالى (قوله وغيره) كالدارس والمتعلم (قوله من أولى
 الرغبات) بيان للغير اوله ولما قبله والمراد أولى الرغبات فيه لانه لم يقيد للعلم به (قوله صححه) لو قال رحمه
 كافى أصله اسكان اعم ويضرب معنى يذكرا لانه يطلق على الدليل وعلى اللفظ الصريح وغير ذلك (قوله
 معظم الاصحاب) أى أكثر اصحاب الامام التابعين له في مذهبه وفي هذا ترشيح الى ان الرافعى أول من
 ابتكر ترجيح واحد من الخلافات المتعددة وتبعه النووى عليه مع زيادة تمييز الاقوال وغيرها ولعل من
 بينهما في الترجيح كذلك وهم ثلاثة فان النووى أخذ عن الكمال سلا وهو عن الامام محمد صاحب الشامل
 الصغير وهو عن الشيخ عبدالغفار القزوينى صاحب الحاوى الصغير وهو عن الامام الرافعى وهو عن محمد
 أبى الفضل وهو عن محمد بن يحيى وهو عن محمد الفزالى وهو عن امام الحرمين وهو عن والده محمد الجوينى
 وهو عن أبى بكر القفال المروزى وهو عن أبى زيد المروزى وهو عن ابن سريج وهو عن أبى سعيد الاعطى
 وهو عن المزنى وهو عن الامام الشافعى رحمه الله اجمعين وتقدم مشايخ الامام (قوله حسبما اطلع عليه)
 غرض الشارح من هذا دفع الاعتراض بالاستدراك الذى سيدكره بعد قال بعضهم وفيه نسبة قصور للرافعى
 بعدم اطلاعه على ذلك فالاولى أن يقول حسبما ترجح عنده وقت التأليف ولعل هذا الذى فهمه النووى

في الدين عن كراماته
 ما حكى أن شجرة أضاءت
 عليه ما فقد وقت التصنيف
 ما يسرجه عليه (وهو)
 أى المحرر (كثير الفوائد
 عمدة في تحقيق المذهب)
 أى مذهب اليه الشافعى
 واصحابه من الاحكام في
 المسائل مجازا عن مكان
 الذهاب (معتمد للفتى
 وغيره من أولى الرغبات)
 أى اصحابها وهى بفتح
 الفين جمع رغبة بسكونها
 (وقد التزم مصنفه رحمه الله
 أن ينص) في مسائل الخلاف
 (على ما صححه معظم
 الاصحاب) فيها (وروى)
 بالتخفيف والتشديد (بما
 التزمه) حسبما اطلع عليه
 فلا ينافى ذلك استدراكه
 عليه التصحيح في المواضع
 الآتية (وهو) أى ما التزمه
 (من أهم أو) هو (أهم
 المطالبات) لطالب الفقه
 من الوقوف على

الشارح لما فقد وقت التصنيف ما يسرجه عليه (الضمير في قوله عليه راجع للتصنيف (قول المتن عمدة)
 خبر ثان (قول الشارح مجاز الخ) أى فهو استعارة تبعية مصرحة (قول المتن معتمد) خبر ثالث (قول المتن
 من أولى لقوله وغيره (قول المتن ان ينص) أى يذكرا ما ينص أو ظاهر (قول المتن على
 ما صححه) أى رحمه (قول الشارح حسبما اطلع عليه) صفة لمصدر مخدوف أى وفاة حسبما الخ (قول الشارح
 في المواضع الآتية) أى التى استدرك عليه بان الاكثر على خلاف ما رحمه

حيث أطلق أنه وفي بما التزم وقول بعضهم أن هذه المواضع لو اطلع الاصحاب عليها لقبلوا بها في ما عليه المعظم
تقدرا كلام في غاية التفات وحقة أن لا يدكر **(قوله المصحح)** ذكره رعاية كلام المصنف والاولى المرجح
كأمر **(قوله لكن الخ)** هذا شروع في العذر لا خصاره **(قوله منهم)** هو عائد لاهل العصر وفيه اشارة الى أن
استثناء اهل العناية من اهل العصر اضافة اهل الى أكثر واطافة بعض الى اهل بيانية أو ان لفظة بعض
ولفظة أكثر مع حتمان والمعنى ان اهل العصر فهم اهل عناية لا يكبر عليهم حفظه وقيل اضافة اهل على معنى
من والاستثناء من الاكثر والمعنى ان الاكثر فهم اهل عناية وبعضهم لا يكبر عليه حفظه فينضم الى الأقل
الذي علم انهم يحفظونه ولا يلزم كونهم من اهل العناية وقيل لفظ أكثر باق على معناه والاستثناء من مفهومه
منقطع بمعنى لكن و اضافته الى ما بعده حقيقة أو بيانية والمعنى ان الكثير من اهل العصر الذي خرج
بالأكثر اهل عناية وبعضهم أو كلهم لا يكبر عليه حفظه وقيل ضمير منهم عائد الى الأكثر باعتبار معناه وكأنه
استدراك عليه والمعنى ان الاكثر الذي استفيد من العبارات انهم يكبر عليهم حفظه ليس على اطلاقهم بل
منهم اهل عناية وبعضهم أو كلهم لا يكبر عليه حفظه فينضمون للكثير الخارج بالاكثر كما تقدم لكن فيه
مناجزة لظاهر كلام الشارح كالذي قبله وقيل غير ذلك **(قوله عليه)** ضميره عائد الى البعض وفي نسخة
عليهم أي البعض أيضا باعتبار معناه أو اهل العناية وفيه اشارة الى أن الاضافة بيانية فتأمل **(قوله من
الرأي)** بمعنى الجزم والمناسبات أو نحو ذلك لامن الرؤية **(قوله بان لا يفوت الخ)** دفع اتوهم وجودا لخلل
الذي ربما يفهم من الاختصار **(قوله هو صادق الخ)** فالمراد بالنحو الزيادة بقرينة الوجود الخارجي
وأشار بقوله يسير الى الرد على الاسنوي القائل بأنه قدر ثلاثة أرباعه وسيصرح به **(قوله أي المختصر)**
الفهوم من اختصاره دفع به رجوع ضميره للحرر كالذي قبله لعدم محتمه **(قوله ذلك المختصر)** فالحال من
ضمير حفظه **(قوله ان شاء الله)** متعلقة بقوله اختصاره **(قوله في أنثائه)** بيان للضم الموهوم كونه في محل
واحس سابق أو لاحق وفي اطلاق الضم على نحو الابدال تسامح **(قوله قرب من ثلاثة أرباع أصله)** فهو اقل
منها كإقيل والمشهد كذلك **(قوله التنبيه)** هو لغة الايقاظ من التنبه بالضم بمعنى اليقظة والفتنة وهو
المراد هنا وفيه اطلاق المصدر على اسم المفعول أي المنبهة وعرفنا علم من عنوان البحث السابق اجالا
وهو لا يناسب هنا فتأمل **(قوله قيود)** جمع قيد وهو ما جى به الجمع أو منع أو لبيان الواقع وهو الاصل فيه ان
كان من الحقيقة والا فذكره عبث وما خلا عن بيان الواقع يلزمه الاحتراز وعدم ذكره معيب ان كان
قيدا واحدا **(قوله متروكات)** دفع به توهم ان الخلف يلزمه سبق الوجود وأشار بقوله كتفاء الخ الى أن

(قول المتن كبر) أي مانع من حفظ أكثر اهل العصر **(قول المتن لا بعض اهل العناية)** هو استثناء
منقطع والمراد بالبعض الأقل المقابل للأكثر وضمير منهم لاهل العصر لا لاهل **(قول الشارح بان
لا يفوت الخ)** الباء للابسة **(قول الشارح من الزيادة)** أي من كونه زائدا **(قول المتن مع أضمه اليه)**
فيه دلالة على سبق الخطبة **(قول المتن ان شاء الله تعالى)** تنازع فيه ليسهل وأضمه **(قوله أي مصحوبا)**
أشار به الى أنه حال من الضمير المجزئ في حفظه أي حال كون ذلك المختصر مصحوبا بما أضمه اليه **(قول
الشارح في أنثائه)** دفع لما قد يتوهم من أن المضموم مستقل **(قول المتن منها التنبيه)** أي المنبهة **(قول
المتن على قيود)** أي سواء كانت مختصة بتلك المسئلة أو معممة وكأنه أثبت ضمير فيها باعتبار أن البعض
اكتسب تأنيثا من المضاف اليه أو لان معناه مؤنث **(قول المتن قيود في بعض المسائل)** أي معتبرة في بعض
المسائل وانما جمعه لان البعض متعدد **(قول الشارح بان تذكركم)** راجع للتنبيه والضمير في فيها يعود لبعض
المسائل **(قول المتن محذوفات)** يرجع لقوله هي من الاصل **(قول الشارح أي متروكات)** الاحسن أن يقول

المصحح من الخلاف في
مسائله (لكن في حجة أي
الحرر) كبر من يحجز حفظه
أكثر اهل العصر أي
الراغبين في حفظ مختصر
في الفقه (الابعض اهل
العناية) منهم فلا يكبر
أي يعظم عليه حفظه
(فرايت) من الرأي في
الامور المهمة (اختصاره)
بان لا يفوت شي من مقاصده
(في نحو وصف حجة) هو
صادق بما وقع في الخارج
من الزيادة على النصف
يسير (ليسهل حفظه) أي
المختصر اسكل من يرغب
في حفظ مختصر (مع ما)
أي مصحوبا بذلك المختصر
بما أضمه اليه ان شاء الله
تعالى في أنثائه وبذلك
قرب من ثلاثة أرباع أصله
كإقيل (من النفائس
المستجدات) أي المستحسنات
(منها التنبيه على قيود في
بعض المسائل) بان تذكركم
فيها (هي من الاصل
محذوفات) أي متروكات

المختار في المذهب) الآتي ذكره فيها مصححا (كما سترها ان شاء الله تعالى) في مخالفتها نظرا للدراك (والصحات) قد ذكر المختار فيها هو المراد ولو صبر به أولا كان حسنا (ومنها ابدال ما كان من ألفاظه غريبا) أي غير مألف الاستعمال (أو موهبا) أي موقعا في الوهم أي القهن (خلاف الصواب) أي الاتيان بدل ذلك (بإوضح وأخصر منه عبارات جليات) أي ظاهرات في أداء المراد وأدخل البناء بعد لفظ الابدال على الثاني به موافقة للاستعمال العرفي وان كان خلاف المعروف لفة من ادخالها على المتروك نحو أبدلت الجيد بالردى أي أخذت الجيد بدل الردى (ونهايات القولين والوجهين والطريقين والنص ومراتب الخلاف) قوة وضعفا في المسائل (في جميع الحالات) بخلاف المحرر فتارة يبين نحو أصح القولين وأظهر الوجهين وتارة لا يبين نحو الأصح والأظهر (لحيث أقول في الاظهر أو المشهور فن القولين أو الأقوال) الشافعي رضي الله عنه (فان قوى

هذا ساغ عند المصنفين فراجع (قوله ذكروا فيها) أي ذكر المختار في تلك المواضع (قوله في مخالفتها) أي للمختار والجملة كالبديل من تراها لان المراد ترى خلافا فيه تقدير مضاف قبل الضمير كما أشار إليه بعد والمدارك الأدلة (قوله بإوضح وأخصر) أي بواضح مختصر كما في ابدال كندوج بوعاء في السرقف ولا يجوز يشترط في أول الطهارة فكل منهما راجع لسكن من الغريب والموهم فلا اعتراض ولا إيراد (قوله ظاهرات في أداء المراد) دفع به توهم التكرار فانه لا يلزم من الابدال بما ذكر دلالة على المراد (قوله وأدخل الخ) هو اعتراض على المصنف وقد اشتبه على الشارح ما في لفظ بغيره فقد نقل شيخ الاسلام ان ادخال البناء على المأخوذ في حيز الابدال هو الاصح المعروف لفة وعكسه في حيز التبديل والاستبدال والتبديل قال وعمله في الكل ان لم يذ كر مع المأخوذ والمتروك غيرهما فتأمل (قوله بيان القولين) أي ذكر عبارات يعلم منها ان الخلاف أقوال للامام وأوجه لأصحابه أو مركب منهما وحاصل ما ذكره أحد عشر صيغة وهي الاظهر والمشهور والقديم والجديد وفي قول وفي قول قديم هو الاصح والصحيح وقيل والنص والمذهب والسنن الاول للاقوال وان لم توجد السادسة منها في كلامه والثلاثة بعدها للاوجه والعاشرة للمركب منها يقينا والاخرة محتملة للثلاثة وتوالت القولين والذين بعده للجفن كاسياني (قوله الخلاف) بمعنى الخالف (قوله قوة وضعفا) تمييزا لراتب باعتبار المجموع لانه انما ذكرها في الاقوال والاوجه فقط فان أراد بالمرتبة الراجح من غيره فهو في الجميع لكن لا يوافق كلامه (قوله في المسائل) متعلق بالقولين وما بعده (قوله الحالات) أي حالات المسائل فهي غير هاهنا خلافا لاسنوي (قوله فتارة يبين) أي نوع الخلاف أخذها بعدد يلزمه بيان المرتبة لان بيان النوع من المضاف اليه وبيان المرتبة من المضاف ومن غير المضاف والشارح لم ينظر للمرتبة ويلزمه قصور في كلام المصنف مع صراحته بالمرتبة فيه (قوله في الاظهر) لو أسقط الجار كالذي بعده ما كان أولى (قوله لقوة مدركة) قوة المدرك وضعفه راجع للدليل الذي استند اليه الامام الشافعي رضي الله عنه وقد لا تعلمه وانما يعلم الراجح بامور كالنص على أرجحيته فالعلم بتأخره فالتفريع عليه يعني لان هذا تفسير مراد اذا حذف يستدعي سبق وجود (قول الشارح) اكتفاء بذكرها في المبسوطات (قوله وأكفبره) (قول المتن ومنها مواضع) معطوف على قوله منها التنبيه (قول الشارح الآتي ذكروا فيها) قيد مخصص للمختار بجزءه عن مختار الرافي فانها مذكورة فيه على وفقه (قول الشارح ذكروا) الضمير راجع للمختار (قول الشارح في مخالفتها) أي للمختار (قول الشارح نظرا) على لقوله سترها (قول الشارح قد ذكر المختار فيها هو المراد) تفرع على قوله الآتي الخ (قول الشارح ولو عبره) عطف على ذكر فالفاء مقطرة (قول الشارح كان حسنا) لم يقل كان أحسن لانه لا حسن عنده فمما وقع من التعبير (قول المتن غريبا) حال (قول الشارح أي موقعا في الوهم) بر يدان المراد بالوهم هنا ما يميل الاحتمال الراجح والمرجوح والمساوي (قول الشارح أي الذهن) الاحسن الاتيان بمعنى والمراد بالقهن النفس (قول المتن خلاف الصواب) أي مخالفة أي في اعتقاده (قول الشارح أي الاتيان) تفسير للابدال وأخره ليرتبط بالبدل (قول المتن بإوضح) فضيته أن الاول فيه إضاح (قول المتن عبارات جليات) البناء اما سببية أو لعلامة (قول الشارح أي ظاهرات) أي بينات لا مقابل النص (قول الشارح من ادخالها) بيان للمعروف (قول المتن القولين) أو الاقوال وكذلك قوله والوجهين أي والأوجه وكذلك قوله والطريقين أي والطرق (قول المتن والنص) هو قول مخصوص باعتبار ما يقابله من قول مخرج أو وجه (قول المتن ومراتب الخلاف) أي الخالف (قول الشارح في المسائل) الظاهر أن سائر ما مر تنازع فيه (قول المتن في جميع الحالات) يعني المسائل التي ورد فيها ذلك (قول الشارح فتارة يبين) أي النوع فقط وقوله وتارة لا يبين أي النوع فقط (قول المتن فان قوى الخلاف) أي الخالف (قول المتن قلت الخ) أي فيها أر بدترجيحه

فانص على فساد مقابله فافرد في محل أو في جواب فوافقته لمذهب مجتهد فان لم يظهر مرجح فلامقلد أن
 يعمل بأى القولين شاء ويجوز العمل بالمرجوح في حق نفسه لافى الافقاء والقضاء اذ لم يجمع بين متناقضين
 كل وحرمه في مسئلة واحدة ويجوز تقليد بقية الأئمة الاربعة وكذا غيرهم ما لم يلزم تفتيق لم يقل به واحد
 كسبح بعض الرأس مع نجاسة كلبية في صلاة واحدة وما لم يقع الرخص بحيث تنحل رتبة التكليف من
 عنقه فان فعل ذلك أثم قال شيخنا الرملى ولا يفسق على المعتمد وقد نظم بعضهم ذلك بقوله
 وجاز تقليد لغير الاربعة * في حق نفسه في هذا سعه
 لافى قضاء مع افتاء ذكر * هذا عن السبكي الامام المشهور
 ثم ما تقدم في الاقوال يجري في الواجهة والله أعلم (قوله يستخرجونها) أى غالباً من قواعد الامام الشافعى
 وضوابطه وقد تكون باجتهاد منهم من غير ملاحظة كلامه (قوله كما قال) أى النوروى رحمه الله تعالى
 (قوله منه) أى التعبير (قوله مشعر) أى من حيث اللفظ لأن مقابله فاسد من حيث الحكم لما من جواز
 العمل به واختلف في حكم المأخوذ من الاصح والصحيح أيهما أقوى فقبل الاول وعليه جرى شيخنا
 لزيادة قوته وقبل الثاني لانه قريب من المقطوع به وعليه جرى بعضهم وهو أوجه وكذا يقال في الاظهر
 والمشهور (قوله المذهب الخ) منه يعلم كون الخلاف طرقاتاً وهو الذى التزمه المصنف فيما سبق ثم ان
 أريد بمرتبة الخلاف أرجحية المذكور على مقابله فهي معلومة أيضاً كما مر وسيتبر الشارح اليها وان أريد
 بها كون المعبر عنه بالمذهب هو الاظهر أو المشهور أو الاصح أو الصحيح مثلاً فهو وارد عليه وأما كون
 الخلاف في الطرق أقوالاً وأوجهها فالمصنف لم يلزمه فيما سبق فهو غير وارد عليه خلافاً لزمعه (قوله كأن
 يحكى) أى يحزم بثبوت القولين مثلاً ويقطع بعضهم أى يحزم بثبوت أحدهما سواء في وجود الآخر من
 أصله أو في حكمه بحمله على غير ما يفيد حكم الاول فعلم أن الحكاية أو الجزم هو الطريق فيجزم عطف
 على يحكى ولو قال بأن يحكى لكان أولى والاختلاف في كلامه بمعنى الخالف (قوله وما قيل) أى عن
 الاسنوى كاذ كره بعضهم والمراد بالاول طريق القطع واليه يرجع ضمير بأنه الاغلب ثم ان جعلت هذه الجملة
 حالاً من الاول والمعنى ان مراد المصنف الاول غالباً فهو قول واحد والافهم قولان والواو بمعنى أو والمعنى أنه
 قبل ان طريق القطع مراد المصنف دائماً وقيل انه مراده غالباً بالامتنع منصب على كل منهما فيجوز أن يكون
 المعبر عنه بالمذهب أحد القولين أو الوجهين من الحكاية وحينئذ فهل هو الموافق لطريق القطع أو الخالف
 له قال الاسنوى والزر كشي بالاول وخالفهم ما شيخنا في شرحه تبعاً لابن حجر وكلام الشارح يوافقه (قوله
 النص) أى عنده الصيغة بخصوصها بخلاف لفظ المنصوص فقد يعبر به عن النص وعن القول وعن الوجه
 فالمراد به حينئذ الرجوع عنده (قوله وجه ضعيف) أى من حيث كونه مقابلاً للنص سواء عبر عنه بالاصح
 أو الصحيح (قوله لا يعمل به) أى من حيث مقابله للنص ولا يجوز نسبته للامام الشافعى رضى الله عنه الا
 مقيداً (قوله أوفى قول قديم) أى لو فرض انه عبر بذلك فلا يرد أنه لم يعبر به كما مر (قوله والقديم ما قاله الشافعى
 قول المتن فان قوى الخلاف الخ) لم يزد الشارح رحمه الله نظير ما سلف احالة على ما سلف (قول الشارح فان
 الصحيح منه) الضمير فيه يرجع لقوله بذلك (قول الشارح كان يحكى بعضهم الخ) الظاهر أن مسمى الطريقة
 نفس الحكاية المذكورة وقد جعلها الشارح امماً للاختلاف اللازم لحكاية الاصحاب (قول الشارح لمن
 قسم) راجع لقوله وجهين (قول الشارح وانه) الضمير فيه يرجع للراد وقوله ممنوع منع ارادته واضح وأما
 منع أغلبيته فمقتضاه اما التساوى وهو بعيد واما أغلبية الموافق والخالف فان أريد أحدهما على التعيين
 فمنوع وان أريد مجموعهما فمر بما يسلم (قول الشارح لا يعمل به) أى بذلك القول المخرج (قول الشارح
 لا يعمل به) أى غالباً ويجوز نسبته للامام

لضعف مدركه (وجبت
 أقول الاصح أو الصحيح
 فمن الوجهين أو الواجهة)
 للاصحاب يستخرجونها
 من كلام الشافعى رضى الله
 عنه (فان قوى الخلاف
 قلت الاصح والافالصحيح)
 ولم يعبر بذلك في الاقوال
 نادياً مع الامام الشافعى
 رضى الله عنه كما قال فان
 الصحيح منه مشعر بفساد
 مقابله (وجبت أقول
 المذهب فمن الطريقين
 أو الطرق) وهى اختلاف
 الاصحاب في حكاية المذهب
 كأن يحكى بعضهم في المسئلة
 قولين أو وجهين لمن تقدم
 ويقطع بعضهم بأحدهما
 ثم الراجح الذى عبر عنه
 بالمذهب أما طريق القطع
 أو الموافق لها من طريق
 الخلاف أو الخالف لها
 كما سيظهر في المسائل وما
 قيل من أن مراده الاول
 وانه الاغلب ممنوع (وجبت
 أقول النص فهو نص
 الشافعى رحمه الله ويكون
 هناك) أى مقابله (وجه
 ضعيف أو قول مخرج)
 من نص له في نظير المسئلة
 لا يعمل به (وجبت أقول
 الجديد فالقديم خلافه
 أو القديم أوفى قول قديم
 فالجديد خلافه) والقديم
 ما قاله الشافعى

والجديد ما قاله بمصر والعمل عليه الا فيما ينه عليه كاعتداد وقت المغرب الى مغيب الشفق الاخر في القديم كما سبأني (وحيث أقول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح والاصح خلافه وحيث أقول وفي قول كذا فالراجح خلافه) ويبين قوة الخلاف وضعفه من مدركه (ومنها مسائل نفيسة أضمتها اليه) أي الى المختصر في مظانها (ينبغي أن لا يخلى الكتاب) أي المختصر وما يضم اليه (منها) صرح بوصفها الشامل لما تقدم وزاد عليه اظهارا للعذر في زيادتها فانه عارية عن التنسكيت بخلاف ما قبلها (وأقول في أولها قلت وفي آخرها والله أعلم) لتنميز عن مسائل المحرر وقد قال مثل ذلك في استدراك التصحيح عليه وقد زاد عليه من غير تمييز كقوله في فصل الخلاء ولا يتكلم (وما وجدته) أيها الناظر في هذا المختصر (من زيادة لفظة ونحوها على ما في المحرر فاعتمدها فلا بد منها) كزيادة كثير وفي عضواها في قوله في التيميم الا أن يكون مجرجه دم كثير أو الشين الفاحش في

رضي الله عنه بالعراق) وكذا بعده قبل دخول مصر ولم يستقر رأيه عليه فيها قال الامام ولا يحل عد من المذهب ما لم يدل له نص أو يرجحه من هو أهل للترجيح من الاصحاب والمشهور من رواته أربعة الكرابيسي والزعفراني وأبو نوري وأحمد بن حنبل (قوله والجديد ما قاله بمصر) أي بعد دخوله أو ما استقر رأيه عليه فيها وإن كان قد قاله بالعراق والمشهور من رواته أربعة المازني والبويطي والربيع المرادي والربيع الجيزي ومنهم حرموه بونس بن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير المكي ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم الذي قبر الشافعي في بيته وأبوه (قوله والعمل عليه) فيه اعتراض على المصنف حيث لم ينه على الراجح منها وما عدله من غوى المقام لا يغنيه عن ذكره وانظر هل هذا وما بعده الى آخر هذه النفيسة داخل تحت أولها من بيان القولين الخ الظاهر نعم وتأخير هذا عن النص لا ينافيه لا اختلاف نوعه لان ما قبل النص في ذكر الراجح وما بعده في ذكر المرجوح فتأمل (قوله والصحيح والاصح) لم يقل فالراجح خلافه كالذي بعده لم الراجحة في مقابلته من لفظ ضعيف فيه ولم يبين الامر فانه صحيح أو أصح ولما علم أن مقابل ما بعده أقوال ولم تعلم الراجحة نص عليها فقد نص في كل على ما لم يعلم من الآخر فتأمل (قوله وبتبيين قوة الخلاف وضعفه) أي في المقابل للوجه والمقابل للقول وقيل راجع لقوله المذهب الخ (قوله ينبغي) أي يطلب طلبا مؤكدا (قوله وما يضم اليه) بالمعنى الشامل لها لان الكتاب هنا اسم للناج كدهي من جلته (قوله بوصفها) وهو التفاسير الشامل لما تقدم بقوله من التفاسير وزاد عليه بقوله ينبغي الى آخره (قوله اظهارا) علة لصرح وزاد (قوله فانها) علة للعذر والفاء سببية أو تعليلية أي واحتاجت للعذر بسبب أولها لانه عارية عن التنسكيت أي الاعتراض على المحرر (قوله في أولها) أي عنده أو عرفا وفي آخرها عقبه أو عرفا (قوله وقد قال الخ) كلام المصنف محمول على الاغلب في مفهومه ومنطوقه ودفع لتوهم عمومهما (قوله وما وجدته) تنبيه على دفع ما عساه أن يتوهم من سهواً وسبق قلم من المصنف (قوله في هذا المختصر) عدوله عن الكتاب الذي هو أقرب برشده الى انه خاص بالمأخوذ من كلام المحرر وهو صريح كلام المصنف والانساب الاعم لعوم ما بعده بقوله وغيره بمحله راجعاً للمقابل الاذ كارتأمل (قوله ونحوها) ضميرها عائدا على الزيادة في راديه المبدل والمغيرا وعلى اللفظة فان أريد بها الحرف فنحوها ما زاد عليه أو الكلمة فنحوها يشمل الزيادة عليها والنقص عنها ويشمل نحو الابدال بتجوز لكن ضميرها عائدا للزيادة برشده الى عود الضمير في نحوها الى اللفظة فتأمل (قوله فلا بد) أي لا فراق ولا حيد عنها أي في صحة الحكم وان لم يكن معتمداً كما في زيادة كثير المذكورة (قوله وما وجدته) أي في المختصر أو الكتاب وتسميته بالمنهاج الذي هو الطريق الواضح قيل لم ترد عن المصنف وانما هي من بعض تلامذته لوجود المعنى المذكور فيه وقيل وجدت بخط المصنف على هامش بعض نسخه ولعله الأقرب

(قول الشارح والجديد ما قاله بمصر) أي احداثا واستقرارا (قول المتن فالراجح خلافه) قياسا مسلف أن يقول فلا يظهر والمشهور خلافه (قول الشارح في مظانها) أي محالها التي تظن تلك المسائل فيها والظاهر أن مفردة مظنة (قول المتن ينبغي) أي يطلب ويحسن شرعا ترك خلوها منها (قول الشارح اظهارا للعذر) أي لان الزيادة تنافي الاختصار وهو علة لكل من قوله صرح بوصفها وقوله وزاد عليه (قول المتن وأقول في أولها قلت الخ) المراد بالاول والآخر معناهما العرفي فيصدق بما اتصل بالاول والآخر بالمعنى الحقيقي وقوله والله أعلم كانه قصد به التبري من دعوى الاعلمية (قول الشارح لتعبر الخ) أي مع التبري من دعوى الاعلمية (قول الشارح وقد قال مثل ذلك) قد هنا للتقليل وكذا قد الآية (قول الشارح وقد زاد عليه من غير تمييز) لكن هذا النوع انما هو في القليل مثل اللفظة واللفظتين (قول الشارح في هذا المختصر) الاحسن في هذا الكتاب (قول المتن من زيادة لفظة وقوله بعد ما فاعتمدها) أي الزيادة (قول الشارح كثير) راجع للفظه وقوله وفي عضواها راجع لنحو اللفظة وقوله في قوله أي النووي (قول المتن وكذا ما وجدته) كذا خبره مقدم وما

أقدم بعض مسائل الفصل
للمناسبة أو اختصاراً وربما
قدمت فصلاً للمناسبة)
كتقديم فصل التخيير في
جزاء الصيد على فصل
الفسوات والاحصار
(وأرجوان تم هذا المختصر)
وقدم والله الحمد (أن
يكون في معنى الشرح
للمحرر فأنى لأخفف)
أى أسقط (منه شيئاً من
الاحكام أصلاً ولا من
الخلافاً ولو كان راجحاً)
أى ضعيفاً جداً مجازع
الساقط (معاً) أى آتى
بجميع ما اشتمل عليه
مصحوباً بما (أشرت إليه
من النقائص) المتقدمة
(وقد شرعت) مع الشروع
في هذا المختصر (في جمع
جزء لطيف على صورة
الشرح لدقائق هذا
المختصر) من حيث
الاختصار (ومقصودى به
التنبية على الحكمة في
العدول عن عبارة المحرر
وفي الحاق قيد أو حرف)
في الكلام (أو شرط
للسؤال ونحو ذلك) مما
ينبى (وأكثر ذلك من
للضروريات التى لابد
منها) ومنه ما ليس
بضرورى ولكنه حسن
كما قاله في زيادة لفظة الطلاق
في قوله في الحيض فإذا

كما قاله أشياء خاذاً الذى هو المنهاج بدليل ذكر غير المحرر هنا (قوله فأعتمد) نأ كيد للتشبيه قبله (قوله
للمناسبة أو اختصار) هى مانعة خلو ادلا يلزم من أحدهما الآخر (قوله للمناسبة) وسكت عن الاختصار
هنا لعدم صحته فيه (قوله وأرجو) هو دليل الجواب لثلاثاً آخر الرجاء عن النعم وسأئى ما فى الإشارة
(قوله أن يكون في معنى الشرح) لاشتماله على بيان دقائقه ونحو ألفاظه ومهملاً خلافاً ومربته وما يحتاج
اليه من قيد أو شرط وما غلط فيه وما أبده وغير ذلك ولم يجعله شرحاً حقيقة لكونه خالياً عن الدليل
والتعلييل ونحوهما (قوله فأنى الخ) قال بعضهم هو علم لما قبله وهو واضح لقوله مع ما أشرت الخ (قوله منه)
أى من المحرر أو من المختصر منه (قوله أصلاً) أى شيئاً أصلاً بمعنى مقصوداً ومن الأصول شيئاً أبداً فهو
من تأييد النقي (قوله ولو كان) أى الخلاف بمعنى المخالف بدليل ما بعده ففيه استخدام (قوله آتى) بعد
الهمزة (قوله بجميع) هو بمعنى لا أخفى شيئاً وما يبان اضطر منه ومصحوباً حال منها (قوله مع
الشروع) أى عقبه (قوله لدقائق) وقد سمي ذلك الجزم بذلك اللفظ وهى جمع دقيقة وأصلها ما يستخرج
من خفايا العلم بدقة الفهم (قوله من حيث الاختصار) أى من أجل اختصاره أى بيان سببه زيادة على
ما مر من كبر حجمه (قوله أو حرف) بالمعنى الشامل للكلمة ولوقفه على قيد لكان أولى ليمتثل الجار
في المسئلة به وبالشرط (قوله عما ينبى) أى في الجزء اللطيف المذكور فنحو مجرور وعطف على الحاق أو على
قيد كما قاله بعض مشايخنا لكن الثانى بعيد جداً بل خال عن المعنى والاقترب الاول فتأمل (قوله وأكثر
ذلك) أى الذى في الجزء أيضاً (قوله التى لابد منها) حال مؤكدة أو صفة كاشفة (قوله ومنه الخ) هو بعض
مفهوم الاكثر (قوله اعتمادى) هو بمعنى استنادى لكن مع مبالغة في هذا لانه شدة الاستناد والمراد منها
المعونة والقوة كما أشار إليه الشارح بقوله بان يقدر في الخ (قوله في انعام) قيد به مع احتمال العموم كالذى
بعده لينا نسب ما رجاه المصنف سابقاً بقوله ان تم هذا المختصر لكن المراد بالمختصر السابق ما كان من كلام
المحرر وهنا جميع المنهاج (قوله على انعامه) فيه اشعار بان المراد بالتمام المذكور في كلامه الانعام ولم يعبر
به ابتداء لاجل مراعاة كلام المصنف وفيه إشارة الى أن نسبة النعم الى المختصر مجازية (قوله بما تقدم

مبتدأ مؤخر (قول المتن فأعتمد) جواب شرط مقدر (قول الشارح في نقله) الضمير راجع للحديث
وقوله لاعتناء أهله علة لكونها معتمدة (قول المتن ان تم) جوابه محذوف دل عليه أرجو وتفسيده يقتضى
أن المعلق هو الرجاء والظاهر أنه المرجو كالأبني (قول المتن من الاحكام) من بيانية (قول المتن أصلاً) أى
أوصل هذا النقي العام أصلاً (قول المتن ولو كان) أى الخلاف بمعنى المخالف ففيه استخدام (قول الشارح
أى آتى الخ) يريد به أن عامل الظرف مأخوذ من معنى قوله فأنى لا أخفف الخ (قول المتن النقائص) ينبى
أن يختص بما فيه تنسكيت اذ لا زائد المحض لا دخل له في شرح عبارة المحرر (قول الشارح مع الشروع) هى
بمعنى البعدية لان معية لفظ الآخر من متكام واحد تكون بمعنى البعدية (قول الشارح من حيث الاختصار)
أى الكائنة من حيث الاختصار وقوله أيضاً من حيث الاختصار متعلق بقوله لدقائق (قول المتن على
الحكمة) هى السبب الباعث (قول الشارح في الكلام) وقد ذلك لان الحرف لا يحسن تعلقه بالمسئلة
(قول المتن وأكثر ذلك) أى ما ذكر من الدقائق الناشئة عن الاختصار (قول المتن التى لابد منها) صفة
كاشفة (قول الشارح كما قاله) أى كالتى قاله في التركيب فلاقه (قول الشارح في قوله) أى النورى (قول
الشارح في تمام هذا المختصر) قيد بذلك لكون أطراف الكلام متاخية فيقوى الطابق بينهما ويحتمل
التعميم نظير ما قيل في قوله تعالى اياك نعبد وياياك نستعين وتعام بمعنى انعام أو فى حصول تمامه الناشئ عن
انعامه (قول الشارح هذا المختصر) يعنى الكتاب (قول الشارح بان يقدرنى) المراد بالقدرة العرض

انقطع لم يحل قبل الفصل غير الصوم والطلاق فان الطلاق لم يذ كر قبل في المحرمات (وعلى الله الكريم اعتمادى) في تمام هذا المختصر
بان يقدرنى على انعامه كما قدرنى على ابتداءه

على وضع الخطبة) هذا أخذ المصنف من قول المصنف ان تم هذا المختصر ومن ذكر الشروع بقوله وقد شرعت الخ لان هذين اللفظين من الخطبة وكل منهما يفيد أن بعض المتهاج سابق عليها نظرا الى ما هو الظاهر منهما وقد يقال ان المراد بقوله ان تم وجوده تاما وبقوله شرعت عزمت على الشروع فالخطبة متقدمة على جميعه كما هو الاصل فيها وسبب في هذا في الشارح ففيه انتقاد عليه وبذلك ما قاله في أسماء الإشارة الواقعة في الخطب من أن المشير بها استحضار ما يريد تأليفه في ذهنه استحضارا تاما كأنه محسوس عنده وأشار اليه وأيضاً ذكر الاتمام يطلق على ما بقي من الخطبة وما بعدها الى آخر الكتاب وأيضاً يحتمل أن وضع الجزء المذكور مقدم على الخطبة بالكلية لاحتمال أن المصنف سبغ عبارة المحرر وكتب عليها ما يتعلق بها ثم لما شرع في المتهاج نسجه على منوال ما كتب فتأمل (قوله فانه لا يرد الخ) أشار الى أن المقصود من الجلة الخبرية انشاء الدعاء وكذا الجلة بعدها (قوله تقوى يقضى) التقوى يضرد الامر الى الغير مع البراءة من الحول والقوة وأعم منه التوكيل (قوله في ذلك وغيره) محممه لعموم الاسناد عن الاعتماد كما مر (قوله قدر وقوع المطالب الخ) أي قدر أن الكتاب قد تم فسال النفع به وفيه دفع توهماً تأخير الخطبة المتأخر لما تقدم فراده بالمختصر المتهاج وقد انفع بالآخرة لانه المقصود (قوله بتأليفه) وكذا بتأليفه وكتابته ومقابلته فلو محممه كان أولى الا ان يراد بالبلاء السببية وفيه بحث وحيث خصص هنا فكان الاولى التعميم فيما بعده بان يجعل النفع فيه عاماً لغير التأليف ويجعل سائر بمعنى الجميع حتى يشمل المؤلف أيضاً وكان يستغنى بذكر ههنا كرهه بعده بقوله ونفعهم يستمتع الخ (قوله ورضوانه) يطلق الرضا بمعنى المحبة وبمعنى عدم السخط وبمعنى التسليم وبمعنى المغفرة وبمعنى الثواب ويراعى كل محل بما يليق به (قوله جمع حبيب) اما بمعنى محبوب بدليل الفعل المضارع بعده أو بمعنى محب قال بعضهم وهو الانسب هنا ولا ينفيه ما ذكره من تكرار الدعاء للمصنف لانه محب لنفسه أيضاً (قوله من عطف العالم) وهو جمع المؤمنين (قوله على بعض افراده) وهو الاحياء فهو من العطف على الظاهر بقرينة اعادة الجار لا على ضمير عنى الذي هو ضعيف عند الجمهور بعدم اعادة الجار فلا اعتراض على الشارح خلافاً لمن زعمه وأحكام الاسلام والايمان تطلب من محلها (كتاب الطهارة)

يطلق الكتاب لغة بمعنى الضم والجمع أي المضموم والمجموع أو الضام والجامع واصطلاحاً بمعنى اسم الجنس من الاحكام أو بمعنى اسم الجلة مختصة من العلم مشتملة على أبواب وفصول غالباً يرادفة الكتابة والكتب فهي مصادر مشتقة منها لا مشتقة من غيرها ولا بعضها من بعض خلافاً لبعضهم وهو من التراجم كالباب والفصل ونحوهما واختار أنها أسماء لالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني وقيل أسماء لالفاظ وقيل للمعاني وقيل للنقوش وقيل للآتين منها وقيل للثلاثة فهي سبع احتمالات غير الاول المختار ومعناها عر فامار وانما تختلف لغة فالباب فرجة في سائر يتوصل بها من داخل الى خارج وبالعكس والفصل الحاجز بين الشيئين والفرع ما ينبت على غيره والاصل عكسه والمسئلة لغة السؤال وعرفا مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم وأشاروا

المقارن للفعل لسلامة الاسباب والآلات فقط وقوله كما أقدرني على ابتدائه مأخوذ من قوله وأرجوان تم الخ اذهو ظاهري في ذلك وأيضاً من قوله وقد شرعت في جمع جزء الخ فان المراد مع الشروع في المختصر أي بعده (قول المتن تقوى يقضى) هو رد أمور الى سبب حانه وتعالى وقصده بها وقوله فانه لا يجيب من قصده واستند اليه كأنه يشير لما سلف (قول الشارح ثم قدر وقوع المطالب رجاء الاجابة) الباء سببية لقوله قدر (قول الشارح في الآخرة) الاولى التعميم (قول الشارح تكرار به الدعاء لذلك البعض الذي منه المصنف) هذا مبني على أن العطف على جملة ما سبق فيكون المراد به العطف اللغوي

(كتاب الطهارة)

بما تقدم على وضع الخطبة فانه لا يرد من سألناه واعتد عليه (والله تقوى يقضى واستنادي) في ذلك وغيره فانه لا يجيب من قصده واستند اليه ثم قدر وقوع المطالب رجاء الاجابة فقال (وأسأله النفع به) أي بالمختصر في الآخرة (لى) بتأليفه (ولسائر المسلمين) أي بافهم بان يلهمهم الاعتناء به بعضهم بالاشتغال به ككتابه وقراءة وتفهم وشرح وبعضهم بغير ذلك كالاعانة عليه بوقف أو نقل الى البلاد أو غير ذلك ونفعهم ويستمتع نفعه أيضاً لانه سبب فيه (ورضوانه) معنى وعن أحبائي بالتشديد والهمز جمع حبيب أي من أحبهم (وجمع المؤمنين) من عطف العالم على بعض افراده تكرار به الدعاء لذلك البعض الذي منه المصنف رحمه الله تعالى

(كتاب الطهارة)

بقولهم غالباً إلى خلو بعضها عن بعض والطهارة بضم الطاء اسم الماء الذي يتطهر به بالكسرة اسم لما يضاف إلى الماء من سدر ونحوه وبالفتح المراد منه النقاظة والخلوص من الأدران حسبة كانت كالنجاسات أو معنوية كالعيوب من الخقد والحسد والزنا والغيبة والنميمة ونحوها فهي حقيقة فهما ومحمده البلقيني وقيل مجاز في أحدهما وقيل مشتركة وعطف الخلوص تفسير وعرفان والذم المترتب على الحدث والخبث قاله القاضي أو صفة حكمية توجب لوصفها صحة الصلاة أو فيه أوله قاله ابن عرفة المالكي وأشار بالأول للثوب بالتالي للساكن وبالثالث للشخص ولم يقل أو عليه ليشمل الميت لأنه لا يطهر عندهم بالغسل ولا بد منه عندنا وقضية ما ذكرناه أنها لا تطلق حقيقة على الفعل ولا على المندوب وليس كذلك فإن صريح كلام المصنف في تعريفه طاء الطهارة عليه وعلى المندوب حقيقة حيث قال هي رفع حدث أو إزالة نجس أو مافي معناهما وعلى صورتها ما كالتيعم والغسل المسنونة والوضوء المجدد وما أشبه ذلك انتهى وأشار بالتيمم لما هو في معنى رفع الحدث بوجود الإباحة ومثله طهارة الضرورة وفي معنى إزالة النجس حجب الاستبراء كذلك ولا يضر كون مافي المعنى على الصورة أيضاً وبالغسل المسنونة إلى ما هو على صورة رفع الحدث الأكبر وهو غسل صورة وإزالة النجاسة أيضاً على قول التحرير وأصله أن من موجبات الغسل نجس جميع البدن أو بعضه مع الاشتباه وتجدد الوضوء إلى ما هو على صورة رفع الحدث الأصغر وبالفعل الثانية والثالثة إلى ما هو على صورة الأولى في الحدث والنجس فهي شاملة لأنواع الطهارة الواجبة والمندوبة وعرفها ابن حجر بما عي ذلك أيضاً مع زيادة الاختصار بقوله هي فعل ما ترتب عليه إباحة ولومن بعض الوجوه أن نواب مجرد ثم اعلم أن النجاسة قسمان إمامية وهي ما لا يتجاوز محل حلول موجبها كالنجاسات وأما حكمية وهي ما تجاوزه بغسل الأعضاء وجميع البدن بخروج الخارج وزول المني وقد تطلق الحكمية على ما لا وصف لها وستأتي في بابها (تنبيه) لفظ لغة وعرفا وشرا واصطلاحاً منصوب على نزع الخافض على الأرجح وقيل على الحال من نسبة الثبوت بين المبتدأ والخبر أو من ضمير مفعول حذف مع فعله أي أعني وقيل على التمييز وقيل غير ذلك (قوله هي شاملة للوضوء الخ) أي للواجب من ذلك لأنه سيدكر المندوب وفيه إيماء إلى أنها مجاز في المندوب وتقدم رده وهذه الأربعة مقاصد الطهارة ولم يذكر مسح الخف لأنه من الوضوء ولم يذكر شموط اللابغ ونحوه كافي التحرير وغيره لأنه حالة ومن ذكره فيها أراد بها ما يشمله كاتقلاب دم الظبية مسكاوا الخرجلا وبلوغ الماء المستعمل قلتين ونحو ذلك (قوله مع ما يتعلق بها) من الموجبات كالحدث والجنابة والنجاسة ومن الوسائل وهي ثلاثة الماء والتمراب وحجر الاستنجاء وعدا الاجتهاد والاولا من الوسائل باعتبار أنها وسيلة للوسيلة (قوله الذي هو الاصل) أي الغالب أوالأكثر والمتبوع لأن غيره تابع له على سبيل الشطرية والشرطية والنيابة (قوله مفتتحاً بآية) أي دالة على المطلوب وقدمها بشأن الدليل التأخير تبعاً للإمام الشافعي رضي الله عنه والاصحاب كما أشار بقوله كما فعلوا وحكمته أنها كالفقاعة والضابط الذي شأنه التقديم واختاروا هذه الآية على آية وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به لأنص فيها على الطهورة المقصودة والسماء المحرم المعهود حقيقة والسحاب مجاز لأن الماء ينزل من السماء الدنيا قطعاً كباراً على السحاب ثم يجمع عليه وينزل من عيون فيه كالقربان وقيل السماء السحاب حقيقة لما قيل أنه يغترف من البحر الملح كالسفنج ثم يصعد إلى العلو

وهي بضم الطاء بقية الماء الذي يتطهر به (قول المتن طهوراً) نقل النووي رحمه الله تعالى عن ابن مالك رحمه الله تعالى أن فعلاً لا يكون للمبالغة وهي أن يدل على زيادة في معنى فاعل مع مساوئته في التعدي كضروب أو الزرم كصبر وقد يكون اسماً لا يفعل به الشيء كالبر ولما يتبرده فيجوز أن يكون الطهور من الأول وأن يكون من الثاني اه وأعلم أنه قد أنكر جماعة من الحنفية دلالة على التطهير وقالوا لا يزيد على معنى المبالغة في وصف فاعله أقول بكفاك حجة قاطعة على فساد قولهم قوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجداً

هي شاملة للوضوء والغسل وإزالة النجاسة والتيمم الآتية مع ما يتعلق بها وبدأ ببيان الماء الذي هو الأصل في آيتها مفتتحاً بآية دالة عليه كما فعلوا فقال (قال الله تعالى وأنزلنا من السماء ماء طهوراً) أي مطهراً وبعبارة منه بالطلاق

(يشترط رفع الحدث والنجس) الذي هو الاصل في الطهارة (ماء مطلق وهو ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد) وان قيد لموافقة الواقع كماء البحر بخلاف ما لا بد ذكر الامقيدا كماء الورد فلا يرفع الحدث لقوله تعالى فلم يجبدوا ماء فقيموا الخ ولا المتنجس لقوله صلى الله عليه وسلم لم حين بال الاعرابي في المسجد صبوا عليه ذنوبا من ماء متفق عليه والذنوب بفتح الدال المحجمة للدلو الملوء والامر للوجوب والماء ينصرف الى المطلق لتبادره الى الاذهان فلو رفع مائع غيره ما وجب غسل البول به ولا التيمم عند فقدّه وبشترط الماء المطلق أيضا في غسل المستحاضة والفلس المسنون والوضوء المجدد ونحو ذلك مما لا يرفع الحدث ولا النجس كالفلسة الثانية والثالثة فيهما (فالتيمم يستغنى عنه) مخالط طاهر (كزعفران) تغير ايمع اطلاق اسم الماء لكثرة (غير طهور) كانه غير مطلق

وينعصر فينزل الماء منه ويقصره الهواء والشمس فيحلو وطهورا تأكيد لان الماء منصرف للفرد الكامل كما يأتي في الحديث وجهه في الآية للاعم دون الحديث تحكم وذكر التأكيدي لدفع توهم العموم وكون التأسيس أولى ليس على اطلاقه في كل محل كذا قالوا والوجه أن يكون في الآية للتأسيس وحمل الحديث على الفرد الكامل بمعونهما فتأمل وتفسير الطهور المراد في المطلق لمناسبة كلام المصنف (قوله بشرط) عدل اليه عن قول أصله لا يجوز لان الشرط يلزم من عدمه لعدم فيفيد عدم صحة الطهارة بغير المطلق بخلاف عدم الحوازي فانه بما أفاد الصحة به مع الحرمة وعدم الصحة بالمطلق المحرم كالماء المسبل للشرب وأفاد عدم احرمته فيه فتأمل والحدث لغة الشيء الحادث وشرعاهنا أمر اعتباري يقوم بالاعضاء يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص والنجس بفتح النون وكسره هاء مع سكون الجيم وكسرها و بفتحهماء معا لغة الشيء المبعد والمستقفر وشرعاهنا وصف يقوم بالحمل عند ملاقاته لعين من الاعيان النجسة مع توسط وطوبى لمن أحد الجانبين يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص (قوله الذي هو) أي الرفع الاصل اذ غيره مبيح لارافع كالتييم أو مندوب أو محيل كالديغ (قوله ما يقع عليه) أي ما يطلق عليه عند أهل الشرع في عرفهم فيخرج المستعمل ويدخل المتغير بنحو مقره لا عند الراي ثلاثه عكس ماذ كر فشملم مارشح من بخار الماء المغلي بضم الميم وفتح اللام لانه ماء بناء على انقلاب العناصر الى بعضها وهو الاصح في الحكمة ولتلك ينقص الماء بقدره وشمل الزلال وهو صورة حيوان في داخل الثلج اذا خرج منه صار ماء وشمل مانع من الارض على أي صفة من الخلقة وشمل ماء البحر الملح ويقال له المالح والمليح والملاح وشمل مانع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم وهو أفضل المياه ثم ماء زمزم ثم الكوثر ثم نيل مصر ثم باقي الانهار على ما صححه السبكي بقوله نظما وأفضل المياه ماء قد نبع من بين أصابع النبي المتبع يليه ماء زمزم فالكوثر * فنيل مصر ثم باقي الانهار

وخرج به ما لا يسمى ماء من جامد أو مائع قد ذكر المانع في عبارة بعضهم مضر أولا حاجة اليه وبذلك خرج الخل ونحوه ولم يذكره لانه مفهوم جنس (قوله اسم ماء) هو على الاضافة البيانية وأطلق القيد لانه اللازم حيث أطلق والماء جوهر لطيف سيال شفاف يتلون بلون انائه فهو لالون له (قوله الاعرابي) بفتح الهجمة وهو ذو الخو بصرية الغيمى واسمه حرف قوس وهو أبو أصل الخوارج كذا في ابن حجر وفي القاموس ان الذي بال في المسجد في زمزمه صلى الله عليه وسلم هو ذو الخو بصرية الغيمى وهو مسلم محباني فليراجع (قوله ذنوبا) أي مظروف ذنوب لانه اسم للدلو المثلثة ماء أو قرية الامتلاء ولم يذكره لقوله في الحديث من ماء (قوله والامر للوجوب) أي في الحديث (قوله والماء) في الآية والحديث أو في الحديث بمعونة الآية كما سر (قوله لما وجب الخ) لان ذكر الماء بعد ذنوب المقيده دال على تعيينه في اسقاط الواجب وثلايفوت الامتنان به المفهوم من المقام يقتضي لتعظيم المنفعة المتبقية في مشاركة غيره له (قوله ونحو ذلك) كطهارة دائم الحدث وكغسل القدمية أو الجنونة اذا غسلها حليلها (قوله فالتغير) هو مفهوم مطلق أو بلا قيد اذهما بمعنى واحد (قوله يستغنى عنه) منه ماء متغير بما لا يضر أو غير أشجار ونحوها ولو رقا كورد لا يورقها ولو ربيعيا (قوله كزعفران) جمعه زعفران و زراجم (قوله غير طهور) فان زال تغيره رجع الى طهوريته قبل ولم يقل غير مطلق للخلاف الذي عند الرافي بقوله ان مفهوم المطلق أعمر شموله المستعمل ولما زاده الشارح وفيه وطهور فان الطهور هنا ان لم يكن بمعنى المطهر لم يستقيم لغوات ما اختصت به الامة (قول الشارح وان قيد لموافقة الواقع) قال الاسنوي الغرض أن يصبح الاطلاق من غير تقييد بخلاف ما لا يصح الامقيدا (قول الشارح ويشترط الماء المطلق أيضا في غسل المستحاضة) لو قال في وضوء المستحاضة لكان أولى (قول الشارح

اذ ماصدق الطهور
والطلق واحد (ولا يضر)
في الطهارة (تفسير لا يمنع
الاسم) لقلته (ولا
متغير بمك وطبق
وطحلب وما في مقده ومعه)
ككبريت وزرنيخ لتغير
صون الماء عما ذكر
فلا يمنع التغيير به اطلاق
الاسم عليه وان أشبه
التغير به في الصورة التغيير
الكثير بمستغنى عنه
(وكذا) لا يضر (متغير
بمجاور) طاهر (كقود
ودهن) مطيبين أولا (أو
بتراب طرح فيه في
الظاهر) لان تغييره بذلك
لكونه في الاول تروحا وفي
الثاني كدورة لا يمنع اطلاق
الاسم عليه والثاني يضر
كالتفسير بنجس مجاور
في الاول وبزعفران في
الثاني وفرق الاول بخلط
أمر النجس وبطهورية
التراب بخلاف الزعفران
وان كان طاهرا لانه
لا يستعمل في حدث
ولا نجس أما المتغير بتراب
فهو به الريح فلا يضر جزما
وضبط المجاور بما يمكن فصله
والخاطب بما لا يمكن فصله
(ويكره الشمس) أي
ماسة خنته الشمس في البدن
خوف البرص بان يكون
بقطر حار كالجلز في
انام مطيع كالحديد لان

نظر فراجع (قوله اذا ماصدق) هو مركب من جى يضم القاف وخبره واحد ومفهومهما مختلف فان مفهوم
الطلق ما يسمى ماء بلا قيد ومفهوم الطهور ما يرفع ويرزى وبذلك رد قول الرافعي فيما مر (قوله في الطهارة)
أي الرفع وازالة النجاسة لافي الطهور المحوج الى تقدير مضاف قبل متغير كذا قيل والوجه تقدير المضاف
وما في شرح شيخنا غير مستقيم وانما قال في الطهارة ولم يقل في الاطلاق الذي هو مقتضى كلام المصنف
لتهافت العبارة إذ يصير التقدير ولا يضر في الاطلاق الاطلاق (تنبيه) شمل ما ذكر التغيير التقديرى كان
وقع في الماء ما يوافق في صفاته من الطهارات فيقدر مخالفا له وسطا فيها كطعم الرمان ولون عصيره وريح الاذن
بالدال المحجمة قالوا ولا بد من عرض الصفات الثلاثة وان لم يكن للواقع الاصفة واحدة ففيه لم يتغير في واحدة
فهو طهور وفيه نظر وحيث خرج عن اسم الماء في أحد التغييرين فلا يبحث به من حلق لا يشرب ماء لعدم
وجود المحلوف عليه في الواقع عرفا (قوله لكثرتنه) أي يقينا فلا وشك فيها ابتداء وأتاهاء فهو طهور على
المعتمد (قوله وطحلب) أي لم يفت ويطرح فيه ويخالطه بعد طرحه كما تقدم (قوله ككبريت) ولو
مصنوعا لاصلاح المقر لا لاصلاح الماء ولا عينا ومنه الجبس والجص والقطران الخاطب أما المجاور فلا يضر مطلقا
والمراد الكبريت المفتت والاف هو مجاور وكذا غيره (قوله مطيبين) بفتح التحتية المشددة أولى من
كسر هالانه اذا لم يضر المصنوع فالخافي أولى (قوله بتراب) أي ولو مستعملا والمراد تراب مفتت والاف هو
مجاور فلا يضر قطعا كما مر (قوله طرح) ولومن عاقل فصدأ ومثله الملح المائي والظنون المائي الا ان
كان منعقد من ماء مستعمل (قوله في الاظهر) قد ضعف الرافعي في الشرح كون اختلاف قوانين ورجح
أنه وجهان وعلى كل فهو ضعيف فكان الانسب التعبير بالمشهور أو الصحيح (قوله تروحا) ظاهره ان المجاور
لا يضر بالاربع وليس قيذا بل الطعم واللون كذلك ان وجدوا ولو شك في أنه مجاور أو مخالط فله حكم المجاور
كذا قيل وهو غير صحيح اذا يتصور في الشيء الواحد أن يكون متميزا وغير متميز في رأى العين فتأمل
(قوله في الثاني كدورة) هو يفهم أنه ليس للتراب اللون وليس كذلك بل لو وجد له طعم أو ريح كان
كذلك (تنبيه) جواز استعمال المتغير بما لا يضر اما لكونه من المطلق كما مر أو تسهلا على العباد ان
لم يكن منه بد والاول أشهر والثاني أقعد (قوله بطهورة التراب) أي بحسب أصله (قوله وضبط المجاور بما
يمكن فصله) وهو الارجح عند الجمهور أو بما يتميز في رأى العين كالتراب وعكسه الخاطب ويمكن رد أحد هما
للاخر واعلم أن الشيء قد يكون مجاورا ابتداء ودواما كالأحجار ودواما كالتراب وابتداء كالاشجار
(قوله ويكره الشمس من الماء) وكذا المانع وهو اسم مفعول وقاعله الشمس كما أشار اليه فلا يعتبر فصل
غيرها وكراهته شرعية وان كان أصله الطب فيشأب ناركها امتثالاً لذلك حرم على من ظن فيه الضرر بعدل
ولا ينتظر برودته لو ضاق الوقت بل يجب استعماله ان لم يضره والالم يحجز استعماله بل يقيم ويصلى بخلاف
من مع ماء يحتاج الى تسخينه وهو قادر عليه فيجب الصبر وان خرج الوقت (قوله في البدن) ولوليت أو
برص وان استحكم برصه أو لم ينجس مما يقر به البرص وسواء داخل البدن وخارجه (قوله خوف
البرص) ابتداء أو دواما أو تعبدا كالكليت (قوله بقطر حار) فالمتغير القطر الا في بلد خالف طبعه أصالة
كالطائف بمكة فلا يكره فيه وكحران بالشام فيكره فيها (قوله انام منطبع) أي منطرق أي شأنه ذلك الا

اذ ماصدق الطهور والطلق واحد) هو بالرفع (قول المتن) ولا يضر تغيير لا يمنع الاسم) دليله أنه صلى الله عليه
وسلم اغسل هو وميمون فرضي الله تعالى عنهما اما واحد فيه أثر الجبين (قول المتن وطحلب) يشترط عدم
الطرح في الطحلب ونحوه دون الطين ففيه خلاف التراب الآتي ثم المراد هنا بالمد كورات أعم من المفتت
الخاطب (قول الشارح) فلا يمنع التغيير به اطلاق الاسم) كذا ذكره الامام حيث قال لا يبعد أن يكون عدم
امكان الاحتراز مسوغا لاطلاق عند أهل العرف والالسان (قول المتن أو بتراب) أي بخلاف غيره من أجزاء

منزهة تملأ الماء فإذا
لاقت البين بسخوتها
خيف أن تقبض عليه
فتحبس الدم فيه فحصل
البرص بخلاف المسخن
بالنار فلا يكره له هب
الزحومة بها (والمسخن
في فرض الطهارة)
عن الحدث كالفيلة
الاولى فيه (قبل ونفلها)
كالفيلة الثانية والثالثة
والوضوء المجدد والتفسل
للسنون (غير طهور في
الجديد) لان الصحابة
رضي الله عنهم لم يجمعوا
للمستعمل في أسفارهم
القابلة للماء ليتطهروا به بل
عدلوا عنه الى التيمم
والقديم انه طهور لوصف
الماء في الآية السابقة بلفظ
طهور المقتضى تكرر
الطهارة به كضروب لمن
يشكر منه الضرب
وأوجب بتكرار الطهارة
به فيما يردد على المحل دون
التفصل جمعا بين الدليلين
والاصح أن المستعمل في
نقل الطهارة على الجديد
طهور وشملت العبارة
ما غسلت به التيمية لتصل
لزوجها المسلم فهو على
الجديد غير طهور لانه أزال
للمانع وقيل انه طهور
لان غسلها ليس بعبادة
وما توضع الصبي فهو أيضا
غير طهور اذا المراد بالفرض
هذا ما لا بد منه ثم يتركه أم لا

التقديس والعبرة في الموء بما لا في الماء ان حصل بعرضه على النار شيء (قوله تفصل منزهة) فلا يكتفي
بجرد انتقاله الى السخونة (قوله تملأ) أي تظهر في علوه والافهى منبته في كاه (قوله بسخوتها) فحصل
السكره اذا استعمل حال حرارته وتردد العبادى في اعتبار وقت الحرقان برد زالت السكره وان سخن
بالنار بعدها بخلاف تسخينه بالنار قبل تبريده فلا نزول به السكره أو يطبخ به طعام مانع كذلك (تنبيه)
يكره استعمال الماء الشديدة البرودة أو السخونة لمنع الاسباغ ويكره استعمال كل ماء أو تراب مضروب
على أهله كديار عمود غير بئر النافق وديار قوم لوط وبئر رهوت وبئر ذروان محل سحره صلى الله عليه وسلم
وأرض بابل (قوله والمستعمل الخ) هو خارج مطلق لانه معطوف على المتغير بمستغنى عنه الخ ولا حاجة
لقول بعضهم وانما جعله جملة مستقلة لاجل الخلاف الآتي في أنه مطلق أولا (قوله عن الحدث) وكذا عن
الحدث وان كان من المعفو عنه وتخصيص الاول لكون الكلام فيه وهو محل الدليل وسيأتي الآخري باب
(قوله كالفيلة الاولى) أي بعد انقضاءها عن العضول لانه لا يحكم باستعمال الماء مادام مترددا على العضو
نعم ان انفصل الى ما يغلب نقاذقه اليه من نحو رأس المغسل الى صدره لم يحكم باستعماله والكاف استقصائية
أولاد خال ماء المسح أو ماء غسل الجيرة أو الخنف بدل مسحهما أو بقية السبع في نحو غسالات الكلب
(فرع) لو انغمس جنب في ماء قليل ونوى رفع الحدث ولو قبل تمام انغماسه ارفع حدثه عن جميع بدنه
بتمام انغماسه فان طرأ له حدث آخر ونواه قبل انفصال شيء من بدنه ارفع أيضا والا فلا ولو انغمس جنبان
في ذلك فان نويهما بعد تمام انغماسهما ارفع حدثهما أو قبله ارفع عمهما في الماء منهما أو صرتا ارفع
حدث السابق مطلقا وان شكا فقال شيخ الاسلام تبعه بالسطا انوار انه يرتفع حدثهما معا نظرا لاصل طهارة
الماء مع عدم ترجيح أحدهما وفيه بحث والوجه أنه يرتفع حدث أحدهما معهما فتأمل (قوله لم يجمعوا
المستعمل) أي ما رفع المانع وهو الفيلة الاولى لاقتصرهم عليها لقلة الماء ومطلقا كالفيلة الثانية والثالثة
لاختلاط ما بينهما بماء الاولى غالبا وتكليف تنشيف الاعضاء بعد الاولى فيه مشقة أولان الماء فيها ثافة (قوله
والقديم انه طهور) قال ابن العماد ومع ذلك لا يجب استعماله لقذارته (قوله وشملت العبارة الخ) في شمولها
نظر مع ذكر الخلاف بعده لان شمولها يقتضى الجزم فيها إلا أن يراد شمولها من حيث الحكم وان كان مخالفا
لطريقة الشارح فتأمل (قوله التيمية) أو غيرها من السكاقر والمسلة المحنونة أو الممتنعة وغسلها زوجها
ولا بد من النية في الجميع وانما قيد بها لاجل ما بعدها (قوله اتحل لزوجها المسلم) هذا ما اعتمد على الخطيب
واعتمد شيخنا ان قصد الحل كاف وان كان حليلها صغيرا أو كافرا أو لم يكن يرى توقف الحل على الفسل أو لم
يكن لها تحليل أصلا أو قصدت الحل لئلا تنام لو قصدت حنفية حل وطء حنفى يرى حله من غير غسل لم يكن ماؤها
مستعملا ولا يصح غسلها لانه ليس فيه رفع مانع شرعا وبذلك فارتقت الكافرة للكافر (قوله ليس بعبادة)
أي فليس من فرض الطهارة (قوله وما توضع الصبي) لو قال وماء وضوء الصبي كان أولى ليمخل ماء وضوء
غيره بوضوءه في الحج قال شيخنا الرملى وله اذا مز أن يصلى به وفيه بحث دقيق (قوله ما لا بد منه) أي
ما توقف عليه صحة العبادة المقصودة من الفاعل ولو بحسب الاصل كالتيمم المعفو عنه كما مر نخرج بذلك ما
غسل الرجل أو الرجلين في الخنف بعده مسحهما فهو طهور لان المدة باقية مقيدة بالمسح وهو باق وأما غسل
أعضاء التيمم ممن توضع بعد التيمم لعرفان بطل التيمم بالغسل فالماء مستعمل والا فلا وسيأتي في باب الخنف
الارض كالنورة (قول المتن قيل ونفلها) قال الاسنوى ليس معناه النفل دون الفرص اذا افاضل به بل المراد
ان النفل في ذلك على هذا الوجه كالفرص فيلزم أن تكون العلة على الاول الفرص وعلى الثاني أحد الامرين
من الفرص والنفل فينتج ان غسل التيمية ليس بطهور قطعا وليس كذلك فكان الصواب أن يقول قيل بل
عبادتها (قول المتن غير طهور في الجديد) الذي في الروضة ترجيح طريق القطع بذلك (قائمة) جزم

ولا بد من صلاة الصلوة

مثلا من وضوءه وسبأ

المستعمل في النجاسة في

بها (فان جمع) المستعمل

على الجدي (فبلغ قلتين

فطهور في الاصح)

جمع النجس فبلغ قلتين

من غير تفسير والثاني لا

والفرق أنه لا يخرج بالجمع

عن وصفه بالاستعمال

بمختلف النجس (ولا

تنجس قلتا الماء بملاقاة

نجس) لحديث اذا بلغ

الماء قلتين لم يحمل الخبث

صححه ابن حبان وغيره

وفي رواية لابن داود وغيره

بإسناد صحيح فإنه لا ينجس

وهو المراد بقوله لم يحمل

الخبث أي يدفع النجس

ولا يقبله (فان غيره) أي

الماء القلتين (فنجس)

لحديث ابن ماجه وغيره

الماء لا ينجسه شيء الا ما

غلب على ريحه وطعمه

ولونه (فان زال تغيره بنفثه)

أي من غير انضمام شيء

اليه كان زال بطول المكث

(أو بماء) انضم اليه

(طهر) كما كان الزوال

سبب النجاسة (أو بمسك

وزعفران) وخل أي لم

توجد رائحة النجاسة بالمسك

ولاؤها بالزعفران ولا

طعمها بالخل (فلا) بطهر

(١) قوله في اختلاف كذا

في النسخة التي بأيدينا وله

في أخذ الماء فليحرق

ما يشبهه نيمه مادام العذر (قوله وسبأ الخ) هو مفهوم التقييد بقوله عن الحدث كأنه قد قدم (قوله فبلغ قلتين) أي لو احتملا ولا يضرب بقوله بعد الجمع (قوله والفرق الخ) هو ممنوع لان الوصف بالنجاسة والاستعمال موجود فيهما قبل الجمع فان أخرجه الجمع عن وصف النجاسة فلان يخرج عن وصف الاستعمال بالاول لان الانتقال في المستعمل الى الطهورة فقط والانتقال في المنجس الى الطهارة والطهورة معا فتأمل مع أن وصف الاستعمال وان لم يزل لا يضرب لان شرط منعه القلة وتفسير المنهج بالطهارة مراده الطهورة وانما اقتصر عليها لانها أقل درجات الطهارة فهي كالبرهان (قوله ولا تنجس قلتا الماء) ولو احتملا والمراد الصرف بقينا الخالي من التغير السالب للطهورة وان جمع من مستعمل أو نجس سواء كان في حفرة أو حفرة بحيث لو حركت واحدة تحركا عنيفا فترك البقية كذلك فخرج ما لو بلغ قلتين بمائع استهلك فيه فإنه ينجس بمجرد الملاقاة ويصير مستعملا بانضمام الحدث فيه ويحتاج في الطهارة منه الى نية الاغتراف واذا وقع فيه طاهر قدر مخالفا وسطا لكن هل يفرض هذا الواقع وحده أو مع المستهلك الاول كل محتمل والطاهر هنا الثاني فراجع وخروج الكثير المتغير كثيرا بمستنق عنه غير نحو المالح المائي فإنه ينجس بمجرد الملاقاة أيضا وتقدم انه لو زال هذا التغير رأى بالطاهر فيادون القلتين عاد طهورا فانه أولى وخروج ما لو وقعت قلة من مائع في قلتين من ماء ولم تغيره حسا ولا فرضا ثم أخذ منه قلة فلباقى حكم القليل على أقرب احتمالين ودخل ما لو شك في كثرته ابتداء أو انتهاء فله حكم الكثير ولا رغبة المرتفعة على الماء عند البول فيه حكم الطهارة وكذا الملتصق من الرشاش عنده (قوله فان غيره) أي النجس يقينا وحده فان شك في نجاسة الواقع لم ينجس أو كان مع النجس طاهر وتغير بهما فرض النجس وحده مخالفا فان غيره ضرر والا فلا وكلامه ظاهر فيما اذا تغير الماء جميعه أو ما لو غير بعضه فالباقى طهور وان بلغ قلتين ولا يجب التباعد عن المتنجس منه بقدرهما على القديم المعتمد هنا (قوله فنجس وان قل التغير) أو كان معقو عنه أو تغير بمستنق عنه أو بمجاور (قوله فان زال) أي ظاهرا كما أشار اليه الشارح بقوله كالمحرر رأى لم يوجد الخ فلا ينافي ما بعده (قوله من غير انضمام شيء اليه) وان نقل من محل الى آخر (قوله أو بماء ولو نجسا) وان لم يخلط صاف بكسر (قوله انضم اليه) أو أخذ منه والباقي قلتان (قوله كما كان) أي فالعائد الطهورة (قوله لزوال سبب النجاسة) وهو التغير بالذكور وهذا في التغير الحسي وأما التقدير كما وقع في الماء نجس لا وصفه فيقدر مخالفا عند كلون الخبر وطعم الخلل وريح المسك فان غيره فنجس ويعتبر الوصف الموافق للواقع كما يأتي ويعرف زوال التغير منه بزوال نظيره من ماء آخر أو يضم ماء اليه لوضم للمغير حسا زال أو بمضى زمن ذكر أهل الخبرة انه يزول به الحسي (قوله أي لم يوجد الخ)

الرافى في الشرحين والمحرر بان المستعمل مطلق ممنوع من استعماله تعبدا وقال النووي في تصحيح التنبيه انه الصحيح عند الاكثرين لكن صحح في التحقيق وشرح المذهب والفتاوى انه ليس بمطلق (قول الشارح وسبأ في المستعمل في النجاسة في بابها) أي هناك يبين انه نجس أو طاهر أو طهور الى غير ذلك من الاحكام الآتية ان شاء الله تعالى (قول المتن ولا تنجس قلتا الماء) لو كانت النجاسة جامدة فهل يجب التباعد عنها قهر قلتين أو لا الجدي بنهم والفتوى على خلافه فلو فرض أن الماء قلتان فقط فعلى الاول لا يجوز الاغتراف منه وعلى الثاني يجوز وان كان الباقي ينجس بالانضمام وقيل لا قاله الرافى (قائدة) نقل الاسنوى ان الشافعي رضى الله عنه نص على عدم وجوب التباعد في اختلاف (١) فيكون الفتوى على الجدي الموافق للقديم (قول المتن قلتا الماء) أي الطهور فلو كان مساوب الطهورة لتغيره بمخالط طاهر تنجس بالملاقاة على ما يفهم من كلامهم فلو زال التغير بعد ذلك قالوه عدم الطهورة به ومثل هذا لو تغير القليل بمالا نفس له سائلة ثم زال التغير (قول المتن فان غيره فنجس) قل ابن المنذر الاجماع على

الشك في ان التغير زائلا واستتربل الظاهر الاستتار (وكذا تراب وجسم) أي جيس (في الاظهر) الشك المذكور والثاني يظهر بذلك
 لانه لا يظلم فيه شيء من الاوصاف (٢٢) الثلاثة فلا يستتر التغير ودفع بانه يكسر الماء والسكودرة من أسباب السترة صفها

للماء ولا تغير بمظهر جزما (ودونهما) أي والماء دون القلتين (ينجس بالملاقاة) المفهوم حديث القلتين السابق المخصص لسطوق حديث الماء لا ينجسه شيء السابق نعم ان ورد على النجاسة ففيه تفصيل يأتي في بابها (فان بلغها ماء) ولا تغير به (ظهور) لما تقدم (فلو كثر براد طهور) أي أورد عليه طهوراً كثر منه (فلم يملكه) لم يطهر وقيل هو (طاهر لا طهور) لانه مفصول كالثوب وقيل هو طهور حكاه في التحقيق ودانغسه الى أصله والكلام فيها ليس فيه نجاسة جامدة ولو اتنى الابراد والطهورية أو الا كثرية فهو على نجاسته جزما ولا هنا اسم بمعنى غير طهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف وهي معه صفة لما قبلها (ويستثنى) من النجس (ميتة لادم لها سائل) عند شق عضوها في حياتها كالزنبور والخنفساء (فلا تنجس ماتها) بموتها فيه (على المشهور) لمشفقة الاحتراز عنها إلا ان تغيره بكثرتها والثاني تنجسه كفرها ولو ماتت فيما نشأت منه كالمقوق ودخل لم تنجسه جزما ولو طرحت في المائع بضمونها نجسته جزما كالتف في قول (وكذا في قول

يفيد ان أحد الاوصاف لا يستر غيره فلو زال الرج بالتحلل أو الزعفران طهر وكذا البقية وانه لا يضر في التقدير الاما يوافق صفة الواقع فقط وطارق الظاهر بغلط أمر النجاسة كذا قيل وفيه تأمل دقيق (قوله للشك الخ) قال شيخنا محل الشك ان ظهر رج المسك مثلاً والابان خفي رجه ورج النجاسة معافاته يطهر على المعتمد وكذا البقية قال ومنه ثوب غسل بصابون ولم يظهر وصف النجاسة ولا الصابون فانه يطهر فان ظهر وصف الصابون لم يطهر وفيه بحث في وصف نحو اللون فراجع (قوله لانه لا يظلم له) تعليل الثاني بذلك صريح في أن الاول يقول بان التراب يستتر الاوصاف الثلاثة وبه صرح النووي وغيره وداعلى الرافعي في جعله من اوصاف الرج فقط وقال بعض مشايخنا ان صفات التراب مختلفة فكل يستتر ما يوافق صفته (قوله فان صفاء الماء) أي من التراب والنجس المذكورين في كلامه ولا تغير به من اوصاف النجاسة طهر جزما وكذا يطهر التراب والنجس لو كان نجسا لانه مجاور وما كاسر (قوله لما تقدم) وهو زوال سبب النجاسة (قوله لمفهوم) أي لاجل اعتبار ذلك المفهوم اذا لم يخصص منطوق الحدشين لكن لا اعتبار المفهوم بكونه لم يخرج مخرج الغالب مثلاً (قوله نعم الخ) هو استثناء من الملاقاة الشامل له (قوله بماء) ولو نجسا لا بصوماء ورد (قوله أي أورد الخ) نفس المراد من محل الخلاف والحق عام (قوله والكلام) أي في هذه الوجوه الثلاثة الأخيرة فيما اذا خلا الماء عن نجاسة جامدة فهو مع النجس قطعاً وان لم يكن به تغير لانه دون قلتين ونوهم بعضهم كالمخرج رجوع ذلك الوجه الاول الذي بلغ فيه الماء قلتين وهو غير مستقيم لانها ان غيرته لم يصح قول المصنف ولا تغير به وان لم تغيره فهي كالعدم وفرضه بعود التغير ليس في محله فتأمل (قوله اسم) أي على مذهب الكوفيين والقول بانه لا بد أن يتقدم عليها جار لم يوافق عليه (قوله بمعنى غير) ولا يصح كونها عاطفة لقوات شرطها وهو ان لا يصدق أحد معطوفها على الآخر ولانها اذا دخلت على مفرد صفة لسابق وجب تكرارها كقوله تعالى انها بقرة لا فارض ولا بكر (قوله لادم لها سائل) بالرفع والتنوين ويجوز نصبه كذلك لولا الرسم ولا يجوز بناؤه للفواصل والمراد ما شانه ذلك فلا يضر وجود دم لها على خلاف الاصل كعكسه ولتولد منها ومن غيرها حكم الغير ولو شك في أنها لادم لم تنجس وجاز جرحها كما قاله شيخنا في شرحه تبعاً للفرزاني وخالفه شيخنا (قوله ماتها) قال في الدقائق ومنه الماء الذي ذكره في المحرر فعده له اليه لعدمه له أوله لم حكم الماء منه بالاولى (قوله بموتها فيه) وان فتقت ما لم تغيره سواء طرحت حية فيه أو وقعت بنفسها وسواء ما نشأت منه وغيره (قوله الا ان تغيره بكثرتها) فينجس فلو زال هذا التغير لم يطهر ان كان ماتعاً مطلقاً وماء قليلاً على المعتمد (قوله ولو ماتت فيما نشأت منه) أي قبل اخراجها منه (قوله ولو طرحت ميتة) ولو من غير آدمي كهيمة الاربع ومنه لو وقعت بنفسها (قوله نجسته) سواء ما نشأت منه وغيره (قوله لو طرحت فيه من خارج) أي حياتها مات فيه وهذه مسألة الشرح الكبير وهي في الماء خاصة وما قبلها في المائع فهو اشارة الى ان الماء كالمائع أو هو منه كاسر عن الدقائق فهي من أفراد كلام المصنف الاول وفهم كلام الشارح المذكور على غير هذا اما تعسف أو تكلف وعلم بما ذكر ان المذكور في كلام المصنف والشارح ثلاث مسائل الاولى ما لو ماتت في المائع ومنه الماء بعد طرحتها فيه أو وقوعها بنفسها حية سواء فيما نشأت منه أو لا فلا تنجسه على المشهور الثانية ما لو ماتت فيما نشأت منه من غير اخراجها منه فلا تنجسه جزما الثالثة ما لو طرحت ميتة سواء فيما نشأت منه أم لا فانها تنجسه جزما وبقي رابعة ذلك ثم اطلاقه يشمل التغير بما لا نفس له سائل وهو كذلك كما سيأتي قريباً في كلام الشارح (قول الشارح لانه لا يظلم فيه شيء من الاوصاف الثلاثة) أي لا يظلم عليه صفة التغير

التي

ولو ماتت فيما نشأت منه كالمقوق ودخل لم تنجسه جزما ولو طرحت في المائع بضمونها نجسته جزما كالتف في قول (وكذا في قول

وهي ما لو وقعت بنفسها ميتة أو ألقاها الرمح والظاهر أنها لا تنجسه جز ما لو ألقاها حية فماتت قبل الوصول أو
عكسه لم تنجس فيها على المعتمد عند شيخنا الرمي وشيخنا الزبدي (تنبيه) من الميتة المذكورة نحو
قرا أو بق انشق جوفه في المانع وخرج ما فيه ولا يندب غمس غير القباب لعدم المعنى القوي طلب غمسه
لأجله ولو حمل ما فيه هذه الميتة في الصلاة بطلت ومثله خل أو قاء كهيئة فساد ودميت ونحو ذلك فمات في بعض
نسخ شرح شيخنا بما يخالف شيئا من ذلك غير مستقيم (قوله نجس) ولومن مغلظ (قوله بصر) أي
معتدل لا بواسطة نحو شمس ولا بد من فرض لون الواقع عليه مخالف للون النجاسة (قوله لقلته)
سواء وقع بنفسه أو بفعل فاعل ولو قصد إبداء ليل إطلاقه مع التفصيل في الميتة بعده وبعضهم فيه بما
أدالم يكن عن قصد وسيأتي في شروط الصلاة وسواء كان وقوعه في محل أو محال نعم لو كان إذا جع
صار كثيرا عرفا لم يعدف عنه على المعتمد (قوله وما يتعلق) قال شيخنا الرمي هو عطف على نقطة بول
فهو مما لا يدركه الطرف خلا فلا ينحس وفيه نظر والوجه ما قاله ابن حجر ما لم يكن كثر عرفا (قوله
القباب) المراد به ما يتم نحو النحل والبعوض والفراس (قوله والثوب والبدن كالمائع في ذلك) (والجاري
اسم الإشارة راجع لعدم التنجس بما لا يدركه الطرف وما بعده وبعضهم جعله راجعا للميتة أيضا وفيه
نظر وسواء في العفونوب المصلي وبدنه وغيره (تنبيه) من المعفو عنه قليل شعر من غير مغلظ ويعني
منه لراكب ونحوه أكثر من غيره ومنه قائل غبار نجس ولو من مغلظ وقليل دخان كذلك ومنه بخور طاهر
على نار نجسة كسرجين لانه يمتزج فينجس وبخار النجاسة طاهر وهو المتصاعد منها بغير واسطة نار كرج
من الدبر ويعني عن فم نحو كنجون ولد بقر التقم يئد أمه وعن منفذ حيوان غير آدمي وجله فوهه مالم
تفصل منه عين النجاسة لانه يشق الاحتراز عنه نعم لا بد في الحكم بالظاهرة على فم نحو هرة أو كلب فأر مثلا
أن نجس مدة يمكن أن ترد فيها ماء كثيرا يعني عن زرق طير في الماء وإن لم يكن من طيوره وعن امر نحو
شاة وقع منها في ابن حين حلبها وعملها على نحو كرش مما يشق الاحتراز عنه وعن جرة بغير بكسر الجيم وعن
روث نور الدياسة وعملاتقيه الفيران في بيوت الاخلية وإن أدركه الطرف خلا فالخطيب وعن ملاقي ميتة
نحو ذباب ودود أخرج من مائع يعود أو باصبع مرة بعد أخرى ولا يضر وقوعه فيه بعد فصله عنه وعن نحو
زيت خاط بجن فيه ودود للاكل وعن الخبز بالنجاسة كالسرجين بأكله أو ثرده بمائع كالبين ولا يجب غسل
القم منه لنحو الصلاة ونقل عن شيخنا أنه لا بأس أيضا وفيه نظر قال الخطيب ولا تبطل صلاة حامله وخالفه
شيخنا الرمي وتعرف القلة والسكرتة في جميع ما تقدم بالعرف (قوله والجاري) أي من الماء كالماء طاهر
كلام الشارح والمائع كالماء وكلام المصنف يشمله كما مر وهو صحيح لأن المراد منه أن الجربة وإن كثرت فيه
تنجس بالملاقاة لأنها كالراكد ولا ينجس ما قبلها مطلقا وينجس ما بعده ما مر على محلها لانه تنجس
بها ولو نزل المائع من علو على أرض متنجسة لم ينجس الا ملاقي النجاسة فقط لا ما فوقه خلا فالخطيب
في هذه (قوله تنجس) وما بعده من واحدة في غير المغلظة ومن سبعة فيها حكم الفصل هذا ان لم تكن
النجاسة واقفة ولا متفائلة بأن لازمت الجربة التي وقعت فيها والا فينجس جميع ما يمر عليها وإن بلغ فلا فان
جمع في حفرة وبلغ قلتين عاده وروا لا يضر تفرقه منها ولا مروره عليها (قوله بغدادي) نسبة الى بغداد
اسم بلد وأصله اسم بلدين بينهما نهر وكانت بغداد كذلك والذي بناها هو أبو جعفر عبد الله المنصور سنة
أربعين ومائة وفيها لغات وهي موحدة أو ميم ثم غين محجمة ثم دال مهملة ثم ألف ثم ذال محجمة أو مهملة أو

التي في الماء (قول الشارح) فانه لا ينجس ما منها الماذكر (رجع لقوله لقلته) (قول المتن والجاري كراكد)
انظر هل للجاري من المائع غير الماء حكم الجاري من الماء في أن الجربة المتنجسة لا تتعدى غيرها (قول المتن)

نجس لا يدركه طرف)
أي بصر لقلته كنقطة بول
وما يتعلق برجل القباب من
نجس فانه لا ينجس ما
لما ذكر (قلت ذا القول
أظهر والله أعلم) من
مقابله وهو التنجس
كغيره والثوب والبدن
كالمائع في ذلك (والجاري
كراكد) في تنجسه بالملاقاة
(وفي القديم لا ينجس بلا
تغير) لقونه فالجربة التي
لأقاها النجس وهي كقالب
في شرح المهذب الدفصة
بين حافتي النهر في العرض
على الحد يد تنجس وإن
كان ماء النهر أكثر من
قلتین فلا ينجس غيرها
وإن كان ماء النهر دون
قلتین لأن الجربة يات وإن
تواصلت حسا متفائلة
حكما إذ كل جربة طالبة
للأمامها هاربة عما وراءها
(والقلتان خمسة رطل
بغدادی) أخذنا من رواية
البيهقي وغيره إذا بلغ الماء
قلتین بقلل حجر لم ينجسه
شيئ والواحدة منها قسرها
الشافعي أخذنا من ابن

النباتاته مائة وثمانية
وعشرون درهما وأربعة
أسباع درهم
أوبلا أسباع أو ثلاثون
وهجر يفتح الماء والجيم
قرية بقرب المدينة
النسبوية (تقريباً في
الاصح) قدم تقريباً
عكس الحر ليشمله وما قبله
التصحيح والمقابل فيما قبله
ما قبل القلتان ألف رطل
لأن القرية قد تسع مائتي
رطل وقيل مائة مائة رطل
لأن القلة ما قبله البحر أى
يحملوه بغير العرب لا يحمل
غالباً أكثر من سق وهو
ستون صاعاً ثمانية وعشرون
رطلاً بحد عشر رطلاً للظرف
والجبل والعدد على الثلاثة
قيل تحديد فيضراً أى ثنى
نقص وعلى التقريب
الاصح لا يضر في الخمسة
نقص رطلين وقيل ثلاثة
والمساحة على الخمسة
ذراع ور بع طولاً وعرضاً
وهما بذراع الأدمى وهو
شبران تقريباً (والنقص
المؤثر بظاهر أو نجس
طعم أولون أدمى) أى
أحد الثلاثة كاف واحترز
بالمؤثر في النجس عن التعبر
بجيفة على الشط (ولو
لشبه ماء طاهر بنجس)
كان ولغ كب في أحد
للشبه واشتبه (اجتهد)

بون بدله ومقدار حمالي مصحح النووى بالمصرى أر بمائة رطل وستة وأربعون رطلاً وثلاثة أسباع
من رطل وبالدمشقى مائة وسبعة أرباط وسبع رطل وعلى مصحح الرافى بالمصرى أر بمائة واحد
وخسون رطلاً وثلاث رطل وثلاثاً أوقية وبالدمشقى مائة وثمانية أرباط وثلاث رطل (قوله الرازى لها) من
الرؤية لآمن الرواية ولآمن الرازى (قوله) قرية بقرب المدينة النبوية) وهى الحد بين أرض الحجاز واليمن
(قوله فى الاصح) بحر ورصفه لتقريباً وقيل مبتدأ مرفوع (قوله نقص الرطلين) أى بحسب الاختيار
النشئ عن الضابط الذى هو لا يضر نقص قدر لا يظهر بنقصه تفاوت فى التعبر بقدر معين من الأشياء المغيرة
مثال ذلك أن يؤخذ ماء قدر قلنتين وأحد ونهما بنحو رطل وبوضع فى كل منهما قدر رطل زعفران مثلاً
ويخص ثم ينظر هل التعبر متساوياً ومتفاوتاً فإذا وجد متساوياً أخذ ماء ثالث ناقص قدر رطل ونصف وبوضع
فيه قدر الزعفران المذكور وبميز التعبر فيه فى رأى العين وهكذا وقد اختبر أهل الخبرة ذلك فوجدوا أن
التفاوت يظهر إذا زاد النقص على الرطلين لحكموا به فلا يقال إن ذلك من التحديد فتأمل (قوله
والمساحة) أى فى المربع المتساوى الأبعاد الثلاثة على مختار النووى فى رطل بغدادى والأعم لأن التفاوت يسير
(قوله ذراع ور بع) أى خمسة أذرع قصيرة كل ذراع منها قدر ربع ذراع لأنها لو كانت أر بأعاقبة لكان
الحاصل منها ذراعين الثلاثة أسباع من ربع أعنى الانساع ذراع تقريباً وذلك باطل فيجعل كل من الطول
والعرض والعمق خمسة ويضرب أحدهما فى الآخر ثم الحاصل فى الثالث فيحصل مائة خمسة وعشرون ذراعاً
قصيرة وهى الضابط فى مقدار القلتين وإذا قسم عليها مقدار أر بع مائة رطل وهى مقدار
ما يسع الاناء الذى كل من طوله وعرضه وعمقه ربع ذراع وأما مساحتها فى الدور كراس البئر فهى ذراع
عرضاً وذراعاً ونصف طولاً والمراد بعرضه أطول خط بين حافته وبطوله عمقه فيسط ذلك أر بأعأى
أذرعاً قصيرة كامراً ويسط المحيط كذلك وهو ثلاثة أمثال العرض وسبع مثله بالبرهان الهندسى ثم يضرب
نصف العرض وهو اثنان فى نصف المحيط وهو ستة وسبعان أو ربع العرض فى جميع المحيط أو عكسه يحصل
مقدار السطح وهو اثنان عشر وأربع أسباع فيضرب ذلك فى العمق وهو عشرة يبلغ مائة وخمسة وعشرين
ذراعاً قصيرة وخمسة أسباع ذراعاً فهو مقدار القلتين مع زيادة خمسة الأسباع والله أعلم (قوله بذراع الأدمى)
وهو ينقص عن الذراع المصرى المعروف بنحو ثلثه (قوله واحترز الخ) هو جواب عن أن يقال ذكر
المؤثر فى النجس مستدرك إذا التعبر فيه مضر مطلقاً قليلاً أو كثيراً (قوله على الشط) أى غير ملاقية للماء
(قوله ولو اشتبه الخ) هذا شروع فى الاجتهاد الذى هو وسيلة لطهر بالماء بحسب الظن التى هى وسيلة
للتطهارة كامراً (قوله ماء) خصه لكون الكلام فيه والا فالتراب مثله وكذا غيرها كالهبال غيره ونوب
ظاهر بغيره وغير ذلك فلو أسقط لفظ الماء لكان أخصراً وعم كافعول فى المنهج لكان فى كلامه تكرار
وشمول لما لا يصح كما يعرفه الواقف عليه (قوله طاهر بنجس) المراد بالطاهر هنا الطهور نظر التطهير الآتى
وان كان لا يتقيد بهو بالنجس المتنجس أى المتيقن النجاسة ومظنونها بخبر ثقة على ما أتى فخرج ما لو رأى
ما معتبراً مثلاً وشك فى سلب طهوريته فله التطهير به نظر الأصله ولا نظر لشك فيه وبذلك فارق ما لو وجب
عليه الاجتهاد فجهجم ونظير قطارته باطلة وان صادف الطهور (قوله المشتبه عليه) وهو المسمى بالطهارات
اتفاقاً فى الأموال على المعتمد خلافاً لابن حجر فإنه اشترط التكليف فيها أيضاً (قوله بأن يبعث الخ) هذا
معنى الاجتهاد فادع ومعناه عرقاً بذل المجهود فى طلب المقصود وعلم من كلامه هنا ما أتى أن شروطه ستة
أن يكون فى متعدد ابتداء اتفاقاً ودوماً على الاصح عند النووى خلافاً للرافى فان المفهوم من كلامه أنه
اجتهد) أى لأن أصل الطهارة قد عارضه تعين النجاسة لكنه لما كان ترك الأصل فى غيرهما من وجب النظر

فى
للتشبه عليه فهما بأن يبحث عما يبين النجس كرشاش حول اناءه أو قرب
السكب منه (ونظير بما ظن) بالاجتهاد (طهارته) منها (وقيل إن قدر على طاهر بيقين فلا) يجوز له الاجتهاد فهما فقوله اجتهد أى

اذتلف أحد الاناءين قبل الاجتهاد لم يسقط وجوبه أو بعده سقط وكان جائزاً وأن يكون في محصور
فيخرج ما واشتبهه اناءه بأن غير محصورة فلا يجب عليه الاجتهاد بل يجوز له استعمالها إلى أن يبقى قدر
المشتبه وقيل إلى أن يبقى محصوره وقال ابن حجر وبذلك علم أن هذا شرط لوجوبه لا لجوازه وإن يتأيد
بأصل الحل المبرعنه بقولهم أن يكون له أصل فيما طلب منه وأن يسلم من التعارض وأن توجد العلامة وأن
يكون طهراً لم يدخل ليخرج ما واشتبهت زوجته بأجنبيات وهذا الأخير شرط للعمل به والذي قبله شرط
لوجوده والثاني شرط لوجوبه والبقية شروط أصحته وزاد بعضهم شرطين أيضاً اتساع الوقت واتحاد مالك
الاناءين فإن اختلفا توضع كل منهما بآثاره ورد هما شبخنا الرمي (قوله كرشاش الخ) وله ذوق أحد الاناءين
ويمنع ذوق الآخر ما يغسل فيه بينهما لأنه يصير متيقناً لنجاسة فيه لاجتماع الماءين عليه وبذلك علم رد ما
ذكره بعضهم لجوازه بأنه حال ذوق كل غير متيقن بنجاسته (قوله جوازاً) أي من حيث العدول عنه وتركه
ورجوه بأمن حيث عدم ذلك والافلا اجتهاد واجب مطلقاً كافي لمسح الخلف وخصال الكفارة المحيرة وهذا ما
ما قاله الولي المراقى وهو الوجه ومارده به شيخنا في شرحه لا يحصى تفعا فراجع (قوله ان قدر الخ) وكذا
لو بلغ فلتين بالخلط في طهورين أو طهرين أو مستعمل بل يجب الخلط في هذين عند التجبر كذلك قاله بعضهم وفيه
نظر (قوله ورجوباً) أي موسعة بالوقت ومضيقاً بضيقة فلا يقيم ولا يسقط الوجوب وإن خرج الوقت
على المعتمد (قوله فيما ذكر) أي لا فيما يأتي من أنه يجوز للاعجمي أن يقلد عند التحجير ولو لا اعجمي أقوى ادراكاً
منه بخلاف البصير (قوله ماء وبول) مثله تراب طاهر أو طهور ورتاب من أجزاء ميتة بليت ومن أعدامهما
خلط جميع أجزاء أحدهما بجميع أجزاء الآخر (قوله لم يجتهد) ولو لطفاء ناراً وعجن طين أو ضرب النجس
لدراب أو غير ذلك لأن الاجتهاد بقيد حل استعمال الشيء المرافى لحله في الواقع فبرده إلى أصله وليس ذلك
المعنى في البول فتأمل (قوله في التطهر) لو قال فيما طلب منه كان أولى (قوله يخلطان) أي كلاً أو بعضاً بأن يخلط
من أحدهما في الآخر ما يسلب طهوريته لو كان مخالفاً أشد خروجه بذلك عن يقين طاهره فلا نظر لاحتمال
أن يكون قد صب من الطاهر في المتنجس (قوله أو يراقان) أو أحدهما لما ذكره من نظر والتعلق بالطهارة
بالماء بعد دخول الوقت ومنع التصرف فيه لوجود الاشتباه وعلم من ذلك أنه لا يجب الخلط وإن بلغ به الماء
فالتين وهو كذلك وبه علم سخافة ما قيل بوجوب صب بول على ماء فلتين مع جماعة لا يفهم إلا به حيث
لا يغيره لو فرض مخالفاً أشد ولا يغيره ذكر ابن حجر له في شرحه على أن ذكره ليس للرضاه ولا لصحته وإنما
ذكره للرد على الزركشي القائل بأن البول له أصل في التطهير بعوده إلى أصله الذي هو الماء المطلق ثم رأيت
ما يرد في كلام العلامة العبادي بقوله وما ذكره بعض المخالفين عن مذهبه أن ذكره مثل ما تقدم ثم قال فهو
غلط بل صرح الشيخ أبو حامد بأنه نجس بخلاف (قوله بالاعادة) أي من حيث الماء فلا ينافي كونها قد
نجس من حيث المحل إن غلب وجود الماء فيه (قوله بخلاف ما إذا صلى) عدل عن الظاهر وهو أن يقول
بخلاف ما إذا تم الخ قول الاستوى في صحة التيمم وجهان والاصح بطلانه كما قاله شيخ الإسلام وغيره (قوله
فيعيد) لعدم صحة صلاته المبنية على تيممه الباطل أو عكسه (قوله لأن معه الخ) أي مع قصيره في أعدامه وعدم
احتياجه إليه فلا يرد المحتاج إليه لنحو شرب (قوله وللأعجمي) أي يجب عليه وإن لم يضق الوقت على المعتمد
(قوله في هذه الحالة) أي التحجير (قوله التقليد) ولو بأجرة لا تزد على ماء الطهارة وقد رعلها ويجب عليه
طلب من يقلده من محل يلزمه السعي إليه في طلب الماء في التيمم بوضبط بعضهم به محل سعى الجمعة فيه نظر
ويجب على من قصده الاجتهاد ولو بأجرة ونجس له الاجرة أن لم يرض بمجانا وانظر هل له أخذ الاجرة وإن تحجير
راجع (قوله تيمم) وإن اتسع الوقت لكن بعد الأعدام كما سمر (قوله عطفاً على لم يجتهد) ولا يصح جزمه عطفاً
في التيممين (قول الشارح بنون الرفع الخ) أي ولا يصح عطفه على لم يجتهد لثبوت النون وكأن نسخة الجلال

جوازاً أن قدر على طاهر
ببقية وجوباً أن لم يقدر
عليه كما ذكره في شرح
المهذب (والأعجمي كصير)
فيما ذكر (في الاظهر)
لأنه يدرك أمانة النجس
بالس وغيره والثاني
لا يجتهد لفق البصر الذي
هو عمدة الاجتهاد بل يقلد
(أو) اشتبه (ماء وبول)
بأن انقطعت راحته (لم
يجتهد) فيهما (على
الصحيح) والثاني يجتهد
كالماءين وافر الأول بان
الماء له أصل في التطهير يرد
بالاجتهاد إليه بخلاف
البول (بل يخلطان) أو
يراقان (ثم يقيم) ويصلي
بالاعادة بخلاف ما إذا صلى
قبل الخلط أو نحوه فيعيد
لأن معه ماء طاهر ييقن
وقيل لا لتعذر استعماله
وهكذا الكلام فيما إذا
اجتهد في الماءين ولم يظهر
له الطاهر ولا اعجمي في هذه
الحالة التقليد في الاصح
بخلاف البصير قال في شرح
المهذب فإن لم يجد من
يقلده أو وجدته فتعجز تيمم
وقوله بل يخلطان بنون
الرفع كافي خطه استثنافاً أو
عطفافاً على لم يجتهد بناء على
ما قال ابن مالك أن بل
تعطف الجمل وهي هنا وفيما
بعد للانتقال من غرض

الى آخر (أو) ماء (وماه ورد) بان انقطعت رائحته (نوضاً بكل) منهما (مرة) ولا يجتهد فيه (وقبله الاجتهاد) فيهما كالماء بن وفرق الاول بمثل ما تقدم في البول (واذا استعمال ماظنه) الطاهر من الماء بن بالاجتهاد (أراق الآخر) ندبا للثلاث ينشوش بتغير ظنه فيه (فان تركه) بلا ارافة (وتغير ظنه) فيه من النجاسة الى الطهارة بامارة ظهرت له واحتاج الى الطهارة (لم يعمل بالثاني) من ظنيه فيه (على النص) لثلاث يتنقص ظن بظن (بل يقيم) ويصلي (بلاعادة في الاصح) اذ ليس معه طاهر ييقن والثاني بعيد لان معه طاهر بالظن فان ارافه قبل الصلاة لم يعد جزأ وخرج ابن مريج من النص في تغير الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني فيورد الماء موارد الاول من البدن والثوب والمكان ويتوضأ منه ويصلي ولا بعيد كما لا بعيد الاول وهل فكفي عنده الفسلة الواحدة في اعضاء الوضوء عن الحدث والنجس قال الرافعي لا وقال المصنف في شرح المهذب نعم وكل منهما قال بحسب فهمه الموافق للراجح عنده في مسئة ييقن النجاسة الآتية في باب الغسل ولو بقي من الاول شيء وتغير ظنه ففيه النص والتخرج لکن بعيد على النص أعطى

على مجتهد لفساد المعنى كما هو ظاهر (تنبيه) لو تظاهر من أحد المشتهين رشاش على المجتهد أو غير لم يجب غسله لعدم تيقن نجاسته وتصح صلاته معه ان تظاهر بممانته الرشاش أو من غير الاناءين فان تظاهر من الآخر لم تصح صلاته قبل غسله لتيقن النجاسة عليه بهما (قوله أو ماء ورد) ومثله الماء المستعمل وبحث ابن حجر في هذه ان له الاجتهاد ويجري مثل ذلك في تراب طهور ومستعمل فيقيم بكل منهما مرة وما يقتضيه ظاهر شرح شيخنا غير مستقيم فراجع (قوله نوضاً بكل منهما) وان كثرت قبعة الماء الورد لانه حاصل معه بخلاف ما يريد تحصيله ولا يلزمه العدول الى متيقن الطهورة ويغفر له التردد في النية ولا يلزمه خلطهما وان كان لا يضر لوقدر مخالفاً وساطو سياتى ما يخالفه وما هنا أولى بل قال بعض مشايخنا لا يجوز بعد دخول الوقت والاولى أن يأخذ من كل منهما غرفة ويحفظهما على جانبي وجهه وينوي اذفيه الجزم بالنية ولا يلزمه ذلك لما في تكليفه من المشقة المعبر عنها في كلامهم بالضرورة (قوله ولا يجتهد) أى للطهارة وله الاجتهاد بهما للشرب ونحوه قيل وعليه يحمل الوجه الثاني وله التطهر بالماء تبعاً على كل من الوجهين قال ابن حجر كما يجوز له الوطء الذي لا يجوز فيه الاجتهاد تبعاً للاجتهاد في الملك في الامة (قوله اراق الآخر ندبا) والافضل ارافته قبل الاستعمال ما لم يحتج اليه (قوله ينشوش) هكذا في الصحاح وفي اختيار الشارح لهرد على القاموس هو لحن والصواب ينشوش (قوله بامارة ظهرت له) هو صريح في أن تغير ظنه ناشئ عن اجتهاد وان لم يبق من الاول شيء كما قاله الرافعي والوجه أن يقال ان الامارة التي ظهرت له وكانت موجودة عند الاجتهاد الاول ولم تظهر له الا بعد الاستعمال فهي راجعة الى الاجتهاد الاول وليس هذا اجتهاد آخر اليه بومى كلام الشارح وعلى كل فاقى شرح شيخنا ليس في محله (قوله لم يعمل بالثاني) وان كان أرجح ولا يستعمل ما بقي من الاول لو كان لتغير ظنه وفيه ما يأتي نعم ان غسل ما أصابه الاول أو كان الاشتباه مع ماء ورد أو ماء مستعمل وجب العمل بالثاني قال البليغى ولا بعيد ما صلا بالاول وهو قياس ما في التوبين (قوله بل يقيم) ما لم يكن باقياً على طهارته الاولى والافصى بها وقول شيخنا الرمى يصلي كفاً فقد الطهور بن سياتى ما فيه وصح تيممه مع اعتقاده نجاسة اعضائه لا فناء ظنه بعدم تحقق النجاسة (قوله بلاعادة) من حيث الماء كما مر (قوله قبل الصلاة) قال شيخنا وقبل التيمم (قوله فيورد الماء) أى ان لم يوجد ما تقدم (قوله عنده) أى ابن مريج (قوله وتغير ظنه) أى باجتهاد لوجوبه عليه كما يأتي عن الروضة (قوله لكن بعيد) أى اذا تيمم

الاسنوى التي وقعت له بحذف النون فانه قال انه مجزوم بحذف النون عطفاً على مجتهد انتهى واعلم ان الذي سلكه الاسنوى فيه اشكال فان العطف على مجتهد يفسد المعنى الا ان يقال ان بل تقرر حكم ما قبلها وتثبت ضد ما بعدها وان مع ذلك يمكن العطف اللفظي على ما قبلها وتأثير الجازم في لفظ المعطوف كالمعطوف عليه (قول المتن نوضاً بكل مرة) أى ويعنى في ترده في النية للضرورة قال بعضهم هذه الضرورة تنتفي بوجود متيقن الطهارة مع ان الحكم اعم فيما يظهر (فرع) اذا اشتبه المستعمل بالطهور يجوز له الاجتهاد قال في شرح المهذب ويجوز أن يتوضأ بكل منهما مرة ويغفر التردد في النية للضرورة انتهى فقدا انكشف لك انه ليس معنى الضرورة تغير الاجتهاد (قول المتن واذا استعمال ماظنه) أى جيعه بقرينة قول الشارح الآتى ولو بقي من الاول شيء وحينئذ فقول وتغير ظنه انما يأتي على طريقة الرافعي بمعنى انه يجوز الاجتهاد ولا يجب لانه على تقدير مخالفته للاول لا يعمل بالثاني فلا فائدة فيه وهذه المسئلة هي المرادة من قول الشارح الآتى بخلاف ما اذا لم يبق منه شيء ما لو تلف أحد الاناءين قبل الاجتهاد فلا اشكال في وجوب الاجتهاد وجوازه عند الرافعي ومثل ذلك فيما يظهر ما لاجتهاد وتحبيرا وطن طهارة أحدهما ثم تلف أحدهما في الاولى أو التي ظن طهارته قبل استعماله في الثانية فانه ينبغي اذا تيمم وصلى ثم حضرت صلاة أخرى ان يجب الاجتهاد ويجوز عند الانام الرافعي لان المحذور في المسئلة الاولى أعنى مسئلة التلف بالاستعمال منتف هنا اللهم الا ان يقال هذا

وصلى قبل الاعدام (قوله باقيا على طهارته) أى ولم يتغير ظنه سواء بقى من الاول شئ أم لا فان تغير ظنه فقال
ابن حجر والخطيب والعلامة ابن قاسم له أن يصلى بها أيضا كما شملته العبارة لانهم ألفوا ظنه بدليل صحة جمعه كما
تقدم في كلام المصنف مع الجواب عنه فقول شيخنا الرملى يجب عليه غسل أعضائه فان تعذر صلى كفافة
الطهورين ولا يصلى بطهارته ليس على ما ينبغي فراجعهم (قوله لزومه إعادة الاجتهاد) وفي تغير ظنه وعدمه
ما تقدم نعم ان كان ذا كراهة الدليل الاول لم يحتج الى إعادة الاجتهاد (قوله بخلاف ما إذا لم يبق من الاول شئ)
أى فلا يلزمه الاجتهاد وتقدم عن النووى منعه وعن الرافعى جوازه (قوله ولو أخبره) هو إشارة الى نعميم
التجس المشبه أى سواء كان ظن النجاسة فى الاناء حاصل عن معرفته بنفسه أو بغيره (قوله مقبول الرواية)
وهو البالغ العاقل العدل يقينا العارف بما ينجس من غيره ولو أعمى أو أخبر عن مثله ولو أعمى (قوله بخلاف
الصبي) والمجنون والفاسق ومجهول الالهة لم يبلغ عدد التواتر أو يعتقد صدقه أو يخبر عن فعل نفسه كبت
فى هذا الماء وألقيت فيه نجاسة ولا بد أن يكون فيه معرفة ما ينجس لثلاثين تنجس مالم ينجس
ولا يكتفى بنجسته وفى شرح شيخنا عدم قبول اخبار المجنون عن فعل نفسه وفيه نظر الا ان قيد بماليس له نوع
تمييز (قوله موافقا) أى يقينا والا فلا بد من بيان السبب (قوله فى ذلك) أى فى الحكم بتنجس الماء وان
لم يوافق فى مذهبه بل لو علم منه معرفة الحكم فيها عنده اعتمده وان خالفه فيها فى مذهبه (قوله اعتمده) أى
وجوبه بان لم يكن عن اجتهاد وسواء أخبره قبل استعمال الماء أو بعده ولو بدقه ويجب عليه إعادة ماصلاه
قبل الاخبار لتبين وجوب الاجتهاد عليه وان كان الذى استعمله هو الطاهر قال بعضهم وفى هذه الأخيرة نظر
لموافقة فعله لما فى الواقع وليست كالأوهيم كالأخفى (قوله وألفقيه المخالف) أو المشكوك فى فهمه وفى
مخالفته (قوله فلا يعتمد) أى فيتوقف ولا يلقى خبره كإرشاد إليه الاحتمال (تنبيه) تقدم فى شروط
الاجتهاد السلامة من التعارض فلو تعارض عليه هنا بخبران قسم الاكثر فلا راقى فالمبين للسبب فان لم يكن
مرجع توافقا يرجع الى أصل الطهارة (فروع) يعمل باصل الطهارة فيها غلبت فيه النجاسة ككتاب
مدنى المحر والجزايرين والصبيان والمجانين ونحو ذلك ولو رفع نحو كبر رأسه من اناء فيه ماء قليل أو مائع
وفه رطب لم يحكم بتنجس ما فى الاناء ان احتمل رطبه من غيره والبقل الثابت فى النجاسة طاهر وما لا فى
النجاسة منه متنجس يطهر بالفسل ولو وجدت قطعة لحم مريم أو مكشوفة فهي نجسة أو مصونة فى اناء
أو خرفة فكذلك ان كانت فى بلد غلب فيها الجوس والافطاهرة (قوله ويجل استعمال الخ) هو ضرورى فى
وسيلة الوسيلة التى هى ظروف المياه لاحتياجها إليها كإمساك فى الاجتهاد والمراد بالحلل ما قابل الحرمة لانه
الاصل فيه ولما يأتى فى الكراهة فخرج به المغصوب وجلد الأذى ولو مهدرا كالرند وغير ذلك وفارق
جواز اغراء الكلاب على جيفة المهتر نظر الردع فيه وانما اقتصر على استثناء الذهب والفضة لنص
الحديث عليه ما ولنفى توهم جواز استعمالهما أخدام من نفي كراهة الشمس فيهما كما مر ولكون الحرمة
فيهما لانتهاهما ولذلك حرما ولو على ما لكهما بخلاف غيرهما فالحرمة فيه لعرض ومن قيد الحل كإفى المهرج
لقوله من حيث الطهارة أراد أنه بمعنى الصحة وهو غير معناه الاصلى كما مر ويلزم عليه كون الاستثناء
منقطعاً وهو خلاف الاصل فيه فتأمل (قوله كل اناء) أى ما يسمى اناء عرفا وان لم يكن ظرفا كإبائى وقد
أعطى ما ثبت له من الاجتهاد فلا يجب إعادة الاجتهاد فيه (قول الشارح لم يعد جزما) هذا بوجوب ان مراده
الارافة قبل الصلاة وقبل التيمم اذ لو أراقه بينهما لم يصح الجزم لان من يجعل الارافة شرطا لصحة التيمم
لا يعتبر الارافة بينهما (قول الشارح لزومه إعادة الاجتهاد) أى اذا كان الذى ظن نجاسته باقيا والا فان لم يكن
هناك سوى بقية الذى ظن طهارته فلا يستعمله ولا يجتهد بل يتيمم ويصلى ولا إعادة سواء تغير ظنه فيما لم كما
صرح به الكمال المقدسى فى شرح الارشاد وهو ظاهر (قول المتن وكان فقها موافقا) لوشك فى موافقة

ما صلاه بالتيمم لان معه
طاهرين يقين وقيل لا لتغير
استعماله فان أراقهما أو
خلطهما قبل الصلاة لم يعد
جزما ولو كان المستعمل
لما ظنه عند حضور الصلاة
الثانية باقيا على طهارته
بما ظنه صلى بهاد كره فى
شرح المذهب أو محدثا
وقد بقى مما ظهر منه شئ
لزومه إعادة الاجتهاد
بخلاف ما إذا لم يبق شئ
ذكره فى الروضة كاصلا
(ولو أخبره بتنجسه) أى
الماء (مقبول الرواية)
كالسبد والمرأة بخلاف
الصبي (وبين السبب) فى
تنجسه كولو غ كلب (أو
كان فقها) فى باب تنجس
الماء (موافقا) للخبر فى
مذهبه فى ذلك (اعتمده)
من غير تبين السبب
بخلاف غير الفقيه والفقيه
المخالف فلا يعتمد من
غير تبين السبب لاحتمال
أن يخبر بتنجس مالم
يتنجس عند الخبر (ويحل
استعمال كل اناء طاهر)
فى الطهارة وغيرها بخلاف

إناءهما (فيحرم) استعماله في الطهارة وغيرها على الرجال والنساء قال صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما متفق عليه ويقاس غير الأكل والشرب عليهما (وكذا) يحرم (التخاذ) أي اقتناؤه (في الأصح) لأنه يجر إلى استعماله والثاني لا اقتصار على مورد التهي من الاستعمال (ويحل) الإناء (الموّه) أي المظلي بذهب أو فضة أي يحل استعماله (في الأصح) لقلة الموّه به فكانه معدوم والثاني يحرم للخبلاء وكسر قلوب الفقراء ولو كثر الموّه به بحيث يحصل منه شيء بالعرض على الناحرم جزأ (و) يحل الإناء (النقيس) من غير الذهب والفضة (كياقوت) أي يحل استعماله (في الاظهر) والثاني يحرم للخبلاء وكسر قلوب الفقراء ودفع ذلك بانه لا يدركه الاحتواص وعلى الحرمة في المسئلتين يحرم الاتخاذ في الأصح أخذاً مما سبق وصرح به المحامي في الثانية كإذ كره في شرح المذهب (وماضيب) من إناء (بذهب أو فضة) ضبة كبيرة منزنة (حرم) استعماله (أو صغيرة بقدر الحاجة فلا) يحرم (أو صغيرة منزنة وكبيرة

نوضاً صلى الله عليه وسلم من شئ من جلد ومن قدح من خشب ومن مخضب من حجر والشئ بفتح الشين المجعوم والنون كالركوة والمخضب بكسر الميم وسكون الخاء المجعوم وفتح الصاد المجعوم وآخره موحدة إناء كالقدح والإناء بكسر الهمزة والميم ودوجعه آنية وجمع آنية أو إناء (قوله من جلد ميتة) أي لو من مغلظ على المعتمد كإرجاع اليه شيخنا في شرحه بقوله فيه قيل وعمله الخ (قوله في ماء قليل) أي إن لزم عليه تضيخ بنجاسة في بدن أو ثوب والأفلاحة كالبول فيه المصرح بكراهته فقط ولو في إناء طاهر (قوله وماضيب) الحاجة كوضع دهن في إناء معاج للوقود وإن قسر على غيره ويكره استعمال إناء نجس جاف في جاف (قوله الأذهاروضة) فيحرم أن لم يصد أو الأفلاحة (قوله إناءهما) ومنه المكحلة والمردو والخلال والجرية والمعلقة والمشط والابرة ونحوها (فرع) يحرم توسد قطعة من أحد هاتين أو لوزن بقطعة منه وإن لم تنه (قوله لا تشربوا في آنية الخ) علم من الخبر أن الآنية اسم لما بعد للشرب والصحفة اسم لما بعد للأكل والمراد هنا الأعم في كل منهما ما من يجوز استعماله ما ذكره لنحوه وأكره وذهب لجلاء البصر وخرج بالآنية رأس نحو كوز لا يصلح لوضع شئ فيها فلا يحرم (فرع) من الاستعمال المحرم ملاقة الماء بفمه من ميزاب الكعبة إن قرب منه بحيث يعمد استعماله عرفاً (قائمة) طريق من أراد أن يستعمل ما ذكر من غير حرمة إن يفرغ ما فيه في غيره ولو في كفه لا يقصد استعماله ثم يستعمله (قوله اقتناؤه) خرج به الاتخاذ لأجارتها لمن يجوز له استعماله ولنحو تجارة فيه (قوله ويحل الإناء الموه) وكالاته السقوف والجدران ولولا الكعبة والمصحف والكرسي والصندوق وغير ذلك فيحل استعمالها إن لم يحصل بالعرض على النار شئ منه والاحرم وأما فعل ذلك فحرام مطلقاً وخرج بالقوة التحلية وهي قطع من النقد تنمر في غيرها فقال شيخنا الزبدي محلها في نحو الكعبة والمساجد دون غيرها كالصحن والكرسي وغيرها وسأني فيه كلام وفي شرح شيخنا الرمي تحريمها في الكعبة والمساجد بضاهو الوجه وعبارته ويحرم تحلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب والفضة انتهى (تنبيه) ينبغي أن الزكشة من التحلية لأن القوية فتأمله وراجع (قوله بالعرض على النار) أي لا بالماء الحار (قوله حرم جزأ) لما فيه من العين والخبلاء (تنبيه) لعكس ما ذكره المصنف حكم عكسه كإناء من نقد طلي بنحو نحاس فإن حصل بالعرض على النار شئ حل والاحرم قال في المنهج والتصريح بهذه من زيادتي وذلك لأنه إذا حل الاستعمال مع ملاقة عين النقد فمع عدمها أولى ولذلك خلا كلام المصنف على الأولى مع احتمال الثانية على أنه قد يجعل كلام المصنف شاملاً لما فلا تصرح به راز يادة فتأمل (قوله ويحل النقيس) أي لأنه مع السكر له ما صنعت كإناء من خشب حكم الصنعة فلا كراهة أيضاً (قوله وماضيب) قال شيخنا وتسمي المراهق في نحو الإناء كاضبة (قوله من إناء) فكالاته غيره نحو مود وخالل وغيرهما خرج بالضبة الحلقة والسلسلة والقطا والصفحة على حوائق الإناء والرأس التي ليست كالاته فلا حرمة فيها كما لا يحرم تناوله الطعام بأصبع اتخذه من نقد (قوله كبيرة) أي يقيناً فلا حرمة مع الشك ولا كراهة أيضاً (قوله صغيرة) وإن تعددت ما لم تكن لو جمعت صارت كبيرة (قوله بقدر الحاجة) والمراد بها صلاح الإناء أصالة لا عدم غير النقد (قوله فلا يحرم ولا يكره) بلا خلاف ومخالفته فالظاهر أنه كالتحالف وكذا الشك في الفقه الأصل عدمه فيما يظهر (قول الشارح على الرجال والنساء) قال الرافعي اسمول معنى الخبلاء وإن جاز لمن الحل بالذهب والفضة تزينا كما كان افتراض الحرير يحرم عليهن كما يحرم على الرجال ولا يحرم اللبس عليهن انتهى وصحح النووي جواز افتراضهن للحرير لا إطلاق الحديث (قول المتن كياقوت) منه العقيق كما قاله في شرح المذهب ثم المراد نقيس الدات دون الصفة فقط (قول المتن أو صغيرة منزنة الخ) استشكل الأسنوي هذا باتفاق الشيخين على تحريم تحلية السكين والمعلقة ونحوهما مطلقاً واتخاذ سن الخاتم ونحو ذلك وفرق بعضهم بأن النص ورد في تضبيب الإواني لكثرة الحاجة

في ضبة الفضة على مقابل الاصح في ضبة الذهب وكذا يقال في الحرمة قبله أي انها حرام في الفضة بخلاف
وفي الذهب على الاصح (قوله جازي في الاصح) أي مع الكراهة (قوله من صفحة) قال شيخنا وان عمت
جميع الاناء على المعتمد خلافا لما وردى وما قيل ان ذلك لا يسمى ضبة ممنوع (قوله العرف) هو المعتمد (قوله
مشعبا) بيان المراد من السلسلة لاحقيتها السابقة (قوله ونوسع المصنف) قد يقال لا توسع بل انها خبر
لكان المحذوفة مع اسمها (تنبيه) قد اوصل بعضهم مسائل الضبة الى اثني عشر ألف مسألة وأر بعامة
وعشرين مسألة خارجا عن مراعاة الخلاف فراجع

(باب أسباب الحدث)

هي جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره وعرفا ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لقائه وافتقارها
الى الحدث بيانية ولا له للجنس كذا قالوا والوجه بقاء الاضافة على حقيقتها لانها أظهر في المراد وليس
الغائب فيها الانسمية الاسباب حدنا وليس فيه كبير أمر مع أنه معلوم بما بعده فتأمل وفي اسمها وجه
تقدمها على الوضوء ولو وافقة لوجود الطبع والمراد بالحدث في عبارة الفقهاء الاصغر عند الاطلاق وكذا
عند غيرهم الاقرينة كنية الخبر رفع الحدث فينصرف الى الاكبر بقريضة كونه الذي عليه ويطلق
حقيقة على أمور ثلاثة أحدها الاسباب التي شأنها أن ينتهي بها الطهر وهو المراد هنا كما تقدم وثانيها أمر
اعتباري يقوم بالأعضاء مع وجود تلك الاسباب وثالثها المنع من الصلاة ونحوها المرتب على الاسباب حقيقة
وعلى الأمر الاعتباري اعتبارا لانه نتيجة له والا فهم متقارنان بل الثلاثة متقاربة كما مرت الإشارة اليه
والمراد بالأعضاء ما يمسس وجوبها من أعضاء الوضوء وهو في الرأس جزء مهم يتعين بوقوع المسح عليه
ودخول المنسوب فيه من حيث شمول اسم الوضوء وقيل يقوم بجميعها فيدخل فيه المنسوب منها وقيل
بجميع البدن ويرتفع بغسل الواجب منها ومنع مس نحو المصحف بغيرها أو ببعضها ولو بعد غسله لفوات
شرطه الذي هو غسل كلها وقولهم التي ينتهي بها الطهر أي لو كان والا فهي أسباب مطلقة كما مرت الاشارة اليه
ولذلك صحت التسمية المضافة الى غير الاول منها مثلا (قوله بنوافض الوضوء) ذكره قول المصنف نقض فيما يأتي
اذا أصل النافض ما يزيل الشيء من أصله اللازم عليه بطلان ماضى بما ترتب عليه كالعبادة هنا وليس مرادا
(قوله هي) أي الاسباب التي ترتب على كل منها قيام الحدث بجميع الأعضاء فبأمر (قوله أربعة) الحصر
فيها تعبدى غير معقول المعنى فلا يقاس عليها خاص وشفاء دائم الحدث غير نافض لان حدثه لم يرتفع كذا
قالوه والوجه خلافه فقد قال الغزالي وغيره انه لو لم يخرج منه شيء في أثناء الوضوء ولا بعده لم تبطل طهارته بشفائه
وحيث قد بطلانها بشفائه بعد خروج شيء منه في ذلك منسوب الحد ذلك الخارج الذي عني عنه في الصلاة
للضرورة وقد زالت فتأمل وبطلان مسح الخف للنتطر يوجب غسل الرجلين فقط على أنه بسبب الحدث
السابق فتأمل وأما أفرادها فغير الخارج منها معقول المعنى مقاس عليه وأما هو فلا والحاق النادر فيه بالمعتاد
من حيث عموم الخارج بشموله (قوله خروج شيء) فهو الموجب والمراد يتحقق خروجه فلا نقض بالشك
كأيا في الانقطاع شرط للصحة والقيام للصلاة ونحوها شرط اضيق الوقت والمراد بما ذكر ما يخرج

اليه بخلاف غيره واعلم أيضا أنه لا يجوز تيمم به السيف والخاتم ونحوهما بالذهب وان لم يحصل منه شيء بالعرض
على النار قال الاسنوي وقد يشكل على ما ذكره من التيمم به الا أن يقال ذلك محمول على ما يلبس بخلاف
هذا أو يحتمل ذلك على نفس الفعل وهذا على الاستعمال قال ابن النقيب الاستعمال أولى بالمنع من الفعل
بعليل جريان الخلاف في اتخاذ دون الاستعمال

(باب أسباب الحدث)

(قول المتن هي أربعة) قال الاسنوي حلة النقض بها غير معقولة فلا يقاس على هذه الاربعة غير هاولك أن

لحاجة جازي في الاصح) نظرا
للفقر وللحاجة ومقابلته
ينظر الى الزينة والكبر
(وضبة موضع الاستعمال)
نحو الشرب (كغيره) فيها
ذكر (في الاصح) والثاني

يحرم أناؤها مطلقا لما اثرتها
بالاستعمال (قلت المذهب
تحريم) اناء ضبة الذهب
مطلقا والله أعلم لان فيه
الخللاء من الفضة أشد
وأصل ضبة الاناء ما يصلح
به خلله من صفحة أو غيرها
واطلاقها على ما هو للزينة
توسع مرجع الكبيرة
والصغيرة العرف وقيل وهو
أشهر الكبيرة ما تستوعب
جانبا من الاناء كشفة أو
أذن والصغيرة دون ذلك
والاصل فيها ما روي أن
قد حصل الله عليه وسلم
الذي كان يشرب فيه كان
مسلسلا بفضة لا تصداعه
أي مشعبا بخيط فضة
لا تشقاه وتوسع المصنف
في نصب الضبة بفعلها نصب
المصدر وعبارة المحرر
والمنصب بالذهب والفضة
ان كان ضبته كبيرة الى آخره

(باب أسباب الحدث)

أي المراد عند الاطلاق
وهو الاصغر وبعبارة
بنوافض الوضوء (هي
أربعة أحدها خروج شيء

الشيء وبعضه وإن عاد واستمر ومنه ما لو سئل عوداً أدخله في نحو قصبة ذكره مع بقائها فلم أنه لا نقض
بالدخول إن لم يعد من الداخل شيء (قوله من قبله) هو مفرد مضاف فيم خرج البول والحيض وقيل
الخنثى ويشمل المتعدد إلا زائداً فيقينا على غير سمت الأصل نعم في النقض بالخارج من أحدهما مع الشك
بحث يعلم من الخنثى وغيره ومقتضى كلام العلامة ابن قاسم عدم النقض كما صرح به في اللبس كما يأتي فتأمل
ويعتبر من ذكر بن يبول بأحد هما يعني من الآخر الأول وحده (قوله التوضي) أي حقيقة أو فرضاً
فهو تقريب والمراد الخي الواضح فلا بد في الخنثى من الخروج من قبله جميعاً (قوله المظنن) بكسر الهمزة
وفتحها وأصله المظنن فيه خذف الجار فاقصل الضمير واستكن (قوله والخارج) قال الجلال السيوطي
من القبل أو الدبر قال الغزالي ولو نادراً كالم وكلام الشارح غير مخالف له وحينئذ فلا قياس كما مر
الإشارة إليه (قوله كالم) ولومن الباسور قبل خروجه وينقض خروج نفس الباسور أو زيادة خروجه
وكذا مقعدة المزحور ولا يضرد خولها بعد الوضوء ولو بقطنه ولا يضرد شيء على القطنه لأنه من المتفصل
قبل الدخول (قوله إلا المني) أي منيه الموجب للفعل يخرج من غيره إذا لم يختلط بمنيه ومنيه الخارج بعد
استدخاله وخرج بالمني الولد ولو علقه ومضغة فينقض الوضوء مع إيجابه الفسل مطلقاً وقال شيخنا الرمي
لا ينقض لو كان جافاً كالمني ولزوجها وطؤها عقبه قبل الفسل وتفطر به لو كانت صائمه وتنقض به العدة وفي
ذلك تبعيض الأحكام فراجع وأما خروج بعض الولد فينقض ولا يلزمها به غسل حتى يتم جميعه قال شيخنا
الرمي ولا تعيد ما فعلته من العبادة قبل تمامه وقيل يجب الفسل بكل جزء لا تعاد من منيه ما ودفع بأنه غير
محقق وقال الخطيب تنخير بين الفسل والوضوء في كل جزء (قوله الأعم) أي لشموله جميع البدن فهو من
قاعدة أن ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب أدونهما معه بعمومه كزنا المحسن فإنه أوجب أعظم
الأمرين وهو الرجم بخصوص كونه زاناً محسن فلا يوجب أدونهما وهو الجلد بعموم كونه زاناً فنهنا أوجب
الفسل بخصوص كونه منياً فلا يوجب الوضوء بعموم كونه خارجاً ولا يرد وجوب الكفارة بالجماع في رمضان
بخصوص كونه جماعاً وجوب القضاء بعموم كونه مفطراً ولا وجوب الكفارة في اليمين الغموس بخصوص
كونها غموساً مع التعزير بعموم كونها معصية لعدم المجانسة بين الأمرين كما أشار إليه الشارح بقوله الأعم
المفيدان الآدون بعض الأعظم ولا يرد ما لو كفر في رمضان بالصوم لأنه بدل ولا كان يرد على ذلك أيضاً
الحيض والنفاس أجاب عنه الشارح بقوله وإنما نقض الحيض الخ (قوله لا فائدة لبقاء الوضوء إلى آخره)
أي بخلافه في المني فلبقائه فائدة في سلس بصحة صلاته قطعاً أو بأنه ينوي بوضوءه فيه سنة الفسل لارتفاع الحدث
لا يقال فيه تصور مثل ذلك في النفاس ونحوه لا نقول هذا نادراً على أنه لا يتصور سلس في الحيض والنفاس
أصلانم يصح غسل الحائض وضوءها ذلك الفسل في نحو الأحرار لأنه غير مبيح وإنما المقصود منه النظافة
(قوله أنسد) إن صار لا يخرج منه شيء وإن لم يلتحم (قوله مخرجه) هو مفرد مضاف فيم ما لو أنسد كل من
قبله ودبره (قوله وانفتح) يفيد طرأ وانفتاحه وعطفه بالواو يفيد شموله لما لو كان الانفتاح قبل الانسد أو
كان بفعل أو كان على غير صورة الأصل وهو كذلك وخبر به المناقذ الأصلية كاذنه وفيه فلا نقض بالخارج
منها خلافاً لابن حجر وإن لم يكن له غيرها (قوله مخرجه) فإن تعدد وكان بعضه أقرب فينقض الخارج من كل
منها (قوله وهي من السرة الخ) هذا حقيقتهما عند الفقهاء والأصوليين والفقهاء وغيرهم والمراد بها من
حيث الأحكام نفس السرة وما إذا هامن خلفه وجوانبه كما أشار إليه بما في الهاتق (قوله المعتاد) أي
للشخص وإن لم يوافق ما للسنه ومنه الرجح خلافاً لابن حجر ولعل تخصيصه بغير الرجح لاعتباره النقض
تقول التعاليل الآتية في مسائل اللبس تقتضي أنه معقول المعنى (قول المتن من قبله) قبل هذا التعبير من
حيث شموله ما يخرج من مدخل ذكر الزوج في المرأة ومخرج بولها أحسن من قول المحرر كغيره أحد السبيلين

من قبله) أي التوضي (أو
دبره) قال تعالى أوجاء
أحدهمكم من الغائط الآية
والغائط المكان المظنن
من الأرض تقضى فيه
الحاجة سمي باسمه الخارج
للجائز وسواء في النقض
الخارج المعتاد كالبول
والنادر كالم (إلا المني)
فلا ينقض الوضوء كان
احتمل التام قاعدة على وضوء
لأنه يوجب الفسل الأعم
من الوضوء وإنما نقض
الحيض مع إيجابه الفسل
لأنه لا فائدة لبقاء الوضوء
معه (ولو أنسد مخرجه
وانفتح) مخرج (نحت
معدته) وهي من السرة إلى
المنصف تحت الصدر أي
انفتح نحت السرة كما قاله
في الهاتق (خرج) منه
(المعتاد نقض وكذا نادراً
كبود في الأظهر) لقيامه
مقام المنسد في المعتاد ضرورة
فكنا في النادر والثاني
يقول لا ضرورة في قيامه
مقامه في النادر فلا ينقض
(أو) انفتح (فوقها) أي

فوق المعدة بانفتح في السرة وما فوقها كما قاله في الدقائق (وهو) أي الاصل (منسد أو متجها وهو منفتح فلا) ينقض الخارج منه المعتاد (في الاظهر) لانه من فوقها بالقيء أشبه اذا متجها الطبيعية (٣١) تدفعه الى أسفل ومن تحتها لاضرورة

الى مخرجه مع انفتاح
الاصلي والثاني ينقض لانه
ضروري الخروج نحو
مخرجه الى ما ذكر على
هذا لا ينقض النادر في
الاظهر ولو انفتح فوقها
والاصلي منفتح فلا تنقض
كالتقي وفيه وجه وحيث
فيل بالنقض في المنفتح
فقليل له حكم الاصيل من
اجزاء الاستنباه في البحر
واجباب الوضوء بمسه
والفسل بالابلاج فيه
وتحريم النظر اليه فوق
العورة والاصح المنع
تخرجه عن مظنة الشهوة
وخرج الاستنباه بالبحر
عن القياس فلا تعدى
الاصلي أما الاصيل فاحكامه
باقية ولو خلق الانسان
مسدود الاصيل فنتفحه
كالاصلي في انتقاض الوضوء
بالخارج منه تحت المعدة
كان أو فوقها والمسدود
كعضو زائد من الخنثى
لا يجب بمسه وضوء ولا
بإبلاجه أو الإبلاج فيه غسل
قاله الماوردي قال في
شرح المهذب ولم أر لغيره
نصر بما عوافقته أو مخالفته
(الثاني زوال العقل) أي
التمييز بنوم أو غيره كجنون
أو اغماء أو سكر والاصل في
ذلك حديث أبي داود

بالخارج من المنافذ التي منها الفهم ولا يتصور الاحتراز منه وألحق غيره به كذا قيل وفيه نظر ومن المعتاد الذي
والودي والمني كما قاله السيرى وغيره وما ذكره الشارح تبعاً لبعض كتب النوى أنهم من النادر مراده مالا
يكترو وجوده كالبول أو باعتبار المنفتح وانما لم يجب الغسل بمخرج المني من ذلك لما يأتي في الغسل فراجع
(قوله بأن انفتح الخ) أشار الى أن المراد بفوقها ما فوق تحتها فهو على حذف المضاف أو أنه اكتسب
التأنيث من المضاف وفي نسخة فوقه وهي واضحة وفوقها معطوف على تحتها لا بقيد الانسداد فلا يخالف
ما بعده (قوله لانه ضروري الخروج) أي في نفسه تحول مخرجه أي صار له مخرج آخر فاعلة صالحة لمقابل
القولين قبله وفارق ما قبله بانه لاحكم عليه بانه مخرج قطعاً المناسب فامكن جعله مخرجاً لغيره (قوله وعلى هذا
لا ينقض) بآيات لا على الصواب المتعين لفقد علة الضعيف المذكورة وقال شيخنا الرمي في شرحه
الصواب حذفها كافي بعض النسخ وفيه نظر فراجع (قوله وجبت قيل) أي على الاقوال المذكورة
صحيحها وضعيفها (قوله والاصح المنع) فاحكام الاصيل باقية له ما عدا النقص بالخارج ومثله النوم يمكننا
ان أمكن ولا يكفي فيه الحجر ولو لم ينفتح له مخرج أصلاً مع انسداد الاصيل في النقص بنومه ما يأتي (قوله
ولو خلق) أشار الى أن ما تقدم في الانسداد العارض وهذا في الخلق والمراد بالانسداد ما تقدم (قوله فنتفحه)
ولو فوق المعدة أو فيها أو على غير صورة الاصيل كما مر (قوله بالخارج منه) ولونادرا (قوله كعضو زائد
من الخنثى) فجميع أحكام الاصيل انتقلت عنه اليه ومنها الاكتفاء فيه بالبحر ومنها ستره عن الاجانب وفي
الصلاة ولو حال السجود ولو كان في الجهة مثلاً على المعتد لانه عورة وكشفها يبطلها خلافاً للخطيب وانظر
فمر ما يجب ستره ويبطل كشفه في الجهة وغيرها وبذلك علم أن قول شيخنا لاسلام وحيث أقيم الخ هو في
الانسداد العارض خلافاً لما تقتضيه عبارته (تنبيه) سيأتي حكم خروج المني من المنفتح في الانسداد
الخلقى والعارض فراجع من الغسل (قوله العقل) هو لغة المنع وسمى بذلك لضعفه صاحبه من الفواحيث
وشرعاً يطلق على التمييز وهو المراد هنا ويعرف بانه صفة يميز بها بين الحسن والقبيح وهذا يزيله الاغماء
ونحوه وعلى الغريزي ويعرف بانه غريزة يتبعها العلم بالضروريات أي ضرورة بمعنى قهراً على صاحبه
عند سلامة الآلات أي الحواس وهذا لا يزيله الا الجنون ومحل القلب وله شعاع متصل بالدماغ فهو مطلقاً
زوال الشعور من القلب ثم ان كان مع قوة حركة الاعضاء بلا طرب فهو الجنون أو مع طرب فهو السكر أو مع
فتور الاعضاء فهو الاغماء أو مع استرخاء المفاصل فهو النوم ويعرف النوم بانه رجح لطيفة تأتي من الدماغ
الى القلب فتغطي العين فان لم تصل الى القلب فهو النعاس ولا نقض به زمن علامته معام كلام الحاضر بن
وان لم يفهمه ومن علامة النوم الرؤيا لكن لو وجدت الرؤيا ولم يتذكر نوماً أو شك هل نام أو نعنس فلا
نقص فيهما وما في شرح شيخنا من النقض في الثانية تبعاً لشرح الروض فيه نظر فراجع (فائدة) نوم
الانبياء لا ينقض الوضوء لانهم لا تنام قلوبهم كافي الحديث (قوله كجنون الخ) أشار بالكاف الى ادخال
الذهول والمعتوم والمبرسم والمطوب أي المسحور (قوله وكاه السه) بكسر الواو والمد وفتح السين المهمة
الشدة وكسر الهاء وأصل الوكاء الخيط الذي يربط به فم نحو القرية لمنع خروج ما فيها فشبّهت البيضة
(قوله غير النوم) وجهه الابلية أنها أقوى في زوال الشعور من القلب كما مر وانه ينقض مع التمسكين
والمظنة بمعنى الظن المنزل منزلة البقين فلذلك بطل استصحاب يقين الطهارة ثم انتقل الحكم الى النوم فصار
ناقضاً وان كان مسدوداً لمخرج أو تبقيت عدم خروج شيء كاخبار معصوم بعده نعم لوقال له المعصوم توضعاً أو قال
(قول الشارح وعلى هذا لا ينقض النادر في الاظهر) كذا ذكره الاسنوي أيضاً (قول الشارح أي التمييز)

وغيره العينان وكاه السه فن نام فليتوضأ وغير النوم مما ذكر أبلغ منه في الذهول الذي هو مظنة تخرج شيء من الدبر كما أشعر بها الحديث
اذ السه الدبر ووكاءه حفاظه عن أن يخرج منه شيء لا يشعر به العينان كناية عن البيضة

(الانوم يمكن مقعدة) أي البنية من مقعدة فلا ينقض لأمن خروج شيء فيه من ذبزه ولا عبرة باحتمال خروج رجب من القبل لندرنه ولا يمكن
 لمن نام على ففاه ملصقا مقعدة (٣٢) بمقعدة ولا لمن نام قاعدا وهو هزيل بين بعض مقعدة ومقعدة نجاف (الثالث التقاء بشرتي

الرجل والمرأة) قال الله تعالى أولاسنم النساء أي لسنم كما قرئ به والسن الجس باليد كما فسره ابن عمر رضي الله عنهما والمعنى في النقض به أنه مظنة للالتذاذ التبر للشهوة ومثله في ذلك باقي صور الالتقاء فالخني به وأطلق عليه في الباب اللبس توسعا (الا محرم) فلا ينقض لفسها (في الاظهر) لانها ليست محلا للشهوة والثاني ينقض لعدم النساء في الآية والأول استنبط منها معنى خصصها والمحرم من حرم نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة وسياتي بيان ذلك في النكاح (والملموس) وهو من رفع عليه اللبس رجلا كان أو امرأة (كلامس) في انتقاض وضوئه (في الاظهر) لاشتراكهما في لذة اللبس كالمشتركين في لذة الجماع والثاني لا ينقض وفوق ما ظاهر الآية في اقتضائه على اللامس (ولا تنقض صغيرة) أي من لم يبلغ حد انشهي (وشعر وسن وظفر في الاصح) لاتقاء المعنى في لمس المذكورات لان أولها

له لاتوضا وجب امتثال امره فيها سواء نام أولا (قوله الانوم يمكن) ولو في الصلاة وان طال ولو في ركن قنبر وخالف شيخنا الرمي في الركن القنبر لان تعاطيه باختياره فهو كالعمد وفيه بحث يعلم بما أتى عنه في مسح الخف (قوله أي البنية) ولو محتبيا أو راكبا على دابة أو مدارجليه خلافا ليهضم في هذه الصورة فلو زالت إحدى أليتيه عن مقدها فان كان قبل انقضاءه يقينا انتقض وضوؤه والا فلا كما لا ينقض لوشك هل كان متمكنا أولا نعم لو أخبره معصوم بخروج شيء منه وجب عليه الوضوء بخلاف ما لو أخبره عدل كقوله شيخنا لان استصحاب يقين الطهارة أقوى منه وفارق اعتماده في تنجس الماء لأنه وسيلة (قوله لندرنه) فلو اعتماده ولو بمرءة غير عذرا انتقض وضوؤه بنومه الا ان مكنته أو مكن (قوله ولا يمكن الخ) أي فهو خارج من كلام المصنف فسقط اعتراض الاسنوي وغيره نعم لو جلس المزيل على نحو فطن مما يمنع خروج شيء منه فلا ينقض والسن المفرط كالمزال (قوله الرجل والمرأة) يقينا لا مع الشك ولومن الجن فيها ما وفي أحدهما ولو على غير صورة الآدمي حيث علمت المخالفة كذا قاله شيخنا هنافي حاشيته وسياتي عنه في النكاح انه لو تزوج بجنينة جازله وطوها وهي على غير صورة الآدمية ولا ينقض لمسها وضوؤه وسياتي في باب الامامة عنه أيضا ان شرط صحة الاقتداء بالجن أن يكون على صورة الآدمي وكذا في صحة الجمعة به حيث كان من الاربعين فالذي يتجه عدم النقض هنا اجزاء للأبواب على نسق واحد واعدم الاسم كالمسوخ واليه رجع آخر واعتمده وشمل الرجل والمرأة ما كانا متصفين فينقض الا فيما يشق وشمل بعض كل حيث سمي رجلا أو امرأة ولم يقيد شيخنا الرمي بما زاد على النصف فعلم أن لمس الميت ينقض وضوءه والحي لا ينقض المسوخ ولو حيوانا لعدم التسمية فلو مسح به وضوء بقي الاسم على الباقي نقض والا فلا والصبي والصبيبة كالرجل والمرأة بشرطه الآتي وبذلك علم ان تعبير المصنف بالرجل والمرأة أولى بل هو الصواب فعند شيخنا الاسلام الى التعبير بذلك وأتت ايس في محله فتأمل (قوله وأطلق عليه الخ) هو تصحيح لقوله بعد والملموس كلامس (قوله الا محرم) ولو احتمالا فلو استلحق أبوه زوجته ولم يصدقه أو شك في رضاع امرأة واختلط محرمة بغير محصورات فلا نقض في ذلك سواء قبل نكاحه أو بعده خلافا للخطيب وابن عبدالحق في الجمع نعم لو لمس من المختلطات زيادة على قدر محرمة في طهارة واحدة نقض ولا تنقض المنقية باللعان خلافا للماضي (قوله من حرم نكاحها الخ) فتنقض بنت الزوجة قبل الدخول بها وتنقض أختها وعمتها طلقا وكذا تنقض أم الموطوءة بشبهة وبنتها وان حرمتا بداعليه لان وطء الشبهة لا يتصف بحل ولا حرمة فلان ثبت به المحرمية بخلاف النكاح وملك العيّن وهما المراد بالسبب المذكور في الضابط الآتي وينقض زوجات الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولذلك ضبطوا المحرم من حرم نكاحها على التأييد بسبب مباح حرمتها (قوله وقوف الخ) تقدم جوابه بقوله وأطلق الخ مع ان الآية ظاهرة في الذكور ولم يقصرها الثاني عليهم (قوله صغيرة) ولو زوجها كعكسه (قوله تشهي) أي للطباع السليمة ولم يقيد شيخنا الرمي بسبع سنين وعليه فهل بلوغ حد الشهوة يوجد فيما دونها أولا يوجد الا فيما فوقها راجعه على ذلك فقام قدره فيها حرره (قوله وان التذلل بالنظر اليه) أو بلعسه وهذا جواب عما قالوه في النكاح من حرمة نظره ولمسه (قوله ولا نقض

أي فالاستثناء الآتي في المتن متصل (قول الشارح والاول استنبط منها معنى خصصها) اعترض على هذا الاستنباط بعدم تعديه للهيئة أي مع أنها لا تشهي وتنقض (قول الشارح والمحرم من حرم نكاحها) أي على التأبيد فلا ترد أخت الزوجة وخروج أصول الموطوءة بشبهة وفروعها يمين وكذا لا يرد عليه أمهات المؤمنين رضي الله عنهن (قول المتن وظفر) فيه لغات ضم الظام مع سكون الفاء وضمها وكسر الظاء مع

بالتقاء الخ) ولا بالعضو المبان وان تعلق بجلدة حيث وجب قطعها فان التصق بحرارة الدم وحلته الحياة فله حكم
 ما التصق به فينقض عضو بهيمة اتصل بالآدمي كذلك وخرج بالتقاء اللبس مع الخائل ولو رقيقا ومنه الكشف
 الميت على الجلد بخلاف العرق ومنه الزجاج وان لم يمنع اللون ولا ينقض لمس نحو أصبع من نحو نقد وان وجب
 غسله عن الحدث (قوله والخنثيين الخ) نعم لو اتضح الخنثى بما يقتضي النقض عمل به ووجب الاعادة عليه
 وعلى من لامسه (قوله والبشرة ظاهر الجلد) ويلحق بها لحم الاسنان واللسان وسقف الحلق وداخل العين
 والانف وكذا العظم اذا وضح وقال ابن حجر بعدم النقض به وهو الوجه كالظفر قال في الانوار والبشرة
 ما عدا الشعر واللسان والظفر اى من ظاهر البدن وان اراد بالجلد في كلام الشارح البدن لم يحتاج الى
 الحاق وكان اولى من عبارة الانوار فتأمل (قوله مس قبل الآدمي) هو مفرد مضاف فيشمل ما لو تعدد
 وهو كذلك الا اذا ايقينا غير مسامتة للاصلى كذا قاله شيخنا السكن في المشكوك فيه نظر يعلم من
 الخنثى ولذلك قال العلامة ابن قاسم بعدم النقض فيه ويشمل المنفصل ان سمي فرجا والافلا والجن
 كالآدمي على ما مر في اللبس وفي النقض قبيل الخنثى تفصيل في المطولات ضابطه انه متى مس الأيتيين من
 نفسه أو غيره من واضح أو مشكل انتقض وضوؤه وان مس أحد هما فان احتمل عدم النقض في وجه
 من وجوه فرضه فلا نقض لان يقين الطهارة لا يرفع بالشك في نقضها (قوله يبطن الكف) وهو ما يستتر عند
 وضع إحدى الراحتين على الأخرى مع تحمال يسير وقيد باليسير ليقول غير الناقض من رؤس الاصابع وفي ذلك
 قصور بالنسبة لبطان الابهامين وشمل الكف ما لو تعدد وهو كذلك الا اذا ايقينا ليس على سمت الاصل
 كما تقدم سواء كان الجميع على معصم أو أكثر خلافا لخطيب وفي النقض بالمشكوك فيه ما تقدم وشمل
 الاصابع الاصل منها والزائد والمسامت وغيره وما في داخل الكف أو في ظهره وهو كذلك عند شيخنا وقيل
 ينقض ما في داخل الكف مطلقا ولا ينقض ما في خارجه مطلقا كالمساحة فيه ما ورد بالفرق الواضح بينهما
 (قوله حديث الترمذي) قدس له لأنه أصبح ومخرجهما أكثر وما بعده تفسيره (قوله حديث) أي لمنطوقه وصرح
 الحل عليه لا اعتبار بمفهومه بكونه لم يخرج مخرج الغالب مثلا أو هو من باب المطلق والمقيد كما صرح به شيخ
 الاسلام لأنه من باب الخاص والعام المفترض بأن ذكر فرد من أفراد العام بحكمه لا بخصوصه لا يرد بان
 العموم انما يكون من حيث الاشتخاص وهو موجود في كل من الحديثين وليس الكلام فيه وانما الكلام
 فيهما من حيث الاوصاف والعمل فيهما من باب الاطلاق والتقييم كما اشار اليه بقوله ستر ولا حجاب وعطفه
 تفسير بالاعم ليشمل نحو الزجاج فانه حاجب لا ستر وستر بفتح السين ان اراد بالصدر بكسر هاء ان اراد
 الساتر وحجب تفسير صحيح لكل منهما (قوله والافضاء) أي المراد هنا كما مر في القاموس أفضى يديه الى
 الارض مسها براحتيه والى المرأة اختلى بها وان لم يجامعها أو أفضى المرأة خلط مسلكتها (قوله يبطن الكف)
 وقال ابن سيدة بجميعها ظهر او بطنا ولعله مجهور فلم يعول عليه (قوله أخش) أي من حيث هو وأغلبا
 (قوله لهشك الخ) هو علة لقوله أخش فعلة النقض في نفسه وفي غيره الفحش وكان بقياس الفحوى في غيره
 للهتك لا للذة التي هي الاصل لا تنافي في مس نفسه وبذلك علم أن التعليل بقول بعضهم ولا نه أشهى له غير لائق
 بل غير مستقيم قيل ولعلم اعباءة من يعتبر اللذة جرت على لسان غيره من غير قصد تأمل وافهم (قوله وطفا)
 سكون الفاء وكسر هاء اظفوز (قول المتن يبطن الكف) خرج به ظهر الكف فلا ينقض خلافا لاجد رضى
 الله عنه وانما سميت كف لانهما تكشف الاذى عن البدن (قول الشارح الاصل في ذلك حديث الترمذي الخ)
 ان قلت قد قدمه على الحديث الذي بعده مع ان الذي بعده النص في المقصود من حيث ان الافضاء هو اللبس
 يبطن الكف بخلاف المس قلت كانه لكثرة مخرجه وايضا فقد قال البخاري هو أصح شيء في الباب (قول
 الشارح ولهذا لا يتعدى النقض اليه) أي بخلاف اللبس

بالتقاء بشرقي الرجلين
 والرأسين والخنثيين
 والخنثى والرجل أو المرأة
 والبشرة ظاهر الجلد
 (الرابع مس قبل الآدمي)
 ذكر كان أو أتى من
 نفسه أو غيره (يبطن
 الكف) الاصل في
 ذلك حديث الترمذي
 وابن حبان وغيرهما من
 مس ذكره وفي رواية فرجه
 فليتوضأ والمراد المس
 يبطن الكف لحديث ابن
 حبان اذا أفضى أحدكم
 يديه الى فرجه وليس
 بينهما ستر ولا حجاب
 فليتوضأ والافضاء لغة المس
 يبطن الكف ومس الفرع
 من غيره أخش من مسه
 من نفسه لهشك حرمة
 غيره ولهذا لا يتعدى النقض
 اليه

أي الهتك أي يكفيه بما يترتب على المس الهتك فلا يحكم عليه بنقض الوضوء أيضا (قوله) وقيل فيه خلاف (الموس) نظر الأصل اللذة وفيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف (قوله) ملتقى شفر بها لم يقل كغيره على المنفذ ليعمل ما يلتقي على ما بين المنفذين وما فوقهما كالنظر على المعتمد وما نقل عن شيخنا الرمي أن النظر قبل قطعه وحمله بعد قطعه ناقض لم يثبت عنه وإن وجد في بعض نسخ شرحه والناقض في الرجل جميع الذكر لا ما نبت عليه الشعر وفي الدرر ما ينضم من دائره كاسيد كره (قوله) قياسا قدمه لعدم النزاع فيه الذي سلكه القديم في الاحاديث السابقة (قوله) ولا م حلقه سا كنه) أي على المشهور كحلقه العلم ونحو الحديد (قوله) لا فرج بهيمة ومنها الطيور سميت بذلك لعدم نقطتها وسواء الاصلية والعارضة كالسبع وما تطور من الجن كاسر ولذلك مال شيخنا الى حرمة وطء زوجته المسوخة حيوانا لانه كالطلاق كما قالوه في الدرر وهو وجهه فراجع (قوله) في ذلك) لعل مرجع الاشارة هتك الحرمة المعبر عنه في كلام غيره بوجوب ستره ونحوه من النظر اليه فليراجع (قوله) وحكامه جمع جديد) فيه تصريح بأن هذا غير القديم السابق في دبر الآدمي فسقط ما هنا من الاعتراض وإن أمكن الجواب عنه (قوله) وينقض فرج الميت) قيدا وأدبرا (قوله) ومحل الجب) وهو هنا في الذكر ما حاذى المقطوع الى جهة الداخل لا من الجوانب خلافا لبعضهم (قوله) في معنى الذكر) قيد بالذكر لتعريف المصنف بالجيب ولوعبر بالفرج لكان أولى ليشمل محل قطع قبل المرأة وهو ما حاذى الشفرين من الجانبين لا من الداخل ولا من الخارج ويشمل الذكر وهو ما حاذى ما كان ينضم من دائره (قوله) وبالبدن السلاء) خرج بها المقطوعة وإن تعلقت ببعض جلدها لا أن كانت الجلدة كبيرة بحيث يمتنع انفصالها كما مر فراجع وخرج بها اليدين نحو نقد فلا تنقض بمسها أيضا (قوله) ولا تنفاه مظنة الشهوة) لم يقل لعدم هتك الحرمة المناسب لما عمل به ولا لانه لا يصح هذا الثاني لا ينسكه وبذلك علم الرد عليه (قوله) رأس) وفي نسخة رؤوس الاصابع ولو زائدة ويطن الكف كما مر آنفا وكذا ما بعده (قوله) وما بينها) وهو ما يستمر من جوانبها عند ضمها وحرفها وهو ما لا يستتر الذي هو جانب السبابة والخنصر وجانبها الا بهام وحرف الكف بمعنى جوانب الراحة كما عبر به شيخ الاسلام وغيره وهو من هطاف العام فقول بعضهم ان المراد بحر فها ما يستمر منها بما بينها النقر التي في أسفلها أو غير ذلك تكلف وخروج عن الظاهر بلا حاجة اليه (قوله) لانها من جنس الخ) وقياسا على الخف حيث ألحق جوانبه بباطنه ودر بالرجوع الى الأصل فهما لان الأصل في الخف عدم محبة المسح الا ما نبت الرخصة فيه والأصل في البدن عدم النقص الا ما نبت النص بالنقص فيه (قوله) يحرم بالحدث) المراد بالحرمة في الصلاة والطواف عدم الصحة ولو سهوا في غيرهما أنه ان كان عامدا عالما وتعمد الصلاة معه كبيرة واستحلها معه كفر وتردد شيخنا في الطواف والمراد بالحدث الامر الاعتباري فدعوى الاجماع محيضة اذ لا يقول أحد بصحة شيء من ذلك معه ولا يرد صاحب الضرورة والمقيم وفاق الطهور بن لوجود الرخص ولا يصح أن يراد به المنع لتهافت العبارة اذ يصير المعنى ويتمنع بالمنع وهو فاسد وتعبير شيخ الاسلام بالاحداث مراده بها الاسباب لان غيرهما لا تعدد فيه ويصرح به ما ذكره بقوله أي بكل منها قيل ويلزم عليه عدم محبة دعوى الاجماع فيها لا يرد نحو اللبس والجواب بان المراد بالجنس (قول) الشارح والقديم وحكامه جمع جديد) أنه ينقض كفرج الآدمي) أي بجماع وجوب الغسل بالايلاج في كل منهما (قول) المتن الصغير) أي لشمول الاسم وهتك الحرمة بخلاف لس الصغيرة (قول) المتن ولا ينقض رأس الاصابع) قال في شرح المهذب لو نبت أصبع زائدة في ظاهر الكف فلا تنقض بها بخلاف ما لو نبت على استواء الاصابع في باطن الكف كذا رأيت على هامش القطعة (قول) الشارح وحرفها وحرف الكف) لا يشكل على هذا الحاق حرف الرجل بالاسفل في مسح الخف لان الأصل هنا بقاء الطهارة وهناك

ما وراء الشفرين لم ينقض بـ
بلا خلاف (وكذا في
الجديد حلقة دبره) أي
الآدمي قياسا على قبله
بجماع النقص بالخارج
منهما والقديم لا ينقض
بمسها وقوفا مع ظاهر
الاحاديث السابقة في
الاقتران على القبل وعبر في
شرح المهذب بالدر وقال
للراد به ملتقى المنفذ أما
ما وراء ذلك من باطن
الآلئين فلا ينقض بلا
خلاف انتهى ولا م حلقه
سا كنه (لا فرج بهيمة)
أي لا ينقض مسه في الجديد
اذلا حرمة لها في ذلك
والقديم وحكامه جمع جديد
أنه ينقض كفرج الآدمي
والرافعي في الشرح حكى
الخلاف في قبلها وقطع في
دبرها بعدم النقص وتعقبه
في الروضة بأن الاحكام
أطلقوا الخلاف في فرج
البهيمة فلم يخصوا به القبل
(و ينقض فرج الميت
والصغير ومحل الجب
والنكح الاشل وبالبدن
السلاء في الاصح) لان
محل الجب في معنى الذكر
لانه أصله واشمول الاسم
في غيره بمما ذكر والثاني
لا ينقض المذكورات
لا تنفاه الذكر في محل

أو المجموع لا يصح مع السكينة والوجه أن السكينة محبة من حيث الحديث بمعنى أنه يجمع على حرمة نحو الصلاة في كل سبب منها حيث كان حدثاً أو حيث ترتب عليه الأمر الاعتباري مع أن ذكر السكينة لدفع توهم توقف الحرمة على وجود جميعها وانما جاء الاشكال من جهة النظر إلى الأفراد المذكورة هنا يقطع النظر عن ترتب الحدث عليها عند بعضهم فتأمل فانه واضح جلي (قوله الصلاة) سواء الفرض والنفل وكذا الطواف (قوله لا يقبل الله) أي قبول محبة كما هو الأصل لا قبول كمال لاحتياجه إلى صارف ولم يقل به أحد (قوله ومنها صلاة الجنائز) نص عليها لأنها لا تنسلخ الصلاة عرفاً ولذلك لا يحنث بها من حلف لا يصلي ورد على الشعبي والطبري القائلين بصحتها مع الحدث (قوله سجدة التلاوة) وكذا سجدة الشكر وخطبة الجمعة (فرع) قال ابن حجر صورة الركوع الواقعة من العوام بين يدي المشايخ حرام ويأثم فاعلموا ولو بطهارة وإلى القبلة وهي من العظام واخشي أن تكون كفراً وقول الله تعالى وخروا له سجداً أي ركعاً ما منسوخ وأنه شرع من قبلنا والله سبحانه الرمي وسأني (قوله وحل المصحف) وهو اسم للمكتوب فيه كلام الله تعالى بين الدينين كافي الحديث والمراد به ما يسمى مصحفاً عرفاً ولو قليلاً كحزب ولا عبرة فيه بقصد غير الدراسة (قوله ومس ورقه) المراد من شيء منه وانما صرح بالورق لدفع إيهام خصوص جلته ولا دخل هوامشه وما بين سطوره وجل بعضه من أفراد ما سأتى وانما حرم على المحرم من الطيب دون حله نظر للترفيه المفقود في الحل ولو قطعت الهوامش لم يحرم مسها مطلقاً وقال بعضهم يجري فيها تفصيل الجلد الآتي وخرج بحمله ومس حله حمله ومس هـ فلا يحرم من مطلقاً عند شيخنا الرمي وفي ابن حجر أن في حله التفصيل في حل المتاع الآتي وكلام الخطيب يوافقه وعند شيخنا الطبري أن محل الحل أن كان المحمول ممن ينسب إليه الحل لا نحو طفل نعم يجوز حله لخوف غرق أو حرق أو تنجس أو وقوع في بد كافر أو ضياع أو مرقعة بل يجب حله في غير الأخيرين ونوسده كحله أن تعين طريقاً للنحو الضياع ويجب عند إرادة حله التيمم أن أمكن ودخل في مسه ما لو كان بمائل ولو تخيلاً حيث يعد ماسعاً (قائداً) حكى ابن الصلاح وجهاً غريباً بعدم حرمة مس المصحف مطلقاً وحكى في التتمه وجهاً عن الأصحاب أنه لا يحرم الإمساك المكتوب وحده لا الهامش ولا ما بين السطور قاله الاسنوي (فرع) يجوز نوسد كتب العلم لخوف الضياع (قوله وهو خبر) أي لفظاً لأنه مرفوع (قوله والمطهر) بفتح الهاء بمعنى التطهر لا بقاءه الطهارة على نفسه وانما احتيج إلى التأويل ليصح النفي والاثبات إذ لا يكونان إلا فيمن له الحالتان فليس المراد الطهارة المقابلة للنجاسة في الأبدان ولا الملازمة مع اللوح المحفوظ وهو شامل للسلم والكافر وانما جاز تعليمه عن ظهر قلب لأنه لا اهانة فيه مع احتمال رجاء الإسلام (قوله وكذا جلده) أي يحرم مسه كما يؤخذ من المقابل وسكت عن حله لدخوله في حل المصحف إذ الكلام في جلده المتصل به أما المنفصل عنه فيحرم حله ومسّه مادامت نسبته إليه فإن انقطعت عنه وجعل جلد غيره وان بقيت النسبة فلا حرمة ويصح بيعه للكافر مطلقاً (قوله والثاني الخ) هو مرجوح مبني على مرجوح فتأمل (قوله وخريطة وصندوق فيهما مصحف) وهما بالجزء عطف على ورقه أو بالرفع عطف على جلده مولى على فهو في حرمة المس واستغنى عن الحل فيهما بما مر من حله لأنه فيهما محل الحرمة.

أن يكون المسح على الظاهر فاستصحب الأصل في الموضعين (تنبيه) قال بعض العلماء المراد بما بين الأصابع اللحمة الفاصلة بين أصول الأصابع والمراد بحرف الأصابع ما يستتر إذا انضم الأصابع وان كان المتبادر إلى الأفهام تفسير ما بين يدها الأخير قلت سبب هذا قول الشارح رحمه الله وحرفها وحرف الكف فان حرفاً مختصراً والأبهام بدخلان في حرف الكف لأنه الراحة مع بطون الأصابع قيل ويجوز أن يكون المراد بحرف الأصابع جوانبها المستطيلة التي تلي ظهر الكف (قول المتن ومس ورقه) أي سواء كان لبطن الكف أو غيره وسواء كان بمائل أو غيره

الصلاة) اجتماعاً وفي الصحابين حديث لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا حدث حتى يتوضأ ومنها صلاة الجنائز وفي معناها سجدة التلاوة (والطواف) قال صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه النطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخبر رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم (وحل المصحف ومس ورقه) قال تعالى لا يمس المصحف إلا المطهرون هو خير بمعنى النهي والحل أبلغ من المس والمطهر بمعنى التطهر ذكره في شرح المهذب (وكذا جلده على الصحيح) لأنه كالجزء منه والثاني لا يحرم مسه لأنه وعاء له ككبسه (وخريطة وصندوق فيهما مصحف

ففيهما ان كانا لا تقيين به وعد الله عرفا لا نحو خلوه وغرارة وان عدتاه ولا نحو صندوق امتعة هو فيه ويحرم مس
 علاقته في نحو كيسه وكذا ما زاد منها عنه أو ما زاد من الخريطة ان كان مناسبا ولا يحرم مس الزائد ان كان
 منها مفرطا في الطول والكرمى كالصندوق فيحرم مس جيبه قاله شيخنا ونقله عن شيخنا الرملي وقال
 العلامة ابن قاسم لا يحرم مس شيء منه ونقله عن شيخنا الرملي أيضا وفيه بأسوء ولعله أجاب كلاهما بما سنج
 له وقت سؤاله وقال بعضهم يحرم مس ما حاذى المصحف منه لا ما زاد عليه من أعلاه وأسفله ولعل حرمة المس
 عند هذا من حيث كونه ماسا للمصحف يحائل لامن حيث مس الكرمى وخرج بكرمى المصحف كرمى
 القارى فيه كالكراسى الكبار المشتملة على الخزان فلا يحرم مس شيء منها نعم الدفتان المنطقتان على
 المصحف يحرم مسهما لانهما من الصندوق المتقدم (قوله وما كتب) عطف على خريطة لجمعه معهما في
 الخلاف فكلامه في حرمة مس ذلك المكتوب ولذلك جعل حله مقبسا على مسه وسأوك غير هذا في كلام
 المصنف غير لائق به فتأمل (قوله لدرس قرآن) أى بقصد القرآن وحده ولو حرفا واحدا وخرج به ما قصد
 للتميمة ولو مع القرآن كما مر فلا يحرم مسها ولا حلقها وان اشتملت على سور بل قال الشيخ الخطيب وان
 اشتملت على جميع القرآن وخالفه شيخنا الرملي والعبرة بقصد الكاتب لنفسه أو لغيره بلا أجر ولا امر
 والا فقصد المكتوب له ويتغير الحكم بتغير القصد من التميمة الى الدراسة وعكسه (قوله كالج) فيه اشارة الى
 اعتبار ما بعد الكتابة عرفا لا نحو عمود فلا يحرم فيه المس الا حرف وحرفا واحدا ولو عجت أحرف
 القرآن من اللوح والورق بحيث لا تنقرأ لم يحرم مسهما ولا حلقهما لان شأنه انقطاع النسبة عرفا وبذلك فارق
 الجلد (فروع) يحرم لصق أوراق القرآن بنحو النشاء والرماس وجعلها وقاية ولولم يوضع ما كول
 عليها مع كاهه والا فلا وبلغها بلامضغ ووضع نحو دراهم فيها ووضعها على نجس ومسها بشئ نجس ولو من
 بدنه لاحرقها بالية بل هو أولى من غسلها ويجب غسل مصحف نجس وان أدى الى تلفة وكان لمحجور
 ولا ضمان نعم لا تحرم الوقاية بورقة مكتوب عليها نحو البسملة ويحرم السفر بالمصحف الى بلاد الكفار ان
 خيف وقوعه في أيديهم ويحرم كتابة القرآن بنجس ولو معفو عنه كسبه لا قراهه بنجس وقبل يحرم
 ويجوز كتابته لا قراهه بغير العربية ولها حكم المصحف في المس والجل ويجوز ما لا يشعر بالاهانة كالصاق
 على اللوح نحوه لانه اعانة ونحو مدرجته أى وكونه خلف ظهره في نوم أو جالس لا بقصد اهانة في ذلك
 وكوضع المصحف في رف خزانة ووضع نحو ترجميل في رف أعلى منه ويجوز ضم مصحف الى كتاب علم مثلا
 في جلد واحد ولكل جانب حكمه ولما قابل كل منهما من الكعب حكمه وكذا اللسان ان كان مطبوعا عليه
 فان كان مفتوحا وهو من جهة المصحف حرم كله أو من الجهة الاخرى حل كله وقال ابن حجر بالحرمة مطلقا
 تغليباً للمصحف (تنبيه) يجري في كتب العلم الشرعى وآلته ما في المصحف غير تحريم المس والجل لانه
 يشعر بالاهانة (قوله حل حله) الضمير راجع للمذكور من المصحف وما كتب لدرس قرآن بالنسبة للمحتاج
 وراجع لذلك باعتبار القرآن بالنسبة للتفسير كما يرشد اليه كلام الشارح ويجوز رجوعه للقرآن مطلقا تأمل
 (قوله تبعا) يفيد أن الظرفية والجمعية ليسا للتقييد فيكفي متاع واحد ولو غير ظرف وصورة ان يحمله معلقا
 فيه لثلا يكون ماسا له أو يقال لا حرمة من حيث الحل وان حرم من حيث المس اذ لا تلازم بينهما وقيد
 الخطيب المتاع بان يصلح للاستنباع عرفا لا نحو ابرة أو خيطها وعلم من التبعية ان القرآن ليس مقصودا
 فان قصد وحده حرم اتفاقا أو قصد مع المتاع حرم عند الخطيب كما في قراءة الجنب وخالفه شيخنا الرملي
 فيها وافرقت بأن هنا جرم ما يستتبع بخلاف القراءة ولا يحرم في الاطلاق ولا في قصد غير القرآن وحده
 (قول الشارح تبعا لها) أى كما يفهم ذلك من قوة العبارة فتأمل (قائدة) لو كان القرآن منقوشا على خضبة أو
 طعالم امتنع حرق الخضبة وجزاء كل الطعالم كذا نقله بعضهم عن القاضي والذي في الروضة كراهة الحرق لا غير

وما كتب لدرس قرآن
 كالج (في الاصح)
 الاولين المعدين للمصحف
 بالجلد والثالث بالمصحف
 والثاني لا يحرم مسها لان
 الاولين كالوعاء للمصحف
 والثالث ليس في معناه
 وحل الثالث كسبه ومس
 الاولين وحلقهما ولا مصحف
 فيهما جائز (والاصح)
 حل حله في امتعة تبعا لها

عندهما كغيرهما (قوله وفي تفسير) لفظ تفسير عطف على أمثلة كما أشار إليه الشارح فهو على الطريق الجادة في العربية وشمل التفسير ما على هو أمش المصحف قاله شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي قال ولا نظر لقصد دراسة فيه وفيه بحث ظاهر قوي (قوله ودنانير) وجدريان وسقوف وثياب ويحل النوم فيها ولولجنب وكذا النوم عليها في نحو البساط لا الوطء عليها وقيل يجوز الوطء أيضاً لا بقصد أهانة وكلام ابن حجر يرمي إليه والوجه خلافه فراجع (قوله ولو كان القرآن أكثر) قيد بذلك لانه محل القطع فان تساوى يحرم على الأصح كالوشك في الكثرة وفارق الشك في الضمة بأن الأصل في القرآن الحرمة وفي الاناء محل فعمل إن محل الحل إذا كان التفسير أكثر ببقينا قال شيخنا تبعاً لابن حجر ونقله عن شيخنا الرملي والعبرة بالكثرة من حيث الحروف الرسمية بالرسم العثماني في القرآن وبقاعدة رسم الخط في التفسير وقال بعضهم برسم الخط مطلقاً وقال العلامة ابن قاسم العبرة باللفظ ونقله عن شيخنا الرملي وهو يخالف ما مر عنه فلعله اختلف جوابه وكلامه في الشرح محتمل لسبب منهما (قوله والمس في الأخيرين) وهما التفسير والدنانير كالجل فلا يحرم مس الحروف على الدنانير ونحوها ماد كرمطلقاً ولا في التفسير كذلك هذا صريح كلامه وبه قال الشيخ الخطيب وهو واضح وقال شيخنا الرملي بالحرمة إلا إذا كان الذي مسه مشتقاً على تفسيراً أكثر وفيه نظر لانه لو قصد حل القرآن وحده في هذا التفسير لم يحرم وكذا لو قصد به الدراسة كما مر (قوله لا قلب) هو بالجر عطف على حل كما أشار إليه (قوله أن الصبي) أي المميز ولا في حرم تمكينه منه لفقد تعلمه وخرج بالصبي البالغ وإن شق عليه دوام الطهارة كدوب الأطفال وما نقل عن الشيخ ابن حجر من جواز المس والحل لمع التيمم غير معتمد عند شيخنا (قوله الحديث) ولو حدثنا أكبر (قوله لا يمنع) أي لا يجب منعه فيندب (قوله من مس الخ) ولا من القراءة بالاولى لجوازها للحديث (قوله الحاجة تعلمه) ومنها حله من البيت الى المكتب وعكسه وخرج بهانعلم غيره ومنه حل خادمه له معه الى المكتب فيحرم على البالغ وعلى ولي غيره تمكينه منه (قوله وبه قطع العراقيون) فالانساب التعبير بالذهب (قوله لانه ليس بمحمل) يفيد أنه لو انفصل الورقة على العود حرم وهو كذلك (قوله ولولف كنه على يده) كونه على اليد قيد للقطع فان لم يكن على يده حل عند الشيخ الخطيب وخالفه شيخنا الرملي ولولف منه لا ليس ملبوساً له وقلب به لم يحرم لانه حينئذ كالعود (قوله حرم قطعاً) خلافاً للإمام أحمد رضي الله عنه (قوله استصحابا لليقين) يفيدان المراد باليقين الظن المستند الى استصحابه لاهو لانه لا يجامع الشك (قوله شيئاً) أي ربحاً يجوز في جوفه بطلب الخروج (قوله فلا يخرج من المسجد) أي لا يبطل صلاة نفسه بما وجد ويخرج من المسجد للوضوء أو المراد لا يخرج من صلاته وما هما مسجدان (قوله حتى يسمع الخ) أي حتى يعلم انه أحدث بسمع أو غيره (قوله لأن استصحاب) وفي نسخة لأن ظن استصحاب اليقين أي الظن المستند الى اليقين كما مر أقوى من الظن الذي لم يستند الى يقين وإن استند الى خبر عدل كما مر عن شيخنا وتقديم ما فيه (قوله وقال الرافعي يعمل بظن الطهر بعد تيقن الحديث) ذكره الشارح ولم يبنه عليه وقد اختلف في الجواب عنه فقيل هو سهو منه وقيل انه سقط منه لفظه لا الأصل لا يعمل وقيل انه في ظن طهارة أحد الماءين بالاجتهاد كما مر وقيل في النوم غير ممكن وقيل انه في المسئلة الآتية عقب هذه وهو الاقرب وما قبله كلام صحيح في ذاته لكنه بعيد عن المقام (قوله وأسقطه من الروضة الخ) فاسقاطه دليل على عدم محته (فائدة) قال بعضهم واستقرى كلام الشارح فوجد انه متى أطلق لفظ الروضة فراده وانها ومتى قال أصل الروضة فهو ما تصرف فيه النووي من كلام الرافعي أوزاده بغير تمييز ومتى قال الروضة وأصلها فهو اتفاقاً عليه معنى أو كأصلها فهو اتفاقاً عليه لفظاً فراجع (قوله فهو الآن متطهر) سواء اعتاد التجديد أم لا (قوله تيقن

أكثر من التفسير بحرم قطعاً عند بعضهم وصوبه في الروضة والمس في الأخيرين كالجل (لا قلب) ورقه يعود) فانه لا يعمل في الأصح لانه في معنى الحل لا انتقال الورك بفعل القالب من جانب الى آخر (د) الأصح (إن الصبي الحديث لا يمنع) من مس المصحف والروح وحلها الحاجة تعلمه منها ومشقة استمراره على الطهارة والثاني على الولي والمعلم منعه من ذلك (قلت الأصح حل قلب ورقه يعود به قطع العراقيون والله أعلم) لانه ليس بمحمل ولا في معناه ولولف كنه على يده وقلب به حرم قطعاً وقيل فيه وجهان (ومن تيقن طهارة أحدنا وشك في ضده) هل طراً عليه (عمل بيقينه) استصحابا لليقين والأصل في ذلك حديث مسلم إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيئاً أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً المراد بالشك التردد باستواء أو رجحان كما قاله في العاقل من ظن الضد لا يعمل بظنه لأن ظن استصحاب اليقين أقوى

منه وقال الرافعي يعمل بظن الطهر بعد تيقن الحديث قال في الكفاية ولم أر ذلك لغيره وأسقطه من الروضة (فلو تيقنهما) أي الطهر والحديث بأن وجد لانه بعد طهر الشمس مثلاً (وجه السابق) منها (فمن ساقبها) يأخذ به (في الأصح) فان كان قبلها عدنا فهو الآن متطهر لانه تيقن

(الطهارة) أي الرفعة للحدث الذي قبل الشمس الذي ذكره فلامعارضه بالمثل (قوله وشك في تأخر الطهارة) أي الثانية التي بعد الشمس (قوله ان كان يعتاد تجديد الطهارة) ونثبت العادة ولو بمرة في عمره الماضي (قوله فان لم يعلم ما قبلها) أخذ بمثل ما قبل ما قبلها فأي أخذ في الأفراد بالصدوق في الإشفاق بالمثل (قوله لزمه الوضوء بكل حال) أي ان لم يعلم شيئاً عما ذكر وكان يعتاد التجديد والا فهو متطهر دائماً (قائده) قال القاضي رحمه الله تعالى لا يرفع اليقين بالشك الا في أربع مسائل * احداها الشك في خروج وقت الجمعة فيصالحون طهراً * الثانية الشك في بقاء مدة المسح فيغسل * الثالثة الشك في وصول مقصده فيتم * الرابعة الشك في نية الاتمام فيتم أيضاً قال بعضهم لأن هذه رخص لا بد فيها من اليقين وحينئذ فكل رخصة كذلك ولا يختص بالمذكورات بل ان غير الرخص يقع فيها ذلك كما مر آتفاق المس والمس وانظر اليقين المقابل للشك في الاخيرة ما هو فتأمل

(فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء) حقيقة وشروطا وآدابا والآداب عند المزمرة جمع أدب وهو ما يطلب الاتيان به ندباً بالة والمراد به هنا ما يطلب وجوباً أو ندباً لأجل غيره صحة أو كلاً وقدم هذا الفصل على الوضوء لانه الاكل وأخره في الروضة اشعاراً بجوازته في حق السليم وأعاد العامل في الاستنجاء دفعا لتوهم ارادة أدابه فقط (قوله داخل الخلاء) أي من أراد دخوله ولو صغيراً بأمر وإليه أرحام لاغيره لغير قضاء الحاجة المخصوصة كوضوء ماء وازالة قدر فهو أولى من تغيير المنهج وغيره بقاضي الحاجة والجواب بأن هذا أعم لشموله الصحراء فغيره بأن يراد بالخلاء ما يشمله وسياً في ما يشير اليه مع ان تعميم الحكم دون المحكوم عليه أولى من عكسه فتأمل (قوله يساره) أو بدله وكذا اليمين (قوله واليمين لغيره) أي غير المستقنر وشمل ما لا يترفع فيه ولا خسة فيقدم بمينه كالشر يف وهو المنقول المعتمد عن شيخنا الرمي وان كان ظاهر شره خلافه لكن في تصويره نظر لأن الاقسام ثلاثة امان من مكان لمادونه فيقيم اليسار ولما هو أعلى منه فيقدم اليمين ولما يساه به فيتم خبر كاجزاء المسجد ومنه صعود الخطيب الى المنبر أو نحو بيتين من دار بينهما فرجة نعم يقدم بمينه في خروجه من الكعبة الى المسجد كعكسه قال شيخنا الرمي (فرع) يحرم دخول الصاغة ونحوها من أمكنة المعاصي الحاجة بقدرها (قوله والخلاء) بالمد المسكن الخالي أي لغة (قوله نقل) أي عرفاً (قوله الى البناء) لوقال الى المسكن كالذي قبله لكن أعم وكان يستغنى عن ايراد الصحراء فيما أتى ولعله راعى الظاهر وسمى باسم شيطان يسكنه (قوله مكتوب) قدره اصحة نسبة الجمل الى الله كانه معنى لكن فيه تغيير اعراب المتن اللفظي وهو معيب فلما أخر لفظ مكتوب عن ذكر الله كما في بعض النسخ سلم من ذلك (قوله وأغبره) كمنسوخ تلاوة وتوراة لم تبدل وأسماء الله الخاصة به أو المشتركة بقصده بما في الخاتم وأسماء الانبياء والملائكة ولو عوامهم قال شيخنا وكذا أسماء صلحاء المؤمنين كاصحابه والاولياء فان دخل بشئ من ذلك غيبه في نحو عمامته ويحرم تنجيسه ولو في غير الاستنجاء فراجع (قوله مكروه) ولو نحو مصحف وان حرم من حيث الحدث وعليه يحمل كلام الاذرى بالحرمة (تنبيه) ما نقل عن الجلال السيوطي من حرمة نقش عمدر رسول الله على الخاتم للنهي عنه في الحديث ضعيف اضعف الحديث أو محمول على من اسمه محمد على قول في الكنية أو على زمنه صلى الله عليه وسلم على قول فيها أيضاً أو على ارادة المضاهاة (قوله والصحراء كالبنين) أوردتها نظراً للظاهر وان أمكن شمول المسكن لها كما مر من قال بعضهم في هذين الاديان فيهما خلاف فهما واردان من حيث الخلاف فليراجع (قوله ولو بال قائماً الخ) اعتمده شيخنا الرمي مخالفاً للشيخ الاسلام والمراد بالبعث في عبارته الجلال الشارح وخروج بالبول الفاظ

(فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء) (قول الشارح والصحراء كالبنين) نظير ذلك الصلاة في الصحراء فيقدم اليمين عند قصد المسكن للصلاة فيه واليسار عند قصد الانصراف عنه (قائده) من الآداب أن

الحدث عنها والاصل عدم تأخره وان كان قبلهما منطهراً فهو الآن حدث لانه يثبث الحدث وشك في تأخر الطهارة عنه والاصل عدم تأخرها ان كان يعتاد تجديد الطهارة فان لم يعتد تجديدها فالظاهر تأخرها عن الحدث فيكون الآن منطهراً فان لم يعلم ما قبلها لزمه الوضوء لتعارض الاحتمالين من غير مرجح والوجه الثاني لا ينظر الى ما قبلها ويلزمه الوضوء بكل حال احتياطاً قال في الروضة وهو الصحيح هند جاعات من محقق أصحابنا

(فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء) (يقدم داخل الخلاء يساره والخراج بمينه) لمناسبة اليسار للمستقنر واليمين لغيره والخلاء بالمد المسكن الخالي نقل الى البناء المعد لقضاء الحاجة عرفاً (ولا يحمل) في الخلاء (ذكر الله تعالى) أي مكتوب ذكر من قرآن أو غيره تعظيماً لوجهه قال في الروضة مكروه لاحرام والصحراء كالبنين في هذين الاديان (ويقدم) في قضاء الحاجة (جالسا يساره) دون بمينه فيمنسبها لان ذلك أسهل لخروج الخراج ولو بال قائماً فرج بينهما

فيتمدهما (ولا يستقبل

القبلة ولا يستدبرها) أدا

في البنيان (ويحرم من

بالصحراء) قال صلى الله

عليه وسلم إذا أتيتم الغائط

فلا تستقبلوا القبلة ولا

تستدبروها ببول ولا غائط

ولكن شرقوا أو غربوا

رواه الشيخان وروى أيضا

أنه صلى الله عليه وسلم قضى

حاجته في بيت حفصة

مستقبل الشام مستدبر

الكعبة وروى ابن ماجه

وغيره بأسناد حسن كقائه

في شرح المنهب أنه عليه

الصلاة والسلام ذكر عنده

ان ناسا يكرهون استقبال

القبلة بفرجهم أو قد

فعلوها حوّلوا بقعدتي

الى القبلة فجمع الشافعي

رضي الله عنه بين هذه

الاحاديث بمحمل أوها

المفيد للتحريم على الصحراء

لأنها لم يشر فيها

اجتناب الاستقبال

والاستدبار بخلاف البنيان

فقد بشرق فيه اجتناب ذلك

فيجوز فعله كإفعله النبي

صلى الله عليه وسلم لبنيان

الجواز وان كان الاولى لنا

تركه لعدم يجوز فعله في

الصحراء اذا استبرج برفع

قنبر ثلثي ذراع فأكثر

وقرب منه على ثلاثة أذرع

فاقل ويحرم فعله في البنيان

اذالم يستبر فيه على الوجه

المذكور الآن يكون في

فإنما فهو كالحال في اعتياد بداره وان كان القيام مكروها في كل منه - مانع ان خشى التنجيس في حالة تعين
 خلافا (قوله القبلة) أي عين الكعبة ولو بالاجتهاد لاجتهاد على المعتد وخرج مهابيت المقدس فاستقبله
 واستدبره مكروه مع عدم الساتر يكره استقبال القمرين لاستدبرهما (قوله ببول ولا غائط) هو على
 الف والنشر المرتب أي لا تستقبلوها ببول ولا تستدبروها بغائط لان الاستقبال جعل الشيء قبالة الوجه
 والاستدبار جعل الشيء جهة دبره أي خلفه فلو استقبال وتموط أو استدبر وبال لم يحرم وكذا لو استقبال
 ولوى ذكره يميناً أو يسار بخلاف عكسه لوجود الاستقبال بالعورة والخارج معاني العكس دون ما قبله
 وبما ذكره من سقوط ما شنع به بعض كبار الفضلاء والعلماء على بعض الطلبة حين توقف في حكمه
 تعارضهما لانه لا يتصور وجودهما معاً فالا عن تعارضهما فقد كثر شيخنا له في شرحه وغيره غفلة عن الحكم
 المذكور وأما لوزنهما فليس من التعارض بل يقال أيهما أشد حرمة فيتجنبه اذا تعذر اجتنابهما معا
 فراجع وحرر وافهم (قوله ولكن شرقوا أو غربوا) أي ميلا عن عين الكعبة الى جهة المشرق أو الى جهة
 المغرب وهو خطاب خاص بمن قبلتهم الجنوب كأهل المدينة الشريفة أو الشمال كأهل عدن لان هؤلاء
 لا يخرجون عن عين القبلة لو شرقوا أو غربوا بخلاف نحو أهل مصر عن قبلتهم المشرق وأهل السند عن
 قبلتهم المغرب وقول بعضهم يؤخذ بعموم الحديث في هذا كافي الخطأ في صدره اعتباراً باللفظ بوجه التعبير
 بالاستقبال والاستدبار في صدر الحديث على انه لا يوجد ذلك حقيقة الا في بلد مساو للمكة في الطول والعرض
 كما يعرف من له دراية بذلك ويجب على الولي منع الصبي والمجنون في عدم الساتر ويندب معه (قوله فلهوا) أي
 الكراهة بمعنى اعتيادها أو بمعنى فعلها ما يدل عليها أو بمعنى وقعت منهم فهو توبيخ لهم وأشار بقوله حولوا
 بقعدتي الى القبلة الى انهم إنما كرهوا ما نقل عنهم اعتياداً على فعله صلى الله عليه وسلم من جعله مقعدته لغير
 القبلة فهو توبيخ كيد في رد ما فهموه والمقدمة اسم لنحو حجر بن جهم قاضى الحاجة عليهم ما بينهم من خفض
 (قوله فجمع الشافعي) فنية الجمع لا المحاب كإلى عبارة بعضهم كالمنهج على ضرب من التجوز (قوله أوها)
 وهو حديث لا تستقبلوا الخ (قوله كإفعله) أي في بيت حفصة وهو في غير المعدل لكنه مع الساتر بدليل الحكم
 عليه بكونه خلاف الاولى وان كان المعتد منه مكروه وسكت عن المعدل المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم
 حولوا الخ لعلمه بما ذكر لانه ليس خلاف الاولى وان كان الافضل تركه حيث سهل غيره (قوله نعم الخ) فيه
 اشعار بان المراد بالصحراء ما ليس بساتر معتبر وان كان في البنيان وعكسه والساتر في المستقبل للبول يكون
 أمامه وفي الاستدبار للغائط يكون من خلفه (قوله برفع) ولومن زجاج وماء صاف ان أمكن أو بذيله كما
 يأتي وتقديره ثلثي ذراع نظراً للغالب فلو كفاه ذنوبها فله الاقتصار عليه أو احتاج الى زيادة وجبت فلو بال
 قائم واجب ستعورته وما تحته الى آخر قديمه لكونه من حریم العورة قاله شيخنا الرملي عن افتاء والده
 والوجه الاكتفاء بما حاذى العورة قلنا وقال أيضاً لا بد في الساتر أن يكون عرياضاً يسترجوا نب العورة
 فلا يكتفى نحو العترة والوجه خلافه وقال ابن حجر رحمه الله تعالى (قوله المهيأ) أي المعد وهو يحصل بان يهيأ
 لذلك أو بقضاء الحاجة فيه مع قصد العود اليه بغير بناء أو بتكرار قضاء الحاجة فيه مرات بعد العرف فيها
 معاداهل نحو الكيمان التي جرت عادة الناس بقضاء الحاجة عليها من المعد مال شيخنا الى انها ليست منه
 فراجع (قوله فلا يحرم) ولا يكره ولا خلاف الاولى كما مر وكذا الاحزمة مع العذر بجزءه عن الساتر ولو
 لا يطيل القعود على الخلاء لانه محدث منه الباسور وهو مكروه كما قاله في الروضة (قول الشارح ولكن شرقوا
 أو غربوا) أي اذا كان قاضى الحاجة في المدينة الشريفة وما سواها والا فليكون التشريق والتغريب على
 سمت الكعبة (قول الشارح برفع الخ) الظاهر أن الساتر في هذا الباب لا بد أن يكون عرياضاً
 بحيث يستر العورة

البناء المهيأ لقضاء الحاجة فلا يحرم وان بعد الساتر وقصر ذلك في شرح المنهب وغيره وذكر فيه

حيث لا يسمع للمخارج منه صوت ولا يشم له ريح (ويستمر) عن أميين الناس في الصحراء ونحوها بمرتفع ثلثي ذراع فأكثر بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل ولو أُرِخَ ذيله حصل به الستر (ولا يبول في ماء راكد) لحديث مسلم فقال وافد عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يبال في الماء الراكد والنهي فيه للكرهة وإن كان قليلا لا مكان طهره بالكثرة أما الجاري فنقل في شرح المذهب عن جماعة الكراهة في القليل منه دون الكثير ثم قال وينبغي أن يحرم البول في القليل مطلقا لأن فيه اتلافا عليه وعلى غيره وأما الكثير فالأولى اجتنابه (و) لا يبول في (حجر) لحديث أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يبال في الحجر وهو بضم الجيم وسكون الحاء الثقب وألحق به السرب بفتح السين والراء وهو الشق والمعنى في النهي ما قيل إن الجن نسكن ذلك فقد تؤذى من يبول فيه (ومهرج) لثلاث يحصل له رشاش البول (ومتحدث وطريق) لحديث مسلم اتفقوا اللعانين

بذيله كأمير وتغذر ترك الاستقبال والاستدبار بنحور يحجب عن جانبي القبلة إن أمكنه لأن خشية التنجيس أشد (فتبينه) خرج بالبول والغائط استقبال القبلة واستدبارها بجماع أو بدم فصد أو حجارة أو إخراج قيح أو روج أو منى أو ألقاء نجاسة فلا حرمة ولا كراهة وإن كان الأولى تركه تعظيما لها ثم للقبلة المفتحة في الانسداد الخلقي حكم الأصلي كما تقدم آنفا (فرع) هل المذي كالبول فيأخذ كراجعه (قوله) أنه لو أُرِخَ ذيله ومثله سلمة فوق عورته وشعر كذلك كالحجينة (قوله) ويعبد بفتح أوله وضم ثالثه لأنه من بعد الإلزام كحسن لا من أبعاد المتعدي والبال كالم حيث أمكن البعد وسهل عليه وأمن وأراد به والاسن لغيره من الناس البعد عنه بقدر بعده عنهم ويندب أن يغيب شخصه عنهم أيضا والأبنية الواسعة في هذا كالصحراء وإنما قيد بها الإخراج الابنية المعدة (قوله) ويستمر لا يزجج وماء صاف بخلاف سائر القبلة كأمير ويقدم الستر على البعد وغيره ولوعارضة والستر مندوب عن أعيان من لا يحرم نظره إلى عورته سواء كان محضرة أو احتمل مروره عليه وواجب في غيره كذلك وجوب الغض لا يسقط وجوب الستر نعم إن علم غرض البصر بالفعل لم يجب الستر (قوله) ونحوها أشار به إلى أن المراد بالصحراء ما يحصل فيه النظر ولو احتمل الأسواء كان في بناء يمكن تسقيفه أولا والتقيد بثلاثي ذراع وثلاثة أذرع غير معتبر لأنه نأتى عن توهم اتحاد سائر القبلة والأعين وليس كذلك لأنه لا تلازم بينهما نعم لا يحرم التكشف على محبوس بين جماعة تغذر عليه الستر ولا لمن خاف خروج وقت الصلاة بخلاف خوف خروج أول الوقت أو فوات الجمعة لتساع الوقت مع وجود البديل فيها كما يأتي (قوله) ولا يبول في ماء والغائط كالبول وصحبه ما فيه كذلك (قوله) للكرهة إن كان مباحا أو لم يكره ولم يتعين لظاهره به والاحرم مطلقا قال شيخنا الرمي ما لم يستبحر فتأمل (قوله) وينبغي أن يحرم الخ) هو مرجوح إلا أن جل على أن معه نحو تضيخ بدن أو نوب (قوله) لأن فيه اتلافا تقدم جوابه بامكان طهره بالكثرة (قوله) فالأولى اجتنابه أي أن لم يستبحر والحاصل أن نحو البول في الماء مكر ومباليل مطلقا لأنه مكر الجن وإنما يحرم كتنجيس العظم لأنه قد لا يتنجس هنا أو لما فيه من تنجيس ما يشاءونه بخلاف الماء ويكره بالنهار إلا في راكدة مستبحر وجار كثير (قوله) ولا في حجر أعاد العامل لدفع توهم عطف حجر على راكدة فيكون المعنى في ماء حجر وليس مراد افتتاحه وكلامه في البول ومثله الغائط كما تقدم (قوله) نهى أن يبال الخ) وصرفه عن الحرمة عدم المقتضى لها ولذلك لوعلم أن فيه إيذائه بمافيهما ولما فيه به حرم إلا في حيوان يندب قتله ولا تعذيب (قوله) الثقب فيه إشارة إلى أن الحجر والثقب مترادفان وهو ما فيهما استدراك أن السرب والشق ما فيهما استطلاعة والمراد هنا الأعم فتأمل (قوله) ما قيل إن الجن الخ) فيه إشارة إلى أنه غير مرطبي فغير الجن كذلك كأمير (قوله) مهرج أي جهة هبوبها جهة هبوبها سواء من الأعلى أو الجوانب أو الأسفل (قوله) رشاش البول وكذا رشاش الغائط المائع أما الجامد ففي شرح شيخنا الرمي تبعوا لوجه عدم الكراهة وخالف شيخنا لحصول ربح الغائط وسواء في المعد وغيره وكما ذكره ابن عبد الحق وغيره من التعارض هنا بهبوب البول ربح عن بين القبلة وشما لها يمكن عقلا لا عذرا فتأمل (قوله) تسبيل الخ) جواب عن كونهما يلعبان أنفسهما كثيرا المفهوم من الحديث المذكور وسكت عن جواب التثنية لعلهما من تعدد المكان بالطريق والظن (قوله) والمعنى الخ) يفيد أن الحديث مضافا عند وفا (قول) الشارح يحصل له رشاش البول) أي فيختص بالاستقبال وهذا ما في الرافعي وقال فيماري من أنه صلى الله عليه وسلم كان يستمخر الربح معناه ينظر أين يجراها فلا يستقبلها لئلا يعود عليه البول لكن يستدبرها انتهى ونازع الولي العراقي في ذلك لما في الاستدبار من عود الرأفة الكريمة (قول) الشارح الذي يتخلى في طريق الناس إلى آخره) هذا مفرد واللعانان مثني فلا بد من تأويل وقد يقال هو مثني في المعنى

باعتبار
قالوا واللعانان قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلمهم تسببا بذلك في لعن الناس لها كثيرا
عادة فنسب إليهما بصيغة المبالغة والمعنى احذروا سب اللعان المذكور وألحق بظل الناس في الصيف موضع اجتماعهم في الشمس في

الثناء وعملها قول المصنف متحدث بفتح الهمزة اسم مكان التحدث وكلامه في البول وصرح في الروضة بكرهه في قارة الطريق ومثلها المتحدث أما التفوط فقال في شرح المهذب وغيره ظاهر كلام الأصحاب أنه في الطريق (٤١) مكروه وينبغي أن يكون هجر مالاً

فيه من إيداء المسلمين ونقل في الروضة كمالها في الشهادات عن صاحب العدة أنه حرام وأقره ومثل الطريق في ذلك المتحدث وعبرة الروضة هنا كمالها ومنها أي الآداب أن لا يتخلى في متحدث الناس (وتحت مثمرة) صيانة للثمرة الواقعة عن التلويث فتعافها النفس والتفوط كالبول فبكرهان قال في شرح المهذب ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره قال ولم يقلوا بالتحريم لان التجسس غير متيقن (ولا يشكم) في بول أو تفوط بذكر أو غيره قال في الروضة يكره ذلك الا لضرورة فان عطس حمد الله تعالى بقلبه ولا يحرك لسانه وقد روى ابن حبان وغيره حديث النهي عن التحدث على الفاظ (ولا يستنجي بماء في مجلسه) بل ينتقل عنه لئلا يحصل له رشاش بنجسه قال في الروضة الا في الاخلية المعدة لتلك فلا ينتقل لا يناله في رشاش ولا ينتقل المستنجي بالحجر لا تغتاف المعنى المذكور (ويستبرئ من البول) عند انقطاعه

وهو التخلي أي اتقوا التخلي الخ والتخلي يشمل البول والفاظ فهما مكروهان على المعتمد من الخلاف المذكور في الشارح ومحل الكراهة في الحديث المباح والا فلا يكره ذلك بل قد يجب أن يكره عليه دفع معصية (قوله من إيداء المسلمين) ودفع بانه غير محقق والمراد بالطريق محل مرور الناس الجائز والا فلا كإمراة نعم لا كراهة في ملكه له (قوله انه حرام) هو مرجوح قال بعضهم وفي عدم الحرمة نظر اذ مقتضاه جواز لمن أكل البصل ونحوه كالثوم فراجع (قوله صيانة للثمرة الواقعة) سواء كانت من مأكول أو غيره ولو لشم أو نحو ذلك أو كورق ورد ورقظ والذيق وسدر ناسل وغيرها (تنبيه) قال العبادي وسق الشجر بالماء التجسس كالبول أخذ من العلة فراجع (قوله فبكرهان) من حيث البول وان حرمان كون الأرض ملكاً للغيره قال شيخنا الرمي والفاظ أشد كراهة وخالفه غيره (قوله وقت الثمرة وغيره) مما قبل انعامه حيث ظن بقاء النجاسة الى وقته ولو نحو ردى فان ظن وجود ماء يطهر به المحل قبل وقت الثمرة فلا كراهة ويظهر ان ذلك في البول فتأمل (فرع) يكره قضاء الحاجة في الصفا والمروءة وفي وعرفة والمزدلفة وقروح ومحل الرمي وغيرهما من أماكن اجتماع الحاج والقول بالحرمة مرجوح وبمحرم ذلك في مسجد ولو في إناء بخلاف القصد فيه للعفو عن جنس الدم وبمحرم في مقبرة منبوذة لما فيه من تنجس أجزاء الميت ولو صديداً وعلى قبره مطلقاً وقبر قبري ويكره بقبر غيره (قوله ولا يشكم) عطف على يقدم بان يتلفظ به بحيث يسمع نفسه بالفعل ولو كان سمعه معتدلاً (قوله في بول أو غائط) أي في محلها سواء قبلهما أو بعدهما وحالهما على المعتمد كما أشار إليه الشارح بالظرفية دون على خلافاً للخطيب في غير الأخيرة (قوله بذكر أو غيره) كقرآن وكلام عري (قوله الا لضرورة) فلا يكره بل يجب أو لحاجة فيندب (قوله حمد الله بقلبه) ومثله المذكور المطالب لونسه قبل الدخول وأذكار الوضوء ولو توشأ فيه والد كرمه والاولى تأخيرها ويقدم عليه المذكور المتعلق بالخلاء (قوله ولا ينتقل المستنجي بالحجر) أي ندبا بل لا يجب لتيمم مع الماء لا يكفيه أو علم عدم وجود الماء في الوقت (قوله ويستبرئ من البول) قال شيخنا الرمي وكذا من الفاظ (قوله ونذر) هو بالثناء الفوقية بعد النون ومعناه الجنب والمراد مسح به ذكره بإبهامه وسبأته من أسفله الى أعلاه في المرأة بعصرعاتها (قوله وغير ذلك) منه المشي أو أفله كما قيل سبعون خطوة وعبرة الخطيب وابن عبد الحق وأكرم ما قيل فيه سبعون خطوة انتهى وفيه نظر ويظهر أنه لا يفتيد بعد بل بما يغلبه على الظن انقطاعه به (قوله وجوبه) حل على ما اذا غلب على مافي ظنه عدم انقطاعه (قوله عند دخوله) أي قبيل دخول ما ينسب له ولومن أول دلهيظو يل وان كان دخوله لغير قضاء الحاجة كإمراة (قوله بسم الله) ويكره اتعابها (قوله اللهم اني أعوذ بك) أي أستجير وأعتصم بك فان كان دخوله بطفل قال انه يعود أو اني أعينه وقدمت البسملة على الاستعاذة هنا عكس القراءة المناسبة ما بعدهما (قوله خروجه) أي بعد تمامه وان بعد كدهيظو يل كإمراة (قوله غفرانك) ويندب تكرره ثلاثاً وسبب سؤاله خوف نقصه في شكر نعم الله تعالى حيث أطعمه وسقاه ثم هضمه ثم سهل خروجه باعتبار الطريق والظل (قول المتن وتحت مثمرة) قال في شرح المهذب سواء في ذلك المباحة والمألوكة (قول الشارح قال في الروضة يكره ذلك الا لضرورة) أي ولو كان ذلك برد السلام (قول المتن ويستبرئ) (قائمة) يكره حشوائه كريق ونحوه (قول الشارح لان الظاهر من انقطاع البول عدم عوده كما قاله في الكفاية) زاد في الكفاية أيضاً ولو ان الماء يقطع البول على ما قد قيل

(٦ - فليؤتي وعيمه - أول) بالتشنع ونزلة كرو غير ذلك وهو مستحب لان الظاهر من انقطاع البول عدم عوده كما قاله في الكفاية ثم نقل عن القاضي حسين وجوبه ويشهد له رواية البخاري في حديث القبرين لا يستبرئ (ويقول عند دخوله بسم الله اللهم اني أعوذ بك من العجب والتعجبات وعند خروجه غفرانك)

الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلاء قال اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث زاد ابن السكن وغيره في أوله بسم الله وروى أصحاب السنن الأربعة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من الخلاء قال غفرانك وروى ابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي أذهب عن الأذى وعافاني واغتبت بضم الخاء والباء جمع خبث والخبائث جمع خبيثة والمراد بذلك ذكور الشياطين وأنهم كما قاله في الدقائق والاستعاذة منهم في البناء المعد لقضاء الحاجة لأنه مأواهم وفي الصحراء لأنه يصير مأوى لهم يخرج الخارج (ويجب الاستنجاء) إزالة النجاسة (بماء) على الأصل (أو حجر) لأن الشارع جوز الاستنجاء به حيث فعله كما رواه البخاري وأمر بفعله بقوله فيما رواه الشافعي رضي الله عنه وليستنج بثلاثة أحجار الموافقة لما رواه مسلم وغيره من نبيه صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار فكان

أول تركه الذي ذكر في ذلك الوقت وإن طلب تركه خصوصا إن صحبه ترك قلبه وغفرانك مفعول مطلق أو مفعول به (قوله الحمد لله الذي إلخ) هذا القاضي الحاجة وأما غيره فيقول ما يناسب (قوله بضم الخاء والباء) قال في الدقائق ويجوز اسكان الباء وقال في تهذيب الاسماء أنه بالضم خاص بما هنا وبالسكان يطلق على هذا وعلى الشدة والمكروه والكفر وعلى ذلك فلا حاجة لقول الشارح والمراد إلخ (قوله ويجب الاستنجاء) أي على سبيل الشرطية وإنما عبروا بالوجوب مراعاة لرد قول أبي حنيفة والمزني من أنمتنا بعدم وجوبه وهو بالماء يقال له استطابة وبالحجر استجمار وقيل الاستطابة كالاستنجاء وهو لغة القطع من نجوت الشيء قطعته لقطع المستنجي الذي عن نفسه به وعرفا إزالة الخارج من الفرج عن الفرج بماء أو حجر بشرطه أي الماء بكونه مطلقا والحجر بما يأتي أو بشرط الحجر المذكور قال ابن حجر وتقر به الأحكام الخمسة أي بحسب عوارضه لأن أصله الإباحة ثم انتقل إلى الوجوب وقد يندب كجمع الحجر مع الماء كذا قال وفيه بحث والوجه تمثيله بغير الملوث كما يأتي وقد يكره كافي نحو ماء زمزم وسيأتي عن شيخنا أنه خلاف الأولى والأولى تمثيل الكراهة بالاستنجاء من الرج على وجهه كما يأتي وقد يحرم كافي النفذ المطبوع وقد لا يحزى كافي المطبوع وإنما يجب من خارج ملوث كما يعلم من آخر الفصل وإن كان قدرا لا يزيله إلا الماء خلافا لما خطيب وخرج بالملوث خروج الرج فلا يجب فيه الاستنجاء بل يكره منه وإن كان المحل رطبا لأنه طاهر على الراجح بل يحرم لأنه عبادة فاسدة فراجع (قوله إزالة النجاسة) فهو ليس على الفور والأثم عند خروج وقت الصلاة بتركها فقط نعم يجب الفور اهتدأ وعلى من علم عدم الماء في الوقت كما مروى يتضييق عليه بإعادة القيام إلى الصلاة ونحوها ووجه الخروج بشرط الإقطاع ويجب تقديمه على الوضوء في حق صاحب الضرورة وعلى المتيمم مطلقا (قوله بماء) شمل ماء زمزم وهو مكروه عند الخطيب وابن حجر وقال شيخنا خلاف الأولى لما قيل أنه يورث البأسور ويلحق به في خلاف الأولى والكراهة مانع من بين أصابع النبي صلى الله عليه وسلم وماء الكونز والماء المنضوب على أهله (قوله أو حجر) قال العلامة ابن قمام وهو رخصة ومن خصائص هذه الأمانة وفيه نظر بما ورد أنه صلى الله عليه وسلم سأل أهل قباء بماذا أنشئ الله عليكم بقوله فيه رجال الآية فقالوا الهاريس رسول الله لا نعرف شيئا إلا أننا كنا ننبع الحجارة للماء وقد يقال إن الخصوصية من حيث الاقتصار عليه فتأمل وشمل حجارة الذهب والفضة وإن حرم بالماء أي منهما وشمل حجارة الحرم ويكره بها وقال شيخنا لا كراهة وشمل الموقوفة غير المسجد مطلقا ويجزى بها السكن مع الحرمة فيها وسيأتي ما في المسجد وشمل نحو الجواهر (قوله الموافق) هو مجرور نعت لما والحدث الأول دليل الجواز والثاني دليل الوجوب والثالث دليل عدم جواز النقص عن الثلاث وما بعد الأول دافع لتوهم الخصوصية به صلى الله عليه وسلم (قوله بأن يقدم الحجر) هو تصوير للجمع قال شيخنا ولا يشترط في الجمع طهارة الحجر ولا كونه ثلاثا فيمكن بالنجس ولومن مفاظ قال ولا يسن جمع الماء والحجر في غير الاستنجاء من النجاسة ويقدم في الاستنجاء بالماء به وفي الحجر ولو مع الجمع دبره لسرعة جفافه المستعمل من الماء قدر يغلب على الظن زوال النجاسة به وعلامته زوال النعومة ولا يندب الاستعاذة في الاستنجاء بنحو أشتان ولا شم اليد بعده فإن شمه أوجب رج النجاسة لم يضر أن كان من بين الأصابع ويضر أن كان من الملاقى للأجل لدلالته على (قول الشارح واغتبت بضم الخاء والباء) قال في شرح مسلم أكثر الروايات بأسكان الباء فقبل هو المكروه مطلقا وقيل بالشرو وقيل بالكفر وقيل الشيطان (قول المتن يجب الاستنجاء) خالف في هذا أبو حنيفة والمزني قياما على الأثر الباقي بعد استعمال الحجر وذهب بعض المالكية إلى أن الحجر لا يجزى مع وجود الماء وذهب بعض العلماء إلى تعين الحجر (قول المتن وجمعهما إلى آخره) وما في قصة أهل قباء من أن الشاء عليهم السلام

واحد فز بالجامد الذي
زاده على المحرر عن ماء
الورد ونحوه كما قاله في
الدقائق وبالطاهر عن
النجس كالعبر وبالطالق
عن غيره كالقصب الامس
وبغير محترم عنه كالطعوم
في الصحيحين انتهى عن
الاستنجاء بالعظم زاد مسلم
فانه طعام اخوانكم يعني
الجن فطعوم الانس كالخبز
أولى فلا يجزئ الاستنجاء

بواحد مما ذكره ويعصى
به في المحترم (وجلد دغ
دون غيره في الاظهر)
فيهما وجه الاجزاء في
المذبوغ أنه انتقل بالذغ
عن طبع اللحوم الى طبع
الثياب ومقابله يقول هو
من جنس ما يؤكل ووجه
عدم الاجزاء في غير
المذبوغ أنه مطعوم ومقابله
يقول هو قيد فيلحق بالثياب
(وشروط الحجر) لأن
يجزئ (أن لا يحرف
النجس) الخارج (ولا
ينتقل) عن الموضع الذي
أصابه عند الخروج
واستقر فيه (ولا يطرأ
أجنبي) من النجاسات
عليه فان جف الخارج
أو انتقل أو طرأ نجس آخر
نعتين الماء (ولو نذر)
الخارج كالدم والمني (أو
انتشر فوق العادة ولم يجاوز

بقائها فوجب اعادته (قوله وفي معنى الحجر) أي قياسا عليه بجماع ازالة النجاسة وفيه القياس على الرخص
وهو صحيح حيث استنبط لهما معنى كاهنا (قوله الوارد) دفع به قياس النسخ على نفسه (قوله كل جامد)
دخل فيه الحرير كالديباج ولول للرجال فيحل على المعتد (قوله وبغير محترم عنه) أي المحترم فيحرم
ولا يجزئ ومنه توراة ونجبل لم يبدل لكل علم شرعي وألته كالمطلق الآن لا ما كان لانه كان فلسفة ومنه جزء
حيوان متصل مطلقا ولو نحو صوف أو منفصل من آدمي ولو مهدرا كحربي ومرد ومنه جزء مسجد وان
انفصل وجاز بيعه عند بعض الأئمة وقال شيخنا بصحته فيما يصح بيعه ومنه حجارة الكعبة بالاولى من المسجد
ولا ننظر لمن تردد فيها ومنه جلد مصحف ولو منفصل حيث نسب اليه وجليد علم حال اتصاله (قوله كالطعوم)
وهو ما ثبت فيه الربا ومنه جلد حوت جف وخشن بحيث لو بلأكل فان لم يؤكل جاز وبهذا يجمع التناقض
(قوله فانها الرواية) الاولى فانه لدل الشارح رواه بالمعنى (قوله كالخبز) أي ما لم يحرق والاجاز تحرجه
عن الطعوم وبذلك فارق العظم فانه لا يخرج بحرقه عن كونه مطعوما للجن وبمحرم حرق كل منهما
وقيل يجوز حرق العظم وهل نفس العظم هو الطعوم لهم أو يعود لهم ما كان عليه من اللحم وهل يأكلون
عظام الميتة أيضا راجعه (قوله ويعصى به في المحترم) من حيث الاحترام ويعصى به في غيره ان قصد العبادة
لفسادها وحرمة الطعوم خاصة بالاستنجاء بخلاف زوال نجاسة به أو غسل الأيدي فانز حيث احتيج
اليه بقدر الحاجة (قوله وجليد) هو من أفراد ما قبله وخصه للخلاف فيه وهو مجرور عطفا على جامدا ومر فوع
عطفا على كل أو مبتدأ خبره محذوف أي في معنى الحجر (قوله لانه انتقل) أي جاز الاستنجاء به وان كان
يؤكل على المعتد والاقوال في جلد الله كانه أجامد لم يمتها اذا ذبح فاقدم منع أكله وهو المعتد وما جلد ما لا
يذكي كالحمار فلا يجوز أكله بعد ذبحه قطعاً (قوله من النجاسات) ولومنه بعد انفصالها وكذا من الطاهرات
الرطبة ولا تضر الجامدة (قوله فان جف) أي ولم يخرج بعده خارج ويصل اليه ولو من غير جنسه كارجع اليه
شيخنا والا كفي الحجر فيه (قوله أو انتقل) أي بانفصال على ما قاله الخطيب وهو ظاهر وان لم يجاوز الصفحة
والحنفة وقال شيخنا الرمي وان لم ينقل بان سال بعد استقراره مع الاتصال وعلى الاول يتعين الماء في
المنفصل فقط وعلى الثاني في الجميع وسيأتي ما فيه (قوله أو طرأ) وكذا لو كان سابقا على الخل من غير الخارج
وقيد بالنجس لعمومه في الرطب والجامد ومثله لو كان من الطاهرات الرطبة كبلل من أثر نحو استنجاء نيم
لا يضر العرق لانه ضروري (قوله كالدم) أي من غير الحيض (قوله كاللذي) ينبع في كونه من النادر الروضة
وهو غير صحيح كما مر لان المني والمذي والودي ودم الحيض من المعتاد على الراجح فيها خلافا لمن زعم خلافه
الأن يراد بالندور قلة وجوده فليس كالبول مثلا وهو ظاهر كما تقدم (قوله أو انتشر) ولو بعرق ويعنى عما
يلاقه غالباً من ملبوسه (قوله وحشفته) أو قهرها من مقطوعها أو من امثالها من فاقدها في المرأة ولو بكرا
أن لا يدخل مدخل الذكر (قوله اما المجاوز لما ذكر) قال شيخنا الرمي وان ابتلى به خلافا لابن حجر وفي
شرحه موافقة ابن حجر وجهه شيخنا على من فقد الماء كافي بعض النسخ وفيه نظر (قوله دون المنفصل عنه)

بين الماء الحجر قال النووي لا أصل له قال النووي بل وجه التناء عليهم استعمالهم الماء لان العرب كانت تقتصر
على الحجر (قول المتن وفي معنى الحجر كل جامد طاهر الخ) نقل النووي في شرح المذهب عن الخطابي جواز
استعمال النخالة ودقيق الباق في غسل الأيدي ونحوها قال الزركشي والظاهر ان عدم استعمال الطعوم
لا يتعدى الاستنجاء الى سائر النجاسات فيجوز استعمال الملح مع الماء في غسل الدم قال وظاهره جواز
استعمال الخبز ونحوه في ذلك وفيه نظر (قول المتن وجليد) قيل ان كان ابتداء كلام فلا خبر له وان كان
معطوفاً على كل لزم أن يكون قسماً مع انه فرد من كل جامد الخ وكذا اذا عطف على جامد يلزم مثل هذا ولو

صفحته في الغائط (وحشفته) في البول (جاز الحجر في الاظهر) في ذلك الحاقه لتكرره وقوعه بالمعتاد والثاني لا بل يتعين الماء فيه لان جواز
الحجر تخفيف من الشارع ورد فيما تم به البولي فلا يلحق به غيره اما المجاوز لما ذكر فيبتعين فيه الماء جزماً وكذا غيره المتصل به دون المنفصل عنه

(وجوب في الاستنجاء بالحجر لجزء) (ثلاث مسحات) بفتح السين جمع مسحة بسكونها (ولو بأطراف حجر) أي ثلاثة أحجار أو ثلاثة أطراف حجر روى مسلم عن

(٤٤)

أى عن المجاوز وهو ما في داخل الصفحة والحشفة سواء تقطع أولا وسواء انتقل أولا وهذا مخالف لما سألنا والوجه الاخذ بهذا العموم هو الحاصل ان المنفصل عن الخرج لا يجوز فيه الحجر مطلقا وان اتصل به يكتفى فيه الحجر ان لم يجاوز ما ذكر سواء انتقل أولا وبذلك علم أنه لا حاجة لما زاده في المنهج بقوله أو تقطع فتأمل (فرع) لا يجوز الحجر في فرجى الشكل ولا في أحدهما الا ان انضح به أو كان له ثقب واحد وقد تم اجزؤه في الثقب المنفتح في الاسناد الخلق دون العارض (قوله أي بثلاثة أحجار الخ) دفع بهذا التفسير إيهام ان كل مسحة بثلاثة أطراف ويكتفى طرفان أو طرف واحد لم ينحس أو غسله وجفأ وكشط مالا في المحل منه (قوله عدد المسحات) وبذلك فارق رى الجار لان المقصود عدد المرات كذا قالوا وفيه نظر واضح لان الاعتبار هو المسح والرمي وهو متعدد فيهما لا الممسوح به والرمي به سواء تعدد فيهما أولا واكتفى بفجر الحجر هنا أيضا لان المقصود زوال النجاسة (قوله ينقى) يقرأ بفتح الياء والقاف وبضم الياء وكسر القاف كذا ضبطه بعضهم والمحل فاعل في الاول ومفعول في الثانى (قوله بخامسة) وهو موضع الثلاثة فتكون للمسربة فان حصل بوتر لم تنس الزيادة عليه فلم أنه لا ينس ثلثيته كفسلات السكب ونقل عن شيخنا الرملى طلب ثلث النجاسة السكبىة وثلث الاستنجاء بالماء فليست ماهرة (قوله ورسن كل حجر الخ) فالتعميم مندوب وكل عطف على الايتار قال شيخ شيخنا عميرة وهذا ما في الشرحين والروضة وعليه غالب المحققين ولم أر لشيخنا يعنى شيخ الاسلام في المنهج وغيره سلفا في وجوب رعايته شيخنا الزياى والعلامة العبادى ورد على ابن حجر دعوى ان الوجوب منقول واعتمد شيخنا الرملى كوالده ان التعميم واجب تبعاً لشيخ الاسلام لكن يلزم عليه الغاء الوجه الذى بعده بالتوزيع وجعله لشدة الاعتماد على المعنى له ولا مفعول عليه (قوله فيبدأ) أى ندبا ويضع الحجر أولا على محل طاهر ندبا ولا يضر انتقال النجاسة في الادارة (قوله ورسن الاستنجاء يساره) وهو بالماء واضح وبالحجر في الدبر ما تقدم وأما بالحجر في القبيل فلم يذكره وهو في المرأة كالذكر وفي الذكر ان يسكب الحجر بعقبه ان أمكن والا فيساره ويسكب ذكره بيمينه ولا يحركها ويضع الحجر على رأسه مرة بعد أخرى ولا يكرر الوضع في محل واحد وكذا في نحو الجدار وله المسح عليه لا على ولا سفلى وبينا وشمالا حيث لم يكرر المسح على محل واحد كما مر (قوله بالوث) خرج المألوث فيجب وان كان قسرا قليلا بحيث لا يزيله الا الماء أو صغار الخرف كما مر ويكتفى فيه بالحجر وان لم يزل شيئا كما أنه يكتفى على قول النسب المذكور في غير المألوث وتقدم حكم الرمي

(باب الوضوء)

هو أول مقاصد الطهارة كما مر وقدمه لعمومه وهو لغة النظافة لان أصله من الوضأة وهي النظارة والحسن وشرعا استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتحة بابية وخصت هذه الاعضاء لانها محل اكتساب الخطايا التي يكفرها الوضوء وفرض مع فرض الصلاة وقيل بعد ستة عشر شهرا من الهجرة ولعلمهم على هذا كانوا قال ومنه جلد لكان أولى والمخلص أن يقال هو من عطف الخالص على العام (قول المتن والوسط) كل موضع صلح فيه بين كالف والجماعة والقلادة فانه باسكان السين لا غير وان لم يصلح فيه بين كالدار والساحة فالفتح ويجوز الاسكان على ضعفه عليه النووي في الحقائق

(باب الوضوء)

ثلاثة أطراف حجر لان المقصود عدد المسحات (فان لم ينقى) المحل بالثلاث (وجب الانتقاء) بالزيادة عليها الى أن لا يبقى الا أثر لا يزيله الا الماء أو صغار الخرف (وسن الايتار) بعد الانتقاء المذكور ان لم يحصل بوتر كان حصل أربعة فيأتى بخامسة قال صلى الله عليه وسلم اذا استجمرا أحكم فليستجمرا وترامتق عليه (و سن كل حجر) من الثلاثة (الشكل محله) فيبدأ بالاول من مقدم الصفحة اليمنى ويديره قليلا قليلا الى أن يصل الى موضع ابتدائه وفي الثاني من مقدم الصفحة اليسرى ويديره قليلا قليلا الى أن يصل الى موضع ابتدائه ويمر الثالث على الصفحتين واليسرى جميعا (وقيل بوزعن لجانبه والوسط) فيمسح بواحد الصفحة اليمنى من مقدمها وبآخر اليسرى من مؤخرها وقيل من مقدمها وبالثلث الوسط (ويسن الاستنجاء يساره) تاسيابه صلى الله عليه وسلم كما رواه أبو داود وغيره وروى مسلم عن سلمان نهانا رسول الله صلى الله

عليه وسلم أن نستنجى باليمين (ولا استنجاء بالردود لعم) بفتح العين (بالوث في الاظهر) لفوات مقصود الاستنجاء من لزاله النجاسة أو تخفيفها في ذلك والثاني يجب الاستنجاء منه لانه لا يخرج عن رطوبة خفية ويجزى الحجر فيه وقيل فيه قولان والاول يستحب الاستنجاء منه خروجا من الخلاف وقول المحرر لا يجب أوضح (باب الوضوء) هو مستند على

لا يصلون الا به لكن على سبيل الندب والنظافة لانه من الشرائع القديمة ولم ينقل وقوع صلاة لغير غير بدونه فراجعه وفرض ألا لكل صلاة ثم نسخ يوم الخندق الامع الحديث وعلم أنه ليس من خصائص هذه الامة إلا أثره وهو يباح محله يوم القيامة المسمى بالفرقة والتحجيل (قوله ففروض وسنن) اقتصر عليها كرهافي الباب والمراد بفروضه أركانه وأما شرطه كالغسل فهي الماء المطلق والعلم به ولو ظنا بالاتجاه وعدم المانع الشرعي كالخض الا في نحو غسال الحج وعدم المانع الحسي كشمع وجري الماء على العضو ووجود المقتضى لا نحو الشاك والاسلام لغبر ذميمة لتحل لجليها والتميز لغبر مجنونة كذلك وطفل في الحج وعدم الصارف كدونية يرد ونحوها وعدم التعليق الابان شاء الله بقصد التبرك فقط وتميز فرائضه من سننه لا لجاهل لم يقصد بفرض فلا ودخول الوقت لصاحب الضرورة وتقديم استفتاحه وتحفظ احتيج اليه وأما غسل عضو أو اثنين والجزء الذي يتم به الواجب من كل عضو فهو مامن الاركان لانها بعضها يجوز عددها شرطا للاعتدائها (قوله فيم كل فرض) أي جملة الافراد كما ذكره فهو من الحكم على لفظ العام لا على حكمه الذي هو كلية محكوم فيها على كل فرد فرد المقتضى ان كل فرد منها ستة فتكون ستة وثلاثين وهو باطل قطعاً (قوله نية) ويتعلق بها سبعة أحكام نظمها بعضهم بقوله

حقيقة حكم محل وزمن كيفية شرط ومقصود حسن

حقيقته لغة العزم أو القصد وشرعا القصد المقارن للفعل وحكمهما الوجوب ولو النقل للاعتداده ومحلها القلب وزمنها أول العبادة وكيفيةها بحسب الابواب كالصلاة هنا وشرطها الاسلام والتميز والمقصود بها تميز العبادات عن بعضها أو عن العادات واشترط بعضهم قصداً لفعال الوضوء كالصلاة واستظهره العبادي (قوله حدث عليه) المراد بالحدث السبب لان غيره لا يكون عليه تارة دون أخرى ولا يحتاج للتأويل برفع حكمه (قوله ما يصدق الخ) لاجمع افراده لانه ذكره فيم (قوله حدث البول) بالاضافة البيانية كاعلم (قوله رفع حكمه) أي انه منزل على ذلك وان لم يلاحظه النواي أولم يعرفه وينصرف للرفع العام كما سيأتي (قوله ليدخل) أي صريحاً بخلاف عبارة المهرر لانهما أن أُل للاستعراق وفي الادخال نظر من حيث الخلاف (قوله بعض احداثه) أي فرد منها وان نفي بقية بخلاف من نوى جزء فرد منها فانه لا يصح كبعض حدث البول لانه اذا بقي بعضه بقي كانه لم ينجز به ولا تعارض بالمثل لقوة جانب البقاء بالاستدامة وفارق الطلاق بانه لا يجد بعض معدوم وليس دوام العصمة رافعا لباقي وفي الحقيقة انه لا جامع بينهما وانما نظير ما هنا ما قال أرفعت عليك طلبة ورفعت بعضها فانه يغلب جانب الباقي وحينئذ فلا مخالفة بينهما فاقم ولا يشكل ما هنا أيضا ما قالوه من الحاق ما لم يظهر من الشئ من مظاهر وجود النهار وبقائه لان وجود النهار قد تحقق بمأهوه ظاهر وليس بقاء الليل محققا بما خفي لاحتمال ستره عنا بما يمنع من رؤيته على اسم النهار يطلق على جزئه وكذا كالماء ومن هنا يعلم صحة قول البغوي انه اذا نوى رفع حدثه في حق صلاة لا في حق غيره لم يصح ومثله لو رفعه لصلاة دون أخرى واستباح به صلاة دون صلاة أخرى فكانه في ذلك رفع بعضه وأبقى بعضه بخلاف ما لو قصد أن يصلّي به صلاة دون غيرها فيصيح لانه في هذه رفع جميعه في صلاة وصلاة غيره به بموكول اليه وانما لم يصح فيها لوقال أصلي به في محل نجس لوجود المنافي فهو كالنوى الصلاة على شهيد المعركة أو يطوف به حالا وهو بمصر مثلاً أو يصلّي به صلاة لا سبب لها في وقت السكر اهـ وقول شيخنا الرمي بالصحة في هذه محمل على ما إذا لم يقيد الصلاة لصحتها في الجملة فهو كالنوى الصلاة عار يافانه صحيح لذلك ولو نوى الوضوء للقرأة ان كفت والا فلا صلاة لم يصح خلافاً لآخره وفارق الزكاة بانه عبادة بدنية ولو نوى رفع الحدث ان كان عليه والا فتجدد يصح عند شيخنا الرمي (قوله غير ما عليه) قال شيخنا الرمي وان لم يتصور منه كالحبض لم يحل لكن في وجود تصور الغلط له حينئذ نظر (قوله فنوى رفع حدث النوم) ونبته تنصرف لما عليه

فروض وسنن وبها بالاول فقال (فرضه) هو مفرد مضاف فيم كل فرد منه أي فروضه كما في المهرر (سنة أحدها نية رفع حدث) عليه أي ما يصدق عليه حدث كأن ينوي رفع حدث البول الصادر منه أي رفع حكمه كحرمة الصلاة وعبارة المهرر وغيره رفع الحدث أي الذي عليه وعدل عنها الى ما قاله قال في العتائق ليدخل فيه من نوى رفع بعض احداثه فانه يكفيه في الاصح ولو نوى غير ما عليه كان بال ولم يتم فنوى رفع حدث النوم فان كان عامدا لم يصح وضوؤه في الاصح أو غلطاً صح قطعاً

(أو) نية (استباحة مفتقر إلى طهر) أى وضوء كالصلاة والطواف ومس المصحف (أو) نية (أداء فرض الوضوء) أو أداء الوضوء أو فرض الوضوء أو الوضوء وفي شرح المهذب في نية الوضوء وجه أنه لا يرتفع به الحدث لأنه قد يكون تجديدًا والاصل في النية حديث الصحابين المشهور إنما الاعمال بالنيات (ومن) دام حدثه كاستحاضة (ومن) به سلس البول (كفاه نية الاستباحة) كغيره (دون الرفع) البقاء حدثه (على الصحيح فيها) وقيل لا تكفي نية الاستباحة بل لابد من نية الرفع معها لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة لللاحق وقيل تكفي نية الرفع لتضمنها نية الاستباحة (ومن) نوى تبردا مع نية معتبرة) كنية مما تقدم (جز) لذلك أى لم يضره في النية المعتبرة (على الصحيح) لحصوله من غير نية والثاني يضره للإشراك في النية بين العبادة وغيرها ونية التنظيف كنية التبرد فيها ذكر (أو) نوى (ما يندب

كأمر وليس عليه نوم فلم تصادف نيته حدثًا وإنما سمحت للغلط لأن نيته صادفت حدثًا عليه باعتقاده أنه عليه فهو قاصد رفع المنع ولم يضره الغلط لأن التعرض للأسباب لا يجب جملة ولا تفصيلا وبذلك سقط ما لبعضهم هنا (قوله مقتصر) أى فرد من أفراد ما يقتصر إلى وضوء في نفسه وإن يقتصر إليه الثأري فيصح بنية صبي استباحة مس المصحف ما لم يقصد الحاجة تعلمه لعدم اقتضائه بهذا القيد ويصح الوضوء بهذه الصيغة أيضا (قوله أى الوضوء) فسر به ذلك أخذًا من عدم محتمة بنية ما يندب له الوضوء الآتي وأخذ بعضهم من الاستباحة لا يصح لأنه يلزم عليه صحة الوضوء بنية استباحة ما يندب له الوضوء وليس كذلك فتأمل (قوله فرض الوضوء) ومثله فرض الطهارة للصلاة أو الطهارة للصلاة وكذلك فرض الطهارة خلافاً للعلامة الخطيب وشمولها لازلة النجاسة مردود لأنه لا نية فيها وإنما الفرض فيها وقوعها فرضا ولا يكتفي بنية الطهارة فقط اتفاقا والمراد بالفرض في نية فرض الوضوء الشرط وهو يسمى فرضا لحقيقة الفرض والالكان يأثم بتركه إذا خرج وقت الصلاة مثلا وكان لا يصح من المجدد ولا قبل الوقت ولا من الصبي فتأمل (قوله لأنه قد يكون تجديدًا) أى ولفظ الوضوء شامل للواجب والمندوب ورددان نية فرض الوضوء وأداء الوضوء صحيحة من المجدد أيضا (قوله لبقاء حدثه) أى الأمر الاعتباري أو المنع العام لأنه المنصرف إليه النية كما مر وليس هنا الا هو فقط فلم يدخل الخاص أيضا فلا يقال إن لفظ الرفع مشترك بينهما فينصرف لذلك الخاص بالقرينة وبذلك فارق نية رفع الحدث من الجنب وقولهم إذا نوى الرفع الخاص سمحت نيته إنما هو لكون ذلك القصد يتضمن الاستباحة الخاصة التي هي المقصودة منه لا بمعنى أنه رفعت جزء من حدثه مطلقا لأن طهارته أبدا مبيحة لا رافعة فتأمل فإنه بعض عليه بالنواجذ (قوله لتكون نية الرفع للحدث السابق) أى لرفع المنع المرتب على الحدث السابق على وقت النية لأن الحدث ارتفع وخلفه حدث آخر وكذا نية الاستباحة المذكورة (قوله لتضمنها نية الاستباحة) هذا كلام مسلم لكنه مغالطة لأن الاستباحة التي تضمنها الرفع عامة لرفعها الأمر الاعتباري أو المنع العام كما تقدم وليس كذلك في صاحب الضرورة لأن الاستباحة في أمر خاص فلا تشبه أحدهما بالآخر ولذلك كانت نية الاستباحة في حقه كنية المتييم يستباح بها فرض ونوافل وأرنوافل وحدها نعم لو أراد بالرفع رفعها خاصا كفاه اتضمنه الاستباحة التي هي خاصة به (تنبيه) يشترط في وضوء دائم الحدث تقديم الاستنجاء كما مر لا تقدم إزالة النجاسة بخلاف المتييم أفقوة الماء قاله شيخنا وفيه نظر لأن الاستنجاء من إزالة النجاسة أيضا كما مر وقد يفرق فراجع (قائده) قد علم مما تقرر أن النية في حق السليم غير المجدد تؤدي بأوجه ثلاثة وهي كونها مضافة إلى رفع أو إلى استباحة أو إلى وضوء وإن غير السليم له الوجهان الآخران وإن المجدد له الوجه الأخير نعم إن أراد بنية فرض الوضوء أنه فرض عليه لم يصح (قوله زمن نوى تبردا) أى مثلا ومنه غسل لمعة في المرة الرابعة لأن قصدها صارف (قوله مع نية معتبرة) أى مع استحضاره لها فإن غفل عنها انقطعت وبني السليم على ماضى بتجديد نية معتبرة على العضو الذي انقطعت عنده النية ويستأنف غيره ويثاب كل منهما على ماضى إن لم يكن متوقفا على نية أول يمكن بطلانه باختباره (قوله لحصوله من غير نية) خرج ما لا يحصل إلا بها وهو ما مطلوب للإصلاح كنية الاغتراف في محلها من كون الماء قليلا كذا قيل والوجه خلافه نظر إلى أن شأنها الإصلاح فلا تضر مطلقا ولو نوى رفع الحدث معها ارتفع وصار الماء مستعملا وما مطلوب للإصلاح كنية (قول الشارح والاصل في النية الخ) من الأدلة أيضا من القرآن قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وإن المعنى فاغسلوا ألاجها كما تقول إذا ذهبت إلى السلطان فتلبس أى لاجله (قول المتن كفاه نية الاستباحة الخ) بحث الاستنوى جواز سائر الكيفيات في الوضوء المجدد قياسا على الصلاة المعادة (قول المتن دون الرفع) في شرح الروض نقلا عن الرافعي أن حكمه كالمتيم في أنه نوى استباحة الفرض استباحته والا فلا

أرنحوها (فلا) يجوز له ذلك أى لا يكتفيه في النية (في الاصح) لان ما يندب له الوضوء جائز مع الحدث فلا يتضمن قصده قصد رفع الحدث والثاني يقول قصده حالة كاله فيتضمن قصده ما ذكر (ويجب قرنها بأول الوجه) أى بأول غسله فلا يكفي قرنها بمابعد الوجه لخلاو أول الغسولات وجوبها عنها ولا بما قبله لانه سنة تابعة للواجب (وقيل يكفي) قرنها (بسنة قبله) لانها من جملة الوضوء كغسل اليدين ولو وجدت النية في أثناء غسل الوجه دون أوله كفت ووجب إعادة الغسل منه قبلها كما قاله في شرح المذهب فوجب قرنها بالاول باعتدبه (وله) تفريقا على أعضائه) أى الوضوء كان ينوى عند غسل الوجه رفع الحدث عنه وهكذا (في الاصح) كما يجوز تفريق أفعال الوضوء والثاني لا كما لا يجوز تفريق النية في الصلاة على أجزائها الثاني غسل وجهه) قال تعالى فاعسلوا وجوهكم (وهو) طولا (ما بين منابت شعر رأسه غالبا ومنتهى لحية) أى آخرها وهما العظمان اللذان عليهما

ما يندب له وضوء فهو كنية التبرؤ أو غير مطلوب كالتعليق فيضرم لم يقصده التبرؤ وحده كما مر (أى نوى الخ) دفع هذا التقدير بما يوجهه كلام المصنف من أن المنوى نفس المندوب الذي هو السبب كإي الاغسال المستنونة وهو لا يصح هنا لان طلب الوضوء لا يتوقف على تلك الاسباب هنا (قوله لقراءة القرآن) بان لاحظ في نيته استباحة القرآن فهو قيد للبطلان فان لم يلاحظ ذلك حال النية صحت كما علم بما مر (قوله) قصد حالة كاله) هو فعل ماض وضوئه المستتر عائذ للنأوى والبارز للنوى ويصح في حالة كاله أن يكون حالا من الاول والثاني ولا يصح كونه مصدر المنافاة للقائه بعده وللتصريح بالفاعل بعده فافتأمله ولا تعدل عنه (فائدة) كل عبادة وقع فيها تشريك فان فاعلها يشاب عليها ان غلب الاخرى كالأول فادفعه الغزالي وقال ابن عبد السلام لا ثواب له مطلقا والمنقول الاول (قوله ويجب قرنها) أى لا يعتد بها الا كذلك فافهم (قوله بأول غسله) أى بأوله المغسول لا بأول مغسول منه بدليل ما بعده عن شرح المذهب ولو جله الشارح على المعنى الثاني المرشد اليه عدول المصنف عن عبارة المحرر وليكون لزيادة لفظ غسل فائدة لكان أولى وكان فيه استغناء عما في شرح المذهب وكان فيه دفع إيهام عدم الاكتفاء بها أو أنها ليست بما يجب فتأمل (قوله بمابعد) كاليدين نعم ان تعدل غسل جميع الوجه وجبت عندهما وكذا بقية الاعضاء (قوله ولا بما قبله) أى بما تطالب النية عنده نداء من مطالبات الوضوء كالماء والاف نعم ان اغسل شيئ من الوجه مع أحدهما واقرنت النية به كفت مطلقا وان قصد هما وحدهما ونجى إعادة غسل ذلك الجزء مع غسل الوجه ان لم يقصد الوجه وحده على المعتمد وقال الخطيب لا تجب ان قصد هما معا أيضا يحصل ثواب نحو المضمضة ان وجبت إعادة غسل الجزء والا فلا وقال ابن حجر بقواته مطلقا لا يعتد بالنية ويوافقه شرح شيخنا في بعض النسخ قبل رجوعه عنه (قوله في أثناء غسل الوجه) ولو مقارنة لما يندب غسله منه من الشعر أو البشرة كالخارج من الشعر عن حد الوجه أو ما استرسل من اللحية نعم لا تكفي مقارنتها لشعر باطن لحية كثيفة ولا لما يجب غسله لاتمام الواجب ولو لم توجد النية مع السنن المتقدمة فأتواها وان سقط بها الطلب (قوله على أعضائه) أى الوضوء ولو مندوب لكن يتجه أنه لا ينوى على المندوبه نحو الرفع بل ينوى الوضوء فقط (قوله كان ينوى رفع الحدث) ومثل رفع الحدث غيره من نيات الوضوء السابقة كما يؤخذ من الكافي خلافا لمن منعه في غير الرفع (قوله عنه) وان نفي غيره وهو قيد لا يكونه تفرقا لاحتياجه الى النية فيها بعده ولو لم يقل عنه لم يكن من التفرق اشمول النية لما بعده وكل الاعضاء بعده كذلك كما أشار اليه بقوله وهكذا وظاهر كلامهم أنه لا يوجد التفرق في العضو الواحد فراجع (قوله كما يجوز تفرق أفعال الوضوء) وانما يزاد لفظه كما زاده في المنهج وغيره لافادة جواز التفرق لاداء الحدث وان لم يحجزه تفرق أفعاله كما هو المعتمد (قوله والثاني لا كالحال) ورد بان الصلاة لا يجوز تفرق أفعالها بنحو ثلاث خطوات مثلا (قوله غسل وجهه) وان تعدد الاما علم زيادته وليس على سمت الاصلى ونجى النية عند كل وجه الاعتدال الزائد يقينا فلا تكفي عنده وان وجب غسله ولا بد منه مع كل مشتبه والابدى والارجل كالوجه في الغسل ويجب في الرأس مسح جزء من الاصلى ان علم ومسح جزء من كل ما شابه (قوله المأخوذ منها الوجه) أى الذي هي سبب في تسميته بذلك لا بمعنى الاشتقاق اللغوي ولا حاجة لما شنع به بعضهم هنا (قوله اذا لا يجب غسل داخل العين) ولا شعر نبت فيه ومثله داخل الفم والاذن وان ظهر بقطع ماستره نعم يجب أن يغسل عما ظهر بالقطع ما كان محاذيا للظاهر ويجب غسل ظاهر نحو أظف من نقدون كفي النية عنده ولا ينقض لمسه ويجب غسل جميع ما ذكر عن التجاسة على المعتمد (قول الشارح والثاني يقول قصده حالة كاله) الغمير في قوله قصده يرجع للشخص والضمير في كاله يرجع لفعله ما يندب

الاسنان السفلى (وما بين أذنيه) عرضا لان المواجهة المأخوذ منها الوجه تقع بذلك والمراد ظاهر ما ذكر اذا لا يجب غسل داخل العين

ولا يستحب ومتبى الحيين من الوجه وان لم تنحله العبارة (فنه موضع الغم) وهو ما نبت عليه الشعر من الجبهة وليس منه موضع الصلع وهو ما تحسره الشعر من مقدم الرأس وهنه احتز بقوله غالبا (وكذا التحذيف) بالهجمة أى وضعه من الوجه (فى الاصح) لحاذاته يياض الوجه وهو ما نبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والزعة تعتاد النساء والاشراف تنحية شعره ليتسع الوجه (لا الزعتان) بفتح الزاى (وهما يياضان بكتنفان (٤٨) الناصية) أى ليستامن الوجه لانهما فى تدوير الرأس (قلت صحح الجمهور أن

(قوله ولا يستحب) أى بل يكره (قوله وهو) أى موضع الغم فالغم اسم للشعر المذكور و يقال لشعر القفا يياض والعرب تدم بكل لانه يدل على البلادة والجبن والبخل وضده الازرع ولذلك يمتدح به كقول القائل ولا تنكحى ان فرق الدهر بيننا * أغم القفا والوجه ليس بازعا

(قوله التحذيف) من الحذف لانه يزال كبايى والعامه تبدل القال بالفاء وهو اسم للشعر كما يؤخذ من تفسيره (قوله بين ابتداء الخ) سبأى ضبطه (قوله لا الزعتان) ولا الصدغان (قوله لا اتصال شعره الخ) الاولى لانه فى تدوير الرأس ثلاثا برد الغم (قوله هذب) بفتح أوليه معا أو ضمهما معا أو ضم فسكون (قوله وحاجب) سمي بذلك لحجبه عن العين ما يؤنبها وجمعه حواجب وحاجب السلطان جمعه حجاب بفنديد الجيم وضم أوله (قوله وعذار) وهو ما حاذى الاذن وقال ابن حجر هو ما نبت على العظم النائي فوق العارض وهذا ناظر للعارف والذي تصرح به عبارتهم أنه اذا جعل خيط مستقيم على أعلى الاذن وأعلى الجبهة فما تحت ذلك الخط من الملاصق للاذن المحاذى للعارض هو العذار وما تحته أيضا ما بين العذار والزعة هو التحذيف وما فوقه محاذى العذار والتحذيف هو الصدغ فابتداء العذار هو أوله الملاصق للتحذيف تحت الصدغ والجبين وهو ما حاذى الجبهة فوق الصدغ فراجع ذلك (قوله وخد) أى شعره (قوله أى ظاهرا وباطنا) هما تفسير للشعر والبشرة فالرأى بها الباطن من الشعر لا محله لدخوله فى حد الوجه السابق وكلامه شامل لما خرج عن حد الوجه وسبأى ما فيه (قوله وقيل لا يجب الخ) هو وجه ثالث سكت عنه المصنف فاقتضى كلامه القطع بغسل باطن الكثيف من غير العنفة (قوله واللحية) بالمعنى الشامل للعارضين كما قاله ابن سيده وكلامه يشمل الرجل وغيره وسبأى ما فيه (قوله وأسقط من الروضة الخ) فهمى أولى لانه لا خلاف فى عدم وجوب غسل باطن اللحية والكثيفة وباطن الخارج الكثيف وكان المناسب للشارح أن يحمل كلام المصنف هنا على ما فى الروضة والمحرر كما هو عادته ولا يعترض عليه اذا الاعتراض بالحمل أخف منه بثبوت حكم فاسد بل حكم الشارح عليه بأنه زاده مع اطلاق عبارته غير مستقيم فتأمل والحاصل المعتد فى الشعور أن يقال لحية الرجل وعارضاه وما خرج عن حد الوجه مطلقا يجب غسله ظاهرا وباطنا ان كان خفيفا وظاهرا فقط ان كان كثيفا وما عدا ذلك يجب غسله مطلقا ظاهرا وباطنا خفيفا وكثيفا من رجل أو غيره والمراد بالخارج ما جاوز حد الوجه من جهة استرساله وبالظاهر فى اللحية ونحوها الطبقة العليا المواجهة للخطاب لا ما واجهه ولا ما بينهما وانما لا يجب غسل الصدر بالكثيف الخارج من الشعور لا لخطاط رتبته بخروجه عن المواجهة الحقيقية (قوله والخفيف الخ) فان لم يتميز بان لم يكن فى جانب وحده وجب غسل (قول الشارح فى وجوب غسل ظاهر الخارج) هذا عموم وهو يشمل الخارج من اللحية وغيرها من الشعور النادرة الكثافة فتستفيد منه أن باطن الخارج الكثيف ولومن عذار ونحوه لا يجب غسله قطعا منه الشيعين فيكون مقال المناهج فى قول بالنظر لكثيف ايجاب غسل ظاهره فقط وان كان ظاهر قوله وفى قول الخ باي ذلك (قول الشارح وزاده مع غيره) هو حكم ظاهر الخارج من غير اللحية

موضع التحذيف من الرأس والله أعلم لا اتصال شعره بشعر الرأس ونقل الرافى فى شرحه ترجيحه عن الاكثرين وتبع فى المحرر ترجيح الغزالي لثلاول (ويجب غسل كل هذب) بالهجمة (وحاجب وعذار) بالهجمة (وشارب وخد وعنفة شعرا) بفتح العين (وبشرا) أى ظاهرا وباطنا سواء خف الشعر أم كثف لا ن كثافته نادرة فألقى بالغالب (وقيل لا يجب باطن عنفة كثيفة) بالثنية وقيل لا يجب غسل باطن الكثيف فى الجيع لان كثافته مانعة من رؤية باطنه فلا تقع به المواجهة (واللحية ان خفت كهذب) فيجب غسلها ظاهرا وباطنا (والا) بان كثفت (فليغسل ظاهرها) ولا يجب غسل باطنها لسر اصال الماء اليه وغسل بعضها الخارج عن الوجه بطريق التبعية له حصول المواجهة بأىضا (وفى قول لا يجب غسل

خارج عن الوجه) من اللحية وغيرها كالعذار خفيفا كان أو كثيفا لا باطنا ولا ظاهرا خروجه عن محل الفرض (قول)

وما ذكر من حكاية القولين فى وجوب غسل الخارج الخفيف ظاهرا وباطنا نقله فى شرح المذهب عن جماعة وصوبه وحل كلام الرافى وغيره فى حكاية القولين فى وجوب غسل ظاهر الخارج وأن باطنه لا يجب غسله قولا واحدا على الكثيف وأسقط من الروضة الكلام فى باطن الخارج وزاده مع غيره هنا على المحرر وعبارته وأما اللحية الكثيفة فيكفى غسل ظاهرها فى حد الوجه منها وان كانت خفيفة فهمى كالشعور الخفيف فغسلها يجب أيضا غسل ظاهر الخارج من اللحية فى أصح القولين انتهى والخفيف ما نرى البشر من خلاله فى مجلس التخاطب

والكثيف ما يمنع الروية (الثالث غسل يديه) من الكفين والنراعين (مع صرفقيه) بكسر الميم وفتح الفاء والعكس قال تعالى وأيديكم إلى المرافق وذلك على دخوله ما فعله صلى الله عليه وسلم فيأمرى مسلم أن أباهر برضى الله عنه نوضاً فغسل وجهه فأسبغ الوضوء ثم غفل بده الجنى حتى أشعر في العضد ثم اليسرى حتى أشعر في العضد ثم مسح برأسه (٤٩) ثم غسل رجله اليمنى حتى أشعر

في الساق ثم غسل رجليه
 اليسرى - حتى أفرغ في
 الساق ثم قال هكذا رأيت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يتوضأ (فان قطع
 بعضه) أي بعض المذكور
 من اليدين واليد المؤنثة
 (وجب غسل ما بقى)
 منه (أو من مرفقيه) بأن
 فك عظم الذراع من عظام
 العضد (فأرأس عظام العضد)
 يجب غسله (على المشهور)
 لانه من المرفق ومقابله
 يقول لا وانما يجب غسله
 حالة الاتصال لضرورة غسل
 المرفق ومنهم من قطع
 بالوجوب ومحجه في أصل
 الروضة (أو) من (فوقه
 ندب) غسل (بأقراصه)
 محافظة على التحجيل
 وسبأني (الرابع مسمى
 مسح لبشرة رأسه أو شعر
 في حده) أي حد الرأس
 بأن لا يخرج بالمد عنه
 ولو خرج عنه بالمد يكفه
 المسح على الخارج قال
 تعالى وامسحوا برؤوسكم
 ورجلهم أنه صلى الله
 عليه وسلم نوضاً فمسح
 بناصيته وعلى العمالة
 فدل على الاكتفاء بمسح

الجميع وما في شرح شيخ الاسلام مما يخالف ما ذكره في معتمد (تنبية) يجري هنا ما سأتاني في الفصل من أنه يعني عما تحت طبع عسر زواله وان كثروا نجب ازالته مع الشعر ان لم يكن فيه مثله والله أعلم (قوله بدبه) أي كل يد وان تعددت وعلمت زبادتها مع المسامة كما مر وان زاد طول المسامة على الاصلية وسواء بقيت الاصلية أو قطعت وخالف العلامة ابن عبدالحق في الثانية لان غسلها كان للتبعية وقضائات والكلام في بدنت في غير محل الفرض والا فيجب غسلها مطلقا والجلدة يعتبر فيها محل انتهائها فان ثبت طرفاها فكاملها وفارقت اعتبار الابتداء في شجر نقل من الحرم أو عكسه لان النظر فيه الى الوصف بكونه حرميا أولا ويجب غسل بدنه التصف في محل بدنه ولوم من غير صاحبها بعد قطعهما بحراة الدم بحيث يخشى من ازالها عند تحريم ويجب غسل ظاهر كف أو أصبع من نحو نقد وغسل موضع شوكه ان كان لوقلت لا ينطبق موضعها ولا يصح الوضوء معها والا فلا ويجب غسل ما على اليدين من شعر وان كنت وطال ظاهر ارباطنا ويجب ازاله ما علىهما من نحو جرم كشع يمنع وصول الماء ولا يضر لون نحو صباغ ولا دهن لا جرمه ويجب ازاله نحو قشفت وماتت ظفر من وسخ يمنع الماء (قوله مرققيه) ولوقد برام من أمثاله (قوله أشرع) بالهمز أولا في الجميع لان أشرع وشرع بمعنى واحد لغة (قوله لانه من المرقق) اذ المرقق اسم للعظام الثلاثة (قوله ومنهم من قطع) فيه اعتراض من حيث الاختلاف (قوله لبشره رأسه) ومنها البياض فوق الاذن لا ما حولها (قوله شعر) وبكفي شعرة أو بعضها (قوله في حده) أي حالة مسحه فلا يضر ازالته بالخلق بعده كقطع اليد بعد غسلها ولا خروجه عن الحد بطوله بعد المسح أيضا ومثله جلدة تدلت فلا يكفي المسح على ما خرج عن حد الرأس منها (قوله ولو خرج بالمد) أي من جهة استرساله (قوله لم يكف المسح على الخارج) لانه لا يسمى رأسا وصح نقصه به في الحج لانه يسمى شعرا تأمل (قوله من وصول البلب) يؤخذ من ذلك انه لو مسح شيئا على رأسه فوصل البلب اليه أنه يكفي قال ابن قاسم ما لم يقصد ما على الرأس فقط كاف في الجرم موق وبوافقه بعض نسخ شرح شيخنا الرمي وقال ابن حجر والذي يظهر الاكتفاء هنا مطلقا لان المسح هنا أصل ولأن ما على الرأس قد يطلب مسحه انتهى وهو ظاهر فتأمل (قوله لا يسمى مسحا) ولعل الاثر بوافقه لكنه نظر الى حصول المقصود من المسح كإعلانه فلا تخالفة الا في اللفظ اذ حقيقة الغسل غير حقيقة المسح قطعاً (قوله كعبية) ولوقد يرا من فقد هما خلقه من أمثاله (قوله عطف على الايدي) كان الموافق للقاعدة العربية أن يقول على الوجوه كإفعل شيخ الاسلام (قوله ومعنى) أي تقديره فو ومنصوب بفتحة مقصورة منع منها حركة الجوار لانها ليست حركة أعراب خلافا للديلمي فقوله لجره على الجوار فيه تسامح لان الجر بالمجاورة لا يكون مع الولو وبفرض جوازه معها على ما قاله النووي لا ينبغي نحر جريح القرآن عليه (تنبية) المراد بغسل الاعضاء المذكورة انفسا لها سواء بالفعل أولا امكن مع ملاحظته في الثاني وبكفي ظن غسلها ولا يشترط اليقين كما يدل عليه الحديث الحسن خلافاً لما نزع فيه أنه صلى الله عليه وسلم في حديث الوادي توضأ وضوا لم يبل منه الثرى (فائدة) في ذكر حكمه لجمع المرافق وتثنية الكعبين في الآية الشريفة مع أن الواقع عكس ذلك وهي ان لكل مرفق ثلاثة عظام فجملة

(قول الشارح حتى أشرع الخ) أي دخل فيها ومنه أشرع بابا الى الطريق أي فتحه ذكره الجوهرى

(٧ - (قلبو في وعمره) - اول) البعض والرأس مذكر (والاصح جواز غسله) لانه مسح وز يادة (و) جواز (وضع اليد) عليه (بلامد) لحصول المقصود من وصول البلل اليه ومقابل الاصح فيه ما يقول ماذا كر لا يسمى مسحاً (الخامس غسل رجله مع كفيه) من كل رجل وهما العظمان الناتئان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم قال تعالى وأرجلكم الى الكعبين قرئ في السبع بالنصب وبالجر عطفاً على الايدي لفظاً في الاول ومعنى في الثاني لجره على الجوارد الفصل بين المخطوفين لالاشارة الى الترتيب بتقديم المسح على غسل الرجلين

ودل على دخول السبعين في الفسل فعليه وسلم كما تقدم في حديث مسلم في اليدين وغسل الرجلين هو الاصل وسبأني جواز المسح على الخفين بدله (السادس ترتيبه) (٥٠) هكذا أي كاذ كمن البداءة بغسل الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين للاتباع كافي

حديث مسلم السابق وغيره (فلو اغتسل محدث) بنية الوضوء بدله (فلا يصح) انه ان لم يكن تقديراً ترتيب بأن غطس ومكث) قدر الترتيب (صح) له الوضوء (والا) أي وان لم يمكن تقدير الترتيب فيه بأن غطس وخرج في الحال من غير مكث (فلا) يصح له وضوء (قلت الاصح) الصحة بلامكث والله أعلم (لان الفسل يكفي للحدث الاكبر فلا يصغر أولى وقيل لا يصح في المكث أيضاً لان الترتيب فيه تقديرى لا تحقيق (وسننه) أي الوضوء (السواك عرضاً) لحدث لولأن أخفى على أمتي لأمرهم بالسواك عند كل وضوء أي أمر ايجاب رواه ابن خزيمة وغيره وحديث اذا استنكتم فاستنكوا عرضاً رواه أبو داود في مراسيله والمراد عرض الاستنسان قال في الروضة كره جماعات من أصحابنا الاستياك طولاً أي لانه يجرح اللثة (بكل خشن) لحصول المقصوده وأولاه الاراك قال ابن مسعود رضى الله عنه كنت أجتى لرسول الله صلى الله عليه وسلم سواكا

الرفقين ستة أعظم أربعة من رأس العضدين واثنتان من الساعدين فلو ذكر التثنية فيهما اتوهم اخراج الاربعه الاولى وان لكل رجل كعبين ولو ذكرهما بصيغة الجمع اتوهم أن لكل رجل ثلاثة كعوب وليس كذلك فتأمل (قوله ترتيبه) ولا يسقط بجعل ولا نسيان ولا كراهة فلو أكره على تنكيسه حصل له الوجه فقط وله أن ينيم عن بقية الاعضاء ولا إعادة عليه كالأغصاب ماؤه قاله شيخنا الرمي فراجع (قوله اغتسل) ولو في ماء قليل (قوله غطس) بفتح الطاء يغطس بكسرهما كضرب يضرب (قوله بنية الوضوء) أي بنية من نيابة أو بنية من نيات الفسل غلطاً ولا بد من مماسة الماء لجزء من الوجه عند النية لان تمام الانعاس ولو منكساً (قوله بدله) بيان للواقع فلا يعتبر قصده (قوله لان الفسل يكفي الخ) فلو كان عليه الاكبر كفاه أيضاً نيته من نية الاصغر وان نقاه لاضمحلاله معه وقضية العلة أنه لو أغفل لمعة من بدنه لم يكتف به عن الاصغر والمعتمد أنها ان كانت في غير أعضاء الوضوء لم يضراً وفيها وجب غسلها وغسل ما بعدها من أعضاء الوضوء لوجوب الترتيب حينئذ ولو اغتسل الجنب الأعضاء الوضوء ثم أراد غسلها ولو بعد حدث أصغر قبل غسلها لم يجب ترتيبها ولو اغتسل الرجلين مثلاً ثم أحدث ثم غسلهما ثم توضأ لم يجب عليه إعادة غسلهما ويقال هذا وضوء خال عن غسل الرجلين وهما مكشوفتان بلا علة وقول بعضهم وخال عن الترتيب أيضاً غير صحيح وهل بقية الاعضاء كالرجلين راجعه (قوله فلا يصغر أولى) لان قيام غسل جميع البدن مقام غسل بعضه أقوى وأحق بالاعتبار (قوله وسننه الخ) قد أصحها بعضهم الى نحو الخمسين سنة فالحصر المستفاد من تعريف الجملة بالنظر لذكرها (قوله أي الوضوء) وكذا التيمم والغسل وان استاك للوضوء قبله على المعتمد (قوله السواك) أي الاستياك لانه يطلق لفظة على آلة الدلك ولو بقبر سواك وعلى استعمال الآلة ولو في غير الغم والمراد هنا استعمالها في الغم ولذلك عرفوه بأنه استعمال آلة مخصوصة في أجزاء الغم وأصلها التذنب ولا يخرج عنه مطلقاً من حيث ذاته وقد يخرج عنه لعرض من حيث وصفه فيحرم لنحو ضرر أو عدم اذن في سواك غيره ويكره كإيأى ويجب لنحو إزالة نجاسة توقفت عليه وذكر بعضهم أنه من خصائص هذه الأمة وفيه نظر ففي شرح شيخنا حديث في الزيتون مخالفاً لذلك ولفظه هذا سواكى وسواك الانبياء من قبلي وأنه من شجرة مباركة انتهى قال ابن حجر وله أصل في السنة (قوله عرضاً) هو سنة مستقلة فلو عطفه بالواو لمكان أولى (قوله عرض الاستنسان) سواء ظاهرها وباطنها ويسن التيامن فيها بأن يبدأ من أولى الاضراس من الجانب الايمن الى وسط الاسنان ثم من اليسر كذلك وأقهر مرة (قوله كره جماعات) أي من حيث الكيفية اذ هو مندوب في كل حال وفي كل وقت ويحصل به السنة وان حرم كإمر (قوله ويكره طولاً) أي في غير اللسان فيسن فيه طولاً ظاهره وباطنه (قوله بكل خشن) أي طاهر خلافاً لابن حجر وان كان الوجه الوجهية معه كإمر وكلام الشارح يوافقه نعم يغتفر من ثلثه للشقة (قوله وأولاه الاراك) ثم جرد النخل ثم الزيتون ثم فورج طيب ثم مالاريجله وطرب كل نوع أولى من يابسه ثم المندى بالماء ثم بنحو ماء الورد ثم بالريق فالمندى بالريق من الاراك أولى من رطب الجريد وهكذا ويسن أن يبلع ريقه أول مرة ويكره بعود المرسين لما قيل انه يورث الجذام (قوله لأصبعه) قال شيخ الاسلام المتصلة فيسكني بالمتصلة وبأصبع غيره مطلقاً واعتمد شيخنا أن أصبعه لا تنكفي مطلقاً وان أصبع غيره تنكفي ان كانت متصلة من حى والا فلا ويجرم بالمتصلة ولومن نفسه أو اذن صاحبها لا تقطاع حقه منها بقطعها وكلا أصبع غيرها كالشعر ويجزى بجزء غير الآدمي من الحيوان قال بعضهم ولم يظهر لي حكمة تخصيص الاصبع بغيره مع انها منه أبلغ في المراد وكونها من أجزائه لا يظهر به المنع فتأمل (قوله ويسن للصلاة) أي بنا كدله ولو كل ركعتين قبيل

من أراك رواه ابن حبان (لأصبعه في الاصح) لانه لا يسمى اسناباً كالثاني يكفي واختاره في شرح المذهب لحصول (قول) المقصود به يكفي بأصبع غيره قطعاً كما قاله في الدقائق ونبه فيها على زباده المسكتى والمستثنى منه على الحرر (ويسن للصلاة) لحدث الشيخين

الشروع فيها لا بعده وقال شيخنا الرمي يطلب بعد الشروع فيها اذ لم يوجد قبلها بفعل خفيف وخالفه الخطيب (نبيه) متى كان السواك مستقلاً ندبه نية فان كان في ضمن عبادة فلا كذا قالوا وفيه بحث فتأمل (قوله وتغير القم) أي يتأكده ولو بلون أو ربح سواء بنوم أو غيره كما كل فان لم يوجد تغير كره للصائم كياقي ويتأكد طلبه أيضاً لقراءة وذكر في غير صلاة فيهما ويقدمه على التعمد للقراءة في غير الصلاة ويتأكد تعلم أو تعليم أو سماع حديث أو علم شرعي أو آلهة وسجود ثلاثة ولقراءة بعده وسجود شكر ولدخول مسجد أو منزل ولومل كالغيره أو خالياً (قوله آلة تنظفه) فظهر بمعنى من زيل ولولغير الربح واقتصاره عليه ليس قيذا وتفسيره بذلك يشمل ما لو كان نجسا كما قاله ابن حجر وتقدم خلافه عن شيخنا (قوله ولا يكره) أي الاستياك نزع ما لا يسمى به كالاصبع التي لا تجزئ كلسر (قوله الا للصائم) خرج المسك وقيل بالكرهية فيه كما يحرم عليه ارتكاب المحرم ورد بان سبب الكراهة الخلو فوهو منتف فيه (قوله بعد الزوال) ولو تقدرا وللصلاة أو الوضوء أو غيرهما لا لتغير القم بغير الخلو ولومعه فسن له فلو لم يحصل تغير كره رجوعاً لأصله فيهما (قوله أطيب) أي في الدنيا والآخرة والمراد كثرة الثواب عليه لان الصوم له تعالى كافي الحديث وبذلك فضل كمداد العلماء على دم الشهيد الذي هو كرم المسك (قوله والمراد الخ) أي أن التقييد بالمساء في الرواية آتية مبين للاطلاق في الرواية الاولى فتحمل عليها فهو من المطلق والمقيد لان الخاص العام كادعاء بعضهم اذ ليس فيه ما يدل على العموم وبذلك علم تقييد أحاديث الصلاة والوضوء ونحوهما به أيضا فتأمل وتقييده بمابعد الزوال لان التغير فيه من أثر الصوم وقيله من أثر الطعام غالباً فلو لم يوجد طعام بحال عليه التغير كالمواصل والمجامع عادت الكراهة بالفجر أخذ بالحكمة المذكورة قاله شيخنا الرمي واعتمده وفيه بحث مع قولهم غالباً كما مر فراجع (قوله واما الثانية الخ) وصدر الحديث اما الاولى فانه اذا كان أول ليلة من رمضان نظر الله اليهم ومن نظر الله اليه لا يعذبه أبداً واما الثانية فاذ كره المصنف واما الثالثة فان الملائكة تستغفر لهم في كل يوم وليلة واما الرابعة فان الله يامر جنته فيقول لها استمدي وتزني لعبادي أو شك أن يستريحوا من تعب الدنيا الى دار كرامتي واما الخامسة فانه اذا كان آخر ليلة من رمضان غفر الله لهم جميعاً فقال رجل أي ليلة القدر يا رسول الله فقال لا أعلم أن العمال يعملون فاذا فرغوا من أعمالهم وفوا أجورهم (قوله يدل على طلب بقاءه) أي طلبا مؤكداً أخذاً من الاطبية فصح التفرع بقوله فتكره ان الته وتزول الكراهة بالغروب ولولواصل لعدم الصوم بعده نعم ان أزاله غيره نهارا بغير اذنه حرم كافي دم الشهيد واذ اقامت بطل صومه فلا تكره الازالة وفارق حرمة طيب المحرم بعدمونه لبقاء أثر الاحرام بعده ومثله دم الشهيد وانما تكره المضمضة بعد الزوال لانها لا تزيل الریح بخلاف السواك (فروع) يندب ان يستاك بجيئة لبعدها عن مباشرة القصر وغسل السواك ان حصل فيه قدر ووضعه خلف اذنه اليسرى والافعلی الارض منصوباً بالامر مباو غسله قبل وضعه وان لا يستاك بطرفه الآخر ووضعه فوق اجهامه وخنصره وتحت بقية الاصابع وكونه طول شبر وعدم امتصاصه وتقدمت نيته وذكر بعضهم له فوائد تدعى السبعين منها انه يبيض الأسنان ويزيل القلع منها وحفرها ويثبتها ويزيل بلة اللثة وريحانها والرائحة الكريهة ويحمر اللون ويدفع فساد ما يقيم الصلب ويصلب

(قول المتن الا للصائم بعد الزوال) أنظر هل في معناه المسك لترك النية ونحو ذلك (قول الشارح والمراد الخلو الخ) لك أن تستشكل في هذا بانه من باب ذكر فرد من أفراد العام بحكمه وهو لا يخص الا أن يقال التخصيص واقع بالمفهوم نظيره ما قيل في الحديث من مس ذكره فليتوضأ مع حديث الافضاء ثم تأمل هذا الحديث مع أحاديث طلب السواك للصلاة والوضوء ونحو ذلك تجد هما متعارضين في المرجح للحديث

(والتسمية أوله) لما روى النسائي وغيره عن أنس قال طلب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً فلم يجده فقال صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم ماء فأتى بماء فوضع يده في الإناء الذي فيه الماء ثم قال توضعوا باسم الله فرأيت الماء يغور من بين أصابعه حتى توضعوا وكانوا نحو سبعين والوضوء يفتح الوارد (٥٢)

الحم ورضي الرب ويزيد ثواب الصلاة وبذلك الشهادة عند الموت عكس الحشيشة وقد جمع بعضهم فيها مائة وعشرين مضرة دينية وبدنية تراجع من محلها كاللواهب (قوله والتسمية) ويندب قبلها الاستعاذة رب أعوذ بك من همزات الشياطين الآية وإن يقول بعدها الحمد الذي جعل الماء طهوراً والحمد لله على الإسلام ونعمته وهي سنة عين للفرد كافي للوضوء وكفاية لغيره كافي للجماع وضوء جاهة من إناء صغير عرفاً لا شيء يطهره أو قنطرة أو بكرة على المسكروه والحرام عند العلامة البرلسي وقال شيخنا الرمي نحرم على الحرام على المعتمد كطعام مغموص وإن اختلط بملسكه وضوء بماء مغموص كذلك وخالفه شيخنا الزياي في نحو الوضوء لأن الحرمة فيه لآلئته وبه قال العبادي (قوله الذي يتوضأ به) أي الذي يصح منه الوضوء كما هو ظاهر الحديث لا مأمراً علة خاصة (قوله وهو) أي القول المذكور وهو المراد بالتسمية فهو من إطلاق المصدر على اسم المفعول وحلها على الأقل لاجل الدليل وزاد عليه الأكل ويمكن شمول كلام المصنفه (قوله وأكلها أفضل) ولولا الجنب على المعتمد (قوله ذي بال) أي حال بينهم به شرعاً وتقدم محترزه (قوله وإن ترك) أي المتوضئ فهو مبني للفاعل وقول بعضهم أنه مبني للمفعول وضوءه للآلئان المعلوم رد قول الشارح يأتي بهار لم يقل يوثق به لفساد المعنى عليه فتأمل (قوله في أثناءه) أي الوضوء ومثله غيره إلا نحو الجماع مما يكره الكلام في أثناءه (قوله بعد الفراغ) وليس منه التشهد المطلوب عقبه لأنه بعده وهذا ما اعتمد شيخنا وفارق إلا كل حيث يأتي بها بعد الفراغ منه لأن فيه رغم أنف الشيطان حيث يتقايأ مأكله وهل يتقايأ في الإناء وأخارجه محل نظر (قوله يستحب الخ) أي الأكل ذلك ومنه بسم الله وأخره بغير لفظ على ولو اقتصر على بسم الله كفي (قوله فينوي) بقلبه ويسمى بلسانه ثم ينوي بلسانه بنية من نيات الوضوء ولورفع الحدث ويستاك قبل المضمضة فالمراد بالاولية تقدم جميع ذلك على فراغ غسل الكفين أو على المضمضة فلا معارضة ولا حاجة إلى دفعها بقولهم أن السواك أول سننه الفعلية التي فيه لأمنه وإن بسملها أول سننه القولية التي منه وكذا النية وإن غسل الكفين أول سننه الفعلية التي منه أيضاً ولولم ينوع عند ذلك سقط الطلب وفاته الثواب كما مر (قوله بان تردد) أخرج به يمين النجاسة التي شملها كلام المصنف لأن الغمس معه محرم للتضع بها (قوله في الإناء) المراد به الماء دون القلتين ولو في غير إناء كما أشار إليه الشارح (قوله إلى احتياح الخ) والاحتياح شامل للاستواء والرجحان المساوي لكلام المصنف (قوله لا يغسلها ثلاثاً) أي الأباغ الثلاث وهذه الثلاثة مطووبة خارج الإناء في هذا الفرد المخصوص وهو حالة الشك والحقاؤه حالة اليقين ولذلك قالوا أنه لو سبق غسلها من النجاسة مرتين زالت الكراهة بواحدة خارج الإناء وأمرة زالت الكراهة بمرتين خارج الإناء أيضاً فليس طلبها لاجل طهارة اليد ولا لكون الشارع إذا غيها حكماً الخ كما قيل ثم هذا الغسل يكفي عن الغسل المطلوب أول الوضوء فإن بقي من الثلاثة شيء فله فعله داخل الإناء وأخارجه ولو كانت النجاسة خارج الإناء مغلظة لم تزل الكراهة إلا بغسلها خارج الإناء سبعاً مع الترتيب قال شيخنا الرمي وهذه السبع مقام واحدة من الثلاثة المطووبة للوضوء ويندب اثنتان أيضاً خارج الإناء وقال شيخنا

الخلوف (قول المائي وغسل كفيه) قيل في غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق لطيفة وهي الاحتاطة بمعرفة صفات الماء من اللون والطعم والريح (قوله) لم يتبقن طهرهما) بان تردفه (كرهه سلمها في الإناء قبل غمسها) حديث إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده روى الشيخان الأقوال ثلاثاً فسلم أشار بما علل به الاحتياط بغيره ولا تزول الكراهة إلا بالنوم كان تقع على محل الاستنجاء بالخبر لأنهم كانوا يستنجون به فيحصل لهم التردد ويلحق بالتردد بالنوم التردد بغيره ولا تزول الكراهة إلا بغسلها ثلاثاً كما ذكر في الروضة عن الشافعي وأصحاب الحديث والقصد بالثانية والثالثة تجميد الطهارة قال في الفتاوى احتز بالانها عن الحركة

قال في شرح المهذب بسم الله الرحمن الرحيم وذكر فيه أن حديث أبي داود وغيره كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع من جله روايته بسم الله الرحمن الرحيم أقطع أي قليل البركة (فإن ترك) همدا أوسها (في أثناءه) يأتي بها تداركاً لها ولا يأتي بها بعد فراغه كما قاله في شرح المهذب لفوات عملها وقال فيه إذا أتى بها في أثناءه يستحب أن يقول بسم الله على أوله وآخره والمراد بأوله غسل الكفين ويستحب أن ينوي الوضوء أوله ليثاب على سننه التقدمة على غسل الوجه فينوي ويسمى عند غسل الكفين كما صرح بذلك في الألقيد (وغسل كفيه) حديث الشيخين عن عبد الله بن زيد أنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدأ بماء فأكفأ منه على يديه فغسلهما ثلاثاً ثم أدخل يده فاستخرجها فغمض واستنشق من كف واحدة ففعل ذلك ثلاثاً إلى آخره (فإن

وهو هو المراد اذ فيه دون قلتين فان تبين طهرهما يكره غمسهما ولا يستحب الغسل قبله كاذ كره في تصحيح التنبيه (والمضمضة والاستنشاق) لانه صلى الله عليه وسلم فعلهما في وضوئه كما في حديث عبد الله بن زيد السابق وغيره ومحصلان بإصال الماء الى داخل الفم والانتف (والاظهر أن فصلهما أفضل) من جمعهما وسيأتي (ثم الاصح) على الفصل (تضمض بغرفة ثلاثين يستنشق باخرى ثلاثاً) ومقابله بفعلهما يستغفرات والترتيب بينهما شرط كما فادهم (و يبلغ فيهما غير (٥٣) الصائم) لحديث لقيط بن سبرة

أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً صححه الترمذي وغيره وفي رواية للدولابي في جمعه لحديث الثوري ان توضأت فأبلغ في المضمضة والاستنشاق ما لم تكن صائماً واستانداها صحيح كما قاله ابن القطان والمبالغة في المضمضة أن يبلغ بالماء أقصى الحنك ووجهي الاسنان واللثات وفي الاستنشاق أن يصب الماء بالنفس الى الخيشوم أما الصائم فنكره له المبالغة فيه ما ذكره في شرح المهذب (قلت الاظهر تفضيل الجمع) بينهما (ثلاث غرف) تضمض من كل ثم يستنشق والله أعلم) حديث عبد الله بن زيد السابق وغيره وفي البخاري من حديثه تضمض واستنشق واستنثر ثلاثاً بثلاث غرفات وقبل يجمع بينهما بغرفة يضمض منها ثلاثاً ثم يستنشق منها ثلاثاً ودليل الفصل بينهما القياس على غيرهما

الطبايولي له فعلهما داخل الاناء والمائع في الكراهة المذكورة كالماء (قوله فان تبين طهرهما) أي مسند الغسل ثلاثاً كما في (قوله والاستنشاق) وهو أفضل من المضمضة لانه قيل بوجوده عن أي نور والامام أحمد وعكسه ابن عبد السلام لان الفم محل القرآن والاذكار والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك (قوله فصلهما) وهو أن لا يجمع بين المضمضة والاستنشاق في غرفة واحدة والوصل أن يجمعهما فيها (قوله يستغفرات) مع التحلل أولاً (قوله والترتيب بينهما شرط) أي مستحق وهو المعتد به كما في المجموع ومقابله مستحب فلو قدم بعد غسل الكفين الاستنشاق على المضمضة أوهما على غسل الكفين حسب المؤخر دون المقدم لو وقوعه في غير محله على قول الاستحقاق كتقديم اليدين على الوجه وحسب الجميع على قول الاستحباب كتقديم اليد اليسرى على اليد اليمنى فقول شيخنا الرزلي كوالده بحصول المقدم وفوات المؤخر لفوات محله تبعاً لما في الروضة خلاف الصواب كما قاله الاسنوي ولعل تعبير الشارح بالشرطية اشارة الى ذلك لانه لا يوافق واحد من القولين نعم ان اقتصر على ما قدمه فقط اتجه حسبنا لانه أولى من فوات الجميع (فائدة) حكمة تقديم هذه الاعضاء الثلاثة في الوضوء ان بها تظهر أوصاف الماء الثلاثة (قوله أما الصائم) ومثله الممسك هنا (قوله فتكره الخ) وانما لم يحرم كقبليته لان المتى سبق فلو علم سبق الماء هنا حرم أيضاً قبل ولان المبالغة هنا مطلوبة في الاصل بخلاف القبلة ولان القبلة بما تؤدي الى فطر شخصين ولو احتاج الى المبالغة لازالة نجس وجبت ولا يفطر ان سبقه الماء منها لانه مطلوب والا فطر كما في مسألة الخطب (قوله ثم يستنشق) أو يغسل يديه (قوله القياس الخ) قدمه على النص لعدم صراحتي في الفصل (قوله توضحاً) هو بضمير التثنية ومثله افراد (قوله وتثلث الغسل والمسح) لو أسقطهما لكان أخصراً وعملاً به يشمل السواك والنية والتسمية والدعاء والدكر عقبه وغيرها ويشمل المسح مسح الجبيرة والعمامة لا مسح الخف وهو كذلك على المعتقد وبحصل التثليث بترديد الماء الثانية ان لم يختلط بماء الاولى وبتحريك عضوه في ماء كثير لا قليل خلافاً لابن حجر لانه يصير مستعملاً وفارق ماء الانعاس لقوته بكثرته ونظر فيه وليس من التثليث ما لو توضح مرة ثم ثانية كذلك ثم ثالثة كذلك بل هو مكره لانه يتجدد قبل صلاة بالاول على المعتد قال بعض مشايخنا وانما لم يحرم لمافيه من خروج اساءته بالنقص وفيه نظر لانه لم يخرج عنها لعدم حصول التثليث فالوجه الحرمه وينبغي الحرمه اذا جدد بعد الثلاث قطعاً لانه عبادة فاسدة وقد يطلب ترك التثليث ندباً تخوف فوت جماعة لا برجو غيرهما وجوباً كضيق وقت أو قلة ماء واحتياجه لشر به أو كان (قول المتن تفضيل الجمع) أي وأما أصل السنة فيحصل بكل كيفية من ذلك (قول الشارح وفي البخاري من حديثه الى آخره) هذا أصرح من حديثه السابق وذلك لان قوله فيما سبق فعل ذلك ثلاثاً ان كان مرجع الاشارة اذ حال اليد وما بعده وهو الظاهر كانت تلك الرواية مقيدة للغرفات الثلاث كما هنا وان كان مرجعها مضمض واستنشق لم يقد ذلك والله أعلم (قول الشارح ودليل الفصل القياس على غيرهما الى آخره) هذا قد برده عليه الكيفية الثانية من كيفيتي الوصل المتقسمتين

في انه لا ينتقل الى تطهير عضو الا بعد الفراغ مما قبله وروى أبو داود حديث أنه صلى الله عليه وسلم فصل بين المضمضة والاستنشاق لكن فيه راضع وروى ابن السكن في كتابه المسمى بالسنة الصحاح المأثورة ان علي بن أبي طالب وعثمان توضحاً ثلاثاً ثلاثاً وأفراد المضمضة من الاستنشاق ثم قال هكذا توضح رسول الله صلى الله عليه وسلم (وتثلث الغسل والمسح) لحديث مسلم عن عثمان أنه صلى الله عليه وسلم توضحاً ثلاثاً ثلاثاً وحديث أبي داود عن عثمان أنه صلى الله عليه وسلم توضحاً ثلاثاً ثلاثاً وحديث ابن عمر توضحاً مرة واحدة وفي حديث عبد الله بن زيد السابق انه غسل وجهه ثلاثاً وبه البخاري أنه صلى الله عليه وسلم توضحاً مرة واحدة وفي حديثه

مرنين ومسح رأسه فقبل يديه وأدبر مرة واحدة (وياخذ الشاك باليقين) من الثلاث فيتمها وقيل بالاكثر حتى لا يقع في الزيادة عليها وهي مكروهة وقيل محرمة (ومسح كل رأسه) لما تقدم في حديث عبد الله بن زيد السابق والسنة في كيفية أن يضع يديه على مقدم رأسه ويلصق مسبحته بالأخرى وإهامه على صدغيه ثم يذهب بهما إلى فقا ثم يردهما إلى المبدأ وهذا المن له شعر ينقلب بالذهب والردا يصل البلل إلى جميعه والأفلا حاجة إلى الرد فلور لم تحسب ثانية (ثم مسح أذنيه) ظاهرهما وباطنهما ماء جديلا ببلل ماء الرأس لما روى البيهقي والحاكم (٥٤) وصححه من عبد الله بن زيد قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم توضأ يأخذ لاذنيه

ماء خلاف الماء الذي أخذته لرأسه ويمسح صاحبه أيضا بماء جديد ثلاثا أو اذنعيره ثم اشتراط تأخير الأذنين عن مسح الرأس خلاف تعبير المحرر بالوار (فان عسر رفع العمامة) أو لم يرد نزعا (كل بالمسح عليها) لحديث مسلم عن المغيرة أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بخاصيته وعلى العمامة والأفضل أن لا يقتصر على أقل من الناصبة (وتخليل اللحية الكثة) بالثلثة لأنه صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته بمحمة الترمذي وغيره وكانت كثة وروى أبو داود عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ أخذ كفان ماء فادخله تحت حنكه فخلل به لحيته وقال هكذا أمرني ربي والتخليل بالأصابع من أسفل اللحية ذكره في شرح المهذب عن السرخسي وقال يستدل لهذا الحديث (و) تخليل (أصابعه) حديث لقيط السابق في المبالغة ويدخل فيه كما قال في الدقائق أصابع يديه ورجليه وفي الروضة كاصلها يذكر الجهور تخليل أصابع اليدين واستحبه ابن كج وفيه حديث حسنة الترمذي أي وهو كما قال الرافعي ما روى ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك والتخليل في اليدين بالتشبيك بينهما وفي الرجلين من أسفل الأصابع بخنصر يده اليسرى يتندى بخنصر الرجل اليمنى ويختم بخنصر اليسرى وروى البيهقي والدارقطني بإسناد جيد كما قاله في شرح المهذب عن عثمان رضي الله عنه أنه توضأ فخلل بين أصابع قدميه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت (وتقديم اليمنى) من اليدين والرجلين على اليسار لحديث الشيخين عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التيامن ما استطاع في شأنه كاه

مسبلا ومغصو باو يحرم استعمال ماء يكفي لواجب في مندوب (قوله وهي مكروهة) ان كانت في ماء مباح أو مأكول ويحرم في الماء المسبل وللولطهارة وعليه يحمل الوجه المشار إليه بقوله وقيل محرمة لأنها بدعة قبيحة وقولهم ترك سنة أولى من الوقوع في بدعة محمول على بدعة متيقنة كالغسلة الثانية أو الثالثة عما ذكر كذا قالوه والوجه أن يقال ان براءة الفضة بالخروج من عبدة الشارع أولى بالرعاية كافي الصلاة (قوله ومسح كل رأسه) وهو أفضل من مسح ناصيته وهو أفضل من مسح ربع رأسه وهو أفضل من أقل منه خروج من خلاف من أوجبه وسواء في ذلك الرجل والحنثى والمرأة ويقع من ذلك قدر الواجب فرضا والباقي تطوعا لا مكان التجزى على القاعدة (قوله ثم مسح أذنيه) وان اقتصر على بعض رأسه على المعتد ويسن مسحهما مع الوجه ومع الرأس والاستظهار أيضا فهي اثنتا عشرة مرة (قوله لا ببلل الرأس) أي في المرة الأولى (قوله فان عسر) ليس قيدا كما أشار إليه الشارح فالعبارة بآدائه (قوله كل بالمسح عليها) فلا يتندى بها خلافا للتخطيب ولا يقتصر عليها ولا يمسح منها ما يحاذي ما مسحه من الرأس ويكفي المسح فوق طيلسان عليها ولا يرفع يده قبل تمام مسحها لأنها تابعة وبذلك فارق التحجيل ولا يمسح على ما عليها نحو دم راغث ولا ما حرم لبسها لأنه كحرم بلاعذر بخلاف نحو المغصوبة (قوله وتخليل اللحية الكثة) وكذا كل شعر يكتفي بغسل ظاهره المحرم خوف إزالة الشعر لقر به وبذلك فارق المضمضة للصائم وتخليل كل مرة قبل الأولى لأنه بعد عن الاسراف خلافا لبحر وتقدم ذكر التخليل من حيث طلب التثليث فيه (قوله من أسفل اللحية) أي على الأفضل وبمحصل بأي كيفية كانت وكذا يقال في تخليل الأصابع الآتي (قوله بالتشبيك) لأنه لا يكره الأمن في المسجد ينتظر الصلاة أو الجأى إليها خرج به وضع الأصابع بين بعضهما فلا يكره مطلقا (قوله بخنصر اليسرى) هو المعتد (قوله فيطهر ان دفعة) الان نحو أقطع ولا يضر في التيامن غسل كفيه معا بعد غسل وجهه لدفع استعمال الماء ومخالفة التيامن خلاف الأولى على المعتد وكذا جميع ما بعده (قوله بالي الوجه) وفي اليدين والرجلين بالأصابع وفي صبغ يديه عليه بالرفق والكعب ومنه الحنفية المعروفة (قوله قول المتن كل بالمسح عليها) الظاهر ان حكمها كالرأس من الاستعمال برفع اليد في المرة الأولى ولو مسح بعض الرأس ورفع يده ثم أعادها على العمامة لتكميل المسح صار الماء مستعملا بانفصاله عن الرأس وهذا ظاهر ولكن يغفل عنه كثير عند التكميل على العمامة ثم ذلك قدر المسح من الرأس هل يمسح ما يحاذيه من العمامة ظاهر العبارة لا (قول الشارح بخنصر يده اليسرى) قال امام الحرمين اليسرى واليمنى في ذلك سواء قال في التحقيق وهو المختار وقال في شرح المهذب وهو الراجح المختار (قول المتن وتقدم اليمنى) قال القفال في محاسن الشريعة الحسنة في تقديم التيامن اذا لم يكن من اليمن وهو حصول الخبر والتحال تسمى الشوماء

لهذا الحديث (و) تخليل (أصابعه) حديث لقيط السابق في المبالغة ويدخل فيه كما قال في الدقائق أصابع يديه ورجليه (قول وفي الروضة كاصلها يذكر الجهور تخليل أصابع اليدين واستحبه ابن كج وفيه حديث حسنة الترمذي أي وهو كما قال الرافعي ما روى ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك والتخليل في اليدين بالتشبيك بينهما وفي الرجلين من أسفل الأصابع بخنصر يده اليسرى يتندى بخنصر الرجل اليمنى ويختم بخنصر اليسرى وروى البيهقي والدارقطني بإسناد جيد كما قاله في شرح المهذب عن عثمان رضي الله عنه أنه توضأ فخلل بين أصابع قدميه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت (وتقديم اليمنى) من اليدين والرجلين على اليسار لحديث الشيخين عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التيامن ما استطاع في شأنه كاه

في ظهوره وترجله وتغسله والترجل نسرح الشعر وروى أبو داود وغيره عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا توضأتم فابدؤا بما منكم فان قدم اليسرى كرهه صلى الله عليه في الام أماً الكفان والخذان والاذنان فيطهران دفعة واحدة وتسبب البداة باعلى الوجه لا لتباع المذكور في شرح المذهب عن الماوردي (وطالعة غرته ونحجيلة) وهي غسل ما فوق الواجب من الوجه في الاول ومن اليدين والرجلين في الثاني لحديث الشيخين ان أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء (٥٥) فمن استطاع منكم أن يطيل غرته

فليطيل وحديث مسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من اسباغ الوضوء فمن استطاع منكم فليطيل غرته ونحجيلة وغاية التحجيل اقامة العنقين والساقين وبغسل في الغرة صفقة العنق مع مقدمات الرأس (والمواظاة وأوجها القديم) وهي أن يوالى بين الاعضاء في التطهير بحيث لا يجف الاول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء والمزاج قال في الكفاية ويقدر المسح مفسولا دليل القديم حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي وفي ظهر قدميه لمة قدر الدرهم لم يصبها الماء فامر أن يعيد الوضوء والملة وقال في شرح المذهب انه ضعيف (وترك الاستعانة) في الصب عليه لانها تره لا تليق بالتعبد فهي خلاف الاولى وقيل مكروهة والاستعانة في غسل الاعضاء مكروهة قطعاً وفي احضار الماء لأفأسها

في ظهوره وترجله وتغسله) هو بيان الشأن وتفصيله وليس المذكور كل الشأن الا أن يجب بان الطهور اشارة الى كل الطهارات والترجل اشارة الى كل الشعور والتغسل اشارة الى ما يتعلق بالاعضاء كما كتجال وتغسل ابط وقص شارب وحلق رأس وتقليم ظفر ومصاغة ولبس نحو ثوب ونعل لا خلعها فموشامل لكل الشأن (قوله كره الخ) أي كراهة غير شديدة وهي خلاف الاولى كما سرح (قوله وهي غسل الخ) لان الغرة والتحجيل اسم لمحل الواجب والمنسوب معا ونسقط اطالة الغرة بسقوط غسل الوجه لا التحجيل بسقوط محل الفرض لتبعية الاول دون الثاني قاله شيخنا الرملي (قوله أمتي) أي أمة الاجابة (قوله غرا محجلين) أي يبيض الوجوه والايدى والارجل (قوله من آثار الوضوء) فلا بد من وجوده وبدله وهل يدخل من وضوء المغسل بعدموته قال شيخنا الرملي نعم بل قال ابن حجر في شرح البخاري ان ذلك شأن هذه الامة ليشمل الصغير والمجنون ومن لم يحصل منه ذلك في عمره ولا في موته فراجع (قوله بين الاعضاء) أي أفرادها وأجزائها (قوله بحيث لا يجف) واستظهر شيخنا عدم الحصول فلا يعتبر الجفاف بالفعل ولا عدمه (قوله الهواء) والمزاج والزمان أيضا (قوله المسح) حقيقة أو حكماً كمنحوصه مسحة ابرة (قوله ضعيف) أو محمول على الزجر مع أنه لا دليل فيه اذ الواقعة في الحديث بعد التمام والقديم في الشروع (قوله وترك الاستعانة) أي التمكين منها ولو لم يطلب ولو من كافر أو نحو فرد وهل منها الحنفية المعروفة فراجع ويندب وقوف المعين عن يسار المتوضئ ومثله نحو الابر يق وقوف حامل المندبل عن يمينه ومثله اثناء الاغتراف وبعضهم بحث نحو بل الابر يق الى يمينه عند غسل يساره ليصب في كفه منه وهو ظاهر والغسل في ذلك كالوضوء وفي قول بعضهم يقف المعين في الغسل عن يمين المغسل محله ان صبه على شقه الايمن ويتحول الى يساره في اليسر فراجع (قوله فهي خلاف الاولى) هو المعتمد في غير غسل الاعضاء والافتكره اتفاقاً (قوله وحيث كان له عنر فلا بأس) بل يجب اذا احتاج اليها ولو باجرة قدر عليها بما في الفطرة فان محض صلى بالتيمم وأعاد (قوله وقيل خلاف الاولى) هو المعتمد أيضا (قوله بالرفع) لقيامه مقام المضاف كما أشار اليه وما قيل خلاف هذا فهو كلام سخيف لا يعول عليه وهو خلاف الاولى على المعتمد (قوله ينفضه) بيان ليقول بمعنى يفعل والمراد بالتنشيف أخذ الماء عن العضو بخرقة مثلاً أو بذي له أو كفه كفعله صلى الله عليه وسلم لسان جواره فلما بلغه ليست مرادة ونقل عن الجلال السيوطي ان فعله بلمبوسه بورت الفقر ومحل لغبر عن كبره وأخوف نجاسة غبار وبحث شيخنا الرملي وجوبه في ظن النجاسة (قوله ويقول) مستقبل القبة رافعا يديه الى السماء قال بعضهم وكذا بصرة وسبا بنية فراجع (قوله بعده) فهو ليس منه كما سرح خلافاً لبعضهم ويسن بعده قراءة سورة القدر ثلاثاً والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبغوت بطول الفصل عرفنا قال شيخنا وبالاعراض (قوله قول المتن واطالعة غرته الخ) قال الاسنوي كلامه يدل على أنه يشترط اقضائها بالواجب وان شاء قدمها وان شاء قدمه انتهى وقول الشارح وهي أي الاطالة لكن عبارة الاسنوي والغرة غسل مقدمات الرأس وصفحة العنق مع الوجه والتحجيل غسل بعض العضدين مع الفراعين وبعض الساقين مع الرجلين

ولا يقاها خلاف الاولى وحيث كان له عنر فلا بأس بالاستعانة مطلقاً (و) ترك (النفض) للماء لان النفض كالتبري من العبادة فهو مكروه وقيل خلاف الاولى والراجح في الروضة وشرح المذهب انه مباح تركه وفعله سواء (وكذا التنشيف) بالرفع أي تركه (في الاصح) لانه صلى الله عليه وسلم بعد غسله من الجنابة أنه يميمونه بالتدليل فردوه جعل يقول بالماء هكذا ينفضه رواه الشيخان والثاني تركه وفعله سواء قال في شرح مسلم وهذا هو الذي تختاره ونعمل به والثالث انه مكروه (ويقول بعده أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) حديث مسلم من نوضاً فقال أشهد الى آخره

فتحت له أبواب الجنة الفخائية يدخل من أيها شاء (اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) زاده الترمذى على مسلم (سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت (٥٦) أستغفرك وأتوب إليك) حديث الحارث ومحمد بن نوحاً ثم قال سبحانك

فتحت له أي تكرر بما يخبره فيها كذلك والافدخوله من باب عمله المخصوص به (قوله أستغفرك) الغفر الست فلا يستدعى سبق ذنب فصح وقوعه من الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهو منهم للتعليم (قوله وأتوب) هو فعل مضارع ولا يلزمه التلبس فلا كذب فيه أو المراد طاب توفيقه لها (قوله لا إله إلا أنت) ليس في الحديث لفظ أشهد كما فعل المصنف (قوله عند غسل الوجه) وتقدم ما يقوله عند غسل الكفين ويزيد اللهم احفظ يدي عن معاصيك كلها وعند المضمضة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وعند الاستنشاق اللهم أرخني رائحة الجنة إلى آخر الادعية المذكورة (قوله لأصله) أي في حديث صحيح أو حسن فقوله وفانهما الخ مبنى على ما فهمه أنه لا يجوز معه العمل (قوله للعمل بالحديث الضعيف) لكن بشرط ثلاثة أن لا يشتد ضعفه وأن يدخل تحت أصل عام وأن لا يعتقد الفاعل سنية ذلك الفعل بذلك الحديث

(باب مسح الخف)

هو جزء من الوضوء قد ذكره عقبه وهو أنسب من ذكر بعضهم له عقب التيميم نظر البدلية و يطلق الخف على الفردتين وعلى أحدهما فيجوز لبسها والمسح عليها حيث لم يبق من الأخرى شيء من نحو الذي يجب غسله في الوضوء وبذلك سقط القول بأن التعبير بالخفين أولى كافي النهج ولرجل من خشب حكم الأصلية أن وجب غسلها والعليّة كالصحيحة فلا يجوز المسح على الصحيحة فقط لوجوب التيميم عن العليّة ولزائدة وجب غسلها حكم الأصلية أيضاً يجوز ضم أكثر من رجل في فردة أي من خف ويكفي عليه مسح واحد ومسح الخف رافع لأميبخ وهو رخصة ولا يضرب جوازه للقيم العاصي كالتييم وهو من خصائص هذه الأمة وأول مشروعيته في سنة الهجرة والرخص المتعلقة بالسفر ثمانية أربعة خاصة بالطويل مسح الخف ثلاثة أيام والقصر والجمع وفطر رمضان وأربعة عامة لكل الميتة والنافلة على الراحة وترك الجمعة واسقاط الصلاة بالتيميم فتأمل (قوله يجوز) بمعنى لا يحرم فعله ولا يجب ترك الغسل إليه لا بمعنى يباح الذي رتب عليه شيخ الإسلام في النهج ما فيه تكلف وأصله التنب ومتى وقع كان واجبا كأي في فيعتبر به أربعة أحكام واستدلوا عليه بأحاديث كثيرة بل متواترة قال الحسن البصري حدثني سبعون صحابياً بأنه صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين قال بعضهم وأخشي أن يكون أنكره كقرا (قوله بدلا) بمعنى أنه كاف عن الغسل لأنه أصل كأي في في خصال الكفارة وليس المراد حقيقة البدلية المتوقفة على تعذر الأصل فتى وقع كان واجبا كما مر (قوله والغسل أفضل) كاهو معلوم من الجواز والبدلية وصرح به لدفع توهم حقيقة البدلية ولا يجب لبسه ابتداء اتفاقا ولو مع ضيق وقت وقد ذكر فائنة وقلة ماء وقد يجب على لبسه دوامه كمن معه ماء يكفي المسح ولو مع سعة وقت ولنا فائدة قاله شيخنا فرأجه وقد يجب المسح لعارض كمن خاف ولو بظن غيره وكدفوت عرفاء والرمي أو طواف الوداع أو جاعة متعينة كالجمعة أو خروج الصلاة عن وقتها والمعنى في جميع ذلك أنه إذا مسح أدرك الصلاة في وقتها وأدرك ما ذكر ولو غسل أدرك الصلاة فقط فيجب عليه المسح ويحرم الغسل وقد يندب دوامه فيكره زعمه تخوف فوت جاعة غير متعينة وقد يندب المسح فيكره الغسل كالأفتداء به أو لرغبة من السنة بمعنى أنه يرجع الغسل عليه لنظافته مثلا لا بمعنى عدم اعتقاد سنيته لأنه كفر وألشك في جوازه بمعنى

(باب مسح الخف)

(قول المتن مسح الخف) عن الحسن البصري أنه قال حدثني سبعون من الصحابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخف انتهى قال بعض الأصحاب القراءتان في الرجل بالنصب والجرك كالأيتين فقرة

عن السلف الصالحين وفاتهم أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وأن كانت النصب ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال (باب مسح الخف) يجوز في الوضوء بدلا عن غسل الرجلين فالواجب على لبسه الغسل والمسح والغسل أفضل كما قاله في الروضة في آخر صلاة المسافر واحتزوا بالوضوء

حديث الجنابة الآتي آخر الباب (للمقيم يوما وليلة وللسافر ثلاثة بليائها) لحديث أبي خزيمة وجبان أنه صلى الله عليه وسلم أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة إذا ظهر فليس خفيه أن يمسح عليهما ويردى مسلم عن نعيم بن هاني قال سألت علي بن أبي طالب عن المسح على الخفين فقال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة للمقيم (من الحديث بعد لبس) لأن وقت المسح يدخل بالحديث فاعتبرت مدته منه واختار المصنف في شرح المهذب قول أبي نر ور ابن المنذر أن ابتداء المدة من المسح لأن قوة الأحاديث تعطيه والمراد بلياليهن ثلاث ليال متصلة بهن سواء سبق اليوم الأول ليلته بأن أحدث وقت الغروب أم لا كأن أحدث وقت الفجر فلو أحدث في أثناء الليل أو النهار اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وعلى قياس ذلك يقال في مدة المقيم ثم مسح المسافر ثلاثة يستدعي أن يكون سفره قدرها

عدم طمأنينة نفسه اليه أو لمعارضته دليل وهو من أهل الترجيح لا معنى للشك في طلبه شرعيا لماسر وقد بكرة المسح كالأكره وقد يحرم كمنسوب ويصح أو يحرم بلا عذر ولا يصح (قوله عن الغسل) وكذا إزالة النجاسة (قوله وهو) أي عدم كفاية المسح عن الغسل مأخوذ من الجنابة ناصوا من غيرها قاسما (قوله للمقيم الخ) وعند الإمام مالك لا يفتي بالمسح عدة لمقيم ولا مسافر وقيل لا يجوز عنده للمقيم أصلا (قوله أرخص) صريح في أنه رخصة ولولا المقيم العاصي كاسر (قوله ثلاثة أيام) منصوب على التوسع باقائه مقام المصدر المضاف المحذوف لا معمولا له لأنه لا يعمل محذوفا ولا لقوله أن يمسح بعده لأن ما بعد الحذف المصدرى لا يعمل في مقابلة وأن يمسح بدل من المصدر المحذوف (قوله من الحدث) أي من آخره كما صرح به شيخ الإسلام وغيره من المتقدمين والمتأخرين في جميع الأحاديث وهو الوجه وفاقوا لدشيخنا الرمي واعتدته شيخنا محاذي الفالما في حاشيته من التفصيل بين الأحداث الذي اعتدته شيخنا الرمي من أنه في النوم واللبس والمس والسكر تحسب المدة من أوله وفي غير ذلك من آخره لعدم ما ذكرنا شأنها أن تكون عن اختيار ويحسب من المدة زمن الأغماء والجنون أن وجد في انشائها ولو اجتمع حدثان باختياره وغيره حسبت المدة من آخر الأول مطلقا وعلى ما مر عن شيخنا الرمي تحسب من أول الذي باختياره وإن تقدم على الآخر لكس في أثناء جنونه ولو قطع بوله مع نواصل فن آخره والآخر آخر أوله وغسل رجله ولو عن حدث في الخف في أثناء المدة لا يقطعها (قوله لأن وقت المسح) أي الراجع للحدث فلا ينافي نذب تحديه كافي المجموع (قوله فاعتبرت مدته منه) لأنه لا معنى لوقت العبادة إلا ما يجوز فعلها فيه كوقت الصلاة وهذا هو المقصود لا اعتبار المدة من آخر الحدث مطلقا كاسر (قوله والمراد الخ) يقيده بمعنى الإضافة والإفلية اليوم سابقة عليه (قوله كأن) الأولى أن يقول بأن لأنه عكس ما قبله بحمل كلام المصنف على الأيام والليالي الكوامل (قوله فلو أحدث) هي من أفراد ما دخل تحت المنفي بقوله أم لا وربما شمله كلام المصنف وانما صرح به ليرتب عليه الجواب بعده ولا فائدة لذكر الكاف إذ لم يبق فرد آخر (قوله ثم مسح المسافر الخ) دفع به ما عساه أن يتوهم وهو أن السفر الطويل يشمل ما لو كان يومين لانهما أوله فكيف يمسح فيهما ثلاثة أيام كذا قيل وفيه إيهام منع مسح الثلاثة في اليومين أطولهما وليس كذلك قال وجهان ذكره ليفيد أن المراد بالسفر ما يقع فيه المسح لا مقصده المسافر كما أشار إليه بقوله ولو ذهابا وإيابا وصورته أن يرجع المسافر بعد يوم ونصف مثلا إلى غير وطنه الحاجة ثم يعود ولو أبدل لفظ قدرها بدوام سفره لكان أولى (قوله والعاصي الخ) فهو مقيم حكايا غلبة ما يستبيحه مستصاوات أن لم يجمع بالمطر تقدما والافسحة وغلبة

النصب للغسل وقراءة الجهر للمسح وهو يرفع الحدث على الأصح في الزوائد خلا فالما دل عليه كلام الرافي في الشرح الصغير (قول الشارح أرخص للمسافر ثلاثة أيام الخ) أي مسح ثلاثة أيام ثم حذف المضاف فانتصب المضاف إليه انتصابه على التوسع وانما قلنا ذلك لضعف عمل المصدر محذوفا ولأن صلة أن وهو يمسح الآتي لا يعمل فيما قبله وقوله أن يمسح عليهم ما بدل من المصدر المقدر ثم الظاهر أنه قدم هذه الرواية على رواية مسلم لأنها أتم فائدة وفيها التصريح بأنه رخصة (قول الشارح لأن وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه) هذا التعليل يقتضي عدم جواز المسح في تجديد الوضوء قبل الحدث وليس كذلك (قول الشارح اليوم الأول ليلته) اليوم مفعول مقدم وليلته فاعل (قول الشارح كأن أحدث وقت الفجر) عبر في هذا بالكاف وفي الذي قبله بالباء لأن عدم سبق الليلة ليومها صادق بغیر مدخول الكاف كما لا يخفى (قول الشارح ثم مسح المسافر ثلاثة) أي وهو سفر القصر يستدعي أن يكون سفره قدرها ولو ذهابا وإيابا وذلك يقتضي أن يكون المقصد سفر قصر لأن الأيام معتبرة بلياليها أو كأنه حاول بذلك دفع اعتراض الاسنوي حيث قال شرط جواز

كالاستحاضة بمسح
لفرض ونوافل أو لنوافل
فقط كما سياتي
(فإن مسح حضرة ثم سافر
أو عكس) أي مسح سفرا
ثم أقام (لم يستوف مدة
سفر) تغلبا للحضر
فيقتصر على مدته في
الاول وكذا في الثاني أن
أقام قبل مضيا فإن أقام
بعدها لم يمسح ويجزئه
ما مضى وإن زاد على يوم
وليلة ولو مسح سفرا بعد
حدثه حضرا استوفى مدة
السفر ولو مسح أحد الخطين
حضرا ثم الآخر سفرا مسح
مدة السفر عند الرافعي تبعاً
للقاضي حسين والبخاري
ومصح المصنف مقالة المتولى
والشاشي أنه يمسح مدة
الاقامة فقط (وشرطه أن
يلبس بعد كمال طهر)
للحديث الاول فلو ايسه
قبل غسل رجليه وغسلهما
فيه لم يجزئ المسح الا
أن ينزعهما من موضع
للقدم ثم يدخلهما فيه ولو
أدخل احدهما بعد غسلها
ثم غسل الأخرى وأدخلها
لم يجزئ المسح إلا أن ينزع

ما يباح للمسافر ستة عشر صلاة إن لم يجمع فقد بما والا لسبعة عشر (قوله كالاستحاضة) قال ابن حجر
غير المتعبرة لانه يجب عليها الغسل لكل فرض وهو موجب للزعر نعم لو لبست الخف بعد غسلها وأخرت
بما يقطع الموالاة وجب عليها الوضوء لهذا الفرض وطا المسح فيه قاله شيخنا الرملي وطا المسح ثلاثة أيام
مسافراً أو يوماً وليلة مقيمة إن تركت الفرض وصلت النوافل فقط فعلم أن مدة من دام حدثه كغيره وانما
نقصت لوجوب الزعر عليه أن نزع هكذا ذكره. وفيه بحث بما يأتي أن وجوب الغسل مبطل للمدة وإن لم
ينزع الآن يقال ذلك فيما يتيقن فيه وجوب الغسل فتأمل وكالمسحاضة متمم لا للقدماء وصورة أن يلبس
الخف على نيم محض ثم يحدث ثم يتوضأ فإنه يجب عليه غسل رجليه في هذا الوضوء فيمسح عنه وإن حرم
عليه ذلك الوضوء للضرر ولبقاء علته وهذا صريح في بقاء طهارته الاولى بالتيمم مع استعماله الماء بالغسل وهو
غير بعيد لبقاء الطهر فيه فراجع (قوله فإن مسح حضرا الخ) حاصل هذه المسئلة أنه إذا لبس الخف حضرا
ثم سافر قبل الحدث ثم أحدث ثم مدة سفر وإن لم يمسح فيه وإن أحدث قبله فإن مضت مدة الحضر وجب
الزعر وإن لم يمسح فيه وإن سافر قبل مضيا فإن مسح ولو أحدث خفيه حضرا ثم مدة مقيم والآخر مدة سفر
وإن لم يمسح فيه وأنه إذا لبس الخف في السفر ثم أقام فإن لم يحدث أول مضى فمدة الحضر أتمها وإن لم يمسح
في السفر وإن أقام بعدها اقتصر على ما مضى في السفر وإن لم يمسح فيه أيضاً فعلم أن اللبس ودخول وقت
الصلاة غير معتبر بن مطلقاً وإن اعتبار المدة من الحدث مطلقاً وإن قصر المدة مقيماً بالمسح في الحضر بالفعل
أو بالاقامة من السفر مطلقاً وعلى ذلك يحمل كلام شيخ الاسلام (فتبني) سفر المصيبة كالخضر فلو
مسح عاصياً ثم ناب ثم مدة حضراً ومضت مدة مقيم ثم ناب وجب الزعر ولو تخلت اقامة بين مسحين في سفر
كان مسح في السفر ثم أقام ولم يمسح ثم سافر قبل مضى مدة المقيم ثم مسح فوافل يقتصر على مدة مقيم
لان المسح الاول كأنه في الحضر لوجود الاقامة بعده أو يستوفى مدة المسافر لوقوع المسحين في السفر كل
محتمل والاقرب الاول فراجع وبذلك علم أن لفظاً أو عكس مضر ولا حاجة اليه (قوله بعد حدثه حضرا)
أي وسفره قبل مدة المقيم كما مر (قوله استوفى مدة السفر) وإن لم يمسح فيه أصلاً أو مسح بعد يوم وليلة من
الحدث المذكور كما تقدم خلافاً لبعضهم وابتداء المدة من الحدث في الحضر كما مر نقلاً (قوله أو عكس) لا يخفى
أنه لا حاجة الى وجود المسح في هذا كما مر فتأمل (قوله ومصح المصنف) هو المعتمد كما مر (قوله وشرطه)
أي الخف أي شرط صحة المسح عليه كما أشار اليه وتفسير بعضهم بالجواز ليس في محله والمراد ما يسمى خفاً
عرفاً وسيأتي محترزه (قوله بعد كمال طهر) من الحدثين جميعاً ومنه إزالة النجاسة لمن طهارته بالتيمم كلاً
أو بعضاً وبعبارة المحرر بعد تمام طهر وهي أولى لان التمام معتبر فيه عدم نقص الواجب من اللات وهو
المناسب للشرطية والكمال معتبر فيه عدم نقص الاوصاف وهو يناسب الاولوية فتأمل (قوله الآن ينزعهما
الخ) ولم يجعلا الاستدامة هنا لبساً كافياً للإيمان لان مبناهما على العرف كذا قالوه والذي يتجه أن هذا
الثلاثة أن يكون السفر طويلاً فإن قيل أعمال يقيده السفر بالطويل لان القصير وهو ما دون اليوم واليلة
لا يتصور المسح فيه ثلاثة أيام بل يابهن قلنا ممنوع فإن اسم السفر شامل للذهاب وللاياب وللأقامة بينهما إذا
كانت دون ثلاثة انتهى وقولنا يقتضي الخ محل وقفة فتأمل (قول المتن فإن مسح حضرا ثم سافر) خرج
بالمسح ما لو حصل الحدث في الحضر ولم يمسح فيه فإنه ان مضت مدة الاقامة قبل السفر وجب تجديد اللبس وإن
مضى يوم مثلاً من غير مسح ثم سافر ومضت ليلة من غير مسح فله استيفاء مدة المسافر بن وابتداءها من
الحدث الذي في الحضر هكذا اظهر لي من كلامهم وهو واضح نهيت عليه ولا يذهب الوهم الى خلافه والله
أعلم (قول الشارح ولو مسح سفراً بعد حدثه حضراً الخ) أي ولا يضر في ذلك كون ابتداء المدة من
الحدث كما لو سافر بعد دخول وقت الصلاة حضراً فإنه يجوز له قصره في السفر بخلاف ما لو شرع قبل سفره

الاولى من موضع القدم ثم يدخلها فيه ولو غسلهما في ساق الخفف ثم أدخلهما موضع القدم جاز المسح ولو ابتدأ اللبس بعد غسلهما ثم أحدث قبل وصولهما الى موضع القدم لم يجزى المسح ودخل في قوله طهر وضوء دائم الحدث كالمستحاضة والوضوء المضموم اليه التيمم لمرض فيجوز بناء المسح عليهما ويستفاد به ما كان يستفاد بذلك الوضوء لو بقي من فرض ونوافل أو نوافل فقط ان كان فعلى به فرض ويجب النزاع في الوضوء لفرض آخر (سائر محل فرضه) وهو القدم بكعبيه من كل الجوانب غير (٥٩) الاعلى فلورؤى منه بان يكون واسع

الرأس لم يضر ولو كان به تحرق في محل الفرض ضرر قبل أو أكثر ولو تحقرت البطانة أو الظهارة بكسر أولهما والباقي صفيق لم يضر والاضر ولو تحقرت من موضعين غير متحاذيين لم يضر (طاهرا) بخلاف النجس كالتخذ من جلد الميتة قبل الدباغ قال في شرح المذهب والمتنجس فلا يكفي المسح عليه إذ لا تصح الصلاة فيه التي هي المقصود الاصلى من المسح وماعداها من مس المصحف ونحوه كالتابع لما نهم لو كان بأسفل الخف نجاسة معفو عنها سمح منه ما لا نجاسة عليه ذكره في شرح المذهب ويؤخذ من كلام الرافعي كالوجيز أن الحكم كذلك في غير المعفو عنها فيستفاد بالمسح في هذه الصورة قبل التطهير عن النجاسة من المصحف وحله كما قاله الجويني في التبصرة (يمكن اتباع المتي فيسه لتردد مسافر لحاجاته) عند الخط والترحال وغيرها ما جرت

لا يخالف في الايمان وان ذلك يسمى لبسها أيضا وانما لم يتعد به هنا لقوات شرطه وهو كون ابتداءه بعد كمال الطهارة فليتنامل (قوله ولو ابتدأ الخ) وفي عكس هذه له المسح بأن نزعهما بعد اللبس الى ساق الخفف ثم أحدث فلا بالاصل فيها (قوله كالمستحاضة) ولو متحيرة على ما تقدم (قوله عليهما) أى على وضوء دائم الحدث والوضوء المضموم اليه التيمم لمرض يعني اذا لبس كل منهما الخفف بعد تمام وضوءه غسله وتيمم ثم أحدث فله أن يتوضأ كوضوءه الاول لا يغسل رجله فله المسح على الخفف الذي لبسه بعد الوضوء الاول ويصلى بهذا المسح نوافل فقط ان كان صلى بالاول فرضا والا فيصلى به فرضا ونوافل (قوله ويجب النزاع لفرض آخر) أى ان أراد فعله والا فتستمر المدة كما مر ويجب مع النزاع الوضوء كاملا على دائم الحدث وان لم يكن محدثا وقت النزاع لان وضوءه مبيح لارافع وكذا الوضوء المضموم اليه التيمم يجب الاتيان به غسله وتيمم لان انضمام التيمم اليه جعله مبيحا لارافعا وقيل بعيد التيمم وغسل الرجلين فقط وصرح كلامهم خلافا لوراد فرضا آخر أو أكثر وهو على الوضوء الذي غسل رجله فيه لم يجب سوى إعادة التيمم لكل فرض (قوله سائرا) يعني كونه مانعا من لمس فيكفي الزجاج كإباني (قوله محل فرضه) ولومن محل الخرز (قوله غير الاعلى) وفارق ستر العورة نظر الاصل فيهما غالبا فلا يرد السر او يل (قوله قل أو أكثر) واغفر الامام أبو حنيفة تحرقا دون ثلاثة أصابع واغفر الامام مالك التحرق مطلقا حيث أمكن المشي فيه (قوله والمتنجس) ولولا زاد على محل الفرض على المعتمد (قوله نعم لو كان الخ) هو المعتمد وان غمته أو سال الماء البهل ومنها محل خز به شعر نجس ولومن مغلف ويطهر ظاهره بالغسل مع الترتيب ويعني عن باطنه وان كانت رجله مبتلة ويصلى فيه الفرض لعموم البلوى به وذكر الاسفل في كلامه ليس فيها (قوله ما لا نجاسة عليه) فان مسح على النجاسة لم يصح الا ان غمته قاله شيخنا الرملي وخالفه شيخنا ولعل مفارقتها عند شيخنا الرملي لتحذوق الطيور في المساجد لان الحاجة هنا أشد فراجع (قوله ويؤخذ الخ) هذا مرجوح وحله على نجاسة طرأت بعد المسح ليس من محل الخلاف قطعا (قوله يمكن الخ) والمعتبر حاجات المسافر الغالبة في الاراضي الغالبة يوما وليلة للقيم وثلاثة أيام ليليا للمسافر خلافا لابن حزم في اعتباره في القيم حاجات الإقامة والاعتبار في القوة باول المدة لا عند كل مسح ولو قوى على دون مدة المسافر وفوق مدة المقيم أو قدرها فله المسح بقدر قوته والمراد قوته من غير معين من نحو مدام (قوله والمتخذ الخ) عطف تفسير للجورب (قوله ضيقا يتسع) قال شيخنا أو واسعا يضيّق عن قرب (قوله والرخص لا تناط بالمعاصي) أى لا تتعلق بالمعاصي ورد بان ذلك فيما اذا كانت المعصية سببا للرخصة والخفف تستوفي به الرخصة (قوله وغيره) كالذهب والفضة وجلد الأدمى وانما لم يصح الاستنجاء بذلك الجلد لقوات الشرط بكونه محترما نعم الحرام لقائه تحف لبسه محرم فغير عذر لا يصح المسح عليه كما مر قطعا (قول الشارح والمتخذ من الجلد الضعيف) هذا بلفظه جعله الاسنوي تفسير الجورب الصوفية وصبرة الرافعي وكذا الجوارب المتخذة من الجلد التي تلبس مع المكعب وهي جورب الصوفية لا يجوز المسح عليها حتى تكون بحيث يمكن متابعة المشي عليها وتمنع نفوذ الماء ان اعتبرنا ذلك اما لصفاقها أو لتجديدها

به العادة بخلاف ما لم يكن كذلك لفظه كالخشب العظيمة أو رفته كجورب الصوفية والمتخذ من الجلد الضعيف أو غير ذلك كسمته أو ضيقه فلا يكفي المسح عليه ولو كان ضيقا يتسع بالمشي عن قرب كفي المسح عليه (قيل وحللا) فلا يكفي المسح على المنصوب لانه رخصة والرخص لا تناط بالمعاصي والاصح لا يشترط ذلك فيكفي المسح على المنصوب كالوضوء بماء مقصوب وعلى المسروق وعلى الحرير للرجل وغيره وقوله حللا وسائرا وما بينهما أحوال من ضمير يلبس أى

وهو بهذه الصفات (ولا يجزئ منسوج لا يمنع ماء) أي نفوذته إلى الرجل كافي المحرر لوصب عليه كما في شرح المذهب كالتأني مع مو-
قوبا كافي البسيط (في الاصح) لانه خلاف الغالب من الخفاف المنصرف اليها نصوص المسح والثاني يجزئ كالتخرق ظهره
من موضع وبطائه من آخر (٦٠) وان نفذ الماء منه إلى الرجل لوصب عليه ولو كان المنسوج لا يمنع وصول بلل

المسح إلى الرجل تخففته لم
يجزئ المسح عليه كما جزم
به الماردي وهو خارج
بشرط امكان اتباع المشي
(ولا) يجزئ (جروموقان
في الاظهر) مما خفف فوق
خف كل منهما صالح للمسح
لان الرخصة وردت في الخف
لعموم الحاجة اليه
والجروموق لانهم الحاجة اليه
والثاني يجزئ لان شدة
البرد قد تجوز إلى لبسه
وفي نزعه عند كل وضوء
للمسح على الاسفل مشقة
ويجوز بأنه يدخل يده
فيهما ومسح الاسفل
ولو لم يكن الاسفل صالحا
للمسح فهو كاللغافة
ويجوز المسح على الاعلى
جزما ولو لم يكن الاعلى
صالحا للمسح فهو كخرقة
تلف على الاسفل فان
مسح الاسفل أو الاعلى
ووصل البلل إلى الاسفل
بقصده أو قصدهما أو
أطلق أجزاء وان قصد
الاعلى فقط فلا ولو لم يصلح
واحد منهما للمسح
فواضح أنه لا اجزاء
(ويجوز مشقوق قدم
شد) بالمرى (في الاصح)

(قوله) وهو بهذه الصفات) فلو لم يكن بها أو ببعضها حالة اللبس لم يصح وان صار بها قبل الحدث على
الذي اعتد به شيخنا تبعنا الشيخنا الرملي وقال العلامة ابن قادم ووافقه بعض مشايخنا انه يكفي لان
المقصود كونه حالة وجوب المسح متصفا بها كالمسح خرقه أو ظهره بعد لبسه وهو متوجه وقول شيخ الاسلام
في المنهاج فان قلت الخ لا محل له هنا لانه ليس مما السكلام فيه فتأمل (قوله نفوذته) أي من غير محل خوزه
(قوله لا يمنع وصول بلل المسح) أي حاله فلا يضر بعد طول المدة (قوله مما خفف الخ) كلامه ظاهر في أن كلا
من الاعلى والاسفل يسمى جروموقا قال ابن حجر وهذا عند الفقهاء واصل الجروموق شيء بلبس كالخف وقال
بعضهم انه امام للاعلى فقط وكلام الشارح لا ينافيه فتأمل (قوله بأنه يدخل يده) أي مثلا (قوله ويجوز
المسح على الاعلى) قال شيخنا ما لم يقصد الاسفل لانه صار فيه ونظر فراجع (قوله فان مسح الخ)
ظاهر كلامه رجوعه لما اذا لم يكن الاعلى صالحا ومثله ما لو كانا صالحين ويمكن شمول كلامه له ولو غا ط أحدهما
في الآخر في صورتين كما تخفف واحده لظاهر وباطن قاله شيخنا ويتجه عليه انه لا يكفي مسح غير الاعلى
فراجع (قوله قصد الاعلى فقط) قال شيخنا أو قصد واحد الا بعينه وخالفه العلامة ابن قادم والطبري
وقالا بالاكتفاء فيها (قوله بالمرى) وتسمى الشرح بفتح المعجمة والراء وبالجمجمة (قوله فتفتح المرى)
أي كما هو كذا بعضها اذا ظهر به شيء من الرجل لومشي (قوله لانه اذا مشى ظهر) فلو لم يظهر لم يضر وفارق ما لو
أحرم بالسلالة وجيبه واسع بأن المضر هناك رؤية العورة بالفعل لو تأملها (قوله لو لبس خفعا على جبهة
واجبها المسح بان أخذت من الصحيح شيئا لم يكف المسح عليه وان مسح الجبهة داخله فان لم يجب مسحها
كفي مسحها ولا يضر نحو شعاع على الرجل طرا بعد غسلها ولو قبل لبس الخف (قوله إلى ساقه) قال شيخنا
تبعنا الشيخنا الرملي إلى أوله لانه لا يندب التحجيل فيه وقال العلامة الخطيب وابن عبدالحق انه يندب فيه
كما يؤخذ من قول شيخ الاسلام إلى آخر ساقه وحل شيخنا الآخر فيه على الاول بأنه آخر الساق من جهة
أسفله فيه نظر (قوله ولا يسن استيعابه بالمسح) فهو خلاف الاول (قوله ويكره تكراره إلى آخره) علل
ذلك بأنه يعيبه ويقصده ومقتضاه طلب ذلك أو عدم كراهته لو كان من نحو خشب قال شيخنا وهو كذلك

القدمين أو النعل على الاسفل (قول الشارح مع كونه قويا كافي البسيط) ففي البسيط اعتبر النفوذ والصب
والقوة (قول المتن ولا يجزئ جروموقان) هو فارسي معرب والجروموق خف فوق خف كذا عرفوه وحينئذ
فشكل رجل فيها جروموق وهو الخف الاعلى والتثنية في المتن بهذا الاعتبار (قول الشارح مما خفف الخ)
أي كل منهما خفف أو أراد بيان حقيقة الجروموق مع قطع النظر عن خصوص التثنية هذا وإن كان ظاهر
عبارة كاتري ان كلامه من الاسفل والاعلى يسمى جروموقا وان في كل رجل جروموقين وفيه بعد (قول الشارح
كل منهما صالح) بين به أن هذه الصورة هي محل القولين دون باقي الصور الآتية في كلامه (قول الشارح
والثاني يجزئ) أي ويكون الاعلى بدلا عن الخف الاسفل والاسفل بدلا عن الرجل هذا هو الاظهر من
الانفا وجه ثم على الجواز أيضا يجوز ثالث وأكثر واعلم أن عدم الجواز يشكل عليه تجوز تعدد الانتظار في
الرباعية في صلاة الخوف مع ان السنة انما وردت بانتظار بن فالفارق (قول الشارح فان مسح الاسفل
الخ) مثل ذلك يجري في مثله القولين السابقة بأن يصور وصول البلل إلى الاسفل من محل الخرز (قول

لحصول الستر والارتفاق به والثاني لا كما لو تلف على قدمه قطعة آدم وأحكمها بالشد فانه لا يمنع عليها وفرق الاول
بمصر الارتفاق بهافي الازالة والاعادة مع استيفاز المسافر ولو فتحت المرى بطل المسح وان لم يظهر من الرجل شيء لانه اذا مشى ظهر (ويسن
مسح أعلاه) الساتر لشد الرجل (وأسفله خلوطا) بان يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى إلى ساقه واليسرى
إلى أطراف الاصابع من تحت مفرج بين أصابع يديه ولا يسن استيعابه بالمسح ويكره تكراره وكذا غسل الخف وقيل لا يجزئ ولو وضع يده

للبتة عليه ولم يجرها أو فطر عليه أجزاءه وقيل لا ويجزى بمخرقة وغيرها (ويكنى مسمى مسح بمحاذي القرض) من ظاهر الخف دون باطنه الملاقى للشرة فلا يكتفى بكافه في شرح المذهب اتفاقا (الأسفل الرجل وعقبها فلا) يكتفى (على المذهب) لانه لم يرد الاقتصار على ذلك كما ورد الاقتصار على الاعلى فيقتصر عليه وقفا على محل الرخصة (٦١) والقول الثاني وهو يخرج يكتفى

فراجه (قوله مسمى مسح) لانه اصل كاسر وقال الامام مالك بوجوب تعميمه الا واضع الفضون أى الثنيات وقال الامام أبو حنيفة بوجوب قدر ثلاثة أصابع منه وقال الامام أحمد بوجوب أكثره (قوله من ظاهر الخف) دخل فيه عراه وخيط متصل به لا شعر عليه لانه لا يسمى خفا خلافا لابن حجر وبذلك فارق محبة مسح شعر الرأس (قوله دون باطنه) وان نفذ الى ظاهره نعم ان نفذ من محل الخمرز ففيه تفصيل الجرموق (قوله وعقبها) خرج به كعبها فيكنى مسح ما يحاذيه (قوله والعقب مؤخر القدم) مما وراء الكعب وهو بفتح العين مع كسر القاف وفتح العين وكسر هاء مع سكون القاف (قوله في أنه لا يكتفى الخ) فيه اشارة الى ان التشبيه من حيث عدم الاكتفاء فقط لا في طلب مسحه خطوطا ايضا خلافا لمن زعمه (قوله ولا مسح لشاك) أى لا يصح مسحه ولا صلته المرتبة عليه لانه رخصة يجب فيها العمل باليقين في قدر المدة والصلاة فلو زال شكك بعدهما والمدة باقية أعاد المسح وما صلاه حالة الشك (قوله فان أجنب) ولو جناية مجردة عن الحدث الاصغر ومثل الجناية الحيض والنفاس لا غسل مندور ولا واجب عن نجاسة اشبهت فيه فلو غسل رجله وأدخل الخف فيها لم تنقطع المدة (قوله وجب تجد بدليس) المراد منه انقطاع المدة وكان الوجه أن يعبر به (قوله لا يمسح بغيرها) هو العتد خلافا لما ذكره عن الكفاية (قوله ومن زرع الخ) أى أخرج رجله من ساق الخف لا اليه الا ما خرج منه عن الاعتدال وكذا لو خرج الخف عن الصلاحية (قوله أو انتهت) هو عطف عام (قوله غسل قدميه وجوبا) ولا بد من نية من نيات الوضوء لان نيته الاولى منزلة على المسح وقدر زال ذلك دام الحدث وهو كذلك ويستبيح ما كان له لو بقي ايسه كما تقدم

باب الغسل

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد الطهارة وأخره عن الوضوء لقلته عنه كما أزاله النجاسة عنهما لذلك ولصحتهم ما معها قبل وكان واجبا لكل صلاة ثم نسخ وسكتوا عن كونه من خصائص هذه الامة ويقرب كونه منها وهو بفتح الغين على الافصح وبضهها على الاشهر استعمالا ويقال بالضم للاء الذي يغسل به وبالكسر لما يضاف للاء من السدر ونحوه وهو لغة سيلان الماء مطلقا على الشيء وعرفا سيلان الماء على جميع البدن بنية مرة واحدة كما يأتي وما قيل انه كان يجب سبع مرات ثم نسخ لم يرد ما يدل عليه من نقل معتبر في حديث أو أثر فراجه (قوله وموجه) بكسر الجيم بمعنى سببه وان لم يجب أو وجب على الغير كما في

(قول المتن ويكنى مسمى مسح الخ) أى خلافا لابن حنيفة بالتقدير بثلاثة أصابع ولما لا في التعميم الامواضع الفضون ولأحد في التقدير بأكثر الخف لانه عرض النصوص لمطلق المسح (قول الشارح أو سفرا) جمع سافر كراكب وركب قاله الاسنوى (قول الشارح دل الامر بالنزع) وجه استفادة ذلك من حديث صفوان أن الاستثناء ليس من الأمر نابل من عدم النزع وكل من استغنى والمستغنى منه مورد ومحل للطالب المدلول عليه بأمراً فليكون الاثبات الذي أفاده الاستثناء مطلوباً بأموراً به ونظير ذلك قوله تعالى أمر أن لا تعبداوا الاياه (قول المتن غسل قدميه) أى والظاهر انقطاع المدة أيضا كما في الجناية ثم رأيت في الكفاية صرح بأن نزع الرجل من الخف يبطل للمدة

باب الغسل

(قول المتن الغسل) قيل لما كان الغسل من الجناية مع ما قبل الاسلام من بقية دين ابراهيم عليه الصلاة

لا يمسح بغيرها كما هو مقتضى كلام الرافى ويؤخذ من قول الكفاية ينبغي أن لا ينطل مدة المسح انه يمسح بغيرها لارتفاع المانع (ومن نزع) خفيه أو أحد هبتي المدة وأنته (وهو بطهر المسح غسل قدميه) لبطان طهرها بالنزع أو الانتهاء (وفي قول يوضا) لبطان كل الطهارة بطلان بعضها كالصلاة واختار المصنف في شرح المذهب كابن المنذر أنه لا يلزمه واحد منهما لو صلى بطهارته (باب الغسل) (موجه)

الكافروالميت والمردالموجب لثأته فلا يرد تنجس جميع البدن لان الواجب فيه ازالة النجاسة ولو بكشط الجلد مثلا فاني التعرير غير مستقيم (قوله موت) وهو عدم الحياة عما من شأنه الحياة فدخل السقط وخروج الجمد وقيل عدم الحياة وقيل عرض بضاد الحياة وقيل مفارقة الروح الجسد (قوله الا في الشهيد) اقتصر على استثنائه حرمة فيه دون غيره (قوله فيجب الخ) هو صريح في أن الخروج موجب وان الانقطاع شرط لصحته ولا يجب على الفور ولو على الزاني ويتضيق بارادة القيام للصلاة ونحوها ويتوسع بعدمها وان خرج عن وقت الصلاة وانتهى بتأخير الصلاة لا بعدم الغسل وعلى هذا ينزل ما ذكره شيخ الاسلام والالزم الفساد في بعض الافراد فتأمل (قوله ونفاس) بخروج ولد من أدمية وان كان الولد على غير صورة آدمي ككأب أو تعدد الولد فيجب بعد كل من التوأمين أو كان من غير طريقه المعتاد ولومع افتتاح الاصل وما لا شيخنا الى محي تفصيل المني خصوصاً مع تعليل الاصح بذلك فلا غسل بولادة الرجل والجن كالانس كما يأتي (قوله وكذا ولادة) أي لما ذكره بلابل فهي كالنفاس لكن اعتمد شيخنا الرمي أخذ من التعليل انها لا تنقض وضوء المرأة وأنه يجوز وطؤها عقبها وأنها تنظر بها لو كانت صائمة طاهرة وفيه بحث ظاهر مع ما فيه من تبعيض الاحكام فراجع وخروجها بالقاء بعض الولد وان عاد فينقض الوضوء فقط وقال الخطيب تنخير بين الغسل والوضوء ويجب الغسل بالقاء آخر جزء منه اتفاقا (قوله والعلة والمضغة) أوردناها على المصنف لانهم مبالسا ولادة لكن محل وجوب الغسل لكل منهما ان قال اثنان فأكثر من القوابل انها اصل ولد ولو بقيت لتصور (قائدة) ثبت للعلة من أحكام الولادة وجوب الغسل وفطر الصائمة بها ونسمة الدم عقبها نفاسا لو ثبت للمضغة ذلك وانقضاء العدة وحصول الاستبراء ان لم يقولوا فيها صورة أصلا فان قالوا فيها صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة وثبت مع ذلك بها أمية الولد ويجوز أكلها من الحيوان المأكول عند شيخنا الرمي (قوله وجنابة) وهي لغة البعد لما فيها من البعد عن العبادة ومحلها وشراعاتي على دخول الحشفة وخروج المني بشرطهما وعلى أمر اعتباري يقوم بالبدن يمنع محبة الصلاة بلا مرخص وعلى المنع المترتب على ذلك على ما مر في الحديث (قوله وتحصل) أي توجد وتحقق لانها نفس ذلك كاتقدم (قوله للرجل) أي الواضح وقيد به لكون الكلام في الفاعل ولقوله بعد المرأة كرجل والمراد بهما الذكروا لا النثى ولومع الصغير وكذا الخثني بشرطه (قوله بدخول حشفة) ولو في هواء الفرج أو بجائل لا بدخول بعضها الا ان دخل البعض الآخر ولو في فرج آخر ولو من غير الجنس (فرع) لو دخل الرجل كله فرجا قال شيخنا الرمي لا يجب الغسل فراجع (قوله أو قدرها) كلا أو بعضا

موت) الا في الشهيد
فسيأتي أنه لا يغسل
(وحيض ونفاس) فيجب
عند انقطاعهما للصلاة
ونحوها (وكذا ولادة بلا
بلل في الاصح) لان الولد
مضى منعقد والثاني يقول
الولد لا يسمى منيا وعلى
الاول يصح الغسل عقبها
ذكره في شرح المهذب
ويجوز الخلاف بتصحيحه
في القاء العلة والمضغة بلا
بلل (وجنابة) وتحصل
للرجل (بدخول حشفة
أو قدرها)

والسلام كما بقي الحجج والنكاح لم يحتاج الى بيان كيفية في الآية بخلاف الوضوء (قول الشارح الا في الشهيد) فسيأتي أنه لا يغسل يريد بذلك أن المؤاخر حجه الله ذكره فلا يعترض به عليه (قول المتن وكذا ولادة بلا بلل) الظاهر أن الولادة المذكورة تحرم الوطء كالحيض والنفاس قيل ان الولادة بلا بلل توجد كثيرا في نساء الاكراد (قائدة) اذا أوجبت الغسل منها فهل تبطل الصوم الاصح في التحقيق نعم والاقوى في شرح المهذب لا كاحتمال (قول الشارح والثاني يقول الولد لا يسمى منيا) أي ويجب الوضوء كذا في الاسنوي وقيد بفهم علم وجوبه على الاول وفيه نظر لانه منعقد من منيها ومنى الرجل (قول الشارح وتحصل للرجل) أي تتحقق وتوجد بالدخول للحشفة وخروج المني فليست غيرها والا فواجبه اضافة الوجوب هنا الى أمر مترتب على دخول الحشفة وخروج المني وعدم اعتبار ذلك في باقي الاسباب كالحيض (قول المتن حشفة) قال الامام وفي اعتبار قدر الحشفة في الهيمة كالقرد ونحوه كلام بولكل الى فكر الفقيه (فرع) قال في الروضة لو استدخلت المرأة ذكرا مقلوعا فففيه الوجهان في نقض الوضوء بمسه قال الاسنوي هكذا أطنى ومنقضاء عدم التفرقة بين استدخاله من رأسه أو أصله أو وسطه بجمع طرفيه وفيه نظر لا يخفى على

كبيرة كانت أو صغيرة حيث اعتبرت من مقطوعها بخلاف فاقدها خلقة فيعتبر قبح حشفة أقرانه (قوله منه) أي الرجل وبعتبر ذلك القدر من المتصل بالقطع لان الكلام في غير المبان (قوله فرجا) ولومبنا حيث بقي اسمه أو من نيت من حيث فساد العبادة به ولو حجا وعمره ووجوب الغسل على الحي ووجوب كفارته به في الحج والصوم وان كان لاحد ولا مهر فيه (قوله قبل) أي من واضح أيضاً الخنثى فلا غسل بالابلاج في قبله فقط ولا يبالجه في غيره نعم ان كان له نقبة فقط فكالواضح فان أوج وأوج فيه وجب عليه الغسل بقيننا (قوله أودبرا) ولومن خنثى (قوله من آدمي) والخنثى ذكرا أو أنثى كالآدمي حيث تحققت الذكورة أو الأنوثة ولو على غير صورة الآدمي قاله شيخنا (قوله أو بهيمة) ولو نحو سمكة ولومينة كما تقدم (قوله ويصبر الآدمي) المفعول به جنباً ذكراً أو أنثى وهذا أعم من قول المصنف الآتي والمرأة كرجل فلا يفتى عن هذا فافهم وكلامه في ذكرا الرجل المتصل وهو غير قيد قاله المبان كذلك حيث بقي اسمه والعبرة بحشفته ان وجدت والافقدها من أي جهة منه وغير الآدمي كالقرد كذلك وتعتبر له حشفته بحشفة آدمي معتدل الخلقة وقال شيخنا يرجع الى نظر الفقيه (تنبيه) لاشئ على صاحب الفرج المبان من رجل أو امرأة خلافا لما توهمه بعض الطلبة الضعيف الفهم السقيم الادراك وقد أوحى الدهر الى ذكر هذا والله أعلم (قوله وبخروج مني) لا يبرز له في قسبة الذكرا وان قطع به مالم يخرج من باقية المتصل شئ ويعتبر في المرأة خروجه الى ما يجب غسله في الاستنجاء والمراد مني الشخص نفسه ولو مع مني غيره فلو قضت المرأة شهوتها واغتسلت ثم خرج منها مني وجب عليها الغسل اقامة للمظنة مقام اليقين ولو خرج المني في دفعات وجب الغسل بكل مرة وان قل (قوله كان انكسر صلبه الخ) هو غثيل لخروجه من غير المعتاد لاما يجب به الغسل لان الخارج لعله من ذلك لا يوجب به وان وجدت فيه الخواص بخلاف الخارج من المعتاد (قوله فيعود فيه التفصيل) وهو المعتمد فان كان انسداد الاصل عارضا وجب الغسل بالخارج من المنفتح في الصلب في الرجل وفي الترائب في المرأة دون غيرها فلا يوجب الغسل وينبغي نقض الموضوع به ان كان عما تحت المعدة لانه من النادر فراجع وان كان الانسداد خلقيا وجب الغسل بالخارج من المنفتح في جميع البدن ولا عبرة بالخارج من المنافذ كما مر ولو تعدد المنفتح المذكور وخرج منه ما فيه خواص المني فقياس ما مر في الحدث وجوب الغسل بكل منها ويحتمل الفرق فراجع (قوله والصلب هنا كالعدة) صوابه كحدث المعدة اذ الصلب الذي هو فقرات الظهر تحت عظام الرقبة معدن المني هنا وكذا ترائب المرأة التي هي عظام صدرها (قوله ريج عجين) من نحو حنطة أو ريج طلع نخل ورطباً وجافاً حالاً من المني (قوله فان فقدت الصفات) أي بقينا فلو احتمل كون الخارج منه منياً أو ودياً كان استيقظ من نومه فوجد بباطن ملبوسه شيئاً أبيض تخيلاً تخير بين حكميهما فيغتسل أو يتوضأ وانما اقتصر على البياض والنخس دون الريح لانهما مناط

الفقيه (قول الشارح من مقطوعها) يجوز أن يكون حالاً من المضاف وكذا من المضاف اليه لان المضاف بمعنى المائل فهو عامل ولانه كالجزء أيضاً وعلى الاحتمال الثاني تنقيد العبارة أن القدر معتبر بحشفة ذلك العضو وأما قوله منه فقد تنازع فيه حشفة وقدر والغرض من كونه منه ابضاح المراد من العبارة بيان أن المؤثر دخول الحشفة أو قدرها بحيث تكون تلك الحشفة أو قدرها من الشخص حنثاً من أن يوهم خلاف ذلك بسبب تكبير الحشفة بذلك على أن هذا مراده أن المان في الكلام على التحليل في باب التكاح قال اذا طلق الحر ثلاثاً نحل له حتى تنكح وتغيب بقبلها حشفته أو قدرها قال الشارح من مقطوعها ولم يقل منه لان الصغير هناك يعني عنه (قول الشارح منه) حال من المضاف اليه في قدرها (قول الشارح ويصبر الآدمي جنباً) نعم يستثنى منه الميت فلا تجب إعادة غسله لا تقطاع التكليف عنه (قول المان وبخروج مني) سمي بذلك لانه بمنى أي يصب فيقال أمني ومنى ومنى والاوّل أفصح (قول الشارح مع فتور الذكرا الخ) يرجع

من مقطوعها منه (فرجا) قبل أودبرا من آدمي أو بهيمة ويصبر الآدمي جنباً بذلك أيضاً (وبخروج مني من طريقه المعتاد وغيره) كان انكسر صلبه فخرج منه وفي أصل الروضة وقيل الخارج من غير المعتاد حكم المنفتح المذكور في باب الاحداث فيعود فيه التفصيل والخلاف والصلب هنا كالعدة هناك وفي شرح المذهب انه الصواب ويحرم به في التحقيق (وبعرف بتدفقه أولدة) بالمحمة (بخروجه) وان لم يتدفق اقلته مع فتور الذكرا عقب ذلك ذكره في الروضة كاصلها وأسقطه من الحر لاستلزام اللذة (أوريج عجين رطباً أو بياض يبض جافاً) وان لم يتدفق أو يلتنبه كأن خرج ما بقي منه بعد الغسل (فان فقدت الصفات)

الاستقبال وقول بعضهم لعل بهض الخواص كاللذة وجد ولم يعلم به لثقل النوم فيه نظر لما قالوا انه لو وطئ زوجته
وهي نائمة لم يجب عليه بالخروج المني منها ثانياً غسل لانها لم تقض شهوتها فانه صريح في عدم اللذة في النوم وانما
تخبر لتعارض الامرين عليه وفارق وجوب الصلاتين على من نسي احدهما باشتغال ذمته بهما وكناز كاة
الاكثر في المختار من التقيد بامكان التمييز فيه وله الرجوع عن اختيار أحدهما الى الآخر ولا يعيد مسافله
بالاول من صلاة ونحوها نعم ان تغير اختياره في الصلاة فيمتدحه البطالان للتردد حيث قد في مجتمعات عدم تحقق
انقضاءها فتأمل واختص التخيير بالغسل والوضوء فلا يتعدى الحكم الى غيرها كحرمة القراءة أو المسكت
في المسجد باختيار المني وتنجس ما أصابه باختيار غيره للشك في ذلك وتخرج بباطن ملبوسه ظاهره فلا شيء
عليه فيه لاحتمال كونه من غيره ولوتبين له الحال على وفق ما اختاره فهو كوضوء الاحتياط فيلزمه الطهر
واعادة ما فعله وقال العلامة ابن قاسم لا طهر عليه ويجز به ما فعله هنا لانه غير متبرع به بخلاف وضوء الاحتياط
فراجع (قوله المد كورة) يشير الى أن المراد بها الخواص لا الصفات حقيقة نحو البياض كاسم (قوله
فلا غسل) أي مطلوب فلا يجوز لانه عبادة فاسدة وعلى ذلك يحمل ما في المنهج (قوله تحصل بما ذكر) برد
عليه الوجوب عليها بوطء نحو فردو بالذ كرا المبان وقدم التنبيه عليه الا ان يقال ليس في كلامه ما يفيد
الحض أو المنع وقد يقال كلامه شامل لذلك لمن تأمله (قوله وفي ان منها الخ) هو المعتمد وعبر بالصفات
موافقة الكلام المصنف (قوله بالجنبانية) ولا يصح رجوع الضمير للموجبات المد كورة لان ما يحرم بالحيض
والنفاس سبب في بابه ولا معنى للحرمة في الموت ولان الولادة اما من النفاس واما من جنبانية (قوله
والمسكت) أي مسلم غير نبي بما يعده مكائراً فالودود قدر الطمأنينة على المعتمد ومنه ركوب على دابة أو نحو
مرير على الاعناق ان لم ينسب سير ذلك اليه والافهوعبور ومن المسكت دخول المسجد الذي ليس له الاباب
واحداً أو أكثر ودخل من باب واحد بقصد الرجوع منه لان عن ذلك بعد ومنه دخوله لاجل أخذ آجرة
حمام قال شيخنا الرمي الا ان يقيم قبل دخوله ومكث بقدر حاجته ونزوع فيه ويجب على الولي منع غير
المميز وكذا المميز لا الحاجة تعليمه انا الانبياء فلا يحرم عليهم المسكت تعظيماً لشأنهم وخصوصية لهم والقراءة
منهم كالمسكت وخرج بالمسلم الكافر ذكرنا كان أو أنى الا الحائض فلا يمنع من المسكت فيه لانه لا يعتقد حرمة
ولذلك فارق حرمة بيع الطعام له في رمضان لانه يعتقد حرمة الفطر في الصوم ولكنه خطأ ويمنع من الدخول
له الا باذن بالغ مسلم ولتجنب الاستفتاء من العلماء أو المصلحة لنا أو أحد الامور كاف كما صرح به ابن عبد الحق
وشرح شيخنا لا يخالف ذلك لمن تأمله فان دخل بغير ذلك عزز ودخلنا أما كنهم كذلك ولو احتلم المسلم في
المسجد ولم يجد موضعا يأمن فيه على نفسه وخشي ضرراً بخرجه جاز له المسكت بقدر حاجته ويجب عليه
غسل ما لا يضره من بدنه والتيمم ولو بقراب المسجد الداخل في وقفه وان حرم عليه وهذا التيمم لا يبطله
الاجنبانية أخرى (فرع) أجاز الامام أحمد المسكت في المسجد للتوضي الجنب ولو بلا عنبر وعنده أن خروج المني
ناقض (قوله في المسجد) ولو مشاعاً ومظنوناً بالاجتهاد بالقربة خلافاً لابن حجر وسواء أرضه وهو أو له ولو
طائفة ورروشن متصل به وان خرج عن سمنه لا غصن خارجه من شجرة أصلها فيه كمال اليه شيخنا
(قوله أي الجواز) دفع به توهم جواز التردد الذي شبهه العبور وبحرم الجماع في العبور ولو على دابة وفي

لنول المتن أو لذة بخروجه (قوله المتن والمسكت في المسجد) أي ولو في هوائه ولو كان بعض المكان مسجداً
على سبيل الشيع حرم أيضاً بخلاف الاعتكاف وصحة الصلاة للمأموم المتباعد عنه امامه فوق ثلثمائة ذراع
(قول الشارح ولا جنباً الا عابري سبيل) أي فانه دليل على أن المراد بالصلاة في الآية مواضعها قال الله
نعالى لهدمت صوامع وبيع وصلوات (فائدة) ذكر صاحب التلخيص من خصائص النبي صلى الله
عليه وسلم دخوله المسجد جنباً وما ليه النورى رحمه الله

المد كورة في الخارج
(فلا غسل) به (والمرأة
كرجل) فلا أن جنباتها
تحصل بما ذكر وفي أن
منها يصرف بالصفات
للمد كورة وقال الامام
والغزالي لا يعرف منها الا
بالتلذذ (وبحرمها) أي
بالجنبانية (ما حرم بالحدث)
من الصلاة وغيرها
للتقدم في بابه (والمسكت
بالمسجد لا عبوره) أي
الجواز به قال الله تعالى
ولا جنباً الا عابري سبيل
وخرج بالمسجد الرباط

ومحوه (والقرآن)

ولو بعض أنه حديث
الترمذي وغيره لا يفسر
الجنب ولا الحائض شيأ من
القرآن و يقرأ روى بكسر
الهمز على التثنية و بعضها
على الخبر المراد به التثنية
ذكره في شرح المذهب
(ويحل أذكاره لا بقصد

قرآن) كقوله عند الركوب

سبحان الذي سخر لنا هذا

وما كنا له مقرنين وهذا

المصيبة الثالثة وأنا إليه

راجعون فان قصد القرآن

وحده أومع الذكر حرم

وان أطلق فلا كإقتضاه

كلام المصنف خلافا للحرر

ونبه عليه في الحقائق وقال

في شرح المذهب أشار

العراقيون الى التحريم

قال في المكافاة وهو

الظاهر (وأقله) أي الغسل

عن الجنابة أو الحيض أو

النفاس (بترفع جنابة)

أوحيض أو نفاس أي

رفع حكم ذلك (أو استباحة

مفتقر إليه) أي الى الغسل

كان بنوى به استباحة

الصلاة أو غيرها مما يتوقف

على الغسل (أو أداء

فرض الغسل) أو فرض

الغسل أو أداء الغسل كما في

الحارثي الصغير قياسا على

أداء الوضوء وفي شرح

المذهب قال الروياني

لوني الجنب الغسل

لم يجزئه لأنه قد يكون

عادة وقد يكون مندوبا

المسكت لعدو في ماء جار فيه ولا يجرم الغسل فيه وان دخله بلا مسكت (قوله والقرآن) من بالغ مسلم غير نبى
ويجوز تعليمه لكافر غير معاند ورجى اسلامه سواء التذكر والانتى وهذا مراد من غير بقراءته لانها بمعنى
أقراءه اذ قرأته لا يمنع منها مطلقا وعبروا في الكافر بعدم المنع من المسكت والقراءة ولم يعبروا بالجواز لبقاء
الحرمة عليه لانه مكلف بفروع الشريعة و يمنع من مس المصحف وحله لان حرمة أبلغ بدليل جواز قراءة
المحدث دون محموسه (قوله ولو بعض آية) أولو حرافوا ان قصد الاقتصار عليه وشرط الحرمة صماح نفسه ولو
تقدروا أو اشارة الاخرس كالنطق وقيدوا شيخنا بلسانه وهو غير بعيد لكن الاول هو الموافق لقولهم اشارة
الاخرس كالنطق الا في ثلاثة الشهادة والحنث واطلان الصلاة و يظهر هنا عدم الحرمة مطلقا بدليل عدم
إيجابها عليه بدلا عن الفاتحة في الصلاة فتأمل نعم يجب على فاقد الطهورين قراءة الفاتحة فقط آخر الصلاة قال
بعضهم وكذا لو نذر قراءة في وقت معين وفيه بحث يتأمل (قوله ويحل أذكاره) وكذا غيرها (قوله وان
أطلق فلا حرمة) هو المتمد ولا بحث لو حلف أن لا يقرأ لان الجنابة صارف وانما حرمت القراءة في قصد
القرآن مع غيره هنا بخلاف ما صرح في محل المصحف مع غيره بقصد هما عند شيخنا الرملى لعدم جرم يستتبع
هنا كإيماء وخالفه الخطيب (قوله أي ما هيته الشاملة للندو بانه وللندوب اذ الواجب في الغسل
ليس له أقل وأكمل وتقييد الشارح بالواجب بخصوص المحل (قوله عن الجنابة الخ) قيده بما يناسب ما بعده
وسكت عن الموت لانه لا يصح فيه تحونية رفع الحدث وعن الولادة لانها تصح بنية الجنابة قاله شيخنا (قوله
بنية رفع جنابة الخ) أي من المغفل المميز ولو صبياً ونائبه كزوج محنونة وممتعة ولو كافرة بعد حيضها وله
وطؤها الى اسلامها ولو تبعاً الى الحيض آخر وان طال زمنه ويصح الغسل بنية رفع الحدث ان قصده عن
جميع البدن وكذا ان أطلق لا نصرافه لما عليه فان عين وأخطأ لم يضربان نوى الا صغر غلطاً لرفع الحدثان
عن أعضاء الوضوء غير الرأس لان واجبه المسح فلم تتناول النية بخلاف بقية أعضائه لان واجبه الغسل في
الحدثين وقضية ذلك بقاء الحدثين على الرأس ونقل شيخنا الرملى عن والده أنه يرتفع عنها الا صغر لان
الغسل يكفي عن المسح وفيه نظر فراجعه ويؤخذ من التعليل اختصاص الرفع بالقدر الواجب من البدن
والرجلين لا نحو عضد وساق وفي كلام العلامة ابن عبد الحق ما يشعر بخلافه ويندب له الوضوء اذا أراد غسل
باقى بدنه بل هو أولى بمن تجردت جنابته عن الحدث (قوله أوحيض أو نفاس) ويصح رفع الحيض بنية
النفاس وعكسه ولو عهد المأمور بحقيقته الشرعية ويصح كل منهما بنية حل الوطء وان لم يكن طاحليل (قوله
رفع حكم ذلك) أي فالنوى الاسباب وينصرف الى حكمها ان لم يقصده ولم يعرفه كما صرح في الحديث (قوله
كان بنوى استباحة الصلاة) أي بانى بنفس تلك الصيغة كما صرح في الوضوء (قوله وغيرها) كمس مصحف
وسجدة تلاوة وحل وطء كما صرح به بذلك فعل الصلاة المفروضة وفي نية صاحب الضرورة ما صرح في الوضوء
(قوله فرض الغسل) ويدخل مندوبه بانه تبعاً كافي نية فرض الصلاة في الاغتسال المندوب بنوى أسبابها
وكيفية فرض الغسل نية الغسل الواجب (قوله لم يجزئه) ما لم يضعه لمفتقر أو غيره مما صرح كالغسل للصلاة وليس
المصحف ومثله نية الطهارة لذلك وفي نية الطهارة الواجبة ما صرح في الوضوء فتكفي خلافاً للخطيب (قوله
لانه قد يكون عادة وقد يكون مندوبا) أي فلا ينصرف للواجب الا بالنص عليه لانه لما تردد القصد فيه بين

(قول المتن والقرآن) أي باللفظ ومثله اشارة الاخرس قاله القاضي في فتاويه (قول الشارح أوحيض) لو
كان على المرأة حيض وجنابة فنوت أحدهما فقط ارتفع الآخر قطعاً واستشكل القطع مع جريان الخلاف في
نظيره من الوضوء قال الامام النووي والفرق صعب انتهى قلت قد يابح فارق من جهة أن نية رفع الحدث
الاكبر من حيث اقتضاؤها تعميم جميع البدن أقوى من نية الوضوء لاختصاصها ببعض الأعضاء بذلك
على قولها استباحة الا صغر دون العكس (قول الشارح وقد يكون مندوبا) فيه نظر فان الوضوء قد

وهو أول ما يفصل من
البدن فالنوى بعد غسل
جزء وجب إعادة غسله
ومقرونة بالرفع في خط
المصنف وقيل بالنصب
صفة نية المقرة المنصوبة
بنية الملقطة (وتعميم
شعره) بفتح العين
(وبشره) حتى الاظفار
وما يظهر من صمغ
الاذنين ومن فرج المرأة
عند قعودها لقضاء
الحاجة وما تحت الشعر
الكثيف ويجب نقض
الصفائر ان لم يصل الماء
الى باطنها بالانقض (ولا
يجب مضمضة واستنشاق)
كأني الوضوء (وأكله ازالة
القنر) بالمضمضة كالني
على الفرج (ثم الوضوء)
كاملاً (وفي قول يؤخر غسل
قدميه) فيغسلهما بعد
الفصل لحديث الشيخين
عن عائشة أنه صلى الله
عليه وسلم نوضاً في غسله
من الجنابة وضوءاً للصلاة
زاد البخاري في روايته عن
ميمونة غبر رجله ثم
غسلها بعد الفصل (ثم
تعهد معاطفه) كعضون
البطن والابط (ثم يفيض
الماء على رأسه ويغسله)
وفي الروضة وأصلها انه يغسل
الشعر بالماء قبل افاضته
ليكون أبعد عن الاسراف
في الملعوف المهذب ويخلل الحبة أيضاً (ثم على) (شقه الايمن ثم الايسر)

أسباب ثلاثة العادة كالتنظيف والتدب كالعبود والوجوب كالجنابة احتاج الى تعيين بخلاف الوضوء ليس له
الاسباب واحد وهو الحدث فلم يحتج الى تعيين لانه لا يكون عادة أصلاً ولا مندوباً بالسبب وليست الصلاة
بالوضوء الا لأول للجدد سبباً للتجديد وانما هي مجوزة فقط لاطالعة له ولذلك لا يصح اضافته اليها فافهم
ذلك فانه مما يكتب بالتبر فضعاف عن الخبر فرحم الله نرى قبر هذا الشارح مأدراً به بالسبب الكلام وما أقوى
ادراكه بتأدية المرام والله ولي التوفيق والالهام (تنبيه) لا تصح نية نحو مسح المصحف من الصبي اذا
فقد حاجة تعلمه كالوضوء ولوشك المقتسل بعد الغسل في نيته وجبت اعادته كالوضوء (قوله وهو أول
ما يفصل من البدن) وان كان عن سنة سابقة عليه كالوضوء فيه أو لم يقع غسله عن البدن كالغسل عملاً
متنجساً بمغلف ونوى عنده فيعتد بالنية ولو في أول غسله منه وان وجبت اعادته غسله عن الحدث كحمر في
غسل الجزء من الوجه مع المضمضة قاله شيخنا واعتمده ونقل بعضهم عن شيخنا الرمي خلافه (تنبيه)
ظاهر كلامهم ان تفرق النية على الاعضاء لا يأتي في الغسل لان البدن كالمضوء الواحد فراجعه اذا لمائع
منه (قوله وتعميم شعره) الا ما ثبت داخل العين أو الانف فلا يجب ولا يسن وان طال وخرج من حد الوجه
كأصبع به العلامة ابن عبد الحق (قوله حتى الاظفار) قاله بشرة هنا أعم من الناقص في الوضوء ومنها
ظاهر أنف وأصبع أو رجل من تقبلاً وخشب كأي الوضوء (قوله وما تحت الشعر الكثيف) نعم يعني عما
تحت نحو طبع عسر زواله وان كثرت يجب ازالته مع الشعر ان لم يكن فيه مثله كحبة المرأة (قوله ويجب
نقض الصفائر) ان لم يصل الماء الى داخلها الا به بخلاف ما تعقد بنفسه فلا يجب نقضه وان كثرت فان كان يفعل
عنى عن قليله ولو بقي من أطراف شعره مثلثاً ولو واحدة بلا غسل ثم أزالها بقص أو تنف مثلاً لم يكف فلا
بدن من غسل موضعها بخلاف ما لو أزالها بعد غسلها (قوله ولا يجب مضمضة واستنشاق) نص عليهما رداً للقول
بوجوبهما عندنا هنا ولا يكفي عنهما فاعلم ما في الوضوء قبله (قوله وأكله) أى مطلق الغسل كالحمر (قوله
ازالة القنر) أى الطاهر كالمثل وسياً في التجسس ويندب أن لا يفصل الا بعد بول وان يقدم غسل الفرج
وما حواه ان اغتسل نحو ما روي لاحتياجه الى غسله بعد فيلزم من ناقصاً واحتياج الى لف خرقه مثلاً
قال ابن حجر ويجب بعد غسله غسل ما أصابه الماء من يديه عند غسل فرجه بعد نية الفصل بنية من نيات
الوضوء لعود الحدث الاصر عليه وهذا مما يغفل عنه فليتنبه (قوله ثم الوضوء) والافضل كونه قبله ثم في
أثنائه سواء الفصل الواجب والمتدب وينوي به سنة الغسل ان تجردت جنباً عنه عن الحدث والاولى له نية
معتبرة وان أخره عن الفصل لاجل الخروج من الخلاف لانه لا يفوت بتأخيرها ولا يبطل بتأخير الفصل عنه
وان طال الزمن قال شيخنا ولا يجدته قبله وفيه نظر لما مر من الخروج من الخلاف وقال ابن حجر نسن اعادته
(قوله كاملاً) فبعداً أنه لا بد فيه من المضمضة والاستنشاق والترتيب وعن شيخنا الرمي خلافه لانه نابع للاكبر
وفيه نظر فتأمل (قوله والابط) والموق والمقبل من الاقبو ويميل رأسه عند غسل أذنيه لئلا يدخل فيهما
الماء فيضرم أو يقطر به لو كان صائماً (تنبيه) الترتيب في السنن المذكورة للافضلية (قوله وفي الروضة الخ)
هو المتمد والافضل تقديم أعضاء الوضوء وأعلى بدنه عن أسفله والشق الايمن من رأسه وعلم بما ذكر ان
بعض الاعضاء قد يتكرر غسله (قوله تحليل لحبته) وكذا بقية شعوره (قوله شقه الايمن) ويقدم مقدمه
يكون مندوباً لو يصح بنية الوضوء (قول المتن وتعميم شعره) لما روي عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال من ترك موضع شعرة من جنبه فعل به كذا وكذا من النار قال علي فمن ثم عادت
شعر رأسى وكان يحجز شعره (قول الشارح حتى الاظفار) ليست من البشرة (قول المتن ولا يجب مضمضة
واستنشاق) خلافاً لأبي حنيفة (قول المتن ثم الوضوء) الظاهر أنه يستحب أيضاً الاغسال المسنونة أيضاً
(قول الشارح كعضون البطن والابط) وكذا السرة وبين الاليتين وتحت الاظفار وتحت الركبتين

به نجس بفعله ثم يغسل ولا
تكنى لهما غسلة واحدة
(وكذا فى الوضوء) وذلك
وجه فى المستثنين صححه
الرافى لان الماء يصير
مستعملاً أولاً فى النجس
فلا يستعمل فى الحدث
(قلت الأصح تكفيه والله
أعلم) ويرفعهما الماء معا
(ومن اغتسل لجنبه وجعة
حصلاً) أى غسلهما
(أولاً وحدهما حصل) أى
غسله (فقط) لهما بماء واحد
فى كل وقيل لا يصح الغسل
فى الأولى للأشراك فى النية
بين الغسل والغرض وفى
قول يحصل بغسل الجنبه
غسل الجمعة لان المقصود به
التنظيف وفى وجهه يحصل
غسل الجنبه بغسل الجمعة
لان المقصود به حالة كمال
ولا تكون الا بعد ارتفاع
الجنبه (قلت) كما قال
الرافى فى الشرح (ولو
أحدث ثم أجنب أو عكسه
كنى الغسل) وان لم ينوء به
الوضوء (على المذهب والله
أعلم) لا ندراج الوضوء فى
الغسل والوجه الثانى لا يكتفى
الغسل وان نوى معه
الوضوء بل لابد من الوضوء
معه والثالث ان نوى مع
الغسل الوضوء كفى والا فلا
وفى الصورة الثانية طريق
قاطع بالاكْتفاء لتقدم

لوقص) ولو احتاج لز يادق زاد (قوله يغسله ثم يغسل) المراد أنه يغسله قبل غسل محله عن الحدث وان لم
يقدمه على الغسل (قوله ويرفعهما الماء معا) اذ لم يبق للنجاسة وصف وتقدم الاعتداد بالنية عنده (قوله
أو عكسه) مرفوع كما يدل له كلامه بعد (قوله وان لم ينوء به الوضوء) بل وان نفاء كفى المجموع (قوله
لا ندراج الخ) هذا يفهم أنه واجب وأنه سقط وهو صريح الخلاف وقول شيخنا الرملى انه اضمحل معه فيه
نظر الا ان أراد أنه يحصل فغير اعليه على ما هو المعتقد (قوله ولو وجد الحدثان معا) هو تجميع لاقسام المسئلة
وسكوت المصنف عن مراعاة الخلاف كما قيل (تمة) لو اجتمع عليه أو غسال واجبة أصالة كفى نية واحد منها
عنا وان نفي باقيا ومعنى الكفاية فيها رفع الامر الاعتبارى أو المنع المرتب عليها فلا يصح الغسل بعده
بنية واحد من باقيا والاغسال المذكورة كذلك وقال ابن حجر معنى الكفاية فيها سقوط الطلب لا حصول
الثواب فلو أراد الغسل لواحد آخر لم يصح وما لشيخنا الرملى الى أن الواجب بالنذر كالأصلى وفى كلام العلامة
ابن قاسم الميل الى خلافه وهو الوجه اذ ليس فيما امر اعتبارى ولا يمنع فلا تشمل نية ما فيه ذلك فتأمل
(فائدة) قال فى الاحياء لا ينبغى للانسان أن يزيل شيئاً من شعره أو يقص شيئاً من ظفره أو يستحد
أو يخرج دماً أو يبين من نفسه جزءاً وهو جنب اذ سائر أجزائه تزيله فى الآخرة فيعود وجنباً يقال ان كل
شعرة تطالبه بمجانبته انتهى وفى عود نحو الدم نظروا كذا فى غيره لان العائد هو الاجزاء التى مات عليها الا نقص
نحو عضو فراجع

(باب النجاسة وازالتها)

وهى موجب أى سبب وازالتها مقصد فهو المقصد الثالث والواجب فيها فى غير نجاسة نحو الكلب مرة
واحدة كما يأتى فاقبل ان غسلها كان سبع مرات ثم نسخ غير مستقيم وان قال به الامام أحمد لعدم ورود ما يدل
عليه من نقل معتبر فى حديث أو أثر فراجع وازالتها واجبة عند ارادة استعمال ما هى فيه وعند التضمخ
بها عينا وعند تنجيسه ملك غيره وعند ضبط الوقت وعن الميت اذا خرجت منه ومن المسجد والنجاسة
فى الاصل مصدر نجس بنجس كعلم أو حسن وقدمت على التيمم لان ازالها شرطى بحته بخلاف الوضوء والغسل
ولو لصاحب الضرورة فيها وتقدم اشتراط تقدم استنجائه عند شيخنا وتقدم ما فيه وهى كما مر فى أول الكتاب
اما حكمية بأن جاوزت محلها كالجنبه واما عينية لم تجاوزه وهذه تطلق على الاصابان النجسة وعلى
الوصف القائم بمحلها او اطلاقها على الاعيان بحاز مشهوراً وحقيقة عرقية و يقال لها باعتبارها لغة كل مستقنر
وشرعاً مستقنر بمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج من رخص واستناد المنع اليها صحيح بدليل ما وجعلها أو باعتبار محلها
والمراد الاستقذار الشرعى لا معنى عدم قبول النفس ليصبح الاستدلال به على نجاسة الميتة بعدم استقذارها
فى التعريف المطول وهو كل عين حرم تناولها على الاطلاق حالة الاختيار مع سهولة التمييز لا حرمتها ولا
(قول الشارح لان الماء يصير مستعملاً أولاً فى النجس فلا يستعمل فى الحدث) أى ولا يضر فى ذلك قصد
الحدث معه بل لوجود المقصد للحدث ارتفع الخبث دونه على رأى الرافى رحمه الله تعالى وقوله مستعملاً
يوافق بحث الشيخين فى مسئلة تجديد الحدث للنجس السالفة فى الطهارة وقول الشارح ويرفعهما الماء
معا أى جميعاً (قول الماتن حصلاً) قال فى البحر والا كمال أن يغسل للجنبه ثم للجمعة ذكراً ومهناً
انتهى ولو صام يوم عاشوراء عنه وعن نفر قال الاسنوى القياس عدم الصحة لواحد منهما لكن أفتى
البارزى بمصوبهما معا

(باب النجاسة)

(قوله هى كل مسكر) لما كان الاصل فى الاعيان الطهارة لانها خلقت لمنافع العباد وان كان فى بعضها ضرر

الا كبر فيها فلا يؤثر بعده الاصفر فالمر يقان فى مجموع الصورتين من حيث الثانية لا فى كل منهما ولو وجد الحدثان
مضافاً كما تقدم الاصفر (باب النجاسة) (هى كل مسكر مائع) كالنمر وهى المتخذة من ماء العنب والتبىذ كالتمخض من الزبيب واحتقر

لاستقذارها ولا لضررها في بدن أو عقل كما ذكره في شرح الروض مع محترزاته فليراجع ويقال لها باعتبار الوصف وصف يقوم بالمحل يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج من حيث لا مخرج نجاسة عينية ومع عدمها حكمية من باب مجاز المشاكلة وقد تعرف الاعيان بالعد وهو أولى فيما قلت أفرادها ولذلك سلمه المصنف بقوله هي كل مسكر مانع وكلب الخ وقد ضبطها البلقيني رحمه الله بقوله الاعيان جاد وحيوان والمراد بالجاد ما ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصل عن حيوان فالجاد كله طاهر الا المسكر والحيوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وفرع كل منهما وأصل الحيوان كالمشي والعلقة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة وجزء الحيوان كحيته كذلك والمنفصل عن الحيوان اما برشح رشحا كالعرق وله حكم حيوانه واما له استحالة في الباطن كالبول فهو نجس اما استثنى (قوله عن البنج) ونحوه من كل ما فيه تحذير ونقطة للعقل فهو طاهر وان حرم تناوله ولذلك قال بعض مشايخنا ومنه الدخان المشهور وهو كذلك لانه يقع مجارى البدن ويهيئ القبول الامراض المضرة ولذلك بنشأ عنه الترهل والتنافيس ونحوها وروى ما أدى الى العمى كما هو محسوس مشاهد وقد أخبر من يوثق به انه يحصل منه دوران الرأس أيضا ولا يخفى أن هذا أعم ضررا من المسكور الذي حرم الزركشي كله لضرره وما ذكره الشارح مبنى على ما فهمه المصنف عن الرافعي من أن المراد بالمسكر ما يبطي العقل وليس كذلك بل انما هو ذو الشدة المطربة سواء الجاد والمائع فلا حاجة الى احتراز وجواب اذ كل ما هو كذلك نجس ولومن كشك أو بوزة وغير ذلك قاله شيخنا الرملي (قوله وكلب وخنزير) وان صار املاحا قال شيخنا الرملي ويندب قتل الخنزير مطلقا وكذا الكلب كما نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه وقال شيخنا يحرم قتل النافع منه وكذا ما لا نفع فيه ولا ضرر وبعضهم قال بوجوب قتل العقور (قوله أو مع غيره) شمل الآدمي وهو كذلك ان كان على غير صورة الآدمي اتفاقا فان كان على صورته ولو في نصفه الأعلى فأفتى شيخنا الرملي كواله بطهارته وثبوت سائر أحكام الآدمي لهم قال وعلى الحكم بالنجاسة يعطى حكم الطاهر في الطهارات والعبادات والولايات كدخوله المسجد وعدم النجاسة بمسه مع رطوبة وعدم تنجس نحو مائع بمسه ومخاضه وامامته واعتكافه وصحة قضائه ونزويحه موليته وصايته ويعطى حكم النجس في عدم حل ذبيحته ومناكحته وتسريته واربه ولومن أمه وأولاده وعدم قتل قاتله واختلف فيما يجب فيه على قاتله فقبل دية كامل وقبل أوسط الديات وقبل أخسها وقبل قيمته وقال الخطيب بمنع من الولايات وقال ابن حجر يجوز تسريته اذا خاف العنت وقال شيخنا بآرائه من أمه وأولاده وماله الى وجوب دية كامل فيه (فائدة) نظم بعضهم أحكام الفرع مطلقا في جميع أبواب الفقه بقوله

ينبع الفرع في انساب أباه والأم في الرق والحريه
والزكاة الاخف والدين الاعلى والذي اشدت في جزاء وديه
وأخس الاصلين رجسا ونجما ونكاحا والأكل والانجحية

وبذلك علم أن الكلب المتولد بين آدميين طاهر ولا يضر تغير صورته كالسبع وان الآدمي بين الكلبين نجس قطعا ويظهر أنه يجري فيه ما مر عن شيخنا الرملي من اعطائه حكم الطاهر في الطهارات الى آخر ما مر عنه فراجعه وذكر عن بعضهم أن الآدمي بين شاتين يصح منه أن يخطب ويؤم بالناس ويجوز ذبحه وأكله انتهى وقياسه أن الآدمي من حيوان البحر كذلك وفي كلام بعضهم أن المتولد بين سمك وآدمي له حكم الآدمي انتهى ومقتضاه حرمة أكله وهو طاهر ومقتضاه أيضا انه مكلف فانظره كآدمي قبله (قوله أي مطهره)

ففيه نفع من جهة أخرى شرع المؤلف في ضبط الاعيان النجسة ليعلم ان ما عداها في حكم الطهارة وقد استدل على نجاسة الحمر بالاجماع حكاه أبو حامد وابن عبد البر قال الاسنوي كأنهما أولاد اجماع الطبقة المتأخرة من

هنا بمائع المزبد على الحرر
عن البنج وغيره من
الحشيش المسكر فانه حرام
ليس بنجس قاله في العقائق
ولا ترد عليه الخثرة المعقودة
فانه مانع في الاصل بخلاف
الحشيش المتداب (وكلب
وخنزير وفرعهما) أي
فرع كل منهما مع الآخر
أو مع غيره من الحيوانات
الطاهرة تقريبا للنجس
والاصل في نجاسة الكلب
ماروى مسلم ظهور انه
أحدكم اذا ولغ فيه الكلب
أن يغسل سبع مرات
أولاهن بالتراب أي مطهره
والخنزير أسوأ حالا من
الكلب

بجلاف الكلب وميتة غير
الآدمي والسماك والجراد
لحرمة تناولها قال تعالى
حرمت عليكم الميتة والدم
وميتة السمك والجراد
طاهرة لخل تناولها وكذا
ميتة الآدمي في الاظهر لقوله
تعالى ولقد كرّمنا بني آدم
وقضية التكرّم أن لا يحكم
بنجاستهم بالموت وسواء
الكفار والمسلمون (ودم)
لما تقدم من تخرجه (وقبح)
لانه دم مستحيل (وقى)
كالفاط (وروث) بالثلثة
كالبول (وبول) للامر
بصب الماء عليه في حديث
الصحيحين المتقدم أول
الطهارة (ومنى) بسكون
الذال المجهمة للامر بفعل
الذكر منه في حديث
الصحيحين في قصة علي بن
أبي طالب رضي الله تعالى
عنه ويحصل عند ثوران
الشهوة (وددى) بسكون
الهمزة المهملة كالبول وهو
يخرج عقبه أو عند حل
شيء ثقيل (وكذا منى غير
الآدمي في الاصح)
لاستحائنه في الباطن
كلهم (قلت الاصح طهارة
منى غير الكلب والخنزير
وفرع أحدهما والله أعلم)
لانه أصل حيوان طاهر
ومنى الآدمي طاهر بحيث
الشبهين من فائته أنها

فظهر بضم الطاء (قوله لا يجوز اقتناؤه) أي مع صلاحيته للاقتناء فلا يراد الحشرات (قوله وميتة) وهي
ما زالت حياتها بغير ذكاة شرعية فهما لا نفس له سائلة ومنها مذبح الحرم من الصيد ومنها مذبح من
لا يحل منا كحته كالجموس ومذبح غير المأكول وليس منها جنين الذكاة ولا جنين في جوف هذا الجنين
ولا صدمات بقتل جارية ولا بغير مقر حين شرده ويجوز ذلك (قوله غير الآدمي) وكالآدمي الجن والملاك على
المعتمد (قوله لحرمة تناولها) مع عدم الاستقذار وضرره (قوله في الاظهر) فيه اعتراض على المصنف
ومقابله أن الميت نجس وبه قال الامام مالك وأبو حنيفة وعليه نسقني الانبياء قال بعضهم والشهداء وهل يطهر
بالفعل على هذا القول قال أبو حنيفة والبغوي من أئمتنا انه يطهر ومقتضى المذهب خلافه (قوله وقضية
التكرّم) أي قضية همومه في الآية اذ لم يرد تخصيص (قوله الكفار) وأما قول الله تعالى انما المشركون
نجس فالمراد بنجاسة اعتقادهم واجتنابهم كالنجس وغير المشركين مثلهم أو المراد بهم مطلق الكفار والموت
كالحياة (قوله دم مستحيل) أي إلى فساد فلا يراد نحو المني كاللبن (قوله وقى) حيث وصل إلى المعدة التي
هي المنخفض تحت الصدر ولوماء وعادحاً لا يتغير لأن شأن المعدة الا حاله فلا يجب تسبيع فم من تقابلاً مغلظاً
قبل استحائنه ولا يدره لذلك وقال شيخنا الرملي بوجوب تسبيع الفم في غير المستحيل وقال ابن حجر
بوجوب تسبيع الدرأضي في غير المستحيل نعم ما ألقاه الحيوان من حب لوز زرع لنبت وبيض لوحض لفرخ
مستنجن يطهر بالفعل لا نجس وكذا نحو حصاص وعظم (فرع) يعني عن التي ملن ابتلى به وان كثر في ثوبه
وبذنه وعن ماء يخرج من فم النائم اذا علم نجاسته بأن كان من المعدة يعرف بأنه منها بتغيره والافهوطاهر
(قوله ووروث) ولو من مأكول اللحم خلافاً لما كان فهو أعم من تعبير أصله بالعنزة لانه فاضلة الآدمي خاصة ومثله
البول (قوله ومنى) بسكون الذال المجهمة أي مع تخفيف الياء وبكسر الذال مع تخفيف الياء وتشديدها
وهو ماء أبيض رقيق وقيل أصفر رقيق وقيل أبيض تخين في الشتاء وأصفر رقيق في الصيف نعم يعني منه ملن
ابتلى به بالنسبة للجماع (فرع) قال شيخنا كغيره بحرم جماع غير المستنجد بالماء وان عجز عن الماء (قوله
في قصة علي رضي الله تعالى عنه) لما قال كنت رجلاً مذاء فاستحييت أن أسأل النبي صلى الله عليه وسلم
لقربابته مني فأمرت المفيرة فساله فقال يفسل ذكره ويتوضأ (قوله وودى) بسكون الهمزة المهملة) وفي
ضبطه ووصفه ما مر قبله (قوله ومنى الآدمي) ان بلغ أو أنه ولو خصباً ومسوحاً وعيناً وخنثى فان لم يبلغ أو أنه
كأن دون تسع سنين فقال شيخنا الزبائدي بطهارته قياساً على لبن الصغير وهو مردود والفرق واضح
وسبأ في أنفما يصرح بنجاسته (قوله كانت تحك المني الخ) قيل لا دليل فيه لان الصحيح أن فضلاته
عليه الصلاة والسلام كسائر الانبياء طاهرة ورد بان القائل بالنجاسة استدل بالحك المذكور لان القول

المتجهدين والافقنا في ذلك ربيعة شيخنا مالك والمزني (قول الشارح لانه لا يجوز اقتناؤه بحال) نقضه
الاسنوي بالحشرات انتهى وذهب مالك رحمه الله إلى طهارة الكلب والخنزير ولكن يفسل من ولوغهما
تعبداً (تنبيه) ما عدا ذلك من الحيوانات طاهر الا للهود المتولدين الميتة والحيوان المر ببلن كلبه على
وجهه جرح فيهما (قول الشارح وكذا ميتة الآدمي في الاظهر) خص الاحوذى في شرح الترمذي
الخلاف بغير الشهيد ثم على القول بنجاسة الميت يطهر بالفعل عند أبي حنيفة واختاره البغوي قال الاسنوي
والمعروف من مذهبننا خلاف ذلك (قول المتن وقى) لوقاء الماء ونحوه قبل الاستحالة فينبغي كمال
الاسنوي أن لا يكون نجس العين بل يطهر الماء بالمسكثرة أخذاً من مسألة الحب الصحيح اذا ألقته الهابة
(قول المتن ووروث) قال في الحقائق هو شامل للخارج من الآدمي وغيره بخلاف العنزة فانها خاصة بالآدمي
(قول الشارح أنها تحك المني الخ) قال المحامي رحمه الله يستحب غسله وطباً وفركه بإسائه قلت لو قيل

فيه وفي الكلب ونحوه

نجس قطعاً (ولبن مالا يؤكل غير الآدمي) كلبان الاثنان لانه يستحيل في الباطن كالدم ولبن ما يؤكل له طاهر قال الله تعالى لبنا خالصا سائغا للشاربين وكذلك اللبن الآدمي لانه لا يطبق بكرامته أن يكون منشؤه نجساً ومن ذلك يؤخذ أن الكلام في لبن الانثى الكبيرة فيكون لبن القدر والصغيرة نجساً كما صرح به بعضهم (والجزء المنفصل من الحلي كيتنه) طاهرة ونجاسة فبدل الآدمي طاهرة وألبه الخروف نجسة (الاشعر المأ كول) بفتح العين (طاهر) وفي معناه الصوف والوبر قال الله تعالى ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أناثا ومتاعا الى حين واحترز بالمأ كول عن شعر غيره كالخرف فهو نجس (وليست العلقه والمضغة ورطوبة الفرج) من الآدمي (بنجس في الاصح) لان الاولين أصل الآدمي كالنثى والثالث كعرقه والقاتل بالنجاسة يقول الثالث متولاه من محلها ينجس ذكر الجميع ويلحق الاولين بالدم اذ العلقه دم غليظ والمضغة علقه جئت فصارا كقطعة لحم قدر ما يمتزج والثلاثة من غير الآدمي أولى بالنجاسة وينبغي عليها في الثالث تنجس البيض

بطهارته طارئة مع أن القول بعدم الدليل مبني على انفراد منبه وحده وهو لا يتصور لانه لا يحتمل وإنما يكون منبه من جاع ويؤلم اختلاطه بنى زوجه لان الفقهاء أقاموا فيه المظنة مقام اليقين حيث أئزموا الزوجة بالفسل من خروج مني منها بعد الجماع وحينئذ ففيه مني عائشة يقينا فنقض كونه دليلاً وفي كلام ابن حجر التصريح بجهالة صلى الله عليه وسلم كان يحتمل لآخر رؤية في النوم لانه معهما من الشيطان فراجع (قوله نجس قطعاً) فباي هو كلام الرافي من جر بان الخلاف فيه غير مراد (قوله ولبن ما يؤكل له) لو ذكر ولو على لون الدم ان انفصل منه بعد نذ كيته أو انفصل في حياته ولو من ذكر كالثور أو من ولدت غيراً كولد كثر بر من شاة فان انفصل بعد موته من غير ذكاة فنجس ان كان مما ميته نجسة والا كجراد لو كان له لبن فينبغي طهارته لانه نهياً للخروج كالبيض وقال بعضهم بنجاسته (قوله وكذلك اللبن الآدمي) ولو بعد موته ومثله الجن والملاك كاسر (قوله ومن ذلك يؤخذ الخ) رده الزركشي بان اللبن من حيث هو من الآدمي ولو من صغير منشأه بخلاف النثى لان المقصود منه الاحبال ولذلك لا تثبت أمية الولد في أمه صغير وقد يسلك فيه بكون لبن الصغيرة لا يحرم في الرضاع الا ان يقال لعدم التقدي في الفعل فراجع (قوله والجزء المنفصل) منه المشيمة وبرنس الولد وثوب الثعبان ونحوها (قوله الاشعر المأ كول) ما لم ينفصل مع قطعة لحم تقصد والا فهو نجس تبعاً لها وان لم يقصد فهو طاهر دونها وتفصل أطرافه ان كان فيها رطوبة بقاء دم وعلى هذا يجعل ما في شرح شيخنا وغيره (قوله من الآدمي) قيد به لاجل الخلاف والا ففي طاهرة من غير اللفظ (قوله بنجس) قال الدميري بفتح الجيم فهو مصدر فصح وقوعه خبراً عن المؤث ولا يصح بكسر الجيم لانه اسم عين (قوله لان الاولين أصل الآدمي) لو سكت عن لفظ الآدمي لكان صواباً ذهما من الحيوان الطاهر طاهراً أيضاً ويلزم على تقييده سكوته عنهما من يحرم كلاهما بخلاف الجنين من المأ كول (قوله والثالث) وهو رطوبة الفرج وان انفصلت عنه وهي ماء أبيض يخرج مما بين ما يجب غسله في الاستنجاء وآخر ما يصله ذكر الجميع المعتدل فاوداه ذلك نجس قطعاً وما قبله طاهر قطعاً وفي كلام الشارح وغيره كشيخنا الرمي وابن حجر وغيره ان هذه الاقسام الثلاثة في فرج الآدمي لا في فرج البهيمة وهو المعروف بالمشاهد ثم رأيت عن البلقيني انه ليس للبهيمة الامتنع واحد للبول والجماع فراجع (قوله تنجس البيض) ان اتحاد المخرج وهو المعروف بالمشاهد يعني عنه وقال شيخنا الرمي ان مخرج البيض مستقل وتقدم رده (فروع) سائر البيوض طاهرة ولو من غيراً كولد وان استحالت دماً بحيث لو حضت لفرخت ولكن يحرم كل ما يضر كبيض الحيات وكها بالاضاد الا من الفعل فبالاظاء المشالة والريش والعظام والوبر والشعر محكوم بطهارتها وان وجدت ملقاة على المزابل وكذا قطع الجلود لا قطعة باستحبابه مطلقاً وجامن الخلاف لم يكن بعيداً (قول الشارح من الآدمي) الظاهر أنه قيد بذلك لان الامام الرافي رحمه الله قائل بنجاسة مني غير الآدمي فكذلك علقته ومضغته فيما يظهر ثم رأيت الاسنوي قال بشرط في طهارة العلقه والمضغة على قاعدة الرافي أن يكونان من الآدمي فان مني غير نجس عنده فهما أولى بالنجاسة منه قال ويدل عليه ترده في هذا الكتاب في نجاستهما مع جزمه بطهارة النثى يعني من الآدمي وأما على ما ذهب اليه المصنف من طهارة النثى المدكور ففيه نظر اه قال ابن النقيب لك أن تمنع كونهما أولى بالنجاسة من النثى فانهما صاراً أقرب الى الحيوانية منه وهو أقرب الى الصموية منهما وأما جزمه بطهارة النثى فهو في مني الآدمي والشارح رحمه الله يفرض الكلام فيه بل فرضه في مني غيره والخلاف فيه اه (قول الشارح ينجس ذكر الجميع) أي ويجب غسل البيض قال في الشامل أما الولد فلا يجب غسله اجماً (قول الشارح أولى بالنجاسة) أي منها في الآدمي أي فيكون الاصح الطهارة في العلقه والمضغة غلبة الامر انان قلنا بالمرجوح وهو النجاسة في الآدمي فهنا أولى وهذا كما ترى طاهر أو صريح في ان

أولى بالنجاسة وينبغي عليها في الثالث تنجس البيض

لحم لان شأنه ان يحفظ فان كانت ملفوفة في نحو خرقه أو في اناه فطاهرة وبرز القز طاهر والمسك الترك نجس
 لانه من دم خرج من فرج الغزال كالحيض وفي ابن حجر انه من حيوان غريباً كقول وأما الذي من خراج
 من تحت سرته فطاهر كفاً رآه ان انفصل من حي أو مذكي أو نهيأ للوقوع قبل الموت كالبيض والزباد طاهر
 لانه لبن سنور بحري أو عرق سنور بري وهو الاصح ويعني عن قليل شرفيه عرفاني مأخوذ من دم وفي
 مأخوذ منه مائع والعنبر طاهر لانه نبات بحري على الاصح نعم ما يتلوه منه حيوان البحر ثم يلقيه نجس لانه
 من التي هو يعرف بسواده وعسل النحل طاهر وهو من فم النحلة على الاصح وقيل من دبرها وقيل من
 قدي صغير لهاو على كل فهو مستقنى والشارح ونجس ان علم أنه من دخان النجاسة والسم نجس وتبطل الصلاة
 بما ظهر منه لا بما خفي كالقدي من العقرب لانه في الداخل لانه تغرز ابرئها في داخل الجلد والنجاسة باللم أو
 بالعين وقيل الثاني اسم لما نزل من الرأس نجسة ان كانت من المعدة يقينا والافطاهرة ويعني في الاولى عما يشق
 لمن ابتلى به منها أو ما لا نفحة بكسر الهززة وقصها مع تخفيف المهمة وتشديد هاف وقيل بدل الهززة ميا جلدتها
 وتسمى أنفحة أيضاً طاهرة والانفحة التي في تلك الجلدة نجسة ويعني عنها في نحو الجنب وقال شيخنا الرمي
 وابن حجر والخطيب بطهارة ما فيها ان انفصلت من حيوان لم يأت كل غير اللبن ولولين مغلظ وذبح حال وفيه نظر
 ظاهر أو الحاجة التي علل بها الانوجب الطهارة وانما توجب العفو والحصاة طاهرة مالم يخبر طبيب عدل انها
 انفقدت من البول في المثانة أو غيرها ومثلها الحُرزة البقرية والجرة بكسر الجيم ماء بجرة البعير نجسة لكن
 لا يحكم بنجاسة ما تأتير منها ولا بنجاسة مائع وضع فيه الا ان انفصلت فيه عين نجاسة يقينا وكذا يعني عن
 منفذ الحيوان وفيه وجهه المتيقن بنجاسته ما وان وضع في مائع مالم ينفصل فيه عين النجاسة وأوعية
 الفضلات كجلدة المرارة طاهرة لا ما فيها (قوله الاخر تخلط) كدنها ولوم من عسل أو سكر أو غير محرمة بان
 عصرها من يعتبر قصده ولو سكران أو كافراً بقصد الخمرية و يتغير الحكم عليها بتغير القصد واعتبر شيخنا
 قصداً للموكل وبعضهم أجروا هنا في القيمة وهو ظاهر (قوله بطرح) المراد منه ما حاسبه عين لما حلة
 التخلل فان تزعت قبله وهي طاهرة ولم يتحلل منها شيء يقينا طهرت والا فلا ومن العين المضرة تلويث
 ما فوقها من الدن بوضع العين فيها أو بغيره لا ارتفاعها بنفسها فان وضع عليها في الاول ما يصل الى محل
 ارتفاعها ما يأتى طهرت كوضع خر على خر ولو من غير جنسها كنيبيد وكوضع ما يتخلل معها كعسل وسكر
 وفي شرح شيخنا كابن حجر ان وضع العصير عليها مضر فراجعه وكوضع شيء طيبها أو تزويجها كورد وزرع
 قبل تخللها ويعني عما يشق الاحتراز منه أو ما يحتاج اليه كحبات قليلة ونوى تمر كذلك ويطهر ما تخلل في
 حباته وكذا ما وضع عليه خل أو نحو عسل غير مغلوب قال شيخنا الرمي وفي نحو العسل نظر لما مر أنه لا يضر
 مطلقاً لانه يتخلل معها ولو تزعت الحرة ووضع مكانها عصير لم يطهر لتنجسه حال وضعه قاله البغوي أي لانه
 ليس معه ما يتخلل معه فلا يخالف ماصر (قوله وكذا ان نقلت) والنقل مكرهه على المعتمد لاجرام خلافاً
 للشارح وحديث اتخذ الخمر خلافاً لا يحول على نجس العين (قوله والنجس المشتدخ) تعريفها هنا البيان
 حقيقته لا بخلاف ماصر (قوله وقال البغوي) تقدم ما يعلم منه أنه المعتمد (قوله والا جلد) لا غيره من

(ولا يطهر نجس العين الا
 خر تخلط) أي صارت
 خلا من غير طرح في فيها
 فتطهر (وكذا ان قلت
 من شمس الى ظل وعكسه)
 تطهر (في الاصح فان
 خلت بطرح شيء) فيها
 كالبيض والخبز الحار
 (فلا) تطهر لتنجس
 المطروح بها فينجسها
 بعد انقلابها خلا وقيل
 لاستحالة بالمعالجة الحرة
 فهو قبض قصده وبنى
 على العنين الخلاف في
 مسألة النقل المذكورة
 والنجس المشتد من ماء العنب
 ويؤخذ من الاقتصار
 عليها ان النبيذ هو المتخذ
 من غير العنب كالزبيب
 لا يطهر بالتخلل به صرح
 القاضي أبو الطيب لتنجس
 للماء به حالة الاشتداد
 فينجسه بعد الانقلاب خلا
 وقال البغوي يطهر لان الماء
 من ضرورته (و) (الا جلد)

الشارح رحمه الله يرى أن الرافي قائل بطهارة ما من الحيوان الطاهر فيوافق ماسلف في النجاسة عن ابن
 النقيب (قول الشارح والنجس المشتد الى آخره) كأنه عرفها هنا لوقوعها في المني أو ليرتب عليها المذكور بعد
 ذلك ولا فقد عرفها أول الباب بقوله هي المتخذة من ماء العنب (قول الشارح وقال البغوي الخ) قلت بدل
 لما قال أعني الامام البغوي لو أني الماء في عصير العنب حالة عصره لاستقصاء ما فيه واستخراج ما يضر
 بخلاف لانه من ضرورته

نجس بالموت فيظهر بدنه ظاهره وكذا باطنه على المشهور) لحديث مسلم اذا دبر الاهاب فقد طهره والثاني يقول آله الدبر لا تصل الى الباطن ودفع بانها تصل اليه بواسطة الماء ورطوبة الجلد فعلى الثاني لا يصل الى (٧٣) فيه ولا يباع ولا يستعمل في الشئ

الجزء كله وشعره ينفى عن قليل شعر اتصل بالجلد وقال ابن حجر انه يطهر تبعاً (قوله ظاهره) وهو ما لا يوافق الدبر وقيل الوجهان وهو مشكل الا ان حمل على وضع الدبر عليهما (قوله كجلد السكب) خلافاً لابي حنيفة قيل واقتصر عليه لما نقل عن صاحب العدة ان شعر الخنزير في لحمه ولا جلده لكن ظاهر كلام الفقهاء يخالفه وفي الكاف اشارة اليه (قوله كالشئ بالثلثة) اسم شجر مر الطم طيب الريح وبالموحدة أحد المعادن وكثر في الطيور وهو بالذال المحجمة (قوله اذ لو تقع في الماء عاد اليه النتن) فان لم يعد بقول أهل الخبرة أو بالفعل طهر ما لم يكن فيه يس قاله شيخنا الرمي وعطف الفساد على النتن عندهم من ذكره معه تفسير أو مرادف والمراد بالدبر الاندباغ لانه لا يعتبر الفعل (قوله فيجب غسله) ولو سبغاً بتراب ان كان من مغفل كرويه (تنبيه) مما يظهر بالاستحالة انقلاب دم الظبية مسكاً ان أخذ منها حال حياتها أو بعد موتها وقد نهى للوقوف والدم لبنا أو منياً وبيضة استحال دماً ثم فرخا وماه مستعمل بلغ قلتن وانما اقتصرنا على الحجر والجلد لعدم انقلاب الحقيقة فيهما كذا قالوا هنا وهو مخالف لما قالوه في تفريق الصفة فليراجع (قوله وما نجس الخ) هذا شروع في المقصد الثالث من مقاصد الطهارة وهو ازالة النجاسة وشيخ الاسلام في المنهج قبيحاً ما نجس بكونه من جامد وسيأتي المانع وقده ابن حجر بطاهر أيضاً لان النجس لا يظهر وكل منهما ممنوع في النجاسة الطارئة اذا اصلية معلوم بقاؤها لما صرحوا به فيما لو أصاب شيء من نحو كلب بولا من غير كلب أو ماء كثيراً متغيراً بنجس من انه يجب غسل كل سبع مرات مع الترتيب ليظهر من النجاسة السكبكية وحيث ثبت ذلك في المانع فالجامد أولى وسيأتي أيضاً هنا فيما لو اجتمع نجاستان على محل وغسل فبقى من احدهما الريح ومن الأخرى اللون أنه لا يضر فتأمله (قوله غسل) أي كفي انفساله ولو احتمل ما أفتى به البلقيني فيما لو تنجس حمام بنحو كلب من انه اذا احتمل مرور الماء عليه سبغاً مع الترتيب ولو من نعال داخلية طهر ويجب الغسل حالا على من تضرع بالنجاسة وفارق غسل الزاني لان ما عصى به هنا باق مستمر (قوله سبغاً) ولو بسبع جريات أو نحو يكات وبحسب ذهاب الماء وعوده مرتين وفارق عد ذهاب العضو وعوده في الصلاة مرة واحدة نظراً للعرف ونحو زامن المشقة ولانه اغفر جنس الفعل في الصلاة (تنبيه) كون الغسل سبغاً وبالتراب تعبدى (قوله والمراد أن التراب الخ) أي فالتراب هو الثامنة ويندب ثامنة بالماء خروجاً من خلاف الامام أحمد ولا يندب تثليث هذه النجاسة لان المكبر لا يكبر قاله شيخنا في شرحه وقاله غيره أيضاً (قوله فينسا قطن) بناء على انه من المطلق والمقيد وهو المعتبر وقيل انه من العام والخاص وقد يقال لا تساقط على كل منهما ويحجب عن الثاني بان كلاهما فرد من افراد العام الذي هو رواية احدها من بحكمه فلا يخصه وعن الاول أيضاً باحتمال الشك من الراوى كما قال في رواية أولاهن أو قال اخرهن أو يحمل أولاهن على الافضل واخرهن على الاجزاء واحداهن على الجواز وفي ابن حجر عكس هذا وهو لا يصح (قوله لانه اذا وجب الخ) يشترى ان القياس من حيث الحكم بالنجاسة واذا ثبتت لزوم الغسل سبغاً احداهن

(قول المتن وكذا باطنه) فترأيت على هامش قطعة الاسنوي حاشية نصها المراد بالباطن ما يشق فيظهره قاله أبو الطيب انتهى (قول الشارح كجلد السكب) خالف في هذا أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قول المتن بحر يرف) هو الذي بحرف الفم قاله الاسنوي (قول المتن لاشمس وتراب) مثلها الملح كافي الزوائد (قول المتن في أثنائه) ربما يقتضى عدم جواز تقدمه وليس كذلك اذ لو تقع في الماء ثم استعمل الادوية طهر على الاصح (قول المتن غسل سبغاً) قال المحلى في شرح الوسيط وتستحب ثمانية (قول الشارح لكثرة ما يلهت) اللهم ادلاع اللسان مع كثرة التنفس

(١٠) - (قلوبى وعمره) - اول) ويكتفى بوجوده في واحدة من السبع كما في رواية الدارقطنى احداهن بالبطحاء ويقاس على الولوغ غيره كبوله وعرقه لانه اذا وجب ما ذكر في فقه مع انه أطيب ما فيه بل هو أطيب الحيوان نكهة لكثرة ما يلهت في غيره بطريق

الاولى (والاظهر تعين التراب) جمعين نوعي الطهور والثاني لا يقوم غير مقامه كالاشنان والصابون وسيا في جواز التيمم رمل فيه غبار فهو في معنى التراب وجوازه هنا أولى (و) الاظهر (ان الخنزير ككباب) فيما ذكر لانه أسوأ حالاً منه كما تقدم والثاني لا يل بكني الفضل منه مرة واحدة بل التراب كغيره من النجس ويجرى الخلاف في المتولد من كلب وخنزير والمتولد من أحدهما حيوان طاهر لانه ليس كلباً ذكره في الروضة (ولا يكتفى تراب (٧٤) نجس ولا) تراب (ممزوج بمائع) كالتخل (في الاصح) نظراً الى ان القصد بالتراب

التطهير وهو لا يحصل بما ذكر فلا بد من طهورة التراب ومنزجه بماء ومقابل الاصح ينظر الى مجرد اسم التراب والى استعماله ممزوجاً مع المحافظة على وجود السبع بالماء كما صرح به ابن الصلاح حتى لو غسل بالماء ستاً والسابعة بالتراب الممزوج بمائع لم يكتف قطعاً ومافي الروضة كاصلها انه يكفي في وجهه قال في شرح المهذب هو خطأ ظاهر وحكي في التنقيح عن بعضهم انه يكفي المزج بمائع مع الفضل سبعة بالماء دون الفصل به ستاً ثم صحح عدم الاجزاء في صورتين والواجب من التراب لما يكسر الماء ويصل بواسطته الى جميع اجزاء المحل وقيل يكفي ما ينطلق عليه الاسم ولا يجب استعمال التراب في الارض الترابية اذ لا معنى لترتيب التراب وقيل يجب استعماله فيها كغيرها (وما نجس يبول صبي لم يطعم غير لبن فضح) بان يرش عليه ماء يعمه ويغلبه من غير

بالتراب اذ لا فارق بين فضلانه فسقط ما قيل انه لا قياس في التعبدات (قوله أولى) للاكتفاء هنا بالطين الرطب وبخلط قليل لا كثير على المعتمد (قوله فيما ذكر) من كونه سبعة بالتراب وفيه القياس على التعبدية وهو لا يصح وقد يقال القياس من حيث استواءهما في النجاسة ويترب عليه ما ذكر على نظير ما صرح (قوله لانه ليس كلباً) هو علة لجران الخلاف فيه (قوله نجس) أي متنجس (قوله ولا ممزوج بمائع) أي من غير اضافة ماء اليه والا فيكتفى ان لم يغيره كثيراً (قوله التطهير) فالتراب مطهر على سبيل الشرطية لا الشطرية على الاصح والتراب المستعمل في غير السابعة نجس وفيها طاهر كالفسالة معه بشرطها واذا زالت الاوصاف قبل السابعة فلا بد من اتمامها أو بها أو بما بعدها حسبت سابعة وان كثر ما قبلها وقولهم كلما زال العين بحسب مرة واحدة لا يخالف ذلك هنا لانهم انما قالوه أصالة في غير النجاسة الكلبية ثم أجروه فيها لان السبع فيها كالمرّة الواحدة في غيرها وحينئذ فني زال الوصف ولومع الجرم في مرة سابعة فأكثر كفي هنا كما يكفي في غير ما هنا فقول بعضهم انها الاولى من السبع المرتب عليه ما استشكل به الذي احتاج الى الجواب عنه بقوله ان كلامهم هنا ليس على اطلاقه وانما المراد منه أن العين بمعنى الجرم اذا توقفت ازالة الاوصاف بعدها على ست غسلات حسب ما قيل هذه الستة غسلات واحدة فتأمل وافهم بالاوصاف والرجوع الى الحق أولى من الاعساف ولا يضرز زيادة على السبع بعد الترتيب (قوله فلا بد من طهورة التراب) فلا يكتفى المستعمل في رفع الحدث أو ازالته خبث كما في حجر الاستنجاء لكن المستعمل فيه مالا في المحل فقط فلو كسّطه كفي ما تحته ولو في التيمم وانما اكتفى في الاستنجاء بالطهارة لوروده بالحجر (قوله ومنزجه بماء) سواء منزه قبل وضعه في الاناء وهو أولى أو بعده وسواء وضع التراب في الاناء قبل الماء أو بعده وسواء كانت عين النجاسة باقية حال الوضع أولا (قوله ثم صحح الخ) ان أراد به جريان الخلاف في صورتين لزم ذكره لما حكم بخطئه فهو اعتراض وان أراد به الاعتماد الذي لا ينافي القطع فلا اعتراض (قوله في الارض الترابية) ولو كان ترابها نجساً وطاؤها نجساً وهي حجر أو رمل ولو طار منها شيء قبل تمام السبع وجب تنزيهه مطلقاً وغسله سبعاً ان كان من الاولى والا فبقي من السبع وقال شيخنا ما بقي من السبع مطلقاً فيفسل في الاولى ستاً فطهور هو الموافق لقولهم لوجع ماء السبع وطار منه شيء وجب غسله ستاً مطلقاً مع تنزيهه ان لم يكن التراب في الاولى (قوله يبول صبي) ولو غلطاً بأجنبي أو متطيراً من ثوب أمه مثلاً وخرج بقية فضلانه والانتفى والخنى (قوله لبن) ولورائيه وفيه منفحة واقطاً ومن مغلظ وان وجب تسبيح فله لاسمنه وجبته وقتلته الاقشعة لبن أمه فقط (قوله نضح) بجاء مهملة ومججمة (قوله بأن يرش) بعد ازالة الاوصاف ولا يضطر طراوة محله بلارطوبة تنفصل ويكتفى ازالة الاوصاف مع الرش (قوله أم قيس) واسمها أميمة (قوله لم يأكل الطعام) أي ولم يبالغ حولين والا غسل (قوله أرق الخ) ولانه في أصل الخلقة من ماء وطين وهي من دم (قول المتن غير ابن) أي ولومن غير آدمي ولو مغلظاً (قول الشارح فضحه) قال الجوهري النضح بالمججمة مثل النضح بالمهمله سواء انتهى وقيل ما نحن كالطين فبالمججمة ومارق كالماء فبالهملة (قول الشارح

سيلان بخلاف الصبية فلا بد في بوطها من الفصل على الاصل ويتحقق بالسيلان هو الاصل في ذلك حديث الشيخين عن أم قيس انها جاءت بابن لها صغير يأكل الطعام فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فبال عليه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء ففحضه ولم يفسله وروى الترمذي وغيره وحسنه حديث يفسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وفرق بينهما بان الائتلاف يحمل الصبي أكثر خفف في بوله وبانه أرق من بوطها فلا يلصق بالمحل لصوق بوطها به وقوله لم يطعم بفتح الباء أي لم يتناول وقوله

فغير بلن أى للتغذى كما ذكره فى شرح المذهب فلا يمنع النضح تحريكه أول ولادته فمروغوه ولا تناوله السفوف ونحوه للإصلاح (ومالحس
بغيرهما) أى بغير الكلب ونحوه غير بول الصبي المذكور (ان لم تكن عين) من النجاسة فيه كبول جف ولم يدرك له طعم ولا لون ولا ربح
(كفى جرى الماء) عليه مرة (وان كانت) عين منها فيه (وجب إزالة الطعم) ومحاولة غيره (٧٥)

عسر زواله (كلون الدم
وربح الخمر بخلاف ماذا
سهل فيضرس (وفى الریح
قول) أنه يضرس بقاؤه فى طهر
المحل وفى اللون وجه كذلك
فترتكب المشقة فى زوالها
(قلت) كما قال الرافعى فى
الشرح (فان بقيامها ضرا
على الصحيح والله أعلم)
لقوة دلالتها على بقاء
العين والثانى لالشفقة فى
زوالها كالكوكبان فى عجلين
ولا نجب الاستعانة فى زوال
الآثر بغير الماء وقيل نجب
وصححه المصنف فى
التحقيق والتنقيح
(و يشترط ورود الماء)
على المحل (لا العصر) (له) فى
الاصح) فيها ومقابله فى
الاولى قول ابن سريج فى
الماء القليل اذا أورد عليه
المحل النجس ليظهره
كالثوب بغمس فى اجانة
ماء كذلك انه يظهره كالأ
كان واردا بخلاف ما لو ألقته
الريح فيه فينجس به
والخلاف فى الثانية مبنى
على الخلاف الآتى فى طهارة
الفسالة ان قلنا بطهارتها
وهو الاظهر فلا يشترط
العصر والاشترط ويقوم

ولحم من ضلع آدم (قوله للتغذى) بأن اقتصر عليه ولومع لبن مغلوب ولومرة فى الحولين وان عاد الى اللبن
(قوله للإصلاح) وان حصل به التغذى (قوله ان لم تكن عين) بالمعنى الشامل للوصف كذا ذكره ومنه عجن
دقيق أو طين به أو طبخ لحم أو صيغ ثوب أو سقى حديد فيكفى غسل ذلك ان وصل الماء الى جميع أجزائه نحو
الخبين ولو بدقه ولا يشترط احماء الحديد ولا طبخ اللحم ثانيا (قوله جف) أى بحيث لو عسر لا ينفصل منه
مائة فلا تضطر او انه كاسر (قوله وجب إزالة الطعم) ويجوز ذوق محله لمرقة بقاءه فان عسر ان لم يزل بحث
بالفوقية أو قرص بالمهمل ثلاث مرات عفى عنه مادام العسر ويجب ازالته اذا قدر ولا يعيد ماصلا مثلا بالاول
ولا يجب قطع الثوب ولا ينجس ما أصابه مع رطوبة وغير ذلك (قوله ولا يضرس بقاؤه فى طهر) (وربح عسر)
ولو من مغلظ فيعفى عنه وقبل يظهر ويرده قول شيخنا الرملى بوجوب ازالته اذا قدر عليها فراجع (قوله فان
بقيامها) أى من نجاسة واحدة فى محل واحد وهذه زيادة على المحرر واستدراك يجعل أمانة خلوا وجمع
(قوله وقيل نجب الاستعانة) هو المعتمد قطعاً فى الطعم وعلى الاصح فى غيره ان قدر على ذلك بما يجب تحصيل
الماء به للطهارة واذا عسر ففيه مامر (تنبيه) لا يحكم بالنجاسة بغير تحقق سببها فالماء المنقول من البحر
لا لازار فى البيوت مثلا اذا وجد فيه وصف النجاسة محكوم بطهارته للشك قاله شيخنا الرملى وأجاب عما نقل
عن والده من الحكم بالنجاسة تبعاً للبغوى بأنه محمول على ما وجد سببها ويجب غسل مصحف تنجس وان
تلف وكان لم يجور عليه كاسر ولا بد من صفاء غسل الثوب صبغ بنجس ويكفى غمر ماصغ بمنجس فى ماء
كثير أو صب ماء قليل عليه كذلك فيطهر هو وصبغه (قوله على المحل) كأنه منجس كله فوضع فيه ماء
وأدبر عليه فيطهر كما لم تكن فيه عين النجاسة ولوامانة واجتمعت مع الماء ولو معفو عنها لكان قال ابن
حجر وافتاء بعضهم بطهارة ماء صب على بول فى اجانة محمول على بول لاجرم له وقول الماوردى انه اذا اضمحل
يطهر طريقة ضعيفة وبذلك علم أن التفصيل فى الفسالة على الاجرم للنجاسة فيها لكن قولهم لوصب
ماء على نحو دم بر اغيث فزال عينه طهر المحل والفسالة بشرطه ينافى ذلك فراجع وحرو (قوله قطعاً)

أى للتغذى الخ) عبارة ابن بونس شارح التنبيه لم يستقل بالطعام أى يكفيه عن اللبن انتهى وقال ابن بونس
شارح التجيز المراد بالمستقل أن يكون غير اللبن غالباً فى غذائه انتهى (قول المتن ولا يضرس بقاؤه فى طهر)
آخره) أى لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن خولة بنت يسار أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول
الله انه ليس لى الاثوب واحد وأنا أحيض فيه فكيف أصنع فقال اذا نظرت فاغسله ثم صلى فيه قالت
فان لم يخرج الدم قال يكفيك الماء ولا يضرك أثره رواه أحمد وأبو داود ولكن فيه ابن طيبة مختلف فيه
(قول الشارح كلون الدم وريح الخمر) خصه ما بالتمثيل لان لنا وجهاً بالعفوع عن لون الدم دون غيره ووجهها
بالعفوع عن ریح الخمر دون غيره (قول الشارح وفى اللون وجهه) عبارة المحرر تقييده (قول الشارح كفى
المستعمل فى رفع الحدث) نظير لقوله لا تتقال المنع اليها (قول الشارح وفى القديم انها مطهرة) يعبر عن
هذا بأن الفسالة حكم نفسها قبل الورد وعن الثانى بأن لها حكم المحل قبل الورد وعن الاول بأن لها
حكم المحل بعد الورد وعلى هذه الاقوال يبنى حكم المنظار من غسلات الكلب فلونظاير من الاول فعلى
الاظهر يغسل ستاوعلى الثانى سبعاً وعلى القديم لا شئ (قول الشارح

مقامه الجفاف فى الاصح) والاظهر طهارة غسالة تنفصل بالانغير وقد طهر المحل لان المنفصل بعض ما كان متصلاً به وقد فرض طهره والثانى
انها نجاسة لا تتقال المنع اليها كفى المستعمل فى رفع الحدث ومنه خرج وفى القديم انها مطهرة لما تقدم فى المستعمل فى رفع الحدث فان
انفصلت متغيرة أو غير متغيرة ولم يظهر المحل فنجسة قطعاً

وزيادة وزنها بعد اعتبار ما يأخذه المحل كالنفس في الاصح وهل يحكم بنجاسة المحل فيما اذا انفصلت متغيراً وزائدة الوزن ولا أثر به بدرك وجهان أحدهما في التهمة نعم والمستعمل في العكس الثانية والثالثة في ازالة النجاسة طهور وقيل طاهر فقط (ولو نجس مائع) كالتحل والدبس والدهن (تلمس) بالمهمة (تطهيره) وقيل يطهر الدهن (كازيت) (بفسله) بأن يصب عليه في اناء ما يقلبه ويحرك بخشبة حتى يصل الماء الى جميع أجزائه ثم اذا سكن وعلا الدهن الماء يفتح الاناء من أسفله ليخرج الماء بناء على اشتراط العصر ورد هذا الوجه بحديث أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تموت في السمن فقال ان كان جامداً فأنقوها وما حولها وان كان مائفاً فلا تقربوه وفي رواية ذكرها الخطابي فأريقوه فلا يمكن تطهيره شرعاً يقل فيه ذلك وقد أعاد المصنف المسئلة في باب البيع (باب التيمم) هو اصيل التراب الى الوجه واليدين بشروط كما يؤخذ مما سبأ

راجع للسنتين له بناء على الاظهر (قوله وزيادة وزنها) هو في الغسالة القليلة ولا يضر في الكثيرة الا التغير (قوله أحدهما في التهمة نعم) هو المعتمد فيحكم على بقاء نجاسة المحل بنجاسة الغسالة وعكسه مطلقاً وعلى طهارة المحل بطهارة الغسالة لا عكسه (قوله ولو تنجس مائع) أي وان جدد بعد ذلك كسمل انفسد سكر اولين انفسد لياً أو جدينا بخلاف عكسه كدقيق عجن به ولو اتماع فيطهر بالغسل كما مر وأما نحو السكر فان تنجس بعد جوده طهر ظاهره بالغسل أو بالكشط أو حال انبعاثه لم يطهر مطلقاً كالغسل كما تنفذه عبارة ابن قاسم وهو ظاهر كما مر ومن الجامد الزئبق بكسر الزاي المهمة وهمزة سا كنهة فوحدة مفتوحة فلا يتنجس بوضعه في نحو جلد كب حيث لا رطوبة ولا فيطهر بالغسل مطلقاً أو مع الترتيب في النجاسة السكبية ما لم يتفتت والا فبغير تطهيره فلو مات فيه فأرقله تنجسه قاله ابن القطن أي حيث لا رطوبة (تنبيه) لا يطهر لبن بكسر الباء عجن بسرجين مطلقاً (وقد سئل) شيخنا الزايدى عن سؤال صورته ما قولكم رضى الله عنكم في الجرار والازيار والاجان والقل وغير ذلك كالبراني والاسحن مما يهجن من الطين بالسرجين هل يصح بيعها ويحكم بطهارتها ما وضع فيها من مائع أو ماء دون القلتين ويجوز استعماله وفي الجبن المعمول بالا نفحة المتنجسة هل يصح بيعه ويحكم بطهارته ويجوز أكله حتى لو أصاب شيئاً من بدن أو ثوب ويحكم بطهارته وكذا ما تولد منه من المش المعمول به العكس هل يجوز أكله ويحكم بطهارته ولا يجب المضمة منه ولا غسل ما أصابه لان هذا مما تم به البلوى وهل يجوز بيع الطوب المجهون بالزبل اذا أحرق وبناء المساجد به وفرش أرضها به ويصلى عليه بلا حائل واذا انفصل به شيء من بدن المصلى أو ملبوسه في شيء من صلته نصح صلته أفتونا تأييدكم الله الجنة آمين (فاجاب) بما صورته بحرفه من خطه الحمد لله الخرف وهو الذي يؤخذ من الطين ويضاف الى الطين السرجين مما عمت البلوى به في البلاد فيحكم بطهارته وطهارة ما وضع فيه من الماء والمائعات لان المشقة تنجب التيسير وقد قال الامام الشافعي رضى الله عنه اذا ضاق الامر اتسع والجبن المعمول بالا نفحة المتنجسة مما عمت به البلوى أيضاً فيحكم بطهارته ويصحب بيعه وأكله ولا يجب تطهير القم منه واذا أصاب شيء منه ثوب الآكل أو بدنه لم يلزمه تطهيره للمشقة وأما الأجر المجنون بالسرجين فيجوز بيعه وبناء المساجد به وفرش عرصاته وتصح الصلاة عليه بلا حائل حتى قال بعضهم يجوز بناء الكعبة به والمش المنفصل عن الجبن المعمول بالا نفحة طاهر لعموم البلوى به حتى لو أصاب شيء منه بدناً أو ثوباً لم يجب تطهيره والله أعلم وكتبه على الزايدى الشافعي ثم سألت شيخنا المذكور في درسه عن ذلك فقال قلته من عندي وان كان مخالفاً لظاهر المذهب ولم أر احداً تنصريحاً به وانما خرفته على قواعد الامام الشافعي رضى الله عنه ثم رأيت ما ذكره شيخنا عن الامام الشافعي في منظومة ابن العماد ومروحه الشيخ الاسلام (تنبيه) يتجه عدم صحة صلاة حامل شيء من هذه المذكورات اذا لا ضرورة فيها حينئذ على نظير قول شيخنا الرمي بطلان صلاة حامل الخبز المعفوع عنه فراجع وحره (فرع) ما تنجس من المائع نجب اراقته ما لم ينتفع به في شرب دواب أو قوداً ونحو ذلك ومنه غسل تنجس فيسقى للتحل ولا ينجس غسلها بعده (باب التيمم)

كأكل الخ) قال الاسنوى أما غير الدهن فبالاجماع وأما الدهن فمحل الخلاف كما قاله في الكفاية فيما اذا تنجس الدهن ببول أو خمر ونحوهما لا دهنية فيه فان كان المنجس له وذلك الميتة لم يطهر بخلاف ولو عصي الشخص باصا به النجاسة كأن ضمخ بها ثوباً أو بدنه وجب ازالته الى الفور والا فلا نظير الصلاة ونحوها ذكره الاسنوى فصلاح الروضة ثم قال وأما العاصي بالنجاسة فيحتمل الحاقه بذلك والمتجه خلافه لان ما عصي به في النجاسة باق بخلاف الجنب

(باب التيمم)

وهو المقصد الرابع ولفظه مأخوذ من ائمه وتآمته ونجمته فصدته فهو لغة القصد وشرعا ما ذكره وهو ينوب
عن طهارة الحدث في الوضوء وغيره لا عن غسل نجاسة * وفرض سنة أربع وقيل سنة خمس وهو الرابع
وقيل سنة ست وهو من خصائص هذه الامة كما يدل له الحديث الآتي وهو رخصة مطلقا لانه انتقال من
صعوبة الى سهولة وانما يلزم بالتراب المنصوب لانه لا سبب يجوز وجوبه على العاصي لحرمة الوقت
وقيل عز بما ذكره والرخصة في اسقاط القضاء وقيل رخصة في الفقد الشرعي دون الحسي ودليله خبر مسلم
جعل لنا الارض كلها مسجدا وتر بها طهورا فضمير لنا عائده صلى الله عليه وسلم ولا منه وتنا كيد الارض
بكلها الرد على الامم السابقة حيث خصوا اجواز العبادة بالبيع والكنائس ولفظ التربة دليل لتخصيص التيمم
بالتراب وبها تقيد كل رواية لم تذكر فيها مفهومه عدم محته بغير التراب وما قيل ان لفظ التربة لقب لا مفهوم
له وانه فر من أفراد العام بحكمه فلا يخصه ولذلك جوزه الامام مالك بما اتصل بالارض كالثجر والزرع
وأبو حنيفة وصاحبه محمد بما هو من جنس الارض كالزرنج والامام أحمد وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة
بما لا يخبر فيه كالبحر الصالحا يجب عنه بأنه ليس من باب العام بل من باب المطلق والمقيد كافي تقيد الرقبة
واطلافتها في الكفارات و بأن الآية الشريفة دالة على اعتبار المفهوم بقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم
وأيديكم منه اذ لا يفهم من من الا التبعيض نحو مسحت الرأس من الدهن والقباب والغالب أن لاخبار بغير
التراب فتعين رجوع من الابتداء خلاف الحق والحق أحق من المراء والله يقول الحق وهو يهدي السبيل
وأوجب بغير ذلك مما يعرف من محله (قوله والجنب) عطفه على الحديث مغاير بحمل الحديث على الاصغر
أو خاص بحمله على الاعم وصرح كلام الشارح هو الاول لقوله ومثله الخائض والغساء ومثله كل غسل
مأمور به وهذا أولى من قول شيخ الاسلام ومأمور بغسل لا يراد الميت الآن يقال ذكره لمناسبة ما قبله
وأولى منهما أن يقال وطهر مأمور به ليدخل الوضوء المجدد وخرج بالوضوء أبعاضه المنسوبة بحو غسل
الكفين أو مسح الاذنين اذا امتنع استعمال الماء فيها مرض أو قلة ماء بحيث يكفي للفرض فقط فلا يسن التيمم
عنها خلافا لابن حجر (قوله لاسباب) أي لاحد أسباب وترك ذلك لوضوحه وفي الحقيقة أن السبب واحد
وهو الجزع عن استعمال الماء حسا وشرعا وغيره أسباب له حقيقة وللتيمم يجوز اوعدها المصنف هنا ثلاثة وفي
الروضة سبعة والخلاف لفظي من حيث العدد ونظم بعضهم الاسباب السبعة المذكورة بقوله

ياسائل أسباب حل تيمم هي سبعة بسماعتها تراح
فقد وخوف حاجة اضلاله مرض يشق جيرة وجراح

(قوله فان تبقي) أو ظن بخبر عدل ولو رواية أو تصديق بخبر وقيد شيخنا الاخبار بكونه مستندا الى طلب
فراجعه (قوله المسافر) هو جري على الغالب فالمقيم مثله كما ذكره شيخ الاسلام وغيره وفيه ما سياتي (قوله
فقد) أي الماء في حد الغوث أو القرب كإسياني ولا عبرة برجوب ماء مسيل للشرب يقينا وظنا ولو بحسب
العرف كالسقايات على الطرق (قوله تيمم) قال ابن حجر ضمه عائده للمصنف اليه على حد قوله فانه رجس
وهو متعين لانه المراد انتهى وفيه نظر فتأمل (قوله جوز ذلك) أشار الى أن المراد بالتوهم مطلق التردد ولو

(قول المتن يقيم المحدث والجنب) قيل حكمة تخصيصهما كونهما محل النص في القرآن والسنة (قول
المتن فان تبقي المسافر فقد) قيل التقييده للغالب قلت لك ان تقول قد جعل أحوال المسافر ثلاثة تبقي
الفتقد وتوهم الوجود وتيقن الوجود كما يعلم بالنظر في كلامه رحمه الله وحينئذ فالحال الثالث لك أن تتوقف
في كون المقيم فيها كالمسافر من كل وجه بدليل أن المقيم بقصد الماء المتيقن وان خرج الوقت بخلاف المسافر
(قوله أيضا فان تبقي المسافر فقد) قال الولي العراقي هو مثال لا قيد قال الاسنوي هو الغالب (قول الشارح
أي وقع في وهمه أي ذهنته الخ) يعني لمن المراد بالتوهم في المتن معناه المعروف عند الأصوليين وهو الطرف

(يقيم المحدث والجنب)
ومثلهما الخائض
والغساء (الاسباب
أحدها فقد الماء) قال الله
تعالى وان كنتم جنبا
فاطهروا الى قوله تعالى فلم
تجدوا ماء فتييموا (فان
تبقي المسافر فقد تيمم بلا
طلب) اذ لا قائدة فيه (وان
توهمه) أي وقع في وهمه
أي ذهنته وجوده أي جوز
ذلك

(طلبه) بعد دخول وقت الصلاة وجوبا عما نوهه فيه (من رحله) بأن يفتش فيه (ورفته) بضم الراء وكسر هاء مستوعبا لهم كأن ينادى فيهم من معه ماء بجوده (و) ان لم يجده في ذلك (فظرحواليه ان كان بمستوى) من الارض أى بمينا وشمالا وخلفا وأماما (فان احتاج الى تردد) بأن كان هناك وحدة أو جبل (تردد فبدر نظره) في المستوى وهو كافى الشرح الصغير غلوة سهم وفي الروضة كاصلها أنه يتردد ان لم يحف على نفسه أو ماله الى حد بلحقه غوث الرافق مع ما هم عليه من التناغل بشغلهم قبل وما هنا كالمحرر أزيد من ذلك بكثير (فان لم يجد تيمم) لظن فقده (قوله) مكث موضعه

براجية ويخرج يقين الوجود والعدم وما ألحق به مما سرقول بعضهم التجوز يشمل يقين الوجود وهم من حيث الحكم كإسباني (قوله) بعد دخول وقت الصلاة أى وقت كل صلاة مادام التوهم ولا يجب الطلب قبله وان علم استغراق الوقت في المعتمد خلافا لما نقل عن شيخنا الرملى وان أوهمه كلامه في شرحه وفارق السعى الى الجمعة لانه وسيلة بخلافها بأنهم مضافه الى اليوم واذا ضاق الوقت قطع الطلب وتيمم وصلى نعم لو طلب قبل الوقت لعطش أو فاته كفى وخرج بالطلب الاذن فيه قبل الوقت فيجوز ما لم يقيد بما قبل الوقت وفارق عدم الاكتفاء بالاذن في القبلة بأن مبناها على الاجتهاد ولا يقوم اجتهاد شخص عن آخر (قوله) من رحله (وهو ما ينسب اليه من أمتعته وأوعيته وزاده ومركبه ونحو ذلك) (قوله) ورفته (وهو المنسوبون اليه الموافقون له عادة في الخط والترحال والمساعدة وغير ذلك وان كثروا وزم على استيعابهم خروج الوقت لكن يقطع الطلب منهم اذا ضاق الوقت كما مر وما زاد على الرفقة داخل فيها بعده فيمكن فيه النظر ولو بلا سؤال (قوله) بجوده (ان ظن منهم السماح به والا فينادى بالبيع ان قدر على التيمم كإسباني (قوله) حواليه) ويقال حواليه وحوله وحواله (قوله) تردد أى في الجهة المحتاج الى التردد فيها (قوله) يترددان لم يخف الخ) ظاهره انه لا يشترط الامن على ما ذكر في الطلب من رحله ورفته وليس كذلك وتقدم أنه يشترط الامن على الوقت فيأتى هنا وسواء وجد الطلب في أول الوقت أو في أثنائه وان أخوه لغيره وان توقف بعضهم في بعض ذلك (قوله) على نفسه ذاتا ومنفعة والعضو كذلك (قوله) أو ماله وان قل وكذا اختصاصه والمراد المحترم من ذلك لا نحو قاطع طريق تختم قتله ولا زان محصن ولا عضو مستحق القطع في نحو سرقه وقولوا نفس أو مال لكان أخصروا عم وأولى ليشمل نفس غيره وماله غيره المحترمين وان لم يلزمه التبع عنه كما يصرح به كلامهم ولا بد أن لا يخفى الانقطاع عن رفقة أيضا ولو لمجرد الوحشة وفارقت الوحشة هنا ما في الجمعة لانها مقصد قال شيخنا والمراد بالوحشة أن يستوحش اذا ذهب لطلب الماء فله ترك الطلب والتيمم وليس المراد بالوحشة برحيلهم عنه لانه كما قال شيخنا الرملى له ان برحل معهم وان لم يحصل له وحشة كما لو كان وحده اذ ليس لصلاته محل يلزمه وقوعها فيه فتأمل ذلك وراجع (قوله) الى حد بلحقه فيه غوث الرفاق) وهو قدر ما يسمعون صوته المعتدل ولذلك سمي حدث الغوث وأوله من محله وقيل من آخر رحله وقيل من آخر رفته ولم يرتضه شيخنا (قوله) قبل وما هنا الخ) فيه رد على الاسنوى وإشارة الى أن الاستفادة من العبارات الثلاثة واحدة ساقفة قدر نظره في المستوى هي قدر مسافة غلوة السهم أى غاية رميه وقدر المسافة التي بلحقه فيها غوث الرفاق وبذلك علم ان في المستوى متعلق بقدر لا يتردد وخرج بالتردد في وجود الماء في هذا الحد يقين وجوده المشار اليه بقولهم بخلاف من معه ماء فلا يجوز له التيمم وان خرج الوقت الامناع ولو حسبا كسبح كما يعلم عما باتى فتأمل (قوله) فان لم يجد ولو حكما كعدم الامن على ما سرق (قوله) لظن فقده) بالمعنى الشامل لتيقنه أو بالاولى واعتبر الظن هناك لكونه مستندا الى طلب ومنه اخبار عدل بعدهم أو غير عدل واعتقد صدقه كما مر ولا عبرة باخبار فاسق بوجود الماء لمخالفته لاصل عدم الا ان اعتقد صدقه كما قاله شيخنا ومثل فقد خوف الفرق لمن في سفينة لتواستق وعلمه ان نوبته في نحو بئر لمزدجين لا تنتهى اليه الا بعد الوقت وظاهر كلامهم عدم وجوب الاعادة فهما للمسافر والمقيم وقيد بعضهم بما اذا لم يغلب وجود المرجوح بل المراد به وقوع الشيء في الذهن راجحا أو مرجوحا أو مستويا وقوعه وعدمه (قول المتن طلبه) انما وجب الطلب لانه طهارة ضرورية ولا ضرورة مع امكان الماء وقوله من رحله هو مسكن الشخص من حجر أو شعر أو غيره ويطلق أيضا على ما يستصعبه من الاثاث (قول المتن) ورفته (هم الجماعة يزلون معا ورحلون معاسموا بذلك لارتفاق بعضهم ببعض (قول الشارح مستوعبا لهم) قال العراقي الا ان بخشى فوت الوقت (قول المتن) ضرر نفس الخ) مثله مجرد الوحشة بخلاف نظيره من الجمعة وتذكير النفس والمال لا فائدة عدم

فالاصح وجوب الطلب لما
 يطرأ) كان دخل وقت
 صلاة أخرى لانه قد بطل
 على ماء والثاني لا يجب لانه
 لو كان ثم ماء لظفر به بالطلب
 الاول لو حدث ما يحتمل
 معه وجود الماء كطالع
 ركب واطباق غلظة وجب
 الطلب قطعاً ولو انتقل الى
 مكان آخر فكذلك لكن
 كل موضع يتيقن بالطلب
 الاول أن لاء فيه ولم
 يحتمل حدوثه فيه لم يجب
 الطلب منه (فلو علم ماء
 يصله المسافر لحاجته)
 كالاختطاب والاحتشاش
 وهذا فوق حد الغوث
 السابق (وجب قصدان
 لم يخف ضرر نفس أو مال)
 بخلاف ماذا خاف ذلك
 قال في شرح المذهب الآن
 يكون المال قد رايح بذه
 في تحصيل الماء ثمناً وأجرة
 أي فيجب القصد مع
 خوف ضرره (فان كان
 فوق ذلك تيمم) ولا يجب
 قصد الماء لبعده ولو انتهى
 الى المنزل في آخر الوقت
 والماء في حد القرب ولو
 قصده خرج الوقت قال
 الرافعي وجب قصده
 والمصنف لا يجب وكل منهما
 نقل ما قاله عن مقتضى
 كلام الاصحاب بحسب
 مافهمه (ولو تيقنه

الماء في ذلك المحل بغير ما حصل فيه الحيولة وفيه نظر فان وجود البئر يجعل المحل مما يغلب فيه الوجود قال
 العلامة العبادي الآن يقال انه قد يوجد فيها الماء في وقت دون وقت مثلاً فليراجع (قوله وجوب الطلب)
 أي تعلقه بدمته ويسقط بشئ مما تقدم وقال بعض مشايخنا اذا أمعن النظر الاول لم يجب الطلب بعده لما
 ذكره واليه يشير كلام الشارح بقوله لكن كل موضع الخ (قوله صلاة أخرى) أي واجبة ولو جعلاً وقضاء أو
 نذراً (قوله فكذلك) أي يجب الطلب قطعاً (قوله فلو علم) أو ظن بخبر عدل أو فاسق اعتقد صدقه كما مر
 لا بغير ذلك (قوله فوق حد الغوث السابق) ويسمى حد القرب وأوله من آخر حد الغوث ومن ضبطه
 بنصف فرسخ أدخل فيه حد الغوث السابق (قوله بخلاف ما اذا خاف ذلك) وكذا لو خاف خروج الوقت
 بأن لم يبق منه ما يسعها وتيممها أو خاف الانقطاع عن الرفقة كما مر وصرح بهما شيخنا الرملي في شرحه
 (قوله الآن يكون المال الخ) علم منه أنه لا يشترط على الاختصاص وان كثر (قوله لبعده) أي لبعده الماء
 في نفسه فلو ذهب للاختطاب مثلاً الى آخر الامن حد القرب فرأى الماء قريباً منه لكنه في حد البعد من
 محله أو من رحله لم يجب طلبه وكذا لو كان في آخر حد الغوث وتوهم في حد القرب وقول بعضهم بوجوب
 الطلب في ذلك لقربه بالفعل فيه نظر فراجع (قوله والماء في حد القرب) أي يقينا (قوله بحسب مافهمه)
 قال بعضهم فهم الرافعي من كلام الاصحاب في محل يغلب فيه وجود الماء فأوجب الطلب وان خرج الوقت وفهم
 النووي أن كلامهم في محل يغلب فيه القصد لم يوجب في هذا الجمع فساد من وجوبه منها انه يلزم عليه عدم
 صحة قول شيخ الاسلام ذكر المسافر جري على الغالب ومنها عدم صحة عموم الاحوال التي ذكرها بعده ومنها
 عدم صحة قولهم بخلاف من معه ماء الى آخر ما تقدم ومنها اقتضاؤه ان الحدود الثلاثة خاصة بمن في محل القصد
 ومنها غير ذلك من اللوازم التي لا تستقيم وبذلك علم عدم صحة ما ذكره ابن حجر بقوله ان الخلاف في محل
 القصد خلافاً للرافعي والذي يتجه ان يقال ان الرافعي فهم من كلام الاصحاب في هذه الصورة عدم مراعاة
 الوقت لعدم نصريحهم به وأن النووي فهم أن اطلاقهم فيها محمول على ما في غيرهما من مراعاته واشتراط
 الامن عليه فتأمل ذلك وراجع حره (تنبيه) علم مما تقدم ان للمتيتم أحوالاً في حدود ثلاثة أولها حد
 الغوث فان يتيقن فقد الماء فيه تيمم بلا طلب وان يتيقن وجوده فيه لزمه طلبه ان لم يكن مانع ولا يقيم وان
 خرج الوقت وان تردد فيه لزمه طلبه أيضاً بشرط الامن على ما مر ومنه الامن على الاختصاص والوقت نائيه
 حد القرب فان علم فقد الماء فيه تيمم بلا طلب فيه بالاولى عما قبله وعلم وجوده فيه وجب طلبه بشرط الامن
 كما مر ومنه الامن على الوقت لا على الاختصاص والمال الذي يجب بذله الماء الطاهرة وان تردد فيه لم يجب
 الاختصاص به واعلم ان خوف خروج الوقت مثل ذلك كما سيأتي في كلام الشارح (قول الشارح قال في
 شرح المذهب الخ) لم يتعرض لمثل ذلك في الطلب من حد الغوث السابق وهو ما اعتمدته شيخنا في المنهج
 وشرحه ووفق بمحصل اليقين هذا راظن هناك وجعل الاختصاصات تقتصر هنا ولا تقتصر هناك (قول
 المتن فان كان فوق ذلك تيمم) انظر هل الامر كذلك في المقيم أو لان القضاء لازم له على كل حال وفي شرح
 المقدسي ان المقيم يجب قصده الماء المتيقن وان خرج الوقت ناقلة عن الروضة كأصلها وعاله بما ذكرناه
 ثم رأيت في الروضة مسطوراً كما قال رحيم بن ندفئة البئر التي قالوا فيها لا يجب الصبر الى بعد الوقت اذا كانت
 النوبة لا تصل اليه الا بعد خروج الوقت يتعين فرضها في السفر (قول الشارح ولو انتهى الى المنزل في
 آخر الوقت والماء في حد القرب) الظاهر ان حد الغوث كذلك بدليل مسألة البئر اذا علم ان النوبة
 لا تصل اليه الا بعد خروج الوقت (قوله قال الرافعي وجب قصده) هو ما اقتضته عبارة المتأخر والمصنف
 لا يجب الظاهر ان المراد بعدم الوجوب ما يشمل عدم الجواز (قول الشارح لياتي بالصلاة بالوضوء الفاضلة
 على الصلاة بالتيمم أول الوقت) يعني ان فضيلة التأخير ناشئة عن هذا كما ان مفضولية التجيل ناشئة عما

آخر الوقت فانتظاره أفضل من
(فتجيب التيمم أفضل) من

(٨٠)

من تعجيل التيمم ليأتي بالصلاة بالوضوء الفاضلة على الصلاة بالتيمم أول الوقت (أو ظنه) آخر الوقت
انتظاره (في الاظهر) ليأتي بالصلاة في أول الوقت المحقق فضيلتها والثاني انتظاره

أفضل لما تقدم قال الامام
القولان فيما اذا اقتصر على
صلاة واحدة فان صلى
بالتيمم أول الوقت والوضوء
آخره فهو النهاية في احراز
الفضيلة وتبعه المصنف
كالرافي في ذلك واعتضده
ابن الرفعة بان الصلاة
بالتيمم لا تستحب اعادتها
بالوضوء كما قاله القاضي
حسين وذكر المصنف في
شرح المذهب ان الرزياني
نقله ايضا عن الاحباب
ويجيب بان هذا فيمن لا
يرجو الماء بعد بقرينة
سياق الكلام ولو ظن
عدم الماء آخر الوقت
فتعجيل الصلاة بالتيمم
مستحب قطعوا واستوى
عنده احتمال وجوده
وعنده قال الرافعي فتعجيل
الصلاة بالتيمم أفضل قطعاً
وربما وقع في كلام بعضهم
نقل القولين فيه ولا وثوق
بهذا النقل وتعبه المصنف
بتصريح الشيخ أبي حامد
والمواردي والمحاسلي
وأخرين بجران القولين
فيه (ولو وجد ماء لا يكفيه
فالاظهر وجوب استعماله)
في بعض أعضائه محدثاً
كان أو جنباً ونحوه
(ويكون قبل التيمم) عن
الباقى لئلا يتيمم ومعه ماء

طلبه مطلقاً انها حد البعد وهو ما فوق حد القرب فلا يجب فيه الطلب مطلقاً سواء في جميع ذلك المسافر
والمقيم ومحل الفقد والوجود وما في كلام العلامة ابن قاسم تبعاً لشيخنا الرمي وغيره من أنه متى لزم التيمم
الفناء لزمه طلب الماء اذا علمه ولو في حد البعد فيه نظر ظاهر بل لا يستقيم كإعتماده من اللوازم السابقة
(قوله آخر الوقت) بزمن يسع الوضوء والصلاة كاملة (قوله فانتظاره أفضل) هو ظاهر أو صريح في أن الماء
يأتي اليه في منزله ويمكن شموله لذلك ولعكسه وهو المعتمد وما قاله المواردي مرجوح فراجع (قوله
فتعجيل التيمم أفضل) خلافاً للثلاثة (قوله قال الامام الخ) هو المعتمد كما قاله شيخنا (قوله وجب الخ)
اعتمد شيخنا هذا الجواب وقول بعضهم بحمل عدم الاستحباب فيه على الاعادة منفرداً فيه نظر (قوله
مستحب) لم يقل أفضل لعدم الفضيلة في التأخير بالكلية فتأمل (تنبيه) متى اشتملت إحدى الصلاتين
على فضيلة خلت عنها الأخرى فهي أفضل مطلقاً كجماعة وستر وخواص من حدث (فرع) يقدم الصف الاول
على غير الركعة الأخيرة وتقدم هي عليه ويقدم ادراك الجماعة على آداب الوضوء كالتبليث ويجب ترك
الآداب لضيق الماء وأول الوقت أو ادراك الجمعة (قوله ولو وجد ماء) وهو معدود كما هو صريح كلام الشارح
والمراد بوجوده ان يقدر عليه ولو بحفر لا مشقة فيه (قوله لا يكفيه) أي لا واجب وقيل له مع المنسوب (قوله
في بعض أعضائه) ويجب الترتيب في الاصغر ويندب تقديم ما يطلب تقديمه في الغسل في الأكبر ويجب تقديم
ازالة نجاسة على بدنه أو توب تغفر نزعاً على التيمم اتوقف محتمل على إزالته سواء في ذلك المقيم والمسافر على
المعتمد وما في المجموع من وجوب استعمال ثلج أو برد لا بدوب قال شيخنا ان كان في الرأس بعد غسل ما
قبلها فصحیح والا فغير معتمد (قوله عن الباقي) يفيد أنه يكفيه تيمم واحد عن بقية أعضائه وهو كذلك
ولا بد لهذا التيمم من نية مستقلة ولا يكفي عنه نية الوضوء قبله لأن نية مع النقل وهو مسح (قوله ولو لم يجد
تراها إلى آخره) فيدلل على اختلاف (قوله ولو لم يجد الا تراباً الخ) يفيد أن كلام المصنف في الماء ومثله التراب
ولو جعلت مأمورة لشمئتم ماء ما (قوله ويجب شراؤه) وكذا استجاره (قوله أي الماء) وكذا التراب

بعد ما هو عبارة الاسنوي رحمه الله لان التقديم مستحب والوضوء من حيث الجملة فرض فتدبره أفضل
(قول المتن فتعجيل التيمم أفضل) هذا قد يشكل عليه استحباب التأخير بل رجاء زال عذره المسقط
للجمعة قبل خروج الوقت وفرق بينهما في شرح الروض بأن الجمعة تفعل أول الوقت غالباً وتأخير الظاهر
إلى فواتها ليس بفاحش بخلاف التيمم مع ان راجي الماء لاحد لتأخير غيره فيلزم منه التأخير إلى آخر
الوقت ويخاف معه فوات الصلاة (قول الشارح والثاني انتظاره أفضل) هو مذهب الأئمة الثلاثة
(قول الشارح لما تقدم) ولان تأخير الظاهر أمور به عند شدة الحر محافظة على الخشوع المسنون
فتأخير الصلاة محافظة على الوضوء المفروض أولى والفرق لأئمة (قول الشارح واعتضده ابن الرفعة بأن
الصلاة بالتيمم لا تستحب اعادتها بالوضوء) اعتضده أيضاً بأن الفرض هو الاول على الاصح ولم يشمله فضيلة
الطهارة بالماء ومدرك القائل بالتأخير أداء الفرض بالماء وهو منتفها (قول الشارح ان الروياني نقله أيضاً
عن الاحباب) الضمير في قوله نقله يرجع لقوله لا يستحب اعادتها (قول المتن ولو وجد ماء لا يكفيه) الاحسن
قراءته بالماء والهمز ليحترز به عما لو وجد شيئاً يصاحح للمسح خاصة كبراً أو ثلج لا بدوب فان التيمم يكفيه
ويجب القضاء على الحاضرون والمسافر على الاصح من ثلاثة أوجه في كتاب الطهارة من شرح المذهب
(فرع) لو كان جنباً مثلاً على بدنه نجاسة ووجد ماء يكفي أحدهما تيمم للنجاسة في غسلها ثم يتيمم ولو تيمم قبل
غسلها جاز في الاصح (قول الشارح والثاني لا يجب) أي كالماء وجد بعض الرقبة في الكفارة وجوابه ظاهر

والثاني لا يجب استعماله ويعمل إلى التيمم مع وجوده ولو لم يجد تراباً وجب استعماله قطعاً وقيل

فيه القولان ولو لم يجد الا تراباً لا يكفيه للوجه والبدن وجب استعماله قطعاً وقيل فيه أنه لان (ويجب شراؤه) أي الماء للطهارة

وان لم يكف كل منهما أو هما ما ولو بمحل يجب فيه القضاء ولو وجد ماء لا يكفيه وزا بكفيه قسم التراب
لكمال الطهارة فيه كذا ذكره شيخنا فانظر مع ما مر قريبا والوجه خلافه وكالماء آلة استقاء كالماء
والرشاء بالكسر والماء (قوله شمن مثله) أو أجرة مثله ومنه مؤجل بزياة على الحال نليق بالاجل فلا حاجة
لاستثنائه (قوله في ذلك الموضع في تلك الحالة) أي على العادة فلا عبرة بحالة الاضرار فقد تساوى الشربة
فيها دائر كثيرة (قوله ولا يجب الشراء بزياة) بل يسن ان قدروا لا يجب قبل الوقت وان استغرقه كالماء
في الطلب بل يسن أيضا (قوله وان قلت) ولو نافهه نعم يجب شراء الآلة بزياة على ثمن المثل بقدر غن الماء
واشترائه كما قاله الرافعي وهو معتد (فرع) يجب قطع ثوبه مثلا ليحمله رشاء ان لم يزدهه على ثمن المثل
أو أجرته (قوله لدين) أي يلزمه وفاؤه تعالى أو لأدعي تعلق بالعين أو بالذمة محالا كان أو مؤجلا الا ان امتد
الاجل الى محل محله ما يفي يدينه (قوله مستغرق) هو مستدرك لان الزائد غير محتاج اليه ولا واجب عنه
بعضهم بما فيه نظر فراجع (قوله مؤنة) منها النفقة والكسوة والمسكن والخدام والمركوب وان لم يكن ذلك
لا تقابه على المعتمد بخلافه في الحج لوجود اللبل هنا (قوله سفره) أي الذي يريده ولو ما لا سفر غيره اذا
لزمه كسفره ومنه أجنبي خيف انقطاعه عن رفيقه وكسوته ونفقته عند خوف ضرره ويعتبر في المقيم مؤنة
يوم وليلة (فرع) يقدم ستر الصلاة ثمنا وأجرة على شراء الماء ويعدل الى التيمم لانها أكد (قوله
أو نفقة) أي مؤنة كالماء (قوله معه) أومع غيره والمراد القافلة مثلا (قوله كالرند) ومنه تارك الصلاة
بشرطه وكذا الزاني المحصن نعم يقدم شرب نفسه على تيممه لانه محترم على نفسه يؤخذ من العلة أن غير
الزاني منه له وهو ظاهر كلام شيخنا في شرحه فيقدمون شربهم على طهارتهم لما ذكره بحث بعضهم أنه
يجب على صاحب الماء أن يقول لهم ان تيمم تركت الماء لكم وتيممت والاتوضأت به وركعتكم تموتون وفي
الوجوب نظر مع أنه لا يتصور التوبة في الزاني المحصن وانما امتنع على العاصي بالسفر الشرب والتيمم قبل
توبته لقدرته عليها (قوله والكلب العقور) لا غيره لانه يحرم قتله على المعتمد عند شبعنا الزيادة وأجاز
والد شيخنا الرمي قتل ما لا ينفع به منه لانه قد صح عن الشافعي رضي الله عنه الامر بقتله كالماء لكن قال
شيخنا انه نسخ (تنبيه) شملت الحاجة للعطش ولو ما لا ركذا للطبخ وبل الكعك وغير ذلك وقيد
شبعنا الرمي الحاجة لبل الكعك في الماء بما اذا لم يتيسر تناوله بدون الماء وشبعنا لم يعتبر غير العطش
وفي شرح شيخنا ما وافقه ويمكن حله على ما يمكن استغناؤه عن الماء واعلم أنه لو وصل الى الماء أو فضل مما
ادخره شيء لم يعتبر ان كان بسبب تقصير أو سرعة سير والواجب قضاء كل صلاة معها (قوله ولو وهب له ماء)
واجب القبول وكذا الوأعير لصحة اعارته على المعتمد وكذا اقضه كما سبكه (قوله أو أعير دلو) لان
ثم تصورهم يشعر بالجواز حتى اذا استعمل المقدور عليه ثم قدر على الباقي فيكمل كذا قاله الاسنوي
(قول المتن ثمن مثله) قال الرافعي فيه ثلاثة أوجه أظهرها عندنا كثيرين انه المقدار الذي تنتهي اليه
الريجات في ذلك الموضع في تلك الحالة والثاني كالأول الا انه لا يعتبر تلك الحالة بل غالب الحالات (قول
الشارح ولا يجب الشراء بزياة على ثمن المثل وان قلت) مثل ذلك آلة الاستقاء لكن بحث الرافعي فيها
اغترار الزيادة التي يجب بذلها في تحصيل الماء قال لان الآلة تبقى له والماء يجب تحصيله فيغتفر ثمنه (قول المتن
الآن يحتاج اليه لدين مستغرق أو مؤنة سفره) لو كان معه ماء لا يحتاج اليه للعطش لكن يحتاج الى ثمنه في
شيء من ذلك جاز له التيمم ذكره في شرح المذهب (قول المتن لدين) ولو مؤجلا (قول المتن مؤنة سفره)
أي ولو مباحا ومثله سفر غير ملن يخاف انقطاعه عنه (قول المتن حيوان محترم معه) قيد الشارح بالحية
هنا وترك ذلك في العطش الآتي والظاهر أنهم سواء وقول المتن محترم أي ولو كافرا وقول الشارح معه هذه
عبارة الروضة وليست بشرط فيما يظهر (قول المتن ولو وهب) يقال وهب له وهب منه وباع له وباع منه فالأولى

ثمن مثله) في ذلك الموضع
في تلك الحالة ولا يجب
الشراء بزياة على ثمن
المثل وان قلت (الآن
بحاجة اليه) أي الثمن
لدين مستغرق أو مؤنة
سفره) في ذهابه وإيابه
(أو نفقة حيوان محترم) معه
كزوجته وعبد وبعيتمه
فيصرف الثمن الى ما ذكر
ويقيم واحتراز بالمحترم من
غيره كالرند والكلب العقور
(ولو وهب له ماء أو أعير
دلو) أو رشاء (وجب
القبول في الاصح) ولو
وهب ثمنه فلا يجب قبوله
قطعا لعظم المنفعة فيه وخفتها
فيما قبله ومقابل الاصح
فيه ينظر الى أصل المنفعة في
الهبة ويقول في العارية
اذا زادت قيمة المعارض
ثمن الماء لم يجب قبولها لانه
قد يتلف فيضمنه ولو وهب
آلة الاستقاء لم يجب قبولها
ولو اقترض الماء وجب قبوله
على الصحيح وفي شرح
المذهب بناء على وجوب

أقرضه أو وهبه أو منعه فلم يستعبرولي لمجوره عارية مضمنة بل غير مضمنة كالأعارة من مستأجر (قوله)
 انه يجب سؤال الهبة الخ) فالمراد في جميع ما وجب ما يعم القبول والسؤال (قوله والاولى) قال الله -لا
 البراسي هي قبول الهبة وقال ابن عبد الحق هي سؤال الهبة كمالى الروضة والحاصل أنه يجب في الماء
 الهبة والقرض والشراء والاجارة والاعارة وفي الآلة الاجارة والشراء والاعارة فقط ولا يجب في الثمن شيء
 ويتضيق الوجوب بضيق الوقت ولا يجوز له مع سمته أن يقيم حتى يسأل (قوله لولم يقبل) أولم يسأل
 (قوله انه لا يجب الخ) دفع به توهم وجوب الهبة ونحوها على المالك بسؤال غيره وخرج بالطهارة العطش
 وسبأني (قوله أى الماء) ومثله ثمنه وآلته (قوله ثم تذكره) في النسيان ووجده في الاضلال (قوله)
 قضى في الاظهر) ومحل الخلاف انه ان أمعن في النظر والاقضى قطعاً (قوله لوجود الماء معه) أى حالة
 تيممه ولو احتمالاً فان تبين له أنه تلف يقيناً قبل تيممه فلا قضاء (قوله فلا يقضى) أى ان أمعن في النظر
 والاقضى قطعاً وفارق ما هنا ضلاله في رحله بان يحيم الرفقة أو سجع من تحيمه قال ابن حجر شأنه ذلك وان
 اتسع تحيمه أو ضاق تحيم رفقته واعتمد شيخنا خلافاً تبعاً لشيخنا الرملي وأخذنا من العلة (قوله لانه)
 لم يكن معه حال الصلاة أى قادر على استعماله حالة التيمم وعلمه بكونه معه قبل الاضلال لا يضرو بذلك
 علم أنه لو أدرج في رحله وأخفيت عليه بئر هناك أو غصب منه أو تلف وأتلفه وان أتم به في الوقت أو ضل
 عن الرفقة أو القافلة أو عن الماء كالبرأ وحال نحو سبع أو علم انتهاء نوبته بعد الوقت كإسرافه فلا قضاء في جميع
 ذلك ولا يجوز التصرف في الماء أو في ثمنه وألته بعد دخول الوقت ويلزم استرداده ويصح قبل الوقت
 مطلقاً ان أمكن عوده في الوقت كبيع بخيار أو هبة لفرعه وجب الفسخ والرجوع وفارق ما هنا محبة
 بيع نحو عبد محتاج اليه لنحو دين أو كفارة بان الدبوث والكفارات متعلقة بالثمة وليس لها وقت
 محدود (فرع) بجرم الحدث على متطهر بعد دخول الوقت وقبل الصلاة حيث لا ماء معه (قوله محتاج)
 ظاهر كلامه أنه مبنى للفاعل وضبطه غيره البناء للمفعول ليشمل حاجة غير من هو معه ولو في قافلة كبيرة
 ولذلك قال النووي يحرم الوضوء في ركب الحاج لانه لا يتخلو عن عطشان وقواه ابن حجر وفيه نظر بقوله يعتبر
 في العطش المبيع ما يعتبر في المرض من قول الاطباء والمراد بالا احتياج وقت التيمم والصلاة فلا يضطر
 لعدم الحاجة بعدهما كحدث مطر فلو تبين أنه غير محتاج اليه أو الى بعضه ولو لماء يكفي صلاة واحدة وجب
 إعادة كل صلاة وجدت مع بقاء غير المحتاج اليه (فرع) يجب جمع الماء بعد التطهر به عن حدث أو خبث
 لسقي دابة وغيره ويجوز في غيرهما فلن معهما مستعمل وطهوران بشرب الماء الطهور وروى يقيم (قوله اليه)

القبول فيما ذكر أنه يجب
 سؤال الهبة والعارية في
 الاصح ومثلها القرض
 والاولى في الروضة وأصلها
 وأن لم يقبل في هذه الصورة
 وصلى بالتيمم أم ولزمته
 الاعادة وفيه أنه لا يجب على
 مالك الماء الذي لا يحتاج
 اليه بذله لطهارة المحتاج
 اليه ببيع أو هبة أو قرض
 في الاصح (ولو نسيه)
 أى الماء (في رحله أو أصله)
 فيه فلم يجده بعد الطلب
 هذا تفسير

لغة القرآن والثانية جاءت بها أحاديث كثيرة (قول المتن وجب القبول) أى اذا كان ذلك بعد دخول الوقت
 (قول الشارح والاولى في الروضة وأصلها) يريد بالاولى قبول الهبة والعارية والقرض والثانية سؤال ذلك
 (قول الشارح أم ولزمته الاعادة) أى مادام امكان الوضوء باقياً فان تعذر بالرجوع أو التلف فلا كمال
 أتلف الماء الذي معه بعد دخول الوقت ولو لغير غرض شرعى قاله ابن المقرئ وكذا لو بلغ فوق حد القرب
 (قول الشارح أى الماء) مثل الماء ثمنه (قول المتن فلم يجده بعد الطلب) في الرافعي تصوير المسئلة بما اذا
 لم يجده وغلب على ظنه عدمه قال الاسنوى وهو للاحتراز عما اذا تحقق بقاءه ولكن التبس عليه وضاق
 الوقت فانه لا يقيم بل يستمر على الطلب الى أن يجده كمنظيره من الازدحام على البئر انتهى قلت قد قالوا في
 مسئلة البئر لو علم ان النوبة لا تنتهي اليه الا بعد خروج الوقت تيمم وقول الشارح الآتى ووجد كذا هو في
 الرافعي وشرح المذهب وهو يقتضى الجزم بعدم القضاء فيما لو استمر عدم الوجدان وقول المتن قضى مراده
 ما يشمل الاعادة في الوقت أى فالقولان جار يان سواء وجده بعد ذلك في الوقت وأخارجه هذا هو الظاهر
 وخلافه بعيد جداً (تنبيه) قيد الاسنوى محل القولين في الثانية بما اذا أمعن في الطلب ناقلاً ذلك عن

اضاه (فتيمم) في المستلثين وصلى ثم ذكره ووجدته (قضى) الصلاة (في الاظهر) لوجود الماء معه ونسبته في امهاله حتى نسباً واضاه الى
التقصير والثاني لا يقضى له ان يرضى بالنياسان وعدم الوجدان (ولو اضر رجليه في رحال) فتيمم وصلى ثم وجدته وفيه الماء (فلا يقضى) لانه لم
يكن معه حال الصلاة ماء وقيل في قضائه القولان (الثاني) من الاسباب (٨٣) (أن يحتاج اليه) أى الماء (لعلش)

حيوان (محترم) من
نفسه أو رفيقه أو غير
ذلك (ولو) كان الاحتياج
اليه لما ذكر (ما لا) أى
في المأكلى المستقبل فانه
يجوز التيمم مع وجوده
صيانة للروح أو غيرهما عن
التلف وخرج بالمحترم
غيره كالتيمم (الثالث) من
الاسباب (مرض يخاف
معه من استعماله) أى
الماء (على منفعة عضو)
بضم أوله وكسره ان
تذهب كأن يحصل
باستعماله عي أو خرس
أو صمم في المحرر والشرح
والروضة الخوف على
الروح أو العضو أيضا
(وكذا بقاء البرء) أى
طول مدته (أو الشين
الفاحش في عضو ظاهر في
الاظهر) والاصل في التيمم
لمرض قوله تعالى وان
كنتم مرضى الى فتيمموا
الى آخره أى حيث خففتم
من استعمال الماء ما ذكر
ومقابل الاظهر يقول
ليس في البقاء والشين
المدكور كبير ضرر والشين
الاثر المذكور من تغير لون أو

أى الماء وقول بعضهم بعود الضمير الى الماء وأمنه أو آله لا يناسب ما بعده مع ما فيه من التكرار مع ما تقدم
فتأمله (قوله لعلش) قيد به لقوله ولوما لا لان غيره فيه خلاف تقدم (قوله رفيقه) بالفاء والقاف
بعد الراء (قوله أو غير ذلك) من كل محتاج اليه ولو في القافلة كاسر ويعتبر في الحاجة للعلش ما يأتى في خوف
المرض من قول طبيب عدل على ما يأتى ومقتضى ذلك عدم جوازه ولو مع مشقة لا تحتمل عادة خصوصاً مع
عدم وجود طبيب وفي ذلك من الخرج ما لا يخفى ومحاسن الشريعة تأتى ذلك صيانة للروح فهو كالاضطراب
ولذلك جاز للعلشان وغيره لاجله أن يأخذ الماء من مالكة اذا لم يكن عطشان ولا معه عطشان فهر اعليه
ومقاتلته ولا ضمان لو تلف لانه ظالم بمنعه بل الطالب مضمون لو أنفقه لانه مظلوم كإفنى الصائل والمحول عليه
وكالعلشان من معه حيوان عطشان ويقدم حاجة العطشان الحالية على حاجة مالكة المالكية (فرع)
يقدم في الحاجة الى الماء العطشان ثم الميت ثم أسبق الميتين ثم المتنجس ثم الحائض والنفساء ثم الجنين ثم
المحدث نعم ان كفى المحدث دون الجنين قدم وإذا استوى اثنان قدم بالرحم ثم بالافضلية ثم بالقرعة نعم ان كفى
أحد همدان الآخر قدم الاول على نظيره ما قبله ويحرم الوضوء بالماء المحتاج اليه كالتيمم (قوله غيره) كما
تقدم ومنه العاصي بسفره فليس له التيمم قبل توبته في العطش والمرض الآتى (قوله منفعة عضو) أى
محترم كإفنى شرح شيخنا كابن حجر ومثل العضو غيره (قوله ان تذهب) وتقل ولو في المستقبل (قوله وفي
المحرر الخ) وهو مفهوم بالاولى (قوله بقاء البرء) بضم الموحدة وفتحها فيها وما منهلز بادة الالم (قوله أى طول
مدته) قال بعضهم لا يبعد ضبط أقل الطول بقدر وقت صلاة فراجع (قوله والشين) أى من حيث هو (قوله
المهنة) ففتح الميم وحكى كسرهما (قوله وسكت الخ) أى فيها واحد كإفنى شيخ الاسلام (قوله واستشكه
ابن عبد السلام) فقال قدم من الزيادة في الثمن ولو نافية تجوز العدول الى التيمم وما هنا يشمل مالو كان
المستعمل رقيقاً ينقص قيمته نقصاً فاحشاً وأجيب بان الزيادة في الثمن محققة وفيها تقويت حاصل ولا
كذلك في الرقيق مع أنه لا يلزم من نقص القيمة نقص الثمن وهذا هو الوجه في الجواب وغيره منقود
تصوير الرافعى رحمه الله (قول الشارح وقيل في قضائه القولان) محله اذا أمعن في الطلب (قول المتن ولو
ما لا) قال الشيخ أبو محمد لو غلب على ظنه لقي الماء عند الاحتياج اليه للعلش لو استعمل ماء معه لزمه
استعماله والظاهر أن هذه مقالة في الروضة أنه أن يزوده وان كان يرجو الماء في القدر ولا يتحققه على
الاصح (قول المتن مرض يخاف معه) مثله الخوف من حدوث المرض (قول المتن على منفعة عضو)
أى كلاً أو بعضاً (قول الشارح أى طول مدته) أى وان لم يزد الالم ومثل ذلك زيادة المرض وان لم تطل
المدة وعلة الاظهر أن الضرر بهذا أشد من بذل الزيادة البسيرة على ثمن الماء وقد جاز والتيمم لاجلها
(قول الشارح ومقابل الاظهر الخ) استند قائله أيضاً الى ماورد عن ابن عباس من تفسير المرض بالذى
يخاف معه التلف ولان الشين المذكور فوات جال فقط (قول الشارح فلا أثر لخوف ذلك) الاشارة
ترجع لكل من قوله قليل سواد وقوله عن الفاحش (قول الشارح واستشكه) الضمير فيه يرجع لقوله
ذلك ووجه الاستشكال ما فيه من الضرر لاسباب اذا كان ذلك في مأكوك نفيس فان الخسران فيه أكثر

نحول أو استحشاف وثمرة تنقي ولجة تزيد قاله الرافعى في آخر الديات في أثناء تعليل وأسقطه من الروضة والظاهر قال الرافعى هنا ما يبدو
عند المهنة غالباً كالوجه والبدن وقال في الجنائيات في الاختلاف في سلامة الاعضاء ما يؤخذ منه انه مالا يكون كشفه هناك الرواة
وقيل ما عدا العورة وسكت في الروضة على ما ذكره في الموضوعين واحترزوا بالفاحش عن البسيرة كقليل سواد وبالتقييم بالظاهر عن الفاحش
في الباطن فلا أثر لخوف ذلك واستشكه ابن عبد السلام ويعتمد في خوف ما ذكره قول

هدى الرواية وقيل لا بد من اثنين (وشدة البرء كرض) في جواز التيمم لها اذا خيف من استعمال الماء المجهوز عن تسخينه ما ذكر من ذهب منفعه عضو أو غير ذلك (٨٤) (واذا امتنع استعماله) أي الماء (في عضو) لعله (ان لم يكن عليه سائر وجوب التيمم

وكذا غسل الصحيح على المذهب) والطريق الثاني في وجوب غسل القولان فيمن وجد من الماء مالا يكفي في ذلك في شرح المذهب وذكر في المقاتل انه عدل من قول الحرر غسل الصحيح والصحيح أنه يتيمم الى ما في المباح لانه الصواب قال التيمم واجب قطعاً زائد الروضة لا يبيى موضع الكسر بلا طهارة وقال لم أر خلافاً في وجوب التيمم لاحد من أصحابنا ويتلطف في غسل الصحيح المجاور للعليل بوضع خوخة مبلولة بقرية ويتعامل عليها لينفصل بالتقاطر منها ما هو اليه من غير أن يسبل اليه (ولا ترتيب بينهما) أي بين التيمم والغسل (لجنب) وجوبه بالاولى له تقديم التيمم ليزيل الماء أثر التراب ذكره في شرح المذهب في جنب ونحوه في الحديث (فان كان) من به العلة (محدثاً) فلاصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل) رعاية لترتيب الوضوء والثاني يتيمم متى شاء كالجنب لان التيمم عبادة مستقلة

فراجعه (قوله عدل في الرواية) وهو البالغ العاقل الذي لم يرتكب كبيرة ولم يصبر على صغيرة وكالعدل فاسق ولو كافراً اعتق صدقه ويعمل بمعرفته لنفسه ان عرف الطب مطلقاً واعتمد شيخنا تبايعاً لشيخنا الرمي عدم الاكتفاء بالتجربة واكتفى بها الاسنوي وابن حجر وغيرهما واعتمده بعض مشايخنا وهو الوجه كافي جواز العدول الى المبتدع الخوف من استعمال الطاهر في المضطرب والجواب بان لزوم الصلاة بحقق لا يجدي نفعا ولا يكفي مجرد الخوف اتفاقاً ولا بد من سؤال الطبيب في كل وقت احتمال فيه عدم الضرر ولولم يجد الطبيب وصلى بالتيمم لزمه إعادة مصلاته وان وجد بعد ذلك وأخبره بجوازه قاله شيخنا فراجعه (قوله وقيل لا بد من اثنين) كالوصية وفرق بانها حق آدمي ومقتضاه اعتبار كونهما عدلي شهادة وبه صرح الاسنوي كالتقاضي (قوله المجهوز عن تسخينه) أي يجري هنا فيما يستحسن به ما صر في طلب الماء من الحدود السابقة وأحوالها (قوله واذا امتنع) أي حرم ولو في بطن البرء والشيخين خلافاً لابن حجر وقيد شيخنا الرمي الحرمة بما اذا غلب على ظنه الضرر وقيل المعنى امتنع الوجوب فلا حرمه قال ابن حجر الا في من منه سببه (قوله في عضو) ومنه الوجه فيقيم على اليدين بنية عندهما (قوله ان لم يكن سائر) وكذا ان كان ولم يأخذ من الصحيح شيئاً (قوله غسل الصحيح) أي من باقي العضو العليل وأما غيره فلا خلاف في غسله كاسيد كره المصنف وبدن الجنب كعضو واحد (قوله واجب قطعاً) قد ذكر الحرر الخلاف فيه معترض وسكت عن تغييره بالصحيح عن المذهب لانه لا اصطلاح له فلا يعترض به عليه (قوله لينفصل الخ) فهو غسل حقيقة فان تعذر غسله غسلاً خفيفاً كما قال الشافعي رضي الله عنه أسماه بلا فاضة ولا يكفي مسحه بالماء وما قيل ان الشافعي قال مسحه بماء فهو خطأ ويحرف في عبارة الامام السابقة وفارقوا الاكتفاء بمسح الجبيرة عنه لان مسحها بدل عن غسله وما هنا أصل ولا يكفي المسح عنه لان الغسل أقوى ولذلك قال بعضهم لو قدر على غسل محل العلة غسلاً خفيفاً لم يكف عن التيمم لان التيمم أقوى منه ويجب الاستعانة على ما ذكر ولو بأجرة قدر عليها فان تعذر وجب القضاء ولا يجب تزعم سائر خفيف من تزعمه والاوجب النزاع خلافاً للأئمة الثلاثة (قوله ولا ترتيب الخ) لكن الاولى كون التيمم وقت طلب غسل محل العلة ويجب امرار التراب على محل العلة ولو على أفواه العروق (قوله وفي الحديث) أي اذا كانت العلة في أعضاء التيمم (قوله فتيمة) أي ان وجب الترتيب بينهما

من التحسران الحاصل من الزيادة على ثمن المثل وأجيب بما حاصله انه يغتفر في الاستعمال من الضرر مالا يغتفر بسبب التحصيل بدليل ان الماء المستغنى عنه يستعمله في المفازة ولو بلغت قيمته أضعاف ثمن ماء الطهارة وبان نقصان القيمة غير محقق بخلاف الزيادة المذكورة قال بعضهم ولان التحسران في مسألة الشراء يرجع الى المستعمل بخلاف هذه أي فان التحسران فيها يرجع الى مالك الرقيق (قول المتن غسل الصحيح) المراد من ذلك العضو الجريح أما باقي الاعضاء فلا خلاف في وجوبه وعلى وجوب غسل باقي العضو الجريح بالقياس على وجوب غسل باقي الاعضاء عند فقد أحدها (قول الشارح قول الحرر غسل الصحيح) هو اقتصار منه على الطريقة الفاطمية لانها الراجحة (قول الشارح لينفصل بالتقاطر منها الخ) لو تعذر بنفسه وجبت الاستئابة ولو بأجرة فان تعذر ففي شرح المذهب أنه يقضى لنسور ولا يجب مسح موضع العلة بالماء وان كان لا يخاف منه لان الواجب انما هو الغسل كذا نقله الرافعي عن الأئمة انتهى واستشكله الاسنوي بان الجبيرة اذا تعذر غسل ماتحتهمان الصحيح يجب مسحه كما نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب فانت قد تفرق بان واجب الجبيرة المسح وهو بدل عن الصحيح الذي تحتها ثبت أمكن مسح الصحيح انجه وجوبه بخلاف هذه المسئلة (قول المتن فان جرح عضواه الخ)

لا والترتيب اعتباراً في العبادة الواحدة (فان جرح عضواه) أي المحدث (فتيممان) على الاصح والله كونه وعلى الثاني تيمم واحد وكل من اليدين والرجلين كعضو واحد وينب أن يجعل كل واحدة كعضو (وان كان) بالعضو

سار (كجيرة لا يمكن نزعها) بان يخاف منه مخدور مما سبق (غسل الصحيح ونجم كاسبق) بما فيه من اختلاف وما يقرب عليه من المسائل السابقة وفي التيمم هنا قول انه لا يجب مع وجوب غسل الصحيح ومسح (٨٥) الجيرة بالماء والقول بعدم وجوب

غسل الصحيح هو على القول بوجوب التيمم ١. كنفاه به والرافى في الشرح حكى في قسم الساتر في وجوب غسل الصحيح الطريقين وفي وجوب التيمم القولين ثم قال في قسم عدم الساتر غسل الصحيح وفي وجوب التيمم الخلاف السابق في القسم الاول والجيرة ألواح نهياً للكسر والانحلال نجعل على موضعه والاصوق بفتح اللام ما يحتاج اليه الجراح من خرقاً وقطنة ونحوهما وله ولحله حكم الجيرة ومحلها فيما تقدم وما سبأني (ويجب مع ذلك مسح كل جبيرته بماء) استعمالاً للماء ما يمكن (وقيل بعضها) كالخسف ولا يتأقت مسحها ومسح الجنب متى شاء والمحدث وقت غسل العليل واحتراز بماء عن التراب فلا يجب مسحها به اذا كانت في محل التيمم ويشترط فيها ليكتفى بالامور الثلاثة المذكورة ان لا تأخذ من الصحيح الا ما لا بد منه للاستمسك ولو قدر على غسله وجب بان يضع خوفة

والا كما لو عمت العلة الوجه واليدين فيكتفى لها بتيمم واحد عنهما وكذا لو عمت جميع الاعضاء لسقوط الترتيب (قوله سار) أى على محل العلة وأخذ من الصحيح زيادة على قدر ما يحتاج اليه ومنه عصابة الفصد (قوله لا يمكن نزعها) هو شرط لوجوب المسح وصحته لا تقسمتها ولا للحكم عليها (قوله كاسبق) لا يصح رجوعه لما في المهر لاقتضائه القطع في غسل الصحيح والامساك في المنهاج لاقتضائه القطع في التيمم وأشار الشارح بقوله بما فيه من الخلاف الى تهديد الاعتراض عليه بما ذكره بعده (قوله وما يقرب عليه) من الترتيب في غير الجنب وعدمه فيه وما لوجرح عضواً وغير ذلك (قوله وفي التيمم الخ) أى لان مسح الجيرة عنده كاف مما تمسحها من الصحيح والعليل معاً (قوله كنفاه به) أى بالتيمم عن العليل والصحيح معاً (قوله والرافى في الشرح) هو ظاهر في تقرير الاعتراض عن المصنف في التشبيه المذكور (قوله وله ولحله الخ) هو مستدرك لدخوله في الساتر السابق (قوله ومسح كل جبيرته) ان كانت كلها في محل الفرض والا لا يجب مسح ما حاذى الخارج عنه ويعنى عن الدم عليها وان اختلط بماء المسح قصداً لانه ضرورى ويتوقف صحة المسح عليه قال شيخنا فلو جدد الدم على العلة حتى صار كالجيرة وجب المسح عليه وكفى (قوله ولا يتأقت الخ) دفع به توهم التأقت المستفاد من التشبيه بالخف فالمراد به من حيث الاكتفاء بمسح البعض ومعلوم أنه يتأقت مسحها با مكان النزع (قوله فلا يجب) أى بل يندب اذا كان معه مسح بالماء على ما سبأني (قوله ويشترط الخ) جعل الاسنوى ذلك شرطاً لعدم وجوب القضاء فالمسح عليها ارفع عما أخذته من الصحيح المحتاج اليه وغيره وانما وجب القضاء لفوات شرطه بأخذ ما زاد على الحاجة وبذلك قال شيخنا وأنبأه ويمكن تنزيل كلام الشارح عليه بان يراد بقوله ليكتفى أى في عدم القضاء وظاهر كلامه خلافه وأن المسح لم يقع عن الجزء الزائد على قدر الحاجة بل ان قدر على نزع الساتر عنه وغسله فذاك والافهواً باقى على عدم الطهارة فصلاته معه كصلاته فاذا طهر من فوجوب القضاء لذلك لعدم وضع الجيرة على طهر فتلك مسألة

لا يقال اذا جرح بعض وجهه ويده مثلاً ثم غسل صحيح الوجه يذنب أن يكفيه تيمم واحد عن الوجه واليد ويكون الترتيب معتبراً فيما يمكن غسله ساقطاً فيما لا يمكن لاننا نقول أوجب بان العضو الواحد لا تجزأ طهارته ترتيباً وعدمه (قول المتن كجيرة الخ) ايضاحه ما قاله الرافى رحمه الله المعتبر في حاجة الالتقاء أن يخاف شيئاً من المضار السابقة لولم يلحقها قال والغالب في مثلها أن يكون ذلك الوضع بحيث لا يخاف منه اتصال الماء وانما يقصد الانحجار انتهى وقوله لا يمكن نزعها قال الاسنوى الاولى ولا يمكن نزعها لان العبارة توهم أن الممكن النزع لا يسمى ساراً قلت يمكن دفعه بان كان ناقصة والله أعلم (قول الشارح بان يخاف منه مخدور مما سبق) منه يعلم ان الجيرة يجب نزعها وان وضعت على طهر ما لم يخش المخدور غاية الامر أنها ان وضعت على حدث وجب القضاء والا فلا (قول الشارح وفي التيمم هنا قول انه لا يجب الخ) عللوا ذلك بان المسح على الجيرة بدل عن الصحيح الذي تمسحها دون الجرح فالتعديل مشكل نعم ظاهر عبارة الرافى وغيره انه بدل عن جميع ما تمسحها وهذا التعديل بعضه قول الشارح ولا يتأقت مسحها أى على الاصح ومقابله ثلاثة أيام للسافر ويوم وليلة للمقيم قال الامام محل الخلاف اذا أمكن الرفع عند انقضاء المدة من غير ضرر فان لم يمكن فلا خلاف في جواز الاستدامة انتهى وفيه نظر يراجع من الاسنوى (قول الشارح فلا يجب مسحها به) لكن يستحب واما عند عدم الساتر فيستحب مسحها بالتراب (قول الشارح ولو قدر على غسله وجب) لو تغرغ غسله ولكن أمكن مسحه بالماء وجب أيضاً (قول الشارح على طهر) أى كامل كالخف لا طهارة العضو فقط وبحث في الخادم أن من عليه حدث أصفر لو وضعها في غير أعضاء الوضوء ثم

مبالغة عليه ويصيرها لينفصل بالمقطر منها وسيأتى أن الجيرة ان وضعت على طهر لم يجب القضاء أو على حدث وجب (فاذا تيمم المذكور) (لفرض ثان) بأن أدى بطهارته فرضاً اذا التيمم وان انضم اليه غسل الصحيح لا يؤدي به غير فرض ونوافل كاسبأني (ولم يثبت

له بعد الجنب غسل) لما
غسله (و يعيد المحدث)
غسل (ما بعد عليه) حيث
كان رعاية للترتيب (وقيل
يستأنفان) الغسل
والوضوء ويأتي المحدث
بالتيمم في محله وهذا يخرج
من قول تقدم في مسح
الخصأ نأذا نزعها وانتهت
المدة وهو يظهر المسح
توضاً وجه التخرج أن
الطهارة في كل منها مركبة
من أصل ويدل وقد بطل
الأصل بطلان البذل هناك
فكذا هنا (وقيل المحدث
كجنب) فلا يعيد غسل
ما بعد عليه لبقاء طهارته
اذ يتفعل بها وانما يعيد التيمم
لضعفه عن أداء الفرض
(قلت هذا الثالث أصح
والله أعلم) لماذا كرر واحتز
بقوله ولم يحدث عما اذا
أحدث فانه كاسبق يغسل
الصحيح من أعضاء
الوضوء ويتيمم من
العليل منها وقت غسله
ومسح الجبيرة بالماء
ان كانت وان كانت العلة
فيها أعضاء الوضوء تيمم الجنب
مع الوضوء للجنابة
(فصل) يتيمم بكل تراب
طاهر قال تعالى فتييموا
صعيدا طيبا أي ترابا طاهرا
كما فسره ابن عباس وغيره
وطاهر هنا بمعنى

أخرى أشار إليها بقوله وسأني الخ (تنبيه) علم مما تقدم أن التيمم يدل عن العليل فقط وان المسح يدل عما
تحت الجبيرة من الصحيح المحتاج اليه وحده أو وما زاد عليه على ما مر وانما لم تأخذ من الصحيح شيئا سقط
المسح وان المسح رافع كالغسل وانه لا يجب مسحها بالتراب وأنه لا يجب مسح ما وقع منها في غير محل الواجب
وانه اذا سقط الترتيب لمعموم العلة ولا أعضاء متواليه اثنين فاكثر كفي عنها تيمم واحد ولو عمت الجبيرة الرأس
بان لم يبق مما يجزئ عن الواجب شيء وجب التيمم عن الواجب وعن كله المشتل على الواجب وسقط المسح
ولا يكتفي به عن التيمم فان بقي من الواجب شيء بقدر استمسك الجبيرة وجب المسح ولا بد من مسح كل
الجبيرة وان كان محتجها أكثر من الواجب لان مسح كلها شرط في الاعتداد بمسح كل جزء منها وسقط التيمم
بل لا يكتفي به عن المسح على المعتمد وقال بعضهم يكتفي باحدهما والمسح أفضل والجمع بينهما أكمل ولو امتنع
استعمال الماء في بعض الوجه أو بعض اليدين أو بعض كل منهما تعدد التيمم في الثالثة ووجب مسح
محل العلة بالتراب في الكل ان لم يكن ساترا ونبد عليه ان كان ولو عمت العلة أعضاء الوضوء وأعضاء التيمم
وعمت الجبيرة أعضاء التيمم سقط المسح والتيمم كالغسل كما قال في الكفاية ان التراب ضعيف لا يؤثر
فوق حائل فيصلي كفافا الطهورين ويعيد وعن بعضهم وجوب المسح هنا قال ولو عمت أعضاء الوضوء
وجب الوضوء مسحاً وعن بعضهم هنا وجوب التيمم فوق الجبيرة ولو بقي من عضو التيمم شيء صحيح بقدر
الاستمسك تحت الجبيرة وجب مسحها في التيمم ما علمت وعن بعضهم ندب التيمم هنا ولا يجب (قوله)
وانما يعيد التيمم) ويكفيه تيمم واحد وان تعدد في الاول بوجوب الترتيب وبذلك علم سقوط الترتيب في
التيمم منع تعدد محال العلة ومنه جنب به علة في أعضاء الوضوء وعلة في غيرها فيكفيه تيمم واحد عنهما وله
تقديمه على غسل الصحيح وتأخير عنه ونوسطه فلما حدث وأراد فرضاً آخر فكذلك اسقوط الترتيب
بالنسبة لذلك المقدار ولا نظر لاختلاف المحل ومنه جنب في ظهره جبيرة فغسل الصحيح من بدنه وتيمم عن
العليل ومسحها بالماء وصلى فرضاً ثم أحدث ثم جرح يده ثم أراد الصلاة فيكفيه تيمم واحد لما مر والقول
بلزوم تيممين في ذلك لا اختلاف المحل فيه نظر خصوصاً اذا تيمم وقت غسل يده (قوله بغير أعضاء الوضوء) ليس
للتقييد وله تقديم التيمم على الوضوء لانه عن الجنابة ويدخل فيه الاصغر تبعاً كذا قاله شيخنا واعتداه
وهو يؤيد ما تقدم ومن أحدث وجب عليه التيمم لحسنه الا كبر ان أراد فرضاً غير ما فعله والا كفاه
الوضوء كالولم يكن صلى فرضاً وكذا الجنب لا يهيد التيمم لعله في غير أعضاء الوضوء الا ان كان فعل فرضاً
وأراد فرضاً آخر كما تقدم (تمت) لورفع السائر فرأى العلة قد انقضت أعاد كل صلاة كانت بالمسح مع
الانعدام ولو احتمالاً ولو سقط السائر أو توهم البرء فرقه فان ظهر فيهما من الصحيح شيء بطل تيممه وصلاته
والا بطلت صلته لتردده في محتها لا تيممه لبقاء موجهه وتحقق البرء كوجدان التيمم الماء في التفصيل الآتي
(فصل فيما يتيمم به وكيفية التيمم وما يتبعهما) (قوله يتيمم) أي يصح أن يتيمم الخ وهو أولى من تقدير
الجواز وهو اما بصيغة الفاعل أو المفعول (قوله بتراب) هو اسم جنس وقال المبرد هو جمع واحد ترابه يقال
له الرغام يفتح الراء (قوله طاهر) ولو احتمالاً كتراب مقبرة لم تنش يقيناً وأباحتها كان تنجس أحد جانبي
الصبرة من التراب أو كان به خليط مانع واجتهد فيه فيهما سواء تفرقت أو لا بخلاف ما لو اختلط بجميعها وان
تفرقت فقول بعضهم لا بد لصحة الاجتهاد من نفر يقها غير صحيح منطوقاً ومفهومهما (قوله بمعنى
أجنب فهو وضع على طهر (قول المتن لم يعد) بضم أوله وقوله غسلا بفتح أوله (قول الشارح غسل) هو
بفتح أوله (قول الشارح الغسل والوضوء) قال في شرح المذهب انفق الاصحاب في كل الطرق على ان
استثناف الغسل غير واجب وقال الراعي فيه خلاف كما في الوضوء قال والذي قاله ضعيف أو متروك انتهى
(فصل) (قول المتن يتيمم بكل تراب) ذهب أبو حنيفة رضي الله عنه الى جواز به بكل ما هو من جنس

التيتم بالمستعمل (حتى ما يداوى به) كالطين الارمني بكسر الهمزة وفتح الميم ومن شأن التراب أن يكون له غبار (و برمل فيه غبار) لانه من طبقات الارض فهو في معنى التراب بخلاف ما لا غبار فيه (لا يعمدن) كنورة و زرنج بكسر الزاي (وسحافة خرف) وهو ما ينخض من الطين ويشوى كالسكران لانه ليس في معنى التراب (و مختلط بدقيق ونحوه) لان الخليط يمنع وصول التراب الى العضو (وقيل ان قل الخليط جاز) كما في الماء (ولا يستعمل على الصحيح) كالماء والثاني يجوز لانه لا يرفع الحدث بخلاف الماء يدفع بانه انتقل اليه المانع (وهو) أي المستعمل (ما سبق بعضه) حالة التيمم (وكذا ما تناثر) بالثلاثة حالة التيمم من العضو (في الاصح) كالتقاط من الماء والثاني يقول التراب لكثافته يدفع بعضه بعضا فلم يعلق ما تناثر منه بالعضو بخلاف الماء لرفقه ويؤخض من حصر المستعمل فبأذكر جواز تيمم الواحد والكثير من تراب يسير مرات كثيرة ولا مانع من ذلك ولا يجوز التيمم بالتراب النجس وهو ما أصله

(الطهور) وقال ابن حجر بمعنى ما يشمل الطهور فقول المصنف لا يستعمل تصرح بالمفهوم على الاول وقيد لخراج بعض ما دخل على الثاني وهو اولى اذا تصرح بالمفهوم من شأن الشروح فدعوى انه خلاف الصواب ليست في محلها (قوله حتى ما يداوى به) تعميم في ارادة أنواع التراب كافي أنواع الماء من بياض أو حمرة أو خضرة أو غيرها (قوله ومن شأن الخ) قد ذكره تصرح بما هو معلوم (قوله و برمل) أي لا يعلق بالعضو فيه غبار أي منه كأن سحق حتى صار له غبار كما يصرح به قول الشارح لانه أي الرمل من طبقات الارض فدعوى بعضهم أن الغبار ليس من الرمل بل هو فيه وان صواب العبارة أن يقول وبقبار في رمل خلاف الصواب فتأمل (قوله ويشوى) أي يحرق بأن يصير كالجر أو الرماد أو مسوده بالشيء فلا يضر لانه ليس خرفا (قوله ونحوه) منه رمل يعلق وفتات أوراق تقع على الارض (قوله وقيل ان قل الخليط) قال الامام بحيث لا يرى وقال الرافعي لو اعتبرت الاوصاف الثلاثة في الماء لكان سلسكا وتبعه المصنف وصرح به الغزالي بمعنى لو اعتبر التراب ما عوفرض الخليط مخالفا وسطا (قوله كافي الماء) وفرق بأن الخليط في الماء لا يمنع وصوله الى البشرة لرقه الماء بخلاف الخليط هنالك كثافة التراب (قوله بانه انتقل اليه المانع) فهو كافي وضوء صاحب الضرورة فلا يصح بتراب غسالات نحو السكب وان طهر ولا بما لا في الحبل من حجر الاستنجاء وانما جاز تكرار الاستنجاء به لان المعترف به الظاهرية لا الظهورية (قوله وهو أي المستعمل) في رفع الحدث وتقدم المستعمل في رفع الخبث (قوله ما بقي بعضه) أي المسحوق أو الماسح ولم يحتج الى زرده فيها ما رده المحترز عنها بقول الرافعي وأعرض التيمم عنه (قوله حالة التيمم) احتراز عما على عضوه قبل المسح أو تناثره قبل المس فانه باق على ظهوره فيه فيما أمال المتناثر بعد المس فلا يصح التيمم به وان احتاج اليه كأن أخذ منه من الهواء كما مر (قوله والثاني الخ) قال بعضهم هذا الوجه واجدا أو غلط فكان ينبغي التعبير عنه بالصحيح ثم اذا تأملت ذلك وجدت محل الخلاف فيها شك في اصابتها وعدمها وأما ما علم من اصابتها فلا يصح جزما وما علم من عدمها فيصح به جزما وانما امتنع مع الاحتمال لوجود السبب كافي بول الظبية في الماء فلا ينافي ما مر (قوله ولا يجوز الخ) هو تصرح بما علم بالاولى من المستعمل والمراد بالنجس المنتجس

الارض كالأحجار وغيرها وذهب مالك رضي الله تعالى عنه الى ذلك وزاد الصحة بكل ما هو متصل بالارض كالاشجار والزرع ولنا الآية فانه اذا دلت على ذلك خصوصاً قوله تعالى منه فانه يدل على ان المسح بشئ يحصل على الوجه واليد من بعضه وقد أنصف الزحشرى من الحنفية فانه ذكر سؤالا يدل على المنع بالجر ونحوه ثم قال قلت هو كما يقول والحق أحق من المراء اه ولنا من السنة أيضا حديث جعلت لنا الارض مسجدا و ترابها وفي رواية وتر بها طهورا حيث لم يقل وطهورا والتراب اسم جنس وقال المبرد جمع واحد ترابة (قول الشارح ومن شأن التراب) أي فترك المصنف تقييده في الغبار كإفعل في الرمل لذلك لكن في كلام الشافعي رضي الله عنه تراب له غبار ولذا قال الاسنوي لا بد من تقييد التراب بأن يكون له غبار (قول المتن و برمل فيه غبار) أي منه حتى لو سحق الرمل وتيمم به جاز كما قاله النووي في فتاويه لانه من طبقات الارض والتراب جنس له قال ابن النقيب في عبارة المتن المذكورة التيمم بالغبار لا بالرمل (قول المتن ومختلط بدقيق ونحوه) ولومن فتات الاوراق التي تقع على الارض بكثرة (قول المتن وقيل ان قل الخليط جاز) نقل الرافعي عن الامام أن ضابط القلة والكثرة ظهور الرؤية وعدمه ثم قال أعني الرافعي ولو اعتبرنا الاوصاف الثلاثة كافي الماء لكان سلسكا (قول الشارح والثاني يجوز) لانه لا يرفع الحدث (كذا علمه الرافعي رحمه الله) قال الاسنوي وقياسه جريان الخلاف في ماء صاحب الضرورة (قول المتن وكذا ما تناثر) قال الرافعي انما ثبت له حكم الاستعمال اذا انفصل بالكلية وأعرض التيمم عنه قال الاسنوي وعليه فلو أخذ منه من الهواء وتيمم به جاز (قول الشارح فلم يعلق) هو بفتح اللام (قول الشارح ولا مانع من ذلك) أي كما يجوز وضوءه

ما لم يفسد وجهاً ويشتد
 قصده) أي التراب قال الله
 تعالى فتحيوا صعيداً أي
 افسدوه بأن تنقلوه الى
 العضو (فلا يستفترج عليه
 فردده ونوى لم يجزئ) بضم
 أوله لا تنفاه القصد بانتفاء
 النقل المحقق له وقيل ان
 قصد بوقوفه في مهب الريح
 التيمم أجزاء ما ذكر كالوبرز
 في الوضوء للطر (ولو ييم
 بأذنه) بأن نقل المأذون
 التراب الى العضو وردده
 عليه ونوى الآذن (جاز)
 وان لم يكن عن إقامة لفعل
 مأذونه مقام فعله (وقيل
 يشترط غير) ولو ييم بغير
 أذنه لم يجزئ كالوضوء بغير
 (وأركانه) أي التيمم
 (نقل التراب) الى العضو
 لما تقدم في الآية وفي ضمن
 النقل الواجب قرن النية
 به كما سيأتي القصد وانما
 صرحوا به أولاً رعاية للفظ
 الآية على أن جماعة
 اكتفوا عن التصريح به
 بالنقل ذكره في الشرح
 الضمير بأصرح مما في
 الكبير (فلو نقل) التراب
 (من وجه الى يد) بان
 حدث عليه بعد مسحه
 (أو عكس) أي نقله من
 يد الى وجه (كفي في
 الاصح) وكذا لو أخذه
 من العضو وردده اليه يكفي
 في الاصح والثاني لا يكفي
 فيها لأنه نقل في محل الفرض

(قوله ما تم) ومنه صدد المولى في مقبرة نبشت وهذا لا يظهر بالفصل ومثله تراب وقع فيه ذرة من نجاسة
 جامدة واشتبهت فيه وان كثر أم المانع غير ما ذكر في طهر التراب منه بالفصل ويصح التيمم به اذا جف (قوله
 قصده) أي التراب بخلاف قصد العضو فلا يعتبر كيا تاني (قوله بأن تنقلوه) يفيدانه عبر عن النقل بالقصد وليس
 غيره وقيل الباء للتعليل أي لاجل النقل فهو لغة غائية للقصد وقيل انها بمعنى مع وسيأتي في كلامه التصريح
 بهذا (قوله عليه) أي العضو ولم يجره لاختار التراب به والا كفي أخذ من التمكن الآتي (قوله فردده) أي
 بغير انفصاله عنه وعوده اليه والا كفي كيا تاني (قوله بضم أوله) اختاره على فتحه لأنه لا يلزم من الحرمة
 الفساد (قوله وقيل ان قصد الخ) واختاره السبكي وهو مردود والفرق أن الطهارة بالماء قوية (قوله ولو
 ييم) أي يعمه غيره وهو مكروه بلا عذر وغير مكروه معه بل واجب ان توقف عليه ولو بأجرة قدر عليها كافي
 الاستعانة في الوضوء (قوله ونوى الآذن) أي عند نقل المأذون وعند مسح الوجه كالنقل بنفسه (قوله
 إقامة لفعل مأذونه الخ) هذا يقتضي انه لا بد من اسلام المأذون له وتيممه وبه قال بعضهم واعتمد شيخنا
 خلافة في كفي كافر وحيوان كقوله ولو غير معلم لأنه آله (قوله ولو ييم بغير أذنه لم يجزئ) يفيدان المراد بأذنه
 نيته لأمره بغيره في كفي بغير أمره بل ومع نية (تنبيه) سيأتي ما يتعلق بعزوب النية والحدث (قوله
 وأركانه) عددها المصنف خمسة كما يؤخذ من كلامه وعندها في الروضة سبعة يجعل القصد والتراب ركنتين ومال
 شيخنا الى موافقته في التراب فهي عنده ستة وفارق عدم عد الماء في الوضوء لضعف التيمم والوجه خلافه
 (قوله نقل التراب) فلا يشترط الضرب والمراد به وجود النية قبل لمس الوجه حاله كونه التراب على ما مسح
 به كاليد (قوله وفي ضمن النقل الخ) أي قصد التراب جزء من النية المقارنة للنقل فلا يوجد انفكاكه عنه
 فالمراد النية والنقل المعتبران شرعاً فاسقط ما قيل لا يلزم من النقل القصد ولا عكسه (قوله رعاية للفظ الآية)
 اذ ليس فيه معنى زائد عليه (قوله ذكره) قال شيخ شيخنا عميرة ضميره يعود لقوله وفي ضمن الخ وقال
 غيره عاقل لقوله على ان الخ وعلم بما ذكر أنه لا يشترط قصد العضو بل ولا يضر قصد غيره فلونقل بقصد الوجه
 فبين انه مسحه مسح به اليدين (قوله بعد مسحه) أي ولم يختلط بتراب مسحه (قوله فيها) أي صورتي
 الجماعة من انا واحد قاله الاسنوي (قول المتن وأركانه الخ) ذكره خمسة أركان وجعل القصد شرطاً لكنه
 في الروضة جعلها سبعة فعاد القصد والتراب ركنتين وما في النهاج أولى قال بعضهم جعل القصد ركناً أولى من
 النقل لتعرض الآية بخلاف النقل (قول الشارح لما تقدم) يعني من ان القصد شرط وانما يتحقق بالنقل
 قال الرافعي وغير هذا الاستدلال وضع منه انتهى (قول الشارح ذكره في الشرح الصغير الخ) الظاهر أن
 مرجع الضمير قوله وفي ضمن النقل الى هنا (قول الشارح وكذا لو أخذه من العضو الخ) مثله في جريان
 الخلاف والترجيح لو سفت الريح تراباً على كفه فمسح به وجهه نعم لو أحدث بعد نقل التراب من الارض وقيل
 المسح قال الاسنوي بطل نقله وعليه النقل ثانياً واستشكل بما سلف وبمسألة التمكن اه وأجاب شيخنا في
 شرح الروض بان محل الاحتياج الى النقل ثانياً اذا لم يجد النية بعد الحدث فان قلت على ما قاله شيخنا من
 ينوي قلت بمحتمل أن يكون محلها عند رفع اليد مردها مسح الوجه وبمحتمل تحريمه على التمكن في كفي بها
 عند وصول التراب للوجه وفيه بعداذ النظر الى ذلك يقتضي عدم اشتراط النية عند أول نقل التراب
 نعم ينبغي أن يلحق بالتمكن ما لو وضع وجهه على التراب الذي بيده مع النية لأنه حينئذ يصدق عليه أنه نقل
 بالعضو المسحوق اليه كما عطل بذلك مسألة التمكن وبالجملة فهذا المحل مشكل يحتاج الى تأمل فان قولهم يجب
 اقتران النية بأول النقل واستصحابها ذكر الى المسح يشكل على ما قاله شيخنا ويرجع كلام الاسنوي
 فليتنامل (قول الشارح والثاني لا يكفي فيها) الضمير يرجع لكل من قول المتن فلونقل من وجه الخ ومن
 قول الشارح وكذا لو أخذه من العضو وردده (قول الشارح كالنقل من بعض العضو الى بعضه) يريد

بعض العضو الى بعضه ودفعه بانه بالانفصال انقطع حكم ذلك العضو عنه

الاول في الاولى لو نقل من
احدى البدن الى الاخرى
بخرقة مثلافية وجهان في
الكفاية أحد هـ لا يكفي
لأنهما كعضو واحد
والثاني ومصحف في الجواهر
يكفي لانصال التراب ولو
تملك في التراب بالعضو من
غيره غير قبل لا يكفي لعدم
النقل والاصح أنه يكفي لأنه
نقل بالعضو المسوح اليه
ذكر التعليق في الشرح
الصغير (ونية استباحة
الصلاة) وأخوها كالطواف
ومس المصحف (لارفع
الحدث) لان التيمم لا يرفع
(ولو نوى فرض التيمم لم
يكفي في الاصح) والثاني
يكفي كما في الوضوء وفرق
الاول بان التيمم طهارة
ضرورة لا يصلح أن يكون
مقصودا ولذلك لا يستحب
تجديده بخلاف الوضوء
ولو نوى التيمم بكف جزما
والكلام هنا في النية
المصححة للتيمم في الجملة
وسياق ما يسبق به بسببها
(ويجب قرنهما بالنقل) أي
بأوله الحاصل بالضرب
(وكذا استدماها الى مسح
شيء من الوجه على الصحيح)
والثاني لا كتفاء بقرنها
بأول الاركان كما في الوضوء
وأجاب الاول بان أول
الاركان في التيمم مقصود
لغيره بخلافه في الوضوء
(فان نوى بالتيمم فرضا

المتن والشرح وجمع المقابل للمعادلة (قوله في الاولى) قيدها لتكونها فيها نقل من عضو الى آخر بخلاف
الثانية (قوله ومصحف في الجواهر) هو المعتمد وصورة بالخرقة لأنه لا يمكن مسح العضو بنفسه (قوله
والاصح انه يكفي) وهو المعتمد (قوله لارفع الحدث) ولا الطهارة عنه (تنبيه) صريح كلامهم فيها لو تعدد
التيمم في الطهارة الواحدة أنه لا بد من النية في كل تيمم وأنه لا يكفي نية الوضوء في غسل الصحيح منه لو كان فيه
جراحة عن نية التيمم فراجع (قوله لارفعه) لأنه منصرف الى الرفع العام في المنع أو الى الامر الاعتباري
وإنما ينصرف للرفع الخاص لعدم القرينة عليه كما مر في الوضوء ولو أراد كفي وكفي نية الاصغر عن الاكبر
غلطا (قوله يكفي) قال شيخنا الرمي كان حجة ما لم يقصد البدلية عن الوضوء والفعل الواجب ولم يضم اليه
ما يتوقف على استباحة كصلاة ومس مصحف (قوله والثاني يكفي) قال في شرح المذهب وعليه يستباح ما عدا
الفرض (قوله لا يستحب تجديده) ولو مضموم للفعل ويندب تجديده للفعل وحده كما تقدم في الوضوء
(قوله لم يكف جزما) أي ما لم يوجد ما مر أو يدكر البدلية في الفعل المنسوب كنيو التيمم أو بدلا عن
غسل الجمعة (تنبيه) لو قال نويت استباحة مفتقر الى تيمم كفي من الجانب دون المحدث شموله لنحو
القراءة (رفع) له تقرير في نية التيمم على أعضائه كما في الوضوء (قوله بأوله الحاصل بالضرب) قيد به ليصح
ذكر الاستدما بعد اذ النقل شامل لما قبل مسح الوجه كما مر ولا استدما فيه وهذا التفسير لبعض أفراد
الواجب وهو أكلها فصح تسليط الوجوب عليه (قوله الى مسح شيء من الوجه) وهذه الغاية داخلية في المفا
لما يأتي (قوله والثاني لا) أي لا يجب الاستدما المذكورة (قوله ا كتفاء الى آخره) صريح ما قرره الشارح
يدل على أن محل الوجهين فيما اذا لم توجد النية بعد النقل لامع الوجه ولا قبله وهو بعيدا عنها اذا وجدت مع
الوجه ا كتي بها قطعا وحينئذ فالاستدما ليست معتبرة لذاتها على الوجهين وإنما اعتبرت على الاول لاجل
مقارنة النية للوجه وهذا يدل على صريح على محجة ما اعتمد شيخنا الزياي تبعا لشيخنا الرمي فيما لو عزبت
النية بعد النقل منه أو من مأذونه أو منهما أو وجد الحدث كذلك أنه لا يضر حيث استحضرت النية مع
المسح فقط دون ما قبله وسقط ما أطالوا به من الكلام هنا نعم اعتمد شيخنا الرمي فيما لو نقل بنفسه وأحدث
بعده أنه يشترط وجود نية قبل مساهة الوجه ومعه فتأمل (قوله فان نوى بالتيمم فرضا) أي عينا بأن تلفظ به
كالظهور ولا حظه وكذا ان أطلق كراجع اليه شيخنا عما كان اعتمد به لشيخه عميرة قال لان الاطلاق
منصرف اليه نظر القرينة كونه عليه أصالة بلا صارف عنه وصلاة الجنازة نادرة وليست عليه فليست
صارفة لامع حضورها أو ملاحظة فهي الآن صارفة وتمكين الخليل نادرا أيضا بل لا يتصور من الذكر
فلا تنصرف النية اليه الا مع حضوره أو ملاحظته (تنبيه) فرض الطواف ولولو ادع كفر فرض الصلاة
ونقله كنفها فلو نوى فرضين فأكثر لم يضره استباحة واحد فقط ولو تبين أن الفرض الذي نواه ليس
عليه أو أخطأ فيه لم يصح تيممه فيهما لعدم تعيين الاستباحة ولوجوب التعرض للفرض هنا بذلك
به التردد على العضو بدليل قوله الآتي بخلاف ترديد عليه يعني أن التردد المذكور غير كاف لعدم تحقق
النقل به لأنه ترديد لا نقل كما سلف في قول المتن فلو سفته رجع (قول الشارح بخلاف ترديد عليه) أي فانه
لا يسمى نقلا (قول الشارح لانصال التراب) أي وبه ينقطع عن التراب حكم المنقول منه كما تقدم (قول
الشارح والاصح أنه يكفي الخ) ينبغي أن يكون مثله ما لو أخذ التراب بيده من غير نية أو سفته رجع عليها ثم
وضع وجهه عليه مع النية (قول المتن لارفع الحدث) أي لان التيمم لا يرفع لقوله صلى الله عليه وسلم في قصة
عمرو يا عمر وصلت بأصحابك الصبح وأنت جنب ثم إن امامته بهم مشكلة على قول الشافعي تلزم الاعداء في
التيمم من البرد (قول الشارح والثاني يكفي كما في الوضوء) قال ابن شهاب ونسكون كمن تيمم للنفل ثم رأيت
الاسنوي عزاه لشرح المذهب (قول المتن

(أو) نوى (فرضا) فله (النفل) معه (على المذهب) تبعاله وفى قول لا لانه لم ينو فى ثالث له النفل بعد فعل الفرض لاقبله لان التابع لا يتقدم وهذه الاقوال تحصلت من حكاية قولين فى النفل المتقدم وطريقين فى المتأخر أحدهما فيه القولان وأصحهما القطع بالجواز (أو) نوى (نفلا) أو الصلاة نفل) أى فعل النفل (لا الفرض على المذهب) لما فى الاولى فلان الفرض أصل للنفل فلا يجعل تابعا له وأما فى الثانية فلاخذ بالاحوط وفى قوله فعل الفرض فهما أمانى الاولى فكما لو نوى بوضوئه استباحة صلاة النفل فله فعل الفرض وأمانى الثانية فلان الصلاة تتناول الفرض والنفل وفى ثالث له فعل الفرض فى الثانية دون الاولى والاقوال تحصلت من حكاية قولين فى المسئلتين كما فى شرح المذهب وطريقه قاطعة فى الثانية بالجواز وقطع بعضهم فى الاولى بعلمه والرافى حكى الخلاف فى الثانية وجهين وتبعه فى الروضة ولو نوى نافله معينة أو صلاة الجنائز

فارق الوضوء (قوله) جزله فعل فرض غيره) وان دخل وقته بعد التيمم كان نوى فائتة فدخل وقت حاضرة أو عكسه (قوله) فله النفل) وان نوى فعله فان نوى عدم استباحته لم يصح التيمم (قوله) فلاخذ بالاحوط) أى فيما نسأت أفراد فى الطلب بغير تدور فى بعضها فلا يخالف ماسر (قوله) فكما لو نوى بوضوئه (الح) وأجيب بقوة طهارة الماء (قوله) وقطع بعضهم) هو مصدر مجرور مضاف معطوف على حكاية لا فائدة أن فى كل من المسئلتين طريقين لكن طريق القطع فهما مختلفتة (قوله) والرافى (الح) فيه اعتراض على الروضة فى تبعيتها للرافى فى كون الخلاف أوجها لا على الرافى لانه ليس له اصطلاح (قوله) أو صلاة الجنائز) فهى فى مرتبة النفل جزما وان تعينت كما قاله ابن حجر فهو شامل لما لو تعينت بانفراد أو بذور تقييد الشارح لها بالاول فيما بى ليس قيد او ان كان الوجه معه وأما خطبة الجمعة فقال شيخنا انها كالغرض مطلقا وكذا قاله شيخنا الرملى فى شرحه الا فى جواز جمع خطبتين بيمين تبعالابن حجر وقال شيخ الاسلام يمتنع أن يصلى بالتيمم لها الجمعة مطلقا وان يجمعهما بيمين وأن يجمع بين خطبتين كذلك وهو قياس الاحتياط (قوله) دون النفل) ومثله يمكن الحليل وان كان فرضا وحاصل ما ذكره ثلاث مراتب الاولى فرض الصلاة والطواف ولو بالنفل فهما الثانية نفلهما وصلاة الجنائز الثالثة ما عدا ذلك كقراءة وان تعينت وسجدة فى التلاوة والشكرو والاعتكاف ومس مصحف وحمله ومكث بمسجد وتمكن حليل وان تعين ذلك أو شئ منه بنذر أو غيره وله فى كل مرتبة استباحتها وما دونها ولو متكررا

أو فرضا (الح) لو نوى فرضين استباح أحدهما ولو ظن أن عليه فائتة فقيم لها فبان خلافه لم يصح تيممه بخلاف الوضوء لعدم وجوب نية الاستباحة ولانه يرفع الحدث (قول المتن أيضا أو فرضا (الح) له مع الفرض أيضا صلاة الجنائز كاسيا فى المتن وأما خطبة الجمعة فهل له فعلها مع الفرض وقع لشيخنا فى المنهج وشرحه التصريح بجواز ذلك حيث قال له مع الفرض نفل وصلاة جنازة وخطبة جمعة ثم قال بعد ذلك لو نوى بالتيمم استباحة خطبة الجمعة امتنع الجمع بينهما وبين صلاة الجمعة اه قلت قد صرح الاسنوى عند قول المنهاج ولا يصلى بيمين غير فرض بشمول الفرض فيه خطبة الجمعة وهذا هو المنقول والحق بل كلامه فى شرح البهجة كالصريح فى ذلك والذي أوقعه فى ذلك نظره الى أنها من فروض الكفاية فالحقها بالجنائز ثم لما وجدهم مصرحين بامتناع الجمع بين الجمعة وخطبتها بيمين حاول حل ذلك على ما اذا تيمم خطبة الجمعة فلا يصلى به الجمعة لانها أعلى ورتب على فهمه هذا أن له بنية النفل فعل خطبة الجمعة كما له صلاة الجنائز حيث قال فى المنهج أو نوى نفلا فله غير فرض عيني من النوافل وفروض الكفايات اه وبالجملة فليس له أن يجمع بين الفرض وخطبة الجمعة كما هو صريح فى كلامهم وأما استفادة خطبة الجمعة بنية النفل فكلامهم كالصريح فى امتناعه أيضا كما انه كالصريح فى صحة الفرض بنية خطبة الجمعة والله أعلم ثم رأيت ابن المقرئ صرح بما قلته فى ارشاده حيث قال والتيمم لفرض فرض واحد تخطبة ومنذورة ولو نوى غيره مع نفل وجائز اه (قول المتن أو نفلا) لو نوى النفل وفى الفرض لم يستحب الفرض قطعاً فما يظهر (قول الشارح أمانى الاولى فكما لو نوى بوضوئه (الح) هذا بوجه بأن الوضوء يرفع الحدث (قول الشارح) وأما الثانية فلان الصلاة تتناول الفرض والنفل) اختاره الاسنوى وعنده بأن المفرد المحكى باليعم وبأن ما استند اليه الاول من القياس على ما لو تحرر بنية الصلاة حيث تنعقد فلا يرد بأنه لا يمكن أن يجمع فيها بين فرض ونفل بنية واحدة ولو فعل لم يصح (قول الشارح) وله بنية النفل صلاة الجنائز) زاد فى المنهج وسأثر فروض الكفاية وقصبت أنه يستباح بنية النفل خطبة الجمعة وفيه نظر (قول الشارح لان النفل آكد منها) أى لانه من مهمات الدين بدليل

(قوله ومسح) أى يصل التراب الى الوجه ولو بغير اليد (قوله وجهه) أى جميعه وان تعدد الازا�ا يقينا ليس على سمت الاصل كما مر فى الوضوء كتنى أبو حنيفة بقاله (قوله مع مرفقيه) خلافا للإمام مالك وان اختاره النووي وقيل انه قول قديم عندنا (قوله ما يقبل الخ) ومثله مسترسل الاحية (قوله وجوب الترتيب) ولو فى الحدث الاكبر والفعل المندوب لعدم استيعاب البدن فيه (قوله كما فى الوضوء) يفيد أنه لا يسقط بجعل ولا نسيان ولا إكراه (قوله ولا يجب إصالة) لما تحته الشعر الخفيف ولا يندب أيضا وان طلبت إزالته ولا لما تحته الاغتفار كارجع اليه شيتنا (فرع) لا يكفي النقل بعضه وتنحس ان كان بغير نجس معفو عنه اذ لا يصح التيمم معه والا فيصح كفى الروضة فليراجع ولا يكفي الضرب على عضو امرأة لا مانع من النقض بلمسها ان لمسها فان منع التراب لمسها صح (قوله ولا ترتيب فى نقله) أى ضربه أخذ بما بعده اذ لا يتصور عدم الترتيب فى النقل (قوله دفعة واحدة) ذكره نظر الظاهر ويعلم منه عكس الترتيب أيضا كالوضرب باحدى يديه ناول وجهه ثم ضرب بالآخرى ناول يديه وله مسح وجهه بالثانية ويديه بالاولى (قوله التسمية) ولولجنب وكامله أفضل (قوله وجوب ضرب بيمين) بمعنى علم جواز النقص عنهم ما تركه الزيادة عليهما لغير حاجة (قوله وان أمكن الخ) قال بعضهم هذه الغاية لا تستقيم والاولى أن يقال انها قضية شرطية لا تستلزم الوقوع فانه لو ضرب بخرقه كبيرة ومسح ببعضها وجهه وقصد مسح يديه بياقها ومسحهما به كفى لان الضرب ليس شرطا وانما الاعتبار بالنقل وهذا نقل آخر انتهى وهذا خطأ مردود فان الفعل الذى تقترب به النية وان كثرت بعد نقلة واحدة والنية الثانية لا تلقى النية الاولى فالبعض الذى قصد به مسح اليدين بقية النقلة الاولى لا نقلة أخرى فهو نظير ما لو ضرب يديه معا ومسح باحدهما وجهه والآخرى يده فانه لم يقل أحد بان مسح اليد باليد الثانية نقلة ثانية مع قصد مسح كمال يده أو جبو اعلمته نقلة أخرى وأيضا يلزم على قول هذا القائل استحالة قول الرافعى بالاكتفاء بنقطة واحدة وهذا واضح جلى لا غبار عليه ويتعين اتباعه والمصير اليه به يتضح كلام المصنف ويندفع ما أطالوا به عليه من الاعتراض والاشكال وكثرة القيل والقال والله ولى النعمة والافضل (قوله ضربة للوجه وضربة لليدين) هو بيان للاكمل والافضل فلو مسح بضربة وجهه وبعض يديه وبالآخرى ما بقى من يديه وان قل كاصبع أو عكسه كفى (قوله ولو كان التراب الخ) يشير الى أن التعبير بالضرب فى الحديث وكلام المصنف التابع له ليس شرطا (قوله كفى) وان لم يظهر منه غبار نعم ان كان عدم الغبار لحزن وداوة لم يكف حله للتحيرة ومنعهام من المصحف والقراءة فى غير الصلاة ووطء الزوج وغير ذلك (قول المتن ولا ترتيب) هو بالفتح لا بالرفع عطفا على إصالة ثم المراد نفي الوجوب لالسنه (قول المتن فلو ضرب بيديه) قال الاسنوى يفهم منه أن الشرط عند من يوجب الترتيب تأخر الضربة الماسحة لليدين الماسحة للوجه لاعن مسحهم يفهم منه أيضا أنه لو ضرب اليمين قبل اليسار ثم مسح يساره وجهه ويمينه يساره جاز أيضا اه وانظر هل يشترط فى الاخيرة أن ينوى مع ضربه باليسار أولا (قول المتن ومسح وجهه الخ) اعلم أنه اذا ضرب براحتيه بعد مسح الوجه تادى فرضهما بمجرد الضرب ومماسه التراب وقيل لا والا لما صلح الغبار الذى عليه المسح محل آخر من اليدين فعلى الاول يكون ما ذكره فى الكيفية المشهورة من أنه عند انقائها بمسح احدى راحتيه بالآخرى مستحبا وعلى الثانى واجبا ثم انهم اغتفروا نقل التراب من احدى اليدين الى الآخرى بخلاف الوضوء قال ابن الصباغ وغيره الفرق أن اليدين كضوء واحد فلا يحكم بالاستعمال الا بالافتصال والماء منفصل بخلاف التراب وأيضا التيمم يحتاج الى ذلك فانه لا يمكنه اتمام القراع بكفها نقلة الاسنوى (قول المتن وجوب ضرب بيمين) ويستحب فى كل ضربتان تكون باليدين جميعا

(ومسح وجهه ثم يديه مع مرفقيه) على وجه الاستيعاب وما يغفل عنه ما يقبل من الانفعال الشفة وعطف بيم لا فائدة وجوب الترتيب كما فى الوضوء (ولا يجب إصالة) أى التراب (منبت الشعر) بفتح العين (الخفيف) لعسره (ولا ترتيب فى نقله فى الاصح فلو ضرب بيديه) دفعة واحدة (ومسح يمينه وجهه يساره يمينه جاز) والثانى يجب الترتيب فى النقل كالمسح وفرق الاول بان المسح أصل والنقل وسيلة (وتندب التسمية) كالوضوء (ومسح وجهه ويديه بضربتين قلت الاصح المنصوص وجوب ضرب بيمين وان أمكن بضربة بخرقه ونحوها والله أعلم) لانه الوارد روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم تيم بضربتين مسح باحدهما وجهه وروى الحاكم حديث التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين ولو كان التراب ناهما كفى وضع اليد عليه من غير ضرب (ويقسم يمينه) على يساره (وأعلى وجهه) على أسفله كفى الوضوء (ونخف الغبار) من الكفين ان كان كثيرا بان ينفذهما أو ينفذه

(قوله في مسح الوجه) وكذا في اليدين (قوله وموالة التيمم كالوضوء) هي جملة مستقلة لا فائدة وجوبها في صاحب الضرورة قطعاً فهي أولى من جعلها عطفاً على التسمية ويندب هنا أيضاً السواك والفرجة والتحجيل وعدم تكرار المسح كالتحصيل ومسح الغبار بعد الصلاة لا قبلها وذكر الأعضاء والتشهد عقبه وصلاة ركعتين عقبه ولو عن طهارة مندوبة وأن يمسح بالسكيفة المشهورة بأن يلمس بطون أصابع يده اليسرى سوى الإبهام بظهور أصابع اليمنى سوى الإبهام بحيث لا يخرج أنامل أحدهما عن مسبحة الأخرى ويمر بها تحتها ضاماً أطراف أنامله على ساعده فاذا وصل إلى المسح على المرفق أدار بطن كفه إلى بطن ذراعها رفعاً إبهامه حتى يمر ببطنه على ظهر إبهام المسوحة ثم يمسح إحدى راحتيه بالأخرى ويشبك بين أصابعه وصرح مسح إحدى يديه راحتيه مع اختلاف العضو للحاجة إليه (قوله وقيل يجب) ظاهره أنه وجه وفي نسخة وفي القديم يجب وهي الصواب كما مر في الوضوء (قوله ويجب نزع خاتمه) أي أزالته عن محله بقدر ما يصل التراب لما تحته من البشرة ولا يكفي تحريكه من محله بخلاف الماء لقوة سريانه (قوله في الثانية) لانه وقت مسح اليدين فوجوب الإزالة حالة المسح لاحتالة الضرب وعلم بما ذكر أن تراب الأولى بين الأصابع لا يمنع من محبة المسح بتراب الثانية بل لو اقتصر على المسح به كفي بخلاف تراب على العضو قبل الضرب فلا بد من إزالته إن منع وصول تراب الضرب ولو توقف وصول التراب إلى ما بين الأصابع على تفريقها وجب (قوله ومن تيمم) أي من اتصف بطهارة تيمم من ميث أو حي ولو لصلاة جنازة على المعتدلة العلامة السباطي ومنه يعلم أنه لو تيمم الميت بمحل يغلب فيه الوجود وصل عليه ودفن ثم وجد الماء بعد ذلك لم يجز نسيه وتحرم الصلاة عليه بالوضوء لبطان تيممه انتهى (قوله فوجده) أي طرأ له القدرة عليه ولو حكماً بمحل يجب عليه تحصيله منه فيخرج من وجده بعد نسيائه أو إضلاله بشرطه فإنه يتبين عدم محبة تيممه ويدخل من قدر على نسيه أو كنهه ومثل القدرة شفاء العلة من المريض (قوله إن لم يكن في صلاة) بأن كان في غيرها كطواف وقراءة كما سيأتي أو لم يكن في شيء أصلاً والمراد بكونه فيها أن يتلبس بها بإتمام الرأه أي جزئها من تكبيره الإحرام (قوله بطل تيممه) لانه لم يشرع في المقصود وإن ضاق الوقت على ماسيئتي (قوله إن لم يفتقر وجوده بمائع) بأن طرأ المانع أو لم يوجد (قوله بخلاف ما إذا اقترن) بأن سبقه أو استمر أو وجداً معاً كزيت ماء وسبع معاً والمراد بالمائع وجود حالة يسقط معها وجوب طلب الماء أو وجوب استعماله وذلك قالوا من المانع خوف خروج الوقت لن علم الماء في حد القرب كما تقدم أو لمن أزدحم على بشره ولم تأخر نوبته عن الوقت كما مر ومنه ما لو سمع من يقول عندي أغائب ما وقيد شيخنا الرملي بما إذا علم بغيبته وعدم رضاه ومنه ما لو سمع من يقول عندي من بمن حرماه وذكر شيخنا الرملي في هذه لوجوب البحث عن صاحب الماء ومنه كما قال شيخنا الرملي ما لو مر على بشر لم يعلم بها أو على ماء تأمناً بمكانه مثلاً ولم ينتبه حتى بعده فإنه لا يبطل تيممه ومنه حدوث نجاسة في الصلاة كزحف ثم وجود ماء بقدر ما يزيلها أو سناً في زيادة (قول الشارح لانه بلغ الخ) أي ولا غنائته أيضاً عن اشتراط التخليل لكن إذا فرق في الأولى فقط يجب عليه التخليل لأن الواصل قبل مسح الوجه غير معتد به في المسح وإن كان كافياً في النقل لعدم اشتراط الترتيب فيه (قول الشارح ليكون مسح جميع الوجه باليد) (تتمه) لو كانت اليد نجسة فضر بيه على تراب ومسح بها وجهه جاز على الأصح ذكره في الروضة (قول المتن فوجده) من ذلك ما لو سمع شخصاً يقول عندي ماء أو دعيه فلان بخلاف أو دعي فلان ماء نقله الرافي في كفارة الظهار عن بعضهم وأقره (قول المتن أيضاً فوجده) مثله وجود تيممه ومثل الوجدان نومه بشرط أن يكون قبل الصلاة (قول المتن بمائع) قال الأسنوي منه أن يكون به مرض يمنع من استعماله ثم مثل الوجدان التوهم لكن شيخنا في شرح المنهج أحق به قبل الصلاة وجعله غير مؤثر مطلقاً أثناء الصلاة فلتسوراً بت في كلام الأسنوي ما يخالفه بمومه حيث قال في التعليل قول

منهما لئلا ينشوبه في مسح الوجه (وموالة التيمم كالوضوء قلت وكذا الفصل) أي موالاه كالوضوء كما ذكره الرافي في الشرح في باب الوضوء أي نسي الموالة فيها وفي القديم يجب (ويندب تفريق أصابعه أولاً) أي أول كل ضربة لانه بلغ في إثارة الغبار فلا يحتاج إلى زيادة على الضربتين (ويجب نزع خاتمه في الثانية والله أعلم) ليصل التراب إلى محله وأما في الأولى فتندوب ليكون مسح جميع الوجه باليد (ومن تيمم لفقد ماء فوجده إن لم يكن في صلاة بطل) تيممه بالاجماع (إن لم يفتقر) وجوده (بمائع كعطش) بخلاف ما إذا اقترن بمائع فلا يبطل (أولى صلاة لا تسقط به) أي بالتيمم كصلاة المقيم كما

أخرى (قوله بطلت) الأولى بطل التيمم لأن التيمم هو المحدث عنه ويلزمه بطلان الصلاة لانها تابعة (قوله
محافظة على حرمتها) شامل للفرض والنفل كما سيذكره الشارح فقول بعضهم ان النفل يبطل قطعاً مخالف له
أو هو طريق لم ينظر اليه الشارح ولم يعتمد عليها وتعليل بعضهم بوجوب القضاء وعدمه فيه قصور فانه يندب
قضاء النفل أيضاً (قوله فلا تبطل) نعم لو نوى القاصر الانتمام أو نوى الإقامة أو اقتدى بعم أو وصلت سفينة دار
إقامته بعد رؤيته بالماء أو معه على المتعمد بطلت صلاته ومثله لو نوى المتنفل الزيادة أو خرج وقت الجمعة
و بفرغ الصلاة يبطل التيمم وان تلف الماء قبله وله التسليمة الثانية لانها ملحقه بها لاجتماعها في وجوبها ولو قد كره
بعد السلام عن قرب وانما بطلت صلاة أعمى فله بصيرة في القبلة ثم أبصر فيها لانه لم يفرغ من البدل وكذا
صلاة من تحرق خفه فيها تقصيره بترك البحث عنه قبل الشروع (قوله ان قطعها) وان عزم على اعادةها
بالماء لوجوده معه بلا مانع فلا يخالف ما مر عن الماوردي أو كان في جماعة تفوت بالقطع كما قاله ابن حجر
واعتمد شيخنا مخالف لما في حاشيته عن شيخنا الرملي (قوله أي الفريضة) قيد محل الخلاف فقطع النفل
أفضل قطعاً لان رؤية الماء تؤثر فيه أقوى من الفرض لما قيل بطلانه كإسرها وبذلك علم أنه لا يندب قلب
الفريضة نقلاً ولكنه يجوز وقال ابن حجر بعدم الجواز وهو وجه لانه كافتتاح صلاة أخرى كما مر فيلزم من
قلبه بطلانه فتأمل (قوله ليتوضأ) ولو وضأ مكملاً بالتيمم كما شمله إطلاقهم (قوله حيث وسع الوقت)
أي جميعها والاحرم القطع على المتعمدوا كتنفي ابن قاسم بركعة ونقله عن شيخنا الرملي (فتبينه) خرج
بوجود الماء فيها الذي هو بمعنى العلم به ما لو تردد فيه كان رأي ركباً طلع أو سحابة فظنها مطهرة أو رأى طيراً
فظنه يحوم على الماء أو سمع من يقول عندي ماء أو أتى عقبه بقوله لغائب أو نجس أو ودبعة لفلان مثلاً فلا
يبطل تيممه ولا صلاته مطلقاً وخرج بقولنا فيها ما قبلها فيبطل تيممه بجميع هذه الترهات ان كان في حد
الغوث والافلا وخرج بقولنا في محل يجب طلبه منه ما لو وجدته في حد البعد فلا يبطل تيممه ولا صلاته مطلقاً
وخرج بالصلاة الطواف وقراءة القرآن ولولقد مرهين ولو بندروغ يبرذلك فيبطل تيممه مطلقاً بوجود
الماء بتوهمه في حد القرب كما مر ومن أتقن ماذا كرهنا لم يخف عليه ما في عبارة شرح المنهج من التحلل الذي
منشؤه المحافظة على الاختصار (فروع) يجب على الواطئ الفرع اذا رأته موطوءة الماء وعلم برؤيتها
والافلا لبقاء تيممها عنده ولو تيمم بمحل يغلب فيه الوجود وصلى بمحل لا يغلب فيه أو عكسه فالعبارة بمحل
الصلاة عند شيخنا وخالفه العلامة السباطي والطندتا ولواختلف محل أول الصلاة وآخرها فالعبارة بالتحريم
ولو صلى في محل ثم شك هل يلزم فيه القضاء أو لا يلزمه كالوشك في ترك شرط بعد الفراغ والقضاء انما يلزم بأمر
جديد ويؤخذ من التشبيه لزوم القضاء اذا شك في المحل قبل فراغ الصلاة وهو واضح ان قارئ الشك تحرمه
فراجعاً ولو زرع الجبيرة لتوهم البرء فوجد الجرح لم يبرأ لم يبطل تيممه وكذا الوسقط جبيرته لكن لو كان
المنهاج وان أسقطها فلا لانها لم تبطل في هذه الحالة بالتوهم فكذلك بالتحقق لانها متلازمان لا ترى
انها يؤثران قبل الشروع ولا يؤثران بعد الفراغ اه وهو كما ترى دال على أن التي لا يسقط فرضها بالتيمم
يؤثر فيها توهم الماء كوجوده بخلاف ما صرح به شيخنا من التفرقة وهي الحق الموافق لمقتضى الارشاد
وتصريح شارحه (قول المتن والشرح فلا تبطل) استشكل ذلك الاسنوي بما لو أبصر الامعي في الصلاة بعد
التقليد في القبلة (قول المتن وقيل يبطل النفل) قال الاسنوي ادخاله للنافلة في الصلاة المنقسمة الى ما يسقطها
وما لا يسقطها فيضد ان التيمم المقيم ونحوه كما يلزمه قضاء الفريضة يستحب له قضاء النافلة المؤقتة على خلاف
ما يقتضيه كلامهم (قول المتن والاصح ان قطعها الخ) أي ولا يستحب قلبها نقلاً لانه انشاء نفل وتأثير الماء في
الفرض كهي في النفل (قول الشارح من انتمامها) خروجاً من حرم الانتمام (قول المتن لا يجاوز
ركعتين) أي لانه الاحب والمعهود فيه (قول الشارح اذا وجد الماء قبل انتمامها) خرج به ما لو شرع في

سبأني بطلت صلى
المشهور) والثاني لا بل
بجها محافظة على حرمتها
والخلاف كجاء الروضة
وغيرها وجهان وعبري
المحرر بالاصح وفي شرح
المهذب بالمشهور بعد
حكاية الثاني وجهها فاهنا
موافق له بخلاف لاصطلاحه
السابق (وان أسقطها)
كصلاة المسافر كما سبأني
(فلا) تبطل فرضاً كانت
أو نفلاً (وقيل يبطل النفل)
لقصور حرمة عن حرمة
الفرض (والاصح ان
قطعها) أي الفريضة
(ليتوضأ) ويصلي بدلها
(أفضل) من انتمامها حيث
وسع الوقت لذلك والثاني
انتمامها أفضل (و) الاصح
(أن المتنفل لا يجاوز
ركعتين) في النفل
الطلق اذا وجد الماء

في صلاة بطلت فيها مطلقا (قوله قبل انماهما) فان رآه في اثنائه ركعة بعدهما انما مطلقا (قوله لا تقاد
 نيته عليه) اما قصدا أو تنزيلا كان أطلق في الوتر فانه ينصرف الى ثلاثين قبل الكمال و يتردد النظر على
 ماذا يقتصر على قول الخطيب انه يتخير بين افراد الوتر فراجعه و يظهر أنه يفعل ما اختاره فتأمله ومثل
 انعقاد نيته ما لو نوى زيادة بعد التحريم وقبل رؤية الماء ويمكن شمول كلامه (قوله ولا يصلي) بالبناء
 للفاعل والمفعول وغير مفعول أو نائب فاعل والطواف كالصلاة (قوله غير فرض) ان أغنى عن القضاء فله
 جمع معادة ولو وجبوا مع أصلها وله جمع جمعة وظهر معادة وجوبه بوجه صلاة بمحل يغلب فيه الوجود معها
 بمحل يغلب فيه الفقد وشمل ما ذكر الصبي نعم ان بلغ قبل صلاة الفرض لم يصله قاله شيخنا الرمي وغيره
 وشمل الفرض المذكور المؤداة والمقضية ومنهما ما يقضيه نحو المحنون بعد كماله والصبي بعد بلوغه والكافر بعد
 اسلامه عند من يقول بطله وفيه نظر واضح يعلم بما يأتي في النسبة وفي قضاء الخافض والوجه جواز الجمع
 (قوله والنذر) أي المنذور من كل نوع كفره الاصل لو كان أو المراد المنذور من الصلاة والطواف بخلاف
 غيرهما كندرك القراء والاعتكاف ونحو ذلك كما مر فله جمع فروض منه يقيم فقول المصنف ولا يصلي الخ
 وان كان في مفهومه تفصيل أولي من قول شيخ الاسلام ولا يؤدي لعدم محتمة في غير الطواف والصلاة وليس
 منه نقل نذرا انما لم يبقائه على النغلية وان حرم الخروج منه والمراد بالنذر ما انقصدت صيغته عليه أو عذخله
 واحدة فلو نذر التراجم ككفاه تيمم واحد لجمعهما وكذا الوتر والأصح وان نذر فيها التسليم من كل
 ركعتين لأن وجوبه بالنذر لا يزبد على وجوبه الاصل كافي التراجم ولو نذر وترين لزمه تيممان لكل وتر تيمم
 كما مر وهكذا وهذا الذي اعتمدته شيخنا آخر أو قال في مرة متى سلم لزمه تيمم بد التيمم والا فلا وفي مرة ان
 نذر السلام وجب تيمم بد التيمم والا فلا وقال ابن حجر في نذر الوترين مثلاً بكفاه تيمم واحد وفيه نظر
 (فرع) نذر أربع ركعات من النفل المطلق فان صلاها بأحرام واحد ككفاه تيمم واحد اتفاقاً وأحرامين كأن
 سلم من ركعتين ولو غير نذر السلام منهما لزمه تيممان كذا قاله شيخنا تبعاً لشيخنا الرمي وفيه نظر ظاهر
 والوجه خلافه فراجع (قائدة) ذكر الجلال السيوطي رحمه الله تعالى في شوارب القوائد لفراظها يتعلق
 بما ذكرنا بقوله

أليس عجيباً أن شخصاً مسافراً الى غير عصيان تباح له الرخص
 اذا ما نواها للصلاة أعادها وليس معبد التي بالتراب خص

ثم قال وصورة كافي الروضة ما لو أجنب مسافر ونسي الجنبه وصار يصلي بالوضوء اذا وجد الماء ويصلي بالتيمم
 اذا فقد فيه بعد صلاة الوضوء لبقاء الجنبه على غير اعضائه لاصلاة التيمم لرفعها عن جميع البدن بقيامه مقام
 الفصل وينتجه أن ذلك فيما لو نوى رفع الحدث الخاص بالفرض أو استباحة ذلك ولم يلاحظ الحدث الاصغر
 فيها لانه ينصرف الى الجنبه بقرينة كونها عليه مع جعل نسيانه لها كالغلط والا فالتيمم كالوضوء فراجع
 ذلك وحرره (قوله في الاظهر) الاولى التعبير بالمشهور لضعف المقابل جداً كافي الروضة (قوله في أصح
 الاوجه) هو المعتمد (قوله والاصح) انما ذكره الشارح مرعاة لكلام المصنف والا فالاولى التعبير
 بالصحيح لضعف المقابل كافي الروضة (قوله ان من نسي إحدى الخمس) ولو اوحاحاً لغيرها كالمشك
 حاج في أن متركه طواف أو صلاة فيجب عليه الخمس مع الطواف وبكفاه تيمم واحد للجميع ذكره في
 الثالثة فله انماهما (قول الشارح ولو كان المنوى ركعة لم يزدها) واردة على الكتاب لان الواحد لا يسمى
 عدداً (قول المتن ولا يصلي بيمين غير فرض) له أن يصلي به مع الفرض المعادة في الجماعة كالنسي في خمس
 بجمعها بيمين لان الفرض واحد (قول المتن غير فرض) خالف في هذه أبو حنيفة رضي الله عنه (قول
 الشارح في جواز الترك) أي وعدم انحصار العدد

قبل انماهما ليس عنهما
 ويتوضأ ويصلي ماشاء
 (الامن نوى عدد ايمته)
 وان جاوز ركعتين
 لا تقاد نيته عليه ومقابل
 الاصح في الاول أنه يجاوز
 ركعتين بماشاء وفي الثاني
 أنه لا يجاوز ركعتين ولو كان
 للمنوى ركعة لم يزد عليها
 (ولا يصلي بيمين غير
 فرض) لانه طهارة ضرورية
 (ويستفل ماشاء) لان
 النفل لا ينحصر بخفف فيه
 (والنذر) بالمجسمة
 (كفرض في الاظهر)
 والثاني لافله أن يصلي مع
 الفرض الاصل (والاصح
 صحة جناز مع فرض)
 لشبه صلاة الجنائز بالنفل
 في جواز الترك وتعيينها عند
 انقضاء المكاف عارض
 والثاني لا تصح لانها فرض
 في الجملة والفرض بالفرض
 أشبه والثالث ان لم تتعين
 عليه محتم وان تعينت فلا
 وقصح أيضاً مع نقل نيته
 في أصح الاوجه في شرح
 المهذب وهو برهيه بالجمع كما
 هناليفيد الصحة في المفرد
 المعبر به في المتر من باب
 أول (د) الاصح (أن من
 نسي إحدى الخمس) ولا

بعلم عنها (كفاه نيم
 لمن) لان الفرض واحد
 وماعاده وسيلة والثاني
 يجب خمسة تيممات لوجوب
 الخمس (وان نسي مختلفتين)
 لا يعلم عنهما (صلى كل
 صلاة) من الخمس (بتيمم
 وان شاء تيمم مرتين وصلى
 بالاول اربعا ولاء) أى
 الصبح والظهر والعصر
 والمغرب (وبالثاني اربعا
 ليس منها التي بدأ بها) أى
 الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء فيخرج عما عليه
 لانه لا يتخلون تكون
 المنسبتان الصبح والعشاء
 أو أحدهما مع أحدى
 الثلاث أو يكونان من الثلاث
 وعلى كل صلى كلا منهما
 بتيمم والثاني هو المستحسن
 عند الاحتجاب وقوله ولاء
 مثال لاشترط (أو) نسي
 (متفقتين) لا يعلم عنهما
 من صلوات يومين
 (صلى الخمس مرتين
 بتيممين) وفي الوجه السابق
 بعشر تيممات (ولا يتيمم
 لفرض قبيل) دخول
 (وقت فعله) لان التيمم
 طهارة ضرورة ولا ضرورة
 قبل الوقت ويدخل في وقت
 الفعل ما يجمع فيه الثانية
 من وقت الاولى (وكذا
 النفل المؤقت) كالرواتب
 مع الفرائض وصلاة العيد
 لا يتيمم له قبل وقته (في
 الاصح) والثاني يجوز
 ذلك توسعة في النفل وصلاة

الروضة وله الاجتهاد في أيهما التروك قال شيخنا وله الاجتهاد في المتروكة من الخمس أيضا وكذا الوضوء قرب
 وشك في أنها صوم أو صدقة أو عتق أو صلاة فله الاجتهاد على المعتد فراجع (قوله لمن) هو متعلق بكفاه كما
 هو الاصل في التعلق بالفعل فيدخل ما لو تيمم لغيره أو لواحدة منهم قال شيخنا الرمي وله بالتيمم لواحدة
 منهم ان يجمع بينها وبين فرض آخر وان يصلى به فرضا آخر ونظريه باحتمال أن التيمم لها في الاولى هي
 التي عليه وأنها في الثانية غير التي عليه وهي واقعة نافذة نعم ان قصد في الثانية بتيممه التي عليه منهم فهو
 قريب ولو قد كرم النسبة بعد ذلك لم تجب اعادتها على المعتد وفارق وضوء الاحتياط بإمكان اليقين فيه
 بنحو المسوي بوجوب الفعل هنا (قوله لان الفرض واحد) فلو كان المنسي اثنين وجب تيممان وهكذا وقد
 جعلوا ذلك ضابطا كيا بهارات مختلفة أحداها أنه بتيمم بعد المنسي ويصلى بكل تيمم عدد غير المنسي مع
 زيادة واحدة ثانياً ان يضرب المنسي في المنسي فيه ويزاد على الحاصل قدر عدد المنسي ثم يضرب المنسي في
 نفسه ويسقط الحاصل من الجملة فالباقي هو المقضى موزعاً على التيممات التي بعد المنسي كما مر ثالثاً ان يزداد
 مثل عدد غير المنسي فأكثر على عدد المنسي فيه بحيث ينقسم جميعاً على المنسي فالجميع هو المقضى موزعاً على
 التيممات المذكورة أيضاً في نسيان صلاتين يجب تيممان ويصلى بكل تيمم أربع صلوات بقدر عدد غير المنسي
 مع زيادة صلاة أو يضرب المنسي وهو اثنان في المنسي فيه وهو خمسة يحصل عشرة يزداد عليها عدد المنسي
 المذكور وهو اثنان يجمع اثنا عشر ثم يسقط منها ضرب الاثنين في نفسها وهو أربع بقية ثمانية تقسم
 على التيممين كما مر ويزاد على المنسي فيه وهو خمسة مثل عدد غير المنسي وهو ثلاثة يحصل ثمانية وقسمتها
 صحیحة على المنسي الذي هو اثنان فيحصل كل تيمم أربع صلوات كما مر أيضاً تأمل (قوله مختلفتين) أى يقينا
 سواء علم أنهم من يوم أو من يومين أو لم يعلم ذلك (قوله صلى كل صلاة الخ) أى ندبا على الوجه الاول ووجوباً
 على الوجه الثاني (قوله وان شاء) أى على الوجه الاول (قوله ليس منها التي بدأ بها) فيحرم فعلها لانها عبادة
 فاسدة قاله شيخنا وقال في مره فعلها فيصلى بكل تيمم خساً لان محل المنع من فعلها اذا ترك واحدة غيرها
 والاول هو الوجه (قوله لانه لا يتخلو الخ) وجميع ذلك عشر احتمالات واحده بقوله الصبح والعشاء وستة
 بقوله أو أحدهما مع أحدى الثلاث وثلاثة بقوله أو يكون من الثلاث تأمل (قوله وهو المستحسن) لقلة
 التيمم فيه وفي شرح الهجة ان هذه الطريقة لا تكفي فيما اذا لم يعلم تخالف المنسي المتعدد لاحتمال ان الذي
 عليه من جنس ما فعله مرة واحدة (قوله ولاء) مثال لاشترط فهو من التوالى لا من الموالاة كما فهمه بعضهم
 (قوله متفقتين) ولو احتملا أخذنا بالا حوط كالوجهل عدد ما عليه من الصلوات ولو نسي ثلاث صلوات من
 يومين وشك هل فيها متفقتان لزمه صلاة يومين وكذا لو نسي أربعاً أو ستاً أو سبعاً أو ثمانية فانه
 يلزمه صلاة يومين فان كانت الثلاث مثلاً من ثلاثة أيام لزمه صلوات ثلاثة أيام كذا نقله شيخنا الرمي عن
 فتاوى القفال ومعلوم أنه لا بد في الثلاث من ثلاثة تيممات وفي الاربع من أربع تيممات وهكذا فانظر كيفية فعل
 صلوات اليومين بها فالوجه ان يقال يصلى الخمس ثلاث مرات أو أربع مرات وهكذا (قوله قبل الوقت)
 عدل اليه عن قول المصنف وقت فعله ليقيدان مؤدى العبارة بواحد أو معنى وقت فعله وقت يصح فيه فعله
 في ذاته لا بالنظر لشخص بعينه خلافاً لما فهمه العلامة البرلسي وبنى عليه ما يأتي عنه على أن وقت الفعل
 بالفعل ولو لشخص بعينه ليس معتبراً بالاجماع والامصاص التيمم قبل السرة والاجتهاد في القبلة أو لاجتماع
 قبل الخطبة أو للخطبة قبل اجتماع من تنعقده ولما صح ايراد المتن جس كياً أتى فيصح التيمم للراتبة التي بعد
 الفرض قبل فعله ويفعل به القبلة أو غيرها وقول شيخنا عمدة بعدم محتمل ذكره على أنه المذهب

(قول المتن لمن) متعلق بكفاه لا بتيمم (قول المتن ليس منها التي بدأ بها) الظاهر أن فعله الاول بالتيمم الثاني
 حرام فتأمل (قول المتن قبل وقت فعله) قضيته أن الراتبة البعدية لا يصح التيمم لها الا بعد فعل الظهر وفيه

بل أخذ من لفظ فعله من كلام المصنف وقد علمت بطلانه فاعتماد غيره له ليس في محله ولا يرد عدم صحة التيمم
بنية العصر قبل فعل الظهر لمن يجمع تقدمه بالان وقت الجمع لم يدخل لتوقفه على نيته في الاولى ولا بطلان تيممه
لها بعد فعل الظهر اذا بطل الجمع بعده بدخول وقتها مثلالتين أنه قبل الوقت فهو كالوطن دخول الوقت
وتبين خطأه فلا حاجة لقولهم لانه لم يستنج ما نواه بصفته لم يستنج غيره بالاولى وانما توقفت صحة التيمم
على ازالة النجاسة لانه لا ساح معها ما ينويه ولا غيره (قوله الغسل) أي الواجب ولو تيمم لجنازة فحضر
أخرى جاز أن يصل به على الثانية قبل الاولى أو معها ونحو الصلاة على الميت من التيمم وان لم يمه القضاء مع
التوضي وكذا منفردا اذا سقطت به ولو مع وجود التوضي على المعتمد خلافا لابن حجر وحله بعضهم على
ما اذا لم يصل التوضي والمحل لا تسقط فيه الصلاة بالتيمم وهو واضح ويدخل وقت صلاة الاستسقاء باجماع
غالب الناس لمن يريد فعلها جماعة وبارادته ان أرادها فرادى وصلاة الكسوف بالتغير سواء أرادها جماعة
أو فرادى ووقت الفاتحة بتدكرها والمنذورة المطلقة بارادة فعلها وكذا ما تأخر سببه (قوله الا وقت
الكرهه) أي الان أراد فعله في وقتها فلا يصح التيمم له ولو قبلها فان لم يرد فعله فيه صح التيمم له ولو فيه لانه
وقت صحته في الجملة (قوله ومن لم يجد ماء) في المحل الذي يجب طلبه منه على مامر ولا تزا كذلك لانه يجب
طلبه كالماء (قوله لزمه الخ) اعلم أن اللزوم في كلامه مستعمل في الوجوب والصحة معا بدليل حكاية القديم
اقول التنب والحرمة وليس في النفل لزوم كما هو معلوم فتقييده بالفرض لاجراج النفل انما هو من حيث
الوجه المشار اليها بقول الشارح واحترز الخ فسقط ما ذكره بعضهم هنا فراجع (قوله أن يصل) أي
عندما يشه منهما ولو في أول الوقت وهي صلاة حقيقة بحيث بها من حلف لا يصل ويبطلها ما يبطل غيرها
ويحرم قطعها بلا عذر نعم تبطل بتوهم الماء والتراب في محل يجب طلبهما منه وان كان يسقط به فيه القضاء
على المعتمد (قوله الفرض) أي الصلاة المفروضة الموقفة ولو بالنذر في وقت معين وله التشهد الاول
وغيره من المندوبات منها الا نحو السورة للجنب ويجب عليه قصد القراءة في الفاتحة ولا تجوز المندوبات
فيها كسجدة التلاوة ولو في صبح الجمعة وسجود السهو الاتبع الامامه فيها وما ودخل في الفرض الجمعة
فتنزه وان وجب اعادتها ظهرا ولا تجب على الاربعين كذا قالوه وظاهر هذا عدم صحته منهم لو كان
فيهم منهم أو كانوا كلهم كذلك وهو بخلاف ما قبله فراجع ودخل صلاة الكسوف اذا نذرها ويصلها
باليتمه التي قصدها في نذر ما وبما تحمل عليه عند الاطلاق ولا تقضي اذا خرج وقتها (قوله حرمة الوقت)
أي الحقيقي فلا يجوز قضاء فاتحة تذكرها وان فاتت بغير عذر (قوله ويعيد) صوابه التعبير بالقضاء
لانه محل الاقوال وأما الاعادة في الوقت فلا خلاف في وجوبها ولو بالتراب في محل لا تسقط به فقول بعضهم
نظر بقوى عند خروج وقت الفريضة (قول الشارح وسيا في وأخر الجناز) هذا الكلام بما يؤخذ
منه عدم صحة التيمم للجمعة قبل فعل الخطبة لكن صرح شيخنا في شرح المنهج بخلافه (قول الشارح
حرمة الوقت) أي ولما روت عائشة أنها استعارت قلادة من أسماء فهدت فأرسل رسول الله صلى الله عليه
وسلم أناسا يطلبها فحضر الصلاة وليسوا على وضوء ولم يجدوا ماء فصلىوا وهم على غير وضوء فأنزل
الله آية التيمم رواه الشيخان وقد تمسك من منع وجوب الاعادة بهذا الحديث وأوجب بان ذلك كان قبل
نزول آية التيمم وعدم الماء في السفر ليس بنادر فصلاتهم اذذاك بغير ظهور ناشئة عن عذر عام ويستفاد
من قوله حرمة الوقت أن الفاتحة ولو بغير عذر لا يفعلها وهو كذلك أي لا يجوز فعلها (قول المتن ويعيد)
اعلم أن كل موضع وجبت فيه الاعادة فالذي عليه الجمهور أن الفرض هو المعادة وقيل كلتا هما هو الا فقه
وقيل الاولى وقيل احدهما لا يبينها قال في شرح المذهب وقاعدة الخلاف تظهر في مسائل منها اذا أراد أن
يصل الثانية بتيمم الاولى

الجنازة كالنفل ويدخل
وقتها بانقضاء الغسل
وسيا في وأخر الجناز
كرهتها قبل التكفين
فيكره التيمم لها قبله أيضا
كأن يؤخذ من شرح المذهب
والصلاة المنذورة في وقت
معين كالفرض الاصل
والنفل المطلق بتيمم له كل
وقت أراد الا وقت الكراهة
(ومن لم يجد ماء ولا تزا)
كالجسوس في موضع ليس
فيه واحد منهما (لزمه في
الجديد أن يصل الفرض)
لحرمة الوقت (ويعيد) اذا
وجد أحدهما وفي القديم
أقوال أحدها ينسب له
الفعل والثاني يحرم ويعيد
عليهما والثالث يجب ولا
يعيد حكاه في أصل الروضة
واختاره في شرح المذهب
في مهم قوله كل صلاة
وجب فعلها في الوقت مع
خلل لم يجب قضاؤها في قول
قال به المزني وهو المختار
لانه أدى وظيفة الوقت
وانما يجب القضاء بأمر
جديد ولم يثبت فيه شيء
وذكر فيه وفي الفتاوى
على الجديد أنه انما يعيد
بالتيمم في موضع يسقط
به الفرض فان كان فيها

لا يسقط به كالحضر لم تجب الاعادة اذ لا فائدة فيها واحترز بالفرض عن النفل فليس له فعله قطعاً (ويقضى المقيم التيمم لفقد الماء) لنسور فقد في الإقامة وعلى المختار السابق لا يقضى (للمسافر) التيمم (٩٧) • لفقد الماء ولم يقدم في السفر (الا

العاصى بسفره) كالآتي
فيقضى (في الأصح)
والثاني لا يقضى لوجوب
تيممه كغيره وعورض بأن
عدم القضاء رخصة فلا
تناط بسفر المعصية وفي
وجه لا يصح تيممه فلينب
ليصح وما ذكر من القضاء
في الإقامة وعدمه في السفر
جوز على الغالب فلو أقام
في مفازة وطالت أقامته
وصلانه بالتيمم فلا قضاء
ولو دخل المسافر في طريقه
قرية وعدم الماء وصلى
بالتيمم وجب القضاء في
الأصح (ومن تيمم لبرد قضى
في الظاهر) لنسور فقد
ما يسخن به الماء والثاني
لا يقضى مطلقاً ويوافقه
المختار السابق والثالث
يقضى الحاضر دون المسافر
(أو) تيمم (لمرض يمنع
الماء مطلقاً) أي في جميع
أعضاء الطهارة (أو في
عضو ولا سائر) بذلك من
جيرة فأكثر مثلاً (فلا)
يقضى لعموم المرض (الا
أن يكون بجرحه دم كثير)
فيقضى لعدم العفو عن
الكثير فيارجمه الرافعي كما
سيأتي في شروط الصلاة
وزاد المصنف لفظة كثير
وقال في الدقائق لا بد منها أي

المراد بهما يعم القضاء غير مستقيم (قوله لم تجب الاعادة) أي ولا تجوز فتحرم (قوله واحترز بالفرض
عن النفل) سواء المؤقت وغيره ومثله صلاة الجنائزة فلا تجوز وإن تعينت عليه بأن لم يكن غيره فيدفن
الميت بلا صلاة ومثله قراءة الجنب القرآن بقصده ومكثه بالمسجد وتكفين الحليل فلا يجوز شيء منها
(تنبيه) يلحق بفاقد الطهورين في المنع من النفل ونحوه من على بدنه نجاسة بخاف من غسلها ومن
حبس على نجاسة على المعتمد بخلاف غيرها كفاقد سترة ومتيمم بمحل يغلب فيه الوجود ونقل عن
شيخنا الرمي الحاق نحو صرط على خشبة بفاقد الطهورين في ذلك (قوله المقيم الخ) المراد به كإسجد كره
من في محل يغلب فيه الوجود والمسافر عكسه (قوله الا العاصي بسفره) المراد بالسفر هنا حقيقة فيلزمه
التيمم ويصلى ويقضى وهذا في الفقد الحسي وأما الشرعي كعطش فلا يصح منه التيمم حتى يتوب ومثله
أكل الميتة وخرجه العاصي بالإقامة فلا يقضى لأنه ليس من شأنها الفقد فلا فرق فيها بين الفقد الحسي
والشرعي والعاصي بها وغيره (قوله بأن عدم القضاء رخصة) قال بعضهم هذا يقتضي أن التيمم عزيمة
ويدل له تعليل المقابل القائل بعدم وجوب القضاء ولعل سكوت الشارح عنه لذلك وفيه ما تقدم (قوله أو
المرض) ولو في محل يغلب فيه الوجود وكالمرض حيولة نحو سبب أو خوف راكب سفينة في البحر من
الوقوع فيه حيث غلب على ظنه ذلك (قوله لعدم العفو) اعترض بأن التيمم باطل لعدم محتمه مع نجاسة
كأمره فاقضاء لبطالانه لا للدم وحمله شيخنا الرمي على دم طرا بعد التيمم أو على أن في مفهوم الكثير تفصيلاً
وفيه نظر اذ ليس في كلامه ما يفيد صحة التيمم بل عدم العفو صريح في بطلانه فتأمل (قوله ورجح المصنف
هناك) أي فيأتي مثله هنا وهو كذلك (قوله بالأعضاء) أي غير أعضاء التيمم كإسجد كره وأخذ السائر
بقدر الاستمساك فقط (قوله على طهر) أي من الحدين على المعتمد فلا يكفي طهر عضو السائر مثلاً خلافاً

(قول الشارح لم تجب الاعادة اذ لا فائدة فيها) قضية كلامه في شرح المذهب تحريمها (قول المتن ويقضى المقيم
التيمم) هذا بعمومه يشمل صلاة الجنائزة فيشكل الشخص التوجه إلى القبر ليعبد الصلاة اذ أوجب الماء
بعد أن صلى عليها بالتيمم ويحتمل خلافه للشقة نعم نقل الاسنوي عن ابن خيران أن المقيم لا تصح صلاته
بالتيمم على الجنائزة (تنبيه) لو يم الميت وصلى عليه ثم وجد الماء وجب غسله لأنه خاتمة أمره ذكره البغوي
ولكن نازع فيه الزركشي في الحاد ومثله على الحضر (قول الشارح التيمم لفقدته) ولو لظماً أو سبباً أو آلة
الاستقاء ونحو ذلك (قول الشارح لوجوب تيممه) أي واذا وجب صار عزيمة لا رخصة ذكره الرافعي وحمله
الامام بأنه لا يزم فعله خرج عن مضاهاة الرخص المحضة ثم محل هذا إذا كان الفقد حسبياً فإن كان الماء
موجوداً أو أراد التيمم لمرض أو عطش أو نحوهما فإنه لا يصح التيمم ذكره في باب المسح على الخفين من
شرح المذهب ونقل عن جماعة أنه لا خلاف فيه ذكره الاسنوي (قول الشارح وما ذكره من القضاء
في الإقامة الخ) انظر هل العبرة بمحل التيمم أو الصلاة الذي في شرح الارشاد الاول (قول الشارح وجب
القضاء في الأصح) أي وإن كان حكم السفر نافياً (قول الشارح والثالث يقضى الحاضر دون المسافر)
يدل له قضية عمر واذ لم ينقل أنه أمرهم بالقضاء وأجيب بأنه على التراخي وتاخير البيان جاز (قول الشارح
لعموم المرض) أي فكان مسقطاً للشقة كأن الحيض لعمومه أسقط القضاء (قول الشارح وما سيأتي
له) أي للرافعي (قول المتن على طهر) هل المراد طهر كامل أو طهر ذلك العضو الظاهر الاول كالتخلف نعم بحث
الزركشي أن المحدث حدثاً أصفر لو وضع اللصوق في غير أعضاء الوضوء ثم أجنب فهو وضع على طهر

(١٣ - (قلوبى وعميرة) - أول) في مراد الرافعي للعفو عن القليل في محله وما سيأتي له في شروط الصلاة من تشبيهه بدم الاجنبى
فلا يعنى منه في الأصح محمول بقربنة التشبيه على المنتقل عن محله ورجح المصنف هناك العفو عن القليل والكثير (وإن كان) بالأعضاء
أو بعضها (سائر) كجيرة فأكثر (لم يقضى في الظاهر أن وضع) السائر (على طهر) لأنه حينئذ قد مسحه بالماء كما تقدم وجوبه شبه

بالحف وماسحه لا يقضى

والثاني يقول مسحه للعذر وهو نادر غير دائم (فان وضع) الساتر (على حدث وجب نزعه) ان أمكن بان لا يخاف منه ضررا كما ذكره في شرح المذهب ليتطهر فيضعه على طهر فلا يقضى كإقدام (فان نذر) نزعه لخوف محذور عما ذكره في شرح المذهب (قضى) مع مسحه بالماء (على المشهور) لا تتفاء شبهه حيث لا يخاف والثاني لا يقضى للعذر والخلاف في القسمين فيما اذا كان الساتر على غير محل التيمم فان كان على محله قضى قطعاً لنقص البذل والبذل جزم به في أصل الروضة ونقله في شرح المذهب كالرافعي عن جماعة ثم قال اطلاق الجمهور يقتضي أنه لا فرق انتهى وابن الوكيل قال الخلاف في القضاء اذ لم يقل يتيمم فان قلنا يتيمم وتيمم فلا قضاء قطعاً واستغنى المصنف بتعبيره بالمشهور المشعر بضعف الخلاف عن تعبیر المحرر كالشرح باصح الطريقين والثانية حاكية للقولين وفي أصل الروضة حكاية ثلاثة أقوال في المسائلين الاظهر أنه ان وضع على طهر فلاعادة والاوجب انتهى وعلى المختار السابق له لا يجب (باب الحيض)

للسنابطي تبعاً للزركشي وغيره (قوله على حدث) أي أو على طهر من حيث وجوب النزاع (قوله فان نذر) أي في الوضع على الحدث (قوله لنقص البذل) يؤخذ منه أنه لو لم يكن ساتر ولكن لم يمكنه أساس محل العلة بالتراب أنه يجب القضاء وهو كذلك (قوله واستغنى الخ) أي ان التعبير بالمشهور يشعر بان مقابله من الخلاف غير قوي سواء كان طرقاتاً أو أقوالاً فترى التعبير به عن التعبير بالمذهب أو الاظهر كذلك فتأمل (باب الحيض)

وما يذكر معه من الاستحاضة والنفاس فهو من الزيادة على الترجة وليس معيباً والحيض لغة السيلان يقال حاض الوادي اذا سال وشعر عادم جبلة أي طبيعة يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة وتعدد الفرج يعتبر بما في الحدث وحكمته الاصلية أنه لا سال ماء الشجرة حين كسرتها حواء في الجنة قال الله تعالى لها لا ميمك كما دميها فأول وجوده كان فيها وقول بعضهم أول وجوده في بني اسرائيل يحمل على أول ظهوره ونشره والاستحاضة ويقال لها دم فساد لغة كالحيض وشعر عادم حلة يخرج من أدنى رحم المرأة من عرق يقال له العادل بمهمة أو مهلة والراء بدل اللام مع الأعجام والنفاس لغة الولادة واصطلاحاً الدم الخارج عقب فراغ الرحم من الحمل وقبل مضي خمسة عشر يوماً فإين التوأمين حيض في وقته ودم فساد في غيره وكذا ما يخرج مع الولد وسى نفاساً لانه عقب نفس غالباً يقال نفست المرأة بضم النون أفصح من فتصها وكسر الفاء ويقال للحاض نفست بفتح النون وكسر الفاء وللحيض عشرة أسماء نظمها بعضهم بقوله حيض نفاس دراس طمس اعمار فحك عراك طمت ا كبار

والذي يحيض من الحيوان ثمانية كما ذكره الجاحظ بجم ثم جاء مهلة مكسورة وظاء مشالة أربعة بانفاق وهي المرأة والارنب والضبع والخفاش وأربعة على الاصح وهي الناقة والحجرة أي الاتي من الخيل والكلبة والوزغة قال بعضهم ولعل معنى حيض غير المرأة رؤفة دمها وليس حيضاً حقيقة فلا يعتبر به أقل ولا أكثر ولا غيرهما من الاحكام وقد جمعها بعضهم بقوله

ثمانية في جنسها الحيض ثبت ولكن في غير النساء لا بوقت نساء وخفاش وضبع وأرنب كذا ناقه وزغ وحجرة كلبة

(قوله أقل سنه تسع سنين) أو غالبه عشرون سنة ولا حداً كثره وقيل ستون سنة ولفظ تسع في كلامه كغيره مرفوع من الخبر المرفوع عن أقل لا منصوب ظرفاً من الخبر الجملة عنه خلافاً لمن زعم ذلك في كلامهم ورب عليه عدم معرفة قدر الأقل لكونه مظهر وفا في التسع وهذا معنى ما في المنهج فقوله فيه والتسع مبتدأ وابست ظرفاً خبره وما قيل مبتدأ أيضاً وليس بشئ خبره وما بينهما اعتراض فراجع (قوله قرية) منسوبة الى القمر لا اعتباراً به من حيث اجتماعه مع الشمس لامن حيث رؤيته هلالاً وهي ثلثائة وأربعة وخمسون يوماً وخمسون يوماً وسدسه على الاصح وخرج بها الشمسية المنسوبة الى الشمس لا اعتباراً بها من حيث

(قول المتن قضى على المشهور) الذي في الترحين وشرح المذهب وأشهرت به عبارة المحرر حكاية طريقين أظهرهما القطع بالوجوب والثاني على القولين في الوضع على الطهر للضرورة بخلاف الحنف فكان ينبغي التعبير بالمذهب كما قاله الاسنوي (قول الشارح وابن الوكيل الخ) قضية اطلاقه أن كلامه هذا في الموضوعه على حدث (باب الحيض)

نقل البخاري في صحيحه عن بعضهم أن الحيض أول وقوعه في بني اسرائيل انتهى وقيل بل وقع لا مناحواه عند قطع الشجرة (قول المتن تسع سنين) أي تمام التاسعة وقيل نصفها وقيل الطعن فيها وهي جارية في إمكان بلوغها بالانزال بخلاف الصبي فتتمام التاسعة وقيل نصف العاشرة وقيل تمامها والفرق حرارة طبع النساء ذكره النووي في شرح المذهب (قول الشارح قرية) أي هلالية وهي ثلثائة وأربعة وخمسون يوماً وسدس

وما يذكر معه من الاستحاضة والنفاس (أقل سنه تسع سنين) قرية

تقرى بها فلورأتهم

قبل تمام التسع عما لا يحس
حيضا وطهرافهوجيض
أو بمايسعهما فلا (واقله)
زمننا (يوم وليلة) أى قدر
ذلك متصلا كما يؤخذ ذلك
من مسألة تأتى آخر الباب
(وأكثره خمسة عشر)
يوما (بلياليها) وإن لم يتصل
أخذنا من المسئلة الآتية
وغالبه ستة وأسبعة كل
ذلك بالاستقراء من الامام
الشافعى رضى الله عنه
(وأقل طهر بين الحيضتين)
زمننا (خسة عشر) يوما
لأن الشهر لا يتخلو عادة عن
حيض وطهر وإذا كان
أكثر الحيض خمسة عشر
يوما زمن أن يكون أقل
الطهر كذلك واحترز
بقوله بين الحيضتين عن
الطهر بين الحيض
والنفاس فانه يجوز أن
يكون أقل من خمسة عشر
يوما تقدم الحيض كإسبائى
آخر الباب أو تأخر بان
رأت النفساء أكثر
للفاس وانقطع الدم ثم
عاد قبل خمسة عشر يوما
ذكره فى شرح المهذب
(ولاحد لا أكثره) أى
الطهر وغالبه بقية الشهر
بمغالب الحيض (وبحرم
به) أى بالحيض (ماحرم
بالجنابة) من الصلاة
وغبرها (وعبور المسجد
لأن خافت تلويته) بالثلاثة

حلوها فى نقطة رأس الجمل الى عودها البهاوى ثلاثمائة وخمسة وستون يوما ويرى يوم على الاصح الاجزاء
من ثلثائة جزء من اليوم (قوله أو بمايسعهما فلا) أى فليس حيضا وإن اتصل بدم قبله فلورأت دما
عشرين يوما من آخر التسعة فأربعة أيام وجزء يوم من أول العشرين فساد (نبيه) ذكر شيخنا
الرملى هنا فى شرحه أن سن المني فى الذكر والأتى قريبي كالحيض فإذا رأى أحدهما منبأ فى زمن لا يسع
حيضا وطهرا حكم ببلوغه وذكر فى ذلك الشرح فى باب الجرا أنه تحدى فىهما وهو الوجه واعتمد شيخنا
لأن الشئ يرجع بد كره فى بابه والمنى لا يقدر بوقت محدود (قوله يوم وليلة) أى متوالين سواء اعتدلا
أولا وأشار بقوله قدرهما الى دخول ما لو طرأ فى أثناء يوم أو ليلة وبقوله متصلا الى أن الأقل حقيقة لا يتصور
الامع الاتصال (قوله كما يؤخذ الخ) هو راجع لاعتبار ذلك القدر حيث اعتبر واقفا ولو تخطل نقاءه أن لا تنقص
أوقات النساء عن أربعة وعشرين ساعة قدر اليوم والليلة بحيث لو أدخلت فطنة فى الجمل تلوث بالدم وقوله
كما يؤخذ الخ لوقال كما بنى الخ لكان حسنا اذ لا يؤخذ الشئ من نفسه فتأمل (قوله بالاستقراء) أى التام فلا
ا طردت عادة امرأة بأقل من يوم وليلة أو بأكثر من خمسة عشر لم تعتبر واعتبار الاستقراء لعدم ضابط هنا
لذلك شرعا ولغة فليس مخالفا لقول الاصوليين بتقديم الشرع ثم العرف ثم اللغة (قوله لا يتخلو عادة) وعبرة
شرح المنهج غالبا أى جرت عادة النساء وغلب فيهن لا شتال كل شهر على حيض وطهر وما كون الحيض
خسة عشر فلا يتوقف على عادة ولا غلبة لثبوت الحكم بالعدم النادر فاللزم الله كور صحيح وبذلك علم أنه
لا ينافى الحكم فى اعتبار السنين بالقمرة فتأمل (قوله بين الحيض والنفاس) وكذا بين النفاسين كان
وطى عقب الولادة وألفت علة بعد الستين أكثر النفاس لكون خمسة عشر يوما (قوله تقدم الحيض)
الانصب تقدم أو تأخر كما هو صريح عبارة شيخ الاسلام فى المنهج فراجع (قوله من الصلاة الخ) وثاب
الحائض على ترك ما حرم عليها اذا قصدت امتثال الشارع فى تركه لا على العزم على الفعل لولا الحيض بخلاف
المرضى لأنها أهل لما عزم عليه حاله عزمه (قوله وعبور المسجدان خافت تلويته) المراد بالخوف ما يشمل
التوهم وأما عبور غير المسجد كالرباط وملك الغير فانه يحرم مع الظن ويكره لها عبور المسجد مع الأمن
لفظ حدنها ولذلك كان خلاف الأولى فى الجنب نعم لا كراهة ولا خلاف الأولى اذا كان حاجة كقرب
طريق (نبيه) كل من به نجاسة تلوث كجراحة فضاحة حكم الحائض فيها كرسوا فى بدنه أو ثوبه أو فعله
وبحرم ادخال النجاسة فى المسجد أو بقلها فيه ومنه نحو قل ميت فى ملابس نعم يعنى عن ذلك فى نحو فعله
للضرورة وبجرح الفاء نحو القمل حيا مطلقا عند شيخنا الرملى وقيدته بن حجر بما اذا علم أنه يتأذى أو يؤذى
والا فبكره كالقائه فى محل فيه تراب مسطح أو غيره ويجوز قتله فى المسجد أن أسرع باخراجه ويجوز القصد
فيه أن لم يلوث أو أسرع باخراجه وفارق حرمة البول فيه مطلقا ولو فى اناء للعفو عن جنس الدم وبجرحه تقديره
يوم لقوله تعالى يسألونك عن الاهلة (قول الشارح تقريبا) وقيل تحديدا وعليه فقيل بضر بقية اليوم
وقيل إن رأت قبل التسع أقل من يوم وليلة بعد ما بوليلة فالجميع حيض وإن انعكس فليس بحيض وإن
كان يوما وليلة بعضه قبل وبعضه بعد ففيه وجهان والثانى قول المتولى روجه فى التحقيق (قوله كما يؤخذ)
يرجع لقوله متصلا (قوله أيضا كما يؤخذ ذلك من مسألة تأتى) هى قول المصنف والنقاء بين الحيض اذ قضية
جعل أقل النقاء المتخلل بين دماء أقل الحيض حيضا أن لا تكون دماء الأقل التى تخللها ذلك النقاء أقل
الحيض فى حالة تخلل بل الحيض هى مع ذلك النقاء فيعلم بالارباب أن شرط تحقق أقل الحيض حيضا فقط أن
يكون دماء متصلة قدر يوم وليلة فالحاصل أن تحقق وجود الأقل فقط لا يكون الامع الاتصال اذ لو فرض
نقاءه خلال دم اليوم والليلة زاد الحيض عن الأقل (قول المتن خمسة عشر) ذهب الحنفية الى أن أكثر
الحيض عشرة (قول الشارح أخذنا من المسئلة الآتية) يرجع لقوله وإن لم يتصل

بالهم لغلبته أو عدم احكامها
 الشد فان أمنت جاز لها
 العبور كالجنب (والصوم
 ويجب قضاؤه بخلاف
 الصلاة) فلا يجب قضاؤها
 للشقة فيه بكثرتها (وما
 بين مرتها وركبتها) أي
 مباشرته بوطه أو غيره
 (وقيل لا يحرم غير الوطه)
 واختاره المصنف في
 التحقيق وغيره وسيأتي
 في كتاب الطلاق حرمة
 في حيض ممسوسة لتضررها
 بطول المدة فان زمان
 الحيض لا يحسب من العدة
 فان كانت حاملا لم يحرم
 طلاقها لان عدتها انما
 تنقضي بوضع الحمل (فاذا
 انقطع) أي الحيض (لم يحل
 قبل الفصل) مما حرم (غير
 الصوم والطلاق) فيحلان
 لا تنفاه مانع الاول والمعنى
 الذي حرمه الثاني ولقطة
 الطلاق زاده على المحرم
 وقال انها زادة

بالتطهرات كغسور البطنخ والقاء الماء المستعمل فيه ويجوز الوضوء فيه وان وقع ماؤه في أرضه لعلم
 الامتنان في ذلك ويجرم غسل نجاسة فيه وبصاق ولو بقطع هو أنه لا أخذ من فم بشئ به مثالا ودفن البصاق
 فيه مكفر لانه قال شيخنا ابتداء ودوا ما ولو في تراب من وقفه أو في حصيرة أو في خزائنه أو غيرها وان حرم من
 حيث استعماله لك غيره (فنبه آخر) سيأتي أنه يحل لها الطهر بعد انقطاع الحيض لافله فيحرم الا
 لاغتسال نحو حرج وعيد وحضور جماعة قال شيخنا وها هو الوضوء لتلك الاغتسال لانه تابع فان قيل ان الجنب
 كالخائض لا يصح طهره حالة خروج المني أوجب بان المنع في الحيض لذاته ولذلك لا يتوقف على خروجه
 كزمن النقاء بين دمائه والمنع في الجنب لوجود المنافي ولذلك صح مع وجوده في سلسه ويجوز لها كل عبادة
 لا تتوقف على نية غير ما استثنى (قوله والصوم) فرضا وقلاداء وقضاء ونحوه تبعدي وقيل لا يجتمع
 عليها مضعفان (قوله ويجب قضاؤه) أي الصوم أي بامر جديد لا انعقاد سببه في حقها كافي نحو النوم (قوله
 بخلاف الصلاة) لا يجب قضاؤها وفارقت الصوم بالمشقة بكثرتها بانها لم تن على أن تؤخر ثم تقضى بل امان لا
 تجب وأنجب ولا تؤخر ونفي وجوب القضاء بهم جواز قضائها السكن مع كراهتها تنزيها خلافا لقول البيضاوي
 بحرمتها على كل لا تنعقد لو فعلت لان العبادة اذا لم تطلب لم تنعقد به قال شيخنا كالتطهير وغيره وخالف
 شيخنا الرمي فقال بصحتها وانعقادها على قول الكراهة المعتمد وسيأتي الفرق بينه وبين الصلاة في
 الاوقات المكروهة وعلى الصحة قلها جمع صلات بتميم لانها دون النفل المطلق فراجع (قوله أي مباشرته)
 أي مسه بلا حائل ولو بلا شهوة فخرج النظر ولو بشهوة خلافا للزركشي وخرج نقص السرعة والركبة ولفظ
 مباشرة يقتضي حل وطئها بحائل ومن شعرها وليس كذلك فيم بخلاف مسها مباشرة ومجرم عليها
 مباشرة بشئ مما بين مرتها وركبتها في جميع بدنه ويجرم عليه تمكينها منها وعكسه ولو أخبره به بالحيض حرم
 عليه مباشرة بها ان صدقها والا فلا اذا صدقها وادعت دوامه صدق ولا يحرم عليها حضور المختصر ولا يكره
 استعمال ما مسته بطبخ أو غيره ولا فعلها ولا غسل الثياب (فنبه) الوطه في الحيض كبيرة ويكفر مستحله
 ولو بعد انقطاعه الا في زمن يقول أبو حنيفة يجوز له نعم قال بعضهم يجوز لمن خاف العنت فراجعه ويندب
 لمن وطئ فيه ولو بزنا أن يتصدق بدينار أو ما يساويه ان وطئ في اقباله ونصف دينار في ادباره كذلك ويكرر
 التصديق بترك الوطه والمراد بدينار من ضعفه وتناقصه بعده الى الفسل كذلك (فرج) قال في
 المجموع ومن ترك الجمعة بلا عذر يندب له ان يتصدق بدينار أو نصفه وعجمه بعضهم في اتيان كل معصية
 (قوله وسيأتي الخ) هو توطئة لما بعده (قوله أي الحيض) ومثله النفاس وسيأتي (قوله قبل الفصل)
 الاول الطهر ليشمل التيمم (قوله غير الصوم والطلاق) أي والطهر كافي المنهج وعلل الشارح الاولين لانه لم
 يذكر الثالث وعلل الثلاثة في المنهج بقوله لا تنفاه علة التحريم وهي المانع في الصوم وطول المدة في الطلاق
 والتلاعب في الطهر وقيل علة الاول اجتماع المضعفين كما مر وقول بعضهم في عبارة المنهج تهافت لانه استثنى
 (قول المتن والصوم) أي بالاجماع قال الامام وهو تعبد لا يعقل معناه وقيل معناه كونه يضعفها (قول المتن وما
 بين مرتها) أي لانه حرم للوطه وما الوطه فظاهرو يؤخذ من قوله ما بين مرتها وركبتها جواز الاستمتاع بهما
 (قول الشارح أي مباشرته) هو موافق في ذلك لعبارة التحقيق وشرح المذهب فيجوز الاستمتاع بالنظر
 خلافا لما اقتضته عبارة الروضة والشرح وابن الرفعة من المنع حيث عبروا بالاستمتاع قال الاسنوي
 القياس منحريم مباشرته لهما فيما بين مرتته وركبته (قول الشارح بوطه) وهو كبيرة (قول المتن وقيل لا يحرم
 غير الوطه) أي ولكن يكره (قول الشارح واختاره المصنف) أي لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا كل شئ
 الا النكاح وظاهر ان المراد على هذا القول الوطه في الفرج (قول الشارح وسيأتي في كتاب الطلاق الخ)
 توطئة لصحة استثناء الطلاق أي اذا كانت حرمة معلومة بما ذكره في كتاب الطلاق فكانت كونه كرهنا

الطهر من نفسه فكأنه قال لم يحل قبل الطهر الا الطهر مردود لانه انما استنشام من عموم ما حرم فتأمل (قوله)
وهي ان يجاوز الدم (فيه قصور لان كل دم ليس في زمن حيض ونفاس استحاضة وان لم يتصل بهما ولعله
ذكر ذلك اشارة الى تقديمها على النفاس فتأمل (قوله حدث دائم) هو بيان لحكم من احكامها لا تفسير
له الا يلزم ان سلس المذي والبول ونحوه يسمى استحاضة ولا قائل به كذا قالوا فيه نظر اذ هذا كقولنا
الانسان حيوان ذو رجلين ولا يلزمه ان يكون كل ذي رجلين انسانا تأمل (قوله فلا تمنع الصوم والصلاة)
ولو تفلا ولا غيرهما فله الوطء ولومع جريان الدم ولا كراهة فيه الا في متحيرة على ما يأتي (قوله فتغسل) بالماء
أو تمسح بالاحجار (قوله وجوبا) بيان للمراد من الطلب (قوله مشقوقة الطرفين) أي والطرف المقدم فقط
قال بعضهم ولا بد في الحشوا أن لا يكون شيء من القطنة مثلاً يبرز الى ما يجب غسله في الاستنجاء لئلا نصير حاملة
لمنصل بنجس فراجع (قوله وان تأذت) أي ولو بمجرّد الحرقان تركته وكلامه في الشد ومثله الحشو ولا
يضر خروج الدم بعد ذلك وان لو تبسبب الوطء في تلك الصلاة خاصة ولا يجوز لتحو السلس لتعلق نحو قارورة
ليقطر فيها بوله مثلاً وهو في الصلاة بل تبطل صلاته به (قوله صائئة) أي ولو تفلا تركت الحشو نهراً وان
احتاجت اليه ونحشولاً فلا أصبحت صائئة والحشوا باق فهل لها نزاعه با دخال أصابعها لاجل محبة الصلاة
حرره كذا قال بعضهم وفيه نظر مع ما مر في شرط الحشو (تنبيه) علم عاذكر أن صلاة الصائئة مع ترك
الحشو صحيحة كصومها فإعادة الصوم انما حصلت بترك الحشو وبذلك علم سقوط استسكال ما هنا بمسئلة الخطب
الآتية في الصوم التي فيها لزوم بطلان أحدهما وهي ما لو ابتلع خيطا قبل الفجر وأصبح صائماً وطرفه خارج
حيث راعوا فيها الصلاة بنزعه لصحتها الصوم ببقائه وبطلانها فلا حاجة للجواب عنها لان الاستحاضة علة
من منقر بما يتغير معها قضاء الصوم فتأمل (فرع) قد مر أنه لا يشترط في وضوءه دأماً الحشوا تقم إزالة
النجاسة لان الطهارة بالماء قوية فتكون طهارة المستحاضة كذلك بل انها من افرادها (قوله وتتوضأ)
أو تقيم ولو عبر بالقاء في الحشو والعصب والوضوء لكان أولى كما فعل شيخ الاسلام في المنهج لافادة القورية
الواجبة (قوله وقت الصلاة) تنازع ما قبله من الفصل وما بعده (قوله كالتيميم) أي من حيث النية وما
يستباح به الوقت وتليث الفصل والوضوء ونحوها خلافا لمن منع ذلك وعلم من التشبيه انها لا تغسل لفرض
الكفاية وهو بخلاف ما سبأني في المتحيرة ولعل الفرق تحقق عدم الحيض فراجع وعلم أيضاً أنه لا يلزمها
صلاة الفرض التي ظهرت له فلو ظهرت لحاضرة فتذكر فاتتة أو عكسه فلها فعل أيهما شئت كما نقل عن
الاذري (قوله وتبادر) أي وجوباً أو يقتصر قدر ما بين صلاتي الجمع وطاف فعل الرواتب القبليّة قبل الفرض
(قوله تقليلاً للحدث) أي للدم النازل عليها (قوله وانتظار جماعة) أي كون صلاتها جماعة ولو بواحد معها
وذهب للسجد ونحو أذان وإقامة واجابتهما والمراد بالأذان في حقها اجابته أو زمنه لانه غير مطلوب منها (قوله)
لم يضر) أي وان طال الزمن وان خرج به الوقت وان حرم عليها نعم ان كانت عاداتها لا تقطع بقدر الطهر
والصلاة امتنع التأخير (فرع) لها أن تصلي النوافل المؤقتة في الوقت بعده والمطلقة في الوقت فقط قال

حسنه (والاستحاضة)
وهي أن يجاوز الدم أكثر
الحيض ويستمر (حدث
دائم كالسلس) أي سلس
البول وهو أن لا ينقطع
(فلا تمنع الصوم والصلاة)
للضرورة (فتغسل
المستحاضة فرجها وقصبة)
وجوباً بان تشده بعد
حشوها مثلاً بخرق مشقوقة
الطرفين تخرج أحدها
الى بطنها والآخر الى صلبها
وتربطهما بخرق تشدها
على وسطها كالتيكة وان
تأذت بالشد تركته وان
كان الدم قليلاً يندفع
بالحشوا فلا حاجة للشد وان
كانت صائئة تركت الحشو
نهراً واقتصرت على الشد
فيه (وتوضأ وقت الصلاة)
كالتيميم (وتبادر بها)
تقليلاً للحدث (فلاؤثرت
لمصلحة الصلاة كسائر
وانتظار جماعة لم يضر ولا
فيضر على الصحيح)
والثاني لا يضر كالتيميم
(ويجب الوضوء لكل
فرض) كالتيميم لبقاء
الحدث (وكذا المجدي
العصابة في الاصح) وان
لم تزل عن موضعها

ولا ظهر الدم بجوانبها قياسا على تجدد الوضوء والثاني لا يجب تجديدها الا اذا زالت عن موضعها والا لوقوع أو ظهر الدم بجوانبها وحيث قبل بتجديدها فتجدد ما يتعلق (١٠٢) بهامن غسل الفرج وابدال القطنه التي بضمه (ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم

تستد انقطاعه وعوده أو اعتادت) ذلك (دوسع زمن الاقطاع) بحسب العادة (وضوءا والصلاة) بأقل ما يمكن (وجب الوضوء) أما في الحالة الاولى فلا احتمال الشفاء والاصل عدم عود الدم وأما في الثانية فلا مكان أداء العبادة من غير مقارنة حدث فلو عاد الدم قبل إمكان الوضوء والصلاة في الحالتين فوضوؤها باق بحاله تعالى به ولو لم يسع زمن الاقطاع عادة الوضوء والصلاة صلت بوضوئها فلو اعتد الزمن بحيث يسع ما ذكر وقد صلت بوضوئها تبين بطلان الوضوء والصلاة

(فصل) اذا (رأت) دما (لسن الحيض أقله) فأكثر (ولم يعبراً كثرة) أي لم يجاوزه (فكاهه حيض) أسود كان أو أحمر أو أشقر مبتدأة كانت أو معتادة تغيرت عاداتها أولا إلا أن يكون عليها بقية طهر كان رأت ثلاثة أيام دما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة الأخيرة دم فساد لا حيض ذكر ذلك في شرح المهذب مفردا (والصفر والكسرة) أي

والدشينا الرمي وبهذا يجمع بين كلام الروضة والمجموع وفيه نظر فراجع (قوله ولا ظهر الدم) نعم يعني عن قليل سال منه فلا يجب تجدد العصب وتعبير بالعصابة فيه تجوز والاوى العصب ولوزالت العصابة لضعف الشد وأخرج الدم في الحشا وأشفيت بطل الوضوء سواء وجد ذلك فيه أو بعده (قوله ولو انقطع دمها) ولو في الصلاة في الوقت أو بعده (قوله أو اعتادت) أي أو أخبرها نقه (قوله ودوسع) راجع للصورتين قبله كما يصرح به بعد (قوله بأقل الخ) أي بأخف ممكن على العادة وقول الاسنوي يعتبر في المسافرة ركعتان رجا يوهو وجوب القصص عليها وليس كذلك (قوله وجب الوضوء) وكذا اعادته ما صلت كما يأتي (قوله فلو عاد الدم الخ) فلو كانت نوضأت تبين بطلان هذا الوضوء الثاني لبقاء الاول ولا ن هذا الوضوء كان لزوال الحدث وقد تبين بقاؤه (قوله تبين الخ) نعم ان كانت شرعت في الصلاة قبل الانقطاع في هذه وما قبلها لم يجب اعادةها (تنبيه) محل بطلان الوضوء والصلاة فيما ذكر ان خرج منها دم في الوضوء أو بعده قبل الصلاة أو فيها والا فلا تبطل طهارتها وتصل بها ولا تبطل صلاتها ولا يجب اعادةها لعدم المانع تامل (تنبيه) من به جراحة فضاحة كالاستحاضة في وجوب الغسل وما ذكر معه كما صرت الاشارة اليه (فصل في بيان المستحاضة وأقسامها) وهي سبعة كاذ كروها بقولهم لانها ما مبتدأة أو معتادة وكل منهما اما بميزة أولا وهذه اما حافظة للغير والوقت أو ناسية لهما أو لأحدهما وستأتي زيادة على ذلك (قوله رأت) أي الاثني ولو بوجوده كالخني اذا حاض لانه يتضح به (قوله أقله) أي قدر أقله وهو أربع وعشرون ساعة كاسر (قوله ولم يعبر) أي الدم لا يقيد كونه أقله (قوله إلا أن يكون الخ) يفيد أن المراد بسن الحيض زمنه الذي يمكن وجوده فيه وهذا الاستثناء مع عموم محاسن بقوله وأقل الطهر الخ فليس وارد على كلامه خلافا لمن ادعاه (قوله كان رأت الخ) فالورأت ثلاثة دما ثم ثلاثة نقاء ثم اثني عشر دما ثم ثلاثة نقاء ثم ثلاثة دما فالذي يتبعه فيهما ان حيضها السابق فقط وهو الثلاثة في الاولى والثاني عشر في الثانية فراجع ثم ان الحكم على الثلاثة الاولى بانها حيض فقط ر بما ينافيه ما سياتي آخر الباب من انتفاء الحيض فيها لوزادت وأوقات السماء مع النقاء بينها على خمسة عشر إلا ان يقال ان ماسياتي محمول على ما ذالم يكن في أوقات السماء مقدار حيض كامل كاصوره أو على ما ذالم تزد أوقات الدم والنقاء على أكثر الحيض فراجع وخروج بقوله ثم انقطع ما لو استمر فان أمكن كونه كله حيضا بان لم يعبر ما زاد على خمسة عشر فلا يبعد الحكم عليه بانه كله حيض وان لم يمكن وكانت مبتدأة لا بميزة لحيضها يوم وليلة من الثلاثة الاول فقط أو كانت معتادة لا بميزة فردت لعادتها فراجع ذلك (قوله والصفر والكسرة حيض) فهما من السماء سواء اجتمع مع غيرهما أو انفردا أو أحدهما ولم يجاوز

الشارح والثاني لا يجب تجديدها) أي لا معنى للامر بإزالة النجاسة مع استمرارها بخلاف الامر بالطهارة مع استمرار الحدث قال الاسنوي والوجهان جار يان فيها لو انتقضت طهارتها بالمس أو رج أو نحوه كالأرادت صلاة فرض ثان فان بالتوجب التجديد قطعاً (قول المتن بعد الوضوء) أي ولو في الصلاة (قول الشارح فوضوؤها باق بحاله) قال في شرح البهجة الا اذا جدت الوضوء بعد الانقطاع فانه يبطل بهذا العود لانه وضوء أزال الحدث فتأثر به (فصل) (قول الشارح فأكثر) اندفع بهذا ما قيل أقله لا يمكن أن يعبراً كثرة (قول الشارح أو معتادة) رأت الدم بصفة أو بصفتين ولو ناخر القوي لان الفرض عدم عبوره خمسة عشر (قول الشارح في غيرها) أي غير أيام المعتادة هذا بعمومه يفيدك ان الخلاف ثابت في الصفرة والكسرة الواقعتين للمعتادة في غير أيام عاداتها وللمبتدأة المستحاضة وغيرها وظاهره اقتضاء استنواء الخلاف في الكل والذي في القطعة الحال

الثاني

كل منهما (حيض في الاصح) مطلقا لانه الاصل فيما تراه المرأة في زمن الامكان والثاني لانه ليس على لون الدم المعتاد الا في أيام العادة فهو فيها حيض اتفاقا وقيل يشترط في كونه حيضا في غير هاتين قسم دم قوي

المجموع خمسة عشر (قوله وفي شرح المذهب الخ) أي فيمكن حل ما في الروضة عليه المنزل عليها إلى التهج
 (قوله باشتراط تقدم الخ) وقياس ما مران يقال وتأخره عنه وعلى هذين يكفي أي قدر من القوى وقيل
 لا بد من يوم وليلة واقتصار الشارح على الاسود والاحمر يقتضي أنه لا يكفي تقدم الاصفر والا كدر ولعله
 لحل الاتفاق والدم الخارج مع طلقها ليس بحيض أن لم يقع في زمنه وان لم يسبقه يوم وليلة كالمات بعد
 رؤيته قبل يوم وليلة ولا نهال ولم تلد لاستمر حكم الحيض وانما انقطع ذلك الحكم بالنفاس لانه عارض قوي
 ولا يوصف الدم الواحد بكونه حيضاً ونفاساً معاً كذا قالوه فتأمل (قوله أي أول ما ابتدأها الدم) أي فهي
 بفتح الدال امم مفعول وفيه رد على ابن الصلاح القائل بأنه لم يسمع في كلامهم ابتداء الشيء وانما هي بكسر
 الدال أي مبتدئة في الدم (قوله بشروطها) هو قيد للحكم في قول المصنف فالضعيف الخ وظاهر كلامه
 كالشارح أنه قيد لتسميتها بميزة كاسيائي (قوله أقواهما) والاصفر أقوى من الا كدر فان تساوى
 الدمان حمل بالاسبق (قوله والضعيف استحاضة) أي وان طال ونمادى سنين كالورأت يوماً وليلة اسودت
 طبقت الحرة نعم لورأت قويا وضعيفا وأضعف فالقوى مع ما يناسبه في القوة من الضعيف حيض بثلاثة
 شروط تقدم القوى واتصال المناسب به وصلاحيتهما معاً للحيض تحكيمه اسودت خمسة أحرمت أطبقت
 الصفرة والا كعشرة اسودت ثم ستة أحرمت أطبقت الصفرة وخمسة أحرمت خمسة اسودت ثم أطبقت الصفرة
 أو خمسة اسودت ثم خمسة أصفر ثم أطبقت الحرة فالحيض في الكل هو الاسود فقط والحكم على القوى
 بالحيض والضعيف بالاستحاضة في أي زمن وجد بهذه الشروط اذ الكلام فيمن دام دمها كما يستدل عليه
 بقوله فان عبره الخ أما لو انقطع فلا تاني فيه الشروط ولا ترد عليه كأن رأته عشرة اسودت عشرة أحرمت وانقطع
 فالحيض العشرة الاسود وثبت لها به عادة (قوله والقوى حيض) أي وان تخللها قهراً وضعيف أو عقبه
 ضعيف على ما تقدم

الثاني أن تكون مبتدئة فاذا رأته صفرة أو كدرة فلو واقع في مردها حكم الواقع في غير أيام العادة عند
 الجمهور وقيل حكم الواقع في العادة كذا ذكره الرافعي وغيره وظاهر هذا التصور رآها في المستحاضة فلو
 رأته المبتدئة ذلك ولم يجاوز أكثر الحيض فهل يخرج على هذا الخلاف أو يقطع بأنه كالواقع في غير أيام
 العادة محل نظر انتهى (قول الشارح من سواد أو حرة) اقتصاره عليها يقتضي أن تقدم الشقرة لا يكفي (قول
 الشارح بين المبتدئة والمعتادة) أي ولو كانت الصفرة والكدرة واقعيتين في أيام العادة ولا ينافي ذلك قوله
 وحكاية وجهه ويجوز أن يكون مراده الواقع في غير أيام العادة واعلم ان الذي في الاسنوي عن صاحب التتمة
 حكاه وجهين في أيام العادة أحدهما هذا الذي نقله الشارح رحمه الله عن شرح المذهب والثاني اشتراط دم
 قوى سابق على الصفرة ولا حتى هكذا ذكره الاسنوي بعد ان نقل في الروضة وأصلها القطع بعدم الخلاف في
 الواقع في أيام العادة (قول الشارح أي أول ما ابتدأها الدم) أي فهي بفتح الدال في عبارة المتن وتوقف ابن
 الصلاح في قوله ابتداء الشيء وقال لم أجده في اللغة وعليه فيقرأ في المتن بكسر الدال أي ابتدأت في الدم
 (قول المتن بأن ترى قويا وضعيفا) يرجع لقوله بميزة (قول المتن فالضعيف استحاضة) أي وان نمادى
 سنين لأن أكثر الظاهر لاحد له صرح به الاسنوي وغيره والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة
 بنت أبي حبيش اذا كان دم الحيضة فانه دم اسود يعرف فاذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة واذا كان
 الآخر فتوضئي وصلي فاعما هو عرق رواء أبو داود (فخرج) لورأت خمسة اسودت ثم أطلقت الحرة فالعشرة
 حيض وكذا كل دور بعد ذلك فيما يظهر أخذ من نظيره في المعتادة المميزة كباقي أن شاء الله تعالى (قول
 المتن والقوى حيض) أي مع لاحقه لنسب يمكن الجمع بينهما (قول المتن ان لم ينقص عن أقله الخ) هذه
 الثلاثة شروط في تحقق التمييز مطلقا سواء كان تمييزاً بمبتدئة أو معتادة فلا يتوهم من ذكرها هنا عدم

ولا عجباً كثرة ولا نقص
الضعيف من أقل الطهر
بأن يكون خمسة عشر يوماً
متتلفاً كترتقديم القوى
عليه أو تأخر أو توسط
كان رأت خمسة أيام أسود
ثم أطبق الأحمر إلى آخر
الشهر أو خمسة عشر يوماً
أحمر ثم خمسة عشر أسود
أو خمسة أحمر ثم خمسة
أسود ثم باقي الشهر أحمر
بمختلف ما لورأت يوماً أسود
ويومين أحمر وهكذا إلى
آخر الشهر لعدم اتصال
خمس عشر من الضعيف
فهي فاقدة شرط تمييز
وسبأني حكمها وفي رجه
في الصورة الثالثة أن خمسة
الأحمر مع خمسة الأسود
حيض (أو مبتدأة لا مميزة
بأن رأتها بصفة أو) بصفتين
مثلاً لكن (فقدت شرط
تمييز) من شروط السابقة
(فالظاهر أن حيضها يوم
وليلة وطهرها تسع
وعشرون) بقية الشهر
والثاني نخيض غالب
الحيض ستة أو سبعة وقيل
تخضب بينهما والأصح
النظر إلى عادة النساء أن
كانت ستة فستة أو سبعة
فسبعة وبقية الشهر طهرها
والعبرة بنسائها عشرتها من
الأيام وقيل بنسائها
عصبتها خاصة وقيل بنسائها
بلسها وناحتها هكذا في

(قوله ان لم ينقص الخ) هذه الشروط معتبرة في المعتادة أيضاً (قوله ولا نقص الضعيف الخ) أي لا مكان
جعله طهراً بين حيضتين (قوله أو تأخر) لأنه لا يلحق الأضعف بالقوى إلا أن تقدم الأقوى كما مر كان
رأت خمسة عشر أحمر ثم خمسة عشر أسود ثم أطبقت الصفرة قال الرافعي فتترك الصلاة شهر أو ليس
لنمن تتركها شهراً إلا هذه واعترض عليه بأنها قد تتركها ثلاثة أشهر ونصفاً كأن ترى خمسة عشر من
كل من الأحمر ثم الأصفر ثم الأشقر ثم الأحمر ثم الأسود الساذج ثم الأسود المنقن فقط ثم الأسود المنقن
الشيخين وأجاب عنه ابن حجر بأن الدور شهر وقد تم فلم ينظر إلى القوة بعد تمامه فهي فاقدة شرط تمييز كافي
شرح الروض فحيضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون انتهى وفيه بحث فتأمل (قوله من شروطه) شمل
كلامه ما لورأت عشرة أسود ثم عشرة أحمر ثم عشرة أسود وهكذا فيقتضي أن حيضها يوم وليلة وفيه نظر بما
قاله في الورأت خمسة دما ثم عشرة دما من حيضها الخمسة الأولى والأخيرة لوقوعهما في زمن
الحيض وهل فرق بين النقاء والدم الضعيف راجعه وهذا فيمن عرفت وقت ابتداء الدم والافتحيرة كما
سبأني (قوله أو بصفتين) ينبغي أن فقدت عطف على صفة فهي غير مميزة وقيل عطف على لا مميزة فهي مميزة
مقيدة بفقد شرط ومشى عليه في المناهج والأول هو ما في الروضة وأصلها والخلاف في الاسم مبتدأة والأول حكم
واحد والثاني أقعد (قوله يوم وليلة) أي من كل شهر كما يؤخذ مما بعده (قوله وطهرها) مرفوع مبتدأ
خبر ما بعده وهو ظاهر كلام الشارح بعده وقيل منصوب عطف على حيضها فهو من محل الخلاف قال
الاسنوي وهو ظاهر عبارة الكتاب وأصله وترك التام من العدد لأن المعدود محذوف أو تغليباً للبالى (قوله
بقية الشهر) لم يقل تسع وعشرون كما فعل المصنف قبله لأن الاعتبار هنا الشهر الهلالي كما مر وقال شيخنا المراد
شهر المستحاضة لأن دورها ثلاثون دائماً من غير اعتبار هلال ولوطراً لها تميز ردت إليه نسخاً للماضي بالميز
(قوله تخيض) هو بضم القوية وتشديد اللامنة التحتية مبنى للجهرول (قوله فسيعة) فإن نقص كلهن عن
الستة أزدن عن السبعة حيض مثلهن أو اختلفن فسيعة أيضاً وفي كلام شيخنا عميرة أنه يعتبر الأغلب
جوياً بأنها في تمييز المعتادة الآتي (قول المتن ولا نقص الضعيف الخ) قال الرافعي رحمه الله لا تار بدان يجعل
الضعيف باهر والأقوى بعده حيضة أخرى وإنما يمكن ذلك إذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الاسنوي لذلك
بما لورأت يوماً وليلة أسود وأربعة عشر أحمر ثم عاد السواد فلأخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه فجعلنا القوى حيضاً
والضعيف طهراً والقوى بعده حيضاً آخر يلزم نقصان الطهر عن أقله انتهى (قول المتن أيضاً ولا نقص
الضعيف عن أقل الطهر) عبارة الروضة ولا نقص الخ ليمكن جعله طهراً بين حيضتين (قول الشارح ثم
خمس عشر أسود) أي فهي الحيض فلو جاوز الأسود خمسة عشر ولومع نفي تجدد في الخمسة عشر الأخيرة
فهي فاقدة شرط تمييز خلافاً لما في المهمات فيما إذا كانت الخمسة عشر الأخيرة أعلاظ بمقابلها نية عليه
شيخنا في شرح الروض (قول الشارح بخلاف ما لورأت يوماً أسود الخ) أي فليس هذا من التمييز المعتبر
وإن كانت جملة الضعيف لا تنقص عن خمسة عشر (قول الشارح وفي وجه في الصورة الثالثة الخ) بطلته الحجة
قويت بالسبق والسواد باللون (قول المتن فالظاهر أن حيضها الخ) علة ذلك أن سقوط الصلاة عنها في هذا
القدر محقق وفيما عداه مشكوك فيه وليس ثم أماراة ظاهرة من تمييز أو إعادة ثم محل هذا إذا علمت وقت
ابتداء الدم والافتحيرة (قول المتن وطهرها) ينبغي أن يقر بالنسب لا نأوان فرعنا على الظاهر لنا قول
بأن طهرها خمسة عشر احتياطاً (قول الشارح بقية الشهر) أولى من قول المتن تسع وعشرون
فليتأمل (قول الشارح والثاني تخيض) بتشديد الباء كما ضبطه الشارح رحمه الله (قول الشارح والعبرة
بنسائها عشرتها الخ) قال الرافعي فهلا اعتبر عادتتهن في الطهر دون بقية الشهر ولو حاض بعض
العشرات ستاً وبعضهن سبعاً اعتبر الأغلب فإن استوى البعض أو حاض البعض دون الست والبعض

ان وجد والاحيضت ستاحتياط فراجع **(قوله وهي غير مميزة)** أي بأن تراه بصفة فقط **(قوله قدر او وقتا)** وان بلغت سن اليأس أو زادت عاداتها على تسهين يوما كان لم تحض في كل سنة الا خمسة أيام ببقية السنة طهر **(قوله من العود الخ)** قال الاسنوي وهو استدلال باطل لان لفظ العادة لم يرد به نص فيتعلق به انتهى وعمل اعتبار العادة ان لم تختلف وسكت الشارح عن اختلافها وقد ذكره شيخ الاسلام في المنهج بقوله امالو اختلفت فان تكرر الدور وانتظمت عاداتها ونسبت انتظامها أو لم يتكرر الدور ونسبت النوبة الاخيرة فيها حيضت أقل النوب واحتاطت في الزائد انتهى ومعنى التكرار عود الدور مرة أو أكثر ولو على غير نظام الاول ومعنى الانتظام كون كل شهر أكثر مما قبله وأقل مما قبله فلورأت في شهر خمسة ثم في شهر ستة ثم في شهر سبعة أو عكسه فهنا انتظام فان عاد الدور كذلك فهو تكرار أيضا ولو رأت في شهر ستة ثم في شهر خمسة ثم في شهر سبعة فهذا عدم انتظام فان عاد الدور كذلك فهو تكرار أيضا وادعى بعضهم أن هذين من الانتظام أيضا توافق الدورين وليس كذلك وان لم يعد الدور بان أطبق الدم بصفة واحدة فلا تكرر في ذلك كله ولا انتظام في الاخير وفي هذه الاقسام كلها ترد في كل شهر لما قبله ان حفظت ذلك والاحيضت أقل النوب وهو الخمسة فيما ذكر واحتاطت بالفصل بعد الستة والسبعة ولو تكرر الدور من غير توافق كأن رأت في شهر سبعة ثم في شهر خمسة ثم في شهر ستة ثم رأت في الشهر الرابع ستة ثم في الخامس سبعة ثم في السادس خمسة وهكذا ردت الى النوبة الاخيرة ان حفظتها لانها نسخت ما قبلها والاحتاطت كما مر وظاهر كلام المنهج المذكور أنها ترد الى النوبة الاخيرة في قسمي عدم الانتظام السابقين وليس كذلك وأشار بقوله فيهما الى قسمي عدم الانتظام وعدم التكرار وفي بعض نسخها فيها بضم الجاء والوجه الاول وشمول كلامه لبعض صور ليست في كلامهم صريحا غير مضر خلافاً نازع فيه فتأمل **(قوله بالتمييز لا العادة)** أي ان لم يتخلل بينهما انقضاء أو ضعف قدر أقل الطهر والعمل بهما فلو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر ثم رأت في شهر عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا فهذه الخمسة حيض لقوتها والخمسة الاولى من العشرين حيض أيضا لوقوعها في محل العادة وقد أشار الى ذلك في المنهج بقوله أما اذا اتخلل بينهما أقل طهر كأن رأت بعد خمسة أي السابقة التي ثبتت بها العادة عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقد ر العادة أي من أول العشرين وهو خمسة حيض أي لوقوعه في محل العادة والقوى حيض آخر أي لقونه فراجع **(قوله حكم بان حيضها العشرة)** ثم ان انقطع الدم بعد شهر تلك العشرة ثبت لها بها عادة ناسخة للاولى فلورأته بعد ذلك بصفة واحدة حكم بان حيضها عشرة منه في محل تلك العشرة فان لم ينقطع الدم رجعت الى خمسة الاولى فقط لان ثبوت العادة بها محقق بوجود الطهر بعدها بخلاف العشرة فقوله لم يثبت للعادة بالتمييز عادة ناسخة للاولى مجمل ماذا انقطع الدم بعدها وبذلك علم سقوط ما أطل به شيخنا عميرة فراجع **(قوله أو متعبرة)** سميت بذلك لتحيرها في أمرها فهي بكسر التحتية وقيل بفتحها من باب الحذف والابصال والاصل متعبر في أمرها يقال لها عبرة بكسر التحتية لانها حيرت الفقيه في أمرها وبفتحها لان الشارع فوق السبع ردت الى الست احتياطاً فان نقصت عادت من كلهن عن الست أو زادت على السبع فالاصح اعتبار الست في صورة النقص والسبع في الزيادة لانه أقرب الى عادت من **(قول الشارح ثم ستة في آخر ثم استحيضت)** أي في آخر **(قول الشارح حكم بان حيضها العشرة على الاول)** اعلم أن المبتدأة المميزة ذكر وافى شأنها ان ما بعد القوى استحاضة وان تبادى سنين وقضية قولهم هنان التمييز ينسخ العادة السابقة ويثبت به عادة جديدة ان الاشهر التي تلي شهر التمييز تحيض المرأة فيها على قدر ما ثبت لها بالتمييز وان أطبقت السماء فيها بصفة واحدة وقد يشك على ما تقرر في المبتدأة قال ابن الصلاح فليحمل قولهم ثبتت العادة بالتمييز على من ثبت لها به مع الحيض طهر عميرة عن الدم المطبق **(قول المتن أو متعبرة الخ)** قال الرافعي

الروضة كالحمل ومعنى من الابوين بقرينة الثاني المعبر في مهر المثل ما في الكفاية انه لا فرق بين الاقارب من الاب أو الام (أو معتادة بان سبق لها حيض وطهر) وهي غير مميزة (فقد اليه ما قدرا ووقتا) بان كانت حافظة لذلك (وثبتت العادة) المرتب عليها ما ذكر (مرة في الاصح) لانها في مقابلة الابتداء والثاني بمرتين لانها من العود فن حاضت خمسة في شهر ثم ستة في آخر ثم استحيضت ردت الى الخمسة على الثاني لتكررها والى الستة على الاول ومن حاضت خمسة ثم استحيضت ردت اليها على الاول وهي كمبتدأة على الثاني ذكره الشيخ في المذهب (وبحكم للعادة المميزة بالتمييز لا العادة) المخالفة له (في الاصح) لانه أقوى منها بظهوره والثاني بحكم بالعادة فلا وكانت عادت من أول الشهر وبقية طهر فرأت عشرة أسود من أول الشهر وبقية أجرحكم بان حيضها العشرة على الاول والخمسة الاولى منها على الثاني والباقي عليها طهر (أو) كانت (متعبرة

حبرها فيه وهي من المعتادة لكنها ناسية لعادتها قد راو وقتاً وأحد هما يلحق بهما من شكت في الوقت أو في انهما مبتدأة أو معتادة فلو قال كأن لكان أولى يشمل هذه الأقسام لكنه ناظر الى قول بعضهم ان اطلاق التحجير على غير الناسية لهما مجازاً من حيث الاسم لأن حيث الحكم فتأمل (قوله فتححيض) بالتشديد والبناء للجهول كناية عدم (قوله يوماً وليلة) أي من أول الشهر الهلالي على هذا القول المرجوح اتعذر معرفته وقت ابتدائه فلا ينافي بما مر من أن شهر المستحاضة ثلاثون يوماً فتأمل (قوله وجوب الاحتياط) قال شيخنا الرمي قبل سن اليأس فلا يجب بعده وفيه نظر بما مر من ردها لعادتها وان بلغت سن اليأس الآن يحجب بان لها هناك وقت حيض معلوم فاحتجب بخلافه هذا فتأمل نعم تعدد بثلاثة أشهر في الحال دفعاً للضرر (قوله فيحرم الوطء) قال بعضهم الامن خاف العنت بالاولى من جوازها حينئذ مع الحيض المحقق كما مر وغير الوطء من المباشرة حرام أيضاً وانما خص الوطء لانه محل الاتفاق وتجب نفقتها على زوجها ولا خيار له في الفسخ لتوقع الوطء بالشفاء (قوله والقراءة) أي بقصد القرآن فلا حرمة في الاطلاق أو قصد الذكر كما في الجنب وحينئذ فلا حاجة لقوله لم وتدفع النسيان بالنظر في المصحف أو باجرائه على القلب أو بالقراءة في الصلاة لجوازها فيها ولو جلع القرآن لطلب القراءة فيها مع عدم تحقق المانع وبذلك فارت الجنب لا يقال يلزم على هذا أنه لا يعتد بقراءتها الفاتحة في الصلاة بغير قصد القراءة لا نأقول ان كانت حائضاً فصلاتها غير معتد بها فلا فائدة في قصدها والافقارعتهم معتد بها لا قصدو بذلك علم أن طلبهم قصد القراءة في غير الفاتحة اللازم على قولهم يجوز لها قراءة جميع القرآن فيها لا حاجة اليه بل الوجه تركه وليس طلب السورة منها أو ارادة الثواب لها محجوجاً لذلك مع احتمال الحرمة فتأمل (قوله ونصلي) أي ولو في المسجد كما يدل له كلام الاصحاب وصرح به ابن حجر وغيره كما في الجنب المشكوك فيها كما مر ولا وجه لقول شيخنا انه لا يجوز لها دخوله الاما يتوقف عليه كالتحبة والطواف فراجع (قوله الفرائض) ولو نذر او كفاية فتشكي في صلاة الخنزة منها أو يسقط بها الحرج ولو مع وجوده متطهر كامل قاله شيخنا الرمي وأتباعه ويتجه خلافه موافقة للخطيب ومن تبعه أو أخر ما بعد (قوله وكذا النفل) من راتب وغيره قبل الفرض وبعده في الوقت وبعده بالنفل المطلق بعد الوقت كما تقدم عن والشيخنا الرمي وتقدم ما فيه وغير الصلاة مثلها كاعتكاف وطواف من فرض ونفل (قوله وتفلس) أي تتطهر لكل فرض ولو كفاية ولا يلزمها المبادرة به وان خرج وقته وحرم عليها نعم ان أخرت الاصلحة الصلاة لزمها الوضوء (تنبيه) ا كنهائهم بالفلس صريح في اندراج وضوئها فيه وهو كذلك

بان نسبت عاداتها قد راو وقتاً ولا يميز (ففي قول كابتدأة) غير مميزة فتححيض يوماً وليلة وطهرها ببقية الشهر على الاظهر السابق (والشهور وجوب الاحتياط) وليست كابتدأة لاحتمال كل زمن يمر عليها للحيض والطهر (فيحرم الوطء ومس المصحف والقراءة في غير الصلاة) لاحتمال الحيض (وتصلي الفرائض أبداً) لاحتمال الطهر (وكذا النفل في الاصح) اهتماماً به والثاني بقول لاضرورة اليه (وتفلس)

انما يخرج الحافظة لا قدر عن التحجير المطلق يحفظ قدر الدور وابتدائه وقد راح الحيض انتهى (قول المتن بان نسبت) يعني لم تعلم يشمل من اعترأها الجنون في الصغر وثبت لها عادة ثم آفقت وهي مستحاضة (قول الشارح ولا يميز) أ مامع التمييز فهو المعتبر (قول المتن في قول كابتدأة) أي فعلى هذا القول لا عبرة بالتحجير بل يقضى بان حيضها يوم وليلة من أول الشهر وطهرها في باقيه ولا يلزمها الاحتياط نعم يخالف المبتدأة السابقة في أن حيض تلك من أول رؤية الدم وحيض هذه من أول الهلال لعدم علم هذه بأول ابتدائه (قول الشارح فتححيض) بتدبير الأيام يوماً وليلاً أي لان العادة المنسية لا يمكن استفادة الحكم منها فتسكون كالمعدومة كما أن التمييز اذا فقد بعض الشروط كان كعدمه ولما في القول الثاني من المشقة وقوله يوماً وليلة أي من أول الشهر لانه الغالب قال الرافعي وهي دعوى مخالفة للحس قال وهذا هو المعمدة في تزيف هذا القول (قول الشارح وطهرها ببقية الشهر) أي الهلالي (قول المتن والشهور وجوب الاحتياط) لكن تعتد بثلاثة أشهر في الحال دفعاً للضرر (قول المتن فيحرم الوطء) أي وعليه النفقة ولا خيار لان وطأها يتوقع (تنبيه) حكم الاستمتاع بها بغير الوطء كالخائض (قول المتن والقراءة في غير الصلاة) بخلاف الصلاة ولو لم يبر الفاتحة (قول المتن وكذا النفل في الاصح) خلاف نفل الصلاة جاري نفل الصوم والطواف

لانه ان كان غسلها بعد الانقطاع في الواقع فهو مندرج فيه قطعاً والا فهو وضوء بصورة الغسل فقول بعضهم بعدم اندراجها في غسلها لانه لا احتياط غير مستقيم ورده اضافة ولهم انها لو نوت فيه الا كبركها لان جهل حدثها جعلها كالغاططة ولها فعل النفل بغسل الفرض كما علم (فرع) قال الشيخ الطبري لولم يحدث بين الغسلين لم يجب عليها الوضوء وفيه نظر لان ارادة غير حدثها الدائم لا يستقيم وحيث وجب الغسل بحدثها الدائم مع احتمال كونه ليس حياً فأولى أن يجب الوضوء لتحقق كونه خارجاً ولو غير حيض وانما اغتفر وجوده في المعتادة للضرورة وحيث بطل بالنسبة للغسل فأولى أن يبطل بالنسبة للوضوء فتأمل (قوله لاحتمال الانقطاع) وانما ألغوا هذا الاحتمال حالة الطهارة وقبل الصلاة وفيها لانه لا حيلة في دفعه كما ألغوا احتمال طرو الحيض قبل الصلاة فلم يوجبوا تركها ولا المبادرة بها وقبل الطلاق فلم يحرموه كل وقت نعم قدم عن شيخنا الرمي أن حيضها يوم وليلة من أول الشهر الهلالي ومقتضاها الحرمة فيه قطعاً والجواز في بقية الشهر قطعاً وسيأتي في العدد انها لو طلقت وقدمت من الشهر أكثر مما يسع حيضاً طهرت انقضت عتبتها بشهرين بعد تلك البقية ومقتضاها الحرمة فيها وفيما يقابلها من الشهرين قطعاً والحل في غير ذلك قطعاً وقد يجب بأن اعتبار ذلك للضرورة ولا يمنع من قيام الاحتمال مطلقاً فتأمل (تمه) قد نص الشافعي رضي الله عنه والاصحاب قاطبة على أنه لا قضاء على المتحيرة وان صلت في أول الوقت واعتصمه شيخنا الزبدي وشيخنا الرمي كوالدهم والخطيب وغيرهم وقال الشيخان بوجوب القضاء عليهما في كيفية طرق طلب من المطولات (قوله ونصوم رمضان) أي وجوباً وكذا كل صوم فرض ولو نذر أو صوم النفل بالأولى من صلاته كما مر (قوله كاملاً) حال مؤسسة وصح محبتها من النكحة لجهلها مع المعرفة واعتبار الكمال فيها لقوله فيحصل من كل أربعة عشر نعم ان سبقت عادت بانقطاع الدم ليلا حصل من كل خمسة عشر ولا يبقى عليها شئ (قوله ويطرأ الدم في يوم الخ) وهذا ما عليه الاكثر ون قالوا ونص الشافعي وأصحابه على انه يحصل من كل خمسة عشر لان تقدير طرأ ان الحيض نهاراً تقدير للفسد بعد الانقضاء والاصل عدمه محمول على ما اذا علمت الانقطاع ليلاً كما تقدم وفيه نظر لان هذا الحل لا يناسب التعليل المذكور مع أن قولهم انه من تقدير طرأ ان الفسد انما يناسب اليوم الاول وانما يقال فيما بعده انه من سبق المانع الا ان يقال لما كان فساد غير الاول مرتباً على الطرأ فيه جعل طرأ في الجميع فتأمل (قوله من ثمانية عشر) قال ابن قتيبة ترمم بالالف مع اثبات هاء التأنيث ومع حذفها واثبات المثناة التحتية مفتوحة وساكنة ومع المثناة وكسر النون وقسمها و برسم يحذف الف مع اثبات المثناة هكذا ثمانية عشرة وأشار المصنف بقوله ثم تصوم الخ الى انه يشترط أن يقع قسراً ما بقي عليها في طهر ريقين سابق على الحيض أو متأخر عنه وله قواعد منها

أيضا لكن محل جواز النفل مطلقاً ما لم يخرج وقت الفريضة على ما في المجموع والتحقيق وشرح مسلم خلافاً لما في الزوائد (قول المتن لسلك فرض) ثم يكفي غسل واحد للطواف وركعتيه اذا أوجبتاها (قول الشارح بعد دخول وقته) أي ولا يلزمها البدار لانه يمكن تكرار الانقطاع بين الغسل والصلاة وأما احتمال وقوع الفعل في الحيض والانقطاع بعده فلا حيلة في دفعه وبحث الرافعي وجوب البدار لان فيه تعليل الاحتمال (قول المتن كاملاً) ولوقال كاملاً كان أولى نعم حصول أربعة عشر من كل تتوقف على كون رمضان ثلاثين (قول المتن ثم تصوم من ثمانية عشر الخ) اشارة الى طريقة مذكورة في الحاوي وغيره كما أن قوله بعد ويمكن قضاء يوم الخ اشارة الى طريقة أخرى كذلك ذكر صاحب البهجة الأولى بقوله

أو فلتصم مثل الذي فات ولا

و بين ذين اثنين كيف وقع

هذا الضعف سبعة أيام

والثانية بقوله قبل ذلك

وأقول الخ

(لكل فرض) بعد

دخول وقته لاحتمال انقطاع

الدم حينئذ قال في شرح

المذهب عن الاصحاب فان

علمت وقت انقطاعه كعند

الغروب لزوماً الفصل كل

يوم عقب الغروب ونصلي

به المغرب وتتوضأ لباقي

الصلاة لاحتمال الانقطاع

عند الغروب دون ما سواه

(وأصوم رمضان) لاحتمال

أن تكون طاهرة جميعه

(ثم شهراً كاملاً) بان يكون

رمضان ثلاثين وتأتي بعده

بثلاثين يوماً متواليه

(فيحصل لها) (من كل)

منهما (أربعة عشر) يوماً

لاحتال أن تحيض فيها

أكثر الحيض ويطرأ الدم

في يوم وينقطع في آخر

فتفقد ستة عشر يوماً من

كل منهما فان كان رمضان

ناقصاً حصل لها منه ثلاثة

عشر يوماً (ثم تصوم من

ثمانية عشر) يوماً (ثلاثة

أو لها وثلاثة آخرها فيحصل

اليومان الباقيان) لان

الحيض ان طرأ في اليوم

الاول من صومها فغايته

ان ينقطع في السادس عشر

فيصح لها اليومان الاخيران

وان طرأ في اليوم الثاني

صح لها الاول والاخير أو في الثالث صح لها الاولان أو في السادس عشر صح لها الثالث أو في السابع عشر صح لها السادس عشر والثالث
أوفي الثامن عشر صح السادس عشر (١٠٨) عشر والسابع عشر (ويمكن قضاء يوم بصوم يوم ثم الثالث والسابع عشر) من

اليوم الاول لان الحيض ان طرأ في اليوم الاول سلم السابع عشر أو في الثالث سلم الاول وان كان آخر الحيض الاول سلم الثالث أو الثالث سلم السابع عشر (وان حفظت شيئاً) من عاداتها دون شيء كان حفظ الوقت دون الفسر أو عكس ذلك (فلا يقين) من حيض وطهر (حكمه وهي في المحتمل) للحيض والطهر (كخائض في الوطء وطاهر في العبادة وان احتمل انقطاعاً وجب الفصل لكل فرض) احتياطاً ويسمى محتمل الانقطاع طهراً مشكوكاً فيه والذي لا يحتمله حيضاً مشكوكاً فيه والحافضة للوقت كأن تقول كان حيضى يتدى أول الشهر فيوم وليته منه حيض ييقين ونصفه الثاني طهر ييقين وما بين ذلك يحتمل الحيض والطهر والانقطاع والحافضة للقدر كان تقول حيضى خمسة في العشر الاول من الشهر لا أعلم ابتداءها وأعلم اني في اليوم الاول طاهر فالسادس حيض ييقين والاول طهر ييقين كالعشرين الاخيرين

ما يمكن فيها قضاء أربعة عشر يوماً فأقل وهي ان يقال نصوم قدر ما عليها متواليات ثم نصوم قدره كذلك من سابع عشر أول صومها ونصوم يومين بين الصومين سواء وصلتهما بالصوم الاول أو بالثاني أو لم تصلهما بواحد منهما أو وصلت أحدهما بالاول والاخر بالثاني ومن هذا الاخير ما ذكره المصنف في قضاء اليومين (تنبيه) أوصل بعضهم صور قضاء اليومين الى ألف صورة وصورة واحدة فليراجع (قوله) ويمكن قضاء الخ) أشار بذلك الى طريقة ذكرها الدارمي استدراكاً على الاصحاب في اقتصارهم على الاولى مع أن الصوم عليها أقل منه على الاولى لكنها انما تأتي في قضاء سبعة أيام فأقل وهي ان يقال نصوم قدر ما عليها مع زيادة يوم مفرقاً في خمسة عشر يوماً ثم نصوم قدره أيضاً مفرقاً بعد سادس عشر أول صومها بشرط ان تترك بين هذين الصومين بقدر ما بين الاولين فأقل ويمكن قضاء اليومين عليها بصوم خمسة أيام فقط بان نصوم يوماً وثلاثة وخامسة وسابع عشره وتاسع عشره وقد أشار اليها في المنهج فراجع (تنبيه) هذا الذي تقدم في صوم غير متتابع أما المتتابع بنحو نذر فإن كان سبعة فأقل صامت قدره متواليات ثلاث مرات بشرط كون الثالث من سابع عشر الاول وان تفصل بين الصومين يوماً فأكثروا وان كان أربعة عشر فأقل صامت قدره كذلك بالشرط الاول مع زيادة صوم يومين متصلين بالصوم الاول وان كان شهرين صامت مائة وأربعين يوماً متواليات والله أعلم (قوله وان حفظت) أي المتحيرة لا بقيد هذا السابق (قوله شيئاً) أي الوقت فقط أو القدر فقط بقيد الآتي وأخر هذين القسمين عن حكم الصوم في القسم السابق لمخالفتها له من حيث ان فيهما حيضاً محققاً وطهراً محققاً (قوله حيض ييقين) أي باعتبار اخبارها وكذا الطهر (قوله في العشر الاول) فيدل بدمنه فان قالت خمسة ولا أعلم ابتداءها فهي من القسم الاول ونية بالوطء على ما ألحقه به بماسر وبالعبادة على ما ألحق بهما ما تقدم أيضاً ومحل غسلها لكل فرض فيما فيه احتمال الانقطاع والافسك فيها الوضوء كافي شرح البهجة وغيره (قوله محتمل للانقطاع أيضاً) اقتضت هذه العبارة أن الطهر الذي بعد السادس ليس ناشئاً عن الانقطاع وأنه أصلي كالذي قبله وليس كذلك لانه غير ممكن مع يقين الحيض قبله فالوجه أنه ناشئ عن الانقطاع أيضاً قطعاً فلعل المراد أن الانقطاع ممكن الوجود في الثاني دون الاول مع قطع النظر عن وصف الطهر (قوله والنقاء) أي الذي لم يباغ خمسة عشر يوماً (قوله بين دماء أقل الحيض) أي قدر أقله فاكثر كما مر

ومرة تأتي بقوت الصوم مع واحد تزيد في عشره مع خمسة مفرقاً ومرة سابع عشر كل صوم والى خامس عشر الثاني عنه فعلاً

الخ ثم اقتصر المصنف على قضاء الصوم ظاهر في عدم وجوب قضاء الصلاة لكنه رجع كالرافعي الوجوب (قول الشارح صح لها الثاني والثالث) أي لان الحيض السابق ينقطع في الاول فيفسد (قول المتن والسابع عشر) إشارة الى طريق الدارمي وعلى الطريقة الاولى انما تخرج عن عهدة اليوم باربعة أيام (قول الشارح كان تقول الخ) هذا المثال يرشدك الى ما قاله الدارمي رحمه الله من ان الحافضة لقدر الحيض انما تخرج عن التعبير المطلق اذا حفظت أيضاً قدر العور وعلمت وقت ابتداءه هذه اللفظة ومنه نقلت (قول المتن والاظهر ان دم الحامل الخ) أي ولا تنقض به العدة بالافراء أي ان كان الحمل لصاحبها أو من شبهة فان كان من زنا انقضت العدة به (قول الشارح ومقابله فيها يقول هو دم فساد) ويستفاد أيضاً لقوله صلى الله عليه وسلم في سبأيا وطاس ألا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض وجه الدلالة انه جعل الحيض دليلاً على براءة الرحم فدل على ان الحامل لا تحيض ورد بان الشارع انما حكم براءة الرحم به بناء على الغالب فان

وقوع والثاني الى آخر الخامس محتمل للحيض والطهر والسابع الى آخر العاشر محتمل للانقطاع أيضاً (والاظهر ان دم الحامل والنقاء بين) دماء (أقل الحيض) فاكثر (حيض) أما في الاولى فلانه بصفه دم الحيض ومما به فيها يقول هو دم فساد اذا الحمل يسهل يخرج دم الحيض

وسواء على الاول نخلل بين انقطاع الدم والولادة خمسة عشر يوما أم أقل وقبل في نخلل الأقل ليس بحيض وأما الثانية وهي ان ترى وقتها ووقتاً نقاء وهكذا ولم يجاوز ذلك خمسة عشر يوماً ولم تنقص الدماء (١٠٩) عن أقل الحيض فهي حيض

والنقاء بينهما حيض في الاظهر تبعاً لها والثاني يقول هو طهر في الصوم والصلاة والغسل ونحوها دون العدة والطلاق والنقاء بعد آخر الدماء طهر قطعاً وان نقصت الدماء عن أقل الحيض فهي دم فساد وان زادت مع النقاء بينها على خمسة عشر يوماً فهي دم استحاضة (وأقل النفاس) أي الدم الذي أوله يعقب الولادة (لحظة وأ كثره ستون) يوماً (وغالبه أربعون) يوماً فيما استقرأه الامام الشافعي رضي الله عنه وعبر بدل اللحظة في التحققي كالتنبيه بالجملة أي الدفعة وفي الروضة كالشرح بأنه لا حد لاقله أي لا يتقدر بل ما وجد منه وان قل يكون نفاساً ولا يوجد أقل من عجة ويعبر عن زمانها باللحظة فالمراد من العبارات واحد (ويحرم به ما حرم بالحيض) فياساعليه ومن ذلك حرمة الطلاق كما صرح به الرافعي في بابه والمصنف هنا (وعبوره ستين) يوماً (كعبوره) أي الحيض (أ كثره) فينظرأ مبتدأة في النفاس على ستين يوماً ولا يضبط في

(قوله والثاني) فيه اشارة الى أن محل الخلاف في غير العدة ونحوها (قوله النفاس) سمي بذلك لانه يعقب نفاساً غالباً كما مر وهو لفظة الولادة أي ونحوها وشرعاً ما ذكره كاعلم (قوله يعقب الولادة) لوقال يعقب فراغ الرحم من الحمل كما مر لكان أولى ايشمل نحو المضة وليخرج ما بين التوأمين فانه دم فساد ودم حيض ان كان في زمنه كما مر والمراد يعقب الولادة أن يوجد قبل مضي خمسة عشر يوماً من تمامها وان لا يوجد في أنثائه نقاء خمسة عشر يوماً من مضاهاة الفهر وحيض في الاول غالباً عن النفاس وحيث لم تر نفاساً عقب الولادة فلزوجه وطؤها وعليها أن تصلي وغير ذلك لان الاصل عدم وجوده فان وجد قبل مضي خمسة عشر يوماً فهو نفاس وكذا ما قبله كما في نقاء الحيض فواصلته مثلاً يقع لها نفاساً مطلقاً لكان لا تنعطف الحرمة على وطء الزوج وهكذا بقية الاحكام وقال شيخنا الرمي انما يحجب من النفاس من حيث عدمه من الستين يوماً أو الاربعين يوماً مثلاً من غير ذلك حتى لو لم تكن صلت فيه وجب عليها قضاء صلاته وغير ذلك ونوزع فيه بما هو واضح فراجع (قوله وأ كثره ستون) وقال أبو حنيفة وأحد أ كثره أربعون يوماً (قائدة) قد أبدى أبو سهل الصعلوكي حكمة لكون أكثر النفاس ستين يوماً فقال لان دماء الحيض غذاء للحمل بعد نفخ الروح فيه فلا يبق منه شيء يخرج بعد الولادة وقبل ذلك أربعة أشهر نصفها حيض وهو ستون يوماً يحتاج الى خروجه بعد الولادة في مثلها أي ولا نظر الى كونها قد جمع الدم فيها في أزمنة متفرقة وخروج في أزمنة متوالية فتأمل (قوله قياساً عليه) أي قياساً للنفاس على الحيض فهو مثله قال الرافعي الا في أمرين أحدهما عدم تعلق البلوغ به لوجوده قبله والثانيهما عدم تعلق العدة والاستبراء به أيضاً لخصوصهما قبله بمجرد الولادة نعم لا تنقضي العدة بحمل الزنا كما يأتي ويذني أنها تنقضي بالنفاس بعده فراجع وزاد بعضهم ثالثاً وهو عدم سقوط صلاة بأقله (قوله والمصنف هنا) أي في هذا الباب من الروضة (قوله ولا يضبط في الضعيف) أي فهو مستثنى وقوع حيض الحامل نادر فاذا خاضت المرأة حصل الظن ببراءة الرحم اذا اظهر عدم حملها فان بان خلافه على التدور بأن تبين بعد ذلك أنها حامل وجب العمل بما بان (قول الشارح وسواء على الاول نخلل الخ) بل لو اتصل بها كان كذلك (قول الشارح ولم يجاوز الخ) أي فان جاززه فهو استحاضة وان نقص مجموع الدماء عن خمسة عشر (قول الشارح والنقاء بينهما حيض في الاظهر) أي ولو كثر جداً (قول الشارح والثاني يقول هو طهر في الصوم والصلاة والغسل ونحوها) أي كالجماع (قول المتن النفاس) هو لفظة الولادة (قول الشارح أي الدم الذي أوله يعقب الولادة) مثله لو ولدت ولداً جافاً ثم رأت الدم قبل خمسة عشر يوماً فأنفاساً من حين الولادة على الاصح وقوله الولادة أي ولو عاقبة أو مضغة ولو خرج بين توأمين فهو حيض لان نفاس (تنبيه) لو ولدت ولم ترد مأصلاً الا بعد خمسة عشر يوماً قال فلا نفاس لها بالكيفية في أصح الوجهين كما قاله في شرح المهذب انتهى قلت ومنه يؤخذ جواز وطء هذه المرأة عقب الولادة (قول المتن وأ كثره ستون) قال الاستوى أبدى الاستاذ أبو سهل الصعلوكي لذلك معنى لطيفاً دقيقاً نقله عن ابن الصلاح في فرائد رسلته وهو ان المني يكت في الرحم أربعين يوماً لا يتغير ثم يكت مثلها علقه ثم يكت مثلها مضغة ثم ينفخ فيه الروح والولد يتغذى بدم الحيض وحينئذ فلا يجتمع الدم من حين النفخ لانه غذاء للولد وانما يجتمع قبل ذلك ومجموع المدة السابقة أربعة أشهر وأ كثره الحيض خمسة عشر يوماً فيكون أكثره ستين يوماً انتهى قلت قضية هذا أن يكون الغالب أي غالب النفاس أربعة وعشرين أو ثمانيناً وعشرين ولم يقولوا به (قول الشارح أي الدفعة) وهي بضم الدال (قول الشارح ولا يضبط في الضعيف) أي لان الطهر بين أكل النفاس والحيض لا يشترط كونه خمسة عشر

أهم معتادة بميزة غير مميزة ويقاس بما تقدم في الحيض فتد المبتدأة المميزة الى التمييز بشرط أن لا يزبد القوي في الضعيف وقبر المبتدأة الى لحظة في الاظهر والمعتادة

من التشبيه كما استثنى منه نقص القوى عن الأقل أيضا (فرع) يجب على المرأة تعلم أحكام الحيض وما
معه ويحرم على زوجها منعها من الخروج لتعلمه إلا أن عليها بنفسه أو بسؤاله وبحرم عليها الخروج لزيارة
القبور أو أهلها أو غيرهم أو حضور مجلس ذكر أو جماعة بغير رضاه وله وطؤها عقب طهرها بلا كراهة
وان خافت عود الدم لکن يندب له التوقف احتياطاً (فائدة) الوطء قبل الفسل في الحيض أو بعده يورث
الجذام في الولد كما قيل والله أعلم

(كتاب الصلاة)

بالمعنى الشامل للفرض والنفل وهي تطلق لغة بمعنى الرحمة بمعنى التعبد وبمعنى الدعاء وغير ذلك ومنه ما مر
أول الكتاب أنهم من الله رحمة الخ وقال النووي انه معنى شرعى أيضا فهو ما اتفق فيه الشرع والفقهاء وهي
ما خذوة من ذلك أو من صليت العود بالنار لينته لا نها تلين القلب ولا مانع من كون ذلك اشتقاقا اذ يجوز
اشتقاق الواوى من اليائى وعكسه كالبيع مشتق من الباع والعيد مشتق من العود أو ما خذوة من الصلوات
ومما عرفان عند خاطرة المصلى من الجانبين يتحنيان بانحنائه عند ركوعه وسجوده وقيل غير ذلك وشرعا
أقوال وأفعال مقتضحة بالنسبة للركبة مختصة بالتسليم غالبا أو وضعها فلا ترد صلاة الاخرس والمرضى لعروض
المانع ودخل في التعريف صلاة الجنائز لان قيامها أفعال وان لم يحنث بها من حلف لا يصلى نظرا للعرف
وخارج سجدة التلاوة ونحوها لان المراد بالاقوال والأفعال الواجبة فقط لان المندوب ليس من حقيقته بل
هو تابع عارض فيها وفرض ليلة الامراء السبع وعشرين من رجب قبل الهجرة بسنة ونصف على الاصح
وهي أفضل أركان الاسلام بعد الايمان ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة على الصحيح (قوله أى المفروضات) هو
تفسير بالمRADف كما يصرح به كلام الشارح في الاذان كما يأتي وذكر بعضهم أن المكتوب أعظم فيشمَل المندوب
(قوله فى كل يوم وليلة) أى ولو تقديرهما كما أيام الدجال وليلة طلوع الشمس من مغربها فقد ورد أنها
قدر ثلاث ليال خلا فلن نازع فيه (قوله خمس) أما خصوص كونها خمسة فمبني وكذا خصوص عدد كل
صلاة وكذا مجموع عدد الخمس من كونه سبع عشرة ركعة وبعضهم ذكر لهذا حكمه بأن ساعات البقطة سبع
عشرة ساعة منها النهار اثنا عشر ونحو ثلاث ساعات أول الليل وساعتين آخره فكل ركعة تكفر ذنوب
ساعة فتأمل ودخل في الخمس الجمعة لانها خمسة يومها وأربع بعضها مأمور بدفعه كل يوم مع أن الاخبار
بوجوب الخمس وقع قبل فرض الجمعة وحين فرضت لم تجتمع مع الظهر فتأمل وجع الخمس من خصوصيات
هذه الامة فقد ورد أن الصبح كانت لآدم والظهر لآدم والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والعشاء لليونس
كما قاله الرافي وأفضل الصلوات الجمعة ثم عصرها ثم عصر غيرها ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم الظهر
ثم المغرب وفضل الجماعات تابع لفضل الصلاة كما قاله العبادى لكن الذى نقله شيخنا الرملى وغيره أن جماعة
عصر الجمعة وغيرها سواء وأنهم مؤخرون عن جماعة العشاء وستأتى (قوله كما هو معلوم) أى كونها خمسة معلوم
من الدين بالضرورة أى علم ذلك ضرورى يشترك فيه كل أحد لا يتوقف على نظر واستدلال بعد نبوت
أصله بما سبقت ذكره (قوله خمسين صلاة) لكن غير هذه الخمس لم تعلم كفيته ولا مكينته وفى كلام الجلال
السيوطى ما يرشد الى أنها على هذه الكيفية فكانت الظهر مئلا عشرة والعصر كذلك وهكذا وقال أيضا ان
النسخ لم يقع فى حقه صلى الله عليه وسلم فبقاؤها من خصوصياته ونازع فيه بعضهم بأنه لم ينقل أنه فعلها
كذلك فى يوم ولا فى وقت مع توفر الدواعى على الحرص عليه وأجاب بعضهم بأن من حفظ حجة على غيره

(كتاب الصلاة)

(قول الشارح أى المفروضات) أى على العين (قول المتن خمس) الصبح لآدم والظهر لآدم والعصر لسليمان
والمغرب ليعقوب والعشاء لليونس ذكره الرافي فى شرح المسند وأورد فيه خيرا (قول الشارح ليلة الامراء

للميزة الى التمييز لا العادة فى
الاصح وغير الميزة المحافظة
الى العادة وتثبت بسمرة فى
الاصح والناسية الى مرد
الابتداء فى قول وتحتاط فى
الأخر الاظهر فى التحقيق
(كتاب الصلاة)

(المكتوبات) أى
للمفروضات منها كل يوم
وليلة (خمس) كما هو
معلوم من الدين بالضرورة
وأصله قوله صلى الله
عليه وسلم فرض الله على
أمتى ليلة الامراء خمسين
صلاة فلم أزل أراجع
وأساءه التخفيف - نى

جعلها خسا في كل يوم
وليلة وقوله للاصراي خمس
صلوات في اليوم والليل
ولعاذ لما بعثه الى اليمن
أخبرهم أن الله تعالى قد
فرض عليهم خمس صلوات
في كل يوم وليلة رواها
الشيخان وغيرهما (الظهر
وأول وقته زوال الشمس)
أي وقت زوالها وعبرة
الوجيز وغيره بدخل وقته
بالزوال (وأخره مصير)
أي وقت مصير (ظل الشيء)
مثله سوى ظل استواء
الشمس) أي الظل الموجود
عنده وبيان ذلك أن
الشمس اذا طلعت وقع
لكل شاخص ظل طويل
في جهة المغرب ثم ينقص
بارتفاع الشمس الى أن
تنتهي الى وسط السماء
وهي حالة الاستواء ويبقى
حينئذ ظل في غالب البلاد
ثم تميل الى جهة المغرب
فيتحول الظل الى جهة
المشرق وذلك الميل هو
الزوال والاصل في المواقيت
حدث أمي جبريل عند
البيت مرتين فصلى بي
الظهر حين زالت الشمس
والعصر حين كان ظله أي
الشيء مثله والمغرب حين
أقطر الصائم والعشاء حين
غاب الشفق والفجر

(قوله جعلها خسا) أي من الصلوات بدليل خبر الاعرابي مفروضة بدليل خبر معاذ ووجوبها عينا لا بحال
للعقل فيه وهو موسع في جميع وقتها لكن يجب في أوله العزم على الفعل أو الشروع فيه ولا يفتى عن هذا
العزم ظهور حال الشخص أنه لا يخرج الصلاة عن وقتها ولا العزم العام عند أول التكليف على الاثنيان
بكل واجب في وقته واذامات قبل الفهم لم يأتهم مالم يغلب على ظنه الموت لان تأنيبه بخروج الوقت محقق
وبهذا فارق الموت قبل الحج من استطاع فانه يأتهم من آخر سني الامكان عند شيخنا وقال غيره من أولها
(قوله الظهر) بدأ بها لانها أول صلاة ظهرت في الوجود بل وأول صلاة فرضت اما باخبار الله صلى الله عليه
وسلم أو بتوقف الوجوب على التعليم بالفعل لا بالقول خلافا لمن توهمه وسميت بذلك لما مر ولفعلمنا في وقت
الظاهرة ولان وقتها أظهر الاوقات وصريح هذا وما يأتي أنه صلاها بهذه الهيئة فاقيل انه صلاها بغير ركوع
غيره مستقيم فراجع (قوله بدخل وقته بالزوال) أي فوق الزوال ليس من الوقت وان أوجعته عبارة
المصنف مع أن فيها إيهام الاخبار بالمعنى عن الزمان وقد أشار الشارح الى الجواب عنه والزوال المراد هو
ميل الشمس عن وسط السماء كما سيذكره ويعرف بحدوث الظل بعد عدمه أو بز يادته فهو تنهاى قصره
وذلك بحسب ما يظهر لنا والا فقد قال جبريل أن حركة الفلك بقدر النطق بالحرف الحرك قدر خمسين سنة عام
أو أربعة وعشرون فرسخا (قوله ظل الشيء مثله) لا يخفى أن الظل يوجد في جميع النهار ويقال له بعد
الزوال النبي أيضا وهو لغة السترو اصطلاحا أمر وجودى خلقه الله لنفع البدن وغيره لا عدم الشمس بل هي
دليل عليه والمثل القدر ويقال له القامة وهو طول كل شاخص على بسط الارض وطول كل انسان بقدمه
سنة أقدام ونصف قدم تقريباً وهذا جلة الوقت وينقسم الى ستة أوقات وقت فضيلة وسبأى أنه بقدر
الاشتغال بها أو بأسبابها وسننها وشرطها أو كل لعمري كسر بها حدة الجوع وتحفظ من حدث دائم ونحو
نعم وتقصم وكل ذلك بالوسط المعتدل وقول القاضي انه الى ربع الوقت ضعيف ثم وقت اختيار قال
القاضي وهو الى نصف الوقت ثم وقت جواز الى أن يبقى ما يسع واجباتها وإذا أحرم بها فيه فلا الاثنيان بسننها
لان تأخر بعضها الآن من المد الحائز ثم وقت حرمة أي يحرم تأخيرها اليه لان إيقاعها فيه واجب ويحرم
الاثنيان بمذو بانها إذا أحرم بها فيه ثم وقت ضرورة بادرارك قدرتك كبيرة آخره ثم وقت عنده وهو وقت العصر
لمن يجمع (قوله أمي جبريل) أي صلى اماماني (قوله عند البيت) فيما بين الحجر بكسر الحاء والمحل المعروف
بالجمعة كذا قالوا وهو صريح في أنهم كانوا مستقبلي الكعبة وهو مخالف لما صح أنه صلى الله عليه وسلم صلى
الى بيت المقدس بامر الله قبل الهجرة ثلاث سنوات لا يقال انهم صلاوا في ذلك المحل مستقبلي الشام لما ورد
انه لما أمر باستقبال بيت المقدس كان يجعل الكعبة بينه وبينه وذلك غير ممكن في ذلك المحل فتأمل ذلك
وراجعه من أما كنه قال بعضهم انه لما أتى جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم لاجل تعليمه نادى صلى الله عليه
هي قبل الهجرة بسنة وقيل بسنة عشر شهرا (قول المين الظهر) بدأ بها لانها أول صلاة صلاها جبريل
بالنبي صلى الله عليه وسلم فان قيل إيجاب الخمس كان ليلة الاسراء فلم بدأ جبريل عليه الصلاة والسلام بالظهر
دون الصبح فالجواب محمول على حصول اعلامه صلى الله عليه وسلم بان أول وجوب الخمس من الظهر ذكره
النووي في شرح المهذب وأجاب غيره بأن الاثنيان ما يتوقف على بيانها ولم يبين الا عند الظهر (فائدة)
قال الجوهري الظهر بالضم بعد الزوال ومنه صلاة الظهر انتهى وقيل سميت بذلك لانها أول صلاة ظهرت
أو لانها تفعل وقت الظهيرة (قول المتن ظل الشيء مثله) الظل في اللغة السترة المظل يكون في أول النهار الى آخره
والتي مختص بما بعد الزوال (قول الشارح الى وسط السماء) هو بفتح السين (قول الشارح وذلك الميل
هو الزوال) هذا الميل طريق معرفته حدوث الظل بعد فقد حلة الاستواء أو زيادته على الموجود فيها
وعبرة الانسوى ثم اذامات الشمس الى جانب المغرب حدث ظل في جانب المشرق ان لم يكن قد بقي عند

وسلم الصحابة فاجتمعوا فقال ان جبريل جاء بهكم الصلاة فأحرم جبريل وأحرم النبي صلى الله عليه وسلم خلفه وأحرم الصحابة كذلك مقتدين بجبريل لكنهم لا يرونه فصاروا يتابعون النبي صلى الله عليه وسلم كالراية قال بعضهم وفي هذا نظر فراجعوا واحتياجه صلى الله عليه وسلم إلى التعليم هنا تفصيلا لا ينافي كونه أعطى علم الأولين والآخرين اجبالا لان ذلك من مجزاته وهي ثلاثون ألف مجزة سوى القرآن وفيه ستون ألف مجزة (قوله حين حرم الخ) قال بعضهم هذا يفيد انه كان هناك صوم واجب لان الحرمة لاتعلق بالمسبوب الا ان يقال المراد حين امتنع على من يريد الصوم ولو نفلا (قوله فلما كان الغد) هو من طلوع الشمس نظرا الى حقيقة الاصلية فالصبح من اليوم الاول لذلك (قوله ما بين هذين الوقتين) أي ما بين ملاقى أول الاولى مما قبلها وملاقى آخر الثانية مما بعده وهذا من التقدير الذي تتوقف صحة الكلام عليه خصوصاً في وقت المغرب فيجب تقديره والتأويل بخلاف ذلك لا يتخلو عن تكلف مع عدم الوفاء بالمراد تأمل (قوله قاله الشافعي رضي الله عنه) فيه حذرة بنحو وقت الفراغ والشرع فالمراد عقبه وبذلك يعلم ان صلى في مستعمل في الاعم من الشروع والفراغ (قوله نافيا به اشترا كهما في وقت واحد) رد لما قاله الامام مالك من انهما مشتركان في قدرار بعركمات ووافقه المزني من أنهما متماثلان لما قاله الامام أبو حنيفة من أنه لا يخرج وقت الظهر الا بمصير ظل الشيء مثليه وبه قال المزني في ثاني قوليه (قوله وهو) ضميره عائد الى ما قاله الشافعي في الحديث دليل على ذلك التأويل بقدم على عكسه الذي قيل انه الاول لانه الموافق للاصل من حل المقيد على المطلق مثلاً فتأمل (قوله دخل وقت افطاره) أي وقد كان معلوما عندهم فلا ينافي أن رمضان كان لم يفرض بعد اذ المراد وقت الافطار من مطلق الصوم فافهم (قوله اذا قبل الليل من ههنا) أي من جهة المشرق وأدبر النهار من ههنا أي من جهة المغرب والسمع الذي ذكره المنهج في كلام القاضي وغيره من شمول وقت الجواز في كلامهم لوقت الضرورة والحرمة (قوله العصر) وهو لغة العشى وهي الصلاة الوسطى في أرجح الأقوال (قوله وبه يدخل) أي فهو ليس من وقت العصر بل من وقت الظهر كما مر (قوله حتى تغرب) أي يتم غروبها حتى يعني الى ما بعده خارج وشمل الغروب حقيقة وتقديراً كما مر ولو عادت بعد غروبها عادت وقت العصر فصلاته الآن آداء كافي قصة الامام على رضي الله عنه ونجى إعادة المغرب على من صلاها وقضاء الصوم على من أفطر ولو حبست استمر الوقت (قوله وروى ابن أبي شيبه الخ) دفع بهذا الحديث ما يتوهم من الذي قبله ان مادون الركعة ليس من الوقت ولأنه أصرح في المراد (قوله والاختيار) سمي بذلك لان جبريل صلى الله عليه وسلم اختار الصلاة فيه ولا اختيار وقوعها فيه ولا اختيار أن لا تؤخر عنه وهذا هو الذي اختاره المصنف

الاستواء ظل ويزداد ان كان قديماً والتحول الى المشرق بحسبونه أو زباده هو الزوال الذي به يدخل وقت الظهر (قول الشارح والعشاء الى ثلث الليل) أي منتهى الى الثالث (قول الشارح فأسفر) يحتمل أن يريد فرغ من الصلاة فدخل عقب الفراغ في الاسفار والافطاره كما ترى انه أوقعها في الاسفار (قول الشارح أي مصير ظل الشيء مثله) قال الاسنوي غير انه لا بد من حديث بأدلة وان قلت وتلك الزيادة من وقت العصر لان خروج وقت الظهر لا يكاد يعرف بدونها وقيل انها من وقت الظهر وقيل فاصلة بينهما (فائدة) العصر لغة العشى قال الجوهري ومنه سميت صلاة العصر اه والعصران الغداة والعشي (قول الشارح وروى ابن أبي شيبه) انما احتاج الى هذا مع حديث الشيخين السابق لصراحة هذا دون ذلك فليتأمل اذ يحتمل أن يريد فقدر أدركها بمعنى وجبت (قول المتن والاختيار الخ) قال الاسنوي من هذا التعبير يعلم أن تسميته بالمختار لما فيه من الرجحان أي على غير من باقي الوقت وقال في الاقايد سمي بذلك لاختيار جبريل اياهم عبادة المصنف وصنعه يفيدك أن جميع وقت الظهر اختيار وهو كذلك

على الصائم فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان ظله أي الشيء مثله والعصر حين كان ظله مثليه والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء الى ثلث الليل والفجر فأسفر وقال الوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وصححه الحاكم وغيره وقوله صلى في الظهر حين كان ظله مثله أي فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الاول حينئذ قاله الشافعي رضي الله عنه نافيا به اشترا كهما في وقت وهو موافق لحديث مسلم وقت الظهر اذا زالت الشمس ما لم تحضر العصر وقوله حين أفطر الصائم أي حين دخل وقت افطاره وفي الصحيحين حديث اذا قبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد أفطر الصائم (وهو) أي مصير ظل الشيء مثله (أول وقت العصر) وعبرة الوجيز وغيره وبه يدخل وقت العصر (ويبقى) وقته (حتى تغرب) الشمس لحديث الصحيحين ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وروى ابن أبي شيبه وقت العصر ما لم تغرب الشمس واحتاده في مسلم (والاختيار ان

(قوله بالنسبة اليها) ذكره في هذه وفي العشاء والصبح اشارة الى الجواب عن اختلاف صلاة جبريل فيها في اليومين مع قول جبريل الوقت ما بين هذين الوقتين بخلاف وقت الظهر والمغرب (قوله وبعده وقت جواز) أي زيادة على ما قبله من وقت الفضيلة والاختيار ومعنى الجواز فيه جواز أن تخر اليه فرائضها والالمجزله المدقطة بل يحرم الاتيان بالمندوب فيها كما مر أوفى وقت يسع فرائضها فني جواز مده وجهان أرجحهما جوازه وان لم يدرك ركعة في الوقت وقتنا قضاء والثاني عدم جوازه على ما تقدم (قوله ثم وقت كراهة) أي حتى يبقى ما يسعها فوق حزمة ثم وقت ضرورة ولها وقت عن كراهة فلها سبعة أوقات (قوله والمغرب) سمي بذلك لفعلها وقت الغروب اذ الغروب لغة البعد أو وقته أو مكانه (قوله وضوءه) الأولى طهر ليشمل التيمم والغسل وازالة النجس عن بدن أو نوب ومكان ويقدر مغلظا (قوله عورة) لو أسقطه لكان أولى لما مر (قوله الى فعل الخ) خرج به القول وسيد كره (قوله بالوسط المعتدل) أي غالب الناس كما قاله شيخنا الرملي أو لفعل نفسه كما قاله ابن حجر ويلزم عليه طوله نارة وقصره أخرى (قوله ولو شرع الخ) حاصله أنه اذا شرع في غير المغرب في وقت لا يسع الصلاة وان أدرك ركعة في الوقت وقتنا أداءه واذا شرع في مثل ذلك في وقت المغرب على القول الجديد فعلى الجوازي غيرها يجوز فيها قطعاً وعلى عدم الجوازيه يجري فيها وجهان أحدهما لا يجوز كغيرها والصحيح الجواز كما يدل له الحديث فقوله ومد أي طول حتى استغرق وقت الشفق كبديل له كلام الشارح وليس المراد به المدة المحصورة لأنه جاز في جميع الصلوات ولا كراهة فيه على الصحيح والمراد بقوله حتى غاب الشفق قرب مغيبه فالغاية خارجة كما صرح به الشارح بعد نظر المراد هنا ومراده بقوله وبناء قائل الثاني الخ أنه خص التطويل بالمدة المحصورة أي وهو ممنوع عنده لأنه لا يقول به هذا صريح ما قاله الشارح ولا ينجم فهم خلافه وما في غالب الشروح والحواشي من مخالفته ينفي عدم الميل اليه وعدم التعويل عليه والله الموفق (قول المتن وفي الجديد الخ) قالوا ذلك يسع العشاء لو جعت معها فان لم يسع بسبب الاشتغال بالاسباب فلا جمع وقال في الكفاية المجموعتان في معنى صلاة واحدة والمغرب يجوز مدها وسلف لك ما في معناها وقضه بان سائر الصلوات يجوز مدها (قول المتن وسترعورة) انظر هل المراد ستر جمع البدن أو أقدام الاسنوي رحمه الله أن الحرة في غير الصلاة لا يجب عليها ستر ما بين السرة والركبة فقط (قول الشارح بالوسط المعتدل) قال الاسنوي السورة المعتبرة في الفرض تكون من قصار المفصل (قول المتن ومد حتى غاب الشفق) عبارة الرافعي ومد الى غروب الشفق قال الاسنوي وهو يقتضي الاتساع فيما بعد الشفق بخلاف عبارة الكتاب قلت عبارة الكتاب أحسن خلافاً لابن النقيب (قول الشارح على الاصح في غير المغرب) هذا المبني عليه صورته ما لو أخر غير المغرب من غير فعل حتى خرج بعضه بدليل قول الشارح كما سيأتي وهذا هو الآتي وأيضاً فقوله المبني على الاصح صريح في ذلك لما استعرفه من كلام الروضة وأيضاً فكلام الروضة صريح أو كالصريح في ذلك قلت فحكم تأخير غير المغرب حتى يخرج الوقت اذا شرع في وقت يسعها قلت قال في الروضة لم يأثم قطعاً ولا بكرة على الاصح ونقل من زوائده عن تعليق القاضي وجهاً قائل بالانتم قال الاسنوي رحمه الله وقياس هذا الجزم بالجواز في المغرب انتهى قلت لعلها فارق غيرهما من حيث ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها في اليومين في وقت واحد فكان ذلك ظاهراً في عدم جواز اخراج بعضها عن الوقت في الصورة المذكورة فذهب اليه مقابل الاصح ومن ثم انضح لك (٢) كون النبي صلى الله عليه وسلم المبني عليه هو تأخير غير المغرب من غير مد أي اذا قلنا بصره ذلك على الاصح قلنا في المغرب اذا خرج بعضها بالمد خلافاً لاختصاصها عن غيرها بكونها فعلت في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها فلا يرد ما عساه يتوهم

جبريل السابق وقوله بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وبعده وقت جواز الى اصفرار الشمس ثم وقت كراهة أي بكرة تأخير الصلاة اليه (المغرب) بدخل وقتها (بالغروب ويبقى حتى يغيب الشفق الاخر في القديم) كما سيأتي واحتراز بالأحرعاً بعده من الاصفر ثم الايض ولم يذكره في المحرر لانصراف الاسم اليه لغة (وفي الجديد يقتضي بمعنى قدر زمن وضوء وسترعورة وأذان واقامة وخمس ركعات) لان جبريل صلاها في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها وللحاجة الى فعل ما ذكر معها اعتبر مضي قدر زمنه والاعتبار في جميع ما ذكر بالوسط المعتدل وسيأتي سن ركعتين خفيفتين قبل المغرب في وجه صححه المصنف بقياسه كما قال في الشرح الصغير اعتبار سبع ركعات (ولو شرع) فيها (في الوقت) على الجديد (ومد) بالتطويل في القراءة وغيرها (حتى غاب الشفق الاخر جاز على الصحيح) من الخلاف المبني على الاصح في غير المغرب أنه لا يجوز

فأخبر بعضها عن وقتها مع القول بانها أداه كاسياني والثاني المنع كما في غير المغرب واستدل الاول بانه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في المغرب بالاعراف في الركعتين كأنهما صححه الحاكم على شرط الشيخين وفي البخاري نحوه وقرأه لها تقرب من مغيب الشفق لتدبره ومدة في الصلاة الى ذلك يجوز بناؤه على (١١٤) امتداد وقتها اليه وعلى عدم امتداده اليه وبناءه قائل الثاني على الامتداد فقط

(قلت القديم أظهر) ورجحه جماعة كثيرة منهم ابن المنذر وابن خزيمة والخطابي والسهيلي والغزالي والبغوي والرويانى والجللى وابن الصلاح والطبري والنووي في جميع كتبه وأجاب النووي عما عترض به الجديد من حديث جبريل بن جبريل انما يبين الاوقات المختارة ونحن نسلم أن وقت الاختيار في المغرب مسأول وقت الفضيلة نعم يستفتى من كلام النووي الظاهر لما فيها ولو لم يغيب الشفق عند قوم كأن طلع الفجر مع غروبه اعتبر بعد غروب الشمس زمن يغيب فيه شفق أقرب بلد اليهم أى قدر ذلك وبمضى ذلك يصلون العشاء ويخرج وقت المغرب مع بقاء شفقهم والمراد بقدر ذلك بالنسبة الجزئية الى ليل البلد الاقرب مثاله لو كان البلد الاقرب ما بين غروب شمس وطول عمامة درجة وشفقهم عشرون منها فهو خمس ليلهم خمس ليل الآخرين هو حصة شفقهم وهكذا طالع خبرهم وعلى هذا فلا حاجة لما ذكره بعضهم من الاستدراك على عبارته وغيره كما يعلم بمراجعته ومخرجه وعلى هذا القديم فلها خمسة أوقات حقيقة وسبعة أوقات اعتبارا وقت فضيلة واختيار وجواز بلا كراهة وهو أوله بقدر وقت الجديد ووقت جواز بكرة الى أن يبقى ما يسهمها على ماضى ووقت حرمة بعده ووقت ضرورة ولها وقت عشر زراد بعضهم وقتا آخر وهو ما زاد على وقت الفضيلة من وقت الجديد وما هو وقت جواز بلا كراهة وفيه نظر كما علم (قوله ظاهره) أى فليس صريحا وقال بعضهم بل هو صريح لان نفي التفريط يلزم كونها في وقتها وهو ما قبل الاخرى الآن يقال يحتمل أن يراد في الحديث صلاة معهودة فلا يكون فيه لعموم المراد من الدليل (قوله والعشاء) وهى افة أول الليل وليست من خصائص هذه الامة كما علم عامر خلافاً لما قاله (قوله المنصرف اليه الاسم) قال فيه للعهد اما القهني كما علم في كلام الرافعي أو الذي كرى هنا تقدمه في كلام المصنف (قوله لولا أن أشق) أى والمشقة تنافي الوجوب لا الندب (قوله عن ثلث الليل) أى الاول والعشاء سبعة أوقات وقت فضيلة أوله واختيار الى آخر ثلثه وجواز بلا كراهة للفجر الاول ويكرهه الى الفجر الثاني ووقت حرمة وضرورة وعذر (قوله والصبح) بالضم ويجوز فيه الكسر وهو افة أول النهار ويقال له الفجر وتسميته غداة خلاف الاول لا مكروه على المعتمد (قوله معترضا) أى في عرض الافق من جهة المشرق فيما بين شماله وجنوبه والمستطيل الصاعد الى الاعلى الى وسط السماء والعرب تشبهه بذهب السرحان بكسر السين أى

من ان الله في المغرب وأولى الجواز من غيرها (قول الشارح ومده) هو بضم الهاء (قول المتن والعشاء) قال الاسنوي هو اسم لاول الظلام سميت الصلاة لانهما تفعل فيه (قول الشارح المنصرف اليه الاسم) يعني عن هذا أن يقول الالف واللام فيه للعهد الذي كرى (قول المتن ثلث الليل) يجوز فيه ضم اللام واسكانها والنصف مثلث النون ويقال فيه نصف على وزن رغيغ وقالوا أيضاً الخمس خميس وكذا في الثمن والتسع والعشر واختلفوا في الريع والسدس والسبع قال أبو عبيد ولم أسمع في الثلث شيئا انتهى واعلم انه قدم هذا الحكم على القول بعده مع ان حديثه ثابت قال في الكفاية لانه تصافر عليه خبر جبريل في رواية ابن عباس وخبر أبي موسى الاشعري قال الشيخ أبو حامد ولها وقت كراهة وهو ما بين الفجرين (قول المتن والصبح بالفجر الصادق) أى لما روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغرنكم اذان بلال ولا هذا العارض لعمود الصبح حتى يستطير والصبح بالضم كما قاله الاسنوي وفيه لغة بالكسر وهو في اللغة أول النهار سميت به هذه الصلاة (قول الشارح مستطيلا) هذا تشبهه العرب بذهب الذهب من حيث الاستطالة وكون النور في

الى نصف الليل صححه الحاكم على شرط الشيخين ورجح المصنف في شرح مسلم هذا القول وكلامه في شرح المذهب يقتضى أن الاكثرين عليه (والصبح) يدخل وقتها (بالفجر الصادق وهو المنتشر ضوءه معترضا بالافق) أى نواحي السماء بخلاف الكاذب وهو يطلع قبل الصادق مستطيلا ثم يذهب ويعقبه ظلمة (ويبقى) الوقت

الذي بكونه تعقبه ظلمة غالب (قوله حتى تطلع الشمس) وطلوعها بطول جرمها بخلاف غروبها الحاقاً بالخفي بالظاهر بخلافه في الكسوف ثلاثاً بزم عدم صلاته غالباً (قوله أن لا تؤخر عن الاسفار) أي اليه فمن معنى إلى فوق الاسفار ليس من وقت الاختيار فقول في الحديث فأسفر أي فدخل بعد الفراغ في وقت الاسفار الذي هو وقت الجواز بلا كراهة إلى الاحرام بركاهة حتى يبقى ما يسعهم من حرمة ثم ضرورة فلها ستة أوقات (قوله ويكره) للنهي عنه وما ورد من قسمتها بذلك بيان للجواز أو خطاب لمن لا يعرفها إلا به (قوله تسمية المغرب عشاء) ولومع التغليب أو مع وصفها بالاولى كإشباعه كلام شيخ الاسلام ونقل عن شيخنا الرمي عدم الكراهة في التغليب ومشي عليه الخطيب (قوله والعشاء عتمة) أي يكره ذلك وقيل خلاف الاول قاله في المجموع وأصل العتمة الظلمة (قوله والنوم قبلها) أي قبل فعلها وبعد دخول وقتها الا لغيره نوم فلا يكره والا لظن استغراق الوقت بالنوم فيحرم ويجب إيقاظه على من علم به في هذه ويندب في غيرها أم قبل دخول وقتها بخلاف الاول وإن علم استغراق خروج الوقت به بالنوم والحديث ونحوه فلا يكره ويجزى ما ذكر في غير العشاء من بقية الصلوات ولو جمعة فلا يكره بالنوم قبل الزوال وإن لزم فواتها به على العتمة عند شيخنا الرمي وخالفه غيره (قوله والحديث بعدها) أي بعد فعلها في وقتها الأصلي خوفاً من فوات الصبح بالنوم بعد الحديث ولا يكره بعد فعلها بمجموعة مع المغرب إلا بعد مضى ما يسعهم وقتها الأصلي بخلاف النفل المطلق بعد فعل العصر بمجموعة مع الظهر لتعلق الكراهة فيه بالفعل والكلام في حديث مباح فيه أشد كراهة أو حرمة هنا (قوله وإيناس الضيف) غير نحو القاسق والاف يحرم بغير عسر (تنبيه) قد علم أن ما ذكر من كراهة النوم والحديث يجزى في سائر الصلوات وإنما خصت العشاء بذلك كراهة لأنها محل النوم أصالة وإتمام بركه الحديث قبل الفعل لأن الوقت باعث على تركه بطلب الفعل فيه (فروع) يندب إيقاظ من نام أمام المصلين أو في المحراب أو في الصف الاول أو في بيت وحده أو على سطح لا حاجز له أو في عرفة وقت الوقوف أو في يده يرمي غمر بالغين الممجة أي يفرق كنجو لحلم أو نام بعد الصبح وإن صلاه لأن الأرض تعج أي تصبح مشتكية إلى الله من ذلك أو نام مستلقياً وهو أئني أو منكأ وهو ذكر لأنها نومة يبغضها الله تعالى وأصله دليل ونحو تسحر (قوله ويسن تجهيل الصلاة) بإيقاع جميعها في وقت الفضيلة ولا يكتفى بالإحرام فيه خلافاً لمن زعمه ويجوز تأخيرها عنه بشرط العزم كما مر وقد يطلب التأخير كما يأتي

أعلاه (قول الشارح لحديث مسلم) قدم هذا على حديث الصحيحين لأنه أصرح منه (قول المتن عن الاسفار) أي الإضاءة يقال أسفر الصبح وأسفر ويجب حل هذه العبارة على استعمال عن بمعنى إلى لتوافق عبارة الروضة وغيرها أو يراد الجزء الاول من الاسفار فانها اذا وقعت فيه صدق أنها أخرت عن الجزء الاول لكن هذا الخبر يقتضي أن مقارنة آخرها للجزء الاول من الاختيار فالتأويل الاول أولى بل متعين (قول المتن قلت يكره الخ) أي وما ورد من القسمية بذلك محمول على بيان الجواز وهو خطاب مع من يشقه عليه الحال (قول المتن عتمة) هي في اللغة شدة الظلمة (قول المتن والنوم قبلها) قال الاسنوي سباق كلامهم يشعر بتصور المسئلة بما يعرض بعد دخول الوقت وقبل الفعل ولما قل أن يقول ينبغي الكراهة أيضاً قبله لغنى السابق بمعنى خوف استغراق الوقت بالنوم وقوله والحديث بعدها قال الاسنوي إطلاقه يشمل ما لوجهها مع المغرب جمع تقديم والمتجه خلافه قال فان قلنا بعدم الكراهة فهل تكون بدخول الوقت أم بعض قدر زمن الفعل محل نظر قال واطلاق المصنف والحديث يقتضي الكراهة سواء أصل السنة أم لا (قول المتن ويسن تجهيل الصلاة لاول الوقت) قال القاضي ولا خلاف في أنه لو افتتح الصلاة في أول الوقت وطول حتى بلغ آخر الوقت ثم سلم في الوقت أن يكون مستحسناً وخالف الفزالي في الأحياء فقال إن

حديث من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح (والاختيار أن لا تؤخر عن الاسفار) حديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار (قلت يكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عتمة) للنهي عن الاول في حديث البخاري لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب وتقول الاعراب هي العشاء وعن الثاني في حديث مسلم لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم ألا أنها العشاء وهم يعتمون بالابل بفتح أوله وضمه وفي رواية بحلاب الابل قال في شرح مسلم معناه أنهم يسمونها العتمة لكونهم يعتمون بحلاب الابل أي يؤخرونه إلى شدة الظلام (والنوم قبلها) أي قبل العشاء (والحديث بعدها) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يكرههما رواه الشيخان عن أبي برزة (الافى خير والله أعلم) كقراءة القرآن والحديث ومذاكرة الفقه وإيناس الضيف ولا يكره الحديث لحاجة (ويسن تجهيل الصلاة لاول الوقت) وغيره وقال الحاكم أنه على شرط الشيخين ولفظ الصحيحين لو قها فيشتغل أول الوقت بأسبابها كالطهارة والستر

ونحوهما الحان يفضلها وسواء العشاء وغيرها (وفي قول تأخير العشاء أفضل) أي ما يجوز وقت الاختيار لحديث الشيخين عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم (١١٦) يستحب أن يؤخر العشاء وجوابه ما قال في شرح المهذب أن تقديمها هو الذي

واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم (وبين الإبراد بالظهر في شدة الحر) إلى أن يصير للحيطان ظل يمشي فيه طالب الجامعة حديث الشيخين أبردا بالصلاة وفي رواية للبخاري بالظهر فإن شدة الحر من فيج جهنم أي هيجانها وفي استحباب الإبراد بالجمعة وجهان أحدهما نعم لحديث البخاري عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبرد بالجمعة وأصحهما لشدته الخطر في فواتها المؤدى إلى تأخيرها بالتكاسل وهذا مفقود في حق النبي صلى الله عليه وسلم (والأصح اختصاصه ببلد حار وجامعة مسجد يقصدونه من بعد) ولا ظل في طريقهم إليه فلا يسن في بلد معتدل ولا لمن يصلي في بيته منفردا ولا لجامعة مسجد لا يأتهم غيرهم ولأن كانت منازلهم قريبة من المسجد ولا لمن يمشون إليه من بعد في ظل والثاني لا يخص بذلك فيسن في كل ما ذكر إطلاق الحديث وذكر المسجد جرى على الغالب ومثله الرباط ونحوه من أمكنة الجامعة (ومن

(فرع) يندب التحجيل في النقل ذي الوقت أو السبأ يضاور بما عملهما كلام المصنف (قوله ونحوهما) كأذان وإقامة وكلام قصير وشغل كذلك وطلب ماء أو زراب وتفرغ حدث وفعل راتب أو كل لقمة لسد رمق وتحقق وقت وكل ذلك معتبر بالوسط المعتدل لغالب الناس وهذا مقدار وقت الفضيلة سواء احتاج فيه لما ذكر أو لا لكن المبادرة فيه أفضل (قوله كان يستحب تأخيرها إلخ) ليس هذا من أخباره صلى الله عليه وسلم إنما هو من أخبار الراوي بحسب ما فهمه من تأخيرها صلى الله عليه وسلم لعلها أحيانا يباين الجواز الذي ربما يتوهم من عظمها منه ولذلك رد عليه بالمواظبة على التحجيل وبه يرد أيضا دعوى قوة دليل التأخير المسقفة إلى أن كان مع المضارع تفيد العموم وعلى ما ذكرناه ينزل ما في المنهج فراجع (قوله ويسن الإبراد بالظهر) أي تأخيرها لوقت البرد طلبا للخشوع أو كماله لفات بشدة الحر وهذا فر من أفراد ما طلب فيه التأخير نداء أو وجوبا في جميع الصلوات وقد وصلها بعضهم إلى محو أو بعين مسئلة وضابطها اشتغال التأخير على كمال خلاصته التقديم كقدرة على قيام أو ستر أو ماء وجماعة أو بلوغ صبي أو انقطاع حدث أو نزول مسافر أو إيقاعها في مسجد ولو فرادى أو وقوف بعرفة أو رمي جارا أو انقضاء فريق وخرج بالظهر أو ذاتها فلا يسن الإبراد به الا لقوم يعلم أنهم لا يتخلفون عن معامه وخرج بها أيضا الجمعة كما مر وسائر الصلوات (قوله في شدة الحر) خرج به الاعتدال وشد البرد لاسبأني ولا يمر بما يستغرق الوقت (قوله إلى أن يصير للحيطان ظل إلخ) وغايته إلى نصف الوقت وبما ذكره علم أنه لا يطلب الإبراد في أيام الدجال (قوله أصحهما) أي لا يطلب الإبراد في الجمعة وهو المعتمد كما تقدم (قوله ببلد حار) لا معتدل كعمر ولا بارد كالشام ومحل اعتبار البادان خالف وضع القطر والافالعة بالهجرة بالهجرة خلافا لابن حجر وقد مر مثله في الماء المشمس ويعتبر أيضا حرارة الزمن (قوله وجامعة مسجد) سبأني في الشرح عدم اعتبارها (قوله يقصدونه) أي يأتون إليه (قوله من بعد) أي بحيث يحصل لهم مشقة لا يحتمل عادة لغالب الناس وقيل للشخص نفسه والمشقة المذكورة هنا ما ذهب الخشوع أو كماله (قوله ولا لمن يصلي في بيته منفردا) وكذا جماعة (قوله ولا لجامعة مسجد لا يأتهم غيرهم) فإن كان يأتهم غيرهم من يسن له الإبراد سن لولا الإبراد لاجلهم (قوله ومن وقع بعض صلته في الوقت إلخ) اعلم أن الأحرام بالصلاة في وقت يسع جميع فرائضها ليس حراما بالاختلاف وله المدفوع على الأصح كما تقدم وله أن يفعل مندوبا بها كتنويل قراءتها أو خرح بعضها أو كمالها عن الوقت وفارق ترك تثليث الموضوع مثلا لانه وسيلة وتأخير النقل لان الفرض أهم ثم ان وقع من ركعة فأكثر في الوقت فالجميع أداء والإفقاء وأن الأحرام بها في وقت لا يسع ما ذكر ليس حراما أيضا ان كان تأخيرها العذر ويجري فيه ما تقدم والافقاء مع الأثم فيها وظاهر كلام الشارح تخصيص كلام المصنف بهذه مع شمولها لغيرها مما ذكر ولعله لارتب الحرمة على الخلاف وشملت الصلاة الفرض والنفل ودخل فيها الجمعة وهو كذلك من حيث تسميتها أداء وقضاء وان فات كونها جامعة وان حرم لفوات شرطها كما يأتي (قوله فالجميع أداء) أي على الجواز كما هو ظاهر كلام الشارح والحقيقة العرفية (تنبيه) لا يجوزنية القضاء في ذلك مع ظن ادراك ركعة في الوقت ولا نية الاداء مع ظن عدم ذلك ولا يضرب في صلته تبين خلاف ما نواه

للمدالي خروج وقت الفضيلة خلاف الأفضل (قول المتن ويسن الإبراد إلخ) الحكمة في ذلك ما في الحركة في ذلك الوقت من المشقة السالبة للخشوع (تنبيه) محصل ما في الاستوى ان أذان الظهر كصلاته

وقع بعض صلته في الوقت) وبعضها خارج (فالأصح أنه ان وقع في الوقت ركعة) فأكثر فالجميع (قول) أقوا (ولا) بأن وقع فيه أقل من ركعة (فقضاء) لحديث الشيخين من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي مؤداة ومفهومة ان من لم يدرك ركعة فلا يدرك الصلاة مؤداة والفرق

(قوله ان الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة) أى وأقوالها أو أربابا لأفعال ما يشملها تغليباً أولانها فضل اللسان (قوله كالتكرير لها) أشار بالكاف إلى أنه ليس تكرر احقيقه لا اعتباره فى نفسه ولزادته بالنسبة ومما معه (قوله وعلى القضاء الخ) فبيل ان ما ذكره الشارح هنا مخالف لما ذكره فى شرح جمع الجوامع وليس كذلك خلافاً لمن زعمه (قوله نظرا الى الظاهر المستند الى الحديث) لان لفظ الادراك فيه يفهم منه أنه مكن أدرك جميعها فى الوقت وهو لا يتم فيه وهذا مثله (قوله ومن جهل الوقت) أى جهل دخوله لعدم ظنه فخرج من أخبره به عدل برواية عن علم أو سمع اذانه فى الصحراء أو اذن ما ذونه ولوصيا ما مونا فى ذلك أو رأى منزلة وضعها عارف ثقة أو أقرها لانها كالتجبر عن علم ومثلها منسكاب مجرب وأقوى منه مايت الابرة المعروف لعارفيه (قوله بورود ونحوه) لفظ نحوه قيل مستبرك لان ما دخل تحت من الورد وكلام الشارح يشير الى رده لان الورد ما كان بنحو ذكر أو قراءة ونحوه ما كان بنحو صناعة ومنه سماع صوت ديك مجرب وسماع من لم يعلم عدلته أو من لم يعلم أن اذانه أو خبره عن علم وسماع اذان ثقة عارف فى الغيم لكن له فى هذه تقليده وخرج بالثقة كور القاسق ومجبول العدالة ولومستورها والصبي وان كان مأموئافا فوفى محمو وناقل عن المتولى والحرورى من قبول قول الصبي فباطر يقه المشاهدة كروية التجاسة ودلالة الاعمى على القبلة وخالو الموضع عن الماء وطولوع الفجر والشمس وغروبهما لا فباطر يقه الاجتهاد كالافتاء لم يعتمد شيخنا الرملى (قوله جواز الخ) هو نظير ما مر فى المياه فالغنى أنه يجوز له ترك الاجتهاد مع القدرة على غيره لاستغنائه عنه به ولا يجوز له تركه مع الجزومتى وقع كان واجبا والقدرة نعم ما كان بالصبر كاذ كمال شارح وما كان بغيره كوجود مخبر عن علم عنده أو فى محل يجب طلب الماعنه وتمكن من سؤاله بلامتنقه وهو هنا كذلك وفارق منع الاجتهاد وجوب السؤال فى مثله فى القبلة بتكرار الوقت وقول شيخ الاسلام فى المنهج بجواز التقليد له ولو أعمى أقوى ادرا كمنه وان كان قادرا على الاجتهاد كالصبر العاجز الحجز البصير حقيقة والاعمى فى الجملة يقتضى أن التقليد لا يجب على الاعمى العاجز وأنه يتمتع بتقليد المجتهد البصير القادر لمجتهد آخر ومقتضى ما بعده عن النوروى جوازه له كاصم والذى اعتمده شيخنا الرملى أنهم ان كانا عاجزين وجب التقليد وأقاربين تخبر ايقن تقليد المجتهد والاجتهاد وهذا مستثنى من منع تقليد القادر على الاجتهاد لمجتهد للشقة هنا وذلك فارق منع تقليد الاعمى لغيره فى الاوائى مالم ينحبر (تنبيه) قال شيخنا معنى الاجتهاد بالورد أنه اذا فرغ من الورد يصلى من غير بحث وفيه نظرو الوجه خلافه لان الورد سبب للاجتهاد تأمل وللنجم العمل بحسابه وجوبا كفى الصوم وقياسه أن من صدقه مثله وقول المنهج انه كالمخبر عن علم أى بعد اخباره لانه يتمتع الاجتهاد حينئذ كاصم (قوله فان يقن)

(قول الشارح والرابع ان ما وقع فى الوقت أداء الخ) الظاهر انه على هذا ينوى الاداء فقط نظرا الى الافتتاح قاله المحب الطبرى (قول الشارح وعلى القضاء يائى الخ) عبارته فى شرح جمع الجوامع وعلى هذا القضاء ومرجع الاشارة التحقيق (قول المتن اجتهاد بورود ونحوه) وأخبره عدل عن عيان كروية الفجر طالعا امتنع الاجتهاد ومنه اذان المؤذن فى الصحوا اذا كان ثقة عارفا وما فى يوم الغيم فقد صحح النوروى اعتماده خلافاً لرافى قال الاسنوى لانه لا يتقاعد عن الديك انتهى قلت ظاهر هذه العبارة أنه فى هذه الحالة لا يتمتع عليه الاجتهاد (فرع) لوصلى من غير اجتهاد أعاد ولوطن دخول الوقت وتبين وقوعها فيه (قول المتن قضى فى الاظهر) اعلم أن لنا خلافاً فها لوتبين وقوعها بعد الوقت أى تقع قضاء أم أداء والصحيح الاول فالظاهر هنا مبنى على القضاء وجه ذلك أن القضاء لا يتقدم على الوقت ومقابله مبنى على الاداء (قول الشارح أو بعده) أى ولا تضرنية الاداء (قول الشارح ان فات بعسر) حكى ابن كعب عن ابن برف

ان الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة اذ معظم الباقي كالتكرير لها جعل ما بعده الوقت تابعاً لها بخلاف ما دونها والوجه الثانى أن الجميع أداء مطلقاً تبعاً لما فى الوقت والثالث أنه قضاء مطلقاً تبعاً لما بعده الوقت والرابع ان ما وقع فى الوقت أداء وما بعده قضاء وهو التحقيق وعلى القضاء يائى المصلى بالتأخير الى ذلك وكذا على الاداء نظرا للتحقيق وقيل لانظرا الى الظاهر المستند الى الحديث (ومن جهل الوقت) لنميم أو حبس فى بيت مظلم أو غير ذلك (اجتهاد بورود ونحوه) كحياطة وقيل ان قسراً على الصبر الى البقن فلا يجوز له الاجتهاد فقوله اجتهاد أى جواز ان قسراً وجوباً ان لم يقدر وسواء البصير والاعمى (فان يقن صلاته) بالاجتهاد (قبل الوقت) وعلم بعده (قضى فى الاظهر) والثانى لا اعتباراً بظنه فان علم فى الوقت أعاد أى بلا خلاف كما قاله فى شرح المذهب (والا) أى وان لم يقن الصلاة قبل الوقت بان يقن فى الوقت أو بعده

أو أخبره عدل أن صلاته كلها أو بعضها قبل الوقت سواء علم في الوقت أو بعده وتقييده بقوله وعلم بعده بيان
لحل الخلاف كإذ كره ولتسميتها قضاء (فرع) يجب القضاء على من جهل وجوب الصلاة أو الصوم لانه
ليس عندهم على الفور أيضاً (قوله أول يتبين الحال) بأن يعلم أنها قبل الوقت أو فيه أو بعده أي ظن شيئاً
من ذلك أو شك فيه نعم ان غلب على ظنه أنها قبل الوقت وجب قضاؤها كما اعتمد شيخنا الرمي كالوشك
بعد الوقت هل صلى أو لا بخلاف مالوشك بعده هل عليه صلاة أو لا وهذا يجمع بين التناقض ويفرق بأن
الاول شك في الفعل والاصل عدمه والثاني شك في براءة ذمته والاصل براءتها وعلى هذا ينظر في كلام
النووي في أي صورتين هما فتأمل ولو قضى صلاة شك فيها ثم تبين أنها عليه لم يجزه ما قبله ويجب قضاؤها
وفيه بحث ولو مات قبل أن يظهر له الحال لم يعاقب في الآخرة وإذا شك في مقدار ما عليه من الصلوات قضى ما لم
يقين فسله قاله القاضي وهو الراجح في المذهب عند المتأخرين كشيخنا الرمي وأتباعه وقال النووي
يقضى ما يقين تركه فقط على الأصح ثم قال ويبنى أن يختار وجه ثالث وهو أنه ان كان يصلي تارة وترك
أخرى ولا يعيد فهو كقول القاضي وان كان تركه نادراً فهو كقابله (قوله فلا يقضى) وان وصل بعد فراغ
صلاته الى بلد لم يدخل وقتها فيه كخالفه مطلع كمن أقام بعد فراغه من مجموعة مقصورة قاله شيخنا وفيه نظر
بما قالوه في الصوم ان له حكم البلد المنتقل اليه في جميع الاحكام وقياسه على ما ذكره غير مستقيم وفي شرح
شيخنا وجوب الاعادة وهو واضح والمراد بالقضاء ما يشمل الاعادة ليدخل ما لو يقين في الوقت أنها وقعت
قبله (قوله كأنوم والنسيان) هما مثالا للمندرجين أن يكونا غيره بأن حصلنا عن نحو لو كعب شطرنج
(قوله ويسن ترتيبه) أي والبداءة بأول ما فاته وشمل ذلك ما لو سبق ما فاته بغير عنده وهو كذلك لان
مرعاة الترتيب أولى بل قال شيخنا انه لا ثم عليه اذا شرع في القضاء ولو أفسد صلاة عمداً لم يجب فعلها فوراً
على ما اعتمد شيخنا الرمي وقال شيخنا يجب فعلها فوراً ويتجه أن يقال بالفورية ان ضاق الوقت والافلا
وعليه يحمل التناقض المذكور واللام في حديث فليصلها للامر بصر فرفع عن وجوب الفورية حديث الوادي
وقد ينزع فيه بأن التأخير في حديث الوادي لكونه كان به شيطان كما صرح به في الحديث فتأخيره ليفارقه
لاجل ذلك لا يدل على عدم الفورية فتأمل (قوله لثلاثين فائنة) يفيد أنه يقدم الفائت حيث كان يدرك

أول يتبين الحال (فلا)
يقضى (ويبادر بالفائت)
وجوبا ان فات بغير عنده
ونظرا ان فات بغير كأنوم
والنسيان مسارعة الى براءة
القصة (ويسن ترتيبه) كان
يقضى الصبح قبل الظهر
والظهر قبل العصر (وتقدمه)
على الحاضرة التي لا يخاف
فوتها) محاكاة للاداء فان
خاف فوتها بدأ بها وجوبا
لثلاثين فائنة (وتكره
الصلاة

الشافعي أن غير المعذور لا يقضى عملاً بفهم الحديث من نسي صلاة أو نام عنها الخ قال الاسنوي وحكمته
التغليظ وهو مذهب جماعة وقواء الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تاج الدين في الاقليد وأيده بان
تارك الابعاض عمداً لا يسجد على وجهه مع أنه أحوج الى الجبر * واعلم ان القاضي والمتولي والزوي في باب
صفة الصلاة صرحوا بان من أفسد الصلاة صارت قضاء وان وقعها في الوقت لان الخروج منها لا يجوز قال
الاسنوي وحينئذ فينتجه أن يقال ان أوجبنا الفور لم يجز تأخيرها الى آخر الوقت وان لم نوجب في جواز
اخراجها عن الوقت الاصل فنظروا فينتجه المنع انتهى (قول المتن ويسن ترتيبه) أي ولا يجب وان كان الوارد
يوم الخندق هو الترتيب في قضاته صلى الله عليه وسلم قياساً على الصوم قال الاسنوي ولان العمل المجرد لا يدل
عندنا على سوى الاستحباب ولو فات الظهر بعذر والعصر بغير عنده فالظاهر مراعاة الترتيب أيضاً ويحتمل
خلافه (قول المتن التي لا يخاف فوتها) صادق بما لو أدرك ركعة منها في الوقت وفيه نظر وعبر في الشرحين
والروضة بالتوسع والضيق لا بالقوات وعدمه (فرع) قال في شرح المهذب يراعى الترتيب ولو فاتت الجماعة
قال فيصلي أو لا الفائت منفرداً ثم ان أدرك الجماعة في الحاضرة صلاتها والاصلاها منفرداً ومثله في زوائد
الروضة في آخر صفة الصلاة واعتراض الاسنوي وأطال في ذلك وتقل عن البغوي وغيره أنه يبدأ بالحاضرة
(فرع) لو شرع في الفائتة ثم خاف ضيق وقت الحاضرة وجب عليه قطعها ولو شك بعد الوقت هل الصلاة
عليه لم يلزمه قضاؤها فلو قضاها ثم تبين أنها عليه لم يجزه بخلاف قول فلولم يتبين حتى مات فالظاهر أن ذلك

من الحاضرة ركعة في وقتها وبه صرح في الكفاية واعتمده شيخنا تبعاً للشبعا الرملي وقتضى ما في
الروضة والشرحين أنه لا بد من ادراك جميعها فيه واعتمده الطيلاوي وابن حجر وخرج بقوتهما فوات جاعها
ولو جمعة لم يدرك غير هاهو وكذلك فاذا رأى أماناً في حاضرة وعليه فائنة فالأفضل فعل الفائنة منفرداً
ثم إن أدرك مع الإمام من الحاضرة شيئاً فعله والأفلا وله أن يحرم بها خلف الحاضرة أو يحرم بالحاضرة
مع الإمام لكن في الأول افتسدى في مقضية خلف مؤداة وفي الثانية عدم الترتيب وفيهما خلاف
ولو شرع في حاضره فتدكر فيهما فائنة أتمها وجوباً وإن اتسع الوقت وكانت الفائنة بغير عذر ولو شرع
في حاضرة منفرداً رأى جماعة فعله قلبها نفلاً ويقتصر على ركعتين إن لم يكن جاوزهما واتسع الوقت والا
فلا ولو شرع في فائنة معتقداً ساعة الوقت فبان ضيقه عن جميع الحاضرة وجب قطعها ولا يجوز قلبها نفلاً
وإن أتم ركعتين وكان في التشهد لأن اشتغاله ولو بالسلام يفوت جزءاً من الوقت وهو حرام قاله شيخنا
واعتمده وهو الوجه ونقل عن شيخنا الرملي جواز قلبها نفلاً ولم يرفضه شيخنا فراجع (قوله) عند
الاستواء ولو تدبراً كافي أيام السجالات أي لو صادف التحريم لم تنعقد لانه وقت ضيق (قوله) بعد الصبح
أي المؤداة المغنية عن القضاء وكذا يقال في العصر (قوله) كرمح وهو قدر سبعة أذرع في رأى العين تقريباً
والأفلا مسافة طويلة لأن الفلك الأعظم يتحرك في قدر النطق بحرك حركة أربعة وعشرين فرسخاً
كأمر (قوله) بعد العصر ولو مجموعة تقدم على المعتمد (قوله) كرمح أي كالم يذكره غيره فهو تابع
له وهذا ما قاله الأسنوي وإن خالفه ظهر عبارة الشارح (قوله) إن ذكره أجود لأن من الطلوع إلى
الارتفاع ومن الاصفار إلى الغروب متعلق بالزمان سواء صلى الصبح والعصر أولاً (قوله) فضاءها بعد
العصر أي وداوم على ركعتين في ذلك الوقت كما قالوا لأن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه إذا فعل شيئاً
داوم عليه (قوله) وأجمعوا على صلاة الجنائز (الح) أي سواء حضرت بعد صلاة الصبح أو العصر وقبلها
لم يتحرر فاعلم تأخيرها لاجل صلاتها في ذلك الوقت وأما الواقع الآن من قصد تأخيرها لاجل كثرة الجماعة
فلا يصح (قوله) وقيس غير ذلك (الح) أي وقيس على سنة الظهر المقضية الثابتة بفعله صلى الله عليه وسلم وعلى
صلاة الجنائز الثابتة بالاجماع غيرهما من نحو التحية وما معها (قوله) لا سبب لها أي أصلاً كالنافلة المطلقة
وإن لم يقصد تحريمها وإن نسي الوقت وألحق بها ما لها سبب متأخر وسيدكره كركعتي الاحرام والاستخارة
(قوله) كراهة تحريم هو المعتمد (قوله) فلا حرم بها أي على التحريم والتزيب أخذاً بما بعده لم تنعقد
والحرمة على التحريم ذاتية وعلى الآخر للتلبيس بالعبادة الفاسدة كما قاله ابن عبدالحق وغيره فراجع (قوله)
وقيل تنعقد أي على التزيب أخذاً من التشبيه بقوله كالصلاة في الحمام وفريق بأن تعلق الصلاة بالوقت لتوقفها
عليه أشد من تعلقها بالمكان لعدم ذلك وبأن انتهى في الوقت راجع للذات وبالمكان لمعنى خارج (قوله)
وفي الروضة (الح) أشار إلى أن ماله سبب غير متأخر إذا تحراها لا ينعقد أي مادام قاصداً للتحري وإن خاف
الموت فإن نسي التحري أو نذر كرهه لكن قصد إيقاعها لا لأجله أو أعرض عنه انعقدت صلاته في ذلك كما
اعتمده الطيلاوي وهو واضح وإن تردد فيه شيخنا ولو قصد التأخير جازها لأنه لا يتحرر فهل تبطل صلاته لوجود
العصر أو لا لجهله فيه نظر وظاهر ما ذكر في النسيان الثاني (قوله) لي صلى التحية فان قصد ما فقط فلا تنعقد
قال شيخنا ومع غير هاهو لا تنعقد أيضاً وكذا يقال في الثانية (قوله) وسجدة شكر خرج سجدة التلاوة وإن
ينفعه في الآخرة كالوضوء احتياطاً (قول الشارح والاستثناء في حديث أبي داود) فيه أيضاً إن جهنم
لا تسجر يوم الجمعة (قول الشارح رعاية للاختصار) علة لقوله ولم يذكر ذلك المصنف (قول الشارح) فانه
الضمير فيه يرجع لقوله ذلك (قول الشارح) لم تنعقد قال بعضهم لأن الأمر بالفعل لا يتناول جزئياته
المكروهة

ترتفع الشمس كرمح و)
بعد (العصر حتى تقرب)
النهي عنها في حديث
الشيخين وليس فيه ذكر
الرمح وهو تقرب وفي
المحرر وغيره وعند
طلوع الشمس حتى ترتفع
كرمح وعند الاصفار حتى
تقرب أي للنهي عنها
في حديث مسلم السابق من
غير ذكر الرمح ولم يذكر
ذلك المصنف كغيره مع
قوله في شرح المذهب إن
ذكره أجود رعاية
للاختصار فانه يندرج في
قوله بعد الصبح والعصر
أي لمن صلى من حين
صلاته ولمن لم يصل من
الطلوع والاصفرار وأشار
الرافعي إلى ذلك بقوله بما
انقسم الوقت الواحد إلى
متعلق بالفعل وإلى متعلق
بالزمان (الاصلاة) السبب
كفائنة فرض أو نفل أو
صلاة جنازة كافي للمحرر
(د) صلاة (كسوف
ونحية) للمسجد (وسجدة
شكر) أو تلاوة فلا تنكره
في الاوقات المذكورة لانه
صلى الله عليه وسلم فانه ركعتا
سنة الظهر التي بعده فقضاءها
بعد العصر رواه الشيخان
وأجمعوا على صلاة الجنائز
بعد الصبح والعصر وقيس
غير ذلك مما ذكر عليه في
الفعل والوقت وجعل

النهي على صلاة لا سبب لها وهي النافلة المطلقة وكرهتها كراهة تحريم عملاً بالأصل في النهي وقيل كراهة تنزيه فلا حرم بها لم تنعقد كصوم

وأصلها لو دخل المسجد في أوقات الكراهة لبعلى التحية فوجهاً أقيسهما الكراهة كالأخر الغائنة ليقضها في هذه الاوقات ولا تكرر صلاة الاستسقاء فيها على الاصح والثاني ينظر الى أنها لا تفوت بالتأخير وتكره ركعتا الاحرام فيها على الاصح لانه السبب ولم يوجد وقد لا يوجد والثاني يقول السبب ارادته وهي موجودة قال في شرح المهذب وهو قوي وسيأتي في صلاة العيد أن وقتها من طلوع الشمس وذكراها الماوردي وغيره من فوات السبب أي وهو في حقها دخول وقتها ومثلها صلاة الضحى على ما في الروضة وان وقتها من طلوع الشمس فلا تكرر ان قبل ارتفاعها ويسن تأخيرها اليه كإسبائي (والا) صلاة (في حرم مكة) المسجد وغيره لاسبب لها فلا تكرر (على الصحيح) حديث يابى عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أبى ساعة شاه من ليل أو نهار رواه الترمذى وغيره وقال حسن صحيح والثاني تكرر فيه كغيره قال والصلاة في الحديث ركعتا الطواف ولها سبب

قرأ بقصد السجود في وقت الكراهة حرمت القراءة والسجود ولا تنعقد ولا يقصده فلا يسن وتنعقد (قوله) ولا تكرر صلاة الاستسقاء) وكذا صلاة الكسوف وان تحرى فعلها لأنها صاحبة الوقت كسنة العصر لو تحرى تأخيرها عنها وسببها وهو أول التغير متقدم على صلاتها أو مقارن لها ان علمه وأوقع احرامه مع أوله وقد يكون مقارناً لوقت الكراهة والتحية كذلك والحاصل أن السبب ان اعتبر بالنسبة للصلاة وهو الاصح فهو اما متقدم عليها أو متأخر عنها أو بالنسبة للوقت فقد يكون مقارناً أيضاً (قوله) بان السبب ارادته (الح) ورد بان السبب هو الاحرام والارادة من ضرورياته لاسببه اذ لو كانت الارادة سبباً لما امتنع الفعل المطلق مطلقاً لسبب ارادته على الاحرام به فتأمل (قوله) فلا يكره ان هو المعتمد في العيد والمرجوح في الضحى لان المعتمد أن أول وقتها من الارتفاع وعدم الكراهة هنا في العيد من حيث وقت الكراهة لا ينافي كراهتها من حيث طلب تأخيرها كيأتي في بابها (تنبيه) خرج بما ذكره من الاوقات الثلاثة أو الخمسة غيرها كوقت إقامة الصلاة وبعطلوع الفجر الى صلاة الصبح وبعده غروب الشمس الى صلاة المغرب ووقت صعود الخطيب الى المنبر فالصلاة في تلك الاوقات مكروهة كراهة تنزيهية منعقدة واما الصلاة حال الخطبة فحرام ولا تنعقد اجماعاً ولو فرضا الاركعتي التحية ولومع غيرها حتى لو كانت الجمعة في غير مسجد امتنعت الصلاة مطلقاً لعدم طلب التحية في غير المسجد (فائدة) قال بعضهم تكرر الصلاة في سبع أمان كن على الكعبة وعلى صخرة المقدس وعلى طور سيناء وطور زينا وعلى الصفا والمروة وعلى جرة العقبة وعلى جبل عرقات فليراجع (قوله) والثاني تكرر) وبه قال مالك وأبو حنيفة والمعتمد عندنا أنها خلاف الأولى لا مكروهة خروجاً من خلافهما قال المحاملى وفيه نظر وتعميم الشارح في الحرم لغیر المسجد دفع لثوهم ارادة المسجد وحده نعم يتجه أن الصلاة وقت الخطبة لا تنعقد في الحرم كغيره فراجعوا والله اعلم

(فصل في شروط وجوب الصلاة) ومن تجب عليه وما يتبعهما (قوله) انما تجب أي يطلب فعلها وجوباً (قوله) كل مسلم أي يقيناً فلا واشبهه صبيان مسلم وكافر بلغامع بقاء الاشبهام يطلب أحد هما بها ويقال على هذا الناشخص مسلم بالغ عاقل لا يؤمر بالصلاة اذا تركها ومن ذلك ما نقله شيخنا الرملى في شرحه عن الاذرى أن من لم يعلم له اسلام كصغار المالك الذين يصفون الاسلام بداراً لا يؤمر بها لاحتمال كفره ولا يتركها لاحتمال اسلامه وقال الخطيب الوجه أمره بما قبل بلوغه وجوبها عليه بعد موهوه وظاهر (قوله) بالغ عاقل أي سالم الحواس وبلغته الدعوة فلا يطلب بهما من خلق أعمى وأصم وأبكم ولا من لم تبلغه الدعوة ولا يجب على الاول القضاء اذا حمت حواسه بخلاف الثاني فيجب عليه القضاء فوراً كما مر اذا بلغته النسبة الى تقصير فيما حقه أن يعلم في الجملة ولا بد من أهلية الخطاب ليخرج النائم والساهى والجاهل بوجودها لعدم تكليفهم ووجوب القضاء عليهم وجوب انعقاد سبب كإسبائي

(قول الشارح كالصلاة في الحمام) الفرق بينهما ان تعلق الصلاة بالوقت أشد من تعلقها بالمكان لتوقفها على أوقات مخصوصة دون أماكن مخصوصة وأيضاً فالنهي في الوقت راجع للذات وفي المكان لمعنى خارج كإين في الاصول (قول الشارح والثاني ينظر الى أنها لا تفوت بالتأخير) ونظر أيضاً الى أن سببها متأخر وهو الدعاء فكانت كصلاة الاستسقاء قال الرافعى ولصاحب الوجه الاول أن يمنع الكراهة في صلاة الاستسقاء (قول الشارح فلا تكرر) قال المحاملى لكن الاولى أن لا يفعل خروجاً من خلاف مالك وأبي حنيفة (قول الشارح والثاني تكرر فيه كغيره) قال الاسنوى ولان الحديثين اذا كان كل منهما أهم من الآخر من وجه لا يقدم خصوص أحدهما على عموم الآخر ابرجع انتهى ولك ان تقول المرجح أن أحاديث النهى في هذه الاوقات دخلها التخصيص بخلاف هذا

(فصل) (قوله) انما تجب الصلاة (هذه العبارة يراد على مفهومها سؤال تقديره ان عدم الوجوب ان اراد

عليه وجوب مطلبة بها في
الدين لعدم محتملها لكن
يجب عليه وجوب عقاب
عليها في الآخرة كما تنقرر
في الأصول لعدم تمكنه من
فعلها بالاسلام وبخلاف
الصبي والمجنون لعدم
تسكينهما وبخلاف
الحائض والنفساء لعدم
محتملها منهما (ولا قضاء
على كافر) اذا أسلم
ترغيبا في الاسلام (الا
المتردد) بالجر فانه اذا
عاد الى الاسلام يجب عليه
قضاء ما فات في زمن الردة
حتى زمن الجنون فيها
تغليظا عليه بخلاف زمن
الحيض والنفاس فيها
والفرق ان اسقاط الصلاة
فيها عن الحائض والنفساء
عزيمة وعن المجنون
رخصة والمتردد ليس من
أهلها (ولا قضاء على
الصبي) ذكرنا كان
أو أنى اذا بلغ (ويؤمر بها
لسبع ويضرب عليها
اعتمر) لحديث أبي داود
 وغيره صروا الصبي بالصلاة
 اذا بلغ سبع سنين واذا بلغ
عشر سنين فاضربوه
 عليها وهو حديث صحيح كما
 قاله المصنف في شرح
 المهذب قال والأمر والضرب
 واجب على الولي أبا كان
 أوجدا أو وصيا أو قبا من
 جهة القاضي وفي الرخصة
 كاصلها يجب على الآباء

(قوله لعدم محتملها) أي مع تقصيره بعدم الاسلام كما سيذكره (قوله وجوب عقاب الخ) لان الكافر ولو
حر يماطاب من الشارع بجميع الشرعيات وجوب باقي الواجب وتنبأ في المندوب وقيل ان خطاب الحربي
اذالعدم دمه (قوله فلا تجب على الحائض) وان تسببت في الحيض بدواها ونحوه وتتاب على الترك امتثالا
(قوله ولا قضاء على كافر) قال شيخنا الرمي أي مطلوب فلو قضى لم ينفق وقال الخطيب يندب له القضاء وهو
ظاهر وعليه فينبغي أن يجري في قضائه ما يأتي في قضاء الصبي فراجع (قوله ترغيبا في الاسلام) اذ في وجوبه
عليه تنفيره عنه ومشفقة شدة واذ أسلم الكافر أتى على ما فعله في الكفر مما لا ينوقف على نية كدفة وعق
(قوله الا المرتد بالجر) على التسمية أي فهو أولى وخرج بالمرتد المنتقل من دين الى آخر قبل اسلامه فلا قضاء
عليه على المعتد عند شيخنا الرمي والزيادة وفي قضائه ما مر (قوله حتى زمن الجنون فيها) أي في الردة
ان استمرت فلو حكم باسلامه تبعالا حدا بوجهه فلا قضاء لما بعد ذلك الحكم فتأمل (قوله بخلاف زمن الحيض
والنفاس فيها) ولومع الجنون خلافا لما في المجموع وحمل شيخنا الرمي ما فيه على جنون سبق الحيض أو تأخر
عنه ويراد فيه بذى الحيض من بلغت سن الحيض وفيه نظر ظاهر الا أن يقال فيه خروج عن السهو الى
التكرار وهو أسهل (قوله رخصة) أي اغتوهي السهولة والخفة لاصطلاحاتها المعلق بفعل المكاف (قوله
ولا قضاء على الصبي) أي واجب فيندب له قضاء ما فات في زمن التمييز ولو قبل سبع سنين وحكم قضائه كأدائه
من تعين القيام فيه وعدم جمعه فرضين بغيره وعدم نية الفرضية عند شيخنا الرمي ولا يقضى ما قبل
زمن التمييز ولا ينفق ولو فعله ويحرم عليه وفي كلامه اطلاق الصبي على الانثى وهو من أسرار اللغة (قوله
ويؤمر بها) مع التهديد لسبع أي ابتدئها على المعتد ان يزل قبل السبع وان مبرا أيضا والتمييز هنا أن
يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده وكا صلاة في الامر والضرب سائر الشرائع الظاهرة ولومندوبة
كالسواك أي مما يعقده الولي ويدخل فيها ما تنوقف عليه كالظاهرة للصلاة ويدخل فيها أيضا ما طلب منه
قضاؤه مما بعد السبع كالاداء (قوله ويضرب عليها العشر) أي من ابتدئها على المعتد عند شيخنا الرمي
تبعالا لصيرى بفتح الميم على الافصح خلافا لشيخ الاسلام لانها مظنة البلوغ (قوله والضرب واجب على
الولي) أي لاجل التأديب لالكونه عقوبة فينتقيد بالمكاف أي فهو بولاية المقصود منها التأديب فلا
يشكل بما يأتي (قوله وفي الرخصة الخ) أشار به الى أن المراد بالولي فيما قبله الجنس وأن المراد هنا ولاية
خاصة لشموها للامهات ولومع وجود الآباء وان أوفى الاول بمعنى الواو فيفيد طلبه من الامهات وان
علون مع وجود الآباء وان قربوا وهو فرض كفاية في حق الجميع وبعدهم الزوج لكن في الامر لافي
الضرب لان له الضرب لحق نفسه لا لحق الله ثم الوصي أو القيم ثم الملتقط والمستعبر والوديع ثم المسلمون
واغير الزوج والضرب والفقهاء في المتعلم كالزوج فله الامر لا الضرب الا من حيث ان له التأديب فان وكله الولي
قام مقامه ومن وجب عليه الامر وجب عليه النهي عن المحرمات ولوصغائر ومنها ترك القيام في الصلاة

به عدم وجوب المطلبة والعقاب معا ورد الكافر وان أريد أحدهما فقط لم يعلم حكم الآخر مع ورود
الكافر أيضا على تقدير ارادة الثاني ذكره الاسنوي (قول الشارح اذا أسلم ترغيبا في الاسلام) وينتاب على
القرب التي لا تحتاج الى نية كالعتق (قول المتن الا المرتد) (فرع) لو انتقل النصراني الى التهود مثلا ثم أسلم
فالظاهر انه لا قضاء في مدة التهود أيضا (قول الشارح تغليظا عليه) أي ولانه اتزم الصلاة بالاسلام فلا تسقط
عنه بالردة كحقوق الأديمين (فرع) لو أسلم أبوه في حال جنون الولد من الردة فالظاهر انه لا يقضى من
الآن لانه جنون في زمن الاسلام المحكوم به تبع (قول الشارح ذكرنا كان أو أنى) ظاهره اطلاق الصبي على
الانثى وبه صرح الاسنوي نقلا عن اللغة (قول المتن ويؤمر بها الخ) يؤمر أيضا بقضاء ما فات بعد السبع الى
البلوغ فان بلغ لم يؤمر ذكره الشيخ عز الدين بن عبد السلام ثم انه لا بد في بلوغ السن المذكور من التمييز فلا

ولو مقضية أو معادة كما مر **(فرع)** إذا بلغ الصبي رشيدا سقط الطلب عن الاولياء والاستمرار وأجرة تعليمه ولو لم يندوب في ماله ثم على الاب ثم على الام ويجب تعليمهم ما يضطرون اليه من الامور التي يكفر جاحدها ومنها أنه صلى الله عليه وسلم أبيض مشرب بحمرة ولد بمكة وبعث فيها وهاجرا الى المدينة ومات بها ودفن فيها **(قوله)** ولا قضاء على شخص ذي حيض أو نفاس أي لا قضاء مطلوب منهما اتفاقا فيكره لكل منهما القضاء وقال شيخنا الرمي وبنه عقد لوفعلته ويقع نفلا مطلقا فلها جمع صلات منه بقيم كما مر وهل تجب فيه نية الفرضية راجعه وأجاب عن استنساكه بعدم الانعقاد في الاوقات المكروهة على القول بالكرهية بنفسها الوقت هناك وفيه نظر قوي وقال شيخنا الزبدي كالخطيب بالكرهية وعدم الانعقاد كما مر عنه في الحيض وقدر الشارح لفظ شخص ليصح عطف الانغماء والجنون عليه **(قوله)** أو جنون أو انغماء

أي لا قضاء واجب عليهم ما فينبط لهما القضاء ويجب فيه ما في الاداء من قيام وغيره كما مر في الصبي وانما وجب قضاء صوم يوم استغرقه الانغماء لعدم تكرره فلا مشقة فيه واستشكل طلب القضاء هنا مع عدم طلبه من الصبي غير المميز وأجيب بأن الكلام هنا فيمن وصل الى سن التمييز كسبع سنين فأكثر على المعتمد وقيل الكلام هنا فيمن سبق له تمييز وقيل فيمن سبق له تكليف وقيل فيمن وصل الى سن التكليف وهو الوجه الوجه ومحل عدم القضاء في الجنون والانغماء والسكر في غير متعدي بها بعد البلوغ ولم تقع فيما تعدى به والاوجب القضاء فيها ومنها الواقع في نحو جنون بلانعد في ردة أو في سكر بتعد فيقضي ما انتهى اليه زمن الردة أو السكر لا ما بعده فقولهم لو سكر مثلاً بتعد ثم جن بلانعد فيقضي زمن السكر لازم جنونه بعده بخلاف زمن جنون المرتد لان من جن في ردة مرتد في جنونه حكما ومن جن في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعاً انتهى كلام ساقط منها وتاخر الفرق المذكور فاسد لان زمن الجنون الذي لا يقضي هو ما اتصل بالسكر لا ما وقع فيه كما أن الجنون في الردة انما يقضي ما انتهى اليه زمن الردة فقط لا ما بعده كالوأسلم أحد أصوله في زمن جنونه للحكم باسلامه تبعا كما مر فهم ما في الحكم سواء حتى لو كان له أصل مسلم قبل جنونه لم يقض من زمن الجنون شيئا فتأمل وافهم **(تنبيه)** ما اقتضاه كلامهم من دخول كل من الجنون والانغماء والسكر على مثله وغيره منها راجع فيه أهل الخبرة وحينئذ يثبت نظامها صور كثيرة تزيد على مائة وأربعين صورة لان كلامنا الثلاثة اما بتعد أو لا وكل منها اما في ردة أو لا فهذه اثنا عشر صورة وكل منها اما مع مثله أو مع غيره فهي مائة وأربعون صورة بحسب الضرب والممكن تصور بره منها ستة وستون صورة بحسب العقل والواقع منها ما يقول أهل الخبرة به وحاصل الحكم فيها أن ما وقع منها في ردة وانفرد بالتعدى أو اجتمع مع متعدي به یا ضمن مثله أو غيره منها وجب فيه القضاء وان كان بغير تعد سواء انفرد بعدم التعدى أو اجتمع مع غير متعدي به من مثله أو غيره لم يجب فيه القضاء وانه اذا اجتمع ما تعدى به وغيره وجب قضاء زمن التعدى به سواء سبق أو تأخر والله المعبين والمهلهم **(قوله)** الاسباب كان الاولى التعبير بالموافق لان المراد موافق الوجوب كالصبا لا موافق الصحة الا أن يراد اسباب المنع وهو بعيد **(قوله)** قدر تكبيرة أي فأكثر الى قدر زمن لا يسعها فهو مساو لوقت الحرمة ولا بد أن يتصل ذلك بالخلاص وقت

والامهات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة بعد سبع سنين وضربهم على تركها بعد عشر سنين (ولا قضاء على شخص ذي حيض) أو نفاس اذا طهر (أو جنون أو انغماء) اذا أفاق (بخلاف) ذي (السكر) اذا أفاق منه فإنه يجب عليه قضاء ما فات من الصلاة زمنه لتعديه بشرب المسكر فان لم يعلم كونه مسكرا فلا قضاء (ولو زالت هذه الاسباب) أي الكفر والصبا والحيض والنفاس والجنون والانغماء (وبقي من الوقت تكبيرة) أي قدرها (وجبت الصلاة) لادراك جزء من الوقت

يكفي أحدهما قال الاسنوي والتعليم والضرب عليه يشترعان بمجرد التمييز كما هو المعهود الآن من المعلمين **(قول المتن)** ولا ذي حيض أي ولو نسيت بخلاف الجنون اذا نسيت في حصوله ومثله الانغماء **(قول المتن)** أو جنون وذلك لانه ورد النص في الجنون أعني حديث رفع القلم عن ثلاث وقيل على المجنون من في معناه والاصل أن من لا تلزمه العبادة لا يلزمه قضاؤها خراج النائم والناسي حديث من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها فيبقى من عداها على الاصل **(فرع)** ذكر ابن الصلاح والنووي في طبقاتهما عن البيضاوي في شرح التبصرة أن الحائض لا يجوز لها القضاء وفي شرح الوسيط للجلبي أنه مكروه وكذا في البحر قال يكره للحائض ويستحب للمجنون والمغنى عليه **(قول المتن)** بخلاف السكر أي ولو ظن أنه لا يسكر لقلته بخلاف

التي بعد ما كان لم يتصل به لم يعتبر الا ان كان قدر ايسع الصلاة وظهرها فان وسع التي قبلها بضاجب ان كانت
تجمع معها (قوله كما يجب على المسافر الخ) مقتضى هذا التشبيه الوجوب بدون قدر تكبيرة وأجاب عنه ابن
حجر بما حاصله أنه لما كان أقل من التكبيرة غير محسوس يشعر الوقوف عليه أنيط الحكم بقدر محسوس
بخلاف الربط في صلاة المسافر فإنه يوجد بأى جزء منها وفيه بحث فتأمل (قوله أخف ما يقدر عليه أحد)
يفيد أنه لا يعتبر الوسط المعتدل ولا فعل الشخص نفسه وسيأتى ما فيه (قوله كما أن الجمعة الخ) وأجيب
بأن ما هنا فوات أصل وما في الجمعة فوات وقت أو بأن ما هنا ادراك اسقاط وما في الجمعة ادراك اثبات
فاحتيط في كل منهما أو يقال ما هنا فوات بتغير بدل فاكتفى الوجوب فيه بالقدر اليسير بخلافه في
الجمعة فتأمل (قوله بل لا بد الخ) مقتضى تعليل هذا القول اشتراط ادراك قدر زمن طهارة الاولى في
وقتها أيضا وظهر ما سيأتى من أنه لا يشترط في الوجوب على القولين ادراك ذلك بخلافه فتأمل (قوله
ركعتين للمسافر) قال شيخنا ان لم يرد الا تمام والا اعتبر قدر أربع ركعات وقال بعض مشايخنا
الوجه اعتبار ركعتين في حقه مطلقا بدليل أنهم اعتبروا أخف ما يقدر عليه أحد كما مر وأنهم اعتبروا في
الفرض قدر واجباته فقط لامع سنه كالسورة والقنوت فراجع (قوله ويشترط فيه) أى في الوجوب
والاستقرار أيضا امتداد زمن السلامة في وقت الثانية أى امتداد امتصلا كما يشير اليه لفظ الامتداد فيخرج
ما لو خلا قدر الظهر وعاد المانع ثم خلا قدر الصلاة وعاد المانع فالظاهر أنه لا وجوب واليه مال شيخنا واعتمده
فراجع (قوله زمن امكان الطهارة والصلاة) أى قدر زمن الواجب من طهارة الحدث وان تعددت ومن
طهارة الخبث وان كثر ومن أفعال الصلاة وأقوالها الواجبة ولا نظر لامكان تقديم الطهارة من نحو الصبي
والكافر على المعتد عند شيخنا وهذا يقتضى اعتبار كل شخص بحاله فتأمل وقول ابن حجر ان اعتبارهم
هنا زمن الطهارة الممكن تقديمهما من نحو الصبي وعدم اعتباره منه فيما يأتى مشكل انتهى مردود بان زمن
نلك الطهارة لم يعتبر من وقت الصلاة التي وجبت في المحلين وانما زمن الطهارة المعتبر هنا من وقت الصلاة الثانية
لاجلها لا لاجل الاولى المدرك منها قدر التكبيرة تأمل فان المحلين سواء ولا بد مع ذلك من الخلو من الموانع
قدر المؤداة وظهرها فلو ادرك من وقت المغرب مع زمن الطهارة قدر ما يسع ركعتين لم تجب واحدة من الثلاث
أو قدر ثلاث ركعات أو أربع وجبت المغرب فقط أو قدر خمس أو ست وجبت العصر أيضا على المسافر دون
المقيم أو قدر سبع أو ثمان أو تسع أو عشر وجبت الظهر أيضا على المسافر أو قدر إحدى عشرة ركعة فأكثر
وجبت الثلاثة أيضا على المقيم أيضا ولو ادرك من وقت العصر قدر ركعة ومن وقت المغرب قدر ثلاث ركعات
وجبت المغرب فقط فلو كان قد شرع في العصر وقعت له نفلا مطلقا وبقيت المغرب في ذمته ولو أدرك من
وقت العصر ركعتين ومن وقت المغرب كذلك لم تجب واحدة منهما فان كان قد شرع في العصر وقعت نفلا
أيضا قاله شيخنا الرملى وأتباعه فراجعه ويقاس بهذا ادراك الزمن في وقت الصبح بعد ادراك جزء من وقت
العشاء (تنبيه) قد اعتبر وأوقت الطهارة وسكتوا عن وقت الستر والاجتهاد في القبلة ونحو ذلك ولعله
لشدة احتياج الصلاة الى الطهارة دون غيرها بدليل وجوب الاعادة فيها مطلقا (قوله بالنسب) قيد به لانه
الممكن في الاصل وقد يتصور بالمضى فماذا أحسن به في قصة المذكور ولم يخرج الى الظاهر فنعه من الخروج
ما لو جهل حاله (قول الشارح أخف ما يقدر عليه أحد) ظاهره أنه لا يعتبر فعل الشخص نفسه (قول الشارح
كما أن الجمعة الخ) أى ولمفهوم حديث من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وردده القونوى بان
المفهوم لا يفيد عدم الزوم وإنما يفيد أنها لا تكون مؤداة (قول الشارح وثلاث للمغرب) أى ثلاثة
للمغرب في آخر وقت العشاء زيادة على التكبير في آخر وقت العشاء (قول الشارح زمن امكان الطهارة)
لوزال الصبا آخر الوقت ثم اعتراه جنون مثلا بعد زمن يسع الفرض فقط فينبغى لزومه لان الطهارة يمكن

كما يجب على المسافر
الانتماء باقتدائه بمقيم في
جزء من الصلاة (وفى
قول يشترط ركعة) أخف
ما يقدر عليه أحد
كما أن الجمعة لا تدرك بأقل
من ركعة (والاظهر) على
الاول (وجوب الظهر
بادراك تكبيرة آخر)
وقت (العصر) وجوب
(المغرب) بادراك تكبيرة
(آخر) وقت (العشاء)
لان وقت الثانية وقت
للاولى في جواز الجمع
فكذا في الوجوب والثاني
لانجب الظهر والمغرب بما
ذكر بل لا بد من زيادة
أربع ركعات للظهر في المقيم
وركعتين في المسافر وثلاث
للمغرب لان جمع الصلوتين
الملحق به انما ينحقق
اذا تمت الاولى وشمع في
الثانية في الوقت ولا تجب
واحدة من الصبح والعصر
والعشاء بادراك جزء مما
بعدها لا تنفاه الجمع بينهما
ولا يشترط في الوجوب
ادراك زمن الطهارة
ويشترط فيه امتداد
السلامة من الموانع زمن
امكان الطهارة والصلاة
(ولو بلغ فيها) بالنسب

باسمك بحائل مثلاً فإنه يحكم ببلوغه ويتم صلاته ويجري فيها ما في البلوغ بالسن ولا يجب عليه غسل حتى
لوقوع الذكر وفيه المني لم يجب الغسل أيضاً ما لم يبرز من المتصل بالبدن شيء ولو يسيراً كما سرفنا مل **(قوله)**
وأجزأته ولو مجموعة مع التي قبلها أو كانت بالتيمم وإن لم ينو فيها الفرضية على ما عتمده شيخنا الرملي فلا
تجب عليه أعادتها ولا تجب عليه الجمعة ولو أدركها تم بئدب له فعل الجمعة حينئذ وينبغي انعقادها به لو كان من
الاربعين **(قوله ولا تجزئه)** أي على هذا القول كالحج وفرق بأن الحج وظيفة العمر فاعتبر فيه الكمال
وكالصبي العبد إذا اعتق بعد ان شرع في الظهر ولو في يوم الجمعة قبل فعلها فلا تجب عليه وإن أمكنه فعلها تم
بئدب له فعلها حينئذ كما سرف **(قوله والثاني نجب)** فيه ما تقدم **(قوله لو قوعها حال النقصان)** أي وطرو
الكمال في أثناء الوقت مثله في أوله وعلم من ذكره الحيز أن المراد بالأعادة في هذه والتي قبلها على القول
بالوجوب المرجوح وعلى الندب المعتمد ما يعم ما بعد الوقت وفيه نظر لانها ان كانت من المعادة في صلاة الجماعة
فشرطها الوقت وأما طلب قضاءها منه فهذه ليست مقضية لانه فعلها قبل بلوغه فراجعه وخرج بالصبي
الخنفي اذا انضح باله كورة ولو بعد فعل الظهر فتجب عليه الجمعة أن أدركها لتبين أنه من أهل وجوبها
ويجب عليه إعادة الظهر ان لم يدرك الجمعة **(قوله أول الوقت)** هو قيد لصحة الحكم بكون الظهر يمكن
تقديمه وتخروج الخلو في أثناءه زمناً لا يسع الفرض وطهره متصلاً كما سرف هو أولي من عدول شيخ الاسلام
عنه الى الانشاء لشموله لما لو حصل ذلك القدر في أزمنة متعددة كأن أفاق قدر الطهارة ثم جن ثم أفاق قدر
ركعتين ثم جن ثم أفاق قدر ركعتين أيضاً ثم جن ولا ينبغي الوجوب في مثل ذلك لما سرف من شرط انصال
الخلو ولما لو خلا في نحو وسط الوقت قدر الفرض فقط فإنه يقتضي الوجوب ان كان الظهر عما يمكن تقديمه
وليس كذلك خلافاً لما يقتضيه كلامه في شرح الروض ولانه يلزم استدراك ما زاده بقوله وطهره لا يمكن
تقديمه فتأمل **(قوله أخف ما يمكنه)** كذا عبر هنا وهو يقتضي اعتبار فعل نفسه وقال فيما سرف أخف ما يمكنه
أحد وهو لا يقتضي ذلك وقد يوجه بقوله هنا انه لو شرع في الصلاة أول الوقت لا يمكنه انماها قبل طرو
المانع وهو صريح في اعتبار فعل نفسه بخلاف ذاك فتأمل وقال بعض مشايخنا ينبغي اعتبار الوسط المعتدل
من فعل غالب الناس في ظنه حتى لو شك في ادراك ذلك لم يلزمه فراجع **(قوله فان لم تجزئ طهارته قبل
الوقت الخ)** هذا يفيد أن الكلام فيمن حصل له ذلك أول الوقت وكان قبله من أهل الصحة فانظر مع ما سرف
(فصل في كيفية الاذان والاقامة) وحكمهما وما يطلب فيهما وعبر بعضهم بالباب وهو أنسب لانه ليس من
أجزاء الصلاة والاذان من آذن بعد الهزيمة أو آذن بتشهد البدال بمعنى أعلم ويقال له التأذين والاذنين لغة
الاعلام واصطلاحاً ألفاظ مخصوصة يعلم بها دخول وقت الصلاة والاقامة لغة كالاذان وشرعاً ألفاظ مخصوصة
تقال لاستنهاض الحاضرين لفعل الصلاة وهما حق للصلاة على القديم المعتمد غالباً وقيل للوقت وينبغي على
ذلك أن المسافر المؤخر هل يؤذن للأولى في وقتها **(قوله أي كل منهما)** هو تأويل لصحة الاخبار **(قوله)**
تقديمه على زوال المانع بل ينبغي جوبان بمثل ذلك في زوال الكفر لان الطهارة ممكنة بان يسلم هذا ولكن
قضية المانع والشرح خلاف ذلك **(قول المتن وأجزأته على الصحيح)** أي لانه مأمور بها مضروب
عليها وقد شرع فيها بشرائطها فلا يضر تغير حالها الى الكمال كالعبء اذا شرع في الظهر يوم الجمعة ثم
عتق قبل انماها وقبل فوات الجمعة **(قول المتن فلا إعادة على الصحيح)** لا يقال هذا انفصل فكيف
يسقط الفرض لا مانع من أن يجيب بأنه مانع من تعلق الفرض لا مسقط **(قول الشارح لعدم التحكم من فعلها)**
أي وكما لو هلك النصاب قبل التحكم من أدائه

(أنها) وجوباً وأجزأته
على الصحيح) والثاني
لا يجب انماها بل يستحب
ولا تجزئه لا ابتدائها في حال
النقصان (أو) بلغ
(بعدها) في الوقت بالسن أو
الاحتلام أو الحيز (فلا
إعادة على الصحيح) والثاني
تجب لو قوعها حال النقصان
(ولو حاض) أو نفست
(أو جن) أو أغشى عليه
(أول الوقت) واستغفره
ما ذكر (وجب تلك)
الصلاة (ان أدرك) من
عرض له ذلك قبل ما عرض
(قدر الفرض) أخف
ما يمكنه لفعله من فعله
بأن كان متطهراً فان لم
يجزئ طهارته قبل الوقت
كالتيهيم اشترط ادراك زمن
الطهارة أيضاً (والا) أي
وان لم يدرك قدر الفرض
(فلا) تجب تلك الصلاة
لعدم التحكم من فعلها
(فصل في الاذان والاقامة)

(فصل الاذان الخ) الاذان في اللغة الاعلام يقال أذن بشيء اذا نواتأذينا وأذناه أعلمه ومنه وأذان من الله
ورسوله الى الناس أي اعلام والاذان بفتح الهمزة والتال الاستمتاع **(قول المتن والاقامة)** سميت بذلك لانها

أى كل منها (سنة) مؤكدة لمواظبة السلف والخلف عليهما (وقيل فرض كفاية) لاتهمن من شعائر الاسلام الظاهرة فان اتفق أهل بلد على تركها قوتلوا على الثاني دون الاول (وانما بشرعان للمكتوبة) دون (١٢٥) النافلة (ويقال في العيد ونحوه) مما تنشر فيه الجماعة

كالسكوف والاستسقاء
والتراويح (الصلاة جامعة)
لوروده في حديث
الشيخين في السكوف
ويقاس به نحوه ونصب
الصلاة على الاغراء وجامعة
على الحال كما قاله في الدقائق
(والجديد نديه) أى
الاذان (للمنفرد) بالصلاة
في صحراء أو بلدان لم يبلغه
أذان المؤذنين وكذا ان
بلغه كما يحكمه المصنف في
التحقيق والتنقيح والاصل
فيه الحديث الآتي والقديم
لا يندب له لان المقصود من
الاذان الاعلام وهو منتف
في المنفرد قال الرافي بعد
ذكر القولين كالوجيز
والجمهور اقتصروا على
أنه يؤذن ولم يتعرضوا
للخلاف وأفصح في
الروضة بترجيح طريقهم
واكتفى عنها هنا بذكر
الجديد كالحرر ويكتفى في
أذانه اسماع نفسه بخلاف
أذان الاعلام (ويرفع
صوته) نذ باروى البخارى
عن عبد الله بن عبد الرحمن
ابن أبى معصعة أن أبى
سعيد الخدرى قال له انى
أراك تحب الغنم والبادية
فاذا كنت في غنمك
أو باديتك فاذا كنت للصلاة

سنة) أى على الكفاية في حق غير المنفرد وكذا في حقه وتميمه ما عليه عارض صلاة الجنائز وقيل سنة عين في حقه وبه قال شيخنا في شرحه ولا بد في البلد من ظهور الشعار ولومع تعدد احتيج اليه (قوله لمواظبة السلف والخلف عليهما) هو دليل للتأكيدهم للازم له السنة وقيل دليل للسنة فقط والتأكيدهم من القول بالوجوب بعده فتأمل (قوله وقيل فرض كفاية) أى الجماعة فقط (قوله وانما بشرعان) أى يتبأ ووجوبه بافهور جاز على القولين وأول ظهور مشروعهن ما في السنة الاولى من الهجرة في المدينة المنورة فلا ينافى ما قيل ان جبريل أذن وأقام في بيت المقدس لصلاته صلى الله عليه وسلم بمن في المدينة الاسراء ولا ما قيل انه صلى الله عليه وسلم رآها ليلة المعراج في السماء على أن رؤيته لها لا تقتضى مشروعهن ما قيل وبذلك يعلم أنهما ليسا من خصائص هذه الامة فراجع (قوله للمكتوبة) أى من الخمس كما يؤخذ مما يأتي لان اسم المكتوبة خاص بها عند الإطلاق وأولها المرادة في الإطلاق فمما حق لها أصالة كإسرها فلا يرد طلب الاذان في أذن من ساء خلفه ولو بهيمة أو المغموم أو المصروع أو الغضبان أو عند مخرج الجيش أو على الحريق أو وقت نقول الغيلان وطلبهما معا خلف المسافر وفي أذن المولود (قوله دون النافلة) ومنها العادة وكذا المنذورة وصلاة الجنائز فيسكرهان في جميع ذلك (قوله ويقال) أى بدلا عن الإقامة أصالة على المعتمد فهو مرة واحدة عند اعادة الجماعة الفعل فلا يرد عدم طلب ذلك للمنفرد (قوله في العيد) أى اذا فعل جماعة (قوله ونحوه) أى العيد من كل نقل طلب فيه الجماعة اذا أراد فعله جماعة فخرج صلاة الجنائز قال شيخنا ويندب في كل ركعتين من التراويح لانهما كصلاة مستقلة وكذا من الوتر ونحوه اذا فعل كذلك فراجع (قوله الصلاة جامعة) ومثله هلموا الى الصلاة أو الى الفلاح أو الصلاة برحمتك الله ونحو ذلك (قوله ونصب الخ) أى في غير عبارة المصنف لتعين الرفع فيها نيابة عن الفاعل ويجوز رفعهما على المبتدأ والخبر ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه على ما ذكر (قوله أى الاذان) دفع بذلك عود الضمير لكل الموهوم لجريان الخلاف في الإقامة وليس كذلك (قوله للمنفرد) أى الذي كذا يأتي (قوله وكذا ان بلغه) أى بطلبه الاذان لنفسه وان بلغه أذان غيره الا ان سمع الاذان من محل وقصد الصلاة فيه وصلى فيه فلا يطلب له الاذان فيه (قوله واكتفى عنها) أى طريق الجمهور بذكر الجديد ولعل وجهه أن القائل بالجديد قد يكون نافيا للقديم فهو قاطع وقد لا يشفيه فهو حاك وقيل غير ذلك (قوله ويرفع صوته) أى المؤذن المنفرد بزيادة على ما يسمع نفسه الله كور قبله توطئة له وقيل المؤذن مطلقا (قوله قال له) أى لعبد الله بن عبد الرحمن وقيل لعبد الرحمن كما نقل عن الشافعي رضى الله عنه (قوله سمعت ما قلته لك وهو انى أراك تحب الخ) بخطاب لى من رسول الله صلى الله عليه وسلم كآبى (قوله وأوردوه) أى ذكر للماردي والامام والغزالي الحديث المذكور بلفظ يدل على أنه كله من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم على حسب فهمهم ولفظ الماردي أنه صلى الله عليه وسلم قال لاني

تقيم الى الصلاة (قول المتن سنة) أى وليسا بقرص لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بهما في حديث الاعرابي المسىء صلاته مع ذكره الوضوء والاستقبال والقائل بالفرضية استدلل بحديث فليؤذن لكم أحكم (قول المتن للمكتوبة) أى من الخمس (قول الشارح مما تنشر فيه الجماعة) أى الا الجنائز لان المشيعين حاضرون ولا ترد على المناجح لانها ليست نحو العيد ثم الاذان والإقامة في هذين مكروهان (قول الشارح أى الاذان) احتراز عن الإقامة فانها مندوبة على القولين كما سينب عليه الشارح رحمه الله فيقول بلفظه بقم لغائنة (قول الشارح وأفصح الخ) أى بخلافه هنا فانه وان لم يفصح قد أشار اليه (قول المتن ويرفع صوته) الضمير فيه يرجع للمنفرد من قوله والجديد نديه للمنفرد (قول الشارح ليظهر الاستدلال) الاحسن أن يجعل هذه الصلاة

فأرفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا نبي الا شهد له يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أى سمعت ما قلته لك بخطاب لى كافهم الماردي والامام والغزالي وأوردوه باللفظ الدال على ذلك ليظهر الاستدلال به على أذان

وقيل ان ضمير سمعته لقوله لا يسمع الى آخره فقط (لا بمسجد وقت فيه جماعة) قال في الروضة كاصلها وانصرفوا أى فلا يرفع في ذلك لثلاثتهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى سبأ في يوم الغيم وذكر المسجد جرى على الغالب ومثله الرباط ونحوه من أمكنة الجماعة ولو أقيمت جماعة ثانية في المسجد سن لم الأذان في الاظهر ولا يرفع فيه الصوت خوف اللبس على السامعين وتسن الإقامة في المستثنين على القولين فيها (ويقيم للفائتة) من يريد فعلها (ولا يؤذن) لها (في الجديد) والقديم يؤذن لها أى حيث تفعل جماعة لجامع القديم السابق في المؤداة فإنه اذا لم يؤذن المنفرد لها فالفائتة أولى كما قاله الرافعي وعلى ما تقدم عنه من اقتصار الجمهور في المؤداة على أنه يؤذن بجرى القديم هنا على الإطلاق ويلى للجديد حديث أبي سعيد الخدري أنه صلى الله عليه وسلم فإنه يوم الخندق الظهر والعصر والغرب فدعا بالافأمره فأقام الظهر فصلاها ثم أقام العصر فصلاها ثم أقام المغرب فصلاها ثم أقام

سعيد الخدري انك رجل تحب الغنم والبادية فاذا دخل وقت الصلاة فأذن وارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا نبي الا شهده يوم القيامة (قوله وقيل ان ضمير الخ) وهذا ما ذكره الشافعي رضي الله عنه وفيه الدلالة على ندبه للمنفرد فان طلب رفع صوته مستلزم لطلبه (قوله لا بمسجد الخ) أى لا يرفع المنفرد صوته بالاذان لنفسه في مسجد صلت فيه جماعة وانصرفوا بكفى الروضة وسبأ في الشارح الاشارة الى أن المنفرد والمسجد والجماعة جرى على الغالب وكذا الانصراف ووقوع الصلاة أخذ من التعليل بقوله لثلاثتهم السامعون ولو غير المصلين أو غير المنصرفين (قوله دخول وقت صلاة أخرى) ان كان هذا الاذان قريباً من آخر الوقت أو عدم دخول وقت تلك الصلاة قبله ان كان قريباً من أوله (قوله سن لم) أى للجماعة الثانية وان لم تنصرف الجماعة الاولى أو كانت الجماعة مكروهة (قوله ولا يرفع فيه) أى الاذان للجماعة الثانية الصوت فوق ما يسمعون (قوله خوف اللبس على السامعين) من توههم ما مر والمراد أن شأن ذلك اللبس فلا يرد ما لو لم يكن هناك الاعارف (قوله وتسن الإقامة في المستثنين) وهما مسألة المنفرد في كلام المصنف ومسألة الجماعة في كلام الشارح (قوله من يريد فعلها) أى عند ارادة فعلها سواء الذكر وغيره (قوله ولا يؤذن) أى الذكر لها لان النبي لا يطلب منها الاذان مطلقاً كما يأتي (قوله ليجامع القديم السابق) فيه اشعار بان القديم هنا غير القديم الاول وحينئذ فلا حاجة لقوله ليجامع الخ لاحتمال أن القديم هنا يقول بنده للمنفرد في المؤداة فان كان هذا هو الاول فكان المناسب أن يقول لانه لا يقول بنده للمنفرد في المؤداة فالفائتة أولى فتأمل وافهم (قوله وعلى ما تقدم عنه) أى عن الرافعي الموافق لما في الوجهين (قوله من اقتصار الجمهور) وهى الطريقة القاطعة النافية للقديم هناك الموافقة للجدد من الحاكبة (قوله فإنه يوم الخندق الخ) ولم يصل صلاة الخوف لانهم لم تكن شرعت لأوردوه ويمكن أن يجعل علة لقوله أى سمعت (قول المتن لا بمسجد وقت فيه جماعة) قال الاسنوي التقييد بالمسجد يقتضى أنه يرفع في غيره وكان سببه شدة الاعتناء في المساجد بأمر الاذان فيكون الاهتمام فيها أكثر وفي معناها الربط وأما وقوع الجماعة فلان الاذان قبلها لا يستحب له لانه مدعو بالاول انتهى وهذا الكلام يقتضى أن قولهم في المنفرد يؤذن وان بلغه أذان غيره يجب حمله على منفرد يريد الصلاة بعد اقامة الجماعة أو يصلى في غير المسجد وفيه نظر (قول الشارح ولو أقيمت الخ) لا يقال بغنى عن هذا قول المنهاج ويرفع صوته لا بمسجد الخ لانا نقول ذلك في المنفرد وقوله ولا يرفع فيه صوته يستثنى الرفع بقصر ما يسمع الحاضرون فإنه شرط في الاذان للجماعة كما استعرفه (قول الشارح في المستثنين) أى هذه ومسألة الجديد وقول الشارح في الاظهر توجيه مقابله أن كل واحد من الجماعة الثانية مدعو بالاذان الاول وقد حضر وافكماً أن الجماعة الاولى اذا حضروا لا يطلب منهم اعادته كذلك الثانية لاشتراك الجميع في الدعاء بالاول ووجه الاظهر ظاهر والله أعلم (تنبيه) قد استفدنا من هذا الكلام ان آحاد الجماعة بالاول قبل اقامتها لا يطلب منهم أذان لانهم مدعوون بالاول وهو كذلك لكن قالوا ان المنفرد يؤذن وان بلغه أذان غيره وذلك بعمومه يشمل ما لو حضر المسجد بعد سماع الاذان يصلى منفرداً وقد سلف ان الاسنوي قال في قول المنهاج وقت فيه جماعة ان قيد الوقوع مخرج ما قبله فلا يستحب له الاذان لانه مدعو بالاذان الاول انتهى وقد يحمل هذا على مراد الصلاة مع الجماعة لكن يمنع منه أن كلام المنهاج في المنفرد (قول المتن ويقيم للفائتة) أى اتفاقاً (قول الشارح أى حيث تفعل جماعة) يقتضى ان المنفرد لا يؤذن للفائتة لافي الجديد ولا في القديم ويكون قوله قلت القديم أظهر خاصاً بالجماعة نعم على طريق الجمهور لا اشكال (قول الشارح على إطلاقه) أى فلا يقيده بالفعل جماعة وذلك لان ما عمل به التقييد من قوله ليجامع القديم الى آخره لا يأتي على هذا التقدير

العشاء فصلها رواه الشافعي واحمد في مسندهما باسناد صحيح كما قاله في شرح المهذب واستدل في المهذب القديم بحديث ابن مسعود في ذلك
أيضا وفيه فأمرا بلا فاذن ثم أقام صلى الظهر ثم أقام فصلي العصر إلى آخره رواه (١٢٧) الترمذي فقيمه زيادة علم بالاذان على

الاول فقدم عليه ثم ظهر انه
منقطع فان الراوي عن ابن
مسعود هو ابنه أبو عبيدة
لم يسمع منه كما قاله الترمذي
لصغر سنه فقدم الاول عليه
في الجديد (قلت القديم
أظهر والله أعلم) لحديث
مسلم أنه صلى الله عليه وسلم
نام هو وأصحابه عن الصبح
حتى طلعت الشمس فساروا
حتى ارتفعت ثم نزل
فتوضأ ثم أذن بلال بالصلاة
فصلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ركعتين ثم صلى
صلاة الغداة (فان كانت
فوائت لم يؤذن لغبر الاولى)
قطعا وفي الاولى الخلاف
(ويندب لجماعة النساء
الاقامة) بان تأتي بها
احدها (لا الاذان
على المشهور) فهما لان
الاذان بخاف من رفع المرأة
الصوت به الفتنة والاقامة
لاستئناس الحاضرين
وليس فيها رفع الاذان
والثاني يندبان بان تأتي بهما
واحدة منهن لكن لا ترفع
صوتها فوق ما تسمع
صواحبها والثالث لا يندبان
الاذان لما تقدم والاقامة
تبع له ويجرى الخلاف في
المنفردة ببناء على ندب
الاذان للمنفرد قال في
شرح المهذب واخفى

حينئذ (قوله وأمر بلا فاذن الخ) لا يقال هذا الاذان للحاضرة لانه لا يندب لها اذان في هذه الصورة
على الاظهر الا أن (قوله ثم ظهر انه منقطع) أي فلا يستدل به على طلب هذا الاذان (قوله قلت القديم) هنا
القتل بالاذان للفاتنة أظهر وبه قال الائمة الثلاثة (قوله حتى ارتفعت الشمس) أي وخرجوا من الوادي
الذي أخبر صلى الله عليه وسلم أن به شيطاناً (قوله ثم أذن بلال بالصلاة) قال بعضهم في نعتيه بالباء دون اللام
اشعار بان معنى أذن أعلم الناس بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم ليحضروها لا بمعنى الاذان المشهور وفرج الله
(قوله صلاة الغداة) أي صلاة الصبح التي قامت بالنوم ونومه صلى الله عليه وسلم بعينه اللتين يتعلق بهما
رؤية الشمس لا ينافي أنه لا ينام قلبه (قوله فان كانت فوائت) أي وصلاتها متوالية وان تذ كر كل واحدة
بعد فراغ ما قبلها وكذا الوالي بين حاضرة وفاتنة وان قدم الفاتنة أو والي بين حاضرتين كافي صلاة الجمع
وتقييد المصنف بالفوائت لان عدم الاذان للفاتنة مع الحاضرة على الاظهر لا مقطوع به كما أشار إليه الشارح
بقوله قطعاً ثم ان دخل وقت الحاضرة بعد فراغ ما قبلها أذن لها الدخول وقتها الحقيقي فلا يخالف ما مر وكذا
لو أذن لصلاة ثم أراد تقديم غيرها عليها فالوجه أنه يؤذن له أيضا فراجع (قوله لم يؤذن لغبر الاولى) فيحرم
بقصده لانه عبادة فاسدة (قوله ويندب لجماعة النساء الاقامة) لا الاذان على المشهور * اعلم أنه يستفاد
من كلام الشارح ان كلام من الاقامة والاذان للنساء حرام مع رفع الصوت قطعاً وهو المعتمد في الاذان فقط
وكذا لو قصدت فيه التشبيه بالرجال والافكيره وليس أذانا مطلقاً بل على صورته (قوله ويجرى الخلاف في
المنفردة) بجميع أحكامه المذكورة وأشار بقوله ببناء على ندب الاذان للمنفرد إلى أنه لا يندب لها قطعا اذا لم
يندب له وأنه يندب لها الاقامة قطعاً وما في كلام شيخنا عميرة هنا غير مستقيم فراجع (قوله واخفى
المشكل في هذا كالمراة) في الحرمة والكرهاة اجتماعاً وانفراداً وفي جريان الخلاف أيضاً وخرج بالاذان
قراءة القرآن والغناء بكسر أوله مع المد من ذكر فلا يجزمان ولو رفع الصوت لانهم مالمسا من وظائف
الرجال والحق ابن عبدالحق القراءة بالاذان واعلم أنه يحرم مماع الاجنبى لشي من ذلك مع الشهوة أو خوف
الفتنة (قوله ان يشفع) بفتح أوله وفتح الفاء أي ان يأتي به شفعا (قوله ثم المراد معظم الاذان والاقامة)
والمصنف راعى لفظ الرواية وأشار بقوله فان كلمة التوحيد يدخل الى أن المراد معظم من حيث الكلمات لانه
أخرج به التكبير أول الاذان والتوحيد آخره وهما خمس كلمات من خمس عشرة كلمة وأخرج به التكبير
أول الاقامة مع لفظ الاقامة وهما أربع كلمات من احدى عشرة كلمة ورد عليه ان التكبير آخر الاقامة مثني
أيضا فهو مع ذلك ست كلمات من الاحدى عشرة المذكورة ودعوى أنه لم يعتبره لتكراره أو لتساوى الاذان
والاقامة فيه لا تستقيم مع عدم المذكور ولو أراد معظم من حيث النوع لكان أولى لان أنواع الاذان ستة أو
سبعة ان عدد التكبير مرتين وهي تكبير ثم شهادة الله ثم شهادة ذر سوله ثم حيلة صلاة ثم حيلة فلاح ثم تكبير
ثم توحيد ومنها خمسة أنواع مثني وأنواع الاقامة كذلك مع زيادة لفظ الاقامة فهي سبعة أو ثمانية ومنها خمسة
فرادى فتأمل وافهم وكانت الاقامة أقل من الاذان لانها كثران له كفاي خطتي الجمعة وتكسرات العيد وقراءة

(قول الشارح على الاول) متعلق بقوله ففيه زيادة (قول المتن قلت القديم أظهر) بهذا قال الائمة
الثلاثة (قول المتن لم يؤذن لغبر الاولى) أي اذا والى بينهما ولو والى بين مؤداة وفاتنة وقلنا لا يؤذن
للفاتنة لم يؤذن للمؤداة أيضا أي اذا قدم الفاتنة (قول الشارح ويجرى الخلاف في المنفردة) أي
خلافاً لما تشعربه عبارة المنهاج وقوله ببناء على ندب الاذان للمنفرد اقتضى صنيعه رحمه الله انما اقلنا
لا يندب الاذان للمنفرد ويجرى هذا الخلاف في المنفردة وذلك يفيد أمرين أحدهما عدم أذانهما جزمياً على

المشكل في هذا كالمراة (والاذان مثني والاقامة فرادى الالفاظ الاقامة) فانه مثني لحديث الشيخين أمر بلال ان يشفع الاذان وبورا الاقامة
الا الاقامة أي أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم كفاي الناسي ثم المراد معظم الاذان والاقامة فان كلمة التوحيد في آخر الاذان مفردة

الصلاة (قوله والاذان تسع عشرة كلمة بالترجيح) لا يخفى أن الصواب عدم اعتبار الترجيع هنالان به يصير كل من الشهادتين أو بعضها في الموضع السابق فليتأمل (قوله والاذان تسع عشرة كلمة بالترجيح) لانه ابلغ في استنواض الحاضرين (قوله والترتيل الثاني) لانه ابلغ في اعلام الغائبين والمراد به كاقيل ان يأتي بكل كلمة في نفس الا التكبير والوجه أن يراد مع ذلك امتداد الحروف ونطوئها (قوله ان يأتي الخ) فهو اسم للدلالة على المتعمد وقيل للثاني وقيل لها موضع فبان اسقاطه لاجل بالاذان وفيه نظر (قوله سرا) بان يسمع المنفرد نفسه وغيره أهل المسجد ونحوهم (قوله قبل قولهما جهرا) فان جهرا في الاولين أعاد ههما سرا (فائدة) قول المؤذن الله أكبر أي من كل شيء وأشهد أعلم وأذعن والفلاح الفوز بالمحلول والقياس ضم راء أكبر الاولى والقول بفنجهما غير صحيح خلافا لما في شرح الروض تبعاله مرد وما علل به من نوع (قوله والتثويب) من تاب اذا رجع لانه طلب ثاب بالحضور الى الصلاة وأصله ان من دعا شخصا من بعد يلوح اليه بشو به ليراه وخص بالصبح ولومضية لما يعرض في وقتها من التسكاس بالنوم والقضاء بما كي الاداء ويندب أن يقول المؤذن بعد الاذان على الاولى أو بعد الحيعلتين لانه يطل الاذان في الليلة ذات المطر والريح والظلمة أو صلاوة في رحا السك ويكره أن يقول حتى على خبر العمل مطلقا (قوله الصلاة خير من النوم) أي اليقظة لها خير من راحته (قوله قائما) فيكره قاعدة ومضطجعا شذالا عند ركركب (قوله للقبلة) فيكره لغيرها في المنفرد مطلقا وفي غيره الا ان توقف الاعلام على تركها كالدوران حول المنار في وسط البلد ولا يشترط أن يسمع آخر اذانه من سماع أوله ولو في المسافر على المتعمد والاقامة كالاذان ويندب فيه كونه على عال كمنارة المسجد أو سطحه وأن يضع أصبعيه أو أحدهما في أذنيه والمسبحة أو ليعلم البعيد أنه يؤذن فيجيب (تنبيه) الدوران حول المنارة لجهة معين المؤذن حال استقباله القبلة كأن الطواف كذلك وان كان عكس ما هنا في الصورة وكذا دوران دابة الرجي والسانية والدراسة لانه عن معين مستقبلا فقام (قوله ويسن الالتفات) لانه ابلغ في الاعلام في الاذان والاقامة وبذلك فارق الخطبة (قوله فيها) أي في الحيعلتين أي نوعيهما في الاذان والاقامة لانها مخاطبة آدمي كالسلام بخلاف غيرهما ومنه التثويب لانه ذكر (قوله يمينا) في مرقي الحيلة الاولى فيبدا مستقبلا ويتهما ما ملتفتا وكذا يسار في مرقي الحيلة الثانية (قوله ويشترط ترتيبه وموالاته) فلا يعتد بغير ما رتب ويعيده في محله ويكره عدم ترتيبه ان لم يغير المعنى والافيه حرم ولا يصح ولا يعتد بغير المتوالي على ما يأتي والاقامة كالاذان ولم يجعل الضمير عائدا الى كل كما فعل أول الباب نظرا للظاهر ولما تقدم من الاشارة اليه ويشترط كونها بالبركة التي أعجمي لنفسه أولا بجام ويشترط سماع نفسه ولو بالقوة وسماع جماعة أذن لهم ولو واحد منهم ولو بالقوة وسماع أهل البلد بحيث يظهر الشعار ولو بالقوة

هذا التفرع وهو كذلك الامر الثاني عدم اقامتها جرما وعليه منع ظاهر لان المنفرد وان قلنا لا يؤذن بغير جرما كما سلف وقد يعتد رعه بأن قوله بناء الى آخره راجع للخلاف في الاذان فقط (قول المتن وترتيله) يستثنى التكبير فانه يجمع كل تكبيرتين في نفس واحد خلفه لفظه (قول الشارح كافي الدقائق) بخلاف ما في شرح مسلم من أنه اسم للاذان بالبيان والشهادتين ثانيا بخلاف تعبير الشرحين والروضة من أنه اسم للامر من معا وقيل الترجيع ركن لوروده كباقي أفاظ الاذان ورد بعدم ذكره في أصل الاذان من حديث عبدالله بن زيد الرائي قلت وفي الرد بذلك نظر (قول المتن والتثويب في الصبح) شامل للمقضية بناء على أنه يؤذن للفتاة وهو محل نظر (قول المتن ويسن أن يؤذن قائما) ويكره من جلوس مع القصة على القيام الا في حق المسافر الا ركب (قول الشارح يمينا في الاولى) أي يقول الاولى مرتين في مرقي الالتفات والثانية كذلك (قول الشارح كغيره من الاذكار) الضمير يرجع لقول المتن ترتيبه

والاقامة كالاذان فيهما ذكر ويسن الالتفات فيهما في الحيعلتين يمينا في الاولى وشمالا في الثانية من غير تحويل صدره عن القبلة وقدميه عن مكانهما (ويشترط ترتيبه وموالاته) لان تركها بما يخل بالاعلام (وفي قول لا يصح كلام

(قوله ولا يضرب السبر) من الكلام والسكوت وان قصد بهما القطع لانه لا يخل بالاعلام وبذلك فارق الفاتحة ولا يندب الاستثناف في ذلك ولا يضرب في كل من الاذان والاقامة لكن يكره للقادر وقيل يحرم ان غير المعنى ومشي عليه العبادى ولا يضرب فهما يسير نوم أو اغماه أو وجنون لكن بسن الاستثناف ولوعطس جدا بقلبه ويسن تأخير رد السلام وتشميت العاطس حتى يفرغ منهما كالمصلى ولا يكره لورد نعم فديجب الكلام لنحو روضة أعشى يقع في ثرا أو عقرب تدب الى انسان مثلا ولا يشترط لهمانية بل عدم الصارف عمدا فلا يضرب العاطف فيما أذن له ويشترط عدم بناء غيره وان اشبهها صوتا والعللة للاغلب أو المراد الشأن (قوله وشروط المؤذن) ومثله المقيم كإمام وانما خصه لما بعده (قوله فلا يصح أذان الكافر) أى ولو مرئى الكفن للرد فيه أن يبنى ان قصر زمن الردة ويستحب أن يؤذن غيره للريبة وبمحكم باسلام الكافر اذا أتى بالشهادتين ويستأنف ماضى نعم لا يحكم باسلام عيسوى ولا يعتد باذانه وهم طائفة من اليهود منسوبة الى أبى عيسى اسحاق بن يعقوب الاصفهاني كان يعتقد أن محمدا صلى الله عليه وسلم رسول العرب خاصة قال بعضهم وهذا مشكل لانه حيث اعتقد رسالته ونبوته لزمه تصديقه وقد قال مما صح عنه أرسلت الى الناس كافة بالعجم والعرب فتأمل (قوله وسكران) أى الا فى أوائل نشأة السكر (قوله وليسوا من أهلها) يفيد عدم صحة نصب الامام لواحد منهم ومثله بالغ غير أمين أو غير عارف بالاقاات بنفسه أو بخبر ثقة عن علم وان صح أذانهم ولا يستحقون المعلوم قاله شيخنا وقول شيخنا الرملى متى صح أذانه صح نصبه وان حرم على الامام ويستحق المعلوم فيه نظر بما سياتى عنه فى نصب من يكره الاقتداء به حيث قال لا يستحق نصبه ولا يستحق المعلوم فالوجه أن ما هنا مثله بل أولى لا لا يخفى ولعله عند ذكر هذا لم يكن مستحضرا هنا ما ذكره هناك فتأمل وراجع ويجوز للامام وغيره الاستئجار للاذان بشرط ذكر كرمدة وأجرة معلومتين نعم لوقال الامام استأجرتك كل شهر بكذا من بيت المال صح وكذا لو وقف عليه منه وليس للامام أن يرزق مؤذنا أو يقف من بيت المال وهناك متبرع وتدخل الاقامة فى الاجارة للاذان ولا يصح افرادها بالاجارة لعدم الكلفة فيها (قوله والذ كورة) ولو من نحو أمر دوان حرم سماعه لمن خشى منه فتنة (قوله للرجال الخ) أشار بذلك الى دفع التكرار فى كلام المصنف أى عدم صحة أذان المرأة والخنى للرجال مذ كور هنا وعدم محبة منهما لها وللنساء مذ كور فيهما فهو منهما ليس أذانا مطلقا وان كان على صورته ولذلك حرم منهما التشبيه بالرجال كما تقدم فليس التقييد بالرجال لاجل الصحة منهما الغيرهم كما أشار اليه الشارح خلافا لما فهمه بعضهم فرتب عليه محبة أذانها لها وللنساء اللازم عليه مناقضته لما سبق بل قال شيخنا ان الذ كورة شرط فى أذان نحو المولود عاصم ونظر فيه بعضهم ووجه النظر ظاهر فتأمل ذلك وحوره (قوله ويكره للحدث) أى يكره الاذان للصلاة من الحدث غير المتيمم وغير فاقد الطهورين ولولفسه وفى استثناء المتيمم نظر لانه غير محدث فتأمل فلا يكره لغير الصلاة كنحو المولود ولا للتيمم لنفسه وغيره ولا لقاد الطهورين لنفسه فقط ويكره أذان الاعلام أيضا من الفاسق والاعشى والصبي المميز ويحصل باذانهم طلب الشعار واذان الصبي فرض الكفاية اذا قلناه به كصلاة الجنائز منه (قوله وللجنب أشد) ومنه الجنب المحدث (قوله والاقامة أغلظ) والحائض أغلظ أى وان اختلف المحدث كاذان

(قول الشارح ولا يضرب السبر) قال الاسنوى لكن يستحب ترك ذلك بل يكره فلو عطس جدا الله فى نفسه ولو سلم عليه انسان لم يجبه ثم قال وحيث قلنا فى شئ لا يكون قاطعا استحب الاستثناف الا فى السكوت والكلام اليسير بن (قول الشارح للرجال) عمومهم يشمل المحارم وقوله كما منهما لك أن تتوقف فى هذا القياس (قول الشارح فى الحدث والجنب) قال الاسنوى ويتجه استواء أذان الجنب واقامة الحدث (قول الشارح لانه أبعث على الاجابة) عبارة الاسنوى لان الدعاء من العادات الى العبادات جنب

لا بعد مع الاول أذانا ولا يضرب السبر جزما وفى رفع الصوت بالكلام اليسير تردد للجوينى ويبنى فى ترك الترتيب فيه على المنتظم منه ولو ترك كلمة منه أتى بها وأعاد ما بعدها (وشروط المؤذن الاسلام والتميز) فلا يصح أذان الكافر وغير المتيمم من صبي وجنون وسكران لانه عبادة وليسوا من أهلها (والذ كورة) فلا يصح أذان المرأة والخنى المشكل للرجال كما منهما لهم وصلى أذانها لنفسها وللنساء (ويكره للمحدث) حدنا أصغر لحديث الترمذى لا يؤذن الامتوضي (وللجنب أشد) كراهة لفظ الجنابة (والاقامة أغلظ) من الاذان فى الحدث والجنب لقربها من الصلاة (ويسن صبت) أى على الصوت لأنه أبلغ فى الاعلام (حسن الصوت) لأنه أبعث على الاجابة بالحضور

(قلت الاصح انه افضل منها والله اعلم) لانه لاعلامه بالوقت أكثر نعمتها والثالث هما سواء في الفضيلة (وشطره) أي الاذان (الوقت) لانه للاعلام به فلا يصح قبله (الا الصبح فن نصف الليل) يصح الاذان لما كما صححه في الروضة وقبل من سبع يني من الليل في الشتاء ونصف سبع في الصيف تقريبا لحديث فيه ورجحه الرافعي وكأنه أراد به قوله في المهر آخر الليل قال في الهقاقي قول المتهاج نصف الليل أوضح من قول غيره آخر الليل والاصل في ذلك حديث الشيخين ان بلالا يؤذن بليلى فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم (ويسن مؤذنان للمسجد يؤذن واحد للصبح قبل الفجر وآخر بعده) للحديث المذكور فان لم يكن الا واحد أذن لها المرتين استحبابا أيضا فان اقتصر على مرة فلاولى أن يكون بعد الفجر (ويسن لسامعه) أي المؤذن (مثل قوله) لحديث الشيخين اذا سمع النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن (الافى حيلته فيقول) بدل كل منهما

جنب مع اقامة محدث خلافا لقول الاسنوى باستوائهما في هذه نعم لو طرأ الحدث في أثناء الاذان أو الاقامة فاتمهما أفضل ولا كراهة لانه دوام (قوله عدل) أي في الشهادة لانه المنصرف اليه عند الاطلاق ان أريد نصبه لهما والا كفى عدل الرواية (قوله أنه افضل منها) أي الامامة ولوللجمعة ومن خطبتها وان ضم اليهما الاقامة والامامة أفضل من الاقامة وامامة الجمعة أفضل من خطبتها اذا أخذت بالفضيلة عموم النفع ثم الوجوب وبهذا علم سقوط تبرى شيخ الاسلام نظرا الى ان فضل الاذان في الخبر في نفسه لا على غيره موالى أن السلف والخلف واظبوا على الامامة دونه والى انها فرض كفاية دونه وفيحاجب بشغلهم بمصالح المسلمين وبانه لا مانع من تفضيل السنة على الفرض كابتداء السلام ورد وجواب الزركشي فيه نظر فراجع (قوله وشطره الوقت) أي ولو في الواقع كاعلم من عدم احتياجه الى نية كما صرح به مع العلم ان قصد الاذان والا فلا الا لشيء عام وهو صغيرة على المعتمد قال شيخنا ومحرم تكرير الاذان وليس منه اذان المؤذنين المعروف وببحث العلامة ابن قاسم عدم الحرمة في التكرير ان حصلت به فائدة وهو ظاهر ووقت الاقامة عند ارادة الدخول في الصلاة بشرط أن لا يطول الفصل الا بغيره كإمام يتسوية الصفوف بنفسه أو بغيره فانه يتبدل اذا كبر المسجد أن يصر من يطوف عليهم ويناديهم بذلك الا في الجمعة (قوله فن نصف الليل) هو المعتمد شتاء وصيفا لكن الاولى كون الاذان في الشتاء والصيف على عكس ما في الوجه الآخر وهو سبع الليل صيفا ونصف سبعة شتاء لتساوي الزمن في ذلك تقريبا (فائدة) السحر اسم للسدس الاخير من الليل وقال الخطيب اسم للنصف الثاني من الليل (قوله ابن أم مكتوم) وكان اسمه عمرا وقيل الحسين فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبدالله وعمرى بعد بدر يستن في الاصح واسم أبيه قيس بن زائدة واسم أمه عائكة وماروى من حديث ابن أم مكتوم يؤذن بليلى فكلوا واشربوا حتى تسموا اذان بلال فقلوب قاله في فتح الباري (قوله ويسن مؤذنان) أي فكثر بحسب الحاجة يؤذن كل وحده سواء في الصبح وغيره وكلام المصنف والحديث للاغلب لا للتقييد وللفظ المسجد كذلك (قوله يؤذن واحد للصبح) وكذا اذان الجمعة ما يخرج وقت الاختيار والاقتصر على واحد فان تنازعاً فروع لاستواء الاذنين في الفضيلة والاذان الاول في الجمعة حدث في زمن الامام عثمان رضي الله عنه ويندب كون الاذان في المسجد ويكره خروج المؤذن عنه المحل قريب منه ولا يكتفى اذان مكان عن آخر ويكره خروج المؤذن قبل الصلاة لغيره (قوله ويسن لسامعه) أي ولو كان كل منهما جنبا أو محدثا أو السامع نحو الخائض أو لم يفهم كلامه وأقارنا

الى خلاف ما تقتضيه الطباع (قول المتن عدل) خرج به الفاسق فانه يجوز اذانه مع الكراهة وصرح في شرح المهذب باستحباب الحرية (قول الشارح) لانه لاعلامه بالوقت الخ) أي وأما عدم مواظبته صلى الله عليه وسلم عليه فلا احتياجه الى فراغ لمراعاة الاوقات وكان صلى الله عليه وسلم مشغولا بمصالح المسلمين وكذا الخلفاء بعده وكان من شأنه صلى الله عليه وسلم انه اذا عمل عملا داوم عليه لكن هذا الحكم استشكله الاسنوى من حيث ان الاذان سنة والامامة فرض كفاية من حيث انها اقامة للجماعة التي هي فرض كفاية (قول الشارح فلا يصح قبله) قال الاسنوى ولا يجوز (قول المتن فن نصف الليل) (فائدة) السحر السدس الاخير من الليل (قول المتن لسامعه) أي وان لم يستمع أي بقصد السماع قال في شرح المهذب ولو علم الاذان ولكن لم يسمع لبعده أو صمم فالظاهر أنه لا تشريع له الاجابة واذا ترك الاجابة حتى فرغ المؤذن فالظاهر أنه يتدارك قبل طول الفصل لابعده قال الاسنوى ولك أن تقول تكبير العيد أي الذي يقال عقب الصلوات يتداركه التامس وان طال الفصل فما الفرق انتهى واذا لم يسمع الترجيع فالظاهر أنه يجب فيه لقوله مثل ما يقول واذا سمع مؤذنين واحدا بعد واحد يجب السك ولكن الاول متأكد يكره ترك ذلك كله في شرح المهذب

أودا كرا أو طائفا أو مدرسا أو مصليا والأولى له تأخير الفراغها وتبطل بالجميعات لأجوابها وبالتثويب
 وجوابه إلا نحو صدق الله وسوله وسواء سمع الكل أو البعض ويجيب في الكل مرتبا ويفوت بطول
 الفصل قال الأسنوي بخلاف ذلك كعب العبد فراجع من محله ودخل في الأذان ما كان أنهر الصلاة
 كأذان المولود وخالفه في العباب وخرج أذان المرأة لأنه ليس أذانا ودخل في الله كرا ما كان عقب
 الوضوء لكن قال البلقيني يقدم ذكر الوضوء إذا عارضه الإجابة وفيه نظر إذ لا يتصور فيهما تعارض
 فراجعه نعم لأنسن الإجابة لقاضي الحاجة ولا يجمع ونحوهما إلا بعد الفراغ وقبل طول الفصل وخرج
 بسامعه نفسه والاصم على المعتد ويشمل ما ذكره لو تعدد المؤذنون واختلطت أصواتهم فيجب
 الكل وإذا ترتبوا فاجبة الأولى فضل الأولى ذاتي صحيح وجمة فلا أولوية (قوله في كل كلمة عقبا) أي كما
 استفيد من سامعه فهو الأفضل ولا تضر مقارنته ولا سبقه بفراغ الكلمة قال بعضهم ولا يبقية الإجابة
 قبل فراغ الأذان لقوله في الحديث مثل ما يقول دون مثل ما يسمع قال شيخنا وإذا أجاب بعد فراغه
 كالصلى مثلا فيعيد الأذان إلا بالجميعات فيقول جوابها ولا يعيدها فراجع (قوله فيقول الخ) ولا يندب
 أن يقول معها صلى على خير العمل كما صلى ولا يكفي عنهما لو اقتصر عليه بل أنه مكروه مطلقا كما صلى (قوله
 والإقامة كأذان) أو رددها يجعل ضمير سامعه للأذان كما هو الظاهر ولو جعله راجعا لكل المترجم به
 أول الباب ترد وبكر الألفاظ الإجابة في إقامة الخنفي لأن العبرة بالمفعول (قوله ويأتي الخ) أي فالتثنية
 في كلام المصنف باعتبار النوع (قوله فيقول صدق الخ) وتقدم ما يزيد في نحو الليلة ذات المطر ونحوها
 ويقول المجيب له لا حول ولا قوة إلا بالله كالجميعات (قوله ويستحب لكل من المؤذن وسامعه) أي والمقيم
 وسامعه ولو أدخله في كلامه كما صلى لكان أولى وإن خالف الظاهر (قوله أن يصلى) ويصلى كما في المنهج
 وغيره (قائمة) أول حدوث السلام المشهور كان في مصر في عام أحسن ثمانين وسبعمائة عقب عشاء
 ليلة الجمعة بالخصوص ثم حدث في بقية الأوقات إلا المغرب لقصر وقتها في عام أحسن تسعين وسبعمائة أحدثه
 المحنف نور الدين الطنبدى واستمر إلى الآن ويندب أن يقول المؤذن والمقيم ومن يسمعهما بعد المغرب
 اللهم هذا أقبال ليلك وأدبار نهارك وأصوات دعائك اللهم اغفر لي ويعكس أوله بعد الصبح ويطلب الدعاء
 بين الأذان والإقامة لما ورد أن الدعاء بينهما لا يرد (تنبيه) علم مما ذكره المصنف وغيره أنه يشترط
 في كل من الأذان والإقامة الإسلام والتمييز والترتيب والموا لا أو عدم بناء الغير ودخول الوقت والعريقة لمن
 فهم عربي وإسماع نفسه للفرد وإسماع غيره في الجماعة وينفرد الأذان بأشراط الله كونه وأنه يندب فيها
 الطهارة والعذالة والقيام والاستقبال والالتفات في الجميعات ميناوشمالا والإجابة لها والصلاة والسلام على
 النبي صلى الله عليه وسلم عقبها وانفراد الإقامة بالأدراج وانفراد الأذان بالترجيع والترتيل ورفع الصوت
 وكونه على عال ووضع الأصبع في الأذن والإدارة حول المنارة إن احتجج إليه نعم إن احتجج في الإقامة إلى
 (قول المتن لا حول ولا قوة إلا بالله) يعبر عنهم بالحوقة بالحوقة أما الثاني فظاهر مأخذه وأما الأول فالخاء
 من حول والقاف من قوة واللام من الله قال الأسنوي وهو أولى لشموله جميع الألفاظ (قول الشارح ويأتي
 لتكرير الجميعتين) من هنا قال الأسنوي لوجع فقال الأولى جيعلاته ليشمل الألفاظ الأربع لكان أوضح
 (قول الشارح خبر ورد فيه) قال الأسنوي ما دعه من الورد وغير معروف قال وفي وجهه يقول صدق رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير من النوم قال أعني الأسنوي وهو وجه منقاس (قول الشارح ويستحب
 أن يجيب في كل كلمة عقبا) قال في شرح المذهب أي لا يقارن ولا يتأخر ومقتضاه الامتناع عند التقدم
 ولو كان السامع في صلاة أو جماع ونحوه أجاب بعد الفراغ ولو كان في قراءة أو ذكر استحب قطعه
 ليجيب وفي المهمات لو قارنه كفي والله أعلم (قول المتن أن يصلى) ظاهره أنه لا يكره أفرادها عن السلام

(لا حول ولا قوة إلا بالله)
 لحديث مسلم وإذا قال صلى
 على الصلاة قال أي سامعه
 لا حول ولا قوة إلا بالله وإذا
 قال صلى على الفلاح قال
 لا حول ولا قوة إلا بالله
 والإقامة كأذان في ذلك
 وبأى لتكرير الجميعتين
 فيه محو قنتين أيضا كقائه
 في شرح المذهب ويقول
 بدل كلمة الإقامة أقامها الله
 وأدامها لحديث أبي داود
 (قلت والا في التثويب
 فيقول) أي بدل كل من
 من كتيبه كقائه في شرح
 المذهب (صدقت وبرت
 والله أعلم) قال في الكفلية
 خبر ورد فيه ويستحب أن
 يجيب في كل كلمة عقبا
 (و) يسن (لكل) من
 المؤذن وسامعه (أن يصلى
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد فراغه) لحديث مسلم
 إذا سمعتم المؤذن فقولوا
 مثل ما يقول ثم صلوا على
 ويقاس المؤذن على السامع
 في الصلاة (ثم) يقول اللهم
 رب هذه الدعوة التامة
 والصلاة القائمة آت محمد

الوسيلة والفضية وابعثه
مقاما محمودا الذي وعدته
حديث البخاري من قال
حين يسمع النداء ذلك
حلت له شفاعتي يوم القيامة
أي حصلت المؤذن يسمع
نفسه والدعوة الأذان
والوسيلة منزلة في الجنة رجا
صلى الله عليه وسلم أن
تكون له والمقام المذكور
هو المراد في قوله تعالى
عسى أن يبعثك ربك
مقاما محمودا وهو مقام
الشفاعة في فصل القضاء
يوم القيامة بحمد فيه
الأولون والآخرون وقوله
الذي وعدته بدل مما قبله
لأنه

(فصل استقبال القبلة)
أي الكعبة (شرط لصلاة
القادر) عليه فلا تصح
صلاة بدونه اجاب بخلاف
العاجز عنه كريض لا يجد
من يوجهه الى القبلة
ومربوط على خشبة فيصلى
على حاله ويعبد ويستبر
الاستقبال بالصدر لا بالوجه
أي لأن الالتفات به
لا يبطل الصلاة كما يؤخذ
محاسباتي من كراهته (الا
في شدة الخوف) أي
لا يشترط الاستقبال فيها
كما سيأتي في باب

رفع صوت أو علق ندب فيها أيضا والله أعلم **(قوله الوسيلة والفضية)** لم يقل كأصله والبرجة العالية الرفيعة
لما قالوا انهم لم يزد في شيء من طرق الحديث وعطف الفضية على الوسيلة مرادف أو مغاير لما قيل انهما قبتان
في أعلى عليين أحدهما لمحمد وآله والأخرى لإبراهيم وآله والأولى من ياقوتة بيضاء والثانية من ياقوتة
حمره وفائدة سؤالهما مع تحقق أنهما لما اظهر شر فهما حصول الثواب للداعي بهما **(قوله والمؤذن يسمع
نفسه)** أي فيدخل في حديث الصلاة المذكورة لا مطلقا فلا يجيب نفسه كما مر ولذلك أدخله شيخ الاسلام
بالمقياس ولو فعل الشارح مثله لكان أولى إذ دخوله في هذا دون ما قبله ترجيح بلا مرجح فتأمل **(فرع)**
يندب الفصل بين الأذان والاقامة بقدر اجتماع الناس وفعل الراتبة القلبية يحمل قول الشافعي رضي الله عنه
فيها إذا تعدل المؤذنون أن الامام لا يبطئ بالخروج حتى يفرغ من بعد الأول بل يخرج ويقطع عليه الأذان على
ما إذا خيف فوات حوق الفضية فلي تأمل **(قوله والدعوة)** الأذان التامة السالمة من النقص **(قوله لا نعت)**
لفقد شرطه من التعريف والتكبير ويجوز كونه مفعولا محذوفًا وخبرنا كذلك والله أعلم

(فصل في حكم استقبال القبلة في الصلاة) وعبر بعضهم بالباب وهو أنسب لما مر في الأذان **(قوله أي
الكعبة)** أي عينا يقينامع القرب وظنا مع البعد عندنا ما منا الشافعي رضي الله عنه ودليله الشرط في الآية
لأنه العين لغو تفسير بالجهة اصطلاح لبعض الفقهاء بل قال بعضهم إن أصل الجهة لغة العين لأن من انحرف
عن مقابلة شيء لا يقال أنه متوجه نحوه فالشافعي رضي الله عنه لم يخرج عن المعنى الأقوى أصلا ومن جعل
الجهة أهم من العين أراد المجاز والحقيقة معا مع أن هذا لم يقل به غير الشافعي رضي الله عنه واعتبر الامام مالك
الجهة والامام أحمد اعتبر العين مع القرب والجهة مع البعد واعتبر الامام أبو حنيفة جزأ من قاعدة مثلث
زار به العظمى عند ملتقى بصره وكانت الكعبة قبلة آياته صلى الله عليه وسلم فكان يستقبلها ثم لما أمر
بالتوجه لبیت المقدس قبل الهجرة بثلاث سنوات كان يجعل الكعبة بينه وبينه فلما هاجر الى المدينة تغير
عليه ذلك فحوت القبلة اليها بعد الهجرة بستة عشر شهرا أو سبعة عشر شهرا في رجب في صلاة الظهر بعد
صلاة ركعتين منها فاستدار هو ومن معه اليها وقول البخاري أن أول صلاة صلاها للكعبة العصر محمول على
الكاملة وسميت كعبة لتربعها وقبلة لأن المصل يقبالها بوجهه وصدرة **(قوله شرط)** فلا يسقط بجعل ولا
غفلة ولا إكراه ولا نسيان نعم لو استدرج ناسيا وعاد عن قرب لم يضر قاله شيخنا الرملي **(قوله القادر)** أي
حسا بدليل ما بعده من التمثيل والاستثناء **(قوله فلا تصح صلاة بدونه)** أي الاستقبال لا بقيد كونه للعين
بدليل تكثير الضمير فلا جاع في محله فتأمل **(قوله كبريض)** ومثله من يخاف نحو غرق بنفسه مثلا وكذا
من يخاف ضياع ماله أو تخلفا عن رفقة وتزيمهم الاعادة بخلاف ما سيأتي فيمن خطف نعله بالفعل قاله شيخنا
(قوله وبعيد) أي لعلم استقباله ومنه يعلم أن الاستقبال شرط في حق العاجز أيضا الآن يقال أنه القادر
شرط للصحة وللعاجز شرط للأجزاء فتأمل **(قوله بالصدر)** أي بجميعه يقينامع القرب وظنا مع البعد فلو
خرج جزء منه عن محاذة العين لم تصح صلاته والمعتبر في الاستقبال في الركوع والسجود العرف لا الصدر
قال العلامة العبادي ومعنى كان بين الامام والمأموم أكثر من سمت القبلة بطلت صلاتهما كما قاله الفارق
وهو ظاهر جلي ولا ياتي فيه قولهم الخطأ غير محقق لأنهم مع عدم الرابطة انتهى معنى وهو وجوبه ولا يجوز
العدول عنه والله المعين نعم في بطلان صلاة الامام نظر إذا ظن أنه مقابل للعين فتأمل **(قوله لا بالوجه أيضا)**

(قول المتن الذي وعدته) والحكمة في سؤاله مع وقوعه لاحالة اظهار شرفه وعظم منزلته **(قول الشارح بدل
مما قبله لا نعت)** وذلك لأن ما قبله منكر وقد وقع هذا منكر في جميع البخاري وجميع كتب الحديث حكاية
لما في القرآن **(تمه)** يستحب الدعاء بين الأذان والاقامة فإنه لا يرد كإرواه أبو داود والترمذي وحسنه
(فصل في استقبال القبلة) **(قول المتن القبلة)** هي في اللغة الجهة **(قول الشارح اجماعا)** هو بذلك على

كما يؤخذ مما سيأتي لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته في السفر حينما توجهت به أي في جهة مقصده رواه الشيخان وفي رواية لها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة وفي رواية للبخاري فإذا أراد أن يصلي المكتوبة نزل فاستقبل القبلة وألحق الماشي بالراكب وسواء الرابطة وغيرها وقيل لا يجوز العبد والكسوف والاستسقاء للراكب وفي شرح المذهب والماشي لنذرهما (ولا يشترط طول سفره على المشهور) والثاني يشترط كالقصر وفرق الاول بان النفل يتوسع فيه بجوازه قاعدة للقادر على القيام ويشترط ما سيأتي في باب صلاة المسافر أن لا يكون السفر معصية وأن يقصده موضع معين فليس للعاصي بسفره والهاشم التنفل راكبا ولا ماشيا كما أفصح به في شرح المذهب (فإن أمكن استقبال الراكب في مرقده) في جميع صلاته (وإتمام ركوعه وسجوده لمسه) ذلك لتيسره عليه (والا) أي وإن لم يمكن الراكب ذلك (فالأصح أنه إن سهل

أي في القائم والقاعدا ما لم يطمع والمستلقي فيجب بالوجه مع تقدم البدن فيه ما ومع رفع الرأس في المستلقي أن تيسر (قوله كما يؤخذ مما سيأتي) أي في انحراف الدابة وغيره (قوله الا في شدة الخوف) أي وما الخوف به من قتل وغيره مما سيأتي في بابه (فرج) لو قدر على الاستقبال قاعدة الأقدام على قاعدة مستقبله لأنه قد عهذ ترك القيام كافي النفل مع القدرة دون الاستقبال (قوله نفل السفر) أي نفل يفعل فيه وإن فات حضرا (قوله فليسافر) يفيد أنه مباح وإن الاستقبال مستحب والمراد ما دام السفر فلوز كذا أتمها للقبلة وجوباً فإن لم يفعل بطلت إلا أن اضطر إليه (قوله راكبا وماشيا) ولا يضرمها التحول عنها المنقطعات الطريق ولولنحو رجة أو غباراً وسهولة ولا يكلفان التحفظ ولا الاحتياط ولا عدم العدو للراكب الركض لحاجة ولوللحقوق بعيد ولو طشت الدابة نجاسة رطبة مطلقاً أو يابسة ولم يفارقها حالاً أو وطأها نجاسة ولو يابسة أو اتصل بها نجاسة ولو في غضون من أعضائها أو بطلت صلاته إن كان زمامها بيده في جميع ذلك والا فلا ولو وطئ الماشي نجاسة عمد أو ولو يابسة أو رطبة سهواً أو يابسة سهواً ولم يفارقها حالاً أو عدل عن طريقه لا لما سر بطلت صلاته نعم ما عت به البلوى لا يضرم بشرطه كدرك الطيور في المساجد والمراد بالماشي غير الراكب فيشمل نحو الزاحف (قوله وفي رواية للبخاري) دفعها توهم تركها أو صلاتها على الأرض لمقصده (قوله ولا يشترط طول سفره) وأقله نحو ميل ويقرب منه محل لا يسمع فيه النداء في الجمعة وشرط شيخنا مع ذلك أن يعد مسافراً عرفاً ونوع فيه وله التنفل بمجرد مجاوزة السور أو العمران خلافاً لابن حجر (قوله ويشترط الح) أشار به إلى تقييد السفر هنا بما سيأتي ولا حاجة إليه لأنه المفهوم عند الإطلاق كاسم (قوله في مرقده) ومثله كافي البهجة وغيرها المحفة والمعروفة والسفينة لغير ملاح وهو من له دخل في سير السفينة ومثله مسير الدابة كما قاله شيخنا فهما كغيرهما ومعنى المكان السهولة كما سيذكره (قوله وإن لم يمكن الراكب) أي المذكور وهو من في المرقد كما هو ظاهر كلامه والأعم وسيأتي ما فيه (قوله ذلك) أي إتمام جميع الأركان والاستقبال في الصلاة جميعها وهذا صادق بما إذا لم يسهل عليه شيء منهما أو سهل عليه أحدهما أو بعض أحدهما أو بعض كل منهما فتأمل (قوله فالأصح أنه إن سهل عليه الاستقبال) أي في جميع الصلاة كما يؤخذ من الأوجه الآتية (قوله وجب) أي الاستقبال لا يفيد كونه في جميع الصلاة كما هو صريح الأوجه أيضاً (قوله والا فلا) أي وإن لم يسهل عليه الاستقبال في جميع صلاته لم يجب عليه شيء منه وإن سهل (قوله مطلقاً) هو تعميم على الوجهين في مقابلة الأصح أي سواء سهل أو لا (قوله فإن تعذر) أي الاستقبال في جميع صلاته على الوجه

إنه أراد القبلة أهم من العين (قول الشارح للضرورة) قال تعالى فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً قال ابن عمر مستقبل القبلة أو غير مستقبلها قال نافع لأرى عبد الله رضي الله عنه ذلك الأعرق النبي صلى الله عليه وسلم (قول المتن والافي نفل السفر) أي حيث لم يمكنه الاستقبال وإتمام الأركان في هودج ونحوه كما سيأتي وخرج بالنفل الجنازة فإنها ملحقه بالفرائض لأن تجوزها على الراحة يؤدي إلى محصورتها قال الرافعي وقضية العلة جوازها على الراحة قائماً إذا تمكن منه يعني في حال مشيها واستظهره الأسنوي وقال قياسه معها ماشيا في الصلاة على الغائب وغيره لكنه في شرح المذهب قد صرح بامتناع المشي والله أعلم وجوز الاصطحري فعل النافلة للحاضر المتردد في حوائجه (قول المتن للسافر) ظاهره كغيره أنه يستحب الاستقبال (قول الشارح وفي رواية للبخاري) اتماذ كرهه لأن ما قبلها لا يمنع من أن يصلي المكتوبة على الأرض لجهة مقصده (قول الشارح كالقصر) أي بجامع أن كلاهما تغيير في الصلاة نفسها وورد بان المعنى الذي شرع هذا لجهله وهو الخوف من الانقطاع واحتياجه إلى كثرة التوافل وما لازمة الأوراد موجود في الطويل والقصر بخلاف القصر والسفر القصير قال أبو حامد كليل والقاضي والنفوي أن يخرج إلى حد

الاستقبال وجبوا (الا فلا) يجب والسهل بأن تكون الدابة واقفة وأمكن انحرافه عليها أو تجر فيها أو سارت في يده زمامها وهي سهلة وغير السهل إن تكون مقطوعة أو صعبة والثاني لا يجب مطلقاً لأن وجوبه يشترط عليه السبيل الثالث يجب مطلقاً فإن تعذر لم يصح الصلاة

ابن الصباغ القياس أنه ما دام واقفا لا يصلى الا الى القبلة ويكفي للادل أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر فاراد أن يتطوع استقبال بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث وجهه ركابه رواه أبو داود بإسناد حسن كقوله في شرح المذهب (وبحرم انحرافه عن طريقه) لانه بدل عن القبلة (الا الى القبلة) لانها الاصل فان انحرف الى غيرها علمنا بطلت صلاته واناسيا وعاد عن قرب لم تبطل وان طال بطلت في الاصح (ويومئ بركوعه وسجوده أخفض) من ركوعه أى يكفيه الابعاء جهولا بدمن كون السجود أخفض من الركوع تميزا بينهما روى البخارى أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى في السفر على راحلته حيث توجهت به يومئ ابعاء الا الفراق وفي حديث الترمذى في صلاته صلى الله عليه وسلم على الراحلة بالابعاء يجعل السجود أخفض من الركوع (والاظهر أن الماشى يتم ركوعه وسجوده يستقبل فيهما وفي احواله) أى يلزمه ذلك لسهولته عليه بالبس (ولا يمشى) أى لا يجوز له الماشى (الا في قيامه ونشده) لطلوعها والثاني يكفيه ان يومئ بالركوع والسجود كالراكب ولا يلزمه الاستقبال فيهما

الثالث لم تصح صلاته وان سهل في بعضها (قوله وبختص الاستقبال) الذى سهل في جميع صلاته على الاصح والتحريم فلا يلزمه في غيره مع سهولته بدليل ما بعده (قوله ويدل للادل) أنظر هذا الدليل فانه لا يطابق المدلول الا ان كانت راحلته صلى الله عليه وسلم يسهل استقباله عليها في جميع صلاته فتأمل (تنبيه) ما قررناه في كلام المصنف والشارح هو صريح كلامهما وغيرهما من الشراح والنهج وغيره وقد تقدم أن الراكب اما خاص بمن في نحو المرقدا وشاملا له وحاصل ما في كلامهم من حيث الحكم أن ذلك الراكب ان سهل عليه الاستقبال في جميع صلاته واتمام جميع الاركان لزمه وان لم يسهل عليه ذلك لم يلزمه شئ منه وان سهل الا الاستقبال في التحريم لمن سهل عليه الاستقبال في جميع صلاته وهو ما مشى عليه ابن حجر وغيره واعتمد شيخنا الزيادى وشيخنا الرملى ان من في نحو المرقدا لم يستقبل في جميع صلاته ولم يتم جميع الاركان لم تصح صلاته فيتركها وان غيره يجب عليه ما سهل من الاستقبال في جميع صلاته أو بعضها ومن اتمام الاركان كلها أو بعضها وهو ما قاله الاسنوى وزعم بعضهم أن كلام الاسنوى في الدابة الواقعة كإفعل ابن الصباغ غير مستقيم وليس في شرح الروض ولا غيره ما يفيد تقييده بذلك لمن تأمله والله يمدى من شاء الى صراط مستقيم (قوله وبحرم انحرافه) أى بنفسه أو دابته فان أحرفه غيره ولو قهر ابطلت صلاته مطلقا لقول ولا ينحرف لكان أولى لان النهى يفيد الفساد بخلاف الحرمة ولو قصد بالانحراف قطع الصلاة لم يحرم وتبطل صلاته لجواز قطع النفل ويجوز ركوب الدابة مقلو بالجبهة القبلة ولكن لا يكفيه (قوله الا الى القبلة) أى فلا يحرم ولا تبطل صلاته بانحرافه اليها وان كانت خلفه على المعتمد (قوله واناسيا واجهلا) وكذا الجاح الدابة أو غفلته عنها أو اضلال طريق فلا يضر ذلك ان عاده عن قرب ويسجد للسجود في الجميع على المعتمد وإذا نوى الرجوع لمقصده آخر فليتنحرف فوراء له ساو ك طريق لا يستقبل فيه وان سهل ما يستقبل فيه (قوله يومئ) أى الراكب الذى لا يلزمه اتتمام الاركان كما مر (قوله أى يكفيه الابعاء) دفع بذلك ايهام كلامه وجوب الاقتصار عليه فله الاتمام ان سهل ولا يكف بذل وسعته في الابعاء ولا السجود على نحو عرف الدابة وان سهل (قوله ولا بدمن كون السجود أخفض) دفع به ايهام كلامه عدم وجوبه وعمله ان سهل عليه (قوله ان الماشى يتم ركوعه وسجوده) أى وجوبه باوكذا استقباله فيهما وفي احواله فان عجز عن شئ من ذلك لم تصح صلاته يتم ان شق عليه الاتمام لنحو وحمل أو خوض في ماء كغياه الابعاء أيضا (قوله وفي احواله) ومنه الجاوس بين السجدين (قوله ولا يمشى) معطوف على يتم ففيه الاظهار ويقال به تخصيص الماشى بالقيام وانظر لم سكت عنه الشارح (قوله الا في قيامه) ومنه الاعتدال وتشهده ومنه السلام والعدة للاغلب وبذلك انتظم ما يقال ان الماشى يمشى في أربع ولا يمشى في أربع فيستقبل فيهما وتجهوا وافراد السلام بالثلاثة كرا جوا الخلاف فيه على لا يلزمه فيه الجمعة لعدم سماعه النداء (قول المتن وبختص بالتحريم) قال في المجموع لو وقف لاستراحة أو انتظار رفيق أو نحوه لزمه الاستقبال قال ابن النقيب ويومئ المتوجه الى القبلة فان سار سير القافلة جاز أن يجهل الى جهة مسيره وان كان هو المراد للسبر لزمه ان يجهل الى القبلة بل ان كان زل في أنشائها لزمه ذلك قبل ركوبه لانه بالوقوف لزمه التوجه اه وقوله قبل ركوبه أى والحال انه المراد للسفر هذا هو الظاهر ويحتمل خلافه والحكمة في الاختصاص بالتحريم أن يقع أول الصلاة بالشروط ثم يجعل ما بعده تابعه كالنية (قول الشارح لا يصلى الا الى القبلة) أى فاذا سار ولو ببلادته تتم لجهة مقصده وصححه الناشى وخالف الماوردى فكان الشارح رحمه الله يريد ضعف مقالته لكنه اعتمدها في شرح المذهب (قول الشارح عامدا) مثله المكره وان قصر الفصل لنسور ومثل النامى ماذا انحرف خطأ أو لجاح الدابة (قول الشارح ولا بد ان يكون السجود أخفض من الركوع) أى ولا يلزمه بذل وسعته في خفضه بعد التميز بينهما (قول المتن ويستقبل فيهما الخ) ظاهر اطلاقهم سواء سهل ذلك أم لا (قول المتن ولا يمشى الخ) هذا التعليل يفيد الماشى

القولين لعدم طولها فاعتبر سهولة المشي فيه **(قوله ولو صلى فرضاً)** ولو كفاية أو بحسب أهلها وأعرضا
فشمّل صلاة الجنّاة وصلاة الصبي والمعدة ولولم يندبوا المنسورة وخرج النفل وإن نذر أعظمه لجوازه قاعدة
وعدم وجوب قضائه لو فسده وقول شيخنا الرمي أنه كالفرض غير مستقيم كقوله عن والده أنه لو نذر ركعتين
على الدابة صح فعلهما عليها لأن الوصف ينافي النذر ولا حاجة لجعل هذه مستثناة فراجع **(قوله على دابة)**
ومنها الآدمي ومثلها الأرجوحة والسفينة والسرير على الاعناق **(قوله وهي واقفة جاز)** وكالواقفة
مالمكان زمامها يسد بمنزلة كذا حامل السرير ولو واحد من حامله حيث ضبط بأقبحه وكذا لو كان مسير
السفينة غيره لعدم نسبة سيرها ذلك لا يصح طوافه عليه **(قوله أو سائرة)** ولو في أثناءها ومنها
المقطورة فلا يصح نعم إن خاف من نزوله عنها انحوا انقطاع عن رفقتها وإن لم يتضرر صلى عليها وأعاد وقال ابن
حجر بلاعادة وقول المنهج المأمور قبل أراد به العجز في أول الباب وإن كان ذلك حسياً وقبل أراد به ما في التيمم
وهو بعيد وإن كان في شرح الروض **(تنبيه)** لومشت الدابة الواقفة ثلاث خطوات متوالية أو وثبت وثبة
فأحس ولو سهواً بطلت صلاته كذا قالوا وفيه نظر فراجع في كلام شيخنا الرمي أنه محتمل ولا يضر بترك
ذنبها ورأسها وجعلها **(قوله ومن صلى في الكعبة)** وهي أفضل من المسجد وأفضلها جهة الباب والصلاة فيها
أفضل منها خارجها إلا نحو جماعة خارجها إن كانت أكثر من نفل السبب فيه أفضل منه فيها **(قوله)**
واستقبل جدارها الخ وإن بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع فلا يكتفي باستقبالها أو أشماله بخلافه من خارجها
فيكفيه هو أو هاو لو ألقى منها أو محل هدمها أو محل جزء هدم بحيث لا يخرج جزء من بدنه عنه وخرج بذلك
جدار الحجر بكسر الحاء وهو أو هاو فلا يكتفي بهما قالوا لأن نبوته من البيت ظني فراجع **(قوله مع ارتفاع)**
عتبتها ثلثي ذراع) تقر بياومثلها ترابها غير المختلط بغيره ومثلها شجرة نائمة فيها وخشبة مسمرة فيها أو مبنية
أو مدفوعة كالوديان لم يكن لها عرض لا مغرورة ولا مربوطة ولا حشيش ثابت فيها أو بذلك علم أن قول
بعضهم أنه يكفي هنا ما يدخل في البيع عند الإطلاق لا يستقيم منطوقاً ولا مفهوماً فليأت ما ملأوا زيل الشاخص
في البناء لم يضر كالأبطة قاله شيخنا والخطيب والفهم ما شيخنا الرمي وفرق بأن أمر الاستقبال أشد ولو
خرج عن محاذاته في البناء تكسبه معرصة في هواه الباب أو بين ساريتين بطلت عند ركوعه أو سجوده لا
إن صلى على جنازة أو المأذنة فيها **(فرع)** لو كان يسر الشاخص إذا صلى ويزيله إذا فرغ كفي عنده
غير شيخنا الرمي **(قوله كؤخرة الرحل)** عيم مضمومة فهمزة ساكنة وقد تبدل واو كذلك نفاء
محممة فراء مهمل مفتوحتين ثم راء مهملتين وهي الحقيبة المحشوة التي يستند إليها الركاب خلفه
من كور البعير **(قوله ومن أمكنه)** أي سهل عليه كما يشير إليه بالمشقة لا تختمل عادة من ذكر أو أنثى حر
أو رقيق بالغ أو غيره بصير أو أعجمي **(قوله علم القبلة)** أي علم مقابلة عينها برؤية في بصير أو بلمس الأعمى ولو
برأسه كالأخبار معصوم أو عدد تواتر مطلقاً أو فعلهم في حق بصير وكوضع نشأ فيه بنحو مكة وعلم فيه أصابة

في الاعتدال دون الجنوس بين السجدين وهو كذلك والفرق بين **(فرع)** لو خاف انقطاعاً عن الرفقة
بسبب الاستقبال واتمام الأركان فهل يغتفر ذلك ويومي هو محتمل **(قول الشارح)** ويلزمه في الأحكام في
الاصح) تفرع على الثاني وقضيته اللزوم وإن لم يسهل **(قول الشارح)** بدليل جواز الطواف أي بخلاف
السفينة فانها كالدار ونظر بعضهم في هذا بأنه لو عم السبيل حول الكعبة فطاف في زورق فالظاهر الصحة
قلت بل الظاهر خلافه وأيضاً العدول إلى السير في السفينة معتذر أو متعسر في حال السير بخلاف الدابة
(قول الشارح في الصحيحين الخ) روى الشيخان أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل في الكعبة والجواب
عنه أن الدخول وقع مرتين لم يصل في الأولى وصل في الثانية كذا رواه الإمام أحمد في مسنده وذكره ابن
حبان في صحيحه **(قول المتن علم القبلة)** قال الأسنوي ومحراب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وكل موضع

ويلزمه في الأحكام في الاصح
ولا يلزمه على القولين في
السلام على الاصح **(ولو)**
صلى فرضاً على دابة واستقبل
وأتم ركوعه وسجوده وهي
واقفة جاز) وإن لم تكن
معقولة لاستقراره في نفسه
(أو سائرة فلا) يجوز لأن
سيرها منسوب إليه بدليل
جواز الطواف عليها فلم يكن
مستقراً في نفسه **(ومن)**
صلى في الكعبة واستقبل
جدارها أو بابها مردوداً
أو مفتوحاً مع ارتفاع عتبتها
ثاني ذراع أو على سطحها
مستقبلاً من بنائها ما سبق
أي ثلثي ذراع **(جاز)** أي
ما صلاه بخلاف ما إذا كان
الشاخص أقل من ثلثي
ذراع فلا تصح الصلاة إليه
لأن الشاخص ستره المصلي
فاعتبر فيه قبرها وقد سئل
صلى الله عليه وسلم عنها فقال
كؤخرة الرحل رواه مسلم
وهي ثلثا ذراع إلى ذراع
تقريباً بذراع الآدمي ولا
فرق في الجواز بين الفرض
والنفل وفي الصحيحين
أنه صلى الله عليه وسلم صلى
فيها ركعتين **(ومن أمكنه)**
علم القبلة

عينها وكرؤية أولس محراب أجمع على أنه صلى الله عليه وسلم صلى اليه ومال شيخنا إلى أنه يلحق بذلك
 القرينة القطعية (قوله ولا حائل إلخ) هو قيد لوجود المشاهدة الممكنة والمس كذلك بعد زوال مانعها
 المشار إليه بقوله وشك إلخ (قوله لسهولة علمها) بالمشاهدة وأولس في نحو الاعمى كاسر (قوله وقول
 الروضة إلخ) هو كذلك لأن العلم مقدم على خبر الثقة وهو مستفاد من قول المصنف والأخذ إلخ وربما
 أدخله المصنف في التقليد ورشاليه تقديمه على الاجتهاد فتأمل (قوله ولو حال إلخ) هذا مفهوم ما تقدم
 وهو ما يمنع العلم بالقبلة فينتقل لما بعده وشرط البناء أن لا يكون متعدياه والا كلف إزالته أو صعوده أو
 دخول المسجد (قوله للشفقة في تكليف المعايينة) قال بعض مشايخنا ومن الشفقة تكليف الاعمى الذهاب
 إلى حائط المحراب مع وجود الصغوف أو تعثره بالجالسين أو بالسورى ونحوها وصلاته خلف امام بعيد عن
 حائط المحراب (قوله ويؤخذ إلخ) هو استدراك على ما فهمه كلام الروضة من تقديم الاجتهاد على الخبر عن
 علم مع أنه ليس كذلك وأشار إليه بما سياتى من أن شرط الاجتهاد فقد الخبر عن علم (قوله أخذ بقول ثقة)
 هو عدل الرواية كما بآنى (قوله بخبر) عدل عن قول بعضهم أخبر عن قول بعضهم مع أخباره ليفيد أن
 وجود مانع من الاجتهاد ولو قيل أخباره كما أشار إليه الشارح فيجب سؤاله حيث لا مشقة وكان في محل يجب
 طلب الماء منه كما بآنى (قوله من علم) كرويته للكعبة وألنحو المحراب السابق وليس منه الاخبار برؤية
 القطب ونحوه خلافاً لمن زعمه لأنه من أدلة الاجتهاد كما بآنى وأما الخبر عن الخبر عن علم فهو في مرتبة وان قدم
 الأول عليه (قوله بخلاف الفاسق) قال شيخنا ما لم يصدق منه الكفار وسيأتي ما فيه (قوله والمميز) ما لم
 يصدقه وكان الانسب أن يقول وغير البالغ لأن الخارج بالقياس لا يجامعه ولعله نظر إلى ما يمكن منه الاخبار
 (تنبية) يقدم بعد الخبر عن علم رؤية محراب ثبت بالأحاد أنه صلى الله عليه وسلم صلى اليه أو أخباره
 وبعدة محراب معتمداً على كثر طارقه العارفون ولم يطلعوا فيه ولو يبلد صغرى في مرتبة بيت الامة
 المعروف فلا يجتمع شيء من ذلك نعم له الاجتهاد في هذين بمنته وبسيرة بخلاف ما قبلهما من جميع ما تقدم
 (فائدة) أصل المحراب صدر المجلس لغرضه يسمى بذلك لأن المصلى يحارب فيه الشيطان ولا تنكره الصلاة فيه
 ولا يمين فيه خلافاً للجلال السيوطى (قوله فان فقد) أى الثقة بالخبر عن علم وكذا ما ألحق به ما ذكر بان لم
 يوجد في محل يجب طلب الماء منه أو لحق به مشقة لا تحتمل عادة (قوله بان كان عارفاً بأدلة القبلة) هو تصوير
 لا مكان الاجتهاد ولا بد أن يكون معرفة الأدلة من معلم مسلم أو من كافر بلغ حد التواتر أو أقر عليها مسلم
 عارف والافلا عبرة بها ولا يعتمد عليها وان صدق المعلم عليه قاله شيخنا الرملى واعتمده وقد تقدم عن شيخنا
 اعتبار التصديق (قوله والنجوم) عطف عام على الشمس والقمر ومنها قلب القمر الذى هو نص في قبلة
 مصر عند طلوعه من الافق ومنها الكوكب المسمى بالجدى بالتصغير وبالقطب لقربه منه وبالوثيق بفاس
 الرضى وهو أقوى الأدلة وأعمها لأنه يستدل به في جميع الاماكن الملازمة مكانه فيجعل في اليمن قبلة الوجه
 وفي نحو الشام خلف الظهر وفي نحو العراق خلف الاذن اليمنى وفي نحو مصر خلف الاذن اليسرى وقد قيل
 في ذلك نظراً من واجه القطب بارض اليمن وعكسه الشام بخلف الاذن
 عراق اليمنى ويسرى مصر قد صحح استقباله في العمر

(قوله من حيث إلخ) هو بيان للراد من معرفة ما ذكر ليخرج به معرفة ذواتها وأماها ونحو ذلك

ثبت صلاته فيه بنزل منزلة الكعبة في جميع ما ذكر فيها (قول المتن حرم عليه التقليد) لو قال بدله الرجوع
 إلى غيره لمكان أولى ليوافق عبارة الروضة الآتية (قول المتن أخذ بقول ثقة) مثل ذلك المحارب الوجود
 في بلاد المسلمين السالمة من الطعن (قول الشارح بان كان عارفاً بأدلة القبلة) أى أو أمكنه التعلم مطلقاً
 على ما في التناجيب على الراعى أو بشرط السفر على المختار في الروضة كما سياتى كل ذلك آخر الصفحة واه

ولا حائل بينه وبينها كان
 كان في المسجد أو على جبل
 أبى قيس أو سطح وشك
 فيها الظلمة أو غيرها (حرم
 عليه التقليد) أى الأخذ
 بقول المجتهد بان يعمل به
 فيها (والاجتهاد) أى العمل
 به فيها لسهولة علمها في
 ذلك وقول الروضة كاصلها
 لا يجوز له اعتماد قول غيره
 يعم المجتهد والخبر عن علم
 ولو حال بينه وبينها جبل
 أو بناء في الروضة وأصلها
 له العمل بالاجتهاد للشفقة
 في تكليف المعايينة بالصعود
 أو دخول المسجد يؤخذ
 مما سياتى أنه يعمل بقول
 الخبر عن علم مقسماً على
 الاجتهاد (والا) أى وان لم
 يمكنه علم القبلة (أخذ بقول
 ثقة بخبر عن علم) سواء كان
 حراً أم عبداً ذكر أم أنثى
 بخلاف الفاسق والمميز
 وليس له أن يجتهد مع
 وجوده (فان فقدوا مكن
 الاجتهاد) بأن كان عارفاً
 بأدلة القبلة كالشخص
 والقمر والنجوم من حيث
 دلالتها عليها

(حرم التقليد) ووجب عليه الاجتهاد فان ضاق الوقت عنه صلى كيف كان ونجب الاعادة (وان تحجر) المجتهد لغيم أو ظلمة أو تعارض أدلة (لم يقل في الاظهر) لجواز زوال التحجير عن قرب (وصلى كيف كان) حرمة (١٣٧) الوقت (وبقضى) وجوبه

والثاني بقلده ولا يقضى قال في شرح المذهب والخلاف جارسواء ضاق الوقت أم لا عند الجمهور وقال الامام محله اذا ضاق الوقت ولا يجوز التقليد قبل ضيقه قطعاً لعدم الحاجة انتهى وسكت في الروضة كاصلها على مقالة الامام وانه قال بعدها وفيه أي التقليد احتمال من التيمم أول الوقت (ويجب تجديد الاجتهاد لكل صلاة تخضر) من الخمس أداء كانت أوقضاء (على الصحيح) اذا ثقة ببقاء الظن بالاول والثاني لا يجب لان الاصل بقاء الظن ولا يجب للافالة جزماً وخص بعضهم الخلاف بما اذا لم يفارق موضعه كافي طلب الماء في التيمم حتى اذا فارق يجب التجديد جزماً وفرق الرافعي بان الطلب في موضع لا يفيد معرفة العدم في موضع آخر وأدلة القبلة أكثرها مما وبه لا تختلف دلالتها بالمسافات القريبة نعم الخلاف مفيد بما اذا لم يكن ذا كالدليل الاجتهاد فالذا كالدليل لا يجب عليه تجديد قطعاً كما قال في الروضة في كتاب القضاء في مسألة وقوع

(تنبيه) من الادلة الجبال والرياح وهي أضعفها وأصولها أربع الشمال ويقال لها البحرية ومبدؤها من القطب المتقدم فالحاكم فيها تقدم ويقاس عليها غيرهما ما يناسبها ويقال لها القبلية لسكونها الى جهة قبل المدينة الشريفة ومبدؤها من نقطة الجنوب والصلباو يقال لها الشرقية ومبدؤها من نقطة المشرق ويقال لها الدهبورو يقال لها الغربية ومبدؤها من نقطة المغرب (قوله حرم التقليد) أي العمل بقول مجتهد آخر ولو أعلى منه معرفة (قوله ووجب عليه الاجتهاد) ولو على الاعمي (قوله وان تحجر لم يقلد) أي ان كان بصيرا ولا فله التقليد ولو لا اعمي أقوى ادرا كانه (قوله فان ضاق الوقت عنه) أي الاجتهاد صلى فلا يصلي قبل ضيقه لانه حرمة الوقت قال شيخنا الان أس من زوال التحجير صلى وقت يأسه ولو في أول الوقت ولا يس له أن يؤخر حتى يخرج الوقت وفارق من علم ماء في حد الفوت حيث يجب عليه طلبه وان خرج الوقت لتيقن الماء معه (قوله والخلاف) أي الاظهر في أنه لا يقلد ومقابلته جارسواء ضاق الوقت أم لا فالتعليل بحرمة الوقت يراد به عدم خلو الوقت عن الصلاة (قوله وقال الامام محله) أي الخلاف المذكور (قوله وسكت في الروضة كأصلها على مقالة الامام) أي ارتضاها حينئذ فالمسئلة ذات طرق فتأمل (قوله وانه قال) أي وسكت في الروضة على أن الامام قال الخ وهذا يفيد أن الخلاف قبل آخر الوقت انما هو من بحث الامام وهو معارض لما ذكره في شرح المذهب من جريان القولين فيه فسكوت المصنف عليه في غير محله فتأمل (قوله وفيه) أي التقليد احتمال بجواز أول الوقت كالتيمم (قوله ويجب تجديد الاجتهاد) ولو على الصبي ومثله تجديد الاعمي ونحوه ممن يجوز له التقليد وكلامه شامل لمن تحجر في وقت السابقة ولا مانع منه لا مكان زوال التحجير في هذه (قوله لكل صلاة تخضر) أي يدخل وقت فعلها بدليل شموله للقضية كاذ كره الشارح (قوله من الخمس) ومنها المعادة وجوباً يخرج بها غيرهما بما يحضر وقت فعله كصلاة الجنائز والنافلة ولو مؤقته ومنها المعادة ندبا خلافاً لمن يحجر وألحق الاسنوي المنسوبة بالخمس وضعف (قوله وفرق الرافعي) أي من حيث اختلاف الحكم قال بعضهم والمراد بالمسافة أي القرية ما وافقت في الاقليم الواحد وبالبعيدة ما خالفت فيه وفيه نظر ظاهر فراجع (قوله فالذا كالدليل) أي الاجتهاد عند حضور الفرض الثاني لم يحتاج الى اجتهاد وظاهر هذا جواز الفرض الاول وان نسي فيه الدليل قبل شروعه فيه كأن أخره ولو بلا عذر وهو الذي مال اليه شيخنا آخر اوعتمده وفارق المعادة لفساد الاول بانها فرض ثان صورة ومعنى تذكر الدليل الاول أن لا ينسى ما سئل عليه في الاجتهاد الاول كالشمس أو القطب وقيل ان لا ينسى الجهة التي صلى اليها ولا (قوله ومن يحجز عن الاجتهاد وتعلم الادلة) فهو من عطف السبب على المسبب لان المحجز عن الاجتهاد بالحجز عن تعلمها كذا قالوا والوجه أن يراد بالحجز عن تعلم الادلة عدم معرفتها وان قدر على تعلمها لماسياً أي أنه فرض كفاية وما ذكره الشارح نفسه بل بالحجز في ذاته قال شيخنا ويجوز تعلمها من كافر كما قاله الماوردي وقال شيخنا الرمي بحرمته وعلى كل لا يعتمد عليها الا أن أقر عليها مسلم عارف كاسم (قوله فله ثقة

أعلم أي بعد قول المتن فيحرم التقليد (قول الشارح وسكت في الروضة كأصلها على مقالة الامام) قال الاسنوي رحمه الله نقل الرافعي كلام الامام وأقره ثم حزم في آخر المسئلة في الكلام على لفظ الوجيز بأن الاطلاق محمول على هذا التقييد وغفل عنه في الروضة فتقل كلام الامام ساكتا عليه انتهى (قول الشارح وفيه أي التقليد احتمال من التيمم أول الوقت) أي اذا علم وصوله الى الماء أخره (قول المتن على الصحيح) هذا الخلاف يجري في المفتي في الاحكام الشرعية وفي المقلد هنا أي في القبلة وهناك وفي الشاهد اذا ذكر كمن شهد ثانيا بعد طول الزمن وفي طلب التيمم الماء اذا لم ينتقل عن موضعه (قول المتن فله ثقة) لو

(١٨) - (قلوبى وعيمره) - (اول) الحادثة مرة أخرى للمجتهد المقيسة على مسألة القبلة انه ان كان ذا كالدليل يلزمه التجديد قطعاً (ومن يحجز عن الاجتهاد وتعلم الادلة كاعمي) لعدم رؤيته لها وبصبر ليس له أهلية معرفتها (فله ثقة

عارفاً) أي بالدلالة يجتهد له (قوله والمميز) قال شيخنا ما لم يصدق ومثله الفاسق ومنه الكافر كما تقدم (قوله ولا يقضى ما يصله بالتقليد) أي أن لم يظهر له الخطأ فلا أبصر الا على أوزان الظلمة فرأى أنه ليس على الصواب أعادها ان كان بعد ما واستأنفها ان كان فيها بطلانها ولو اختلف عليه عارفاً فله تقليد أيهما شاء لكن يندب تقديم الاوثق والاعلم ولو في الصلاة فيتحول كإبائي بيانه نعم ان قاله الثاني أنت على الخطأ قطعاً وان لم يكن أعلم أو قال له خطأ بك الاول وكان هو أعلم وجب الاخذ بقوله مطلقاً ولو فيها فيتحول وجوب بان ظهر له الصواب بمقارنا للخطأ كأن أخبره به أيضاً لا بطلت وان ظهر له الصواب حالاً وفارق هذا ما قبله بدعوى الخطأ في هذا دون ذلك (قوله ويعيد فيه السؤال) أي وجوباً يلزم إعادة الاجتهاد من المسؤول لا يمجتهد له ومحل وجوب السؤال ان لم تكن مشقة بما يسقط الجمعة والاصلي وأعاد كما سر (قوله وان قصر بما يصرفه في الحج) ولو بالسفر الى مسافة القصر وتعتبر القدرة في المسلم من بلوغه وفي الكافر من اسلامه بعده (قوله الشخص) أشار به الى أن الضمير ليس عامًا لمن أمكنه التعلم فقط كإبراهيم كلام المصنف والى شموله لغير ذلك كإبراهيم (قوله وقال في الروضة الخ) أفاد كلامها وجوب التعلم عينا على المنفرد سفر أو حضر أو كفاية على غيره كذلك وليس كذلك بل المعتمد أنه ان وجد محراب معتمد في حضر أو سفر في طريقه أو مقصده أو وجد عارف ولو واحداً في بلد كبير أو ركب وان كبر ففرض كفاية والا ففرض عين ويمكن حمل كلامها عليه بان يراد بالسفر فيها عدم العارف وبالحضر وجوده وبذلك علم أن قول شيخ الاسلام ولم يمكنه تعلم أدلتها مبني على المرجوح المفهوم من كلام الروضة وقد ذكر من يوثق به أنه ساقط من نسخة المؤلف وان ولده ألحقه بهامشها مصححاً عليه والوجه اسقاطه كإعلم من أن للمتمكن من التعليم أن يقلد عارفاً لانه ليس عارفاً فلا ينافي ما هو المأمور من أنه ليس للجهل أن يقلد مجتهداً آخر لانه في العارفين فتأمل (قوله بالاجتهاد) أي بسببه منه أو من مقلده وكذا انجبر ثقة عن علم أو غيره مما سر كالمحراب (قوله فتيقن الخطأ) وان لم يظهر له الصواب والمراد باليقين ما يمنع معه الاجتهاد فيشمل خبر الثقة المعين للكعبة أو القطب أو المحراب المعتمد وخرج به الظن ولو بخبر الثقة كما سر نعم لا عبرة بتدريج يحصل في حال الصلاة لانه لا يمكن التحرز عنه غالباً (قوله قضى) أي لزمه فعل الصلاة تانياً لا استقراره في ذمته ولو في الوقت ولا يفعل حتى يظهر له الصواب ولو بعد الوقت لانه متمكن من اليقين بالصواب أو بالانتقال الى محل آخر وبذلك فارق عدم لزوم القضاء بالا كل ناسي في الصوم وبالخطأ في وقوف عرفه ونحو ذلك لانه لا يأمن وقوع الخطأ في القضاء أيضاً (قوله وجب استئناها) بمعنى أن فعلها يستقر في ذمته ولا يلزمه الا اذا ظهر له الصواب كما تقدم (قوله

عارفاً) بهما ولو كان عبداً أو امرأة بخلاف الفاسق والمميز ولا يقضى ما يصله بالتقليد ويعيد فيه السؤال لكل صلاة تحضر على اختلاف المتقدم في تجديد الاجتهاد كما ذكره في الكفاية (وان قصر) الشخص على تعلمها (فلا يصح وجوب التعلم) عليه (فيحرم التقليد) فان ضاق الوقت عن التعلم صلى كيف كان وأعاد وجوباً والثاني لا يجب التعلم عليه بخصوصه بل هو فرض كفاية فيجوز له التقليد ولا يقضى ما يصله به هذا ما ذكره الرافعي وقال في الروضة المختار ما قاله غيره انه ان أراد سفره ففرض عين والا ففرض كفاية وصححه في شرح المذهب وغيره (ومن صلى بالاجتهاد فتيقن الخطأ) في الجهة في الوقت أو بعده (قضى في الاظهر) والثاني لا يجب القضاء لغيره بالاجتهاد (فلو تيقنه فيها وجب استئناها) بناء

اختلاف مجتهدان فالأحب تقليد الاعلم قبل يجب فان استوى بالخبر (قول المتن فالاصح وجوب التعلم) كالوضوء وغيره من شروط الصلاة (قول الشارح بل هو فرض كفاية) أي لان الحاجة اليه نادرة (قول الشارح ان أراد سفره ففرض عين) أي لكثرة الاشياء فيه (قول المتن فتيقن الخطأ) أي ولو باخبار ثقة ومثله محارب المسلمين السالمة من الطعن (قول المتن قضى) بوجه اختصاص الخلاف بما بعد الوقت كما في نظير ذلك من الاجتهاد في الوقت لكن في كتاب دلائل القبله لابن القاص جريان القولين مطلقاً كما مشى عليه الشارح ثم ما ذكره في المجتهد اذا تيقن الخطأ أو تغير اجتهاده يجرى في المقلد اذا أخبر من قلده بيقين الخطأ أو تغير اجتهاده أو أخبره بذلك ثالث هو أعلم من الذي قلده (قول المتن في الاظهر) أي لانه تيقن الخطأ فيما يأمن مثله في القضاء بخلاف الخطأ في الوقوف بعرفة بخلاف الأكل ناسياً في الصوم (قول الشارح والثاني لا يجب) هو مذهب الأئمة الثلاثة لانه ترك الاستقبال لمنه كان كالترك للقتال واستدلوا بقضية أهل قضاء في نحو طم لما بلغهم النسخ وأجيب بأن النسخ ان لم يثبت في حقهم الا بعد الخبر فلا اشكال وان ثبت قبل ذلك فهم كانوا متمسكين بنص فلا ينسبون الى تغيير بخلاف المجتهد فقد يكون قصر (قول الشارح بناء على القضاء) قد

فظهره الصواب) أي مقارنا لظهور الخطأ أو عقبه من غير تخلل زمن والابطال كما مر لتأدي جزء منها غير القبلية بغير ظنها (قوله عمل بالثاني) وجوباً بمطلقان كان أرجح فإن تساوى بالمتنع العمل بالثاني فيها ونحوه قبلها وبعيداً فاعمله كما قاله البغوي لتردده حال الشروع (قوله وسواء الخ) هذا التعميم صحيح بالنسبة لعدم القضاء بالعمل بالثاني كما علمت وفائدة العمل بالثاني بعدها بالنسبة لصلاته أخرى (قوله أربع ركعات لأربع جهات) وكذا أكثر في أكثر وهذا حيث لم يظهر له خطأ فيها أو بعده في جهة منها (قوله ويندرج فيها الخ) أي والتخصيص بالجهة أولى مراعاة لقول المصنف لأربع جهات (قوله وفيها انحراف) أي إن كان الثاني أرجح كما مر (نتيبه) قال السبكي محل جواز تقليد محارب المسلمين إذا لم يظهر له فيها خطأ باجتهاده فيها والالم بجزء تقليدها اهـ (باب صفة الصلاة)

أي بيان ما اشتملت عليه ذاتها وما كانت الصفة أصالة للامرا الحال عند الذات القائم بها سواء كان لازماً لها ولا وهذا لا تصح إرادته هنا لأنه يخرج الأركان المقصودة بالذات احتياجاً إلى تفسير الصفة بالكيفية التي هي اسم للأركان والسنن والشروط لانها من كفيات الفعل أي كون أفعالها مقارنة للوؤء مشلا وبذلك صح اشتغالها على الشروط (قوله وهي) أي الكيفية ولا يصح رجوعه للصلاة لانها اسم حقيقة للأركان خاصة ولهذا الواقصر عليها كفاها وكانت صلاة حقيقة ولانهم قالوا انه سمي ما يجبر بالسجود بهضاً شبيهه للبعض الحقيقي لا يقابل يلزم على ذلك أن مازاد على أقل ما يجزئ من الأركان ليس منها لاننا نقول مفهوم الركن يشمله مطلقاً كما أن مفهومها يشمل غير الأركان مما هو منها الدخول في نيتها (قوله وعلى سنن) و يسمى ما يجبر بالوجود منها بعضا ولا يجبر هيئة وسكت عن الشروط لعدم ذكرها في الباب وإن كانت من الكيفية كما مر وقولهم شبهت الصلاة بالإنسان فكرنها كراسه وشرطها كحياته وبعضها كعضوه وهيئتها كشمعه أرادوا بها الصلاة باعتبار كيفية الفعل لا بحسب مفهومها انتأمل (قوله كالجزء) أي

أشار إلى ذلك المتن بقوله فلو باقاه (قول الشارح وينحرف الخ) استدل له بقصة أهل قباء (قول المتن وإن تغير اجتهاده) أي ولو قلنا بعدم وجوب إعادة الاجتهاد (قول الشارح فظهر له الصواب) يريد أن محل العمل بالثاني إذا اقترن ظهور الصواب بظهور الخطأ والافان كان خارج الصلاة فهو متحيز أي فلا يقلد ويصلي كيف كان ويقضي وإن كان فيها وجوب الاستئناف وإن قدر على الصواب عن قرب لمضى جزء من صلاته إلى غير قبله محسوبة (فائدة) قال في شرح الارشاد والمراد بالمقارنة أن يظهر معها أو يظهر الصواب عقب ظهور الخطأ من غير تخلف انتهى فلا إشكال في قولنا يبدأ محل العمل الخ واعلم أن الاجتهاد الثاني إذا كان مساداً للاول فالثاني جزم به البغوي وصوبه الطبري والاسنوي وجوب البقاء على الجهة الاولى فما صححه في المجموع من وجوب التحول في هذه الحالة أيضاً أخذنا باطلاق الجمهور في ردود بل قال الاسنوي أنه باطل ومخالف لما اقتضاه كلام الرافعي من وجوب الاستئناف وعبرة الاسنوي في القطعة عند قول المنهاج وإن تغير اجتهاده عمل بالثاني مانصه التنبيه الثاني محل ما سبق إذا رجح الثاني فإن استوى أو كان خارج الصلاة فهو مخير وإن كان فيها فإن عجز عن إدراك الصواب عن قرب بطلت وإن قدر فهو ينحرف ويبنى أو يستأنف فيه الخلاف السابق وأولى بالاستئناف كذا قاله الرافعي وزاد في الروضة الصواب الاستئناف قال الاسنوي وما ذكرناه هنا لا يستقيم فراجع من المهمات انتهى ومراده ما سلف نقله عنه كالبعوى من البقاء على الاول (قول الشارح أو فيها انحراف وأنها) قال الاسنوي لا يعود فيه الخلاف المذكور في الجهة لان التيامن والتيامر أسهل من الجهة انتهى والخلاف السابق هو وجه مرجوح قائل بأن تغير الاجتهاد في الجهة في أثناء الصلاة موجب للاستئناف وهذا الوجه لم يتعرض له الشارح

(باب صفة الصلاة)

على القضاء وينحرف على مقابله إلى جهة الصواب ونحوها (وإن تغير اجتهاده) فظهر له الصواب في جهة غير جهة الاول (عمل بالثاني ولا قضاء) لما فعله بالاول لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد وسواء تغير بعد الصلوات فيها (حتى لو صلى) صلاة (أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد) أربع مرات (فلا قضاء) لها لما ذكر ويندرج في عبارة المصنف الخطأ في التيامن أو التيامر فإن يتقنه بعد الصلاة أعادها أو فيها استأنفها على الاظهر فبهما وإن ظنه بالاجتهاد بعد الصلاة لم يؤثر أو فيها انحراف وأنها (باب صفة الصلاة) أي كيفية وهي تشتمل على فرض تسمى أركاناً وعلى سنن تأتي معها (أركانها ثلاثة عشر) وفي الروضة سبعة عشر عدا منها أطماً نبتة في محالها الأربعة من الركوع وما بعده أركاناً وجعلها هنا كالجزء من ذلك وهو اختلاف في

اللفظ دون المعنى (نية)
وهي قصد (فان صلى
فرضا) أى أراد أن يصلى
ما هو فرض (وجب قصد
فله) بأن يقصد فعل
الصلاة وهي هنا ما عدا
النية لانها لا تنوى ولذلك
قيل انها شرط (وتعينه)
بالرفع من ظهراً وغيره
(والاصح وجوب نية
الفرضية) مع ما ذكر

بدليل عدم اعتبارها ركناً في التقدم والتأخر (قوله دون المعنى) لانها لا بد منها مطلقاً ولا بد من تداركها
اذا شك في فعلها مثلاً ولم يعدوا المصلى ركنها هنا لتحقيق صورة الصلاة عقلاً وحسباً في الخارج بدونها وبذلك
فارتت الصوم بمعنى الامساك والبيع بمعنى النكاح (قوله وهي القصد) أى هي لفظة ذلك ومفهوم القصد
ما كان فيه ملاحظة للفعل أولاً وما كان مقارناً للشروع في الفعل أولاً فان لوحظ الفعل واقتربت بأوله فهي
النية شرعاً ولذلك يقال النية شرعاً قصد الشيء مقترناً بفعله فقوله أراد أى شرع وقول بعضهم ان النية لفظة
وشرعاً قصد الفعل مطلقاً واعتبار الاقتان مصحح له ليعتد به مردود وكذا قول بعضهم اعتبار الامور
الثلاثة الآتية في النية بخلاف الشرع فيها فتأمل (قوله فرضاً) أى ولو مندوراً أو جنازة وتكفي نية النذر
في المنذور عن نية الفرضية وأما مندور الانعام فهو باق على التغلابة ومثله نذر المحافظة على الرواتب مثلاً
ولا تكفي نية الكفاية عن نية فرضها لانها قد تكون في المنسوب (قوله ما هو فرض) أشار بذلك الى أن
المراد بالفرض ما يوصف بالفرضية ولو على غير الفاعل فلا ينافى ما بعده ويشمل صلاة الصبح والمعدة والضحية
في فعله عائد الى ما هذا المعنى فتأمل (قوله وهي هنا الخ) لا يخفى أن هذا الحاجة اليه لان النية من الصلاة
لا من فعل الصلاة لئى هو في كلام المصنف والشارح وحيداً فلا حاجة لقول بعضهم انها كالاشارة في الزكاة
تركى نفسها وغيرها لا لقول بعضهم بغير ذلك بل لا يصح ذلك أيضاً لسيأتي على أنه يتعين اخراج التكبير
من ذلك أيضاً لانها يقصد بها التحريم وفعل غيرها لا يصح قصد فعلها فيها المستعرفه واختلاف في المراد بقوله
لانها لا تنوى فقيل معناه أنه لا يتصور نيتها على الوجه المراد هنا وقد علمت بطلانه وقيل ان المعنى أنه لا يجب
نيتها وان أمكن ملاحظتها منفردة كأن ينوى أنه ينوى الصلاة مثلاً وهو باطل أيضاً لان افرادها بمعنى
سبقها الفعل كما مثل ليس مرادها هنا مقتضى عدم وجوبها تصورهما مع المقارنة وهو غير صحيح لانه ان نوى
مع التكبير أنه ينوى الفعل لم يصح تكبيره ولا صلاته وان نوى نفس الفعل فليس هذا نية النية وسيأتي مثل
ذلك في نية التكبير فيها فتأمل وقول المصنف ولو نفلها هو غاية للصلاة لانه لا نية أى الصلاة ولو نفلها لا بد من نية
فعلها فلا يكفي قصد الصلاة من غير تعرض للفعل كما قاله وقد يقال هو غاية لا كسقاء بنية الفعل في النقل فلا
يحتاج للتعرض للنقل على المرحح الآتي فهو اشارة لرد الخلاف الذي جرى على طريقته والمراد بقوله ان تتميز
عن بقية الافعال أى التي لا تحتاج الى نية وان نية غير الصلاة (قوله ولذلك قيل انها شرط) قيل فائدة الخلاف
تظهر فيما لو افتتحها مع مقارنته مفسد ككذب وزال قبل ان تمامها فعلى الركنية لا يصح وعلى الشرطية تصح
وهو مردود بان مفاد الشرط والركن في اعتبار الصحة واحد ولانه تمام التكبير يبين أنه في الصلاة من
أولها فيلزم مقارنته جزئياً بعدم الشرط وهو مفسد وقد صرحوا فيما يأتي أن الكلام الكذب ولو سهواً
أنشأها مطلقاً وغير ذلك فافهم وتأمل (قوله بالرفع) أى عطف على قصد لا بالجر عطف على فعله لان قصد
التعيين لا يكفي في النية اهـ (قوله من ظهراً وغيره) من كل ما يفيد التعيين في الظاهر نحو صلاة يسر
الابرار لها في الصبح نحو صلاة يتوب لها وصلاة الغداة أو صلاة الفجر أو صلاة يقف لها بدأ ونحو ذلك
كذا قالوا وفيه نظر وسيأتي قوله في المصنف ان يتميز عن النقل أى لان قصد الفعل والتعيين من حيث هو
موجودان في النقل فلا يتميز الفرض عنه الا بنية الفرضية وايسر المراد بالتعيين تعييناً مخصوصاً كالظهور مثلاً
ومراده بالنقل الاصل فيسقط ما توهمه بعضهم من ارادة تعيين مخصوص فوجب اسقاط هذا التعليل فتأمل
والمراد بالفرض ما مر فتجب نية الفرضية والتعيين في المعادة على المعتمد (قوله مع ما ذكر) هو قصد
الفعل والتعيين وضمير الصادق ويتعين عائد الى ما ذكر وهذا بناء منه على عدم وجوب نية الفرضية في

(قول الشارح أى أراد ان يصلى ما هو فرض) كانه دفع لما اعترض به الاسنوى من ان ضمير فعله الآتي
لا يصح عوده على الفرض لان ذلك سيأتي في قوله والاصح وجوب نية الفرضية قال القاياني رحمه الله كلام

المعادة وقد علمت ضعفه وأما الصلاة المصيبة فيجب فيها نية الفرضية أيضاً عند شيخ الإسلام وغيره كواله شيخنا الرملي وضعفه شيخنا تبة الشيخنا الرملي واعتمد ما في المجموع وفارقت المعادة بان صلاته تقع بفلا اتفاقاً وبذلك علم أنه لو قضى ما فاتته في زمن التميز كما مر لم تجب عليه نية الفرضية فيه وإن كان الآن مكلفاً به خلافاً لبعضهم (قوله لا بقصد الاعادة) مقتضى ذلك وجوب قصد الاعادة فيها على القول الثاني فراجع (قوله دون الاضافة الى الله تعالى) أي لا يجب التعرض لها بمعنى ملاحظتها لتحقيق معنى الاخلاص فلا ينافي كونها لا تنفك عنها ألا يتصور في عبادة الواحد أن تكون غير الله تعالى ومثلها اليوم والشهر والسنة وعدد الركعات والقبة لكن بسن التعرض لما ذكر ولا يضر الخطأ فيه ولو بالتأخير الآتي عدد الركعات كذلك قاله شيخنا الرملي وغيره وفيه نظر لأن الخطأ بالغالب فتأمل (قوله إن نوى جاهل الوقت الخ) ظاهره وإن قصد معناه الحقيقي وتبين خلافه وبه قال بعض مشايخنا وفيه نظر والوجه خلافه كما يؤخذ من تقييد مسألة البارزى وهي أنه سئل عن رجل كان يحب ساقى موضع مظلم عشرين سنة وكان يتراءى له الفجر فيصلي ثم تبين له بعد ذلك أنه خطأ سابق على الوقت فإذا بقضى فاجاب بأنه يلزمه قضاء صلاة واحدة لأن صلاة كل يوم تقع قضاء عن اليوم الذي قبله بناء على الاصح أنه لا يشترط نية القضاء والاداء قال العلامة ابن قاسم والوجه أن محل ذلك مالم يقصد فرض ذلك الوقت الذي ظنه مخصوصه والا فلا تقع عن الفائتة ووافقه على ذلك شيخنا ابن حجر والرملي وذكر مثل ذلك في مسألة الروضة المذكورة إذا كان عليه صلاة فاتتة (قوله أما العالم فلا تنقد) أي إن قصد المعنى الحقيقي والابان قصد المعنى اللغوي وهو أن الاداء بمعنى القضاء وعكسه أو أطلق لم يضر وتوقف شيخنا في الاطلاق ولا تنكفي نية صلاة الوقت قالوا لانه من الجائز أن يتدكر فائتة وهذا وقتها وفيه نظر مع الاكتفاء بنحو الظاهر والعصر أو بنحو صلاة الصبح أو صلاة بثوب لها مع وجود المعنى المذكور في ذلك وقد يجاب بان الاشتباه في هذا إما هو من النوع فقط فيرجع الى نية الاداء والقضاء وقد مر عدم اعتباره وفي الاول أعم من ذلك فلم يكتفوا به لعمومه مع أن نحو الصبح علم والاشتراك فيه لفظي (قوله وتعينها كصلاة عيم) أي وإن نذرهما مع نية الفرضية كما مر (قوله والوتر) ولا يكفي راتبة العشاء فيه وإن كان من الروايات كما سيأتي (قوله وجهان) ذكرهما في المحرر بالتعريف فاقضى أنهما الوجهان السابقان في نية الفرضية وأن الاصح وجوب نية النافلة هنا وتبعه المصنف وألا ثم كسب أداة التعريف وجمع عليه ليفيد أنهما وجهان غير الاولين ولذلك عبر هنا بالصحيح والاستدراك حينئذ على مقتضى اطلاقهما وفي قول الشارح كافي في نية الفرضية دون أن يقول هما السابقان في نية الفرضية أو نحو ذلك إشارة الى هذا فتأمل (قوله وفي اشتراط الخ) أورد ذلك عليه مع إمكان ادخاله في التشبيه السابق جوا على ترتيب كلام المصنف من ذكره نية الاداء وما بعده بعد نية الفرضية فيما قبله وحيث لم تجب نية النافلة فهي مندوبة كما ذكر (قوله وهو لا يتقيد الخ) فيه إشارة الى وجه تسميته بالطلاق (قوله ولم يذكر) المؤلف أولاً في ذات الفرض لا في صفته وثانياً على العكس فلا يرد ما قاله الاسنوي رحمه الله (قول الشارح الصادق الخ) يرجع السكك من قول المتن قصد فعله وتعيينه (قول الشارح لان العبادة لا تكون الا لله تعالى) مثله قول الرافعي في توجيهه عدم اشتراط القسمية عند الذبح اسم الله تعالى على قلب المؤمن سمي أو لم يسم (قول الشارح ليتحقق معنى الاخلاص) استدلل بعضهم بقوله تعالى وما لأحد عنده من نعمة تميز الآيات وجه الدلالة كونه سبحانه وتعالى جعل المجازاة لا تقع بمجرد الفعل حتى يبتغي بها وجهه به الا على (قوله الشارح وتعيينها) معطوف على قوله قصد فعل الصلاة (قول الشارح كما في نية الفرضية) من هنا قال الاسنوي لوقال الوجهان كان أولى (قول الشارح وفي اشتراط نية الاداء والقضاء الخ) عبارة المتن تنفيذ ذلك فتأمل أي كما

الهابدون هذه النية فلا يجب بخلاف المعادة فلا ينصرف اليها الا بقصد الاعادة (دون الاضافة الى الله تعالى) فلا تجب لان العبادة لا تكون الا لله تعالى وقيل يجب ليتحقق معنى الاخلاص (و) الاصح (أنه يصح الاداء بنية القضاء وعكسه) هو قول الاكثرين القائلين بأنه لا يشترط في الاداء نية الاداء ولا في القضاء نية القضاء وعدم الصحة مبني على اشتراط ذلك ومراهم كما قال في الروضة الصحة لمن نوى جاهل الوقت لغم أو نحوه أي ظاناً خروج الوقت أو بقاءه ثم تبين الامر بخلاف ظنه أما العالم فلا تنقد صلاته قطعاً لتلاعبه نقله في شرح المذهب حسن تصريحهم (والنفل ذو الوقت أو السبب كالفرص فيما سبق) من اشتراط قصد فعل الصلاة وتعيينها كصلاة عيد الفطر أو النحر وصلاة الضحى وراتبة النساء والوتر وصلاة الكسوف والاستسقاء (وفي) اشتراط (نية النافلة وجهان) كما في نية الفرضية (قلت الصحيح لا يشترط نية النافلة والله أعلم) لعدم المعنى الملل به وهو لا يتقيد بوقت ولا سبب (نية فعل الصلاة) لحصوله بهاد لم يذكرها هنا خلافاً في اشتراط نية النافلة ويمكن مجيئه كما قال الرافعي وجب الخلاف في الاضافة الى الله تعالى

في الفرضية وفي اشتراط نية الاداء والقضاء والاضافة الى الله تعالى الخلاف السابق (ويكفي في النفل المطلق) وهو لا يتقيد بوقت ولا سبب (نية فعل الصلاة) لحصوله بهاد لم يذكرها هنا خلافاً في اشتراط نية النافلة ويمكن مجيئه كما قال الرافعي وجب الخلاف في الاضافة الى الله تعالى

(الح) فيه اشارة الى ندب ذلك هنا وقول المنهج بخلاف الفرضية ولم يقل فيه الفرضية ليفيد أن فيه الفرضية في المعادة لا يجعلها فرضا في الواقع الذي هو المنظور اليه في الفرق فتأمل والحق المنهج سنة الوضوء والتحية والاحرام والاستخارة بالنفل المطلق هو من حيث الاكتفاء في ذلك بنية فعل الصلاة من غير تعرض الى سببه في نيته فهو مستثنى من وجوب نية السبب فيها له سبب وهذا كما ترى يفيد أنه من النفل المقيد لكن اطلاقه صادق بوقوعه في وقت الكراهة وهو واضح فيما وجد سببه كالتحية وسنة الوضوء لحصوله فمرا عليه لا فيما يقع كالاستخارة لانه مع ملاحظة سببه لا يصح فمع عدمه لا يصح بالاولى فليخص الاستثناء بغير وقت الكراهة أو بما وقع سببه ولو من غير الاربعة التي ذكرها كما يأتي وبهذا علم عدم صحة قول بعضهم لا حاجة الى الاستثناء لانه نفل مطلق حصل به ذلك المقيد خصوصا مع قول بعضهم ان ما له سبب متأخر لا بد من ملاحظته حال الشروع وشملت سنة الوضوء ونحوها ما لو وقعت باكثر من ركعتين وهو كذلك والتعبير بها أولى من التعبير بركعتي الوضوء ونحوها كما علم من مراجعة صلاة النفل ومما ألحق بذلك أيضا صلاة الطواف والحاجة والزوال وازادة السفر والعود منه ونزول المسافر ومفارقة المنزل ونحو ذلك (قوله وسبق لسانه) وكذا لو عمده (قوله بالنوى) أي مما تطلب نيته وجوباً أو نهيًا ولو غير المذكر كورنه كالفرضية والافتداء والجماعة والتغلب والاداء والاضافة الى الله تعالى ولاجل اهمام اقتصار كلام المصنف على هذه حوله الشارح وما قبل غير هذا مردود وخروج بالنوى التكبير والنية كما مرّت الاشارة اليه لكن لا يضر النطق بالنية كقوله نويت كذا بل قال بعضهم بنديه ولم يخالفوه فراجع وخروج بذلك التعليق بالنية بل هو مبطل للنية الامع قصد التبرك كسائر العبادات فيضّر الاطلاق هنا لان مبنى النبات على الحزم بخلافه في نحو العقود يضر هنا التعليق بغير الميثقة أيضا كحصول شيء وان لم يكن متوقفا الا ان كان مما يجوز شرطه في الاعتكاف كما سيأتي في باب (قوله تكبيرة الاحرام) سميت بذلك لانه يحرم على الآتي بهما كان حلالا له قبلها في الفرض مطلقا وفي النفل ان لم يقصد الخروج منه ولا يسن تكرارها خلافا لابن حجر فان كررها لا يقصد شيء أو يقصد ذلك لم يضر أو يقصد الافتتاح خرج بكل شفع ودخل بكل ور ويدخل بكل ان قصد الخروج قبله ولو شك هل أخرم فأحرم لم تنعقد ولو كرر بنية ركعتين ثم كبر بنية أربع ركعات لم تنعقد أيضا ولو كبر امامه مرتين لم يفارقه حلا على السكالم ويندب النظر قبله الى موضع سجوده واطراق رأسه قليلا (قوله الله أكبر) خص هذا اللفظ لانه يدل على القدم والعظم بخلاف غيره ويندب أن يجهر به الامام وان لا يقصر بحيث لا يفهم وان لا يطول بالتقطيع فالاسراع به أولى من تعطيله للتأخر والنية بخلاف تكبير الانتقال لثلاثين لا يتجاوزها عن الذكر وبذلك علم أن مدته وان طال لا يضر وهو ما أفني به شيخنا الرمي وفي شرحه خلافه حيث كان عالما وطول الى حد لا يقول بها أحد من القراء وقدر الطول ست ألفاظ واعتمده

يؤخذ من قوله كالفرض فيما سبق (قول المتن تكبيرة الاحرام) يقال أحرم الرجل اذا دخل في حرمه لانه منك قاله الجوهري قال الاسنوي فلما دخل هذه التكبيرة في عبادة تحرم فيها أمور قيل لها تكبيرة الاحرام انتهى وذهبت الحنفية الى انها شرط بدخل في الصلاة عقبها وفائدة الخلاف تظهر في النجاسة اذا كانت حال التكبيرة وزالت مع تمامها قال القاضي عياض والحكمة في افتتاح الصلاة بها استحضار المصلّي عظمة من تهيأ للوقوف بين يديه لمثل هيبته فيخشع ولا يغيب قلبه (قول المتن الله أكبر) قال الاسنوي هي موصولة في هذه العبارة لان قطعها على الحكاية بوجه انه يجب على المصلّي قطعها وليس كذلك اذ يصح أن يقول مأموما الله أكبر بوصلها جزم به في شرح المذهب (قول المتن لا تضرب يداك لا تمنع) جعل المارودي من أمثلة عدم الضرر الله لا اله الا هو أكبر ومثل في الروضة لما يضر تطويله الله لا اله الا هو الملك القدوس أكبر انتهى وعمل الرافعي ذلك بان هذه الزيادة تخرج عن التكبير (قول المتن كالله الا أكبر) علمه

(والنية بالقلب) فلا يكفي النطق مع غفلته ولا يضر النطق بخلاف ما فيه كان قصد الظهر وسبق لسانه الى العصر (ويندب النطق) بالنوى (قبيل التكبير) ليساعد اللسان القلب (الثاني تكبيرة الاحرام ويتعين) فيها (على القادر الله أكبر) لانه صلى الله عليه وسلم كان يستفتح الصلاة به رواه ابن ماجه وغيره وقال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه البخاري فلا يكفي الله الكبير ولا الرحمن أكبر (ولا تضرب يداك) لا تمنع الاسم كالله الا أكبر

شيخنا الزبدي ووصل هزة الله خلاف الأولى نحو ما موما الله أكبر وقطبها أفضل وأبداهما وأما بطل
 كدها وكابدال هزة أكبر وأوال العالم دون الجاهل وقيل لا يضر مطلقا لأنها لغة كذا في شرح شيخنا
 وكادخال وأوسا كنة أو متحركة بين الكامتين وكابدال كاف أكبر هزة لا للجزأ وجهل عنده أولن
 هي لغته وكر زيادة ألب بعد الموحدة والراء أو تشديدها ولا يضر إلا حين فيها ولا تشديد الراء ولا تنكر برها
 ولا رفعها وما ورد من أن التكبير جزم فليس حدينا وبفرضه فعناء الجزم بالنسبة بعدم التردد فيها لأنه
 مبطل كما لو كان في أثناء الصلاة فتردد أنه في غيرها وكان تردده صلى الظهر أنه في ظهر أو عصر أو ظن أنه في
 عصر فأتى ببعض الصلاة ثم ذكر أو مضى سنة الصبح أنه في الصبح ففقت ثم تذكر أو نحو ذلك ففي جميع ذلك
 إن طال الفصل أو فعل ركنا ولو قوليا مع التردد بطلت والأفلا ومشله ما لوشك في الطهارة ولم يعلم حاله قبل
 الشروع (قوله الله الجليل) ومثله كل وصف لم يطل بزادته على ثلاثة أو صاف نحو عز وجل ونحوه الرحمن
 الرحيم بخلاف الغنم ونحوه والنداء والطويل نحو الله هو أكبر والله سبحانه أكبر والله تعالى أكبر والله
 يارحمنا أكبر والله لا اله الا هو أكبر خلافا لظاهر كلام شيخ الاسلام في هذه (قوله لا أكبر الله) فلا أتى بلفظ
 أكبر بعده لم يصح إلا أن قصد الاستثنا بلفظ الله ويجب في التكبير أن يسمع نفسه أو بحيث يسمع
 أن لم يكن صحيح السمع أو كان نحو لفظ (قوله لأنه لا يسمى تكبيرا) وبذلك فارق صحة عليكم السلام في
 الخروج من الصلاة لأنه يسمى سلاما كما يأتي (قوله عن التكبير) أي بالعبودية وقدر بقبرها (قوله ولا يعدل
 الخ) أي لأن غيره من الأذكار ليس فيه ما يؤدى عنه كما مر وهذا فارق الفاتحة ونحوها (قوله ويجب
 التعلم) ووقته من البلوغ في المسلم ولو تبعوا من الاسلام في البالغ واعتبر ابن حجر التمييز في المسلم ولا تصح الترجمة
 من الصبي القادر على العربية (قوله بالسفر) أي ولو سفر القصر وان طال أن أطاقه ووجد مؤتمته بما في
 وجوب الحج (قوله عند ضيق الوقت) أي أن رجى التعلم فيه والأفلة الصلاة ولو لم أن أوله (قوله ويجب على
 الآخرس) أي الطاريء أخرسه ومنه مرض يمنع من النطق بخلاف الأصلي لا يلزمه ذلك وإن قدر عليه (قوله
 تحريك لسانه الخ) أي أن تمكن منه بمحاولة تخارج الحروف السابقة له واللهات الجلدة الموصقة في سقف
 الحنك (قوله وهكذا حكم الخ) أي وجوب في الواجب ونحوه في الندوب وإذا عجز عن ذلك نواه بقلبه كالربض
 (قوله ويسن رفع يديه) أي كفيه إن وجد أو الأفراس ساعديه والأفراس عضديه سواء الرجل وغيره

الاسنوي بأنه دال على التكبير مع زيادة مبالغة في التعظيم وهو الأشعار بالتخصيص (قول المتن لا أكبر
 الله) أي بخلاف عليكم السلام في الخروج من الصلاة وفرق بينهما بأنه يسمى سلاما وهذا لا يسمى تكبيرا
 (قول المتن ومن عجز زجره) أي فهمي بالعربية واجبة ودليله أن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها وقال صلاوا
 كما رأتموني أصلي وقوله ترجم أي لأن التكبير ركن فلا بد له من بدل والترجمة أقرب إليه من غيرها (قول
 الشارح بأي لغة شاء) وقيل تعين السريانية أو العبرانية لأن الله أنزل بهما كتابا فان عجز فبالفارسية فان
 عجز فبأشياء وقيل الفارسية مقدمة على الجميع قال السبكي لأنها أقرب إلى العربية (قول الشارح ولو
 بالسفر إلى بلد آخر) ظاهره ولو بلغ مسافة القصر وفيه نظر (قول الشارح ويجب على الآخرس الخ) فان
 عجز نواه بقلبه (قوله تشهد) الأحسن جعل الضمير عائدا على المصلي لا على الآخرس فقط (قول المتن
 ويسن رفع يديه) لما فرغ من بيان واجب التكبير شرع في بيان سنته (فروع) لو قطعت يده من الكوع
 رفع الساعدين ومن المرفق رفع العضد ولو لم يقدر على الرفع المسنون بل كان إذا رفع يزيد أو ينقص يأتي
 بالمكن فان قدر عليهما فالزيادة أولى ويستحب كشف اليدين عند الرفع وإن يفرق الأصابع تقريرا
 وسطا وإن يأتي بالتكبير أي تكبيرا التحريم بيننا بالاموال الحكمية في تفرق الأصابع أن يكون لسلك عضو
 استقلال في العبادة بصورته (قول المتن حذو) قال الاسنوي معناه مقابل

بزيادة اللام (وكذا الله
 الجليل أكبر في الأصح)
 والثاني نضر از زيادة فيه
 لاستقلاها بخلاف الأولى
 (لا أكبر الله) أي لا يكتفي
 (على الصحيح) لأنه
 لا يسمى تكبيرا والثاني
 يمنع ذلك (ومن عجز وهو
 ناطق عن التكبير) (ترجم)
 عنه بأي لغة شاء ولا يعدل
 إلى غيره من الأذكار
 (ووجب التعلم أن يفهم)
 عليه ولو بالسفر إلى بلد آخر
 وبعد التعلم لا يجب قضاء
 ما صلاه بالترجمة قبله الآن
 يكون أخره مع الفهم
 منه فانه لا بد من صلاته
 بالترجمة عند ضيق الوقت
 لحرمته ويجب القضاء
 لتفريطه بالتأخير ويجب
 على الآخرس تحريك لسانه
 وشفتيه وطأنه بالتكبير
 قدر أمكانه قال في شرح
 المذهب وهكذا حكم تشهد
 وسلامه وسائر أذكاره
 (ويسن رفع يديه في
 تكبيرة حذ ومنكبيه)
 لحديث ابن عمر أنه صلى
 الله عليه وسلم كان يرفع
 يديه حذ ومنكبيه إذا
 افتتح الصلاة متفقا عليه
 قال في شرح مسلم وغيره

ويندب في التكبير لمن ذكر كشفهما وإمالته رؤس أصابعهما للقبلة ونفريقها وسطا ليكون لكل عضو استقلال بالعبادة ولا يكره - ترهاو يذوت سن الرفع بفراغ التكبير (قوله أن يجاذى الخ) أي أن كان معتدلا سلبا والاراعى ذلك القدر أن يمكن والأفعل الممكن من الزيادة أو النقص فإن تعارض فعل الزيادة (قوله والأصح في وقت الرفع) أي الأفضل فيه ذلك والافتقار السنة بجميع ما ذكره فيها اه (قوله) وقيل يسن أنها وهما معا) ضمير المتنى عائد إلى الخط والتكبير كما هو الظاهر من كلامه والمعتمد خلافه وهو انتهاء الرفع والتكبير معا وبعضهم قال إن هذا هو الذي في كلام الشارح يحمل الضمير عائد إلى الرفع والتكبير وفيه نظر فراجعه ويجعل يديه بعد التكبير تحت صدره وإن صلى مضطجعا أو مستلقيا وهذا في القيام أو بدله وانظر ما علمهم في نحو الاعتدال وفي القيام بدل القعود (قوله يعني يجب قرنهما الخ) بأن يتصور في ذهنه كل ما يجب في النية أو يندب من قصد الفعل وغيره فقبل التكبير ويستمر مستحضر لذلك من أول التكبير إلى آخره وهذا معنى قول بعضهم استحضارها ذكر الأحكام أو أنه يستحضر ذلك مع النطق بأوله وإن غفل عنه في بقية التكبير وهذا معنى الاستحضار حكما وهو أن لا يأتي بما ينافيها فقوله يتصور الخ جار على القولين وقيل معنى قرنهما أن يجد ذلك القصد عند كل جزء من التكبير قال بعضهم وهذا ظاهر كلام المصنف وأشار الإمام إلى أن هذا لا تقدر عليه القوة البشرية (قوله وقيل يجب بسطها عليه الخ) أي أن يقصد فعل الصلاة في جزء من التكبير والتعيين في جزء آخر والفرضية في آخر وهكذا واختار النووي الاكتفاء بالمقارنة العرفية بحيث يعد مستحضر الصلاة وهو المعتمد عند شيخنا الرملي والزيادة وغيرهما واختلفوا في المراد به فقال بعضهم هو عدم الغفلة بذكر النية حال التكبير مع بذل المجهود وقال شيخنا الرملي المراد به الاكتفاء باستحضار ما مر في جزء من التكبير أولا أو وسطا أو آخره وقال بعضهم هو استحضار ذلك قبيل التكبير وإن غفل عنه فيه وفاقا للأئمة الثلاثة والذي يتجه هو المعنى الأول لأنه المنقول عن السلف الصالح ومعنى كونه مستحضر الصلاة أي لما يطلب استحضارها لها وأما استحضار ذاتها من غير تعرض لغير ذلك فلا يكفي قطعاً (تنبيه) هل يجب قرن النية بما يزداد بين لفظ الله وأكبر اعتمد شيخنا الرملي عدم الوجوب قال لكن ظاهر كلامهم بخلافه ونقله العبادي عنه به قال ابن عبد الحق كالبلقيني كذا قالوا وفيه نظر والوجه أن يقال هل يكفي اقتران النية بذلك أولا لأن المعتمد كما مر الاكتفاء بالمقارنة في جزء من التكبير فتأمل (قوله الثالث القيام) والواجب منه الذي يؤدي به الركن فسر الطائفة نية كبقية الأركان وأطول به بقدر الفاتحة لضرورة الاتيان بها وكذا للسورة وهو أفضل (قول المتن والأصح رفعه مع ابتداء) لترك حتى أتى ببعض التكبير سن الرفع أيضا بخلاف ما لو فرغ منه قبل الرفع (قول الشارح ويكبر مع خط يديه) أي ويكون أنها وهما معا لا يتخلو جزء من الصلاة بلا ذكر كذا ساقى السنوي هذا الوجه لكن هنا وجه ثان وفي السنوي ثالث وجه والسنوي الثاني إن يرفع غير مكبر ثم يكبر ويدها فارتان فاذا فرغ أرسلهما (قول الشارح واستصحابها) قال السبكي اختلفوا في هذا الاستصحاب فقيل المراد أن يستمر استحضارها إلى آخره قال ولكن استحضار النية ليس بنية واجب ما ليس بنية لا دليل عليه وقيل بوالأمثالها فاذا وجد القصد معتبرا ولا جدمثله وهكذا من غير تخلل زنه وليس تسكر بالنية تسكر بر التكبير يضر لأن الصلاة لا تنعقد إلا بالفراغ من التكبير قال وهذا الوجه فيه حرج ومشقة لا يفتن لها كل أحد ولا يغفل (قول المتن وقيل يكفي) علل هذا الوجه بأن استصحاب النية ذكر في دوام الصلاة غير واجب ورد من طرف الأول بأن النية شرط في الانعقاد وهو لا يحصل الاجتماع التكبير وذهب الأئمة الثلاثة إلى الاكتفاء بوجود النية قبيل التكبير (قول الشارح وقيل يجب بسطها عليه) هذا يتخلف في النفل المطلق لأنه فيه مقصود واحد (قول المتن الثالث القيام)

معنى حذو ومنكبيه ان يجاذى اطراف أصابعه أعلى أذنيه وإبهامها شحمتي أذنيه وراحتاه منكبيه وذال حذو وماتصرف منه مجمعة (والأصح) في وقت الرفع (رفع مع ابتدائه) أي التكبير والثاني يرفع قبل التكبير ويكبر مع خط يديه وسواء على الأول انتهى التكبير مع الخطأ لم لا وقيل يسن أنها وهما معا (ويجب قرن النية بالتكبير) يعني يجب قرنهما بأوله واستصحابها إلى آخره كما في الروضة وأصلها والمحرر وغيره (وقيل يكفي) قرنهما (بأوله) ولا يجب استصحابها إلى آخره وقيل يجب بسطها عليه ويتصور قرنهما بأوله بأن يستحضر ما ينوي قبله (الثالث القيام في فرض القادر) عليه فيجب حالة الإحرام به وهذا معنى قوله في الروضة كصالحا يجب أن يكبر قائما حيث يجب

القيام (وشمره نصب فقاره) وهو عظام الظهر (فان وقف منحنيًا) الى امامه أو خلفه (أو مثلاً) الى اليمين أو اليسار (بحيث لا يسمي قائمًا لم يصح) قيامه (فان لم يطق اتصا باوصار كراكم) لكبرا وغيره (فالمصحيح أنه (١٤٥) يقف كذلك) لقرب من الانتصاب (ويزيد بالحناءه

الاركان ثم السجود ثم الركوع ولا يضر دفعه على ظهر قدميه ولو بلا عنز ولا استناد له نحو جدار ولو بحيث لو أزيل السقوط ما لم يكن معلقا واذما ول الاركان دفع مازاد على قدر الواجب منها فلا كبسح الرأس لا مكان تجزى ذلك خلافا في شرح الروض وشمل وجوب القيام ما لو كان مع الاعانة بشئ كصا سوا احتاج اليه لنهوضه فقط أو لو دام قيامه أو لمع ما على المعتمد ونحو الاجرة ان توقف عليها وقدر عليها بما في التيمم وقال شيخنا بما في الفطرة وأخر القيام عن النية والتكبير لان ركنيته معهما وبعدهما وهو قبله ما شرط لصحتهما فلو فرض مقارنتهما الاول جزء منه كفي ولا نهما معتبران في الفرض والنقل بخلافه (قوله في فرض) ولو كفاية أو بالاصالة فشمّل صلاة الصبي والجنابة والمندورة (قوله فيجب حالة الاحرام) أي على سبيل الركبة كما علم وتفسير كلام المصنف بما ذكره فيه قصور وخروج القيام بعد الاحرام عنه مع شموله له وحمل ما في الروضة وأصلها عليه غير مستقيم لتصرحهما بوجوب القيام فتأمل (قوله فقاره) هو جمع مضاف مفردة فقارة كما أشار اليه الشارح بتذكيره نظرا للجمع وجع العظام نظرا لمعناه (قوله بحيث لا يسمي قائمًا) بان صار الى أقل الركوع أقرب خلافا للاذن في حالة الاستواء (قوله فان لم يطق) بلحق مشقة تذهب خشوعه أو كاله كامر (قوله يقف كذلك) أي وجوبا وكذا يزيد ويكفيه ذلك ولو في النفل المطلق ولا يكلف تأخيرها الى القدرة (قوله ان قدر) فان لم يقدر على الزيادة وجب قصد الركوع بقلبه (قوله وقال الامام يقعد) أي حالة الاحرام والقراءة (قوله ولو لممكنه القيام) ومثله الجالس أو الاضطجاع (قوله قام) أي وجوبا ولو بعين كامر (قوله أو ما اليهما) أي باجفائه فان عجز بقلبه وسياق (قوله مشقة شديدة) أي بما مر وقال شيخنا بان لا تحتل عادة ولو نسب في عجزه فاته الثواب ولا إعادة عليه (قوله أوز زيادة مرض) وكذا حدونه بالارزى ولو استمسك بنحو يول حالة الجالس وجب الجالس قاله شيخنا الرمي ولو كان لو صلى جماعة جلس ولو صلى فرادى قام جزا الامر ان قاله شيخنا ونقله ابن قاسم عن شيخنا الرمي وفيه نظر والوجه مراعاة القيام وقصد عدم مجوز للجلوس لارؤيته ولا فساد تدير (قوله واقتراشه أفضل) ثم بعده الاقواء المندوب ثم التربع وليس في كلام المصنف مخالفة لذلك كما زعم (قوله ويجزى الخلاف في قعود النفل) أي فاقدر كالعجز (قوله ويكره الاقواء) وكذا المذكور للجلين أو احدهما أو تقديهما على الاخر معتمد عليهما كالترشح (قوله بأن يجلس الخ) خرج بذلك جلوسه على عقيب ناصبا قدميه فانه اقواء مندوب في كل جلوس يعقبه حركة ويكره فيه فرش قدميه (قوله ناصبا ركبته) وان لم يضع يديه على الارض على الاصح (قوله وهما على وزن الخ) أي تقريبا في الآتي وتحققا هنا كما لا يخفى (قوله بالمعنى السابق) وهو المشقة أي لحقه مشقة في أنواع القعود (قوله صلى يكره ان يقدم احدى رجليه على الاخرى وان يلقى قدميه ويستحب اطراق الرأس) (قول المتن فقاره) جمع مفردة فقارة (قول الشارح وقال الامام) اعترض بان الامام وافق على ايجاب القيام على الركبتين مع انها ليست صورة قيام وقدر بفرق (قول المتن ولو لممكنه القيام الخ) لو قدر على الركوع دون السجود نظر ان قدر على أقله أي به مرتين مرة للركوع ومرة للسجود وان قدر على أكمله فله ذلك ولا يلزمه في الركوع الاقتصار على الأقل لما فيه من تقويت سنة (قول المتن بقدر امكانه) لاحتاج في ذلك الى اعتناء على شئ لزمه (قول المتن قد كيف شاء) لو قدر صلاة ركعتين قائمًا فجز فحل بجزئه الجلوس وجهان (قول المتن من تربعه) وكذا باقي الجلسات (قول الشارح بالمعنى السابق) يعني كيف شاءه والوجه ان يرجع

(١٩) - (قلوبى وعيمره) - أول (ركوعه بحيث تحاذى جهته ما قدم ركبته) وهذا أقل ركوعه (والا كل ان تحاذى موضع سجوده) وركوع القاعد في النفل كذلك وهما على وزن ركوع القائم في الحاذق وسياق (فان عجز) المعلى (عن القعود) بالمعنى السابق (صلى

الجنبه) أى عليه وجوباً (قوله استحباباً) متعلق بالآمين ان قدر على الايسر أيضاً والافوجو با (قوله ويجوز على الايسر) وان كره مع القدرة على الآمين فان عجز عنه وجب الايسر (قوله فان عجز عن الجنب) أى عن كل من الجنين (قوله فستلقيا على ظهره) ولا يجوز منكبا على وجهه الا فى الكعبة ويظهر منع الاستلقاء فيها اذ لم تكن مسقفة فراجع (قوله ورجلاه للقبلة) ندبا ان رفع رأسه قليلاً أو كان فى الكعبة وهى مسقفة والافوجو با (قوله أى بهما) أى تامين بالفعل (أو بأيهما) أى بجمع يديه كما أشار اليه فان عجز أو ما برأسه وجوباً فان عجز أو ما بأجفانه كذلك فان عجز فيقبله ويجب كون الأيماء للسجوداً خفض منه الى الركوع فى جميع ذلك خلافاً لآمين حبر فى بعضه (تنبيه) لو طرأ العجز فى أثناء الصلاة فكأسر من فعل الممكن لكن يجب عليه القراءة فى هوى به من القيام قبل فراغ الغائبة كما قاله الشيخان خلافاً لما فى العباب ولو طرأت القدرة فى أثناءها وجب النهوض فوراً لغيره من اضطجاع أو قعود أو قيام ويجب تأخير القراءة سلاً أو بعضاً لا تنقل اليه ان كان قبل فراغها ولا يقرأ فى موضعه ولا يتبدل أعادتها ولو قدر فى الركوع مثلاً على القيام قام راكعاً وجوباً ولو بعد الطمأنينة فان انتصب بطأت صلاته على المعتمد وفيه نظر بعد الطمأنينة أو فى الاعتدال على القيام مثلاً لا يجوز له القيام ان كان بعد الطمأنينة لا لنجس قنوت فان قام بطلت صلاته ويجب القيام ان كان قبلها الطمأنينة فيه فان لم يقم بطلت صلاته (قوله وللقدار على القيام التفضل قاعدة) أى مع اتمام الركوع والسجود له القيام فى أثناء أى ان لم يكن فى محل وجوب الجلوس كالشهاد الآخر ودخل فى كلامه قعود القائم وفى القراءة ما سرف طرأ العجز والقدرة فى الفرض (قوله وكذا مضطجعا) أى له مع القدرة على القيام أن يصلى النفل مضطجعا على أحد جنبيه ابتداءً أو فى الانتهاء مع اتمام الركوع والسجود أيضاً بان يقعد لهما وجوباً وله القعود والقيام فى الانتهاء وفى القراءة ما سرف ولا يجوز للصلى قائماً أن يقرأ فى الهوى للركوع ولا فى النهوض للقيام خلافاً للخطيب (تنبيه) يقدم القيام الواجب على الجماعة ويجوز تركه لما فى المنسوب وانفراد فيه أفضل ولو أمكنه قراءة الغائبة فى القيام دون السجود جاز له فعلها من قعود وتركتها أفضل (فرع) المعتمد عند شيخنا الزايد وشيخنا الرملى تفضيل عشر ركعات من قيام على عشرين ركعة من قعود لان القيام أفضل وأشق واعتمد ابن حجر تفضيل العشرين من حيث كثرة القراءة والاذكار وتفضيل العشرين من حيث القيام وتوقف شيخنا البلقيني فى ذلك لوجوه منها انه لا تكاد أن تتفق الصلاة فى الخشوع والتدبر والطمأنينة وعدم حديث النفس والقراءة والاذكار والوجه أن يحمل التفضيل فى الحديث على خصوص القيام مجرداً عن غير مولى به اسوة فانه واضح جلى (قوله والمراد بالنائم) أى فى الحديث المضطجع لاحقية النائم للعلم باتفاقه بنقض وضوئه بالنوم ونسبته

ذلك المعنى للعجز السابق أو له والقعود معاً (قول الشارح ويجوز على الايسر) لا إطلاق الحديث (قول المتن مستلقياً) أى ويجب رفع رأسه بوسادة ونحوها ليكون وجهه للقبلة فيقبل على النهاج جواز الصلاة مستلقياً للقدار على القيام اذا احتاج الى ذلك لمداواة بصره (قول الشارح والسجود أخفض من الركوع) فان لم يمكنه ذلك أو ما بطرفه وكذا يحاجبه كما ذكره الحضرى شارح المذهب فان عجز أجرى الأفعال على قلبه (فرع) لو شرع فى السجود فججز كلها قاعداً ولا يلزمه قطعها للركع (فرع) لو صلى منفرداً صلى قائماً ولو صلى مع جماعة فعد فى بعضها الاولى ان يصلى منفرداً كذا قالوه وعرضهم انه يجوز له ان يحرم قائماً مع الجماعة ثم اذا عرض له العجز جلس فليعلم ذلك (قول الشارح لحديث البخارى الخ) قال الاسنوى هو وارد والام ينقص الاجر (قول الشارح ومقابل الاصح الخ) عبارة السبكي وصاحب هذا الوجه يحمل الحديث على الفرض ويقول المراد به المريض الذى يمكنه القيام والقعود مع شدة مشقة فيجوز له الدلول الى القعود والاضطجاع والاجر على النصف وان تحمل المشقة وأنى بما يقدر

الجنبه الآمين استحباباً ويجوز على الايسر (فان عجز) عن الجنب (فستلقيا) على ظهره ورجلاه للقبلة والاصل فى ذلك حديث البخارى انه صلى الله عليه وسلم قال لعمران بن حصين وكانت به بواسير صلى قائماً فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فستلقيا لا يكلف الله نفساً الا وسعها ثم اذا صلى على هيئة من هذه الهيات وقدر على الركوع والسجود أتى بهما والا أو ما بهما منحنياً وقرب جهته من الارض بحسب الامكان والسجوداً خفض من الركوع (وللقدار) على القيام (التنفل قاعدة) وكذا مضطجعا فى الاصح (لحديث البخارى من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى قائماً فله نصف أجر القاعد والمراد بالنائم المضطجع

نأمن حيث كونه على صورته فتأمل **(قوله واليمين)** أى الجنب اليمين أفضل من الجنب اليسار ان قدر
 عليهم معا ولا تعين المقدور منهم ما واذ اقدر عليهما فهل يكره اليسار على نظير ما مر في العاخر في الفرض
 فراجع **(قوله وقيل بومى بهما)** أى الركوع والسجود مع بقائه على جنبه والايما على هذا بالاجفان أو
 بالقلب وظاهره الاكتفاء بالثاني مع القسرة على الاول فراجع ذلك وحوره **(قوله القراءة)** فيه اشارة
 الى أن الركن هو مطلق القراءة وتكونها للفتحة شرط عند من يقول بتعيينها ولذلك كفى بغيرها عند من
 لا يعينها كونها في القيام معلوم من الترتيب الآتي ومن ذكرها عقبه فتأمل **(قوله ويسن)** أى لكل محل
 ولو أتى أو خشي أو عاجز عن الفتحة أو غيرها أو ما موماسمع قراءة امامه على ما سياتى **(قوله بعد التعزم)**
 أى لقلبه خلافا لادامام مالك وشمل ما بعد التحرم وان طال الفصل ما لم يشرع في التعود أو القراءة لانه
 يفوت بذلك ولو سهوا أو جهلا ومراد من عبر بعقب الافتتاح كالمهج تقديمه على ما ذكر لاحقيقة العقبية
 ويفوت أيضا بالسجود مع الامام ولو تلاولا لا يتأمنه لقراءة امامه **(قوله لفرض)** أى غير صلاة الجنازة ولو
 على القبر وغيره أحرمت بها في وقت الحرمة ونحو ذلك **(قوله أو نفل)** أى من الصلاة كما هو المراد لاسجدة
 ثلاثة وشكرو ويظهر عدم نديه في نفل يخرج به كاه أو بهضه عن وقته لان دفعه كله في وقته أولى وفي ذى
 سبب يخرج به سببه قبل فراغه **(قوله دعاء الافتتاح)** سمي بذلك لكونه في مفتتح الصلاة **(قوله نحو)**
(وجه) فلا يتقيد بما ذكر وان كان بغير المأثور لكن المأثور أفضل ومنه هذا المذكور ومعنى وجه
 وجهى أقبلت بذاتى أو بعبادى وفطرا وجد الشئ على غير مثال سبق والسموات جمع سماء وهى لغة امم
 لما علا والمراد بها هنا الاجرام المخصوصة المسماة بالافلاك العلوية الدائمة الحركة لنفع العالم وجمعها لا تتفاعنا
 بجميع الاجرام التى يفهم من الكواكب السيارة وغيرها وهذا معنى قولهم بجميع أجزائها لان السبعة
 السيارة وهى زحل والمشتري والمريخ والشمس والزهرة وعطارد والقمر مشبوتة فى السموات السبع على
 هذا الترتيب وما عداها فى تلك الثامن المسحى بالكرمى وعلى هذا فالمراد بالسموات ما يشمله وأفرد
 الارض لا تتفاعنا بالعلماء فقط وحينفاما نالاعما يخالف الدين الحق أو مستقيما لاطلاقه عليهما أو على ملة
 ابراهيم مسلما منقادا أو ما نؤمن المشركين بقوله الذى كروا لانتفى على أنه للتغليب أو مئزلا على ارادة الشخص
 ان صلاتى المروفة ونسكى عبادتى فهو عطف عام على خاص ومحباى أى احيائى وعماتى أى اماتى لله لا لغيره
 رب أى مالك العالمين المحلوقات لا شريك له فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله وبذلك المذكور شمرت من
 الله وأنؤمن المسلمين فيه مامروا يجوز الاتيان بنظم الآية أنا أول المسلمين على ارادة معنى ما قبله أو مطلقا فان
 أراد معناه لم يجز بل يكفر بذلك **(قوله ثم التعود)** أى وان لم يفتتح ويفوت به الافتتاح ولو سهوا على
 مامروا بأتى به وان خرج الوقت حيث كان من المدا الجائز والافلانع لو أحرمت الامام فى غير القيام تابعه فيما
 عليه ثم أجزه وذكرا زيادة على ذلك فليراجع من شرحه **(قول الشارح لمن يقيس الاضطجاع الخ)** لك ان
 تقول هذا ثابت بالحديث السابق وشرط القيس ان لا يكون نابتا بالنص **(قول المتن ويسن بعد التحرم)**
 خلافا لما لك فى استحبابه قبله **(قول المتن دعاء الافتتاح)** لو تعوذ قبله ولو سهوا لم يعد اليه ولا بفعله المسبوق
 اذا أدرك الامام فى التشهد وقعد مع الامام ثم قام بعد سلامه **(قول الشارح نحو وجه)** أقبلت بوجهى
 وقيل قصدت بعبادتى وفطرا ابتدا الخلق على غير مثال وجع السموات فقط دون الارض لانها أشرف وقال
 القاضي أبو الطيب لانها لا يتنفع من الارض بالباطنية الاولى بخلاف السموات فان الشمس والقمر
 والنجوم موزعة عليها والحنيف يطلق على المائل المستقيم فعلى الاول المراد المائل الى الحق والحنيف
 أيضا عند العرب من كان على ملة ابراهيم عليه الصلاة والسلام والنسك العبادة فهو من ذكر العام بعد الخاص
 وما نؤمن المشركين يقول هكذا ولو كان امرأة ومثله من المسلمين

واليمين أفضل من اليسار كما
 قاله فى شرح مسلم ويقعد
 للركوع والسجود وقيل
 بومى بهما ومقابل الاصح
 يقول لمن يقيس الاضطجاع
 على القعود الاضطجاع
 يحوصورة الصلاة بخلاف
 القعود قال فى شرح مسلم
 فان استلقى مع الممكن
 الاضطجاع لم يصح **(الاربع)**
(القراءة) أى للفتحة كما
 سياتى **(ويسن بعد)**
(التحرم) لفرض أو نفل
(دعاء الافتتاح) نحو وجهت
 وجهى للذى فطر السموات
 والارض حينفامسلما وما
 أنا من المشركين ان صلاتى
 ونسكى ومحباى وعماتى لله
 رب العالمين لا شريك له
 وبذلك أصرت وأنؤمن
 المسلمين للاتباع فى ذلك
 رواه مسلم الا كلمة مسلما فان
 حبان **(ثم التعود)**

لقراءة لقوله تعالى فاذا
قرأت القرآن فاستعذ بالله
من الشيطان الرجيم أى
إذا أردت فرائه فقل
أعوذ بالله من الشيطان
الرجيم (ويسرها) أى
دعاء الافتتاح والتعوذ
السري والجهرية وفى قول
يستحب فى الجهرية الجهر
بالتعوذ (ويتعوذ كل ركعة
على المذهب) لأنه لا يتبدى
فيه قراءة (والأولى أكد)
مما بعدها والطريق الثانى
قولان أحدهما هذا
والثانى يعوذ فى الأولى
فقط لأن القراءة فى الصلاة
واحدة (وتعين الفاتحة
كل ركعة) لحديث الشيخين
لأصالة لمن لم يقرأ بفاتحة
الكتاب أى فى كل ركعة
لما فى حديث المسىء صلته
فيرواية ابن حبان وغيره ثم
أقرأ بأم القرآن إلى أن قال
ثم اصنع ذلك فى كل ركعة
(الاركة مسبوق) فاتها
لا تتعين فيها على الأصح
الآتى فى صلاة الجماعة
(والبسمة منها) أى من
الفاتحة عملا لأنه صلى الله
عليه وسلم عدّها آية منها
صححه ابن خزيمة والحاكم
ويكفى فى ثبوتها من حيث
العمل الظن (وتشديداتها)
منها لانها هيأت لحروفها

هو فيه إلا أن أحرم فى الجلوس الأخير ولم يجالس معه فله الاتيان به فى هذه ومحصل التعوذ بغير الصيغة المشهورة
مما فيه دفع الشيطان (قوله للقراءة) ولو بدلا وكذا لبدلها من ذكر أو دعاء خلافا للاسوى وشملت
القراءة غير المطلوبة كقراءة السورة قبل الفاتحة ويتعوذ للفاتحة للسورة كباي (قوله إذا أردت فرائه)
أى ولو فى غير الصلاة ولو فى نحو مدارسة لغير الأول أيضا (قوله الشيطان) هو اسم لكل متمرد وهو من شاط
بمعنى احترق أو من شطن بمعنى بعدل بعد عن الخير والرحمة أو ممن يتعوذ والرجيم بمعنى المرجوم باللعن أو الطرد
أو بمعنى الراجم بالسوسة (قوله كل ركعة) أى فى قيامها ولو فى النفل حيث قام فيه أو فى بدله ولا تجز به فى النفل
القراءة فى نهوضه إلى قيامه ولا فى هويته منه خلافا للخطيب فيها وغيره كإن حجر فى الثاين وتعليقهم بأنه
أكل من الجلوس الجائز فيه ذلك مردود لأنه حيث التزم القيام فيه اعتبر حكمه بالزما فيه ولو قال كل قراءة
فى صلاة لكان أولى ليدخل صلاة الكسوف فى كل من القيامين ويدل له التعليق المشهور ويسن التعوذ
والتسمية لكل قراءة خارج الصلاة الاتسمية فى سورة براءة على ما يأتى ويجهر بها إن جهر بالقراءة ولو
من أثناء السورة ولا يتعوذ بعد سجدة التلاوة لافى الصلاة ولا خارجها (قوله مما بعدها) وهو مرتبة واحدة
(قوله فى الأولى فقط) قال شيخنا فولم يأت به فيها فات فى البقية ولا يتعوذ للسورة بعد الفاتحة لما ذكره من
العلة (قوله كل ركعة) أى مرة فى غير صلاة الكسوف وفيها مرتين فى كل ركعة وقد تعدد لعارض كإلوانه أن
يقرأ الفاتحة كلما عطس وقلنا بصحة النذر على المعتد لأنه مر غوب فيه لما فيه من راحة البدن فإذا عطس
فى القيام قرأها فيه كذا قالوا وفيه بحث ظاهر والوجه عدم شمول النذر لهذا لأنه مكره أو حرام ثم على محته
أن عطس فيها كررها أو بعدها أعادها أو قبلها فقد تعارض عليه واجبان فيحتاج إلى تمييز فراجع وان
عطس فى غير القيام آخره لما بعد الفراغ من الصلاة ومضى فى العاجز تعدد ما فى بعض أحواله عندنا تنقله إلى
أكل (قوله المسىء صلته) من الإساءة بمعنى النقص فى أفعالها المحلة بها واسمه خلاص بن رافع الزرقى أنصارى
وذكر الحديث الأول لقوته ودلالته على عدم الصحة (قوله مسبوق) وهو نمان لم يدرك مع الإمام زمانا يسع
قراءتها للوسط المعتدل سواء أدركه فى الركعة الأولى أو غيرها ولو فى الركعات الأربع كبطى الحركة أو الاقتداء
بأئمة متعددة فقول بعضهم أنه فى غير الأولى كسبوق حكما لا حاجة إليه بل هو حقيقة وقوله مع الإمام يشمل
ما لو أحرم منفردا أو سكت مدة طويلة ثم أقدم على الركوع فإنه يركع معه وتسقط عنه القراءة ولا يبعد
التزامه فراجع (قوله فاتها لا تتعين) ظاهره رجوع الضميرين للفاتحة فيكون المعنى لا يستقر تعيينها عليه
لتحمل الإمام لها عنه ويحتمل عودهما للقراءة وبشذاليه ما بعده من التأويل بقوله أى الفاتحة فلا حاجة
إلى التأويل السابق (قوله وبالسمة منها) ومن كل سورة الاسورة براءة لتزولها فى وقت الحرب والسيف
وبالسمة للإمان فتكره فى أولها وتندب فى أثناءها عند شيخنا الرملى وقال ابن حجر والخطيب وابن عبد
الحق تحرم فى أولها وتكره فى أثناءها وتندب فى أثناء غيرها اتفاقا (قوله عملا) أى من حيث العمل فلا
يجب اعتقاد أنها من الفاتحة أى ولا من غيرها بل ولا يجب اعتقاد أنها قرآن فلا يكفر جاحد قرأ فيها
ولا مثبتها لعدم نوازها والكلام فى غير البسمة التى فى أثناء سورة النفل (قوله وتشديداتها) أى شدتها
الأربع عشرة شدة فلو خفف مشددا فمعه تفصيل الإبدال الآتى أو شد مخفقا أو زاد حرفا حرم عليه ولا تبطل
(قول الشارح للقراءة) فمن لا يحسنها يفتى بعدم الاستحباب فى حقه وقوله من الشيطان الرجيم الشيطان
اسم لكل متمرد من شطن إذا بعد أو شاط إذا احترق والرجيم المطرود وقيل المرجوم وفى التقليد هو بمعنى
فاعل لأنه يرجم بالسوسة (قوله فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) هو بيان للأكل (قول الشارح أى
دعاء الافتتاح والتعوذ الخ) قياسا على الأذكار المستحبة (قوله وفى قول يستحب فى الجهرية الجهر) أى
تبع للقراءة وكفى خارج الصلاة (قوله والثانى يتعوذ فى الأولى فقط) لوزنه على هذا فى الأولى آتى به فيما بعد

صلاته الا ان غير المعنى وتعمد (قوله ووجوبها) أى الحروف شامل لها تمها ومن الهيات الحركات والسكنات والمد والقصر ونحو ذلك فان خالف شيأ من ذلك ففيه التفصيل الآتى أيضا (قوله ولو أبدل ضادا بظاه) قيد بها لانها محل اختلاف فغيرها مثلها (قوله أى بدلها) أشار الى دفع توهم أن الباء داخلة على المتروك كإصر عنه وتقدم ما فيه أول الكتاب (قوله لتلك الكلمة) وفي غيرها التفصيل الآتى فى القطع وظاهره عدم بطلان الصلاة فيه ما يأتى * والحاصل أنه متى خالف فى شئ مما يجب فى الفاتحة سهو المبحر مطلقا ولا تبطل صلاته ولا قراءته لكن يجب إعادة ما فيه ابدال أو تغيير معنى عندئذ كرهو يكفى ما فعله قبل اعادته فان لم يتذكر حتى ظال الفصل بعد الفراغ وجب الاستئناف أو عمدا حرم مطلقا وبطلت صلاته حالان غير المعنى فان غاند واعتقد معناه كغروان لم يغير وجب اعادته ولومع غيره ان قطع القراءة قبل الركوع فان ركع قبل اعادته بطلت صلاته والحرمة فيها ذكر صغيرة ومن المفسر للمعنى ابدال الضاد بالظاء والحاء بالهاء والذال الموحدة بالهمزة أو بالزاي وتخفيف اياك وكسر كافها وكسرتة أنعمت وضمها والكلام فى القادر أو من أمكنه التعلم وليس من المغير ضم راء الرحمن ولا فتح الموحدة فى نصب ولا كسر نونه ونون نستعين ولا ضم صاد الصراط ولا التطق بقاف العرب المترددة بين القاف والكاف لانه ليس ابدال بل حرف غير صاف خلافا لابن حجر ومثل الفاتحة فى جميع ما تقدم بدلها من القرآن وكذا من غيره من حيث البطلان قال بعضهم والحرمة أيضا فراجمه والقراءة بالشاذ فيها التفصيل المتقدم وهى ما وراء السبعة وعند الشيخين واعتمده شيخنا الرملى أو ما وراء العشرة واعتمده الطبرلاوى وابن حجر كما نقل عنه (قوله فلو بدأ بنصفها الثانى لم يعتد به) أى مطلقا سواء بدأ به عمدا أو سهوا (قوله ربينى) أى يكمل الفاتحة بقراءة النصف الثانى على النصف الاول الذى قرأه بعد النصف الثانى الذى بدأ به ان سها بتأخيره كالاول أى لم يقصد عند شروعه فيه التكميل به على الثانى الذى بدأ به أولا ولم يطل الفصل بين فراغه من النصف الاول وبين شروعه فى الثانى الذى يعيده بعد الاول ويستأنف ان تعمد تأخير الاول ان قصد عند شروعه فيه التكميل به على الثانى الذى بدأ به (قوله أو طال الفصل) أى عمدا يين ماذ كر فالمرقص التكميل وعدمه وانما عبروا بالسهو وعدمه نظرا للغالب من أن الساهى لا يقصد ذلك والعامد يقصد (قوله فان تخلل ذكر) أى من عامد عالم ومنه الحمد عقب العطاس مثلا فيقطع القراءة وان قلنا انه مندوب حالة قراءة الفاتحة مع أن الوجه عدم فدية كما قاله العلامة ابن قاسم وبما ذكره علم أن الذكر الكثير ساهيا كالسكوت الكثير ساهيا فلا يضر على المعتمد ودخل فى الذكر القرآن غير الفاتحة مطلقا ولو قرأ بعضها مع الشك فيما قبله كأن شك هل قرأ ما قبله ثم تبين أنه قرأ لزمه استئنافها كلها على الوجه وقيل يعيد ما قرأ مع الشك وحده ولو كرر آية أو كلمة منها فان كان لاجل صحتها يضر والا فقال المتولى ان كرر ما هو فيه أو ما قبله واستصحب بنى والا فلا وقال ابن سريج يستأنف مطلقا وقال الامام والبيهوى بنى مطلقا والمعتمد الاول عند السنباطى وشيخنا (فائدة) الذكر بكسرة أوله ضد السكوت وقد يطلق على ما قبل كلام الآدميين وهو المراد هنا وبضمة ضد النسيان وقبل هما لفتان فيهما (قوله قطع الموالاة) وان لم يقصد فيه القطع بخلاف السكوت أى لما فاتته للاعجاز وبذلك فارق نحو الاذان والوضوء (قوله كتأنيته لقراءة امامه) وان لم يؤمن الامام لانه مندوب ويلحق به كل مندوب تعلق بامامه كسؤال الرحمة عند قراءة آيتها أو استغفار كذلك أو استعاذة من عذاب كذلك ثم هذا الخلاف يجرى فى القيام الثانى من صلاة المسبوق (قول المتن لم تصح قراءته) هذا اذا لم يتعمد والا فالوجه بطلان الصلاة لتغيير المعنى (قول المتن فان تخلل ذكر) أى ولو قرأنا قال الاسنوى لو أتى بذلك ناسيا للصلاة فقتضى كلام الرافعى انه كالسكوت الكثير ناسيا وهو لا يضر (فائدة) الذكر باللسان ضد الانصات وذاته مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاته مضمومة قاله الكسائى وقال غيره هما لفتان بمعنى

المشدة ووجوبها شامل لها تمها (ولو أبدل ضادا) منها أى أى بدلها (بظالم تصح) قراءته لتلك الكلمة (فى الاصح) لتغييره النظم والثانى تصح لعسر التخيير بين الحرفين على كثير من الناس (ويجب ترتيبها) بان يأتى بها على نظمها للمعروف فلو بدأ بنصفها الثانى لم يعتد به وبنى على الاول ان سها بتأخيره ولم يطل الفصل ويستأنف ان تعمد أو طال الفصل (وموالاتها) بان يأتى بأجزائها على الولاية (فان تخلل ذكر) كنسب صحيح لداخل (قطع الموالاة) وان قل (فان تعلق بالصلاة) كتأنيته لقراءة امامه وفحده عليه

أوسجود تلاوة كذلك أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كذلك كما قاله الجلي وقال النووي بعدم سبها
وحمله شيخنا الرمي على مالو أتى بالظاهر نحو اللهم صل على محمد لأنه يشبه الركن وحل الاول على الانبان
بالضمير وشيخنا الزيدى قال بعدم القطع في جميع ذلك حيث تعلق بامامه وبالقطع ان تعلق بغيره وان كان
مندوباً بل تطل صلاته في جميع ذلك ان لم يقصد الذكر كما يأتي وفي شرح الروض عدم القطع بقراءة غير الامام
ولم يعتمدوه (قوله اذا توقف) أي في القراءة ولو مندوباً فلا يفتح عليه مادام يردد هاتان فتع عليه حينئذ
قطع الموالاة ولا بد من قصد الذكر في الفتح ولو مع الفتح والابطال صلاته وظاهر كلامهم ان الفتح مندوب
ولو في الواجب وفيه نظر في القراءة الواجبة في الركعة الاولى من الجمعة وقياس النظائر وجوبه في هذه وأنه
لا يقطع وان طال وهو كذلك على المعتمد (قوله مندوب) أي لمصلحة الصلاة والا فالتبسيع للداخل والحد
للعاطس مندوب مطلقاً انه يقطع القراءة كما مر (قوله و يقطع السكوت الطويل) العمد بالفعل ولولتدبر
أو تأمل أو غيرهما الا العذر كاعياء أو جهل أو غلبة نحو سعال أو نذر ذكر آية على المعتمد أو نسيان للموالاة أو
للاصلاة وللقرآن ولا يغتفر نسيان الترتيب في القراءة والاركان لأنه أقوى وأكدر (قوله وكذا يسير) أي
بالفعل حالة العمد مع قصد القطع (قوله لو شك في قراءة الفاتحة) أي في شيء منها قبل فراغها استأنفها أو بعده
لم يؤثر وكذا سائر الاركان (قوله لان قصد القطع لا يؤثر وحده) أي من غير سكوت لأنه لم يشترع في القاطع
وبذلك علم أنه لا يضر قصد قطع بقية الاركان كقطع الركوع وهو فيه لان ذلك غير مناف للنية بخلاف قصد
قطع الصلاة وأنه لو سكنت في الفاتحة مع قصد الانبان بسكوت طويل انقطعت إهاته لشروعه في القاطع
وانه لو قصد الانبان بثلاثة أفعال وشرع فيها بطلت صلاته والفرق بأن الفعل مناف للصلاة يرد بأن السكوت
مناف للقراءة فتأمل (قوله لم يعرفها وقت الصلاة) أي لم يعرف شيانها حال فعل الصلاة والا يلزمه الاعادة
لو عرف فيها بعده ولو في الوقت ما لم يقصر وسباني ما لوعرف بعضها وأشار بقوله تعذرت الى أنه المراد بعدم المعرفة
وفسر الجهل بعدمها لدفع توهم أن من جهل شيئاً لا يأتي فيه قصد الانبان ببطل عنه فتأمل (قوله لعدم العلم
أو المصحف) دخل في العلم الحسي بان لم يجد ذلك في محل يلزمه طلب الماء منه والشرعي بان توقف على أجرة
عجز عنها كافي شراء الماء والاوجه أنه لا يلزم مالك المصحف اعارته ولا جازته وان لم يكن غيره ولا يلزم
المعلم اعارة نفسه وان انفرد ويلزمه اجازتها وفارق المصحف بدوام نفع المعلم وبأنه قد عهدي الاستعانة
بالابدان بلا بدل ولم يعهد بذل المال بالبدل الا في المضطر كذا قاله العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرمي وفي
شرح ما يفيد عدم لزوم كالمصحف فراجع فارق ما هنا وجوب اعارة خذ تعين للضراب بوجوب البدل
هنا فتأمل (فروع) لو قدر على مصحف لغائب لزمه القراءة فيه مع بذل الاجرة له ولو تعارض عليه القراءة
مع القيام كان كانت الفاتحة منقوشة في أسفل جدار أمامه وتعذر عليه قراءتها من القيام أومع الاستقبال
كان كانت منقوشة خلفه أو معهما كان كانت منقوشة في أسفل جدار خلفه وجب عليه قراءتها قاعداً
ولغير القراءة ويجب عليه القيام والاستقبال في كل ركعة قبل قراءته وبعد الركوع وقال بعضهم له قراءتها
في غير الركعة الاولى قبل أن يقوم فراجع (قوله وأغبر ذلك) كبلاد وضيق وقت قال بعضهم ومنه نسيانها
كلما حفظها فخره (قوله فسبح آيات) أنظر هل يجب موالاة الهاء واللام في الدعاء كالفاتحة راجعه
ويتجه اعتباره في ذلك وظاهر كلامهم عدم وجوب توالي الآيات المتوالية من حيث الاكتفاء بها هنا

اذا توقف فيها (فلا) يقطع
الموالاة (في الاصح) بناء
على ان ذلك مندوب وقيل
ليس بمندوب فيقطعها
(ويقطع السكوت) العمد
(الطويل) لا شعاؤه
بالاعراض عن القراءة
(وكذا يسير) قصد به قطع
القراءة (في الاصح) والثاني
لا يقطع لان قصد القطع
لا يؤثر وحده والسكوت
اليسير لا يؤثر وحده فكذا
اذا اجتماعاً وجوابه المنع
(فان جهل الفاتحة) أي
لم يعرفها وقت الصلاة
بطريق أي تعذرت عليه
لعدم العلم أو المصحف أو غير
ذلك (فسمع آيات متوالية)
يأتيها بدل الفاتحة التي هي
سمع آيات بالبسملة (فان
عجز) عن المتوالية
(فتفرقة قلت الاصح

(قول المتن فلا في الاصح) قال الاسنوي مقتضى كلام الشيخين عدم القطع ولو طال وفيه نظر (قوله
وقيل ليس بمندوب) هو شامل لما اذا ترك الامام للتأمين فاقم المأموم (قوله العمد) قال الرافعي سواء
كان مختاراً أم لعارض كالسعال والتوقف في القراءة ونحوهما فان كان ناسياً لم يضر قال في الكفاية
والاعياء كالنسيان (قول المتن فسبح آيات) أي بشرط أن تشمل على الشدات أو على حرفين بدل الحرف

فراجع (قوله جواز المتفرقة) وإن لم تقدم معنى منظوما كتم نظر ومنها فوائح السور من الحروف المتفرقة وإن لم يقصد القراءة بها لأن المعتبر عدم الصارف وكذا في الذكر والدعاء الآتي (قوله يجب سبعة أنواع من الذكر) الشامل للدعاء ولا يجب تقديم الذكر على الدعاء لكن يجب تقديم ما يتعلق بالآخرة ولو بالجمية على ما يتعلق بالدينا ولو بالبرية وشمل ما ذكره ما لو كانت السبعة أنواع من التسبيح وحده مثلاً قال بعض مشايخنا هو كذلك ولعل صورته أن يقول سبحان الله آمين بالله وهكذا لا نحو سبحان الله سبح لله تعالى السموات ونحو ذلك وفيه بحث وشمل ما ذكره ألفاظ التعوذ ودعاء الافتتاح لكن ينتج في الركعة الأولى أن يقصده البدلية لأنه محله أصالة كما مال إليه شيخنا الزبدي وهو الوجه وفي كلام العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرمي خلافه وقال ابن قاسم وينبغي أن يقال إن طلب في البديل الاتيان بالتعوذ والافتتاح حتى لو لم يقدر على غيرهما كرهما عن المنسوب والواجب والمتجه اعتبار قصد البدلية والافلا فراجع (قوله الأول أقرب) هو المتمثلان الأنواع كآيات (قوله ولا يجوز نقص حروف البديل) ولا يجب أن تسارى حروف كل نوع من الذكر وآية من القرآن لكل آية من الفاتحة (قوله وحروفها) بالبسملة مائة وستة وخمسون حرفاً ويقوم المشدد عن المشدد والمفكك من البديل عن المشدد لا عكسه كما عتمد به شيخنا الرمي ومال شيخنا إلى خلافه (تنبيه) قولهم لو قدر على بعض الفاتحة أى وهو آية كما ذكرناه شيخنا الرمي واستدل بعتهم الحمد لله من الذكر ولم يجعلوه من بعض الفاتحة حيث قالوا أنواع الذكر سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن مثل الفاتحة في ذلك غيرهما من القرآن قال بعضهم بدليل عتدهم ماشاء الله من الذكر مع أنها بعض آية أيضاً والمقدور عليه من آيات الفاتحة أو بعض القرآن ولم يبلغ قدر الفاتحة بكرهه أن لم يقدر على بدل من الذكر والدعاء ولو قدر على بعض الفاتحة وبعض القرآن ولم يبلغ مجموعهما قدر الفاتحة كمل عليها من الذكر والدعاء أن قدر علىهما والكر كرر بقدر الباقي قال بعضهم ويقدم تكرير بعض الفاتحة على تكرير القرآن ولا بد من رعاية الترتيب فيما يحفظه من الفاتحة مع غيرها فإذا كان المجوز عنه آية فأكثروا آخرها قدم ما يحفظه منها وأخر البديل أو وسطها وسطه كذلك أو طرفيها قدمه وأخره كذلك ويقدم البديل ولو بترجة الذكر والدعاء على التكرير كما يقدمه على الوقوف ولا تكرير في الذكر والدعاء بل يأتي بما يحفظه منه ويتم عليه من الوقوف بعده وقال الشيخ عميرة يكرره كالقرآن ورده شيخنا وافرقت بأنه واجب بدلاً فلا يقوم عن بدلين واجبين أصليين ولا يرد القرآن لشرفه فتأمله فإن فيه بحثاً دقيقاً (قوله وقف قدر الفاتحة) ومثلها السورة والشهد وكذلك بقية الاذكار وجوباً في الواجب وتنبأ في المنسوب (قوله في ظنه) اقتضى أنه لا يشترط اليقين وهو يخالف ادراك الركعة بالكسبياتى والفرق بأن ذلك في أصل الاتيان بالشئ بخلاف هذا فيه نظر والأولى أن يقال ذلك رخصة بخلاف هذا ولو قدر على مرتبة قبل الفراغ مما بعده أعاد بها وجوباً أو بعد الفراغ نوب العود إليها ولا يجب ولو بالوقوف (قوله ويسن) أى بعد سكتة لطيفة المشدد (قول المتن جواز المتفرقة) نازع الاسنوى في ذلك وقال ان الذى استند اليهم المصنف في الجواز لم يصحوا به بل أطلقوا الكلام إطلاقاً يصح معه الجل على ما قيد غيرهم (قوله سبعة أنواع) تشبيهاً للمقاطعة الأنواع بنهايات الآيات نحو سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا ورد (قول المتن ولا يجوز نقص حروف البديل) يشترط أيضاً أن لا يقصد غير البدلية ولو افتتحاً أو تعوذاً وبحث الاسنوى اشتراط قصد البدلية فيها لما كان القرينة عند الإطلاق بخلاف غير الافتتاح والتعوذ (قول المتن وقف قدر الفاتحة) مثلها التشهد والقنوت قال الاسنوى والسورة فيها يظهر اه ثم انظر هل يجب تحريك لسانه كفى الاخرس (قول المتن ويسن عقب الفاتحة) أى لكن بعد

المنصوص جواز المتفرقة مع حفظه متواليه والله أعلم فان عجز) عن القرآن (أتى بذكر) غيره كتسبيح وتهليل قال البغوى يجب سبعة أنواع من الذكر وقال الامام لا قال في الروضة كاصلها والاول أقرب (ولا يجوز نقص حروف البديل) من قرآن أو ذكر (عن الفاتحة في الأصح) وحروفها مائة وستة وخمسون حرفاً بقراءة مالك بالالف والثاني يجوز سبع آيات أو سبعة أذكار أقل من حروف الفاتحة كما يجوز صوم يوم قصير قضاء عن يوم طويل ودفع بان الصوم يختلف زمانه طولاً وقصراً فلم يعتبر في قضائه مساواة بخلاف الفاتحة لا تختلف فاعتبر في بدله المساواة (فإن لم يحسن شيئاً) من قرآن ولا ذكر (وقف قسر الفاتحة) في (ظنه) ولا يترجم عنها بخلاف التكبير لقنوت الانحياز فيها وونه (ويسن عقب الفاتحة) لقارئها (آمين) الانباع روماً أو دواود

وغيره (خفيفة الميم باله
و يجوز القصص) وهو اسم
فعل بمعنى استنجب مبنى
على الفتح (و يؤمن)
المأموم في الجهرية (مع
تأمين امامه) فان لم يتفق له
ذلك أمن عقب تأمينه
(ويجهر به في الاظهر)
تبعاله والثاني يسره
كالتكبير والمنفرد ويجهر به
أيضا (وتسن سورة بعد
الفاتحة الا في الثالثة والرابعة
في الاظهر) للاتباع في
التسقين رواه الشيخان
ومقابل الاظهر دليله
الاتباع في حديث مسلم
والاتباعان في الاظهر
والعصر ويقاس عليهما
غيرهما والسورة على الثاني
أقصر كما اشتمل عليه
الحديث وسبأ في آخر الباب
سن تطويل قراءة الاولى
على الثانية في الاصح وكذا
الثالثة على الرابعة على الثاني
ثم في ترجيحهم الاول تقديم
لدليله الثاني على دليل
الثاني المثبت عكس الراجح
في الاصول لمقام عندهم
في ذلك والعبارة تصدق
بالامام والمنفرد بالمأموم
وفيه تفصيل يأتي

عقب الفاتحة وكذا بدلتها ان اشتمل على دعاء ولومن أوله وفارق نذب التعوذ في البدل . طلقا لانه
لدفع الشيطان وشمل قارئها في غير الصلاة وخرج بعقب نحو سجوده ولوسهوا في قوت به وبحسن بعد آمين
والجدة قرب العالمين ولا يسن الدعاء قبله من أحد واستثنى ابن حجر باب اغفر لي لوروده وبدل له قولهم انه
من أما كن اجابة الدعاء ولم يوافقوه عليه (قوله باله) قالوا هو أفصح ونظر وافية به هذا الوزن ليس
عربيا كما صرح به الرافعي وغيره لان هذه الصيغة من أبنية الجهم كقائيل واعتذار بعضهم بأن الالف
متولدة من اشباع الفتح غير صحيح تأمل ويسن بعد آمين سكتة أيضا وهي من الامام بقراءة المأموم
الفاتحة ويسن سكتة ثالثة قبل الركوع وقول الزركشي بسكتة بعد التحريم فيه نظر لانه يتعوذ فيها ويفتح
سرا كما مر الآن يقال انه سكوت عن الجهر أو مجاز والمواد سكتة بين التكبير والافتتاح كما زاد ابن حجر سكتة
بين الافتتاح والتعوذ وسكتة بين التعوذ والقراءة فتكون سكتات ستة (قوله مبنى على الفتح) أي التخفيف
ولو شد الميم لم يضر الا ان قصد غير الدعاء وحده فلا يضر الاطلاق على المعتمد وكذا المشرع على قياس نظائره
وتجوز فيه الامالة مع المد والقصر (قوله في الجهرية) أي بالفعل وان كانت في الاصل سرية وفي شرح شيخنا
الرملي ما يقتضي خلافه (قوله مع تأمين امامه) أي في الوقت الذي يطلب منه فيه سواء أمن الامام فيه أو قدمه
عنه أو أخره أو تركه ويؤمن المأموم لنفسه أيضا فان فرغ معا كفاه تأمين واحد يسر المأموم في تأمين نفسه
واما كن طلب الجهر من المأموم خمسة هذا والفتح على الامام ودعاء القنوت في محله الثلاثة ولا يؤمن
المأموم اذا لم يسمع قراءة الامام أو لم يقرأ الفاظه وفي العباب والسميري انه يؤمن اذا سمع تأمين المأمومين
وضعف (قوله الملائكة) وهم من شهد تلك الصلاة في الارض أو في السماء وقيل الحفظة وقيل جميع الملائكة
لانه محل تأمينهم في صلاتهم (قوله وتسن سورة) لغير الجنب الفاقدا للظهورين والافتاتحة لمن يعرفها وتركه
في غير القيام لافيه ولو قبل الفاتحة ولا تحصل بها السنة قبلها وهي اسم لقطعة من القرآن أقلها ثلاث آيات
والمراد هنا أهم من ذلك ولو بالبسملة أو بعض آية ونقل الاسنوي عن الجويني أنها تحصل ولو غير مرتبة
وفيه نظر ان خرجت بذلك عن القرآنية والافتاتحة الحصول وان كرهها وحرم من حيث الاجحاز فراجع
فان قيل لم يجب السورة كالفاتحة لحديث صلوا كما أتموني أصلي أجيب بأنها لم يواطب عليها ولحديث أم
القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها عوضا عنها وأقل كمال السورة ثلاث آيات وسورة كاملة كل من
قدها أو أكثر منها كمل منها وتحصل السورة بالذكر والدعاء لمن عجز عن القرآن ولا يكرر الفاتحة ان حفظ
شيأ من ذلك فان لم يحفظ غير الفاتحة كرهها عن السورة قال شيخنا وفي هذه لوظهر له خلل في قراءته الاولى
كفته الثانية بجملة الاستراحة ويحتمل خلافه كوضوء الاحتياط راجعه (قوله الا في الثالثة والرابعة) أي
أي من الصلوات الخمس وان ترك الشهادتين الأولى ما غيرهما فيقرأ السورة لم يشهد (قوله والسورة على الثاني
أقصر) أي مجموع القراءة في الاخيرتين أقصر من مجموعها في الاولتين ويسن تطويل قراءة الاولى بأن
تكون الثانية على النصف من الاولى أو قريبة منه كما في الخادم (قوله لمقام عندهم) قالوا هو اتفاق
الشيخين البخاري ومسلم على النبي وانفراد مسلم بالاثبات أو التخفيف على المصلي (قوله وفيه تفصيل) أي
الفصل بسكتة لطيفة ليتميز القرآن من غيره (قول المتن خفيفة الميم) لو شد مدع الميم تبطل صلاته لانه دعاء
اذ المعنى حينئذ قاصدين اليك وأنت أكرم من أن نخب من قصدك (قول المتن وتسن سورة) أي غير
الفاتحة (قول المتن في الاظهر) هذا القول نص عليه في القديم وكذا في الجديد من المزني والبو يعطي وأفتى
به الاكثر والثاني نص عليه في الام (قوله للاتباع) فان قلت قد قال صلى الله عليه وسلم صلوا كما أتموني
أصلي فهلا وجبت السورة في الاولين قلت لما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام أم القرآن عوض عن غيرها
وليس غيرها عنها عوضا (قوله والسورة على الثاني) اقتصر في الخادم على النصف وأقر بيمينه

في المأموم وأما الإمام والمنفرد فلا تفصيل فيهما بل يقرأ في الأولتين مطلقاً ولا يقرأ في الأخيرتين مطلقاً ولولم يقرأ أحد هما في الأولتين لم يتدارك القراءة في الأخيرتين قياساً على ما سبقناي ولأن هياتهما عدم القراءة كافي الجهر وعدمه ولولسوا ونسيان وقول بعضهم أنه يتدارك فيه نظر (قوله فان سبق بهما) أي بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه قرأها فيها بشروط ثلاثة أن لا يقرأها في الأولتين وأن لا يتمكن من قراءتها فيهما وأن لا تسقط عنه تبعاً للفتحة فيهما قال بعضهم وفي هذا السقوط نظر لأن الإمام لا يطلب منه السورة فيهما فكيف يحتملها الآن يراد بسقوطها عدم طلبها من المأموم لعدم ادراكها منها فليراجع وليتأمل وكلامهم في الرابعة ومثلها الثلاثية ويقرأ في الثالثة سورتي الأولين كما ذكره في شرح العباب ولعله فيها لوفاته فيهما وطلبت في الثالثة فان فاتته في أحدهما طلبت صورتهما فقط وفي كلامه نظر وما يقرأ في قيام الركعة يسمى سورة وإن كثرت وليس هنا طلب سورة معينة لكل ركعة كافي الجمعة فراجع (قوله على النص) ومقابله قاسه على الجهر قال السنوي تبعاً لشرح المذهب والأول قال السنة في آخر الصلاة عدم الجهر والسورة لا يسن فعلها بينهما فارق ورده بعضهم بأن مفاد العبارتين في المعنى واحد لرفض الإباحة مع أن الثانية أبلغ لأفادتها الكراهة ناصفاً (قوله وهو مفرع الخ) فيه نظر على القول الثاني لأنها عليه مطلوبة أصالة فلا حاجة لاستدراك عليه ولا على السبق أيضاً وما ذكره شيخنا عميرة غير مستقيم فتأمل (قوله ولا سورة للمأموم) أي لا يندب له في الجهرية لفعل الإمام ولو في السرية ويسن للمأموم تأخير فاتحته عن فاتحة الإمام في الأولتين ولو في السرية بقلبه ظنه ويشغل إذا لم يسمع بقراءتها (قوله فلم يسمع قراءته) أفاد أن المراد بالبعد عدم السماع فيشمل الأصم وكذلك سمعها ولم يميز ألفاظها وفارق ما هنا جلبة المؤذن بطلب البدل هنا (قوله قراءة السورة) قال شيخنا الرملي ولو سورة السجدة أو آية فيها سجدة وخالفه ابن حجر واعتاده شيخنا وغيره لأنه طلب من المأموم خصوص عدم قراءة آية فيها سجدة خلف الإمام لعدم تمكنه من السجود فيخصص به العموم هنا فتأمل وأفتى شيخنا الرملي ببطان صلاة من قرأ آية سجدة بقصد السجود إلا في صبح الجمعة بخصوص سجدة سورة الم تزيل وخالفه شيخنا في غير السورة قال لأنه محل السجود في الجلبة فلا يضر قصد السجود في غيرها وظاهر ذلك البطان بمجرد القراءة والوجه عدمه حتى يشرع في السجود (قوله ويسن) أي لمنفرد وإمام محصورين لأن المطلوب هنا نوع القراءة لا خصوص سورة معينة نعم يسن في صبح المسافر سورة الأختلاف (قوله طوال)

(قول المتن فان سبق بهما) لو تركها المصلي عمداً في الأولتين فالظاهر تداركها في الأخيرتين كمنظيره من سجود السهو ومعنى قوله من صلاة نفسه أن الركعتين الأخيرتين من صلاة نفسه لم يتركها مع الإمام وهذا معنى سبقه بهما وقوله قرأها فيها أي في الركعتين الأخيرتين من صلاة نفسه عند تداركها وهذا التقرير صار الضميران من قوله بهما وفيهما راجعين لشيء واحد خلافاً لما شرحه السنوي (قول المتن قرأها فيهما) الفرق بين ذلك وعدم تدارك الجهر أن القراءة سنة مستقلة والجهر صفة فكانت أخف على أن مقابل النص قائل بعدم التدارك قياساً على عدم الجهر وفرق في شرح المذهب بأن السنة في آخر الصلاة الأسرار بخلاف القراءة لا نقول بسن تركها في الأخيرتين بل نقول لا يسن فعلها بينهما فارق (قوله وهو مفرع على القولين) أما نفعه على الأول فواضح وأما على الثاني فوجه تفرع مقابل النص عليه ما يلزم هنا من تطويل الأخيرتين على الأولتين (قوله فلم يسمع قراءته) قال السنوي أسمع صوتاً لا يميز كإدله عليه كلامهم (قول المتن أو كانت سرية) مثل ذلك الأسرار بالجهرية وأما عكسه فحل نظر ثم رأيت في شرح البهجة أن للعكس المذكور حكم الجهرية وعزاه للروضة وشرح المذهب في الشقين واقتصر السنوي على نقل الشق الأول وعزاه لشرح المذهب (قول المتن طوال) بكسر الطاء جمع مفردة طول وطوال

(قلت فان سبق بهما) من صلاة نفسه (قرأها فيها) حين تداركها (على النص والله أعلم) لثلاث تخولاته من السورة ذكره الرافعي في الشرح في آخر صلاة الجماعة وهو مفرع على القولين فيهما وقيل على الثاني فقط (ولا سورة للمأموم) في الجهرية لله من قراءة تها رواه أبو داود وغيره (بل يستمع) لقراءة الإمام قال تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له (فان بعد) فلم يسمع قراءته (أو كانت) الصلاة (سرية) (قرأ) السورة (في الأصح) والثاني لا لاطلاق النهي وإن ورد في الفجر (ويسن) للصباح والظهر طوال

المفصل والعصر والعشاء
أوساطه وللمغرب قصاره
حديث النسائي وغيره في
ذلك وأول المفصل الحجرات
كما صححه في العقائق قال
بعضهم وطواله إلى عم ومنها
إلى الضحى أوساطه ومنها
إلى آخر القرآن قصاره
(ولصبح الجمعة في الأولى
الم تنزيل وفي الثانية هل
أتى) بكاملها للاتباع
رواه الشيخان وهذا
تفصيل للسورة فيما سبق
ويتأدى أصل الاستحباب
بقراءة شيء من القرآن
لكن السورة أحب حتى
أن السورة القصيرة أولى
من بعض سورة طويلة
أي وإن كان أطول كما يؤخذ
من الشرح الصغير وفي
أصل الروضة أولى من
قدرها من طويلة (الخامس
الركوع) ومعلوم أنه انحناء
(وأقله) للقيام (أن ينحني

بكسر الطاء جمع طويلة وفي شرح الروض والمنهج جواز ضمها أيضا وهي لغة صحبحة وفي ابن حجر جويل
تشديد الواو وبالغة في الطول ولما منع منه وقول التثاني المالكى طوال بكسر الطاء لا غيره جمع طويل
وبعضها الرجل الطويل وبفتحها المدة لا ينافي ذلك فله من المشترك في بعض أحواله وقول بعضهم الوجه
أن يقال طولات المفصل جمع طويلة لأنه اسم للسور مردود له التثبت الحقيقي مع أن نقل الثقات
لامطعن فيه (قوله المفصل) سمي بذلك لكثرة فواصل سورته والمعتمد أن الظهر يس فيها القريب من
الطوال كما في الروضة (قوله وطواله الخ) الغاية في ذلك داخلة فيما بعدها على الأصل فيها واعتمد شيخنا الرمي
والزبادي كلنجه اسقاط هذا التحديد لورود نحو لم يكن مع الطارق (قوله الحجرات الخ) هذا هو المرجح
وقيل أوله القتال وقيل أوله الجانية (قوله ولصبح الجمعة) عطف على الصبح قبله فيفيد أن الكلام في غير
الأموم وهو دليل لما مر عن ابن حجر والمراد بالامام هنا ما يم غير المحصورين ويسن دوام ذلك ولا نظر
لتوهم اعتقاد العوام وجوبها (فائدة) قال السبكي يسن بسورة الجمعة والمنافقين في عشاء ليلة الجمعة بدا
وسورتي الاخلاص في مغربها كذلك لوروده (قوله الم تنزيل الخ) وكذا غير هاتين ما تقدم (قوله
بكاملها) على الأكمل وله الاختصار على بعض كل ولأية السجدة بل هو أولى أن ضاق الوقت وقراءة
سورتين قصيرتين أولى من ذلك البعض مطلقا (قوله وهذا) الإشارة لقوله ولصبح الخ تفصيل للسورة فيما
سبق بقوله وتسن سورة بعد الفاتحة (قوله بقراءة شيء) ظاهره ولو كلمة وهو كذلك خلافا لمن منعه وتقدم
كاملها (قوله وإن كان أطول) مرجوح كما مر (قوله وفي أصل الروضة) هو المعتمد كما تقدم ويكون
السورة أحب هو في الركعة الأولى مطلقا وكذا في الثانية إن كانت أقل مما قرأ في الأولى والاقتصر منها على
مادون الأولى وتسن القراءة على ترتيب المصحف ومما لا نه حتى لو قرأ في الأولى سورة الناس قرأ في الثانية
من البقرة أقل منها لم يقرأ هل أتى في الأولى من صبح الجمعة قرأ سورة ألم تنزيل في الثانية ولم يقرأ واحدة
منها في الأولى وإن قرأ غيرها جاعلها في الثانية ولم يقرأهما فيهما قرأ بطلها صبح وهل أتاك والقرأ
سورتي الاخلاص ويستثنى من أفصلية السورة ما ورد فيه نص ببعضها كآتي البقرة وآل عمران في ركعتي
الفجر وكالترايح المطلوب فيها القيام بجميع القرآن في الشهر قال شيخنا الرمي فان لم يرد فيها القيام
بجميع القرآن فالسورة أفضل (تنبيه) يسن الجهر لغير مأموم في صبح وأولتي المغربين والجمعة
والعشرين وخسوف القمر والاستسقاء وكذا الترايح ووتر رمضان وإن وصله وركعتا الطواف
ليلا أو وقت صبح والمقضية ليلا أو وقت صبح لأن العبارة فيها وقت القضاء على المعتمد ويسر في غير
ذلك ولورائبة الصبح والعشاء والمغرب ويسن للمرأة والخنثى الاسرار مطلقا حيث يسمع أجنبي والا
فالتوسط بين الجهر والاسرار كمنوافل الليل المطلقة ولوللرجل أن لم يحصل تشو يش على نام أو
مصل والا كره وقيل يحرم والاسرار بقدر اسماع نفسه والجهر ما فوق ذلك وإن لم يسمع من يقر به وعلى
هذا تتصور الواسطة بينهما بخلاف الأول فيراد بها عليه الاسرار في بعض والجهر في بعض فتأمل (قوله
الركوع) وهو لغة الانحناء مطلقا وشرعا الانحناء مخصوص قال ابن حجر وهو من خصائص هذه الأمة ونظر
فيه بأنه شاركهم فيه سجود الملائكة لآدم وسجود اخوة يوسف وأبو به فإنه كان صورة الركوع وبما
يصرح به الإمامة من أن هذه الصلاة كانت خمسة من الانبياء وكلما ثبت لنبي فهو لأئمة الامتثال اختصاصه به
وبذلك علم رد ما قيل إن صلاة جبريل الظهر صبيحة الاسراء كانت بغير ركوع فتأمل (قوله أن ينحني) ولو
معين ولو باجرة قدر عليها كما مر أوع ميل لا يخرج عن الاستعمال فإن عجز فبرقبته فان عجز فبقصده ويغني
بضم الطاء وتخفيف الواو وسمى المفصل لكثرة الفصل فيه بين السور (قوله وهذا تفصيل) الإشارة فيه
راجعة لقول المتن ويسن للصبح والظهر الخ (قوله ويتأدى أصل الاستحباب بقراءة شيء من القرآن)

عن فصد الانيان بذكره ويشترط في الانحناء أن يكون خالصا قينا والافلا يكفيه وتبطل صلاته ان تعمد
فقوله ومعلوم أنه انحناء مستدرك مع ما تقدم الآن يكون قول المصنف أن ينحنى ساقطاً من النسخة التي
وقعت للشارح فراجعهم رأيت بعضهم ذكر أنها مكتوبة بهامش نسخة المؤلف بغير خطه (قوله اذا أراد الخ)
لا حاجة اليه مع التعبير قبله بقدر بلوغ الخ (قوله بحيث الخ) هو تفسير لطمأنة لأنه سيكون بين حركتين
ولا يكتفي عن زيادة خفض الرأس أو غيره (قوله عن هويه) بضم الهاء وفتحها وقبل بالضم الصعود
وبالفتح السقوط من هوى بهوى كرى يرمى وأما هوى بهوى كبتى يسقى فهو بمعنى أحب (قوله ولا يقصده
غيره) أى يجنب أن لا يقصد بالهوى غيره فقط من غير أفعال الصلاة فلا يضر قصد غيره معه ولو من غير أفعال
الصلاة فلا قصد غيره من أفعال الصلاة فلا يشك بعد ركوعه في قراءة الفاتحة فعاد بقصد قيامها لقراءتها فتذكر
فيها أو بعدها أنه قرأها كفاها هذا القيام عن الاعتدال كما يأتي (قوله فلا هوى لتلاوة) أى يقصدها فقط
(قوله لم يكف) أى لم يكفه هو لتلاوة عن هويه للركوع لان التلاوة ليست من أفعال الصلاة نعم ان كان
تابعاً لا مام قرأ آية سجدة لتلاوة ثم هوى فهو هوى معه يقصد التلاوة على ظن أنه يسجد لها فتبين أن امامه هوى
للركوع كفاها هويه معه للركوع لوجوب المتابعة عليه فتبين له ذلك بعد سجوده وجب عليه العود
فركوع فقط فان عاد للقيام عامدا علما بطلت صلاته (تنبيه) لو هوى للسجود ساهيا عن الركوع فتبين أنه لم
يفعله لم يكفه هويه عنه بل يجب عليه الإلتصاف بركوع منه خلافاً للاسنوي لالغاء فعل الساهي كذا قيل والوجه
ما قاله الاسنوي كما سبق له (قوله ونصب ساقية) لوقال نصب ركبتيه اسكان أولى لانه يلزمه نصب الساقين
دون عكسه (قوله لجهتها) دخل فيه عين العين ويسارها وخرج عنه عين الجهة ويسارها وهو ما ذكره
شيخنا في شرحه (قوله ويكبر) بالرفع عطا على تسوية ويجوز نصبه أيضاً (قوله كما تقدم في تكبيرة الاحرام)
أى من حيث مقارنة ابتداء الرفع ابتداء التكبير في حالة القيام فيمده التكبير هنا بعد خط يديه الى الركوع كما
في بقية الاركان (قوله ثلاثا) هذا الشكل متصل وأكمل منه للمنفرد ونحوه خمس فسمع فتسع فاجدى عشرة
ونحصل السنة بدون الثلاث ولو بغير هذه الصيغة (قوله ويزيد المنفرد الخ) والتسبيح السابق أفضل من

ظاهره ولو كلمة فيه نظرو ببنى اشتراط الفائدة (قول المتن راحته) جمع الراحة راح بغير تاء (قول المتن)
بحيث ينفصل رفعه عن هويه) هذا وكذا تفسير الشارح رحمه الله الآتي فيفيدك أن زيادة الهوى على أقل
الركوع من غير استقرار لا يفتي عن الطمأنينة شيئا وهو كذلك ثم الهوى بالضم والفتح السقوط وبالضم
الصعود والفتح الهوى بهوى كضرب يضرب بخلاف هوى بهوى كعلم يعلم بمعنى أحب (قول المتن ولا يقصده
غيره) أى وأما أن يقصد بالركوع الركوع فليس بشرط وكذا سائر الاركان اكتفاء بالنسبة الى التنية الاولى
(قوله بل عليه أن يعود الخ) الظاهر أنه يسجد للسهو أيضاً (قوله للاتباع) هو ما ورد من أنه صلى الله عليه
وسلم كان اذا ركع يشخص رأسه ولم يصوبه ومعنى يشخص يرفع ويصوب بخفض (قوله لانها أشرف
الجهات) أى وقيام على السجود فان ذلك وارد فيه (قول المتن ويكبر الخ) قال الاسنوي في شرح هذا المحل
اعلم أن كل الركوع أمران أحدهما في الهيئة وقد فرغ المصنف منه والثاني في الذكر وقد شرع الآن فيه
اه قلت وحيداً فيجوز قراءة يكبر بنصب الراء عطا على تسوية فيكون التقديراً كله وقد يسوى وأن
يكبر قال الاسنوي وكيفية الرفع أن يبتدىء به قائماً وهو قائم مع ابتداء التكبير فاذا حاذى كفاها منكبيه
انحنى نعله في شرح المذهب عن الاصحاب وتعبير المنهاج بخلافه (قوله مع ابتداء التكبير) قال الاسنوي ولا
يعود هنا الخلاف هناك في الابتداء والانهاء (قول المتن ويقول سبحان رب العظيم الخ) العمدة في
عدم وجوب هذه الاذكار ونحوها مع قوله صلى الله عليه وسلم صلو كما رايتونى أصلى عدم ذكرها لئلا
صلاته ولك أن تقول يحتمل أنه تركها لطلبه كما اعتز به أو تمتنع عن ترك الشهد والسلام وغيرها وقد قال

الركبتين ولو كان المصنوع من
وضع الراحتين على الركبتين
بالانحناس وحده أو مع
الانحناء لم يكف ذلك في
الركوع والراحة ما عدا
الاصابع من الكف كما سيأتي
في السجود وتقدم ركوع
القاعد (بطمأنينة بحيث
ينفصل رفعه عن هويه)
بان تستقر أعضاؤه قبل
رفعه ودليله قوله صلى الله
عليه وسلم لئلا يسهو
ثم اركع حتى تطمئن راكعاً
متفق عليه (ولا يقصده
غيره) أى بالهوى غير
الركوع (فلا هوى لتلاوة
لجعله) عند بلوغ حد
الركوع (ركوعاً لم
يكف) عنه بل عليه أن
يعود الى القيام ثم يركع
(وأكله تسوية ظهره
وهنقه) كالصفحة
للا اتباع رواده مسلم (ونصب
ساقية) لانه أعون
(وأخذ ركبتيه بيديه
وتفرقة أصابعه) للاتباع
رواه في الاول البخارى
وفي الثانى ابن حبان وغيره
(للقبلة) أى لجهتها لانها
أشرف الجهات (ويكبرى
ابتداء هويه ويرفع يديه
كأمره) أى برفعهما نحو
منكبيه مع ابتداء التكبير
كما تقدم في تكبيرة الاحرام
(ويقول سبحان ربى
العظيم ثلاثا) للاتباع رواده
في التكبير والرفع الشيطان

وفي التسبيح مسلم وفي تنبيهه ابوداود (ولا يزيد الامام) على التسبيحات الثلاث تخفيفاً على الامومين (ويزيد المنفرد اللهم لكركعت

رواه مسلم الى عصبي وابن حبان الخ جعل لطلوه زيادة للتفرد والحق به امام محصورين رضوا بالتطويل (السادس الاعتدال قائما) حديث ثم ارفع حتى تعتدل قائما متفق عليه والمصلي قاعدا يعود بعد الركوع الى القعود (مطمئنا) لا في حديث المسي صلاته في رواية ابن حبان وغيره فاذا رفعت رأسك أي من الركوع فاقم صلبك حتى ترجع العظام الى مفاصلها (ولا قصد به غيره فليرفع فزعا) أي خوفا (من شيء) يكف رفعه لذلك عن رفع الصلاة (ويسن رفع يديه خذو منكبكم مع ابتداء رفع رأسه قائلا سمع الله لمن حده فاذا اتعب قال ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد وينزل المنفرد أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند) للاتباع رواه البخاري الى لك الحمد ومسلم الى آخره جعل محجز لطلوه زيادة للتفرد والحق به امام محصورين رضوا بالتطويل ويجهر الامام

الاقتصار على هذه الزيادة وانضمام التسبيح الثلاث اليها افضل من بقية التسبيح (قوله خضع الخ) هو دعاء أو المراد على صورة الخشوع وفي المحرر بعد عصبي شعري وبشري (قوله قدمي) هو مفرد مضاف والاقبال قدمي والمراد جميع بدنه ويدخل فيه اللبوس لانه يكره كفه لكونه يسجد عليه (فرع) تكره القراءة في غير القيام في الصلاة ان قصد القراءة ولومع غيرها والافلا للصارف كما في الجنبات (قوله الله) قال بعضهم هو بدل من كاف لك وفيه نظر لان شرط ابدال الظاهر من المضمرة أحد أمور الاحاطة أو الشمول أو كونه بعضا أو كالمبعض فراجع (قوله الاعتدال) ولو في نقل وفي القدرة عليه والجزء عنه ماض وهو لغة الاستقامة والمساواة ونحوهما (قوله قائما) لو أسقطه أو عبر بما يأتي لكان أولى ونصبه قبل على الحال من فاعل الاعتدال ونظر فيه بان الصدر لا يتحمل ضمرا (قوله والمصلي قاعدا) لوقال وغير القائم الذي هو مفهوم كلام المصنف لكان أولى ولوقال المصنف والاعتدال يعود لبده كما قال في المنهج لكان أولى وأعم فيدخل فيه المصلي مضطجعا ومستقبلا لانه يجب على كل منهما القعود ليركع منه فيعود الى بدنه وهو القعود فمن زعم أن هذه العبارة تقتضي عود المضطجع الى الاضطجاع والمستلقي الى الاستلقاء لم يصبر وهو اما ساه أو متلاه أو ركن فهمه عن الصواب وانه من قدر في الغرض على القيام بعد ركوعه قاعدا للجزء يجب عليه العود الى القيام عكسه وبكسه ولا يرد للعدر (قوله مطمئنا) منصوب على نزع الخافض وأصله بطما نينة وعدل عنه لمناسبة قائما وقيل في اعرايه ماض (قوله أي خوفا) أشار الى أن فزعا بفتح الزاي مفعول لاجله ليكون فيه محض القصد لغير الاعتدال فهو أولى من كونه حالاً بكسر الزاي أي فازعاً بفتحني خافاً لانه لا ينافي قصد الاعتدال معه وهو لا يضرك كما (قوله لم يكف) لا يجب عليه أن يعود الى المحل الذي وجد فيه الخوف ويندبه ليجود السهو حيث أتى بما يبطل عمده كاسيأتي (قوله ويسن) أي لكل مصل أي ولو أمأمو أمأوا وأمر ارفع يديه أي كفيه مع ابتداء تكبيره ثم يرسلهما ويمد التكبير كما (قوله قائلا) اماماً وأمأمو ما وخص الامام مالك التسميع بالامام والتحميد بالمأموم (قوله سمع الله من حده) ومثله من حده الله سمعه أو سمع له (قوله ربنا لك الحمد) قال ابن حجر وهي أو لورودها ويجوز ربنا لك الحمد قال شيخنا وهي أولى لزيادتها ويجوز اللهم ربنا لك الحمد أولئك الحمد بناء والحمد بناء أول ربنا الحمد ويندب أن يزدجدا طيبا كثيرا مبركا فيه لما ورد أنه يتسابق اليها ثلاثون ملكا يكتبون ثوابها فالتاليها الى يوم القيامة وحكمة الثلاثين كونها بعد حروفها (قوله ملء السموات الخ) ذكر في المجموع أنه لا يسن لامام غير المحصورين وكلامه هذا بخلافه (قوله والمبلغ كالامام) أي في نذب الجهر وعدمه وفي نذب ربنا لك الحمد خلافا لأمثلة الثلاثة (قوله بتقدير كونه جسما) أي من نور كما أن السيات تقدر جسمان ظلمة ولا بد من ذلك التقدير على كونه صفة أضاً (قوله بعد) هو صفة لشيء أي شيء كائن بعد أو حال منه ويصح تعلقه بل وشئت يضار من قال لا يصح تعلقه بشئت

أحمد بوجوبها (قوله تقرب العالمين) الظاهر انه بدل من السكاف في لك (قوله الى آخره) أي وهو رب العالمين التي زادها الشارح (فرع) يكره قراءة القرآن في غير القيام (قول المتن فزعا) يصح قراءته بالكسر أيضا اسم فاعل منصوب على الحال (قول المتن سمع الله من حده) لوقال من حده الله سمعه كفي ذكره الاسنوي نقلا عن الروضة (قول المتن ربنا لك الحمد) روى أيضا في الصحيح بالواو وهي عاطفة على محذوف أي أظعنك ولك الحمد على ذلك (قول المتن بعد) الظاهر انه متعلق بعل دون شئت لماسيأتي في كلام الشارح ويجوز تعلقه به على معنى ما شئت ملاء بعد ذلك (قوله ويسر بما بعده) أي لان ذكر الاعتدال كذا ذكر الركوع والسجود (قوله كالكرسي الخ) هذا يفيد ان قوله بعد متعلق بعل دون شئت لثلاثين لأن يكون خلق الكرسي مناخر عن السموات والارض والظاهر خلافه ويجوز تعلقه بشئت على معنى ما شئت

ملاء

يسمع الله من حده تقبله منه وعل بالرفع صفة بالنصب أي مائتا بتقدير أن يكون جسما وقوله من شيء بعد أي كالكرسي

وسع كرسية السموات والارض وأهل بالنصب منادى والثناء المدح والمجد العظمة وأحق مبتدأ ولا مانع الخ خبر موما بينهما اعتراض والجدة الغنى ومنك بمعنى عندك قاله الأزهري (ويسن القنوت في اعتدال ثانية الصبح وهو اللهم اهدني فيمن هديت الخ) كذا في المحرر وتتمه كافي الشرح وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيها أعطيت وقتي شر

(١٥٧)

لانه يقتضى تأخر خلق الكرمي غير مستقيم تأمله (قوله وسع كرسية) أى فهمى فيه حكمة ملقاة في أرض فلاة وكذا كل سماء مع ما في جوها قال بعضهم وكذا العناصر والكرمي وما حوى بالنسبة للفلك الاعظم المسمى بالعرش وبالفلك الاطلس كذلك (قوله منادى) ويجوز رفعه خبر الانت أى أنت المتأهل (قوله وأحق مبتدأ) ويجوز كونه خبرا عن الجملة قبله أى هذا القول أحق بحولاله الا الله كذا وخبر عن الجدة فلك خبر أول أو متعلق بالجدة (قوله ولا مانع الخ خبر) أى لفظا وهو مقول القول معنى وعدم نصب مانع بلا مانع لفظا وأنه من باب وصف المنادى لانداء الموصوف (قوله وما بينهما اعتراض) أى بين المبتدأ وخبر موما فرد عبد باعتبار كل من جهة لفظه (قوله والجدة) أى بفتح الجيم واما بكسر هاء فلا جهاد و يطلق الاول على أب الاب مثلا وعلى القطع ويجوز ارادة الثاني في الحديث أيضا (قوله ويسن) أى بعد ما يطلب الايمان به للمنفرد وغيره (قوله القنوت) وهو لفة العبادة أو الدعاء مطلقا وشرعا ما اشتمل على دعاء وثناء ولو آية قصد بها (قوله في الاعتدال الخ) فلو قنت قبله لم يجز ثم خلا للامام مالا كما مر (قوله اللهم اهدني الخ) وهذا أفضل من قنوت عمر الآتي في سجود السهو وهو أفضل من غيرهما وجمعهما أفضل مطلقا يقدم هذا على ذاك (قوله فيمن) أى معهم أو كن فيهم (قوله لا يبدل) بفتح فكسر أى لا يحصل له ذلة في نفسه أو بضم ففتح أى لا يبدله أحد ومثله بعز الآتي (قوله قال في الروضة الخ) وقال فيها أيضا ويسن لك الجدة على ما قضيت أستغفرك وأتوب اليك لانها وردت أيضا (قوله والامام بلفظ الجمع) أى ويسن للامام أن يأتي في القنوت ولو بغير ما ورد بلفظ الجمع لان المأمومين يؤمنون على دعائه بهذا fark بنية أدعية الصلاة فلا ولي فيها اتباع الوارد فتكره مخالفتها فيها بخلاف القنوت (قوله سن الصلاة) وكذا السلام عليه وكذا الصلاة والسلام على آله وعلى أصحابه كما سيأتي في سجود السهو (قوله وحمل على الامام) وحديث ما من امام يؤم قوما فيخص نفسه بدعوة الاخوانهم محمول على القنوت فقط ولو بغير ما ورد لما مر (قوله رفع يديه فيه) أى في القنوت وكذا في سائر الادعية ولو في غير الصلاة فمما مقصدا بتفريق أو جمع وهو أولى وكشفهما ورفع أصابعهما جعل بطونهما الى السماء في الثناء مطلقا وكذا في الدعاء ان لم يكن يدفع شئ والافمكسه ويكره بيد نجسة ورفع بصره الى السماء قال بعضهم

ملا به ذلك (قوله وأحق مبتدأ) جوز ابن الصلاح مع ذلك أن يكون خبر لما قبله أى هذا القول أحق ما قال العبد الخ (قوله والجدة الغنى) قال الاسنوى وروى بالكسر وهو الاجتهاد في الحرب (قول المتن ويسن القنوت) لو قنت قبل الاعتدال لم يجز ثم ويسجد للسهو لفة مطلقا بقولنا لم يبطل فعله (قاعدة) القنوت له معان منها الدعاء كما هناسوا كان بخبر أم بشر يقال قنت له وقنت عليه (قول المتن فيمن هديت) أى معهم مثل قوله تعالى فادخني في عبادي (قول المتن والامام بلفظ الجمع) علله في الاذكار بان الامام يكره له تخصيص نفسه بالدعاء لحديث ورد فيه مقتضاه اطراده في سائر ادعية الامام وبه صرح الغزالي في الاحياء وكذا الجبلي وقوله ابن المنذر عن الشافعي ثم قال وثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم باعدي بي وبين خطاياي الخ اللهم نقني اللهم اغسلني وهذا يقول قال الاسنوى وعلى هذا فالفرق لأن الكل مأمورون به هناك بخلاف القنوت اه قلت وكلام الشارح هنا اذا تأملته نجده ظاهرا في اختصاص ذلك بالقنوت (قوله بلفظ وصلى الله على النبي) أى هكذا من غير زيادة قاله الاسنوى

(والصحيح سن الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخره) رواها النسائي في قنوت الوتر الذي عليه النبي صلى الله عليه وسلم الحسن ابن علي وهو ما تقدم مع زيادة فاه في انك وروا في انه بلفظ وصلى الله على النبي فالحق به قنوت الصبح والثاني يقول لم زد في قنونه (ر) الصحيح سن (رفع يديه) فيه لما تقدم في حديث الحاكم والثاني قاسه على غيره من ادعية الصلاة

كافئس الرفع فيه على رفع
النبي يديه كلما صلى الغداة
يمدو على الدين فتلاوا
أصحابه القراء يتر معونة
رواه البيهقي (و) الصحيح
انه (لا يمسح وجهه) أى لا
يسن ذلك لعدم وروده
والثاني يدخله في حديث ساوا
الله يطون أ كفسكم ولا
نساؤه بظهورها فاذا فرغتم
فامسحوا بها وجوهكم
لكن قال أبو داود روى
من طرق كلها واهية
واختلاف كما قال الرافعي اذا
قلنا يرفع يديه فان قلنا لا
فلا يمسح بزما وسكت عن
ذلك في الروضة للعالم به (و)
الصحيح (أن الامام يجهر
به) لا لئلا يسمع في ظاهر حديث
الحاكم المتقدم والثاني
لا كسائر الادعية اما
المنفرد فيسره جزما (و)
الصحيح بناء على جهر
الامام به (أنه يؤمن المأموم
للامام ويقول الثناء) بأوله
انك تقضى والثاني يؤمن
فيه أيضا وألحقى الحب
الطبرى الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بالدهاء
فيؤمن فيها هذا ان سمع
الامام (فان لم يسمعه) لبعده
أو غيره (فنت) كما يقنت
بنامه على انه يسر (ويشرع

في الصلاة خاصة ويكره للخطيب رفع الدين مطلقا) (قوله كاقيس) هذا من فحة كلام الثاني أى فهو معارضة
قياس بقياس أى القول الاول قاس الرفع في القنوت على الرفع في صلاة الغداة والثاني قاس عدم الرفع فيه
على عدم الرفع في غيره من بقية أدعية الصلاة واعتضد الاول بحديث الحاكم المذكور وبمناسبة القنوت
والدهاء في محله (قوله الغداة) هي صلاة الصبح وذلك مدة ثلاثين يوما كما سيأتي وقال الاسنوي ولعل الحامل
على ذلك دفع عن رد القائلين ومن دعائه فيه أيضا أنه صلى الله عليه وسلم مكث فسر تلك المدة بدعوة على عامرين
الطفيل العامري حتى مات كافر يقول اللهم اكفني عامرين الطفيل بما شئت وادمت عليه داه يقتله فارسل
الله عليه طاعونا فانت به (قوله لا يسن) أى بل يسن تركه ففعله خلاف الاولى (قوله والثاني يدخله في
حديث الخ) وأخرجه الاول منه بان الصلاة يطلب الكف فيها فيسن خارجها وقد قال البيهقي لم يرد المسح في
الصلاة في حديث ولا أثر ولا قياس وورد خارجها من طرق صحيحة فيسن ويكره مسح الصدر وغيره مطلقا
(قوله وأن الامام يجهر به) أى في الجهرية والسرية ولو قضاء كصبح أو وتر نهارا بان طلعت الشمس وهو
فيه وأقبله وشمل القنوت الدعاء والثناء وللنازلة وغيرها وهو كذلك وكذا يسن للامام أن يجهر بكل دعاء
دعائه في الصلاة كسؤال الرحمة واستعاذة من عذاب وان بواقفه المأموم فيه (قوله أما المنفرد فيسره) وفي
شرح شيخنا الرملي تبعنا في الدعاء والثناء أنه يجهر به في النازلة ولم يرضه شيخنا الزبدي (قوله يؤمن) أى
جهر (قوله ويقول الثناء) أى سرا أو يقول فيه جهرًا أشهد أو بلى أو أنا من الشاهدين أو يقول فيه
صدقت وموافقته الامام أولى كبقية أدعية الصلاة وانما لم تبطل بصدقت وبررت مع أنه خطاب آدمي لما بين
الامام والمأموم من الرابطة ولو رددنا أيضا وبذلك فارق اجابة المؤذن في الصلاة لانها مكرهة من المصلي كما سر
وقال الخطيب بالاطلاق فيهما كالثناء الاستعاذة من النار وسؤال الجنة ونحوهما مما يطلب من المأموم فعله
فيوافق الامام فيه ان جهر به والاأسره (قوله فيؤمن فيها) أى في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقال
بعضهم ينبغي أن يؤمن ان أتى فيها بلفظ الامر نحو اللهم صل على محمد ووافق فيها ان أتى بغير لفظه نحو صلى
الله على محمد وقول بعضهم لا يأتي بهذه الصيغة لانها ركن في التشهد الاخير مردود وان نقل عن بعض
المصنفات ولو أتى الامام بقنوت الامام عمر فقال شيخنا الزبدي نقلا عن شيخ الاسلام انه يشارك من
أوله الى اللهم غيب الكفرة فيؤمن الخ ويتوقف في أوله لانه دعاء (قوله فان لم يسمعه) وكذا لو سمع صوته
ولم يميز حروفه (قوله فنت) أى سرا كما يقنت المأموم بناء على القول بان الامام يسر كما تقدم (قوله ويشترع

(قوله كاقيس الرفع فيه الخ) فيه بحث اذ كيف يسوغ القيام مع كون الحكم منصوبا عليه في
حديث الحاكم (فقوله أى لا يسن ذلك) من هنا قال الاسنوي لو قال لا يمسح وجهه كان أولى اه قال
البيهقي لم يرد في المسح في الصلاة حديث ولا أثر ولا قياس وانما ورد خارج الصلاة حديث ضعيف
مستعمل عند بعضهم خارجها فقط (قوله فاذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم) قال الاسنوي ورد في
حديث حكمة ذلك وهي الافاضة عليه مما أعطاه الله تعالى اه (قول المتن وان الامام يجهر به) أى
حتى بالثناء ولو قلنا ان المأموم بواقفه فيه هذا قضية اطلاقه وقال الاسنوي يحتمل أن يسره ويحتمل
أن يجهر به كالجواب الامام الرحمة واستعاذة من النار فانه يجهر بواقفه فيه المأموم كما قاله في شرح المنهب اه
واللهي ذكره من أن الامام يجهر بالدعاء مسئلة مهمة لا يفتلها أثمة هذا الزمان (قول المتن وانه يؤمن) أى
يجهر كتأمينه لقراءة امامه وأما اذا قال الثناء فالظاهر أنه يسره (قوله والثاني يؤمن فيه أيضا) أى
لاطلاق الحديث والظاهر ان التأمين وان قارن الثناء يرجع الى الدعاء الاول فان الثناء لله كونه ارتباط بمعنى
الدعاء السابق (قول المتن فان لم يسمعه فنت) لو سمع صوتا لم يفهمه فالظاهر انه كعدم السماع بالكية (قوله كما
يقنت بناء) يرجع لقوله كما يقنت وقوله على أنه يسر الضمير فيه يرجع للامام من قوله هذا ان سمع الامام

القنوت) أو يستحب (في سائر المكتوبات) أي باقيا (للازالة) كالوياه والقحط قال في شرح المهذب والمولا انه صلى الله عليه وسلم فنت
شهر ابدع على قاتلي أصحابه القراء يثرمعون رواه الشيخان ويقاس غير المدع عليه (١٥٩) (لام مطلقا على المشهور) لعدم

وروده فيما عدا النازلة والثاني
يتخير بين القنوت وعدمه
لانه دعاء ويجهر الامام به
في السرية والجهرية وعمله
اعتدال الركعة الاخيرة
(السابع السجود وأقله
مباشرة بعض جهته مصلاه)
بان لا يكون عليها حائل
كصلاة فان كانت لجراحة
أجزأ السجود عليها من
غير اعادة ذكره في الروضة
والمراد ما في شرح المهذب
عن الجويني أن شرط
جواز ذلك أن يكون عليه
مشقة شديدة في ازالة
العصاة ومشى عليه في
التعقب فقال وشق اولتها
(فان سجد على متصل به)
كطرف عمامته (جزان لم
يتحرك بمركنه) في
قيامه وقعوده لانه في معنى
الانفصال عنه بخلاف ما
يتحرك بمركنه فلا يجوز
السجود عليه لانه كالجزء
منه فان سجد عليه عامدا
عاملا يتحرك به بطلت صلاته
أو جاهلا أو ساهيا لم تبطل
ويجب اعادة السجود وقلة
في شرح المهذب (ولا يجب
وضع يده وركبيه وضميه)
في السجود (في الاظهر)
لانه لو وجب وضعه لوجب

القنوت) أي المتقدم في الصباح وقال ابن حجر ينفى أن يؤتى في كل نازلة بما يناسبها (قوله أي باقيا) لأن
الصباح فيها القنوت مطلقا خرج بالمكتوبات غير هافيكرة في الجنائز وفي نقل لم تطلب فيه الجماعة ويباح
فيما طلبت فيه الجماعة منه (قوله للنازلة) أي العامة أو الخاصة بمن يقنت أو بغيره وتعدي نفعه كعالم وشجاع
كما قيده شيخنا الرملي وابن حجر تبعه لاسنوي ولم يقيده شيخنا الزبائدي كالاذرعي (قوله كالوياه
والقحط) وكذا الجراد والطاعون على المعتمد (قوله والثاني يتخير) أي يباح في النازلة وغيرها والاثالث
ذكره في الروضة يستحب مطلقا (قوله ويجهر الامام به) أي لا المنفرد وفيه مامر (قوله السجود) وهو
لغة التطامن والذلة والخضوع وشرعا ماسيا أي وقد يطلق على الركوع ومنه وخروا له سجدا كما مر ومنه واذ
قلنا لئلا تشكوا اسجدوا لآدم وحكمة تذكراه مرتين كونه محل اجابة الدعاء أولان آدم صلى الله عليه وسلم
سجد لما أخبر بان الله تاب عليه حين رفع رأسه رأى قبول توبته مكتوبا على باب الجنة فسجد ثانيا أولان
النفوس غابت صاحبها بوضع أشرف أعضائه على محل مواطئ الاقدام وقرع النعال فاعاده ارغامها أولان
ابليس لما امتنع منه حين أمر به لآدم فكرر رجمه أول غير ذلك (قوله جهته) وهي طولها ما بين صدغه
وعرضها ما بين منابت شعر رأسه وحاجبيه (قوله بان لا يكون عليها حائل) نعم لا يضر شعر نبت عليها وبعضها
فيكفيه السجود عليه وان لم يستوعبها وان سهل على التحال منه لانه مثل بشرتها وخصت بالكشف دون
بقية الاعضاء لسهولة ولفافيه من غلبة التواضع بمباشرة الانسان بأشرف أعضائه مواطئ الاقدام وقرع
النعال كما مر ولا نهال ليست عورة في الصلاة لكل أحد أصالة (قوله مشقة شديدة) أي لا تحتل عادة وان لم
تبع التيمم ولا اعادة الا ان كان تحتها نجس غير معفو عنه (قوله على متصل به) أي وليس جزأ من بدنه كشعره
وسلعة فيه والا فلا يصح السجود عليه مطلقا في غير مامر (قوله كطرف عمامته) أي وهي على رأسه أو
كتفه مثلا فان كانت في يده لم يضر كدنبه بل وعود فيها ولو التصق بجهته شيء في سجدته فان نجاه قبل سجوده
ثانيا لم يضر والام بحسب (قوله بخلاف ما يتحرك بمركنه) أي في قيامه ان صلى قائما أو في قعوده ان صلى
قاعدا وهذا ما عليه عامة الأصحاب والمتأخرين ومشى عليه شيخنا واعتمد شيخنا الرملي أن ما يتحرك في قيامه
يضر وان صلى قاعدا أو يلزم عليه استمرار قولهم وقعوده فتأمل والحركة خاصة بالجهة (قوله بطلت صلاته)
أي ان رفع رأسه قبل زواله وسجوده الشرعي والام تبطل نعم ان قصدا ببداه الاقتصار على ذلك بطلت بمجرد
شروعه فيه لانه قصد البطل وشرع فيه (قوله ولا يجب وضع جزأه) أي عند الرافعي وصحح النووي
وجوب وضع ذلك الجزء وهو يشمل بعض باطن أصبع فيسكن في وان كره الاقتصار على جزء من بقية الاعضاء

(قوله أي باقيا) أي وأما الصباح فقد سلف (تنبيه) لو كانت النازلة خاصة فهل يستحب لمن نزلت به ولغيره
القنوت محل نظر (قوله فنت شهرا) قال الاسنوي وغيره كان الحامل له على القنوت في هذه القصة دفع غمرد
القاتلين (قوله والثاني يتخير) أي عند عدم النازلة كما شرحه كذلك الاسنوي قلت الكلام حينئذ يحتاج
الى تأويل لان قوله والثاني يتخير يقتضي ان الخلاف في الجواز وقول الشارح أولان بشرع بمعنى يستحب
يقتضي ان المنق بعدم ذلك عدم الاستحباب لا عدم الجواز فليتأمل فينبغي أن يكون هذا مقابلا لأول
الكلام وهو قوله بشرع القنوت الخ (قول المتن السجود) هو لغة التطامن (قول المتن وأقله مباشرة)
سيأتي دليله في حديث أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وكثيرا ما يقع للشارح مثل هذا يترك الدليل أولا
لعموم دليل يأتي بعد محافظة على الاختصار

الاجماع بها عند الجز عن وضعها والاباء بها لا يجب فلا يجب وضعها (قلت الاظهر وجوبه والله أعلم) لحديث الصحيحين أمرت أن أسجد
على سبعة أعظم الجهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين والاول يقول الامر فيه أمر تدب في غير الجبهة يكفي على الوجوب وضع جزء
من كل واحد منها والاعتبار في اليد باطن الكف

سواء الاصابع والراحة قاله
في شرح المهذب وفي الرجل
يبتطون الاصابع ولا يجب
كشف شيء منها على عدم
الوجوب بتصوير رفع جميعها
بان يصلى على حجرين بينهما
حائط قصير ينبطح عليه
عند السجود ويرفعها قاله
في شرح المهذب (ويجب
أن يطمئن) الحديث
الصحيحين ثم اسجد
حتى تطمئن ساجدا
(وبنال مسجده) بفتح
الجيم بضبط المصنف أى
موضع سجوده (ثقل
رأسه) فان سجد على قطن
أو نحوه وجب أن يتعامل
عليه حتى ينكس ويظهر
آثره في اليد لو فرضت تحت
ذلك (وأن لا يهوى غيره)
بان يهوى له أو من غيرنية
(فلا يسقط لوجهه) أى
عليه في محل السجود
(وجب العود الى الاعتدال)
لهوى منه لا يتفاه الهوى
في السقوط ولو هوى بسجده
فسقط على جهته ان نوى
الاعتدال عليها لم يحسب عن
السجود والا حسب (وان
ترقع

(قوله سواء الاصابع والراحة) أى غير الاصابع الزائدة كما بآنى (قوله يبتطون الاصابع) أى الاصلية ولو
قطعت الكف أو الاصابع من الرجل سقط الواجب كما قالوه وظاهره السقوط وان جعل لهابدا لمن نهد
أو غيره وقياس نظارها وجوب وضع البدل ان سهل فراجعه وقد يفرق بمشقة وضع الباطن هنا في الجملة
أو يقال ان وجب غسله وجب وضعه والا فلا وهو محتمل ولو تعددت الاعضاء فان علم الزائدة منها لم يكف وضعه
أو الاصل كفى وضع جزء من واحد منه كما مر أو أشبهه وجب وضع جزء من كل من المشبهين ولا يكفي
المشبه مع عدم وضع أصلى كما هو معلوم (قوله ولا يجب كشف شيء منها) بل يكره كشف الركبتين مطلقا
والقدمين واليدين من غير الذكر بل يحرم كشفها ان لم عليه بطلان الصلاة (قوله ويجب أن يطمئن) أى
حال وضع جميع ما يجب وضعه من الاعضاء في رقت واحد وهو حال وضع الجبهة (قوله بفتح الجيم) أى على
الافصح ويجوز كسر الهاء لكن فيه إيهام الموضع المتخذ مسجدا لانه من المشترك (قوله ويظهر أثره) أى
ان يحس به حيث أمكن عرفا لا نحو قطار قطن مثلا ومن ذلك الصلاة على التبن ولا يجب التحامل في غير
الجبهة كما قاله الزركشي وهو المعتمد خلافا لما في المنهج (قوله بان يهوى الخ) دفع بذلك ما يوهى كلام
المصنف من وجوب قصد نفي الغير فلا يصح التفرغ عليه بقوله فلا يسقط الخ لكن في كلامه إيهام أن الهوى
بقصد غير السجود مضر وليس كذلك كما مر وانما صرح مع الاطلاق لسبق قصد الصارف عليه
فاستصحب ولولم يسبق قصد الصارف لم يضر الاطلاق (قوله ان نوى الاعتدال عليها) أى فقط لم يحسب عن
السجود لوجود الصارف ويجب عليه العود الى المحل الذى نوى الاعتدال فيه فان زاد عليه عامدا عالما بطلت
صلاته وهذا الوجه الذى لا يتجه غيره فقول شيخنا الرملى يجب عليه أن يرفع رأسه أدنى رفع وإذا زاد
عليه بطلت صلاته فيه نظر لان هوى به قبل نية الاعتدال معتد به وبعده لا يغفر فرفع ان كان لما قبلها فهو زيادة
فعل بلا موجب فيضراً ولا بعده فهو نقص عما عليه فلا يكفي وبهذا علم ما في قول المصنف من العود الى
الاعتدال وما في قول شيخنا الزايدى تبع الشيخ العلامة تائى من وجوب عوده لمحل السقوط فتأمل (قوله
والا) بأن لم ينو الاعتدال على جهته فقط سواء نوى السجود وحده أو مع الاعتدال أو لم ينو شيئا (قوله حسب)
أى استصحب بالما كان قبل الصارف لان السقوط بغير اختياره فلا يبعد فعلا ولو سقط لجنبه وجب عليه العود
لمحل ما مر فان لم يقصد غير الهوى فله السجود من غير جالس ان لم ينو برفعه منه الاستقامة فقط والواجب
(قوله ولا يجب كشف شيء منها) في الحديث شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حال الرضا في
جباهنا وأكفنا فلم يشكنا وهو دال على وجوب كشف الا كف وهو قول للامام الشافعى رحمه الله
وعلى عدم الوجوب بان المقصود اظهار الخشوع والتواضع ووضع الجبهة قد حصل به غاية التواضع وايضا
هى بارزة لاتشق مباشرة الارض بها بخلاف الكفين فقد تشق مباشرة الارض بهما الحرا أو برد كذا قالوه
والرواية المذكورة في مسلم ودلائلهاينة تحتاج الى قوة في الجواب ثم رأيت بعضهم أجاب بأن النبي صلى الله
عليه وسلم صلى في مسجد بنى عبد الاشول وعليه كساء ملتف به يضع يديه عليه يقبه برد الحصى رواه ابن
ماجه (قوله بضبط المصنف) انما ضبطه بذلك لان الكسر وان كان جائزا يوهى هنا ارادة الموضع المتخذ
مسجدا (قوله فان سجد على قطن الخ) الدليل على ذلك ما روى ابن حبان من قوله صلى الله عليه وسلم اذا
سجدت فكن جبهة من الارض ولا تنقر نقر اوز ذهب الامام الى عدم اشتراط التحامل قال ويكفى مجرد
الاساس بل الشرط أن لا يقل رأسه اه (فرع) ظاهر كلامهم ان الاعضاء الستة لا يشترط فيها
التحامل وقد بوجه (قوله ولو هوى بسجده الخ) مثل ذلك ما لو قصد الهوى ثم عرض له السقوط قبل فعل
الهوى كذا رأيت في ابن شعبة وفيه نظر (قوله والا حسب) استصحب باللقصد الاول أى ولا يقدح كون
السقوط ليس فعلا بالاختيار

أسافله على أعالیه فی الاصح) بأن يرفع أسافله فبالأذا كان موضع الجبهة مرتفعاً قليلاً والثاني يجوز تساوي الاسافل والاعالي فلا حاجة
 الرفع الاسافل فيأخذ كروهما كان المكان مستويا فالاسافل أعلى ولو كانت الاعالي أعلى من الاسافل لارتفاع موضع الجبهة كثيراً لم
 يجرئه جزماً لعدم اسم السجود كالأول على وجهه ومدرج عليه نعم ان كان به علة لا يمكنه السجود الامداد الرجلين أجزاءً ذكره
 المتولى وأقره في شرح المذهب (وأكله يكبر طوبى بلارفع) ليديه (١٦١) (ويضع ركبتيه ثم يديه) أي كفيه

للاتباع رواه في التكبير
 الشيخان وفي عدم الرفع
 البخاري وفي الباقي
 الاربعة وحسنه الترمذي
 (ثم جبهته وأنفه) للاتباع
 في ضم الانف الى الجبهة
 رواه أبو داود (ويقول
 سبحان ربّي الاعلى ثلاثاً)
 للاتباع رواه من غير
 تثليث مسلم وبه أبو داود
 (ولا يزيد الامام) على
 ذلك تخفيفاً على المأمومين
 (ويزيد المنفرد اللهم لك
 سجدت وبك أمنت ولك
 أسلمت سجد وجهي
 لأنى خلقه وصوره وشق
 سمعه وبصره تبارك الله
 أحسن الخالقين) للاتباع
 رواه مسلم جعل أطوله
 زيادة للمنفرد وأخفى به
 امام قوم محصورين رضوا
 بالتطويل (ويضع يديه)
 في سجوده (حسنو
 منكبته) للاتباع رواه
 أبو داود (وينشر أصابعه
 مضومة للقبلة) للاتباع
 رواه في النشر والضم
 البخاري وفي الباقي البيهقي
 (ويفرق ركبتيه ويرفع
 بطنه عن خفيه ومرفقيه

الجالوس ليسجد منه ولا يقوم فإن قام عامداً لم يطل صلاته (قوله أسافله) وهي غيرته وما حولها وأعالیه
 رأسه ومنكباه وكذا يده (قوله ومهما الخ) أي متى سجد على الهيئة المطلوبة في السجود من رفع بطنه
 عن خفيه وكان المكان مستويا لزم أن ترتفع الاسافل وهذا واضح ولا يجوز فهم غيره من كلام المصنف
 (قوله أجزاء) أي ولا إعادة عليه وكذا لو لم يمكنه السجود الا بوضع نحو مخدة تحت رجله أو رأسه فيجب
 ولو بأجرة قدر عليها ان حصل حقيقة السجود بنفسه كسب وغيره والا فليندب فلو كان في سفينة ولم يمكنه
 التكيس لميلها صلى على حسب حاله لحرمة الوقت وتلزمه الاعادة كما لو تعذر عليه بعض الاستقبال أو أمام
 بعض الاركان وليس له صلاة التفل مع شيء من ذلك كما مر (قوله وأكله يكبر طوبى) أي يتنهد بالتكبير مع
 ابتداء الهوى ويمد التكبير الى السجود (قوله وأنفه) أفاد بالواو نداءً بوضعهما معا ويندب كشفه وبهم فيها
 قبله الترتيب ومخالفة شيء من ذلك مكروهة وخلاف الأولى (قوله للاتباع) أي في حديث أبي داود وفيه
 بحث لان الذي في الحديث المذكور يدل على وجوب وضع الانف وفي الصحيحين أيضاً ما يدل له كما قاله في
 شرح المذهب ولا يعارضه حديث السبعة المذكور لانه زيادة ثقة وقديحاً بأنهم أجمعوا على أن الأمر فيه
 للندب ولذلك لم يستدلوا به على وجوب الجبهة (قوله سبحان ربّي الاعلى) خص هذا بالسجود لرفع نوحهم
 البعد عن الله بالتخفاضة وأقله مرة وأدنى كلمة ثلاث كذا ذكره أو كثره إحدى عشرة والأولى زيادة وبمحمد
 وتقدم في الركوع بيان الأفضل منه وبأنى المأموم بما يمكنه من غير تخلف (قوله وصوره) دفع به نوحهم
 ارادة خلق المادة فقط (قوله وشق سمعه وبصره) أي منفذهما (قوله تبارك الله) أي تعالى شأنه في خلقه
 وحكمته والخالقين المقدرين تقديراً (قوله ويضع) أي المصلي مطلقاً (قوله ويفرق) أي الله ذكر كما صرح
 به شيخنا الرمي في شرحه كان حجر (قوله ركبتيه) سواء صلى قائماً أو قاعداً (قوله ويرفع مرفقيه عن
 جنبه) أي الله ذكر ويندب رفع الساعدين عن الارض في السجود ولو امرأة وخشيت الانحطوطول
 السجود (قوله بين القدمين) أي في القيام والسجود قال في القواعد ويسن تفريق أصابع الرجلين أي
 ان أمكن (قوله في الركوع والسجود) لو أسقطه المكان أولى ليشمل ضم القدمين والركبتين في
 (قول المتن أسافله على أعالیه) المراد بالاسافل الجبهة وبالاعالي الرأس والمنكبان ودليل ذلك ان الأبراء
 ابن عازب رضي الله عنه وضع يديه واعتمد على ركبتيه ورفع غيرته وقال هكذا كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يسجد (قوله والثاني يجوز تساوي الاسافل والاعالي) علل بحصول اسم السجود بذلك (قوله
 ومهما كان المكان مستويا الخ) اذا نظرت الى ما سلف من اعتبار وضع الركبتين وأطراف اليدين
 انضج لك ما قاله الشارح (قول المتن وأنفه) وجوب وضع الانف قوى من جهة الدليل ولا يرده حديث
 أمرت أن أسجد على سبعة أعظم حيث أسقط الانف لان ذكره زيادة ثقة وقد ورد ذلك في أبي داود
 قال في شرح المذهب وهو صحيح وفي الصحيحين ما يدل له اه (قول المتن ويضع يديه) لو قسمه على
 التسبيح في السجود كان أولى (قوله يستحب التفريق بين القدمين بشبر) قال في القواعد ويستحب
 أيضاً تفريق أصابع الرجلين (قوله ويقاس به التفريق بين الركبتين) أي في الركوع والسجود

(٢١) - (فليوني وعميره) - اول) عن جنبه في ركوعه وسجوده) للاتباع في الثلاثة في السجود وفي الثالث في الركوع
 رواه في الاولين في السجود أبو داود وفي الثالث فيه الشيخان وفي الثالث في الركوع الترمذي وقال حسن صحيح ويقاس الاولان
 فيما لم يزيدان على المحرر وغيره بالاولين في السجود وفي الروضة يستحب التفريق بين القدمين بشبر ويقاس به التفريق بين الركبتين
 (ونضم المرأة واخنتي) بعضهما الى بعض في الركوع والسجود كما اقتضاء السياق لانه أسطرها وأحوط له وضم اخنتي المزبد على المحرر

مذكور في الروضة كصلها في الركوع وفي نوافض الوضوء من شرح المهذب في السجود أيضا وفيه هنا نص الام ان المرأة تضم في جميع الصلاة أي المرفقين الى الجنبين (الثامن) (١٩٢) المجلس بن - حديثه مطمئنا) حديث الصحيحين ثم ارفع حتى تطمئن

جالسا (و يجب ان لا يقصد برفعه غيره) فلورفع للذقة عقرب أو دخول شوكة في جنبه عليه ان يعود للسجود قاله القاضي حسين في فتاويه (وأن لا يطوله ولا الاعتدال) لانهما للفصل وسيأتي حكم تطويلهما في باب سجود السهو (وأكله يكبر) مع رفع رأسه (ويجلس مفترشا) للاتباع رواه في الاول الشيخان وفي الثاني الترمذي وقال حسن صحيح وسيأتي معنى الافتراض (واضع يديه) على خذبه (قريبا من ركبتيه وينشر أصابعه) مضمومة للقبضة كافي السجود أخذا من الروضة (قائل رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني) للاتباع روى بعضه أبو داود وبقية ابن ماجه (ثم يسجد الثانية كالاولى) في الاقل والاكمل كافي في المحرر (والمشهور سن جلسة خفيفة) للاستراحة (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بأن لا يعقبها تشهد لحديث مالك بن الحويرث انه رأى النبي

الركوع والقيام والقعود وضم البطن الى الفخذين والمرفقين الى الجنبين في السجود والعمارة كالمرأة ولوى خلوه ويجب الضم على سلس يستمسك بوله ويسن كشف قدمي القرك كما روي لا يكفي سترها كالسكبين (قوله أي المرفقين الخ) لو سكت عنه كان أولى لبشمل جميع ما تقدم (فرع) يندب في السجود أيضا - بوح قدوس رب الملائكة والروح اللهم اغفر لي ذنبي كله ذنبا وجاهة وله وآخره سره وعلايته اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك وبِعفوِكَ من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ويندب كثرة الدعاء في السجود مطلقا لورود الاجابة فيه كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء في سجودكم فممن أن يستجاب لكم وفقن بفتح القاف وكسر الميم أوفتحها بمعنى حقيق (فرع) لو قال سجدت لك في طاعة الله أوثبت الى الله لم يضر مطلقا بخلاف ما لو قال أوفتحها بمعنى حقيق (فرع) لو قال سجدت لك في طاعة الله أوثبت الى الله لم يضر مطلقا بخلاف ما لو قال استعنا بالله بعد قول الامام واياك نستعين فلا بد من قصد الدعاء ولو مع غيره وفي شرح شيخنا الرمي في الكلام على الشروط أن التشريك مضر وفيه نظر (قوله للذقة عقرب) اللدغ بالمهمل ثم المجهمة لتواتر السمووم بعكسها لغيرها كقار ولم يرد في اللغة اهلها ولا اعجابهما (قوله وأن لا يطوله الخ) أي ما لم يطالب تطويلهما لم لا يضر تطويل اعتدال الركعة الاخيرة من سائر الصلوات لانه طلب تطويله في الجملة وسيأتي في سجود السهو ان تطويل الاعتدال المبطل بقدر ما يسع الفاتحة للوسط المعتدل فأكثر زيادة على ما يطلب لذلك المصل عند ابن حجر وشيخنا الرمي وعلى ما يطلب للمنفرد مطلقا عند بعضهم وتطويل المجلس بقدر ما يسع التشهد الواجب على ماذكر (قوله يكبر مع رفع رأسه) وبعده الى جلوسه (قوله واضع يديه على خذبه) وان تسانت رؤسهما آخر الركبتين فلأورسلهما في جانبيه فلا بأس (قوله واجبرني) أي في كل ما يحتاج الى جبر وقيل معناه اغثنى فطفر ارزقني بعده عام وقيل معناه ارزقني فقطفه مرادف فما بعده تأكيده وطلب الرزق ينصرف للحلال منه وكون الرزق ما ينفع ولو حراما هو فيما اذا استعمل بالفعل فالطلب المطلق لا ينصرف اليه اتفاقا فاعترض به بعضهم هنا ناسي عن الغفلة وعدم التأمل (قوله وعافني) أي من بلاء الدنيا والآخرة وعاف عني رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الا كرم رب هب لي قلوبا نقييا قيايمن الشريك بريالا كافرا ولا شقيا (قوله والا تكل) ومنه التكبير مع رفع رأسه وبعده الى القيام ولا يكبر مرتين ثم يسجد السجدة الثانية (قوله كالاولى) فهما ركعتان واحدي العدور كئنان في التقديم والتأخر كما يأتي (قوله خفيفة) أي بقدر الجلوس بين السجدين كما قاله واعل المراد به المندوب ولو ضبطت بقدر المطلوب في التشهد الاول كان أولى فراجع له الامم ولو بطيء الحركة فعلها لكن مع الكراهة وان تركها الامام بخلاف التشهد الاول فيجب تركه اطوله ويكره تطويلها على ماذكر ولا تبطل به الصلاة خلافا لابن حجر وغيره وهي فاصلة بين الركعتين على الاصح (قوله في كل ركعة) خرج بها سجود التلاوة ونحوه فلا نسق فيه (قوله يقوم عنها) ولو بارادته فشملمن قصد ترك التشهد الاول فتنس له وخرج من بعضي قاعدا (قوله (قوله على خذبه) ولأورسلهما من جانبي خذبه كان كارساهما في القيام قاله في الروضة ولو انعطفت اطراف أصابعهما على الركبتين فلا بأس قاله الرافعي (قول المتن ثم يسجد الثانية كالاولى) انما شرع تكرار السجود في كل ركعة لانه بلغ في التواضع ثم ان صنيع المصنف كما ترى يقتضي أن السجدين معاركن واحد وفي ذلك وجهان حكاهما الغزالي وغيره ووجه أعني الغزالي انهما ركعتان قال في الكفاية فائدة ذلك نظهر في التقديم على الامام والتأخر عنه (فرع) جزم في الروضة بان القيام أفضل ثم السجود ثم الركوع (قول

المتن

صلى الله عليه وسلم فإذا كان في زمن صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدا رواه البخاري والثاني لانسن لحديث وائل بن حجر انه صلى الله عليه وسلم كان اذا رفع رأسه من السجود استوى قائما ذكره صاحب المهذب وغيره قال المصنف وهو غريب ولو صح وجب حله ايوافق غيره على تعيين الجواز في وقت أو اوقات ثم السنة في هذه الجلسة الافتراض للاتباع رواه الترمذي

بيانه (فالتشهد وقعوده ان عقبهما) مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (سـ سلام ركعتان) والا فستتان) أما القسم الثاني فلا لأنه عليه الصلاة والسلام قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل السلام ثم سلم رواه الشيخان دل عدم تداركه على عدم وجوبه وأما القسم الاول فالتشهد منه دل على وجوبه ما روى الدارقطني والبيهقي وقالا اسناده صحيح عن ابن مسعود قال كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم قولوا التحيات لله الخ والمراد فرضه في الجالس آخر الصلاة لما تقدم وهو محله فينبغي في الوجوب (وكيف فعد) في التشهدين (جاز ويسن في الاول الافتراش فيجلس على كعب يسراه) بحيث يلى ظهرها الارض (وينصب يمينه ويضع أطراف أصابعه منها) للقبلة وفي الآخر التورك وهو كالافتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويضع يده

التشهد) سمي بذلك لاشماله على الشهادتين (قوله فالتشهد وقعوده) أي لا بقيد كونهما ركعتين فليس التعريف للمشهد الذي كرى أوله بقطع النظر عن قيده (قوله مع الصلاة) نص عليها لاجل قول المصنف ان عقبها سلام لاسكوتها عنها لانه سيذكرها بعد ذلك وكان الانسب جعل التشهد شاملا لها لتدخل فيه مع قعودها ويكون ذكرها بعد لبيان وجوبها فالتشهد أنها كبعض ألفاظ التشهد المندرجة فتأمل (قوله ان عقبهما) المراد بالعقب البعدية وغلب في ذلك التشهد على القعود لان السلام فيه لا عقبه كإثبات الإشارة اليه وفي بعض نسخ المنهج ان عقبهما بضمير التثنية الراجع للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو أنسب مما في بعض النسخ من ضمير غير التثنية الراجع الى الثلاثة التشهد والصلاة والقعود لانه ان أريد قعودهما خرج قعود السلام والقعود مطلقا لزم كون السلام عقب قعوده وكل باطل وفيه تسمع أو الراجع الى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقط لانه يومه وجوب التشهد في غير الآخر وفيه ما ذكر (قوله ركعتان) والركن من التشهد ألفاظه الواجبة ومن القعود ما قارنهما مع الصلاة والسلام وان لم تشمل العبارة قيل وقول بعضهم الركن من القعود جزء بطمأنينة ولو قبل التشهد كما قيل بمثل ذلك في قيام القراءة كما تقدم برده قولهم هنا والقعود طمأنينة أي التشهد والصلاة والسلام والوجه مساواة ما هنا لما هنا ولا معارضة فتأمل نعم لا يجب القعود في نفل المسافر المأثني وبكفي الاضطجاع في نفل غيره كما تقدم فيهما (قوله أما القسم الثاني) فسمه سهولته مع دليله (قوله كنا نقول) أي في السنة الثانية من الهجرة في الجالس الاخير كما هو الظاهر والمتعين فلا حاجة لقوله والمراد فرضه الخ الآن يكون ذكره لقوله وهو محله الخ وضمير نقول عائدا الى الصحابة ولعلهم كانوا تابعين له صلى الله عليه وسلم ولجبر بل فيه افسا كما يقولونه اذ بعد اختراع الصحابة له (قوله قبل أن يفرض علينا التشهد) ظاهره ان القول السابق لم يكن مفروضا أصلا ولم يعلموا بفرضيته وبمحتمل توجه الفرضية الى ألفاظه المخصوصة فلا ينافي كون الاول كان مفروضا مع فرض الصلاة ثم بدلت ألفاظه وهو الظاهر من ملازمهم عليه اذ لم ينقل تركه وقول المنهج قبل عبادته هو بيان لانهم كانوا يقدمون ذكر الله على ذكر عبادته لانهم كانوا يتلفظون بذلك (قوله على فلان) بيان انهم كانوا لا يقتصررون على ذكر جبر بل مثلا بل يذكر غير نحو ميكائيل واسرافيل وليس ذلك من ألفاظهم لكن لم يرد مقدرا معين فجا يقولونه فراجع (قوله لما تقدم) أي في حديث انه قام من ركعتين الخ وهذا دليل لكونه في الآخر وأما دليل كونه في الصلاة فهو صريح خبر الصحيحين ولفظه كافى شرح الروض وغيره أمرنا الله أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا اه وعلى هذا فلا حاجة لقوله وأولى أحوال وجوبها الصلاة لان ما ذكرنا في ذلك واردة الصلاة عليه من التأويل البعيد ولعل الامام الشافعي رضي الله عنه لم يستدل به لتلك (قوله والاولى) بمعنى الانسب أن يكون وجوبها خاصا بالصلاة والتبري بقوله قالوا لما ذكره الكشف من أن وجوبها خارج الصلاة ثلاثة أقوال ووجه المناسبة الجمع بين الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم في محل الاختتام (قوله جاز) أي بالاجماع بمعنى لم يحرم فلا ينافي كراهة الاقواء كما هو صريح به شيخنا الرملي هنا (قوله ويسن في الاول) أي في غير الاخير الافتراش سمي بذلك لان رجله كالفرش له كما سمي التورك بذلك لجلوسه على الورك وعند الامام مالك رضي الله عنه يسن التورك مطلقا وعند الامام أبي حنيفة يسن الافتراش مطلقا (قوله ويضع أطراف أصابعه) أي بطونها ويضع يديه على غنديه كافي الجالس بين السجدين (قوله للقيام) أي صلاة فينبغي كالتورك لمن يصلى من الملقن والصلاة الخ اختار الخليمي وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كما ذكر (قوله قبل أن يفرض) هذا وكذا قوله الاتي قولوا الخ موضع الاستدلال (قوله لما تقدم) يرجع لقوله قام من ركعتين من الظهر الخ (قول المتن جاز) أي بالاجماع (قول المتن معناه) أي قدمها

بالارض) لا يتابع فيها رواه البخاري والحكمة في ذلك ان المصل مستوفى في الاول للقيام بخلافه في الآخر والقيام عن الافتراش أهون

السجود بعده والثاني يتورك الاول متتابعة لامله والثاني نظرا الى انه قعود آخر الصلاة والثالث في الاول ان كان جلوسه محل نشهده افترض والا نورك للمتابعة (ويضع فيهما) أى في التشدين (يسراه على طرف ركبته اليسرى) (منشورة الاصابع) للاتباع رواه مسلم (بلاضم) بان يفرج بينها فسر بجا مقتصدا (قلت الاصح الضم والله أعلم) ليتوجه جيعها الى القبلة (ويقبض من عناءه) ويضعها على طرف ركبته اليمنى (الخنصر والبنصر) بكسر أو طما وثالثها (وكذا الوسطى في الاظهر) للاتباع رواه مسلم والثاني بحلق بين الابهام والوسطى للاتباع أيضا رواه أبو داود وغيره والاصح في كيفية التحليق أن يحلق برأسهما والثاني يضع رأس الوسطى بين عقدي الابهام (و يرسل المسبحة) وهي التي تلى الابهام (ويرفعها) عند قوله (الله) للاتباع رواه مسلم (ولا يحركها) للاتباع رواه أبو داود وقيل يحركها للاتباع أيضا رواه البيهقي وقال الحديثان صحيحان اه وتقدم الاول

جالوس وفيه اعلام غيره بالشهد الذي هو فيه ودفع اشتباه ما فعله من الركعات (قوله بفترش المسبوق) أى ولو خليفة عن الامام الاصلى ولو فى الجمعة ويقدم على مراعاة المستخلف للاتفاق هنا (قوله والساهى) أى من طلب منه سجود السهو ولو لعمد ولم يرد تركه وان كان مأموما وعلم من امامه تركه ولو اراد السجود بعد التورك فله الافتراض كمنه ويندب الافتراض والتورك ولو لمن لا يحسن الشهد ولن يصلى مضطجعا ان أمكن وطلب الافتراض هنا لمن أطلق لكون الجالوس الاخير محل سجود السهو اصاله لا ينافى طلب ترك الرمل فى طواف القدوم لمن لم يرد السهى عقبه لان محله أصالة طواف الافاضة (قوله الاصح الضم) ولو لا بهام (قوله الى القبلة) أى لعينها غالبا فلا يرد ضم من صلى فى الكعبة أو مضطجعا أو مستلقيا (قوله ويقبض من يمينه) أى بعد وضعها منشورة كما صرح به شيخنا الرملى كالخطيب وشيخنا الزيدى وظاهر كلام غيرهم ان القبض مقارن للوضع فالواو فى بضع فى عبارة المنهج وغيره على الاول للبعدية وعلى الثانى للمعية (قوله وثاتهما) الافصح الفتح فى ثالث المختصر قاله الفارمى (قوله ويرسل المسبحة) بكسر الباء سميت بذلك لانه يشار بها الى التسبيح وتسمى السبابة لانه يشار بها عند السب أيضا (قوله ويرفعها) أى عمالة الرأس ان قدر على رفعها والا فلا يرفع سبابة اليمسرى عنها بل يكره لان هيشتها عدم الرفع فلانغير بل قال بعضهم لا تسمى مسبحة لانه ليست للتزنية (قوله عند قوله) أى معه ان قدر والا فوقفه كما يرفع العاجز عن القنوت يديه فى الوقت له ويقصد ان المعبود واحد فيجتمع فى التوحيد بين الفعل والقول والاعتقاد وخصت بذلك لان لها عرقا متصلا ببناء القاب فرفعها يجره الى تنبيه للتوحيد ويذكر رفعها الى القيام أو السلام بخلاف الوسطى فان لها عرقا متصلا بالذكر ولذلك يستقبح الاشارة بها ولو جعل للسبابة بدلا أو مكن رفعه نذب (قوله ولا يجرهما) لانه مكره خلافه للامام مالك رحمه الله تعالى (قوله لما قام الخ) وهوان المطلوب فى الصلاة عدم الحركة أولان التحريك يذهب الخشوع ويحركه صلى الله عليه وسلم لما البيان الجواز بل قال البيهقى ان المراد بالتحريك فى حديثه الرفع فلا معارضة (قوله ضم الابهام اليها) بحيث تكون رأس الابهام على طرف الراحة عند أسفل السبابة (قوله كما قد تلاثة وخسين) هذا قول المتقدمين وشرط فيه التأخرون وضع المختصر فوق البنصر والا فهو

(قول المتن والساهي) المراد به من عليه سجود سهو كما عبر به في المحرر سواء حصل له سببه لسهو أو عمد ثم ان هذا واضح ان أراد السجود أو أطلق والا فالتمجه التورك (قول المتن بلاضم) أى قياسا على وضعها على الركبة في الركوع (قول المتن قلت الاصح الضم) حتى الابهام (قوله وثالثهما) قال الفارسي الفصح فتح صاد المختصر (قول المتن و برسل المسبحة) سميت بذلك لانها يشار بها الى التوحيد والتزيه ومن البيان ان التسبيح هو التزيه وتسمى أيضا السبابة لانها يشار بها عند الحاجة والسب (قول المتن و برفعها) حكمة الرفع الاشارة الى أن المعبود واحد فيكون جامعاً في توحيدهِ بين القول والفعل والاعتقاد ويكره رفع سبابة اليسرى ولومن فاقد هامن اليمنى (قوله وقيل يحركها) قال البيهقي ولعل المراد من التحريك في هذه الرواية هو الرفع (قوله لما قام عندهم) منه أن التحريك ينهض الخشوع كذا قاله بعضهم (قول المتن والاظهار الخ) قال الاسنوى والثاني يرسله أيضا مع طول المسبحة وقيل يقبضه ويجعله فوق الوسطى قال فقول المصنف البهايعنى الى المسبحة خرج به القول بقبضها وجعلها فوق الوسطى وقوله كما قد ثلاثة وخمسين أشار به الى جعل الابهام مقبوض تحت المسبحة فخرج به قول ارسالهامعها وهذا التقدير هو الصواب وذكر المصنف ان عقد ثلاثة وخمسين شرطها عند الحساب أن يضع طرفها مختصر على اليمنى وأما الصورة المذكورة فهي تسعة وخمسون وانما عبر الفقهاء بالاول دون الثاني اتباعا لرواية ابن عمر

النافع على الثاني المثبت لما قام عندهم في ذلك (والاظهر ضم الابهام اليها كما قد ثلاثة وخمسين) للاتباع والثاني بضع
الابهام على الوسطى المقبوضة كما قد ثلاثة وعشرين للاتباع أجازوا واحمالم (والدلالة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في التشبه بالآخر

نسمة وخسون والخلاف في الافضل وتحصل السنة بالجميع ومنها التحليق بين الابهام والوسطى ووضع رأس
الوسطى بين عقدتي الابهام وارسال الابهام بجانب السبابة فهي كقيفات خمس ويلصق ظهوراً صابره بركبته
(فرع) لو عجز عن هيئة الافتراض أو التورك المعروفة وقدر على عكسها فله لانه الميسور ولو قدر على
بعضه كنصب بمناه فقط آتى بما قدر عليه لانه هيئتها فلا تغير كافي المسبحة فيبام (قائده) في كيفية العدد
بالكف والاصابع المشار الى بعضه بقولهم كما قد ثلاثة وخسين كما نقل عن بعض كتب المالكية قالوا ان
الواحد يكتفي عنه بضم الخنصر لا قرب باطن الكف بمنه والاثني بضم البنصر معها كذلك والثلاثة بضم
الوسطى معهما كذلك والاربعة برفع الخنصر عنهما والخمسة برفع البنصر معه مع بقاء الوسطى والستة بضم
البنصر وحده والسبعة بضم الخنصر وحده على لغة أصل الابهام والتمانية بضم البنصر معه كذلك والتسعة
بضم الوسطى معهما كذلك والعشرة بجعل السبابة على نصف الابهام والعشرين بضمهما معا والثلاثين
بلصوق طرفي السبابة والابهام والاربعة بعين بعد الابهام بجانب السبابة والخمسين بعطف الابهام كأنها راء كفة
والستين بتحليق السبابة فوق الابهام والسبعين بوضع طرف الابهام على الآلة الوسطى من السبابة مع
عطف السبابة عليها قليلا والثمانين بوضع طرف السبابة على ظفر الابهام والقسمين بعطف السبابة حتى
تلتقي على الكف وضم الابهام اليها والمائة بفتح اليد كلها (قوله وفي معناه الخ) وأوردها نظرا الى ان لغة
آخر يستدعي سبق أول ولو حل الآخر على معنى آخر الصلاة لشم ذلك اهـ (قوله وأولى أحوالها الخ)
أى لانضمامها الى السلام الذي في التشهد للخروج من كراهة إفرادهما وقول امامنا الشافعي رضي الله عنه
بوجوبهما فوافقه عليه جمع كثير من الصحابة وغيرهم فمن الصحابة عمر وابنه عبد الله وابن مسعود وأبو
مسعود البدرى وجابر بن عبد الله ومن التابعين محمد بن كعب القرظي والشعبي ومقاتل ومن غيرهم اسحق
ومالك بن المواز وبوامشدة وآخره زاي بمجمة وابن الحاجب وابن العربي وأحمد في آخر قوله فمن ادعى
أن امامنا الشافعي رضي الله عنه شذى ذلك ولا سلف له فيه فقد غلط مع أن إيجابها لم يخالف نصا ولا إجماعا
ولا قياسا ولا مصلحة راجحة ووجوبها كان في السنة الثانية من الهجرة كما مر وقيل ليلة الاسراء (قوله
والمنع انها بعده) أى أخذ من اضافة المعية اليها والافلاعية صادقة بعكسه (قوله أى الاتيان الخ) أشار الى
أنه لا خلاف في سنه اخلافا لما بوجهه كلام المصنف وانما الخلاف في الاتيان بها وعليه المستند للقياس وعدمه
(قوله واخلاف) الذي هو الاظهر ومقابله المذكور ان في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد
الاول يجرى بان في الصلاة على الآل فيه بناء على القول بوجوبها في الاخير وان قيل يندبها في الاخير وهو
الراجح لم تندب في الاول قطعا وهذه الطريقة القاطعة هي المعبر عنها في كلام المصنف بالصحيح وان كان
على خلاف اصطلاحه كما شار الى ذلك الشارح بذكر البناء فتأمل (قوله كالذي بعدها) فيه تصريح بانه

ثم نقل أعني الاسنوى عن صاحب الافيد انه أجاب بان اشتراط وضع الخنصر على البنصر في عقد ثلاثة
وخسين طريقة أقباط مصر وأما غيرهم فلا يشترطون فيها ذلك اهـ (قائده) كيفما فعل المصلى من
الحيات المذكورة حصل السنة وانما الخلاف في الافضل (قوله والمناسب لها منها التشهد آخرها) كان
وجه المناسبة للتشهد اشتماله على السلام وأما الاختصاص بالآخر فلانه خاتمة الصلاة (قوله فتجب فيه أى معه)
انما صرح هكذا لان قوله فتجب فيه بمعنى قوله فرض في التشهد فهو المستدل عليه ثم فسر بقوله أى معه
ليكون هذا التفسير تفسير اللحن وقوله فالمنع انها بعده أى المراد من المتن (قوله قياسا على الآخر) أى
ولان السلام سنة مشروع فيه فلذلك الصلاة كذلك لان جمعها مستحب (قوله لبنائه على التخفيف)
قأبى داود انه صلى الله عليه وسلم كان يجلس في الركعتين كأنه يجلس على الرضف والرضف الحجارة المحماة
(قوله واخلاف كافي الروضة وأصلها) والاسنوى انا اذا قلنا بالوجوب في الثاني ففيها في الاول الخلاف

آمنوا صلا عليه وأولى
أحوال وجوبها الصلاة
والمناسب لها منها التشهد
آخرها فتجب فيه أى معه
كأعبر به الغزالي ومعية
لفظ لاخر من متكلم بمعنى
البعيدة فالمنع انها بعده
وذلك موافق لماسبق
من وجوب ترتيب الاركان
وصرح به في شرح المذهب
فقال بشرط أن يأتي
بالصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم بعد فراغه من
التشهد (والاظهر سنهاني
الاول) أى الاتيان بها فيه
قياسا على الآخر وتكون
فيه سنة لكونه سنة والثاني
لأنسن فيه لبنائه على
التخفيف (ولا تسن)
الصلاة (على الآل في الاول
على الصحيح) وقيل
تسن فيه واخلاف كما
في الروضة وأصلها مبني
على وجوبها في الآخر فان
لم تجب فيه وهو الراجح كما
سبق أى لم تسن في الاول جزما
(وتسن في الآخر وقيل
نحب) فيه حديث أمر نالقه
أن صلى عليك فكيف
فصلى عليك قال قولوا اللهم
صل على محمد وعلى آل محمد
الخ رواه الشيخان الا مبره
فلم فالصلاة فيه على الآل
المزمنة في الجواب مطلوبة
قال الثاني على وجه
الوجوب كالجواب وقال

على النبي ولم ينسأ فيه أو
صلى فيه على الآل ولم ينسأ
فيه مع قولنا بوجوبها في
الثاني فقد نقل ركننا قولنا
من محله الى غيره فتبطل
الصلاة بعده في وجه يأتي
في باب سجود السهو وآل
النبي صلى الله عليه وسلم
أقاربه المؤمنون من بني
هاشم وبني المطلب (وأكل
الشهد مشهور) ورد فيه
أحاديث اختار الشافعي
رضي الله عنه منها حديث
ابن عباس قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يطعننا التشهد فكان يقول
التحيات المباركات
الصلوات الطيبات لله
السلام عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته السلام
علينا وعلى عباد الله
الصالحين أشهد أن لا إله إلا
الله وأشهد أن محمداً رسول
الله رواه مسلم (وأفله
التحيات لله سلام عليك
أيها النبي ورحمة الله
وبركاته سلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين أشهد
أن لا إله إلا الله وأشهد أن
محمداً رسول الله) إذا بعد
التحيات من الكلمات
الثلاث نوابغ له وقد سقط
أولها في حديث غير ابن
عباس وجاء في حديثه سلام
في الموضعين بالتنوين رواء

لا خلاف فيه خلافاً لعم بعضهم جريان الخلاف في الصلاة على إبراهيم فراجع (قوله هذا الخلاف) المذكور
بقوله تسن في الآخر وقيل تجب وصوب الاسنوي ما في المنهج كشرح المذهب (قوله في وجه) أي مرجوح
ولا يسن سجود السهو في هذا أيضاً على الرجح كإسنادي (قوله أقاربه المؤمنون) أي والمؤمنات فهو تغليب
وقيل كل مسلم واختاره النووي في مقام الدعاء (قوله اختار الشافعي منها حديث ابن عباس) مع أنه انفرد به
مسلم على حديث ابن مسعود الذي هو في الصحيحين لم يفي من الفوائد كذا المبارك الموافق لقوله تعالى
تحية من عند الله مباركة وغير ذلك (قوله التحيات) جمع تحية بمعنى البقاء الدائم والسلامة من الآفات وهي
مبتدأ والله خبر عنها وما بعدها نعت ان لم يذكر معه الخبر والأفهي جل وقدر فيها العطف أيضاً والسلامة بمعنى
التسليم أو السلامة من النقائص أو اسم الله تعالى وضمير علينا للجماعة الحاضرين من امن وجن وملائكة
ولو غير المسلمين كما قاله الاسنوي وقيل اسكل مسلم والصالحين جمع صالح وهو القائم بحقوق الله وحقوق عباده
فقطه خاص (قوله وأفله) أي الشهد فلا يجوز اسقاط كلمة أو حرف منه وتبطل الصلاة ان لم بعده نعم
لا يتعين الجمع بين لفظ أشهد الثانية والواو وخمهما من الاكل كما قاله شيخنا الزيادي نقلاً عن شيخنا الرملي
ولا يضر اسقاط شدة الراء من رسول ولا اسقاط شدة اللام من أن لا إله إلا الله كما فني به شيخنا الرملي وخالفه
شيخنا الزيادي في الثانية وهو ظاهر وفي شرح شيخنا أنه يضر في العالم دون الجاهل ويظهر أن التنوين في
محمد كذلك ولا يجوز ابدال كلمة منه كالنبي والله ومحمد والرسول والرحمة والبركة بغيرها ولا أشهد بأعلم ولا ضمير
علينا بظاهر ولا ابدال حرف منه ككاف عليك باسم ظاهر ولا أنف أشهد بالنون ولا هاء بركاته بظاهر
وجوزه بعض مشايخنا في الثاني ويجوز ابدال ياء النبي بالهمز ويضر اسقاط هاء معا قال مشايخنا الا في الوقف
ويضر اسقاط تنوين سلام المنكر خلافاً لابن حجر ولا يضر تنوين المعرفة ولا زيادة بسم الله أول التشهد بل
يكره فقط (قوله وقد سقط أولها) قال النووي في ثانيتهما وثالثتها (قوله وقيل يقول وان محمداً رسوله) وهذا
المذكور في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الاول اه وهذا البناء كما ترى وضيقه ترجيح السنية
خلافاً لظاهر كلام الشارح وقد يمتنع عنه بان مراده الخلاف من حيث هو لا هذا الخلاف الذي في المنهاج
بترجيحه (قوله اختار الشافعي الخ) قال الاسنوي لا مور منها زيادة المباركات على وفق قوله تعالى تحية من
عند الله مباركة طيبة ومنها أن صغر من الراوي يقوى معه رجحان المتأخر وأعلم أن حديث ابن عباس في مسلم
وحديث ابن مسعود رواه الشيخان وهو أصح (قوله كان يقول التحيات) قال الاسنوي جمع تحية فقيل
هي البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات وقيل الملك وهو المعروف سمي بذلك لان الملوك
كانت تحياتهم معروفة كمسبحة وأبيات اللعن وانما جعلت لان كل ملك كانت له تحية والمعنى أن
الالفاظ الدالة مستحقة له تعالى (قوله المباركات الخ) تقديره والمباركات وكذا الذي بعده بدليل
التصريح بالباطل في بقية الروايات فالأخبار كانت فعنها التاميات والصلوات هي الصلوات الخمس وقيل كل
 صلاة وقيل الرحمة وقيل الدعاء والطيب ضد الخبيث والمعنى ان الكلمات الطيبة الصالحة للثناء على الله انما
 يستحقها البريء دون غيره وقيل المراد بها الاعمال الصالحة وقوله سلام عليك فيه قولان حكاهما
الزهري أحدهما اسم السلام أي اسم السلام عليك فانه من أسمائه تعالى لانه المسلم من الآفات والثاني سلام
الله عليك تسليماً وسلاماً وقوله علينا أي على الحاضرين من الامام والمأموم والملائكة اه (قول المتن
وأشهد) انما وجبت الواو هنادون الاذان لان كلمات الاذان يطلب فيها السكوت على كل كلمة ثم ألحقت به
الاقامة هذا حكمته فيما يظهر والعمدة الانواع (قوله وقد سقط أولها الخ) قد جعل الرافعي الضابط في جواز
الاسقاط كون اللفظ تابعاً لغيره أو اسقاطاً من بعض الروايات (قوله يقول) أي في الاتيان بأقل التشهد وأن

وأشهد الخ لانه يؤدى معناه (قلت الاصح) يقول (وأن محمد رسول الله وثبت (١٦٧) في صحيح مسلم والله أعلم) لكن

بلفظ وأن محمد عبده ورسوله
فالمراد اسقاط لفظ أشهد
والمراد بقوله وقيل الخ حكاية
ثلاثة أوجه كما تقدم بيانه
وفي الروضة كالمها لو أدخل
بترتيب التشهد نظر ان غير
تغييرا مبطلا للمعنى لم
يحسب ما جاء به وان نعمده
بطلت صلاته وان لم يطل
المعنى أجزأه على المذهب
وقيل فيه قولان والتحية
ما يحيا به من سلام وغيره
ومنه الصلاة أى الدعاء بخير
والقصد الثناء على الله بأنه
مالك لجميع التحيات من
الخلق والمباركات التاميات
والطيبات الصالحات (وأقل
الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم وآله اللهم صل
على محمد وآله) كذا في
الروضة وأصلها وهو يتناول
الصلاة الواجبة والمندوبة
في التشهد بن على ما تقدم
وأكل من قوله وآله أن
يقال وعلى آل محمد كما تقدم
في الحديث (والزيادة الى
حيد مجيد) الواردة فيه وهي
كما صليت على آل ابراهيم
وبارك على محمد وعلى آل
محمد كما بركت على آل
ابراهيم أنك حيد مجيد
(سنة في التشهد الآخر)
بخلاف الاول فلا تنس فيه
كالانسن فيه الصلاة على
الآل لبنائه على التخفيف

الوجه قد اعتمد شيخنا الرملى وشيخنا الزياى (قوله لو أدخل الخ) هذا الاخلال حرام وان أجزأ
ومفارقة للفاتحة ظاهر وعن العلامة العبادى أنه ان غير المعنى وتعمد بطلت صلاته وان لم يتعمد لم يجزه
فراجعه وتشرط الموالاته فيه أيضا وتعتبر بما مر في الفاتحة نعم لا يضرز بادة ميم في عليك ولا ياء نداء قبل أيها
ولا وحده لا شريك له بعد أشهد أن لا إله الا الله لورودها في رواية كما قاله شيخنا ولاز بادة عبده مع رسول ولا
زيادة سيدنا قبل محمد هنا وفي الصلاة عليه الآتية بل هو أفضل لان فيه مع سالوك الادب امتثال الامر وأما
حديث لا تسبى وفي الصلاة فباطل باتفاق الحفاظ (تنبيه) اللحن في اعراب التشهد كالترتيب (قوله
مالك لجميع التحيات) فذلك جعت لانه كان اسكل ملك تحية مخصوصة به كأنهم صباحا أو مساء وأيت
اللعن وغير ذلك (قوله وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ويجرى فيها ما مر في التشهد من الترتيب
والموالاته واللحن ويجوز فيها صلى الله على محمد والصلاة على محمد وقيدته ابن حجر بما اذا قصد الانشاء ولم
يذكره شيخنا في شرحه ولعله لا يشترطه ويجوز ابدال الصلاة بالرحمة وفي زيادة سيدنا ما تقدم ويجوز
ابدال لفظ محمد بالنبي والرسول لا يغيرهما كاحد والعاقب والخاتم وعليه فارق الخطية بعدم ورودها (قوله
وأكل الخ) أى ان لفظ محمد أكثر حروفان الضمير الذى حذف فهو من الاكل (قوله الواردة فيه) أى
في الحديث (قوله ابراهيم) خص بالذكر لا خصاصة بجميع الرحمة والبركة بقوله تعالى رحمة الله وركانه عليكم
أهل البيت والتشبيه في كما صليت عائداً لا محمد لاه أيضاً لانه أفضل من ابراهيم وآله الا أن يقال انه من حيث
طلب الدعاء أو الكيفية ولذلك قال الشافعى رضى الله عنه ان التشبيه لاصل الصلاة باصل الصلاة أو
المجموع بالمجموع قال النورى وهذا أحسن الاجوبة وقيل لافادة المضاعفة صلى الله عليه وسلم دون
ابراهيم (قوله سنة) وان ضاق الوقت لانه من حيث أحرم في وقت يسع جميعها (قوله في التشهد الآخر)
أى لامام ومأموم ولو مسبوقة تبعاً لامامه (قوله بخلاف الاول) فلا تنس فيه بل تذكره للامام والمأموم ولو فرغ
المأموم منه قبل امامه وهما في غير التشهد الآخر فلهام مأموم أن يدعو بما شاء ولو بالمأثور ولا يأتى بها ولا بما
بمدها من تمام التشهد ولا يجوز الدعاء له صلى الله عليه وسلم بالرحمة فيكره وقيل يحرم لعدم وروده وما قيل من
وروده وهم (فرع) لو عجز عن التشهد جالساً لكونه مكتوباً على رأس جدار مثلاً قام له كافي الفاتحة في
عكسه ثم يجلس للسلام (تنبيه) كان تشهد صلى الله عليه وسلم كتشهدنا بلفظ وأن محمد رسول الله فقول

محمد رسول الله ومثل ذلك على ما صرح به الاسنوى وغيره وأن محمد عبده ورسوله (قوله فالمراد اسقاط
لفظ أشهد) قال الاسنوى لكن هذا الاستدلال يعرك عليه تعين لفظ الجلالة فانه قد ثبت الاتيان بالضمير
بدها اه ومراده ثبوت ذلك في البخارى ومسلم كما نبه عليه قبل ذلك (قوله لو أدخل بترتيب التشهد الخ)
أما الترتيب بين التشهد والصلاة فهو ركن كما سلف (قوله وأكل من قوله وآله الخ) انما نبه على هذا هاتلان
قول المتن الآتى والز بادة الخ لا يفيد ذلك لان المعنى والز بادة على الأقل الله كور لا يقال وعلى آل محمد يصدق
عليه انه ز بادة على الأقل الله كور لان فوات الضمير من آله مانع من كون ذلك ز بادة عليه نعم هو ز بادة على
بعض الأقل الله كور فرجه الله ونفعه ما أدراه بأساليب الكلام (قوله الواردة فيه) أى في الحديث يريد
رحمته أن آل في الز بادة للعهد النهى وهو الوارد في حديث الشيخين (قول المتن سنة في الآخر) قال
الاسنوى دليل عدم وجوبها فيه وعدم استحبابها في الاول الاجاع (قوله فلا تنس فيه) لو أدرك المسبوق
ركعتين من الرباعية تشهد التشهد كاملاً تبعاً للامام (قوله وفيما قاله اشارة) يريد ان قوله والز بادة بعد قوله
وأقل الصلاة الخ يفيد أن ما في الحديث هو أكل الصلاة يعنى دعوتة أن آل في لفظ الز بادة للعهد النهى وهو
الوارد في الحديث (قوله وفي الروضة وأصلها الخ) قال في شرح المذهب وينبغى أن يجمع ما في الاحاديث

وفيما قاله اشارة الى أن ما في الحديث أكل الصلاة وفي الروضة وأصلها في بيان الاكل على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في الموضعين هو
ما أخذ من بعض طرق الحديث وفي بعضها أيضاً بعد آل ابراهيم الثاني في العالمين

وآل ابراهيم اسمعيل واسحق وأولادهما (وكذا الدعاء بعده) أي بعد التشهد الآخر بما يتصل به من الصلاة على النبي وآله تحية للإمام وغيره
بدني أودنيوي لحديث إذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله إلى آخرها ثم ليتخير بر من المسئلة ما شاء أو ما أحب رواه مسلم وروى
البخاري ثم لينتخير من الدعاء أعجبه (١٦٨) إليه فيدعو به اما التشهد الاول فلا يسن بعده الدعاء لما تقدم (ومأثوره) عن النبي

(أفضل) من غير المأثور
(ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت الخ)
أي وما أسررت وما أعلنت
وما أسررت وما أنت أعلم
به مني أنت المقدم وأنت
المؤخر لا اله الا أنت للاتباع
رواه مسلم (ويسن أن
لا يزيد) الدعاء (على
قدر التشهد والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم)
وفي الرخصة كاصليها الأفضل
أن يكون أقل منهما لانه
تبع لهما فان زاد لم يضر الا
أن يكون اماما فيكره له
التطويل اهـ (ومن عجز
عنهما) أي عن التشهد
والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم وهو ناطق
والكلام في الواجبين لما سألني
(ترجم) عنهما وتقدم في
تكثير الاحرام أنه يترجم
عنه بأي لغة شاء وأنه يجب
التعلم ان قدر عليه ولو
بالسفر الى بلد آخر فيأتي
مثل ذلك هنا أما القادر
عليهما فلا يجوز له ترجمتهما
(ويترجم بالدعاء) الذي
تقدم انه مسنون (والذكر
المنسوب) كالتشهد الاول
والصلاة على النبي فيه
والفتوت وتكبيرات

المهج نفعلا عن الرافي انه كان يقول واني رسول الله مردود لانه لم يرد في الصلاة واتخاذ كره بعضهم على
تردد أنه قال ذلك في أذان فعله مرة في سفر (قوله وآل ابراهيم اسمعيل واسحق وأولادهما) وكل
الانبياء بعدهما من أولاد اسحق وايس من أولاد اسمعيل نبي غير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قال
بعضهم وفي ذلك حكمة امتياز وانفراد صلى الله عليه وسلم بسائر أنواع الكالات والفضائل وفيما
ذكره تصرح بأن المراد بأولادهما ما يعم الانبياء وغيرهم فتأمل (قوله وكذا الدعاء) أي بغير محرم
ولا تعليق ولا قبطل فيهما (قوله فليقل الخ) وصرفه عن الوجوب الاجماع (قوله فلا يسن بعده
الدعاء) ولولم ينفرد وامام محصورين بل يكره فيه لما سر كآفة دم (قوله ما قدمت وما أخرت) المعنى
ما مضى من ذنوبي كما هاتفت دم منها على غيره وما تأخر عنه أو المعنى ما سلف منها وما سيقع ومعنى غفرانه
على هذا عدم مؤاخذته به اذا وقع ومن المأثور اللهم اني أعوذ بك من عذب القبر ومن عذاب النار ومن
فتنة الحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال اللهم اني أعوذ بك من المأثم والمغرم اللهم اني ظلمت نفسي ظلما
كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم والمسيح بالحياه
المهملة أو المجهة والمأثم بالثناة القوية أو المثلثة الاثم والمغرم بالغين المهملة ثم المهملة ما يلزم أداءه بلا حق
ور بما يوجد فيه خلف وعد أو خلف كذب أو نحو ذلك وفتنة الحيا بالدينا والشهوات ونحوها كترك
العبادات وفتنة الممات بنحو ما عند الاحتضار أو فتنة القبر (قوله وفي الرخصة) هو الاعتماد والمراد أقل ما
أتى به منهما سواء الأقل أو الاكمل (قوله الا أن يكون اماما) أي لغير محصورين فيكرهه ولا يكرهه ولا
يندب لمامهم فله أن يطيل ما شاء ما لم يقع في سهو كالمنفرد (قائده) قال في الام فان لم يزد أي المصلي مطلقا
على ذلك أي التشهد والصلاة كرهته (قوله والكلام في الواجبين) انما قيد بذلك نظر للاختلاف بعده في
المنسوب (قوله ان قدر) وقبل القدرة بأن يذ كر غيرهما ولا يترجم (قوله فلا يجوز) أي وتبطل صلاته
(قوله العاجز) وان قصر في التعلم (قوله فلو ترجم) أي القادر بطلت صلاته (قوله فلا يجوز اختراع الخ)

الصحيحه فيقول اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي وعلى آله وأزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في
العالين انك جيد مجيدها (قائده) انما خص ابراهيم صلى الله عليه وسلم لان الصلاة من الله هي الرحمة ولم يجمع
الرحمة والبركة لنبي غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه جيد مجيد فسال النبي صلى الله عليه
وسلم اعطاء ما تضمنته الآية مما سبق اعطاؤه لابراهيم وبدل كما قال الاسنوي على ان الاشارة بهذه الآية اتفاق
آخرها مع آخر التشهد في قوله جيد مجيد والجيد المحمود والمجيد بمعنى الماجد وهو الكامل في الشرف
والكرم (قوله أودنيوي) لتواجه به اذا قال اللهم اوزقني جارية حسناء صفتها كذا ونحوه تبطل صلاته
(قوله لحديث الخ) الصارف عن الوجوب الاجماع (قول المتن وما أخرت) قيل معنى هذا طلب غفران
ما سيقع على تقدير الوقوع وقيل أراد المتأخر من الذنوب التي صدرت منه وهذا الاخير هو الذي ذكره
الاسنوي في بعض شرح الرسالة نفعلا عن الاحباب والاول بحثه رحمه الله (قول المتن على قدر التشهد
والصلاة) قال الميرى الظاهر أن المراد أقلهما اهـ وقال ابن الرفعة كملهما والا فكأن سنة عند اسقاط
سنة (قول المتن العاجز) أي قياسا على الواجب

(قول) الاتتقالات والتسبيحات (العاجز لا القادر في الاصح) فيهما العذر الاول دون الثاني فلو ترجم بطلت صلاته والثاني يترجم (قول)
أي يجوز لهما الترجمة لقيام غير العربية مقامها في أداء المعنى والثالث لا يترجم ان لا ضرورة الى المنسوب حتى يترجم عنه ثم المراد الدعاء والذي ذكر
المأثور ان فلا يجوز اختراع دعوة أو ذكر بالعجمية في الصلاة قطعا نقله الرافي عن الامام نصير بحافي الاولى واقصر عليها في الروضة واشعارا في

ثانية للأقل (قلت الاصح المنصوص لا يجوزنه والله أعلم) قال في شرح المذهب ثبت الأحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول السلام عليكم ولم ينقل عنه سلام عليكم بخلاف التثنية (و) الاصح (أنه لا يجب نية الخروج من الصلاة كغيرها من العبادات والثاني نجتمع السلام ليكون الخروج كالدخول بنية لكن لا يحتاج إلى تعيين الصلاة (وأكله السلام عليكم ورحمة الله مرتين يمينا وشمالا ملتفتا في الأولى حتى يرى خده الأيمن وفي الثانية الأيسر) للاتباع في ذلك رواه الدارقطني وابن حبان وغيرهما ويتنهي السلام في المرتين مستقبل القبلة وينهي مع تمام الالتفات (ناويا السلام على من عن يمينه ويساره من ملائكة وأنس وجن) مؤمنين أي ينويه بكرة الجبين على من على الجبين وبكرة اليسار على من على اليسار ما كان أو مأموما والمنفرد ينويه بالمرتين على الملائكة كذا في الرضة كاصلها (وينوي الامام السلام على المقتدين) هذا يزيد على ما تقدمه بالمقتدين خلفه وليس في

أي وتبطل الصلاة بذلك من العاجز كالقادر (قوله وأقله السلام عليكم) وكذا عكسه وإن كره لتأديته معناه وحكمة السلام أن المصلي كان مشغولا عن الناس ثم أقبل عليهم وشرطه اصماع نفسه وموالاه وعدم زيادة فيه وتعميقه والخطاب فيه ميم الجمع ولا يضرنه مع التثنية ولا زيادة وأقبله وفارق التكبير بالاحتياط للانعقاد ولا زيادة التام بعد السلام ولا سكوت لا يقطع الفتحة ولو قال السلم عليكم بكسر فسكون أو فتح فسكون أو فتح فان قصده السلام كفي والأفلا لانه يكون بمعنى الصلح والالتقاء ونحوه أصالة (قوله بالتثنية) فيغير التثنية لا يجوز اتفاقا (قوله لا يجوزنه) بل تبطل صلته إن نعد وخاطب أو قصد الخروج (قوله لكن لا يحتاج إلى تعيين الصلاة) أي على الوجهين فلو عين غير ما هو فيه عمدا بطلت عليهما أو خطأ بطلت على الثاني المرجوح دون الأول الراجح نعم من صلى نغلا مطلقا وسلم قبل انتمام ما عينه من غير نية اقتصر ولا قصد خروج بطلت صلته قاله شيخنا الرملي (قوله ورحمة الله) ولا يسر زيادة بركاته (قوله مرتين) والثانية من ملحقات الصلاة لانها فتحرر لعروض مانع كحدث وخروج وقت جعة وتخرق خف وكشف عورة وطريق نجاسة لا يعفى عنها ولو سلمها معتقدا أنه سلم الأولى فبان عدها أعادها معا لوجود الصارف لما لبس منها وسجد للسهو قبل سلامه بخلاف ما لو شك في أنه سلم فيجب عليه أن يسلم وإن طال الفصل ولا يسجد لانه سكوت في ركن طويل (قوله يمينا) أي في المرة الأولى وشمالا أي في المرة الثانية ولو سلم الأولى عن يساره سلم الثانية كذا قاله شيخنا الرملي وقال بعضهم يسلم الثانية عن يمينه على نظير ما في قراءة سورة في الجمعة والملائكة في الجمعة فراجع (قوله مستقبل القبلة) أي بوجهه في ابتدائها ونهيا مع انتهاء الالتفات ويفصل بينهما بسكتة طيفة ولو اقتصر على تسليمه واحدة فقامها إلى القبلة الأولى (قوله ناويا بالسلام الخ) وانما احتجيج إلى ذلك لان وضع السلام من الصلاة للتحلل منها ولو محضه للسلام عليهم أولا علامهم بفرار صلته بطلت صلته (قوله اماما كان أو مأموما) هذا تعميم في فاعل ناويا ويجزى وعلى وبذلك تكرير مع ما يأتي بقوله وينوي الامام الخ وأجاب عنه الشارح بقوله هذا يزبد الخ فتأمل (قوله مؤمنين) هو صفة كاشفة في الملائكة وقيد في الأنس والجن ودخل فيهم غير المصلين ولو مع بعد المسافة إلى منقطع الأرض كإمام (قوله كذا في الرضة) تبرأ منه لانه يقتضي أن الامام والمأموم لا ينويان على من خلفهما أو أمامهما وإن المنفرد لا ينوي على المؤمنين مطلقا وليس كذلك وقول بعضهم ان الكلام في المصلين مع بعضهم بخلاف المنفرد برده عليه مأموما في طرف صفي يمينا وشمالا (قوله في ذلك) أي فيمن خلفه وكذا أمامه والمنفرد كلأموم كإمام (قوله فينويه منهم الخ) وهو مبني على المطالب من تأخر تسليمته المأموم عن (قول المتن السلام) قال القفال في المحاسن في السلام معنى وهو أنه كان مشغولا عن الناس وقفاً قبل عليهم اه ثم كلام المؤلف يفهم أن الواجب مرة واحدة وهو كذلك (قوله بالتثنية) أما بغيره فلا يجوز، قول واحد (فرع) إذا قلنا بعدم الأجزاء كان الاتيان به مبطالا للصلاة فيما يظهر وهو قضية كلام الشيخين كغيرها من العبادات ولائها أعني النية تليق بالأفعال دون التروك كذا قاله الاسنوي وأحسن منه ما قاله غيره لان النية الأولى شاملة لذلك (قوله مع السلام) أي الأولى وانظر هل يجب الأمران بآله أو بجميعة (قوله لكن لا يحتاج إلى تعيين الصلاة) لكن لو عين عمدا غير ما هو فيه بطلت صلته اتلاعه (فرع) المتن في الأولى عدا ثم سلم قبل تمامه ان لم ينو التحلل بطلت صلته كما قاله في الخادم (قول المتن ورحمة الله) مقتضاه أنه لا يقول وبركاته وهو المشهور والثاني يستحب والثالث في الأول دون الثاني حكاه السبكي واختار الثاني قال الاسنوي وإذا اقتصر على واحدة فعلها تلقاء وجهه كان حكمة هذه المحافظة على العدل في حق من يسلم عليهم وقيل يبدأ بها يمينا ويكملها شمالا (فائدة) يسر أن يفصل إحدى التسليمتين عن الأخرى (قوله والمنفرد الخ) هذا قد يشكل عليه حديث سنة العصر الآتي ولعل الشارح أشار إلى ذلك بقوله كذا في الرضة

يسلمه بالأولى ومن خلفه
بأنهما شاهوا بالأولى أفضل
ويستحب أن ينوي
بعض المؤمنين الرد على
بعض والأصل في ذلك
حديث على كان النبي صلى
الله عليه وسلم يصلي قبل
المصر أربع ركعات
يفصل بينهما بالتسليم على
الملائكة المقرئين ومن
معه من المسلمين
والمؤمنين رواه الترمذي
وحسنه وحديث سمرة
أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن نرد على الإمام
وإن تنحاب وأن يسلم
بعضنا على بعض رواه أبو
داود وغيره ويستحب
لكل مصل أن ينوي
بالتسليم الأولى الخروج
من الصلاة أيضاً لم نوجها
(الثالث عشر ترتيب
الاركان) السابقة (كما
ذكرنا) في عدها المشتمل
على وجوب قرن النية
بالتكبير ومعلوم أن محله
القيام كاتقدم وإن قعود
الشهدة مقارنه فالترتيب
المراد فباعد ذلك وعده
من الاركان بمعنى الفروض
كاتقدم أول الباب صحيح
وبمعنى الاجزاء فيه تغليب
(فان تركه) أي الترتيب
(عمدا) بتقديم ركن فعلي
(بأن سجدة قبل ركوعه
بطلت صلاته) لتلاعبه
خلاف تقديم القولي كان

نسبني الإمام والحاصل أن كل مصل ينوي السلام على من لم يسلم عليه وينوي الرد على من سلم عليه ممن عن
يمينه ويساره وأخلفه وأمامه (قوله حديث على الخ) هو في السلام ولو في غير المقتدين وشامل للجهات
الأربع وعطف المؤمنين فيه مرادف أو خاص لشمول ما قبله للمناقضين لاجراء أحكام الاسلام عليهم
ظاهراً (قوله وحديث سمرة) هو في الرد على الإمام ويقاس عليه غيره فكان الانسب للشارح ذكره
(قوله أن تنحاب وأن يسلم بعضنا على بعض) هو من عطف السبب والمرادف أو المتغاير بحمل المحبة
على نحو عدم المشاحنة قال ابن حجر ومصاحفة المصلين خلاف الأولى من حيث كونها خلف الصلاة
(قوله أن ينوي الى آخره) أي مقارناً للسلام أولبعده فان نوى الخروج قبله بطلت صلاته وصريح
هذا وما قبله أنه لا يشترط قصد السلام من الصلاة مع ذلك مع أنه صارف وقد تقدم أنه يشترط قصد
الاركان معه فاندك مال بعضهم الى الاشتراط وانما سكتوا عنه لعدمه من غيره والوجه عدم الاشتراط
هنا ويفرق بأن موضوع السلام للتحلل من الصلاة فنية غيره لاخرجه عنه الا ان تمحضت لغیره
ولذلك قيل بوجوب نية الخروج معه والى هذا مال شيخنا (تنبيه) هل يجب على غير المصلي الرد
اسلام المصلي عليه الوجه نعم ان علم أنه قصده (قوله ترتيب الاركان) خرج بها السنن مع بعضها ومع
الاركان فترتيبها شرط للاعتداد بها من حيث حصول ثوابها وسكت عن موالات الصلاة والوجه فيها ان
يقال ان فسرت بعدم تطويل الركن القصير أو بطول الفصل بعد السلام ناسياً فهو شرط للصحة والافلا
(قوله ومعلوم) أي فلا يضر عدم تقدمه في الاركان السابقة (قوله التشهد) المشتمل على الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم (قوله فيما عدا ذلك) فيه نظر بالنسبة للقيام مع القراءة إلا أن يقال ان الشارح يرى أن
القيام بحمل مجزء مما قبل القراءة وفيه ما تقدم (قوله وعده الخ) هو مبني على أن الترتيب بمعنى المترتب
الذي هو الهيئة الحاصلة للشيء المرتب والافهم من الافعال لانه جعل كل شيء في مرتبته (قوله صحيح) أي
حقيقة والافهم صحيح مطلقاً (قوله ركن فعلي) أي على فعل آخر ولا حاجة لقولهم أو على قولي ليدخل
تقديم الركوع على القراءة فانه مبطل لان البطلان فيه من حيث تقديمه على القيام الذي هو فعلي ولذلك
قال بعضهم لا يتصور تقديم فعلي على قولي محض ولا عكسه ولا فعلي على مثله كذلك ولا قولي على قولي كذلك
والجواب بما قيل ان الركن الفعلي في القيام والقعود هو ما سبق على القولي مردود بان محل القول منه
اتفاقاً ولذلك عدوه ركناً طويلاً ولا يلزم أن الفاتحة ليست في القيام وانها في قيام آخر وكل باطل أو بما قيل
ان المنظور اليه في محل القولية هو الاقوال والفعل تابع لها لعدم تصور وجودها بدونه مردوداً أيضاً بعدم
سقوط الفعل بل سقوط الاقوال عند العجز عنها والوجه أن يقال ان الفعل المتقدم على محله يخرج عن الركنية
لعدم الاعتداده كما هو صريح قولهم فابعد المتردك لغو ولذلك يجب اعادته ولا نظار الى قصده ولا الى صورته
التي سموه ركناً لاجلها ولا يتصور تقديم ركن على محله مع بقاء ركنيته مطلقاً وانما جاء البطلان من جهة
الخلل بترك الركن المتقدم وكان حقه البطلان مطلقاً وانما اختص البطلان بالفعلين المختلفين لوجود انحراف
هيئة الصلاة فيهما دون غيرهما فتأمل هذا وارجع اليه وعض عليه بالنواجذ فانك لا تعثر على مثله في مؤلف
والله الموفق والملمم (قوله بخلاف تقديم القولي) على مثله أو على فعلي كالتشهد قبل السجود وهذا كله
بحسب الصورة لخروجها عن الركنية كأمراء البطلان بتقديم السلام على محله للخروج به من الصلاة لامن
كاصلها (قول المتن الثالث عشر ترتيب الاركان الى آخره) حديث المسيء صلاته ولانه الوارد مع قوله
صلاوا كما رأيتوني أصلى قال في شرح المذهب وجعل الترتيب والموالاته شرطين أظهر من جعلهما ركنين
وصورتك الموالاته بتطويل الركن القصير (قول المتن الاركان) أما السنن فالترتيب بينها ركن أو شرط في
الاعتداد بها لا في الصلاة (قوله ومعلوم) انما قال ذلك لانه لم يدخل في عده السابق بخلاف قرن النية بالتكبير

صل على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد فيعيد بها بعده (وان سها) في الترتيب بترك بعض الاركان (فا) فعله (بعد المتروك لغو) لوقوعه في غير محله (فان تذكر المتروك (قبل بلوغ مثله فعله والا) أي وان لم يتذكر حتى فعل مثله فركعة

(١٧١)

أخرى (تمت به) أي بتمه المفعول (ركعتي) المتروك آخرها لوقوعه في محله (وتدرك الباقي) من الصلاة ويسجد في آخرها للسهو كما سيأتي في باب (فلو) يفتن في آخر صلاته ترك سجدة من) الركعة (الاخيرة سجدها وأعاد تشهد) لوقوعه قبل محله ويسجد للسهو (أو من غيرها) لزمه ركعة) لان الناقصة كملت بسجدة من التي بعدها ولغا بقايا (وكذا ان شك فيها) أي في الاخيرة وغيرها أي في أيتهما المتروك منها السجدة فانه يلزمه ركعة أخذنا بالاحوط ويسجد للسهو في صورتين (وان علم في قيام ثانية ترك سجدة) من الاولى (فان كلف جلس بعد سجدة) التي فعلها (سجد) من قيامه اكتفاء بجלוسه سواء نوى به الاستراحة أم لا (وقيل ان جلس بنية الاستراحة لم يكفه) لقصد سنة (والا) أي وان لم يكن جلس بعد سجدة (فليجلس مطمئنا ثم يسجد وقيل يسجد فقط) اكتفاء بالقيام عن

جهة الركنية (قوله فيعيد بها بعده) أي وجودها بالابطال صلاته لعدم الاعتداد بها لخروجها عن الركنية كالعمود لها لان الاعتداده تابع للاعتداد بها فليس فيها ترك فعل محل بل ولا تقديم فعل على مثله كما تقدم (قوله فان تذكر المتروك) أي علم بتركه أو شك فيه (قوله فعله) أي وجوبه بأفوره أو مكث لبتذكره بطلت صلاته الا في قراءة الفاتحة قبل الركوع ويعذر المأموم تبعالامامه فيتدارك بعده (قوله المتروك آخرها) أي حقيقة أو حكما لان ما بعد المتروك لغو كما أشار إليه بقوله لوقوعه في غير محله فلا أثر لتركه أبدا يخرج بركعة أخرى فعل مثله في ركعة كقراءة في نحو سجود لمن تذكر أنه لم يقرأ في القيام فلا يعتد بها ولا يقوم بسجود التلاوة مقام سجود الصلاة لانه ليس منها وبذلك فارق جلسة الاستراحة حيث تقوم مقام الجلوس بين السجدين (قوله في آخر صلاته) أو بعدها وقبل طول الفصل وان مشى قليلا عرفا أو تسكما كذلك أو استند برقبته وكذا الوطى ونجاسة غير معفو عنها عند شيخنا وخالفه شيخنا الرمي (قوله وأعاد تنهده) أي ويحسب جلوسه عن الجلوس بين السجدين ولو بقصد التشهد لانه من الصلاة ومثله جلوس من صلى من قعود بقصد القيام وكذا هو من نسي الركوع فيقوم عند تذكره كما على المعتد وتبطل صلاته بانتصابه فقول ابن حجر وان تبعه شيخنا في شرحه وغيره وجوب انتصابه غير مستقيم لان حل على هوى ليس في صورة هوى الركوع فثأمل (قوله ان شك) أي تردد راجحة أو مرجوحة (قوله أي في أيتهما الخ) أشار الى أن ترك السجدة متيقن وانما التردد في محله أو هذه المراجعة كلام المصنف ولا يتقيد الحكم به بل الشك في فعلها كذلك وكذا بقية الاركان نعم الشك في النية والتكبير ليس في صلاة خلا فالجمع (قوله لفصله سنة) تقدم أنه لا يضر (قوله وان علم) والشك مثله كما تقدم (قوله سجدة من قيامه) أي تزل ساجدا فان تزل جاسا بطلت صلاته (قوله اكتفاء بالقيام) ورد بانه لا غ و ليس على صورة ما طلب في موضعه (قوله رباعية) نسبة الى رباع المعدول عن أربع (قوله ويلغو باقيهما) عما بين المتروك والمحسوب (قوله أخذنا بالاسواء) أي بما فيه اللزوم أكثر في جميع الصور ومقابلته في الاولى لزوم ركعة فقط بكون السجدين من ركعة فقط أو من ركعتين متواليتين (قوله وفي المسئلة الثانية) على الاخذ بالاسوأ ومقابلته لزوم ركعة وسجدة فقط بجعل المتروك سجدين من ركعة غير الاخيرة وسجدة عن الاخيرة قال الاسنوي تبعه غيره والصواب في هذا لزوم سجدة وركعتين لان الاسوأ فيها ترك أولى الاولى وثانية الثانية وواحدة من الرابعة وفي الاربع لزوم ثلاث ركعات بجعل المتروك مثل ما ذكر في أولى الصور السابقة مع سجدين من الثالثة وفي لست لزوم سجدين وثلاث ركعات بجعل المتروك ما ذكر مع سجدين من الرابعة وهذا التقدير

(قول المتن تمت به) الضمير فيه يرجع الى المثل من قوله قبل بلوغ مثله كما أشار الى ذلك الشارح بقوله أي بمثله المفعول (قوله المتروك آخرها) انما قيد بذلك لقوله تمت به ركعته وذلك لانه لو كان المتروك من أثنائها قام المأثم به مقام ذلك المتروك ثم يكملها ولا يصح أن يقال تمت به ركعته (قول المتن أو من غيرها) أي سواء علم عينها أو لم يعلم (قول المتن رباعية) هو نسبة الى رباع المعدول عن أربع (قول المتن وجب ركعتان) قال الاسنوي الصواب في المسئلة الثانية انه يلزمه ركعتان وسجدة لان الاسوأ ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية وواحدة من الرابعة ثم قال فان قيل اذا قدرنا ترك السجدة الاولى وبطلان السجود الذي بعدها فلا يكون المتروك ثلاث سجرات فقط قلنا هذا خيال فاسد فان المعدول تركه انما هو المتروك

الجلوس لان القصد به الفصل وهو حاصل بالقيام ويسجد في صورتين للسهو (وان علم في آخر رباعية ترك سجدين أو ثلاث جهل بموضعها) أي الخمس في المسئلتين (وجب ركعتان) أخذنا بالاسوأ وهو في المسئلة الاولى ترك سجدة من الركعة الاولى وسجدة من الثالثة فينجبران بالثانية والرابعة ويلغو باقيهما وفي المسئلة الثانية ما ذكر وترك سجدة

لا يحصى عنه فان قيل هذا فيه ترك شيء آخر وهو الجلوس وكلام الاصحاب في ترك السجدة فقط قلنا هذا خيال فاسد لان المأني به وهو باطل شرعا كالمتروك حسا لسلوك أسوأ التقادير انتهى كلامه وهو ظاهر جلي اذا لا يتصور أن يحسب الجلوس مع عدم سجود قبله وقد علمت بهذا رد ما قاله السبكي وغيره كما يأتي وان تبعه شيخنا الرملي في شرحه وما قيل في رد ذلك الاعتراض بتصوير الاصحاب المسئلة بمالوس سجدة على كور عمامته لا يجدي نفعا وما قيل ان الاسنوي ذكر الاعتراض ورده فغير مستقيم ولعله منقول عليه وقد ذكر ابن التاج السبكي في التوشيح ما يوافق كلام الاسنوي في المسئلة الثانية بقوله نظام هذه الايات

وتارك ثلاث سجدة ذكر وسط الصلاة تركها فقد أمر
بحملها على خلاف الثاني عليه سجدة وركعتان
وأهمل الاصحاب ذكر السجدة وأدت فانظر ثاني ذاك عده
ولما رآه والده السبكي كتب عليه جوابا من رأس القلم بقوله

لكنه مع حسنه لا يرد اذ الكلام في النهي لا يعقد
الا للسجود فاذا ما انضم له ترك الجلوس فليعامل عمله
وأما السجدة للجلوس وذاك مثل الواضح المحسوس

وقد علمت رده بما ذكره الاسنوي فيما مر فتأمل والله الموفق والهادي (قوله من ركعة أخرى) يعني الثانية أو الرابعة (قوله جهل موضعا) في الجمع فان علم محلها فهو واضح وقد صرح به في العباب وغيره فراجع (قوله فتلقوا الاولى) فيه تسامح والمراد ما بعد المتروك منها كما هو معلوم هنا وفيما يأتي ولو قال فتكمل الاولى بالثانية والثالثة لكان أولى ومقابل الاسوأ في هذه لزوم ركعتين فقط بحمل المتروك سجدة من كل من ركعتين (قوله فتكمل) أي الثالثة لو قال فتكمل الاولى بالثانية والرابعة لكان أولى بل كان صوابا ومقابل الاسوأ في هذه لزوم سجدة وركعتين بحمل السجدة الخامسة من الركعة الرابعة (قوله وأنه في الست الخ) ومقابل هذا لزوم سجدة وركعتين بحمل المتروك سجدة من كل ركعة غير الثالثة (قوله وفي الصور السبع) وهي ترك سجدة ومابعداها والحاجة لجهل المحل في السبع ولا في الثمان وتصوير بعضهم له بمن أدرك سجدة من آخر صلاة الامام صحيح لكن لا مفهوم له (قوله ويتصور) أي الترك لا بقيد الجهل كما علم (قوله ادامة نظره) ولو بالقوة كالاعشى والعاجز ومن في ظلمة أو على جنازة وكذا الوصلي خلف بني أو عند الكعبة أو فيها نعم يندب النظر الى جهة العدو وفي الخوف والى مسبحته ولو مستورة بمنذر رفعها في القمى الى

حسنا للمأني به حسا الباطل شرعا لسلوك أسوأ التقادير اذ لو قلنا هذا لازم في كل صورة وحينئذ فيستحيل قولهم لو ترك ثلاث سجدة أو أربع سجدة لكانوا اذ جعلنا المتروك من الركعة الاولى هو السجدة الثانية كما سلك الاصحاب فيكون قيام الركعة الثانية وركوعها وغير ذلك مما عدا السجود باطلا وهكذا في غيرها وحينئذ فلا يكون المتروك هو السجود فقط بل أنواع من الاركان قال وانما تركت هذا الخيال وان كان واضح البطلان لانه قد يتخلج في صدر من لا حاصل له والافن حق هذا السؤال الخفيف أن لا يدون في تصنيف ومقتضى اشكاله هذا أن يلزم في الاربع كالحس ثلاث وفي السبع كالت ثلاث بعد سجدة بان يقدر في الاربع ترك أولى الاولى وثانية الثانية وثنتين من الثالثة وفي الست يقدر الخامسة والسادسة من الرابعة فبأنى بسجدة ثم ثلاث وأصل هذا الاستدراك لابن الخطباء في كتابه على التنبيه ذكره في مسئلة الثلاث فتبعه غيره كابن المقرئ (قوله فتلقوا الاولى) ينبغي أن تكمل الاولى بالثانية والثالثة ويلغو باقيهما (قول المتن يسن ادامة نظره الى آخره) أي ولو كان تجاه الكعبة وقوله لانها أقرب الى الخشوع أي من حيث جمع النظر في مكان واحد وموضع السجود أشرف وأسهل من غيره ثم قضية الاطلاق جريان ذلك في حالة الركوع

من ركعة أخرى (أو أربع)
جهل موضعها (فسجدة
ثم ركعتان) لاحتمال انه
ترك سجدة من الركعة
الاولى وسجدة من الثانية
وسجدة من الرابعة فتلقوا
الاولى وتكمل الثانية
بالتالثة (أو خمس أو ست)
جهل موضعها (فتلات)
أي فيجب ثلاث ركعات
لاحتمال أنه في الخمس ترك
سجدة من الاولى
وسجدة من الثانية
وسجدة من الثالثة فتكمل
بالرابعة وأنه في الست ترك
سجدة من كل من ثلاث
ركعات (أو سبع) جهل
موضعها (فسجدة ثم ثلاث)
أي ثلاث ركعات لان الحاصل
له ركعة الاسجدة وفي ثمان
سجدة يلزمه سجدة ثمان
وثلاث ركعات ويتصور
بترك طمأنينة أو سجود
على عمامة وفي الصور السبع
يسجد للسهو (قلت يسن
ادامة نظره) أي المصلي (الى
موضع سجوده) لانها

اليك مبارك ليدبروا لكه
(والذكر) قياسا على
القراءة (ودخول الصلاة
بنشاط) للزم على ضد
ذلك قال تعالى وإذا قموا
إلى الصلاة قاموا كسالى
(وفراغ قلب) من الشواغل
لأنها شوش الصلاة (وجعل
بديهته صدره أخذ أيمنه
يساره) غيبرا بين بسط
أصابع اليدين في عرض
المفصل وبين نشرها في
صوب الساعد روى مسلم
عن وائل بن حجر أنه صلى
الله عليه وسلم رفع يديه
بين دخل في الصلاة ثم وضع
يده اليمنى على اليسرى زاد
ابن خزيمة على صدره أي
آخره فيكون آخر اليد تحتها
وروى أبو داود على ظهر
كفه اليسرى والرسغ
والساعد واليد في الرسغ
أفصح وهو المفصل بين
الكف والساعد (والدعاء
في سجوده) حديث مسلم
أقرب ما يكون العبد من
ربه وهو ساجدا كثيرا
الدعاء أي في سجودكم
(وأن يعتمد في قيامه من
لسجوده والقعود على يديه)
أي بطنه ما على الأرض لانه
أعوان له وهو مأخوذ من
حديث البخاري في حقه

ولما فرغ من السجدة الثانية جلس واعتمد على الارض ثم قام (ونظروا اليه) (الاصح) لا تباع في الظهور والعصر

في الامسح) للاتباع في الظهور والعصر

رواه الشيخان وفي الصحيحين ورواه مسلم ويقاس غير ذلك عليه والثاني لا يسن تطويلها للاتباع في التسوية بينهما في الظهر والعصر ورواه مسلم ويقاس عليه ما غيرهما في تطويل (١٧٤) الثالثة على الرابعة اذا قلنا يقرأ السورة فيهما الوجهان أحدهما من قياس على تطويل

الاولى على الثانية والثاني لا يلبسوي بينهما للاتباع في حديث مسلم في الظهر والعصر ويقاس عليهما العشاء وصح في الروضة الاول وتقديم القياس فيه على النص لان دليل أصله وهو الحديث المذكور الثاني لقراءة السورة في الاخيرتين مقدم على حديث اثباتها المذكور كما تقدم (والذكر بعدها) أي الصلاة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم من الصلاة قال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند رواه الشيخان وقال صلى الله عليه وسلم من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحده الله ثلاثا وثلاثين وكبره الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياه وان كانت مثل زبد البحر رواه مسلم ويسن بعد الصلاة الدعاء أيضا (وان ينتقل للنفل من موضع فرضه)

فيالم يطلب عكسه فيه كصلاة ذات الرقاق وكسبح وهل أتاك (قوله رواه الشيخان) ومنه الحديث المتقدم المثبت للقراءة في غير الثالثة والرابعة (قوله لان دليل أصله الخ) أي دليل القراءة في الاولين الثابت فيه تطويل الاولى على الثانية مقدم فالقائل بالقراءة في الاخيرتين يقول بتطويل الاولى منهما على الثانية منهما قياسا على الاولتين فسقط بذلك اعتراض بعضهم هنا (قوله كما تقدم) أي عند قولهم فيما مر وتسن سورة بعد الفاتحة الخ (قوله والذكر بعدها) أي عقبها بفوت بطول الفصل عرفا وبالرابعة الا المغرب لرفعها مع عمل النهار ولا يفوت ذكر بن ذكر آخر وقال شيخنا ان ما ورد به أمر مخصوص بفوت بمخالفته كقراءة الفاتحة والمعوذتين والاخلاص بعد صلاة الجمعة قبل أن يثني رجله وفوت بان شاء رجله ولو جهل عيینه للقوم وقال ابن حجر لا يفوت الذكر بطول الفصل ولا بالرابعة وانما الفائت كماله فقط وهو ظاهر حيث لم يحصل طول عرفا بحيث لا ينسب اليها (قوله وله الحمد) وفي رواية زيادة بحجي ويمت (قوله لا مانع الخ) تقدم ما يتعلق به في ركن الاعتدال (قوله من سبح الخ) أي قال سبحان الله والحمد لله والكبر والافتقار بين أن يرتبها كاذ كراولا ولا بين أن يأتي بعد كل نوع وحده أولا والزيادة على العدد المذكور لا تضر خلافا للصوفية لاهم قالوا الذكر كاستان المفتاح اذ ادا لم يفتح ويندب أن يقدم القرآن ان طلب كآية الكرسي ثم الاستغفار ثلاثا ثم اللهم أنت السلام الخ ثم التسبيح ومأمعه (قوله دبر كل صلاة) أي من الخس قال شيخنا ولو أصالة فتدخل المعادة وفيه نظر الا ان يحمل على المعادة وجو باظهار التعبير بكل فوات الثواب المذكور بترك ذلك الذكر أو بعضه ولو في صلاة واحدة ولو سهوا وتوافقه على مداومة ذلك في بقية عمره وفي ذلك نظر فراجع (قوله غفرت خطاياه) هو بظاهاه يشمل الكبائر وخصه غالب المحدثين والفقهاء بالصغار وذكر النووي أنه يقلل من الكبائر اذالم يكن له صغائر حتى يمحوها (قوله ويسن الدعاء) أي بما شاء دينادنيا ويكره لام غير محصور بين تطويله ان تنظروه ومثله الذكر المتقدم ويسن الامرار بهما الا نحو معلم (قوله وان ينتقل للنفل من موضع فرضه) وكذا عكسه وكذا من محل فرض لفرض آخر ومن نفل للنفل آخر وتقييد المصنف لاجل ما بعده لا لاخراج غيره ولو قال أن ينتقل من محل صلاة لاخرى لشمل الجميع ويندب الانتقال بعد الاحرام بفعل خفيف لمن لم ينتقل قبله خلافا للخطيب ويسن لمن لم ينتقل الفصل بكلام انسان أو نحوه ولا يسن لسكل ركعة مثلا بفعل احرام (قوله وأفضله الى بيته) أي وفعل النفل في البيت أفضل منه في المسجد ولو لموسجد الحرام ولمن بيته خارج الحرم ويستثنى من ذلك صور كركن الطواف والاحرام من ميفات به مسجد والاستخارة (قوله لان دليل أصله الى آخره) لك ان تقول دليل أصله المذكور ناف للقراءة في الاخيرتين وفرضه اعتباره رفع هذا الحكم الثابت بالقياس وأيضا فتطويل الثانية على الرابعة فرع عن نبوت القراءة فيها وهو فرع عن اعتبار الدليل وهو مانع من تقديم الاول فلا يكون عاضدا للقياس (قول المتن والذكر بعدها) قد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستغفر الله ثلاث مرات اذا انصرف من الصلاة قال الاسنوي بعد سوق الاذكار الواردة ويستحب ان يسدأ من ذلك بالاستغفار المتقدم كما قاله أبو الطيب (قوله الدعاء أيضا) من الوارد في هذا المحل اللهم أعني على ذكرك الحديث ومنه ما سلف استجابته بين السجدين ومنه اللهم اني أعوذ بك من الجبن وأعوذ بك ان أرد الى أرذل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر ويستحب الاسرار بالدعاء الاعتدال اذ التعليم (قول المتن وان ينتقل للنفل) قال في شرح المنه بان لم ينتقل فليقتل بكلام انسان في مسلم التهي عن وصل صلاة بصلاة الا بعد كلام وأخرج (قوله فانها تشهد له) قد ورد في تفسير قوله تعالى فابكت عليهم السماء والارض ان المؤمنين

انكسر الموضع السجود فانها تشهد له قاله البغوي (وأفضله الى بيته) لحديث الصحيحين صالوا أيها الناس في بيوتكم فان أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة (واذا صلى وراءهم نساء

والضحى وانشاء سفرو قدوم منه وما شرعت فيه جماعة وسنة متقدمة دخل وقتها وهو في المسجد أو خوف فوت وقت أو تبكير في جمعة أو تعلم أو تعليم أو خوف تكاسل أو في اعتكاف أو نحو ذلك (قوله مكثوا) أي الرجال ولو احتمالا فيشمل الخنثى وينصرف الخنثى فرادى قبل الرجال وبعد النساء وقول الاسنوى في المهمات والقياس استحباب انصرافهم فرادى اما قبل النساء أو بعدهن لا يخالف ما تقدم لانه بالنظر لكونهم فرادى وهو مطلوب مطلقا فامل ويسن للنساء المشاورة في الانصراف ويندب انصراف المرد كاختناني بعدهم (قوله فيمينه) هو مجرور كما أشار إليه الشارح والمراد به عند خروجه من محل الصلاة كباب المسجد مثلاً وقيل عند انصرافه من مكان مصلاه نعم ان كان جهة يمينه طريقه التي جاء منها انصرف جهة يساره بتقديم الخلق الطريق (قوله وتنقض القدوة بسلام الامام) أي بفراغه من الميم من عليكم في التسليمة الاولى ولا تنصرف مقارنة المأموم له فيها لان القدوة تختل بشروعه فيها لذلك لو أحرّم شخص خلف الامام حينئذ لم تنقض صلاته عند شيخنا الرملي وأتباعه خلافاً لابي حنيفة والخطيب كاسياً في ولوسلم المأموم قبل شروع الامام في الصلاة عامداً لما بطلت صلاته ان لم يكن نوى مفارقتها ويندب للمأموم أن لا يشرع في التسليمة الاولى حتى يفرغ الامام من الثانية ويندب للامام بعد فراغه أن يتحول عن القبلة بحيث يعلم الداخل أنه ليس في الصلاة وهذا مراد من عبر بالقيام ويندب جعل يمينه للقوم ولو حال دعائه الا في مسجده صلى الله عليه وسلم لمن في مقابلة الحجر الشريفة فيجعل يساره اليهم لئلا يستدبر القبر الشريف ويندب لمن صلى على ميت في ذلك أن يجعل رأسه لجهة القبر أيضاً يخرج بمأذ كرماني بدنى المسجد من أمام الحجر وخلفها فهو كغيره من المساجد ونظر فيه بعضهم بان فيه مخالفة للأدب أيضاً (قوله فللمأموم) أي الذي فرغت صلاته والا فان كان جالساً مع الامام في محل جالساً لو كان منفرداً كالتشهد الاول فله التطويل وان كرموا لافليقم فوراً بعد فراغ الامام من تسليمته فان مكث بعدهما زاد على قدر جلسته الاستراحة المطلوب وهو بقدر ما بين السجدين أو بقدر الفاظ الشهادتين الواجب كما هي بطلت صلاته وان كان عامداً علماً والله أعلم

(باب)

بالتنوين لقطعه عما بعده ويجوز تركه على نية الاضافة للجملة بعده وعلى كل هو خبر المحذوف أو عكسه والمذكور فيه شروط الصلاة وموانعها وأخره عما قبله مع ان الشروط تتقدم على المشروط اما لان الاعتبار فيها مقارنته له أو واضحه الموانع اليها وهي لا يتصور تقدمها (قوله شروط الصلاة) هي جمع شرط بسكون الراء ويجوز فتحها ويجمع المفتوح أيضاً على شرائط واشراط ويقال له شريطة والشرط لغة العلامة وشرعا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والوجه ان يراد بالعدم في أوله ما يعم عدم الصحة كالقادر على الطهارة وعدم الاجزاء كفاقد الطهورين وخروج به السبب فانه ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وخروج بآخره المانع فانه ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته واخرجه بهذا أنسب من اخرجه بآوله وفيه لذاته زاده ابن السبكي ليدخل الشرط المقارن

اذا مات بكى عليه مصلاته من الارض ومصدع عمله من السماء ثم هذه العلة تقتضي أن ينتقل للفرض من موضع نفعه المتقدم وأن ينتقل لكل صلاة بفتحها من أفراد النوافل كالضحى والتراويح (قول المتن والافيمينه) قال الاسنوى قد أطلق النووي في رياض الصالحين انه يستحب في الحج والصلاة والعبادة وسائر العبادات أن يذهب في طريق وان يرجع في غيرهما وهو باطلاً في مخالفة ما هنا (قوله التسليمة الاولى) لكن يستحب للمأموم أن لا يسلم الاولى حتى يفرغ الامام من الثانية (قول المتن فللمأموم الى آخره) أي ويسجد للسهو ان سها

(باب شروط الصلاة)

(قول المتن شروط الصلاة) الشرط في اللغة الالتزام كما في شرح البهجة لا العلامة كما في الاسنوى والشرط

مكثوا حتى ينصرفن) للاتباع في مكث النبي صلى الله عليه وسلم والرجال معه لذلك رواه البخاري (وان ينصرف في جهة حاجته) أي جهة كانت (والافيمينه) أي أي وان لم يكن له حاجة فينصرف في جهة يمينه لأنها محبوبة (وتنقض القدوة بسلام الامام) التسليمة الاولى (فللمأموم أن يشتمل بدعاء ونحوه ثم يسلم) وله أن يسلم في الحال (ولو اقتصر امامه على تسليمة سلم) هو (ثنتين والله أعلم) احرازاً لفضية الثانية (باب) بالتنوين (شروط الصلاة) وهي ما يتوقف عليها صحة الصلاة وليست

للسبب أو المانع فإن لزوم الوجود للاول والعدم للثاني لمقارنة ما ذكره لآفات الشرط قال شيخ الاسلام ولا حاجة اليه وذكره ايضاح لان قوله ما يلزم من كذا كذا يفيد أنه من حيث ترتبه عليه وصدوره عنه وخص الجلال المحلى ذلك القيد بشرط التعريف الثاني والوجه رجوعه لاوله أيضا ليدخل فقد الشرط المقارن لموجب كصلاة فاقد الطهور بن فان محتمل محرمه الوقت لا لعدم اشتراط الطهارة والام يجب قضاءها فأمل وعد الموانع من الشروط مجاز أو حقيقة عرفية وهو ما مال اليه الامام الرافعي رحمه الله تعالى وهو أولى لصديق تعريف الشرط السابق عليه لان عدم العدم وجود وقولهم مفهوم الشرط وجودي يصدق عليه أيضا وما وجه به الاول من انه يلزم من جعل الموانع شروطا بطلان الصلاة بالكلام القليل ناسبا لان الشروط لا يؤثر فيها النسيان مردود بان هذه اليبس مما دخل في الشرط كالم بدخل النجس المعفو عنه في طهارة الخبث فتأمل (قوله خمسة) أي بعدم عد الموانع شروطا ولا فهي تسعة كعادها شيخ الاسلام كذلك ولم يعدوا الاسلام والتمييزا ككتفاء عنهم باطهر الحدث ولا بد بقاء طهارة المردلانه قطع في الدرام ولا طهارة نحو الولي لغير المميز كالصبي اطوافه لوجود الشرطين في النية وانما اعتبرت من غير الفاعل للضرورة ولانية الكافر في نحو الكفارة ونية الكافرة في الطهر من نحو الحيض لان الكلام هنا في نية التقرب لانية التمييز لم يعدوا العلم بالكيفية لانه غير معتبر مطلقا فان من اعتقد أن جميع أفعال الصلاة وأقوالها فرض محض صلاته مطلقا أو أن جميعها نفل لم تصح صلاته مطلقا أو أن بعضها فرض وبعضها نفل محض صلاته ان لم يقصد بفرض نفلا والام تصح قال ابن حجر وسواء في هذا العايم والمتفقه وخصه شيخنا الرملي بالعامي ليخرج المتفقه وهو من عرف من العلم طرفا متدي به الى باقيه فلا يفيد من معرفة الفرض من السنة حقيقة والام تصح صلاته (قوله أي العلم الخ) أشار الى ان المراد بالمعرفة ما يعم العلم والظن وأن في كلام المصنف مضافا محذوفاهو المقصود (قوله لم تصح) وان وقعت في الوقت وهذا شأن كل ماله نية لتوقفها على الجزم بخلاف غيره كالاذان وفطر رمضان (قوله رستر العورة) وهي لغة النقص والمستبعد عن الاعين ولومن الجن والملائكة (قوله فان تركه مع القدرة لم تصح صلاته) بخلاف العاجز عنه ويجب عليه اتمام جميع أركان صلاته تركه عسر وسجوده ولا إعادة عليه ومنه احتياجه لفرض سترته على نجس محبوس عليه أو تنجسها مع مجزء عن ما يغسلها به أو من يغسلها له أو عن ثمن مثله أو أجرة مثله ويجب قطع ثوبه ان ينقص بقطعه فمرازا ناعن أجرة ثوب يصلي فيه ولا نظر لثمن ماء ولا غيره على المعتمد ولا يباح فيها مسكن ولا خادم (قوله وعورة الرجل) أي الذكر بقيت ولو غير ميز يطوف الولي به (قوله ما بين الخ) شمل البشرة والشعر وان خرج بالمد عن العورة وقيل عورة الرجل سواء أناه فقط وخرج السرة والركبة فليست من العورة لكن يجب ستر الجزء الملاصق منها لها التمام سترها الواجب وكذا عورته مع النساء المحارم وأمع الرجال مطلقا وأما مع النساء الاجانب فجميع بدنه وأما في الخلوة فسواء أناه (فائدة) السرة محل القطع والسر مثلث بفتح الراء العلامة وجمعه أشراط (قوله أي العلم بدخوله الخ) أي ليس المراد ما تصدق به العبارة الاولى من تصور حقيقته ونحو ذلك (قول المتن وستر العورة) هي في اللغة النقصان والمستبعد وسمى به المقدار الآتي لفتح ظهوره (قول المتن وعورة الرجل) المراد به مقابل المرأة فيدخل الصبي ولو غير ميز وان كان يجوز النظر الى عورة غير المميز لكن فائدة ذلك اذا أحرم الولي عنه فيجب الستر في الطواف (فائدة) السرة الموضع الذي يقطع منه السر وهو الذي تقطعه القابلة وفيه ثلاث لغات سر على وزن فعل وسرر بكسر السين وسرر فينحها يقال عرفتك قبل أن يقطع سرك ولا يقال سرتك لانها لا تقطع قاله الجوهري (قوله الحافاها بالرجل) بجمع ان رأسها ليس بعورة نعم يفترقان في أن لنا وجهان عورة الرجل القبل والبرخاصة وهذا لا يجري في الامة

منها (خمس) أولها معرفة الوقت يقينا أو ظنا كما عبره في شرح المذهب أي العلم بدخوله أو ظنه كما عبره في الروضة كاصلاها فمن صلى بدون ذلك لم تصح صلاته وان وقعت في الوقت (و) ثانيا (الاستقبال) على ما تقدم في فصله (و) ثالثا (ستر العورة) صلى في الخلوة أو غيرها فان تركه مع القدرة لم تصح صلاته (وعورة الرجل) حرا كان أو عبدا (ما بين سترته وركبته) لحديث البيهقي واذا زوج أحدكم أمتة عبده أو أجبهره فلا تنظر الى عورته والعورة ما بين السرة والركبة (وكذا الامة) عورتها ما بين السرة والركبة (في الاصح) الحافاها بالرجل والثاني عورتها كالخبرة الاراسها أي عورتها ما عدا الوجه والكفين

الاول هو ما يقطع منها (قوله عورتها) أي الامة في الصلاة وكذا مع الرجال المحارم والنساء وأما مع الرجال الاجانب فجميع بدنهن على ما سياتي في النكاح وفي الخلوة كالرجل كما قاله ابن حجر وقال شيخنا كالحرة وسياق ولوعت في صلاتها مكشوفة الرأس مثل ما لم تبطل ان كانت عاجزة عن سترتها وسترها فورا بلا فعل كثير ولا استدبار قبله والابطلت وان جهلت العتق ولو قال لها سيدها ان صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها فصلت مكشوفة الرأس صحت صلاتها مطلقا وعتقت ان عجزت عن الستر والا فلا (قوله وكذا المبعضة) فصلها لان فيها وجهاتها كالحرة مطلقا كما في الاسنوي (قوله وعورة الحرة) أي في الصلاة وقيل لبس باطن قدميها من العورة وأما عند النساء الكافرات فلا يبدون عند المهنة وأما عند النساء المسلمات والرجال المحارم فكالرجل وأما عند الرجال الاجانب فجميع البدن وأما في الخلوة فكالمحارم وقيل كالرجل (نبيه) عورة الخنثى الرقيق لا تختلف والخنثى الحر كالانثى الحرة ابتداء وكذا دوما عند شيخنا الرمي وخالفه الخطيب وشيخنا الزيادي وابن عبد الحق واعتمدوا أنه لو انكشف شيء منه من غير ما بين السرة والركبة بعد احوا لم تبطل صلاته للشك بعد تحقق الانعقاد كما في الجمعة لو كان زائدا على الاربعين ثم بطلت صلاة واحد منهم وفرق شيخنا الرمي بان الشك هنا في شرط راجع لذاته وذاك في شرط راجع لغيره لا يجدي فنعلم ان تأمله فراجع (فرع) يجوز التكشف في الخلوة لادنى غرض كتبرد وكس ثياب وتظف وخوف غبار سواء المرأة والرجل ولا يجب ستر عورة الشخص عن نفسه مطلقا الا في الصلاة لاجلها (قائدة) قال الفقهاء لما كان للتمثيل بين بدى كبير من العباد يتجمل بطهارة الثياب واليدين فيبدى رب العباد أولى وأحرى (قوله مامنع) أي جرم منع كما سياتي وجعل ماصدرة لاجل محبة الجمل لا يمنع من ذلك للتأرد عليه نحو الظلمة ودخل في الجرم الحر للرجل وان حرم عليه بان وجد غيره ولو طينا وحشيشا ولا يلزمه قطع ما زاد على العورة منه ويقدم عليه النجس في غير الصلاة ويقدم غير الحر يرفها ولو نحو طين عليه كاسر ويقدم الحرير على المغصوب ومن الجرم خيمة خرقها في منقه وجب ضرب الرأس وحفرة كذلك وكلنا أرض لم يقطع أسبل فوقه ثوب قاله بعض مشايخنا ونوزع فيه لكن ينبغي الاكتفاء بما قطعنا في باطن قدى المرأة الواقعة ويكفي ارخاء ذيلها على الأرض فان نقصا حاله تركوعها بطلت صلاتها ويجب قبول عار به السرة واستئجارها وسؤالها ان يجوز الاعطاء ولو باجرة قدر عليها ولا يجب قبول هبتها ولا قرضها ولو من نحو طين فيها ولا تمنها مطلقا بحرمة التصرف فيها بعد دخول الوقت ولا يصح لو وقع ولا صلاته عار با وبحرم غصبا من مالكها الا نحو حر أو برد مضر (قوله ولو هو طين) طين خبر لمبتدأ محذوف والجملة خبر لكان فلا اعتراض بان لو تخلص بالافعال وأنه يجب نصب طين خبر السكان (قوله على خنازة) أي وأغيرها أو يمكنه ان علم ركوعه وسجوده في الماء بلا مشقة قال الخطيب وابن حجر وله في هذه الصلاة على البرعار يا بلا إعادة فان كان مشقة فكذلك عندهما بالاولى ويجوز في هذه عند شيخنا الرمي بين ما ذكره وبين أن يصلى في الماء بالاياء أو بالخر وج ليسجد على البر ويعود الى الماء ولا إعادة فيهما أيضا (قوله على فاقد الثوب) أي فاقد السرة ولو بغير الثوب وهي المراد به ويظهر أن يعتبر في محل فقد هلماقيل في فقد الماء في التيمم فراجع (قوله ولا يكفي الخ) لكن يجب الستر بالثوب (قوله في حال خدمتها) أي قياسا على الحرة (قوله وهو مفسر الى آخره) ولانها لو كانت من العورة فما وجب كسفه ما في الاحرام (قائدة) صوت المرأة ليس بعورة على الصحيح فلا يحرم سماعه ولا تبطل الصلاة به لوجهت والخنثى كالانثى رقا وحية (قول المتن مامنع) ماصدرة (قول المتن لون البشرة) أي بشرط أن يكون له جرم كاهو ظاهر وأما ما يصف الجسم دون اللون كالسراويل الضيقة فيسكره للمرأة وهو خلاف الاولى للرجل وفيه وجه بطلان الصلاة (قول المتن البشرة) هي ظاهر الجلد والباطن يسمى ادمة (قول المتن ولو طين) أي ولو لمع وجود الثوب

والرأس والثالث عورتها
ملا يسد منها في حال
خدمتها بخلاف ما يسد
كالرأس والرقبة والساعد
وطرف الساق وسواء
القنة والمذبة والمكاتبه
والمستولدة وكذا المبعضة
(و) عورة (الحرمة ماسوى
الوجه والكفين) ظهرهما
وبطنهما الى الكوعين
قال تعالى ولا يبدن زينتهن
الاماظهر منها وهو مفسر
بالوجه والكفين
(وشرطه) أي الساتر
(مامنع ادراك لون البشرة
ولو) هو (طين وماه
كدر) كان صلى فيه على
جنزة وفي كل منهما وجه
أنه لا يكفي في الستر لانه
لا يستر (والاصح)
على الاول (وجوب التطين
على فاقد الثوب) ونحوه
والثاني لا يجب لمافيه من
المشقة والتلوين ولا يكفي
ما يدرك منه لون البشرة
كالثوب الرقيق والغليظ

للجهل النسيج والماء الصافي
 العورة (لا أسفله) لما فستر
 مضاف الى فاعله (قالو
 رؤيت عورته) أي المصلى
 (من جيبه) أي طوق
 قميصه ليعنه (في ركوع
 أو غيره لم يكن) الستر
 بهذا القميص (فليزبه
 أو يشد وسطه) بضم الراء
 وفتح الدال والسين في
 الاحسن حتى لا ترى عورته
 منه ولورؤيت عورته
 من ذيله بان كان في علو
 والرائي في سفلى لم يضر ذلك
 وهذا ذكره في المحرر ومعنى
 رؤيت عورته في القسمين
 كانت بحيث ترى ولولم يفعل
 ما أمر به في القسم الاول
 وأحرم بالصلاة هل تنعقد ثم
 تبطل عند الركوع أو غيره
 أو لا تنعقد أصلا فيه وجهان
 أحدهما الاول وعليه يصح
 الافتداء به قبيل الركوع
 ويكفي ستر موضع الجيب
 قبله (وله ستر بعضا يده في
 الاصح) لحصول مقصود
 الستر والكلام في غير
 السواة والثاني يقول بعضه
 لا بعد ستره ويكفي يده
 غيره قطعا وان ارتكب به
 محرما قاله في الكفاية (فان
 وجد كافي سواتيه) أي
 قبله ودبره (نعين لهما)
 لانهما أخشن من غيرهما
 وسميا سواتين لان
 انكشافهما بسوء صاحبهما
 (أو) كافي (احدهما

الذكر عند عدم غيره ولومن الطين ولا تصنع صلاته بدونه مع وجوده لانه ليسور وخرج بلون البشرة
 ما يحكي حجمها كالسراويل فلا يضر بل يجب الستر به وان كان مكرها وحده في المرأة وخلاف الاول في
 الرجل والبشرة ظاهرة الجلدة ويقال لباطنه ادمه (قوله والماء الصافي والزجاج) لا يكفي وكذا لون الخبر والحناء
 ونحوهما (قوله فستر مضاف الى فاعله) فاعني يجب أن يستر على الساتر وجوابه العورة ويجوز كونه مضافا
 الى مقعوله أي يجب أن يستر المصلى أعلاه وجوابه أي على عورته وجوابها وهذا وان احتاج الى مضاف
 أولى مما قبله لا لا يتخفى ويجب سترها حتى من نفسه وان لم يرها هو كالاعشى أو لولم يرها غيره (قوله من جيبه)
 وكذا من كنه الواسع فيجب ارتداؤه ولو رؤيت منه بعد الارتداء لم يضر كفاي كم المرأة الواصل الى ذيلها بخلاف
 القصير نحو الرسغ (قوله في الاحسن) أي في الثلاثة أما الثالث فلعدم صلاحية بين فيه بعدم تعدده فلا فصيح
 مع صلاحيتها السكون وأما الثاني فلخفته ومقابل الاحسن فيه الضم ولا يجوز الكسر وأما الاول فللناسبة
 الواو المتولدة من اشباع ضمة الهاء والاصح في هذا الوجوب خلافا لتعليل في تجوز الكسر والفتح أيضا
 نظرا الى أنه قد يكون قبل الواو ما يناسبها (قوله من ذيله) أي في قيام أو ركوع أو سجود سواء رآها هو أو
 غيره لان نقص نوبه بل انما هو جوع ذيله على عقبه فلو قال كان باخ كان أولى ولعله قصره لكونه في المحرر (قوله
 في القسمين) هما الجيب والذيل (قوله بحيث ترى) أي بحيث لو وجه الناظر نظرا الى رآها على حالتها التي
 هو عليها سواء رؤيت بالفعل أم لا (قوله أحصهما الاول) هو المتقدم وقال بعض مشايخنا ينبغي أنه ان قصد حال
 احصاها لانه لا يزبه مثلا في جميع صلاته لم تنعقد نيته فليحرر (قوله وله) أي يكفيه أخذ من مقابله فهو واجب
 يده ويكفيه يده غيره وان حرم ولا يجب على واحد منهما بهما مع الحرمة وظاهره يشمل ما لو كان البعض
 المكشوف قدر يده أو أكثر ولو جميع العورة وخص شيخنا الوجوب بالاول وفي العباب يجب على العاري
 وضع ظهر احده يده على قبله والاخرى على دبره ولم يرضه شيخنا واذا ستر يده سقط عنه وجوب وضعها
 على الارض في السجود بل لا يجوز له مراعاة للستر لانه متفق عليه بين الشيخين قاله البلقيني ونبهه الخطيب
 واعتمده شيخنا لزيادى وقال شيخنا الرمي بوجوب الوضع تبعاً للروايات لانه الآن عاجز عن الستر ونقله
 عنه شيخنا في حاشيته وقال ابن حجر يتخير بينهما لتعارض الواجبين عليه ولو تعارض القيام أو الفاتحة
 مع الستر لنحو قصر الساتر فعلى ما ذكر من اختلاف قال شيخنا وستر العورة باليد خارج الصلاة كحوقها
 (قوله والسلام في غير السواة) وهي ما ينقص مسها الوضوء وهي المراد بالقبل واليد فيها بعده كذا قالوه وفيه
 نظر اذ ما ينقص في اليد مستور بذاته والوجه أن يراد به ما يستر بالايدين فتأمل (قوله لانه للقلية) أي أو
 بدا كقصده المسافر المتنفل ومقتضى هنا تخصيص الحكم المذكور بالصلاة الآن يجعل مستندات للأقوال
 (قوله أي الساتر) أي وليس الضمير عائداً على الشخص لفساد المعنى حينئذ (قول المتن من جيبه) يقال
 جيب القميص أحجبه وأجوبه اذا قورته (قوله بضم الراء) لمكان الضمير (قوله لم يضر ذلك) أي لان
 العادة لم تجر رؤيته من أسفل (قوله في القسمين) هما قول المتن من جيبه وقوله في الشرح من ذيله
 (قوله أحصهما الاول) وجه الثاني ان الساتر اما شعر لحيته أو رأسه أو التصاق صدره بموضع ازاره عند الركوع
 والستر ببعض الانسان لا يصح على وجهه يأتي ومدر ك الاول محبة الستر ببعضه كذا في الاسنوي (قول
 المتن نعين لهما) ولا يأتي الوجه القائل بعدم استعمال الماء الغير الكافي للطهارة لوضوح الفرق نعم لنا
 وجه أنه لا يتعين للسواتين الاشتراك الجميع في وجوب الستر صرح به الاسنوي وسيصرح به الشارح
 في قوله ومنهم من حكى بدل الوجوب الى آخره (فائدة) ليس للعاري أخذ الثوب من ماله كقهره
 ويلزمه قبول العارية لا الهبة نعم تنجس الوجوب في الماء الكدر والطين والثوب النجس كالعدم بخلاف
 الحرير فإنه يجب لبسه

بينهما لتعارض المعنيين والمعنى أنه يجب أن يستتر به قبله وقبله دبره وقبل أيهما شاء وسواء الرجل والمرأة في المسكتين ومنهم من حكى بطلان الوجوب فيهما الاستحباب فلي الوجوب لو عدل فيهما إلى غير السواتين وفي الثانية (١٧٩) على الوجه الأول إلى الله بروعي

الثاني إلى القبل لم تصح صلاته كما يفهم من شرح للمذهب وعلى الاستحباب نصح (د) رابع الشروط (طهارة الحدث) فلازم يمكن متطهرا عنه أحواله لم تنعقد صلاته وإن أحرم متطهرا (فان سيقه) الحدث (بطلت) صلاته لبطلان طهارته كما لو نعد الحدث (وفي القديم) لا تبطل صلاته بل (يبني) بعد الطهارة على ما فهم منها لم يفره بالسبق بخلاف المتعمد ويلزمه أن يسبى في تقرب الزمان وتقليل الأفعال ما أمكنه وما لا يستغنى عنه من الذهاب إلى الملة واستفائه ونحو ذلك فلا بأس به وبشروط أن لا يتكلم إلا في احتاج إليه في تحصيل الماء وليس له بعد تطهيره أن يعود إلى الموضع الذي كان يصلي فيه إن قدر على الصلاة أقرب منه الآن يكون أما ما لم يستخف أو ما يما قصد فضل الجماعة فلهما العود إليه كذا في الروضة كاصلها والمراد في الامام إذا انتظره المأمومون وفي المأموم إذا

(قوله وسواء الرجل والمرأة) وكذا الختني والمراد بقبلها لتأخر الرجال والنساء فان كفي أحدهما قدم آلة الرجال بحضرة النساء وعكسه والاختير وهذا يقتضي عدم التخيير في الواضح فراجع له ولو تعارض جمع فينبغي تقديم الحرة ثم الرقيقة ثم الختني ثم الحر ثم الرقيق ثم الاسود ثم الرجل ويقدم من يستتر جمع عورته ولو رجلا على من يستتر بعضها ويقدم المصلي على الميت عليه ثم بعد فراغ الصلاة يكفنه به هكذا ذكر العلامة ابن قاسم (قوله متطهرا) ليس قيدا من حيث الحكم ففارق الطهورين ودائم الحدث في غير حدثه دائم كذلك وإنما قيد به لملأ القول الآخر (قوله فان سبقه) وكذا الواو كره عليه أما لو نسب فبطل اتفاقا كما لو نعد ماله شخشا الزاوي دك شخشا الرمي وثناب النامي وغيره على ما لا يتوقف على نية كالأذكار والقراءة في غير الجنب وعلى قصد العبادة ويندب لمن أحدث في الصلاة أن يأخذ بأفنه ليومئ الناس أنه عرف للآباء الناس بالوقعة فيه وكذا كل من ارتكب ما يوهو الواقعة فيه حديث ورد في ذلك (قوله يقصد فضل الجماعة) قال الاسنوي فالجماعة عن مطلقا والمنفرد والامام المستخلف كذلك فتأمل (قوله وتغنى دفعه) أي فيهما والقائه في الثوب أيضا كما سيأتي وخرج بذلك بحجة جافة ألفها حالاً أو رطبة وأقنو بهما من غيرهن ولا حل فيها فلا تبطل نعم إن لم تجس بدنه أو ثوبه في غير الصلاة بغير حاجة ويعني عن ذرق طير في فراش أو أراض إن (فرغ) يحرم تجسس بدنه أو ثوبه في غير الصلاة بغير حاجة ويعني عن ذرق طير في فراش أو أراض إن عمت البأوى به بشرط عدم رطوبته في أحد الجانبين وعدم مكان خال منه وعدم تعمد وطئه ولا يلزمه التحفظ في مشيه ولا جلوسه ولا سجوده فان تبين أنه واقف مثلاً عليها وجب التحول حالاً فان لم يجد مكاناً خالياً منها بطلت صلاته قاله شيخنا فراجعهم فان الوجه خلافه (قوله في الحال) قال شيخنا ومنه الفصل كقطة

(قوله والمعنى أنه يجب إلى آخره) أي فالخلاف في الوجوب بل في الصحة أيضا (قوله في المسكتين) هما وجوب ما يكفي السواتين وجوب ما يكفي أحدهما وقوله فيهما الضمير فيه وفي قوله قبله فيهما راجع للمسكتين (قول المتن فان سبقه) هذا قد يخرج به نعد اخراج باقيه لكن حكى العراقيون عن النص أنه لا يضرب أي تقر بعا على القديم لأن طهارته قد بطلت قال العراقي فعليه لو أحدث حدثاً آخر كان الحكم كذلك وكذا صححه في شرح المذهب تقر بعا على القديم لكن صحح في التحقيق البطلان تقر بعا عليه أيضا انتهى (قوله كما لو نعد) أي فانها تبطل قطعاً ولو كان ناسياً للصلاة وأما المكره ففي البيان أنه على القولين قال الاسنوي والمتجه أنه إن لم يحدث منه فعل كان أني على أمره أن يكون كالسابق وإن حدث منه فعل نقص قطعاً كالمساحي (قول المتن وفي القديم يبنى) أي ولو كان أكبر (تنبيه) لو سبقه في الركوع وفرعنا على القديم قال الصيدلاني يعود إليه وفصل الامام فقال إن سبقه قبل الطمأ نية عاد إليه أو بعدها فالظاهر عدم العود إليه لأن ركوعه قد تم قال الرافعي بعد حكاية ذلك ويجوز أن يجري كلام الصيدلاني على إطلاقه كي ينتقل من الركوع إلى الركوع الذي بعده فان الانتقال واجب والله أعلم (قوله كذا في الروضة كاصلها) يشير بهذا إلى شيء ذكره النووي في التحقيق يخالف هذا قال الاسنوي الصواب هو المذهب كور في التحقيق إن الجماعة عن مطلقاً فيدخل المنفرد والامام المستخلف (قول المتن لم تبطل) أي بخلاف قال الامام والقياس يخرج على القولين انتهى ومدركه النظر إلى أن تلك اللحظة من الصلاة وقد سبقه إلى ذلك العراقي شارح المذهب به لا بما ذكرناه (قول المتن بطلت) جعلها يسبى على ما لو دخل ظامسة الوقت فان قطع بانقضائها قبل الفراغ فالمتجه عدم الانقضاء انتهى وفيه نظر حيث أمكن الفصل في الصلاة قبل

لم يحصل له فضل الجماعة في غير موضعه إن يكون في الصف الأخير لمسائتي في كراهة وقوف المأموم فرداً (وبجربان) أي القولان (في كل مناقض) أي مناف للملة (عرض) فيها (بلاقتصر) من المصلي (وتغنى دفعه في الحال) كان تنجس ثوبه أو بدنه واحتاج إلى غسله لعدم الغفر عما تنجس به فبطل صلاته في الجديد وبين في القديم على ما فهم منها (فان أمكن) الدفع في الحال (بأن كشفت

رج فستر في الحال) أو تنجس رداؤه فإلغاه في الحال (لم تبطل) صلاته وبغض هذا العارض (وان قصر بان فرغت معة خف فيها) أي في الصلاة فاحتاج إلى غسل الرجلين أو الوضوء على القولين في ذلك (بطلت) صلاته قطعاً لنقصه حيث افتتحتها وبقية المدة لا نسما (د) خالص الشروط (طهارة النجس) (١٨٠) في الثوب والبدن والمكان) فلا تصح الصلاة مع النجس الذي لا يفي عنه في واحد

منها (ولو اشقبه طاهر ونجس) من ثوبين أو يتبين (اجتهد) فيها الصلاة قال في الحرر كافي الاواني أي جواز ان قدر على طاهر يمين ووجو با ان لم يقدر عليه كاقال في شرح المنه والقدرة عليه أن يقدر على ماء يغسل به أحدهما ولو صلى فيما ظنه الطاهر من الثوبين بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى لم يجب تجديده الاجتهاد في الاصح ذكره في شرح المنه والتحقيق فلو اجتهد فتغير ظنه عمل بالاجتهاد الثاني في الاصح ذكره في الروضة كاصلا فيصلي في الآخر من غير اعادة كالأجناد اعادته الاولى ومقابل الاصح يصلي هربانا ونزله الاعادة ذكره في شرح المنه ويقاس بالثوبين فها ذكر اليتان ويقال فيهما في مقابل الاصح يصلي في أحدهما ويبعد ولو اجتهد في الثوبين فلم يظهر له شيء صلى هربانا ونجس الاعادة ذكره في الروضة (ولو نجس بعض ثوب أو بدن

بول وهو بجانب نهر فلا تبطل صلاته (قوله ريج) ليس قيد ابل الحيوان ولو آدميا كذلك وتبطل بكشفه عورة نفسه مطلقا ولو سهوا أو نسيانا أو با كراهه غيره له على كشفها وكذا لو كرهه على الانحراف عن القبلة لندرة الاكراد فيها بخلاف ما لو دفعه فأحرفه عنها أو ضايقه كذلك ان عاد حلا فيهما (قوله فالقاه في الحال) أي على ما تقدم ومنه خروج الدم بنحو قدس حيث لم يلوث ما لا يفي عنه فيه (فرع) لا تبطل ببلوغ العقب بخلاف الحية (قوله على القولين) أحدهما الاول كما تقدم في الطهارة (قوله لنقصه) ظاهر أنه افتتحتها عالما بقصر المدة وقال السبكي وشيخنا الرمي اذا علم بانقضاء المدة قبل فراغها لم تنعقد من الابتداء وشمل ما ذكره ما لو كان واقفا في ماء وهو كذلك لضرورة الحكم بالحدث قبل الغسل وفارق دفع النجس حلا فيهما بانه لم ينعقد صلاة مع حدث بالاعادة ثم لو أحرم من النفل المطلق بقدر لا تسعه المدة صح إحرامه على الوجه لا مكان اقتضاه على قدر ما تسعه منه (قوله والبدن) أي ولو داخل عينه أو أذنه أو فمه (قوله مع النجس) أي وان جهله ويجب على من رآه اعلامه به (قوله من ثوبين أو يتبين) وكذا من بدنين كان تنجس بدن واحد من ثلاثة واشتبه في كل اثنين مع الثالث ما في البيتتين أو الثوبين مما ذكره الشارح (قوله على ماء يغسل به أحدهما) واذا غسله بالاجتهاد فله الصلاة فيها ولو مجموعين ولو خفيت النجاسة في مكان كبيت وجب غسل كله ان ضاق عرفا ولا فلا وله الصلاة في كله ولو بغير اجتهاد الا قدر موضع النجاسة ومن هذا يعلم أن الشك في النجاسة لا يضر في صحة الصلاة ابتداء وادوما ومنه ما لو وضع يده المبتلة على محل مشكوك في نجاسته فلا يحكم بنجاسة يده ولا يلزم غسلها وله أن يصلي بحاله ولو كان في أثناء الصلاة لم تبطل بالاولى للشك بعد تحقق الانعقاد وما في شرح الروض من البطلان في هذه وفي غيره من البطلان فيما نقله رحمه وهو في أثناء الصلاة الى محل مشكوك في نجاسته مبنى على البطلان بالشك وتقدم ضعفه واعتماد شيخنا الرمي له فيهما فيه نظر وان وافقه غيره عليه نعم ان كان البطلان لتردده في بطلان نيتة أو في بطلان صلاته فهو ممكن مع النظر فيه لالغاء هذا التردد كافي للشك في التقدم على الامام وكافي للشك في حدته بغير ذلك فراجع ذلك وحرره (قوله لم يجب تجديده بالاجتهاد في الاصح) أي لان الدليل هنا غير محقق للتغير وبهذا فارق وجوب تجديده في القبلة والاواني (قوله عمل بالاجتهاد الثاني) أي كافي القبلة وكافي الاواني اذا غسل

فراغ المدة (قول المتن وطهارة النجس) قال الرافعي النجاسة قسمان قسم لا يقع في مظنة العذر والعفو وقسم يقع فيهما أما الاول ثم ذكر ما هنا الخ واعلم انه ورد الامر بالطهارة في اللباس والبدن والمكان والامر بالشئ بقيد النهي عن ضده والنهي في العبادات يقتضي الفساد ولو صلى بنجس لم يعلمه بطلت لانه من باب خطاب الوضع بدليل تعاد الصلاة من قدر درهم من الدم وقيل يعذر الجاهل بالنجس نظرا الى أنه من قبيل المناهي بدليل نزهة ما من البول ونحوه والجاهل يعذر في خطاب التكليف وستأتي هذه المسئلة في آخر الكلام على هذا الشرط قبيل الفصل الآتي (قول المتن في الثوب) لقوله تعالى ونيا بك فطهر وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الحبيص واذا أدبرت اغسلي عنك الدم وصلي وقوله في حديث الاعرابي صبا عليه دتو بامن ماء الحديث الاول للثوب والثاني للبدن والثالث للمكان (قوله من ثوبين) زاد الاستوى أو بدنين وانما اقتصر الشارح على ذلك تبعا للرافعي رحمه الله (قول المتن ولو نجس) يجوز فيه فتح الجيم وكسرها

وجهل ذلك البعض في جميع الثوب والبدن (وجب غسل كله) لتصح الصلاة فيه

(قوله)

اذا اصل بقاء النجاسة ما بقي جز منه بلا غسل ولو أصاب شيء رطب بعض هذا الثوب لم يحكم بنجاسته لاننا لا نتيقن بنجاسة موضع الإصابة ولو كانت النجاسة في مقدم الثوب مثلا وجعل وضعها وجب غسل مقدمه فقط (فلو ظن) بالاجتهاد (طرقا) منه النجس كالكس واليد (لم يكف غسله على الصحيح)

لا أن الواحد ليس محلاً لا جهاد ومقابله المزبد في الحرر على الشرح يجعل الواحد باعتبار أجزاءه كالتعدد وفي الشرح ولواشبهه مكان من بيت أو بساط لا يتحرى في الأصح أي لم يجزى التحري كما عبر به في الروضة وفي شرح (١٨١) المذهب لو أخبره ثقة بأن النجس هذا

السكر مثلاً يقبل قوله في كفي غسله (ولو غسل نصف نجس) كنجس (ثم باقية فالأصح أنه ان غسل مع باقية مجاوره) من المفسول أولاً (طهره كله والا) أي وان لم يغسل المجاور (فتغير المنتصف) بفتح الصاد يطهر والمنتصف وهو المجاور نجس لملاقته وهو رطب للنجس والثاني لا يظهر بذلك لانه نجس بالمجاور مجاوره وهلم من النصفين الى آخر الثوب وانما يظهر بغسله دفعة واحدة ودفع بأن نجاسة المجاور لا تعدى الى ما بعده كالسمن الجامد ينجس منه ما حول النجاسة فقط (ولا تصح صلاة ملاق بعض لباسه نجاسة وان لم يتحرك بحركته) كطرف عمامته المتصل بنجاسة من غير حركة أو معها (ولا قابض طرف شئ) كحبل على نجس ان تحرك (ذلك الشئ الكائن على النجس بحركته) (وكذا ان لم يتحرك) بها (في الأصح) لانه حامل متصل بنجاسة في المسائل الأربع فكانه حامل لها ومقابل الأصح في الرابعة يقول ليس حاملاً

اعضائه بين الإجهادين اذ ليس فيه نقض اجتهاد باسخر لانه بفصل اعضائه من ماء الاجتهاد الاول في المياه وبتزج الثوب الذي صلى فيه بالاجتهاد الاول هنالم يجمع بين مقتضى الاجتهادين لانفصال الاجتهاد الاول من الثاني ولولم يغسل اعضائه بين الاجتهادين أو صلى هنابالثنى بين لم تصح صلاته لاجتماع مقتضى الاجتهادين عليه وبذلك علم أن ما هنامسار ما في المياه فالفرق بينهما كافي كلام بعضهم غير مستقيم فتأمل (قوله لان الواحد) أي حالة الحكم عليه بالنجاسة ولو شقة نصفين شلال يجز الاجتهاد فيه ما لا احتمال انقسام النجاسة فيه ما فقول بعضهم لو فصل كذا جاز الاجتهاد يحمل على ما اذا علم عدم انقسامها ولا بتقيد بالكم فتأمل (قوله بالاجتهاد) وسيأتي الاحتراز عنه بقوله في شرح المذهب لو أخبره الخ (قوله ولو واشبهه مكان من بيت أو بساط) أشار بذلك الى أن قول المنتصف فيما تقدم بعض ثوب أو بدن ليس فيها فيجب غسل كلاً أيضاً لكن ان ضاق عرفاً الخ ما تقدم (قوله لم يجز التحري) أي فيحرم فهو بفتح أوله من الجوارز لا يضمه من الاجزاء كما قاله الاسنوي قال شيخنا والحكمة من حيث العمل بالاجتهاد لامن حيث ذاته فراجع (قوله ولو غسل) أي بالصب في غير اجابة ما بالصب فيها فلا يطهر الا بغسل كله دفعة كما قاله شيخنا الرمي لان ما لم يغسل منه ملاق للماء القليل في الاجابة مع عدم المشقة وهذا فرق غسل الاناء المنتجس ثم ان غسل النصف الثاني مع مجاوره الذي هو المنتصف في الاجابة جاز لفقد ساذ كفتأمل (قوله نصف نجس) أي متنجس كله بقينا أو بعضه واشبهه لكن في نجاسة الماء اذا غسل بعضه في اجابة بالصب الخلاف السابق في المنتجس بالاشك (قوله فغير المنتصف) أي اجابته وهما غير المجاور لهما (قوله لا تعدى الى ما بعده) أي من بقية الثوب المفسول ولوروق في مائع أو ماء قليل نجسة أو مسة أحدهم رطوبة تنجس ما مسه به (قوله بعض لباسه) وكذا محموله بدنه (قوله وان لم يتحرك بحركته) وفاقرحة السجود على ما لم يتحرك بحركته بأن المعتبر هنا الاتصال بالنجس وهناك كون السجود على قرار (قوله ولا قابض) أي حامل ولو بلا قبض كوضعه على

(قوله لان الواحد ليس محلاً لا جهاد) بل لو فصله نصفين امتنع الاجتهاد أيضاً لاحتال أن تكون النجاسة على موضع الشئ ثم ان كان صوراً فالمسئلة اصابة النجاسة لموضع متميز كالكم ثم عرض اشتباهه بالكم الآخر فهنا يجوز الاجتهاد بعد فصل أحد الكمين (قوله وفي الشرح الى آخره) موقع هذا الكلام مما قبله التعرض للبيت والبساط (قول المتن ولا تصح صلاة ملاق) قال في الروضة ولو صلى في موضع نجس لحبس فيه مثلاً وتعارض ستر العورة ونقطة المحل قطع ثوبه وصلّى عرياً ولا إعادة على أظهر القولين والثاني يصلّى على النجاسة وبعيد انتهى وبعبارة الاسنوي هنا لو حبس في موضع نجس وجب عليه أن يصلّى ويتحمل قدر الممكن ولا يجوز أن يضع جبهته على الأرض بل ينحى الى السجود الى القدر الذي لو زاد عليه أصاب النجاسة ثم بعيد كذا في شرح المذهب انتهى (قول المتن بعض لباسه) يفهم حكم البدن بالاولى (قول المتن وان لم يتحرك بحركته) أي لانه معدود من لباسه فصار كذلك قبل قصه الطويل الذي لا يرتفع بارتفاعه فانه لا تصح الصلاة مع تنجس القليل المذ كور واستشكل السبكي ذلك بصحة السجود عليه قال وهو يحتاج الى دليل (قول المتن ولا قابض طرف شئ الى آخره) مثل القبض الشديد في الوسط أو الرجل ونحو ذلك قال الاسنوي ولو كان طرف الجبل ماتي على ساجور كلب أو مشدود بالساجور وهو الخشية التي تجعل في عنق الكلب فوجها من ريان على مسئلة الكتاب وأولى بالصحة لان بين الكلب وطرف الجبل واسطة ولو كان طرف الجبل على موضع طاهر من حار عليه نجاسة فعلى الخلاف في الساجور وأولى بالصحة لان الساجور قد يعد من توابع الجبل وأجزائه ذكره الرافعي ومحمد في أصل الروضة بالطلان في المسئلتين فأت فرض الارشاد المسئلة بما لو شد

لا طرف المتصل بالنجاسة بخلاف طرف العمامة المتصل بها لانه من ملبوسه (فلوجه) أي طرف الشئ الكائن على نجس (فتخرجه صحت) صلاته (مطلقاً) أي سواء تحرك بحركته أم لا

عاقبه ولو اتصل نحو الحبل بطاهر متصل بنجس كأن كان على ساجور كلب وهو ما يجعل في عنقه أو على ظهر دابة بها نجس في محل آخر أو على محل طاهر من سفينة فيها نجس فإن لم يكن مشدودا به لم يضر مطلقا ولا بطلت نعم ان لم تنجر السفينة بجزء من الحبل أو الشخص بأن لم يكن فيها معا أو في أحدهما فو تنجر بهما عرفا برأى بجر لم تبطل ولو حل طرف حبل مربوط بوند مربوط به حبل سفينة فيها نجس متصل به فمتجه أنه ان كان بين الحبلين ربط بطلت والا فلا فراجع (فرع) لو حبس على محل نجس لزمه أن يصل في فيه بالاباء وينخفض في سجوده الى حيث لو زاد لمس النجس وتلزمه الاعادة نعم ان كان معه ما يفرشه على النجس ولو سار عورته فرشه عليه وجوبه على عار ياولو بحضرة من يحرم نظره ويجب عليهم غص بصرهم ولا اعادة عليه كما مر (قوله ولا يضر الخ) نعم بكرة ان قرب منه بحيث يعد محاذيا له عرفا ومثل صدره ظهره وبقية بدنه من سائر جهاته ولو قال بمحاذي شيئا من بدنه أو ملبوسه اشمل ذلك (قوله ولو وصل) أي المكلف المختار العائد الى الملوغ غير معصوم خلافا لابن حجر لانه معصوم على نفسه كما مر في التيمم (قوله واحتياجه) بنحو خلل في العضو ومبيح تيمم (قوله لفقد الطاهر) أي لعدم القدرة عليه في محل يجب طلب الماء منه في التيمم في وقت ارادة الوصل ولا عبرة بوجوده بعده كالأبرة بوجوده عظم الآدمي ولو حرر بالانه ممنوع من الوصل به مطلقا لا احترامه (قوله الصالح للوصل) أي وليس النجس أصلح منه والا كعظم كلب لقول أهل الخبرة أنه أوفى العظام لعظم الآدمي فقال الاسنوي انه بعد رقبته وواقفه شيخنا كالحطاب وخالفهم شيخنا الرملي (قوله فعنوز) أي فيعطى حكم الطاهر مطلقا فلا تبطل صلاحه ولا ينجس مانع به ولا جامد بمس مع رطوبة وان لم يكنس لحا وجلدا كإسباني ومثل هذا ما لو فسله غير مكلف كسبي ومكره ولا يلزمه نزع بعد كاله (قوله وليس عليه نزع اذا وجد الطاهر) وهو المعتمد بل يحرم ان خيف منه ضرر كما يأتي (قوله أي رجه) يعني اذا كان الطاهر الصالح موجودا مقدورا عليه فيما تقدم وقت الوصل بالنجس وان فقد بعد (قوله وجب عليه) ولو احتضن الوصل بعد الوصل أوجبت لكن بعد افاقة نزع ذلك النجس ومثله المحترم سواء اكتفى لحا وجلدا فيهما أولا لكن مع أمن الضرر لان حكم التعدي مستمر عليه وبذلك فارق ما في التتمه لانه دوام واذا امتنع من نزع بنفسه نزع الحاكم قهر عليه ويؤخذ من العلة المذكورة وجوب النزع على الكافر اذا أسلم دون المكره كالصبي كما تقدم (قوله والاصح) أي عند خوف طرف الحبل بالساجور والخارج فهم ان الالتقاء بخلافه قال شارحه وقول الحادى لا ساجور كلب أي لا حبل لقي ساجور كلب فلا تبطل يقتل صورة الشد والراجح فيها البطلان وحله على ملاقاته بدون شد خلاف الظاهر انتهى وهو يخالف كلام الاسنوي وقوله الكائن على النجس أي فالضرر تحرك الطرف المتصل بالنجاسة وقول المتن وكذا ان لم يتحرك بجر كته أي قياسا على مسئلة طرف العمامة (قوله لعدم الحبله) فأشبه ما وصل على بساط طرفه متنجس أو نعت البساط بنجاسة (قول المتن بمحاذي صدره) الخلاف جار في محاذي شيئا من بدنه كما في أصل الروضة سواء الركوع وغيره وهو يوم جريانه في الاعلى والجواب قال الاسنوي وليس كذلك نعم ذكر الطبري انه يكره استقبال الجدار النجس أو المتنجس (قول المتن ولو وصل عظمه الخ) حكم الوشم كالوصل وكذا الخواط جرحه بنجس ونحوه ولو وصل جوفه محرم بنجس أو غيره ولو مكره اوجب عليه أن يتقايه (قوله وقضية ما في التتمه الخ) فان قلت يلزم اذا اتحاد الشقين قلت فديفرق بأنه على هذا يحتمل أن يكتفى بأى ضرر وان لم يرق الى مبيح التيمم أو يقال قوله الآتي قبل وان خاف لا يأتي هنا فافترق (تنبيه) لو كان الوصل بالنجس أمرع التجار من الطاهر فيحتمل أن يكون ذلك عنرا (قوله وهو ما يبيح التيمم) منه بقاء البره (قوله رعاية خوف الضرر) أي ولان النجاسة يسقط حكمها عند خوف الضرر كما كل الميتة كذا قاله ذلك أن تقول بشكل عليه منع المضطر

لعلم الحبل له (ولا يضر نجس بمحاذي صدره في الركوع والسجود على الصحيح) لعدم ملاقاته والثاني يقول المحاذي من مكان صلاته فتعتبر طهارته (ولو وصل عظمه) لانكساره واحتياجه الى الوصل (بنجس) من العظم (لفقد الطاهر) الصالح للوصل (فعنوز) في ذلك فتصح صلاته معه وليس عليه نزع اذا وجد الطاهر كافي الروضة وأصلها وقضية ما في التتمه انه يجب نزع ان لم يخف منه ضررا (والا) أي وان لم يفقد الطاهر أي وجده وجب عليه (نزع) أي النجس (ان لم يخف) من نزع (ضرر اظاهرا) وهو ما يبيح التيمم كتلف عضو فلا تصح صلاته معه (قيل وان خاف) ذلك وجب عليه نزع أيضا لتعدي به بوجه والاصح عدم الوجوب رعاية خوف الضرر (فان مات) من وجب عليه النزع قبله (لم ينزع) منه

الضرر وعدم الوجوب قال شيخنا بل يحرم النزع كافي الميت الآتي (قوله أي لم يجب النزع كافي المحرر) ولو قال لم يجب النزع كما هو مفاد عبارة المصنف لوافق المعتمد وكان أولى من حله على عبارة المحرر وتصح الصلاة عليه وغسله وإن لم يكن جلدًا أولًا (قوله لا يلبقى الخ) هذه علة المرجوح ونظرنا فيها بأن الأجزاء يوم القيامة ترد إلى أصحابها وأوجب بان المراد في ملائكة الله في القبر والمراد أول أحوال قدومه على الله (فرع) كل ما سر من أحكام الوصل يجري في الوشم وخياطة الجرح بخيط نجس والتدبير بنحو دهن نجس فيحرم فعله على مكاف مختار لعدم عالم بالتحريم بغير عذر ولو خاضوا رقيقا ونجس أزالته عليه مع عدم الخوف ولا نصح صلاته معه ونجس مالا قام مالم يكنس جلدًا أولًا ورقيقا ويجب على من أكل حرامًا أو شربه تكبير قال شيخنا ولو لعسر كما كراه أن يتقايها مع عدم خوف الضرر نعم صلاته معه محيصة لانه في معدن النجاسة بخلاف نحو الوصل كما سر ويحرم استعمال شيء من أجزاء الآدمي ولو ممددا كما سر وأما الخطاب وصنع نحو الشعر والنقش ونظير نفخ الاصابع ونحوها الوجه ونحوه الشعر فحرام بالنجس مطلقا وكذا بالسواد اللحية الرجل المحارب لأرهاب العدو وكذا بغير السواد أن يمنع منه حليل ولا فيجوز لكن مع الكراهة في الخلبة ومع الذب بنحو الحناء في نحو بدأة ولفحة رجل ويحرم أخذ شعور نحو اللحية والحوجب ووشر الأسنان أي ترقيقها بنحو المردود بكرة تنف الشيب ولو من لحية رجل وأخذ شعر الخد والرقبة وقص اللحية ويجوز عجن نحو سرجين ولور طبارغرض الألفيحرم وكل ما حرم فعله نجس أزالته فورًا (قوله ويعني عن محل استجماره) وكذا أعمايا لقيه من البدن والثوب غالبًا عادة ولو بركوب أو جلوس ولا يضر عرق المحل وسيلانه به إلا أن جاوز صفحة أو حشفة فيجب إزالة الجميع وعلى هذا يحمل التناقض في الروضة وغيرها (قوله في صلاته) بخلاف غيرها كتنجس مائع أو ماء قليل وقع فيه نجس قاله شيخنا ومقتضى هذا عدم العفو في الطواف والوجه خلافه (قوله ولو حل مستجمرا بطلت) وكذا لو حل حامله وكالحل القابض على توبه أو يده أو عكسه وكالاستجمار كل ذي نجاسة ولو معفو عنها حكوا أن متنجس المنفرد يصي بثوبه أو بدنه بنجس أو غير مستنجح وبضعة استجمعت دما وعنفود استجمعت باطنه خراوميت وميتة ومذكاة ولومن نحو سمك ومنه من وصل عظمه بنجس قاله شيخنا وهو يشمل ما لو كان لعنرا أو اكتسى جلدًا أولًا وفي عمومهم وفقة فراجع ومنه ما خبر بسرجين عند شيخنا الرمي وخالفه العلامة الخطيب قال بعضهم ومنه ما وقعت فيه ميتة لادم لها سائل وفيه نظر لانه باق على طهارته إلا أن يحمل على ما حله وهي فيه فراجع (فرع) يحرم انغماس مستجمر في نحو ماء قليل لتنجسه به وبذلك فارق غمس نحو الباب ويحرم الجماعة مع استجمار أحد الزوجين ولزوجته ومنعه وأجازه بعضهم لنحو مسافر اه (قوله وطين الشارع) وكذا ماؤه والمراد به محل المرور (قوله المتيقن نجاسته) ولو خبر عن مال تميز عن النجاسة والأفلاحي عنها وشملت نجاسة الطين ما لو كانت من مغلف ولومن دمه وهو كذلك (قوله يعني عنه) أي في الصلاة ونحوها كما قاله شيخنا الرمي في هذا وجميع المعفوات الآتية وخرج به نحو الأكل والشرب والماء القليل والمائع ودخول المسجد وتلايته فلا يعني في شيء من ذلك وقال ابن حجر ينبغي العفو عما يشق الاحتراز فيه من ذلك كإخراج مائع من ظرف ويجري ذلك في جميع ما يأتي وسواء أصابه الطين المذكور من شارع أو من شخص أصابه أو من محل انتقل إليه ولومن نحو كلب انتفض كمال إليه شيخنا آخرًا ولا يكلف التحرز في ضروره

العاصي منها فلتشترط التوبة (قوله لعدم الحاجة إلى آخره) هذا التذليل اقتصر عليه المهذب وشرحه وذكر الرافعي تعليلًا آخر وهو أن في النزع مشقة وهن كالحرمة الميت قال وقضية هذا التعليل حرمة النزع كما أن قضية الأول الجواز (قول المتن مستجمرا) مثله لو حل شخصًا عليه نجاسة معفو عنها وأطير امتنجس لمنفقد قال في شرح الارشاد وأما فيه نجاسة لادم لها سائل وإن لم يصير حوايه

أي لم يجب النزع كافي المحرر
(على الصحيح) لعدم
الحاجة إليه بزوال التكليف
والثاني يجب النزع لثلايقي
الله تعالى حاملًا لنجاسة
تعدى بحملها وسواء في
وجوب النزع في الحياة
أو الموت اكتسى العظم
للحم لم يكنسه وقيل إن
اكتسبه لا يجب نزع
(ويعني عن محل استجماره)
في صلاته رخصة (ولو حل
مستجمرا) في الصلاة
(بطلت في الأصح) إذا
حاجة إلى حله فيها والثاني
لا تبطل للعفو عن محل
الاستجمار (وطين الشارع
المتيقن نجاسته يعني عنه

عنه ولا الصل إلى مكان خال منه (قوله عما يتغير) أي عن القدر الذي يشق الاحتراز عنه وهو ما لا ينسب صاحبه إلى سقطة أو كبر أو قلة تحفظ (قوله ويختلف) أي العفو في الطين المذكور يعني في حق الاعمى ما لا يفي في حق البصر (فرع) مياه الميازيب والسقوف ونحوها محكوم بطهارتها وافتى ابن الصلاح بطهارة أوروبا في بسط رطبة على الحيطان المعمولة بالرماد النجس فراجع (قوله يعني) أي في الصلاة فقط أو غيرها غيرهما مسمى على مسمى (قوله عن قليل دم البراغيث) ومثله فضلات ما لا نفس له سائلة قال شيخ شيخنا عميرة ومثله بول الخفاش كما في شرح شيخنا دارج العلامه ابن قاسم العفو عن كثيره أيضاً قال وذرقه كبوله وقال تبعالان حجر وكذا سائر الطيور يعني عن ذرقها وبولها ولو في غير الصلاة على نحو بدن أو ثوب قليلاً أو كثيراً وطباً وجافاً قليلاً أو نهاراً المنشفة الاحتراز عنها فراجع مع ما ذكره في ذرق الطيور في المساجد فانه صريح في مخالفتها لما مر عن شيخنا الرمي من عدم العفو مطلقاً في غير نحو الصلاة والعفو مطلقاً فيها فالوجه حل ما هنا فيها على ما قالوه فتأمل وحرر (قوله وونيم الذباب) هو رونيه وهو عطف على دم البراغيث والمراد القليل عند الرافعي وبوله كذلك ان كان له بول ولعل تعبيرهم بالبول في الطيور وان وجد والا فالمشاهد عدمه والذباب مفرد على الاصح وجهه ذبان وأذبة كغراب وغربان وأغربة (قوله في الثوب والبدن) سواء الجاف والرطب يعرق أو غيرهما ولا يخرج من العفو ملاقته لا جنبي يشق الاحتراز عنه كما هو وضوء أو غسل أو ما تناسف من نحو كل أو ثوباً أو بقاء أو ماء حلق أو دهن ريشة فصادة وغير ذلك (قوله ثم نجحها) يفيد أن دم البراغيث من التي لا من الروث فراجع (قوله وهو مقيد باللبس) أي العفو المذكور في دم البراغيث وونيم الذباب مقيد باللبس في الصلاة فقط كما مر والمراد باللبس المحتاج إليه ولو لتجمل وقيد بالكثير للعفو عن القليل ولو لغبر الألبس كما مر (قوله العفو مطلقاً) أي كثيراً كان أو قليلاً سكن في اللبس في الصلاة على مسمى عن شيخنا الرمي ومحل العفو ما لم يختلط باجنبي لا يشق فيه ما لم (قوله وما نطقن نجاسته إلى آخره) قال في التحقيق وغلطوا من ادعى طرد القولين في كل أصل وظاهر فقد تجزم بالظاهر كالبيئة والخبر ومسئلة الظبية أو بالأصل كمن ظن طهارة أو حدثاً أو أنه صلى أربعاً (قول المتن) وقيل دم البراغيث إلى آخره) وكذا القمل والبق وغيرهما لا نفس له سائلة وبول الخفاش لأنه نعم به البلوى (فائدة) البراغيث مفردة برغوث بالضم والفتح قليل والذباب مفرد يجمع على ذبان وأذبة كغراب وأغربة وغربان ولا يقال ذبابة ذبابة ابن سيده والازهرى قال الجوهرى الذباب معروف الواحدة ذبابة ولا يقال ذبابة ذبابة في آخره وجع القملة أذبة والكثرة ذبان كغراب وأغربة وغربان انتهى (قوله لمجاوزه محل) هذا التعليل موجود في محل النجواذ اهرق وقد قال الرافعي فيه بالعفو فلا حسن ما قاله غيره من التعليل بعدم هموم البلوى بذلك هذا حاصل ما في الاسنوي وكان الشارح لم يرض ذلك حيث علل العفو الآتي بعدم البلوى وعلله الاسنوي بان الغالب في هذا عصر الاحتراز فألحق غير الغالب منه بالغالب كالقصر في السفر (قول المتن بالعادة) أي ما يقع التأطخ به غالباً ويعسر الاحتراز عنه قليل وان زاد فكثر لان أصل العفو ثبت لمسئلة الاحتراز فينظر أيضاً في العرف إليه قاله الرافعي (قول فله حكم القليل) لان الأصل العفو الا عند تحقق الكثرة قاله الرافعي (قول المتن مطلقاً) هو شامل لاكثر المتشعب يعرق بل ولاكثر الحاصل بالقتل ولكن الاصح خلافه في الثاني كما في التحقيق وغيره (قوله في الشرح) أي الشرح الكبير (قوله كما صححه) أي النووي (قوله وهو مقيد باللبس) قيداً أيضاً بعدم القتل كما في متن الارشاد ونقله الاسنوي عن التحقيق وشرح المهذب (قوله ثم دم البراغيث الخ) لعل هذا مذكور نوطمة لعني التشبيه الآتي (قوله بسكونها) والفتح لغة (قول المتن وقيل ان عصره) معطوف على قوله كالبراغيث (قوله وصحح) أي

زمن الصيف ويعني في القبل والرجل مما لا يفي عنه في السك والبدن ما لا يتغير الاحتراز عنه غالباً لا يفي عنه وما نطقن نجاسته لغلبتها فيه قولاً لا الأصل والظاهر أظهرهما طهرانه عملاً بالأصل وما لم يظن نجاسته لا بأس به (و) يعني (عن قليل دم البراغيث وونيم الذباب) أي رونيه في الثوب والبدن (والاصح لا يفي عن كثيره) أكثرته (ولا) عن (قليل) منه (انتشر يعرق) لمجاوزه محله (وتعرف الكثرة) والقلة (بالعادة) ويختلف باختلاف الاوقات والاماكن فيجهد المصلي في ذلك فان شك في شيء أقليل هو أم كثير فله حكم القليل في أرجح احتمالي الامام والثاني أحوط (قلت الاصح عند المحققين العفو مطلقاً والله أعلم) لعدم البلوى بذلك وقوة كلام الرافعي في الشرح تعطى تصحيح العفو في كثير من البراغيث كما صححه في أصل الروضة وهو مقيد باللبس لما قال في التحقيق لو حصل ثوب براغيث أو صلى عليه ان كثرت منه ضرر والا فلا في الاصح ويقاس بذلك ملقيه الويم هم دم البراغيث

رشحات نخسها من بدن الانسان ثم تعجزها ليس لها دم في نفسها ذكره الامام وغيره (ردم البثرات) بفتح المثناة جمع بثرة بسكونها وهي خراج صغير (كالبراغيث) أي كدمها فيبقى عن قليله فقط على تصحيح الحرر سواء أخرج

بنفسه أم عصره (وقيل ان عصره فلا) يعني عنه لانه مستغنى عنه وصحح في أصل الروضة العفوع عن كثيره ومن المصور ولم يفيد به بالقبيل كما
 يفيد به في شرح المذهب كالرافعي وظاهر المنهاج تصحيح العفوع عن الكثير المصور وغيره (والساقب والفرج) أي الجراحات (وموضع
 المقصود الحجة قبل كالبثرات) فيعني عن دمها قبله وكثيره على ما سبق (والاصح) (١٨٥) ليست مثلها لانها لا تكثر كثرتها

فيقال في دمها في جزئيه
 (ان كان مثله يدموم غالبا
 فكالاستحاضة) أي
 كدمها فيحتمل له كقتل
 في الشرح الصغير بقرينة
 ما لأصاب منه وعصب محل
 جرحه عند ارادة الصلاة
 نظيره ما تقدم في المستحاضة
 ويعني عما يستصحب منه
 بعد الاحتياط في الصلاة كما
 ذكره الرافعي في المستحاضة
 هنا (والا) أي وان لم يكن

كذلك بان كان مثله لا يدموم
 غالبا (فكعدم الاجنبى فلا
 يعني) أي دم الاجنبى كثيرا
 كان أو قليلا لانه لا يثق
 الاحتراز عنه (وقيل يعني
 عن قلبه) للتساع فيه
 فيكون حكم ذلك الدم
 القى لا يدموم مثله غالبا
 كذلك ففيه عدم العفو
 في الاحتياط في القى يدموم
 مثله غالبا عدم العفو أيضا
 وما يعني بعده ضرورى
 لاختلاف فيه (قلت
 الاصح أنها كالبثرات
 والظاهر العفو عن قلب
 دم الاجنبى) من انسان
 وغيره (والله أعلم) قال في
 شرح المذهب وفيه
 صاحب البيان بفيردم
 الكلب والخنزير وما تولد

يكن كثيرا بفعله أو بفعل غيره ولو غيره مكف باصره أو رضاه قصد افهما كقتله في ثوبه أو بدنه لا في نحو نوم
 (قوله عن الكثير المصور) هو خلاف المعتقد (قوله أي الجراحات) تفسير للقروح لثلاث تكرير مع ما يأتي
 (قوله وكثيره) اعلم على الوجه المرجوح (قوله في جزئيه) أي بالنظر لكل دمل على انفراده (قوله
 ثم في الاحتياط الخ) أشار بذلك الى الرد على الاسنوى حيث قال لا خلاف في عدم العفو عما يدموم منها
 (قوله والظاهر العفو) أي في الصلاة فقط على ما مر (قوله عن قليل دم الاجنبى) أي ما لم يكن من مغلظ ولم
 يخطأ باجنبى ولم يتضمخ به عبثا كما نقله شيخنا في شرحه عن افتاء والده وصرح كلام ابن حجر العفوع عن
 التضمخ به أيضا الآن يتضمخ به في الصلاة فتبطل به وهو ظاهر ومثل ذلك التضمخ بما لا يدركه الطرف
 ونحوه من المفقوات والمراد بالاجنبى ما يدم دم غيره ودم نفسه اذا جاوز محل سيلانه غالبا وانتقل عن محله
 ولومن العضو اليه أو من عضوه لعضوه الآخر وشمل العفو ما كان متفرقا ولو جمع صار كثيرا عر فاره وكذلك
 للتوسع في الدم وقارق بذلك ما يدركه الطرف كما مر في محله (قوله كالمم) أي دم البثرات في مجامسته
 (قوله في جميع ما ذكر فيه) أي فيعني عن قلبه وكثيره بشرطه السابق من عدم العفو عند اختلاطه باجنبى

النوى (قوله كما يفيد الخ) وكذا في التحقيق وعليه مشى الارشاد وهو العقد قال الاسنوى صرح في شرح
 المذهب بان الوجهين في العصر محلها عند القلة ثم قال يعني في شرح المذهب والوجهان كل وجهين السابقين في
 دم القلة ونحوها اذا قلنا في بدنه أو ثوبه قال الاسنوى والذى قاله جميع يقتضى ان المصور الكثير لا يعني
 عنه جزما وان الحكم في دم المقتول من نحو القمل كذلك وبصرح ابن الرفعة وحيد فيكون العصر هنا
 نظير القمل هناك فاذا خرج بلا عصر ولا قتل وكان قليلا عفى عنه جزما وكذا ان كثرة في الاصح وان خرج
 بعصر أو قتل فان كثرة لم ينع عنه وان قل عفى عنه في الاصح قال وعبارة الكتاب تشعر بان الاصح قائل
 بالعفو عن دم البراغبت وان كان كثيرا مع العصر وليس كذلك اه (قوله كالرافعي) أي في الشرح الكبير
 (قوله وظاهر المنهاج الخ) أي في قوله وقيل ان عصره فلا (قول المتن قيل كالبثرات) أي لانها وان لم تكن
 غالبية فليست بنادر فانا وجدنا الساميل دامت (قول المتن والاصح ان كان مثله الخ) قال الاسنوى تعبير
 الحرر والكتاب يقتضى جريان الخلاف فيما يدموم غالبا وليس كذلك بل حكمه كعدم الاستحاضة بلا شك
 كما تقدم في الحبض وصرح به في التحقيق هنا وشرح المذهب قال في الوجيز ولطحات الساميل والقصدان
 دام غالبا فكعدم الاستحاضة والافى الحاقها بالبثرات زدد اه قلت يمكن حمل ما في الكتاب على ما يدموم مثله
 غالبا وليس سيلانه دائما الذى في هذا ما كتب على دائم السيلان وهذا هو الحق فان تصحيح المصنف العفو
 كاسيأتى لافرق فيه بين ما يدموم وما لا يدموم (قول المتن والاصح) مقابل قوله قيل كالبثرات فيعني (قول المتن
 فكعدم الاجنبى) أي لان البثرات أهم وجودا منها وأغلب لكن سلف في التيمم ان الشارح حمله على المنتقم
 بقرينة التشبيه بدم الاجنبى (قوله ففيه عدم العفو ثم في الاحتياط الخ) غرضه من هذا أن يوضح وجه
 اشتغال التشبيه المذكور بن في المتن على عدم العفو كى يتضح بذلك وجه مقابله (قوله في الاحتياط الخ)
 توجهه لجريان الخلاف فيما يدموم غالبا بان القول بالاحتياط معناه عدم العفو والاحتياط بالاحتياط (قول
 المتن قلت الاصح الخ) هنا تصحيح لقوله فيما تقدم قيل كالبثرات (قول المتن والظاهر العفو عن قليل الخ)
 لو قطع به عمدا لظاهر عدم العفو عن ذلك قال في التحقيق بعد حكاية التقييد عن صاحب البيان ولم أجد

(٢٤) - (قلوبى وعمره) - (اول)
 كقائل الرافعي حكاة الجمهور قولين ومضى عليه المصنف خلاف ما في الحرر من حكايته وجهين نبعا للفرالى وجاعة (والقيح والصدية
 كالمم) في جميع ما ذكر فيه

ومنه رطوبه المنافذ عند شيخنا الرمي كدمعه وريقه وخالفه ابن حجر لانه ضروري ومن عدم المعفوعن الكثير بفعله كعصر الدم أو محل القصد أو الحجم أو حرك الدم لنحو وضع دواء عليه ولو مكرها على ذلك أو بفعل غيره بامر أو رضاء وليس من الفعل بخبر الدم بنحو إبرة كقوله شيخنا (فرع) البلغم الخارج من غير المعدة طاهر والخارج منها نجس ولا يعنى عنه الا عن فم من ابتلى به أو يعنى عن الخارج من فم النائم ان كان من المعدة يقينا مطلقا ولو في ثوبه وبدنه للشفقة بكثرة فان لم يكن من معدته يقينا فهو طاهر (تنبيه) متى أر بد غسل نجس معفوعه كطبخ الشارع وجب فيه ما في غيره ومنه التسبيح والتراب في نحو كلب نعم قد مر في النجاسة عن العلامة ابن قاسم أنه لو غسل ثوبه بدم براغيث لاجل تنظيفه من الوسخ لم يضر بقاء لون الدم فيه ولا يضر اختلاطه بماء الغسل فرأى جمعه (قوله وجب قطعاً) حمل المذهب على طريق القطع لقربينة العدول عن الاظهر اليه وليوافق ما في شرح المذهب من تصحيحها وليس في الروضة ولا أصلها ترجيح لواحد من الطرفين (قوله لفوات الشرط) هو أولى من تعليل شيخ الاسلام بالتفريط اذ لا تفريط مع عدم العلم أصالة ولما يلزم على التفريط من وجوب القضاء فوراً بعد الوقت مع أنه على التراخي وذكر الشارح التفريط في الثانية لاجل طريق القطع فيها وعليه فالقضاء فيها على الفور وقبل على التراخي (قوله بخلاف ما احتمل الخ) أي فلا يجب قضاؤه وهو يشمل ما راجحة أو مرجوحه أو استواء وهو المعتمد نظر للتخفيف على وزان من شك بعد صلاته في ترك فرض نعم قد مر فيمن عليه فوات أنه يقضى ما لم يتحقق فعله منها وهو المعتمد وقد يفرق بان هنا قد وجد الفعل يقينا فلم يوجبوا القضاء مع الشك في الصحة قيل وفيه نظر لان الشك ليس في الفعل وعدمه اذ لا جامع حينئذ وانما الشك في أنه هل عليه شيء من الصلوات وتقدم أنه لا يلزمه في هذه قضاء وما هنا من هذه فتأمل قال بعضهم وفي الاول بعد ولعله محمل قول القاضي بوجوب القضاء اهـ (فرع) لو مات قبل علمه بوجوب القضاء وقبل تمكنه منه ففي وسع الله أن يعفوه عنه لعذره حاله الفعل ولا ينافيه الحكم عليه بالتفريط على ما مر لانه لترتب القضاء عليه في ذمته ويجب اعلام من على بدنه نجاسة كإمران لم يعلمها ويجب قبول خبر العدل فيها وفي نحو كشف عورة وكل مبطل فيلزمه الاعادة الا في كلام قليل مبطل ويجب تعليم من رآه يخل بعبادة في رأى مقلده عينا ان لم يكن ثم غيره وله أخذ الاجرة عليه ان قوبل بها ولا يلزمه مع عدم بذلها ويلزم القادر عليها بذلها ومحمل الوجوب مع سلامة العاقبة

(فصل في بقية شروط الصلاة) التي هي الموانع وتسمى شروطا باعتبار عدمها كإتيان الطهارة من الحدث والنجس كإمر (قوله تبطل) ويراد فيه تفسد لان الباطل والفاسد عندنا سواء قال النووي الا في أربع مسائل النفسك والعارية والكتابة والخلع واعترضه الاسنوي بان غير هذه الاربعة مثلها كالحبة والاجرة

تصريحاً بخالفته ولا موافقته قال الاسنوي فتوافقه الشيخ نصر في فتاؤه المقصود قال أعني الاسنوي وما يعنى عنه البلغم اذا كثرت كاسه في النجاسات (قوله لانه أصلهما) عبارة الاسنوي لانهما دمان مستحيلان الى ثنن وفساد (قوله كالمدم في نجاسته) قياسا على القيح والصد يد (قول المتن وكذا بلار رج) قال في التحقيق وشرح المذهب وحيث نجسناه فيكون حكمه حكم دم البثرات لادم القروح (قوله أي انه طاهر قطعاً) يريد أن المذهب غير به عن طريقة القطع وانما قيل ذلك من الاظهر ومقابله على طريقة الخلاف (قوله لعذره بالجمل) ولحديث النعل (قول المتن وجب على المذهب) (فرع) لو رأينا في ثوب شخص نجاسة لا يعلمها وجب علينا اعلامه لان الامر بالمرور لا يتوقف على العصيان بل هو كزوال الفساد قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام (قوله لكن يستحب) يؤخذ من هذا أنه يستحب للانسان اعادة الصلاة التي يشك في أنها عليه (فصل تبطل

لانه أصلهما) وكذا ما القروح والمنقط الذي له رجح كالمدم في نجاسته وما ذكر فيه (وكذا بلا رجح في الاظهر) لتحلله بصلته والثاني هو طاهر كالعرق (قلت المذهب طهارته وانما علم أي انه طاهر قطعاً كاحكامه الرافعي (ولو صلى بنجس) غير معفو عنه (لم يعلمه) ثم علمه في ثوبه أو بدنه أو مكانه (وجب) عليه (القضاء في الجديد) لان ما أتى به غير معتد به لفوات شرطه والقديم لا يجب القضاء لعذره بالجمل (وان علم بالنجس (تم نسي) فصلي ثم ذكر (وجب القضاء على المذهب) أي وجب قطعاً الاعادة لتفريطه بترك التطهير والطريق الثاني في وجوبه القولان لعذره بالنسيان والمراد بالقضاء الاعادة في الوقت أو بعده ويجب اعادة كل صلاة يتقن مصاحبة النجس لها بخلاف ما احتمل حديثه بعدها فلا تجب اعادتها لكن يستحب كقوله في شرح المذهب

(فصل تبطل الصلاة

أفهما أولا نحو فهم وعن (أو

حرف مفهم) نحو ق من الوقاية (وكذا مدة بعد حرف في الاصح) لأنها ألف أو أ وأو آه والثاني قال أنها لا تعد حرفا وهذا كله يسير فبالكثير من باب أولى والاصل في ذلك حديث مسلم أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والكلام يقع على المقهر وغيره الذي هو حرفان وتخصيصه بالمفهم اصطلاح للنحاة (والاصح ان التنحيع والضحك والبكاء والابتن والنفخ ان ظهر به) أي بكل مما ذكر (حرفان بطلت والا فلا) تبطل به والثاني لا تبطل به مطلقا لانه ليس من جنس الكلام (ويعترف يسير الكلام ان سبق لسانه) اليه (أونسي الصلاة) أي نسي أنه فيها (أو جهل نحرجه) فيها (ان قرب عهده بالاسلام) بخلاف بعيد العهد لتقصيره بترك التعم (لا كثيره) فانه لا يعترف فيه في الصور الثلاث (في الاصح) لانه يقطع نظم الصلاة بخلاف اليسير والثاني يقول يسوي بينهما في العذر كما سوي بينهما في العمد واليسير بالعرف ويصدق بما في الشرح عن الشيخ أبي حامد انه كالكاتبين والثلاث

اذ الباطل ما كان لفقد ركن من أركانه ولا يترتب عليه حكم من ضمان أو غيره وفعله بعد ذلك لا يسمى قضاء والفساد ما كان لفقد شرط من شروطه وحكمه كصحيحة في الضمان وعدمه وفعله بعد ذلك يسمى قضاء فتأمل (قوله بالنطق) أي التلفظ قال شيخنا ولو بغير اللسان كاليد والرجل والان فان سمع نفسه ولو كان حديدا لسمع أو كان بحيث يسمع لو كان معتدله (قوله من غير القرآن الخ) دخل في الغير منسوخ التلاوة والتوراة والانجيل والاحاديث ولوقدسية ولو قال قال الله أو قال النبي أو قال أوصاد بطلت مالم يقصد أنه من القرآن وخرج بالنطق الاشارة ولومن أخرس أو باللسان وان قصد بها الافهام كإيائي (قوله بحرفين) أي بمسما وكذا الحرف (قوله أفهما) أي مجموعهما فلا بد من نوايهما كما قاله شيخنا الرمي وهو ظاهر قال المصنف وانظر ما ضابط الموالاة هنا قال بعضهم ينبغي اعتبار العرف فراجع (قوله مفهم) أي في نفسه وان قصد به عدم الافهام كعكسه (قوله نحو ق) من الوقاية وع من الوعى وف من الوفاء وش من الوشى وحذف هاء السكت في ذلك من الخطأ صناعة لوجوبه فيها جبراً للكتابة بما دخلها من الوهن بالحذف حتى بقيت على حرف واحد ولا يتركب الكلام من أقل من حرفين كما أشار اليه الشارح بصرف الحديث اليه (قوله ان ظهر) أي وجد من عام غير معذور (قوله به) أي بما ذكره ولو لرضاً ومن خشية الله أو لمصلحة الصلاة (قوله حرفان) أو حرف مفهم أو مدة بعد حرف كحرف (قوله لانه) أي ما ذكره ليس من جنس الكلام فلا يعتبر ما اشتمل عليه (قوله أونسى الصلاة) خرج من نسي تحريم الكلام فيها فتبطل (قوله أوجهل نحرجه) أي تحريمها أتى به فلا تبطل وان علم تحريم جنس الكلام فيها لانه مما يخفى ومنه تكبير مبلغ أو اصاب جهرا ونسيح من منبه على خطأ وقام على امام بقصد الاعلام في ذلك فلا تبطل مع الجهل بتحرجه ومنه من أتى بشيء غير مبطل وظنه مبطلا فتسكّم بتقليل عمدا فلا تبطل وفارق من أكل في الصوم ناسيا فظن أنه أظرفاً كل عمدا فانه يفطر على الاصح عند النووي بأن جنس الكلام اغتفر عمدا في الصلاة وخرج بما ذكره من علم تحريم ما أتى به وجهل كونه مبطلا أو نسي حرمة الكلام وفي الصلاة كما قاله الخطيب فانها تبطل (قوله ان قرب عهده بالاسلام) أي أسلم قريبا ولو لمخالط الناقبة ومثله من بعد عن العلماء بحيث لم يجد ما يوصل اليهم بما يجب بذله في الحج (تنبيه) محل هذا في الأمور الظاهرة أما دقائق العلم كقصد الاعلام في المبلغ مثلا فيعذر فيها مطلقا لانه لا ينسب ناركها الى تقصير كما علم (قوله لانه) أي للكلام الكثير (قوله يقطع نظم الصلاة) أي فلا مساواة مع هذا الفرق الظاهر كما يقول المقابل (قوله ويصدق) أي الكلام اليسير عرفا بما في الشرح وهو خمس كلمات فأقل لان نحو الشيء لا يسار به ويصدق بغيره وهو الاكثر من ذلك ففتضى ما في الشرح البطلان بالسته ومقتضى ما في غيره عدم البطلان بأكثر منها والمعتد بخلافهما وهو عدم البطلان بالسته الى ما دونها والبطلان بما زاد عليها فذلك أسقطهما من الروضة والمعتبر من الكلمات العرفية بدليل أنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر معاوية بالعادة بقوله وانكسر أمامه ما شأكم تنظرون الى لما

بالنطق (قوله والثاني قال انها لا تعد حرفا) عبارة الاسنوى لان المدة قد تتفق لاشباع الحركة ولا تعد حرفا (قول المتن والبكاء) أي رولا لأمر الآخرة (قوله لا نيلس من جنس الكلام) زاد الرافعي ولا يكاد يبين منه حرف فأشبه الصوت الغفل (قول المتن ان سبق لسانه) لانه أولى من النسيان ودليل النامي حديث ذي البدين ودليل الجاهل حديث المأموم وهو معاوية بن الحكم الذي تسكّم خلف النبي صلى الله عليه وسلم ورمقه القوم بأبصارهم واعلم أن الكلام في الصلاة له حالتان عدم العذر وقد سلف رحالة عنده وقد شرع الآن في بيانها (قوله لانه يقطع نظم الصلاة) وان سبق والنسيان في الكثير نادر (قوله ويصدق عاني الشرح الخ) عبارة الاسنوى الاظهر العرف والثاني القدر الواقع في حديث ذي البدين والثالث ثلاث كلمات ونحوها وأسقط ذلك من الروضة (و) يعذر (في التنحيع ونحوه) مما تقدم وغيره كالسعال والاطسا

وان ظهر به حرفان (للغلبة)
 هي راجعة للجميع (ونعني
 القراءة) للفاحة هو راجع
 الى التنخيع فقط كما اقتصر
 عليه في الروضة كما صلبها
 (الاجهر) بالقراءة (في
 الاصح) لانه سنة لا ضرورة
 الى التنخيع هو الثاني يعنى
 في التنخيع اقامة لشعاره
 وسكتوا عن ظهوراً كثر
 من حرفين (ولو اكره على
 الكلام بطلت في الاظهر)
 لنسرة الا كراهيها والثاني
 لا تبطل كالناسي وهذا يشتر
 بان الخلاف في البسبب وانها
 تبطل بالكثير جزماً (ولو
 نطق بنظم القرآن بقصد
 التفهيم ككتابي خذ
 الكتاب) مفهما به من
 يستاذن في اخذ شيء ان
 ياخذ (ان قصد معه) أى
 التفهيم (قراءة لم تبطل) كما
 لو قصد القراءة فقط (والا)
 بان قصد التفهيم فقط (بطلت)
 به وان لم يقصد به شيئاً في
 شرح المذهب ظاهر كلام
 المصنف وغيره انها تبطل
 لانه يشبه كلام الآدمي فلا
 يكون قرأنا لا بالقصد وفي
 المقاتق والتحقيق الجزم

قال لا ما طس برحك الله ونظر اليه الصلابة نظر اعتراض فضرىوا بأيديهم على أنخذهم مع أن ذلك أكثر
 من سبع كلمات نحوية وقبل الكثير ما زاد على ثلاث كلمات وقبل ما زاد على ما وقع في قصة ذى البدن
 وقبل ما يقع في قسر ما يسر ركعة من تلك الصلاة وقبل ما يسر الصلاة كلها هذه ستة أقوال (قوله للغلبة) أى
 وكان قلباً عرفاً في الجميع ولا نظر لحروفه وان كثرت لان المراد من الغلبة عدم قدرته على دفعه نعم ان
 صار طبعه لا بحيث لا يتجاوز من ما يسر الصلاة عن غيره مطلقاً ولا يضر الصوت الغفل أى الخلى عن الحروف
 وعن نحو تنخيع مطلقاً وقيد بعضهم بما اذا لم يكن متصلاً بحرف ولا يفرض لانه كالمدة فراجع ولو صهل
 كالفرس مثلاً فهو كالتنخيع فيبطل ان ظهر فيه حرفان (قوله للفاحة) وكذا كل قول واجب كالقشند
 الاخير (قوله راجع الى التنخيع) أى لان غيره مما ذكره لا تتوقف القراءة عليه ولا بتقيد العنرف
 هذا جلة ولا بكثرة بل بقدر الحاجة وان كثرت حروفه وبعنرف في التنخيع أيضاً لاخراج لحمة خيف منها
 بطلان صومها وأصلاته كان حصلت في حد الظاهر (قوله لاجهر بالقراءة) ولو للفاحة وكذا غير القراءة
 كتكبيره الاحوام والتبليغ وان توقفت محبة صلاة غيره عليه لانه لا يلزمه تصحيح صلاة غيره نعم ان
 توقفت محبة صلاة نفسه عليه كجهر مبلغ توقف عليه معاً الاربعين في الركعة الاولى من الجمعة عن غيره (قوله
 وسكنوا الخ) أى في السعة الواحدة مثلاً لانه الذي في الروضة وأصلها كما قاله شيخنا عميرة (قوله
 ولو اكره على الكلام بطلت) وكذا لو اكره على الصلاة بغير طهر أو بغير استقبال أو بغير ستر بخلاف ما لو
 غصبت منه (قوله بنظم القرآن) أى بصورة قرآن على نظمه المعروف وزاد لفظ نظم ليصح التقسيم
 وسواء ابتداء به أو انتهى في قراءته اليه أو قاله تبعاً لامامه أو لم يصلح للافهام ومنه كهيص مثلاً خرج بذلك
 نحو ق من ونحو يا ابراهيم سلام كن فان قصد القراءة مع كل منها على انفراد لم تبطل صلاته ولا بطلت
 سواء جمعها أو فرقتها وخرج نحو ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون فتبطل
 ان نعدوا الا فلا ويسجد للسهو قال القفال لو يكفران نعدوا واعتقد معناه (قوله ان قصد معه) أى التفهيم
 قراءة أى اذ كر لانه يصح قصد ذلك بالقرآن لا عكسه (قوله وان لم يقصد به شيئاً) هذه مما يشملها كلام
 المصنف وانما أفرد ما عناه لضرورة التقسيم (قوله كلام المصنف) هو أبو اسحق صاحب المذهب (قوله
 انها تبطل) هو المعتمد كالمقصد التفهيم فقط (قوله فلا يكون) هو تفرج على ما يشبه الاستفادة من القرينة
 ونحوها خالو الشارح رحمه الله التردد الثالث الى الاول (قوله وان ظهر به حرفان) مشى في الارشاد على اعتبار
 القليل دون الكثير وبحسب الاسنوى اغتفاره وان كان كثيراً للغلبة (قوله للجميع) أى قول المتن وفي
 التنخيع ونحوه (قوله اقامة لشعاره) قيل يدخل في هذا التعليل أنه لو قرأ بعض السورة بعد الفاتحة ثم
 احتاج للتنخيع للجهر لا يعنى جزماً لان الشعار قد يوجد بقراءة بعض السورة (قوله وسكنوا عن ظهوراً كثر
 من حرفين) هو كما قال بالنظر الى السعة الواحدة مثلاً فقد راجعت الروضة وأصلها فوجدتهما كذلك فقول
 الاسنوى عند قول المناجاة للغلبة مقتضى كلام الشيخين في كتبهما عدم الفرق بين القليل والكثير لكن
 في الشرح والروضة أن غلبة الكلام والسعال يفرق فيها بين القليل والكثير يجب أن يكون المراد به
 الكثرة والقلة في نفس السعال لا في الاحرف الخارجة بالسعة الواحدة عوارة الروضة الحال الثاني في الكلام
 بغير فن سبق لسانه الى الكلام من غير قصد أو غلبه الضحك أو السعال فبان منه حرفان أو تكلم ناسياً أو
 جاهلاً بحريم الكلام فان كان بسيراً لم تبطل وان كثر بطلت على الاصح اه وهو عند التامل بورث
 نظري قول الشارح رحمه الله وسكنوا (قوله وهذا) يرجع الى قوله كالناسي (قول المتن ولو نطق الخ) مشروع
 في بيان القرآن والذ كره يلحق بالكلام المضر لعارض (قوله كالمقصد القراءة) علمه غيره بالقياس على
 التسييع الوارد في الفتح على الامام

الصلاة كقراءة الجنب (قوله ولا تبطل بالذكر) وان لم يقصده حيث خلا عن صارفاً وقصده ولونغ
الصرف كما في القرآن ومنه سبحانه الله في التنبيه كما يأتي وتكبيرات الانتقالات من مبلغ أو امام جهرا قال
شيخنا ولا بد من قصد الله في كل تكبيرة واكتفى العلامة الخطيب بقصد ذلك في جميع الصلاة عند أول
تكبيرة ومنه استغنت بالله أو توكلت على الله عند سماع آياتها ومنه عند شيخنا الرمي وشيخنا الزبدي كل
مالفظ الخبر نحو صدق الله العظيم أو أمنت بالله عند سماع القراءة بل قال شيخنا الزبدي لا يضر الإطلاق في
هذا كما في نحو سجدت لله في طاعة الله ومنه ما لو قال الغافر أو السلام فان قصدناه اسم الله أو الذكر لم تبطل
والإبطل (تنبيه) من الذكر التلطف بالقرية كنذر وعق ووقف وصدة حيث خلت عن خطاب
وتعليق قاله شيخنا كابن حجر وشيخ الاسلام واعتد شيخنا الرمي البطلان في غير نذر التبرير سواء قال الله
على كذا أو نذر على كذا أو نذر لله كذا ولا يفتقد ما ذكره بالكلام القليل (قوله والدعاء) غير المحرم ولو
منظوما خلا فالن عبد السلام أو مسجما أو مستجيلا خلا فالعبادى لعدم حرمته ولأنه من التخي أو ضمنا
نحو أو المذهب كم أحسن إلى وأسأت ولو قال النعمة أو العافية فان لم يقصد الدعاء بطلت (قوله الآن بخاطب
به) أي بالذكر والدعاء ولو لم يقرأ فاعقل كقوله للقرير في وركبك الله وما ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يلبس
في الصلاة ألعنك لعنة الله فله كان سهوا أو قبل ورود المنع أو مروي بالحكاية وتقدم جواز الذكركر والدعاء
بغير العربية لما توردون غيره (قوله ورسوله) أي لا تبطل بخاطب رسول الله محمد نبينا صلى الله عليه وسلم
ولو في غير التشهد كالصلاة عليه عند سماع ذكره صلى الله عليه وسلم (تنبيه) يؤخذ مما ذكر أن
اجابته صلى الله عليه وسلم ولو بعد موته ولو بكتير القول أو الفعل ولو مع استدبار القبلة كما يؤخذ مما بعده
لا تبطل الصلاة به حيث لم تزد على قدر الحاجة كخطابه والمراد بها جواب كلامه ولو بلا مناداة فلا يندأ المصلي
بها بطلت صلاته واذنمت الاجابة بالفعل أن صلاته مكانه وسئل شيخنا عما لو كان المحجب اماما ولم تأخره
عن القوم أو تقدمه عليهم باكثر من ثلاثمائة ذراع هل يجب عليهم نية الفارقة حالا أو بعد التلبس بالمبطل
أو بعد فراغ الاجابة أو يقتضيه عوده إلى محله لا أول أولهم متابعتة في محله الآن كشدة الخوف فقال سئل
شيخنا الرمي عن ذلك فاجاب بان القلب إلى الأول أميل وفيه بعد والوجه الميل إلى الثاني إلا ان كان هو
المراد من كلامه ما غير نيتنا من الانبياء فتجب اجابته بالقول والفعل ولو بعد موته ولو في الفرض وتبطل
الصلاة بها على المعتد كخطابهم أيضا ونقل عن والده شيخنا الرمي أن اجابته مندوبة وضعف وأما اجابة
غير الانبياء فإم في الفرض مطلقا ومكرهة في النفل الا لو ألت أو أبت أو بعيدا ان شق عليه عدم الاجابة
فلا تكره وتبطل الصلاة في الجميع (قوله ولو سكت طويلا) ولو عمدا بلا قصد قطع لم تبطل ومثله نوم يمكن ولو
فكر ن قصرا ذالم بتعمده فيه (قوله ويسن الخ) المعنى أن التسبيح للرجل والتصفيق للراشي بالكيفية
المذكورة عند التنبيه مندوب والخفي كالانتي فلو فلا ذلك لا لعرض أو صفى الرجل مطلقا أو المرأة بغير
الكيفية المذكورة أو أصبحت حسنة التنبيه وان كره من حيث المخالفة وعلى هذا يحمل ما في المنهج
وغيره والتنبيه في نحو اذار الاعمى واجب فلو توقف على مشي أو كلام مبطل وجب وبطلت به ولا بد في
التسبيح من قصد الذكر ولو مع غيره كما في بضر في التصفيق قصد الاعلام ولا تنوالة ولا يذنه على

(قوله وخطاب الله ورسوله لا يضر) لا تبطل باجابة النبي صلى الله عليه وسلم قال الاسنوي وكذا اجابته
بالفعل (قوله في الأول) هو الطويل ناسيا (قول المتن ويسن لمن نابه الخ) عبارة الكتاب تنقضي ان الخفي
يسبح وليس كذلك بل السنة في حقه التصفيق كما جزم به القاضي أبو الفتح (قول المتن كتنبيه امامه)
مثل ذلك اعلام غيره بما مر تأراد المصلي اعلامه به (قول المتن واذناره أعمى الخ) المراد من كلام الكتاب
التفرقة بين حكم الرجل والنساء فلا ينافي كون الانذار واجبا

بالبطلان (ولا تبطل بالذكر
والدعاء إلا ان بخاطب) به
(كقوله لعاطس رجلك
الله) فتبطل به بخلاف رحمه
الله وخطاب الله ورسوله
لا يضر كما علم من أذكر
الركوع وغيره ومن التشهد
(ولو سكت طويلا) عمدا
(بلا غرض لم تبطل في
الاصح) لان السكوت
لا يحرم هيئة الصلاة والثاني
يقول هذا السكوت مشعر
بالاعراض عنها أما
السكوت اليسير فلا تبطل
به جزما وكذا الطويل
ناسيا أو لفرض كتنزي
مانسبه وقيل في كل وجهان
لكنهما في الاول ميبان
على ان عمده مبطل وسيا في
باب يلى هذا ان تطويل
الركن القصير بسكوت يبطل
عمده في الاصح لا خلاه
بالوالة (ويسن لمن نابه
شيئ) في صلاته (كتنبيه
امامه) على سهو (واذنه
لداخل) أي لمستأذن
في الدخول (واذناره
أعمى) ان يقع في ثمثلا

(ان يسبح) الرجل أى يقول سبحان الله (وتصفى المرأة بضرب) بطن (اليمن على ظهر اليسار) فلو ضربت على بطنها على وجه اللعب بطلت صلاتها وان كان قليلا (١٩٠) لمنافاة اللعب للصلاة والاصل في ذلك حديث الصحيحين من نابه شيء في صلاته فليسبح وانما

ثلاث مرات حيث لم يكن فيه بعد احدى اليدين عن الاخرى وعودها اليها كما هو ظاهر ويصرح به التعليل بأنه فعل خفيف وبذلك فارق دفع المار الآتى (قوله بضرب بطن اليمن على ظهر اليسار) أو عكسه أو ضرب ظهره على ظهر أو بطن على بطن وكل منهما اما ضربة واحدة وضربة فالكيفيات ثمانية (قوله على وجه اللعب) أى فقط كما هو ظاهر كلامهم فلا يضرب قصد اللعب مع غيره كفى للذكر فراجعه وخصت هذه الكيفية بذلك لقلبه فيها فغيرها كذلك وكذا كل فعل خفيف كرفع الاصبع الوسطى بقصد الفاحشة (فرع) قال ابن حجر بكرة التصفيق خارج الصلاة مطلقا ولو يضرب بطن على بطن بقصد اللعب ومع بعد احدى اليدين عن الاخرى وقال شيخنا الى انه حرام بقصد اللعب والتصفيق فيما ذكر ضرب الصبي على بطنه أو بنحو قضيب أو ضرب خشب على مثله حيث حصل به الطرب (قوله كثر اية ركوع) أى صورته لغير مقتضى فلا يضرب وجوده لنحو مندوب كقتل حبة صالت عليه وان كثر أى مالم ينوال كإيائى ولا في نحو هو به لسجود ولو لتلاوة وان قطعه لتركه ولا في قيامه منه ولا في قيامه عن الجلوس ولا في نوره أو افتراشه في التشهد خلافا لابن حجر وأشار الشارح الى بعض ذلك بقوله ولو اقتدى الخ (قوله وجبت متابعتي) يفيد أنه لو فرغ الامام من السجدة أو أحدث قبل شروع المأموم فيها المنع عليه فعلها فبها فان فعلها عمدا علما بطلت صلاته (تنبيه) لو رفع المصلى رأسه عن محل سجوده لنحو خشوته أو نقل جبهته لغير محل آخر فان كان بعد تمام السجود بطلت والا فلا (قوله بكثيره) أى بقينا ولو في تكبيره لا حرام قبل تمامها لانه يتبين بأنه في الصلاة من أولها ثم ان عذري الكثير لنحو جرب أو حكة أو قل لم يضرب (قوله ويستثنى الخ) في هذا الاستثناء نظر لانه ان كان من الفعل فليس مما يأتى أو من المأ كقول فليس مما هنا فتأمل (قوله فاططونان) مثني خطوة وان اتسعت جدا حيث خلت عن الوتيرة وهى بفتح الحاء نقل القدم عن محله سواء أعاده الى محله أو غير ذلك أعاده لذلك بعد سكونه خطوة ثانية والا فواحدة وبعدها ما بين القدمين وذهاب اليد وعودها كالرجل والفرق بان شأن اليد العود الى محلها بخلاف الرجل غير مستقيم (قوله والثلاث كثير) فتبطل بفعلها أو بالشروع فيها بعد قصد هاسواء كانت بعضاً أو أعضاء كيديه ورأسه معاً ومتواليه وسواء كانت لعنر كقتل حبة صالت عليه أو دفع مار بين يديه أولاً (قوله الفاحشة) صفة كاشفة لان الوتيرة لا تكون الا كذلك فتبطل بها ولو لم يندركا (قوله كتحريك أصابعه) أى مع قرار ساعده وراحته وهى المراد بقول بعضهم مع قرار كفه لان الاصابع بعض الكف بل الوجه الا كتفاء بقرار ساعده فقط فراجعه وكالا صابع آذانه وأجفانه وحواجبه ولسانه وشفتاه وذكركه وان شاء (قوله في سبعة) أو لعل عقداً وعبثاً لا بقصد لعب كما مر

(قول المتن أن يسبح) قال في شرح المهذب هو مندوب اذا كان التنبيه قربة ومباح اذا كان مباحاً قال غيره وواجب اذا كان واجبا قال الاسنوى والفتح على الامام فيه تفصيل القراءة السابقة اه بمعناه (قول المتن بكثيره لا قليله) وجه ذلك بعد كثرة الادلة ان المصلى يسرع عليه السكون على هيئة واحدة في زمان طو بل ولا بد من رعاية التعظيم فعفى عن القليل الذى لا يحل بالتعظيم دون الكثير (قول المتن فاططونان) الخطوة بالفتح المرة الواحدة وبالضم اسم لما بين القدمين قاله الاسنوى (قول المتن ان نوات) أى ولو من اجناس خطوة وضرب بنحو خلع نعل (قول المتن في سبعة) مثله ما لو حر كفاي عقد شئ أو حله قال الاسنوى أول غير سبب (قوله والثاني بنظر الخ) أى وعليه يكون ذهاب الاصبع وجذبها حركة واحدة

التصفيق للنساء (ولو فعل في صلاته غيرها ان كان من جنسها) كثر اية ركوع أو سجود (بطلت) لتلاعبه بها (الا ان ينسى) انه فعل مثله فلا تبطل لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خسا وسجد السهو ولم بعدها متفق عليه ولو اقتدى في حال سجود الامام مثلاً وجبت متابعتي فيه وسيأتى في باب بلى هذا انه لو نقل ركنا قولياً عمدا لم تبطل صلاته في الاصح وكذلك قاله مرتين لم تبطل على النص وعن ذلك احتراز بقوله فعل دون آتى (والا) أى وان لم يكن من جنسها كالشي والضرب (فتبطل بكثيره لا قليله) لانه صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل أمانة فكان اذا سجد وضعا واذا قام حلها متفق عليه وسيأتى في صلاة شدة الخوف انه يندر فيها في الكثير لحاجة في الاصح ويستثنى من القليل الا كل فتبطل به لما سيأتى (والكثرة) والقلة (بالعرف فاططونان أو الضرب ثبات قليل والثلاث) من ذلك كثير

ان نوات لان تفرقت بان هذا الثانية مثلاً مقطوعة عن الاولى عادة (وتبطل بالوتيرة الفاحشة) قطعاً كما قال في أصل الموضوع الحاقها بالكثير (لا الحركات الخفيفة المتوالية كتحريك أصابعه في سبعة أو حرك في الاصح) الحاقها بالقليل (والثاني ينظر الى كثرتها (وسهو الفعل) الكثير (كعمده) في بطلان الصلاة به (في الاصح)

(قوله الذي اقتصر عليه الجمهور) وقالوا لان الفعل أقوى من القول بدليل نفوذ استيلاء السفيه دون اعتاقه لا يقال قد اغتفر هنا قليل الفعل عمدا لانه لم يشق الاحتراز عنه (قوله بقليل الا كل) بضم الهزة أى المأكول والمراد به كل مفطر فيشمل المشروب وغيره ولو بادخال نحو عود في اذنه (قوله أو جاهلا) أى معذورا كما قاله شيخنا الرملي (قوله فلا تبطل به) أى بقليل الا كل ناسيا أو جاهلا ومجمله ان لم يشتمل على مضغ كثير لانه من الفعل (قوله بطلت في الاصح) قال شيخ شيخنا عميرة قد اعترض على هذا بتصحيح طريق القطع في كثير الفعل سواء مع العفو عن قليله وعدم العفو عن قليل الا كل انتهى وقد يجاب بأنه لما اعتبر هنا المفطر وكثير الا كل ناسيا غير مفطر فكان قياسه أن لا تبطل به الصلاة فلا يقال بالقطع فيه فتأمل (قوله وعدل الخ) قال بعضهم الوجه اسقاط هذا لانه معنى على أن المراد بالا كل فيما ذكر الفعل وليس كذلك كما تقدم نعم في كلام الاسنوي ما يفيد أن الخلاف مركب منهما معا فليراجع (قوله ويسن الخ) وانما لم تجب مع حرمة المرور مراعاة حرمة الصلاة من طلب الخشوع وعدم الحركة فيها (قوله للمصلي) فرضا أو نفلا وقدّم هذا على النقل لماسيأتي في سجود السهو ومثل المصلي من أحرم بسجود تلاوة أو شكر أو بسن الدفع لغير المصلي عنه لان حكمته الاصلية ازالة المنكر ونشويش الخشوع (قوله اذا توجه) قدر توجهه ليصح عطف بسط وخط عليه وقدر اذا الدفع توهم أن توجه مصدر نائب الفاعل فيتكرر مع ما بعده ولا فائدة من شرطية الدفع واختصاصه بوقت وجود السترة حقيقة أو حكما في جميع صلاته أو بعضها أو موضعها المصلي أو غيره ولو تجوز رجوعه لمقصودها بذات أعلام أو متنجسة أو نجسة لان الحرمة والكره لا مخرج نعم لا تعتبر سترة في محل مقصوب لانه لا قرار لها ودخل فيها ما لو كانت حيوانا أو غير آدمي ومنه الصفوف والجنائز وهو ما قاله ابن حجر وعليه حديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يعترض راحلته فيصلى اليها واعتمد شيخنا الرملي والزيادي أنه لا بعد الحيوان سترة بل يكره استقبال رجل أو امرأة وقبه نظر لما مر أن الكراهة لاتنافي اعتبار السترة فتأمل (قوله الى جدار أو سارية) وهما في مرتبة فأوفيهما للتخيير وفيما بعدهما للتنويع فلا ينتقل الى مرتبة مع قدرته على ما قبلها

(قوله الذي اقتصر عليه الجمهور) يعنى أن الجمهور اقتصروا على حكم البطلان ولم يذكروا الوجه الآخر ولهذا كان الاصح في هذه المسئلة طريقة للقطع بالبطلان لانه الذي ذهب اليه الجمهور وعلاوا ذلك بان الفعل أقوى من القول بدليل نفوذ احبال السفيه دون اعتاقه وقالوا لا يعترض بان الصلاة تبطل بقليل الكلام العمدة دون قليل الفعل العمدة لان القليل من الفعل يعسر الاحتراز عنه بخلاف الكلام (قوله واختاره في التحقيق) صححه أضافي التتمة وهو أقوى يشهد له حديث ذى اليمين (قوله أخذنا ماسيأتي) الذي سيأتي هو قوله مع النسيان أو جهل التحريم (قوله لا شعاره بالاعراض عنها) أى فليس بغيره من الاعمال ومثل الأكل سائر ما يفتطر الصائم والحاصل أن الامساك عن المفطرات شرط كما يشترط ترك الافعال وترك الكلام (قول المتن في الاصح) اعترض على هذا بتصحيح طريق القطع في الفعل الكثير سهوا مع أن قليل الأكل مضى بخلاف قليل الفعل (قوله لحصول المقصود) اعلم أنه اختلف في الابطال بالأكل قليل لما فيه من العمل وقيل لوجود المفطر وهو الاظهر وبقي عليهما الوجهان في مسئلة السكر اذا وصلت من غير فعل (تنبيه) لو زلت نخامة من رأسه وتعارض بلعها مع ظهور رحن فأكثرت في قطعها فالظاهر أنه يقطعها ويفتقر ظهور ما ذكر (قوله اذا توجه) تقدير لصحة عطف بسط وخط قال بعضهم يجوز أن يكونا من الجملة الحالية والموصوف بها لان لام المصلي للجنس فتكون الحالية باعتبار اللفظ والوصفية باعتبار المعنى (قول المتن أو سارية الخ) لا يقال ظاهر التهاج استواء الجميع في الرتبة لان غرضه بيان حكم دفع المار في هذه الاحوال بالكل سواء في تمكن المصلي من الدفع واما بيان حكم الصلاة اليها فلم يتعرض له نعم في كلامه اشارة

الذي اقتصر عليه الجمهور لانه يقطع نظمها والثاني واختاره في التحقيق انه كعدم قليله فلا تبطل به وجهل التحريم كالسهو أخذنا ماسيأتي (وتبطل بقليل الا كل) لا شعاره بالاعراض عنها (فلتالا ان يكون ناسيا أو جاهلا نحر به والله أعلم) فلا تبطل به كما ذكره الرافعي في هذه الشرح بخلاف كثيره فتبطل به مع النسيان أو جهل التحريم في الاصح والقلة والكثرة بالعرف (فلو كان بضمه سكرة) قد ابت (يلع) بكسر اللام (ذوبها بطلت) صلاته (في الاصح) لحصول المقصود من الاكل والثاني لا تبطل لعدم المضغ وعبارة المحرر كالشرح سكرة تدوب ونسوخ أى تنزل الى الجوف من غير فعل وعدل عنه الى الليلع لانه أظهر في التفرغ وهو قريب من تعبير الغزالي بامتناعها (ويسن للمصلي) اذا توجه الى جدار أو سارية) أى

الروضة (دفع المار) بينه
 وبين أحد المالك كورات
 المار بالمصلى منها أعلاه إذا
 لم يزد ما بينهما على ثلاثة
 أذرع بذراع الأدمى قال
 صلى الله عليه وسلم إذا صلى
 أحكم إلى شئ يستمر من
 الناس فأراد أحد أن
 يجتاز بين يديه فليدفعه
 رواه الشيخان هو ظاهر
 في الثلاثة الأولى وألحق
 بها الباقين لاشتراك الخمسة
 في سن الصلاة إليها المبني
 عليه من الدفع وقوله بين
 يديه أى امامه إلى السترة
 التي هي غايته أم كان
 سجوداً المقدر بالثلاثة
 أذرع (والصحيح تحريم
 المرور حينئذ) أى حين
 من الدفع قال صلى الله
 عليه وسلم لو علم المار بين
 يدي المصلى ماذا عليه لكان
 أن يقف أو يعين خبره
 من أن يمر بين يديه رواه
 الشيخان هو بعد حله
 على المصلى إلى السترة محتمل
 لكرهه المقابلة للصحيح
 وظاهر في التحريم وبدل
 عليه نص رواية البخارى
 من الإنم بعد قوله عليه ولو
 صلى من غير سترة أو
 تباعد عنها فليس له الدفع
 لتقصير مولاهم المرور بين
 يديه فله في الروضة وفيها
 إذا صلى إلى سترة فالسنة

والا لم يعتبر حكمها كما ذكره المصنف (قوله عا) ومنها روي عن ابن عباس (قوله عا) قال الفراء أول
شيء سمع من الحسن هذه عصا في راسه عصا كافي الكتاب العزيز (قوله كسجادة) ومنها ما تعلق أو
تراب جمعه ولا يقدح في اعتبار السجادة مكان جمعها كالتعاقب ولا كراهة الصلاة عليها وألها إذا كانت ذات
أعلام وكذا نحو الجدار كاسر (قوله أي تجاهه) هو تفسير لقباته من حيث معناها اللغوي وليس معتبرا
كما يأتي (قوله طولا) أي فباين جهة القبلة وموقف المصلي لأرضين بين يمينه ويساره خلافا لابن عبد الحق
وإن حرجي في شرح شيخنا موافقة ابن حجر في أن أصل السنة تحصل في العرض أيضا ويظهر بقاءه طلب الدفع
فراجعه (قوله دفع المار) أي بالاخف فالأخف لانه صائل بأفعال لا تبطل الصلاة ولا ضمان عليه بالتلف
ودخل في المار ما لو كان غير عاقل ولو حاملا أو رقيقا أو غير مكلف أو آدمية حاملا (قوله المراد بالمصلي) بفتح
اللام أي ما يصلي عليه وأمامه (قوله أعلاه) أي من جهة القبلة ومثله الخط (قوله إذا لم يزدا بينهما) أي بين
أحدائهما كورات الجدار والسارية والعصا باعتبار أسفلها والمصلي والخط باعتبار أعلاهما كاسر وبين
المصلي بكسر اللام بمعنى التقسيم على الامام في القائم فقامه وفي القاعدة الياء وفي المضطجع جنبه وفي المستلقي
رأسه وعلى ذلك يحمل ما في كلام شيخنا الرمي بما يوجب المخالفة في بعض ذلك واعتبر العلامة السباطي
في القاعدة ركبيه وفي المستلقي قدميه وله وجه إذا كان طول المصلي يكسر اللام ثلاثا ذراع فأكثر وانظر
ما حكمه على الأول ويظهر أنه يعتبر طوله فراجعه (قوله إلى شيء يستتره من الناس) لعل المعنى ما يمنع الناس
شرا من المرور بين يديه أخذ ما بعده فتأمله والمراد ببرد أن يمر أي يشرع في المرور بين يديه (قوله
فليدفعه) وفي رواية فليقاتله فأنما هو شيطان بمعنى أنه شيطان الانس أو معه شيطان من الجن بأمره بذلك
وصرف الامر عن الوجوب كاسر (قوله والحق بها الباقين) وهما المصلي والخط لان البيئة فيها انما تحصل
بتخطيها أو من أسفلها أو من أحد جانبيها إذا كانا عن يمين المصلي أو شماله وهذا هو المراد بقوله إلى السرة
التي هي عليه الخ (قوله ويحرم المرور) أي على العاقل العالم المكلف المعتدل للحرمة وإن زالت السرة كاسر
ويحرم على الولي تمكين مولى غير المكلف من المرور نعم إن قصر المصلي بوقوفه في محل المرور لم يحرم المرور
ولا يسن الدفع (قوله أربعين) في رواية الزائر أربعين خربا أي عاما (قوله ظاهر في التحريم) أي من أقطار
عليه فقدم على التدب وعليه فالدفع أخف لانه كالتنبيه (قوله رواية البخاري) في رد على من قال كان حجر
ان لفظة من الاثم لم توجد في رواية (قوله أو تباعد عنها) ومن التباعد مجاوزة على المصلي أو الخط على ثلاثة
أذرع من موقف المصلي وإن لم يكن طوله ما ثلاثة أذرع (قوله إلى ستره) خرج المصلي على ستره كالسجادة
لان الصلاة عليه لا إليه (قوله ليمينه أو شماله) ظاهره استواءهما في الفضيلة بكرة إن يصمد بهما إلا في نحو
جدار عرض يسير فيه ذلك ولا يخرج بالكرهية عن سن الدفع وحرمة المرور كاعلم بماسر (قوله ان يكون
الخط كذلك) أي يكون طوله فيما بين أعلاه إلى جهة المصلي ثلثي ذراع فأكثر وصرح بهذا مع شمول ما قبله
لعدم دخوله في ستره القبلة المقيس عليها ما هنا والمصلي كالخط وسكت عنه لانه تسن الصلاة عليه اتفاقا كاعلم
(قوله المشار إليه) أي الاستفادة حكمه من كلام المصنف من غير توجه إلى إفادته كاستفادة صحة صوم الجنب

الى سن الصلاة اليها (قول المتن أو عسا) قال الفراء أول الحن سمع هذه عصاى وانما هى كما قال الله سبحانه وتعالى عصاى (فرع) يكره أن يعلى وبين يديه امرأة أو رجل مستقبه (قول المتن والصحيح محرم المرور) ان قلت فهذا واجب الدفع ازاله التكرار كاجتنابه الاسنوى في المهمات قلت كأنه لما في الفعل من مشقة الخشوع المطلوب في الصلاة قال الامام واذا قلنا لا يحرم المرور فلا ينتهى الحال الى دفع محقق ولكن يسن برفق بقصد التنبيه (قوله المشار اليه) منشأ الاشارة جعل سن الدفع في هذه الاحوال فانه يفيد انها

أن يجعلها مقابلة ليمينه، وشماله ولا يصمد لها بضمت الميم أى لا يجعلها تلقاء وجهه وهي كما تقدم في استقبال القبلة ثلثا
ذراع قال بعضهم وبظهر أن يكون الخط كذلك ومن الصلاة قالها المشار إليه في كلام المصنف دليله الاتباع ورواه في الجدل أبو داود وبإسناد صحيح

وفي الاسطون العزة أي العمود والحرمة الشيخان والمصلى فيس على الخط المأمور به أن يكن معو عصافى حديث أبي داود وابن ماجه ومحمه ابن حبان وغيره فهما أي الخط والمصلى عند عدم الشاخص كما في الروضة وأصلها (قلت بكرة الالتفات) بوجه (الحاجة) لحديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس (١٩٣) بختمه الشيطان من صلاة العبد

رواه البخارى ولا يكره
لحاجة لانه صلى الله عليه
وسلم صلى وهو يلتفت الى
الشعب وكان أرسل اليه
فارس من أجل الحرس
رواه أبو داود بإسناد صحيح
(ورفع بصره الى السماء)
لحديث البخارى ما بال
أقوام يرفعون أبصارهم
الى السماء في صلاتهم ليلتمن
عن ذلك أولئك يظنون
أبصارهم (وكف شعره
أو ثوبه) لحديث أمرت
أن أسجد على سبعة أعظم
ولأ كفتوبا ولا شعرا
رواه الشيخان وهذا لفظ
مسلم ولفظ البخارى أمرنا
أن نسجد ولا تكف والمعنى
في النهى عن كفه انه
يسجد معه قال في شرح
المهذب والنهى السك من
صلى كذلك سواء تعمد
للصلاة أم كان قبلها لمعنى
وصل على حاله وذ كرم
ذلك أن يصلى وشعره
مفقوص أو مردود تحت
عمامة أو ثوبه أو كعشمر
(ودفع يده على فمه بلا
حاجة) لحديث أبي هريرة
نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن يغطي الرجل
فاه في الصلاة رواه أبو داود

من آية أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائك وقول بعضهم ان هذا من الاقتضاء لتوقف محبة الكلام عليه فيه نظر (تنبيه) تقدم السيرة المذكورة على الصف الاول لونهارضا (قوله والعزة) بفتح العين المهمة والنون والزاي المهمة هي الحربة بفتح الحاء وتكون الزاه المهمةين ثم موحدة كما في شرحها الشارح (قوله والمصلى فيس على الخط) لكن قدم عليه لانه أظهر في المارد لا يقدح فيه كراهة الصلاة عليه اذا كان فيه أعلام كاهر (قوله في حديث أبي داود) ومن لفظه فان لم يكن معه عصافى فليخط خطا لم يضره ما سار ما أنه انتهى ومعنى لا يضر عدم نقص أجره بشو يش خشوعه كما جعل القطع في حديث يقطع الصلاة المرأة والسكب والمار على قطع الخشوع كما في شرح الروض (قوله يكره) أي تنزيها الالتفات لا بقصد لعب الا حرم وبطلت صلاته وكذا الولوى عنقه خلف ظهره (قوله الحاجة) فلا يكره كبح البصر (قوله اختلاس) أي نقص من ثواب الصلاة (قوله ورفع بصره) ولو أعمى الحاجة وكذا جميع المكروهات وذ كراهية في بعضها لحكمة كنص حديث أنحوه (قوله في صلاتهم) فلا يكره في غيرها بل يندب في دعاء الوضوء كما في الاحياء ولا اعتبار كما قال ابن دقيق العيد ولا يزيل الغموم (قوله وكف) أي في الصلاة مع انكشاف ذلك ولو كان سابقا على احرامه أو بغير فعله ومثله شد وسطه ولوعلى جلده (قوله شعره) أي المصلى نعم يجب كف شعر امرأة وخشيت توقف محبة الصلاة عليه ولا يكره بقاؤه مكثوفا بالضمير فيهما (قوله أو ثوبه) أي ملبوسه ولو نحو شد على كتفه قال ابن حجر وكثير من جهالة الفقهاء يفرشون ما على اكتفاهم ويصلون عليه ولعله مالم يكن لعذر أو حاجة كدفع غبار أو حوا رد (قوله والمعنى) أي حكمته الاصلية فلا بد أنه يكره الكف في صلاة الجنائز واللقاعد والطائف (قوله ووضع يده على فمه) وكذا غيرها (قوله كالتناوب) وهو مكروه اذا كان باختياره وعلم من الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يثأب قط (قوله بيده) والاولى يظهر اليسار (قوله لانه نكف) يفيد أنها مرفوعة عن الارض وهو المسمى بالمافن فلا يكره كونها على الارض مع عدم الاعتماد عليها الراحة مثلا ويندب نقر يرق قدميه بنحو شرب فيكره ضمهما ويسمى الصافد (قوله والصلاة حافنا وأحفا) أحدهما بالموحدة للعاظ والآخر بالنون للبول وبالميم لهما وسيأتى فالاولى تفرغ نفسه وان فاته الجماعة ويجب نقر يرق

أحوال كمال حيث ارتبط السن بها (قوله ومحمه ابن حبان وغيره) عبارة الروضة قلت وقال جماعة في الاكتفاء بالخط قولان للشافعى رضى الله عنه قال في القديم وسن حزمة يستحب ونفاه في البويطى لا يضرب الحديث الوارد فيه وضعه انتهى قلت واختار الامام وغيره أن الخط لا يكفي وعلوه بانه لا يظهر للامارة (قول المتن قلت بكرة الخ) أي وهذا مأمور يطلب اجتنابها في الصلاة (قوله لحديث عائشة الخ) روى أبو داود والنسائي عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته مالم يلتفت فاذا التفت انصرف عنه وورد أيضا لو يعلم المصلى من يناجى ما التفت يمينه ولا شمالا وفي التتمة انه حرام (قول المتن ورفع بصره) (فائدة) نقل الدميرى عن الغزالي في الاحياء انه قال يستحب انه يرقى بصره الى السماء في الدعاء بعد الوضوء (قوله ولا كفتوبا الخ) الذي في الاسنوى أمرت ان لا لكفت الشعر ولا الثياب وأسند لرواية الشيخين قال والسكف الجمع (قوله أو كعشمر) أو مشدود الوسط أو مفروز غلبة الصلاة قاله في شرح المهذب (قوله نهى الخ) قال الاسنوى حكمته ذلك منافاته لهيئة الخشوع (قوله فليمسك بيده الخ) في رواية لمسلم أيضا يدل هذا فليكنظم ما استطاع (قول المتن والصلاة حافنا الخ) قال

(٢٥) - (فليؤى وعلمه) - (اول) ومحمه ابن حبان وغيره ولا يكره حاجة كالتناوب فيسن فيه لحديث مسلم اذا ثأب أحدهم فليمسك بيده على فيه فان الشيطان يدخل (والقيام على رجل) واحدة لانه نكف ينافى هيئة الخشوع نعم ان كان حاجة كوضع الاخرى فلا كراهة فيه (والصلاة حافنا) بالنون أي بالبول (أوحافيا) بالوحدة أي بالعاظ (أو)

نفسه ان خاف ضررا يبيح التيمم وان خرج الوقت ولا كراهة في العارض في الانشاء وفي خوف حبسه
 ماذكر **(قوله بحضرة)** بثلاث الخاء وما قرب حضوره عرفا كالحاضر **(قوله أى يشترك)** فسر به
 التوقان ليفيد أنهم مساويان لشدة الجوع عند من عبر به فياً كل قدر الشبع الشرعى على المعتمد كما قاله
 النووي وخرج الشوق وهو ميل النفس الى الاطعمة اللذيذة فلا كراهة معه وتوقان الجماع بحضرة حليته
 كالاكل **(قوله الاخيشان)** استدلاله بذلك لاحدهما يفيدان لامة للجفص ويصدق بهما معا بالاولى
 ويسمى الحاقم بالميم كامر **(قوله مدافعة الريح)** ويسمى الحافز بالغاء والزاي وكذا بالخف ويسمى
 الحازق بالزاي والقاف وذكر النووي في تفسيرهما عكس ذلك ولا مانع منه لانه حجة **(قوله قبل وجهه)** بكسر
 القاف وفتح الموحدة أى جهة امامه ولو غير جهة القبلة كنفل السفر **(قوله أو عن يمينه)** اكراما للملك لانه
 كاتب الحسنات **(قوله بخلاف يساره)** قيل لعدم مراعاة ملكه لانه كاتب السيئات وقيل لانه يتنحى عنه حالة
 الصلاة وهذا امر دودوان ذكره شيخنا في شرحه كما به لم من محله نعم بكرة لجهة اليسار في الروضة الشريفة
 اكرامه صلى الله عليه وسلم ولو في غير الصلاة ويكره البصاق خارج الصلاة قبل وجهه مطلقا ووجه القبلة
 وجهة يمينه أيضا **(قوله فانه يناجي ربه)** مدلول الحديث أكثر مما يفيد الدليل فتأمل **(قوله حرم البصاق)**
 فيه أى في المسجد قال العبادى وادخل البصاق فيه حرام أيضا وجدرا نه ولو من خارج مثله وحمل الحرمة في
 ذلك ان اتصل بجزء منه وليس مستهلكا في نحو ماء مضمضة لأن قطع هواء المسجد بالبصاق مكروه **(فرع)**
 يحرم البصاق اذا اتصل بغير ملكه ولو في غير المسجد كحصر المسجد وخزائنه من حيث استعماله غيره ملكه
 ويحرم اخراج أجزاء المسجد منه كحصن وحجر وتراب وغيره وكذا الشمع والزيت قاله العبادى فراجع
 ويحرم استعمالها فيما لا يجوز **(قوله ولكن عن يساره)** وفي رواية أو تحت قدميه أى ان لم يكن يساره
 فارغافا وللتنوع وحمل ذلك في غير المسجد كما علم **(تنبيه)** تكره الصنائع في المسجد واتخاذها حائوتا
 لها ان لم يكن تضيق على المصلين ولا انزاع به فيهما والاحرم كوضع مع الفرع على حصيره **(قوله)**
 وكفارتها دفنها أى اذهب صورتها ولو في تراب المسجد الداخل في وقفه أو على بلاطه أو حصيره وان حرم
 من حيث استعماله ملك غيره مثلا والدفن المذكور قاطع لدوام الائم عند شيخنا الرمى ولا تبدلته أيضا
 عند شيخنا الزيدى **(قوله لفتان)** ويقال بالسين أيضا فهى ثلاثة **(قوله ووضعه بده الخ)** ويسمى

بحضرة طعام يتوق اليه
 بالمشاة أى يشترك لحديث
 مسلم لاصلاة بحضرة طعام
 ولا هو بدافعه الاخيشان
 أى البول والغائط وتكره
 أصابع مدافعة الريح ذكره
 في الروضة كاصلها في صلاة
 الجماعة وسواء في الطعام
 المأكول والمشروب وأن
 ييمنى اذا عرض له البصاق
(قوله قبل وجهه أو عن يمينه)
 بخلاف يساره حديث
 الشيخين اذا كان أحدهم
 في الصلاة فانه يناجي ربه عز
 وجل فلا يرفق بين يديه
 ولا عن يمينه ولكن عن
 يساره وهذا كما قال في شرح
 المهذب في غير المسجد
 فان كان في مسجد حرم
 البصاق فيه لحديث الشيخين
 البراق في المسجد خطيئة
 وكفارتها دفنها بل يصبق
 في طرف ثوبه من جانبه
 اليسر ككعبه وبصق
 وبزق لفتان بمعنى (ووضع
 يده على خصرته) لحديث

الاسنوى ويستحب تفرغه من هذه الامور وان فاتته الجماعة **(قول المتن يتوق الخ)** مثل هذا فيما يظهر لو كان
 بحضرة حليته وهو يتوق الى جاءها وقوله يتوق شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فان كثيرا
 من الفواكه والمشارب اللذيذة قد تتوق النفس اليها من غير جوع ولا عطش بل لو لم يحضر ذلك وحصل
 التوقان كان الحكم كذلك كذا ذكره في الكفاية تبعا لابن بونس واعتذر عن الشيخ في ذكر الحضور بالتبرك
 بلفظ الحديث ثم كلام المصنف يقتضي زوال الكراهة بزوال التوقان وان لم يحصل الشبع وهو كذلك فيما
 يظهر قياسا على ما قاله في الاعذار المسببة للجماعة نقلا عن الاصحاب نعم في الصحيحين اذا اقيمت الصلاة
 فابدؤا بالماء ولا تلبسوا حتى يفرغ منه قال في شرح مسلم فيه دليل على انه باكل حاجته بكالها وهذا هو
 الصواب وامامنا وله بعض الاصحاب من أنه باكل اقما يكسر بها سورة الجوع فليس بصحيح قال الاسنوى
 كلامه هذا مخالف الاصحاب وجعل العذر قائما الى الشبع الا انه لا يلزم بقاء الكراهة في مسئلتنا الى الشبع
 يعنى مسئلة الكتاب المذكورة ووجه عدم اللزوم انه يجوز ان تنقطع الكراهة بعد تناول ما يكسر سورة
 الجوع وان طلب منه استيفاء الشبع اذ لا يلزم من استيفائه استمرار الكراهة بعدا كل اللقم **(قوله في غير)**
(المسجد) الاولى في هذه الحالة ان يصبق في ثوبه فان فيه اذهاب الصورة بخلاف البصق على اليسار وان كان
 هنا جازا **(قوله حرم)** قال الاسنوى المشهور في كتب الاصحاب الكراهة **(قوله لفتان)** بمعنى وبالسين

الاختصار كما في الحديث ويكره المثنى كذلك خارج الصلاة لغيره من لائها مشية ألبس (قوله لمجاوزة كمله) يفيد أن المراد بالمبالغة ما خالف الكل سواء تخفص رأسه فقط أو مع صدره وأقل الركوع كأكمله ولا تقوم هذه المبالغة مقام الطمأنينة كما صرح في هذا الإصح ركوعه في هذه وتبطل صلاته إن اعتدل قبل أن يطمئن فراجع (قوله في الحمام) أي القديم بان كشفت فيه العورات وإن درس أو هجر ما لم يتخذ نحو مسجد لافي الجذب خلافاً لابن حجر ونكره في الحش مطلقاً لأنه يصبر ماوى الشياطين من ابتدائه ولا نكره على سطحهما مطلقاً (قوله والطريق) أي محل المرور في وقت المرور كما قاله شيخنا في شرحه والمراد بمكان المرور ماشانه الطروق وبوقت المرور ما تجرت العادة بالمرور فيه في ذلك الوقت ولو في البرية على المعتمد كالاسواق ورحاب المساجد (فرع) نكره الصلاة خلف شبائيك المدارس على الشوارع فتترك الصف الأول فيها أولى (قوله وألحقت الخ) يفيد عدم الكراهة على سطحها وهي معبد اليهود والبيعة بكسر الموحدة معبد النصارى وعكس ذلك الذي اشتهر في العرف بين العامة خلاف الأصل (قوله نجاستها تحت الثوب) إن كانت منبوشة ولا تفكره على ما حاذى الميت لتجاسة ماتحته من الصديد وذلك لا تتركه في مقابر الانبياء والشهداء (نفيه) محال التجاسة كحال القضاين كالقبرة فيما ذكر (فرع) تحرم الصلاة متوجهاً قبري ونكره في غيره ولا تبطل فيها ماله شيخنا (قوله وفي عطن الابل نفاها) لأنه شأنها أن لم توجد ولا نكره في مثل ذلك من غنم وبقر وجبر الامع وجود النفا بالفعول والتأمل

(باب في بيان سجود السهو وما يتعلق به)

وقسمه على صلاة النفل وسجدة التلاوة والشكر مع طلبه فيها اهتماماً بشأن الفرض ولأنه محل طلبه أصالة على أنه لو أخر عن النفل وغيره لثوهم توقف طلبه على وجود أسبابه كلها فيه وليس كذلك اذكر المأمور به من الأبعاض لا يأتي في النفل منه الا الصلاة على الآل في التشهد الاخير وارنك بالايوم باطلاً أولى من عكسه فتأمل وقدم سجود السهو على سجود التلاوة لاختصاصه بالصلاة وأخر سجود الشكر لاختصاصه

خلافاً لنكرها (قوله في ذلك) يرجع الى قوله نهي (قول المتن والمبالغة الخ) قال السبكي التقييد بالمبالغة يدل على عدم الكراهة عند عدمها وهو خلاف ما دل عليه الحديث وكلام الشافعي رحمه الله والاجاب رضي الله عنهم أجمعين ولك أن تقول حالة الركوع الكاملة فيها خفض رأس باعتبار الحالة قبلها والزيادة على ذلك تصدق انها مبالغة فلا اشكال (قول المتن في الحمام) علل ذلك بأنه ماوى الشياطين واعتمده الشيخان وقيل لكثرة التجاسة ونص عليه في الامم وبنيي عليهما الصلاة في المسلخ أو موضع طاهر في الحمام وهو مذكر مأخوذ من الحميم (قول المتن والمزلة) بفتح الباء وضمها (قول المتن والكنيسة) هي للنصارى والبيعة لليهود ولو منع أهلها من دخولها حرم (قول المتن والمقبرة) بثلاث الباء (قوله اشتغال القلب بمرور الناس) يؤخذ من هذه العلة انه لو استقبل الطريق وصلى كان الحكم كذلك (قوله نجاستها تحت الثوب الخ) قال الاسنوي هذا في البسط على التجاسة أما البسط على ما غلبت فيه التجاسة فإنه يزىل الكراهة على ما تلخص من كلام الرافعي لأنه أمر قد ضعف بالحائل (قوله نجاسة ما تحته بالصديد) ثم الذي دل عليه كلام القاضي كما قال في الكفاية احترامه قال الاسنوي ومن المعنيين يظهر لك أن صورة المسئلة فيالوحاذي الميت حتى لو وقف بين الموتى فلا كراهة نعم يكره استقبال القبر الاقبره صلى الله عليه وسلم فيحرم انتهى وما صور به المسئلة خالفه في الكفاية فقال نكره على القبر وبجانبه واليه (تمت)

قال في الاحياء نكره الصلاة في الاسواق والرحاب الخارجة عن المسجد

(باب سجود السهو)

كاذ كره في شرح المهذب (والمبالغة في خفض الرأس في ركوعه) لمجاوزة كمله الذي هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم من تسوية ظهره وعنقه كما تقسم (والصلاة في الحمام) ومنه مسلخه (والطريق والمزلة) أي موضع الزبل (والكنيسة وعطن الابل) هو الموضع الذي تنحى اليه الابل الشاربة شيئاً فشيئاً الى ان تجتمع كلها فيه فساق الى المرحى (والمقبرة الطاهرة) بان لم تنش (واقعة أعلم) لحديث الترمذي انه صلى الله عليه وسلم نهي عن الصلاة في المد كورات خلا الكنيسة فلم يرد في حديث وألحقت بالحمام والمعنى في الكراهة فيها انها ماوى الشياطين وفي الطريق اشتغال القلب بمرور الناس فيه وفي المزلة نجاستها تحت الثوب الفروش عليها مشاوي عطن الابل نفاها المشوش للخنوع وفي المقبرة غير المنبوشة ولم يقيد في الحديث نجاسة ما تحته بالصديد أما المنبوشة فلا تصح الصلاة فيها من غير حائل ومعه نكره وألحق بعطن الابل ما واهاليل

للعنى المذكور فيه ولا نكره في مراح الغنم بضم الميم أي ما واهاليل لا تتفاء ذلك المعنى فيها وان تصور فيها مثل عطن الابل فلا تتركه فيها أيضاً

(باب بالتنوين سجود السهو)

بجارجها ووسط سجود التلاوة لوجوده فيهما وأصل مشروفيته لجبر الخلل في الصلاة غير المبطل وقد يطلب
 لرغم أن الشيطان والسهولة اللين ويرادفه السهول والغفلة والنسيان وقيل السهول والسهولة عن
 المبركة دون المحافظة والنسيان زوالها عنهما معا والغفلة تعمهما والسهول مثلها ومع زوال الحكم شرعا
 سجدتان إلى آخر ما يأتي (قوله بالتوبين) دفع به توبهم الإضافة مقتضى لفقها حركتي الاستناد وهو
 المبتدأ (قوله وهو) أي سجود السهو والسهو على ما مر (قوله سنة مؤكدة) لنيابته عن سنة وذلك
 فارق جبرانات الحج (قوله من الصلاة) خرج به المندوب فيها كقنوت التلاوة وسجود التلاوة فلا سجود
 لتركه ما يصيبني (قوله ولو بالشك فيهما) أي المأمور والمنهي فالأمر بالمنهي ما يعم ما هو من جنس أفعال الصلاة أولا (قوله فرضا كانت
 هل صلى ثلاثا أم ربعا كجاءني فالمراد بالمنهي ما يعم ما هو من جنس أفعال الصلاة أولا (قوله فرضا كانت
 الصلاة أو نفلا) نعم لا سجود في صلاة الجنازة وألحق بالصلاة سجدة التلاوة والشكر ولا مانع من زيادة الجابر
 لانه للخلل وهو فيها واحد (قوله بالكاف) قيل لانه الذي في خط المصنف وقيل لان اللام تقتضي أنه
 لا يشرع السجود للزيادة أو تقتضي طلب السجود لها دائما وليس كذلك فيها وقيل لا دخال مسئلة
 الشك المذكورة لان السجود فيها لا يتردد في الزيادة وليس فيها زيادة وقيل لان اللام نوجب أن يكون
 السجود فيه لكونه من الفعل المنهي عنه فلا يصح جعله من ترك المأمور به كإفعل المصنف فتعين أنه
 بالكاف مثاله وإيناحه أن يقال ان المصنف لما ذكر أن الركن ليس من المأمور الذي يكتفي بالسجود لتركه
 وأنه لا بد من تداركه أشار إلى حكم آخر يترتب عليه وهو طلب السجود مع تداركه ولما كان من المعلوم ان
 طلبه غير منحصر في الزيادة أشار الشارح إلى انها مثال لا فيدولعل هذا هو الأقرب والحق أن الكاف في
 كلام المصنف ليدفع به ما يلزم على اللام من الاعتراض فتأمل (قوله من حصولها) أي لامن السجود لها
 أيضا كاتومهم العبارة (قوله وقديقال بسجدة) هو مرجوح والمعتد بخلافه وفي كلام الشارح هنا
 أمور منها أن ما ذكره بقوله وقد تقدم الخ صريح في أن الكلام في السكوت الطويل عمدا وصرح بما قبله
 بقوله فتذكر أنه في السكوت سهوا ومنها أن ما صيغ في أن الكلام في السكوت الطويل عمدا وصرح بما قبله
 ومنها أنه ان أراد أن السجود هنا مأخوذ من مقابل الأصح فيما صيغ في أن الكلام في السكوت الطويل عمدا وصرح بما قبله
 في الأخذ هنا وجهان أحدهما أن أخذ الحكم من متعدي ليجري على جميع في غاية البعد ومنها أن صريح
 ما يأتي أن السكوت الطويل سهوا في الركن القصير لا يبطل جزا ما صرح ما تقدم أن فيه وجهين في الركن
 الطويل وهذا مما لا يوسع القول به ولا المصير إليه فتأمل رافهم (قوله وهو القنوت) أي اليهود شرعوا وهو
 ما شتم على ثناء ودعاء سواء الوارد عنه صلى الله عليه وسلم أو عن عمر أو عن غيره مما ترك بعض أحد
 الأولين بعد الشروع فيه أو أبدال حرف منه بغيره ولو بمعناه كتركه (قوله أو قيامه) أي كنه أو
 بعضهم بان لا يقف زمانا يسع أقل قنوت مما أمر بالام بسجدة وعلى هذا جعل شيخنا الرملي افتاء والده
 بطم السجود (فرع) لو اقتدى شافعي بمحني في الصبح سجد الشافعي وانفت كل منهما لان
 المأموم يرى طلبه في صلاة الامام فتركه لا اعتقاد عدمه بجعل كالسهو بتركه وقوله ليس في محله عنده
 فهو زيادة في الخلل الذي هو غير مبطل عنده ومثله ما لو اقتدى مصلي الظهر بمصلي الصبح ولم يقف لا اعتقاد
 المأمور بخلافه في صلاة الامام بخلاف عكسه وبخلاف ما لو اقتدى مصلي الصبح بمصلي سنته لعدم الخلل

وهو كإسباني سجدتان
 بين التشهد والسلام سنة
 عند ترك مأموره من
 الصلاة أو فعل منهي عنه
 فيها ولو بالشك على ما صيغ
 بيانه فيهما فرضا كانت
 الصلاة أو نفلا (فالاول)
 للترك منها (ان كان تركنا
 وجب تداركه) بفعله (وقد
 يشرع مع تداركه) (السجود
 كزيادة) بالكاف (حصلت
 بتداركه ركن كاسبق في)
 ركن (الترتيب) من حصولها
 وقد لا يشرع السجود بان
 لا يحصل زيادة كما اذا كان
 المتروك السلام فتذكره
 ولم يبطل الفصل فيسلم من
 غير سجود فان طال
 الفصل فهو مسئلة السكوت
 الطويل وقد تقدم في باب
 يليه هذا أنه لا يبطل
 الصلاة على الراجح وقد
 قال بسجدة أخذها
 سيأتي في تطويل الركن
 القصير بالسكوت (أو)
 كان (بعضا وهو القنوت
 أو قيامه)

(قول المتن سنة) الصارف لاحاديثه عن الوجوب ما في بعضها كانت الركعة له نافلة والسجدتان ولان البطل
 كبده أو أخف ولما وجبت جبرانات الحج دون هذا والله أعلم (قوله من الصلاة) خرج به قنوت التلاوة
 ونحوه لان ذلك سنة في الصلاة لامنها (قوله ولو بالشك) دفع لما اعترض به من قصور العبارة عن افادة إبقاء
 الركن مع التردد في فعله (قوله من حصولها) أي لامن السجود أيضا كاتومهم العبارة (قوله بسجدة) أي

وان استنزم تركه ترك القنوت (والشهاد الاول أو فعوده) وان استنزم تركه ترك التشهد (وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه في الاظهر) بناء على الاظهر انها سنة فيه كاتقدم (سجد) لتركه وان كان عمدا (وقيل ان (١٩٧) ترك عمدا فلا يسجد) قلت

وكذا الصلاة على الآل حيث سنناها والله أعلم) وذلك في التشهد الاول على وجهه في الآخر على الاصح كاتقدم فانه يسجد لتركها (ولا يجبر سائر السنن) أي باقيها اذا تركت بالسجود لعدم وروده فيها بخلاف الابعاض لو روده في بعضها فانه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس ثم سجد في آخر الصلاة قبل السلام سجدتين رواه الشيخان فيه ترك التشهد مع فعوده الم شروع له وفي معناه ترك التشهد وحده وقيل عليه ترك القنوت وحده أو مع قيامه الم شروع له بجامع التكرار المقصود في عمل مخصوص والصلاة على النبي وآله حيث سنت ملحقة بالتشهد لما ذكر وسميت هذه السنن أبعاضا لقرنها بالجبر بالسجود من الابعاض الحقيقية أي الاركان وفي الروضة لو أراد القنوت في غير الصبح لنالته وقلناه فنسبه لم يسجد للسهو على الاصح ذكره في البحر (والثاني) أي الفعل المهي عنه في الصلاة (ان لم يطل هذه كالاتفتت واخطونين لم يسجد

في صلاة الامام ونحوه خلل المأموم (قوله وان استنزم الخ) يعني أن القيام بعض وان لم يتصور تركه منفردا فيجوز فصد جبرخله وحده بالسجود وأما قيام من لا يحسنه فواقع أصلا وبدلا أو بدلا فقط كقيام الفاتحة ومثل هذا يقال في فعود التشهد (قوله والتشهد الاول) أي في الصلوات الخمس قال شيخنا الرملي وكذا المقصود في النقل المطلق فلوا حرم بار بع ركعات فكثر وقصد أن يشهد عقب كل ركعتين مثلاً فترك واحد أعماقه ولو سهوا فانه يسجد وخالفه ابن حجر وكذا ابن قاسم وهو الوجه وذلك لان التشهد ان لم يطلب أصالة لم يسجد لتركه وان عزم عليه لان عزمه لا يجعله مطلقا وان طلب فالوجه السجود له وان لم يعزم عليه فتأمل (قوله فيه) أي في التشهد أعاد الضمير للتشهد وهو متعين لقوله في الاظهر وعوده للقنوت أيضا كما فعله شيخ الاسلام غير مستقيم لانه ليس في كلام الشافعي وانما ذكر طلبه من بعض المتأخرين واعتمده (قوله بناء الخ) أي القول بانها بعض مبنى على القول بانها سنة ومقابلته مبنى على مقابله (قوله حيث سنناها إلى آخره) خصه الشارح بالتشهد دون القنوت لما تقدم وجلة الابعاض في كلام المصنف ستة القنوت وقيامه والتشهد الاول وعوده والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده وعلى آله بعد الأخير وان عد فعودهما فهي ثمانية وزاد المتأخرون الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وآله ومعه بعد القنوت وهذه ستة باسقاط القيام لها وسبعة بعده واحدا واثنا عشر باعتبار كل منها فجلتها على هذا عشر وروى واختلاف في عددها لفظي ويتصور السجود لترك الصلاة على الآل في التشهد الأخير بترك امامه لالا بنفسه لانه ان سلم عامدا تركها فانت أو سهوا وعاد لها طلب فعلها لا السجود عنها فتأمل ذلك (قوله ولا يجبر سائر السنن) فلو سجد لشيئ منها عامدا عاليا بطلت صلاته والالم تبطل ويندب له سجود السهو للخلل الحاصل بهذا السجود (تنبيه) لا يلزم من معرفة طلب السجود معرفة عمله خلافا لمذهب (قوله بجامع الخ) أي مع كونه من الشعائر الظاهرة أو مع كونه ليس تابعا ولا مقدمة لغيره فلا يرد نحو أذكار السجود ودعاء الافتتاح (قوله وفي الروضة الخ) هو مفهوم ما سبقه من ان لا قنوت النازلة مسنون فيها كسجود التلاوة فلا سجود له وان قصد تركه لاجل السجود بخلاف قنوت وتر رمضان (قوله ما سياتي) أي في نقل القول (قوله كذا العمدة) ولو قال المصنف لم يسجد له لشمها وما الجبل بالشرعية كالسهو فيما يظهر اذا علم بعد تركه فراجع (قوله فانها تبطل) أشار إلى أن الخلط بين البطلان لافي السجود

عمدا كان ذلك أو سهوا أخذ من المأخوذ الآتي (قوله بناء على الاظهر) أي ومقابل الاظهر مبنى هنا على مقابل الاظهر هناك ولما فهم ذلك من ذكر البناء استغنى به عن التصريح بالمقابل وكثيرا ما يقوله ذلك قول المتن سائر السنن) فلو سجد فيها ظاهرا نجوازه بطلت صلاته الا أن يكون قريب العهد بالسلام أو نشأ ببادية بعيدة قاله البغوي ونظره الاسنوي وبين العراقي النظر بان من هو كذلك لا يعرف مشروعية السجود ومن عرف ذلك عرف عمله غالبا (قوله بجامع الخ) هذه العلة موجودة في تكبيرات العيد وفي أذكار الركوع ونحوه ومع ذلك لا يسجد ولما عمل الفرائض اختص السجود بهذه الابعاض بانها من الشعائر الظاهرة المخصوصة بالصلاة انتهى وخرج بالمخصوصة بالصلاة تكبيرات العيد قاله الاسنوي (قوله والصلاة على النبي الخ) علل غيره السجود للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بانها ذكر يجب الاتيان به في التشهد الأخير فيسجد لتركه في الاول قياسا على التشهد (قوله لم يسجد للسهو) لانه سنة في الصلاة لا منها فلا يرد على المتأخر

لسهو لعدم ورود السجود له يستثنى من ذلك ما سياتي وفي قوله لسهو كذا العمدة كذا ذكره في التحقيق وشرح المذهب (والا) أي وان أبطل عمده كركعتا زائدة (سجد) لسهو (ان لم يطل الصلاة) (بسهو ككلام كثير) فانها تبطل بسهو (فما لا يصح) كاتقدم ودليل

السجود أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً وسجد تسليماً بعد السلام رواه الشيخان وقياس غير ذلك عليه ويستثنى من هذا القسم المتفعل في الفراذا الضرف من طريقه إلى غير القبلة ناسياً أو عاد على قرب فإن صلاته لا تبطل بخلاف العائد كما تقدم ولا يسجد السهو على المنصوص المذكور في الروضة (١٩٨) كصلها ومصححه في شرح المهذب (وتطويل الركن القصير) بسكون أو ذكر

لم يشرع فيه (ببطل عمده في الاصح) لاختلافه بالموالاة (فيسجد سهو) والثاني لا يبطل عمده وفي السجود سهو وجهان أحدهما أن (فالاختدال قصير) لانه لفصل بين الركوع والسجود (وكذا الجالس بين السجدين) قصير (في الاصح) لانه لفصل بينهما والثاني طويل كالجالس بعدهما (ولو قل ركناً قولياً) المذكر طول (كفاتحة) أو بعضها (في ركوع أو) جالس (تشهد) آخر وكشده أو بعضه في قيام (لم يبطل بعده في الاصح) والثاني تبطل كنفيل الركن الفعلي وفرق الاول بان نقل الفعلي بغير هيئة الصلاة بخلاف نقل القولى ولو نقل بعض الفاتحة أو التشهد إلى الاعتدال ولم يطل فيه اختلاف ولو أطاله بنقل كل الفاتحة أو التشهد بطلت في الاصح وهذا من صور ما تقدم في تطويل الركن القصير (و) على عدم البطلان (يسجد سهو في الاصح) تركه التحفظ بالمأمور به

ولم يذكره المصنف لكان أولى إذا لا سجود مع البطلان (قوله ولا يسجد) المعتمد أنه يسجد فلا استثناء (قوله وتطويل الركن القصير) وهو في الاعتدال بقدر ما يسع الفاتحة للوسط المعتدل زيادة على ما يطلب لذلك المصلى قاله شيخنا الزبائدي وشيخنا الرملي نبعلاً بين حجر لا زيادة على ما يطلب للفرد مطلقاً وفي الجالس بين السجدين بقدر ما يسع التشهد الواجب زيادة على ما ذكرنا لا يضرب تطويل مطلوب كصلاة التسبيح ولا تطويل اعتدال الركعة الأخيرة من الصحيح قال شيخنا ومن غيرهما لا يطلب فيه التطويل في الجلدة وتقدم أن الفتوى للنازلة في نحو العبد غير مكروه وفي الروايات مكروه ومقتضاه البطلان لعدم طلبه والوجه خلافه (قوله لانه لفصل) بدليل أنه لم يشرع فيه هذا كرواجب مع موافقته للعادة كالقيام ولا يرد التشهد الاول والفتوى لانهما مسنونان والمراد أظهر مقاصده الفصل فلا ينافي أنه مقصود في نفسه أيضاً بدليل وجوب الطمأنينة فيه ليوجد فيه الخشوع والسكينة وكذا يقال في الجالس واختار النووي من حيث الدليل انها تطويلان ونقله عن الأكثرين (فرع) لو قام ناسياً للتشهد الاول فعاد له بعد ما صار إلى القيام أقرب طلب منه أن يسجد لان عمده في غير محله مبطل فهو من قاعدة ما يبطل عمده (قوله ركناً) شيئاً في مفهومه (قوله قولياً) أي غير التسمية والسلام لان نقل أحدهما مبطل وغيرهما مبطل على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد فلا يسجد لان القعود محلها في الجلدة يظهر أن غير الفاتحة من بدلها من قرآن أو ذكر لا يكون ركناً لا بقصد وكذا نحو التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله إلى ركن طويل) قيد به لاجل تمثيله بالفاتحة لانها في القصير مبطله وتقييد التشهد بالآخر لجعله ركناً للاختراز فالوجه عدم التقييد فيها ولا يلزم من وجود الفاتحة في الاعتدال تطويله لا مكان وجودها في قدر زمن الذكر المطلوب فيه ولان اعتبار الركن غير مشروط (قوله وعلى هذا استثنى الخ) وكذا يستثنى ما لو فرقه الامام في صلاة الخوف مثلاً أربع فرق صلى بكل ركعة أو فرقتين وصلى بواحدة ثلاثاً بالآخرى ركعة فانه يسجد على المعتمد لمخالفته بالانتظار في غير محل ورود ما مع كونه غير منهي عنه فلا يرد عدم طلب السجود للانتظار في نحو الركوع والسجود لانه مكروه ويسجد أيضاً من حضر ذلك الانتظار أو اقتدى به

(قوله لاختلافه بالموالاة) قال الرافعي وكما لو قصر الاركان الطويلة ونقص بعضها وهبارة ابن الرفعة في ايراد ما عجل به الشارح رحمه الله نقل لان سائر الاركان قد يجوز تطويلها فاذا طول القصير أضافت الموالاة وهي شرط في صحة الصلاة قال الرافعي ولمن ذهب إلى الوجه الآخر أن يقول معنى الموالاة ان كان بان لا يتخلل فصل طويل ليس من الصلاة بين أركانها فهو مقصود هنا وان كان بمعنى آخر فلا نسلم اشتراط الموالاة بمعنى آخر (قوله أحدهما) علمه الرافعي بان المصلى مأمور بالتحفظ واحضار الفهن أمر مؤكداً كنا كيد التشهد الاول فيسجد عند تركه قياساً عليه وقضيته كما قال الاسنوي أن يسجد عند ذلك أيضاً اه وسبب في ذلك في كلام الشارح رحمه الله (قول المتن قصير) أي فيؤمر المصلى فيه بالتخفيف ولهذا لا يسن تكرار الذكر فيه بخلاف غيره (قوله بخلاف نقل القولى) زاد الاسنوي ولهذا لا تبطل الصلاة بتكريره على المنصوص (قوله ولو أطاله بنقل كل الفاتحة الخ) ظاهره ولو خلا الاعتدال عن الذكر المشروع فيه تبطل وانه لا يقدر في ذلك كون الذكر المشروع فيه أطول من الفاتحة وفي شرح الروض ما وافق ذلك حيث ذكر ما حصله ان التطويل يلحق بقدر القيام الواجب انتهى (قوله ما تقدم) المراد به قوله بسكون أو

في الصلاة مؤكداً كنا كيد التشهد الاول (وعلى هذا استثنى هذه الصورة من قولنا) المتقدم (ما لا يبطل عمده ذكر لاسجد سهو) ويضم اليها ما تقدم في تطويل القصير تفرعاً على المرجوح وقوله ويسجد سهو كذا عمده كما سوى بينهما في شرح للشيخ ويقيس به المصنف في تطويل القصير على المرجوح فيه وهذا في الروضة في صفة الصلاة

انقرفت قبل الركوع لم يحسب على الصحيح بل يعيده بعد الرفع من الركوع ويسجد للسجود على الاصح المنصوص وذلك صادق بالعمد
والسهو فتضم مسئلة السهو الى المستثنى (ولونسي القشهد الاول) مع قعوده أو وحده (١٩٩) (فذكره بعد انتصابه بسجدة)

لتلبسه بفرض فلا يقطعه
لسنة (فان عاد) عامدا
(علما بتحريمه بطلت)
صلاته لزيادته قعودا همدا
(أو ناسيا) انه في الصلاة
(فلا) تبطل ويلزمه القيام
عند تذكره (ويسجد
للسهو أو جاهلا) تحريمه
(فكذا) لا تبطل (في
الاصح) لانه مما يخفى على
العوام ويسجد والثاني
تبطل لتقصيره بترك التعلم
هذا كله في المفرد وفي معناه
الامام ولو تخلف المأموم عن
انتصابه للشهد بطلت صلاته
الا ان ينوي مفارقه فيعذر
ولو عاد المأموم قبل قيام الامام
حرم قعوده معه لوجوب
القيام عليه باتصاف الامام
ولو اتصّب معه ثم عاد هو لم
يجز له متابعتة في العود لانه
اما خطيئته فلا يرافقه في
الخطا أو عامدا فصلاته باطلة
بل يفارقه أو ينتظره جلا
على انه عاد ناسيا وقيل
لا ينتظره ولو عاد معه علما
بالتحريم بطلت صلاته
أو ناسيا أو جاهلا لم تبطل
(وللمأموم) اذا اتصّب
دون الامام سهوا (العود
لمتابعة امامه في الاصح)
فهو مجوز لعوده للمتنع
في غير الثاني ليس له العود
لتلبسه بركن القيام كغيره

(قوله انه لو قنت الخ) أشار الى بيان مفهوم الركن والمعتمد فيه أنه اذا نقل القشهد الاول أو القنوت
أو السجدة سجد ان نوى ذلك والا فلا ولا سجود لنقل نحو التسبيح وان نواه نعم لا سجود لتقديم
السجدة على الفاتحة في القيام ولا تقديم الصلاة على التي صلى الله عليه وسلم على القنوت في قيامه أو على القشهد
في جلوسه ولو الاخير كما تقدم لان ذلك محلها في الجلة ولا الصلاة على الآل في القشهد الاول لانه قبل بندبها
فيه ولا للتسمية قبل القشهد وان كرهت على المعتمد كما تقدم (تنبيه) قد علم ان الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم تكون ركنا تارة كالقشهد الاخير وبعض تارة كالأول وسنة تارة عند سماع ذكره ومكرهه
تارة كتقديمها على محلها فاذا أتى بها في غير محلها فبطلت أنه لا يسجد الآن بقصد بها أحد الاولين فراجع
وقول العبادي بعدم السجود في نقل القشهد في الجلوس بين السجدين فيه نظر ظاهر (قوله ولونسي)
أي المصلي مطلقا ولو أمما دليل وجوب العود عليه كأي وليس النسيان قيد أو سيأتي وقول الشارح
هذا كله الخ راجع لقوله فان عاد الى آخره ورجوع الضمير ونحوه لبعض أفراد العام صحيح ولا يخصه (قوله
بعد انتصابه) أي الى محل تجزئه القراءة فيه بأن صار الى القيام أقرب منه الى أقل الركوع ومثل القيام نائبه
كشروع المصلي قاعدا في القراءة همدا فان عاد اليه في هذه بطلت صلاته على المعتمد عند شيخنا الزيد
كشيخنا الرمي ولم يعتمد افتاء والده بعدم البطلان كما في قطع القراءة له عند الافتتاح والتعود لوجود الفرق
لما سر من النيابة هنا ويتجه ان عدم البطلان هو الاصح لان مخالفة واقعة في القصد لا في الفعل كما هو ظاهر
وعلى هذا فلا يتجه ما رتب عليه بقوله فان عاد ناسيا أو جاهلا لم تبطل صلاته ويسجد للسجود على القاعدة (قوله
فان عاد) لم يقله كما قال غيره لانه لا ينتظم مع قوله أو ناسيا أنه في الصلاة (قوله أو ناسيا أنه في الصلاة)
كذا ذكره الشارح وتبعه عليه غيره من الشراح وفيه نظر اذ كيف ينسأ مع انه عائد الى القشهد
فيها فالوجه ان يفسر بنسيان تحريم العود كاذ كروه مع انه ظاهر كلام المصنف أو صريحه ومثل نسيان
حرمة العود وشكه فيها وفارق بطلانها من نسي حرمة الكلام بان العود من جنس أفعال الصلاة وعدم اغتفار
قليل الكلام عمدا وتبطل لمن جهل البطلان مع علمه حرمة العود (قوله مما يخفى على العوام) أي وكلما
شأنه ذلك يعذر في جهل المتفقه وغيره لانه من دقائق العلم كما مر (قوله عن انتصابه) أي الامام وان جلس
للاستراحة أو بقصد التشهد لم يأت به لان الجلوس لا يكون للقشهد الا بتذكره (قوله بطلت صلاته) قال
شيخنا ان طال الفصل أو قصد التخلف أو شرع في القشهد لفحش مخالفة في الاولى وشرعه في المبطل في
الثانية ولانه اذا حدث جلوس تشهد لم يفعله امامه في الثالثة وبذلك فارق تخلفه للقنوت لموافقة الامام في قيامه
كذا قالوا وفيه نظر لانه قد وافق الامام في الجلوس اذا جلس ولانه هناك أحدث قيام قنوت لم يفعله امامه
فتأمل (قوله بل يفارقه) وهو أولى من انتظاره ولا يعتد بمفاعله قبل المفارقة من تشهدا وغيره (قوله
سهوا) قيد لوجوب العود في العمد يستحب وان اتصّب وسيأتي (قوله الاصح وجوبه أي العود) الا ان

ذكر (قوله انه لو قنت قبل الركوع) صورة ذلك أن يقنت بنية القنوت والا فلا سجود قاله الخوارزمي
في الكافي وعبارة الشارح رحمه الله ظاهرة في ذلك (قوله وفي معناه الامام) لك أن تقول هلا أدخله
في العبارة نصا وقد يعتذر بان افراد الضمائر السابقة تمنع من ذلك لا يقال يمكن رجوعها الى المصلي لانا
نقول المصلي يشمل الامام (قوله سهوا) هو تصريح بماتفيه عبارة المتن لان كلامه في النسيان وأما عمد
القيام فسيأتي في قوله ولونهض عمد افلا ينبغي أن ترد صورة عمد المأموم على عبارة الكتاب وانما تعرض لها
الشارح رحمه الله قريبا تمهيدا لاحكام أقسام المأموم (قوله لوجوب متابعة الامام) عبارة غيره لان المتابعة

بل يصبر الى أن يلحقه الامام (فلت الاصح وجوبه) أي العود (والله أعلم) لوجوب متابعة الامام فان لم يعد بطلت صلاته وأصل الخلاف هل
يعود أولا وجهان حكاهما الامام والفرازي في الجواز والشيخ أبو حامد ومن تبعه في الوجوب وحاصل ذلك

ثلاثة أوجه كما حكاه المصنف في أصل الروضة مع تصحيح الوجوب فيه أخذ من قوة كلام الشرح ولو انتصب عامدا فقطع الامام بحرمة العود كالأو وكع قبل الامام عمدا ونقصه الرافعي بأن العرافين في المقيس عليه استحبوا العود فضلا عن الجواز يعني فيأتي مثل ذلك المقيس ورجحه فيه في التحقيق حاكيا فيه الوجوب أيضا (ولو تذكر) المصلي (قبل انتصابه عاد للتشهد) الذي نسبته لانه لم يتلبس بفرض (ويسجد ان كان صار الى القيام أقرب) منه الى القعود لتغييره نظم الصلاة بما فعله بخلاف ما اذا كان الى القعود أقرب أو كانت نسبته اليهما على السواء فلا يسجد لقلته ما فعله حينئذ (ولو نهض عمدا) من غير تشهد (فعاد بطلت) صلاته (ان كان) فيما نهض (الى القيام أقرب) من القعود بخلاف ما اذا كان الى القعود أقرب أو كانت نسبته اليهما على السواء فلا تبطل صلاته وشمل صورتين قول الروضة كالحاكم وان عاد قبل ما صار الى القيام أقرب

لحقه الامام قال شيخنا الرملي في شرحه أو نوى فراقه فلا يجوز له العود ولا يعتد بما فعله قبلهما على المعتمد وفي نية المفارقة نظر لان فعله لا يغفل عنه ولا يعتد به في الاعتدال بل حقوق الامام له لان في عوده حينئذ غش مخالفة مع موافقة الامام فيه وفارق الاعتداد بلحقه هنا وجوب العود على من قام ظاهرا سلام امامه وان سلم امامه بعد قيامه أو نوى مفارقتها بعده بانه هنا فعل شيئا للامام فعله وقد وافقه فيه (تنبيه) يجري ما ذكر في عكسه بان سجدة المأموم والامام قائم واعلم أن معنى عدم الوجوب على العائد من حيث ان صلاته لا تبطل لولم يعد والا فهو حرام لانه من السبق ولومن ابتدائه ومعنى الوجوب على الساهی من حيث بطلان صلاته لولم يعد بعد علمه والافلا حرمة عليه ومحل وجوب العود عليه ان صار للقيام أقرب قبل علمه في صورة القيام أو بلغ حد الرأى في عكسه والا ندبه العود لعدم غش المخالفة وقيل يجب العود هنا مطلقا لانها ابتداء فعله فراجع (قوله ثلاثة أوجه) وهي يجب يجوز لا يجوز لان لا يجب مساو له يجوز فهما واحد نعم يدخل التنب في عدم الوجوب وليس مرادا (قوله انتصب) أي وصل الى محل اجزاء القراءة وهو قيد لقول الامام بحرمة العود اذ قبله لحرمة (قوله استحبوا العود) هو المعتمد والعمد هنا كالسهو لعدم غش المخالفة (قوله فيأتي مثل ذلك) أي الاستحباب وهو المعتمد كما في التحقيق (قوله المصلي ولو ماموما) لكنه لا يسجد لتحمل الامام عنه (قوله عاد) أي ندب مطلقا (قوله ويسجد) أي ان دامت صلاته فان نوى الانتقال الاقتصار على ما فعله وعاد لم يحز له السجود (قوله منه) أي من نفسه (قوله ولو نهض الخ) قال شيخنا في شرحه هو محترز نسي فيما تقدم وهو كذلك لكن في اطلاقه نظر يعلم مما يأتي فالمراد بالقصد فيه الاول والمراد بقوله عمدا عزمه على ترك ذلك التشهد حال نهوضه وحال عود مبطلة صلاته بالعود فقط بانه عبت ولذلك رتب المصنف عليه بقوله فعاد بطلت صلاته فقول بعضهم ان بطلانها بالنهوض والعود معا غير مستقيم لان نهوضه محسوب له مطلقا وقول الاسنوي انه تبطل صلاته بوضوئه الى ذلك المحل هو فيما اذا كان قيامه في التشهد الاخير لان نهوضه حينئذ عبت لعدم حسبانته وسيأتي ما يصرح بان هذا هو الحق الذي يجب المصير اليه (قوله فعاد) أي بالفعل فلا تبطل بقصد العود نعم ان عزم في ابتداء نهوضه على العود بطلت صلاته بمجرد نهوضه لانه شرع في المبطل (قوله ان كان صار الى القيام أقرب) أي منه الى القعود فان عاد قبله لم تبطل صلاته مطلقا ولو بعد فراغ صلاته لانه من الفعل القليل كالخطوتين فتأمل (تنبيه) حاصل المسئلة أن من قام عن التشهد الاول غير قاصد تركه فله العود ما لم ينتصب ويسجد للسهو ان صار الى القيام أقرب منه الى القعود والافلا وان قام عنه قاصدا تركه لم تبطل صلاته بالقيام مطلقا ثم ان عزم على فعله بعد قصد تركه فله العود ايضا ما لم ينتصب لان النقل يجوز فعله بعد قصد تركه ما لم يفت محله ويسجد للسهو ان صار الى القيام أقرب كما مر والافلا وان من قام عن التشهد الاخير ساهيا غير قاصد تركه فله العود وان انتصب ويسجد للسهو ان صار الى القيام أقرب والافلا وان قام قاصدا تركه بطلت صلاته ان صار الى القيام أقرب أو قصد وصوله لذلك وان لم يعد لانه ما يبطل عمده والافلا كما يأتي وعلى هذا ينزل كلامهم فافهم هذا فانه مما يجب المصير اليه ولا يجوز العود عنه الى غيره ولا التعويل عليه

أمر هاتما كدبديل سقوط القيام والقراءة عنها عن المأموم (قوله ولو انتصب عامدا) أهمل الشارح رحمه الله ما لو صار المأموم في نهوضه عمدا الى القيام أقرب فيحتمل أن يكون حكمها كالانتصاب كما أن الامر كذلك في حق غير المأموم فيجري فيها ما تقرره عن الامام وغيره ويحتمل تعيين ماسياتي عن التحقيق (قوله منه) أي من نفسه (قوله لتغييره نظم الصلاة) عبارة الرافعي لانه أتى بفعل غير نظم الصلاة ولو أتى به عمدا في غير موضعه لبطلت صلاته واعلم انه في التحقيق وشرح المذهب صحح في هذه المسئلة عدم السجود مطلقا (قول المتن ولو نهض عمدا) هو قسم قوله السابق ولو نسي التشهد الاول كما أن قوله السابق ولو نسي

(ولونى قنونا قد كره في سجوده لم يعله) لتلبسه بفرض (أو قبله عاد) لعدم التلبس به (٢٠١) (وسجد للسجود بلغ حد الركوع) في

هو به لا يذبح ركوعاً بخلاف
مالا ذام ييلفه فلا يسجد
(ولوشك في ترك بعض)
بالمعنى السابق كالقنوت
(سجد) لان الاصل عدم
فعله (أو ارتكاب نهى)
أى منهى يجبر بالسجود
ككلام قليل ناسيا (فلا)
يسجد لان الاصل عدم
ارتكابه ولوشك هل سهو
بالاول أو بالثاني سجدتين
مقتضيه ولوشك في ترك
مندوب في الجملة لا يسجد
لان المتروك قد لا يقتضيه
(ولوسها) بما يجبر بالسجود
(وشك هل سجد) أولا
(فليسجد) لان الاصل
عدم السجود (ولوشك)
أى نرد (أصل ثلثاً ثم
أربعاً أتى بركة) لان
الاصل عدم فعلها (وسجد)
للتردد في زادها ولا يرجع
في فعلها الى ظنه ولا الى
قول غيره وان كان جعاً
كثيراً والاصل في ذلك
حديث مسلم اذا شك أحدكم
في صلاته فليدرأ أصله
ثلاثاً ثم أربعاً فليطرح
الشك وليبن على ما استيقن
ثم يسجد سجدتين قبل أن
يسلم فان كان صلى خسا
شفعن له صلاته أى ردتها
السجدتان الى الرابع
(والاصح انه يسجد وان
زال شكه قبل سلامه) بان
تذكر أنها رابعة لفعلها مع
التردد ومقابل الاصح لا يعتبر التردد بعد زواله (وكذا حكم ما يصلبه

(قوله ولونى) أى المصلى مطلقاً وتختلف بعض الاحكام فى المأموم لا يضر والنسيان ليس قيداً
(قوله لتلبسه بفرض) فهو به وضع الاعضاء السبعة كما قاله الخطيب واعتبر شيخنا معه التحامل
والتكيس وان لم يطمئن ومن عاد بعد هوى به أو سجوده اليه ففيه ما مر فى القائم عن الشهيد الاول (قوله ان
بلغ حد الركوع) أى أقل الركوع (قوله ولوشك في ترك بعض) اعلم ان جملة صور ترك المندوب ولو بقينا
أو غير بعض عشرة أحدها يتقن ترك بعض معين كالقنوت وفيه السجود ثانياً يتقن ترك بعض مهم فى
الابعض كالقنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه مثلاً وفيه السجود أيضاً وهاتان معلومتان من
كلام المصنف بالاولى ثالثاً الشك في ترك بعض معين كالقنوت هل فعله أو لا وفيه السجود لان الاصل عدم
فعله وهذا هو الذى فى كلام المصنف رابعاً الشك في ترك بعض مهم فيها كأن شك هل فعل جميع الابعض
أو ترك شيئاً منها والوجه فيها عدم السجود كما فى المنهج لانها المحترز عنها بقوله معين لانه اجتمع فيها ضعفان
الشك والابهام خامساً يتقن ترك مندوب مهم فى الابعض والهيئات سادساً يتقن ترك هيئة معينة
كنسيب الركوع سابعاً الشك فى فعل هيئة معينة كاذكر ثانياً يتقن ترك هيئة مهمة تاسعاً الشك فى
ترك هيئة مهمة عاشرها الشك فى ترك مندوب مطلقاً ولا سجود فى هذه الستة كما فهم من كلام المصنف لان
المتروك فى أولها قد لا يقتضى السجود وفى البقية ليس بعضاً وعدم السجود فى الشك فيها أولى من عدمه
مع نيقتها وبما ذكر علم أن تقييد شيخ الاسلام البعض بالمعين لا بد منه ولا يفتربما انتقد به عليه بعض
أكابر الفضلاء والعلماء والحق أحق بالاتباع والتسليم له أولى من التزاع (قوله بالمعنى السابق) وهو كونه
بما يجبر بالسجود (قوله أصلى ثلاثاً أو أربعاً) أى فى صلاة رابعة ولو من النفل المطلق الذى عقد نيته عليه
وجواز الافتصاره لا يمنع من ذلك (قوله للتردد الخ) أشار الى أن السجود ليس للشك فى فعل المنهى عنه
فلا يخالف ما مر فى كلام المصنف (قوله ولا يرجع فى فعلها الى قول غيره) ولا فى تركها كذلك الا ان تذكر
ذلك وعليه يحمل ما وقع فى قصة ذى الديدن من أنه صلى الله عليه وسلم تذكر ما وقع له حين نبهوه عليه وهذا
أولى من قول بعضهم انه صلى الله عليه وسلم رجع الى قول الصحابة لياوهم عدد التواتر كما يأتى لانه يحتاج الى
ثبوت كونهم كانوا كذلك على أن ذلك فى وقت جواز نسخ الاحكام وتغييرها كما أشار اليه ذى الديدن فيما
ذكره فتأمل (قوله وان كان جعاً كثيراً) أى ولم يبلغو اعداد التواتر والارجع الى قولهم لانه يفيد اليقين
قال شيخنا وفعلهم كقولهم كفى صلاة الجمعة ونحوها (قوله ردتها السجدتان الى أربع) أشار الى أن
سجود السهو نزع منها الزيادة الواقعة بها الخلل فرجعت الى أربعة كاملة كما هو أصلها وجمع ضمير شفعن
باعتبار انضمام ما بين السجدتين اليهما وبهذا اندفع ما قيل ان معنى شفعن له صلاة جعلتها ستاً بضم
السجدتين بعد جعلها مراكمة مع الركعة الزائدة الى الأربع وكذا ما قيل ان معناها ان السجدتين شفعن وقد
انضم الى شفعن ولا يخفى نكارة هذين القولين اذا قائل بأن السجدتين بركة ولا بأن بعض ركعات الصلاة
الواحدة فرض وبعضها نفل فاذا ذكر فى بعض الاحاديث مما يوهى أن الزيادة نافذة برأيه مطلق الزيادة أو
انه يشاب على ما لا يتوقف فيه على نية تواب النافذة أو ان الحديث ضعيف أو مرادى بالمعنى (قوله ما يصلبه

انتصابه قسم قوله السابق قد كره بعد انتصابه (قول المتن ان بلغ حد الركوع) شرط لقوله ويسجد للسهو
(قوله أى نرد) أى باستواء أو رجحان فلا يعمل بظنه ولا بقول غيره لان لفظ الشك وقع فى الحديث وهذا
معناه فى اللغة (قوله للتردد في زادها) هذا التعليل هو المعتمد وقيل العلة الخبر ولا يعمل بمعناه لانه لم يتيقن
ترك مأمور ولا فعل منهى (قوله ولا يرجع فى فعلها الخ) لا يقال يشك عليه قصة ذى الديدن لانهم لم يخبروه
بالفعل انما أخبروه بالترك نعم قضيتها تأثير الشك بعد السلام المستند الى قول الغير الآن يجاب بانه صلى الله
عليه وسلم تذكر عقب اخبارهم (قوله أى ردتها الخ) يعنى ان الخامسة والخلل الحاصل بزادتها زال شرعاً

مترددا واحتمل كونه
 زائدا) انه يسجد للتردد
 في زيادته وان زال شك
 قبل سلامه (ولا يسجد
 لما يجب بكل حال
 اذا زال شك مثله شك في
 الثالثة) في الواقع من
 الرابعة (أما الثالثة هي أم
 رابعة فتد كرفيا) أنها
 ثالثة وأى رابعة (لم
 يسجد) لان ما فعله
 منها مع التردد لا بد منه
 (أو) تد كرفيا (الرابعة)
 التي أتى بها أن ما قبلها ثالثة
 (سجد) لان ما فعله منها
 قبل التد كرحم للزيادة
 (ولوشك بعد السلام في
 ترك فرض لم يؤثر على
 المشهور) لان الظاهر
 وقوع السلام عن تمام
 والثاني يؤثر لان الاصل
 عدم فعله فينبى على المتيقن
 و يسجد كافي صلب الصلاة
 ان لم يطل الفصل فان طال
 استأنف كافي أصل الروضة
 ومرجع الطول العرف ولا
 فرق في البناء بين أن يتكلم
 ويمشي ويستدير القبلة
 وبين أن لا يفعل ذلك
 (وسهو حال قدوته)
 كان سهوا عن التشهد الاول
 (بحمله امامه) كما يحمل عنه
 الجهر والسورة وغيرها
 (فلوطن سلامه فلم يبان
 خلافه) أى خلاف ظنه
 (سلم معه) أى بعد سلامه

مترددا) وكان مما يبطل عمده (قوله في الواقع) رفع به التناقض في كلامه لانه لا يتصور الشك في انها ثالثة
 أو رابعة مع علمه انها ثالثة (قوله أوفى الرابعة) قال الاسنوي وكذا الوئذ كرفيلهما بعد ان صار الى القيام
 أقرب منه الى القعود واعترضه شيخ الاسلام بأن المبطل انما هو النهوض مع العود لا النهوض وحده وهنا
 لم يعدورده ابن حجر وانتصر للاسنوي وهو الوجه ولقد قال في الروضة لو قام امامه خامسة فان فارقه قبل ان
 صار الى القيام أقرب لم يسجد ولا سجدوا قدم ما يتعلق بذلك فراجع (فرفع) سلم من ركعتين من رابعة
 مثلا طائعا امامها وأحرم باخرى بعدها ثم تد كرحاله فان طال الفصل بين سلامه واحرامه فالثانية محبة
 وبعد الاولى أو بين سلامه وتد كره بعد احرامه بالثانية بطول الوقت لانهما فان لم يطل الفصل بنى على
 الاولى وأتمها ولا يحسب ما فعله من الثانية فيجب أن يقعد ثم يقوم لا تمامها ولا يضراحامه بالثانية ولا
 استدباره القبلة قبل احرامه ولا وطؤ منجاسة ولا مفارقه مصلاة ولا كلام قليل ونحو ذلك (قوله ولوشك
 بعد السلام) أى طرأ له بعد سلامه التردد في حاله قبل صلاته وأنها خرج بالتردد تد كرحاله واخبار عدد
 بالتواتر قال شيخنا وكذا ظنه بخبر عدل لان الظن معه كاليقين (قوله في ترك فرض) عدل عن أن يقول
 في ترك ركن ليشمل الركن وبعضه والشرط وبعضه والمعين منهما والمبهم كترك الفاتحة وبعضها أو الركوع
 أو طمأ نيته أو بعض الأركان أو الاستقبال في جميع صلاته أو بعضها أو الاسترك ذلك أو الوضوء أو بعضه
 ولو نيته وان كان الآن غير منظر اولى الاقداء في غير الجمعة وبعض ذلك ومنه ما لو يقن الطهار فوشك في
 الحلت أو عكسه وقال شيخنا وجوب الاعادة في صورة العكس نعم التردد في نية الصلاة وتكبيره الاحرام
 موجب الاعادة لان التارك لو اعادة منهما ليس في الصلاة الا ان تد كرفيلهما ولو بعد طول الزمان وخرج
 بالتردد بعد الفراغ كما هو ما لو تردد قبل الشروع وحكمه ظاهر وما لو تردد في أثناء الصلاة فيلزمه فعل ما تردد
 فيه في غير الشرط وبطل صلاته فيها نعم التردد في بعض الركن بعد فراغه منه لا يؤثر فيه فلا يلزمه اعداده
 (فرفع) عليه صلاتان فكل واحدة منهما ثم بعد فراغه منها شك في أيهما التي صلاها لزمه اعادةها معا
 لتبرأ ذمته بقينا وهو ظاهر وليس هذا من الشك في النية كإيمه بعضهم (قوله لان الظاهر وقوع السلام
 عن تمام) والاصل في أفعال العقلاء وقوعها على السداد (قوله وسهو حال قدوته) أى مدة وجودها حسا
 أو حكما كسهو الفرقة الثانية في ركعتيها الثانية في صلاة ذات الرقاع (قوله بحمله امامه) ان كان أهلا للتحمل
 والمراد أنه يحمل مقتضاه كما قاله ابن حجر وغيره قال شيخنا وهو سجد السهو فلا يطلب من المأموم ويتجه
 أنه يحمل الخلل الواقع في صلاته أيضا بمعنى كأنه لم يوجد فراجع (قوله كما يحمل) أى قياسا على ذلك وقدم
 القياس على الحديث لانه ضعيف واهل ذلك كرحيئت لبيان ضعفه كإسائي (قوله وغيرها) كالفقوت في
 الجهرية قال العلامة ابن قاسم وكسجود التلاوة وفيه نظر ظاهر بل لا وجه له فراجع (قوله أى بعد
 سلامه) أى المأموم أى يجب على المأموم أن يسلم ثانيامع الامام أو بعده بعد سلامه الواقع منه قبل سلام
 الامام لو وقوعه لغوا في غير محله وهذا ما قاله العلامة ابن عبدالحق ومشي عليه شيخ الاسلام وقيل ضمير سلامه
 عائد للامام فبعد تفسير لم أى يجب على المأموم أن يسلم بعد سلام الامام وهذا مع بعده يوم علم صحة سلام
 وذهب أثره بسبب السجود فهو جابر للخلل الحاصل من النقصان نارة ومن الزيادة أخرى (قوله أو تد كرفي
 الرابعة) لو تد كرفيلهما قال الاسنوي فالقياس السجود ان كان بعد ما صار الى القيام أقرب والا فلا قال وقد
 يقال يسجد مطلقا بناء على ان الانتقال واجبة (قول المتن ولوشك بعد السلام الخ) قضية حديث ذي
 الدين انه يؤثر عند اخبار الجمع الا ان يحمل على أن النبي صلى الله عليه وسلم تد كرحاله عقب اخبارهم له
 (قوله لان الظاهر الخ) علل أيضا بان عروض هذا الشك للمصلي كثير فلا كف بتدركه بعد السلام عسرو شق
 (قول المتن بحمله امامه) لحديث معاوية بن الحكم القتيبي تكام خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم

(ولا سجود) لان سهو في

حال القدوة (ولو ذكر في تشهد ترك ركن غير النية والتكبير قام بعد سلام امامه الى ركعتي) التي فاتت بفوات الركن كان ترك سجدة من ركعة غير الاخيرة فان كانت من الاخيرة كلها (ولا يسجد) لان سهو في حال القدوة زاد على المحرر قوله كالشرح غير النية والتكبير لان التارك لواحدة منهما ليس في صلاة (وسهو بعد سلامه) أي سلام امامه (لا يجمل) أي امامه لا انتهاء القدوة (فلو سلم المسبوق بسلام امامه) قد كرهه (بني وسجد) لان سهو بعد انتهاء القدوة ولو سها المنفرد ثم اقتدى لا يجمل الامام سهوه (و يلحقه) أي المأموم (سهو امامه) كما يجمل الامام سهوه وفيها حديث ليس على من خلف الامام سهو فان سها الامام فعليه وعلى من خلفه السهو وراه الدارقطني والبيهقي وضعفه (فان سجد) أي امامه (لزمه متابعتي) فان تركها عمدا بطلت صلاته واستغنى في الروضة كاصلها اذا تبين له حديث الامام فلا يلحقه سهوه ولا يجمل الامام سهوه وماذا يتقن

المأموم مع الامام وليس كذلك الآن يحمل على الاكمل (قوله ولا يسجد) وان كان ما فعله مبطلا وتعمده (قوله ولو ذكر) أي نذكر أي علم وخرج به الشك فليسجد لا خيال الزيادة كما مر (قوله ولا يسجد) جواب لكلام المصنف ولقول الشارح كلها (قوله لان التارك لواحدة منهما) أي النية والتكبير (قوله ليس في صلاة) وكلامه في العلم بتركها ومثله الشك فيه ما لم يتذكره قبل فعل ركن أو مضى زمنه قال شيخنا الرمي والشروط مثلها فبادر وقد مر ويجرى الشك في النية والعلم بتركها في غير الصلاة من العبادات واستثناء بعضهم الصوم من الشك ليس في محله الا ان حل على الشك في أن النية فيه وقعت قبل الفجر أو بعده فراجع (قوله وسهو بعد سلام امامه) هذا صريح في ان سهو مع سلام امامه محمول عنه فقوله بسلام امامه بمعنى بعده لانه تصور لم يقبله ولذلك فرعه بالقائه وهذا ما قاله ابن حجر قال واذا أحرم شخص خلف الامام حينئذ انقضت صلاته جماعة ولا يضر في ذلك اختلال القدوة بالشروع في السلام لبقاء حكمها وخالفه شيخنا الرمي فقال ان سهو في ذلك غير محمول فيسجد ولا ينقض احرام الشخص المذكور لاختلال القدوة بما ذكر وقال العلامة الخطيب يحمل السهو فلا يسجد له ولا ينقض احرام الشخص المذكور فرادى لاجتماعه فيه نظر لان فيه جمعا بين الضدين (قوله فلو سلم المسبوق) خرج ما لو قام ليأتي بماعله ظانا سلام الامام فبان عدمه فيجب عليه القعود ولا يعتد بما فعله قبله ولا يكفيه نية المفارقة في قيامه نعم ان كان حصل منه قعود فينبغي أن يعتد به وبما بعده كأن لم يتذكر الا في ركعة ثانية بعد قيامه فراجع وعلى كل يسجد للسهو (قوله ويلحقه سهو امامه) وان اقتدى به بعد سجوده للسهو كما يفيد غوى كلامهم وجبر التحلل لا يمنع وجوده فتأمل (قوله فان سجد أي امامه) ولو لم يسهو كاعتقاد حنفى ترك القنوت في الوتر وان أتى به المأموم معه في محله لزمه متابعتي وان لم يعلم بسهوه لانه الآن للحض المتابعة حتى لو ترك بعضه امتنع على المأموم اتمامه وبذلك فارق عدم متابعتي في قيامه خامسة واما السجود لاجل سهو الامام فهو في الاخير نعم ان كان المأموم مسبوقا وسجد الامام الحنفى بعد سلام نفسه لم يجزه متابعتي وانما يسجد في آخر صلاة نفسه وكذا لو كان الامام شافعيًا موافقا ولم يتم المأموم التشهد الواجب أو الصلاة على النبي الواجبة فيجب عليه التخلف لان تمامها لا يسجد جابر للحض المتابعة وهو لا يقع جابر قبل تمام الواجب خلافا لابن حجر فلو سجد قبل تمامها عمدا اعلمنا بطلت صلاته لانه غير معتد به ثم يجب عليه أن يسجد بعد تمامها ولو بعد سلام الامام لاستقراره عليه بفعل الامام فان لم يسجد وسلم عامدا أو ساهيا و طال الفصل بطلت صلاته فيها والواجب عليه العود الى الصلاة ليسجد فان لم يعد بطلت أيضا ولو لم يسجد الامام لم يتعين على المأموم السجود ولو سجد الامام في هذه سجدة فقط لم يتعين عليه أيضا ولا يجوز للمسبوق فعل الثانية ويندب للموافق فعلها كما في غير هذه وهو اولى بما لو تركه الامام (قوله همدا) فلو كان سهوا واجب عليه فعله بعد التذكر ولو بالعود بعد سلامه وان سلم الامام فان لم يفعل بطلت صلاته على ما تقدم (قوله بطلت صلاته) أي بشروع الامام في الهوى للسجدة الاولى ان فعد المأموم التخلف والافشروع للهوى للسجدة الثانية (قوله وماذا اتيقن غلط الامام الخ) قال ابن الملقن وغيره كما في التصحيح لابن قاضي عجلون وهذه المسئلة مشككة تصور احوكها واستثناءه اذ كيف يتصور يتقن الغلط مع كونهما في الصلاة وكيف لا يسجد مع

(قول المتن قام بعد سلام امامه) كذلك الحكم فيها لو شك في ترك الركن المذكور ولكن هل يسجد أو لا قال القاضي الحسين كنت أقول يسجد ثم رجعت وقلت لا يسجد قال العراقي السجود أظهر كالمسبوق اذا شك في ادراك الركوع (قول المتن فلو سلم المسبوق) لو اقتصر على قوله السلام ثم تذكر قبل الخطاب قال الاسنوي لم يسجد كما قاله البغوي ثم بحث أعني الاسنوي السجود اذا تولى الخروج من الصلاة عند النطق بالسلام (قول المتن بسلام امامه) ظاهره ولو كانا معا (قول المتن لزمه متابعتي) أي ويكون سجوده لاجل سهو الامام

غلط الامام في ظنه وجود مقتضى السجود فلا يتابعه فيه (والا) أي وان لم يسجد امامه

(فيسجد) هو (على النص) وفي قول مخرج لا يسجد هو ناظر الى انه لا يلحقه سهو امامه وان لم يمتدحه في السجود وهذا الكلام في الموافق (ولو اقدم مسجوق بن (٢٠٤) سها بعد اقتدائه وكذا قبله في الاصح) وسجد الامام (فالصحيح) في صورتين

(انه) أي المسجوق يسجد معه رعاية للتابعة (ثم) يسجد أيضا (في آخر صلاته) لانه محل سجود السهو الذي لحقه ومقابل الصحيح انه لا يسجد معه نظرا الى أن موضع السجود آخر الصلاة وفي قول في الاولى ووجه في الثانية يسجد معه متابعة ولا يسجد في آخر صلاة نفسه وهو المخرج السابق وفي وجه في الثانية هو مقابل الاصح انه لا يسجد معه ولا في آخر صلاة نفسه لانه لم يحضر السهو (فان لم يسجد الامام يسجد) هو (آخر صلاة نفسه) في صورتين (على النص) ومقابله القول المخرج السابق (وسجود السهو وان كثر) أي السهو (سجدتان كسجود الصلاة) في واجباته ومنه وبأنه وحكي بعضهم انه يستحب أن يقول فيه مسجبان من لا ينم ولا يسهو وهو لا يتق بالحل وقوله في المحرر بينهما جلسة أدخله المصنف في التشبيه (والجديد أن محله) أي السجود (بين تشهد وسلامه) أي تشهدته المختوم بالصلاة على النبي وآله كقوله في الكفاية

أن يسجد الامام غلط ما وجب للسجود وكيف يستثنى غير الساهي من الساهي وأجيب بأنه يتصور التيقن بكتابتته أو يد السجود للسورة مثلا أو بانه تكامل بذلك قليلا ناسيا أو جاهلا أو بعد سلام نفسه وقبل سلامه بأن الحكم المنفي هنا عدم متابعتة في هذا السجود وأما كون سجوده هذا يقتضي السجود في آخر صلاته فذلك حكم آخر وبأن الاستثناء من حيث الصورة (قوله فيسجد هو) أي المأموم السجدتين سواء تركهما الامام أو واحد منهما أو كان يرى السجود بعد السلام وقصد ذلك لان القدوة انقطعت (قوله وهذا ناظر الخ) هو صريح في أن حقوق سهو الامام للمأموم فيه خلاف ولم يتقدم ما يدل عليه فراجع (قوله وهذا الكلام) أي قوله بلحقه سهو امامه (قوله في الموافق) والمراد به هنا من تم صلاته مع تمام صلاة الامام (قوله رعاية للتابعة) فالسجود معه واجب ولو خليفة عن الامام الاصل في أن لم يسجد معه عليه ما بطلت صلاته كما تقدم (قوله ثم يسجد الخ) قال شيخنا الرمي ندبا وان فاتته المتابعة بنحو غفلة وفارق الموافق المتقدم بأن سجود الامام فيه في محل سجوده هو كما تقدم وقال ابن حجر بالجواب هنا أيضا (قوله وفي قول) هو من مقابل الصحيح وعبر عنه بالقول لانه مخرج (قوله يسجد هو) أي ندبا كالموافق (قوله وان كثر السهو) ويقع السجود جابر الجميع الخلل ان لم يقصده جبرخلل معين والافات جبر غيره ولا يكرمه ولو تبين أنه لم يسه بما عينه بل بغيره سجد للخلل بهذا السجود وبدخل معه جبر غيره ان لم يقصد تركه (قوله سجدتان) أي بنية سجود السهو وجوب بالقلب فقط قال ابن حجر ولا يحتاج المأموم الى نية كما هو واضح وبه قال شيخنا الرمي في شرحه واعتمده شيخنا الزبدي كافي سجود التلاوة الآتي ولا يحصل الجبر بسجدة واحدة بل ان قصد الاقتصار عليها قبل فعلها بطلت صلاته بشروعه فيها أو بعد فعلها لم تبطل ولو عثر له السجود بعد ذلك لم يكفه سجدة واحدة لان قصد ترك السجدة قاتل لم يفعلها ألغى التي فعلها كذا نحرر مع بعض مشايخنا فيراجع (قوله في واجباته) فان أخل بشئ منها فهو كالترك فيه التفصيل المذكور آنفا (قوله بين تشهد) أي الشامل للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يؤخر عن الواجب وجوبه عن المنسوب ندبا ولا يضر طول الفصل قبله ولا بعده ولا تشهد بعده أيضا (قوله قبل السلام) نعم يندب للامام تأخير سجود ملأ بعد سلامه في السريفة وان طال الفصل قاله شيخنا الرمي وفيه نظر فراجع (قوله وير زيادة) وقيل لاجل المتابعة وينبني عليهما مسائل منها الخلاف الآتي في سجوده اذ لم يسجد الامام ويجب على المأموم المتابعة ولو لم يعلم سهو الامام بل لو لم يسجد الا واحدة سجد المأموم أخرى حلا على انه نسي أقول وقد يشكل الاتباع بما لوقام الى خامسة فان المأموم لا يتابعه مع احتمال أن الامام تذكر ترك ركن فقام ليأتي بركعة وبجواب بان المأموم لو تحقق الحال أعني الخلل في المسئلتين طلب منه المتابعة في السجود وامتنع عليه الموافقة في الركعة التي قام الامام ليأتي بها لان صلاة المأموم قدمت بل لو بقي على المأموم ركعة لم يتابعه فيها قام اليه أيضا ذكره في الروضة (قول المتن فيسجد على النص) أي ولو كان الامام يرى السجود بعد السلام فان المأموم يسجد بمجرد سلام الامام ولا يتأخر حتى يأتي الامام بسجوده لان القدوة انقطعت بالسلام (قول المتن وان كثر) لو سجد في هذه الحالة لبعض الاسباب فقط قال في البحر فيحتمل الجواز وينجبر ما نواه فقط ويحتمل البطلان لانه زاد سجودا على غير المشروع ويحتمل الاجزاء ان قصد الاول دون غيره (قوله وفي القديم الخ) لو حصل زيادة ونقص سجد على هذا قبل السلام فقط على الاصح في الروضة قال ابن الرفعة لان الذين ذهبوا الى أنه بعد السلام في الزيادة قالوا بصحته قبله انتهى أقول كيف يجتمع هذا مع قول الاسنوي رحمه الله والخلاف في الاجزاء وقيل في الافضل وبجواب بان المراد بالوابسته أي في حال النقص

(قوله) وفي القديم ان سها بنقص سجد قبل السلام أو بزيادة فبعد وفي القديم آخر يتخير ان شاء قبله وان شاء بعده وثبت فضل الاسرين عنه صلى الله عليه وسلم في الحديثين الاولين في الباب واستند لتقديم الاول الى أن السهو في الاول بالنقص وفي الثاني بالزيادة

من التعرض للزيادة (فان سلم همدا) على الجديد وكذا القديم في النقص من غير سجود (فات في الاصح) ومقابلته كالمسهون قصر الفصل سجد والا فلا (أوسهوا وطال الفصل) ومرجه العرف (فات في الجديد) بخلاف القديم في السهو بالنقص فلا يفوت عليه (والا) أي وان قصر الفصل (فلا) يفوت (على النص) لما تقدم من الحديث المحمول على ذلك وقيل يفوت حرام من الغاء السلام بالعود الى الصلاة (واذا سجد) في صورة السهو على النص وألقديم (صارعاثدا الى الصلاة في الاصح) فيجب أن يعيد السلام كما صرح به في شرح المهذب واذا أحدث بطلت صلاته والثاني لا يضر لحصول التحلل بالسلام ودفع بأن نسيانه السهو القوي لو ذكره لسجد لرغبته في السجود بخروج السلام عن كونه محلا واذا سجد على مقابل الاصح في السلام همدا لا يكون عاثدا الى الصلاة قطعاً (ولوسها امام الجمعة وسجدوا) فبان فوتهما أتموها ظهراً (كاسياني في بابها) وسجدوا أيضاً لتبين ان ذاك

أي فقط أومع النقص (قوله وحل الجديد الخ) فان قيل انه لم ير أنه صلى الله عليه وسلم قسم بعد السجود قلنا هذا كاف في سقوط دليله الذي استند اليه مع أنه لم ير أنه لم يسلم بعده أيضاً (قوله الماقى الحديث) أي السابق في كلامه المتعرض للزيادة بقوله فان كان صلى خسا شفعن له صلاته وهذا يدل على أن الزيادة نقص في المعنى كإس (قوله في النقص) قيد به لقوله وأوسهوا (قوله وطال الفصل) أي بين تذكره وسلامه ومثله لوطي نجاسة أو تسكلم كثيرا أو أتى بفعل مبطل وكالسهو الجهل (قوله فلا يفوت) أي وان خرج الوقت لانه من المدة ثم يفوت بعروض مانع كتحرق خوف وفراغ مده وحدث وان تطهر عن قرب ووقفيهما علتيم ولا يصح العود فيها ونية اتمام أو اقامه وضيق وقت جمعة عنه ويصح عوده في ذلك ولو لمع العلم به ولا يضر في عوده انقلاب الجمعة ظهر وان كان حراما لقوات الوقت ولا لزوم الانعام ونحوه ويؤخر السجود الى قبيل السلام وهذا ما اعتمدته شيخنا الرمي كما نقله عنه العلامة العبادي ولا يخالفه من نظر خصوصا في تصوير لزوم الانعام فتأمل (قوله واذا سجد) أي أراد السجود (قوله صارعاثدا الى الصلاة) أي على القول بأن السجود قبل السلام أماغلى الآخر فلا يصير عاثدا على الاول لو تذكر ركع أو شك فيه لزمه تداركه قبل سجوده فان سجد قبله بطلت صلاته بهذا بلغز فيقال لنا شخص أتى بسنة فليزعه فرض (تنبيه) لو كان اماما وخلفه مأموماً فان كان مسبوقا وجب عليه العود اليه والجلوس معه وان كان قد قام ويلقى ما فعله وله موافقته الى سلامه أو مفرقته وان كان موافقا وقد سلم قبل عود الامام أو سجد للسهو أو شرع فيه لم تعد قوته يعود الامام ولا يلزمه موافقته والاعادت ولزمه موافقته وهذا ما يستفاد من شرح شيخنا وغيره فراجع (قوله والثاني لا يضر) قال الاسنوي ويجب اعادة السلام كما في التهذيب وغيره (قوله بأن نسيانه السهو) أي فالنسي السهو وأما سلامه فعمد مطلقا (قوله كيجبر غيره) أي مما وقع فيه وبعده أي اذا وقع كان مجبورا ثم لو قصد بالسجود جبر معين جبره فقط وفات جبر غيره وليس له السجود ثانيا لجبره وتقدم أن السجود لا يجبر نفسه (باب في حكم سجودى التلاوة والشكر)

وذكرهما هنا استطرادى ومحلهما بعد صلاة النفل لانه أكل (قوله بالتنبؤين) تقدم ما فيه (قوله نسن) (قوله من التعرض للزيادة) أي ولان الزيادة نقص في المعنى ثم انظر هل يشكل على هذا قولهم في مسألة الحديث الثالث ان السجود للتردد لا للزيادة (قول المتن فات في الاصح) أي لان محله قبل السلام وقد قطع الصلاة بالسلام فقوته على نفسه عمدا ووجه مقابله القياس على التوافل التي تقضى لافرق بين تركها عمدا وسهوا (قول المتن فات في الجديد) لتعذر البناء (قوله بخلاف القديم الخ) عليه الرافعي بانه جبران الصلاة فجاز أن يترأخ عنها كجبران الحج قال الاسنوي فضيحه عدم اشتراط المبادرة عقب التذكر (قوله في السهو بالنقص) انما قيد بذلك لاجل قول المتن وأسهوا فلا يراد ان القول بالسجود بعد السلام يوجب المبادرة أيضا (قوله من الغاء السلام) الذي هو ركن بسبب سنة تداركها ولانه يصير الامر في الالغاء وعدمه موقوفا على اختياره وذلك غير معهود قلت بل هو معهود كالتقدم للمأموماً على امامه بركن كركوع فانه يجوز له العود فيلغو (قوله ودفع بأن نسيانه الى قوله بخروج السلام عن كونه محلا) انظر كيف يتجه ذلك مع عدم وجوب العود فان عدم إيجاب العود دليل على كونه محلا ويوجب بأن المراد بخروجه عن كونه محلا اذا عاهد (قوله قطعاً) قال الاسنوي كذا قاله الامام فقلده فيه الرافعي وليس كذلك بل في عوده هنا وجهان صرح بهما الفوراني والعمراني (تنبيه) سكت المصنف عن التفريع على القول بأن السجود بعد السلام قال الاسنوي وحكمه وجوب المبادرة واذا سجد لا يصير عاثدا للصلاة جزما

(باب نسن سجديات التلاوة)

السجود ليس في آخر الصلاة ولو ظن سهوا فسجد فبان عدمه سجد في الاصح) زيادة السجود الاول والثاني لا يسجد لان سجود السهو يجبر نفسه كيجبر غيره (باب في سجودى التلاوة والشكر) (نسن)

سجدة التلاوة) ففتح
والنحل والاسراء ومريم
والفرقان والنمل والم تنزيل
وحم السجدة وثلاث في
المفصل في النجم والانشاق
واقرأ في القديم احدى عشرة
باسقاط ثلاث المفصل
واستدل للجديد بحديث
عمرو بن العاص أقرأني
رسول الله صلى الله عليه
وسلم خمس عشرة سجدة في
القرآن منها ثلاث في المفصل
وفي الحج سجدتان رواه
أبو داود باسناد حسن
والسجدة الباقية منه سجدة
ص وسأني الكلام فيها
واستدل للقديم بحديث
ابن عباس ان النبي صلى
الله عليه وسلم لم يسجد في
شي من المفصل من مخول
الهيئة رواه أبو داود وضعفه
البيهقي وغيره (لا سجدة
ص) أي ليست من
سجدة التلاوة (بل
هي سجدة شكر) كأنص
عليه (تستحب في غير
الصلاة وتحرم فيها) وتبطلها
(في الاصح) لمن علم ذلك
فان جهل أو نسي انه في صلاة
فلا تكن يسجد للسهو
والثاني لا تحرم فيها ولا
تبطلها لتعلقها بالتلاوة
بمخلاف غيرها من سجود
الشكر وفي وجه لابن
مريم انها من سجدة
التلاوة للمحدث الاول
والصارف عنه الى الشكر حديث النسائي سجدة داود توبة وسجدة شكر أي على قبول توبته كما قاله
الرافعي وأسقطه من الرضة (وبسن) السجود (للقلي)

سجدة التلاوة) للاحاديد الواردة فيها حديث مسلم عن أبي هريرة قال اذا قرأ ابن آدم آية سجدة
وسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويلته أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمرت بالسجود
فصمت في النار ومحل السجدة ان قرأ في غير الصلاة وغير وقت الكراهة ولو بقصد السجود أو قرأ في الصلاة لا
بقصد السجود وفي صبح يوم الجمعة ولو بقصد السجود لكن خصه شيخنا الرمي بسجدة الم تنزيل فقط
وعنه شيخنا الزبدي في كل آية سجدة وما عدا هذا الايسن لكن ان قرأ في الصلاة بقصد السجود وسجد
بطلت صلاته وان قرأ في وقت الكراهة لا بقصد السجود لم تكره القراءة ولا يسن السجود ولا يبطل وان
قرأ فيه ليسجد بعده فكذلك مع الكراهة للقراءة وان قرأ فيه أو قبله بقصد السجود فيه فيها حرم
القراءة والسجود وكان باطلا (نبيه) لا يصح نذر السجود اذا لم يسن كسائر العبادات ولو تعارض مع النية
قدم عليها لقول أبي حنيفة بوجوبه ولا يفوت أحدهما بالآخر (فرع) يقوم مقام السجود للتلاوة
أو الشكر ما يقوم مقام التحية لمن لم يرد فعلها ولو منطهر أو هو سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
بأنى (قوله أربع عشرة) سجدة قال ابن حجر وحكمة اختصاص السجود بهذه المواضع ان فيها مدح من
يسجد وذم غيره نصريحاً وتلوياً فراجع (قوله منها سجدة الحج) نص عليها لخلاف الامام مالك
وأبي حنيفة في الثانية منهما وعملها بعد تفلحون ومحل الاولى بعد ما يشاء (قوله في الاعراف) أي بعد
آخرها في الرعد بعد والاصال وفي النحل بعد يؤمرن وفي الاسراء بعد خشوعا وفي مريم بعد بكيا وفي
الفرقان بعد نفور وفي النمل بعد العظيم وفي الم السجدة بعد لا يستكبرون وفي حم السجدة بعد لا يسمون
وفي النجم بعد آخرها وفي الانشقاق بعد لا يسجدون وفي اقرأ بعد آخرها (قوله أقرأني) أي ذكر لي
وأخبرني (قوله وضعفه البيهقي) أي فلا يحتج به وبفرض محتمل بحجاب بأن الاول مثبت أو بأن الترك انما
ينافي الوجوب (قوله لا سجدة ص) وعملها بعد أناب (قوله بل هي سجدة شكر) فتصح من قارئها وسامعها
بنية الشكر لا بنية التلاوة وظاهر كلام المصنف محتها في الطواف وفي شرح شيخنا أنها تندب فيه وليس في
كلام ابن حجر ما يخالفه قال بعضهم وينبغي ندب سجود الشكر فيه مطلقاً (قوله وتبطلها) أي بمجرد الهوى
وان جهل البطلان أو ان نوى معها التلاوة ويجب على المأموم مفارقة امامه غير الخفي والابطال صلاته وله
انتظار امامه الخفي لانه لا اعتقاده لها كالساهی وهو أفضل لان المأموم يرى السجود في الجهة وبذلك فارق
وجوب مفارقتها في المس ونحوه ويسجد المأموم ان لم يفارقه قبل الهوى وسجوده لاجل سجود امامه
لا لا تنتظار لانه كالساهی به وهو محمول على الامام وعلى هذا يحمل القول بعدم السجود ولو هوى معه لظنه
أنه يركع فالوجه انتظاره في الركوع ويعود معه (قوله وفي وجه الخ) وعليه فينوي بها التلاوة وتدخل الصلاة
(قوله على قبول توبته) أي تقع كذلك وان لم يلاحظه ولم يعرفه وخص داود صلى الله عليه وسلم بذلك لانه
لم يقع لنبي غيره قدم على ما وقع منه مثله لانه بكى حتى نبت العشب من دمعه ولا يرد آدم صلى الله عليه وسلم
لان بكاءه لا مريدني ولا يعقوب صلى الله عليه وسلم لذلك ولانه ليس على أمر وقع منه أولاً نه حزن لا بكاء
فيه ولا يلزم أن يكون بياض عينيه عن بكاء (قوله وأسقطه الخ) أي لاهامه اعتبار الملاحظة (قوله للقاري)
ومعلوم أنه يجوز لو أصم وأتى وصغير الجميع الآية فلا يكفي سماع بعضهم غير قراءة مشروعة بان لا تكون
حراماً لذاتها كقراءة جنب مسلم بقصد هالاً مكرهة لذاتها كقراءة مفصل بقصد السجود وفي جنازة مطلقاً
أو في غير القيام وان حرمت تخارج كرفع صوت امرأة بمحصرة جنبى أو كرهت كذلك كقراءة في سوق
(قوله حديث النسائي) قال الاسنوي المشهور انه مرسل الا انه حجة لا اعتضاده بقول ابن عباس رضي الله
عنهما ليست من عزائم السجود

(قوله)

والصارف عنه الى الشكر حديث النسائي سجدة داود توبة وسجدة شكر أي على قبول توبته كما قاله
الرافعي وأسقطه من الرضة (وبسن) السجود (للقلي)

والمستمع) أى قصد السامع (وينا كدله بسجود القارى فقلت) كما قال الرافى فى الشرح (وبسن السامع) من غير قصد السامع (ولله اعلم)
 روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن فيقرأ سورة فيها (٢٠٧) سجدة فيسجد وتسجد معه

حتى ما يسجد بعضه فلو ضام
 لمكان جهته وفي رواية
 لمسلم في غير صلاة (وانقرأ
 في الصلاة يسجد الامام
 والمنفرد) أى كل منهما
 (لقراءته فقط) أى ولا
 يسجد لقراءة غيره (و)
 يسجد (المأموم لسجدة
 امامه) أى ولا يسجد لقراءته
 من غير سجود ولا للقراءة
 غير الامام من نفسه أو غيره
 (فان يسجد امامه فتخطف)
 هو (أو انكسر) ذلك أى
 يسجد هو دون امامه
 (بطلت صلاته) لخالفته
 وقول المصنف الامام
 والمنفرد تنازع فيه قرأ
 ويسجد فالقراء يعملها
 فيه والكسائي يقول
 حذف فاعل الاول
 والبصريون يضمنونه
 وهو مفرد لا مثنى لما تقدم
 من التاويل فالتركيب
 صحيح عليه كغيره (ومن
 يسجد خارج الصلاة) أى
 أراد السجود (نوى)
 سجدة التلاوة (وكبر
 للاحرام) بها (رافعا يديه)
 كالرفع لتكبير الاحرام
 (م) كبر (للهم لا يضر)
 ليديه (وسجد) سجدة
 (كسجدة الصلاة ورفع)
 رأسه (مكبرا) وجلس
 (وسلم) من غير تشهد
 وقيل لا ومذكر الخلاف

أو طريق فدخل قراءة المعلم والتعلم والمدرس ومن يقرأ عليه فيسجد كسليمه ودخل الخطيب لكن
 لا يسجد سامعوه وان سجد فوق المنبر أو تحته لانه اعراض (قوله والمستمع) أى لجمع الآية فلا يكتفى
 بعضهم قارئ واحد فلا يكتفى من اثنين فأكثر عيز ولوجنبا أو ملكا أو كافرا ولوجنبا أو معاندا لعدم
 اعتقاده الحرمة لامن مجنون ونائم وساه وسكران وطير قراءة مشروعة بمأمر ومنها قراءة متصل في
 القيام ولو قبل الفاتحة لانه عملها ولا يسجد لبطل الفاتحة ولو الآية الاخيرة منه ولا يسجد من لم يسمع
 لصم أو بعد وان علم أنه سجود تلاوة نعم يتردد النظر في مباح قراءة صبي بمزجيب بقصد التعلم (قوله
 وينا كدال) فلا يتوقف سجود أحدهما على سجود الآخر ولا يسن الاقتداء ولا يضر (قوله
 في غير صلاة) لعل هذا فرد من أفراد العام بحكمه فلا يخصه فلا يقال يلزم خلوا السجود في الصلاة عن
 دليل (قوله ولا يسجد لقراءة غيره) لعدم طلب اصغائه له ولو مصليا أيضا (قوله ولا يسجد لقراءته)
 أى لا يسجد المأموم لقراءة امامه من غير سجود امامه مالم يفارقه وله فراقه للسجود وهو فراق بعذر
 لا يفوت به فضل الجماعة ومالم يحدث امامه والا فيسجد ولو تبين له حدث الامام قبل قراءة الآية لم يسجد وان
 سجد الامام واذالم يفارقه في الاولى يسجد بعد الفراغ ان لم يطل الفصل ويندب للامام تأخير السجود الى
 ما بعد الفراغ ان خشي على بعض المأمومين التخلف لبعده أو صمم أو جهل أو امراره في القراءة ونحو ذلك
 ولو علم المأموم بسجود امامه بعد انتصابه لم يسجد أو قبله وجب أن يهوى خلقه فان رفع الامام قبل سجوده
 هو وجب عوده معه ولا يسجد وفارق سجود السهو فيها بأنه يطلب فعله من المأموم وان تركه الامام كذا
 قالوا فيه نظر بمأمر فالاولى أن يقال ان سجود السهو جائز بخلاف هذا وفيه نظر أيضا والوجه أن يقال
 انه هنا المتابعة كسجود السهو للسجود فتأمل (قوله من نفسه) أى لا يسجد المأموم لقراءة نفسه خلف
 الامام أى مالم يفارقه والا فان قلنا انه يكره للمأموم قراءة آية سجدة خلف الامام لم يسجد أيضا وهو ما قاله
 ابن حجر وان قلنا لا يكرهه ذلك فله للسجود وهو ما قاله شيخنا الرملى ان كانت قراءته لا يقصد السجود
 كما تقدم (قوله وأغيره) أى غير نفسه وغير امامه وان فارق امامه كما مر (قوله بطلت صلاته) أى
 بمجرد شروعه في التخلف عن هوى الامام أو بمجرد شروعه في الهوى دون الامام ان قصد الخالفه فيها
 لانه شروعه في المبطل فان لم يقصد بها فبرفع رأس الامام من السجدة الاولى ويسجد هو في الثانية ان
 خالف بعد علمه وقال بعضهم انما يبطل برفع رأسه من السجود أيضا (قوله من التاويل) بقوله كل منهما
 (قوله نوى سجدة التلاوة) أى نوى السجود للتلاوة ولا تجب ملاحظة الآية ولا عينها (قوله وكبر للاحرام)
 أى من جلوس أو قيام ولا يندب القيام ليأتى بهامنه لعدم ورود (قوله لم كبر للهوى) فلو كبر تكبيرة
 واحدة ففيها ما يأتى فيمن أدرك الامام راكعا (قوله وتكبيرة الاحرام شرط) أى ركن وكذا ما بعدها
 كما أشار اليه الشارح وجعله ما ذكره من الاركان أربعة النية وتكبيرة الاحرام والسجدة والسلام

(قوله روى الشيخان) قال الاسنوى من الادلة على دخول السامع قوله تعالى واذا قرئ عليهم القرآن
 لا يسجدون وقال من لم يسمع بالكتابة وان دخل في الاطلاق فهو خارج بالاتفاق وان علم الحال برؤية
 الساجدين ونحوه (قوله حذف فاعل الاول) أى وهو امم ظاهر وبهذا فارق مذهب البصريين (قول
 المتن وكبر للاحرام) قال الاسنوى قياسا على الصلاة واستحب الرافى القيام ليحوز فضيلته وخالفه النووي
 فصحيح استحباب تركه (قول المتن وكذا السلام) قال الرافى لانها تنفقر الى التحريم فتفتقر الى التحلل
 كاصلاة (قوله ولا يستحب التشهد) كانه لا يستحب القيام وظاهر العبارة جواز التشهد كالقيام

كنسليم الصلاة (وتكبيرة الاحرام شرط على الصحيح وكذا السلام في الاظهر) أى لا بد منهما وتشترط النية أيضا
 في هذه الثلاثة ان السجدة تلحق بالصلاة أولا تلحق بها ولا يستحب التشهد في الاصح

(كبر للهوى ولرفع) من السجدة ندبا ولا يرفع يديه فيها (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (ولا يجلس للاستراحة) بعدها (وافقه أعلم) لعدم وروده (ويقول) فيها داخل الصلاة وخارجها (سجد وجهى للذى خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته) رواه أبوداود وغيره من غير لفظ وصوره وحسنه الترمذى (ولو كرر آية) خارج الصلاة أى أتى بها مرتين (فى مجلسين سجدة لكل) من المرتين عقبا (وكذا المجلس فى الاصح) والثانى تكفيه السجدة الاولى عن المرة الثانية والثالث يكفيه ان لم يطل الفصل فان لم يسجد للمرة الاولى كفاه سجدة عنهما (وركعة كمجلس) فيما ذكر (وركعتان كمجلسين) فيسجد فيهما (فان لم يسجد) من سن له السجود عقب القراءة (وطال الفصل لم يسجد) بخلاف ما اذا قصر فيسجد ومرجع الطول والقصر العرف ومن كان محدثا عند القراءة وتظهر على القرب يسجد (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) فلو فعلها فيها بطلت صلاته (وتسن لهجوم نعمة

وأما الرفع من السجود فهو واجب لان به يتم السجود وسكت عن الجلوس للسلام لعدم تعبته اذ يكفى عنه الاضطجاع كفى النفل المطلق فلا يكفى غيرها عند شيخنا الرملى وكلام ابن حجر لا يخالفه خلافا لمن زعمه (قوله كالطهارة) أى من الحدث والتجسس غير المعفو عنه فى الثوب والبدن والمكان (قوله والستر) لما بين السرة والركبة فى غير الحرمة وفيها لماعدا الوجه والكفين وبقي من الشروط أنه لا بد من تمام الآية فلا يجوز للقارئ أو السامع أن يسجد قبل تمامها ولو بحرف وانه لا بد من قراءة كلها أو معاها من قارئ واحد كما تقدم وغير ذلك مما مر (قوله ومن سجد فيها) أى فى الصلاة اماماً أو منفرداً أو اماموما ونجب نيتها على غير المأموم وتندب له وقال الخطيب لا يجب لها نية مطلقاً لتشمول نية الصلاة لها بواسطة شمولها للقراءة والنية بالقلب فان تلفظ بها بطلت كمالو كبر بقصد الاحرام (قوله ولا يجلس للاستراحة) أى لا يندب له ويسن أن يقرأ قبل ركوعه شيئاً من القرآن (قوله ويقول) أى ندبا وهذا داخل فى التشبيه السابق قد ذكره ايضا ويندب أن يقول أيضاً اللهم كتبلى بها عندك أجراً واجعلها لى عندك ذخراً وضع عني بها وزراً وتقبلها منى كما قبلتها من عبدك داود أى كانت قبلت جنسها منه (قوله أى أتى بها مرتين) يفيد أن قصد التكرار غير مراد والتقييد بالمرتين قال العلامة ابن عبدالحق لكونه محل الخلاف وهو ظاهر جلى وقال غيره لان حقيقة التكرار لما قال السعد ان ما زاد على المرتين تكرارات متعددة وعلى كل لا يتقيد الحكم بمرتين والمراد بالمجلسين تعدد محل قراءته (قوله وكذا المجلس) أى لو كرر الآية فيه سجدة لكل مرة عقبا (قوله ان لم يطل الفصل) أى بين السجدة وقراءتها (قوله كفاه سجدة عنهما) أى عن المرتين وظاهر كلامه أن هذا جار على الوجة الثلاثة ويحلى على الاول مالم يقصد بها احدى المرتين بعينها والا كفى عنها ويسجد للآخرى ان لم يطل الفصل ولوزاد على مرتين فله تكرار السجود بعده وان أخره عن جميعه كمالو طاف أسابيع من غير صلاة لكن محله ههنا ان لم يطل فصل بين كل مرة وسجودها وله جمعها فى سجدة واحدة كفى الطواف وسواء كررها خارج الصلاة أو فيها أو فيهما معا ولا يحتاج المصلى الى قيام لما بعد السجدة الاولى نعم لا يسجد فى الصلاة لقراءة قبلها فقط فيما يظهر (قوله محدثا) أى حدثاً أصغر مطلقاً أو أكبر وهو غير القارئ وسكت عن فواتها بالاعراض مع قصر الفصل والذى نقله العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرملى عدم الفوات فله العود والذى قاله شيخنا انها تقوت به كفى التحية (تنبيه) سجدة التلاوة اذا فاتت لا تقضى وكذا سجدة الشكر وان نذرهما كذوات السبب (قوله وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) هو تصريح بماعلم بالاولى من سجدة ص كاهم (قوله فلو فعلها فيها بطلت) ان كان عامدا علما والا فلا تبطل (قول المتن وتشترط شروط الصلاة) منها دخول الوقت قال فى شرح المذهب وذلك بان يكون قد قرأ الآية أو سمعها وذ كفى الشرحين والروضة قريباً منه قال الاسنوى وهو يقتضى ان سماع الآية بكاملها شرط كفى القراءة فلا يكفى سماع كلمة السجدة ونحوها فليتقطن له انتهى (قول المتن ولا يرفع يديه الخ) أى كفى سجود الصلاة قال ابن الرفعة ولا يحتاج فى هذا السجود الى نية اتفاقاً لان نية الصلاة تنسحب عليها أى بخلاف سجود السهوان سببه لم تشمله نية الصلاة قال بعضهم كيف يتصور سجود التلاوة من غير نية (قوله من غير لفظ وصوره) ولذا حذفها فى التحقيق وقوله والثانى تكفيه الى آخره أى كانت كفى الثانية عن الاولى عند تركه فى الاولى (قول المتن ركعة كمجلس) أى وان طالت وركعتان كمجلسين أى وان قصرتا نظير الاسم فيهما قال الرافعى ولو قرأ الآية فى الصلاة ثم أعادها خارجها فى مجلس واحد فلم أره منصوباً وإطلاق الخلاف فى التكرار يقتضى طرده هنا (قوله بخلاف ما اذا قصر الخ) لو قصد عدم السجود ثم بدله فالظاهر انه يسجد أعنى مع قصر الفصل (قوله وفى المحرر الخ) هذا الذى فى المحرر وغيره مستفاد من لفظ الهجوم فيستغنى عنه ثم انظر لوطال الزمن هل يسقط أولاً

أو اندفاع نعمة) وفي المهر
والروضة كالشرح من
حيث لا يحتسب قال في
المهر الأول كحدوث ربه
أوماله والثاني كنجاته
من المهدم والفرق روى
أبو داود وغيره أنه صلى
الله عليه وسلم كان إذا جاءه
شيء يسره خر ساجدا ولا يسب
السجود لاستمرار التمسك
(أورؤية مبتلى) كزمن
(أوعاص) قال في الكفاية
عن الأصحاب ينظرون
بعضيانه روى الحاكم أنه
صلى الله عليه وسلم سجد
لرؤية زمن والسجدة
لذلك على السلامة منه
(ويظهره العاصي) لعله
يتوب (للا مبتلى) لثلا
يتأذى ويظهرها أيضا
لحصول نعمة أو اندفاع
نقمة كافي الروضة وأصلها
وفي شرح المذهب فإن
خاف من اظهار السجود
للفاسق مفسدة أو ضررا
أخفاه (وهي كسجدة
التلاوة) خارج الصلاة في
كيفيتها وشروطها
(والاصح جوازهما) أي
السجدين (على الراحة
للمسافر) بأن يركع بهما
لمسقة النزول والثاني
للقوات الركن الاظهر
أي السجود (فان سجد
لتلاوة صلاة جاز عليها
قطعا) كسجود الصلاة
عليها

(باب بالتوبين •)

ويسجد للسهو (قوله أو اندفاع نعمة) هو عطف على النعمة فيعتبر فيه الهجوم أيضا ولا بد من كون الهجوم
النعمة واندفاع النعمة ظاهرين أي يخرج مالا وقع له وقول المنهج ليخرج المعرفة وسد المسامحة ضعيف
والمعتمد السجود لهما (قوله من حيث لا يحتسب) أي في وقت لا يتيقن حصولها فيه وإن كان متوقعا لها قبله
قال شيخنا الرمي كابن حجر وقد يجتزأ به عن شيء وقع عقب سببه عادة كرجوع متعارف للتاجر وفيه نظر (قوله
كحدوث ولد) نعم لأنس له بحضرة عقيم وكذلك نعمة بحضرة من ليس له مثلها (قوله ماله) وكذا الولد
أو صديق أو نحو عالم أو لعموم المسلمين وكذا يقال في اندفاع النعمة (قوله لاستمرار التمسك) أي النعم المستمرة
كسوام السمع والبصر والشم ونحو ذلك لثلا يؤدي ذلك لاستمرار العمر في السجود (قوله أورؤية مبتلى)
أي العلم به ولولا عي (قوله كزمن) ومثله نقص عضو ولو خلقة أو اختلال عقل أو ضعف حركة أو نحو ذلك
(قوله أوعاص) وإن لم يفسق كصغيرة لم يصبر عليها على المعتمد فهو أولى من تغيير المنهج فباسق قال شيخنا
ومنه الكافر وشافعي يرى حنفيًا يشرب نبيذا ومنه رؤية مقطوع في سرقه أو مجلود في زنا ويسجد العاصي
لرؤية عاص آخر إلا أن اتحاد اجناسا ونوعا وصفة ومحل وقدر انهم في سجود صاحب الاكثر في القدر نظر فتأمل
وفي كلام العبادي عدم تصور الاتحاد في العصيان فراجع (قوله يتظاهرون بعضيانه) اعتمده شيخنا قال
وتجب التوبة من الصغيرة ولو بعد فعل مكفر لها فاقول السبكي به والتكفير به أمر يتعلق بالآخرة وعليه
في سجود لرؤية بعد المكفر ولا يسجد لرؤية بعد التوبة لكن التعليل بالسلامة منه بخالفه وقد صرح في
شرح البهجة بالسجود لكن لا يظهر له وهو الوجه كما علم عاصم (قوله ويظهرها الخ) ولو اجتمع فيه
الابتلاء والعصيان أظهرها له وبين السبب (قوله وهي كسجدة التلاوة) في جميع ما تقدم فيها ومنه فواتها
بأول الفصل أو الأعراض ولو مع قصره وعدم قضائها إذا فانت ولو مندورة ومنه تكرارها بتكرار السبب
ولو من شخص واحد كما عاصم فيسجد كلما رآه وله جمع أسباب في سجدة واحدة لاجتماع تلاوة وشكر في
سجدة واحدة فلا يصح وفارق الطهارة لأنها مبنية على التداخل (قوله في كيفيتها) شمل أركانها وسبقها
ومنها النية فينبوي سجود الشكر وإن لم يلاحظ كونه عن نعمة أو دفع نقمة أو لم يعين سببا بعينه فإن عينه
كان عنه وله السجود لغيره بشرطه (تنبيه) علم عما ذكر أنه لا يجوز التقرب إلى الله تعالى بسجدة
من غير ما ذكر ولو عقب صلاة ولا بركوع ونحوه كذلك ولا صلاة بنية الشكر أو بنية التلاوة ومن ذلك
صورة الركوع عند تحية العظماء فهو حرام بل قيل أنه كفر وحله شيخنا الرمي على من قصد تعظيمهم
كتعظيم الله تعالى كما مر

(باب بالتوبين)

أي لا بالإضافة لما تقدم في البابين قبله واعلم أن النقل مطلقا لغة الزيادة وفي فائه السكون والتحريك أو
التحريك في الاموال وشراعا مطلب الشارع فعله وجوز تركه وبرداه المندوب والمرغب فيه والحسن
اتفاقا وكذا السنة والمستحب والتطوع على الاصح وقيل السنة ما واظب النبي صلى الله عليه وسلم على فعله
(قوله كحدوث ولد الخ) يقتضي كلام الكفاية أن حدوث النعمة على الولد ونحوه كهي عليه قال الاستوى
والظاهر أن المراد ما يشمل العلم به وإن كان في ظلمة ونحوها (قول المتن أورؤية مبتلى أوعاص) لورأهما
وهجمت عليه نعمة مثلا فهل يكفيه سجود واحد الظاهر نعم كمنظيره من سجود التلاوة السابق ويحتمل
خلافه ويفرق ولأن سجود الشكر عن سببه فالوجه التفصيل بين طول الفصل وعدمه كسجود التلاوة
(قول المتن ويظهره العاصي الخ) ظاهر صديقه أنه لو أسرى العاصي وأظهر في المبتلى حصل أصل السنة وقد
يجمع في الثاني (قوله بأن يركع بهما الخ) صنيعه يشعر بأنه لو استوفى الشروط لمحاصوب المقصد عليها قطعها
وهو محل نظر ثم أحرامه للقبلة لا بد منه فيما يظهر (قوله والثاني لا) رجح هذا في الجنازة لتدبرتها
(باب صلاة النفل)

والمستحب ما فعله أحياناً أو أمر به والتطوع ما ينشئه الإنسان من نفسه ولذلك لم يعبر المصنف كالوجيز والتنبية وغيرهما بواحد من هذه ولم يعبر بالحسن لما قيل أنه يشمل الواجب ولا بالمرغب فيه لطول عبارته ولا بالمندوب لما فيه من الخذف والإيصال إذ أصله المندوب إليه وأصل مشروعيته لجبر خطل يحصل في العبادات الأصلية غير مبطل لها أو ترك شيء من مندوباتها كترك خشوع وتدبر وقراءة في الصلاة وفعل نحو غيبة في الصوم ولا يقوم مقام الفرائض وقال النووي لا مانع من قيامه عنها إذا لم يكن فيها فعله منها خلل وتحسب بقدر زيادة فضلها عليه كأن يجعل في الصلاة مثلاً كل سبعين ركعة منه ركعة منها (قوله وهو) أي النفل لا بقيد كونه في الصلاة ما عدا الفرض من عبادات البدن لأن العبادة اما قلبية كالإيمان والمعرفة والتفكير والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله ورسوله والطهارة من الرذائل وأفضلها الإيمان ولا يكون إلا واجبا وقد تكون تطوعا بالتجديد وإما بدنية كالإسلام والصلاة والصوم والحج والزكاة وأفضلها الإسلام وفيه ما مر في الإيمان ثم الصلاة ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة وفرض كل منها أفضل من نفعه بسبعين درجة ففرض الصلاة أفضل الفرائض البدنية ونفعها أفضل النوافل كذلك وإنما كانت أفضل أعمال البدن لأنه اجتمع فيها ما تفرق في غيرهما من ذكر الله ورسوله وقراءة وتسبيح ولبس وطهارة وسائر واستقبال وترك كل شيء وشرب وغير ذلك وزادت بالركوع والسجود ونحوهما والكلام في الأكتاف منها مع الاختصار على الآكد من غيرها أو في شغل الزمن المعين بواحدة منها وهذا أوجه وأدق والأفصوم يوم أفضل من ركعتين بخلاف وفي الأحياء أن اختلاف فضيلة هذه الأركان باختلاف أحوالها كما يقال التصديق بالخبر للجماعة أفضل من الماء ولله طشان عكسه والتصدق بدرهم من غنى شديد البخل أفضل من قيام ليلة أو صيام يوم ونحو ذلك (قوله قسم لا يسن جماعة) قدمه لأنضمام بعضه إلى الفرض ولكثرة وقوع أفرادهم وعومها ولو كان كالبسيط ولكثرة تكراره ونحو ذلك وإنما أخر النفل المطلق لأنه يعتبر في تعريفه وفقد القسمين معافئاً مل (قوله على التخيير) أي لأعلى الحال إفساده للزوم عدم ندبه ولو فعل جماعة وليس كذلك (قوله لم يكره) بل هو خلاف الأولى والمراد أنه لا تسن الجماعة فيه على الدوام فلا يرد نذب الجماعة في نحو زمره من (قوله في الرواتب مع الفرائض) يطلق الراتب على التابع لغيره وعلى ما يتوقف فعله على غيره وعلى ماله وقت معين فقوله مع الفرائض بيان للواقع على الأول وقيد لاخراج نحو النهج على الثاني وفيه تجوز بالنسبة للراتب المقدم ولاخراج نحو العبد على الثالث (قوله ركعتان قبل الصبح) وكانت واجبتين عليه صلى الله عليه وسلم من خصائصه كأي العباب ويسن الاضطجاع بعدهما ولو في القضاء وإن أخرهما عن الصبح وحكمته نذكر ضجعة القبر ليقرغ وسعه في الأعمال الصالحة من أول النهار فإن لم يضطجع ندب أن يفصل بكلام أو نحوه ثلاثاً بعد العشاء أن الصبح أربع كاتصال من محله لا بصلاة نفل لأنه غير مطلوب بين الفرائض ورواتها وفي نهج ما عشر كيفيات سنة الصبح أو ركعتي الصبح أو الفجر أو البرد بسكون الرأ أو العدة أو الوسطى على قول ولا يضر لو قال ركعتي الفجر سنة الصبح وما قيل أنه يطلب تخفيفهما يعارضه قولهم ويندب فيهما قراءة آية البقرة قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا إلى قوله مسلمون في الأولى وآية آل عمران قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم إلى قوله مسلمون في الثانية أو قراءة سورة الكافرون في الأولى والاخلاص في الثانية قال الغزالي وقراءة ألم نشرح في الأولى وألم تر كيف في الثانية لما قيل إن من قرأ فيهما يأنم وألم لا يمسه في ذلك اليوم ألم أي وجع أو ضرر مثلاً (قوله وبعد

(صلاة النفل) وهو ما عدا الفرائض (قسمان قسم لا يسن جماعة) بالنسب هل التخيير المحمول عن نائب الفاعل أي لا تسن فيه الجماعة فلو صلى جماعة لم يكره قاله في الروضة في صلاة الجماعة (فنه الرواتب مع الفرائض وهي ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وكذا بعدها وبعد

(قوله وهو ما عدا الفرض) شامل لما واظب عليه صلى الله عليه وسلم ولما فعله أحياناً أو أمر به ولما ينشئه الإنسان من الإوراد وإطلاقه على ذلك متفق عليه بخلاف التطوع فإن منهم من خصه بالخير (قول المتن لا يسن جماعة) لو قال يسن فرادى كان أولى (قوله بالنسب على التخيير) أي لأعلى الحالة ثلاثاً يلزم أن يكون

المغرب والعشاء) حديث الشيخين عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ما ذكر (وقيل لأربعة للعشاء) وما ذكر بعدها في الحديث يجوز أن يكون من صلاة الليل (وقيل) من الرواتب (أربع قبل الظهر) حديث مسلم عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر أربعاً وبعد ركعتين (وقيل وأربع بعدها) حديث من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله تعالى على النار وصححه الترمذي (وقيل وأربع قبل العصر) حديث (٢١١) على أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم حسنة الترمذي (والجميع سنة وأما الخلاف في الراتب المؤكد) من حيث التأكيدي فملي الوجه الأخير الجميع مؤكداً وعلى الأول الراجح المؤكد العشر الأول فقط (د) قيل من الرواتب (ركعتان خفيفتان قبل المغرب قلت هما سنة على الصحيح في صحيح البخاري الأمر بهما) ولفظه صلوا قبل صلاة المغرب أي ركعتين كما في لفظ أبي داود وفي صحيح ابن حبان أنه عليه الصلاة والسلام صلى قبل المغرب ركعتين واستدل لمقابل الصحيح بما روى أبو داود عن ابن عمر قال ما رأيت أحداً يصلي الركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإسناده حسن كما قال في شرح المذهب ودفع بما روى

المغرب) قال شيخنا الرمي والا كمل تطويله ما يقتضي كلام الروضة بخالفه نعم إن حل الأول على من أخرها عن أول وقتها والثاني على من بادر بها لكان وجبها لأن الملازمة تنتظر إذا بادر بها لترفعها مع عمل النهار فلا ينبغي التطويل عليهم بانتظارهم له فتأمل (قوله والعشاء) ولولا الحاجة بعرفة ويندب له ترك النفل المطلق (قوله كان يصلي ما ذكر) أي بواجب عليه أخذ من كان الداخلة على المضارع والمواظبة الملازمة على الشيء بأن لا يتركه إلا لعذر (قوله يجوز أن يكون من صلاة الليل) أي فانتفت المواظبة عليها المقضية لتأكيد فقوله لأربعة للعشاء أي مؤكدة فقوله بعد ذلك والجميع سنة إلخ صحيح (قوله والجميع سنة) أي مؤكدة أخذ من كان الداخلة على المضارع فيه كإسراع وخروج البعض عن التأكيدي على القول الأصح لمعارضته بعدم المواظبة بالفعل فقول المنهج وزيادة ركعتين قبل الظهر إلخ مراده الزيادة على المؤكدة لأمته بدليل رفع المعطوف بعده وإذا أحرم قبل الظهر ركعتين انصرفتا للمؤكدة كدتين وإن لم يقصد هماولة أن يحرم بالاربعة في إحرام واحد وكذا في التأخر وله إذا أخر المتقدم أن يحرم بالمائة بإحرام واحد فإن أحرم حينئذ بأربع انصرف للمؤكدة القلبية والبعدية ولا بد في إحرامه مطلقاً أن يعين القلبية أو البعدية أوهما (قوله هما سنة) أفاد أن الخلاف في أصل سنتيهما كما يصرح به كلام الرافعي الآتي لافي التأكيدي وعدمه ويقدم عليه ما جواب المؤذن لو نعارضنا أن أمكن تعارضهما ويؤخرهما لما بعد صلاة المغرب إن عارضتنا بخوفضلة التحريم مع الإمام (قوله وبعد الجمعة أربع ركعات) أشار إلى أنها ما نصان للشافعي رضي الله عنه وينوي بالقلبية سنة الجمعة وإن لم يتحقق وقوعها وكذا البعدية إن لم يشك في وقوعها وإذا وجبت الظهر صلاها بسنتها وتنقلب سنة الجمعة التي صلاها قبلها انقلبا مطلقاً ولا تنقلب إلى سنة الظهر (قوله وقبلها ما قبل الظهر) لم يقل وقبلها أربع كما كان يبعدها إشارة للقياس كما ذكره

يكون المعنى في سنتيهما حل كونه جماعة وهو فاسد (قول المتن والجميع سنة إلخ) انظر هل يشك على هذا قول الشارح رحمه الله في راتبة العشاء وما ذكر بعدها يجوز أن يكون من صلاة الليل (قوله من حيث التأكيدي) أي في كلام المتن أن الجميع سنة رواتب وأما الخلاف في أنها مؤكدة أم لا هكذا ذكره في الروضة وشرح المذهب فهم من يقول الجميع مؤكدة لظاهر الأدلة السابقة ومنهم من يقول العشر فقط لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها (قوله فعلى الوجه الأخير الجميع مؤكدة) وذلك مستفاد من الواو في قوله وأربع قبل العصر لأنها تفيد أن قائل ذلك قائل بما قبله (قوله قبل شروع المؤذن إلخ) أي بعد إجابة المؤذن كما قال الاستدلال أنه المتعبد بدليل حديث بين كل أذانين صلاة انتهى قلت فلو كان الاشتغال بالاجابة يمنع فعلهما قبل إقامة الصلاة فيجتمعا أن تراعى الإجابة لا مكان تدارك الركعتين أداء بعد صلاة المغرب (قوله كره الشروع) خرج الدوام فإنه يكمل النفل ما لم يخش فوت الجماعة كما سيأتي في صلاة الجماعة (قوله قال الرافعي إلخ) أي وبهذا يتضح لك أن ما يفهمه ظاهر المتن من أنهما من الرواتب المؤكدة ليس مراداً ووجهه الإفهام عطفها عليها (قول المتن وبعد الجمعة أربع ركعات وقبلها ما قبل الظهر) هذا الصنيع يقتضي أن الأربع بعدها رواتب مؤكدة

الشيخان عن عتبة بن عاصم وأئس أنهم كانوا يصلون ركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنس وكان برأنا صلحهما فلم ينهنا قال في شرح المذهب واستحبناهما ما قبل شروع المؤذن في الإقامة فإن شرع فيها كره الشروع في غير المكتوبة حديث مسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة قال الرافعي وليست من الرواتب المؤكدة عند من قال باستحبها ولم يصرح بذلك في الروضة للعالم به (و بعد الجمعة أربع ركعات) وكذا ركعتان كافي الروضة الأول حديث مسلم إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً والثاني حديث الشيخين عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين (وقبلها ما قبل الظهر والله أعلم) من ركعتين أو أربع الأولى حديث

ابن ماجه جاءه سليك القطفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم خطب فقال له أصليت قبل أن نجى قال لا قال فصل ركعتين ونحو ذلك فيهما والثاني بالقياس على الظاهر قال في الروضة (٢١٢) ويستأنس فيه بحديث ابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الجمعة بها

(قوله أصليت قبل أن نجى) صريح في أنه ليس المراد بالركعتين تحية المسجد بل هاتين الجمعة فيصح الاحرام بها بقصد سنة الجمعة والتحية داخلة فيها وإن لم ينوها وهي المصححة لما احتجوا لو كان في غير مسجد امتنعنا أصلاً كما صرح به الخطيب واعتمد شيخنا الزبدي وفيه نظر مع مقتضى الحديث المذكور فتأمل (قوله أي من القسم الخ) أي فليس هو من الرواتب وفي الروضة أنه منها وشي عليه في المنهج وحاولوا الاول على معنى أنه لا يصح اضافته في النية الى الفرائض كسنة العشاء مثلاً والثاني على ان وقته وقت راتبة العشاء لكن رد على هذا التهجيد والتراويج وقديمتان بعد طلبهما واما ما ذكرنا أو بان المراد تصحيح القسمية (قوله) وأقله ركعة) والاقتصر عليها خلاف الاول كما قاله شيخنا تابع الشيخنا الرمي للخلاف في جوازها وسيأتي (قوله وأدنى السكالم ثلاث) قال شيخنا الزبدي تبعنا الشيخنا الرمي وعابها بتحمل نيته المطلقة ونذره المطابق فلو قام الرابعة فيها بطلت صلاته أو نواها مع الفرض في الثاني بطلت نيته وقال الشيخ الخطيب كالعامة السباطي أنه في الاطلاق يتخير بين ما عدا الركعة ويندب أن يقرأ في أول هذه الثلاثة سورة يس وفي الثانية منها الكافرون وفي الثالثة الاخلاص والموذنين سواء اقتصر عليها أو زاد عليها بصل أو فصل ومتى صلى الركعة المفردة وحدها أو مع غيرها سواء وصل أم لا وبقي منه شيء لم يجز الا بتيان به لغواً وإن كان منذراً وعند شيخنا خلافاً بين حجر وغيره ومتى صلى شيئاً منه غير حاصل له ثواب كونه من الوتر (قوله وحمل على أنها الخ) أي أن أم سلمة لما رأت أنه صلى الله عليه وسلم يصلي بعد العشاء ثلاث عشرة ركعة ظنت أنها كلها وتر فأخبرت به وعلى الراجح لو أحرم بها كذلك باحرام واحد بطل الجميع أو ركعتين بطل الاحرام السادس فإن كان جاهلاً وقع نقلاً مطلقاً (قوله الفصل) أي فصل الاخيرة باحرام مستقل سواء فصل ما قبلها أو وصله وله فيه حينئذ التشهد في كل ركعتين أو أكثر وله فيه أن ينوي سنة الوتر أو مقدمة الوتر أو من الوتر والوتر أيضاً ولا يصح بنية الشفع ولا بنية سنة العشاء ولا بنية صلاة الليل وما قيل ان وصل الثلاثة الاخيرة أفضل خروجاً من خلاف أبي حنيفة رده الامام الشافعي رضي الله عنه بان محل مراعاة الخلاف اذ لم يقع في حرام أو مكروه كنهنا (قوله وهو) أي الفصل أفضل من الوصل قال شيخنا الرمي ان تساوا بعدد افراده (قوله بتشهد) وهو أفضل لان تشبيه الوتر بالمغرب مكرره (قوله الشفع) أي الزوج الشامل لركعتين أو أربع أو ستاً وثمان أو عشر لكن وان ما قبلها كالظهور والمعتمد ما صرح به في التحقيق واقتضاء كلام الروضة وشرح المذهب من أنها كالظهور (قوله قال فصل ركعتين ونحو ذلك فيهما) ان قيل يحتمل انهما التحية قلت يمنع منه قوله أصليت قبل أن نجى (قوله أي القسم الذي لا يسن جماعة) فاقضت عبارة الكتاب انه قسم للرواتب والمعتمد ما في الروضة من انه قسم منها وأفضلها وعلى ذلك مشي شيخنا في المنهج رحمه الله قال ابن المنذر ولا أعلم أحداً وافق أباً حنيفة على وجوبه حتى صاحبيه (قوله لا يادته عليه بالسلام وغيره) منه التكبير والنية وغير ذلك وقيل الوصل أفضل خروجاً من خلاف أبي حنيفة فانه لا يجوز المفصول قال الاسنوي والذي رأيت في اللطيف مجزوماً به ان الوصل يكره وقيل الأفضل في حق المنفرد الفصل بخلاف الامام لانه يقتدى به الخالف وغيره وعكس الرواية فقال أما أصلي منفرداً وأفضل اماماً لتلايته توهم خلل فيما ذهب اليه الشافعي رضي الله عنه وهو ثابت صحيح قال الاسنوي محل الخلاف اذا أوتر ثلاثاً فاذ زاد الفصل أفضل بخلاف كما في شرح المذهب والتحقيق (قول المتن بتشهد) أي وهو أفضل من التشهدين كما صححه في التحقيق والمراد التشهدان من غير سلام ولا فهو فصل فاضل على غيره (قول المتن أو تشهدين) أي من غير سلام في الاول والاخر عن الوصل (قوله) كان يفصل بين الشفع والوتر بسلام اعلم ان الشارح ساق هذا دليله للفصل الفاضل كما فعل الاسنوي

قال وامتناده ضعيف جداً (ومنه) أي من القسم الذي لا يسن جماعة (الوتر) وأقله ركعة وأكثره احدى عشرة) ركعة (وقيل ثلاث عشرة) ركعة وأدنى السكالم ثلاث وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع كما قاله في شرح المذهب فيحصل بكل ما ذكر قال صلى الله عليه وسلم من أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل رواه أبو داود بإسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب وروى الدارقطني وأوتروا بخمس أو سبع أو تسع أو احدى عشرة وروى الترمذي وحسنه عن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث عشرة وحمل على أنها حسبت في سنة العشاء (ولن زاد على ركعة الفصل) بين الركعات بالسلام فينوي ركعتين مثلاً من الوتر كما قاله في شرح المذهب (وهو أفضل) من الوصل الآتي لزيادته عليه بالسلام وغيره (والوصل بتشهد) في الآخرة (أو تشهدين في

الآخرين) قال ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر بسلام رواه ابن حبان وغيره وقالت هاتين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بخمس لا يجلس الا في آخرها وقالت لما سئلت عن وتره صلى الله عليه وسلم كان يصلي تسع

ركعت لا يجلس الا في الثامنة ولا يسلّم والتاسعة ثم يسلّم رواهما مسلّم ولا يجوز في الوصل أكثر من تسليدين ولا فصل أو طمأ قبل الآخرين لأنه خلاف الثقل من فعله صلى الله عليه وسلم (ورقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) لحديث أبي داود وغيره ان الله أمركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها فيما بين العشاء الى (٢١٣) طلوع الفجر وفي رواية الترمذي فيها

بين صلاة العشاء وقيل وقته وقت العشاء (وقيل شرط الا يتأخر ركعة سبق نفل بعد العشاء) من سبقتها أو غيرها ليوتر النفل (ويمن جعله آخر صلاة الليل) لحديث الشيخين اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترافن له تهجد أي تنفل في الليل بعد نوم يؤخر لوتر ليغسله بعد التهجد ومن لا تهجد له بوز بعد راتبة العشاء ووتره آخر صلاة الليل كذا في الروضة وأصلها وفي شرح المذهب ان من لا تهجد له اذا نوى باستيقاظه أو آخر الليل يستحب له أن يؤخر الوتر ليغسله آخر الليل لحديث مسلم من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل (فان أوتر ثم تهجد لم يعبده) لحديث لا وتران في ليلة رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي (وقيل يشفعه بركعة) بأن يأتي بها أول التهجد (ثم يعبده) بعد تمام التهجد كما فصل ذلك ابن عمر وغيره

لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم أنه زاد في أحرام على ركعتين كذا قيل ويرد ما ذكره الشارح عقبه بقوله خلاف المنقول الخ ويندب أن يقول بعد الوتر سبحان الملك القدوس ثلاثا اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أذنت على نفسك (قوله ولا يجوز في الوصل الخ) فلا يجلس وتشهد أو جلس بقصد التشهد في ذلك بطلت صلاته قاله شيخنا وفيه نظر فراجع (قوله صلاة العشاء) فلا بد من فعلها ولو مقضية أو مجموعة تقديمها وهل وان لم تكن عن القضاء فراجع (قوله جر) هو بسكون الميم جمع أجر لا يضمها جمع جار وخصم بالالف كزلاتها عزأ موال العرب عندهم (قوله وقيل وقته وقت العشاء) أي فلا يتوقف على فعلها وهو كالقول الاول من حيث الزمن (قوله تهجد) هو في الأصل اسم لليلة يقال هجد إذا نام وتهجد إذا زال نومه (قوله أي تنفل) ليس قيد ابل الفرض كقضاء كذلك حيث وقع بعد فعل العشاء وبعد نوم ولو قبل وقت العشاء ويقع الوتر في هذه التهجد او ترا لوجود النوم قبله (قوله ان من لا تهجد له الخ) أشار به الى أن قول المصنف صلاة الليل لا مفهوم له وفعل بعض آخر الليل ولو فرادى أفضل من كله أوله ولو جماعة (قوله لم يعبده) أي لم يجز إعادته فيبطل من العالم العامد ويقع لغيره فلا مطلقا (قوله لا وتران في ليلة) أي أداء ولو بركعة وان كان الاختصار عليها خلاف الأولى على المعتقد وصح أنه صلى الله عليه وسلم أوتر بركعة وحل على بيان الجواز ويجوز أكثر من اثنين قضاء (قوله وقيل يشفعه الخ) قال شيخنا فيخرج من كونه وترًا الى النفل المطلق على هذا الوجه ولا ينازع فيه بقوله ثم يعبده لان المراد بعيد صورته (قوله وفي الوتر بركعة) أوردنا على كلام المصنف نظرا الى أن المراد آخر ركعات وتره ولو حل على آخر ما يقع وترًا اشملها وبه صرح في المنهج (قوله لما جمع عمر رضي الله عنه الناس) أي جمع الرجال على أبي بن كعب ليصلي بهم التراويح وجع النساء على سليمان بن أبي حنيفة بمهمة فثلاثة ساكنة ليصلي بهم كذلك (قوله واقتضاء السجود) أي سجود السهو بتركه وكذا فعله في غير محله لعدم بطلان صلاته به كالأقننت في النصف الاول وان طال به الاعتدال كما اعتداه شيخنا تقدم عن شيخنا الرمي بطلان صلاته بتطويله

رحمته الله (قوله ليوتر النفل) قال الاسنوي في الرد على هذا يكتفي بكونه وترًا في نفسه أو وترًا لما قبله فرضا كان أو سنة (قول المتن ثم تهجد) المجدود في اللغة النوم يقال هجد إذا نام وتهجد إذا زال النوم كأنهم تواتم وفي الاصطلاح صلاة التطوع ليلا بعد النوم قاله الرافعي قال وسُميت بذلك لما فيها من ترك النوم فهو من باب قصر العلم على بعض أفرادها ذكر الماوردي أنه من الاضداد يقال تهجد إذا سهر وتهجد إذا نام انتهى أقول وقوله وسُميت بذلك ظاهره الرجوع الى المجدود وبأياه قوله فهو من باب قصر العلم على بعض أفرادها ولو جعل مرجع الاشارة للتهجد لاستقام (قوله كما فعل ذلك ابن عمر وغيره) يسمى هذا نقض الوتر قال في الاحياء وقد صح النهي عن نقض الوتر (قوله وفي الوتر بركعة) أشار بهذا الصنيع الى أن هذه الصورة غير داخلية في عبارة الكتاب كما قاله الاسنوي (قوله روي أبو داود الخ) أي وحيث فعل ذلك عمر رضي الله عنه ولم يخالف فهو إجماع (قوله لا إطلاق ما تقدم الخ) لهذا قال في شرح المذهب هذا الوجه قوي وقال في التحقيق إنه المختار أقول وقصة عمر رضي الله عنه قديقال لا تخصه لأنها من ذكر بعض أفراد العلم بحكمه ورد بأن العموم من لفظ الراوي فلا حجة فيه بل هو مطلق كما أشار اليه الشارح بقوله لا إطلاق

(ويندب القنوت آخر وتره) بثلاث أو أكثر وفي الوتر بركعة (في النصف الثاني من رمضان) وروي أبو داود أن أبي بن كعب قنت فيه لما جمع عمر الناس عليه فصلى بهم أي صلاة التراويح (وقيل) في (كل السنة) لا إطلاق ما تقدم في قنوت الصبح من أنه صلى الله عليه وسلم كان يقنت في وتر الليل وعلم الحسن بن علي قنوت الوتر (وهو كقنوت الصبح) في لفظه ومحلّه والجر به واقتضاء السجود بتركه كما صرح بهافي المحرر وفي رفع اليدين وغيره مما تقدم (ويقول فيه اللهم اننا نستعينك ونستغفرك الى آخره) أي ونسئد بك ونؤمن بك

(218)

فثبوت الصبح (وان الجماعة تنسب في الوتر) المأني به (عقب التراويح جماعة والله أعلم) بناء على نذهب في التراويح الذي هو الاصح الآتي وقوله عقب وجماعة جرى على الغالب فلا مفهوم له ليوافق ما في الروضة وأصلها اذا استعجينا الجماعة في التراويح نستحب في الوتر بعدها فانه يصدق مع فعلها جماعة وفراى ومع كون الوتر عقبها ومترابها عنها ولو أراد تنجدا بعد التراويح آخر الوتر ذكره في شرح المذهب كالتنبيه وترغبر رمضان لا يندب فيه الجماعة (ومنه) أى القسم الذى لا يسن جماعة (الضحى وأقلها ركعتان وأكثرها ثنتا عشرة) ركعتي وسلم من كل ركعتين قال أبوهريرة أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وإن أوتر قبل أن أنام

رواه الشيخان وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربعين ركعة أو ثمانين ركعة أو مائة ركعة أو ثمانين ركعة أو ثمانين ركعة أو ثمانين ركعة (قوله)
وقالت أم هانئ صلى النبي صلى الله عليه وسلم سبعة الضحى ثمان ركعات يسلم من كل ركعتين رواه أبو داود بإسناد على شرط البخاري كلفه
في شرح المذهب وفي الصحيحين عنها قريب منه والسبعة بضم السين الصلاة وعن أبي ذر أنه صلى الله عليه وسلم قال إن صليت الضحى
مئرا لم يكتب لك ذلك اليوم ذنب وإن صليتها ثنتي عشرة ركعة بنى الله لك بيتا في الجنة رواه البيهقي وقال في إسناده نظر وضعفه في شرح
المذهب وقال فيه أكثرها عندنا أكثر من ثمان ركعات وأدنى الكمال أربع وأفضل منه ست ثم وقفنا فاجزم به الزاوي من ارتفاع الشمس

الى الاستواء وفي شرح المذهب والتحقيق الى الزوال وفي الروضة قال أصحابنا وقت الضحى من طلوع الشمس ويستحب تأخيرها الى ارتفاعها وقال الماوردي وقتها المختار اذا مضى ربع النهار انتهى وكأنه سقط من القلم (٢١٥) لفظة بعض قبل أصحابنا ويكون المقصود حكاية وجه بذلك كالاصح في صلاة العبد وان لم يحكمه في شرح المذهب والاول اوفق للمعنى الضحى وهو كما في الصحاح حين تشرق الشمس بضم أوله ومنه قال الشيخ في المذهب وقتها اذا اشرق الشمس الى الزوال أى أضاءت وارتفعت بخلاف شرفت فغناه طلعت (وتحبة المسجد) لداخله على وضوء (ركعتان) قبل الجلوس لحديث الشيخين اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين قال في شرح المذهب فان صلى أكثر من ركعتين بتسليمه واحدة جاز وكانت كلها تحية لاشتمالها على الركعتين (وتحصل بفرض أو نفل آخر) سواء نويت معه أم لا لان المقصود وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجدت بما ذكر ولا يضره نية التحية لانها سنة غير مقصودة بخلاف نية فرض وسنة مقصودة فلا تصح (لاركعة) أى لا تحصل بها التحية (على الصحيح قلت) كما قال الزاينى في الشرح (وكذا

وقت الكراهة (قوله المختار) أى الذى يختار تأخيرها اليه لانه (قوله وكأنه سقط) أى من عبارة الروضة (قوله وتحبة المسجد) التحية بما يحياه الشئ أو يعظم به وهى أنواع فتحية المسجد ولو المسجد الحرام بالصلاة وتحية البيت بالطواف ولا يفوت أحدهما بالآخر والاولى تقديم الطواف وتحية الحرم بالاحرام وتحية منى بالرمى وتحية عرفات بالوقوف وتحية المسلم عند لقائه بالسلام وتحية الخطيب يوم الجمعة بالخطبة ونفوت التحية بالاعراض أو بطول الفصل ولونسياناً وأجهلاً بالجلوس عمداً لىأتى بهامنه ولو تمكنا ولا لشرب ووضوء ونحوهما مستوفزا ولا سجدة ثلاثة سمعها عند دخوله ومثلها سنة الوضوء وشمل المسجد المشاع والمنقول بعد اثباته كبلاطه ونحوهما أثبتته ووقفه مسجداً ثم أزاله وشمل المظنون بالاجتهاد بالقرينة كمنارة ومنبر وتزويق وشراىف فلا دلالة فى ذلك على المسجدية قال شيخنا الرملى ونسب التحية لكل واحد من المساجد المتلاصقة ولم يرضه شيخنا الزياىدى لان لها حكم المسجد الواحد فى جميع الاحكام وهو الوجه وخرج به الرباط والمسرة ومضى العيد وما فى حريم النهر وما أرضه محسنة أو مستأجرة نعم ان بنى فى هذين دكة مثلاً ووقفها مسجداً فلها حكم المسجد ما لم يكن فيه مخالفة لشرط الواقف والا فلا يصح وقفه مسجداً فلم أن قول المنهج غير المسجد الحرام غير مستقيم الا أن يراد به نفس الكعبة لان تحيتها الطواف كامر (قوله لداخله) ولو زحفاً وأحبوا أو محمولا وان لم يرد الجلوس فيه على المعتمد نعم ان خاف فوت جماعة ولو نفل أو غير الجماعة القائمة أو كان قد صلى جماعة أو خاف فوت راتبة مثلاً كرهت له تخطيب دخل فى وقت الخطبة فقول المنهج يرد الجلوس فيه ضعيف (قوله على وضوء) وكذا التوضأ فيه على قرب ان جلس له مستوفزا كامر قال فى الاحياء يكره دخول المسجد على غير طهر فان لم يكن متطهراً أو لم يرد التحية بالصلاة فليقل سبعان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر أربع مرات كافى الاذا كان قائماً تعدل ركعتين زاد ابن الرفعة ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وهى الباقيات الصالحات والقرض الحسن والله كراكتين وصلاة سائر الحيوان والجماد لقوله تعالى وان من شئ الا يسبح بحمده واستثنى بعضهم الحمار والكلب والغراب لا يقع (قوله أكثر من ركعتين) شفعاً أو تراعين عدداً أو لاوله التشهد فى كل ركعتين أو أكثر كما فى النفل وانظر لونيى عدداً أهمل له النقص عنه أو الزيادة عليه كل محتمل والقلب الى الجواز أميل (قوله وتحصل الخ) أى تحصل التحية وفضلها ما لم تنف والاسقاط الطلب فقط ورد فى الاطلاق بان نية غيرهما يحصل به نية لها ضمناً فذبتهم معه نصريح بها ولو خرج من المسجد فى أثناءها بطلت للعامة العالم وانقلبت نفلاً مطلقاً فبهره ولو نوى قلبها نفلاً مطلقاً بطلت كما مال اليه العلامة ابن قاسم قيل وهو وجه وفيه نظر (قوله لانه سنة غير مقصودة) ومثلها سنة الوضوء وركعتا الطواف والاحرام والاستخارة وقدم المسافر ونحو ذلك مما سياتى ويتجه فى ذلك جوازاً أكثر من ركعتين أيضاً وقياس ما سر جواز الزيادة والنقص فيما نواه فيها فليراجع (قوله لحصول الاكرام بها الخ) لكن أجيب بأنه ليس فى معنى ما ردد به الحديث (قوله ويدخل وقت الرواتب الخ) هذا المذکور فى وقت الفعل وأما الوقت الزمانى (قوله كالاصح فى صلاة العبد) يرجع الى قوله بذلك (قوله على وضوء) أى أما اذا كان على غير وضوء فليقل سبعان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر قاله فى الاحياء وحكاها النووي عن بعض السلف قال لا بأس به وحزم به ابن بونس وابن الرفعة وزادوا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وذكر النووي ان ذلك ويستحب اذا كان له شغل يشغله عن الصلاة سنوى (قوله سواء نويت معه أم لا) نظريه فى المهمات وقال

الجنائز وسجدة ثلاثة (سجدة شكر) أى لا تحصل بها التحية على الصحيح لا حديث السابق والثانى تحصل بواحدة من الاربع لحصول الاكرام بها المقصود من الحديث (وتتكرر) التحية (بتكرار الدخول على قرب فى الاصح والله أعلم) كالبعد والثانى لا للمشقة وهذه المسئلة زادها فى الروضة أيضاً (ويدخل وقت الرواتب قبل الفرض بدخول وقت الفرض وبعده

فيدخل بوقت الفرض فيها بدليل ما بعده (قوله بفعله) أي ولو في القضاء (قوله باطلاق الحديث المذكور) اسمه وله للنفل والفرض (قوله قضى ركعتي سنة الظهر الخ) وورد أنه وأطلب على صلاة ركعتين في ذلك الوقت أداها هو من خصائصه (قوله ولا مدخل للقضاء الخ) وإن نذر ذلك وإن أم صلاته بغير عنبر ومنه صلاة الاستسقاء وفعلا بعد السقيا لشكر لاقضاء نعم يندب قضاء نفل مطلق أبطله أو رده فاته (تنبيه) علم من لفظ من في كلامه أولا أن أفراد هذا القسم غير منحصرة فيما ذكره وهو كذلك كما يأتي وينوي في أفرادها أسبابها مطلقا وله فعلا ولو في وقت الكراهة الامتناع سببه كركعتي الاستسقاء ومن أفرادها ركعتان بمنزله عند إرادة السفر وبعد قدومه منه قبل دخول منزله وكونهما بسجدة أفضل وركعتان عقب خروج من حمام أو من مسجده صلى الله عليه وسلم للسفر أو في أرض لا يبعد الله فيها وإن زفت له عروس قبل الوقاع ولها أيضا وبعد الخروج من السكينة مستقبلا لهما وجهها وقبل عقد النكاح وعند حفظ القرآن وبعد الوضوء والغسل والتيمم وتنق الأبط وقص الشارب وحق العانة وحق الرأس قال في الأحياء وبعد الأكل والشرب عند بعض الصوفية ولا استسقاء ولا حاجة إلى الله وألأدعى وأوصلها في الأحياء إلى اثنتي عشرة ركعة وله في الحاجة إلى الله إلى الأدي فراجع له للقتل ولو بحق ولاتوبة قبلاها وبعدها ولومن صغيرة وصلاة الاوابين عند غير شيخنا الرمي المعروفة بصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء وأقلها ركعتان وأكثرها عشرون ركعة وبعد الزوال ركعتان أو أربع وصلاة التسبيح أربع ركعات اما بتسليمة واحدة وهي نهارا أفضل أو بتسليمتين وهو أفضل بليل يقول في كل ركعة بعد الفاتحة والسورة وقبل الركوع خمس عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر زاد في الأحياء لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفي كل من الركوع والاعتدال والسجودين والجلوس بينهما وبعدهما عشرة فذلك خمس وسبعون مرة في كل ركعة وثلاثمائة في الركعات الأربع وفي الحديث أنه يطلب فعلها في كل يوم أو في كل جمعة أو في كل شهر أو في كل سنة أو في العمر مرة وأما صلاة الرغائب وهي ثلث عشرة ركعة في أول جمعة من رجب وصلاة مائة ركعة في ليلة نصف شعبان فهما بدعتان مدمومتان قبيحتان سواء فعلتا جماعة أم فرادى (تنبيه) أفضل هذا القسم التزيم ركعتا الفجر عقبه ثم الرواتب المؤكدة ثم الضحى ثم ما تعلق بفعل أو سبب غير فعل كالزوال ثم ركعتا الطواف والأحرام والتحية وسنة الوضوء ثم النفل المطلق هذا ما اعتمدته شيخنا الزيادي (قوله وقسم بسن جماعة) سكت عن إعرابه لعله ما تقدم وهو أفضل مما لا يسن جماعة أي من حيث مقابلة الجنس بالجنس فلا ينافي ما بعده وأفضل هذا القسم صلاة عيد الاضحى ثم الفطر ثم كسوف الشمس والقمر ثم الاستسقاء ثم التراويح وإذا جتمع مع القسم الاول فهما على ترتيبهما الآن مرتبة التراويح عقب الرواتب غير المؤكدة (قوله كالعيد الخ) قيل هذه الكاف استقصائية وفيه نظر لأنه لم يذكر التراويح والوتر هنا

لوقيل بأن الأمر يسقط ولا يحصل نواب التحية لانه قلت ويؤيده حديث أعمال الأعمال بالنيات (قوله بفعل القلبية الخ) هو مستفاد من جعل الخروج مترتبا على الخروج ولنا وجه ان المتقدمة يخرج وقتها بفعل الفرض ووجه أن سنة الظهر المتأخرة بدخل وقتها بدخول وقت الفرض قال الاسنوي والقياس طرده في سائر السنن (قوله بماله سبب) برده على هذا الاستسقاء فان صلاته لا تفوت بالسقيا قاله الاسنوي أقول ولنا أن نقول هي أداء لاقضاء فلا استئناء ولا ورود (قول المتن وقسم بسن جماعة) يأتي في نصبه ما سلف في القسم الاول وكأنه رحمه الله استغنى عن ذلك هنا كتنها بما سلف وما لا اختصار (قوله بسن الجماعة فيه) حكى في الكفاية وجهها أنها فرض كفاية في المذكورات (قول المتن الزائفة للفرائض) ظاهر اطلاقه لانه لا فرق بين المؤكدة وغيرها وبمحتمل التخصيص بل المؤكدة بدليل التعليل وهذا الأخير هو

بفعله ويخرج النوعان) كصلا في العيد والضحي ورواتب الفرائض (ندب فضاؤه في الاظهر) كما تقتضي الفرائض بجامع التأقيت والثاني لا يندب فضاؤه لان فضائية التأقيت في العبادة اشتراط الوقت في الاعتدال بها خولف ذلك في الفرائض لامر جديد ورد فيها كافي حديث الصحيحين من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها والثالث يقضى للمستقل كالعيد والضحي لمساكنته الفرائض في الاستقلال بخلاف روايتها وكل هذا بالنظر الى القياس واستدل لاول باطلاق الحديث المذكور وبأنه صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي سنة الظهر المتأخرة بعد العصر رواه الشيخان وركعتي الفجر بعد الشمس لما نام في الوادي من الصبح رواه أبو داود بسند صحيح وفي مسلم نحوه ثم على القضاء بقضى أهلنا قول يقضى فانت النهار ما لم تقرب شمس وقت الليل ما لم يطلع فجره ولا مدخل للقضاء في غير الوقت بماله سبب كالتحية (وقسم بسن جماعة كالعيد والكسوف والاستسقاء) لماسيأتي في أبوابها (وهو أفضل مما لا يسن جماعة) لتأكد بسن الجماعة فيه (لكن الاصح تفصيل الزائفة) للفرائض (على التراويح) بناء على سن الجماعة فيها كما سيأتي لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم على الرتبة كما يؤخذ من أدلتها السابقة دون التراويح لماسيا في فيها والثاني تفصيل التراويح على الرتبة لمن الجماعة فيها فان قلنا لسن فيها فالرتبة أفضل منها جزما (و) الأصح (ان الجماعة تسن في التراويح) وهي عشرون ركعة بعشر تسليكات في كل ليلة من رمضان بين صلاة العشاء وطاوع الفجر والاصل فيها ما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل ليلى من رمضان وصلى في المسجد وصلى الناس بصلاته فيها وتكاثروا فلم يخرج لهم في الرابعة وقال لهم صبيحها خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتجوزوا عنها وروى ابن خزيمة وحبان عن جابر قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ثمانى ركعات ثم أوتر فلما كانت القابلة اجتمعنا في المسجد ورجونا أن يخرج الينا حتى أصبحنا الحديث وكان جابرا إنما حضر في الليلة الثالثة والرابعة وما روى أنه صلى بهم عشرين ركعة كما قال الرافعي ضعفه البيهقي واقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد الى زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ففعل بعضهم ذلك فجمعهم عمر على أبي بن كعب ففعل بهم في المسجد قبل ان يناموا. رواه البخاري وروى البيهقي وغيره بالاسناد الصحيح كما قال في شرح المذهب انهم كانوا

(٢١٧)

(قوله على الرتبة) أى على جنسها كما مر (قوله كما يؤخذ من أدلتها السابقة) من دخول كان على المضارع غالبا كما مر آنفا (قوله دون التراويح) أى دون مواظبته على جماعة التراويح التي هي سبب في تفصيلها فلا ينافي ماسيا في وصلاتها بجميع القرآن أفضل من سورة الاخلاص (قوله وهي عشرون ركعة) قيل والحكمة في ذلك أن الرواتب المؤكدة في غير رمضان عشر فوضعت فيه لانه وقت اجتهاد وتشمير وكانت لبلالة قوة الابدان فيه بالفطر ولانه محل عدم الرياء (قوله خرج من جوف الليل) أى فيه وهو ما بين العشاء والفجر والمراد أوله (قوله ليلى) أى ثلاثا لقوله بعده فلم يخرج لهم في الرابعة قالت عائشة رضي الله عنها واستمر يصلها في بيته فرادى الى آخر الشهر (تنبيه) هذا يشعر كما ترى أن صلاة التراويح لم تشرع الا في آخر سني الهجرة لانه لم يرد انه صلاها مرة ثانية ولا وقع عنها سؤال فراجع (قوله خشيت أن تفرض عليكم الخ) أى خشيت المشقة عليكم بتوهم فرضها وفرضية الجماعة فيها بسبب الملازمة أو أن الله كان أخيره بأنه ان لازم على جماعتها فرضت هي أو جاعتها أو هما أو أن الله خيره بين أن يجعلها فرضا فيلزم عليها ولا فلا وغبر ذلك (قوله حضر في الليلة الثالثة) أى وكان الباقي منها ثمان ركعات أخذها قبله وعلى هذا فلا حاجة الى تضعيف رواية البيهقي من حيث معارضتها في العدد (قوله ففعل بعضهم ذلك) أى صلاها جماعة في المسجد (قوله فجمعهم) أى جمع عمر رضي الله عنه الرجال على أبي بن كعب لأنه أكثر قرأوا النساء على سليمان بن أبي حشمة كاتدم وقيل على نعيم الهاربي (قوله أى يستريحون) أى من فعل الصلوات يطوفون طوافا كاملا بين كل تزويجتين ثم إن أهل المدينة الشريفة لما لم يكن عندهم طواف جمعا لبادل كل طواف أربع ركعات فصارت عندهم ستة وثلاثين ركعة بنوى بها كلها التراويح وكان ابتداء حدوث ذلك في آخر القرن الاول ولم ينكر أحد فصار اجاعا وقال الامام الشافعي العشرون في حقهم أحب الى ولا يجوز الزيادة المذكورة لغيرهم لشرعهم بهجرته صلى الله عليه وسلم ودفنه ووطنه والمراد بهم من وجد فيها أو في من أرباعها ونحوها في ذلك الوقت وان لم يكن مقبلا بها أو العبرة في قضائها بوقت الاداء من فاتته وهو في المدينة فله قضاءها ولو في غير المدينة ستا وثلاثين أو وهو في غير المدينة قضاها ولا في المدينة عشرين ولو أدرك بعض رمضان في المدينة وبعض في غيرها فلا بكل حكمه وهل يكفي في ادراك اليوم جزء من ليلته أو نهاره أو منهما كل محتمل ويظهر الا كنفه بكل ذلك فراجع (قوله لم نصح) فنبطل ان علمو نعمموا ولا فهي نقل مطلق (قوله لانه خلاف المشروع) أى مع تأكيده بطلب الجماعة فيها فاشبهت الفرائض فلا تغير عن الاجماع الوارد فيها بذلك فارقت جواز جمع سنة الظهور ونحوها مما مر (قوله كغيرها من صلاة الصواب ثم رأيت صرح به في متن البهجة وغيره) (قول المتن تسن في التراويح) قال الاسنوي التراويح سنة بالاجماع وأفتى ابن الصلاح وابن عبد السلام بان ختم القرآن في مجموعها أفضل من قراءة سورة الاخلاص ثلاثا في كل ركعة وفي منهاج الحلبي أن السنة في وقتها ربع الليل فصاعدا وان فعلها بالعشاء في أول الوقت من بدع الكسائي وليس من القيام المسنون انما القيام ما كان في وقت النوم عادة ولذا سمى فعلها قياما (قوله فلم يخرج لهم) قال الاسنوي في الصحيحين انه صلاها في بيته بقية الشهر (قوله خشيت أن تفرض عليكم) قال الاسنوي معناه خشيت أن تتوهموا فرضها (قوله ذلك) يرجع الى قوله جماعة (قوله عقبها)

(٢٨) - (فلو في وعمره) - (اول)

يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان عشرين ركعة وروى مالك في الموطأ بثلاث وعشرين وجمع البيهقي بينهما بأنهم كانوا يوزنون بثلاث وسببت كل أربع منها رويحة لانهم كانوا يتروحون عقبها أى يستريحون قال في الروضة ولا تصح بنية مطلقة بل بنوى ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان قال ولو صلى أربعين بصلتها لم تصح ذكره القاضي حسين لانه خلاف المشروع ومقابل الاصح ان الانفراد بها أفضل كغيرها من صلاة

الليل) يقال لقياس مع الفارق بان هذه أشبهت الفرائض كما تقدم (قوله ويرجع النبي صلى الله عليه وسلم اليه) ويرد بان رجوعه كان تخوف المشقة لا لافضلته فأمل (تنبيه) ما يقع عند فعل التراجع من الوقود والتنافس فيه ان كان من ربيع وقف علم الواقف به في زمنه أو من مال مطلق التصرف وفيه نفع جاز والا فغرام (قوله وهو) أي النفل المطلق لا بتقيد أي مالم يس محذورا بوقت ولا معلقا بسبب (قوله خبر موضوع) باضافة موضوع اليه أي أفضل عبادة وردت كما تقدم وقال بعضهم بتقنينهما ويلزمه مساواة الصلاة لغيرها وفوات الترغيب المشار اليه بقوله استكترا وأقل وكل غير مستقيم (قوله وله أن يصلي الخ) أشار الى أن المراد بالحصص المذكورة من حيث العدد في نيته لا بالمقابل لما لا تنحصر أفراده (قوله من ركعة) بلا كراهة ولا خلاف الأولى بخلافها في الوتر للخلاف في جوازها فيه (قوله فله التشهد) أي من غير تسليم أخذها مما بعده (قوله في كل ركعتين) أو كل ثلاث أو كل أربع وهكذا وان كان ما أحرم به فردا وفارق الوتر بتعيين الوارد فيه (قوله منعه في كل ركعة) بأن يشهد عقب الركعة الأولى مع أحرامه بأكثر منها أو أن يوقع ركعة بين تشهدين ولم يرد الاقتصار في الصورتين فتبطل بشروعه في التشهد حتى لو قصد ذلك في نيته لم تنعقد فله شيخنا لم يأت كشيخنا الرمي ويجرى هذا الحكم في غير النفل المطلق من النوافل والفرائض وخالف ابن حجر في الفرائض لانها لا تستقر أو أمره بالانصر فيها ما ذكر اذا غابته أنه نقله مطلقا في غير محل وهو وجوب حيثه وعلى كلام شيخنا لو تشهد في الثالثة من الرباعية دون الثانية هل تبطل صلاته نظرا للتشهد المطلوب بعد الثالثة أولا نظر القوله فراجع (تنبيه) نوى ركعة وتشهد عقبها ثم قصد بادر ركعة يأتي بها وتشهد عقبها ثم قصد أخرى وهكذا هل ذلك من الممنوع فتبطل صلاته أولا كل محتمل والقلب الى الصحة أميل لان كل تشهد مطلوب منه حاله حرره ولو قصد النقص في أثناء ركعة بترك باقيها فهل يصح ويترك باقيها ولا تبطل صلاته لجوار ترك النفل وتبطل ويختص قصد النقص بركعة كاملة حرره أيضا والقلب الى البطان أميل ويصرح به ابراد الشارح الركعة على كلام المصنف في النقص (قوله اذلاعه بذلك في الصلاة) أي لم

الضيم فيه يرجع الى قوله كل أربع (قوله أنها مطلقها) قاله لا نسوي هذه الحالة لم يمرض لها المصنف وانما تعرض للأولى ولم يستوفها يعني تعرض للأولى بقوله فان أحرم بأكثر الخ وقوله واذا نوى عددا وعدم الاستيفاء من جهة ان الركعة الواحدة ليست بعدد وكان الشارح رحمه الله حاول استفادة ذلك من صدر المتن (قول المتن في كل ركعتين) كذا في ذلك في كل ثلاث وكل أربع كما قاله في التحقيق فان قلت صنيع الشارح رحمه الله في هذا المحل لا يفي بذلك وما مراده رحمه الله قلت مراده والله أعلم بيان مراد الرافعي على وفق ما في الشرح الكبير حيث قال رحمه الله ثم ان تطرق بركعة فلا بد من التشهد فيها وان زاد فله ان يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة وله أن يشهد في كل اثنتين كما في الفرائض الرباعية فلو كان العدد وتر فلا بد من التشهد في الأخيرة أيضا وهل له أن يشهد في كل ركعة قال امام الحرمين فيه احتمال لا بالاجتهاد في الفرائض صلاة على هذه الصورة لكن الاظهر الجواز لان له أن يصلي ركعة ويتحلل عنها فيجوز له القيام منها الى أخرى انتهى فقوله رحمه الله ويشهد في الركعة ان اقتصر عليها هي المسئلة الأولى من كلام الرافعي وقول المتن فان أحرم بأكثر الى قول الشارح في الآخرة هو قول الرافعي وله أن يشهد من كل اثنتين الى قوله أيضا فقول المنهاج بأكثر من ركعة شامل للشفع والوتر كما فصله الشارح رحمه الله في العدد الشفع وفي المد والوتر وقول الشارح رحمه الله يأتي تشهد في الأخيرة يعني بعد التشهد من كل ركعتين فلو قال عقب الآخرة أيضا كما قال الرافعي لكان أوضح وقول المتن وفي كل مع قول الشارح رحمه الله ذكره الامام هو قول الرافعي وهل له أن يشهد الخ ثم لا يخفى ان قول المتن وفي كل ركعة مراده سواء كان العدد شفعاً أو وترًا وقول الشارح رحمه الله الى آخره ليس في الكبير فله في الصغير وقوله أعني الشارح رحمه الله آخر

الليل بعده عن الربا ويرجع النبي اليه بعد الليالي السابقة (ولا حصر للنفل المطلق) وهو مالا يتقيد بوقت ولا سبب قال صلى الله عليه وسلم لا يخر الصلاة خير موضوع استكثر أو أقل رواه ابن حبان في صحيحه فله ان يصلي ما شاء من ركعة وأكثر سواء عين ذلك في نيته أم أطلقها يشهد في الركعة ان اقتصر عليها (فان أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين) في العدد الشفع كما في الرباعية وفي العدد الوتر يأتي بتشهد في الآخرة (وفي كل ركعة) لجواز التطوع بها ذكره الامام والفرازي قال الرافعي وفي كلام كثير من اصحاب ما يقتضي منعه (قلت الصحيح منعه في كل ركعة والله أعلم) اذلاعه بذلك في الصلاة وله الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة لأنه لو اقتصر عليه في الفريضة لجاز فان اقتصر عليه قرأ السورة في جميع الركعات

ومن أتي بشهدين ففي قراءتها بعد الأول والقولان في الروضة (واذا نوى عدد أقله أن يزيد) عليه (و) ان (ينقص) منه (بشرط تغيير النية قبلهما) أي قبل الزيادة والنقصان (والا) بان زاد أو نقص قبل التغيير عمدا (٢١٩) (فتبطل) صلاته لمخالفته لما نواه (فلو نوى ركعتين فقام إلى ثالثة

يهد لنا صلاتاً أكثر من ركعة يقع فيها ركعة غير الأخيرة بين الشهدين الخ (قوله في قراءتها إلى آخره) أي متى أتى بشهدين لا يقرأ السورة فيها بعده وعدم الشهادتين ولي لكثرة القراءة ويكره ما فيه تشبيهه بالمغرب بان تقع الركعة الأخيرة بين شهدين وخالف بعضهم في هذه فقال لأن ذلك خاص بالوتر كما هو ظاهر أخذ المصنف من عدم ركعة الركعة هنا وشارك في قراءتها في الفرائض بعد الأوتين وان ترك الشاهد الأول لطلبه بعد ما خصصه ولذلك بسجدة لتركه (قوله فلان يزيد عليه) الامتناع كركعة ما قبل الزيادة (قوله فتبطل صلاته) بمجرد شروعه في النقص كهي من قيام أو تشهد في جالس أو في الزيادة كشروعه في القيام لأن ذلك شروع في الميطل (قوله فقام) أي أو صار إلى القيام أقرب منه إلى القعود كما أشار إليه بقوله ويسجد للسهو فان لم يصل إلى ذلك لم يسجد كما تقدم ولو شك في عدد ما نواه اقتصر على اليقين فان قام لغيره بلا نية زيادة بطلت صلاته فراجع (قوله أنه يقعد) أي يجب عليه القعود وان لم يصل إلى حد الركعة (قوله ثم يقوم) أي ان شاء القيام فلان يصل إلى الزيادة من قعود لا نهانفل ويمكن رجوع قول المصنف ان شاء إلى هذه أيضا وان خالفه ظاهر كلام الشارح (قوله والثاني الخ) أوجب عنه بان النية لقعوده ما في قبل لاغ (قوله ولو نوى ركعة) أوردناها على كلام المصنف لأنها ليست بعد أول عدم وجود النقص فيها على ما مر (قوله ثم آخره أفضل من أوله) أي نصفه الآخر أفضل من نصفه الأول كما ذكره الشارح عن الروضة ويدخل فيه السدس الرابع والخامس وان كانا أفضل من بقيته وما قبل بخلاف هذا غير واضح ويتجه ان السدس الخامس أفضل من السادس والمراد بالليل في جميع ما ذكر جوفه المتقدم (قوله أي الصلاة أفضل الخ) فلا بد من تقدير مضاف في السؤال وفي الجواب بمعنى أي أوقات الصلاة أفضل وأصلاة جوف الليل أفضل (قوله ينزل أمره) أي حامل أمره كافي رواية ان الله يأمر مناديا بنادي إلى آخره (قوله بان ينوبهما) فان نوى

وله الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة أي سواء كان العدد شفعاً أو وتره أو قول الراجح أو لا وان زاده ان يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام والله أعلم (قوله وان أتى بشهدين الخ) شامل لما اذا تشهد من كل ركعة على القول به قال الاسنوي وهو المتجه ومقتضى تعليل ذكره القاضي حسين انتهى (قول المتن وان نوى عدد الخ) لو نوى خمسة من الوتر مثلاً فهل له الزيادة والنقص ولا يحل نظر (قول المتن ان شاء) يرجع لقعوده يقوم (قوله والثاني لاجتاج الخ) عليه الاسنوي بان القيام في النافلة ليس بشرط (قوله فقد تشهد) لا يقال لو ترك قعداً استغنى عنه لا ناقل قول يلزم من ذلك جريان الخلاف في القعود وهو فاسد (قول المتن قلت نفل الليل الخ) قال الاسنوي فان قيل اطلاق المصنف والا حادي والمعنى يقتضي ان تكون الرواتب الليلة أفضل من النهارية قلت منع من ذلك حكمهم بتفضيل سنة الفجر انتهى (قول المتن وأوسطه أفضل) قال الاسنوي هذا اذا قسمه إلى ثلاث متساوية فان أراد الاثنيان بثلاث متافلاً أفضل الرابع والخامس لحديث صلاة داود عليه الصلاة والسلام (قوله كما قال في الروضة) عبارتها فان أراد نصفي الليل فالنصف الثاني أفضل وان أراد أحداً ثلاثه فالأوسط وأفضل منه السدس الرابع والخامس انتهى وعبارة الاسنوي فان أراد الاثنيان بسدس متافلاً أفضل الرابع والخامس انتهى ثم لا يخفى ان هذا الاخير أفضل منهما (قوله وأفضل منه الخ) علل هذا بان النوم قبل القيام أكثر فيكون أنشط مع ما ورد في حديث صلاة داود والذي يظهر من كلامهم أن الآتي بهذا أفضل مطلقاً وبه الثالث الأوسط وبهما أحياه النصف الثاني أي ولو جبهه كما هو صورته المسئلة (قوله وقال أحب الصلاة الخ) معطوف على قوله وأفضل منه وقوله حين بقي ثلث الليل فضبة هذا ان محل هذا النزول آخر الثلثين الأولين لا نفس الثلث الثالث وقد يجاب بان النزول في هذا

فيقول من دعوني فاستجب له ومن يسألي فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له روى الاول مسلم والثانيان الشيخان ومعنى ينزل ربنا ينزل أمره (و) يسأل من كل ركعتين في النفل المطلق في ليل أو نهار بان ينوبهما

بشرط تغيير النية
صلاته لمخالفته لما نواه
نوى ركعتين فقام إلى ثالثة
سهواً فتذكر (فلا يصح
أنه يقعد ثم يقوم للزيادة
ان شاء) هاتم بسجدة للسهو
في آخر صلاته لزيادة القيام
والثاني لاجتاج إلى القعود
في ارادة الزيادة بل بمعنى
فيها كالونواها قبل القيام
وان لم يشأ الزيادة قصد
وتشهد وسجد للسهو وسلم
ولو نوى ركعة فله أن يزيد
عليها بشرط تغيير النية
كاسبق (قلت نفل الليل)
أي النفل المطلق فيه
(أفضل) من النفل المطلق
في النهار لحديث مسلم أفضل
الصلاة بعد الفريضة صلاة
الليل (وأوسطه أفضل)
من طرفيه (ثم آخره) أفضل
من أوله كما قل في الروضة
النصف الثاني أفضل من
الاول والثالث الاوسط أفضل
الاثلاث وأفضل منه
السدس الرابع والخامس
سئل صلى الله عليه وسلم
أي الصلاة أفضل بعد
المكتوبة فقال جوف
الليل وقال أحب الصلاة
إلى الله صلاة داود كل
ينام نصف الليل ويقوم
ثلثه وينام سدسه وقال
ينزل ربنا تبارك وتعالى
كل ليلة إلى السماء الدنيا
حين يبقى ثلث الليل الأخير
فيقول من دعوني فاستجب له ومن يسألي فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له روى الاول مسلم والثانيان الشيخان ومعنى ينزل ربنا ينزل أمره (و) يسأل من كل ركعتين في النفل المطلق في ليل أو نهار بان ينوبهما

أول يطلق النية قال صلى الله عليه وسلم صلاة الليل متى متى رواء الشيخان وفي السنن الأربعة صلاة الليل والتهار ومعه ابن حبان وغيره (ويسن التهجد) وهو التنفل في الليل بعد نوم قال تعالى ومن الليل فتهجد به (ويكره قيام كل الليل دائماً) قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل فقلت بلى يا رسول الله قال فلا تفعل صم وأفطر وقم ونم فان لجسدهك عليك حقاً إلى آخره رواء الشيخان وقوله دائماً احتراز عن أحياء ليلالمنه في الصحيحين عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل العشر الآخر من رمضان أحياء الليل (و) يكره (تخصيص ليلة الجمعة بقيام) لحديث مسلم لا تخص الليلة الجمعة بقيام من بين الليالي (و) يكره (ترك تهجد اعتاده والله أعلم) قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه رواء الشيخان (كتاب صلاة الجمعة)

أقل الجمعة فيها امام ومأموم وسيأتي ما يدل على ذلك في مسألة الاعادة (ح) أي الجماعة (في الفرائض غير الجمعة سنة مؤكدة) قال صلى الله عليه وسلم صلاة الجمعة أفضل

أكثر منها فالأفضل الاثنيان به ولا يندب التنفل بالاثني ولا يذكره التشبيه بالمغرب كما مر (قوله أو يطلق) أي الأفضل لمن أطلق النية أن يقتصر على ركعتين وإن كان له أن يزهداً شاء (قوله متى) أي اثنتين اثنتين والثاني تأكيده فمهم أراد اثنتين فقط (تنبيه) لا يجوز الزيادة ولا النقص في غير النفل المطلق وما ألحق به وبطل الصلاة فيهما نعم من أحرم بفرض منفرداته رأى جماعة يدركه فله بشرط أن لا يجاوز ركعتين أن ينوي قلبه فلا يقتصر عليهما ويسلم ويدرك الجماعة (قوله أي التنفل) ولو بالوتر فهو حينئذ وتر وتهجد كما مر والفرض ولو قضاء أو نذراً كالنفل (قوله بعد نوم) ولو قبل وقت العشاء وبعد فعله ولو لمجموعة تقدماً كما تقدم (قوله ومن الليل فتهجد به) أي بالقرآن أي صل بالليل صلاة تسمى بالتهجد وأسميت الصلاة قرآناً لأنها عليه (قوله ويكره قيام كل الليل) أي سهره ولو بفرض صلاة ما بعضه فيكره أن حصل به ضرر ولا فلا (قوله دائماً فيكره) وإن لم يضر لأنه شأنه ذلك فربما يفوت به مصالح النهار من غير استدراك وبهذا فارق عدم كراهة صوم الدهر لأنه يستدرك بالليل ما فات في النهار (قوله ليلة الجمعة) لأنه بما حصل ضعف عن أعمال نهارها بخلاف بقية الليالي ولا كراهة في ضم غيرها بها للحصول الأمان غالباً سواء كان قبلها أو بعدها متصلاً بها قبل أو منفصلاً عنها كما في الخروج من كراهة الأفراد في الصوم وفيه نظر والفرق ظاهر (قوله بقيام) أي بملازمة فقط لا بغيرها كقرآن وذكر صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل هذه فيها أفضل من القرآن غير سورة الكهف (قوله اعتاده) قال شيخنا ويندب قضاءه إذا فاتته فراجعته (قوله مثل فلان) قيل أنه عبد الله بن عمر بن الخطاب ورد ابن حجر بأنه لم يقف عليه في شيء من الطرق (فروع) يندب عدم الإخلال بملازمة الليل وإن فات وان بنوها عند النوم وإطالة القيام فيها أفضل من كثرة الركعات وإن يعتاد منها ما يظن مداومته عليه وإن يسح وجهه من النوم إذا تيقظ منه وإن ينظر إلى السماء وإن يقرأ آية إن في خلق السموات والأرض وإن يفتتح تهجد به ركعتين خفيفتين وإن ينام إذا نعن فيه وإن يكثر من الدعاء والاستغفار خصوصاً عند السحر لما مر من نزول أمر الله تعالى

(كتاب صلاة الجمعة)

أي بيان أحكام الجماعة في الصلاة وأفضل الجماعة في الجمعة ثم في صبحها ثم في صبح غير هاتم العشاء ثم العصر ولومن يوم الجمعة ثم في الظهر ثم في المغرب كذا عند شيخنا الرمي وجعل ابن قاسم فضل الجماعة ثانياً بالفضل الصلوات وقد تقدم وقال بعضهم الأولى تفضيل جماعة يوم الجمعة على غيرها (قوله فيها) وكذا في غيرها لأن أقل الجماعة لغة اثنان وأقل الجمع ثلاثة (قوله امام) وإن لم ينو الإمامة إذا توفقت الجماعة ولا فضلها للمأموم على نيتها كما يأتي (قوله ما يدل على ذلك) يدل عليه في الحديث قوله تقام فيهم دون يقيمون (قوله سنة)

الوقت ثم يستمر (قول المتن كل الليل الخ) بخلاف صيام كل الدهر لأن ما يفوته من المال كل نهاراً يمكن استيفائه ليلاً بخلاف قيام كل الليل دائماً فإنه يعطل عليه المصالح النهارية مع ضروره للزوجة وغيرها وظاهر كلامه أنه لو ترك من الليل ما بين المغرب والعشاء مثلاً لم يكره والظاهر التعويل على ما يضر (قول المتن) وتخصيص ليلة الجمعة إلى آخره كان حكمته خوف التقصير في التكبير للجمعة بخلاف المعتاد وفي هذا نظر

(كتاب صلاة الجمعة)

(قوله أقل الجماعة الخ) أي سواء كان الرجل مع ولداً وزوجته أو رفيقه لقوله صلى الله عليه وسلم الاثنان فما فوقهما جماعة وهذا حكم شرعي ما خذ بالتوقيف فلا ينافي ما اشتهر في المذهب من أن أقل الجمع ثلاثة لأن البحث عن أقل الجمع بحث لغوي ما خذ باللسان قال ابن الرفعة (قوله درجة) قال ابن دقيق العيد لا يظهر أن المراد بالدرجة الصلاة لأنه ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التمييز بالضعف وهو مشعر بذلك انتهى ووجه الدلالة على النسبة يستفاد من المواظبة ومن الحديث الأول أيضاً وأما عدم الوجوب فن لفظ

من صلاة ألف سبعم وعشرين درجة رواه الشيخان وواظب صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم من بعد الهجرة وذ كوفي خرج
للذهب في باب هيئة الجمعة أن من صلى في عشرة آلاف سبعم وعشرون درجة (٢٢١) ومن صلى في اثنين له كذلك لكن

درجات الاول أكمل
وسباني في باب الجمعة أن
الجماعة شرط في صحتها
فتركوا فيها فرض عين كما
غيروا به هنا وقوله غير
بالنصب بمعنى الأعراب
اعراب المستثنى وأضيفت
إليه كما تقرر في علم النحو
(وقيل فرض كفاية للرجال
فتجب بحيث يظهر الشعار
في القرية) مثلاً في القرية
الصغيرة يكفي إقامتها في
موضع وفي الكبيرة وفي البلد
تقام في المحال فلو أطبقوا
على إقامتها في البيوت لم
يسقط الفرض (قال
استمعوا لهم) من إقامتها
على ما ذكر (فولوا)
أي قائلهم الإمام أو نائبه
وعلى السنة لا يقاتلون وقيل
نعم حنرا من إقامتها (ولا
يتأكد النصب للنساء
تأكد للرجال في الأصح)
لمزيتهم عليهم قال تعالى
والرجال عليهم درجة
والثاني نعم لعموم الأخبار
فيكره تركها للرجال
دون النساء على الأول
وليس في حقهن فرض
جزأ (قلت الأصح
النصوص أنها فرض
كفائية) كما صححه في أصل
الروضة (وقيل) فرض

أي على الكفاية لأنه صلى الله عليه وسلم لم يعاتب من تركها واستحوذ الشيطان يكون في ترك المنسوب
كل واجب (قوله الفذ) بالفاء والذال المجهمة أي المنفرد (قوله درجة) أي صلاة وقسمت رواية سبع
وعشرين نظر للاهتمام بالفصائل قال البلقيني وحكمته أن أقل الجمع ثلاثة والخسنة بعشرة أمثالها في
ثلاثون يرجع لكل رأس ماله واحد فيبقى ما ذكر انتهى أي والخكمة في شيء لا يلزم إطرادها في غيره (قوله
بعد الهجرة) متعلق بواظب لأنه لم تقع جماعة بمكة ولم تشرع إلا بعد الهجرة قاله ابن حجر وغيره ولعله بعد
اليومين اللذين صلى فيهما جبريل فتأمل (قوله أكل) أي أكرهنا من حيث الكيفية (قوله بالنصب)
أي على الاستثناء لأنها بمعنى الإيجوز على الحالية لأن غيره لا يعرف بالإضافة إلا إذا وقعت بين ضدتين
ويجوز فيها الجبر يجعل اللام للجنس لأنه يصير نكرة في المعنى (قوله الشعار) بكسر أوله المعجم وفتح
جمع شميرة بمعنى علامة أي بحيث يظهر عند أهل البلد إقامتها فيها (قوله في القرية الخ) بيان لبعض
أفراد ما يظهر به الشعار والمراد المحال التي يسهل حضور طلب الجماعة إليها (قوله في البيوت) ومثلها
ما تقتضيه الصلاة (قوله يسقط الفرض) أي إن لم يظهر به الشعار (قوله على ما ذكر) أي على
الوجه الذي لم يظهر به الشعار من أهل وجوبها إلا عبرة بظهوره من غيرهم (قوله قولوا) أي كالبغاة
(قوله فيكره الخ) يفيد أنها غير مؤكدة في حق النساء وبه صرح في العباب وغيره فيحمل
التأكيد في كلام المصنف على مجرد النصب (قوله الأصح المنصوص) هو نص الإمام فالأصح بمعنى
الراجح والتعبير عنه أولاً بقيل حكاية لكلام أصله وحكاية مقابلة بقيل صحيحة لأنه وجه للاصحاب وكان
الانصب بكلامه التعبير بالنص (قوله أنها فرض كفاية) هو المعتمد في المذهب وعليه يشترط في الوجوب
كونه على الأحوال المذكور بالاعتناء المقامين غير المنصورين بمرض ونحوه وكونه في الركعة الأولى من
المؤدات من الخمس وإن لم تكن عن القضاء وتنب للرقيق ولو بغير إذن سيده ولتضي سفر وأمرأة لا لبصراء
عرة في ضوءه والافراد في حقهم سواء ولتضي عذر إن لم يكن منه ولأجبر إن رضى مؤجره ويظهر
حرمة الاجارة بطلانها على من توقف عليه الشعار وحرمة السفر كذلك (قوله الاستحوذ عليهم الشيطان)
وبقية الحديث فعليك بالجماعة قائماً بكل الذنب من الغنم القاصية أي البعيدة (قوله حزم) بضم الحاء
دروى بكسر هاء فتح الزاى المجهمة فيها جمع حزمة أي جملة من أعواد الحطب (قوله فأحرق الخ) هو ما
أفضل (قوله بعد الهجرة) يرجع إلى قوله معلوم (قوله بمعنى الإلى آخره) أعرب به الاستوى حالاً وما قاله الشارح
أفعدت وأثابها صفة فمتمتع لعدم كونها معرفة (قول المتن وقيل فرض كفاية) هذا قول المتن لا يجريان في
المعادة (قوله في المحال) جمع محلة وهي الحارة (قوله لمزيتهم عليهم) ولما في اجتماعهم من العسر والمشقة
(قوله فيكره تركها) فضيلة فوات ثواب الصلاة منفرداً حيث ترك الجماعة لغبر عذر (فرع) إذا قلنا بأنها
فرض كفاية وفعلها من يحصل به الشعار فالظاهر أنها متأكدة في حق غيره بحيث يكره تركها أيضاً كما يرشد
لذلك عموم قولهم وعزير تركها كذا كذا الخ وقول المناهج الآتي ولا رخصة في تركها وإن قلنا ناسية الاعتذر
(قول المتن قلت الأصح الخ) قال الاستوى والذي استدله الأولون بحمول على من صلى منفرداً القيام غيره
بغيره من الكفاية انتهى ومراده به دليلهم قوله صلى الله عليه وسلم أفضل من صلاة الفداء المأذون بالنية فمن
صلى منفرداً سقط الفرض بغيره (قوله الأول لحديث ما من ثلاثة الخ) كان وجه حديث الحديث على
الكفاية إن الفرض من الجماعة أظهر الشعار وذلك حاصل بفعل البعض والصواب استفادة ذلك من قوله

(عين) وليست بشرط في صحة الصلاة كقوله في شرح المذهب (والله أعلم) الأول لحديث ما من ثلاثة في قرية ولا تقام فيهم الصلاة
الاستحوذ عليهم الشيطان أي غلب روادهم وبؤادهم وغيره ومحمه ابن حبان وغيره والثاني وحكاية الرافي أيضاً حديث لقد سمعت أن أمير
بالصلاة فتقام ثم أمر رجلاً فبصلى بالناس ثم أطلق منى رجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فحرق عليهم يومهم الثالث

رواه الشيخان وأجيبناه بدليل السباق ورد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون قائل الروضة والخلاف في المؤداة
أما القضية فليست بالجماعة فيها (٢٢٢) فرض عين ولا كفاية قطعاً لكتبتها في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم

صلى بجماعته الصبح جماعة
حين فاتهم بالوادي وبين
في شرح المهذب أن سنيتها
في مثل ذلك مما يتفق
فيه الإمام والمأموم كأن
يفوتهم مظهر أعصر وما
غير ذلك فيباني الكلام
فيه والنسوخة لا تشرع
الجماعة فيها أي لا تستحب
كأفسر به في الروضة وتقدم
بما تن فيه الجماعة من
التفريق بابه (و) الجماعة
(في المسجد لغير المرأة
أفضل) منها في غير المسجد
كاليث وجماعة المرأة في
البيت أفضل منها في المسجد
قال صلى الله عليه وسلم فيها
رواه الشيخان أفضل
صلاة المرأة في بيته
الالمكتوبة أي فهي في
المسجد أفضل وقال
لا تلتعنوا نساءكم المساجد
و ييوتن خبره روى
أبو داود وصححه الحاكم
على شرط الشيخين وإمامة
الرجل لمن أفضل من إمامة
المرأة حضوره في المسجد
في جماعة الرجال بذكره
لشواب دون النجاشي
خوف الفتنة (وما كثر
جمعه) من المساجد
(أفضل) مما قل جمعه قال
صلى الله عليه وسلم صلاة
الرجل مع الرجل أزكى من

لزوج أو قبل تحريم حرق الحيوان أو خصوص هؤلاء أو باجتهاد ثم نقض أو أنه يحرق البيوت دون
أصحابها كقولهم لمن أحرق مال غيره أحرق على فلان ماله والمراد اتلاف المال كما يقال لمن ألتف ماله أحرقه
بالنار تخريرهم (قوله السباق) وهو أول الحديث بقوله انقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر
ولو يعلمون ما فهم لا تؤنها ولو جئوا واقدحتمت الخ (قوله ولا يصلون) أي فالتحرير في عليهم بمحتمل أن
يكون تركهم الصلاة لا الجماعة أو لتركهم الجماعة مع توقف الشعائر عليهم فقط الاستدلال به على كون
الجماعة فرض عين (قوله أي لا تستحب) أي أن لم تندب الجماعة فيها قبل النذر والافهي على أصلها
كالعبد وإذا فعلت الجماعة في عالم نسن فيه مع غيره مما هو محلها أصالة فهم ما أرفق أحدهما كفرض خلف
نفل ولو مطلقاً وعكسه حصل فضل الجماعة فيما أصالة الجماعة كما قاله شيخنا الرمي وسبأني ما فيه ويصح نذر
الجماعة عن لا يتوقف عليه الشعائر لأنها متما كدعة في حقها وكفاية أو مطلقاً نظراً لاصلاحها بذكره تركها
وإذا نذر هارم تفسره سقطت عنه (قوله في المسجد) أي وإن قلت أفضل منها في غيره وإن كثرت والمراد
بغير المرأة المذكور يقيناً ولو غير بالعين (قوله وجماعة المرأة في البيت) وإن قلت أفضل منها في المسجد وإن
كثرت وأحق بها الخنثى والامرء الجليل عند شيخنا (قوله أفضل صلاة المرأة) سواء طلبت فيها الجماعة أو لا
في بيته ولو منفرداً الالمكتوب بقوم مثلاً ما طلبت فيه الجماعة وألحق بها صلاة الضحى وسنة الاحرام والطواف
والاستحراق وقدم السفر وفي هذا الحديث ما يقتضي أن الانفراد بالمكتوبة في المسجد أفضل من الجماعة
فيها في غيره وهو وجه ولم يوافق عليه شيخنا تبعاً لشيخنا الرمي (قوله لا تلتعنوا) فيكره منعهن منها (قوله
وامامة الرجل) أي الذي كثر الخنثى لمن أفضل ولو مع خلوة محرمة وسوحتها خارج (قوله المسجد) أي محل
الجماعة ولو مع غير الرجال فذكر المسجد والرجال جرى على الغالب ومثل الشواب ذوات الهبات أو الراجح
من النجاشي وبحرم الحضور على ذات الخليل بغير إذنه وبحرم عليه الاذن لها مع خوف الفتنة منها وعليها
وبس الحضور للنجاشي على المعتد كالعبد وحينئذ تكون الجماعة في المسجد لمن أفضل من الانفراد في
بيوتهم (قوله من المساجد) وكذا غير المساجد ولعل تقييده بالقول المصنف أو تعطيل مسجد وإن كان
ليس قيماً أيضاً من جماعة المساجد الثلاثة وإن قلت بل الانفراد فيها أفضل من جماعة غير هار أو في شيخنا
الرمي بأن الانفراد في المسجد الحرام أفضل من الجماعة في مسجد المدينة وإن الانفراد في مسجد المدينة
أفضل من الجماعة في الأقصى ويحمل قولهم فضيلة الذات مقدسة على فضيلة المكان على ما إذا لم تكن فضيلة
المكان متضادة فتأمل ونوقف شيخنا كالعلامة ابن قاسم في الثاني ولم يهمل السؤدد لأن الصلاة في مسجد
المدينة يصلان في الأقصى والجماعة بسبع وعشرين (قوله كالمعزلي) والقدرى والرافضي والمجسم وكل

فيهم (قوله بدليل السباق) يريد صدر الحديث وهو ما في البخاري أن انقل الصلاة على المنافقين صلاة
العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فهم لا تؤنها ولو جئوا واقدحتمت الخ واستدل الرافضي على عدم
الوجوب بحديث صلاة الرجل مع الرجل أفضل من صلاته وحده وصلاة مع الرجلين أفضل من صلاته مع
الواحد (قول المتن وفي المسجد الخ) لو كانت الجماعة في بيته أكثر منها في المسجد في الحار في المسجد أولى
وفي تعليق القاضي البيت أولى قال الزركشي وهو قضية قدس بهم ما يتعلق بالعبادة على ما يتعلق بمكانتها انتهى
والظاهر أن صلاته في المسجد جماعة أولى وإن لم يزل على ذلك صلاة أهله على الانفراد بمحتمل خلافه (قوله
وحضوره الخ) كذا قاله الرافضي قال الاسنوي وهو صريح في استحباب ترك الخروج للنجاشي
وقال في خروجين للجمعة لا بأس به إذا احتزن عن الطيب وصحح استحبابه في العبد والمذكر في الجميع

(ويكره التطويل) بلحق آخرون أو رجل شرع كافي المهر وغيره لتضرر المقتدين به قال في شرح المهذب سواء كان المسجد في سوق أو في قروية الناس باتونه بعد الإقامة (٢٢٤) فوجافوا لم لا سواء كان الرجل المنتظر مشهوراً به أم لا فإنه أردنياء (ولو

غيرهم ولو غير محصورين بالعدد كما أشار إليه الشارح (قوله ويكره التطويل) وكذا تأخير الأحرار ولو قبل الإقامة (قوله ولو أحسن الإمام) ومثله المنفرد ولكن لا يشترط فيه ما يأتي (قوله في الركوع) أي غير الثاني من صلاة الكسوف (قوله بداخل) أي في محل الصلاة فإن بدا خارجاً وان قرب وهو المسجد والبيت المعد للإقامة الجماعة وما ينسب إليه عرفاً في الصحراء (قوله يقتدى به) أي وهو يعتقداً أدراك الركعة بالركوع وأدراك الجماعة بالشهيد ولو لم يكن به وسوسة ولم يخف الإمام خروج الوقت أو بطلان صلاة الداخل كأن يركع قبل تمام التكبيرة ويحرم الانتظار عند خوف خروج وقت الجماعة مطلقاً في غيرها أن امتنع المد (قوله إن لم يبلغ فيه) بأن يطول زمنها ولو رزق على جميع أركان الصلاة لظهر أثره ولو بانضمام مأموم لآخر (قوله بل يسوي بينهم في الانتظار) هذا يوافق ما في الروضة من أن معنى الانتظار هو التسوية بينهم وفي شرح المنهج بما يخالفه وهو الظاهر ويمكن حل كلام الشارح عليه فيخرج ما لو سوى بينهم في الانتظار لتوعدوا ونحوه (قوله أحدهما نعم بالشروط المذكورة) أي والثاني لا بالشروط المذكورة أيضاً أخذاً بما سبكه وصرح به الخطيب (قوله فغنى لا ينتظر على الأول بكره) ومعنى ينتظر عليه لا يكره أي يباح (قوله وعلى الثاني) أي ومعنى لا ينتظر عليه لا يستحب أي فيباح ومعنى ينتظر عليه يستحب (قوله أقوال) أي ثلاثة أحدها يكره وهو معنى لا ينتظر على الأول والثاني يستحب وهو معنى ينتظر على الثاني والثالث لا يكره وهو معنى ينتظر على الأول ولا يستحب وهو معنى لا ينتظر على الثاني وهما بمعنى يباح فالقولان الأولان صريحان والثالث ضمني وهذه الأقوال مأخوذة من طرق كما يصرح به الشارح بعد فتعبيره بالمذهب صحيح والمراد بالأباحة عدم الكراهة فهي خلاف الأولى (قوله ولا ينتظر في غيرها) نعم ينسب الانتظار في السجدة الثانية لنحو من حرم أو لوافق تخلف لإتمام الفاتحة خوفاً من فوات الركعة عليه وفي القيام لمأموم أحسن به قبل الركوع وظن عدم علمه بشروط التكبيرة (تنبيه) شمل الانتظار المذكور وعدم الجماعة المطلوبة والمكروهة بناء على حصول فضيلة الجماعة فيها وقول المنهج كافيه بعضهم إشارة إلى الجلال المحلى شارح الأصل وما فهمه الجلال هو الوجه الوجهية إذا الطريقة التي في المجموع هي طريقة الفزالي التي اعتمدها في وجيزه وقال الرافعي

أولاً يطول بالاتفاق (قول المتن ويكره التطويل الخ) لو حضر بعض المأمومين والإمام برجوز زيادة فالمتحجب أن لا يؤخر الأحرار قاله في شرح المهذب ولو أقيمت الصلاة لم يحل له الانتظار بخلاف وقوله يلحق آخرون أي لم يحس بهم هذا مراده فلا يكون تكرار مع قوله الآتي ولا ينتظر في غيرهما لأن ذلك مفروض فيما لو أحسن بداخل ومن ثم جرى الخلاف فيه بخلاف ما هنا (قول المتن أحسن) هي اللغة المعروفة وفيه لغة أخرى بدون همزة ومن الأولى قوله هل تحس منهم من أحد (قول المتن إن لم يبلغ) لو لحق آخر وكان انتظاره يؤدي إلى المبالغة مع ضميعة ما حصل قبل دخوله فحكمه كالأول كان يؤدي إلى المبالغة على أفراداه قاله الإمام (قوله لا للتوعد الخ) قال الأسنوي هي واردة على المصنف يعني لو سوى بينهم في التوعد كان الحكم كالوفرق بينهم (قوله على الأول بكره) أي لأن فيه تشرى بكافي العبادة ولما قاله الشارح من التطويل (قوله أي يباح) مثل هذا في الأسنوي (قوله ووجه الاستحباب الإعادة الخ) قد استدل عليه أيضاً بالقياس على الحكم المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم في شأن الرجل الذي دخل المسجد بعد الصلاة من يتصدق على هذا (قوله يجوز بكره الانتظار الخ) عبارة الأسنوي بعد ذكر قول الكراهة وله شروط الثاني أن لا يفرق بين الداخلين فإن خص بعضهم به صداقته أو شرفه كان ممنوعاً وما وكذا إذا عظمهم ولم يقصد التقرب إلى الله تعالى بل التوعد والاستئالة قال وحيث انتظر لا يقصد التقرب بطلت صلته بالاتفاق قل

أحسن) الإمام (في الركوع أو التشهد الأخير بداخل) يقتدى به (لم يكره انتظاره في الظاهر إن لم يبلغ فيه) أي الانتظار (ولم يفرق) بضم الراء (بين الداخلين) بانتظار بعضهم لصداقة أو سيادة مثلاً دون بعض بل يسوي بينهم في الانتظار فله تعالى لا للتوعد إليهم واستئالة قلوبهم قلت المذهب استحباب انتظاره بالشروط المذكورة (واقة أعلم) وأصل الخلاف هل ينتظره ولا قولان أحدهما نعم بالشروط المذكورة حكاهما كما قال في شرح المهذب كثيرون من الأصحاب في الكراهة نافية الاستحباب وآخرون في الاستحباب نافية الكراهة فغنى لا ينتظر على الأولى يكره وعلى الثاني لا يستحب تحصل من هذا الخلاف أقوال بكره يستحب لا يكره ولا يستحب وهو مراد الرافعي بما رجحه أي يباح كالحاكم الماوردي ووجه الكراهة ما فيه من التطويل المخالف للأمر بالتخفيف ووجه الاستحباب الإعادة على إدراك الركعة في المسئلة الأولى والجماعة في الثانية ووجه الإباحة

الرجوع إلى الأصل لنساق الدليلين بتعارضهما ودفع التعارض بأن المراد من التخفيف عدم المشقة والانتظار المذكور لا يشق على المأمومين وحيث اتفق شرط من الشروط المذكورة يجوز بكره الانتظار على الطريق الأولى وبمعظم

انها كالمركبة من الطريقين الاولين ولم يعول عليها (قوله ويسن للمصلي) صلاة لا تلزم اعادة ولو انقضى أو خشي
أوصبياً أو رقيقاً في مسجد أو غيره (قوله من الخس) ومنها الجمعة فيعيد بها جماعة من أدركها في محل آخر
من بلد ما وغيرها ولا تصح اعادة تظاهراً ولا عكسه نعم لو أدركها مع انور بعد أن صلى ظهره صلاتها لكن
لا يقال لها إعادة قال شيخنا لانها فرضه الآن وتنقلب ظهره فلا مطلقاً ولذلك تنعقد به لو كان من
الاربعةين فراجعهم ومنها صلاة الخوف وصلاة السفر وتجوز اعادة المقصورة تأمة وعكسه حضر أو سافر على
ما ذكر في محله وخرج بالجمعة صلاة الجنائز كباقي الوتر وان طلبت فيه الجماعة أو نذرته والنفل المطلق وان
نذرته فلا تصح اعادة شيء من ذلك ومثله ما له سبب كالتحية ولا تندب اعادة النفل المؤقت وان نذرته لكن
تصح اعادة نعم تندب اعادة ما تسن فيه الجماعة وان نذرته (قوله مع جماعة) أي في جماعة فيسكني معه امام
أو مأموماً وان كانا معيدين (قوله بدر كها) أي الجماعة في جميعها بأن لا يفرد بجزء منها كتناء احرام مأموماً
عن احرام امام معيدين أو تأخر سلام مأموماً معيدين عن سلام امامه ولو تلبسوا بشهود واجب أو لارادة سجود
سهواً ولتدراك تحورك فانه فبطل في جميع ذلك ولا ينعقد احرام مسبوق بركعة منها وظاهر كلام ابن
حجر انه يكفي ادراك الجماعة ولو بجزء منها ولا بد في الجمعة من ادراك ركعة فاكتمر مع الجماعة وقال الخطيب
لا بد من ادراك ركعة فاكتمر مع الجماعة مطلقاً في الجمعة وغيرها (تنبيه) ظاهر كلام ابن حجر والخطيب
انه لا تنقيد الاعادة بركعة وسباني وقال شيخنا الرمي لا تجوز الاعادة الا مرة فقط وان جرى خلاف في صحة
الاولى وقال شيخنا الزبائدي اذا جرى خلاف في صحة الاولى ولو مذهبياً قوى مدركه جازت اعادة ولو
بالانفراد اذا أتى بما يرفع الخلاف كخروج من حمام صلى فيه وتجوز اعادة ثالثة بالجماعة وقال الشيخ
الطبرلاوي وغيره كالزني من أتممتا تجوز الاعادة أكثر من مرة ولا تنقيد بعدد ولا بجماعة (قوله في الوقت)
أي في وقتها وان كان وقت كراهة ويكفي فيه ادراك ركعة لادونها لوجود الأداء فيها وبذلك فارت
الجماعة عند شيخنا الرمي ونقل عنه اعتبار ايقاع جميعها في الوقت (قوله بعد صلاة الصبح) وكان في
مسجد الخفيف بنى (قوله ومقابل الاصح الخ) فيه نظر لان جماعة الثانية لا تنقلب الى الاولى قطعا واستدراك
جابر لما فات من الكمال لا يتوقف على جماعة في الثانية وغير ذلك نعم ان كان المقابل مبنياً على القديم فهو
ظاهر لكن جوابه الله كور غير مستقيم (قوله منع ذلك) أي منع عدم الطلب المذكور لاحصول الفضيلة
(قوله أفضل من الثانية) وكذا لو خلت الثانية عن الفضيلة كمرأة بصراء في ضوء (قوله وفي القديم الخ)
وقيل فرضه الثانية وقيل كل منهما فرض للأمر في الحديث فينوي الفرض فيهما وعليه فالمراد بالنافلة في
الحديث مطلق الزيادة (قوله ينوي بالثانية الفرض) لكن لا يقصد انه عليه والالم تصح فيه كفيه الاطلاق

في الكفاية للشريك انتهى وفيه نظر فقد صرح الشيخان بعدم البطلان على قول الكراهة (قوله أي
بالباحته) هذا يقتضي أن يراد بالشرط المنفي عود الركوع والتشهد لما تقدم من الحزم بالكراهة في غيرها
(قول المتن مع جماعة) لو فرض أن شخصين صلى كل منهما في جماعة ثم قصدا الاعادة من غير أن يكون
معهما أحد لم يحضر الجماعة فالظاهر الاستحباب وبجمل خلافة (فرع) ربما يستفاد من شرط
الجماعة وجوبية الإمامة كالجمعة (قوله بعد صلاته الصبح) من فوائد هذا الحديث الرد على الوجه القائل
بالاستحباب فيما عدا الصبح والعصر (قوله منع ذلك) ويؤيد المنع قصة معاذ في امامته بقومه (قوله وفي
القديم الخ) لان الثانية لو تعينت للتفلية لم يستحب فعلها في جماعة وقيل كلاهما فرض لان الثانية مأمور
بها والاولى مستقلة للحرج كما يفعل فرض الكفاية ثانياً بعد فعلها ولا ولون ذلك خلاف في الاولى أفنى الغزالي
بلجواب الثانية لكن نقل النووي في رؤس المسائل عن القاضي أبي الطيب وأقره وجوب الاعادة لان الثانية
تطوق محض (قول المتن ينوي بالثانية الفرض) خطري في توجيه ذلك القياس على فرض الكفاية اذا

بكرهته لعدم الحاجة اليه
وقيل بطرد اختلاف فيه
لا فائدة بركة الجماعة (ويسن
للمصلي) صلاة من الخس
(وحده) وكذا جماعة في
الاصح اعادة مع جماعة
بدر كها) في الوقت قال صلى
الله عليه وسلم بعد صلاته
الصبح لرجلين لم يصلياه
وقالا صلينا في رحالنا اذا
صلينا في رحالكم كأنهم أتينا
مسجد جماعة فصليها
معهم فانها مكانا فله رواه
أبو داود وغيره وصححه
الترمذي وغيره وقوله صلينا
يصدق بالانفراد والجماعة
ومقابل الاصح بقصره على
الانفراد نظرا الى أن
المصلي في جماعة قد حصل
فضيلتها فلا تطلب منه
الاعادة وجوابه منع ذلك
رسوا على الاصح استوت
الجماعتان أم زادت الثانية
بفضيلة ككوف الامام
أعلم أو أروع أو أجمع أكثر
أو المكان أشرف وقيل
لا تسن الاعادة في
المستويين والعبارة
تصدق بما اذا كانت الاولى
أفضل من الثانية وسباني
ما يؤخذ منه الاستحباب
في ذلك (وفرضه) في
الصورتين (الاولى في
الجديد) لما سبق في
الحديث وفي القديم
احداهما لا بعينها بحسب

أبطلوا في واختاره امام الحرمين بنوى الظاهر والعصر مثلاً ولا تعرض للفرض قال في الروضة الراجح اختيار امام الحرمين قال ويستحب لمن صلى اذ ارأى لمن يصلي تلك الفريضة وحده أن يصلبها معه لتحصل له فضيلة الجماعة وهذا استدلال عليه في المذهب بحديث أبي سعيد الخدري ان رجلاً جاء الى المسجد بعد صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يتصدق على هذا فيصلي معه فصلى معه رجل رواءاً بوداد الترمذي وحسنه قال المصنف في شرحه (٢٣٦) فيه استحباب إعادة الصلاة في جماعة لمن صلاها في جماعة وان كانت الثانية أقل

من الاولى وانه يستحب الشفاعة الى من يصلي مع الحاضر عن له عن في عدم الصلاة معه وان الجماعة تحصل بإمام ومأموم وان المسجد المطروق لا تتركه فيه جماعة بعد جماعة (ولا رخصة في تركها) أي الجماعة (وان قلنا) هي (سنة) لتاكدها (الا بعذر) لحديث من سمع النداء فلم يأته فلا صلاة له الا من عذر رواه ابن ماجه ومعه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين وقوله لا صلاة أي كاملة (عام كطر) لئلا كان أو نهارا لبسه الثوب ومثله تلج يبسل الثوب (أورج عاصف) أي شديدة (بالليل) لعظم مشقتها فيه دون النهار (وكذا وحل) بفتح الحاء (شديد على الصحيح) لتأنيده الرجل بالثني فيه والثاني قال يعتد به بالتحف ونحوه (أو خاص كمرض) لمشقة الشيء معه (وحر وبرد شديد) لمشقة الحركة فبهما لئلا كان أو نهارا

أو كونها فرضاً في الجلة وعلى المكلف (تنبيه) لو تبين له الفساد في الاولى لم يجزئه الثانية عنها وتقع نفلاً مطلقاً وقول الغزالي بالاكتفاء حله شيخ الاسلام على القول القديم بان الفرض احدهما لا بعينها وقال شيخنا بالاكتفاء ان أطلق فيها نية الفريضة وهو وجبه وبجمل عليه ما في المنهج والمراد بقوله حتى لا تكون نفلاً مبتدأ أي نفلاً يسمى ظهر امثلاً لفرض وجوده نعم ان نسي الأولى عند فعل الثانية كفت عنها وحل عليها شيخنا الرمي ما في المنهج وفيه نظر واضح (قوله الراجح الخ) أي من حيث المعنى لانه المذهب (قوله وهذا) أي استحباب الصلاة مع الثاني (قوله فقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فصلى معه رجل) هو الامام أبو بكر الصديق رضي الله عنه (قوله عن له عن) متعلق بالشفاعة وليس قبلها لكن ما معنى العذر هنا (قوله وان المسجد المطروق) وهو ما تكرر فيه الصلاة ولو فرادى ولا تتركه الصلاة فيه جماعة قبل الراتب ولا بعده ولا معه وتكره في غير المطروق الا باذن الراتب وهو لا يصلي فيه الصلاة واحدة أول الوقت ويقفل الى صلاة أخرى وأخذ المصنف ما ذكره من الحديث فيه نظر لان الواقعة فيه بالاذن ولا يثبت بها الطروق (قوله ولا رخصة) أي لا تسقط الكراهة على قول التذنب أو الحرمة على قول الوجوب عمن يتوقف عليه الشعار فهما لا يعذر نعم يحصل لمن قصد فعلها مع الجماعة لولا العذر ثواب قصده والرخصة بسكون الحاء المججمة لفة السهولة وعرفا انتقال من صعوبة الى سهولة لعذر مع قيام السبب الا صلى قبل وفتح الحاء اسم للشخص نفسه (قوله لا يعذر) وهو ما يذهب الخشوع أو كاله والتعليل بعينه للزومه (قوله عام) وهو لا يختص بعين (قوله كطر) لمن لم يجد كفاً يمشي فيه وتقاطر السقوط كالماطر (قوله وحل) بفتح المهملة وسكونها لغريدته (قوله عاصف) وصف للريح باعتبار لفظها لأنها مؤنثة ومثلها الباردة وشدة الظلمة (قوله بالليل) ومنه ما بعد الفجر (قوله لتأنيده الرجل) هو تفسير للشدة وسواء في الليل والنهار (قوله واقتصر في الروضة) هو ضعيف (قوله في معناها) هو المعتمد (قوله وذكر) أي الحر والبرد من الخاص هنا أي في المنهاج كالمحرر وهو بخلاف ما في الروضة وأصلها وأشار الى فعله فرقة ثانية بعد سقوطه بالاولى لكن يفرق بانها تقع لهم فرضاً بخلاف الاعادة هنا (قول المتن ولا رخصة) هي بالسكون ويجوز الضم وأما بالفتح فهو الشخص المترخص والرخصة لفة التسهيل وشرها معروفة (قوله الامن عذر) زاد الدميري وما العذر قال خوف أو مرض انتهى وصحح في شرح المذهب عدم حصول الثواب عند العذر وخالف الاسنوي وغيره ونقلوا الحصول عن الاحاديث وعن جماعة من اصحاب القول وقد يؤيد بان من صلى قاعد الجوز فله مثل أجر القائم واختاره السبكي فيمن كان له عادة ثم حبسه العذر (قوله أي شديدة) أفاد بهذا ان الريح مؤنثة وهو كذلك وانما قال عاصف نظراً للفظ (قوله بفتح الحاء) واسكانها لغريدته (قوله لتأنيده) قال بعضهم هو أشق من المطر قال الاسنوي والمراد ما لا يؤمن معه التلويث وان لم يكن الواحد متفاحنا (قوله لئلا كان أو نهارا) روى أبو داود وعن ابن عمر قال كان منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادي بالمدنية في الليلة المطيرة والغداة القرية الا صاوا في رجالكم والقرية بالفتح الباردة مشتقة من القر بالضم وهو البرد (قوله ثم قال) أي الرافعي

(قوله) كما اقتضاه كلام الرافعي واقتصر في الروضة في شدة الحر على الظاهر كما اقتصر عليه الرافعي أول الكلام ثم قال بعد التسوية في شدة البرد بين الليل والنهار ان شدة الحر في معناها ولم يذكر ذلك في الروضة ولا في شرح المذهب وذكرنا هنا كالمحرر من الخاص وفي الروضة كالشرح من العام لانها قد يحسبها ضعيف الخلقه دون قوتها فيكونان من الخاص بخلاف ما اذا أحس بهما قوتى الخلقه فيحس بهما ضعيفهما من باب أولى فيكونان من العام (وجوع وعطش ظاهرين) قال في الروضة كالمهلأ وحضره

الطعام والشرب وتقت نفسه اليه فيبدأ بالاكل والشرب فبأكل كل لقمة تكسر حصة الجوع الآن يكون الطعام مما يؤتى عليه من خواصه كالسويق والاعان (ومدافعة حدث) من بول وأغائط أو ريح فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك لان الصلاة تكسر مع هذه الامور كما تقدم في آخر شروط الصلاة فلان طلب معها فضلا عن طلب الجماعة فيها وعدل عن قول الحرر وغيره شديدين الى ما هو بمعناه ليخالف التعبير به فيما قبله ومن قوله وغيره أيضا الاخبين بالثلاثة أي البول والغائط الى حدث يشمل الريح (٢٢٧) المصرح به في الشرح والروضة

(وقوف ظالم على نفس أو مال) له أولن يلزمه التنبه عنه ولا عبرة بالخوف عن مطالبه بحق هو ظالم في منعه بل عليه الحضور وتوفية ذلك الحق (د) خوف (ملازمة غريم معسر) باضافة غريم كما قال في الدقائق المعنى ان يخاف ملازمة غريمه بان يراه وهو معسر لا يجبه وفاة لهينه قال في البسيط وعسر عليه اثبات ذلك والغريم يطلق لصفة على المدين والدائن ولفظ الحرر أو خاف من حبس الغريم وملازمته وهو معسر وفي الروضة كأصلها عطف الملازمة باو (وعقوبة يرجى تركها ان تغيب أياما) بان يعني عنها كالتقصص مجانا أو على مال وكحد القنف بخلاف مالا يقبل العفو كحد السرقة واستشكل الامام جواز التغيب لمن عليه قصاص بان موجب كير والتخفيف بنافيه وأجاب بان العفو عنه مندوب اليه وهذا التغيب طريق اليه

الجواب عنه (قوله وتاقت) هو تفسير للظهور المساوي للاشتياق وخرج به الشوق وهو الميل الى الاطعمة اللذيذة فليس عنرا وما قرب حضوره كالحاضر (قوله فبأكل كل لقمة الخ) قال شيخنا تبع الشيخنا الرمي بليا كل الى أن يصل الى حاله لا بعنف فيها ابتداء (قوله فيبدأ) أي ان اتسع الوقت وان فاته الجماعة والا حرم قطع الفرض ان لم يخش ضررا يقينا أو ظنا والاوجب قطعه وان خرج الوقت وكذا الحكم لو طرأ في أثناءها (قوله ظالم) ليس قيذا اذ المعتبر فواته معصوم من نفس أو مال وان قل أو اختصاص ومنه فوات وقت بضر بتأخير وفوات تلك مباح كصيد وفوات ربح لموقعه وأكل طير لبذر أو زرع وتلف خبز في تنور (قوله أولن يلزمه القلب) أي الدفع عنه ليس قيذا وهو بالذال المحبة والموحدة وخرج بالمعصوم نفس مرتد أو حرمي وزان محسن وتارك صلاة وأمواله (قوله باضافة غريم) أي ليسكون الخوف منه كورا والا فيجوز تنوينه وما بعده صفة له أو حال ولكن كلام المصنف لا يساعده ويراد بالغريم المدين والدائن والخوف منه مخوف (قوله وعسر الخ) فلو قدر على اثبات اهساره ولو يمين من غير حبس لم يكن عنرا (قوله أياما) وان كثرت وبلغت شهورا أو سنين مادام يرجو العفو كسي حتى يبلغ (قوله كالتقصص) ومثله التعزير ولو لته (قوله كحد السرقة) وكل مالا يقبل العفو كحد الزنا والشرب (قوله والتخفيف) أي يجوز الزفعية المؤدى للتأخير (قوله وأجاب) أي الامام قال الاذرى والاشكال أقوى (قوله وعري) بكسر الراء المهملة مع تخفيف التحتية وكسر هاءم التشديد والمراد به عدم وجود لباس لا تنقبه ومثله عدم وجود مراكب كذلك (قوله لسفر لغبر زهرة) ويكفي مجرد الوحشة (قوله وأكل ذي ريح كريه) كشوم وكرات وبصل وخبز أو كلها مكرهه في حقه صلى الله عليه وسلم على الراجح وكذا في حقنا ولو في غير المسجد يكره دخول المسجد لمن أكلها ثم قال ابن حجر وشيخ الاسلام لا يكره أكلها لمن قدر على ازاله رطلها لالان لم يرد الاجتماع مع الناس ويحرم أكلها بقصد اسقاط واجب من ظهور شعار أو جعة ويجب السعي في ازاله التبرجها ويجب الحضور وان تأذى الناس به ويصل معتزلا وحده وتقييد الشارع بالنهي تبع فيه الجمهور وقال ابن حجر وشيخنا الرمي ان الحكم معلق بظهور ريجها سواء كانت نبتة أو مطبوخة أو مشوية (تنبيه) يلحق بذلك من يريح كريه في بدنه أو لمبوسه

(قوله لان الصلاة تكسر مع هذه الامور) راجع لكل من قول المصنف وجوع وعطش ومدافعة حدث (قول المتن على نفس أو مال) قال الاسنوي ومن الخوف على المال أن يكون خبز في التنور وقدره على النار ولا تمويض قال فلا حلف المصنف لفظ ظالم لشم ذلك (قوله باضافة غريم) أي فيكون مفعول المصدر عند وفاء قدره وخوف ملازمة غريم معسرا به أي المعسر ويجوز أيضا التنوين مع نصب معسر أو معجوه أيضا وعلى الاخرة يكون قاعل المصدر محسونا (قول المتن وعري) يقال فرس عري أي لاشئ عليه ويقال أيضا عري من ثيابه اذا تسمى كمي يري عري باضم العين وكسر الراء وتشديد الباء ذكره الجوهرى قال الاسنوي فيجوز قراءة عبارة الكتاب بالوجهين (قوله وأحسن) أي لان المطبوخ من التوم مثاله رائحة كريهه ولكن اغتفرت لقلتها أي في الاكتفاء بالكريه نوع خفاء

(وعري) وان وجد ساتر العورة لان عليه مشقة في تروجه كذلك الآن يعتاده (وتأهب لسفر مع رقة) نرحل للشقة في التخلف عنهم (وأكل ذي ريح كريه) كبصل وكرات ونوم فيء ولم يمكنه ازاله التبرجحه بفسل ومعالجة للتأذى به بخلاف المطبوخ لقلتها يبق من ريحه فيفتقر وأسقط من الحرر وهوى استغناء عنه بكريه ولو ذكره كان أوضح وأحسن (وحضور قريب محضّر) أي حضره الموت وان كان له متعبد

لأنهم قريبه بغيره عنه (أو) (٢٢٨) مريض عطف على مختصر (بلا متعهد أو) لمتعهد لكن (بأنس به) أي

كبعض وصنان وجراح منقطة (فائدة) ذكر بعض الثقات أن من أكل الفجل ثم قال بعد خمس عشرة مرة في نفس واحد اللهم صل على النبي الطاهر لم يظهر منه ربح ولا يتجشئ منه وقال بعض الأطباء لو علم أكل رؤس الفجل ما فيها من الضر لم يضر على رأس جثة قال ومن أكل عروقه مبتدئاً بأطرافها لا يتجشئ منها أيضاً (قوله لتألم قريبه) أي الحى بغيره عن المريض (قوله أي بالحاضر) ولو بطن الحاضر (قوله والصديق) ومثله الزوجة والمالوك والمعتق والعتيق والاستاذ (قوله كما يشمله قول المحرر) بخلاف كلام المنهاج لأن الأنس ليس عنراً في الاجنبى بخلاف القرىض (تنبيه) من الاعتذار زلزلة ونعاس وسعى في تحصيل مال ولو لغيره ودخولهم عليه أو اشتغال بما يتعلق بميت ونسيانوا كرامات وطلو يل قراءة امام وبطء قراءته وزركه سنة مقصودة وكراهة الاقتداء به وفسقه ولو بالهمة واشتغال بمندوب نحو مناضلة ومسايقه وسمن مفرط وخشية فتنته أو به وجود مؤذنه ولو بالشموع وعي وان أحسن المشي بالعصا الا ان وجد قائداً لا تقابه ولو باجرة قدر عليها بما في الفطره وبرص وجدام ويندب للامام منع صاحبهما من المسجد ومخالطة الناس والجمعة والجماعات

(فصل في صفات الأئمة) الواجبة على معنى الشروط والمسندوبة على معنى الكمال وقد يتعين كون الانسان اماماً كما عي أصم لا يهتدى بغيره أو اماموما كالتغ مع قارئ (قوله أو يعتقد ماى البطلان) كما باتى واعلم أن المعبر في محبة الاقتداء كون صلاة الامام مشتملة على ما لا بد منه من الاركان والشروط هند المأموم ولا يضر اعتقاد ندب بعضها الناشئ عن تقليد المذهب بخلاف الموافق فلا يصح الاقتداء به ولو الامام الاعظم وتدفع الفتن بصورة المتابعة من غير ربط وبهذا علم محبة اقتداء شافى نوى الانعام بحيث نوى القصر وقد نوى إقامة أربعة أيام مع أن الشافى يرى القصر في الجملة ومحبة الحكم باستعمال ماء طهارة الحنفى بلانية مع أن الشافى يرى ذلك في غسل النجاسة فتأمل (قوله فليس لواحد الخ) فلو اقتدى ثالثاً بحدما مع ظن طهارته فله الاقتداء بالآخر اذا تغير اجتهاده فيه على قياس مسئلة الثوبين ولا وجه لمن نازع فيه (قوله فقط) أي بان لم يظن في واحد من الاثنيين الآخر من طهارة ولا نجاسة (قوله وهو) أي الاناء لا صاحبه بدليل ما بعده بقوله بصاحبه (قوله الثالث) المراد به ثلث دارثي الثلاثة وهو اناء امام الثالث مع امام الاولى والثانية واناء امام الثانية مع امام الثالثة (قوله والثاني لا يصح) وبه قال أبو حنيفة كافي نسيان واحدة من الخمس قال ابن حجر ويؤخذ من ذلك أن الاقتداء مكروه فلا فضيلة فيه وظاهر عبارة شيخنا الرملى مخالفته

(قوله عطف على مختصر) يلزم على هذا إخراج الاجنبى المحتاج الى المتعهد مع أن حكمه كالقريب وقد ذكر في المحرر من الاعتذار غلبة النعاس والسمن المفرط

(فصل لا يصح اقتداؤه) (قول المتن أو يعتقد) أي يعتقد البطلان من حيث اجتهاد نفسه كافي الاجتهاد في القبلة والاوائى أو من حيث اختلاف الأئمة في الفروع كافي مسئلة الحنفى الذى مس ذكره والحاصل أن المراد من هذا القسم أن تكون صلاة الامام محبة في اعتقاده وغير محبة في اعتقاد المأموم الناشئ مما ذكرناه بخلاف القسم الاول فانه لا اعتداد بصلاة الامام أصلاً ونه الاستوى رجه ائمة أن المراد بالاعتقاد هنا الظن الغالب لا مصطلح الاصول في الحكم الجازم لغير دليل (قول المتن كجتهدين) مثل الاثنين في القبلة الاكثر منهما كأن مثل الاثنين الاكثر منهما اذا كان الطاهر واحداً (قوله وهو في الثلاثة الثالث) أي بخلاف الثاني لانما جهل بحاله والاصل عدم وصول النجس الى انائه فسوح في ذلك وجوز كما اذا لم يعلم المأموم حال الامام في الطهارة وعدمها وهذا بخلاف الثالث فانما بعد أن حكمنا بصحة الاقتداء بالثاني لما ذكرنا من الثالث للنجاسة اذ لا سبيل الى الحكم بصحة الاقتداء بالكل لتيقن النجاسة

اقتداء بعضهم ببعض (مالم) يتعين اناء الامام للنجاسة) وهو في الثلاثة الثالث فلا يصح الاقتداء بصاحبه الثاني لا يصح اقتداء بعضهم ببعض

يقتدى به قطعا (فلواشبه
خسة) من الاواني (فيها
نجس على خسة) من الرجال
(فظن كل طهارة انه
قتوضا به وأم كل) منهم
(في صلاة) من النجس
بالباق مبتهين بالصبح
(ففي الاصح) السابق
(يعينون العشاء الامامها
فيبعد المغرب) لتعين
انتهما للنجاسة في حق
من ذكر من المتقدمين
ففيها والثاني بعيد كل
منهم ماصلا مادوما وهو
أربع صلوات لعدم صحة
الاقتداء لما تقدم (ولو)
اقتدى شافعي بحنفى من
فرجه أو اقتصد فالاصح
الصحة) أى صحة الاقتداء
(في الفصد دون المس)
اعتبار ابنية المتقدمى) أى
باعقاده والثاني عكس
ذلك اعتبارا باعتقاد
المقتدى بأن الفصد ينقض
الوضوء دون المس ولو
ترك الاعتدال والطهارة
أو قرأ غير الفاتحة لم يصح
اقتداء الشافعي به وقبل
يصح اعتبارا باعتقاده
ولوحاظا على واجبت
الطهارة والصلاة عند
الشافعي صح اقتداؤه ولو
شك في اتيانه بها فكذلك
نجسنا للظن به في نوى
الخلاص (ولا نصح فورة

لكونه عنه (قوله لتردد الخ) كان الانسب أن يقول لتردده في طهارة امامه وانما ألقى هذا التردد لعارضته
بالاجتهاد عند الاصح (قوله السابق) أشار الى أنهما الوجهان السابقان خلافا لما توهمه عبارة المحرر كالتمهاج
من أنهما غيرهما (قوله لتعين انهما) أى امامي العشاء والمغرب للنجاسة بحسب فعلهم لانه لا مانع من
الاقتداء مع احتمال الطهارة وعدم ظن النجاسة و بالاقتداء لزم الطهارة ولم يبق في الاخير احتمالها فامتنع
الاقتداء فيه بحيث خالف لزمته الاعادة والضايط أن يقال بعيد كل منهم ماصلا مادوما آخر ابعاد النجس فلو
كان النجس اثنين أعاد كل منهم صلاتين وهكذا (قوله لما تقدم) وهو التردد المذكور (قوله أى باعتقاده)
أى فاعقاده المأموم الصحة ألقى اعتقاد الامام البطلان وان كان الامام عالما بحال نفسه بدليل تعليل مقابل
الاصح بأنه متلاعب وحمل شيخنا الرملى الاصح على أن الحنفى غير عالم بحال نفسه وحمل التلاعب على صورة
التلاعب غير متجه فتأمل (قوله ولو ترك) أى يقينا لانه وما بعده مفهوم الظن السابق والمراد الترك بالفعل
فالاقتداء به قبل الترك صحيح وان علم من عاداته الترك لاحتمال مخالفة العادة والمراد بقوله لم يصح الاقتداء به
أى دوامه بالمتابعة بل بحجبة المفارقة حالان علم أنه ترك عهدا والاقتداء انتقله الى تركن بعده لاحتمال السهو
وقول شيخنا بعدم صحة الاقتداء من الابتداء يرده مسئلة الجيب المفتوح لاحتمال دوام الصحة نعم ان علم أنه
قاصد للترك حال احرامه لم يصح الاقتداء به ابتداء (قوله ولو حافظ) أى يقينا كما علم (قوله ولو شك الخ) هذا
الحكم يأتى في الموافق في المذهب أيضا واذا وجد الترك ففيه ما مر ان علم حاله والاقتداء يأتى فيقال بان امامه
امراة الخ وبذلك علم أنه لا يجب على المأموم ان يبحث عن حال الامام ولو فاسقا كما يلزمه البحث عن
طهارة الماء ولو رأى من أغفل لمعة في أعضاء وضوءه لم يصح اقتداؤه وحله على التجديد بعيد ولو طول
الامام الاعتدال لكون مذهبه يراهم دون مذهب المأموم فله موافقته فيه كمن اقتدى فيه بمن في القيام وله
السجود وانتظاره فيه لانه تركن طويل وقول شيخنا الرملى يتعين الثاني غير متجه وسيأتى ما فيه (قوله في
نوى الخلاف) أى في مراعاته بفعل ما يطلب فيه (قوله بمقتد) ولو احتمل حال قدرته ولو حكما فلو وقف اثنان
سواء يصليان جماعة فن ظن منهما أنه امام صح صلاته ومن ظن أنه مأموم أو شك في أنه امام ومأموم لم
نصح ويجب عليه الاستئذان ان شك في الابتداء لعدم صحة النية منه مطلقا وكذا ان شك قبل الفراغ
وطال الفصل أو فعل ركنا مع الشك كما في أصل النية وأما بعد الفراغ فان ذكر ولو بعد سنين انه امام فلا
اعادة أو أنه مأموم أعاد فان لم يتذكر شيئا فعلى قول شيخنا الرملى ان الشك في نية الاقتداء بعد الفراغ
لا يؤثر في غير الجملة لا يلزمه الاستئذان أيضا وهذا من المواضع التي فرقوا فيها بين الشك والظن (قوله فلا
يجتمعان) أى السبعة والاستقلال (قوله كقيم تيم) أى يجعل يغلب فيه وجود الماء وعلم المأموم بحاله والا فهو
من تبين الحديث الآتى ولونين قادرا على القيام والستره وجبت الاعادة بخلاف مثل ذلك في الخطبة لانها

في أحد الآنية (قوله في الاصح) عبارة المحرر فعلى الاصح قال الاسنوى وتبعه ابن النقيب يجوز أن يكون
مراده مراد المحرر ويجوز أن يكون عسره الى الفاء اشارة الى أن هذا خلاف في قدر المقضى مفرغ على
الاصح السابق قال الاسنوى ويرشد الى الثاني اتيانه بالفاء في قوله فلواشبه الخ انتهى فليتأمل (قول المتن)
فالاصح الصحة الى قوله اعتبار ابنية المتقدمى) أى فهو كالأول باختلاف الاجتهاد في القبة والأواني لا يقتدى
أحد المتقدمين بالآخر نظرا الى اعتقاده ومقابل الاصح قال به القفال وحمل بان الحنفى متلاعب في الفصد
ونحوه فلا يقع منه نية صحيحة بخلاف المس قال الاسنوى بولعه الحق اه وأجيب من طرف الاصح بان
صورة المسئلة ماذا نسى الامام الفصد ودخل في الصلاة بنية جازمة فله الزكوى عن صاحب القواطر
السريفة واستحسنه أقول لو علم المأموم فصد ثم على اماما فالظاهر صحة الاقتداء حلا على أنه نسى وان

بمقتد) لانه تابع لغيره بلحقه سهو ومن شأن الامام الاستقلال وحمل سهو الغير فلا يجتمعان (ولا يجزى ما عاده كقيم تيم) لعدم المام فافقه
لظهوره بن لعدم الاعتداد بصلاته وقيل يجوز اقتداء مثله به (ولا) فورة (قارىء

بهي في الجديد) لان الامام
 ضد تحمل القراءة عن
 المأموم المسبوق فاذا لم
 يحسنها لم يصلح لتحمل
 والتقديم يصح اقتداؤه به
 في السرية لقراءة المأموم
 فيها بخلاف الجهرية
 فيتحمل الامام عنه في
 القديم وفي ثالث مخرج يصح
 اقتداؤه به في السرية
 والجهرية بناء على لزوم
 القراءة للمأموم فيهما في
 الجديد قال في الروضة هذه
 الاقوال جارية سواء علم
 المأموم كون الامام أميا أم
 لا وقيل هي اذا لم يعلم كونه
 أميا فان علم لم يصح قطعا
 (وهو من يحمل بحرف أو
 تشبده من الفاتحة) بان
 لا يحسنه (ومنه ارت) بالثناء
 (يدغم في غير موضعه) أي
 الاقلام (والثغ) بالثنية
 (يبدل حرفا بحرف) أي
 يأتي بشبهه بدله كان يأتي
 بالثنية بدل السين أو بالعين
 بدل الراء فيقول المنتقم
 ضيغ المنضوب (وتصح)
 فتوة أي (بمثله) فيبايحل
 به كارت بارت والتغ بالتغ
 في الكلمة بخلافهما في
 كنتين وبخلاف الارت
 بالتغ وعكسه فلانصح
 لان كلا منهما فيأذكر
 يحسن ما لا يحسن الآخر
 ومن هذا التعليل أخذ
 التقييد بالكلمة فيما سبق

وسيلة (قوله يأي) نسب إلى الام كانه على حالة ولادته وأصله لفتمن لا يكتب وأطلاقه على ما هنا قيل محار
 وقيل حقيقة عرفة ولا يصح الاقتداء به من الابتداء كالاتي خلافا للاسنوي (قوله وقيل يجوز الخ) أي
 فلاعادة (قوله مخرج) أي من الجديد السابق في صلاة القائم بالقاعد (قوله أم لا) يشمل ما لو شك في
 أميته وهو ما قاله ابن حجر (قوله أو تشبده) دفع به توهم ارادة الحرف الحقيقي فيا قبله فهو عطف خاص
 (قوله من الفاتحة) وبدلها مثلها بخلاف غيرها كالقش وهو السلام وتكبيره الاحرام على المعتمد عند
 شيخنا وقضية ذلك أن الخلل بشئ من هذه لا يسمى أميا في اصطلاح الفقهاء وعليه فلا تبطل صلاته ولا امامته
 وهو غير مستقيم لما سيأتي ان شرط الخطيب صحة امامته بالقوم في الجمعة عند شيخنا الرمي وتقدم أن
 الاخلال ببعض الشدائد في التشهد غل أو ينافر أجمه فان كان المراد من حيث التسمية فهو يمكن وعليه
 فالوجه اسقاط بدل الفاتحة على أن المتعبد به مقدار حروفها محبها فتأمل (قوله بدغم) ويلزمه الابدال
 (قوله يبدل الخ) ولومع الادغام فكل أرت التثغ ولا عكس نعم لا تقصر لثغ بسيرة لا تخرج الحروف عن أصلها
 (قوله في الكلمة) أي أن تعدل محل الحرف المجزوء عنه في الكلمة الواحدة وان اختلفا في المأني به كغيبغ
 وغيم فان اختلف محل الحرف لم يصح وان اتحد الحرف المأني به والكلمة كان كان أحدهما يبدل نون
 تسعين الاولى والآخر يبدل الثانية (قوله بخلافهما في الكلمتين) وان اتحد الحرف المجزوء عنه كان
 أبدل أحدهما الرامن الصراط والآخر الرامن صراط (قوله وبخلاف الارت بالتثغ وعكسه) فلا تصح
 سواء كان في كلمة أو كلمتين نعم ان اتحدت الكلمة والحرف المجزوء عنه ومحلها صح الاقتداء كان أبدل أحدهما
 سين المستقيم مثله وأبدل الآخر مثناة وأدغمها فيا بعدها وقول شيخنا عميرة بالصحة فيما لو أسقط
 أحدهما حرفا وأبدله الآخر فيه نظر لان صلاة من لم يأت يبدل باطلا من أصلها (قوله ومن هذا التعليل) وهو
 المذكور بقوله لان كلا منهما يحسن ما لا يحسنه الآخر ومنه يؤخذ ان يصاحبه اقتداء آخرس باخرس
 وقيد شيخنا باخرس الطاري فيهما لا يجب على طاري باخرس تحريك لسانه وشفتيه ولهاته بقدر
 امكانه فذهب يحسن أحدهما لا يحسن الآخر من ذلك فان كان أصليا فيهما صح اقتداء كل منهما بالآخر وان
 اختلفا صح اقتداء الاصل بالطاري بدون عكسه قال ذلك شيخنا بغا شيخنا الرمي وفي شرحه اطلاق
 عدم الصحة للاخرين مطلقا وقال أيضا انه يصح اقتداء الادنى بالا على في ذلك كمن يحسن غير الفاتحة بمن
 يحسن دون عكسه والوجه الصحة فيهما مع العجز كافي اقتداء القائم بالقاعد ولا وجه لمنعه مع أن قضية
 فرض دخول الخنفي في الصلاة وهو عالم بالقصود وهذه الصورة ترد على الجواب المذكور فانه لا يفتاؤها
 الان يقال هو جائز باعتبار ما عند المأموم (قول المتن في الجديد) محل الخلاف اذا لم يقصر في التعلم
 (قوله والقديم الخ) عبارة الرافعي والقديم ان كانت مرتبة صح والافلا بناء على القول القديم فان
 المأموم لا يقرأ في الجهرية بل يتحمل عنه الامام وفي السرية يقرأ لنفسه فيجوز له ذلك اه أقول فلو سبق
 على هذا في السرية فانظر ما حكمه (قوله فيتحمّل الامام) أي في الجهرية (قوله وفي ثالث) أي جديد (قوله
 بناء على لزوم الخ) استند قائله أيضا إلى القيس على اقتداء القائم بالقاعد والمومي وقرر بان الاركان الفعلية
 لا يدخلها التحمل ويعوم الباري في العجز عن القيام بان العجز عنه ليس بنقص بخلاف القراءة في الجبيع
 (قوله أو تشبده) قاله الاسنوي يضي عنه ما قبله ونبه على انه اذا لم يبلغ الشخص في التشبده كرهت صلاته
 (قول المتن بدغم في غير موضعه) اما بالابدال كقارئ مستقيم بتام مشددة أو سين مشددة واما بزيادة
 كتشبد اللام من مالك أو الكف منه قل الاسنوي والبطان خاص بالقسم الاول كما يعرف ذلك من
 مسألة الفأفة قال ولا يرد على المصنف لانه جعل الارت قسما من الامي وقد فسر الامي بن يخل بحرف أو
 تشبده (قوله فيبايحل به) لو أبدل السين تاما وأبدل الآخر باقا الظاهر الصحة ومثله فيا يظهر لو كان يسقط

(ونكره) القدوة (بالفتح)

ومن يكره التاء (والقاف)

وهـ مزني عمودا وهو

من يكره القاء وذلك في غير

القائمة اذ لاقاء فهو جواز

القدوة بهما معز بذتهما

لغيرهما فيها (واللاحن)

بما لا يغير المعنى كضم هاء

لله (فان غير معنى كانعت

بضم أو كسراً بطل صلاة

من أمكنه التعلم) ولم يتعلم

(فان يحجز لسانه أو لم يرض

زمن امكان تعلمه فان كان

في القائمة فكأنه) فقدوة

مثله به صحيفة وقدوة صحيح

السان به كقدوة قارئ

بأى (والا) إن كان في غير

القائمة (فتصح صلاته

والقدوة به) قال الامام ولو

قيل ليس لهذا اللحن

قراءة غير القائمة لم يكن

بعيداً لانه يتكلم بما ليس

بقرآن بلا ضرورة (ولا تصح

قدوة رجل ولا خنثى امرأة

ولا خنثى) لان المرأة ناقصة

عن الرجل والخنثى المأموم

يجوز أن يكون ذكرًا

والامام أثني وتصح قدوة

المرأة بالمرأة وبالخنثى كانه

قدوة الرجل وغيره بالرجل

(وتصح القدوة للتوضي

بالتيميم) الذي لا يلزمه

اعادة (وبما صح الخف

للاعتداد بصلاتهم) وللقيام

بالقاعدة والمضطجع) والقاعد

بالمضطجع روى الشيخان

التعليل المذكور عند الصحة في جميع ذلك (تنبيه) يجري في الأبي الذي أمكنه التعلم ما في اللحن الآتي
 (قوله وتكره بالفتح) وكذا مجهول الاسلام والحرية والامية والانوثه وغيره فالربط بهم صحيح ولا يضر
 الشك في ذلك لانه لا يجب البحث عن حال الامام كاسر ولا ينافي ذلك وجوب الاعادة عند العلم بنفسه كيباني
 نعم يجب البحث بعد الفراغ عن حال من أسرف في جهرية ولا يجب مفارقتها في الانثناء وان تردد فيه عند
 الاقتداء أو بعده ولا يلزمه الاعادة الا اذا علم الخلخلة بخلاف ما لو قال بعد السلام أمرت لعلمي بجوازه أولم
 يعلم حاله (قوله وهو من يكره التاء) أشار الى أن الميم زائدة وأشار بالقاء الى أن غير القائمة مثلها في ذلك
 وكذا سائر الحروف (قوله لغيرهما) ليس قيداً لغير المعذور مثله لان المكرر حرف قرأ في علي الصحيح
 (قوله واللاحن) من اللحن بالسكون على الافصح الخطاطى الاعراب والتحرك الفطنة كذا في الصحاح
 وفي القاموس أنه بالتحرريك والسكون يطلق على الفطنة وعلى الخطاطى الاعراب اه والمراد هنا الاعم منها
 (قوله بما لا يغير المعنى) وان كان عالماً بامكان حرم عليه في القائمة وغيره بمنه ضم هاء لله أو لامة وكسر
 دال الحمود وكسرون نستعين أو كسرتائه أو نون نعيد أو فتح بالله أو كسرها أو ضم صاد الصراط أو هاء عليهم
 أو راء الرحمن ونحو ذلك (قوله كانعت بضم أو كسر) أو تخفيف ايك وابدال الحاء ها وذال الذين زايًا أو
 دال المهملة وسباني (قوله أ بطل صلاة من الخ) يلزمه بطلان امامته وهذا في القائمة مطلقاً وكذا في غيرها ان
 علم وتعمدوا لاصح صلاته وامامته ووقت امكان التعلم من البلوغ ولو بالاحتلام للسلم العاقل والافن الاسلام
 أو الاقامة والمراد بامكان التعلم القدرة على الوصول الى العلم بما يجب بذله في الحج وان بعدت المسافة (قوله
 فتصح صلاته الخ) نعم ان كان عالماً بامكانه ان تصح صلاته ولا امامته ويجب على المأموم به مفارقتها ان علم
 بذلك والا فله انتظاره الى الركوع فان لم بعد القراءة على الصواب فارقه (قوله ليس لهذا اللحن الخ) فتحرم
 عليه القراءة على المعتمد سوى البطلان ماصراً والحاصل أن اللحن حرام على العالم العاقل والقادر مطلقاً وان مالا
 يغير المعنى لا يضر في صحة صلاته والقدوة به مطلقاً أما ما يغير المعنى ففي غير القائمة لا يضر فيها لان كان عالماً
 عالماً قادراً وأما في القائمة فان قصر أو أمكنه التعلم ضرر فيها والافكاشي (قوله ولا تصح قدوة رجل الخ)
 سواء في الابتداء والوقوف فلا يصح الربط لمن علم في الابتداء ويقتين البطلان لمن علم في الانثناء أو بعد
 الفراغ (تنبيه) يكره لمن اتضح بالانوثه أن يقتدى بالمرأة وللرجل أن يقتدى بمن اتضح بالذكورة نعم
 ان اتضح بامر قطعي لم يكره كالولادة ونحوها (فرع) يصح الاقتداء بالملك وان لم يتصف بذكورة أو أنوثة
 والجن كالانس قال العلامة العبادي وان لم يكونوا على صورة البشر وخالفه شيخنا وهو الوجه هنا وتقدم
 فيه زيادة في باب الحدث (قوله وللقاعد المضطجع) وكذا غير المستلقي مع علم الانتقالات (قوله فهو
 ناسخ) أي لانه آخر الامر من فعله صلى الله عليه وسلم لان امامته أي بكر بالناس كانت في ظهر يوم الاحد

الحرف الاخير والآخر يبدله (قول المتن من أمكنه التعلم) هذا اذا كان عالماً بامكانه سواء القائمة وغيره
 فان كان مع الجهل أو النسيان لم يضر في غير القائمة وضرر في موالاتها فان تعلق للصواب واستأنف صح ثم
 امكان التعلم في الكافر من وقت الاسلام وفي المسلم من التمييز فيما يظهر وحيداً فلا تصح صلاة المميز ولا
 الاقتداء به اذا أمكنه التعلم هذا حاصل ما في الاسنوي (قول المتن والافصح الخ) اقتضى هذا جواز قراءة
 غير القائمة خلافاً لما حوله الامام لكن هل يتدب له السورة محل نظره ومثله قال في القافاء ونحوه في اللحن
 الذي لا يغير المعنى (قوله لان المرأة ناقصة) ولحديث ابن يخلع قوم ولوا أمرهم امرأة وروى ابن ماجه
 لا تؤمن امرأة رجلاً (قول المتن والمضطجع) أي ولو مومياً (قوله فهو ناسخ الخ) قال البيهقي لان ذلك كان
 في صلاة الظهر يوم السبت والأحد ثم توفي صلى الله عليه وسلم نفي يوم الاثنين

عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعداً وأبو بكر والناس قياماً فهو ناسخ لما في حديثهما عنها انما جعل الامام ليؤتم به من

قوله واذا صلى جالساً فلو أجلس جميعاً وبقاس المضطجع على القاعد فقدرة القاعدة به من باب أولى (و) نصح (للكامل) أى البالغ
الحرم (بالصبي والعبد) للاعتداد بصلاتهما سواء فى الصبي الفرض والنفل وروى البخارى أن عمرو بن سلمة بكسر اللام كان يؤم قومه
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع سنين وإن عائشة كان يؤمها عبد هاذ كان نم البالغ أولى من الصبي والحر أولى
من العبد قال فى شرح المذهب والعبد (٢٣٢) البالغ أولى من الحر الصبي (والاعمى والبصير سواء على النص) وقيل الاعمى أولى لانه

اخشع وقيل البصير أولى
لانه عن النجاسة أحفظ
ولتعارض المعنيين سوى
الاول بينهما (والاصح
حجة قدوة السليم بالسلم)
بكسر اللام أى سلس
البول (والظاهر
بالمستحاضة غير المتحيرة)
لصحة صلاتهما من غير
قضاء والثاني يقول صلاتهما
صلاة ضرورة ويفهم مما
ذكر الجزم بصحة قدوة
مثلهما بهما كما فى الامي مثله
أما المتحيرة فلا تصح القدوة
بها للظاهرة ولا متحيرة على
الصحيح كاذكر فى الروضة
فى كتاب الحيض وجوب
القضاء عليها على الصحيح
(ولو بان امامه) بعد
الصلاة على خلاف ظنه
(امرأة أو كافر اعلنا)
بكفره كاليهودى (قيل أو
مخفياً) كفره كالزندق
(وجبت الاعادة) لصلاته
فى الاولين لتقصيره
بترك البحث فهما اذ تمتاز
المرأة بالصوت والهيئة
وغيرهما ومثلها الخنثى
لان امره ينتشر ويعرف
معلن الكفر بالبيان وغيره

وكانت وفاته صلى الله عليه وسلم عقبه فى صبيحة يوم الاثنين (قوله أجمعين) بالنصب حالاً من الضمير أو
بمحذوف على أنه تأكيدهم قطوعاً وأنه مفعول به أى أغنيكم (قوله والحر أولى من العبد) أى ان استويا
بلوغاً أو عدمه الا ان كان العبد أفاقه فيقتساويان (قوله فى شرح المذهب الخ) هو تأكيدهم لاشمله عموم
الاستثناء قبله (قوله والاعمى) وكذا الاصم (قوله أى سلس البول) قيده بنظر الماهو المتعارف عند
الاطلاق والافراد الا العم (قوله فلا تصح القدوة) قال شيخنا الرملى وجب القضاء اذا تبين الحال قال بعضهم
وفيه نظر لان هذا من تبين الحادث بل أولى بعدم القضاء منه (قوله لوجوب القضاء عليها على الصحيح)
أى عند الشيخين وتقدم عن شيخنا الزيدى كشيخنا الرملى والله أن المعتمد عدم وجوب القضاء عليها
ومع ذلك لا يصح الاقتداء بها على المعتمد أيضاً نظر للقول بالوجوب ويمكن تنزيل كلام المصنف عليه
(قوله امرأة) هو وما بعده منصوب على التمييز المحول عن الفاعل والمراد فى القاعل والاصل ولو بان تأنيده
امامه أو كفره وهكذا سواء كان المأموم فى المراتب رجلاً أو ختنى وان ظنها عند الاقتداء رجلاً (قوله أو
كافراً) أى ولو بقوله نعم لو أسلم وصلى اماماً ثم أخبر عن نفسه أنه لم يكن أسلم عن حقيقة وأنه ارتد لم يقبل خبره
ولا تأنزه الاعادة لانه كافر بهذا القول (قوله لتقصيره بترك البحث) فى هذا التعليل نظرم مع ما مر من
أنه لا يجب البحث عن حال الامام الآن يقال ان الامور التى قل ان نخفى على أحد ينسب تاركها الى التقصير
فى البحث عنها أو يقال هذا لتقليل من يوجب البحث جرى على لسان غيره وليس مقصوداً عنده فراجع
(قوله جنباً أو محدثاً) وكذا كل ما يخفى على المأموم كترك النية وكونه مأموماً ونية إقامة مطلبة ونحو ذلك
وسواء تبين ذلك فى الاثناء أو بعد الفراغ وتجب نية المفارقة فى الاولى ان استمر الامام فى صورة الصلاة
وفضل الجماعة حاصل للمأموم فى ذلك نعم ان تبين ذلك فى الجمعة وكان من الاربعين وجبت عليه الاعادة
(قوله واذ نجاسة خفية) هى عند شيخنا الزيدى والرملى الحكمية بان لا ندرك بطعم أو لون أو ريح
ومقابلها الظاهرة وستأتى وعند الطبرائى والسبائى وغيرهما هى التى لو تأملها المأموم بفرضها فوق ملبوس
الامام ومع القرب منه لم يرها وظاهر شرح شيخنا موافقة هذا (قوله الاصح) بمعنى الراجح والمنصوص
بمعنى النص للامام الشافعى رضى الله عنه وقول الجمهور بمعنى ترجيحهم له (قوله هنا) قيده لانه محل
(قول المتن بالصبي والعبد) وكذا الصبي العبد فلو أسقط الواو دخلت هذه الصورة ولو اجتمع عبد
فقيه وحرف فقيه حكى فى شرح المذهب ثلاثة أوجه أحدهما أنهما سواء وحكاها فى التقديم فى امامة الجنابة
من غير ترجيح ورجح النووي هناك تقديم الحر قال الاسنوى والبابان سواء (قوله وقيل البصير) رجحه
النووى فى مختصر التهذيب معلل بالان التحرز عن النجاسة شرط واتشوع سنة (قاعدة) الاصم
فى هذا كالايمى قال الاسنوى (قوله لصحة صلاتهما الخ) أى وكفى النجاسة المعفوعة عنها (قوله لوجوب
القضاء عليها) أى فهو مستفاد من المنهاج فى هذا المثل قاله ابن النقيب (قول المتن أو كافراً) ولو بأخباره كما
نص عليه (قول المتن وجبت الاعادة) علل الشافعى رضى الله عنه مسئلة الكافر بأنه لا يجوز أن يكون اماماً
بخلاف الجنب كإى حاله فيجزم وعلة الاصحاب بما ذكره الشارح قال الرافى وينبى على العلتين مسئلة مخفى

الكفر
بخلاف مخفيه فلا يجب الاعادة فيه فى الاصح (لا ان بان) جنباً أو محدثاً كما فى الحرر (وذا نجاسة خفية) فى نوبه
أو بدنه فلا يجب اعادة صلاة المؤتم به لا تنفاه التقصير منه فى ذلك بخلاف النجاسة الظاهرة وفيها كلام يأتى (قلت الاصح المنصوص هو قول
الجمهور ان مخفى الكفر هنا كملته والله أعلم) فتجب اعادة صلاة المؤتم به لنقصه بالكفر بخلاف الجنب مثلاً لانقص فيه بالجنباً فوذ كرف
الروضة مع نحو المنزى به هنا ان ما صححه الرافى من عدم وجوب القضاء هو الاقوى دليلاً

ولن صاحب التهمة والتهذيب وغيرها فطعموا بان النجاسة كالحديث ولم يفرقوا بين الخفية وغيرها وان الامام أشار الى أن الظاهرة كسنة الزندقي لانهم جنس ما يخفى أى فتكون على الوجهين فيه قال في شرح (٢٣٣) المهذب وهذا أقوى وعليه يحمل كلام

الشيخ في التنبيه أى فاته

أطلق النجاسة وحكم

بالعادة ونعقبه في التصحيح

بالخفية معبرا بالصواب

لكنه قال في التحقيق ولو

بان على الامام نجاسة

فكمحدث وقيل ان

كانت ظاهرة فوجهان وفي

الكفاية عن حكاية القاضي

الحسين وجوب الاعادة

فيها (والاى كالمرأة)

الاصح) بجامع النقص

فيعيد القارئ المؤتم به

والثاني كالجنب بجامع

الخفاء فلا يعيد المؤتم به

والخلاف مفرع على الجديد

المانع من قدرة القارئ

بالاى ولو بان في أثناء

الصلاة كون الامام محدثا

أو جنباً نوى المأموم

المغارقة وآتم الصلاة بخلاف

ما لو بان امرأة أو نحوهما

ذكر فيستأنفها كما هو

ظاهر ولو عرف المأموم

حدث الامام ولم يتفرقا ولم

يتطهر ثم اقتدى به ناسيا

وجبت الاعادة (ولو اقتدى)

رجل (بخنثي) وقد علم ما

تقدم من عدم صحة القدوة

انه يجب القضاء (فبان)

رجلا لم يسقط القضاء في

الظاهر) لانه وجب لعدم

صحة القدوة به في الظاهر

لتردد في حاله والثاني ينظر

المخالفة بين الرافعي والنووي لان الكافر ليس من أهل الصلاة ولا باطنا فلهذا اعتمد النووي فيه وجوب الاعادة هنا وفي غيرها لان مخالفة (قوله وان صاحب التهمة والتهذيب الخ) حاصل ما ذكره أنه لا خلاف في عدم القضاء في الخفية وان في الظاهرة طرق ثلاثة أحدها قاطعة بعدم القضاء فيها كالخفية وهي ما في التهمة والتهذيب وغيرهما ثانيها قاطعة بالاعادة فيها وهي ما في التنبيه والكفاية وهي الرابحة ثالثها كية لوجهين وهي ما في التحقيق وكلام الامام والخلاف جار في البصير والاعمى وقال شيخنا ان الاعامى لقضاء عليه مطلقا على المعتمد وفي ذكر الشارح كلام التحقيق اعترض على المصنف بمخالفة كلامه في كتبه (قوله معبرا بالصواب) أى قائلا لاعادة في الخفية على الصواب (قوله والاى كالمرأة) فتجب الاعادة فيه ومثله كل ما شأنه عدم الخفاء كترك القيام والسترة والقراءة أو بعضها والتسكيرة والشهادة والسلام نعم لو كبر المأموم عقب تكبيرة الامام ثم كبر الامام ثانيا للشك في تكبيرة الاولى مثلا ولم يعلم المأموم به لم يضر (قوله والخلاف الى آخره) يشير الى ان تفسير المصنف بالاصح في محله خلافا لمن اعترض عليه (قوله ولو بان في أثناء الصلاة الخ) أشار بذلك الى ضابط هو أن كل ما لا يترتب فيه الاعادة بعد الفراغ اذا تبين في الانتهاء يجب فيه المغارقة حالاً من غير استئصال ولا يفتى عنها ترك المتابعة وان كل ما يترتب فيه الاعادة بعد الفراغ اذا تبين في الانتهاء يجب فيه الاستئصال ويبطل ما مضى (قوله ولو عرف الخ) هذه مستثناة مما مر من ان بيان الحديث لا يوجب الاعادة (قوله ولم يتفرقا) قيد لا بد منه يخرج به ما لو تفرقا زمنياً يمكن فيه طهر الامام فلا اعادة نظر للظاهر من حاله وبذلك فارق مسألة الهرة حيث لم يحكم بطهارة فيها وان لم يحكم بنجاستها ولم يفتى فيه كذا قالوه والوجه انهما سواء فتأمل (قوله ولو اقتدى بخنثي) أى في الواقع بدليل التعليل بالتردد في حاله أى في أنه رجل أو خنثي وهذا التردد لا يضر في النية كما مر لا اعتضاده بالجل على الكمال وليس المراد بالتردد في حال كونه في نفس الامر ذكر أو أنثى مع علمه بأنه خنثى لعدم انقضائه في ذلك بخلاف وكذا يقال فيما يأتي وشمل التردد الظن والشك والوهم وخروج به بالوجزم بأنه رجل في اعتقاده حالة النية ثم تبين أنه خنثى وانضم بالذكرة قبل طول الفصل في أثناء الصلاة ومطلقا بعد فراغها فلا اعادة على المعتمد عند شيخنا الرمى فراجع (قوله والمأموم امرأة) كذا في بعض النسخ وفي بعضها أو المأموم امرأة وعليها فالصور أربع أى سواء بان المأموم في الاولى امرأة أم لا أو بان الامام في الثانية رجلاً

الكفر اه (قوله وقيل ان كانت ظاهرة فوجهان) قد جعل طريقة اخلاف ضعيفة في مخالفتها سلف عن شرح المهذب (قول المتن والاى كالمرأة في الاصح) اعلم انه قد سلف في المتن ولا يرى ما في الجديد وتقدم هناك عن الشارح ان مقابلة قول قدس بفصل بين السرية والجهرية وقول خرج بالاصح مطلقا وان النووي قال في الروضة ان هذه الاقوال جارية سواء علم المأموم كون الامام أمياً أم لا اه لا يقال قوله أم لاهى عين المسئلة المذكورة هنا فكيف عبر بالاصح واخلاف أقوال لا نقول معنى الكلام انا اذا قلنا بالجديد المتقدم وهو عدم صحة القدوة اذا انكشف الحال بعد الصلاة جرى لنا خلاف في صحة الصلاة الاصح لاصح ويجب الاعادة والثاني يقول انما يطلب المقصود فقط والصلاة صحيحة لا يجب اعادةها والله أعلم (قوله والثاني كالجنب الخ) فرق الرافعي بين فقد القراءة نقص في الصلاة بخلاف الجنابة بان الوقوف على كونه قارئاً أسهل من الوقوف على كونه متطهراً وان شاهد الطهارة ففروض الحديث بعدها أسهل بخلاف عوده أمياً بعد ما سمع قراءته (قوله ولو بان في أثناء الصلاة) هو قسم قوله السابق بعد الصلاة الخ (قوله للتردد) هكذا ذكره الشيخان وهو يقتضى عدم القضاء فيها لوطن كونه رجلاً من أول الامر ثم ظهر انه كان خنثى

(٣٠ - (قليوبى وحيد) - اول) المعنى نفس الامر ولو بان في أثناء الصلاة استمر المأموم فيها على الثاني واستأنفها على الاول ويجرى القولان فيها اذا اقتدى خنثى امرأة ثم بان امرأة أو خنثى بخنثي ثم بان رجلاً أو امرأة أو رجلاً أو المأموم امرأة

أن لا يحافظ على الشرائط
(والاصح ان الافقه أولى
من الاقرأ) أى الاكثر
فسرنا (والاورع) أى
الاكثر ورعا وهو زيادة
على العدالة بالفقه وحسن
السيرة لانه يحتاج في الصلاة
الى الافقه لكثرة الوقائع
فيها وقيل الاورع أولى من
الآخرين لانه اكرم عند
الناس ما يقع في الصلاة مما
يحتاج الى كثير الفقه فنادر
وقيل يستوى الافقه
والاقرأ لتقابل الفضيلتين
وقيل الاقرأ أولى من
الآخرين حكاية في شرح
المهذب وبدله فيما قبل
حديث مسلم اذا كانوا
ثلاثة فليؤمهم أحدهم
وأحقهم بالامامة أفروهم
وأجيب بأنه في المستويين
في غير القراءة كالفقه لان
أهل العصر الاول كانوا
يتفقهون مع القراءة فلا
يوجد قارئ الا وهو فقيه
فالحديث في تقديم الاقرأ
من الفقهاء المستويين
على غيره وفي أصل الروضة
فهم من الترح ان الاقرأ
يقدم على الاورع عند
الجمهور (ويقدم الافقه
والاقرأ على الاسن النسب)
فعلى أحدهما من باب
أولى أما الافقه فله تقدم
وأما الاقرأ فالحاقه والمراد
بالاسن من يعنى عليه في
الاسلام زمن أكثر من زمن الآخيه وبالنسب من ينسب الى قریش أو غيرهم بما يعتبر في الكفاءة كالعلماء

أم لا (قوله والعدل) أى في الرواية ولو رقبوا امرأة وهو من لا يرتكب كبيرة ولم يصغر على صغيرة أو غلبت
طاعته على معاصيه (قوله أولى من الفاسق) فللفاسق حق في الامامة ولذلك يحصل فضل الجماعة في الاقتداء
به مطلقا عند شيخنا الرملي وان كان يكره الاقتداء به الا اذا تعذر غيره (فرع) قال شيخنا الزيادي وشيخنا
الرملي يحرم على الامام أو القاضي أو الواقف أو الناظر أن ينصب في الامامة من يكره الاقتداء به كفاسق
ومبتدع ولا يصح نصبه لو وقع منه ولا يستحق المعلوم وقول بعضهم وليس منه من ينهمأ أكثر القوم بأمر
مذموم شرعا لانه يكره ان يصلى اماما ولا يكره الاتمام به كأشار اليه شيخ الاسلام بقوله ويكره امامته
الى آخره فيه نظر واضح فتأمل (قوله الافقه) أى بأحكام الصلوة ومحل هذا التقديم في المستويين في البلوغ
 وغيره مما مر (قوله أى الاكثر قرآنا) أى الاكثر حفظا بعد الاستواء في صحة القراءة بالسلامة من اللحن
وتغيير أوصاف الحروف ونحو ذلك والاقل أولى ويقدم من تميز بقراءة من السبعة بعد ذلك على غيره
(قوله وهو) أى الورع من حيث هو يقدم به على من بعده والمراد بالفقه ترك ما فيه شبهة وبحسن السيرة
الذكر بين الناس بالخير والصلاح وأعلى الورع الزهد كما قالوا وفيه بحث دقيق وهو ترك ما زاد على قدر الحاجة
من الحلال وقيل مراتب متفاوتة ولعلمنا من أقسام الورع كما مرّت الاشارة اليها فيقدم منها الأعلى فلا على
فصح التعبير فيه بأفعل التفضيل بقوله الاكثر ورعا فيقدم به على غيره لانه ليس بعده مرتبة أعلى منه فتأمل
(قوله كالفقه) أى فقه السنة بعد فقه القرآن وحينئذ في الحديث دلالة على ان تقديم الاقرأ فيه ليس من
حيث زيادة قراءته بل من حيث زيادة فقهه لانه لا يقرأ الا ما استوى في فهمه وادراكه ما بقية السنة فهو المتقدم
فتأمل (قوله وفي أصل الروضة الخ) دفع به ما أورده كلام المصنف من استواء الاقرأ والاورع وليس
كذلك لان الاقرأ مقدم عليه على المعتمد (قوله من يعنى الخ) أى فيقدم شاب أسلم أمس على شيخ أسلم
اليوم ويقدم من أسلم نفسه على من أسلم تبعاً ما لم يبلغ قبل اسلام الآخر قاله شيخنا وفيه نظر اذ الكلام
فيما اذا استوى في البلوغ كما تقدم واذا استوى في سن الاسلام قدم بسن الكبر في العمر (قوله

المهجرة وهي الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم وألى
دار الاسلام بعده من دار
الحرب وفي الروضة
كأصلها عن الشيخ أبي
حامد وجاعة تأخيرها
عن السن والنسب نافين
الحملاء في ذلك وعن
صاحب التتمة والتهذيب
تقديمها عليهما واختاره
في شرح المهذب والتحقيق
وقسم فيه الورع على المهجرة
والسن والنسب وأخره في
التفنييه عن السكل وأقره في
التصحيح (فان استويا)
أي الشخصان في الصفات

فُضِّلَتْهُ مَكْتَسِبَةً بِالْأَبَاءِ وَفُضِّلَتْهُ الْآخِرُ مَضَى زَمَنُ لَا أَكْتَسَابَ فِيهِ وَالْفُضِيلَةُ الْمَكْتَسِبَةُ

مكتسبة بالأباء) أى فى الآباء كاذ كرهه أولاً ولذلك قال الرافى ان شرف النسب بفضيلة كنفها الآباء والمعنى ان الشرف الحاصل لهذا انما مرى اليه بسبب فضيلة كنفها آباؤه ولا بعد ان يقال ان فضيلة هذا مكتسبة له بسبب آباءه كما هو ظاهر العبارة (قوله واختاره فى شرح المهذب) وهو المعتمد وما فى التنبيه مرجوح فيقدم بالورع على الهجرة وهى على السن وهو على النسب ويقدم فى الهجرة الاقدم هجرة على غيره (قوله على من لم يهاجر) وان لم تطلب منه الهجرة على المعتمد كأهل المدينة الشريفة (قوله وأولاد من هاجر) وكذا أولاد من تقدمت هجرته ومثلهم أولاد من يقدم بصفة مما تقدم كالأفقه والأقرأ (تنبيه) ما اقتضاء ما ذكر من تقديم التابى وولده على الصحابى وولده صحيح وليس فيه ما يقتضى تفضيل التابى على الصحابى كما فهمه بعض سحفاء العقول واغتر به غيره (قوله فظافة الثوب الخ) أى بعد حسن السيرة أى الذكر بين الناس كإمرى والمعتمد فى هذه الصفات ترتيبها خلافا لما يورهمه كلام المصنف فيقدم بعد حسن السيرة بظافة الثوب فالبدن فطيب الصنعة فحسن الصوت فحسن الوجه المشار اليه بقول المصنف ونحوها وقدم الاذرى بلبس البياض على غيره وهو واضح (قوله يقدم فى النسب) أى بعد تقديم المنتسب الى المهاجر ومن قبله والمنتسب الى الهاشمى مثلاً يقدم على المنتسب الى من بعده وهكذا البقية مما ذكره الشارح وغيره (تنبيه) فى ذكر حاصل ما تقدم على ما هو الراجح وهو أنه يقدم العدل فالأفقه فالأقرأ فالورع فالمهاجر فالأقدم هجرة فالألسن فالنسب فالأولاد هؤلاء على ترتيب الآباء فالأحسن سيرة فالأنظف ثوباً فإبدنا فالأطيب صنعة فالأحسن صوتاً فالأحسن وجهاً (قوله الاجنبى) قيد به لئلا يرد ما أتى من تقديم السيد والمعبر

بالصلاة الاولى لمعرفة أحكامها والثاني شرط فيها بخلاف السن والنسب وغيرهما (قوله لان فضيلة الاولى
ذاته الخ) لم يستدل بحديث مالك بن الحويرث ايومكماً كبركم رواه الشيخان لان ظاهره كبر السن المعروف
ولان النووي قال انه خطاب لملك ورفقته وكانوا في الاسلام والنسب والهجرة والفقه والقراءة سواء اه
والعجب ان الاسنوى استدله به مع نقله هذا الكلام عن النووي قبيح ذلك بيسر وتبعه شيخنا في شرح
الهبجة وقد يوجه ما قاله ويدفع الاشكال بان نقول العبارة بموم اللفظ بالخصوص السبب (قوله والقديم
تقديم النسب الخ) استدله بقوله صلى الله عليه وسلم الناس تبع لقريش في هذا الشأن رواه مسلم يعني
الامامة العظمى وقيس عليها الصغرى وعلى نسب قريش غيرها (قوله لان فضيلته مكسبة بالآباء) عبارة
الرافعي لان شرف النسب بفضيلة اكتسبها الآباء اه وهي أوضح من عبارة الشارح بل عبارته
لانكاد تفهم فتأمل ولو قال الآباء لوافق صنيع الرافعي (قول المتن فان استوى الخ) قال الاسنوى قبيح هذا
يتلخص ان المرجحات الاصول ستة الفقه والقراءة والورع والهجرة والسن والنسب فان استوى فيها
فسيأتي وان اختلف أحدهما بأحدهما مع الاستواء في الباقي وان قدم تعارضت ففقيه ماسبق اه (قوله
على أولاد غيرهم) ربما يشمل ذلك ولد الهاشمي وصرح به شيخنا في شرح المنهج ووجهه ان الهجرة
مقدمة على النسب فولد المهاجر مقدم كأبيه وهذا الكلام فيه نظر لان الرافعي قد صرح بان فضيلة ولد
المهاجر من حيث النسب وانفق الشيخان على تقديم نسب قريش على غيره فكيف يجوز مع ذلك ان
يذهب ذاهب الى تقديم ولد المهاجر غير القرشي على ولد القرشي هذا وهم من شيخنا بلا شك وأما عبارة
الشارح رحمه الله فتابلة للتأويل والله أعلم (قول المتن ونحوه) مثل له الاسنوى رحمه الله بالموصى له بالمنفعة
مدة حياته فانه يستحقها ولا يملكها لانها لا تورث عنه وحيث عبارة المنهاج لا تشمل المستعبر والعبد
(قوله من غيره الاجنبى) قيد به لئلا يراد ماسيأتي من تقديم السيد والمعلم

الجهنم في الهجرة من هاجر على من لم يهاجر ومن تقدمت هجرته على من تأخرت هجرته وأولاد من هاجر أو تقدمت هجرته على أولاد غيره (ومستحق النعمة بملك وغنوه) كاجارة وعاقره واذن من سيد العبد له (أولى) بالامامة فيما استحق منفعة اذا كان أهلا لها من غيره الاجنبى

عن ذلك الموضع (فان لم يكن أهلاً) لها كسراً لرجال (فله التقديم) لمن يكون أهلاً وفي ذلك حديث مسلم لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وفي رواية لابي داود في بيته ولا في سلطانه وعبارة الروضة كأصلها والحرر وساكن الموضع بحق وصفه على الصور الأربع المذكورة كافي الروضة وأصلها وأوضح من (٢٣٦) صدق قوله مستحق المنفعة عليها اذ نوزع في صدقه على الاخيرتين منها (و يقدم)

السيد (على عبده الساكن) بآذنه سواء أذن له في التجارة أم لا رجوع قائدة السكون اليه دون العبد فلا يجي فيه خلاف المستعبر الآتي لرجوع قائدة السكون اليه (لا مكانه في ملكه) أي المكاتب لان سيده أجني منه (والاصح تقديم المكثري على المكثري) نظر الى ملك المنفعة والثاني ينظر الى ملك الرقبة (و) تقديم (المعبر على المستعبر) للملك الرقبة والرجوع في المنفعة والثاني تقديم المستعبر لانه صاحب السكنى الى ان يمنع والامام الراتب للمسجد أولى من غيره فان لم يحضر استعبر أن يبعث اليه ليحضر فان خيف فوات أول الوقت استعبر ان يتقدم غيره (والوالي محل ولايته أولى من الافقه والمالك) فما ذكر معهما أولى وفي ذلك الحديث السابق ويتقدم أيضا على الامام الراتب في المسجد والمعنى فيه أن تقدم غيره بحضرته لا يلبق ببذل الطاعة فان أذن في تقديم غيره فلا بأس ثم راعى

فان لم يكن أهلاً ولو بنحو أنوة أو كفر فله تقديم من هو أهل وعلم بذلك ان لمن هو أهل أن يقدم غيره بالاولى ومنه ما قول شيخ الاسلام ولقديم بمكان تقديم وخرج به المقدم بالصفات كاللقه فلا يعتبر تقديمه (قوله) لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه) أي لا يتقدم الرجل على الرجل في محل استحقاقه ويقاس بمافيه غيره ودفع بالرواية الثانية محل السلطان على الملك وحده (قوله وصدقه) الاولى وصدقه الا أن يؤول بالذكور وما ذكره مبنى على ان ونحوه في كلام المصنف مجرد عطف على ملك كما جرى عليه بعضهم فان جعل مرفوعا عطفا على مستحق كان صدقه على الاخيرتين أولى من عبارة الروضة لا يقال هذا الا في الاوصية لا لاجرام في الرفع والجبر لرد بان كلامهم في فساد الصدق لا في ايجاب الاعراب فتأمل (قوله السكون) هو مصرر بمعنى السكنى (قوله لان سيده أجني منه) أخذ بعضهم من هذه العبارة ان هذا في المكاتب كتابة صحيحة وفيه نظر لانه مستقل بالكسب في الفاسدة أيضا فراجع (قوله المالك) فيه لانه محل الخلاف كما يفيد تعليل المقابل وأما تقديم المستأجر من المستأجر عليه فلا خلاف فيه (قوله للملك الرقبة) أي أو المنفعة كالمعبر عما قبله (قوله والامام الراتب الخ) أي ان الامام الراتب يقدم على غير الوالي ويقدم الوالي عليه الا ان كان قدرته الامام الاعظم فيقدم على الوالي أيضا وهذا في مسجد غير معاروق بان لا يصل في فيه في كل وقت الاجاعة واحدة ثم يقفل كاسر والا فالراتب كغيره ولو بحضرته فلا تنكره جماعة غيره حيث قدمه ولا قبله ولا بعده كما تقدم ويقدم الراتب في محله ولو على الساكن فيه الا على من ولاه (قوله والوالي الخ) ولو فاسقا وجازا والمراد به ما يميم القضاة ويقدم منهم الا على ولايه فالاعم والاعلى فالاعلى وفي كلام ابن حجر ما يقتضى أن محل تقديم الوالي ان شملت ولايته الامامة فراجع

(فصل) في شروط الاقتداء وآدابه وشروطه سبعة عدم التقديم في المكان واتحاده وعلم الانتقالاتونية (قول المتن فان لم يكن) اسم يكن ضمير يعود على المستحق فيفيد ان المستعبر لا يأذن بحضرة المعبر به عليه الاسنوى رحمه الله ووجه الافادة ان المستعبر والعبد على ما شرح الاسنوى لا يستفادان من المنهاج (قوله على الاخيرتين منها) اذ المستعبر لا يستحق المنفعة قال الاسنوى ولا الانتفاع حقيقة انتهى وأما العبد فظاهر أقول لوقري ونحوه بالرفع انضح شمول عبارة المنهاج لذلك واستغنى عن المثال الذي نكفاه الاسنوى واعلم ان الاسنوى جعل قول المنهاج ملك عائدا على ملك المنفعة والشارح رحمه الله ابقى الكلام على ظاهره من ملك الرقبة كما يلوح ذلك من صنيع المصنف (قائمة) السكون مصدر سكن المكان (قوله لرجوع قائدة السكون اليه) زاد الرافعي فهو المالك والساكن (قوله اليه) الضمير فيه راجع لقوله المستعبر (قول المتن على المكثري) أي المالك للرقبة كما اشار اليه الشارح رحمه الله فيما يأتي أما المكثري غير المالك فالمكثري مقدم عليه بلا خلاف (قوله للملك الرقبة) الاحسن ما قاله غيره لانه قادر على منع المستعبر ووجه الاحسنية شمول هذا المعبر غير المالك للرقبة فانه مثل ما لكها فبا يظهر (قول المتن والمالك) أي اذ ارضى باقامة الجماعة في ملكه قال الاسنوى والوالي يشمل القضاة وغيرهم (قوله فما ذكر معهما أولى) لك أن تقول من جهة ما ذكر العدل والتجبه انه أولى من المالك الفاسق أعني اذ ارضى باقامة الجماعة في ملكه اللهم الا أن يقال معنى أولوية الامام انه بعد رضا المالك باقامة الجماعة يسن له التقديم من غير توقف على اذن المالك له بخصوصه ولا كذلك العدل مع المالك الفاسق (فصل)

في حضور الولاة تفاوت درجاتهم فالامام الاعظم أولى من غيره ثم الاعلى فالاعلى وعبارة الحرر كالشرح والوالي في محل ولايته أولى من غيره وان اختص ذلك الغير بصفات مرمجة وهو أولى من مالك المنفعة أيضا فعلى المصنف عن بعضها الى ما قاله نظر المالك (فصل)

(لا يتقدم) للمأموم (على المصنف الموقوف) لانما ينقل عن أحسن المتقدمين بالنبي صلى (٢٣٧) الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين

(فان تقدم) عليه (بطلت) صلاته (في الجبد) كما تبطل بتقسمة عليه في الفصل والقديم لا تبطل كما لا تبطل بوقوفه على سارية وعبرة المقرر لم تنقصد والشرح لا تنقصد لو تقدم عند الحرم وتبطل لو تقدم في خلها وفي شرح المنهذب لوشك في تقسيمه عليه فالصحيح المنصوص في الام تصح صلاته لان الاصل عدم المنقذ وقيل ان جاء من خلف الامام صح لان الاصل عدم تقسيمه أو من قدما لم تصح لان الاصل بقاء تقدمه قال في الكفاية وكفى في طهره (ولا نضر مساوئه) (لا امام) وينتدب تخلفه عنه (قليل) فتكره مساوئه كما قاله في شرح المنهذب (والاعتبار) في التقسيم والمساواة في القيام (بالعقب) وهو مؤخر القسم فلو تساوى فيه وتقدمت أصابع المأموم يضر ولو تقدم عقبه وتأخرت أصابعه ضر وفي القعود بالايه وفي الاضطجاع بالجنب كره البغوى في فتاويه (ويستدبرون في المسجد الحرام حول الكعبة) ويستحب أن يقف الامام خلف المقام (ولا يضر

الاقتداء والتبعية وموافقة نظم الصلاة وعدم المخالفة في السنن وأشار المصنف الى حدين بقوله فان اختلف فعلهما الخ أى نظم صلاتهما الا القنوت والتهنيد والمذكور هنا الثلاثة الاول (قوله لا يتقدم) أى يقينا في غير صلاة شدة الخوف على امامه فيما توجه اليه ولو جهة مقصده في المسافر والمراد بالتقدم كونه متقدما على الامام سواء كان بفعل نفسه أو بفعل الامام كان تأخر عن المأموم أولا بطلهما كدوران سرير أو سفينة ونقل عن افتاء شيخنا الرملي في الثانية قطع القعود دون البطلان فراجع والمراد بالموقف مكان الصلاة ولو بغير وقوف وذكر الوقوف لا يغلب والاكثر فان تقدم بغيرنية مفارقة حرم عليه في الفرض وبطلت صلاته مطلقا ان كان عامدا على ما طاقا أو جاهلا أو ناسيا وطل الفصل عرفا والافلا (قوله في الفعل) أى المبطل كما سيأتى (قوله لا تبطل الخ) أى فباستعمال ذلك بجماع مخالفة المطلوب فيهما (قوله وعبرة المقرر لم تنقصد) فهي ظاهرة في الابتداء وحصول المنصف الى الاتناء لم الابتداء منه بالاولى ولعمومه تغليبا أو حقيقة فهي مساوية لعبارة الشرح (قوله لوشك) ولو حال النية لان الاصل عدم المنقذ ما لم يتحقق (قوله تصح صلاته) هو المعتبر (قوله قليلا) أى عرفا (قوله فتكره مساوئه) ولو في اامة النسوة فم تنب المساواة في اامة طر لمرأة بصراء في ضوء (قوله بالعقب) أى لمن اعتمد عليه وفي السجود بالركبتين لمن اعتمد عليهما وفي الجلوس بالايه كذلك وفي المستلقي بالراس ومقدم البدن وفي المضطجع بالجنبين وفي الملقى بليل الملقى به والضابط في ذلك كماله لا يتقدم المأموم بجميع ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه الامام سواء اتحد في القيام أو غيره أو اختلفا وقد وصلها بعضهم الى الست وثلاثين صورة فلو تقدم المأموم رجلا وأخرى فان اعتمد على المتقدمة وحدها بطلت صلاته والافلا (قوله وفي القعود بالايه) أى بجميعها أو بما اعتمد عليه منها كاعلم (قوله وفي الاضطجاع بالجنب) أى بجميعها أو بما اعتمد عليه منه فلا يضر التقسيم في جزء من ذلك كاعلم (قوله ويستدبرون) نداءهم أفضل من غيرهما وان اتسع السجود ففوا في آخرياته (قوله خلف المقام) بحيث يكون المقام بين الامام والكعبة لان وجهه كان من جهتها والقرب منه أفضل وان فوت ركعتي الطواف على غيره لقصر زمن الصلاة (قوله ولا يضر) أى في صحة الاقتداء وان كرهت المساواة والافرية الموقوفتان لفضية الجماعة وبذلك علم أن الصف الاول هو المتحل بمساواة الامام كقوله شيخنا كابن حجر وغيره وقول شيخنا الرملي انه من ليس بينه وبين الكعبة حائل وان كان أقرب من الامام فيه نظر لما قلناه من كرو لبعده فبالا لم يكن مثلا الارجلان متقدسان في جهة واحدة فتأمل (قوله في جهته) أى الامام ومنها بعض كل من الركنتين عن يمينه وشماله فلو استقبل المأموم أحدهما لم تصح ان اعتمد على الرجل التي من جهة الامام وكذا ان اعتمد عليهما لوجود التقدم هنا حقيقة وبذلك فارق ما صرح ولواستقبل الامام ركنا لم ينز التقدم عليه في احدى الجهتين عن يمينه وشماله ولا في أركانها على ما صرح (قوله والجلوس قطعوا الخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف وتقدم موافقته للروضة مع عدوله عن عبارة أصله ويجرى ذلك في المسئلة بعدها كما أشار اليه الشارح

لا يتقدم الخ (قوله لا تبطل الخ) أى بجماع انها مخالفة في الموقف (قول المتن ولا نضر مساوئه) قال ابن الرضا بالاتفاق (قول المتن ويندب تخلفه الخ) قال الاسنوى خوفا من التقدم ومراعاة لمرتبة بل تكره المساواة له (قوله وهو مؤخر القسم) ايضاح هذا ما نقل القاضي عياض عن الاصبهاني انه القدر الذي أصاب الارض من مؤخر الرجل قال وقال ثابت العقب ما فضل من مؤخر القدم عن الساق اه أقول وهذا الاخير فيه نظر فان كثيرا من الناس في ساقه تدوير ولا يفضل شيء من مؤخر قدمه عن ساقه واقفا علم (قول المتن ويستدبرون) كأنه قال محل مسلف اذا ابتعد عن الكعبة والاغصمهم هذا

كونه أى المأموم (أقرب الى الكعبة في غير جهة الامام) منه الباقى جهته (في الاصح) نقر بما على الجبد لا تنقذه تقدمه عليه والثاني يقول هو في حق التقدم عليه ودفعه بانه لا يظهر به مخالفة منكرة بخلاف الاقرب الى جهة الامام فضر ما هو الوجه وقطع المالا

وعبر فيه في الروضة بالذهب وقول المحرر في الاظهر أى من الخلاف (وكذا لو قفا) أى الامام والمأموم (في الكعبة) أى داخلها (واختلفت جهتهما) كأن كان وجه المأموم الى وجه الامام أو ظهره الى ظهره ولا يضر كون المأموم أقرب الى الجدار الذي توجه اليه من توجهه اليه في الاصح لما تقدم وزاد في أصل الروضة حكاية طريق القطع به وتصحيحهما ما ذكره الرافعي في الاولى ولو وقف الامام في الكعبة والمأموم خارجها جاز وله التوجه الى أى جهة شاء ولو قفا بالعكس جاز أيضا لكن لا يتوجه المأموم الى الجهة التي لتقدمه حينئذ عليه (ويقف الذكر عن يمينه) أى الامام بالغيا كان المأموم أو صبيا

(٢٣٨)

توجه اليها الامام على الجديد

(فان حضر آخر) في القيام (أحرم عن يساره ثم تقدم الامام أو يتأخران) حيث أمكن التقدم والتأخر لسعة المكان من الجانبين (وهو) أى تأخرهما (أفضل) روى الشيخان عن ابن عباس قال بت عند خاتمي ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فقامت عن يساره فأخذ برأسي فأقامني عن يمينه وروى مسلم عن جابر قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فقامت عن يساره فأخذ بيدي حتى أدارني عن يمينه ثم جاء جابر بن صخر فقام عن يساره فأخذ بآبائنا جميعا حتى أقامنا خلفه ترجم البيهقي عليه باب الرجل يأتي بالرجل وعلى الاول باب الصبي يأتي بالرجل ولو جاء الثاني في التشهد أو السجود فلا تقدم ولا تأخر حتى يقوموا وان لم يكن الا

(قوله ولو قفا بالعكس) هذه تمام الاحوال الاربعة والضابط فيها أن يقال بشرط أن لا يكون ظهر المأموم الى وجه الامام حقيقة أو تقدير (تنبيه) لو وقف صف طويل في أخريات المسجد أو خارجة تحت صلاة من حاذى بدنه كاهجر الكعبة فيجب انحراف غيره الى عينيها والقول بان الحرم الصغير كلما بعد كثرت محاذاته فاسد كالا يخفى على عاقل فضلا عن فاضل لان الذي يكبر بمعنى يسع انما هو قاعدة الزاوية الخادئة من الخططين الملتقيين على مركزه الخارجين الى غير نهاية وتقدم أنه متى كان بين الامام والمأموم أكثر من سمت الكعبة بطلت صلاتهما على ما مر فتأمل (قوله عن يمينه) وان فاته نحو سماع قراءة فعلى المعتمد (قوله ثم يتقدم الامام الخ) ظاهره استمرار الفضيلة لما بعد تقدم الامام وان دام على موقفهما من غير ضم أحدهما الى الآخر وكذا لو تأخرا ولا بعده لطلبه هنا منها ابتداء فلا يخالف ماسيا أي فراجعه (قوله في القيام) ومنه الاعتدال (قوله فاخذ برأسي الخ) وهذا من مجزأته صلى الله عليه وسلم ومنه يؤخذ طلب الارشاد ولو بالفعل لمن خالف مطلقا (قوله أو السجود) ومثله الركوع على المعتمد عند شيخنا وفي شرح شيخنا الخافق بالقيام تبع الشيخ الاسلام ويطهر أنه الاقرب لسهولة (قوله حتى يقوموا) أى ان قاموا فلا تقدم لمن يصلي جالسا (قوله رجلان) والاولى كون الحرأ والبالغ منهما لجهة العين (قوله امرأة) ولو محرما له أو حليته وكذا ما يأتي (قوله أم سليم) بضم السين وفتح اللام هي أم انس واسمها مليكة (قوله ويقيم) واسمها ضميرة وقيل سليم ابن أم سليم المذكورة (قوله لا احتمال أنه امرأة) هذه علة عدم مساواة للرجل وما بعدها علة عدم مساواة للمرأة ويؤخذ من ذلك أنه لو حضر خثي منفردا مع الامام أنه يقف فيما بين يمينه وخلفه لتعارض الاحتمالين (قوله ثم الصبيان) ان لم يكن في صف الرجال ما يسهمهم والا كل بهم واستوجه بعضهم تقديم الاحرار على الارقاء ولا بعده وأفضل صفوف الرجال أولها ان لم يكره ثم ما يليه وهكذا وكذا النساء الخالص وأفضل صفوفهن مع الرجال الخالص أو الخثاني آخرها ثم ما قبله وهكذا ومثلهن الخثاني وإذا اجتمع الخثاني مع الرجال والنساء فالقياس تفضيل أوسط صفوفهم ثم ما يليه مما قبله وما بعده وهكذا ومتى أمكن جعل الخثاني صفا واحدا فلا يثنى تعددهم وأفضل كل صف يمينه وان فات نحو سماع قراءة كامر (تنبيه) يؤخر جنس النساء ولو بعد احرارهن وغيرهن وتؤخر الخثاني لجنس الذكور ولا تؤخر الصبيان للرجال وتؤخر العراة للمستورين من جنسهم (قوله ثلاثا) ان كان المراد انه قال ما ذكر ثلاثا بعد المرة الاولى فقيه دليل لحكم الخثاني والا فلا وتقدمهم على النساء للاحتياط (قوله أولوا الاحلام والنهي) أما الاحلام فهي جمع لم يضم الحاء المهملة وسكون اللام بعدها يعني الاحلام أى ذلك في الصبي والرجل في الرجلين من باب أولى

(قوله والمرأة خلف الرجل) لو كانت محرما للرجل فالظاهر انها ما يصفان خلفه (قوله ويقيم خلفه) أي فثبت ذلك في الصبي والرجل في الرجلين من باب أولى (قوله)
التقدم أو التأخر لصيق المكان من أحد الجانبين حافظوا على الممكن (ولو حضر) مع الامام في الابتداء (رجلان أو رجل وصبي صفا) أى ما صفا (خلفه وكذا امرأة أو نسوة) تقوم أو يقمن خلفه وان حضر معه رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل وان حضر معه امرأ أو رجلان أو رجل وصبي قام الرجلان أو الرجل والصبي خلفه صفا وقامت المرأة خلفه روى الشيخان عن انس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم فقامت أنا ويقيم خلفه وأم سليم خلفنا ولو حضر معه رجل وامرأة أو خثي وقف الرجل عن يمينه والخثي خلفهما لا احتمال أنه امرأة والمرأة خلف الخثاني لاحتمال أنه رجل (ويقف خلفه الرجال ثم الصبيان ثم النساء) قال صلى الله عليه وسلم ليليني منكم أولوا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثلاثا ورواه مسلم وقوله ليليني

بشدة النون بعد الياء ويحذفها وتخفيف النون روايتان والنهي جمع نهية يضم النون وهو العقل وروى البيهقي عن أبي مالك الاشعري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس في الصلاة الرجال ثم الصبيان ثم النساء لكنه ضعفه وفي التحقيق كالتبيين ثم الغنائم ثم النساء (وقف امامهن وسطهن) بسكون السين روى البيهقي باسنادين صحيحين (٢٣٩) ان عائشة وأم سلمة فرضي الله

عنهما أمنا نساء فقامتا وسطهن ولوأمن خنتي تقدم عليهن ذكره في الروضة وكل ما ذكر مستحب ومخالفته لا تبطل الصلاة (ويكره وقوف المأموم فردا بل يدخل الصفان وجلسه) فيه (والا فليجبر شخصا) منه (بعد الاحرام وليساعده المجرور) بموافقه فيقف معه صفا روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى خلف الصف أيها المصلى هل دخلت في الصف أو جرت رجلا من الصف فيصلى معك أعد صلاتك وضعفه والامر بالاعادة للاستحباب لما روى البخاري عن أبي بكر أنه انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركب قبل ان يصل الى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حركا ولا تعد وفي رواية لابي داود بسند البخاري فرجع دون الصف ثم مشى الى الصف ولم يأمره بالاعادة مع أنه أتى ببعض الصلاة منفردا خلف الصف وفي الروضة

وقته وهو البلوغ وقيل جمع حلم بكسر الحاء بمعنى التأني و يلزمه العقل وأما النهي يضم النون وفتح الجاء فهي جمع نهية كعرفة وهو العقل وقيل هما بمعنى البلوغ (قوله بشدة النون) وهي اما تون التوكيد الثقيلة مع حذف نون الوقاية أو الخفيفة مع بقاء نون الوقاية وادغامها فيها والفعل فهمما مبنى على فتح آخره وهو الياء ومحلها جزم بلام الامر ومع التخفيف فالنون للوقاية والفعل مجزوم بحذف الياء (قوله امامتهن) وكذا امام عراة بصراء في ضوء كاسر (قوله بسكون السين) على الافصح وكذا كل ماصح فيه معنى بين والا فالافصح الفتح كوسط الدار (قوله فقامتا وسطهن) وكان ذلك بعلم النبي صلى الله عليه وسلم أو أمره فتأمله (قوله وكل ما ذكر) بقوله ويقف لذكر كراي هنا (قوله ومخالفته لا تبطل الصلاة) لكنهما مكرهة نفوت بها فضيلة الجماعة على الامام ومن معه ولو مع الجهل بها ولو أحراما معان يمينه ولم يتقدم امامهما ولم يتأخر خلفه (قوله فردا) بأن يكون في كل من جانبيه فرجة تسع واقفا كثر وان كان بين الصفوف والغائب في تقطيع الصفوف فضيلة الصف لافضلية الجماعة عند شيخنا الرملي وأتباعه (قوله سعة) بفتح السين والمراد بها هنا ما يشمل الفرجة وأصلها مادون الفرجة وأقل الفرجة ما يسع واقفا كاسر (قوله فليجبر) ندبا ولو قبل احرامه وسيأتي وقته الفاضل (قوله شخصا) أي حوا أو رفيقا مع سلامة عاقبته ويدخل الرقيق في ضمانه وان جهل رقه (قوله منه) أي الصفان كان أكثر من اثنين والوقوف معهما ان أمكن والاخرهما وصف مع الامام ولان ثلاثة فضيلة الصف الاول لعذرهم ولو صف شخص أو أكثر أمام الصف الاول بلا عذر كره لهم وقبل يحرم وليس لهم فضيلة الصف الاول ولا فضيلة الجماعة أيضا على الوجه الوجهية لمخالفتهم المطالب من حيث الجماعة خلافا لمن ادعاهم ان قصر الصف الاول كعبده عن الامام بأكثر من ثلاثة أذرع فالتقدم حينئذ هو الصف الاول كما هو ظاهر (قوله بعد الاحرام) فيكره قبله ان لم يكن المجرور مكرها والاحرام المجرور (قوله وليساعده المجرور) ندبا وان جهل الحكم كأن أسره اليه قبل جره بل يندب التأخير ولو بلا جرم ويحصل له بالاعانة أجر كأجر صفه أو أكثر وقيل تبقى له فضيلة صفه (قوله للاستحباب) ولو منفردا كما قاله شيخنا وفيه نظر لما مر أنه لا تندب الاعادة منفردا الا لن جوى خلاف في بطلان صلاته الآن يقال هذا لخصوص الامر بالاعادة فيه فراجع (قوله أن يخرج الصف) وان تعدد وخرج بالخرق التخطي فهو كالجمعة (قوله فرجة) فلا يخرج للسعة على المعتمد (قوله لتقصيرهم) خرج ماله تركوها لنحو حور أو مطر أو طرات بعد احرامهم (قوله فوات فضيلة الجماعة) هو المعتمد والغائب جميع المراتب فيما فات فيه لافي غيره (قوله علمه) أي قبل سبقه بمبطل ككنين فعليين وان لم يعلم وقال الطبراني لا بطلان مع عدم العلم ويجرى على نظم صلاة نفسه الى أن يوافق الامام (قوله يسمعه) أي الامام ولو فاسقا أو صديقا (قوله مبلغا) ولو غير مصل ان كان عدل رواية أو غيره ولو كافرا واعتقد صدقه أو صديقا مونا وبعض

(قول المتن وسطهن) قال الجوهري جلست وسط القوم بالتسكين لانه ظرف وجلست وسط الدار بالفتح لانه اسم قال وكل موضع صلح فيه بين فهو بالاسكان والافه والفتح ور بما يسكن وليس بالوجه اه (قوله روى البيهقي الخ) في الكفاية عن الشافعي رضي الله عنه بعد الذي ساقه الشارح وروى أن صفوان بن سلم قال من السنة اذا أمت المرأة النساء أن تقف وسطهن قال الشافعي رضي الله عنه وذلك ينصرف الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قول المتن وليساعده المجرور) يذنب أن نحصل لهذا المساعد

كأنصلها له ان يخرج الصف اذا لم يكن فيه فرجة وكانت في صف قدما لتقصيرهم بتركها ويؤخذ من الكراهة فوات فضيلة الجماعة على قياس ما سيأتي في المقارنة (ويشترط علمه) أي المأموم (باعتقالات الامام) لينكح من منابته (بان براه أو بعض صف أو يسمعه أو مبلغا) وفي الروضة كأنصلها

وقد يعلم بهداه غير ما إذا كان أي أو أصم في الظلمة (واذا جهم ما مسجد صح الاقتداء وإن بعدت المسافة وحالت ابنية) نافذة أغلق أبوابها أولا وقبل لا يصح في (٢٤٠) الاغلاق واذا لم تكن نافذة لا بعد الجامع لها مسجدا واحدا (ولو كانا

بعضه) أي مكان واسع (شرط أن لا يزبدما بينهما على ثلاثة ذراع) بنزاع الآدمي (تقريبا وقبل مسجد بنا) وهذا التقدير مأخوذ من عرف الناس فانهم يعدونهما في ذلك مجتمعين وعلى التقرب لا تضرب يده أو ذراع يسيرة كقلائد ونحوها وتضرب على التحديد قل في شرح المهذب (فإن تلاحق شخصان أو صفان) كذا في المحرر أيضا والمراد به مائتي الروضة كأصلها أنه لو وقف خلف الإمام صفان أو شخصان أحدهما وراء الآخر (اعتبرت المسافة) المذكورة (بين الأخير والاول) من الشخصين أو الصفين لا بين الأخير والإمام حتى لو كثرت الصفوف وبلغ ما بين الإمام والأخير فرسخا جاز (وسواء) في الحكم المذكور (الفناء المملوك والوقف والمبعض) أي الذي يعضه ملكه وبعضه وقف والموات كافي الحرر والحوط والمسقف كأي شرح المهذب كاصل الروضة فهما من الشرح (ولا يضر) بين الشخصين أو الصفين (الشرع للطرز في النهر المخرج إلى

الصف كالبلغ (قوله أي أصم) وفي نسخة أي أو أصم وهي أولى للتأنيذ استدراك الظلمة (فرع) زوال المبلغ في الانتهاء كالابتداء فتجب نية المخرقة إن لم يرج وجوده قبل مبطل (قوله وإذا جهم) أي بشرط أن يجمع الامام والمأموم مكان مسجد أو غيره فلا بد من اتحاد بالقرب وغيره وقال عطاء بكفي العلم بالاتقالات وإن بعدت المسافة وحالت ابنية كثيرة قليل وهو مخالف للكتاب والسنة والمراد بالمسجد الخالص ومنه رتبته وهي ماحوط عليها عند البناء لا جهوان هجرت وأتتهك ويلزم الواقف تغييرها عن المسجد قاله شيخنا الرمي فإن علم حوتها بعده فهي كبريه وهي ماحوط عليه لا جل الفاء نحو قيامته وليس له حكمه والمساكن المتلاصقة المتنافذة كالمسجد الواحد وانفرد كل بامام ولا يضر نحو نهر فيها إلا أن كان سابقا عليها (قوله نافذة) بحيث يمكن الاستطراق منها عاده بلا نحو وثبة فاحشة (قوله أغلق أبوابها) ولو بقفل أو ضبة ليس لها مفتاح مالم تسمر فإن سمرت ولو في الانتهاء ضرر كرك وال مرف في دكة أو سطح ليس لها غيره كجدار حائل بينهما وفيه شيخنا الرمي كان حجر بما إذا كان بأمرهما والا فلا يضر قال بعض مشايخنا ويحرم منه في التقدير وغيره مالم (قوله لا يداخل) فلا تصح القدوة وإن وجدت رتبة من نحو شبك ولو في المسجد خلا فالاسنوي (قوله بنزاع الآدمي) وهو شبران تقريباً يز يد على الفراغ المصري بنحو ثمنه (قوله من عرف الناس) لأن المالا ضابط للفة ولا تشرع عارفه العرف وحكمته وصول صوت الامام للمأموم في ذلك غالباً (قوله ونحوها) مما هو دونها كإصرح به الاسنوي وغيره فضر الزيادة على الثلاثة مطلقاً (قوله والمراد به الخ) فالتلاحق ليس معتبرا (قوله وراة الآخر) فبذلك لانه الذي في الروضة وسيأتي اليقين والبسار وعبرة المصنف شاملة لهما كقوله الاسنوي فلما قلها الشرح على عمومها لكان أولى (قوله حتى لو كثرت الخ) لكن لا يصح إحرام واحد من صف بينه وبين من قبلها كثر من المسافة إلا بعد إحرام واحد من الصف الذي قبله ولو زال بعض الصفوف بعد الإحرام بغير إذن من خلفه وبغير أمر لم يضر ولا يتوقف أفعال صف على أفعال من قبله لأنها ليست بروابط لبعضها (قوله في الحكم المذكور) الذي هو اعتبار المسافة المذكورة (قوله وبعضه وقف) أي بعضه الشائع موقوف مسجداً أو غيره أو بعضه المعين موقوف غير مسجد (قوله والموات) عطف على المملوك أي الذي كاه موات وكذا بعضه المعين ألا يتصور الشيوع في الموات مع غيره (قوله المطروق) أي الذي يكثر طروقه بالفعل ولو في وقت الصلاة (قوله عن

فضيلة الذي كان فيه ولا يضر تأخره عنه (قوله وقد يعلم بهداه غير الخ) منه تعلم أن المؤلف رحمه الله لو عبر بالكاف بدل الباء كان أولى ونبه الاسنوي رحمه الله على أنه لا يشترط العلم بالاتقال في حال الاتقال بل دليل الاكتفاء بروية بعض الصف قال وحينئذ فالتوجه حصول العلم قبل تأخره عن شيء يكون به متخلفا بغير عذر ونبأ أيضا على أن قضية إطلاقهم أن المبلغ لا فرق فيه بين المصلي وغيره وأنه ينبغي أن يقبل خبر المصلي في ذلك كدلالة الأعمى على القبلة فقد قال في شرح المهذب يقبل خبر المصلي فيما طرقة المشاهدة قال الاسنوي ومستلثنا فردمته اه (قوله نافذة) منه قد يؤخذ أن الواقف في نفس جدار المسجد إذا حال بينه وبين المسجد شبك لا تصح صلاته لكن خالف في ذلك البلقيني وأفتى هو وكذا الاسنوي بالصحة في الصورة المذكورة قال بعضهم هو متجه لأن مدار ما علل به الشيخان عدم الصحة عند عدم النفوذ على أنه لا بعد البناء حينئذ مسجد أو ذلك متخلف في الصورة المذكورة اه أقول وهو سند قوي والله أعلم (قول المكي تقريباً) قال الامام وكيف يطعم الفقهاء في التحديد ونحن في انبات التقريب على علالة انتهى وعلة الفقهاء من عدم ورود ضابط (قول المكي ولا يضر الشرع الخ) أي قياسا على غير ذلك من القضاء وكما كان في

سباحة) بكسر السين أي عوم (هل الصحيح) ومقابله يقول الشارع قد تنكث فيه الزحمة فيعسر الاطلاع على أحوال الامام والماء حائل كالجدار واجب بمنع العسر والحيلة المذكورة بن ولا يضر جزأ الشارع غير المطروق

سفيتين

والنهر الذي يمكن العبور من أحد طرفيه إلى الآخر من غير سباحة بالوثوب فوقاً والمشى فيه أو على جسر محدود على حافته أو كرفي مخرج
المهلب اعتبار المسافة المذكورة بين الشخصين أو الصفيين عن يمين الامام أو يساره أيضاً (فان كانا في بناء من كسحن وصفة أو بيت) من
مكان واحد (فقط يقان أحدهما ان كان بناء المأموم يمينا أو شمالا) لبناء (٢٤١) الامام (وجب اتصال مضمين
أحد البناءين بالآخر)

كان يقف واحد بطرف
الصفة وآخر بالصحن متملا
به وذلك ليحصل الربط
بين الامام والمأموم في الموقف
الذي أوجب اختلاف البناء
افتراقهما فيه (ولانصر)
في الاتصال المذكور (فرجة
لانسع واقفا في الاصح)
نظر للعرف في ذلك والثاني
ينظر إلى الحقيقة (وان
كان بناء المأموم خلف
بناء الامام فالصحيح) من
وجهين أحدهما منع
القدوة لاتقاء الربط بما
تقدم (حجة القدوة بشرط
ان لا يكون بين الصفيين)
أو الشخصين بالبناءين
وقف أحدهما باخر بناء
الامام والثاني باول بناء
المأموم كما في الروضة
وأصلها (أكثر من ثلاثة
أذرع) تقريباً القدر
المشروع بين الصفيين
لامكان السجود بعدان
بمتصلين وهذا الاتصال
هو الرابط بين الامام
والمأموم في الموقف هنا
(والطريق الثاني لا يشترط
الا القرب كالقضاء) بل
لا يربط بين الامام والمأموم

بين الخ) ويدخل فيه أو يقاس عليه أو أسفله (قوله من مكان واحد) بأن لا يكون بينهما ما يقتضي
تقدمه ببعده المسافة أو نحو جدار لا منفذ فيه (قوله فطريقان) هما طريق الخراسانيين ويقال لها طريق
المرأوة وهي الأولى في كلامه وطريق العراقيين وهي الثانية المعتمدة (قوله ليحصل الربط الخ) فضيته
توقف جعل المكانين واحداً على المأمومية بمعنى أنه يشترط تقدم احرام هذا الواحد الواقف على احرام غيره
لا تقدمه في الموقف على غيره ولا توقف افعال غيره عليه ونقل عن بعضهم ما يخالف ذلك وليس بمتمحه (قوله
فرجة لانسع واقفا) ومثلها عتبة كذلك فان كانت عريضة فلا بد من وقوف واحد عليها (قوله وقف
أحدهما الخ) وفي تقدم احرام هذا الواقف على احرام غيره وتقدم افعاله وغير ذلك ما سر (قوله تقريباً) أي
فلا تنصرف زيادة قدر لا يسع واقفا كالذي تقدم (قوله القدر المشروع) مجرور صفة لثلاثة أذرع وجملة
يعدان إلى آخره خبر مبتدأ محذوف ويجوز رفعه مبتدأ أو يعدان خبره على معنى أنه علة (قوله ما فيه) هو
من تقدير ما توقف صحة الكلام عليه اذ لا يصح كون الباب نافذاً الا (قوله بجذائه) أي في مقابلته ولو
من يمينه أو يساره بحيث لا يخرج بدنه أو بعضه عن محاذاته وان بعد بحيث ان لا يربط بينهما ذلك الواقف
وبين آخر المسجد ولا يمتد بين الصف وراه ولا بين كل صفين وراء الحائل على ثلثائة ذراع (قوله فوجهان)
اعلم أنه لم يقع في كلام المصنف اطلاق الوجهين من غير ترجيح الا في هذا الموضع وفي باب النفقات وفي
موضع ثالث في باب الدعاء ببناء على مرجوح وقبل رابع في صفة الصلاة قيل وخامس في كتاب الوكالة
وأجيب عن هذين بأن الترجيح فيهما معلوم من تعريفيهما (قوله أي لم تصح القدوة) أي ولا الصلاة كما
صرح به ابن حجر وتأويل الشارح لدفع توهم سبق الانقاد بذكر البطلان وقول المنهج أولم يقف صوابه
ولم يقف بالاول وكذا قيل فراجعه وتأمله

سفينتين مكشوفتين من مكان واحد وقضيته انه لو كان البيت والصحن مثلاً من مكانين لم تصح الصلاة لعدم
الاجتماع وهو انما يتجه بالنسبة إلى الطريقة الثانية لكن الاسنوي رحمه الله ادعى ان الذي دل عليه كلام
الرافعي ان المكانين كالمكان قال أعني الاسنوي رحمه الله لكن مع مراعاة باقي الشروط من محاذاة الاسفل
للاعلى بحزبه منهما اهـ وقوله لكن مع مراعاة الخ أراد به أن أصحاب الطريقين يشترطون مع الذي اعتبره
فيهما المحاذاة أيضاً وقد تبعه على ذلك صاحب الارشاد لكن الشارح كما سيأتي خصه بالاول ثم ان ما اقتضاه
صنيع الاسنوي رحمه الله من صحة الصلاة في البناءين من مكانين حتى عند أصحاب الطريقة الثانية هو الحق
فقد رأيت في التحقيق التصريح بذلك والله أعلم وقوله أيضاً من مكان واحد متعلق بالثلاثة قبله وذلك كافي
للمدارس المشتملة على هذه الامور الثلاثة فاذا وقف الامام في أحدها والمأموم في آخر فحكمه ما ذكره
الشيخ رحمه الله (قول المتن أحدهما) عبارة المحرر وأولها لم يصرح في غيره بترجيح والاولى معروفة
بالخراسانيين والعراقيين (قول المتن كالقضاء) أي قياساً على القضاء في كلامه إشارة للدليل (قول
المتن ان لم يكن حائل) قال الاسنوي أي ما ذكرناه من الطريقين محله ان لم يكن الخ والتعبير فيه فلاقة
ويقتضي أن الباب النافذ يسمى حائلاً اهـ وأما الشارح فانه فرض الكلام في الطريقة الثانية ثم ألحق

(٣١) - (فليؤتى وعبره) - اول

على ثلثائة ذراع (ان لم يكن حائل أو حال) ما فيه
(لجب نافذ) يقف بجذائه صف أو رجل كما في الروضة وأصلها (فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية) كالشباك (فوجهان) أحدهما في أصل الروضة
عدم صحة القدوة أخذاً من نصيحة الآتي في المسجد مع الموات (أو) حال (جدار بطلت) أي لم تصح القدوة (باتفاق الطريقين) والوجهان
في المسئلة قبلها على كل من الطريقين أيضاً

ويلحق بالجدار الباب
المعلق وبالشباك الباب
المردود أخذاً مما سبأني
ويؤخذ من فرض الجدار
على الطريقة الأولى فرض
الباب والشباك بحملها
عليها (قلت الطريق الثاني
أصح وأهمل وإذا صح
اقتداء في بناء آخر) على
الطريق الأول أو الثاني
(صح اقتداء من خلفه وان
حال جدار ينسبه وبين
الامام) ويكون ذلك
كالامام لمن خلفه لا يجوز
تقدمهم عليه قال القاضي
حسين ولا تقدم تكبيرهم
أي للأحرام على تكبيره
وجزم به في التحقيق (ولو
وقفي علواً وامامه في سفلى
أو عكسه) كصحن الدار
وصفة مرتفعة أو سطح بها
(شرط محاذاة بعض بدنه)
أي المأموم (بعض بدنه)
أي الامام كأن يحاذي رأس
السافل قدم العالي فيحصل
الاتصال بينهما بذلك
والاعتبار في السافل بمعدل
القامة حتى لو كان قصيراً
أو قاعداً فلم يحاذ ولو قام بمعدل
القامة لحاذى كفي ذلك ثم
هذا الشرط المبني على
الطريقة الأولى ليس كافياً
وحده بل يرضى إلى ما تقدم
حتى لو وقف المأموم على
صفة مرتفعة والامام في
الصحن فلا بد على الطريقة
المذكورة من وقوف رجل
على طرف الصفة ووقوف

(قوله ويلحق بالجدار) أي على الطريقين أيضاً الباب المردود وفيه الوجهان وأشار بقوله ويؤخذ الخ
إلى أن الباب المردود والشباك قد ذكرهما المصنف في الحائل بين المسجد وغيره فيأتي مثله هنا في الحائل
في غير المسجد على الطريقين أيضاً ولا بد من عدم الحائل أو وقوف واحد بجذاه الباب الناقد على الطريقة
الأولى أيضاً (قوله من خلفه) وكذا من بأحد جانبيه وتعتبر المسافة التي هي ثلاثمائة ذراع بينهم وبينه لا بينهم
وبين الامام ولو أغلق الباب وأردأ وسمر بينهما فإن كان شيء من ذلك بفعل أحدهما أو بأمره أو بأذنه
بطلت صلاته ولا فلا تبطل ما يطل الزمن من غير عود فتحة أو نية المفارقة (قوله وإن حال الخ) أي بأن كان
بحيث لا يصل إلى الامام إلا باستدبار القبلة (قوله كالامام) فيشترط كونه ممن يصح اقتداء من خلفه بخلاف
أنتي له كوراً أو أمي لقاريء ولتعدد الرابطة فلا بد من تعيين واحد للتابعة وظاهره تعيين كونه واحد للجميع
وفيه بحث ويظهر أنه يصح أن يكون لكل طائفة رابطة بحسب مرادهم ولونوى ترك متابعتها بطلت
صلاته لقصد المبطّل لا لقطع نية كانت عليه ولو أراد نقل المتابعة من رابطة لرابطة أخرى اتعدداً امتنع
لما ذكره فإن نقل بطلت إلا أن فسدت صلاة الأولى كذا قاله العبادي وفيه تأمل فراجع على وجوب تقدم
احرام الرابطة لا يجوز بطله من تأخر احرامه عنه نعم إن بطل الرابطة بفساد صلاته انجبه جواز الرابطة بالتأخر
للضرورة هنا فتأمل وحرر (قوله لا يجوز تقدمهم عليه) أي لا في المكان ولا في الأفعال وإن كان بطيء
الحركة أو تخلف لعنوا وان فاتهم الركعة تبعاله وله سبقهم ولو سبقه أحد منهم ركنين فعليين بطلت صلاته
ولو تخلف هو عن الامام ركنين فعليين عمداً بلا عنر وجب عليهم نية مفارقتة ويتابعون الامام إن علموا
باتتقالاته ولو بالسماح كذا قاله العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرمي كالأوزالت الرابطة في الانتهاء فراجع (قوله
ولا تقدم تكبيرهم) أي للأحرام وكذا سلامهم (قوله في علو) أي بنحو انبساط لا بنحو ارتفاع المكان
كجبل أو حدهما في أسفله والآخر أعلى منه عليه فلا يعتبر بينهما إلا قدر المسافة فقط كما في شرح الروض
(قوله أو عكسه) بالجرح عطف على علو وضربه يعود على الوقوف المفهوم من وقف (قوله حتى لو كان الخ)
وأما عكس هذه بأن وجدت المحاذاة بالفعل لطوله ولو كان معتدلاً لم يحاذ فلا يضر لوجود المحاذاة حقيقة وقيل
يضر (قوله المبني على الطريقة الأولى الخ) أي وأما الطريقة الثانية الراجحة فالعبارة فيها بالمسافة المتقدمة
وذكر العلامة ابن قاسم أن الارتفاع يعتبر من المسافة ممتداً وهو قياس ما قاله الشيخ حميرة في قرية على قلعة
جبل يسمعون نداء الجمعة وقد خالفه شيخنا الزبائدي وغيره كشيخنا الرمي في ذلك واعتبروا زواله وفرض
القرية على محاذاة محلها من الأرض وقياس ذلك عدم اعتبار قدر مسافة الارتفاع هنا فراجع ذلك وحرره

الأولى به في الباب المعلق والمردود والشباك كإنبه عليه آخر (قوله فرض الباب) أي المعلق والمردود بل
وكذا المفتوح فيما يظهر به يظهر لك أن صنيع الشارح رحمه الله أحسن من صنيع الاسنوي السالف في
الحاشية التي قبل هذه (قول المتن أو عكسه) قال الاسنوي ضمه بره يرجع إلى الوقوف (قوله أي المأموم)
كأنه أعاد الضمير عليه باعتبار أنه المحدث عنه وخالف الاسنوي فقال أي بعض بدن أحدهما بعض بدن
الآخر (قوله والاعتبار في السافل الخ) لو كان محاذياً بالفعل لطوله ولو كان معتدلاً لم يحاذ فالظاهر الصحة خلافاً
لما في شرح الروض (قوله المبني على الطريقة الأولى) خالف الاسنوي في ذلك حيث قال وصورة المسئلة
أن لا يكون في مسجد فإن كان صحيحاً مطلقاً اه فاقضى صنيعه أن الحكم مفروض على الطريقين معا وتبعه
صاحب الارشاد وضم إلى مسألة المسجد ما لو كان المرتفع آكاماً نظراً إلى أنهم في قرار واحد وان اختلفا
علواً وسفلاً ولكن العراقي فهمهم كما فهم الشارح ثم رأيت عبارة التحقيق ظاهرة في جريان ذلك على
الطريقين (قوله على الطريقة المذكورة) لعل هذا المأخذ الشارح البناء على الأولى (قول المتن)

آخرى الصحن متصلا به في الروضة (ولو وقف في موات وامامه في مسجد) اتصل به الموات (فان لم يحمل شيئا) بين الامام والمأموم (فالشروط التقارب) أي أن لا يزيد على ثلثائة ذراع كافي الفضاء (٢٤٣) (معتبر من آخر المسجد) لانه محل

الصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل (وقبل من آخر صف) فيه فان لم يكن فيه الا الامام فمن موقفه (وان حال جدار) لا باب فيه (أو) فيه (باب مطلق منع) الاقتداء (وكذا الباب المردود والشباك في الاصح) نظرا الى منع المشاهدة في الاول ومنع الاستطراق في الثاني والمقابل ينظر الى الاستطراق في الاول والمشاهدة في الثاني لكن جانب المنع أولى بالتطبيق أما الباب المفتوح فيجوز اقتداء الواقف بهذاته والصف المتصل به وان خرجوا عن المحاذاة بخلاف العادل عن محاذاته فلا يجوز اقتداؤه للعائل وقبل يجوز اذا كان الجدار للمسجد لانه من أجزائه والشارع المتصل بالمسجد كالموات وقبل بشرط اتصال الصف من المسجد بالطريق والقضاء المملوك المتصل بالمسجد كالشارع كاذكره في شرح المهذب والتحقيق وهو جامع لما في الروضة كأصلها ان البغوي قال بشرط اتصال صف من المسجد بالفضاء وانه ينبغي أن يكون كالموات (قلت بكرة ارتفاع

(قوله وأسقطه في الروضة) اما العلم به مما هو والاعتماد اعتبارا باستغناء عنه بمحاذاة البدن المذكورة (قوله) في موات وامامه في مسجد) وكذا عكسه كما في نسخة وبذلك تمام الاحوال الاربعة والمراد بالموات هنا ما ليس بمسجد خالصا وفي نسبة الاتصال لاوات اعتبارا تأخير عن المسجد فهو أولى من عكسه ويجري ما ذكره في الروضة في مسجدين بينهما موات أو شارع أو نهر ليست أرضه مسجدا كاسر (قوله فان لم يحمل شيئا) أي بما يمنع المرور أو الرؤية (قوله وان حال جدار) وأقله كما قال شيخنا أن يحوج الى وثبة فاحشة ومثل الجدار وهذه بينهما كأن كانا على سطحين بينهما شارع مثلا فلا يصح الا ان كان لكل منهما درج مثلا من المنخفض بحيث يمكن استطراق كل منهما الى الآخر من غير استدارة للقبلة وهذا المراد بقوله ازورار وانعطاف وهو من عطف التفسير أو المراد في أو الاخص ولا يضرنحوين من أو نيامر (قوله والشارع المتصل) ومثله البناء كاسر (قوله والقضاء المملوك) وكذا البعض وظاهر كلام المصنف والشارح أن الطريقين في البناء لا يجريان في المسجد والقضاء وظاهر كلام شرح الروض جريانهما فيهما (قوله) ينبغي أن يكون هو المعتمد وكلام البغوي مر جوح (فرع) لو كان في سفيتين صف اقتداء أحدهما بالآخر وان لم يكونا مكشوفتين ولم تربط أحدهما بالآخر بشرط المسافة وعدم الحائل والماء بينهما كالنهر بين المكانين (قوله) بكرة ارتفاع المأموم على امامه وعكسه) ولو على جبل أو حائط في المسجد وضيقه ونقوت به فضيلة الجماعة خلافا لآن حجر في مسجد بني كذلك والمراد ارتفاع يظهر في الحسن عرفا وان لم يكن فشرقا وضيقه عكسه عائد لارتفاع المأموم فهو انخفاضه عن الامام والمعنى أنه يكره لكل مأموم أن يكون موقفه من تفاع من موقف الامام أو من انخفاضه وهذا بظاهره يشمل ما لو ارتفع الامام وحده أو انخفض وحده ونسبة الكراهة للمأموم لانه تابع والوجه في هذين نسبة الكراهة للامام حيث لا عنبر على ان ظاهر كلام المصنف ان العكس راجع لارتفاع الامام فنسب الكراهة اليه بدليل الاستثناء بعده بقوله كتعليم الآن يؤول بأنه مستثنى من ارتفاع الامام المفهوم من انخفاض المأموم وما بعده مستثنى من ارتفاع المأموم فتأمل (قوله ولا يقوم) أي يندب والمراد بتوجهه ولو قاعا ودخل فيه الامام نعم يندب للقيم أن يقيم قائما وكذا يطى الحركة أن يقيم في وقت يدرك فضيلة التحريم (قوله من بد الصلاة) هو أولى من التعبير بالمأموم كاعلم (قوله المؤذن) المراد المقيم وان لم يؤذن والتعبير به للغالب

وقبل من آخر صف) أي نظرا الى ان الاتصال مرعى بينه وبين الامام لا بينه وبين المسجد (تنبيه) لو كان المأموم في المسجد والامام خارجه فلا اعتبار من آخر المسجد أيضا من موقف المأموم به عليه الامام رجه الله (قول المتن منع) أي وان علم المأموم الانتقالات (قوله وقبل بشرط اتصال الخ) يعني وقبل يأتي هنا طريق المراوزة وقس عليه ما سياتى عن البغوي (فرع) الدار والمدرسة مع المسجد يأتي فيهما الطريقان (قوله وهو جامع لما في الروضة الخ) وذلك لان قوله في القضاء المملوك انه كالشارع مقتضاه ان الصحيح الحافه بالموات وقبل بشرط الاتصال فالحافه بالموات هو ما يحته في الروضة واشتراط الاتصال المحكي بقيل هي مقالة البغوي (قوله وهو جامع أيضا) الضمير فيه راجع لقوله كاذكره وقوله بالقضاء راجع لقوله والقضاء المملوك (قوله وانه) الضمير راجع لقوله ان البغوي (قول المتن ولا يقوم) قال الاسنوي ينبغي أن يرد به التوجه والاقبال ليشمل من يصلى من غير قيام (قول المتن حتى يفرغ المؤذن) ينبغي أن يحمل على معناه الاغوى ليشمل ما لو أقام غيره من أذن (قوله اذا أقيمت الصلاة) وفي رواية ابن حبان اذا أخذ المؤذن في

المأموم على امامه وعكسه الحاجة) كتعليم الامام المأمومين صفة الصلاة وكتبليغ المأموم تكبير الامام (فيستحب) لارتفاعهما ذلك (ولا يقوم) مر بد الصلاة (حتى يفرغ المؤذن من الإقامة) لا نفوت الدخول في الصلاة

كان فيه أنه ان لم يحش
فوت الجماعة) بتمامه
(واقعه أهل) كان خشية
قطع النقل ودخل في
الجماعة لأنها أولى منه
بفرضيتها أو تأكدها
وقد تقدم أنها غير مكالم
يسلم الامام ففوتها بسلامه
كما شرح به هنا في شرح
للذهب
(فصل شرط القدوة)
في الابتداء (ان ينوي
المأموم مع التكبير
الافتداء أو الجماعة) والافلا
تكون صلته صلاة
جاءت نية الجماعة سالحة
للإمام وعبر بها فيه أبو
اسحق ذكره في الكفاية
وتعيين بالقرينة الحالية
للافتداء وللإمامة وقد
قل القاضي حسين عن أبي
اسحق ان الامام ينوي
الجماعة ويصح انه لا ينويها
فصرها على الافتداء
وذكر ذلك في باب صفة
الصلاة وسبأ في جواز قدوة
المفرد في خلال صلته في
الظاهر ولا تكبير فيها
(والجمعة كغيرها) في
اشتراط النية المذكورة
(على الصحيح) والثاني
يقول اختصت بانها لا تصح
بالجماعة فلا حاجة
الى نيتها فيها (فلان ترك
هذه النية وتابع في
الافضل بطلت صلته على

(قوله ولا يتدى نفلا) أي فيكره (قوله فوت الجماعة) أي ان لم يرج جماعة بعدها والافلا يقطع (قوله
قطع النقل) أي يداني غير الجماعة ووجوبها فخرج بفوت الجماعة فوت بعض الركعات أو التحريم والنفل
الفرص فلا يجوز قطع المقضي منه الجماعة تندب فيه بأن يكون في نوعه وليس فور ياولا المؤدى منه
ان ضاق الوقت وكذا ان اتسع الا ان كان لاجل جماعة تندب فيه بعد قلبه نفلا وتندب اتمام ركعتين
منه بعد قلبه نفلا ويسلم منهما ان لم يخفف فوت الجماعة وفي شرح شيخنا ما يفيد ان له أن يسلم من ركعة بعد
قلبه نفلا فراجع
(فصل) في ذكر بعض بقية شروط الافتداء السبعة المتقدمة والمذكور منها هنا ثلاثة نية الافتداء والاتفاق
نظم الصلاة والموافقة في السنين التي تفحش مخالفتها (قوله في الابتداء) قيد به لقوله مع التكبير لانه
محل الاتفاق وسبأ في مفهومه (قوله مع التكبير) أي مع جزء منه كأي أصل النية وأولى ولو قصد
عدم الافتداء في جزء من صلته كان قال نية الافتداء الا في الركعة الأولى مثلا أو الا في تسبيحات الركوع
مثلا صح الافتداء ولما قصد (قوله وتعين بالقرينة) والقرينة صارفة للنية الى ما صدقها كنية
للمأمومة المطلقة المنصرفة الى الامام الحاضر بقرينة الحضور وكنية الحدث المطلق من الجنب المنصرفة
الى الجنبة بقرينة كونها عليه فتأمل (قوله والجمعة كغيرها) من حيث اعتبار المتابعة والافلا الجماعة
لا تصح بدونها كالعادة والمجموعة بالمطر قدما وقيد بالذكورة لاجل خروج النية في الاثنية الآتية (فرع)
قال شيخنا الرمي من شرط عليه الامامة في محل لا يجب عليه نية الامامة فراجع (قوله فلان ترك هذه النية)
أي لم يتحقق الاتيان بها ولولسنيان أو جهل ولم يتذكر الاتيان بها قبل طول الفصل بطلت صلته في نحو الجماعة
وصار مفردا في غيرها كما قاله شيخ الاسلام واعتدوه (قوله وتابع) عالما بوجاهة غير معذور (قوله في
الافعال) ولو فعلا واحدا فلا ملامه للجنس ومثله السلام (قوله لانه وقفها على صلاة غيره) أي مع انضمام المتابعة
لان الانتظار لا يضر كما يأتي ان كان يسيرا مطلقا أو كثيرا مع عدم المتابعة ولو انتظر في كل ركن يسيرا ولو جمع
كان كثيرا لم يضر عند شيخنا الطبري ولا في مخالفة العلامة ابن قاسم (قوله لا لاجله) أي الامام أو ضله (قوله
فلا نزاع في المعنى) لانه ان كان الاتيان بالفعل لاجل فعل الآخر اتفاقا أو لاجله لم يضر اتفاقا (قوله
ولا يجب تعيين الامام) باسم أو صفة بلسان أو بقلب الا ان تعددت الاثمة فيجب تعيين واحد (قوله
الحاضر) هو بيان للواقع فلا حاجة للاحتظة بتعيينه بالقرينة كما مر (قوله معه) ليس قيدا (قوله فان
الاقامة (قوله ان لم يحش الخ) بحث الاسنوي اتمامه اذا رجا جماعة أخرى بسبب تلاحق الثاني قال وحينئذ
فينبغي أن يجعل أول في الجماعة للجنس لا للعهد اه (قوله لانها أولى منه بفرضيتها الخ) عبارة الاسنوي
لانها فرض أو صفة فرض ونقله عن الرافعي رحمه الله ثم نقل عن ابن الرفعة انه قال يقتصر منه على
ما يمكن قال أعني الاسنوي وهو أصوب من تعبير غيره يعني بالقطع ونقل عنه أيضا انه يطلب منه ذلك لو خاف
فوت فضيلة التحريم وان ابن الرفعة نقله عن بحث صاحب الفرائض ثم رجع
(فصل شرط القدوة الخ) (قول المتن مع التكبير) قال الرافعي كسائر ما ينويه وقضيته كما قال الاسنوي
أن يكون من أول التكبير الخ ثم اعترض اشتراط كونها مع التكبير بصحتها في خلال الصلاة وانما اشترطت
النية لان المتابعة عمل وقال صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات (قوله وتعين بالقرينة الحالية للافتداء)
عبارة السبكي كان مرادهم بنية الجماعة هنا الحاضرة التي مع الامام فراجع ذلك الى نية الافتداء (قوله فلا
حاجة الخ) ذكر الاسنوي بدله وكان التصريح بنية الجمعة مغيبا عن التصريح بنية الجماعة (قوله من غير
رابط بينهما) زاد غيره وفيه ما يشغل القلب ويسلب الخشوع فيمنع منه (قوله في النية) هو معنى عبارة

الروضة الصحيح) لان وقفها على صلاة غيره من غير رابط بينها والثاني بقول المراد بالمتابعة هنا يأتي بالفعل بعد الفعل
للاجل وان تقدمه انتظار كثيره فلا نزاع في المعنى (ولا يجب تعيين الامام) في النية بل تكفي نية الافتداء بالامام الحاضر أو الجماعة

(فان عينه وأخطأ)

نوى الاقتداء بزيد فبين
انه عمود (بطلت صلاته)
لتابعته من لم ينو الاقتداء
به فان قال الحاضر أو هذا
فوجهان قال في الروضة
الارجح صحة الاقتداء
(ولا يشترط للامام نية
الامامة) في صحة الاقتداء
به (ونستحب) له لينال
فضيلة الجماعة وقيل ينالها
من غير نية لتأدي شعار
الجماعة بما جرى وقال
القاضي حسين فيمن صلى
منفردا فافتدى به جمع ولم
يعلم بهم ينال فضيلة الجماعة
لانهم نالوها بسببه كذا في
أصل الروضة عن القاضي
حسين زادي شرح المذهب
عنه انه ان علم بهم ولم ينو
الامامة لم يحصل له الفضيلة
وعبر في قوله بالوجه الثالث
ومن فوائد الوجوه ان اذا
لم ينو الامامة في صلاة الجمعة
هل تصح جمعه والاصح
لاصح وبه قال القاضي
حسين وسكت الشيخان
عن وقت نية الامامة وذكر
الجويني في التبصرة انها
عند الاحرام وقال في البيان
في باب صفة الصلاة تجوز
بعدم وقال هنا لاصح عنده
أي لانه ليس بامام الآن
(فلو أخطأ في تعيين تابعه)
الذي نوى الامامة به (لم
يضر) لان غلطه في النية
لا يزيد على تركها وهو محذور

عينه) أي بقلبه بأن لاحظ اسمه كره يد أو وصفه للمعلق باسمه كالحاضر من حيث انه زبد ولم يلاحظ شخصه
وأخطأ بان ظهر أنه غير زيد بطلت صلاته ولم تنعقد فان لاحظ الحاضر من غير تعليق بالاسم وألاحظ شخصه
ولومع تعلقه بالاسم لم تبطل لان الشخص لا يمكن فيه الخطأ وهذا معنى قولهم فان أشار إليه الخ وليس المراد
الإشارة الحسية وعلى هذا التقدير ينزل كلامهم الذي ظاهره المخالفة أو التناقض فتأمل وافهم (قوله)
لتابعته) أي لبطه متابعته بمن لم ينو الاقتداء به وإذا بطلت في هذا مع كون المتبوع بمن يصح الاقتداء به
فبطلت أحراراً بطها بمن لا يصح الاقتداء به أولى كالأدعي فافتدى به فقول بعضهم في ذلك ونحوه انها تنعقد فرادى مردود
(فرع) لو نوى الاقتداء بغيره كبد مثلاً فان نوى به جلته صح والا فلا قاله شيخنا الرملي (قوله ونستحب)
أي ان رجاً من يقتدى به والا فلا نستحب لكن لا تضر لو أتى بها نية نية الامامة في كل صلاة شرطها
الجماعة كالجمعة (قوله ومن فوائد الوجوه الخ) سكت عن الثالث لانه لا يخرج منهما (قوله والاصح لا تصح)
وهو المعتبر أي لا تصح جمعة الامام بغير نية الامامة وكذا القوم ان علموا به والا فكما لو بان عدداً (قوله)
تجوز بعده) أي تصح نية الامامة من الامام بعد الاحرام في أثناء الصلاة في غير نحو الجمعة ولا تنعطف على
ما مضى قبلها بخلاف الصوم لانه لا يتجزأ ويخالف المأموم المسبوق لانه استصحاب (قوله لا تصح) نية
الامام الامامة عند الاحرام على الوجه المرجوح قال الاذرعى ولو في الجمعة وهو غير يب عليه فينبغي القولية
بها عند الاحرام واحده من خلفه ويفتقر مضي ذلك الجزء فرادى أو يقال بانطلاق النية هنا للضرورة
(قوله لا ينالها بامام الآن) وأجيب بانه سيصير اماماً ولا يخفى أن هذا الجواب مساوٍ للاشكال (قوله لم يضر)
أي الخطأ نعم يؤخذ من العلة انه يضر الخطأ في نحو الجمعة لانه مما يجب التعرض فيه للمأموم جملة ولوعين في
الجمعة دون أربعين بالعدد وبالاصح لم يضر الا ان نوى عدم الامامة بغيرهم فيضرسوا كان زائداً على
الاربعة أو لا كذا ذكره شيخنا كغيره وفيه بحث فتأمل مع ما صر

الروضة وحيث قال لا يجب على المأموم أن يعين في نيته الامام اه وعلة ذلك انه قد لا يعرفه فيشقى تكليفه
المعرفة (قول المتن فان عينه الخ) ليس المراد تعيينه بالإشارة القلبية الى ذاته وانما المراد أن يعتقده بقلبه
زيدا فيعين همرا كذا كمر الشارح لكن لو عبر الشارح بالباء بدل الكاف كان أولى فيما يظهر فليتأمل (قوله)
لتابعته) اشار بهذا الى أن وجه البطان التابعة بعد ذلك والاقتداء انعقدت منفردا واذ لم يتابع لا بطلان
وهذا ما حاوله السبكي والاسنوي وخالف شيخنا تبعاً للزركشي ويشهد له ما حالة سبق الامام بالتحريم وما لو
صلى خلف رجل فبان أتى (قوله فان قال الحاضر) ليس المراد تعيين القول اللفظي وانما المراد أن يقصد
بقلبه الحاضر أو يشير اليه إشارة قلبية وقوله فان قال أي في حالة التعيين ثم الخطأ يقتضي ذلك أن التعيين
قد يفارق الربط القلبي بالحاضر وتصوره عسر قال في النهاية وان تكلف متكلف تصور عقد الاقتداء
بزيد مطلقاً من غير ربط بمن هو في المحراب فهذا في تصور عسر مع العلم بانه يضي من حضوره من سيرك
بركوعه ويسجد بسجوده اه (قوله في صحة الاقتداء به) أي أما صلاة الامام فصحيحة على كل حال لان
أفعاله غير مبرمة بوطء بفعله غيره بخلاف المأموم نعم اذا لم ينو كان منفرداً على الصحيح وكذا لا تصح جمعة
وخالف القفال فجعل نية الامامة شرطاً في صحة الاقتداء به اذا علم بهم ولنا قول أيضاً انها شرط كذهب أحد
(قوله ومن فوائد الوجوه الخ) أحدهما قول الشارح وقيل ينالها من غير نية ومقابلها المستفاد من حكاية
(قوله والاصح لا تصح) أي ولكن اذا كان زائداً على الاربعين وجهها حاله فجمعهم صحيحة كالأوبان
معدون في قول الشارح جمعة دون الجمعة اشارت لقلناه نعم ان قلنا بالوجه الثاني ان نية الامام للامامة شرط
في صحة الاقتداء احتمل حينئذ أن لا تصح الجمعة واحتمل أن تصح كسنة المحدث لعنهم بالجهل

والمتنفل بالمفترض وفى
العصر بالظهر ولا يضر
اختلاف نية الامام والمأموم
(وكذا الظهر بالصبح
والمغرب وهو أى المقندى
فى ذلك) كالسبوق
بمصلاته بعد سلام امامه
(ولا تضر متابعة الامام
فى القنوت) فى الصبح
(والجلوس الاخير فى المغرب
وله فراقه اذا اشتغل بهما)
بالتبعية واستمراره أفضل
ذكره فى شرح المذهب
(ويجوز الصبح خلف
الظهر فى الاظهر) وقطعه به
كمكسبه يجامع أنها صلاتان
متفتحتان فى النظم والثانى
ينظر الى فراغ صلاة المأموم
قبل الامام (فاذا قام) الامام
(لثالثة فان شاء) المأموم
(قارقه) بالنية (وسلم وان
شاه انتظره لبس معه قلت
انتظاره أفضل والله أعلم
واب أمكنه القنوت فى
الثانية) بان وقف الامام
يسرا (قنت والازكره)
قال فى الروضة كاصلا ولا
ثم عليه أى لا يجبره
بالسجود لان الامام بمحله
عنه (وله فراقه) بالنية
(ليقت) بمصلا السنة
ولو صلى المغرب خلف الظهر
فاذا قام الامام الى الرابعة لم
يتابعه بل يفارقه بالنية
ويجلس ويشهد ويسلم
وليس له انتظار فى الاصح
لانما حدث تشهد لم يفعله الامام بخلاف الصبح خلف الظهر (فان اختلف فعلهما) أى الصلاتين (ككتوبة وكسوف القدرة

(قوله ونصح قدرة المؤدى الى آخره) وهذا مفاد شرط اتفاق نظم الصلاتين وهذا الاقتداء فصاحبه
السكرامة ومع ذلك تحصل فضيلة الجماعة فيما اطلب فيه أصالة عند ابن حجر ونبهه شيخنا الزيدى وشيخنا
الرملى كالمخالف عند شيخنا الرملى وتقدم عن ابن حجر خلافه وعدل عن قول الحرى يجوز وان لزمه الصحة
لان الكلام فى الاشتراط وعدمه مع اهمال الجواز للاباحة أو السنية (تنبيه) هذه الانواع متداخلة
ان لم نحمل على ما لا ندخل فيه (قوله ولا يضر اختلاف الخ) اعدم غش المخالفة فيها (قوله ولا تضر متابعة
الامام الخ) وهذا مفاد شرط عدم مخالفة الامام فى سنن تفحص المخالفة فيها لهذا تضر عدم متابعتها كأن هوى
المأموم للسجود والامام فى قيام القنوت وقام عن التشهد الاول والامام فيه أو جلس للانيان بالتشهد المذكور
بعد قيام الامام وكذا لو تخلف لانما كفاه شيخنا كان حجر وخالفه شيخنا الرملى فى هذه وجهه من
المعذور أيضا كاسر ومخلفه لانما الفاتحة بعده كذا قالوا هنا فانظر مع ما مر فى سجود السهو فى قولهم لو قام
المأموم عن التشهد وانتصب والامام فيه أو زل الى السجود عن القنوت والامام فيه حيث قالوا انه ان كان
ساحيا أو جاهلا وجب عليه العود الى الامام أو عاذا علما خيرا بين العود بقاءه حتى يلحقه الامام والافضل له
العود قالوجه ان يخص المخالفة هنا فى السنن المطلوبة فى الصلاة لانها كسجود الثلاثة فراجع وانظر وسأأتى
قريبا بما يفيد ذلك (قوله وله فراقه) أى ولا تفوته الفضيلة (قوله كمكسه) وهو لا خلاف فيه فالمناسب فيه
التعبير بالمذهب (قوله فارقته بالنية) أى بعد تشهده معه ويجوز قبله (قوله قنت) أى ندبا بان أدرك فى
السجدة الاولى وجواز ان لم يسبقه بركنتين فعيلين والاقبطل صلاته ان لم ينوم فارقته قبل تمامها (قوله
لا يجبره بالسجود) هو المعتمد بخلاف ما واقتدى بتخالف فى الصبح فانه يسجد مطلقا لا اعتقاده خلافا صلاة
امامه كاسر (قوله وله فراقه) فعدم الفارقة أفضل (قوله بل يفارقه بالنية) أى وجوبه وان جلس الامام
للاستراحة أو تشهد لان ذلك فى غير محله (قوله لانه أحدث الخ) أى لان المأموم أحدث جلوس تشهد لم يفعله
الامام مع طلبه منه ومن ذلك ما واقتدى بمصلى الصبح بمصلى الظهر وقام الامام من غير تشهد أول فتجب
نية الفارقة على المأموم والاضابط أن يقال تجب على المأموم نية الفارقة الان فرغت صلاته فى محل يطلب
للإمام فيه التشهد وتشهد فيه بالفعل نعم له الانتظار فى السجدة الاخيرة كالمواقتدى به فيها وكذا الواقتدى به
فى التشهد (قوله وكسوف) أى وهذا مفهوم شرط اتفاق نظم الصلاة فحل البطان لمن أحرم فيها ركوعين
وكذا لا يجوز الاقتداء فى صلاتى كسوف احداهما بركوع والاخرى بركوعين نعم يصح الاقتداء بمصلى
الكسوف بركوعين بعد الركوع الاول من الركعة الثانية لانفاق النظم حيثئذ والحق به ابن حجر وابن
عبد الحق ما بعد التكبير الرابعة من صلاة الجنازة ولم يرتضه شيخنا الرملى والزيدى ولا يصح اقتداء المصلى
بمن يسجد للثلاثة أو التسكرو وصح عكسه ويصح الاقتداء بمصلى صلاة التيسيم ويفتقره تطويل الاعتدال
والجلوس للتابعة قاله شيخنا الزيدى عن شيخنا الرملى وفى شرحه ما يخالفه تبعه لابن حجر وعليه فينتظره

(قول المتن والمفترض بالمتنفل) دليله قصة معاذ رضى الله عنه وقبس عليه الاولى والاخيرة (قول المتن
كالمسبوق) فيه اشارة الى الدليل أعنى القياس على المسبوق (قوله ذكره فى شرح المذهب) أى ويستحب
له أيضا استمراره القنوت والتشهد كالمسبوق وربما يؤخذ ذلك من قول المنهاج كالمسبوق (قول المتن ويجوز
الصبح خلف الظهر) ولا يجوز الجمعة اذا كان من الاربعين خلف الظهر ولو مقصورة (قوله كمكسه) راجع
لقول المصنف يجوز الصبح خلف الظهر (قوله والثانى ينتظر الخ) أى وذلك يجوز الى الفارقة ورد بانها غير
لازمة بل الانتظار أفضل قال الاسنوى ويستفاد من تعليل البطان ان الامام لو سبقه بالاولتين من الظهر
صح الاقتداء جزما (قوله ولائى عليه) قال الاسنوى القياس السجود اه ولعل وجهه القياس على المخالف
اذا تركه لا اعتقاده عدم مشروعية الركوع بعده (قول المتن وله فراقه) قال السبكي وترك الفراق أفضل كقطع

إذا اعتدل في السجود بعد ما وفي الركوع قبله وهو أولى وإذا جلس في إحدى السجدين والاولى أولى (قوله) أوجنازة (لوعبر بالاول شامل الصور الست) (قوله) لتعذر المتابعة (أي بحسب الوضع ولو في الابتداء أو لم يعلم بنية الامام أو جهل البطلان في ذلك والله أعلم

(فصل) في بقية شروط الاقتداء والمذكور فيه شرط واحد وهو التبعة (قوله متابعة) الأولى تبعية الامام اذ لا معنى لمفاعلة هنا (قوله) بأن يتأخر ابتداء فعله الخ) هو من المفرد المضاف أي بأن يتأخر ابتداء كل فعل من أفعال المأموم عن ابتداء مثله من أفعال الامام (قوله) ويتقدم الخ) أي ويتقدم ابتداء كل فعل من أفعال المأموم على فراغ مثله من أفعال الامام كما ذكره الشارح وحينئذ فقوله ويتقدم الخ متعين لا بد منه خلافاً لمن زعم أنه مستترك للايضاح وبذلك سقط اعتراض بعضهم على المصنف وما في شرح شيخنا كابن حجر غير مستقيم ثم تفسير المتابعة الواجبة بما ذكره جميع سواء أريد بها ما يبطل تركها كالتخلف أو السبق بركنين أو ما يحرم تركها وان لم يبطل كالسبق بركن أو بعضه أو ما يشمل تركها المكروه كالمقارنة على نظير قولهم تندب الطهارة ثلاثاً مع وجوبها ولاها وتفسيرها بالتدوية لا يستقيم (تنبيه) تندب المقارنة في بطله القراءة وفيمن علم أنه لا يطمئن مع الامام الا بها ويندب للامام انتظار المأموم لبطله من معه (قوله) لا تبادروا الخ) فيه نفى السبق فقط فذكر الحديث الأول لصراحته في النهي (قوله) أو القول) زاده ليكون الاستثناء في كلام المصنف متصلاً (قوله) فتضر المقارنة) أي في التكبيرة يقيناً أو ظناً أو شكاً في الابتداء أو الاثناء الان تذكر قبل طول الفصل في تأنيهاً أو بعد ما مطلقاً نعم لو كبر عقب تكبيرة امامه ثم كبر امامه ثانياً خفية لشكه في تكبيرة مثلاً ولم يعلم به المأموم لم يضر على أصح الوجهين المعتمد وانما أثر الشك هنا للاحتياط للنسبة فلا ينافي الشك في حال الامام كإمساك وقول الأذرع فيمن ظن إحرام امامه فأحرم أن صلاته تتعذر فإدى صريح (قوله) ويشترط تأخر جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الامام) يقيناً أو ظناً ولا يكفي الشك كما مر وذكره لدفع إبهام أن المقارنة السابقة لا تضر الا في الجميع كما هو الظاهر منها (قوله) ثم المقارنة في الافعال) أي المطلوب فيها عدمها ومثلها الأقوال المطلوب فيها ذلك ولو أدخلها في كلامه هذا كما فعل ولا لكان أن نسب (قوله) مكروهة مفقودة فضيلة الجماعة) أي فيما قارن فيه فقط وخرج بالمقارنة السبق فهو مكروه في الفاتحة مطلقاً كما يأتي في كلام المصنف وحرام في الافعال كما مر (قوله) ان الجماعة تحصل) أي فنصح

القدوة بالغير (قول المتن أوجنازة) قال الاسنوي لوعبر بالواو لأفادت مسائل في المذكورات (فصل) بحسب متابعة الامام (قول المتن متابعة) لوعبر بالتبعة كان أولى لان المتابعة مفاعلة من الجانبين (قول المتن بان يتأخر الخ) هذه العبارة تفيد ان المأموم يطلب منه الشروع في المتابعة عقب شروع الامام في الهوى للركوع أو السجود وان لم يصل الامام اليهما وهو ظاهر لكن قوله ويتقدم أي ابتداء المأموم على فراغه يصدق بمألو وقع ابتداء المأموم عقب ابتداء الامام في الركوع ولكن لم يكمل المأموم الركوع حتى رفع الامام رأسه منه وبما لو سبقه المأموم بالركوع بعد تأخر الابتداء وليس مراداً (قوله) على ما سياتي بيانه) أي ففهوم العبارة فيه التفصيل الآتي فلا اعتراض وأما المقارنة فقد صرح بها (قوله) انما جعل الامام الحديث) هذا الحديث يستفاد منه منع التقدم والتأخر والأول خاص بمنع التقدم لكن دلالة أصرح (قوله) ويشترط الخ) غرضه من التنبيه على هذا ان عبارة المتن لا تنفي به بل بتمامهم جواز الشروع قبل فراغ الامام أو وجوبه كما يعرف بالتأمل نعم يفهم منها امتناع التقدم في التكبيرة فقوله بعد ولو سبق امامه بالتحرّم لم تتعذر من أول الفعل بدليل ما في المتن قبل ذلك (قوله) مفقودة فضيلة الجماعة) ينبغي أن يختص تقويت الفضيلة بما حصلت فيه المقارنة (قوله) وفي أصلها) أي والقدى في أصلها الخ

جميع تكبيرة الامام وقيل تضر المقارنة في السلام أيضاً اعتبار التحلل بالتحرّم ثم المقارنة في الافعال مكروهة مفقودة فضيلة الجماعة جزم به في الروضة وفي أصلها ذكره صاحب التهذيب وغيره ويؤخذ منه ان الجماعة تحصل لنيتها وأن المتابعة مشرط في حصول فضيلتها (وان تخلف)

الفضيلة ويرى كل واجبات صلاته فإذا أقصدى وصل المكتوبة بحسب الجنزة لا يتابعه في التكبيرات والاذا كرر التي بينها بل اذا كبر الامام الثانية تخبر هو بين أن يخرج نفسه من المتابعة وبين أن ينتظر سلام الامام أو يصلي الكسوف تابعه في الركوع الاول ثم ان شاء رفع رأسه معه وفارقه وان شاء انتظره قبل الرفع ولا ينتظره بعد ما فبه من طول بل الركن القصير

(فصل) بحسب متابعة الامام في أفعال الصلاة بان يتأخر ابتداء فعله) أي المأموم (عن ابتدائه) أي الامام أي ابتداء فعله (ويتقدم) ابتداء فعل المأموم (على فراغه منه) أي فراغ الامام من الفعل فلا يجوز التقدم عليه ولا التخلف عنه على ما سياتي بيانه وفي صحيح مسلم حديث لا تبادروا الامام اذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا وفي الصحيحين حديث انما جعل الامام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا (فان قارنه) في الفعل أو القول (لم يضر الا تكبيرة الاحرام) فتضر المقارنة فيها أي تمنع انعقاد الصلاة ويشترط تأخر جميع تكبيرة المأموم عن

تبطل) صلاته وان لم يكن
عذر (في الاصح) لأن
تخلفه يسبب والثاني تبطل في
التخلف من غير عذر ولو
اعتدل الامام والمأموم في
القيام لم تبطل صلاته في
الاصح في الروضة (أو)
تخلف (بركنين بان فرغ)
الامام (منهما وهو قيا
قبلهما) كان ابتداء الامام
هو السجود والمأموم
في قيام القراءة (فان لم
يكن عذر) كتحلفه لقراءة
السورة (بطلت) صلاته
لحش تحلفه من غير عذر
(وان كان) عذر (بان
أصرح) الامام (قراءته
وركع قبل انمام المأموم
الفاتحة) وهو بطيء
القراءة ولو اشتغل باتمامها
لاعتدال الامام وسجد
قبله (فقبل يتبعه وتسقط
البقية) للعذر (والصحيح)
لا بل (تجاه ويسمى خلفه
مالم يسبق باكثر من ثلاثة
أو كانت مقصودة وهي
الطويلة) فلا يعد منها
التقصير وهو الاعتدال
والجلوس بين السجدين
كما تقدم في سجود السهو
فسمي خلفه اذا فرغ من
الفاتحة قبل فراغ الامام
من السجدة الثانية أو مع
فراغه منها بان ابتداء في الرفع
اعتبارا ببقية الركعة
(فان سبق باكثر) من
الثلاثة المذكورة بان لم يفرغ من الفاتحة الا والامام قائم عن السجود

معها الجمعة ويخرج بها عن نذرهما وتصح معها العادة ويسقط بها الشعار ويجري فوات الفضيلة في كل مكروه
من حيث الجماعة كالانفراد خلف الصف لافئانته ولا في نحو صلاة حاقن وقول شيخنا بالقوات في المفارقة
الخبر فيها بين الانتظار وعدمه كبطي والقراءة الآتي فيه نظر فراجع (قوله والثاني الخ) كلامه يفيد أن تعميم
الاول من حيث الحكم دون الخلاف ومقتضى ذلك أن هذا التخلف حرام لقول مقابله بالطلان واعتد
شيخنا الرملي أنه مكروه كراهة تنزيهية كالمقارنة ولعل التخلف في المسئلة بعد هاجرام عنده كغيره (قوله
ولو اعتدل الخ) هو تخلف بركن وبعض ركن وفيه خلاف لما يوجهه كلام المصنف والتخلف بركن
أو بعضه معلوم من كلام المصنف بالاولى وعلم من ذلك أن المأموم لو طوّل الاعتدال بما لا يبطله حتى جلس
الامام بين السجدين لم تبطل صلاته وفارق البطلان بمثل ذلك في سجود التلاوة بأنه ليس من الصلاة وبان
البطلان فيه من خش الخالفة لامن السبق وما في شرح شيخنا هنا فيه نظر (قوله لقراءة السورة) ومثلها
القنوت وجلوس الاستراحة والشهد الاول ولولا تمامه كما تقدم عن شيخنا كان حجر وفي شرح شيخنا ان
التخلف لاتمامه مطاوب والتخلف لهذا الاتمام معذور كبطي والقراءة وفيه نظر كما مر (قوله بطلت
صلاته) أي بمجرد تخلفه ان قصده والافيعد تمامهما نعم لو كان في التشهد وشك في سجديته فله فعلهما بعد
سجدي في الامام وكذا لو شك فيهما قبل قيامه وبعد قيام الامام لعدم الخالفة الفاحشة واعتبارا للدوام في
ذلك (قوله من غير عذر) منه نوم لم تبطل به كان نام في التشهد الاول ثم انقبه فقام فركع الامام فانه يتخلف
ويتم الفاتحة وهو متخلف بعذر كبطي والقراءة كذا في شرح شيخنا وقال ابن حجر يجب أن يركع معه حيث
لم يدرك قدر الفاتحة وهو الوجه ومن العذر نسيان الفاتحة أو الشك فيها قبل ركوع امامه ولو بعد ركوعه
فيعود اليها وجوباً بالم ركع معه الامام قبل عوده ومن العذر ما لو نسي أنه في الصلاة ومن العذر انتظار
الموافق فراغ امامه من الفاتحة في الأولتين ولو في السرية سواء اشتغل بدعاء الافتتاح أولا ومن العذر
وسوسة خفيفة عرفها وليس منه ترك قراءة الفاتحة عمدا لغير موجب كما يأتي (قوله وهو بطيء القراءة) أي
خلة أو أشار بهذا الى أن الاسراع في كلام المصنف هو القراءة المعتدلة أما الاسراع الحقيقي فيكن في المأموم
فيه ما قرأه ولو بطيء والقراءة ويجب عليه الركوع مع الامام فان لم يركع بطلت صلاته نعم ان كان اشتغل بسنة
فقياس ما قبله أنه يتخلف لقراءة قدر ما فاتته من زمن الفاتحة لا بقدر ما أتى به وهو حينئذ معذور (قوله
اذا فرغ الخ) يفيد أن السبق ركنين فيما قبله شامل لما في المال وان خالفه ظاهر كلامه (قوله بان ابتداء في
الرفع) ومنه الشروع في النوض مالم يكن الى القيام أقرب منه الى أقل الركوع كما أشار اليه بقوله قائم لانه
حينئذ شروع في الركعة التي تليها وما قبله منسوب الى الاولى لقوله اعتبارا ببقية الركعة مع ان الركعة تتم بحمام

(قوله بركن) أي فقط (قول المتن لم تبطل في الاصح) لكنه مكروه نقله السبكي عن النووي (قوله ولو
اعتدل الامام الخ) كان وجهه عدم ادراج هذه في عبارة المنهاج (قوله ولو اشتغل الخ) حكمة ذكر هذا بيان
شرط جريان الخلاف ثم انظر كيف هذا مع فرض المقسم فيمن تخلف بركنين (قوله أو مع فراغه منها بان
ابتداء في الرفع الخ) قضيته انه لو ابتداء في الرفع قبل فراغه لا يسمى على نظم صلاته لكنه قد فسر الاكثر فيما يأتي
بان لم يفرغ الا والامام قائم عن السجود واجالس للتشهد فهذه الصورة كما ترى تجاذبها الطرفان لكن يؤيد
الثاني ما في الرافعي والروضة من ان محل القوانين فيمن زحم عن السجود اذ اركع الامام في الثانية وقبل
ذلك لا يوافق اه لكن قال الاسنوي ان الرافعي مثل الاكثر تصرح بما يفهم من هنا والله أعلم ولا
يجوز ان يقال المقارنة ولو في جزء لا نأقول المراد من المقارنة في المتن المساواة بما ذكر ومثله أيضاً اذا رفع
الامام رأسه من السجدة الثانية والمأموم في القيام اه فليراجع الرافعي فاني لم أر الثاني فيدل لكن مع محجة
في الكشف (قوله اعتبارا ببقية الركعة) انظر هل المراد بهذه البقية الجزء الاخير الذي فيه الامام من

أوجلس للتشهد (قبل يقرأه) بالنية لتتم الموافقة (والاصح) لا يفارقه بل (يتبعه فيها هو فيه ثم يتدارك بعد سلام الامام) مطلقا
كالمسبوق وقبل يراعى نظم صلاة نفسه ويجرى على أثر الامام وهو معذور (ولو لم يتم) المأموم (الفاتحة لشغله بدعاء الافتتاح) وقد ركن
الامام (معذور) كبطل القراءة فيأتي فيه ما سبق (هذا كله في) المأموم (٢٤٩) (الموافق) بان أدركه محل الفاتحة

(فما مسبوق ركن الامم
في فاتحته فالاصح أنه ان لم
يشغل بالافتتاح والتعوذ
ترك قراءة ركوعه) مع
الامام لانه لم يدرك غير ما
قرأه (وهو) بالركوع مع
الامام (مدرك للركعة)
حكما (والا) أى وان
اشتغل بالافتتاح أو التعوذ
(لزمه قراءة بقدره) لانه
أدرك ذلك القدر وقصر
بتفويته بالاستغفار علم
يؤمر به والثاني يترك
القراءة ويركع مع الامام
مطلقا وما اشتغل مأموره
في الجملة والثالث يتخلف
ويتم الفاتحة مطلقا لانه
أدرك القيام الذي هو
محلها فان ركع مع الامام
على هذا والشق الثاني من
التفصيل بطلت صلاته وان
تخلف عن الامام على
الوجه الثاني والشق الاول
من التفصيل لاتمام الفاتحة
حتى رفع الامام من
الركوع فاتته الركعة لانه
غير معذور ولا تبطل
صلاته اذا قلنا يتخلف
بركن لا يبطل وقبل تبطل
لانه ترك متابعة الامام فيها
فانت به ركعة فهو كالتخلف

السجود (قوله أوجلس للتشهد) بان شرع فيه والافهوجاوس استراحة فلا يعتبر اطلاقه للتشهد يشمل
الاول والثاني وبه قال شيخنا الرمي وخالف الخطيب في الاول وانما بطلت بالفراغ من الركعتين لعدم اعتبار
الاكثرية بهما (قوله لا يفارقه) أى لا يلزمه مفارقتها (قوله والاصح يتبعه فيها هو فيه) وهو قيام الثانية
وهل يتبدى لها قراءة أو يكتبني بقراءته الاولى عنها اعتمد شيخنا الثاني اذالم يجلس وعليه لو فرغ مما لزمه
قبل الركوع ركع معه وفي شرح شيخنا تر جميع الاولى وتبعه جماعة وعليه فيترك ما بقي مما لزمه ويشرع في
قراءة جديدة للثانية ويأتي فيها ما وقع له في الاولى وهكذا على الثاني أيضا لو لم يفرغ مما لزمه الا في الرابعة تبعه
فيها ويقتصر في كل ركعة ثلاثة أركان لانه بموافقة الامام في أول القيام تجدد له حكم مستقل وان لم يقصد موافقته
بل وان قصد مخالفته (قوله لشغله بدعاء الافتتاح الخ) وان لم يطلب منه كان علم عدم ادراك الفاتحة مع شغله
به (قوله هذا في الموافق) وهو من أدرك أول القيام مع الامام ولو في غير الركعة الاولى كما أشار اليه بقوله أدرك
محل الفاتحة دون أن يقول قدر الفاتحة وقد يطلق الموافق على من يدرك زمنا يسع قدر الفاتحة للمعتدل
وان لم يدرك أول القيام وهذا معتبر في الزامه باتمام الفاتحة وفيه ما يأتي في كلام البغوي كجائز في الاشارة اليه
(قوله فاما مسبوق) هو من لم يدرك أول القيام وان أدرك قدر الفاتحة (قوله ترك قراءة ركوعه) ويكفيه
ما قرأه وان كان بطي بالقراءة فان لم يركع بطلت صلاته كما مر ويجرى هذا في الموافق بالاولى (قوله حكما)
لتحمل القراءة عنه كجائز في الروضة (قوله وان اشتغل) أوسكت (قوله بقدره) أى بقدر زمنه لا بقدر
حروفه خلافا لما في شرح شيخنا وابن حجر وغيرهما (قوله بما لا يؤمر) أى بحسب الاصل (قوله على الشق
الثاني) وهو ان لم يشغل بالاول هو ان اشتغل (قوله فاتته الركعة) فيتبع الامام في هوى السجود ولا يركع
فان ركع بطلت صلاته وتلفوا قراءته (قوله والمتولى كالقاضي الخ) فليس كبطل القراءة على المعتبر بل ان
فرغ والامام في الركوع ركع وأدرك الركعة أوفى الاعتدال هوى معه للسجود ولا يركع والام يتابعه ويجب
عليه نية المفارقة حينما قبيل هوى الامام للسجود لا قبل ذلك وان علم أنه لا يفرغ قبله فان لم ينوها بطلت

الركعة عند فراغ المأموم من الفاتحة فيه نظر لانه يتخلف فيها لو زحم عن السجود وكان المراد القدر الذي
أدركه المأموم مع الامام أولا (قوله للتشهد) انظر هل المراد الاخير (قول المتن يتبعه) أى فلو تخلف أدنى
تخلف بطلت نظر الماضي من التخلف وان كان معذورا هذا ما ظهر لي من كلامهم فليست امل نعم يستثنى ما اذا
كان عنده في التخلف لزجة وكذا انسيان القدوة كما قاله ابن المقرئ أى فانه لا يضر التخلف بالاكثر
مادام عن الزجاء والنسيان فأما ثم قولهم يتبعه ظاهره فيا وجلس الامام للتشهد وأما في مسئلة القيام للثانية
فقد اتفقا في القيام فالوفرض أنهم يكمل الفاتحة بعد فالظاهر انه يبنى على ما قرأه منها قبل ثم وفرض ركوع
الامام قبل اكملها فيحتمل أن يتخلف للبقية ما لم يسبق باكثر من ثلاثة أركان (قوله ويركع مع الامام)
لعموم قوله صلى الله عليه وسلم واذا ركع فاركعوا (قوله الذي هو محلها) أى بخلاف ما اذا أدركه را كما
(قوله وان تخلف عن الامام) انظر هذا التخلف (قوله غير معذور) أى مع أمره بالتخلف كما هو فرض
المسئلة (قوله فان لم يدرك الامام) عبارة شيخنا في شرح البهجة فان لم يدرك الامام في الركوع فاتته الركعة
ولا يركع لانه لا يحسب له بل يتابعه في هوى السجود قاله الامام ونقله عنه في المجموع وجزم به في التحقيق قال

بها أما المتخلف على الشق الثاني من التفصيل

(٣٢) - (قليوبى وعميرة) - (اول)

ليقرأ قدر ما فاتته فقال البغوي هو معذور لان زامه بالقراءة والمتولى كالقاضي حسين غير معذور لا اشتغاله بالنسبة عن الفرض أى فان لم يدرك
الامام في الركوع فاتته الركعة كما قاله الغزالي كاماه ولا ينافي ذلك قول البغوي

لور كح الامام عقب تكبير المسبوق ركع معه وسقطت عنه القراءة وسكتا هنا عن سقوطها للعلم به (ولا يشتغل المسبوق بسنة بعد التحريم) أي لا ينبغي له ذلك كما عبر به في المحرر وغيره (بل) يشتغل (بالفائحة) فقط (الا أن يعلم) أي يظن (ادراكها) مع الاشتغال بسنة من افتتاح أو تعوذ فيأتي بها قبل الفائحة (ولو علم المأموم في ركوعه انه ترك الفائحة) بان نسيها (أو شك) في فعلها (لم يعد اليها) بالعود الى محلها لقواته (بل يصلي ركعة بعد سلام الامام فلو علم بتركها (أو شك) في فعلها (وقد ركع الامام ولم يركع هو قراها) لبقاء محلها (وهو متخلف بعذر) كافي بطي القراءة وقيل لالتقصيره بالنسيان (وقيل) لا يقرأ بل (يركع) ويشدرك بعد سلام الامام) ركعة (ولو سبق امامه بالتحريم لم تنعقد) صلاته لربطها بمن ليس في صلاة (أو بالفائحة أو التشهد) بان فرغ من ذلك قبل شروع الامام فيه (لم يصح) ويجزئه وقيل تجب اعادته مع فعل الامام له أو بعده وقيل يضر أي

صلاته بشروع الامام في الهوى للسجود (قوله بعذره في التخلف) أي فلا حرمة ولا كراهة في تخلفه (قوله المسبوق) أي الذي لم يدرك أول القيام كاسر (قوله لا ينبغي) أي لا يندب له بل يندب تركه وأشار الشارح بذلك الى دفع الحرمة المفهومة من كلام المصنف فقوله فيأتي بها أي ندبا (قوله يظن) أي بحسب حاله وحال الامام فلو ركع الامام على خلاف ظنه فبعضه من ركوعه ما صير في كلام البغوي اذ لا عبرة بالظن البين خطأ ما يمع عدم الطلب اصالة (قوله في ركوعه) أي مع الامام أو قبله وأدركه الامام فيه كاسر ومثل الفائحة بقية الاركان (قوله فلو علم تركها الخ) ولو تعذر تركها حتى ركع الامام فقال ابن حجر تبطل صلاته والاصح لا ويأتي فيه ما صير على كلام البغوي وعن شيخ الاسلام أنه يجزئ في هذه على نظم صلاة نفسه اذ فرغ منها قبل هوى الامام للسجود ولم يرتضه شيخنا (قوله قراها) أي ما لم يتذكر أنه قرأها وكذا يقال في التي قبلها وهذا كله في حق المأموم وأما الامام والمنفرد فيجب عليهما العود الى قراءتها مطلقا فان لم يعودا بطلت صلاتهما الان تذكرا في الشك عن قرب ولو شك الامام والمأموم معا وجب على الامام العود وكذا على المأموم ان علم بشك الامام والامام يجزئه العود معه وقال شيخنا لا يعود المأموم مطلقا وينتظر الامام فيها هو فيه ان كان ركنا طويلا والافقبا بعده فراجع (قوله كافي بطي القراءة) فيفتقر له أكثر من ثلاثة أركان طويلة (فنييه) قد علم مما تقدم أن من أدرك الامام في أول القيام يقال له موافق وان لم يدرك قدر زمن الفائحة وان من أدرك ذلك الزمن يقال له أيضا موافق وان لم يدرك أول القيام وضده المسبوق فهما ويتحصل من ذلك أربعة أحوال وقد علم حكمها كاسر ولو شك في الزمن الذي أدركه كل سبغ الفائحة أولا فان كان قبل ركوعه تخلف لاتمامها وهو معذور كبطي القراءة والافاقته الركعة وهذا ما اعتمد عليه شيخنا الرمي وخالفه بعضهم (قوله لم تنعقد صلاته) أي لا جاعة ولا فرادى على المعتمد (قوله ويجزئه) لكن تستحب اعادته خروجا من خلاف من أوجبها وقدمت مراعاة هذا الخلاف لقوته على مراعاة الخلاف في البطلان بتكرير الركن القولي كما قاله ابن حجر وفي الانوار عدم تدب الاعادة في الخروج من هذا الخلاف

الفارق في صورة المسئلة ان يظن أنه يدرك الامام قبل سجوده والا فليتابعه قطعاً ولا يقرأ اه أقول وكلام الفارق في هذا مشكل لا يسمع به من منعه من الركوع وأوجب القراءة عليه لتقصيره بالاستغفال بالسنة عن الفرض فلي تأمل (قوله وسكتا هنا الخ) حيث قال في فاتحته (قوله أي يظن الخ) لو اشتغل بها بناء على هذا الظن فاختلف فيحتمل أنه بعذر كبطي القراءة كما سلف نظيره في الموافق ويكون محل مسألة البغوي والقاضي والمتولى السابقة عند عدم الظن بدليل التعليل بالتقصير وقولهم لانه قصر باشتغاله بما لم يؤمر به كما سلف في كلام الشارح ومن يظن مأمور بها فلا تقصير لكن لا ينبغي انه يقرأ بقدر ما اشتغل به فقط لان الفرض انه لم يدرك زمنا يسع الفائحة وأما احتمال أن يركع معه لعذره ولا يلزمه قراءة بقدرها لانه مسبوق وقد اشتغل بشئ هو مأمور به فبعيد بل يحتمل أيضا فرض مسألة البغوي والقاضي في مثل هذا بل هو الظاهر من كلامهم ثم رأيت البارزى صرح به وحيداً بشكل التعليل السالف (قول المتن وهو متخلف بعذر) لو فرض ترك الفائحة عمدا حتى ركع الامام فمن ابن الرفعة يفارق ويقرأ ويبحث في شرح الروض انه يقرأ ونجب المفارقة وقت خوفه من السبق بركنين (قول المتن وقيل يركع) أي لحديث واذ ركع فاركعوا (قوله بان فرغ من ذلك قبل شروع الامام الخ) أفهم انه لو تأخر شروعه عن شروع الامام ولكن فرغ الامام قبله لا يأتي هذا الخلاف وكذا الوسيقة ولكن لم يفرغ قبل شروعه (قول المتن لم يضره) لان ذلك لا ينضبط كافي بعد الامام أو اسراره أو وجود لفظ أو نحو مولد لم غش المخالفة وقوله وقيل تجب اعادته علل بان فعله

فلا تبطل لكن لا يعتد بتلك الركعة فيما أتى بعد سلام الامام بركة (والا) بان كان التقسم بركن أو أقل (فلا) تبطل عمدا كان أو سهواً لان مخالفة فيه يسيرة (وقيل تبطل بركن) في العمد تام بان فرغ منه والامام فيما قبله قيل (٢٥١) وغير تام كان ركع قبل الامام ولم يرفع حتى ركع الامام والتقدم بركنين بقاس بما تقدم في التخلف بهما لكن مثله العراقيون بما اذا ركع قبل الامام فلما أراد الامام ان يركع رفع فلما أراد ان يرفع سجد قال الراقبي ونبهه المصنف فيجوز ان يقصر مثله في التخلف ويجوز ان يختص ذلك بالتقدم لان مخالفة فيه أخش (تمة) اذا ركع المأموم قبل الامام ولم تبطل صلاته في العمد يستحب له العود الى القيام بركع مع الامام على أحد الوجهين المنصوص والثاني وقطعه به البغوي والامام لا يجوز له العود فان عاد بطلت صلاته لانه أدى ركنا وفي التحقيق وشرح المذهب وقيل يجب العود وفي السهو يتخير

وقوع في الخلاف الآخر المذكور وقد علمت جوابه (قوله فلا تبطل) ويجب عليه العود الى الامام على التفصيل الآتي بعده في الركوع (قوله بركن أو أقل) وكذا بركن وبعض ركن بطريق الاولى وهذا السبق ولو ببعض ركن حرام على العمد العام فالتقييد بقوله تام تصوير للركن وبقوله غير تام تصوير للاقل (قوله بقاس الخ) هذا هو المعتمد عندهم شاعنا (قوله يستحب له العود) هو المعتمد واذا لم يعد وهوى الامام للسجود لم تبطل صلاته لانهم يسبقه بركنين فمليين فيعتدل ويدرك الامام واذا عاد ولو بقصد الاعتدال أو موافقة الامام وركع مع الامام حسب له الركوع الثاني كما قاله ابن حجر وخالفه شيخنا وهو الوجه لان الثاني للاتباع فان لم يركع مع الامام حسب له عندهما ويجب قيامه عن اعتداله وان لم يقصد حال عوده ولو ركع الامام قبل عوده امتنع عليه العود (قوله وفي السهو يتخير) هو المعتمد وينبغي كون العود أولى لاجل الخروج من الخلاف (قوله ١) فأقل أي أقل من الركن وذكره لاجل ما بعده (قوله ويجزئه) قال شيخنا الرمي ويستحب اعادتها مراعاة للخلاف الاقوى كما مر

(فصل) في انقطاع القدوة وما يقبضه (قوله أو غيره) أي من كل ما تبطل به صلاة الامام ولو في اعتقاد المأموم كترك طمأنينة اعتدال أو ترك وضع واحد من الاعضاء السبعة (قوله انقطعت القدوة) أي وان بقيت الصورة بدوام الامام ونجى على المأمومية المفارقة في هذه ولا يكتفي بطلان صلاة الامام لدوام الصورة وحيث انقطعت فلمأموم الاقتداء بغيره وعكسه وسهو نفسه غير محمول عنه ولا يلحقه سهو غيره (قوله جاز) أي فلا تبطل الصلاة به وان حرم في نحو توقف الشعار عليه نعم تبطل في المعادة وفي الركعة الاولى من الجمعة نواها (قوله لان السنة لا يلزم اتساعها) الا في الحج والعمرة من غير البالغين الاحرار لعدم الاكتفاء باحيائهم فهم اسنة في حقهم ولزوم الاتساع لهم من حيث عدم محبة الخروج من الاحرام لالوجوب عليهم (قوله الا في الجهاد وصلاة الجنائزة) ظاهره وان كثروا واصلوا فيها طائفة بعد أخرى لوقوعها فرض كفاية من الجميع وكذا يقال في الحج والعمرة ممن يحصل به الاحياء وكل في غير حجة الاسلام لانها فرض عين وخرج بصلاة الجنائزة غيرهما من أمور تجبر الملبث فلا يحرم قطعها الا ان تعينت ولا يحرم قطع العلم ونحوه لمن شرع فيه لا استقلال مسائله

مقرب على فعل الامام فلا يعتد بما أتى به قبله (قوله فلا تبطل) لو علم الحال بعد ذلك فظاهر وجوب عوده الى الامام بخلاف ما اذا سبقه بركن واحد سهواً فانه غير كاسيأتي على الاصح وقد يقال في الاولى الواجب عوده الى الامام أو الركن القدي لا يبطل السبق به ولم أر في ذلك شياً وعليه فله وهوى للسجود والامام بعد في القيام نعم علم الحال جاز له العود الى الاعتدال أو الركوع كما يجوز الى القيام وهو محل نظر (قوله بان فرغ منه) زاد الاسنوي وان لم يصل الى غيره (قوله فيجوز ان يقصر مثله الخ) أي فيجوز ان يجري مقابلتهم هذه في التخلف الخ ولكن المعتمد في التقدم القياس على التخلف كما سلف في كلام الشارح (قوله في العمد يستحب الخ) قوله وفي السهو يتخير أقول قد سلف عن غير العراقيين أن محل البطلان اذا تقدم الامام بركنين وشرع في الانتقال الى ما بعدهما وقتئذ ان هذا الحكم المذكور هنا في العمد والسهو جاز فبالسبوق بالركوع وانتقل الى الاعتدال ولم يفرغ منه أي فيستحب العود في العمد يتخير في السهو

(فصل) خروج الامام من صلاته الخ (قول المتن انقطعت القدوة) أي فلا يقال ان المأموم باق فيها حكماً فله ان يقتدى بغيره ويقتدى غيره به ويسجد لسهوه أيضاً كذا في الاسنوي وهل يسجد لسهوه الحاصل قبل خروج الامام الظاهر خلافه (قوله سواء الخ) الحاصل ان ما لا يتعين فعله لا يلزم عندنا الشروع

(فان لم يخرج وقطعها المأموم) بان نوى المفارقة (جز) سواء قلنا الجاهة سنة أم فرض كفاية لان السنة لا يلزم اتساعها وكفها فرض الكفاية الا في الجهاد وصلاة الجنائزة (لا) هذا الى آخر الفصل موجود بالنسخ التي يأيدنا وليس موجودا بالشرح كما كتب عليه

حتى ركع الامام والتقدم بركنين بقاس بما تقدم في التخلف بهما لكن مثله العراقيون بما اذا ركع قبل الامام فلما أراد الامام ان يركع رفع فلما أراد ان يرفع سجد قال الراقبي ونبهه المصنف فيجوز ان يقصر مثله في التخلف ويجوز ان يختص ذلك بالتقدم لان مخالفة فيه أخش (تمة) اذا ركع المأموم قبل الامام ولم تبطل صلاته في العمد يستحب له العود الى القيام بركع مع الامام على أحد الوجهين المنصوص والثاني وقطعه به البغوي والامام لا يجوز له العود فان عاد بطلت صلاته لانه أدى ركنا وفي التحقيق وشرح المذهب وقيل يجب العود وفي السهو يتخير بين العود والعموم وقيل يجب العود فان لم يعد بطلت صلاته وقيل يحرم العود حكاه في الروضة كاصحافي باب سجود السهو وفي شرح المذهب وغيره انه يحرم التقدم بفعل وان لم يبطل حديث الهوى اول الفصل وغيره

(فصل) اذا خرج الامام من صلاته بحث أو غيره (انقطعت القدوة) به

كما ذكر في السبر (وقول) قال في شرح المذهب قديم (لا يجوز الا بغير) فتبطل الصلاة بدونه لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وقوله (يرخص في ترك الجماعة) أي ابتداء هو مضطرب الامام العذر والخوابه ماذ كره بقوله (ومن العذر تطويل الامام) أي القراءه قلن لا يصبر اضعف أو شغل كما في الحرر وغيره (أو تركه سنة مقصودة كقشد) وقنوت فيفارقة ليأتي بها (ولو أحرمت منفرداً ثم نوى القدوة في خلال صلاته جاز ما تواتر (في الاظهر) كما يجوز أن يقتدى جمع بمنفرد فيصير اماماً والثاني يقول الجواز يؤدي الى تحريم المأموم قبل الامام وتبطل الصلاة بالقدوة (وان كان في ركعة أخرى) أي غير ركعة الامام متقدماً عليه أو متاخراً عنه وقطع بعضهم بالمنع في هذه الصورة لا اختلافهما (ثم يتبعه قائماً كان أو قاعداً) وان كان على خلاف نظم صلاته ولو لم يقند به رعاية لحق الاقتداء (فان فرغ الامام أولاً فهو كسجود) فيتم صلاته (أو) فرغ (هو) أولاً (فان شاء فارقه) بالنسبة

(قوله لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم) وحل التمسك على الكراهة في المنسوب والحق الجماعة به لطلب التخفيف فيها جمعاً بين الأدلة لما هو معلوم من الأحاديث من جواز قطع صوم النفل وغير الصوم مثله وأما الاستدلال بجواز مفارقة الفرقة الأولى في صلاة الخوف ومفارقة الرجل معاذ حين طول فغيرها من ضلالتهم لانه من حالة العذر (قوله وألحقوا الخ) أي فهو من عذر التارك ولو في الابتداء لان المراد النظر لمن عادته التطويل والقراءة غير قيد فسائر أفعال الصلاة وأقوالها كذلك ولولم يرضى بالتطويل ابتداء إذا حصل له عذر (قوله لمن لا يصبر الخ) هو قيد لجواز التارك وفيه اعتراض على المصنف حيث أسقطه من الحرر مع انه قيد لا بد منه وضابطه كما قاله شيخنا الرمي ان يذهب به الخشوع أو كماله (قوله تركه سنة مقصودة) قال ابن حجر والمراد بها ما يجبر بالسهو أو قوى الخلاف في وجوبها ورد دليل بعظم فضلها كالسورة هنا وهذا بيان للسنة المقصودة من حيثى وظاهر كلام الشارح اختصاص الحكم هنا بالأول ومحل ذلك في غير ما يجب فيه الجماعة علينا كالجمعة (قوله منفرداً) خرج ما لو أحرمت بها جماعة ثم نقلها لجماعة أخرى فان كان لبطلان الأولى أو فراقها فلا كراهة ولا يفكره وعلى الأول يحمل قول التحقيق انه يجوز بلا خلاف كما صورته المجموع ومثل هذه صور الاختلاف (قوله فيصير اماماً) لكن لا يحصل له الفضيلة الا ان نوى الامامة من وقتها ولا تنعطف نيته على ماضى من صلاته سواء علم بالمأمومين أو لا كما تقدم ومقتضى هذا أن فضيلة الجماعة تتكرر في الصلاة الواحدة أو بعضها وسيأتي خلافه فراجع (قوله يؤدي) أي قد يؤدي كابدل له ما بعده وألحق ما لم يؤدي بما أدى ومعلوم أن الجماعة لا تنعطف على ماضى قبلها كافي الامام قاله شيخنا (قوله وتبطل الصلاة الخ) أي على القول الثاني ولو فراقه بالقاء كان أولى ويحتمل أن يقرأ بالتحنية هظفاً على يقول وبه صرح العلامة ابن عسجد الحق (قوله وقطع بعضهم) فيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف (قوله في هذه الصورة) وهي وان كان في ركعة أخرى أخذ من العلة نعم لو اقتدى المنفرد في جلوسه الأخير بمن ليس فيه كف قائم لم يجز له متابعتها ولا يلزمه نيته لم يفارقة فينتظره فيه لانه دوام وكذلك لو اقتدى في سجوده الأخير بعد طمأنينته وكذلك قبلها وبعد وضع الأعضاء السبعة فينتظره فيه ولا يجوز انتظاره في الجلوس بعده فان كان قبل الوضع المذكور وجب عليه المتابعة للامام ولو في القيام (قوله قائماً كان) أي الامام أو قاعداً وسواء كان المأموم أيضاً قائماً أو قاعداً في غير ما صرح فشمع ما لو اقتدى في الجلوس بين السجدين بمن في القيام فيجب عليه القيام فوراً ويفتقره تطويل الركن القصير للمتابعة وبحسبه ما فعله قبل الاقتداء ان كان اطمأن فيه والا فافعله مع الامام فلو فارق الامام قبل فعله أعاده وجوباً وشمل أيضاً لو اقتدى قائماً أو في الاعتدال بمن في التشهد أو في جلسة الاستراحة فيجب عليه الجلوس معه وياتي فيه ما صرح

الافعال استثنى قال الاسنوي ولان اخراج نفسه من الجماعة بعد حصول شرطها لا يمنع حصولها بدليل جوازه في الجمعة بعد حصول ركعة اهـ و مراده حصولها فيما قبل القطع وكأنه يرى حصول الثواب وهو خلاف ما سيصرح به الشارح أو يقال مراده حصول أصل الجماعة (قوله وألحقوا به) فضيته ان هذا لا يخص في الابتداء (قوله لمن لا يصبر الخ) أي فليس التطويل عذراً إلا به القيد (قول المتن ولو أحرمت منفرداً الخ) خرج بهذا ما لو افتتحها في جماعة ثم قل نفسه لا أخرى فانه يجوز قطعاً كافي التحقيق وشرح المذهب (قوله يؤدي الخ) معناه انه صار مأموماً بالنسبة وقد يكون افتتح هذه الصلاة قبل الامام فيصير محرماً بهذه الصلاة قبل امامه فيها وفي العبارة اشعار بان الجماعة تنعطف على الماضي (قول المتن فان فرغ الامام الخ) لو كان في التشهد الأخير والامام قائم فيحتمل الجواز وان يفارق في الحال ويحتمل المنع وأما الصحة مع الانتظار فربما يمنع منها عدم اتفاقهما في الجلوس كالمغرب خلف الظهر (قوله وهو أفضل) فديقال كيف يكون أفضل مع حكمه بكرة الاقتداء وقد يجب بان سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافي الكراهة وفوات

وسلم (وان شاء انتظر لمسلم معه) وهو افضل على قياس ما تنقسم في الاقتداء في الصبح بالظهور ثم الجواز في قطع القدوة والتمسك بالظهور
يصاحبه الكراهة كما صرح بها في شرح المهذب ويؤخذ منها قنوت فضيلة (٢٥٣) الجماعة في الثانية على قياس ما تنقسم

في المقارنة قنوتها في الاولى
أبضا ظاهرا بقطع القدوة
وظاهر أنها لا تقوت في
المفارقة التحير بينها وبين
الانتظار (وما أدركه
المسبوق) مع الامام (فأول
صلاته) وما يرضه بمسالم
الامام آخرها (فيبقى
الباقى) من الصبح التي
أدرك الاولى منها وقت
مع الامام (القنوت) في محله
وفعله مع الامام (التبعية) ولو
أدرك ركعة من القنوت
تشهد في ثابته (لأنها محل
تشهد الاول وتشهد مع
الامام للتبعية) ثم لو أدرك
ركعتين من الركعة قرأ
السورة في الاخيرتين لثلا
تخلو صلاته منها كما تنقسم
في صفة الصلاة (وان
أدرك أى الامام) را كما
أدرك الركعة قلت بشرط
أن يطمئن قبل ارتفاع
الامام عن أقل الركوع
وانه أعلم (كاذكر الافرغ
ان صاحب البيان صرح
به وان كلام كثير من
النفقة أشعر به وهو انوجه
ولم يتعرض له الا كثيرون
انتهى وفي الكفاية ظاهر
كلام الأئمة أنه لا يشترط
وفي المسئلة حديث البصري
عن أبي بكر أنه انتهى
الى النبي صلى الله عليه

(قوله وان شاء انتظره) أى ان لم يكن في ذلك احداث جلوس تشهد كما تنقسم (قوله وهو افضل) أى ان لم
يلزم عليه نحو خروج وقت والافضل بمعنى الاولى كما قاله ابن حجر لما فيه من بقاء العمل الذي ارتكبه باقتدائه
المكروه فلا دليل فيه على فضيلة في القطع ولا على فضيلة جماعة في البقاء وقول شيخنا الرملى يحصل فضيلة
الجماعة اخذ من ذلك فيه نظر ظاهر بل لا وجه له وبدل عليه كلام الشارح (قوله يصاحبه الكراهة) بلا
خلاف وهو المعتمد (قوله في الثانية) وهي اقتداء المنفرد (قوله في الاولى) وهي قطع القدوة فقوله بقطع
القدوة متعلق بقنوتها أى قنوتها بسبب قطعه قدوة نفسه أى لا يضر كما تقدم (قوله وظاهر الخ) هو في غير
المستثنين المذكورين كالاقتداء في الصبح بالظهور كما صرح به كلام الشارح المذكور قبله ودفع بهذا توهم
استواء المقيس والمقيس عليه في القنوت وعلى ما اعتمد شيخنا الرملى من ان الاقتداء وان كره لا تقوت به
فضيلة الجماعة وانه يخبر فيه بين المفارقة ولا انتظار يحمل الكلام هنا على عمومه ويلزمه عدم اعتماد كلام
الشارح في الثانية المذكور مع ان معتمدا فافا لا الوجه ما تقدم بل الوجه ان يعمل على ما لا كراهة فيه أصلا
كترك الامام سنة مقصودة (قوله وما أدركه المسبوق فأول صلاته) خلافا للامام مالك رحمه الله تعالى
(قوله نعم الخ) هو استدراك على ما قبله بقوله وما يفعله بعد سلام الامام آخرها المقضى لعدم طلب القراءة
فيه ومحل قراءته لما ان لم يقرأها مع الامام ولم تسقط عنه تبعاً للفاحة ولم يتمكن من قراءتها كما تقدم وخروج
بالسورة الجهر فلا يقضيه لانه صفة (قوله را كما) أى أحرم حال ركوع الامام لاقبله وان لم يقرأ من الفاحة
شيئا فلا يأتى فيه التفصيل المذكور ويجب الاحرام على من تسقط عنه الفاحة في آخر الوقت للخروج من
الحزمة ولو أحرم منفردا وسكت قد راسع الفاحة ثم نوى الاقتداء بالامام في الركوع ركع معه ولا يخلف
لقراءة الفاحة خلافا لبعضهم بخلاف من سكت بعد احرامه مع الامام كما صرح (قوله أدرك الركعة) وان
طلعت صلاة الامام عقب احرامه فركع هو ويتم الركعة بنفسه قاله شيخنا فافا نظره (قوله ان يطمئن) أى يقينا
كما يؤخذ مما بعده ومثله ظن لا ترد معه كما هو ظاهر في نحو بعد أو أعمى واعتمده شيخنا الرملى (قوله
وسبأني في الجمعة الخ) يفيد أنه لا بد أن يكون الركوع محسوبا بالامام والا فلا يدرك المأموم به الركعة ولا
تدرك بالركوع الثاني من صلاة الكسوف لمن يصليها كذلك وكذلك لمن يصليها كسنة الظاهر في غير الركوع
الثاني من الثانية كما تقدم لا ادراك الركعة به في همدون غير هابل لا تصح صلاته كما تقدم (قوله سهوا)
وان لم يعلم به المأموم وكذا عهده ولم يعلم بعمده نعم ان كان اتيان الركعة لمقتض كان ترك ركعتين ما قبلها سهوا
وعلم به المأموم جاز له متابعتها فيما يأتى به بل يظهر وجوبها عليه وتحسبه وبذلك بها الجمعة لو كان مسبوقا

فضل الجماعة باعتبار معنى آخر (قوله ثم الجواز في قطع القدوة) احتز به عن قطع الصلاة فانه حرام في
فرض العين دون غيره الا ما استثنى من فروض الكفايات (قوله ويؤخذ منها) الضمير فيه يرجع لقوله
الكراهة (قوله وظاهر انها لا تقوت في المفارقة التحير بينها وبين الانتظار) من جهة صورته اقتداء المنفرد في
خلال صلاته وفراغه قبل الامام وقصر صرح الشارح أولا بان مثل هذا الفضيلة له فليحمل كلامه على غير
هذا فان أراد من صلى الصبح ابتداء خلف الظاهر اقتضى ذلك انها مسنونة في مثل ذلك وخفية قولهم يجوز
الصبح خلف الظاهر في الاظهر انها ليست فرضا ولا سنة فابن الفضيلة الخاصة للجماعة وان أراد التصوير بما
لوزك الامام بعضا وطول أشكل عليه قوله بين الانتظار اللهم الآن يؤزل الانتظار بالاستمرار في الصلاة
وبالجملة فظاهر صنيع الشارح ان مراده المستثنان المذكوران في كلامنا ولا وهو مشكل اذ كيف يحكم
بالكراهة في الاولى ثم يترتب حصول الفضيلة (قول المتن تشهد في ثابته) قد وافقنا الحنفية على هذا

وسلم وهو را كم فرحم الى آخره السابق في الفصل الثاني وسبأني في الجمعة أن من لحق الامام التحصن را كمال تحسب ركعتي على الصحيح
من لحق الامام في ركوع ركعتي زائد تسهوا

كذلك ذكر هناك (ولو شك في ادراك احد الاجزاء) بالطمأنينة على ما سبق قبل ارتفاع الامام (لم تحسبك ركنه في الاظهر) لان الاصل عدم الامر به والثاني يقول الاصل بقاء الامام في الركوع وتبع الحرر الفزالي في حكاية الخلاف قولين وحكاية في الشرح عن الامام وجهين ومحمده في اصل الروضة صوبه في شرح المذهب مع تصحيحه طرقة قاطعة بالاول قال لان الحكم بالاعتداد بالركعة بادراك الركوع رخصة فلا يصار اليه الا يقين (ويكبر للاحرام ثم للركوع) كغيره (فان نواهما بتكبير لم تنعقد) صلاته للتشريك بين فرض وسنة مقصودة (وقيل تنعقد مطلقا) قال في المذهب كالواحد (٢٥٤) خمسة دراهم بنوي بها الزكاة وصدة التطوع أي فتقع صدقة تطوع بخلاف

كأقل المصنف في شرحه ودفع القياس بأنه ليس فيه جامع معتبر (وان لم ينوبها شيئا لم تنعقد) صلاته (على الصحيح) والثاني تنعقد فرضا كما صرح به في شرح المذهب لان قرينة الافتتاح تصرف اليه والاول يقول بقرينة الهوى تصرف اليه فتعارضنا وان نوي بالتكبير الصرم فقط أو الركوع فقط لم يخف الحكم كما قال في الحرر من الانعقاد في الاولى وعنده في الثانية (ولو أدركه) أي الامام (في اعتداله فابعدته) انتقل معه مكبرا موافقة له في تكبيره (والاصح انه يوافق في التشهد والتسبيحات) أيضا والثاني لا يوافق في ذلك لانه غير محسوب له (د) الاصح (أن من أدركه) أي الامام (في سجدة) أولى أو ثانية (لم يكبر للاتقال البها) والثاني يكبر لذلك كما يكبر لو أدركه في الركوع وفرق

(قوله ولو شك) أي تردد ولو برأحية على المعتمد ان طرأ له الشك بعد سلام نفسه لا يؤثر كما اعتمد شيخنا الرمي وهو ظاهر لان من أفراد الشك بعد السلام في ترك فرض وقد تقدم (قوله وتبع الحرر الخ) فيه اعتراض على الرافعي حيث تناقض كلامه فعلى المصنف أولى وكان حقه التعبير بالاصح أو المذهب (قوله ويكبر) أي من أدرك الامام في الركوع ويشترط ان يقع جميع التكبير في محل تجزئ فيه القراءة والالم ينعقد فرضا قطعاً ولا نفلاً على الاصح (قوله كغيره) أي كغيره من ذكر أو كغير الركوع (قوله فان نواهما الخ) ظاهره ولو جاهد بذلك وهو الذي اعتمد شيخنا الرمي هنا وفي كلامه في شروط الصلاة ما يخالفه (قوله ليس فيه جامع معتبر) أي لأن الاتيان بالواجب هنا شرط للاعتداد بالنسب وأيضاً فرق كبير بين عبادة مالية وبدنية (قوله فتعارضنا) أي ولا مرجع فلا ينافي ما لو أتى بدعاء الافتتاح بدل الفاتحة ليجزئها لان قرينة البدلية مر بجملة قال بعض مشايخنا ومحل ما ذكره فيمن هو ملاحظ لتكبير الركوع أو ما من لم يخطر بباله لجهله بطلبها أو غفلته عنها فتكبيره محبة مطلقاً (قوله في التشهد) ومنه الصلاة على الآل والتسبيح والدعاء في أي بهاتبعاً (قوله دون السجود) أي فانه غير محسوب له قال شيخنا الزيادي ويكبر لسجدة التلاوة ان سمع قراءة الامام أخذ من العلة بخلاف ما اذا لم يسمع لانه لمحض المتابعة ولا يكبر لسجود السهوان لم يكن جائزاً أو لا يكبر له لذلك (قوله عقب الاولى) فان قام قبلها ولو قبل تمامها عمدًا لم يطل صلاته والالم تبطل لكن يجب عليه أن يعود للقعود عند تذكره أو علمه ولو بعد سلام الامام ولا يعتد بما فعله من قراءة ونحوها قبل عوده (قوله بطلت صلاته) قال الاذري ان زاد

(قول المتن ويكبر للاحرام الخ) لو وقع بعض التكبير كما لم تنعقد فرضاً قطعاً ولا نفلاً على الاصح (قوله ليس فيه جامع معتبر) كان وجه هذا والله أعلم أن تكبير التحريم ركن في الفرض والنفل ويشترط فيه قصد الصارف ومنه حالة التشريك بل لا يرب بخلاف مسئلة الصدقة فان قصد التطوع مانع من اعتبارانية الفرضية لا يضري كونها تطوعاً لا بقصد الفرضية في الصلاة لا بقصد في قصد النفلية لانا نقول قصد النفلية هنا معناه قصد التكبير للاتقال للركوع وذلك لا يصح انعقاد الصلاة نفلاً قطعاً بخلاف قصد التطوع بمرهم فانه صحيح وان محبة نية الفرضية على انه يجوز أيضاً الفرق بان البدنية أضيق من المالية (قوله والاول يقول الخ) استدل كل الاسنوى رحمه الله الحكم بعدم الانعقاد لوجود التكبير مع النية المعتبرة زاد العراقي ولم يفته الا أن يكون التكبير للتحريم وقصد الاركان لا يشترط اتفاقاً اه أفول كأنهم وافقوا على ما كان قرينة الركوع اشتراطوا هنا قصد التكبير للتحريم هذا غاية ما يقال والاشكال فيه قوة (قول المتن والاصح انه يوافق) هلته الموافقة (قوله أولى أو ثانية) يريد يخرج هذا سجدة التلاوة وقد قال الاذري يكبر لانها تحسب له (قوله أو في غيره بطلت الخ) في شرح الروض بحث الاذري اغتفار قدر جلسة الاستراحة

(قوله)

الاول بأن الركوع محسوب له دون السجود ومثله التشهد (واذا سلم الامام قام المسبوق مكبراً

ان كان) جلوس مع الامام (موضع جلوسه) لو كان منفرداً بان أدركه في ثانية المغرب أو ثالثة الرابعية (والا) أي وان لم يكن جلوسه مع الامام موضع جلوسه لو كان منفرداً كان أدركه في ثانية الرابعية أو ثالثة المغرب (فلا) يكبر عند قيامه (في الاصح) والثاني يكبر لئلا يخلو الانتقال عن ذكر السنة للمسبوق ان يقوم عقب تسامى الامام ويجوز ان يقوم عقب الاولى فلو مكث بعدها في موضع جلوسه لم يضرب في غيره بطلت صلاته قال في شرح المذهب ان كان متعمداً لما كان كان ساهياً لم تبطل صلاته ويسجد للسهو وهل للمسبوقين أو للقيمين خلف مسافر الاقتداء في غير صلاتهم وجهان أحدهما المنع لان الجماعة حصلت وإذا أتوا أفراداً نالوا فضلها كذا في الروضة كما صليها في كتاب الجمعة

جالوسه على قدر جالوس الاستراحة المطلوب لان جالوسه لتشهد الامام فيه ليس جالوس استراحة له وان لم يشهده وفيه (قوله من حيث حصول الفضيلة) أي ان الفضيلة قد حصلت له ولا فلا يجوز الاقتداء لاجلها لعدم حصولها به وليس فيه منع صحة الاقتداء في نفسه فلا يخالف ما في شرح المذهب من محتمة فتأمل

{باب كيفية صلاة المسافر وما يتبعها}

وشرعت في السنة الرابعة من الهجرة قاله ابن التبرق في ربيع الآخر من السنة الثانية قاله الهولاني وقيل بعد الهجرة بأربعين يوماً وأول الجمع كان في سفر غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة (قوله المختص هو بجوازهما) فيه تصريح بأنهما مباحان وفيهما مرفى مسح الخف وسيا في بعضه ومن وجوب الجمع ما لوق من وقت الاولى قدر لولم ينو الجمع فيه عصى ومن وجوب القصر ما لوق من وقت الثانية قدر لولم يقصر هما فيه خرج ثني منهما خروجا بأنهم وان لم ينو الجمع في وقت الاولى (فرع) لو أدرك جماعة في وقت لا يسعها فرادى ولو أحرم معهم أدركها كلها في الوقت لسقوط الغائبة عنه مثلاً لزمه الاحرام معهم لخروجه من الامم وان كان لو أحرم معهم أدرك ركنة في الوقت لم يلزمه الاحرام معهم لان كونها أداء لم يخرجها عن الامم ولو كان في وقت يسعها منفردا لاجتماعه للاحرام معهم لأنه من المدهو جاز (قوله من الخمس) ولو بحسب الاصل فشمل صلاة العصى وصلاة فاقد الطهورين فله القصر كغيره وشمل المعادة وجوب بالغير افساد وان كان أم أصلها على المعتمد وشمل المعادة فبالكسر ان قصر أصلها كما اعتمده شيخنا والام يجوز قصرها كالمشروع فيها تامة ثم أفسدها وخرج النافلة ولو مطلقة والمنذورة (قوله مؤداة) أي يقينا كما يأتي ولو جاز بان شرع فيها بعد شروعه في السفر وأدرك مناركة في الوقت كما يصرح به شرح شيخنا الرمي وغيره وقول شيخنا الذي يادى تبعا لوالد شيخنا الرمي انه يكفي ادراك زمن يسع ركنة من الوقت بعد الشروع في السفر مرادهما أنه يجوز قصرها لكونها فائتة سفر خلافا للاحكام الخطيب من منع قصرها لانها عنده فائتة حضر ولا يجوز أن يقال انها عندهما مؤداة بذلك الزمن لئلا يلزم عدم صحة وصف الصلاة بالقضاء ولما من الاتفاق على القضاء فيها لولم يوقع مناركة في الوقت وان كان شروعه في وقت يسعها فأكثر فتأمل (قوله أي الجائز) فالمراد بالمباح غير الحرام (قوله طاعة) شمل الواجب والمنسوب ويصح أن يكون سفر الحج مثلاً لانه لا يوجب به في حالة ونده في أخرى (قوله أو غيرها) مباحاً أو مكروهاً ويصح كون سفر التجارة مثلاً لانه لا يوجب مكروهاً كالتجارة في اكدان الموتى والسفر منفردا قال ابن حجر ولا نزول الكراهة الا بثلاثة (قوله يقصر فيها) اعتبار ابوق الفوات (قوله ولو شك) أي تردد ولو برجحان (قوله احتياطاً) أي بالرجوع الى الاصل من لزومها تامة

(قوله من حيث حصول الفضيلة الخ) يعني منع منه لان الاقتداء في خلال الصلاة مكروه مانع من الفضيلة كما سلف فلن هذا قال في الروضة يمنع من ذلك هذا امر اده فيما يظهر وان كان الملام له أن يقول من حيث فوات الفضيلة

{باب صلاة المسافر}

(قول المتن انما تقصر) قدم القصر للاجتماع عليه (قوله فلا قصر في الصبح) تعرض لحرز هذا القيد دون القيود الآتية لان الخارج بها يأتي في كلام المصنف (قوله أي الجائز) أي فليس المراد معناه الاصولي وحينئذ فالتحريم بالاجرام لا غير هو يدخل فيه المكروه كسفر المنفرد (قول المتن لا فائتة الحضر) لانه قد ترتبت في ذمته أربعا (قول المتن فلا يظهر قصره الخ) نظر الى قيام العذر (قوله والثاني يقصر فيها) أي لانه انما يلزمه في القضاء ما كان يلزمه في الاداء (قوله اعتبار اللاداء) عبارة غير لانه صلاة ردت الى ركعتين فاذا كانت يؤتى بربع كالجمعة (قوله فالمراد الخ) هذه العبارة يرد عليها حكم فوائت الحضر المستفاد من حصر القصر في

لا فائتة الحضر أي لا تقصر اذا قضيت في السفر (ولو قضى فائتة السفر) أي أراد قضاءها (فلا تظهر قصره في السفر دون الحضر) لانه ليس محل قصر والثاني يقصر فيها والثالث يتم فيها اعتبارا للاداء في القصر وهذا هو الموافق للحضر في المؤداة

دون ما قبله فالمراد من نفي الحضر للقصر في القضية ما ذكر فيهما من التفصيل على الراجح فيضم منه الى المؤداة مقضية فائتة السفر فيه ولو شك في ان الفائتة فائتة حضر أو سفر أم فيه احتياطاً (ومن سافر من بلدة)

هاسور (قوله سفره مجاوزة سورها) المختص بها وان كان داخلها مواضع خربة ومزارع لان جميع ما هو داخلها معدود من البلدة (فان كان وراءه عمارة) أى دور متلاصقة كآبى الروضة وأصلها فى المحرر عما رأت حدود دور (أشترط مجاوزتها) أيضا (فى الاصح) لتبعيتها للبلد بالاقامة فيها (قلت الاصح لا يشترط) (٢٥٦) مجاوزتها (واقه أعلم) لانها لا تعد من البلد وهذا التصحيح فى أصل الروضة

وفى شرح المهذب عن شرح الرافى وهو محتمل (فان لم يكن لها سور) مطلقا أو فى صوب سفره (فأوله مجاوزة العمران) حتى لا يبقى بيت متصل ولا منفصل والخراب الذى يتخلل العمرات معدود من البلد كالتسريين جانبها (الخراب) الذى لا عمارة وراءه فلا يشترط مجاوزته لانه ليس موضع اقامة وقبل يشترط لانه معدود من البلد ومصححه فى شرح المهذب (د) لا (البساتين) والمزارع المتصلة بالبلد فلا يشترط مجاوزتها وان كانت محوطة لانها لم تتخذ للسكنى وقبل يشترط لماذا ذكر فان كان فيها قصور أو دور تسكن فى بعض فصول السنة فلا بد من مجاوزتها كذا فى الروضة كأصلها قال فى شرح المهذب بعد نقله ذلك عن الرافى وفيه نظر ولم يتعرض له الجمهور والظاهر انه لا يشترط مجاوزتها لانها ليست من البلد (والقرية كبلدة) فيشترط مجاوزة العمران فيها لا الخراب والبساتين والمزارع وان كانت محوطة وقال الفزالى

(قوله هاسور) هو بالهمزة اسم لبقية الشيء وبعده اسم لراد هنا بمعنى المحيط بالشيء والمراد به هنا ما يختص بالبلد ولوم نحو تراب لمنع المدوار وجبل وان تعددان لم يهجر وسافر من جهته فان لم يكن اعتبر الخندق وهو ما يحفر حول البلد استغناء به عن السور وان لم يكن فيه ماء فان فقد اعتبر القنطرة وهى ما عقد خارج الباب فى عرض حائطه لا مازاد على عرضها وسواء فى جميع ذلك سافر فى البرأم فى البحر فى عرض البلد وفى طوله وفى ما فى شرح شيخنا الرملى مما يوهم انه يعتبر مجرى السور ما يعتبر مع العمران فى سبيل البحر غير مستقيم ولم يرضه شيخنا الزيدى (قوله دور متلاصقة) أفاد أنه لا بد من ملاصقتها للسور وانما المراد بالعمارة فقط المحرر لها تفسير (قوله) وهذا التصحيح فى أصل الروضة وهو ما اختصره النووي من عبارة الشرح الكبير للرافى وهذا اعتماد للاعتراض (قوله) وهو محتمل أى عبارة الشرح محتملة للاشتراط وعدمه وليس فيها تصحيح لاحد مما فسببه التصحيح اليه فى أصل الروضة المذكور وفى شرح المهذب غير مستقيمة كما صرح بذلك الاسنوى وغيره وما قيل خلاف هذا مرجوح عنه (قوله مجاوزة العمران) أى خروجه منها ان سافر من داخلها وخروجه من محاذاتها ان سافر من جانبها وسبيل السفينة فى البحر كذلك فيشترط خروج السفينة من محاذة العمران لمن سافر فى طول البحر وجوبها أو جرى الزورق اليها آخر مرة لمن سافر فى عرضها ابتداء وان سافر بعد ذلك فى طوله فلمن فى السفينة بعد جرى الزورق آخر مرة ان يترخص وان كانت واقفة (قوله) وقيل يشترط الخ) هو المعتمد والكلام فى خراب لم يدرس ولم يهجر بالتحويل على العاصم والا فلا يشترط مجاوزته قطعاً وفى كلام العلامة السباطى ما يصرح بخلاف هذا ولعله سبق قلم (قوله المتصلة) راجع للبساتين والمزارع (قوله) فلا يشترط مجاوزتها هو المعتمد (قوله لماذا ذكر) بقوله لانه معدود من البلد (قوله) فى بعض فصول السنة) محتمل أن المراد فصل منها فكثر أو بعض كل فصل منها (قوله) والظاهر أنه لا يشترط مجاوزتها هو المعتمد كما لا يشترط مجاوزة مطرح الرماد والمقابر ونحوها فى البلد والقرية على المعتمد بخلاف الحلة (قوله) لا انفصال بينهما أى عرفاً كما قاله ابن حجر وهو المعتمد (قوله) يشترط مجاوزتها هو المعتمد وان اختلف اسمهما وكالقرية بين الثلاث والاكثر (قوله) بكنى هو المعتمد (قوله) واشترط ابن سريج مرجوح (قوله) لم يشترط مجاوزة السور

لمؤداة اللهم الا أن يرد بالتفصيل ما يشمل قول المتن لافتاة الحضرة فلا يراد حينئذ (قول المتن سورها) هو بالهمزة البقية وبعده المحيط بالبلد (قوله أى دور متلاصقة) قال الاسنوى أى تلاصقا معتادا ونقل عن صاحب التتمة انه لو كان على باب البلد قنطرة أشترط مجاوزتها (قوله) وفى شرح المهذب) يعنى حكى فى شرح المهذب عن شرح الرافى هذا التصحيح قال الشارح وهو محتمل ثم راجعت الرافى فوجدت آخر كلامه قد يؤخذ منه ترجيح الاشتراط ولذا انسب الاسنوى الى الرافى انه يؤخذ من كلامه فى الشرح الكبير ذلك وقال اعتمده ولا تغتر بما فى الروضة (قوله وهو محتمل) هو من كلام الشارح والمعنى أن الشارح يقول هذا الذى نسبته للنووى لشرح الرافى من ترجيح عدم الاشتراط كلام الشرح الكبير يحتمله (قوله) ومصححه فى شرح المهذب) هذا الذى نسبته لشرح المهذب صورة الاسنوى وغيره بما اذا لم يهجره بالتحويل على العاصم دون ولا اتخذ مزارع ونفى ابن النقيب اختلاف فى المهجور والمخذ مزارع (قوله لماذا ذكر) يرجع

لشترط مجاوزة المحوطة وكذا قال الامام فى البساتين دون المزارع والقرى لان انفصال بينهما يشترط مجاوزتهما وفيه لقوله احتمال للامام والمنفصلتان بكنى مجاوزة احدهما واشترط ابن سريج مجاوزة المقاربتين ولو جمع سور قرى متفصلة أو بلدتين متقاربتين لم يشترط مجاوزة السور (وأول سفر ساكن الخيام) كالأعراب والا كراة

(جواز الخلة) حتمية كانت أو متفرقة بحيث يجمعون للسفر في ناد واحد ويستمر بعضهم من بعض وهي كأبنية القرية والحظن
كالقرية المتفرقة بنين ويعتبر مجاوزة مرافقها كطرح الرماد وملعب (٢٥٧) الصبيان والنادى ومططن الابل

فله القصر في جداره حيث فارق العمران وإن سافر من جهته (قوله مجاوزة الخلة) وإن اتسعت كالبلد وهي
بكسر الحاء في الأصل اسم للحي النازل فيها أولمزله ومنه المرافق المذكورة والخيمة في الأصل اسم لاربعة
أهوا تدنص ويستق عليها بنى من نبات الأرض وجمعها خيم وجمع خيام كقلمة وقلم وقلام وإطلاق
الخيمة على المتعارف من الثياب ونحوها مجاز وهو المراد هنا (قوله بحيث الخ) قال شيخنا هو قيد في
المتفرقة لتدبر كالمجموعة فراجع ولو كانت الخلة في بعض واد أو بعض مصطد أو بعض مهبط اشترط
مجاوزة بقية ذلك في الثلاثة إن اعتدات وعليه يحمل ما في شرح المنهج وغيره ولو كان لكل حلة مرافق
خاصة بها فهي في اعتبار كل واحدة بمالها على حدتها كالقرى فيها من كان نازلاً وحدها تعتبر مجاوزة
رحله (تنبيه) شمل ما ذكر جواز الترخص لمن قصد سفر قصر إذا جازاً ما اعتبر مجاوزته وإن قصد إقامة
بعده ولو بموضع قريب فله الترخص قبله وكذا فيه إن نوى إقامة لا تقطع السفر وسبأني من نوى الرجوع
(قوله وإذا رجع) هو قيد لاجل ما بعده والافعل الانتهاء لا يتقيد بالرجوع وعلمه (قوله يبلوغيه)
أي وصوله إلى السور والعمران أو مرافق الخلة ومن نوى رجوعاً إلى وطنه وإن لم يرد الإقامة به أولم يكن
سافر منه أو لحاجة أو لغير وطنه لا حاجة انقطع سفره بمجرد دنيته فليس له الترخص في موضعه وإن لم
يصلح للإقامة ولا في رجوعه إن لم يبلغ سفر قصر (قوله بموضع) سيد كرام يعتبر فيه وفيما بعده (قوله
بوصوله) وإن لم يمكث فيه وله الترخص بعد مغلقته وإن بقي من مقصده دون مسافة القصر وكذا بعده
إقامة الأربعة الآتية (قوله بغير) أي يمكث ولو لحظة (قوله وكان) هو عطف على يقيم فهو حديث
آخر (قوله رواد) أي المذكور والأنسب رواها كأعلم (قوله وتعتبر ببليلتها) فهي تابعة للأيام
فلو دخل في أثناء ليلة لتأجيلها قبلها وبقاها (قوله بحسبان منها) أي تحسب مدة إقامته فيها منها

لقوله لأنه معطوف من البلد وقوله بحيث يجمعون للسفر متعلق بقوله أو متفرقة (قول المتن وإذا رجع) قال
الاسنوي أي من سفر القصر ثم قال وأما الرجوع من دونه فإن كان بنية الإقامة انتهى سفره بعزمه على العود
وإن رجع لحاجة فإن كان محل وطنه لم يترخص وإن كان محل إقامته من غير استيطان فله الترخص قال وحيث
قلنا لا يترخص إذا عاد فإنه يصير عائد بالبنية وإن لم يعد اه أقول لم يبين حكم بنية الرجوع من السفر الطويل
ويبقى أن يقال إن كان لحاجة في غير وطنه فهو باق على القصر ولا تؤثر البنية وإن كان لوطنه فينقطع
الترخص قبل الشروع في الرجوع وبعد سفر جديد ثم رأيت في المهاج في الفصل الآتي ما يوافق هذا عند
التأمل وإن لم يصرح فيه بحكم العود لحاجة (قول المتن يبلوغيه الخ) قال الاسنوي رحمه الله لو أنشأ سافراً من
المدينة إلى مكة ونوى أنه إذا قضى مناسكه رجع إلى الشام عن طريق المدينة فلا يترخص في المدينة في أصح
القولين اه ولعل محله إذا كانت المدينة وطنه ثم رأيت نسخة فيها إسقاط لام لا يترخص (قوله أو غبر
ذلك) منه مرافق الخلة وقوله فينتهي ترخصه هو الحكم المراد من المتن (قوله عينه) لو كان ذلك الموضع على
دون مسافة القصر من مباد سفره فالحكم كذلك من الترخص إلى وصوله اعتباراً بقصده أو لاسافة
القصر قلت وقد يشكل عليه ما لو قصد بستان سار مسافة القصر الرجوع على المحل الذي سار منه ليقيم به
وكان محل إقامته فانه ينقطع وإن لم يكن وطنه ثم لا فرق في الصالح في الإقامة وغيره كإسباني في كلام الشارح
(قوله ولو نوى الخ) منه تعلم أن مجرد وصول المقصد من غير إقامة الأربعة ولا نبها لا يؤثر شيئاً في الترخص
(قوله الإقامة بمكة) زاد الاسنوي رحمه الله قبل الفتح (قوله والثاني) قال السبكي معناه أنه يؤخذ
من الثمن ما يكمل به الرابع (قوله بحسبان) أي بحسب منها مدة الإقامة منها وقوله كما يحسب من مدة

صلى الله عليه وسلم على الثاني ولودخل ليلا لم تحسب بقية الليلة على الاول ولونوى اقامة اربعة ايام العبد أو الزوجة أو الجيش ولم ينو السيد ولا النجس ولا الامير فأقوى الوجهين لها قصر لانهم لا يستقلون فنبههم كالعدم ذكره في الروضة وعبر في شرح المذهب بالاصح ولونوى اقامة الاربعة المحارب أي المقيم على القتال فكفبره (٢٥٨) وفي قول يقصر ابدالانه قد يضطر الى الارتحال فلا يكون له قصد جازم ولونوى

الاقامة مطلقا انقطع سفره وفيما اذا لم يكن الموضع صالحا لها كالمغارة قول انه لا ينقطع ونيته لتو قال في شرح المذهب ولونواها وهو سائر لا يصبر مقبلا لوجود السفر ذكره البند نيجي وغيره انتهى وذكر في التهذيب أنه يصبر لان الاصل الاقامة فيعود اليها بمجرد النية (ولو اقام ببلد) أو قرية (بنية أن يرحل اذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت قصر ثمانية عشر يوما) لانه صلى الله عليه وسلم أقامها بمكة عام الفتح لحرب هوازن يقصر الصلاة رواه أبو داود (وقيل) قصر (أربعة) فقط أي غير تامة لان القصر يمنع بنية اقامة الاربعة كما تقدم فبفعلها أولى لانه أبلغ من النية (وفي قول) قصر (أبدا) أي بحسب الحاجة لظهور انه لو زادت حاجته صلى الله عليه وسلم على الثمانية عشر لقصر في الزائد أيضا (وقيل خلاف) المذكور وهو في الزائد على الاربعة المذكورة (في خائف القتال) والمقاتل (لا ياجرو نحوه)

قوله فأقوى الوجهين) هو المعتمد (قوله فكفبره) هو المعتمد أيضا (قوله مطلقا) أي عن التقيد بمدة (قوله ولونواها وهو سائر) أي لونوى الاقامة في بلد بعد دخوله أو في موضع هو فيه واستمر سائر ايامها لم ينقطع سفره على المعتمد (تنبيه) سكت عن اقامة ما بين ثلاثة ايام وأربعة لعدم تصويره وما في المنهج محمول على نية ذلك فتأمل (قوله كل وقت) مراده مدة لا تقطع السفر (قوله قصر) أي ترخص بغير سقوط الصلاة بالنسيب والتوجه لغير القبلة في النافلة (قوله لحرب هوازن) وهي غزوة الطائف حين حاصرهم صلى الله عليه وسلم تلك المدة بعد فتح مكة المشرفة وقد أقام في فتح مكة تلك المدة يقصر أيضا (قوله ثمانية عشر) يروى سبعة عشر وتسعة عشر وعشرين وحمل الاخبار على حساب يومى الدخول والخروج والذي قبله على أحدهما والاول على فوات يوم قبل حضور الراوى له (قوله أي غير تامة) لان التامة داخلية في خلاف المحارب بعده (قوله وعبرة المحررا) أشار به ذكرها الى محنة ما ذكره من عدم تمام الاربعة فهي أولى من عبارة

مسح الخلف الخ يعني معناه انه اذا وقع الحدث في وقت الظهر مثلا حسب باقى النهار من المدة ولا نهمله ونبدأ من الغد قال السبكي وعلى الاول يعني الصحيح الذى في المتن لا يضر انضمام اقامة يوم الدخول والخروج الى الثلاثة ولو زادت بالتلفيق على الاربعة (قوله صار مقبلا على الثاني) أي بخلافه على الاول فانه لا يصبر وان دخل نحوه يوم السبت على عزم عشية الاربعاء وأعلم ان الشخص لونوى اقامة تزيد على الثلاثة وهي دون الاربعة لم يصبر مقبلا عند الجمهور كما سلف في عبارة الشارح لكنه قد يخاف قول الغزالي كشيخه اذا نوى زيادة على الثلاث صار مقبلا قال الرافعي رحمه الله هو مخالف في الصورة ولا مخالفة في الحقيقة لان الجمهور احتملوا زيادة لا تبلغ الاربعة غير يومى الدخول والخروج وهما لم يحتملوا زيادة على الثلاث غير يومى الدخول والخروج وفرض الزيادة على الثلاث بحيث لا تبلغ الاربعة ويكون غير يومى الدخول والخروج مما لا يمكن اه وبه تعلم ان قول الشارح كجمهوره تقتضى الزيادة على الثلاث اذا كانت دون الاربع معناه الزيادة من يومى الدخول والخروج (قوله لم تحسب بقية الليلة على الاول) وذلك لانها ليلة دخوله فحكمها حكم يومه بخلافه على الثاني فان البعض الذى أقامه منها من الاربعة والله أعلم (قول المتن قصر ثمانية عشر يوما) يحتمل اطراد هذا في الرخص من الفطر وغيره ويحتمل اختصاصه بالقصر لانهم منعه فزاد على الثمانية عشر لعدم وروده مع ان أصله قد ورد فالمنع فيما لم يرد بالكيفية أولى قال الاسنوى رحمه الله وهذا أقوى وقوله فالمنع فيما لم يرد أي يمنع منه في الثمانية عشر كما امتنع القصر بعدها لعدم وروده (قول المتن وقيل قصر أربعة) عبارة السبكي ثم يعود على هذا الوجه ما تقدم في كيفية احتسابها قاله روضة ذلك محي وجهين أحدهما يقصر الى أربعة ملفقة يعني وهو ضعيف والثاني يعني وهو الاصح الى أسبق غايته اتمام اربعة تامة أو خمسة ملفقة (قوله غير تامة) جواب عن قول الاسنوى الصواب التعبير بدون الاربعة كما في النسخ والروضة والحاصل ان هذا الوجه يرى أن المقيم لحاجة كفبره (قوله لان القصر يمنع بنية اقامة الاربعة) أي التامة (قوله الى أربعة) الغاية خارجة وقوله كما وصفنا أي غير يومى الدخول والخروج (قوله محكي قولنا في طريقة) أي محكي من تلك الطريقة على حالة هو فيها مقابل القول المصحح من تلك الطريقة فهو مرجوح بهذا الاعتبار وزاد ضعفا نفيه من الطريقة الاخرى وقوله فساغ التعبير فيه بقيل نظر الطريقة الحكيمة كان مراده منه أن نفيه في الطريقة القاطعة لما منع نسبته للإمام ساغ التعبير فيه بقيل كأنه من

كالتمتق فلا يقصر ان في الزائد عليها قطعوا الفرق أن الحرب أثر في تغيير صفة الصلاة وعبرة المحرر فله
القصر الى أربعة أيام كما وصفنا الاصح ان له القصر الى ثمانية عشر يوما فاذا زاد لم يقصر ومقابل الاصح الثاني للزائد على الاربعة محكي قولنا في طريقة منفي في أخرى أسقطها من الروضة فساغ تعبيره فيه هنا بقيل نظر الطريقة الحكيمة وان كان مشوشا لفهم على انها المصححة فلو

قال بدل قيل وفي قول كان حسنا ولا يخفى ان الاربع لا يحسن منها يوم الدخول وكذا يقال في الثمانية عشر (ولو لم يقلها) أي بقائه حاجته
(مدة طويلة) وهي الزائدة على الاربع المذكورة (فلا قصر) له أصلا (على) (٢٥٩) المذهب) لانه مطمئن بعينه

عن هيئة المسافر بخلاف
المتوقع للعاجلة كل وقت
ليحصل وسواء المحارب
وغيره كالتاجر وقيل فيها
خلاف المتوقع من القصر
أربعة أيام أو ثمانية عشر
يوما أو أبدا واستنكره
الامام في غير المحارب هذا
حاصل ما ذكره الرافعي في
الشرح وعبارة المحسور
فلا يصح أنه لا يقصر

(فصل ما ويل السفر ثمانية
وأربعون ميلا هاشمية)
وهي ستة عشر فرسخا
وبها عبر في الحرر وهي
أربعة برد مسافة القصر
كان ابن عمر وابن عباس
يقصران ويفطران في

أربعة برد علقه البخاري
بصيغة جزم وأسنده البيهقي
بسند صحيح ومثله إنما يفصل
عن توقيف (قلت) كما قال
الرافعي في الشرح (وهي
مرحلتان) أي سير يومين
معتدلين (يسيرا إقنان)
أي الحيوانات المثقلة بالأجال
(والبحر كالبر) في المسافة
المذكورة (فلا قطع الأميال
فيه في ساعة) أو لحظة لشدة
جري السفينة بالهواء
(قصر) فيها (والله أعلم)
كما يقصر لو قطع الأميال في
البر في يوم والسي ولا تحسب
من المسافة مدة الرجوع

المنهاج وتغيير الحر بالاصح لا اعتراض عليه لانه ليس له اصطلاح في التعبير عن الخلاف وتعبير الشارح
بمقابل الاصح مجازا لانه لم يصرح في المنهاج بنوع الخلاف وحكي مقابلته تارة بقيل وتارة بقول ومراد
الشارح بمقابل الاصح ما عبر عنه المنهاج بقيل لانه محل الاعتراض عليه ومراده بالطريقة المحكي فيها
قولا ما ذكرها المصنف والحرر لان مقابلها التي هي منفي فيها غير مذكورة وإنما تعرض لها ليبين بها شدة
ضعف هذا القول بنفيه فيها المسوغ للتعبير فيه بقيل في الطريقة الحاككة وأشار بقوله نظر للطريقة
الحاككة الى ان المصنف لما اعتنى بذلك الطريقة الحاككة احتاج لذكره ولكن تعبيره فيه بقيل
مشوش للفهم لايهامه أنه وجه وأشار بقوله على أنها المصححة الى سبب اعتناء المصنف بها دون الطريقة
الاخرى وفيه تقوية للشو يش أيضا (قوله اسكان حسنا) فعبارة المصنف لاحسن فيها أصلا واقتصره
على عدم حساب يوم الدخول لعدم وجود يوم الخروج على كل قول

(فصل في شروط القصر) وهي ثمانية طول السفر وجوازه ودوامه وعلم المقصد ونية القصر وعدم الربط
بتم وعدم الممانعة للقصر والعلم بالكيفية الذي زاده الشارح (قوله طويل السفر الخ) ويكفي ظن طوله
بالاجتهاد (قوله علقه البخاري بصيغة الجزم) التعليق حذف أول السند كحذف شيخ الراوي والجزم عدم
صيغة التمر يض نحو قيل وروى والاسناد عدم حذف واحد من السند (قوله عن توقيف) أي مباح أو رواية
من الشارع اذا لم يدخل للاجتهاد فيه فصح كونه دليلا (قوله يومين معتدلين) بغير ليلة بينهما أو ليلتين
كذلك بغير يوم بينهما أو يوم وليلة متصلين ولا يكونان الا قدر معتدلين والمراد بالاعتدال أن لا يكون من
الايام أو الليالي الطويلة أو القصيرة ويعتبر مع الاعتدال زمن صلاة أو كل ونحوه (قوله الحيوانات) أي الابل
(قوله فلا قطع) أي لو فرض ذلك والمراد باللمحظة ما بسع قصر أو لوصلا أو بعضها وان أقام بعدنية فيها

تخرج الحاككة وقوله وان كان مشوشا للفهم أي لانه يقتضي انه وجه وقوله على انها الخ باعث آخر على
القشوريش وذلك لان الطريقة الحاككة هي الراجحة وحكايتها بقيل مع اقتضاها انه وجه يومه انه طريقة
مرجوحة هذا مراده رحمه الله ومنشؤه الكاشف لك عما قررناه في بيان مراده قول الرافعي رحمه الله في
المسئلة طريقتان أظهرهما قولان أحدهما ليس له القصر يعني فيما بلغ الاربع فاكثرتان نفس الإقامة أبلغ من
نيتها وأصحهما بقصر اقصة هوازن وعليه كم بقصر قولان أحدهما المدة الواردة في القصة وبينها والثاني أبدا
وذ كدليله والطريق الثاني يقصر ثمانية عشر جزءا وما بعدها قولان اه وقوله على انها المصححة أي مع
أن حكايتها بصيغة التمر يض يقتضي كونه ليس من الطريقة الراجحة وان كان هو فيها مقابل الاصح (قوله
يوم الدخول) لم يقل ويوم الخروج كانه والله أعلم لسكون الفرض انه يتوقع حاجة وقد انقضت المدة المذكورة
ولم تحصل فلا خروج وقوله قبيل هذا ولا يخفى ان الاربع بعبارة التي اقامتها لا تمنع القصر وهي الناقصة
وحينئذ فلا وجه لحساب يوم الخروج هنا لان الوقت الذي لا يبلغ الاربع ولا يبلغ الثمانية عشر يقصر فيه
مكث أو خرج فان بلغ الاربع أو أكثر الثمانية عشر قبل الخروج فلا قصر فيما زاد فلا ينافي بحسبان يوم
الخروج (قوله وهي الزائدة على الاربع المذكورة) أي غير التامة (قوله وقيل فيها الخ) قال الاسنوي رحمه
الله وجه القصر القياس على عدم انعقاد الجمعة بهذا الشخص (قوله أربع أيام) أي ناقصة

(فصل طويل السفر) (قوله أي سير يومين معتدلين) عبارة الاسنوي وهما يوم وليلة أو يومين معتدلين
أوليتان معتدلتان اه ولم يقيد اليوم والليلة لانهما قصر اليومين المعتدلين أو الليلتين (قوله لا اتباع) لفظا

حتى لو قصد موضعا على مرحلة بنية ان لا يقم فيه بل يرجع فليس له القصر لاذهابا ولا جاتيا وان نالته مشقة مرحلتين متواليتين لانه
لا يسمى سفرًا طويلا والغالب في الرخص الاتباع

والمسافة تحديد وقيل تقريب فلا يضر نقص ميل وهو منتهى مد البصر أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام واحترز بالهاشمية
أي النسوبة لبني هاشم عن النسوبة (٣٩٠) لبني أمية فالمسافة بأربعون اذ كل خمسة منها قدر ستة هاشمية (ويشترط

(قوله والمسافة تحديد) هو المعتمد لوجود التقدير فيها عن الأصحاب وكون القصر على خلاف الأصل
وبهذين فارق مسافة الاقتداء واعتبار المرحلتين لوجود المسافة فيهما بقينا أو قلنا (قوله والخطوة)
بفتح الحاء ما بين القدمين من الأدمى كما يؤخذ من ذكر القدمين لانهما من نحو الفرس حافران
ومن نحو البقر ظلفان ومن نحو الجمل خفان ومن نحو الطائر والأسد ظفران وقيل من البعير وقيل من
الفرس وقيل من أي حيوان وبالضم التخطي (قوله ثلاثة أقدام) جمع قدم وهو ثمانية عشر أصبعا
وهو نصف ذراع فالقتران أربعة وعشرون أصبعا والأصبع ست شعيرات معترضات والشعيرة
ست شعيرات من شعر البرذون فالمسافة بالبرد والفراسخ والاميال ماذ كره وبالخطوات مائة ألف
خطوة واثنان وتسعون ألف خطوة وبالأذرع مائتا ألف وثمانمائة وثمانون ألفا وبالأقدام خمسمائة
ألف وستة وسبعون ألفا وبالأصابع ستة آلاف ألف وتسعمائة ألف واثنان وتسعون ألفا وبالشعيرات
أحد وأربعون ألف ألف وأربعمائة ألف واثنان وسبعون ألفا وبالشعيرات مائتا ألف ألف وثمانية
وأربعون ألف ألف وثمانمائة ألف واثنان وثلاثون ألفا (قوله ليعلم أنه طويل) أفاد أن المراد بالمثل
المعين كون السفر مرحلتين في الابتداء وان غيره بعد شروعه فيه كان قصداً يرجع متى وجد غرضه
أو أن يقيم محل قريب من القصر إلى وصوله (قوله وهو من لا يدري الخ) أي ولا غرض له صحيح ويقال له
عائث فإن لم يلتزم طريقا قيل له راكب التعاسيف (قوله لا تتفاء الدلم الخ) راجع للهاشم وما بعده (قوله
قصر) أي إلى أن يقيم وان زاد على مرحلتين على المعتمد (قوله ويشمل الهاشم الخ) أي يشترط أن يكون له
غرض صحيح كما قاله شيخنا في تسميته حينئذ لما يجوز (قوله بكسر الصاد) على الإفصح (قوله كاضبطه
المصنف) أي في باب الفصل من دقائق الروضة (قوله لغرض) أي غير القصر ولو مع القصر على المعتمد
(قوله وكذا تنزه الخ) الذي اعتمد شيخنا أنه يقصر لانه ليس الحامل له على السفر بل على العدول فقط
(قوله بل مجرد القصر) فالقصر ليس غرضا في كلام غيره أنه غرض غير صحيح فليس يجوز للقصر مطلقا
ويلحق به من لا غرض له أصلا وانما قصر الشارح كلام المصنف عليه لاجل محل الخلاف وكالتنزه التنقل
لرؤية البلاد (قوله فلا يقصر) ولو جاهلا أو غائطا (قوله المقطوع به) إشارة إلى أن المسئلة ذات طرق لحقه
حديثاً رأيت في الرافعي مرفوعاً يا أهل مكة لا تقصروا في أدنى أربعة برد من مكة إلى عسفان وإلى طائف اه
وهو ظاهر فيما تقرر (قوله نقص ميل) بل وميلين قاله الاسنوي نقل عن ابن بونس وابن الرفعة (قوله ليعلم
أنه طويل) فيه بحث فإن علم الطول لا يتوقف على قصده وضع معين ثم عبارة المنهاج هنا برد عليها ما لو علم
التابع ان مسير متبوعه لا ينقص عن مرحلتين وكذلك طالب الغريم والآبى والهاشم عند قصده المرحلتين
مع عدم تعيين الموضع كما يشير إليه الشارح فربما تم تقييد طالب الآبى مثلاً لو قصد سفر طويلاً من الأول
ثم عن له بعد الشروع فيه أن يرجع متى وجده يجوز له القصر وهو كذلك إلى أن يجده (قوله ابن يتوجه)
زاد الاسنوي ويسمى بضراكب التعاسيف ولذلك أن سبب القصر وهو إغااة المسافر على مقاصده
ممنوع مفقود فيه اه بمعناه (قوله لا تتفاء العلم بطوله) هو صالح لان يجعل المسئلة الهاشم أيضاً (قوله بل
لمجرد القصر) لا يخفى ان الحكم كذلك اذا لم يكن غرض أصلاً من هل هو من محل الخلاف قضية صنيع
الشرح والمحرر والاسنوي لا وعبارة الاسنوي قضية عبارة المنهاج ان يقصر جزماً عند غرض القصر فقط
مع أنه محل القولين اه بمعناه (قوله مباح) نازع ابن الرفعة في الإباحة قال واذ احرم ركض العاباة واتعابها
لغير غرض فانما ثبت نفسه أولى وأورد حديث ان الله يفيض الماشين في الأرض من غير أرب (قوله ولو بلغ

قصده موضع معين أولاً)
أي أول السفر ليعلم أنه
طويل فيقصر فيه (فلا
قصر للهاشم) أي من
لا يدري أين يتوجه (وان
طالب ترده) وقيل اذا
بلغ مسافة القصر له القصر
قال في أصل الروضة وهو
شاذ منكر (ولا طالب
غريم وأبى يرجع متى
وجده) أي وجد مطلوبه
منهما (ولا يعلم موضعه)
وان طالب سفره لا تتفاء العلم
بطوله وأوله فلو علم أنه لا يجده
قبل مرحلتين ولم يعلم
موضعه قصر كما قاله الرافعي
وتبعه في الروضة ويشمله
قول المحرر ويشترط أن
يكون قاصداً لقطعه أي
الطويل في الابتداء
ويشمل الهاشم أيضاً اذا
قصده سفر مرحلتين (ولو
كان لقصده) بكسر الصاد
كاضبطه المصنف (طريقان
طويل) يبلغ مسافة
القصر (وقصر) لا يبلغها
(فذلك الطويل لغرض
كسهولة أو أمن) أو زيارة
أو عبادة وكذا تنزه وفيه
تردد للجويني (قصر
والا) أي وان سلكه
للاغرض بل لمجرد القصر كما
في المحرر وغيره (فلا
يقصر في الظاهر)

لغير غرض قصر بلا خلاف (ولو تبع العبد والزوجة أو الجندی مالك أمره) أي السيد أو الزوج أو الأمير (في السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر) لم لا تتفاء عليهم بطول السفر أو له فلوساروا مرحلتين قصروا (٣٦١) ذكره في شرح المهذب أيضا من

مسئلة النص المذكورة في
الروضة وهي لو أمر الكافر
رجلا فسلوا به ولم يعلم أن
يذهبون به لم يقصر وان
سلم معهم يومين قصر بعد
ذلك وبوخد ما قسمتهم
لو عرفوا أن سفره
مرحلتان قصروا كالأمر
عرفوا ان مقصده
مرحلتان (فلو نزل مسافة
القصر قصر الجندی
دونهما) قال في الروضة
كأصلها لانه ليس تحت يد
الامير وقهره أي وهما
مقهوران فتنهما كالعدم
ومثلهما الجيش كما تقدم ولو
قيدل بأنه ليس تحت قهر
الامير كالأحاد لعظم الفساد
كما قاله بعضهم وفي شرح
المهذب قال البغوي لو نوى
المولى والزوجة الإقامة لم
يثبت حكمهما للعبد والمرأة
بل لهما الترخص وفي المحرر
وتعبر نية الجندی في
الظاهر ولم يذكر هذا
الخلاف في الشرح
وسكت عنه المصنف وقوله
مالك أمره لانه مالك له في الجملة لما يترتب على مخالفته من اختلال النظام وقوله للمالك لاسره أي باعتبار ملكه
لأمر جملة الجيش وهو منهم وان كان الجندی في ذاته ليس تحت يد الأمير وقهره من حيث ان الأمير لا يبالي
بتخلقه وانقراده عنه ومنه يستفاد ان الجندی لا فرق فيه بين الميثاق في الديوان والمتطوع وانه لو نوى
الإقامة دون الامير امتنع ترخصه بخلاف الجيش كالمسلف (قول المتن ثم نوى رجوعا) أي قبل بلوغه مسافة
القصر أو بعدها وانما انقطع بنية الرجوع لزوال قصد مسافة القصر المبيح للقصر قال في شرح الروض
وصورة المسئلة أن نوى الرجوع لغیر ما جئ به وعود والافقه تفصيل بين الوطن وغيره (قول المتن ولا
يترخص العاصي) هو محترز قوله أولا المباح

التعبير بالمذهب (قوله لغير غرض) أي صحيح ومنه مجرد القصر كالمسلف (قوله قصروا) أي لان المعبر قصد
متبوعهم ومنهم من القصر ابتداء لعدم علمهم به وقد علموه ولهذا فرقوا الهائم ولهم قصر ما فات من
الصلوات قبل علمهم (قوله قصر بعد ذلك) أي وان قصد الهرب والعود اذا تمكن منه وكذا العبد اذا
قصد الاباق أو الرجوع ان عتق وكذا الزوجة اذا قصدت النشوز أو الرجوع اذا طلقت (قوله ويؤخذ)
أي بالاولى لوجود التبعية هنا (قوله بما تقدم) فيمن علم أنه لا يجد مطلو به الخ (قوله لو عرفوا) أي باخبار
متبوعهم وان امتنع عليه القصر لعدم غرض صحيح أو عصيان كافي شرح شيخنا الرمي كابن حجر لعدم
سريان معصيته عليهم أو برؤيته بقصر أو بجمع أو نحو ذلك لا باعداده زادا كثيرا مثلا الا ان غلب على
ظنهم أنه لطول السفر (قوله كما تقدم) أي فيما لو نوى إقامة أربعة أيام العبد الخ (قوله ولو قيل الخ) حاصله
أن المراد عند الشارح بكونه تحت قهر الأمير اختلال نظامه بعدم ارباب العدو وسقوط هيئته عنده وذلك
يحصل بمخالفة الجيش وبكونه ليس تحت قهره ضد ذلك ومخالفة الأحاد لا تؤثر فيه فلا نظر للأنبات في
الديوان وعدمه ومرار غير الشارح بما ذكر سقوط هيبة الأمير مثلا في نفسه أو عند جيشه وعدمها وذلك
يحصل بمخالفة الميثاق دون غيره لانه لا حكم له عليه وهذا الذي مشى عليه في المنهج واعتمد شيخنا أن
كلا من الامرین يختل به النظام فلا تعتبر نية الميثاق ولا نية الجيش فراجع ذلك وحوره (قائدة) الجندی
واحد الجندی وهم الانصار في الاصل ثم أطلق على كل مقاتل (قوله بل لهما الترخص) قال شيخنا وان علما
بنية المتبوع وخالف العلامة ابن قاسم في العلم بل قال الوجه أنه يلزمهم أيضا إعادة ما قصروه من وقت نية إقامة
متبوعهم لان العبرة به كما تقدم فتأمل (قوله وسكت عنه المصنف) أي لعدم ذكره في الشرح على أن بعض
نسخ المحرر لم يذكر فيها الخلاف فلعلها التي وقعت للمصنف (قوله نوى رجوعا) أو رجع بالفعل أو تردد فيه
(قوله انقطع سفره) أي في موضعه ان مكث فيه مادام فيه ثم ان نوى رجوعا فغير وطنه الحاجة لم ينقطع
سفره فله الترخص في موضعه ولو الى ثمانية عشر يوما كالمسلف (قوله الى مقصده الخ) ضرب بجه أنه لا يترخص
اذا سار الى مقصده الا ان كان الباقي له قدر مرحلتين وهو بخلاف ما سيبأت في فراجع (قوله ولا يترخص
العاصي) خلافا للمزني من أئمتنا ولو شرك في سفره بين حوام وجائر لم يترخص تغلبا للمانع

الخ) قال الاسنوي هي أولى بالتمنع عما قبلها لانه اتعاب لا لغرض أصلا وفيه نظر (قول المتن مالك أمره) انما
صح افراد الضمير للعطف بأو ومالك أمر الامة المزموجة سبيدها أو الزوج باذنه (قوله فلوساروا مرحلتين
قصروا) خالف ذلك ما سلف في طالب الغريم ونحوه لان للمتبوع هنا قصد اجميها (قوله ويؤخذ مما
تقدم) أي بطريق الاولى فتأمل (قوله مرحلتان) قال الاسنوي وقصده (قوله وقهره) وان كان الأمير
مالك أمر الجندی في الجملة (قوله ومثلهما الجيش) أي ولو متطوعا فيما يظهر ولا ينافيه قول المناج مالك
أمره لانه مالك له في الجملة لما يترتب على مخالفته من اختلال النظام وقوله للمالك لاسره أي باعتبار ملكه
لأمر جملة الجيش وهو منهم وان كان الجندی في ذاته ليس تحت يد الأمير وقهره من حيث ان الأمير لا يبالي
بتخلقه وانقراده عنه ومنه يستفاد ان الجندی لا فرق فيه بين الميثاق في الديوان والمتطوع وانه لو نوى
الإقامة دون الامير امتنع ترخصه بخلاف الجيش كالمسلف (قول المتن ثم نوى رجوعا) أي قبل بلوغه مسافة
القصر أو بعدها وانما انقطع بنية الرجوع لزوال قصد مسافة القصر المبيح للقصر قال في شرح الروض
وصورة المسئلة أن نوى الرجوع لغیر ما جئ به وعود والافقه تفصيل بين الوطن وغيره (قول المتن ولا
يترخص العاصي) هو محترز قوله أولا المباح

رجوعا انقطع سفره فلا يقصر (فان سار) الى مقصده الاول أو غيره (فسفر جديد) فان كان مرحلتين قصر والا فلا (ولا يترخص
العاصي بسفره) كما في زناشرة) وغيره قادر على الاداء لان السفر سبب الرخصة بالقصر وغيره

فلاتناله بالمعصية (فلو أنشأ) سفرا (مباحا ثم جعله بمعصية) كالسفر لقطع الطريق أو لطلب الجهاد (فلا ترخص) له (في الأصح) من حين
 الجعل والثاني له الترخص اكتفاء بكون السفر مباحا في ابتدائه ولتأخر ترخص جزأه كره الزايفي في باب اللقطة (ولو أنشأ عاصيا ثم تاب
 ففتش السفر) بضم الميم وكسر الشين (٢٦٢) (من حين التوبة) فإن قصد من حينها ترخصا في تركه والاقلا وقيل في ترخصه

الوجهان فيها قبلها أحدهما
 لا نظرا إلى اعتبار كون
 السفر مباحا في الابتداء
 (ولو اقتضى بتم) مقيم
 أو مسافر (لحظة) كأن
 أدركه في آخر صلاته أو
 أحدث هو عقب اقتدائه
 (لزمه الانتمام) ولو اقتدى
 في الظهر عن يقضى
 الصبح مسافرا كان أومقيا
 فقيل له القصر لتوافق
 الصلاتين في العدد والأصح
 لا لأن الصبح نامة
 في نفسها ولو صلى الظهر
 خلف الجمعة أتم لانها صلاة
 اقامة وقيل ان قلنا هي ظهر
 مقصورة فله القصر والا
 فهي كالصبح قال في
 الروضة وسواء كان امامها
 مسافرا أو مقيا فهذا حكمه
 قال في شرح المهذب ولو
 نوى الظهر خلف من يصلي
 المغرب في الحضر أو السفر
 لم يجز القصر بخلاف
 ويؤخذ مما ذكر شرط
 للقصر وهو ان لا يقتدى
 بتم ولا بمصل صلاة نامة في
 نفسها قطعاً أو صلاة جمعة
 ويصح ادراجها في المتم
 (ولو عرف الامام المسافر)
 أو أحدث (واستخلف

(قوله فلا تنال) أي تتعلق (قوله ترخص جزأه) أي وان لم يبق لمقصده مرحلتان فنظر المفتش ومنعه
 الخطيب في دون المرحلتين (قوله عاصيا) أي متلبسا بسفر حرام في ذاته لكونه سببا لتحصيل حرام أو
 ترك واجب فشمّل سفر من لزمته الجمعة إذا سافر بعد الفجر وقبل فواتها وسفر صري بغير إذن أصله لكن
 قال شيخنا الزبدي لهما الترخص عقب القوات والبلوغ إذا قصد كل منهما في الابتداء سفرًا طويلا
 وان بقي منه دون مرحلتين لا تقطع العيصان عنهما وبدل له قول شيخنا الرمي في شرحه عن زوائد
 الروضة لو قصد صبي أو كافر سفر قصر ثم بلغ أو أسلم فله الترخص انتهى فيكون حكم هؤلاء مستثنى
 من قول المصنف ففتش السفر من حين التوبة وفي شرح شيخنا هنا كلام غير مستقيم فراجع
 (قوله بضم الميم وكسر الشين) لعل هذا الضبط لكونه مرسوما بالياء التحية والافصاح فتحتهما أي
 فابتداء السفر ذلك ولو قصد المعصية بعد توبته لم يترخص فان تاب ثانيا فله الترخص وان لم يبق من
 سفره قدر مرحلتين لان التوبة الاولى قطعت المعصية الاولى كما عتدته شيخنا الرمي (قوله ولو اقتدى
 بتم) أي ولو في نافلة والمراد حال اقتدائه فلوزمه الانتمام بعد المفارقة جاز لا لأوموم القصر وكذا الوعد الامام
 لسجود سهو بعد سلامهما ونوى الانتمام فان عاد له قبل سلام المأموم لزمه الانتمام كالامام لتبين بقاء القدوة
 (قوله أحدث هو) أي المأموم وكذا الامام (قوله لزمه الانتمام) فنيته القصر لا نظرا وان علم حال الامام
 لانه من أهل القصر في الجلة بخلاف المقيم اذا نوى القصر لا تصح نيته (قوله قطعاً) أي لا خلاف في انعامها
 (قوله رغب) هو مثل العين والفتح أو فتح ثم الضم ثم الكسر وان قل الرافع لان دم المناقد غير معفو
 عنه عند شيخنا الرمي مطلقا وخالفه ابن حجر في القليل لان اختلاطه بالاجنبى ضروري هنا (قوله أو غيرهم)
 أي وهو موافق لنظم صلاة الامام والافان نوا الاقتداء به لزمهم الانتمام والاقلا (قوله واقتدى به الى آخره)
 وقيل يلزمه الانتمام وان لم يقتد به لئلا يلزم نقص الاصل عن الفرع (قوله أو بان امامه محدثا) أي بعد لزوم

(قوله والثاني له الترخص) أي لانه يقتدر في الدوام ما لا يقتدر في الابتداء (قوله ترخص جزأه) أي فينبى
 على القصر الاول هذه الحاشية كتبها ثم راجعت الكتب فلم أر لي سلفا فيها غير أني رأيت الشيخ في شرح
 المنهج صرح بخلافها فكشفت النهاية للامام فرأيت عبارته في العلم اقله شيخنا رحمه الله (قوله وقيل الخ) قال
 الاسنوي الجهور قطعوا بالاول لان الاصلاح بحوال القرب بخلاف العكس (قول المتن ولو اقتدى بتم الخ)
 ولو في نافلة قال الاسنوي كلامه بوجه انه لو أخرج نفسه من القدوة ثم نوى الامام الانتمام يلزم المأموم قال فلو
 قدم لحظة على متم لكان أولى اه وفيه نظر لان تعليق الاقتداء بالتم لا يحصل حقيقة الا في حال التماس
 بالانتمام (قوله أو أحدث هو) أي المأموم ومثله الامام (قول المتن لزمه الانتمام) دليله ما روى مسلم عن
 موسى بن سلمة قال سألت ابن عباس كيف أصلي اذا كنت بمكة ولم أصل مع الامام فقال ركعتين سنة أبي
 القاسم صلى الله عليه وسلم وقوله أيضا لزمه الانتمام أي واحواهم صحيح ولا بضربة القصر وان علم الحال بخلاف
 المقيم بنوى القصر فان احرامه فاسد (قوله بلا خلاف) وجه عدم توافقي الصلاتين بخلاف الظهر خلف
 الصبح (قوله قطعاً) راجع لقوله نامة (قوله ويصح ادراجها في المتم) مرجع الضمير الصلاة التامة بقسمها
 (قول المتن ولو رغب) هو مثل العين لكن الضم ضعيف والكسر أضعف منه (قول المتن ولو بان امامه)
 خرج به ما لو بان حدث نفسه وهو واضح (قوله لانه التزم الانتمام الخ) أي فكان مثل فوات الحضر (قوله

متا) من المقتدين أو غيرهم
 (أنهم المقتدون) المسافرون لانهم مقتدون بالخليفة حكما بدليل ان سهوه يلحقهم (وكذا الوعد الامام)

اتم
 واقتدى به) يلزمه الانتمام (ولو لم يزل مقتديا) كما تقدم (ففسدت صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محدثا) لانه التزم الانتمام بالاقتداء
 ولذا كره لا يفسد قل في شرح المهذب ولو أحرم منفردا ولم ينو القصر ثم فسدت صلاته لزمه الانتمام (ولو اقتدى بمن ظنه مسافرا) فنوى

القصر الذي هو الظاهر من حال المسافر ان ينوبه (فبين مقبلا) أتم لتقصيره في ظنه اذ شعر الاقامة ظاهر (أو) اقتدى بولي القصر (عن جهل سفره) أي شك في انه مسافر أو مقيم (أتم) وان بان مسافرا قصر (لتقصيره) في ذلك لظهور شعار للمسافر والمقيم والاصل الاتمام وقيل بجوزله القصر فيما اذا بان كذا (ولو علمه) وطنه (مسافرا) وشك في نيته (قصر) أي جازله القصر بل ينوب به لانه لا يملك من حال المسافر فان بان أنه متم لزمه الاتمام كما صرح به الرافعي (٢٦٣) التكلم على لفظ الوجيز وأصله من

الروضة (ولو شك فيها) أي في نية الاتمام القصر (فقال) مطلقا عليها في نيته (ان قصر قصره والا) أي وان أتم (أتمت قصر في الاصح) وعبرة الحمد لم يضر أي التعليق كافي الروضة وأصلها الاصح جواز التعليق فان أتم الامام أتم وان قصر قصره والثاني لا بد من الجزم بالقصر أي في جوازه ففي قصر الامام يلزم هذا المأموم الاتمام وعلى الاصح لا يلزمه فقوله الشيخ قصر أي في قصر الامام للعلم بانه اذا أتم يلزم المأموم الاتمام قطعا وعلى الاصح لو خرج من الصلاة وقال كنت نويت الاتمام لزم المأموم الاتمام أو نويت القصر جاز للمأموم القصر وان لم يظهر للمأموم ما نواه لزمه الاتمام احتياطاً وقيل له القصر لانه انما يظهر من حال الامام (ويشترط للقصر نيته) بخلاف الاتمام لانه الاصل فيلزم وان لم ينو (في الاحرام) كاصل

الاتمام كما هو الفرض فان بان ما عا أو سبق علم الحدث فله القصر لا تنفاه الربط في الحقيقة المقتضى للاتمام وحصول فضيلة الجماعة خلف المحدث لا تنافي في ذلك نظر لعدم تقصيره قال شيخنا الرملي ويؤخذ من العلة أن الكلام في اقتداء صحيح في صلاة مغنية عن القضاء والا كامام أي أو متميم بمحل يغلب فيه وجود الماء فله القصر انتهى وفيه بحث فتأمل ولو تبين للمأموم حدث نفسه فله القصر أيضا (قوله بان أنه متم) أي ولم يتبين له الحال كائني بعدها (قوله وعبرة الحمد) هي أولى من عبارة المصنف لان الخلاف في جواز التطبيق لافي القصر المرتب عليه (قوله أي في جوازه) أي لافي نيته فهي لا غيبة وغير مضرة على الثاني أيضا (قوله وعلى الاصح الخ) قضية كلامه ان هذا لا يجري في مسألة العلم والظن السابقة والذي ينبغي جوازه فيها وقد يراد بقوله فيها بان بان ما ولو بقوله واحتمالا فيساري ما هنا فتأمل (قوله كاصل النية) أي حكما وخلافا كما قاله الاسنوي (قوله أي شك الخ) أفاد أن التردد طرأ له في أثناء الصلاة لاحال النية فلا مدافعة ولا منافاة (قوله في الجواب) بقوله أتم ما ليس من المحترز عنه بقوله أو قام الخ المعطوف على أحرم لأنه من الثاني للقصر من غير تردد في نيته (قوله فشك الخ) وله متابعة الامام اذا علم أنه متم والا فلا يتابعه وله انتظاره ولا تبطل صلاته بالانتظار وان تبين أنه متم لانه معذور وخرج بشك ما لو علم بسهولة كحكي بعد ثلاثة مراحل فلا يلزمه أتم لتقصيره) لو بان حدثه مع تبين اقامته أو قبله قصر قالوا لانه لا فدية في الباطن لحدثه ولا في الظاهر لظنه اياه مسافرا واستسكه الاسنوي بان الصلاة خلف مجبها الحدث جماعة على الصحيح اه وقد رأيت في الرافعي معنى هذا الاشكال حيث قال بعد ذكر عدم الاتمام وقد ينازعه كلامهم في المسبوق اذا أدرك الامام في الركوع ثم بان أن الامام محدث فانهم يرجحوا الادراك وماخذ المستلثين واحد اه أقول ولما كان هذا مبني على مرجوح عدل عنه الاسنوي (قوله لانه الظاهر) علل أيضا بانتفاء التقصير لان النية ليس لها شعار تعرف به (قوله وعبرة الحمد الخ) غرضه من هذا دفع ما توهمه عبارة المصنف من جريان هذا الخلاف في حالة تبين الاتمام (قوله وان قصر قصره) هو آخر كلام الروضة (قوله والثاني لا بد من الجزم) الظاهر أن المراد بالجزم عدم التعليق بدليل عدم اجراء الخلاف في مسألة الظن السابقة (قوله وعلى الاصح لا يلزمه) يرجع لقوله الاصح جواز التعليق وقوله يلزم المأموم الاتمام أي من غير استتفاف (قوله وعلى الاصح الخ) قضية صنيعه كالاسنوي أن هذا التفصيل لا يجري في مسألة العلم والظن السابقة على مسألة التعليق والموافق لكلام البهجة ولما مشى عليه شيخنا جوازه وهو متجه ونبه الاسنوي على ان فساد صلاة المأموم كفساد صلاة الامام فيما ذكره الشارح رحمه الله (قول المتن ويشترط للقصر نيته) لانه ان لم ينو انعقدت تأمة (قوله كاصل النية) قضية التشبيه ان المقارنة هنا كما هناك (قول المتن والتحرز عن منافيتها دوما) أي فلا يشترط استحضارها ذكر (قوله أي شك) فسر هذا بالشك لان التردد في المسئلة قبله ليس بهذا المعنى واعلم ان الاسنوي اعترض عبارة المتن حيث جعل المقسم الاحرام قاصرا ثم جعل من الاقسام الشك في نية القصر اه أقول المراد أحرم قاصرا في نفس الامر فلا تدافع (قوله لضمه اليه المالح) لك أن تقول فرض الشك منه يجعله منه وعليه مشي الاسنوي

النية (والتحرز عن منافيتها دوما) أي في دوام الصلاة كنية الاتمام فلونواه بعد نية القصر أتم (ولو أحرم قاصرا ثم تردد في انه يقصر أو يتم) أتم (أو) تردد أي شك (في انه نوى القصر) أم لا أتم وان تذكر في الحال انه نواه لتأدى جزء من الصلاة حال التردد على تمام وهاتان المسئلتان من المحترز عنه ولم يصدرهما بالفاء لضمه اليهما في الجواب ما ليس من المحترز عنه اختصارا فقال (أو قام) هو صواب على أحرم (امامه الثالثة)

فشكل هل هو متهم ساء أم) وإن كان ساء كالمشك في نية نفسه (ولو قام القاصر ثلاثة عدا بلاموجب للانعام) من نيته أو نية الاقامة
 لو غير ذلك (بطلت صلاته) كالر (٢٦٤) قام التام الى ركعة زائدة (وان كان قيامه سهوا) فتذكر (علا وسجده وسلم فان أراد)

حينئذ كذا (ان يتم
 هذا القعود ثم نهض منها)
 أي نوى بالانعام وقيل له أن
 بعض في قيامه (ويشترط)
 للقصر أيضا (كونه) أي
 الشخص النادر له
 (مسافرا في جميع صلاته
 فلو نوى الاقامة فيها) أو
 شك هل نواها (أو بلغت
 صفيته) فيها (دار اقامته)
 أو شك هل بلغت (أتم)
 ويشترط أيضا العلم بجواز
 القصر ولو قصر جاهلا
 بجوازه لم تصح صلاته
 لتلاجه ذكره في الروضة
 كاصلها وكان تركه لبعده أن
 يقصر من لا يعلم بجوازه
 (والقصر أفضل من الانعام
 على المشهور اذا بلغ) السفر
 (ثلاث مراحل) فان لم
 يبلغها فالانعام أفضل
 خروجا من الخلاف فان
 الامام أبا حنيفة يوجب
 القصر في الاول والانعام
 في الثاني ومقابل المشهور
 ان الانعام أفضل مطلقا
 لانه الاصل وأكثر عملا
 ويستثنى على المشهور
 الملاح الذي يسافر في
 البحر ومعه أهله وأولاده
 في سفينة فالأفضل له
 الانعام لانه في وطنه
 ولخروج من خلاف
 الامام أحمد فانه لا يجوز له

الانعام وله انتظاره ومفارقة ويسجد للسهو وله الانعام ولكن لا يوافق في السهو بالقيام معه (قوله وان
 بان أنه ساء) وقار في عدم لزوم الانعام في الموشك في نية امامه كاتقدم تخفاء النية عليه (قوله ما ليس منه) أي
 لانه أراد بالما في ما يفعله باختياره وهذا بفعله غيره وان كان من الثاني أيضا تأمل (قوله قام) أي صار الى
 القيام أقرب منه الى القعود أخذ بما بعده ولم يقصد في الابتداء الوصول الى ذلك المحل والابطلت صلاته
 بمجرد شروعه في القيام لانه شرع في البطل فقله عمدا أي قاصدا للقيام من حيث هو فان لم يصل الى ذلك
 عمدا ولا تبطل صلاته لان ذلك لا يبطل عمده كاتقدم (قوله نوى بالانعام) فان لم ينو حال قعوده فله القصر
 وارادته الواقعة قبل قعوده لغولانعام ما هي فيه وبهذا فارق ما لو تردد في النية كاسر (قوله والقصر)
 أي من ابتداء السفر كما أشار اليه بقوله بلغ السفر ولم يقل المسافر نعم الانعام لم يدم السفر والملاح
 السفينة أفضل مطلقا مراعاة للامام أحمد رضي الله عنه وقدم لموافقته للاصل عندنا (قوله فالانعام أفضل)
 فالقصر خلاف الاولى لما كرهه وعليه يحمل قول الامام الشافعي بالكرهية أي غير الشديدة وكذا الانعام
 أفضل فبازداد على أربعة أيام لحاجة يتوقفها كل وقت وقد يكره الانعام في نحو من مخلو عن جميع القصر
 أو من يقتدى به أو كرهت نفسه القصر أو لم تطمئن اليه أو زادت صلاته مع القصر بفضيلة فحجاجة وقه
 يحرم الانعام كمن يخاف به فوت عرفة أو تقاذا سيرا وضيق وقت كاسر (قوله صوم رمضان) قال شيخنا
 الرمي ومثله كل صوم واجب كنفراً وكفارة ومنه ما سافر في الواجب بأمر الامام في الاستفقاء بل تقدم عنه
 أنه لا يجوز فطره فيه بالضرورة وألحق الرز كشي النفل المؤقت من الصوم بالفرض ولم يرضه شيخنا (قوله
 فالقصر أفضل الخ) وحينئذ فالصوم خلاف الاولى على نظير ما سافر في القصر أو كرهه فان تحقق الضرر
 بالصوم وجب القصر وقد يكره الصوم بما تقدم في كراهة الانعام وشمل الضرر ما في الحال أو المستقبل
 خصوصاً في الجهاد والحج والله سبحانه أعلم
 (فصل في الجمع بين الصلاتين) سافر أو حضرا (قوله يجوز) أي يباح وقد يطلب فعله أو تركه وجوباً أو نهياً
 كما يعلم مما سافر في القصر ومنعاً أو بحسنة والمز في الجمع مطلقا الا في عرفة ومزدلفة للقيم والمسافر لانه عندهما
 للنسك لا للسفر (قوله الظهر) ومثلهما الجمعة في جمع التقديم (قوله والمغرب والعشاء) عدل عنه في المنهج الى
 المغربين اختصاراً وغلب المغرب لانه عن تسميتهما عشاء وهو صريح في أن التغليب لو قال العشاء بن لا يخرج
 من الكراهة وفي الانوار خلافة وهو المعتمد (قوله سائر في وقت الاولى) أي ولو مع الثانية ونال ما فهم على
 المعتمد لسهولة جمع التأخير (قوله والا) أي بان كان نازلاً في وقت الاولى فقط على المعتمد أيضاً وألحق ابن
 (قول المتن فشك الخ) وقار في صحة الاقتداء بالمسافر الذي جهل حاله في النية بوجود قرينة القيام هنا (قول
 المتن أتم) راجع لقول الشارح في الجواب الخ (قول المتن والقصر أفضل) حديث ان الله يحب أن تؤتي رخصه
 كما يحب أن تؤتي عزاءه كذا استدلل به الاسنوي وفيه نظر ولانه متفق عليه (قول المتن ثلاث مراحل)
 هي مدة القصر عند أبي حنيفة ومن ثم تعلم أن قول الشيخ باغ ثلاث مراحل أي كان مدة ذلك وان لم
 يقطعها بالفعل (قوله خروجاً من الخلاف) راجع لكل من قول المتن والقصر أفضل وقول الشارح فالانعام
 أفضل (قوله للمسافر سافراً طويلاً) أي مرحلتين فأكثر أما القصر فلا يجوز الفطرية (قوله لمافية الخ)
 بهذا فارق كون القصر فاضلاً على ما سلف

(فصل يجوز الجمع الخ) (قول المتن يجوز) فيه إشارة الى ان ترك الجمع أفضل خروجاً من الخلاف

القصر (والصوم) أي صوم رمضان للمسافر سافراً طويلاً (أفضل من الفطر ان لم يتضرر به) أي بالصوم لمافية من تبرئة (قول
 التمتع والمحافظة على فضيلة الوقت فان تضرر به فالقصر أفضل (فصل يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديماً) في وقت الاولى (وتأخيراً)
 في وقت الثانية (و) بين (المغرب والعشاء) كذلك في السفر الطويل وكذا القصر في قول فان كان سائراً وقت الاولى فتأخيرها أفضل والا

نفسه) أي وإن لم يكن سائرا وقت الأولى فتقدمها أفضل روى الشيخان عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع قبل أن
تربغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل لجمع بينهما فإن زادت الشمس قبل أن يركع على الظهر والعصر ثم ركع روي أيضا
لمسلم عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جده السبر جمع بين المغرب والعشاء وروى مسلم عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع
بالمسبر يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما يؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق وروى أبو داود عن مطر
أنه صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك إذا غابت الشمس قبل أن يركع جمع (٣٦٥) بين المغرب والعشاء وإن أركع قبل
أن تغيب الشمس أخر

بأنه لا نزل فيما وظهر الأحاديث الآتية بواقعها وظهر كلام المصنف اختصاص التأخير بالنزل في وقت
الثانية فقط أو به وبالسائر فيها وظهر المنهج قريب منه نعم لو اقرن أحدا لجمعين فضيلة الجماعة أو ستر فهو
أفضل من الآخر مطلقا والافضلية في أحدا لجمعين إذا جمع لا تنافي أن ترك الجمع أفضل فتأمل (قوله مجمل)
هو بتشديد الجيم كما في الصحاح (قوله وشروط جمع التقديم ثلاثة) بل أكثر لأنه يشترط فيه أيضا بقاء
السفر إلى عقد الثانية وعدم دخول وقتها قبل فراغها وتيقن صحة الأولى وتيقن نية الجمع (قوله البداية
بالأولى) أي كونها جميعة حينئذ وان وجبت أعادتها فيجمع فأقصد الطهورين مثلا إذا أيسر في وقت الأولى
من وجود أحدهما قبل فوات الثانية سواء جمع التقديم والتأخير ولا تجمع التحيرة فقد جمعا ولها الجمع تأخيرا
ولا نظر لاحتمال طهرها وقت الأولى (قوله تصح) أي فرضا مطلقا ولا نقلا للعالم (قوله فسدت الثانية)
أي فسدت كونها فرضا على ما ذكر (قوله ونية الجمع حينئذ) أي حال تلبسه بالسفر وان شرع فيه في أثناء الأولى
(قوله وعملها الفاضل) أي لا الجائر فالتفتي الاعتراض على الحصر في كلامه (قوله مع التحلل منها) أي
في التسليمة الأولى وإن كان رفضها قبل ذلك أو قد تركها أما بعد التحلل ومنه التسليمة الثانية فلا يكتفي
بأنية فعلها ولا بعدها وان قصر الفصل نعم إن رفضها بعد التحلل وقبل شروعه في الثانية أوارت ذلك ثم عاد
لها وأسلم على الفور فله الجمع خلافا لابن حجر وإن رفضها في أثناء الثانية بطلت كذا ذكره ابن حجر ولو شك هل
نوي في الأولى أولا فلا جمع إلا أن تذكرها عن قرب (قوله ومن السبر قدر الإقامة) وكذا قدر نعيم ووضوء
ولو بعدد أو طلب خفيف كما سيذكره إن لا يكون للمصروف فيه أكثر من قدر ركعتين مع الاعتدال فمن
هذه الأمور معتق وان لم توجد فيه أو وجد فيه غير مطلوب منه كإذان امرأة أو خنثى والاعتبار بالوسط
المعتدل لا بفعل الشخص بنفسه فلا يرد بطلان الحركة (قوله لو صلى الخ) وغير الراتبة كذلك ولو في الزمن
المعتق وخرج بقوله صلى المالم يصل فلا يضر وإن كان الزمن قدر زمن ركعتين خلافا لما في شرح شيخنا
كان بخير وهل سجدة التلاوة والشكر كالصلاة راجعه والقلب إلى عدم المنع أميل وبني عدم المنع أيضا
في صلاة ركعة فقط أو حجازة فراجع (قوله بعد فراغها) فيه ليخرج ما لو تركه قبل ذلك فإن كان
قبل فراغ الأولى أممها وله الجمع أو في أثناء الثانية لغا أحوامها ويكمل الأولى إن لم يطل فصل بين سلامه منها
ونذكره وله الجمع أيضا والأبطلنا وله أن يجمع أيضا وقولهم إن لم يطل فصل يفيد أن ما فعله من الثانية قبل
(قول المتن فسدت) قال الأسنوي لكن تنعقد نفلا كما نقله في الكفاية عن البحر نظير ما لو أحرمت بها قبل
الوقت جاهلا (قول المتن بالعرف) وذلك لأنهم يرد فيه ضابط (قوله روى الشيخان الخ) حكمة ذلك أن الثانية
تابعة والتبعة لا تتحقق إلا بالموالات (قوله بعد فراغها) كذا في الشرح والروضة فلو علم في أثناء الثانية ترك
ركن من الأولى فإن طال الفصل فهو كما بعد الفراغ ولا يبنى على الأولى بطل أحوامه بالثانية وبعد البناء بآتي

(٣٦) - (قيلوبى وعجيرة) - أول (الظهر) لحصول الغرض بذلك والثاني لا كالعصر وعلى الأول يجوز مع
التحلل منها في الأصح (والموالات بان لا يطول بينهما فصل فإن طال ولو بعنبر) كالمسح والافخاء (وجب تأخير الثانية إلى وقتها ولا يضر
فصل يسير ويعرف طوله) وقصره (بالعرف) ومن السبر قدر الإقامة روى الشيخان عن أسامة أنه صلى الله عليه وسلم لما جمع بين
الصلاتين وإلى بينهما وترك الرواتب بينهما وأقام الصلاة بينهما (ولتبسم الجمع على الصحيح ولا يضر تحلل طلب خفيف) والتبسم بين
الصلاتين لأن ذلك من مصلحة الصلاة والمانع بقول تحلل ذلك المحتاج إليه بطول الفصل بينهما قال في شرح المهلب لو صلى بينهما ركعتين
منهما رتبة بطل الجمع (ولو جمع) بين الصلاتين (ثم علم) بعد فراغها (تركه) ركن من

الاولى بطلنا) الاولى ترك الركن وتغير التدارك بطول الفصل والثانية لاتقاء شرطها من الابتداء بالاولى لبطانها (و بعد هاجما) ان
 على (أو) لم تركه (من الثانية فان لم يطل) الفصل (تدارك) وحمنا (والا) أى وان طال (فباطلة ولا جمع) لطول الفصل بها فيمضي وقتها
 (ولو جهل) أى لم يدرك ان الترك من الاولى (٢٦٦) أم من الثانية (أعادها لو فتبها) رعاية للاحتمالين اذ باحتمال الترك من

الاولى بطلان وباحتمال
 من الثانية بمنع الجمع لما
 تقدم والمسئلة الاولى علمت
 بما تقدم وذ كرت هنا
 مبدأ للتقسيم (واذا أخر
 الاولى) الى وقت الثانية
 (لم يجب الترتيب) بينهما
 (والموالة ونية الجمع) في
 الاولى (على الصحيح)
 ويستحب ذلك كما صرح
 به في شرح المذهب والثاني
 يجب ذلك كما في جمع التقديم
 وفرق الاول بان الوقت في
 جمع التأخير الثانية والاولى
 تبع لها على خلافه في جمع
 التقديم فلا يجب الترتيب
 واذا اتفت الموالة
 ونية الجمع وعلى الثاني لو
 أخل بالترتيب أو أتى به
 وأخل بالموالة أو بنية
 الجمع صارت الاولى قضاء
 بمنتهى قصرها في وجه تقدم
 (ويجب كون التأخير)
 الى وقت الثانية (بنية
 الجمع) قبل خروج وقت
 الاولى بزمان لو ابتدئ فيه
 كانت أداء نقله في الروضة
 كأصلها عن الأصحاب وفي
 شرح المذهب عنهم بزمان
 يسعها وأ كثر وهو مبين
 أن المراد بالاداء في الروضة
 الاداء الحقيقي بان يؤتى

تذ كره لفولا تكمل به الاولى لبناءه على احرام لاغ وقال بعض مشايخنا انه لا يلفو منه الا ما قبل مثل المتروك
 وهو الذي فيه التفصيل بين طول الفصل وعدمه فراجعه وفي ابن حجر ان هذا التفصيل يجري فيها بعد الفراغ
 منها (قوله بطلنا) أى الاولى مطلقا والثانية فرضا وتقع له قلا مطلقا كما قاله شيخنا الرملى (قوله فان لم
 يطل الفصل) أى بين سلامه من الثانية ونذ كرت المتروك (قوله أطول الفصل بها) أى بالثانية الباطلة
 فلا يعيد هاجما معا وان قصر الفصل لما مر أن وجود الصلاة بينهما مضر مطلقا فلو قال لفعل الثانية لكان أولى
 الا أن يقال لشبهة بطلانها (قوله لو فتبها) يفيد أنه لا يجمع تأخيرا وبه قال ابن عبد الحق واعتمده
 وفي المنهج خلافه واعتمده شيخنا الزايدى كشيخنا الرملى (قوله انتفت الموالة) أى وجوبها كالثانية
 (قوله في وجه تقدم) صوابه في قول لما في أول الباب في قضاء الفائتة فتجب عاداتها ان كان صلاحها
 مقصورة لتبين بطلانها على هذا الوجه (قوله بنية الجمع) أى بنية التأخير لا جل الجمع فلا يكفي بنية التأخير
 مطلقا فلو نسي النية حتى خرج الوقت لم يبطل الجمع قاله في الاحياء وهو غير معتمد ان أراد أن الاولى أداء
 والافطار (قوله الاداء الحقيقي الخ) هو المعتمد وهو ما يسع ركعتين ان أراد القصر وان لم يقه بعد
 أو أربعم ركعات فأ كثر مطلقا (قوله بأن يؤتى الخ) أى بان يكون الزمن يسع ذلك (قوله بخلاف
 الاتيان بركعة) أى بالفعل وهو غير موجود هنا لان الفرض أنه يريد أن يجمع تأخيرا وادراك الزمن
 لاتبعية فيه كالمس (قوله في زمن الخ) بان لم يسع الزمن ايقاع جميعها فيصعب تأخيرها الى وقت الحرمة
 وتكون قضاء لان لم يوقع منها في الوقت شيئا بالفعل ولا عبرة بادراك الزمن كما مر وهذا مما لا اعتبار عليه
 وما اعترض به شيخ الاسلام وغيره مبنى على أن ادراك الزمن كاف في الاداء وليس كذلك فاقبل

بها أو من الثانية تداركوا بنى وانما قيد الشارح رحمه الله كلام المتن بقوله بعد فراغهما لهذا التفصيل الذي
 لا يصح معه هموم قوله بطلنا بعد هاجما ولا قوله والافباطة ولا جمع فتأمل (قول المتن على الصحيح) هما
 في الجمع مبنيان على اشتراط الموالة نقله الاسنوى عن شرحى الراقى رحمه الله (تنبيه) لوجه تأخير افتد كر
 في تشهد العصر ترك سجدة لا يعلم مكانها من العصر والظهر فعليه أن يصلى ركعة أخرى ثم يعيد الظهر ويكون
 جامعافان كان أحرم بالعصر عقب فراغه من الظهر امتنع البناء وجب إعادة الصلاتين لا خيال أن يكون من
 الظهر فلا يصح الاحرام بالعصر قاله في البحر (قوله واذا انتفى الخ) وذلك لان المراد انتفاء الترتيب الذي اعتبره
 الوجه الثاني فيلزم من نفيه نفي الموالة ونية الجمع الذين اعتبرهما الوجه الثاني أيضا فان وجوبهما عنده انما
 هو مع وجوب الترتيب فاذا انتفى انتفيا وأحسن من هذا وأخصر أن يقول لانه لا معنى لاشتراط الموالة مع
 عدم لزوم الترتيب وحيث انتفت الموالة انتفى نية الجمع (قوله انتفت الموالة) استدلالا على ذلك بأنه صلى
 الله عليه وسلم لما دفع من عرفة الى المزدلفة نزل فصلى المغرب ثم أتى كل انسان بعيره في منزله ثم صلى العشاء
 رواه الشيخان عن أسامة رضى الله عنه ولان الاولى بخروج وقتها الاصلى أشبهت الفائتة ثم اذا أوجبتنا
 الترتيب والموالة لوتركها محتمل الثانية لوقوعها في وقتها وصارت الاولى قضاء كما ذكره الشارح رحمه الله
 (قوله في وجه تقدم) فيه تجوز فان التقدم قول لوجه (قول المتن بنية الجمع) لو نسي السنية حتى خرج الوقت
 لم يبطل الجمع قاله في الاحياء (قوله وهو مبين الخ) قيل يشكل عليه قوله في الروضة والاعصى وصارت قضاء
 قلنا ما حواه الشارح أيضا يشكل عليه قول المنهاج والاعصى وصارت قضاء اللهم الا أن يقال صارت قضاء

بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الاتيان بركعة منها في الوقت والباقي بعده فقسيمته أداء بتبعية
 ما بعد الوقت لما فيه كاتقدم في كتاب الصلاة (والا) أى وان أخر من غير نية الجمع أو بنية في زمن لا تكون الصلاة فيه أداء على ما ذكر
 (فيصلى وتكون قضاء) بمنتهى قصرها في وجه تقدم (ولو جمع تقديم)

بان صلى الاولى في وقتها ولو بالجمع (فصار بين الصلاتين) اولى الاولى كافي المحرر وغيره (مقبا) بنية الاقامة وابطاء السفينة الى مقصده (بطل الجمع) لزوال العذر فيبتعين تاخير الثانية الى وقتها ولا تاتر الاولى بما اتفق (وفي الثانية وبعدها) لو صر مقبا (لا يبطل) الجمع (في الاصح) لانقاذها وانما قبل زوال العذر والثاني بقول هي مجلبة على وقتها العذر (٣٦٧)

فليجدها فيه (أو) جمع
(تاخيرا) فاقام بعد فراغها
لم يؤخر (ما ذكره) فقام
الرخصة في وقت الثانية
(وقبله) أي قبل فراغها
(بجمل الاولى قضاء) لانها
تابعة للثانية في الاداء العذر
وقد زال قبل تمامها وفي
شرح المذهب اذا اقام في
أثناء الثانية ينبغي أن
نكون الاولى أداء
(ويجوز الجمع) بين الظهر
والعصر وبين المغرب
والعشاء (بالمطر تقديم)
للقيم بشروط التقديم
السابقة روى الشيخان
عن ابن عباس أنه صلى
الله عليه وسلم صلى بالدينة
سبعاً جميعاً ونحوها جميعاً
الظهر والعصر والمغرب
والعشاء وفي رواية لمسلم
من غير خوف ولا سرف قال
الامام مالك أرى ذلك بمنزلة
المطر (والجسد منه)
تاخيراً) لان المطر قد
ينقطع قبل أن يجمع
والقديم جواز ما كافي الجمع
بالسفر فيصلى الاولى مع
الثانية وقها سواء انفصل
المطر أم اقطع قاله
المراقبون وفي التهذيب
اذا انقطع قبل دخول وقت

(قوله كافي المحرر وغيره) وهو معلوم بما ذكره المصنف بالاولى فالمراد بجمع شرع فيه كما يعلم من
كلامه بعده (قوله ولا تاتر الخ) أي ولا تصير قضاء ولا تبطل بما وجد (قوله قبل زوال العذر) أي فالتبعية
باقية بذلك ولهذا يخرج وقت التبعية بان دخل وقتها الحقيقي في أنائها بطل الجمع فتبطل ويجب
استئنافها (قوله قبل فراغها) سواء قسم الاولى أو الثانية وسواء زال العذر في الاولى أو الثانية
والتعليل للاغلب وفارق هذا ما قبله لان زوال الوصف بكونها صارت قضاء مع مجئها أخف من زوال
الاصل باطلها ولان وقت الثانية وقت الاولى في غير العذر (تنبيه) لوجع تأخيرا فتذكر في تنهيد
العصر ترك سجدة وشك هل هي من الظهراً والعصر فعليه أن يصلي ركعة أخرى لان تمام العصر ثم بعد الظهر
ويكون جامعا فان كان قضا حرم بالعصر عقب فراغه من الظهر امتنع البناء ووجب اعادة الصلاتين لاحتمال
أن تكون من الظهر فلا يصح الاحرام بالعصر قاله في البحر واعتمده شيخنا حمزة وفيه نظر ظاهر
كما تقدم ولعله سبق فلم يفتاها (قوله ينبغي الخ) المعتمد خلافه (قوله بالمطر) خرج به الوحد والريح والظلمة
والخوف فلا يجمع بها وكذا المرض خلافا لما مشى عليه صاحب الروض تبعاً للروضة من جواز الجمع به تقديماً
وتأخيراً وان قال الاذرى انه المتفق به ونقل أنه نص للسفينة رضي الله عنه وبه يعلم جواز عمل الشخص به
لنفسه وعليه فلا بد من وجود المرض حال الاحرام بهما وعند سلامه من الاولى وبينهما كافي المطر (قوله)
سبعاً جميعاً ونحوها) أي من الركعات وذلك دون أن يقول جمع الظهر والعصر والمغرب والعشاء لاجل
دفع توهم جواز القصير مع الجمع (قوله أرى ذلك) هو بضم الهاء فوق فتحها أي أظن أو اعتقد ورواية
ولامطر شاذة أو برد ولا مطر كثيراً وادام (قوله وفي التهذيب الخ) أي بناء على الجسد (قوله وشرط
التقديم) هذا الشرط بدل السرف في المسافر وان لم يسأله في جميع الوجوه لعدم تصور مثل ما هنا في السفر
(قوله وجوده) أي الطريقين كما اعتمده شيخنا الرملي وأظنا كما اعتمده شيخنا الزبدي فان شك
في بقائه بطل الجمع وان قصر الفصل (قوله ليتصل) أي فلا اتصال شرط فلا ينقطع بينهما بطل الجمع (قوله)
فلا يجوز الجمع قال شيخنا الان كان قطعاً كباراً فيجوز حينئذ الجمع (قوله جماعة) أي ولو في الركعة الاولى
من الثانية قاله شيخنا الزبدي واكتفى شيخنا الرملي بالجماعة حال الاحرام بالثانية وان صلى الاولى منفرداً

نظراً الى أن صورة المسئلة خروج الوقت كله بعد ذلك (قوله بان صلى الاولى الخ) فما يفهمه من الفراغ من
الصلاتين ليس مراداً بقرينة باقي الكلام (قوله اولى الاولى) أي كما يفهم بطريق الاولى (قوله والثاني
يقول هي مجلبة الخ) هو تعليل للسنتين معا وقد علت الاولى أيضاً بالقياس على العصر ورد بان تحلف
القصر لا بوجوب بطلان الصلاة بخلاف هذا ثم اذا قلنا بالبطلان في المسئلة الاولى قال الاسنوي فيحتمل أن
يقال ان نوى الاقامة أو علم حصولها بطلت والانقلب نفلاً وقول النارج وقدر الالعز قوله يقتضي أنه لو لم
تحصل الاقامة الا بعد دخول وقت الثانية يتخلف هذا الوجه وصنيع الاسنوي يخالفه فليراجع (قوله بضاهي
مجلة) أي فاشبه ذلك خروج القبر عن الاستحقاق بعد التجمل (قول المتن لم يؤخر) كافي جمع التقديم
وأولى (قوله ينبغي الخ) زاد الاسنوي ولم ينقل عن أحد خلافه بل زعم ان كلام الرافعي محله اذا اقام قبل فراغ
الاولى (قول المتن والاصح اشتراطه الخ) قال الاسنوي ينبغي الاكتفاء باستصحاب المطر وان لم يتحقق
البقاء وان اهتم لتعليل الرافعي خلافه (قوله فان لم يذو بافلاخ) استثنى في الشامل ما اذا كان البرد قطعاً

الثانية لم يجز الجمع ويصلى الاولى في آخر وقتها (وشرط التقديم وجوده) أي المطر (أو المطر) أي الصلاتين ليقرن الجمع العذر
(والاصح اشتراطه عند سلام الاولى) أيضاً ليتصل بالاول الثانية ولا يضر انقطاعه في أثناء الاولى أو الثانية أو بعدها وسواء قهرى
المطر وضيقه اذا بل الثوب (والالحج والبرد كطهران ذابا) لبلهما الثوب فان لم يذو بافلاخ يجوز الجمع بهما (والاظهر تخصيص الرخصة بالمطر جماعة)

بمسجد بدين ذي الطريق
المسجد بيب داره فلا
يرخص لا تفتاء المشقة
كغيره عنه والثاني يرخص
لاطلاق الحديث وقوله
والاظهر هو لفظ الحرر في
الروضة الاصح وقيل الاظهر
بما لا صلها

(باب صلاة الجمعة)

بضم الميم وسكونها هي
كغيرها من الخمس في
الاركان والشروط وتختص
بشروط أمور في لزومها
وأما في بعضها والباب
معقود لذلك مع آداب
نشرع فيها ومعلوم أنها
ركعتان (أما تعين) أي
تجب وجوب عين وقيل
وجوبها وجوب كفاية
(على كل مكلف) أي بالغ
عقل من المسلمين (حر
ذكر مكلف بلا مرض
ونحوه) فلا جمعة على
صبي ولا مجنون كغيرها
من الصلوات قال في الروضة
والنفس عليه كالمجنون
بخلاف السكران فإنه يلزمه
قضاؤها ظهرا كغيرها ولا
على عبد وامرأ أو مسافر
ومريض لحديث من كان
يؤمن بالله واليوم الآخر
فصلية الجمعة الا امرأة أو
مسافر أو عبد أو مريض
رواه الله طائفي وغيره
وأحق بالمرأة اعتنى لاحتمال
أن يكون أتي فلا يلزمه

وبالمريض نحو مو شمله ما قوله
وتقدم للرخص في باب صلاة الجمعة منها

طريقه) بخلاف من صلى في بيته منفردا أو جماعة أو عشي إلى المسجد كن أو كان

عندما كعبة الثانية (قوله بتأذي) أي بالفعل أو بالنظر لأغلب الناس نعم لا مالم المسجد مجاور به الجمع
تبعانهم وعلى هذا حل جمعه صلى الله عليه وسلم بالمطر مع قرب بيته للمسجد وأما صلاته وللغير بالجمع
في المسجد بالشروط السابقة (قوله أو كان المسجد) ليس المسجد فيه والمراد عمل الجماعة (تنبيه) علم
تمامه أنه لا يصلي راتبة بين المجموعتين وجوباً في التقديم وتنبأ في التأخير وكذا لا يقدم راتبة الثانية على
الأولى مطلقاً ولا تأخير رواتب الأولى المتقدمة عن الثانية كالتأخير وحينئذ فله أن يصلي الرواتب على أي
كيفية أراد من ترتب وعنده وجع في أحوام وعنده يمكن لا يجمع بين راتبتين صلاتين في أحوام واحد

(باب صلاة الجمعة)

هي صلاة أصلية تامة على قدر المقصورة وقيل ظهر مقصورة وسبب بذلك لاجتماع الناس لها أو لما جمع فيها
من الخيرات أو لجمع خلق آدم صلى الله عليه وسلم في آخر ساعة من يومها ولا جناح له جواهر في عرفة فيها ولا أنه
جامعها فيها أو لغير ذلك ويومها أفضل أيام الأسبوع وعند الإمام أحمد أفضل الأيام مطلقاً حتى من يوم عرفة
وليبتها كيومها في الأجر والأفضلية وفرضت بمكة المشرفة ولم تقم بها كالم تقم بها صلاة الجماعة لئلا المسلمون
وتخلفوا الإسلام وأقامها سبعين زواراً لله في الشريعة قبل الهجرة بتفيع الخيطان بنون مفتوحة ففاف
مكسورة فتعني ساكنة فعين مهملة فاف مفتوحة معجمة فتضام معجمة مكسورة فقيم فالف وأخوه فوقية اسم
فريقة على ميل من المدينة وكانوا أربعين رجلاً (قوله بضم الميم) واسكانها وفتحها وحكى كسرهما (قوله
والباب معقود لذلك) أي المقصود منه ذلك وذكر غير معجمه غير مقصود (قوله بخلاف السكران الخ) يفيد
أن التقي قبله شامل لعدم القضاء والافهول لاجتماعه عليه أيضاً وانما وجب القضاء عليه لانعدام السبب في حقه مع
تعديه نعم إن أفاق قبل فواتها لزمه فعلها ومثله في هذا المجنون والمغنى عليه (قوله ومسافر) المراد به من في
غير بلد الجمعة من أهل محل لا يسمع أهل النداء منها وله الانصراف ولو بعد اقامتها كافي شرح الروض وغيره
(قوله الا امرأة الخ) هو مرفوع على تأويل عليه بمعنى لا يترك فهو استثناء من كلام غير موجب معنى وكذا
يقال في حديث الأربعة المذكور في النهج ويجوز في هذا الحديث الرفع على البدلية من أربعة بخلاف الأول
الآن يقال هو استثناء من أربعة المذكور ان صح ونقل عن الجلال السيوطي أن بعض المتقدمين يرمي
المنسوب بصورة المرفوع والمجرور ويمكن حل الحديثين عليه (قوله على معذور الخ) ومنه الاحتياج إلى
كشف العورة بمحضرة من يحرم نظره بخلافه في خروج الوقت لأن لها بدلا دونه ومنه الاشتغال بتجيز
الميت ومنه اجابة العين لمن لم يأذن له المستاجر وألزم فسادهم ومنه حبس لمن منع من الخروج لها وان حرم
منعه بان يكون في خروجه مصلحة ومنه مرض يشق مشقة لا تحتمل عاقبته العمى نعم لو اجتمع من هؤلاء
في علمهم جمع تصح به الجمعة منهم فيه كما عتده شيخنا ومن العترة ابرار قسم من حلف على شخص أنه
لا يخرج من بيته مثلاً تخوف عليه ومنه أيضاً من حلف أنه لا يصلي خلف زيد فولى زيدا ما في الجمعة وقيل
في هذه يصلي خلفه ولا بحث لا نمكره شرعاً كن حلف لبطان زوجته البيلة فاذا هي حائض وكالو حلف أنه

كبارا وانما من السقوط عليه (قوله لا تفتاء المشقة) وقوله عنه متعلق بقوله لا تفتاء والضرب في عنه يرجع

(باب صلاة الجمعة)

سبب بذلك لاجتماع الناس فيها أو لما جمع فيها من الخير (قول المتن ونحوه) من ذلك الاشتغال بتجيز
الميت ودفعه كقوله الشيخ عز الدين ولما في خطابه للجمع العتيق بمصر كان يصلي على الموتى قبل الجمعة
يقول لا هلهأ وحالهأ اذهبوا فلا جمعة عليكم (قوله في الحديث الا امرأة الخ) هكذا الرواية بالرفع ولعل فيها
اختصار والتقدير الأربعة امرأة الخ فيكون أو بمنهوا المستثنى وامرأة أخبر مبتدأ محذوف بدل عليه

الرج العاصفة بالليل فلا يتصور في الجمعة (والمكاتب) الجمعة عليه لانه عساي عليه درهم (وكذا من يصرف في الجمعة عليه) (الصحیح) فليجانب الرق والثاني عليه الجمعة الواقعة في نوبته ان كان بينه وبين (٢٦٩) السبعمائة (ومن صحت ظهره)

عن لانزله الجمعة كالمسح
والعبء والمرأة والماسر
بخلاف المجنون (صحت
جنته) لانها تصح لمن
تأزم فلن لا تأزم أولى
وتجزئه عن الظهور ونسب
حضورها للمسافر والعبء
والصبي قال في شرح التلخيص
عن البنديجي والعبء
(وله أن يصرف من
الجامع) قبل فعلها (الا
المريض ونحوه فيحرم
انصرافه) قبل فعلها (ان
دخل الوقت) قبل انصرافه
(الا أن يزيد ضرره
بانتظاره) فعلها فيجوز
انصرافه قبله والفرق أن
المانع في المريض ونحوه
من وجوب الجمعة المثقة
في حضور الجامع وقد
حضره وتصليان لها والمانع
في غير ذلك صفات قائمهم
لازول بالحضور (وتأزم
التشيخ الهرم والزمن ان
وجد مركباً) ملكاً
أو بجارة أو أمانة (ولم يشق
الركوب) عليهم (والأحمى
يصدقاً) متبرعاً بجارة
أو ملكاً أخذها مذكراً
قبله فان لم يجد فاطلق
الا كثرون انه لا يلزمه
الحضور وقال القاضي حسين
ان كان بحسن المنى بالصا
من غير تأزم (وأهل

لا يفرع ثوبه فاجنب واحتاج الى زعجه لتعذر غسله فيم الفرق بان للجمعة بدلانية نظر (قوله الرج العاصفة
الح) ثم تصور هنا فيما بعد الفجر على بعيد النهار (قوله المكاتب الح) أفاد أنه معطوف على معنور معنى
ورفعه استقلالاً لتنافر العطف وذ كرمع شمول العبء للخلاف فيه وان لم يذكره فتأمل (قوله صحت
جنته) أي أجزاءه عن ظهره كذا كره الاسنوي لانه المقصود ولا يلزم من الصحة الاجزاء وعليه تصح
الاولوية لانه اذا سقط بها الظاهر عن الكاملين فمن غيرهم أولى كذا قاله بعضهم في كلام التارخ ما يقتضي
خلافه الا أن يقول بجعل تجزئه صلت تفسير على صحت مثلاً فلا تخلفه بدليل ما ياتي (قوله وتجزئه) أي فلا يلزمه
فناء بعد ذلك وان كان عند الاصولييين أن معنى الصحة والاجزاء واحده وهو الكفاية في سقوط الطلب في
ذلك الوقت وان لم يمه القضاء (قوله والعبء) أي ان أذن الزوج ولم تكن ذات حيضة أو رج (قوله قبل
فعلها) أي بولو بعد اقامتها ومنه من أكل ما لم يرح كرهه لا بقصد اسقاطها على المعتمد ومنه الجوع والعطش أيضاً
ونحوهما خرج بقوله قبل فعلها ما لو شرع فيها فلا يجوز الخروج منها ولو قبلها فلا (قوله ونحوه) أي من
سقط عنه الحضور للشفقة كالأحمى كالمسح (قوله فيحرم انصرافه) ان لم يكن صلى الظهر قبل حضوره وعلى
الحرمة لو انصرف لم يلزمه العود (قوله بانتظاره فعلها) أي ابتداء أو دواماً (قوله مركباً) أي اتقاها ولو نحو
فرد كذا قاله الأحمى (قوله بجارة) لئلا يثمة على ما يلزمه في القطرة (قوله وأمانة) أي لئلا يثمة فيه وهل
يجب عليه السؤال في الجارة أو الأمانة فيه نظرو يظهر الوجوب كفاي طلب الماء في التيمم وقد يفرق بوجود
البدل هنا راجعه (قوله وقال القاضي الح) حله شيخنا الرمي على من منزله قريب من المسجد بحيث لا مشقة
عليه أصلاً ولا يلزمه مطلقاً (قوله وأهل القرية الح) فيرد على الامام أي حنيفة في اسقاطه الجمعة عن
أهل القرى (قوله عال) أي معتدل وكرهه بالاذان ليس فيدا (قوله لزمنهم) أي الجمعة في عملهم في الصورة
الاولى ويحرم عليهم تعطيله منها وان فعلوا في غير مولوا امتنع واحد منهم من فعلها فيه حرم عليه وسقطت عن
البقية لنقصهم ولا تصح منهم ولا حرم عليهم ولا يلزمهم السعي الى بلد الجمعة وان سمعوا النداء منه وتزيمهم في

رواية أبي داود الجمعة حق واجب على كل مسلم الأربعة عدا ما عداك الح قيل ويجوز أن يكون صفقتن بمعنى
غير نحو الناس كلهم هل كى الا العاملون ونوزع بان فيه وصف المعرفة بالنكرة (قول المتن والمكاتب) عطفه
على ما سلف يقتضى انه ليس معذور في ترك الجماعة وليس كذلك (قوله من لا تأزمه الجمعة) كذا في الحرر
(قوله لانتها صحت الح) ايضاً صحت ما قاله الرافعي في حق أرباب الاعذار اذا حضروا انعقت لهم وأجزاءهم لانها
أكمل في المعنى وان كانت أخصر في الصورة فاذا أجزأت عن الكاملين الذين لا عذر لهم فلان تجزئ أصحاب
العذر بالاولى اه (قول المتن ان وجد امر كبا) قال الاسنوي قياس ما سبق في ستر العورة أن لا يجب قبول
هتبه ونقل عن الناشئ عدم الوجوب اذا وجد من يحملها قال الاسنوي كانه أراد من الأدميين فيكون
متنجها (قول المتن وأهل القرية) خالف أبو حنيفة رضي الله عنه خص الوجوب بأهل المدائن (تنبيه)
حكم أهل البساتين والنجار كاهل القرى (قول المتن وأهلهم) أي أولئك فيهم الجمع المذكور ولكن بلغهم
صوت الح (قول المتن من طرف بلهم) قال ابن الرفعة سكنوا عن الموضع الذي يقف فيه المستمع والظاهر
انه موضع اقامته اه وقوله لبلد الجمعة يفيد ان أهل القرية يتبين اذا نقص عدد كل عن الواجب لا يجب عليهم
الاجتماع في إحدى القرية (فائدة) انما اعتبر طرف البلد لانه أقرب مكان صالح للجمعة (قول المتن
بلهم لبلد الجمعة) فيه تقديم الوصف بالجمعة على الوصف بالجوار والمجور وقد منع ابن عصفور وضعفه غيره (قوله
وسأني ما يدل للاولى) قال الاسنوي دليلها عموم الادلة خلافاً للحنفية في منعهم الوجوب على أهل القرى

القرية ان كان فيهم جمع تصح به الجمعة) وهو أربعمائة من أهل الكمال كاسياني (أو بلغهم صوت عال في حدو) للاصوات والرياح
(من طرف بلهم لبلد الجمعة لزمنهم والا) أي وان لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المذكور (فلا) تلازمه الجمعة وسأني ما يدل

الاولى وبطل الثانية حديث أبي داود والجمعة على من سمع النداء ثم المعتبر بما سمع من أصنى اليوم لم يجاوز سمعه حد العادة ولا يعتد بأن ينفذ التادى على موضع عال كمنزلة أو سور ولا في الموضع الذي تقام فيه الجمعة ولو كانت قرية على قمة جبل يسمع أهلها النداء لمعها ولو كانت على استواء الأرض ما سمعوا أو كانت (٢٧٠) في وجه من الأرض لا يسمع أهلها النداء لا تخفاضها ولو كانت على استواء

بلدا الجمعة في الصورة الثانية نعم لو صلا فيه العبد جاز لهم الانصراف وتركها إلا أن دخل وقتها عقب فراغ العبد وقبل انصرافهم (قوله من أصنى) أى لو أصنى وهو بطرف ذلك المحل أيضا على مستنونه والمراد بالطرف آخر محل لا تقصر فيه الصلاة من سافر منه (قوله ولم يجاوز الخ) اعتبر الاعتدال في الصوت والسماع ففهم أنه لا يعتبر بتميز كلت الأذان وإنما تقوم قبيل السمع والأصم حيث سمع المعتدل أو أنها لا تقوم من سمع لمدة سمعه مثلا (قوله اعتبارا بتقدير الاستواء) فإن اعتبر هذا التقييد في كلام المصنف ففهم أن أفراد ما لا فهمها وإردان عليه ومعنى التقدير المذكور عند شيخنا كافى في شرح شيخنا الرملى أن يفرض زوال الجبل وارتفاع المنخفض ويجعل القرية على الاستواء في محاذة عملها الأصلي وقال الشيخ شيخنا عميرة يفرض الصعود والهبوط معتد إلى غير جهة بلدا الجمعة والقرية على طرف فلا يقطعون تلك المسافة في الوصول إليها (قوله والثاني الخ) مرجوح والمعتد الأول (تنبيه) علم عاذا كزأن الناس في الجمعة ستة أقسام باعتبار الزوم والصحة والاعتقاد أحدها من وجدت فيه الأوصاف الثلاثة وهو الكامل ثانيها من اتقت كلها فيه كالمجنون ثالثها من وجد فيه الزوم والصحة وهو المقيم رابعها من وجد فيه الصحة والاعتقاد وهو المعنور بنحو المرض خامسها من وجد فيه الزوم وحده وهو المرنس دسادسها من وجد فيه الصحة فقط وهو المراءى أو المسافر ونحوهما (قوله ويجرم على الخ) فإذا سافر فهو عاص ويمنع عليه رخص السفر حتى يخرج وقتها وأولى البأس من إدراكها وقد تقدم عن شيخنا اعتماد هذا نعم لو طرأ عليه جنون أو موت سقط عنه الأمن من ابتدائه قاله شيخنا فراجع فانه غير ظاهر وخروج بالنوم قبل الزوال فلا يجرم وإن علم فوات الجمعة كما اعتمده شيخنا الرملى لانه ليس من شأن النوم الفوات وخالفه غيره ويكره السفر ليلتها بأن يجاوز السور قبل الفجر قال في الاحياء لانه ورد في حديث ضعيف جدا أن من سافر ليلة الجمعة على مملوكه (قوله يمكنه) أى بحسب ظنه فلا يجرم عليه السفر إلا أن توقف عليه جمعة بلده بأن كان من الاربعين كما في قول شيخنا في حاشيته تبعا لشيخنا الرملى في شرحه بضم الحرفة في هذه لانه لا يلزمه تصحيح صلاة غيره ممنوع إذا حرمته عليه لتعطيله جمعة بلده فتأمل هو قسما إلى شيخنا آخر (قوله أو يتضرر) ولا يكتفى بمجرد الوحشة بخلاف التيمم لانه وسيلة يتكرر كثيرا (قوله بتخلفه) أى سببه سواء في محله أو بمسحوقه لم كافله الشارح (قوله مباحا) أى غير مطلوب فيشمك المكروه أو هو أولى منه (قوله واجبا) أى غير فوري والا كالسفر لا تقاذا سير وادراك عرفة فهو واجب فضلا عن الجواز (قوله وما في نسخ الحرر) التي عبارتها ويجرم السفر بعد الزوال إن كان مباحا اه لانه أخفها الشرط لما بعد الزوال ومحله قبله (قوله وقبل الزوال) أى من الفجر على هذا القول وغيره حاصل كلام الرافى أن السفر المباح حرام قبل الزوال وبعده وإن الطاعة لا تحرم قبله (قوله

لسمعوه فوجهان أحدهما في الروضة كاصلها لا يجب الجمعة في الأولى ويجب في الثانية اعتبارا بتقدير الاستواء والثاني وصحة في الشرح الصغير عكس ذلك اعتبارا بنفس السماع وحده (ويجزم على من لزمت) الجمعة كان من أهلها (السفر بعد الزوال) لتفويتها به (الأن يمكنه) الجمعة في طريقه أو بمقصد كافي المحرر وغيره (أو يتضرر) بتخلفه (لما من الرفقة) بأن يفوته السفر معهم أو يخاف في حقوقهم بعدها (وقبل الزوال كبعد) في الحرمة (في الجديد) والتقسيم لا لعدم دخول وقت الجمعة وعروض بانها مضافة إلى اليوم ذلك يجب السى إليها قبل الزوال على بعيد الله أو قيد التشبيه للمفهم للحرمة بقوله (إن كان سفر مباحا) أى كالسفر للتجارة (وإن كان طاعة) واجبا أو منهوبا كالسفر للحج بقسميه (جاز) قطعا (قلت الأصح أن الطاعة كالإباح) فيحرم في الجديد (وأنه أصل) وهذا الطريقة محكية في

قال ولو دخل أهل القرية في المسئلة الأولى البلد وأقاموا الجمعة مع أهل البلد سقطت عنهم وأساءوا التعطيل لها في بقعهم والتعبير بالأساء توقع في الروضة والرافى وشرح المذهب ومثلوها التحريم إلا أن أكثرين قد صرحوا بالجواز وصرح جماعة بالتحريم اه (قوله ولو كانت على استواء لسمعوه) المراد لو فرضت مسافة تخفاضها معتد على وجه الأرض وهي على آخرها السمت هكذا يجب أن يفهم فليتأمل وقس عليه نظيره في الأولى (قول المتن الآن يمكنه) المراد منه غلبة الظن (قوله وفيما التشبيه الخ) أى غلبت الشرط راجعا للقسمين كأنهم الزكشى ليوافق ما في الحرر (قول المتن إن كان سفر مباحا) قال الأسنوى كلامه يشعر

بأن

الروضة وأصلها من مقتضى كلام العراقيين ورجحها فيها أيضا أما السفر لطاعة

بعد الزوال ففي الروضة لا يجوز وفي أصلها المفهوم من كلام الأصحاب أنه ليس بفريء ووافقهما إطلاق المنهاج الحرمة كالشرح الصغير وما في نسخ الحرر من تقييدها بالمباح من غلط النسخ بتقديم الشرط على محله (ومن لا جمعة عليهم) وهم

ببلد الجمعة (نسن الجمعة في ظهرهم) وثمنا (في الاصح) لعموم ذلك الجاهل الثاني لانس لان الجمعة في هذا الوقت شعرا الجمعة كان
 بغير بلد الجمعة سنت لهم بالاجماع قال في شرح المهذب (و يخفونها) استحبابا (ان خفي عندهم) لثلاثهم وبالرغبة من صلاة الامام لان كل
 ظهر فلا يستحب الاخفاء لا تنفاه التهمة (و يندب لمن امكن زوال عنده) (٢٧١) قبل فوات الجمعة كالعبء يرجو

العتق والمريض يتوقع
 الخفة (ناخير ظهره الى
 البأس من ادراك الجمعة)
 لانه قد يزول عنده قبل
 ذلك فيأتي بها كاملا
 ويحصل البأس ورفع الامام
 رأسه من ركوع الثانية
 (و) ينصب (لغيره) أي
 لمن لا يمكن زوال عنده
 (كلراة والزمن نجيبها)
 أي الظهر ليعوز فضيلة
 أول الوقت قال في الروضة
 وشرح المهذب هذا اختيار
 اخراسيين وهو الاصح
 وقال العراقيون يستحب
 له ناخير الظهر حتى نفوت
 الجمعة لانه قد ينشط لها
 ولانها صلاة الكاملين
 فاستحب كونها المقدمة
 قال والاختيار التوسط
 فيقال ان كان هذا
 الشخص جازما بان لا يحضر
 الجمعة وان تمكن منها
 استحب له تقديم الظهر
 وان كان لو تمكن أو نشط
 حضرها استحب له
 التأخير (واصحها) أي
 الجمعة (مع شرط غيرها)
 من الخمس أي كل شرط له
 وقد تقدم ذلك (شروط)
 خمسة (أحدها وقت الظهر)
 بان تفعل كلها فيه روى

ببلد الجمعة) أي وهم من أرباب الاعذار أما أهل قرية دون أربعين فالجماعة في حقهم فرض كفاية (قوله)
 فلا يستحب الاخفاء) قال شيخنا بل يستحب الاظهار وأما عكسه المتقدم فهو خلاف الأول ان كان في
 أمانة الجماعة (قوله ناخير ظهره) ما لم يخرج وقت الجواز فلوم يؤخر وزال عنده بعد فعله الظهر لم تلزمه
 الجمعة وان تمكن منها الا ان كان خفي وانضح بالذرة فيلزمه فعلها ان تمكن منه والأعاد الظهر لتبين انها
 في غير محلها ولا يلزمه إعادة الظهر كل جمعة تقدمت لوقوع ظهره التي بعدها قضاء عنها ومثله عند تبين حقه
 ولو انضح في أثناء ظهره بطلت ان كان قد أحرم بها قبل فوات الجمعة ولو عتق العبد أو بلغ الصبي أو أقام المسافر
 في أثناء ظهره فله انماها ويحجز بهوله قلبها نقلًا ويسلم من ركعتين ان أدرك الجمعة مع ذلك والاندب قطعها
 لا دراكها (قوله ويحصل البأس برفع الامام الخ) أي لا بعدم التحسن كعبه الدار قال الاسنوي ويجب
 الظهر فوراً على من أبس منها بمن تلزمه والوجه خلافه كما قاله شيخنا (قوله وهو الاصح) وهو المعتمد (قوله
 أي كل شرط) أشار الى أنه مفرد مضاف فيعم ولا يمنع كون غير متوعدة في الابهام (قوله شروط خمسة)
 وعدها في المنهج ستة يجعل شرط الجماعة وهو كونهم أربعين شرطاً للجمعة (قوله أحدها وقت الظهر) أي
 ظهر يومها كما يفيد التعريف وكونها لا تقضى وجوزها الامام أحمد قبل الزوال (قوله كلها) أي مع
 خطبتها كما يأتي (قوله لمجمع) بضم ففتح أي تخطب ونصلي فغير بادة كون الخطبة في الوقت (قوله تنبع
 النية) أي تتحرى النية في الظل (قوله فلا تقضى) أي ولو في يوم جمعة أخرى أو تبعا لجمعة أخرى كما يفيد
 التفرع لا التفرع في محله (قوله فلو ضاق الوقت) أي بقينا أو ظنا ولو بخبر عدل الرواية وكذا لو شك فيه ولم
 في هذه تعليق النية قاله شيخنا تبعاً لابن حجر (قوله صاواظهرها) أي أحرموا بها فلا يصح إحرامهم بالجمعة
 حتى لو تبين ضيقه بعد إحرامهم بها تبين بطلان الإحرام بها ولا تنقلب ظهراً فقوله ولو خرج الوقت وهم فيها الخ
 أي وكل الإحرام في وقت يسعها بقينا أو ظنا ولم يظهر خلافه كما علم (قوله ولو خرج الوقت الخ) يفيد أنهم
 بأن المراد المستوى الطرفين وبه صرح في شرح المهذب وحينئذ فيكون ساكتاً عن المكروه وخلاف
 الأولى والقياس امتناع الترك بهما اه أقول وهذا ظاهر في عن البيان فانه اذا حرم المباح حرم المكروه
 وخلاف الأولى بالأولى (فرع) بكرة السفر لبلد الجمعة ذكره ابن أبي الصيف الهنفي ونقله عن الحب الطبري
 وارتضاه (قول المتن نسن الجماعة) قيل الصواب التعبير بالطلب ثم انظر هذا الخلاف هل هو جار على كل
 أقوال طلب الجماعة أو هو خاص بقول السنة (قول المتن لمن أمكن) عبر في الشرح والمحروروالروضة
 بالتوقع والرجاء وهو أولى (قول المتن الى البأس) أو رد عليه ما اذا كان منزله بعيداً وانتهى الوقت الى
 حد لو خفي السبي لم يدرك فان البأس حاصل ومع ذلك يستحب التأخير الى رفع الامام رأسه من الركعة
 الثانية (قوله استحب له التأخير) أي كالضرب الأول (قول المتن وقت الظهر) قال ابن الرفعة لانهما
 صلاتا وقت على البدل فكان وقت أحدهما وقت الآخر كصلاة الحضر والسفر ولان آخر الوقت فيهما واحد
 اجماعاً فوجب أن يكون الأول كذلك (قول المتن فلا تقضى) قال الاسنوي وهو بلوا لا بالفاء لان عدم
 القضاء لا يؤخذ من اشتراط الوقت لان ثم واسطة وهي القضاء في وقت ظهر يوم آخر كافي برى أيام التشريق
 (قوله اذا فاتت) لو فاتته فأخر القضاء الى الجمعة الاخرى فصل الحاضرة مع الامام ثم أدرك جمعة ثانية في البلد
 فأراد قضاء الثانية معهم فالظاهر امتناع ذلك أيضاً (قوله الوقت) بل يحرم فعل الظهر ولا يصح قبل الضيق

البخاري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين غيل الشمس وروى مسلم عن سلمة بن الأكوع قال كنا نجمع مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس ثم نرجع نبع النية (فلا تقضى) اذا فاتت (جمعة) بل تقضى ظهرها (فلو ضاق الوقت) (عنها) بان لم
 يبق منه ما يسع خطبتين وركعتين يقتصر فيها على ما لا بد منه (صاواظهرها ولو خرج الوقت) وهم فيها

وجوب الظهر بناء على ما قبل منها فبسر بالقرآن من حيث (وفي قولنا استئنافا) فينوي الظهر حينئذ وينقلب ما فعله من الجمعة نفلا أو يبطل قولان أحدهما في طرح المذهب الأول ولو شك هل خرج الوقت وهم فيها أتموها الجمعة لان الأصل بقاء الوقت وقيل ظهر أعودوا إلى الأصل عند الشك في شرط الجمعة هذا كله (٢٧٢) في حق الامام والمؤمنين الموافقين (والمسبوق) المترك مع الامام ركعة (كغيره)

في الله اذا خرج الوقت قبل سلامه يتم صلاته ظهرا (وقبل جماعته) لانها تابعة لجمعة صحيحة (الثاني) من الشروط (ان قام في خطبة أبنية أو طان الجميع) لانها لم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم واختلفوا الراشدون الا في مواضع الاقامة كاهو معلوم وهي ماذ كرسواه فيما لم يصبوا والمدار والفضاء بخلاف الصحراء وسواء كانت الابنية من حجر أم طين أم خشب ولو انهدمت أبنية البلدة والقرية فأقام أهلها على العمارة لزمهم الجمعة فيها لانها وطنهم وسواء كانوا في مظال أم لا (ولو لازم أهل الخيام الصحراء) أي موضعانها كفي المجر (أبد فلاجمة) عليهم (في الاظهر) ادليس لم أبنية المستوطنين فلا تصح جمعهم فلا تزمهم والثاني تزمهم الجمعة في موضعهم لانهم استوطنوه ولو لم يلزموه أبدا بأن اتقوا وانه في الشتاء وغيره فلا الجمعة عليهم جزما ولا تصح منهم في موضعهم على الاظهر في

لوعلموا بصيغته عما بقي منها لم تنقلب حتى يخرج الوقت وفي ابن حجر خلافة ولم يعتمد شيخنا كافي مسألة الخلاف ليا كن ذا الطعام غدا حيث لا يبحث بتلفه قبله (قوله وجوب الظهر) وان فعلوا ركعة أو أكثر خلافا للامام مالك (قوله بناء) أي وجوبه ولو كذا استئنافا (قوله فينوي الظهر) أي بأحرارهم وتكبيره ولو تبين سعة الوقت وجبت الجمعة وتنقلب الظهر نفلا مطلقا ان أتموها قبل التبين والابطلت (قوله وينقلب الخ) أي بلا تشهد وسلام ولم يرضه شيخنا الزايدى (قوله ولو شك) أي تردد باستواء لانهم في ظن خروجه ولو يخبر عدل يلزمهم الاستئناف كما قال ابن حجر وتبعه شيخنا (قوله قبل سلامه) ونجب المفارقة على من يمكنه معها السلام في الوقت بالانصراف على أخف يمكن ويتم الجمعة لهم ان كانوا أربعين والاربعون الظهر استئنافا (قوله والمسبوق) أي المترك مع الامام ركعة فأكثر كغيره فبأذ كرفيه (قوله يتم صلاته ظهرا) لانهم لم يدرك الوقت حقيقة ولا حكاك بهذا فارق من أدرك ركعة مع الامام لوجود العدة ودنية المقتدى الجمعة في التشهد (قوله الثاني ان قدام) أي ان تقع اقامتها (قوله في خطبة) هي بكسر الخاء المهملة لغير علامة البناء والمراد بها هنا ما بين الابنية لان الجمعة لا تصح في محل يصح فيه قصر الصلاة لاستقلاله ولا تبعها وهذا ما اقتضاه شرح شيخنا الرمي كغيره وما قبله عن من منعهما لمن امتنع عليه القصر في محل القصر تبعها غير متجه وان مال اليه شيخنا الزايدى (قوله وهي) أي المواضع (قوله الصحراء) أي ما يجوز فيه قصر الصلاة ولو لم يسجد ولو تبعها كاسر (قوله فلا الجمعة عليهم جزما) أي ما لم يقيموا الإقامة قطع السفر والارزاق فيا سميون النداء منه (قوله فأقام أهلها) وهم المستوطنون بهادق الخراب وان لم تزمهم لصغر مثلا وكذا ذر بهم بعدهم كمال اليه بعض من لم يخافوا خرج بأهلها غيرهم كطاريئين لعمارها فلا تصح منهم (قوله على العمارة) أي على عدم التحول وان لم يقصدوا محل العمارة أخذوا بما بعده (قوله أي موضعانها) قيد محل الخلاف أخذنا بما ذكره بعد (قوله في الاولى) ومثلها الثانية حيث انقطع سفرهم (قوله لزمهم) أي في ذلك المحل أو غيره (قوله الثالث من الشروط أن لا يسبقها الخ) أي أن لا يقع فيها سبق عند التعدد لغير حاجة (قوله وعسر) أي شق بما

الذكر (قول المتن وجوب الظهر) أي ولو فعلوا في الوقت غالبها خلافا لما لك فيها اذا وقع في الوقت ركعة لئلا تعاد لاجزائه لا يجوز الاندائه بها بعد خروج الوقت فتقطع به كالخروج أيضا الوقت شرط ابتداء فيكون شرط دوام وقول المتن بناء أي وجوب (قول المتن وفي قول استئنافا) قال الراعي القولان مبنيان على انها ظهر مقصورة أو مستقلة لكن صحح النووي في الزوائد الثاني مع أن الراجح البناء كاسلف (قوله وقيل ظهرا) أي كالشك في خروج الوقت قبل الشروع فيها (فرع) لو أخبرهم عدل وهم فيها بخروجه قال الهارمي أتموها إلا أن يعلموا اه ويشكل عليه مسألة الشارح الآتية بعد قول المتن وقيل بأول الخطبة (قول المتن كغيره) قال الاسنوي فيه اشارة إلى الدليل وهو القياس (قوله لانها الخ) أي كما يتفرق في حق المسبوق حضور الخطبة والعدد وفرق بان اعتناء الشارع بالوقت أشد (قول المتن في خطبة الخ) قال الاسنوي أراد بها الرحبة المعسود من البلد قال والخطبة التي خط عليها أعلام بانها اختيرت للبناء (فرع) لو أقيمت في خطبة الابنية بأربعين رجلا واقتدى بالامام جماعة آخرون لكنهم خارجون عن الخطبة الظاهر الصحة تبطل في الخطبة ويحتمل خلافه والله أعلم (قوله وعلى الاظهر في الاولى الخ) ظاهره ان الذين لم يلزموا مكانا لاجمة

الاولى لو سمعوا النداء من محل الجمعة (لزمهم الثالث) من الشروط (أن لا يسبقها ولا يقرأها) عليهم حصفي بلدتها) لامتناع تعددها في البلدة اذ لم تفعل في عصر النبي صلى الله عليه وسلم واختلفوا الراشدون الا في موضع واحد من البلدة كاهو معلوم (الا اذا كبرت وعسر اجتماعهم في مكان) واحد فيجوز تعدد حاجينئذ (وقيل لا تستثنى هذه الصورة) ويتعمل فيها المشقق الاجتماع في مكان واحد

(وقيل ان حاله عظيم بين شقيقها) كعباد (كان) أي الشقان (كبدن) فيقام في كل شق حجة (وقيل ان كانت) للبيعة (فري فاصلت) أبنيتها (تعددت الجمعة بعددها) فيقام في كل قرية حجة كما كان ومنشأ هذا الخلاف سكوت الشافعي رضي الله عنه لما دخل بغداد على إقامة جنتين بها وقيل ثلاث فقال الاول الاصح سكونه لمصر (٢٧٣) الاجتماع في مكان والثاني لان المجتهد

لا يهتمل عادة اجتماعهم أي في مكان من الامكنة التي جرت العادة بفعلها فيها في ذلك البلد ولو غير مسجد قال شيخنا الرمي كان حجر والعبرة بمن يغلب حضوره وان لم يحضر أو لم يلزمه وقال شيخنا الزبدي العبرة بمن حضر بالفعل وان لم يلزمه وقال العلامة الخطيب العبرة بمن يلزمه وان لم يحضر وفي شرحه على أبي شجاع موافقة شيخنا الزبدي وفي شرحه هنا موافقة شيخنا الرمي ونفيه فيه بقوله لا بمن يلزمه راجع لمن يغلب حضوره فراجع وقال العلامة ابن عبدالحق العبرة بمن تصح منه كذلك واعتمده بعض مشايخنا ويقدم عند جواز التعدد من امامها افضل ثم من مسجدها أقدم ثم من محلها أقرب ثم من جمعاً أكثر ومن صور جواز التعدد بعد طرفي البلد بحيث تحصل مشقة لا تختمل عادة لانها تسقط السعي عن بعيد الدار ومن جوازه أيضا وقوع خصام وعداوة بين أهل جاني البلد وان لم تكن مشقة وعليه لو نقص عدد جانيه أو كل جانب عن الاربعين لم تجب عليهم فيه ولا في الآخر (قوله الاصح) هو صفة للاول أو مبتدأ والاول أقرب لما بعده (قوله فالمصحية السابقة) ويلزم المسبوقين الظاهر ان علموا بعد سلام المجتئين فان علموا قبل سلام امام السابقة لزمهم الاحرام معه ولو قبل سلامهم لان احرامهم كان باطلا ما علموا بعد سلامه وقبل سلامهم فقال شيخنا فلم يبنه الظاهر على ما قلناه وفيه نظر لان احرامهم كان باطلا فالوجه انه يلزمهم الاستئذان فتأملهم ماسياً (قوله مطلقا) يقابله التفصيل بعده (قوله السلطان) ومثله نائبه وامام ولاه (قوله والمعتبر) أي في السبق سبق التحريم أي تمامه من أحد الامامين قبل الآخر (قوله ولودخل طائفة في الجمعة) أي احرموا بها (قوله فاخبروا) أي أخبرهم عدل ولورواية أكثر في وقت لا يمكنهم فيه ادراك الجمعة مع السابقين قاله ابن حجر وقال شيخنا في وقت لا يبركون فيه الاحرام مع امام السابقين لان اليأس انما يحصل بسلامه (قوله استحب لهم الخ) أي لزمهم الظاهر اما استئذاناً وهو افضل لاتساع الوقت أو بناء على ما قلناه من الجمعة واستشكل الزركشي صحة البناء مع فساد احرامهم قال العلامة السنباطي وهو اشكال قوي وقيل يجب عنه بان ظنهم الصحة عند احرامهم كاف في محتمه ويكفي في الفساد اذا تبين عدم صحة الجمعة انتهى وفيه نظر وورده مامس (قوله كالخرج الوقت) أي من حيث الاعمام وان كان في هذه واجبا لم يخرج الوقت (قوله استؤثقت الجمعة) أي ان امكن اجتماعهم قال شيخنا الرمي وان ايس من ذلك فالواجب الظاهر وجهاً حيث جئنا فرض كفاية وفعل رواتها جميعاً وما فعل من راتبة الجمعة بقلب نفلاً مطلقاً (قوله كان سمع الخ) دفعوا بهذا ما قبل ان من تلزمه الجمعة اذا تركها يكون فاسقاً فلا يقبل خبره وان كان دفعه يمكننا بقرب المسجدين مثلاً (قوله صلاظها) أي وجوب الاستئذان والجماعة فيها حيث فرض كفاية قاله شيخنا وقل شيخنا الرمي نسئ الجماعة في هذه وجواز البناء فيها لعدم تعيين البطلان غير مستقيم اذ لا وجه لوجوب الظاهر على الكاملين عليهم وان سمعوا النداء وهو ظاهر (قول المتن وقيل ان حاله خ) هذا الوجه الذي يليه اعترضهما الشيخ أبو حامد بانه يلزم قائلهما جواز القصر اذا قطع النداء وبارز قرية من تلك القرى فالتزمه ذلك القائل (قوله والثاني لان المجتهد الخ) قال الاسنوي المتجه ان الخطيب المنسوب عنه مثله (قوله سبق التحلل) أي آخره وعلمته حصول الامن من عروض فساد يطرأ في الصلاة فكان اعتباراً أولى (قول الشارح كالخرج الوقت) نظير قوله ولهم اتمام الجمعة ظهراً (قوله ولان الاصل الخ) هذا وجه النوروي جواباً عن بحث الامام الآتي (قوله كان سمع مريضاً الخ) أما غير هؤلاء ففاسق بترك الجمعة

لا يهتمل عادة اجتماعهم أي في مكان من الامكنة التي جرت العادة بفعلها فيها في ذلك البلد ولو غير مسجد قال شيخنا الرمي كان حجر والعبرة بمن يغلب حضوره وان لم يحضر أو لم يلزمه وقال شيخنا الزبدي العبرة بمن حضر بالفعل وان لم يلزمه وقال العلامة الخطيب العبرة بمن يلزمه وان لم يحضر وفي شرحه على أبي شجاع موافقة شيخنا الزبدي وفي شرحه هنا موافقة شيخنا الرمي ونفيه فيه بقوله لا بمن يلزمه راجع لمن يغلب حضوره فراجع وقال العلامة ابن عبدالحق العبرة بمن تصح منه كذلك واعتمده بعض مشايخنا ويقدم عند جواز التعدد من امامها افضل ثم من مسجدها أقدم ثم من محلها أقرب ثم من جمعاً أكثر ومن صور جواز التعدد بعد طرفي البلد بحيث تحصل مشقة لا تختمل عادة لانها تسقط السعي عن بعيد الدار ومن جوازه أيضا وقوع خصام وعداوة بين أهل جاني البلد وان لم تكن مشقة وعليه لو نقص عدد جانيه أو كل جانب عن الاربعين لم تجب عليهم فيه ولا في الآخر (قوله الاصح) هو صفة للاول أو مبتدأ والاول أقرب لما بعده (قوله فالمصحية السابقة) ويلزم المسبوقين الظاهر ان علموا بعد سلام المجتئين فان علموا قبل سلام امام السابقة لزمهم الاحرام معه ولو قبل سلامهم لان احرامهم كان باطلا ما علموا بعد سلامه وقبل سلامهم فقال شيخنا فلم يبنه الظاهر على ما قلناه وفيه نظر لان احرامهم كان باطلا فالوجه انه يلزمهم الاستئذان فتأملهم ماسياً (قوله مطلقا) يقابله التفصيل بعده (قوله السلطان) ومثله نائبه وامام ولاه (قوله والمعتبر) أي في السبق سبق التحريم أي تمامه من أحد الامامين قبل الآخر (قوله ولودخل طائفة في الجمعة) أي احرموا بها (قوله فاخبروا) أي أخبرهم عدل ولورواية أكثر في وقت لا يمكنهم فيه ادراك الجمعة مع السابقين قاله ابن حجر وقال شيخنا في وقت لا يبركون فيه الاحرام مع امام السابقين لان اليأس انما يحصل بسلامه (قوله استحب لهم الخ) أي لزمهم الظاهر اما استئذاناً وهو افضل لاتساع الوقت أو بناء على ما قلناه من الجمعة واستشكل الزركشي صحة البناء مع فساد احرامهم قال العلامة السنباطي وهو اشكال قوي وقيل يجب عنه بان ظنهم الصحة عند احرامهم كاف في محتمه ويكفي في الفساد اذا تبين عدم صحة الجمعة انتهى وفيه نظر وورده مامس (قوله كالخرج الوقت) أي من حيث الاعمام وان كان في هذه واجبا لم يخرج الوقت (قوله استؤثقت الجمعة) أي ان امكن اجتماعهم قال شيخنا الرمي وان ايس من ذلك فالواجب الظاهر وجهاً حيث جئنا فرض كفاية وفعل رواتها جميعاً وما فعل من راتبة الجمعة بقلب نفلاً مطلقاً (قوله كان سمع الخ) دفعوا بهذا ما قبل ان من تلزمه الجمعة اذا تركها يكون فاسقاً فلا يقبل خبره وان كان دفعه يمكننا بقرب المسجدين مثلاً (قوله صلاظها) أي وجوب الاستئذان والجماعة فيها حيث فرض كفاية قاله شيخنا وقل شيخنا الرمي نسئ الجماعة في هذه وجواز البناء فيها لعدم تعيين البطلان غير مستقيم اذ لا وجه لوجوب الظاهر على الكاملين عليهم وان سمعوا النداء وهو ظاهر (قول المتن وقيل ان حاله خ) هذا الوجه الذي يليه اعترضهما الشيخ أبو حامد بانه يلزم قائلهما جواز القصر اذا قطع النداء وبارز قرية من تلك القرى فالتزمه ذلك القائل (قوله والثاني لان المجتهد الخ) قال الاسنوي المتجه ان الخطيب المنسوب عنه مثله (قوله سبق التحلل) أي آخره وعلمته حصول الامن من عروض فساد يطرأ في الصلاة فكان اعتباراً أولى (قول الشارح كالخرج الوقت) نظير قوله ولهم اتمام الجمعة ظهراً (قوله ولان الاصل الخ) هذا وجه النوروي جواباً عن بحث الامام الآتي (قوله كان سمع مريضاً الخ) أما غير هؤلاء ففاسق بترك الجمعة

(٣٥) - (قلوبى وهجرة) - اول مجزئة وبحث الامام بان يجوز فيها تقديم احدي الجمعتين فلا تصح جمعة أخرى فهينى لئلا يفتنهم يفتن ان صلاها بعد الظهر قال في شرح المنهوب وهذا مستحب (وان سبقت احداً لم تتمعن) كان سمع مريضاً أو سافر ان خارج المسجد تكبيرين متلاحقين فاخبر بذلك ولم يعرفا للتقدم منهما (أو تيمنت ونسبت صلاها ظهراً)

طريقة طائفة في الثانية
بالاول وأشر في الحرر الى
ذلك بتعبيره في الاولى
بالبس القولين وفي الثانية
بلاصح ولو كان الساطن
في إحدى الجمعيتين في الصور
الاربعة وقتنا قبلها ان
جعت هي الصحيحة مع
تأخرها فلهنا أولى والأفلا
فلا أثر لحضوره (الرابع)
من الشروط (الجماعة)
لأنها لم تفعل في عصر النبي
صلى الله عليه وسلم واختلفوا
الراشد من بعدهم الا
كذلك كماله ومعلوم
(وشرطها) أي الجماعة
فيها (كغيرها) أي
كغيرها في غيرها كنية
الافتداء والعلم باتتالات
الإمام وعدم التقدم عليه
وغير ذلك مما تقدم في باب
الجماعة (و) زيادة (أن)
تقام بأربعين مكفأ حرا
ذكرا (روى البيهقي عن
ابن مسعود انه صلى الله
عليه وسلم جمع بالمدينة
وكانوا أربعين رجلا
والصفات المذكورة مع
الاقامة الداخلية في
الاستيطان تقدم اعتبارها
في الوجوب واعتبرت هناك
الانقضاء (مستوطنا) محل
الجماعة المعلوم من الشرط
الثاني (لا يظن) عنه (شتاء
ولا صيفا) (الحاجة) لأنه

مع سن جاعتها ولا البناء الظاهر مع العلم بطلان الاحرام لانه لا شك فيه وإنما الشك في كونها أي الطائفتين
بل مقتضى تعليله بعدم تعين البطلان وجوب تمام الجماعة وليس كذلك (تنبيه) قال شيخنا الرمي
بسن فعل الظاهر لمن ظن أنه من السابقين أو أن التعدد لحاجة بقصد الخروج من خلاف من منع التعدد
مطلقا ويجب على من ظن أو شك أنه من المسبوقين أو أن التعدد لغير حاجة انتهى وخالفه شيخنا في
الاول وهو كذلك لان فعل الظاهر بمن ظن أنه من السابقين مثلا إعادة للجمعة ظهرا وهو باطل اتفاقا
والخروج من الخلاف لا يراعى اذا كان بوقع في خلاف آخر على ان ذلك لا يتقيد بما ذكر بل بوجمع
تعين الحاجة للتعدد فتأمل ويجوز فعل رتبة الجماعة القليلة مع احتمال محبتها ولا يجوز فعل رواتبها البعيدة
الآل من ظن سحتها (قوله الرابع الجماعة) ولو في الركة الاولى فقط ولا يكفي دون ركة وسواء المسبوق وغيره
(قوله كنية الافتداء) أي مع التحريم من الامام والمأموم فالرادية بالجماعة (قوله بأربعين) لان ذلك
القدر هو قدر زمن بعث الانبياء وقدر ميقات موسى صلى الله عليه وسلم والجمعة ميقات المؤمنين وقدر
العبد الذي كافل لم يجتمع الا فيهم ولي الله تعالى وشرطهم صحة امامة كل منهم لباقيين ودوامهم الى علم
الركنتين بان لا تبطل صلاتوا احد منهم وان اختلفوا في وقت سلامهم فلا تصح وفيهم نحو حتى تارك لنحو
البسمة مثلا ولا (قوله وكانوا أربعين رجلا) ولم تثبت اقامتها بدون ذلك العدد سلفا وخلفا وخروج الجماعة
عن القياس جعلها كالرخصة يقتصر فيها على ماورد وجوزها أبو حنيفة بما مومأ موم والامام مالك باثني عشر
وقرط كون الخطيب من المستوطنين (قوله المعلوم) هو مجرد رخصة لم يلزم دفع اعتراض الاسنوي وهو مردود
الشامل للسافر لانه مستوطن ببلده وقيل منصوب لصفه مستوطنا لدفع اعتراض الاسنوي وهو مردود
كما يعلم من مراجعة كلامه (قوله لا يظن الخ) هو تفسير لمعنى الاستيطان ولو استوطن بدين اعتبر ما فيه
أهله وماله ثم ما فيه أهله ثم ما اقامته فيه أكثر فان استويا انعقدت به في كل منهما (قوله مع عزمه الخ) اعلم

(قول المتن الجماعة) لم يقيد الشارح بالركة الاولى كقوله ابن المقرئ وغيره كانه واقعا لم لأنها اذا حصلت
في الركة الاولى به فقد حصلت الجماعة في جميع صلاته حكما وان تخلف الثواب فيها اذا فارق بغير عذر فتأمل
(قول المتن بأربعين) لو كان فيهم أي قال الاخرى فقلاعن فتاوى البغوي لم تصح الجماعة اه ومثله فيما يظهر لو
كان فيهم غل بخلاف ترك البسمة مثلا وقد شارح الروض مسألة الامي بان يكون قصر في التعلم والافتتاح
اذا كان الامام قارئا (فرع) من زيادة صاحب الروض لو كان في المأمومين خنثي زاهد على الأربعين ثم
انقض بعضهم وكل العددا حتى لم يضر لا ناشك في المانع من الصحة وفي شرح الروض قلاعن القاضي
والبغوي أنه يجب ان يتأخر احرام من لا تعتقه قال الشارح ولا يشك بصحتها خلف المصنف والمسافر لان
الامام متبوع وتقدم احرامه ضروري فاغفر اه وجزم في الانوار بذلك (قوله بضاربين) خالف
أبو حنيفة فجوزها اماما ومأمومين وحكي عندنا عن القديم وقوله مع راجع لقول المتن مكفأ الخ (قوله المعلوم
من الشرط الثاني) خالف الاسنوي وغيره من جهة ان الاول وصف للكان وهذا للاشخاص أقول الحق
مع الشارح رحمه الله نظرا الى اضافة الاوطان فيها سلف للجمعين فتأمل هذا ويحتمل أن يكون قوله
المعلوم بالجر صفة لكل الجماعة والحق ان المراد ما قلناه ولا (قول المتن لا يظن الخ) خرج المتفقهة مثلا اذا
أقاموا ببلدة طويلة ولكن على عزم الرجوع الى بلادهم وقوله لا يظن صفة كاشفة (قوله مع عزمه
على الاقامة أي الخ) هذا ما قاله تبع الاسنوي وغيره وأطبق عليه الشراح وهو لا يحسن أن يكون دليلا على
عدم انعقادها بالمقيم غير المستوطن لما ثبت في الصحيح من أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج من
المدينة في حجة الوداع لم يزل يقصر حتى رجع اليها وصرح النووي في شرح المهذب في باب صلاة المسافر بأنه

انقاده بالربيع) وتنفذ

بالرضى لكاملهم وعدم
الوجوب عليهم تخفيف
والثاني لا تنفذ بهم
كالمسافرين وحكا في
الرضا كاصولها قولوا
(وان الامام لا يشترط كونه
فوق أربعين) وقيل يشترط
لا شعار الحديث السابق
بزيادته قلنا لا نسلم ذلك
وحكي الخلاف قولين أيضا
تأنيها قديم (ولو انقض
الاربعون) الحاضرون
(أو بعضهم في الخطبة لم
يحسب المفعول) من أركانها
(في غيبهم) اهدم مباعهم
له المشرط كإسباني (ويجوز
البناء على ماضى) منها
(ان عادوا قبل طول
الفصل) ومرجه العرف
كما قاله في شرح المهذب
(وكذا بناء الصلاة على
الخطبة ان انقضوا بينهما)
أى يجوز ان عادوا قبل
طول الفصل (فان عادوا
بعد طوله) في المستثنين
(وجب الاستئناف) فيهما
للخطبة (في الاظهر)
لاتنفاه الموالاة في ذلك التى
فعلها النبي صلى الله عليه
وسلم والائمة بعده كاهو
معلوم فيجب اتباعهم فيها
والثاني يجوز البناء في ذلك
لحصول المقصود معه (وان
انقضوا) أى الاربعون أو
بعضهم (في الصلاة بطلت)
نظرا الى اشتراط المندى

ان الوجه الحق الذى لا يتجه غيره أن يقال في تقرير الدليل انه لما كان العزم على الاقامة غير موجب للتجمع
اقتضى انها غير معتبرة في ذاتها فلا اعتراض بما قيل انه لم يجمع لعدم قصده اقامة قطع السفر لما في الصحيحين
انه استمر يقصرو جميع مدة دوامه بمكة وهو ثمانية عشر يوما أو أقل أو أكثر ولا بما قيل ان عدم مجتمعه
بمكة لعدم الابنية ولا بما قيل ان عزمه وهو بمكة على الاقامة بمكة لا يجعله مقبلا بمكة ولا بما قيل غير ذلك
فتأمل (قوله وتنفذ بالرضى) وتنفذ بظهورهم لو كانوا افعلا هانقلا طلقا كذا قالوا ولعله خذرا من اعادة
الظهور جمعة وقد يقال لا حاجة اليه لان الكلام في الانقضاء وهو لا يتوقف على لزوم فلو جاز ان المحسوب لهم
ظهورهم التى صلوا أو لا تنافى عملها وان هذه الجمعة هى التى كالتفعل المطلق فليست معادة ولا مانعة من
الانقضاء بصريح ذلك ما مر عن شيخنا من عدم لزومها لهم فراجعه وشمل ذلك ما لو كان الاربعون
مرضى وهو كذلك وبظهر عدم صحة ظهورهم جمعة ويجب عليهم ان يقيموا اذا انفردوا كما مر ومثلهم الاجراء
والجوسون والخرس حيث خطب لهم ناطق وصح اقتداء بعضهم ببعض بأن لا يكون فيهم طارىء الخرس
ولا أصم لانها لا تنفذ بمن فيهم أصم ومثلهم الاميون بالشرط المذكور بأن اتفقت أميتهم ولا تقصير منهم
في التطعيم وما في شرح شيخنا من صحتها منهم وان اختلفت أميتهم حيث لا تقصير فيه نظروا لم يرضه شيخنا
لما مر من شرط صحة اقتداءهم بكل واحد منهم وتنفذ بالجن حيث علمت ذلك كورثهم قال شيخنا وهم على
صور الآدميين خلافا لما قيل عن العلامة ابن قاسم كاسر (قوله كالمسافر بن) لم يقل كالعبيد مثلا لقوة شبه
الريض بالمسافر بطر والمسقط (قوله ان عادوا الخ) ويجب اعادة ما فسد من أركانها في غيبهم (قوله
ومرجعه العرف) هو العتمد وضبطه الامام الرافى بما بين صلاتي الجمع وغيره بما في صيغة البيع (قوله
بينهما) أى بين فراغ الخطبة واحرام الامام واذا عادوا فورا أدر كوا للجمعة ولو بعد احرام الامام مطلقا فان
أحرم الامام فورا وطال الفصل قبل عودهم أدر كوا للجمعة أيضا فان قرؤا الفاتحة والافلا لانه من التباطى
وقيل يلزم الاستئناف هنا بخلاف التباطى لان فيه حضور احرام الامام والمعمد الاول (قوله أو بعضهم) أى
الذى يتحقق البطالان بانقضاضه فلا يرد عدم البطالان فيها لو كانوا احدى أربعين وفيهم خثنى وبطلت
صلاة واحد منهم للشك في بطلانها (قوله بطلت) أى بطل كونها جمعة فيتمها الباقيون ظهرا كما صرح به
الشرح سواء كان النقص في الركعة الاولى أو الثانية الا ان عاد الذى انقض في الركعة الاولى وأدرك الفاتحة

صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع قام بمكة وبعرفات وبمنى وبالحصب وفى كل ذلك لم يبلغ اقامته أو بعاد لم
ينقطع سفره أو باضاف عرفات لم يكن بها خطبة ابنية تصح فيها الجمعة والله أعلم ثم اخبرني من اتق به انه كشف
عن المسئلة من شرح المهذب من باب صلاة الجمعة فوجد فيها صاحب المهذب استدلل بذلك فاعترضه
الشارح ومنع من صحة الدليل لما قلنا فتنه الحمد ثم رأيت السبكي رحمه الله في شرحه على المنهاج قال لم
يصح عندي دليل على عدم انقاده بالقديم اه ثم قضية شرط الاستيطان انه لو أقام أربعين رجلا في
بلد سنين كثيرة من غير استيطان وليس فيها غيرهم لا تجب عليهم الجمعة وهو مشكل وان كان هو قضية
المهذب (قول المتن ولو انقض الاربعون) قال الرافى رحمه الله العدد المشروط في الصلاة هو الاربعون
يشترط أيضا في سماع الواجب من الخطبة وخالف أبو حنيفة كما كتفى بالخطبة منفردا (قول المتن الاربعون)
لا يستقيم الاعلى اشتراط كون الامام زاعدا عليهم (قول المتن لم يحسب المفعول) أى بلا خلاف وأجروا
خلافا في الانقضاض في الصلاة كإسباني قال الامام الفرق ان كل مصل يصلى لنفسه فإذن يقساع في العدد
والمقصود من الخطبة مباح الناس فمحمتموا نقص العدد (قول المتن وجب) أى سواء كان الانقضاض
بندوا أم لا (قوله فيجب اتباعهم الخ) ولان الموالاة لها موقع في استقالة النفوس (قول المتن بطلت) أى
لا خطبة أثر ذلك في الخطبة التى هى مقدمة في الصلاة الأولى

دوامها كل وقت فيستمر من بني ظهرا (ولي قول لا) بطل (ان بقي اثنان) مع الامام ككتفاء بهوام مسمى الجمع وفي قدمه بكني واحده
اكتفاء بهوام مسمى الجماعة ويشترط في الواحد والاثنين صفة الكمال في الصحيح وفي رابع مخرج له انعام الجمعة وان لم يبق معه أحد وفي
خامس مخرج ان كان الانقضاء (٢٧٦) في الركعة الاولى بطلت وبعدها فلا يتم الامام الجمعة وحده وكذا

من معه ان بقي أحد كافي
المسبوق المدر في ركعة من
الجمعة تجزأ (تتم) لو لحق
أربعون قبل انقضاء
الاولين تمت بهم الجمعة وان
لم يكونوا سمعوا الخطبة
وقال الامام لا تمتنع عندي
اشتراط بقاها أربعين
سمعوا فان لم يسمعوا
اللاحقون لا تستمر الجمعة
ولو لحق أربعون على
الاتصال بانقضاء الاولين
قال في الوسيط تستمر الجمعة
بشرط أن يكونوا سمعوا
الخطبة كذلك في الروضة
كاملها (ونصح) الجمعة
(خلف الصبي والعبد
والمسافر) أي خلف كل
منهم (في الاظهر اذاتم
العدد بغيره) لصحتها
منهم وان لم تزلهم والثاني
بحول الامام أولى باعتبار
صفة الكمال من غيره
والخلاف في الصبي قولان
وفي العبد والمسافر وجهان
قطع البغوي باولهما
ورجح القطع في أصل
الروضة وزاد في شرح
المهذب وقال البندنجي
 وغيره قولان ولو صليماظهر
بومهما قبل الجمعة ففي

مع الامام فستمر جمعة (قوله فيستمر من بني ظهرا) قال شيخنا وان انسح الوقت أو مكن إقامة الجمعة بعدها
واستحل عود من انقض ولا يلزمهم انتظار عوده لان هذا دأبهم يلزم من انقض أن يقيموا الجمعة ان بلغوا
أربعين أو مكنهم والا فلهم أن يصلاوا الظهر ولو فور او لا يلزم من صلي الظهر عن ذكر أن يصلي الجمعة وان
أمكنته وفي شرح شيخنا هنا كلام غير مستقيم فلا يقتربه وخرج بالا نقض ما لو تبين حيث بعضهم غير
الامام بعد الفراغ فتم الجمعة لغيره ولو هو الامام وحده لبقاء المدة صورة الى تمامها والظاهر أنه لا يلزم الامام
انشاء جمعة للقوم فراجع (قوله خامس مخرج) أي من اشتراط الجماعة في الركعة الاولى دون الثانية (قوله
لو لحق أربعون) أي تسعة وثلاثون لان الامام منهم وهو باق على احواله الا ان كان ممن لا تنعقد به وسواء
أحر أو ماعا أو مرتبا بان لا ينقض واحد من الاولين الا بعد احوام واحد من اللاحقين وسواء في الركعة الاولى
أو الثانية وسواء اذ ركوا الفتح مع الامام أو لا فارق التباؤ بالتصغير فيه (قوله وقال الامام الى آخره)
مرجوح (قوله أربعون) فيه ما صرفه لبقاء الموالاة (قوله على الاتصال) بان لا يطول فصل عرفا بين
انقضاء آخر الاولين واحرام أول اللاحقين (قوله قال في الوسيط الخ) هو المعتمد (قوله سمعوا الخطبة)
أي حضروا خطبة ذلك المصل كقوله شيخنا قال بعضهم ولا بد من قراءتهم الفاتحة ان لم يكن قراها الاثرون
وفيه نظر بعدم تقصير هؤلاء كما مر وقيل بكني صياح خطبة ولو من غير ذلك المصل ولو من خطباء متقدمين
سمعوا من كل بعضها (قوله ونصح خلف الصبي والعبد والمسافر) أي وان نو واغبر الجمعة كالظاهر وفي
الاتظار ما هو معلوم من محله (قوله والخلاف الخ) فيه اعتراض على المصنف في كلامه تغليب (قوله
ولو صليا) أي العبد والمسافر وكذا الصبي وانما يذكره لان صلاته نقل مطلقا أصليا كانت أو معدلة وظاهر
كلامهم أن هؤلاء قسروا الجمعة وأنه لا تنصح فيهم الظهر لانها معدلة وشرطها الجماعة لتمامها الا أن يقال
نصح فيهم الظهر لاحتمال انتظار غيرهم لهم الى تمامها وطرق بطلانها لا يضري صحة جمعة القوم راجعه قال
بعضهم وفيما ذكره من اعادة الظاهر جمعة وقسموه كعكسه فلعل هذا مستغنى والوجه أن يقال ان صلاتهم
الجمعة هذه كالنفل المطلق أو سنة كما تقدم في المرض فراجع (قوله من الاربعة) وهم الصبي والعبد والمسافر
والتنفل وهذا صريح في أن الثلاثة الاول معيدون ناوون الجمعة وتقدم ما فيه وخرج هؤلاء الثلاثة
مستوطن أعادها ومسافر أقام بوطنه ومريض حضر بعد أن صليماظهر مما فتتعد الجمعة بهم كما مر قاله
شيخنا وتقييد بعضهم لهم بكونهم زائدين عن الاربعين ليس في محله لان الكلام في الانقضاء كما مر وثلا يلزم
مساواة من هو من أهل الوجوب لغيره فيغوت مفهوم تقييد المصنف بالعبد والصبي والمسافر فتأمل ويتبعه
ان يلحق بهم صبي بلغ وعبد عتق بعد أن صليماظهر مما فراجع (قوله ولو بان الامام جنبا أو محدنا صحت
جمعتهم ان تم المدة بغيره) سواء بان أنه كان محدنا في الصلاة أو في الخطبة أو فيها ما وخرج بالامام غيره
(قول المتن ان بقي اثنان) أي من أهل الكمال على الصحيح كإسباني في كلام الشارح (قوله وان لم يكونوا
سمعوا الخ) زاد الاسنوي فضبة كلام الرافعي وان لم يكونوا من أهل الكمال حين الخطبة له وأفهم ذلك أنه
لا بد أن يكونوا من أهل الكمال وقت الصلاة (قول المتن في الاظهر اذاتم المدة بغيره) قال الاسنوي لو
كان الامام متفلا فقبه القولان وأولى بالجواز لانه من أهل الفرض ولا تقص فيه له وقوله اذاتم

العدد
ممنها خلفهما القولان في محلهما خلف المتنفل الذي تم المدة بغيره أظهر مما الصحة وظاهر انه اذاتم
العبد بواحد من الاربعة لانصح الجمعة جزما (ولو بان الامام جنبا أو محدنا صحت جمعتهم في الاظهر ان تم المدة بغيره) كغيرها والثاني
لانصح لان الجماعة شرط في الجمعة غير ما هو لا يحصل بالامام المحدث ودفع هذا بان لا ينسب عدم حصولها الى موم الجاهل بمحله بل
تحصل له وينال فضيلتها في الجمعة وغيرها كقوله الا كثرون نظر الاعتقاد حصوله لو حكي في شرح المهذب طريقة قاطعة بالاول

وصحبه (والا) أي وان لم يتم الصدقة بغيره ابن ثوبه (فلا) تصح جفتهم جزما (ومن خلق الامام المحدث) أي الذي بان حديثه (راكلم تحسب ركنه على الصحيح) في الجامعة وغبرها مع البناء على حصول الجماعة بالامام (٢٧٧) الحديث لان الحديث لعدم حسابان صلاته

لا يتعمل عن المسبوق
 القراءة والثاني بحسب
 ولا حاجة الى اعتبار العمل
 (العلمي) من الشروط
 (خطبتان قبل الصلاة)
 للاتباع قال في شرح المذهب
 ثبت صلاته صلى الله عليه
 وسلم بعد خطبتين روى
 الشيخان عن ابن عمر قال
 كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يخطب يوم الجمعة
 خطبتين يجلس بينهما
 (وأركانها خمسة جدا لله
 تعالى) للاتباع روى مسلم
 عن جابر قال كانت خطبة
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يوم الجمعة بمحمداته وبثني
 عليه الخديث (والصلاة
 على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم) لأن ما يفتقر
 إلى ذكر الله تعالى يفتقر
 إلى ذكر رسوله صلى الله
 عليه وسلم كالآذان والصلاة
 (ولفظهما) أي الحمد
 والصلاة (متعين) كما جرى
 عليه السلف واختلف
 فيكفي الحمد لله والصلاة
 على رسول الله (والوصية
 بالتقوى) للاتباع روى
 مسلم عن جابر أنه صلى الله
 عليه وسلم كان يواظب على
 الوصية بالتقوى في خطبته
 (ولا يتعين لفظها) أي
 الوصية بالتقوى (على

من الاربعين وقد تقدم نهايتهم لغير الحديث ولولا امام واحد ومثل الحديث النجاسة الخفية وكل ما لا تزم
الاعادة معه وخرج بذلك ما لو بان امرأة ارغختي أو كافرا أو محمداً من كل ما تزم فيه الاعادة فلا تصح
الجمعة لاحد من القوم وان كثروا للزوم الاعادة لهم قل شيخنا الرملي (قوله الحديث) ومثله ما لو كان في ركعة
رائدة ولم يعلم به (قوله الخامس) أي على ما ملكه الحنف وهو السادس على ما ذكره غيره (قوله
خطبتان) (قاعدة) الخطب المشروعة عشر منها ست في غير الحج وهي في الجمعة والعيدين والكسوفين
والاستسقاء وفي الحج أربع وكما بعد الصلاة وجوباً في غير الاستسقاء وجوازاً فيه الا في الجمعة وعرفة وكلاهما
فثمان الا الثلاثة الباقية من خطب الحج (قوله قبل الصلاة) وجوباً بالان الشرط يتقدم على مشروطه قال
شيخنا الرملي وللتمييز بين الفرض والنفل وفيه نظر لا يراد خطبة عرفة ونحوها فراجعه وابدرك الصلاة
من لم يدرك الخطبة واظهر قول الله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانشروا في الارض (قوله للاتباع)
أي المنعقد عليه الاجماع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده من السلف والعلما اذ لم تقع في زمنهم
الا قبل الصلاة ومخالفة الحسن البصري في اجتهاده بجوازها بعد الصلاة شاذة من دودة لانها بعد انعقاد
الاجماع فهي غير معتبرة (قوله حديثه) أي مصدر الحدوم اشتق منه وان تأخر كقوله الحد فلا يكفي لانه
الا لله خلافاً لله وأنى حنيفة ولا نحو الشكر لله ولا غير لفظ الله كالرحمن (قوله والصلاة) أي مصدرها
وما اشتق منه قال شيخنا الرملي ولا يضر فيها صدا الخبر بغيره ولا صرفها الى غيرها ونوزع فيه وخرج نحو الرحمة
والبركة وتندب الصلاة على الآل والصحب (قوله على رسول الله) وكذا بغية أمهات كالعاقب والحاشر
وخرج بأمهاته ضميره كصلى الله عليه وسلم فلا يكفي وان تقدم له مرجع (قوله فتقرر الذي ذكره رسول الله) أي
غالباً فلا يراد بالجمع لوجود المانع فيه باهام التبريك (قوله وانظروا ما منعه من) أي على ما مر وخالفنا غيرهما
للتعبد بلفظهما كما قاله النووي في شرح المهذب (قوله ولو وصية بالتقوى) فلا يكفي التحذير من الدنيا
وغرورها من غير بحث على الطاعة قاله شيخنا الرملي (قوله أي الوصية بالتقوى) لواقصر على لفظ الوصية
لكان أولى لان عدم تعين لفظ التقوى لا خلاف فيه كذا في الاسنوي وظاهر كلام الشارح خلافاً

العدد بغيره الضمير فيه مراح لقول الشارح كل منهم (قوله وان لم يتم العدد بغيره الخ) الظاهر ان
مثل هذا ما لو ترك بعض المأمومين الفاتحة أو آية منها كالسمة وهذا يقع كثيرا في جمع الاربين من
المأمومين المالكية فليقبله (قوله فلا تصح جتمعهم جزءا) أي لفقد العدد وهذا ثابت على عليه ما نقله
الشيخان عن صاحب البيان وأقرانه لو كان الامام متطهر والمأمومون محدثين تحصل الجمعة للامام اه ثم
اذا حصلت للامام فهل يسوغ بمذالك انشاء جمعة للقوم محل نظر (قوله لان الحديث الخ) هذا الكلام
يفيدك ان الحكم كذلك سواء أدرك بعد الفاتحة أم لا وأصرح منه في هذا قول الرافعي رحمه الله فاما غير
المحسوب فلا يصلح لتحمل فيه عن الغير بخلاف ما لو أدرك جميع الركعة فانه قد فعلها بنفسه فتصح على وجه
الانفراد فان الركوع لا يتأباه اه (قوله والثاني بحسب) قال الاسنوي وهذا صحيحه الرافعي في باب صلاة
المسافر (قوله الحديث) منه عقب هذا ثم يقول بوقته لاصونه واشتد غضبه من يده ماله فلا مصل له الخ (قول
المتن والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) الظاهر استحباب الصلاة على الآل (قول المتن متعين) فلو
قال لا إله الا الله لم يكف خلافا للمالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما (قوله لان غرضه ما لو عذ) لم يقولوا في الحمد
ان الفرض منه التمام الفرق (قوله والثاني وقف الخ) عبارة الاسنوي والثاني قاس على الحمد والصلاة
(قوله أي في كل منهما) قال الاسنوي لان كل واحدة خطبة ولا اتباع

المصحيح) لأن غرضها الوعظ وهو حاصل بغير لفظها فبكتفي أطيعوا الله والآخرى وقف مع ظاهر الحديث (وهذه الثلاثة أركان في الخطبتين) أي في كل منهما (والرابع قراءة

أَيْتُ أَحَدَهُمَا (وَقِيلَ فِي الْأُولَى وَقِيلَ فِيهِمَا) أَيْ فِي كُلِّ مَنِهَا (وَقِيلَ لِأَحَدِهِمَا) فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِلِغَتِهِمْ وَكَتَبُوا عَنْهُ
وَيُقَاسُ بِمَحَلِّ الْوُجُوبِ وَعَلَى الْأَوَّلِ قَالُوا فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ يَسْتَعْبَجُ جَعْلُهَا فِي الْأُولَى وَالْأَوَّلُ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى الشَّيْخَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ
سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ عَلَى الْمِنْبَرِ وَنَادُوا بِإِيمَانِكُمْ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْخُطْبَةِ وَذَلِكَ مَعْتَمَدٌ لِلْوُجُوبِ
وَالْتَدْبِيرِ وَصَادِقٌ بِالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا (٢٧٨) وَفِي أَحَدِهِمَا فَقَطْ وَعَيْنُ الثَّانِي الْأُولَى لِتَكُونُ الْقِرَاءَةُ فِيهَا مِقَابِلَةً لِلْعَدَاةِ فِي الثَّانِيَةِ

وَحِكْمُ الْوُجُوبِ وَالِاسْتِعْجَالِ
قَوْلَيْنِ أَيْضًا وَسِوَاهُ فِي الْآيَةِ
الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ وَالْحُكْمِ
وَالْقِصَّةِ قَالُوا لِأَمَامٍ وَيُسَمَّى
كُونَهَا مَفْهُمَةً فَلَا يَكُنِي نَمَّ
نَظَرُ وَإِنْ عَدَايَةٌ وَلَا يَمُودُ
الْاِكْتِفَاءُ بِشَطْرِ آيَةِ طَوْلَةٍ
(وَالْخَامِسُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ
اسْمُ دَعَاءٍ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي
الثَّانِيَةِ) كَمَا جَرَى عَلَيْهِ
السُّلُوفُ وَالْخَلَفُ (وَقِيلَ
لِأَحَدِهِمَا) بَلْ يَسْتَعْبَجُ وَحِكْمُ
الْخِلَافِ قَوْلَيْنِ أَيْضًا
وَالْمُرَادُ بِالْمُؤْمِنِينَ الْجَنَسُ
الشَّامِلُ لِلْمُؤْمِنَاتِ وَبِهِمَا
عِبْرَةُ الْوَسِيطِ وَفِي التَّنْزِيلِ
وَكَانَ مِنَ الْقَاتِنِينَ قَالُوا
الْأَمَامُ وَأَرَى أَنْ يَكُونَ
الدَّعَاءُ مُتَعَلِّقًا بِأَمْرِ الْآخِرَةِ
غَيْرِ مُقْتَصِرٍ عَلَى أَوَّلِهَا
الدُّنْيَا وَإِنْ يَخْصُصُ
بِالسَّامِعِينَ كَانَ يَقُولُ
رَحِمَكُمُ اللَّهُ مَا الدَّعَاءُ لِلْأَمَامِ
بِخُصُوصِهِ فِي الْمَذْهَبِ
لَا يَسْتَعْبَجُ لِمَا رَوَى عَنْ
عُطَاءٍ أَنَّهُ حَدَّثَ فِي شَرْحِهِ
اتَّفَقَ أَهْلُهَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ
وَلَا يَسْتَعْبَجُ وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ
لَا بَأْسَ بِهِ أَذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ
عِجَازَةٌ فِي وَصْفِهِ وَنَحْوُهَا
وَيَسْتَعْبَجُ بِالِاتِّفَاقِ الدَّعَاءُ

(قَوْلُهُ آيَةً) أَيْ كَلِمَةً وَكَذَلِكَ ابْضُرَابُ كَمَا سَبَقَ وَيَجْرِي فِيهِمَا فِي الْفَاتِحَةِ مِنَ اللَّحْنِ وَالْجُزْءِ مِنْهَا (قَوْلُهُ
وَقِيلَ فِيهِمَا) لِأَنَّهُمَا كُنَا فَاشْتَبَهَتْ مَاقِيلُهُمَا (قَوْلُهُ وَنَادُوا بِإِيمَانِكُمْ) أَيْ آيَةً وَنَادُوا إِلَى آخِرِهَا لِأَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ فَقَطْ
لَوْ أَنَّ بَيِّنَاتٍ تَتَضَمَّنُ جَمِيعَ الْأَرْكَانِ لَمْ يَسْتَعْبَجُوا لِأَنَّهَا لَا تَسْمَى خُطْبَةً عَرَفَاءُ وَبِأَيَّةٍ تَتَضَمَّنُ رُكْنَيْنِهَا هَتَبَهُ
أَنْ قَدِمَ بِهَذَا الرُّكْنَ فَقَطْ فَلَوْ قَدِمَ بَارَكْنَيْنِ لَمْ تَكْفِ عَنْ وَاحِدَتِهِمَا إِنْ كَانَ غَيْرَ الْآيَةِ كَالصَّلَاةِ وَالْوَصِيَّةِ
فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا الْآيَةَ وَقَدِمَ هُمَا فِي شَرْحِ شَيْخِنَا كَابِنِ جِهَانِهَا تَحْتَجُّبُ عَنِ الْقِرَاقِ كُلِّ قَدَمَةٍ وَحَدِهِ
أَوْ أُطْلِقَ فِيهِ نَظَرُ فَرَجِهِ (قَوْلُهُ وَالْقِصَّةُ) وَكَذَا الْحِكْمَةُ وَمُسَوِّخُ الْحُكْمِ دُونَ التَّسْلُوتِ وَسَبْعُ قِرَاءَةِ
سُورَةٍ فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى وَلَنْ لَمْ يَرْضَ الْحَاضِرُونَ لَوُزُودَهُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهُ بَعْضُهُمْ وَيُقْبَى أَنْ عَمِلَ
فِيهَا أَذَا لَمْ يَكُنْ تَعْدَدُ لِعِبْرَةِ حَاجَةٍ فِيهِ نَظَرُ لَانِ الْمُتَبَرِّاتِ تَحْرَمُ (قَوْلُهُ وَيُسَمَّى كُونَهَا مَفْهُمَةً) مَعْتَمَدٌ (قَوْلُهُ وَلَا
يَسْتَعْبَجُ) مَعْتَمَدٌ (قَوْلُهُ وَالْمُرَادُ بِالْإِخْلَافِ) أَيْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ التَّفْهِيمِ مُتَدَوِّلاً بِوَلَا يَحْتَاجُ فِي دُخُولِ الْإِنَاءِ فِيهِ
إِلَى قَدَمٍ تَغْلِبُ أَوْ مِنْ حَيْثُ ذِكْرُهُمْ بِخُصُوصِهِمْ وَأَقْلَ مَا يَكُنِي فِي الرُّكْنِيَّةِ دُخُولُ أَرْبَعِينَ فِي دَعَائِهِمْ مِنَ
الْحَاضِرِينَ الْقَدِيمِينَ تَعْتَمِدُ عَلَيْهِمْ الْجَمْعُ وَلَوْ قَدِمَ هَدَمُ فَقَطْ وَبِحَرَمِ الدَّعَاءِ لِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ بِمَغْفَرَةٍ جَمِيعِ ذُنُوبِهِمْ
كَلَامُ (قَوْلُهُ قَالُوا لِأَمَامٍ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ (قَوْلُهُ غَيْرُ مُقْتَصَرٍ) فَيَجُوزُ كَوْنُهُ عَامَالًا لِلنَّبِيِّ وَالْآخَرِ
(قَوْلُهُ لَا بَأْسَ بِالْإِخْلَافِ) مَعْتَمَدٌ (قَوْلُهُ لِأُمَّةٍ الْمُسْلِمِينَ وَوَلَاةُ أَمْرِهِمْ) هُوَ مِنْ هُتَفِ الْعَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ
لَهُ وَلا يَبْتَغِي عِظَمَ كَالسُّلْطَانِ (قَوْلُهُ وَبَشَرُطُ الْإِخْلَافِ) قَدْ عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ نِيَّةُ الْخُطْبَةِ وَلَا نِيَّةُ
فَرْضِيَّتِهَا وَفِي مَعْرِفَةِ كَيْفِيَّتِهَا فِي الصَّلَاةِ فَيُحَارِغُ وَيَشْتَرُطُ كَوْنَ الْخُطْبَةِ ذِكْرًا وَكَوْنُهُ تَصَحُّحَ أَمَانَتِهِ لِلْقَوْمِ كَمَا
قَالَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الزَّيَادِيُّ وَكَوْنُهُ مُتَطَهَّرًا بِإِخْلَافِ الْقَوْمِ كَمَا يَأْتِي وَلَوْ بَانَ عِدَانًا فَكَالْأَمَامِ كَمَا
مَرَّ وَشَرُطُ الدُّكُورَةِ جَارِي سَائِرِ الْخُطْبِ كَالِاسْمَاعِ وَالسَّمَاعِ وَكَوْنُ الْخُطْبَةِ عَرَبِيَّةً (قَوْلُهُ كَلَامًا) أَيْ الْخُطْبَةُ
أَيُّ كُلِّ أَرْكَانِهَا فِي الْخُطْبَتَيْنِ وَلَا يَصْرِغُ فِي الْعَرَبِيَّةِ فِي غَيْرِ الْأَرْكَانِ وَإِنْ عَرَفَهَا (قَوْلُهُ عَرَبِيَّةً) وَإِنْ كَانَ الْقَوْمُ
لَا يَعْرِفُونَهَا وَجَوَابُ مَا سَبَقَ عَنْ الْفَاضِلِ وَلَا يَكُنِي غَيْرَ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْقَوْمِ عَرَبِي (قَوْلُهُ خُطْبَ أَحَدَهُمْ
بِلِسَانِهِ) وَلَوْ غَيْرَ لِسَانِ الْقَوْمِ وَإِنْ عَرَفَهُ وَهَذَا فِي غَيْرِ الْآيَةِ بَلْ يَقِفُ بِقَدَرِهَا كَمَا سَبَقَ فِي الْفَاتِحَةِ (قَوْلُهُ وَلَمْ يَتَعَلَّهَا
بِلِسَانِهِ) وَلَوْ غَيْرَ لِسَانِ الْقَوْمِ وَإِنْ عَرَفَهُ وَهَذَا فِي غَيْرِ الْآيَةِ بَلْ يَقِفُ بِقَدَرِهَا كَمَا سَبَقَ فِي الْفَاتِحَةِ (قَوْلُهُ وَلَمْ يَتَعَلَّهَا
أَحَدُهُمْ عَصَا) صَرِيحُهُ أَنَّهُ لَا يَكُنِي فِيهِمْ تَعَلُّمٌ نَحْوِي وَعَبْدٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِالْاِكْتِفَاءِ بِصِحَّةِ خُطْبَتِهِمَا بِهِمْ
وَأَمَامَتِهِمَا (قَوْلُهُ بَلْ يَصْلُحُ الظَّهَرُ) ظَاهِرُهُمْ لَوْ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَأَنَّهُمْ لَا يُلْزَمُهُمُ السُّبْحُ إِلَى الْجَمْعَةِ فِي بِلَدِهِمْ عَوَا
(قَوْلُ الْمُتَنِّ وَقِيلَ فِيهِمَا) عَلَّلَ بِأَنَّهُمَا يَبْدُلُ مِنْ رُكْنَيْنِ (قَوْلُ الْمُتَنِّ وَالْخَامِسُ مَا يَقَعُ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَا أَعْلَمُ عَلَى
رُكْنَيْنِهِ دَلِيلًا وَلَا عَلَى تَخْصِيصِهِ بِالثَّانِيَةِ (قَوْلُ الْمُتَنِّ وَقِيلَ لِأَحَدِهِمَا) أَيْ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي غَيْرِ الْخُطْبَةِ فَكَذَلِكَ فِيهَا
كَالتَّسْبِيحِ (قَوْلُهُ وَكَانَتْ مِنَ الْقَاتِنِينَ) قَالَ الْبَيْهَقِيُّ التَّنْكِيرُ لِلتَّغْلِيْبِ وَالْإِشْعَارُ بِأَنْ طَاعَتَهُمْ تَقْصُرُ عَنْ
طَاعَةِ الرِّجَالِ الْكَامِلِينَ حَتَّى عَدَّتْ مِنْ جِلَّتِهِمْ وَأَنْسَأَتْهُمْ فَتَكُونُ مِنْ أَيْدِيَةِ (قَوْلُهُ وَإِنْ يَخْصُصُ بِالسَّامِعِينَ)
يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِمُ الْحَاضِرِينَ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا (قَوْلُهُ وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ أَذَا لَمْ يَكُنْ الْإِخْلَافُ) قَالَ ابْنُ
عَبْدِ السَّلَامِ لَا يَجُوزُ وَصْفُهُ بِالصِّفَاتِ الْكَاذِبَةِ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ (قَوْلُهُ وَقِيلَ لَا يَشْتَرُطُ الْإِخْلَافُ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَعَلَّهَا إِذَا

لَأُمَّةٍ الْمُسْلِمِينَ وَوَلَاةُ أَمْرِهِمْ بِالصَّلَاحِ وَالْإِعَانَةِ عَلَى الْحَقِّ وَالْقِيَامِ بِالْعَدْلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَلِجَبُوشِ الْإِسْلَامِ فِي الرُّوْضَةِ بَعْضُ ذَلِكَ عَلَّمَ
(وَيَشْتَرُطُ كُونَهَا) كَلَامًا (عَرَبِيَّةً) كَمَا جَرَى عَلَيْهِ النَّاسُ وَقِيلَ لَا يَشْتَرُطُ ذَلِكَ اعْتِبَارًا بِاللُّغَةِ وَعَلَى الْأَوَّلِ أَنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَصْلُحِينَ مِنْ بَحْسَنِ الْعَرَبِيَّةِ
خُطْبًا أَحَدُهُمْ بِلِسَانِهِ وَيَجِبُ أَنْ يَتَعَلَّمَ وَاحِدَهُمْ الْخُطْبَةَ بِالْعَرَبِيَّةِ فَإِنْ مَضَتْ مَدَّةُ امْتِحَانِ التَّعَلُّمِ وَلَمْ يَتَعَلَّهَا أَحَدُهُمْ عَصَا كُلَّهُمْ بِذَلِكَ وَلَا جَمْعُهُ
لَمْ يَلْزَمُ الظَّهْرَ هَذَا مَا فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ وَهُوَ مَعْنَى عَلَى أَنْ فَرَضَ الْكَفَايَةُ عَلَى الْبَعْضِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ مَا فِي الرُّوْضَةِ كَمَا صُلِّحَ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ

يتعلمها كل واحد منهم وانهم ان لم يتعلموا عصا مبنى على قول الجمهور ان فرض الكفاية على الجميع ويسقط بفعل البعض وسقطت لفظة كل من بعض نسخ الشرح ويدل عليها ضمير الجاع في لم يتعلموا ومعناه اتقن التعلم عن كل واحد منهم وأجاب القاضي حسين عن سؤال ما قلناه الخطبة بالمرية اذا لم يصر فيها القوم بان فائدتها العلم بالوعظ من حيث الجملية وبما افقه ما في (٢٧٩) الروضة كاصلا فيها وسمعوا الخطبة

ولم يهملوا معناها انها تصح (مرتبة الاركن الثلاثة الاولى) كما ذكرت من البداءة بالحد ثم الصلاة ثم الوصية كما جرى عليه الناس وسبأني تصحيح المصنف لعدم اشتراط ذلك ولا يشترط الترتيب بين القراءة والسماء ولا بينهما وبين غيرهما وقبل يشترط ذلك فيأتي بعد الوصية بالقراءة ثم السماء حكاه في شرح المذهب (و) كونها بعد (الزوال) لا يتابع روى البخاري عن السائب ابن يزيد قال كان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام على المنبر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وهرم رضی الله عنهما قال في شرح المذهب في باب هيئة الجمعة ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج الى الجمعة متصلا بالزوال وكذلك جميع الاثمة في جميع الامصار (والقيام فيهما ان قصر والجلوس بينهما) لا يتابع روى مسلم عن جابر بن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحط

النداء منه وأنه لا يسقط عنهم وجوب التعلم بسماعه فراجعه وحرره (قوله مبنى على قول الجمهور) وهو المعتمد خلافا لما قبله عن شرح المذهب وعلم بقوله ولا جهة لهم أنه لا تصح خطبة واحد منهم بغير المربية (قوله) وسقطت لفظة كل (الخ) أي لانه يلزم على عدم اسقاطها أن فرض الكفاية يجب على واحد ولا يسقط الا بفعل الجميع ولا قال به وبذلك بطل قول الاسنوي ان ما في الروضة غلط فراجع (قوله العلم بالوعظ) أي مع كون المربية هي الاصل فلا يرد مثل ذلك في غير المربية (قوله ولا يشترط الترتيب (الخ)) افاد أن ذكر الأركان الثلاثة الأولى ليس قيدا للكلام في أركان كل خطبة مع بعضها لا في أركان خطبة مع أركان الأخرى (قوله بعد الزوال) أي في وقت الظهر من يومها يقينا أو ظنا ولو عبر بذلك لكان أولى (قوله والقيام (الخ)) وعد القيام هنا شرطا لانه خارج عن ماهية الخطبة لان حقيقة الوعظ بخلافه في الصلاة (قوله ولو خطب قاعدا) فصل بسكتة وجوبه او كذا مضطجعا ومستلقيا كالجزء في الصلاة (قوله ويجوز الاقتداء به) والحال أنه صلى قاعدا كما قبله ما بعده ولا يجب سؤاله عن فعوده في الخطبة ولا عن كونه مخالفا في المذهب أولا (قوله فان بان) أي قبل الصلاة وكذا بعد صلاته قاعدا لا مولى قاعدا وتبين أنه قادر لزم إعادة الجمعة للكل وان كان زائدا على الأربعين لان القيام شأنه الظهور فهو كالو بان امرأة مثلا كما مر وانما جعل في الخطبة كالحديث لانها وسيلة كما يأتي فتأمل (قوله كالو بان الامام جنبيا) فلا تلزم إعادة الخطبة لانها وسيلة سواء كان من الأربعين أو زائدا عليهم كما قلناه شيخنا الرملي وقيد شيخنا الزبيدي بالثاني (قوله في الجلوس بينهما) خلافا للأثمة الثلاثة (قوله لم يفصل (الخ)) أي لم يكف الاضطجاع أي من غير سكوت والوجه الاكتفاء بالاضطجاع لانه أبلغ من السكوت الذي يكفي في المضطجع والمستلقي (قوله واسماع أربعين)

علم القوم ذلك: اللسان (قوله ومعناه اتقن التعلم (الخ)) أي فهو من باب هجوم السلب لا من سلب العموم (قول المتن مرتبة الاركن (الخ)) جعل الترتيب هنا شرطا خلافا لنظيره من التيمم والوضوء والصلاة (قوله ولا يشترط الترتيب (الخ)) قال الاسنوي كذا أطلقه الرافعي وقضيته جواز القراءة في أول الأولى والسماع في أول الثانية اهـ (قوله وقبل يشترط ذلك) مرجع الاشارة الترتيب بينهما وبين غيرهما وحينئذ فيلزم هذانعين القراءة في الثانية الآن يقال مراده انه اذا فعلت القراءة في الأولى تكون بعد الحمد والصلاة والوصية وكذا السماء في الثانية يكون بعد الحمد والصلاة والوصية فيها فان فرض تأخير القراءة الى الثانية كانت مع الوصية مؤخرتين عن الحمد والصلاة والوصية في الثانية ثم آيته في شرح الارشاد ولا بين كل واحد منهما وبين غيره وهي مراد الشارح رحمه الله ولا بينهما وبين غيرهما (قوله قال في شرح المذهب (الخ)) فرض الشارح من هذا تيمم الدليل الأول فانه ليس فيه دلالة على بعد الزوال (قول المتن والقيام فيهما) عدة شرطنا بخلاف الصلاة لان الخطبة وعظ بخلاف الصلاة فانها أقوال وأفعال (قوله سواء قال لا يستطيع (الخ)) بحث الاسنوي اختصاص هذا بالفقيه الموافق كافي نظائره (قوله فهو كالو بان الامام جنبيا) قضيته أنه يشترط اصح صلاة القوم وسماعهم أن يكون زائدا على الأربعين وهو ظاهر لأن علمه بحال نفسه اقتضى عدم اعتبار سماعه وصلاته لعله يفقد شرطهما (فرع) لو علموا بحال الصلاة فالظاهر أن الخطبة صحيحة (قول المتن واسماع أربعين) قال الاسنوي هو مفيد لاشتراط السماع من الحاضرين وذلك

خطبتين يجلس بينهما وكان يحط قاعدا فان هجزه من القيام فالأولى أن يستنقب ولو خطب قاعدا جاز كالصلاة ويجوز الاقتداء به سواء قال لا يستطيع القيام أم سكت لان الظاهر انه انما قعد لجزءه فان بان انه كان قادرا فهو كالو بان الامام جنبيا وقد تقسم ونحو الطمانينة في الجلوس بينهما كالأجلوس بين السجدين ولو خطب قاعدا لجزءه لم يفصل بينهما بالاضطجاع بل بسكتة وهي واجبة في الاصح (واسماع أربعين كاملين) عدم من تعقد بهم الجمعة بالاتفاق مع قطع النظر عن الامام

بن يرفع صوت يعلل وعظم المقصود بالخطبة فلول يسمعوها ليعلموا ولم يروا لم يصح ولو كانوا كلهم أو بعضهم لم تصح في الأصح
والشروط أصابع أركانها فقط كاتقاضي في الاقتضاض (والجديد أنه لا يجرم عليهم الكلام) فيها (وبسن الانصات) لها والقديم يجرم
الكلام ويجب الانصات واستدل بقوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ذكر في التفسير أنها نزلت في الخطبة وسميت قرآنا
لا شتا لها عليه والأمر للوجوب واستدل (٢٨٠) لا يلهي ولا يلهي باليهي بساند صحيح عن أنس أن رجلا دخل والنبي

صلى الله عليه وسلم بخطب
يوم الجمعة فقال في الساعة
فأما الناس اليه السكوت
فلم يقل وأعاد الكلام
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم في الثالثة ماذا
أحدثت لها قال حب الله
ورسوله قال أنك مع من
أحببت وجه الاستدلال
أنه لم ينكر عليه الكلام
ولم يبين له وجوب
السكوت والأمر في الآية
للاستحباب جما بين
الدليلين ولا يجرم الكلام
على الخطيب قطعا وقيل
بتردد القولين فيه فخرجا
على أن الخطيبين بمثابة
ركعتين أولا والخلاف في
كلام لا يتعلق به غرض
مهم ناجز فأذا رأى أي
يقع في بر أو عقر بانحب
الى انسان فانذره أو علم
انسانا شيئا من الخير أو نهاه
عن منكر فهذا ليس
بمحرّم قطعا ويجوز للدخول
في أثناء الخطبة أن ينكح
مالم يأخذ لنفسه مكانا
والقولان بعد فعوده على
القديم ينبغي أن لا يسلم
فان سلم صوت أجهه وبجرم تسميت العاطس على الصحيح فيها وعلى الجديد يجوز ان قطعاً ويستحب
التسميت على الأصح ومصحح البقوي وجوب رد السلام ووافقه في شرح المهذب ومرح فيه بكرهه السلام على القولين وحيث حرم
السلام لا ينطلي به جملة المتكلم قطعاً هذا كله فيمن يسمع الخطبة وان زاد على الأربعين أمان لا يسمعها ليعده عن الامام وزاد على
الأربعين السامعين فغيب على القديس وجهان أحدهما لا يجرم عليه الكلام ويستحب أن يشتغل بالله ذكر والتلاوة وأصحهما بجرم للتلا

وان لم يعرفوا معاني ألفاظ الخطبة ولا يشترط طهرهم ولا سترهم ولا كونهم بمحل الصلاة قال شيخنا ولا
كونهم داخل السور والعمران بخلاف الخطيب وهو غير مستقيم لما مر من عدم صحة ما لانها في ذلك ولو
نمنا (تنبيه) يعتبر في الجمعة في الخطوف أصابع ثمانية من كل فرقة أربعون كإثني (قوله بان يرفع) أشار
الى أن هذا هو المراد بالاصابع فلا يصح فيه قولهم ولو بالقوة وانما يحتاج اليه في السماع حتى لا يضر اللفظ مثلاً
قال شيخنا ولا يضر النوم خلافاً لمن جعله كالصوم وما في شرح شيخنا يجب حله على ذلك (قوله أو بعضهم)
أي غير الخطيب لأنه يعلم ما يقول وفارق ما مر في سماع النداء بان المعتبر هنا سماع الحاضرين بالفعل وهناك
سماع شخص ما ولو بالفرض (قوله والجديد أنه لا يجرم الكلام) وحيث قد يندب الاستغناء عنه بالاشارة
ما سكن (قوله الانصات) هو السكوت مع الاصغاء وهو الاستماع فلا ينافي ما مر من وجوب السماع أي
على طريقة الاسنوي القائل بوجوب السماع بالفعل فتأمل (قوله والقديم يجرم) وبه قال الأئمة الثلاثة
وعلى الحرمة في وقت ذكر أركان الخطبة فلا يجرم اتفاقاً قبلها ولا ينهاه ولا بعدها بل ولا بكرة أيضاً ولو بعد
جلوس الخطيب قاله شيخنا واعتمده (قوله ان رجلاً) هو سبيلك الفطافي وهذه واقعة قولية
والاحتمال بعينها كما أشار اليه الشارح (قوله فهذا ليس بمحرّم) بل يجب في الأولين ويندب في الأخيرين
وكذا يندب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع ذكره ولو برفع صوت بلا مبالغة لانها بدعة
منكرة والفقو في الحديث سبق للتغيباً وبحول على غير نحو هذا فراجع (قوله ومصحح البقوي وجوب
رد السلام) على من سلم وهو المعتبر (فرع) يحرم الصلاة اجاباً فرضا وتلقا وكذا سجدة التلاوة
والشكر بعد جلوس الخطيب ولا تنعقد وإن لم يسمع الخطبة مادام يحطّب ولو حال الدعاء للسلطان نعم
نصح التنحية للدخول قبل جلوسه ولو في ضمن غيرها كسنة الجمعة ويجب تخفيفها كصلاة الخطيب
في أثناءها بان لا يستوفى الاكمل ولا يزبد على ركعتين فيها ابتداء وكذا دوماً فلول بخففها بطلت ولو أحرّم
باربع ركعات جلس الخطيب فيها ولو بمرركعتين وجب قطعهما وقال بعضهم له انما هما ولا يصل في غير
لأن الاستماع لا يتحقق الا بمحصول السماع اهـ منقحاً وأقول فيه تأييد لما سلكه الشارح رحمه الله
في تعليق الطلاق على الاقباض حيث قال في قول المتأخر ويشترط لتحقق الصفة وهي الاقباض المتضمن
لقبض اهـ (قوله بالاتفاق) وذلك لان لنا وجهاً باشتراط كون الامام زائداً على الأربعين كما سلف
(قول المتن وبسن الانصات) قال الاسنوي هو السكوت مع الاصغاء وهو الاستماع فلا ينافي ما سبق
من وجوب السماع (قوله واستدل) زاد الاسنوي لانهما بدل من الركعتين على قول مشهور انتهى
أي وكأنهم يؤمّون حال الخطبة (قوله وانها عن منكر) ربما يشكّل على ذلك نسبة لأمر بالانصات
لفوا في حديث اذا قلت لصاحبك ارحمهم رأيت في الروضة انه في مثل هذا نستحب الاشارة ولا ينكح
ما سكن وبه يحصل جواب الاشكال وأيضاً فالفقو يصدق بغير الحرام (قوله وأصحهما بجرم الخ) عبارة
الروضة وفي وجوب الانصات على من لم يسمع الخطبة وجهان أحدهما يجب نص عليه وقطع به الأكثرون

قالوا

فان سلم صوت أجهه وبجرم تسميت العاطس على الصحيح فيها وعلى الجديد يجوز ان قطعاً ويستحب
التسميت على الأصح ومصحح البقوي وجوب رد السلام ووافقه في شرح المهذب ومرح فيه بكرهه السلام على القولين وحيث حرم
السلام لا ينطلي به جملة المتكلم قطعاً هذا كله فيمن يسمع الخطبة وان زاد على الأربعين أمان لا يسمعها ليعده عن الامام وزاد على
الأربعين السامعين فغيب على القديس وجهان أحدهما لا يجرم عليه الكلام ويستحب أن يشتغل بالله ذكر والتلاوة وأصحهما بجرم للتلا
يشوش على السامعين

غيرهم من الكملين
سمعوها ولا وجب في الحرر
بالقوم (قلت الأصح أن
ترتب الأركان ليس بشرط
وافقه أعلم) لحصول
المقصود بدونه (والأظهر
اشتراط الموالاة وطهارة
الحدث) الأصغر والأكبر
(واثبت) في البسند
والتوبع والمكان (والستر)
للعورة في الخطبة كما جرى
عليه السلف والخلف في
الجمعة والثاني لا يشترط
واحد مما ذكر فيها أما
الموالاة فالحصول المقصود
من الوعظ بدونها وأما
الباقى فليشبه الخطبة بالأدنى
فإنها ذكر بتقديم الصلاة
وعلى اشتراط الطهارة فيها
لوسبقه حدث لم يعتد بها
يأتي به منها حال الحدث فلو
ظهر وعاد وجب استئنافا
وان لم يطل الفصل في الأصح
ومستلزمه زيادة على
الحرر مذكورة في الروضة
وأصلها (ونسن) الخطبة
(على منبر) لأنه صلى الله
عليه وسلم كان يخطب عليه
رواه الشيخان (أو)
موضع (مرتفع) أن لم يكن
منبر كافي الروضة وأصلها
لقيامه مقامه في بلوغ
صوت الخطيب عليه
الناس ويسن كون المنبر
على عين المحراب لأن

مسجد لعدم التحية (قوله) وجب في الحرر بالقوم) أي فهي أولى من عبارة المصنف لعدم احتياجها
لتأويل المذكور وفي التعميم بقوله سمعوها أو لا إشارة إلى جعل التقديم وما ترتب عليه ولو طرقتا بلا
الجبد كذلك (قوله) أن ترتب الأركان ليس بشرط) أي في كل من الخطبتين (قوله) اشتراط الموالاة)
أي بين أركان الخطبتين وبين ما لو كانا بينهما وبين الصلاة وهي وإن حلت مما صرح في الانقضاء لم تذكر
هناك بعنوان الشرطية وضبطها للرافعي بما بين صلاتي الجمع كاختصاصه ولا يضرب الوعظ بين الأركان وإن
طال عرفا إلا أن طال بغير الرتبة كالسكوت الطويل (قاعدة) لو سرد الأركان أو أتم أي بهامته في
فان لم يطل فصل بالمتخلة حسب الأولى والأحسن المتخلة (قوله) لم يعتد بالخطبة) يفيد أنه لا يعتد بما فعله في
حال الحدث قطعاً ولا بما قبله إن طال الفصل كذلك مطلقاً وأنه لا يبيّن بنفسه وإن قصر الفصل على الأصح
المعتمد نعم أن استخلف عن قرب واحد من حضر ما مضى في على مفعله الأول إلا في الأغماء فلا يبيّن
خليفته مطلقاً وجوز الخطيب البناء كذا في قوله وفي شرحه لا يكتب في الفصل الآتي آخر الكتاب موافقة
شيخنا الرمي بعدم الصحة في الأغماء هنا مطلقاً (تنبيه) سكتوا عن العجز عن السيرة والطهر عن
الحدث والاحتياط للإشارة إلى أن العاجز عنها لا يخطب بخلاف القيام كما مر كذا قاله شيخنا وفيه نظر بل
الوجه صحة خطبة العاجز عن السيرة كالصلاة الأولى (قوله) من المنبر يفتح فسكون وهو الارتفاع
وسواء في مكان أو غيرها (قوله) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب عليه) أي على منبره وأول من أمر به نبي
الهدارى والذي يجزى بالقوم الرومي كان ثلاث درجات غير المستراح ومن خشب الأثل على الأصح من عشرة
أقوال ولما خطب عليه أبو بكر زل درجة ثم هدر درجة ثم على درجة فله أتولى معاوية لم يحد درجة ينزل
إليها فزاد فيه ست درجات من أسفله فصار تسعاً فلما احترق أبده المظفر صاحب الجين بغيره ثم أبده الظاهر

وقالوا البعيد بالخيار بين الانصات وبين الذكر والتلاوة ويحرم عليه كلام الآدميين وغيره أعني
على التقديم (قوله) فيتخير) هو يشكل على التعليق الذي قبله (قوله) فقول المصنف (الخ) هو مفرغ
على قوله وأصحهما يحرم وقوله وإن زادوا قال الأسنوي رحمه الله اختلفوا في محل القولين فقبيل
أربعون حتى إذا لم يسمعا أتم الجميع ككفر الكفاية وهي طريقة الإمام والغزالي وقيل السامعون
خاصة ومن لم يسمع لم يعد وأصح لا ثم عليه جزأ وهو ما في الحرر وقيل في المأمومين مطلقاً للتلاوة واللفظ وهو
الصحيح في الشرخين والروضة وغيرهما قال وتعمير المصنف محتمل للثلاثة وهو في الأول أظهر ونبه على أن
محل القولين بعد جلوس الشخص فلا يحرم قبل أن يأخذ له موضعا كذلك في حال الدعاء للآلوك كما قاله في
المرشد اهـ وما نسبته للغزالي رأيت في قطعة السبكي ما قد يخالفه في التصوير حيث قال قال الغزالي أن
القولين فيمن عدا الأربعين وأشار إلى أن الأربعين يحرم عليهم الكلام جزأ اهـ وفي نكت العراق
طريقة الغزالي تبعاً للإمام أن القولين فيمن عدا الأربعين وأما الأربعون فيحرم عليهم جزأ ما رجعت
الرافعي رحمه الله فريأت الأمر على ما قال السبكي وقول الأسنوي وقيل في المأمومين مطلقاً الذي في الرافعي
في حكاية هذا المظهر يفة أن القولين في السامعين وفي غيرهم وجهان كما قررهما الشارح المحي رحمه الله (قوله)
كاجرى عليه السلف) استدلى على ذلك أيضاً بأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي عقب الخطبة فلزم أن يكون
منظراً مستقراً والثاني لا يشترط شمل ذلك للحدث الأكبر وهو كذلك قبل القولان في الطهارة وما بعدها
مبينان على أن الخطبة بدل عن ركعتين أم لا قال الإمام لا أرضاهم القطع بعدم اشتراط الاستقبال والوجه
ينقله على اشتراط الموالاة وعدمه لأنه يحتاج أن يظهر بعد الخطبة فتختل الموالاة (قول المتن) على منبر
كان صلى الله عليه وسلم ولا يخطب إلى حذع فله اتخذ المنبر نحو الاله غن الجذع حتى سمع منه مثل صوت
الشرقة ثم أتى صلى الله عليه وسلم فالتزمه فسكن والعشار الأبل التي نحن إلى أولادها (قاعدة) كان

معلوم (ويسلم على من عند المنبر) اذا انتهى اليه كافي المهرى بى سن ذلك (وان يقبل عليهم اذا صعد) المنبر (ويسلم عليهم ويجلس) بعد السلام (ثم يؤذن) بفتح الدال فى حال جلوسه للاتباع فى جميع ذلك روى الاخبارى التأذين حال الجلوس البخارى كما تقدم وما قبله البيهقى وغيره وعبارة المهرى ويجلس ويشغل المؤذن بالاذان كما جلس واذا فرغ المؤذن قام والمراد بصعود المنبر ما فى الروضة وأصلها أن يبلغ فى صعوده الدرجة (٢٨٢) التى تلى موضع الجلوس المسمى بالمستراح وفى المذهب أنه صلى الله عليه وسلم

سكان يقف على الدرجة التى تلى المستراح قال المصنف فى شرحه وهو حديث صحيح وقال فيه ويلزم السامع من رد السلام عليه فى المرتبة وهو فرض كفاية كالسلام فى باقى المواضع (د) بىسن (أن تكون) الخطبة (بليغة) لا مبتذلة ركيكة فانها لا تؤثر فى القلوب (مفهومة) أى قريبة من الافهام لا غريبة وحشية فانها لا ينتفع بها أكثر الناس (قصيرة) لان الطويلة تمل وفى حديث مسلم أطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة بضم الصاد وعبارة المهرى كالوجيز ما تالى القصص أى متوسطة كما عسر به فى الروضة كاصلها وروى مسلم عن جابر بن سمرة قال كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قصدا وخطبته قصدا أى متوسطة (ولا يلتفت بيمينار) لا (شمالا فى شئ منها) بل يستمر على ما تقدم من الاقبال عليهم

بغيره ثم أبدله المؤيد شيخ بغيره ثم أبدله الظاهر خوش قدم بغيره فلما احترق أبدله السلطان الاشرف قاينباى طاب ثراه بالمنبر الرخام الموجود الآن على صفة منبر معاوية تقريباً (قوله أو أمر ترفع الخ) أفاد الشارح أن أول التنويع لا للتخيير فان لم يكن من ترفع أسند الخطيب ظهره الى خشبة أو نحوها كما كان صلى الله عليه وسلم يستند الى الجذع الذى هو أحد سورى مسجده ويقال له العنق بفتح العين لانه اسم للنخلة ويكسر هاء اسم للفصن وذلك قبل عمله المنبر المذكور فلما فارقه المنبر حرك كنهين العشار فترسل صلى الله عليه وسلم اليه والتزمه وخبره بين أن يفرسه فيعوداً خضراً أو يكون فى الجنة معه فاختار الجنة فوعده بها فسكن ثم دفن تحت المنبر الشريف فلما هدم المسجد أخذ ما فى بن كعب فاستمر عنده حتى أكلته الارض (قوله على عين المستقبل للحرب) بعيدا عنه بنحو ذراعين قاله شيخنا الرملى (قوله ويسلم على من عند المنبر) وكذا كل صف من صفى عليه قبل التعلو لا تطلب له التحية ان حضر وقت الخطبة (قوله وأن يقبل عليهم اذا صعد) مستدبر للقبلة لقول فى المسجد الحرام عند الكعبة لانه المطالب فى مقاصد التحديث ولذلك طلب كون المنبر فى صدر المسجد لئلا يلزم استدبار خلق كثير ويندب له استقبالهم من جهة يمينه كما قاله شيخنا تبة بغيره واعتمده فراجع (قوله بفتح الدال) دفع التوهم عود ضميره للخطيب عند كسر هاء ان كان صحيحاً ويعود الضمير للمؤذن العلوم من المقام ويندب كون المؤذن واحدا كالقلم وكان بلال يؤذن بين يديه صلى الله عليه وسلم (قوله وعبارة المهرى الخ) هى أولى من عبارة المصنف لا فادتها بمقارنة الاذان للجلوس لانه الوارد (فرع) اتخذ المرقى المعروف بدعة حسنة لما فيها من الخث على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بقراءة الآية المكرومة وطلب الانصات بقراءة الحديث الصحيح الذى كان صلى الله عليه وسلم يقرأه فى خطبه ولم يرد أنه ولا الخلفاء بعده اتخذوا مرقيا وذكر ابن حجر أن له أصلا فى السنة وهو قوله صلى الله عليه وسلم حين خطب فى عرفة لخص من الصحابة استقصت الناس (قوله بليغة) أى فصيحة جولة (قوله أى متوسطة) فهو المراد من القصير لانه بالنسبة الى الصلاة لما ورد أطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة وحكمته لحوق التأخر (قوله بل يستمر الخ) دفع به توهم طلب استدباره لم أو عكسه ويكره مخالفة ما ذكره كالا احتباء لانه يجلب النوم (قوله ويستحب ان يكون ذلك فى يده اليسرى) من ابتداء طلوعه بعد أخذه من المرقى باليمين كما بدفعه بعد نزوله بها ويكره وقوفه على كل درجة فى طلوعه

منبره صلى الله عليه وسلم أر بع درج منها درجة المستراح (قول الماتن أو أمر ترفع) قلن لم يكن من ترفع أسند الى خشبة ونحوها الحديث الجذع (قوله اذا انتهى اليه) قال الاسنوى لانه يرفقهم (قوله كما جلس) قال الاسنوى أى عند جلوسه وفى نكت العراقي ان النوى قال فى الدقائق ان هذه اللفظة ليست عربية وان العجم أطلقها بمعنى عند (قوله ولا شمالا) زاد الشارح لفظه لانه دفع ما قبل لوالفت بيمين فقط أو شمالا فقط صدق انه لم يلتفت بيمين أو شمالا لغيره على العبارة (قوله من الاقبال عليهم الخ) فلو استدبرهم أو استدبروه كره (فرع) يكره ان يحتج بالامام بخطبه لانه يحجب النوم (قوله فى يده اليسرى) ظاهره حتى

الى فراغها أى بى سن ذلك ويسن لهم ان يقبلوا عليه مستمعين له (ويعتمد على سيف أو عصا ونحوه) روى أبو من داود انه صلى الله عليه وسلم قام فى خطبة الجمعة متوكئا على عصا أو قوس وروى انه اعتمد على سيف قال فى الكفاية وان لم يثبت فهو فى معنى القوس والحكمة فى ذلك الاشارة الى ان هذا الدين قام بالسلاح ويستحب أن يكون ذلك فى يده اليسرى كعادة من يريد الضرب بالسيف والرمى بالقوس ويشغل يده اليمنى بحرف المنبر فان لم يجد شيئا مما ذكر جعل اليمنى على اليسرى أو أرسلها ولا يعيب بها (ويكون جلوسه بينهما) أى الخطبتين

(نحو سورة الاخلاص) أى يسن ذلك وقيل يجب فلا يجوز أقل منه (واذا فرغ) من الخطبة (شرح المؤذن في الإقامة) وبأمر الامام ليبلغ المحراب سمع فراغه) من الإقامة فيشرع في الصلاة والمعنى في ذلك المبالغة في تحقيق الموالاة التي تقسم وجوبها وفي شرح المهذب يستحب له أن يأخذ في التزول من المنبر عقب فراغها ويأخذ المؤذنون في الإقامة ويباغ المحراب مع فراغ الإقامة انتهى فقيه تصرح باستحباب ما ذكرهنا (وبقرأ) بعد الفاتحة (في الاولى الجمعة وفي الثانية المنافقين جهراً) للاتباع (٣٨٣) رواه مسلم بلفظ كان يقرأ وهو ظاهر في الجهر وروى هو أيضاً أنه

كان يقرأ في الجمعة سبح اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث الفاشية قال في الروضة كان يقرأ هاتين في وقت وهاتين في وقت فهما ستان وفيها كاصلها لوترك الجمعة في الاولى قرأها مع المنافقين في الثانية ولوقرأ المنافقين في الاولى قرأ الجمعة في الثانية كي لا تخلو صلاته عن هاتين السورتين (فصل يسن الفصل لحاضرها) أى لمن يريد حضور الجمعة وان لم يجب عليه (وقيل لكل أحد) حضر أولاً ويدل للآول حديث الشيخين اذا جاء أحدكم الجمعة فليغسل أى اذا أراد مجيئها وحديث ابن حبان وأبي عوانة من أنى الجمعة من الرجال والنساء فليغسل وصرف الامر عن الوجوب الى الندب حديث من نوضاً يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالفضل أفضل رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذى ومحمده أبو حاتم الرازى وقوله فيها أى

ودفع الدرج برجلها وغيرها والامرأع في صعوده وهبوطه أوفى الخطبة الثانية والاشارة بيده وأغبرها منه أو من الحاضرين والاكل والشرب بلا عطش كذلك (فرغ) بكرة كراهة قوية كتابة الحفاظ في رمضان وتفرقتها على المصلين وقبولهم لها والمرنى بين الصفوف للسؤال أو غيره والتصدق عليه (قوله نحو سورة الاخلاص) ويندب أن يقرأ فيها شيئاً من القرآن وسورة الاخلاص أولى من غيرها كافي العباب وابن حجر (قوله بحرف المنبر) أى ان لم يمس نجاسة كوقوفه عليه ولا يقبض حرفه ان كان ينجر بجره وعليه أو فيه نجاسة (قوله شرع المؤذن) أى ندا بكبادة الامام ولو غير الخطيب (قوله ويقرأ الخ) أى وان لم يرض المأمومون بهما وقراءة بعض كل منهما أفضل من قراءة سورة غيرهما (قوله جهراً) ولومسبوقاً في ثابته ويقرأ فيها المنافقين مطلقاً وقال شيخنا تبعاً لشيخنا الرملى يقرأ الجمعة فيها ان أدرك الامام في قيام الثانية لعدم تحملها عنه وفيه نظر قال بعضهم وعلى هذا فيجمع معها المنافقون فراجعه (قوله وهل أتاك) وان كانت أطول من سبح لورود مع حكمة لحوق المتأخر كما مر (قوله قرأها مع المنافقين) أى ان اتسع الوقت والا اقتصر على المنافقين أو على بعضها (فرغ) قالوا حكمة قراءة هاتين السورتين كون الاولى فيها اسم الجمعة الموافق لاسم يومها والمنافقين تليها في المحف الشريف والتوالى مطلوب والله أعلم

(فصل) فيما يطلب في الجمعة وغيرها من الآداب ومنها الاغسال المسنونة والمقصود منها ما في الجمعة وغيره نبع (قوله يسن) وقد يجيب بالنذر ويندب الموضوع لذلك الفصل كما صرح به في العباب وكذلك اسائر الاغسال ولو لحائض ونفساء ولم يكن محدثاً والتيمم عند الجبر عن الماء (قوله لمن يريد حضورها) ظاهره وان حرم عليه الحضور كذات حليل بغير اذنه وهو متجه وان خالف بعض شيوخنا فيه غرره (قوله وقيل لكل أحد) فهو كالعيد حتى لليوم وفرق الاول بان غسل العيد للزينة (قوله كل محتمل) وشموله لغيره لعدم اختصاصه بالحاضر (قوله ووقته من الفجر) ظاهره على القولين فراجع على الثاني (قوله وتقرئ به) أصلاً وبدلاً من ذهابه أفضل وان كثرت بحه الكربة ويقدمه على التكبير ان عارضه وبخرج وقته بصمود الخطيب الى المنبر أو بفراغ صلاة الجمعة ولا يبطله حدث ولا جنابة وتندب اعادته (قوله تيمم) أى عن الفصل أى بعد تيممه عن الموضوع ولوجههما في نيته كفي قاله شيخنا (قوله بنية الغسل) قال شيخنا فيقول نويت التيمم بدلاً عن غسل الجمعة ولا يكفي نويت التيمم عن الغسل لعدم ذكر السبب كاسائر الاغسال ويكفي نويت التيمم لظهر الجمعة أو للجمعة أو للصلاة أو عن غسل الجمعة وان لم يلاحظ البدلية ويكره ترك التيمم

من أول الصعود وانظر اذا انتهى صعوده وأخذ في التحول للأقبال عليه هل يكون مبدأ التحول من جهة يمينه أو يساراً م يستوى الامر ان (قول المتن المنافقين) انظر ما حكمتها (قوله مع المنافقين) لو كان الباقي من الوقت ما يسع احداًهما فقط فالظاهر انه يقرأ المنافقين ولو وسعهما فالظاهر البدء بالجمعة (فصل يسن الفصل الخ) (قول المتن لكل أحد) أى فيكون حقاً لليوم (قوله معها) وقوله الفعلة (الضمير فيها راجع لخصلة (قوله في غير أعضائه) الضمير راجع للوضوء (قوله بنية الغسل) فيقول نويت التيمم لغسل الجمعة

بالسنة أخذاً بما يجوز منه من الوضوء مقتصر عليه ونعمت لخصلة أو الفعلة والغسل معها أفضل ويدل للثاني حديث الشيخين غسل الجمعة واجب على كل محتمل أى بالغ والمراد انه ثابت طلبه ندباً لما تقدم (دوقته من الفجر) حديث الشيخين من اغتسل يوم الجمعة وسياً في تمامها (وتقرئ به من ذهابه) الى الجمعة (أفضل) لانه أفضى الى الغرض من انتفاء الرائحة الكريهة حال الاجتماع (فان هجز) عن الفصل لغاد الماء بعد الوضوء أو لقرح في غير أعضائه (تيمم) بنية الغسل (في الاصح) وحاز الفضلة والثاني

وهو احتمال للإمام وجهه الثاني أنه لا يقيم لان الفرض من النسل التتقصي وطلع الروايع الكريمة والتيمم لا يبعد هذا الفرض (ومن
المسنون غسل الصبر الكسوف والاستسقاء) لاجتماع الناس لها كالجمعة وسائر وقت غسل العبد في بابه قال في شرح المهذب في باب حلا
الكسوف ويحل وقت النسل للكسوف (٢٨٤) بوله (و) النسل (لغسل الميت) مسلما كان أو كافرا ذكره في

كالنسل (قوله ومن المسنون) أي من بعضه لانها كثيرة وانما لم يجزوا على القاعدة ان كل ذي
سبب مستقبل مندوب وكل ذي ماض واجب الامن الاغشاء والجنون والاسلام ولا بد من نية السبب في
جميع الاغسال الا في الجنون والاعشاء فينوي فهم ارفع الجنابة أو الحدث الا كبيرا والنسل الواجب لاحتمال
انزله وقد قال الشافعي رضي الله عنه قل من جن أو أزل أو ألحق به الاغشاء قال شيخنا الرملي وبنو يهرغ
الجنابة فيهما وان لم يتصور منه جنابة كسبي وخالفه الخطيب ومال اليه شيخنا الزبيدي لاستحالة ما يضاف
اليه وانما يجب النسل لذلك الاحتمال القائمة للظنة مقام اليقين كافي النوم مع احتمال الخارج لان النسل هنا
له علامة وشأنها الظهور وهي التي وهذا امر دودلن تأمله ولو بان بعد النسل أنه جنب وجبت عادته كوضوء
الاحتياط وفيه نظر خصوصا على ما قاله شيخنا الرملي فتأمل (قوله لاجتماع الناس لها) هو علة لطلب
النسل في أصله وان طلب للفرد (قوله وقت غسل العبد) ويدخل بنصف الليل وفارق الجمعة نظرا
لانساع وقته فيهما (قوله للكسوف بآله) ويخرج بالانجلاء (قوله لغسل الميت) وان كان الفاسل له
حائضا وحرم النسل كالشهيد وأكره كالكافر الحر في وأصل طلبه ان لا تضعف بدن الفاسل بمعالجة جسد خاو
ولذلك يندب الوضوء من تيممه لان فيه من جسده ومثله الحمل لكن بعده وقبل قبله ويندب الوضوء قبله
أي بالكون حله على طهارة وعلى هذا حمل شيخنا الرملي حديث من حله فلبتوضأ بقوله من حله أي أراد حله
ويخرج وقته كمنظيره من غسل الجنون والاعشاء والاسلام وكل غير موقوف بطول الفصل أو الاعراض ولا
يقضي اذا فات كذا قاله شيخنا ويتجه عدم فواته بذلك واذا وجد غسل بعده دخل فيه فتأمل (قوله
والكافر الخ) شمل الاتي اذا غسلها زوجها ويندب له حلق رأسه ولو أتى أو صغيرا قال العلامة البرلسي بعد
غسله وهو الوجه وفي شرح الروض قبله وقال شيخنا الرملي ان أجنب في الكفر فيبطله والافقيه (تنبيه)
قال بعضهم هذه العبارة كاتى قبلها مقابلة والاصل ولن أسلم من كفره ولن أفاق من جنونه أو اغتمائه
ولا حاجة اليه لان الوقت فتفيد ذلك مع طلب المبادرة أيضا (قوله بآله بن أنال) بالثلاثة فيهما وضم
الثلاثة الاولى والهمزة (قوله وهذا الخ) أي طلب الفصل المندوب وحده (قوله وجب) أي مع
المنسوب ولعل أمره صلى الله عليه وسلم لنفسه بذلك كان مع أمره بالواجب ومع علم قيس به وهو الواجب
لما قيل انه كان له اولاد في الكفر ومن لازمها الجنابة (قوله واغسال الحج) زمانا ومكانا ومثله العمرة
كالا حرام ودخول الحرم ومكة والمدينة وحرمها وغير ذلك ومن المسنون النسل للبالغ بالسن وللأعتكاف
وللاذان ولكل ليلة من رمضان ولدخول المسجد الحرام قال ابن حجر وكل مسجود من حلق العانة أو الرأس
وتتف الا با وقص الشارب ونحو الفصد وتغير البدن وكل اجتماع ولو صلاة قال شيخنا الرملي الا الصلوات
الخمس والخروج من الحمام أي عند ارادة الخروج منه بماء معتدل الى البرد وفي سيل واد وكل يوم في أيام زيادة
النيل فيه بل في كل وقت فيها وغير المذكورات (قوله محبة كثيرة الخ) يؤخذ من ذلك أن أفضلها
ما كثرت أحاديثه ومحت ما اختلفت في وجوبه ثمها بحث أحاديثه ثمها تسمى نفعه قال بعضهم وهذا شيء
يتوقف على سبر الاحاديث وقفا ليس منه

(قوله وهو احتمال للإمام) قال الشيخ أبو عمرو بن الملاح في فتاوى الشيخ أبو اسحق والامام والغزالي من
أصحاب الوجوه (قوله كالجمعة) أي فالدليل القياس عليها (قول المتن والنسل لغسل الميت) قال الاسنوي

شرح المهذب لحديث من
غسل ميتا فليغسل رءاه
ابن ماجه وحسنه الترمذي
ومعه ابن حبان والصارف
للأمر من الوجوب
حديث ليس عليكم في
غسل ميتكم غسل اذا
غسلتموه معه الحاكم
على شرط البخاري
(والجنون والمغشي عليه
اذا أفاقا) روى الشيخان
عن عائشة أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يغشى عليه
في مرض موته فاذا أفاق
اغسل وقبس الجنون
بالمغشي عليه (والكافر اذا
أسلم) لأمره صلى الله عليه
وسلم قيس بن عاصم بالنسل
لما أسلم وكذلك ثمانية بن
أنال رواها ابن خزيمة
وحبان وغيرهما وليس أمر
وجوب لان جماعة أسلموا
فلم يأمرهم بالنسل كما هو
معلوم وهذا حيث لم يمرض
له في الكفر ما يوجب
النسل من جنابة أو حيض
فان عرض له ذلك وجب
عليه النسل ولا عبرة
بنسل مضى في الكفر في
الاصح (واغسال الحج)
وستأني في بابه (وأ كدها)
أي الاغسال المسنونة

(غسل لغسل الميت ثم) غسل (الجمعة وعكسه القديم) فقال آ كدها غسل الجمعة ثم غسل غسال الميت

اختلفوا (قلت القديم هنا أظهر ووجهه الا كفرون وأحاديثه محيطة كثيرة) وهي أحاديث غسل الجمعة كما في الروضة منها حديثا الشيخين

سابقين أوله الفصل

(وليس للجديد حديث صحيح واقفاً على) يعني من الأحاديث الطالبة للفعل تأمل الميت بل اغتسل في شرح المذهب على التوفيق في الحديث السابق منها فعل تصحيح ابن حبان له وأورد وجه الرافعي وغيره الجديد بل للشافعي قد عابوا وجوب غسل غسل الميت دون غسل الجمعة واعترض بأن له قد عابوا وجوب غسل الجمعة أيضاً وإن كان هذا غير بيا وذاك (٢٨٥) مشهوراً وعلم عماد كراهة فرد على

القديم في وجوب غسل غسل الميت وندبه كالبه عليه الرافعي وأسقطه من الروضة وذكر فيها من فوائدها اختلاف أن من معه ما يدفعه لأولى الناس به ووجد من يريده لغسل الجمعة ومن يريده لغسل من غسل الميت لا يجما بدفعه (والتكبير إليها) الحديث الشنخين من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أي كغسلها ثم راح في الساعة الأولى فكأنها قرب بدنه أي ولمسة من الأولى ومن راح في الساعة الثانية فكأنها تقرب بقرعة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنها تقرب بكشا أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنها تقرب بجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنها تقرب بيضة فاذا خرج الإمام حضرت الملائكة يسفعون الذكر وروى النسائي في الخامسة كذا يهدي صفورا وفي السادسة بيضة والساعات من طلوع الفجر وقيل من طلوع الشمس قال في شرح المذهب فن جاء في أول ساعة منها

(قوله وليس للجديد حديث صحيح) قال ابن حجر أي متفق على محته ولا حاجة إليه فراجعه (قوله والتكبير إليها) أي ممن يريده حضورها قال شيخنا حيث طلب ولوم من أمر أو تخفى وفي التقييد بالطلب تأمل الوجه الاطلاق كإسراع (قوله ثم راح) قال العلامة البرلسي مقتضاه خصوص هذا الثواب بمن اغتسل والمعتد بخلافه وأصل الرواح لغة السير بعد الزوال وسمى بها هنا لأنه من الغسل بعده وفي حديث آخر سجد كإسراع الإشارة إليه وهو من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر وشئى لم يركبوه من العلم واستمع ولم يبلغ كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صباها وقيامها فقوله غسل بالتخفيف على الأوضح بمعنى غسل بدنه فابعدنا كيداً أو بمعنى غسل حليلته أي أزمها الغسل بوطئه لها لأنه مندوب تلك الليلة لما فيه من غض البصر في السعي الآتي أو بمعنى غسل أعضاء الوضوء أو بمعنى غسل ثيابه أو بمعنى غسل رأسه من دهن استعمله فيه كاهو عادتهم ومعنى بكر تخففاً عما يجمل الحضور ومشدداً بادر بالصلاة أول الوقت ومعنى ابتكر أدرك أول الخطبة وقيل هما بمعنى واحد وهو تعجيل الحضور كما مر والمراد بالخطوات من محل خروجه من بيته مثلاً إلى محل جالوسه في المسجد فلا ينتهي بوصول المسجد خلافاً لبعضهم (تنبيه) يحصل التكبير لمن في المسجد بأن ينهأ بالصلاة ويؤخذ من هذا ومن الرواح فيما مر أنه لا بد من أن يقصد من يريده الحضور أن حضوره للصلاة وإن لم يعرف معنى التكبير وهو ظاهر فراجعه (قوله واحدة من الأبل) شامل للذكر والأنثى فهذه الوحدة (قوله فاذا خرج الإمام) أي لصعود المنبر من نحو خذوة (قوله الذكر) أي الخطبة (قوله كذا يهدي صفورا) وهذه الساعة ساقطة من الرواية الأولى (قوله والساعات من طلوع الفجر) على الصحيح المعتبر وقيل من طروق الشمس وقيل من الزوال وآخرها على كل قول إلى صعود الإمام للمنبر والمراد أن ذلك الزمان يقسم سنة أقسام متساوية كل قسم منها يسمى ساعة (قوله قال في شرح المذهب الخ) هو المعتبر (قوله وعلى هذا القياس) في البقرة والكباش والذباجاة والعصفور والبيضة وحمل حصول هذا الثواب أن استمر في محل الصلاة إلى أن صلى أو خرج بعنود عادن عن قرب والافاته وبحمل له ثواب ساعة عوده وسئل شيخنا عن أسنان تلك الحيوانات فأجاب بأنها كالأهنية فقبله قاله الذباجاة والعصفور فتوقف ثم مال إلى اعتبار الكمال عرفاً في الجميع (قوله ثلاثينوى الخ) تقدم ما يلزم منه جوابه في كلام شرح المذهب

اختلفوا هل هو تعبد أم لنجاسته عند من قال بها ويستحب أيضاً الوضوء لمسه (قوله بل اعترض الخ) ر بما يشير بهذا إلى الرد على الأسنوى رحمه الله في قوله عبر الرافعي بقوله لأن أحاديثه به في القديم أصح وأثبت وهو أصوب من نعتير المصنف اهـ (قوله واعترض) المعترض هو الجال بالأسنوى رحمه الله (قوله فوعلم عماد كذا) يعني قوله وعكسه القديم وقول الشارح رحمه الله روجه الرافعي رحمه الله وعبارته وأعلم أن ما نقلناه يقتضي تردد قوله في وجوب هذا الغسل في القديم لأنه لو جزم فيه بوجوبه لما انتظم منه القول بأن غسل الجمعة أكدم منه اهـ وغرض الشارح رحمه الله من هذا الكلام دفع ما يقال كيف صح الحكم في القديم بأن غسل الجمعة أكدم منه مع أن الجزم بوجوبه في القديم كما أورده الأسنوى وقال أن الرافعي حاول الجواب بمعنى بما سلف عنه قال أعنى الأسنوى رحمه الله وسبب هذه الجحالة أنه عدم إطلاعه على أن للشافعي قولاً بوجوب غسل الجمعة (قوله من اغتسل يوم الجمعة الخ) هذا الحديث يفيد أن هذا الثواب مخصوص إنما يحصل لمن اغتسل (قوله وقيل من طلوع الشمس) قال الرافعي رحمه الله لأن أهل الحساب منه يحسبون

ومن جاء في آخرها مشـ ترك أن في محصل أصل البدنة أو البقرة أو غيرها ولكن بدنة الأولى أكمل من بدنة الآخرة وبه التوسط متوسطة يعني وعلى هذا القياس وفي الروضة كاملها المراد تقريب الدرجات وفصل السابق على الذي يليه ثلاثينوى في القضية ورجلان جاء في طرفي ساعة

(قوله وليس المراد بها الفلكية) وهو كذلك لانها خمس عشرة درجة دائماً ولا الزمانية أيضاً لانها نصف سدس النهار دائماً وأولها من طلوع الشمس الى الزوال ولا ترتيب درجات السابقين لانه بقوت عدد الساعات كاهو الظاهر وتقدم المراد بها (قوله والاخ) أى لان اليوم الثانى مائة وخمسون درجة فى أقصر الايام ونصفه خمس وسبعون درجة فلا يكمل فيه ست ساعات الا مع حصة الفجر واليوم الصايف مائتان ونحو عشر درجات ونصفه مائة وخمسين درجة فهو نحو سبع ساعات بفجر حصة الفجر فتأمل (قوله وفى الحديث اخ) هو دليل للنفي بقوله وليس اخ (قوله ان الامام اخ) وهو الصحيح وحكمته قوة الطهينة فيه وتشوف الناس له ويحصل له ثواب المبكر او أكثر قاله شيخنا لکن ينظر أى فرد من أفراد المبكرين فراجعوه يفنى أن يراد ثواب الساعة التى لو اطلب التأخير لجاء فيها فراجعوه فان بكر فهو كغيره فى البدنة وغيرها (قوله ماشيا) أى فى ذهابه ان لاق به المشى ولم تحصل له مشقة فذهب الخشوع وبخبر فرجوعه لانه انتهاء العبادة وقال الاسنوى يندب المشى فى عودته أيضاً لما ررد أن رجلاً قيل له لا اشتريت لك حماراً تركه اذا أتيت الى الصلاة فى الرضاء والظلماء فقال انى أحب أن يكتب لى أجر عشاى فى ذهابى وعودى فقال له صلى الله عليه وسلم قد كتب الله لك ذلك وأجيب بان ذلك خصوصية لذلك الرجل نظراً لاعتقاده أو بان المراد كتب له مجموع ذلك أى الذهاب وحده جماعين الدليلين من أنه صلى الله عليه وسلم ركب فى عودته ولا يقال ان ركوبه لبيان الجواز لان بيان الجواز فيما يشوه فيه الحرمة وليس كذلك هنا فركوبه لبيان عدم الافضلية فتأمل (قوله لاراكبا) أشار به الى أن المراد بالمشى مطلق المضى ليلالئم ما بعده (قوله فى حديث

وليس المراد بها الفلكية
والالاختلاف الامر باليوم
الثانى والصايف وفى حديث
أبي داود والنسائى بإسناد
صحيح كما قاله فى شرح
المهذب يوم الجمعة نلتنا
عشرة ساعة وهو شامل
لجميع أيامه وذكر المارردى
ان الامام يختار له أن يتأخر
الى الوقت الذى تقام فيه
الجمعة اتباعاً لرسول الله
صلى الله عليه وسلم وخلفائه
(ماشيا) لاراكبا للحدث
على ذلك مع غيره فى حديث

اليوم ويعودون الساعات ورجع الاول بانه أول اليوم شرعاً وبه يدخل وقت الفصل (قوله وليس المراد بها اخ) عبارة الرافعى رحمه الله وليس المراد على الاوجه كلها الاربع والعشرين التى قسم اليوم واللييلة عليها اه فان قلت ما المراد بالساعات باعتبار ما حكاها الشارح عن شرح المهذب قلت قبل جعل كل يوم من أيام الجمعة شتاء وصيفاً مقسوماً على اثنتى عشرة ساعة كأنطق به الحديث الشريف لا الفلكية ولا ترتيب السابق فى الفصل والساعات بهذا المعنى تعرف بالزمانية عند علماء الميقات وهذا الكلام لى فيه بحث من حيث ان الصحيح اعتبار الساعات من الفجر ومن البين ان الحصة من الفجر الى الزوال أزيد من باقى النهار بنحو ثلاثين درجة فيلزم بذات الساعات فيها سواء اعتبرنا الفلكية أم غيرها فليتأمل (قوله والا لاختلف الامر باليوم الثانى والصايف) زاد الرافعى ولغات الجمعة فى اليوم الثانى ان جاء فى الساعة الخامسة اه ووجهه ان الطويل منها تزداد ساعاته وقول الشارح وفى حديث أبي داود اخ دليل لقول الشيخين وليس المراد الفلكية والا لاختلف اخ وفى قطعة السبكي رحمه الله والساعات من طلوع الفجر وقيل من طلوع الشمس وقيل من أول الزوال ويكون أطلق الساعات على اللحظات ويؤيده حديث يوم الجمعة نلتنا عشرة ساعة اخ واعلم ان الساعات الفلكية أربعة وعشرون ساعة بنحو كل ساعة ستة عشر درجة فاذا استوى الليل والنهار كان كل منهما مائة وثمانين درجة فاذا وصل أحدهما بعد ذلك الى نهاية طوله أخذ من الآخر ساعتين ثلاثين درجة فتكون غاية القصر الانتهاء الى عشر ساعات هذا اصطلاح أهل الميقات وعندهم ابتداء النهار من طلوع الشمس والراجح كاعلمت اعتبار الساعات من طلوع الفجر ولا خفاء ان الحصة من الفجر الى الزوال أزيد من باقى النهار بكثير ففى اعتبارنا الفلكية لزم زيادة عدد ساعات الست واختلافها فى الشتاء والصيف وان حملناه على الزمانية بالنظر الى اختلاف البدنة مثلاً كالآل ونقصاً كما أشار اليه فى شرح المهذب فلا يصح ذلك الابان يقسم من الفجر الى الزوال ست ساعات متساوية الاجزاء لکن يلزم زيادة أجزاء كل ساعة من هذه الحصة على أجزاء كل ساعة من ساعات بعد الزوال لطول الحصة الاولى كاعلمت فليتأمل وقول الرافعى رحمه الله ولغات الجمعة اخ لم أدر معناه خصوصاً مع نصيحة اعتبارها من الفجر

رواه أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين (بسكنة) لحديث الشيخين إذا أقيم الصلاة فمليكم بالسكنة وهو بين الراد من قوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة (٢٨٧) فاسموا إلى ذكر الله أي امضوا كما

قريء وفي الروضة كاصلها
تقييد المشي إلى الجمعة على
سكنة بما لم يبق الوقت
وأنه لا يسعي إلى غيرهما من
الصلاوات أيضا (وان يستغل
في طريقه وحضوره) قبل
الخطبة (بقراءة أو ذكر)
أو صلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم والطريق مزيد
على المهرر وغيره وفي التنزيل
في بيوت أذن الله أن ترفع
ويذكر فيها اسمه وفي
الصحيحين فإن أحركم
في صلاة ما دامت الصلاة
تجبسه وفي مسلم فإن أحركم
إذا كان يعمد إلى الصلاة
فهو في صلاة (ولا يتخطى)
رقاب الناس للحدث على
ذلك مع غيره في حديث
رواه أبو داود وصححه ابن
حبان والحاكم على شرط
مسلم قال في الروضة كاصلها
الا إذا كان اماما أو كان
بين يديه فرجة لا يصلها بغير
نخط قال في شرح المنهاج
فلا يكره له التخطي أما الامام
وفره فيمن لم يجد طريقا
إليه فلا ضرورة وأما غيره
فلتفرط الجالسين ورواه
الفرجة بتركها سواء وجد
غيرها أم لا رسوا كانت
قريبة أم بعيدة ولكن
يستحب أن كان له موضع

رواه الخ) هو المتقدم آنفا (قوله بسكنة) وهي التأنى في المشي والحركات واجتناب العبث والوقار مرادف
لها أو هو حسن الهيئة كغض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات يمينا وشمالا ويطلب ذلك
لراكب فيه وفي دابته (قوله بما لم يبق الوقت) أي وقتها بخروجه لو لم يسرع أو بفواتها المسبوق كذلك
ولو في أول الوقت فيجب الإسراع في ذلك كما قاله المحب الطبري اعتمده شيخنا قال وإن لم يبق به الإسراع
ولا يجب السعي قبل الفجر وإن لم يدركه إلا به كعبه الدار (قوله لا يسعي الخ) أي يكره له ذلك بما لم يحش
فوت الجماعة بسلام الامام فلا يسعي لأدراك تكبيرة الاحرام ولا للركعات (قوله من الصلوات) ومثلها كل
عبادة وكذا يندب بخالف الطريق وإن بذهب في الاطول (قوله في طريقه) فلا تكرر القراءة فيها الا
لشغل قلبا وهو يؤخره من الأدلة المذكورة كراهة العبث باليدين (فرع) قال ابن حجر يكره التشبيك
لمن في المسجد ينتظر الصلاة كما في الاي غير ذلك ولو عجزها وعليه حل التشبيك منه صلى الله عليه وسلم في خبر
ذي الدين (قوله ولا يتخطى) أي سواء ألف موضعا لا يصله الا بالتخطي أو لا فيحرم أن يتحقق أدنى لا يحتمل
عادة وعليه حل الحديث والا فلا يحرم وفيه ما يأتي (قوله رقاب الناس) أي الجالسين كإسائي فلا يكره خرق
الصفوف مطلقا (قوله اماما) ومثله كل من يساع بتخطيه لصلاح أو منصب أو جاء أو كان ممن تنعقده الجماعة
ولا يسمع الا بالتخطي بل يجب التخطي في هذه كاسر (قوله فرجة) وهي خلاصة ظاهر أفقه ما يسع واقفا
وخرج بها السعة فلا يتخطى لها مطلقا (قوله ندب أن لا يتخطى) فان تخطى خلاف الأولى (قوله بحيث
الخ) هو بيان للقريبة بأن لا يكون فيها تخطى أكثر من صف فقوله ونحوهما أي الرجلين كالرأتين
والصبيين وقبل المراد به صف آخر وحله على رجل واحد غير صحيح لما يأتي (قوله دخلها) أي ندب باظهاره
سواء رجب سدها أولا (قوله بعيدة) بأن يكون فيها تخطى صفين فأكثر وهذا هو المراد بقول المنهاج واحدا
واثنين وحله على رجل واحد أو رجلين مردود لأن الرجل الواحد ان خلا جانبا أو أوجدهما ومن الجهة
الخالية فلا يتخطى أصلا فهما أو من غير الجهة الخالية في الثانية فهو ممن تخطى صف لا من تخطى رجل فتأمل
(قوله ولا يتخطى) فان تخطى خلاف الأولى وفي المنهاج أنه مكروه وهو غير معتمد (قوله والا فليتخط) أي
ندبا (نبيه) علم بما ذكر أن التخطي يوجد فيه ستة أحكام فيجب أن توقفت الصحة عليه والا فيحرم
مع التأذي ويكره مع عدم الفرجة أمامه ويندب في الفرجة القريبة لمن لم يجد موضعا وفي البعيدة لمن لم يرج
سدها ولم يجد موضعا وخلاف الأولى في القريبة لمن وجد موضعا وفي البعيدة أن رجاسدها ووجد موضعا
على ما تقدم وبياح في هذه لمن لم يجد موضعا (فرع) يكره التخطي في غير الصلاة من مجامع الناس بلا
أذى ويحرم إقامة شخص ولو في غير المسجد ليجلس مكانه فان قام باختياره فلا بأس لكن يكره انتقاله إلى
دون محله نوبا إلى المصلحة كمنحو عالم وقارئ ويجوز أن يبعث من يجلس في مكان ليقوم له منه إذا قسم ويكره
بعث سجادة ونحوها لما فيه من التحجير مع عدم احياها البقعة خصوصا في الروضة الشريفة ولغيره تنعجتها
والأولى أن تكون بغير حل ثلاثي منها (قوله وان يترن) أي من حضر غير المجوز ونحوها (قوله وطيب)
أي لغير محرم وصائم امرأة تزيد الحضور ولو مجوزا كاسر (قوله البيض) وأولاها الجلبدان لم يحش تلويثه
(قول المتن ولا يتخطى) أي ويحرم أن يقيم رجلا ليجلس مكانه فان قام الرجل بنفسه لم يكره لغيره أن يجلس
مكانه ثم أن تقرب من الامام أو انتقل إلى مثل الاول لم يكره والا كرهه أن لم يكن له عزولان الا بشار بالقرب
مكرهه (قول في حديث رواه أبو داود الخ) هو من غسل واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب الخ

غيرها أن لا يتخطى وإن لم يكن موضع وكانت قريبة بحيث لا يتخطى أكثر من رجلين ونحوهما دخلها وإن كانت بعيدة فورا أن يتقدموا
إليها إذا أقيمت الصلاة تستحب أن يقدم موضعه ولا يتخطى والا فليتخط (وان يترن باحسن ثيابه وطيب) قد كرر في الحديث السابق
في التخطي وأولى الثياب البيض فان لبس مصبوغا فصيح فزله

فليس عليه السلام (قوله لا ماصغ منسوجا) فهو بعد البرود هي
منسوجا (قوله الظفر) والشمع للاتباع وروى
البراد في مسنده عن أبي
هريرة أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يقرأ القرآن
ويخصه بغيره يوم الجمعة
قبل أن يخرج إلى الصلاة
(والريح) المسكربة
كالصنان لأنه يتأذى به
شجرة فيزال بالله أو غيره
(قلت) كما قال الرازي في
الفرج (وان يقرأ
الكهف بوزنها وليتها)
أي لحديث من قرأ سورة
الكهف في يوم الجمعة أحله
للمن النور ما بين الجنتين
رواه الحاكم وقال صحيح
للمستند وحديث من قرأ
سورة الكهف ليلة الجمعة
أضاء له من النور ما بين
بين البيت العتيق رواه
الترمذي في مسنده (ويكثر
الثناء) يومها رجاه أن
يصالح ساعة الاجابة في
حديث التبيين بعد
ذكر يوم الجمعة فيه ساعة
لا يوافقها عبد مسلم يسأل
الله شيئا إلا أعطاه إياه وأشار
بهم صلى الله عليه وسلم
في الحديث رواية لمسلم وهي
ساعة خفية ورد تعيينها
أيضا في حديث يوم الجمعة
ثلاث عشرة ساعة السابق
فربما نقسوها آخر ساعة
بعد العصر وفي حديث
مسلم هي ما بين أن يجلس
للإمام أي على المنبر إلى أن

(قوله كالبرود) منها المعروف بالطرح والقيمة عند العوام (قوله لا ماصغ منسوجا) فهو بعد البرود هي
أولى من الساذج وغير الأسود وأول من لا يكرهه ليس غير الأبيض نعم ادامة لبس الأسود ولو في النعال
خلاف الأولى (قوله وازالة الظفر) على ما جرت به العادة وتقييد بعضهم به بشرط أن يلم الغالب وتحصل السنة
بأي كيفية وجدت لكن الأولى في كيفية في الرجلين بما في التحليل في الوضوء وفي اليدين بما في النوى
وقيل أنه ورد في رواية ضعيفة وهو أن يبدأ بسبلة اليمنى على التوالي ويختتمها باليسرى ثم يبدأ باليسرى
ويختتمها باليمنى ونقل في التجارب عن السبكي والبرماوى سواء في اليدين والرجلين أن أزالتهما على خلاف
التوالي أمان من الرمضان يبدأ بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم الإبهام ثم البنصر ثم السبابة على نوال حروف
خوايس يجعل كل حرف من أول اسم أصبح ثم يبدأ بإبهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر
على نوال حروف واو خب على ما تقدم بكرة الاقتصار على إزالة الظفر بدأ وبعضها كالاتعمال في رجل واحدة
ويبقى غسل موضع قم الظفر لما قيل ان الحلك به قبل الغسل يورث البرص ولا يكره القص في غير يوم الجمعة وما
نسب لسيدنا على بن أبي طالب وغيره من كراهته لم تثبت وان كان منظوما (قوله والشعر) من الأبط والعانة
والشارب وغيرها على ما جرت به العادة وتقييد بعضهم المانة باربعين يوما للغالب (تنبيه) خلق الرأس في
غير المولود وإسلام الكافر والنسك للحج والعمر قد عدا لأنه صلى الله عليه وسلم لم يخلق رأسه إلا في نسك
مرتين وقيل ثلاثا (فرع) يكره الفرع ثاقف فزاي مججمة مفتوحة في فهمته وهو خلق بعض الرأس ولو
متعددا (قوله كالصنان) أشار إلى أنه لا فرق بين ربح القم وغيره ولو من الفرع أو الثياب (قوله فيزال)
أي يندابيل وجوبها فبأي كنه قصد اسقاط الجمعة ونحوها وتقدم في إعداد الجمعة ماله تعلق بهذا ونحوه فراجع
منه (تنبيه) هذه المنسويات المذكورة لا تختص بالجمعة بل فيها ما لا يختص بالصلاة كما تقدمت الإشارة إلى
بعضه (قوله سورة الكهف) لما فيها من ذكر أحوال القيامة الواردة أن قبله في يوم الجمعة وهي أفضل من
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وفورده أن من دأب على العشر آيات أو لها من من الدجال (قوله
يومها) وهو أفضل من الليل وبما أصبح أكد والاكثر من قراءتها وأقله ثلاث مرات أفضل (قوله
أضاه) أي غفر له كافي رواية أو كفه الثواب في يوم القيامة قال العلامة السبكي لكن يرد حديث
وغفر له الجمعة الأخرى وفصل ثلاثة أيام وحديث غفر له ما بين الجنتين وغير ذلك وفي رواية لمن قرأها
ليلا زيادة وصلى عليه ألف مرة حتى يصبح وهو في من البلية وذات الجنب والبرص والجذام وفتنة الدجال
لكن هذا ربما يفيد أن قراءتها أفضل من قراءتها نهارا إلا أن يراد مجرد الترغيب والمراد بالجمعتين
الماضية والمستقبلية وظاهره سواء قرأها في إحدى الجمعتين أو فيهما ثم إن كان المراد بالبيت العتيق الكعبة
فلا إشكال فيه على أن المراد بالاضاءة ما مر وكذا أن أريد بالنور حقيقة وباليك العتيق ما في السماء
لاستواء الناس بالنسبة إليه فإن أريد به الكعبة على هذا لزم كثرة نور البعده عنه على نور القريب ولأمانع
منها ويجعل على اختلافه بالكيفية كافي درجات الجمعة أو على مجرد الترغيب (قوله ساعة الاجابة) أي ان
الدعاء فيها مستجاب ويقع ملامح به حالنا فلا ينافي أن كل دعاء مستجاب كإرجاع من عمله (قوله بعد
العصر) لاجتماعه لأنه معلوم من آخر ساعة أو مضر إلا أن جعل ظرفا لا آخر لأنه أكثر من ساعة (قوله
هي ما بين) أي لحظة لطيفة فيما بين جلوس الخطيب على المنبر قبل الخطبة إلى فراغ الصلاة وقيل بين الخطبتين
والمراد كل خطيب فيتعذر بتعدد خطباء ولو في المحل الواحد ولأمانع منه ويحتمل أنها بعد الزوال وأنه
(قوله لا ماصغ) قال البدني وغيره بكرة لبسه ذكره في شرح الروض (قول المتن يومها وليتها) قل
الأذرى وقراءتها نهارا أكد (فائدة) ثبت في صحيح مسلم أن الساعة تقوم يوم الجمعة (قوله أضاه من
النهد) ذكر ابن الرضا بغيره قال والمراد الجمعة الماضية وقيل المستقبلية

تختص الصلاة أي يفرغ منها قال في شرح المهذب بعد ذكر الحديثين وغيرهما يحتمل أنها مشتقة تكون في بعض الأيام في وقت وفي بعضها في وقت آخر كما هو المختار في لية القدر وقال فيه بعد ذكر أقوال التعيين بما ذكر وغيره قال القاضي عياض وليس معنى هذه الأقوال أن حلتا كله وقت هذه الساعة بل المعنى أنها تكون في أثناء ذلك الوقت لقوله وأشار إليه بقوله قال وهذا الذي قاله القاضي صحيح وذكري الروضة في كتب صلاة العبد ين أن الشافعي رضي الله عنه بلغه أنه يستجاب الدعاء في ليلة الجمعة وأنه استحب الدعاء فيها (و) يكثر (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) يوم الجمعة وليتها الحديث أكثر الصلاة على ليلة الجمعة (٢٨٩) ويوم الجمعة من صلى على صلاة صلى الله عليه بهاء عشر ارواه

إذا صادفها هل محل كانت في ذلك الوقت ولا ينافي طلب الدعاء هنا وقت الخطبة ما من من طلب الانصات فيه لانه يراد بالدعاء استحضاره بالقلب كما قاله الباقي أوفيا بعد وقت ذكر الاركان كما قاله الحلبي وهو أظهر لما من من عدم حرمه الكلام وعدم كراهته اتفاقا في غير وقت ذكرها (قوله قال في شرح المهذب) هو خلاف المعتمد كالنبي عليه (قوله صحيح) هو المعتمد (قوله وذكري الروضة الخ) هو اعتذار عن جعل كلام المصنف شاملا لما لم يعمد ذكرها هنا في كلام الشيخين (قوله ويكثر الصلاة الخ) أي لما قيل انه صلى الله عليه وسلم يسمع الصلاة عليه باذنيه في يوم الجمعة وليتها السكن قال ابن الجوزي لم يصح فيه شيء وأقل كثرها ثلثا مرة كما قاله أبو طالب المكي ويقدمها على قراءة القرآن غير الكهف والدخان ويقدم عليها تكبير العبد ولو اقل ليلة الجمعة لان الأقل أولى بالمراعاة كما طلب ترك أخذ الظفر والشعر في يوم الجمعة في عشر ذي الحجة لم يرد التضيعة وترك الطبيب فيه للصائم والمعدة ونحو ذلك (تنبيه) علم عاذا كر أن كل محل طلب فيه ذكر بخصوصه فالاشتغال به فيها أولى من غيره ولو من قرآن أو ما نورا آخر (قوله في تقوية الجمعة) قال شيخنا فان لم تقوت لم يحرم ولو حال الركعة الأولى لموران الحكم مع العلة وفي كلام الأذري عن الشافعي رضي الله عنه ما يدل له وما في كلام شرح شيخنا الرمي بمخالف بعض ذلك لم يعتمده (قوله لاعاته) فهو أمانته وهو دون أم التشاغل وانما يحرم على المالك الاعانة في بيع الحاضر للبادي بان في الاعانة هنا تقويت واجب على الغير وهو لا يجوز فعله وتم تقويت اتساع على الناس وليس المالك ممنوعا منه لجواز ارادته ابتداء وانما يحرم على الشافعي الكلام مع المالك وقت الخطبة لان الكلام لا يتوقف على اتساع بخلاف نحو البيع وشمل كلامهم حرمه التشاغل ولو لمصلحة كشراء ماء طهارة وسائر عورة ودواء مريض وطعامه ونفقة نحو طفل قال شيخنا وهو كذلك وخرج بالمصلحة الضرورة كاضطرار وكفن ميت خيف تغييره فلا حرمه حينئذ ويقدم الولي العقد بلائهم على الرجوع به (قوله بعد الزوال) أي في بلد جرت عادتهم بالتأخير نحو مكة المشرفة فالحق التأخير (قوله بخلافه قبل الزوال فلا يكره) نعم ان كان ممن يجب عليه السعي من الفجر حرم عليه ما يفوت كغيره كعبادة الدار والله أعلم

(قوله بعد ذكر أقوال التعيين) أي الأقوال التي صافها في شرح المهذب (قوله وغيره) الضمير فيه يرجع لقوله بما ذكر (قول المتن التشاغل بالبيع وغيره) هذا يفيدك ان الشخص اذا قرب مثله جدا من الجامع ويعلم الادراك ولو توجه في أثناء الخطبة يحرم عليه أن يمكث في بيته لشغل مع عياله أو غيرهم بل يجب عليه المبادرة الى الجامع عملا بقوله تعالى اذا نودى للصلاة الخ وهو أمرهم فنفطن له (قائمة) قال في شرح المهذب كراهة تشبيك الاصابع في المسجد خاص بمن في الصلاة أو ينتظر الصلاة اه ولمستمع الخطيب اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال في شرح الروض وقضية تغييرهم هذا انه مباح مستوى الطرفين ثم حاول انه خلاف الأولى محافظة على الاستماع ولو احتاج الولي الى بيع مال اليتيم وقت النداء للضرورة فدفع فيه شخص

البيهي باسناد جيد وصح ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين حديث ان من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا من الصلاة على فيه (ويحرم على ذي الجمعة) أي من تلزمه (التشاغل بالبيع وغيره) المزد في الروضة من العقود والصنائع وغيرها (بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب) قال تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع أي اتركوه والامر للجواب وهو بالترك فيصم الفعل وقبس على البيع غيره ما ذكر لانه في معناه في تقويت الجمعة وتقييد الأذان بين يدي الخطيب أي بوقت كونه على المنبر لانه الذي كان في عهده صلى الله عليه وسلم كانت قسم فانصرف النداء في الآية اليه فلا وزن قبل جلوس الخطيب على المنبر لم يحرم

(٣٧) - (قريب وبعيد) - اول (البيع كما قاله في الروضة وكذا ما قبس به قال فها هو حرمته في حق من جلس له في غير المسجد لما اذا سمع النداء فقام له بقصد الجمعة فباع في طريقه أو وقع في الجامع وباع فلا يحرم كما صرح به في التتمة وهو ظاهر لكن البيع في المسجد مكره انتهى ولو تباع اثنتان احد هاهنا من تلزمه الجمعة دون الآخر ثم الآخر أيضا لاعاته على الحرام وفي شرح المهذب عن البندنجي وصاحب العدة كره له وهو شاذ وفيه اذا تباعا وباسما من أهل فرض الجمعة لم يحرم بحال ولم يكره (فان باع) من حرم عليه البيع (صح) يبعه لان النعم منه لم يخرجه منه ويحرمه من العقود (ويكره) التشاغل المذكور (قبل الاذان) المذكور (بعد الزوال والله أعلم) بخلافه قبل الزوال فلا يكره

على البيع في الكراهة
وعلمها

(فصل من أدرك ركوع

الثانية) من الجمعة مع

الامام واستمر معه الى ان

سلم (أدرك الجمعة) أي

لم تقه (فيصلي بعد سلام

الامام ركعة) لانما قال

صلى الله عليه وسلم من

أدرك من صلاة الجمعة

ركعة فقد أدرك الصلاة

وقل من أدرك من الجمعة

ركعة فليصل اليها أخرى

رواهما الحاكم وقال في كل

منهما اسناد صحيح على

شرط الشيخين قال في

شرح المذهب وقوله فليصل

هو بضم الباء وفتح الصاد

وتشديد اللام وتقدم في

الباب ان من لحق الامام

المحدث راكعا لم يحسب

ركعته على الصحيح

فاستغنى به عن التقييد

هنا بغير المحدث (وان

أدرك) أي الامام (بعده)

أي بعد ركوع الثانية

(قائه) الجمعة لفهوم

الحديث الاول (فيم بعد

سلامه) أي الامام (ظهر

أربعا) وفيه حديث من

أدرك الركوع من الركعة

الاخيرة يوم الجمعة فليص

اليها أخرى ومن لم يدرك

الركوع من الركعة الاخيرة

فليصل الظهر أربعا رواه

(فصل) فيما يدرك به الجمعة وحكم الاستخلاف والزحاة وما يبيع ذلك (قوله ركوع الثانية) أي مع
سجدها ومع استمرار القوم فيها وان بطلت صلاة الامام في التشهد بعد ما وقفه بالاستمرار لاجل
ما بعده وليس شرط ان يجز عليه الفارقة كغيره ولومن الاربعين ان علم ان بقائه معه يخرج عن الوقت ولو
شك وهو مع الامام في سجدة فعلها فان فرغ منها قبل سلام الامام تمت جعته والآن يظهر ولو أدرك الركعة
مع نفسه حسبته كالأحرار فاستخلفه الامام قبل الركوع وفيه ولا تدرك بادرا كذا في ركعة قام الامام لها
سهوا بل لا يجوز لها متابعته فيها فان تابعه علمها عدا بطلت صلاته والا فلا تبطل ولا تحصل له الجمعة وان انتظره
القوم وقال ابن عبد الحق وابن حجر تحصل له وفيه نظر نعم ان علم ان قيامه لها الجهر ركن تركه مثلا وجب عليه
القيام معه ويدرك بها الجمعة ان انتظر القوم الامام والا فلا وعلى هذا العلم القوم بترك الركن هل يجب عليهم
القيام معه أيضا ظاهر كلامهم أنه لا يجوز ولو كان الركن مما يلزمهم استئناف الصلاة بتركه كالفاحة أو بعضها
فالقياس وجوب الاستئناف عليهم معه لان صلاتهم باطلة فراجع ذلك وحوره (قوله لم تقه) دفع به ابهام
كلام المصنف ان الجمعة تحصل له بترك الفاتحة المعالوم انتفاؤه مما بعده (قوله لانما قال) ويحجر فيها لو اقتدى
بهذا المسبوق في هذه الركعة أو بعون ناوين الجمعة حصلت لهم الجمعة كذا أفنى به الشهاب ابن حجر وخالفه
شيخنا الرمي فافتي بانقلاب صلاتهم ظهر او تخونها أو بعان كانوا جاهلين والام ينقض احرامهم من أصله
وهو الوجه الوجه بل وأوجه منه عدم انعقاد احرامهم مطلقا فتأمل (قوله لم تحسب ركعته) أي الا ان كان
أدرك معه قراءة الفاتحة فتحسب له لانه لم يتحمل عنه شيئا ومثله المتباطي بأن حضر احرام الامام وأول
قيام الثانية ولم يحرم حتى ركع الامام فانه ان قرأ الفاتحة وأدرك الامام في الركوع أدرك الركعة والجمعة
والا فتبطل صلاته وحده ان كان زائدا على الاربعين والابطلت صلاة القوم أيضا فراجع (قوله أربعا)
تأ كيد دفع نوحهم أن الجمعة تسمى ظهر مقصورة ولو أدرك هذا المسبوق جمعة صحيحة وجب عليه فعلها
وتنقلب ظهر المذكورة فعلا مطلقا قال شيخنا الرمي (قوله موافقة للامام) أي بحسب ما هو شأنه الاصل فلا
يرد ما لو كان محرما بالظهر بنحو سفر ونية الجمعة جائزة قلن لا تلزمه وواجبة على من تلزمه كذا قالوه وهو شامل
لمن علم ضيق الوقت عن الركعتين بعد سلام الامام وفيه نظر كما قاله بعض مشايخنا والوجه في هذه وجوب نية
الظهر ولا تصح نية الجمعة كما تقدم وبدل له تعليلهم بأن اليأس انما يحصل بالسلام اذ قد يتذكر الامام ترك ركن
فيأتي بركعة فيدرك ذلك المسبوق الجمعة أي اذا صلاها المسبوق معه والقوم ينتظرونه كما تقدم مع ما يتعلق به
الا تدرك مع ضيق الوقت فتأمل وقفا شاروا بهذا التعليل بعد الاول الى وجوب نية الجمعة على المسبوق وان لم

من أهل الجمعة دينار او دفع فيه شخص من غير أهلها نصف دينار فهل يجب الادول أو الثاني احتمالا نلروا في
(فصل من أدرك ركوع الثانية الخ) (قوله واستمر معه الى ان سلم) هذا توطئة لقول المتن فيصلي بعد سلام
الامام ركعة وليس بشرط اذ لو فارق في التشهد هتجت الجمعة كما صرح به الجلال الاسنوي وهو ظاهر نعم
لو أحدث الامام في التشهد فيحتل عدم صحة جمعة المسبوق لعدم تحقق التبعية لجمعة الامام وسيأتي في أول
الحاشية المستورة بذيل الصفحة أي على قول الشارح لانه لم يدرك وهي في الصفحة الثانية وأول كلام
الحشي زاد السبكي في قطعه ان السبكي رحمه الله حاول ذلك حتى في حق من أدرك أول الثانية وهذا كله
مشكل فقد قال الاصحاب ان من اقتدى بالامام في الثانية ثم استخلفه فاقضى به شخص فيها أتم الخليفة
الظهر والمقتدى بها الجمعة وظاهره كآثر ان المقتدى به يتم الجمعة حينما أدرك معه الركوع والسجود سواء
بطلت صلاة الخليفة بعد ذلك أم لا وذلك دليل ظاهر على حصول الجمعة للأمام في مستلثنا ولا يضره حديث
الامام فليستأمل (قول المتن فيم) يفيد انه لا حاجة الى استئناف نية

يكن الامام ناو باها كاسر وقد علمت جوابه وأنه لا حاجة اليه وبخرج عن التعليق كقوله بعضهم ما لو كان
المسبوق والامام من انلزمهم الجمعة وقد نوى الامام الظهر فلا يلزم المسبوق نية الجمعة في هذه الاولى بمصر
وظاهر كلامهم بخلافه واذا قام الامام الذي نوى الظهر لا تمام صلاته فلم يسبوق العالم بحاله أن يقوم معه
وبدرك الجمعة أنتم ركعة قبل سلام القوم وتوقف اليأس هنا على سلام الامام لانه فيمن تلزمه الجمعة وهو
لا يجوز له الاحرام بغيرها مع امكان ادراكها كاسر فلا يخالف ما صرح من حصول اليأس برفع الامام رأسه من
ركوع الثانية لانه فيمن لا تلزمه من المعذورين فلا يقف عليه فضيلة أول الوقت بانتظاره الى فراغها (قوله
تمة) هي مفهوم ما ذكره أو لا بقوله واستمر معه لمناسبة كلام المصنف كاسر (قوله كرعاف) وبجاسة وقعت
عليه وتعد دفعها حالا وكذا الأسماء لانه من الحدث بخلافه في الخطبة كاسر (قوله جازله) أي للامام فلا
يجب عليه مطلقا ولا على القوم فيندب لهم الا في الركعة الاولى من الجمعة فيجب عليهم الاستخلاف فيها
ويجب امتثال من أر بدتقديمه في هذه لتوقف محضتها على الامام ويجوز في غير الجمعة استخلاف أكثر من
واحد ليصل كل واحد بجماعة الا ان سبق خليفة لا يحتاجون معه الى تجديد نية فيمتنع على غيره بما ينقطع
القدرة به ولو تعدد الخليفة في غير السابق المذكور قدم خليفة الامام الراتب ثم خليفة القوم ثم خليفة الامام
غير الراتب ثم من استخلف نفسه ثم ان كان الخليفة هو الراتب قدم مطلقا كما قالوا وفيه نظر فتأمل وحوره
ويمكن ان يصور بما اذا وقع خليفتان أو ثلاثة معا ولو تعدد الخليفة من نوع كأن استخلف الامام اثنين مثلا
تساقتا ان وقعا معا الاقدم الاول (تنبيه) خروج الامام بالحدث عمدا يبطل صلاة المأمومين عند أبي
حنيفة رضي الله عنه (قوله بجمونها وحدا) فلا يصح الاستخلاف على هذا الوجه المرجوح وفي استخلاف
المقتدى في غير الجمعة طريق قاطع بصحته (قوله بجمونها ظهرا) أي على هذا الوجه المرجوح أيضا ويكون
ما وقع عند أبي جواز فواتها وان أمكن فعلها (قوله يشترط حصول الاستخلاف) أي الذي لا يحتاجون
معه الى تجديد نية (قوله فلا فعلوا) ركنوا ولو قوليا أو فصيحا وكذا الوطال الفصل عرفا وقدره شيخنا بما يوسع
الركن المذكور وخروج بالركن فعل مادونه فلا يمنع ولا يلزمهم اعادته (قوله امتنع الاستخلاف) أي في غير
الجمعة بالتجديد نية وفيها مطلقا وتبطل ان كان في الركعة الاولى ولا تلتبظ ظهر لانه كاستخلاف غير المقتدى
(قوله مقتديا به) ولو صورة فقوله قبل حدثه أي قبل ظهوره وان كان حالة الاقتداء محدثا كما تقي به الشهاب
ابن حجر (فرع) الاستخلاف في الخطبة كالصلاة فلا يستخلف في أثناء الامن حضرا ماضى منها

(قول المستن جازله الاستخلاف في الاظهر) وذلك لان غاية أمره الاقتداء بامامين وقد ثبت ذلك في
استخلاف أبي بكر رضي الله عنه مرتين الاولى حين ذهب صلى الله عليه وسلم ليصلح بين بني
عمر بن الجوح والثانية في مرض موته صلى الله عليه وسلم واستدل الثاني بانه صلى الله عليه وسلم لما ذكر
أنه جنب لم يستخلف وقال مكانكم حتى رجع وأما قضية أبي بكر فذلك من خصائص رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذ لا يليق أن يتقدم أحد عليه ورد بان رواية البخاري صريحة في أن الجنابة كانت قبل الاحرام
وعلى تقدير البعدية فذلك لبيان الجواز وأيضاً قصة المرض آخر الامر من فسكون ناسخة وأما دعوى
الخصوصية فيمنعها انه صلى الله عليه وسلم أشار الى أبي بكر ان ثبت مكانه فترك ذلك أدباً منهم بطرق دليل
الاول كما قال السبكي ان أبي بكر لم يخرج نفسه من الصلاة فلا ينهض دليلة على جواز الاستخلاف عند
بطلان صلاة الامام قال فالاولى الاستدلال باستخلاق عمر رضي الله عنه حين طعن لعبد الرحمن بن عوف
رضي الله عنه اه وخالف شيخنا في شرح الروض فجعل استخلاف من بطلت صلاته مستفاداً بالاولى
من قصة أبي بكر رضي الله عنه (فائدة) خروج الامام بحدث عمداً بطلت صلاة المأمومين عند الحنفية (قوله
بجمونها ظهرا) أي ولا حرج عليهم في ترك الجمعة للعذر هذا معنى كلامهم فيما يظهر

الظهر لانها التي يفعلها
(تمة) من صلى الركعة
الاولى مع الامام ثم فارقه
بعذر أو بغيره فقلنا بالراجح
انه لا تنصر المفارقة أتمها
جمعة كالأحداث الامام في
الثانية (واذا خرج الامام
من الجمعة أو غيرها) من
الصلاة (بحدث أو غيره)
كعراف (جاز) له
(الاستخلاف في الاظهر)
فيتم القوم الصلاة مقتدين
بالخليفة من غير استئناف
نية القدوة كإسباني والثاني
يقول بجمونها وحدا فاني
الجمعة ان كان الحدث في
الاولى بجمونها ظهرا أو في
الثانية في بجمونها ظهرا من
لم يدرك مع الامام ركعة
وعلى الاول قال الامام
يشترط حصول الاستخلاف
على قرب فلا فصل ولا على
الانفراد ركناً امتنع
الاستخلاف بعده (ولا
يستخلف للجمعة الا مقتدياً
به قبل حدثه) لان في
استخلاف غير المقتدى

ولا بعد فراغها للصلاة الامن حضرها من أولها قاله شيخنا الرمي وفي الثانية نظر ظاهره والوجه خلافه (قوله ابتداء جمعة الى آخره) أي والابتداء المذكور بمنع وان كان حكماً كما استخلاف المسبوقين من يتم أو جاز التعمد لعدم الحاجة اليه هنا وهذا ان نوى الخليفة الجمعة وان لم يلزمه فان نوى الظهر لم يصح نيته ان كان ممن يلزمه كما مر والاحت وتسنر الجمعة فيه فراجع (قوله ولا يشترط الخ) وكذا لا يشترط توافق نظم صلاته لصلاة الامام أو القوم لوجود ربط الاقتداء قبله فلا يخالف ما يأتي (قوله أدرك الركعة الاولى) أي أدرك ركوعها مع الامام وان أحرم فيه أولم يقرأ شيئاً من الفاتحة قبله ولو أحرم معه في القيام لم يشترط ركوعه معه لكن لا يركع الخليفة الا بعد اتمام فاتحته وان استخلفه الامام بعد اتمام فاتحته نفسه (قوله في الاولى) كاعتدالها وسجودها (قوله فيمنها ظهر) ويكون الاستخلاف ولو من نفسه خلافاً لابن حجر عنده في فواتها ومعلوم انه لا بد ان يسكن زائداً على الاربعين والام تصح جمعهم وعلم من التعليل بقوله لانه لم يدرك مع الامام ركعة أن الخليفة لو لم يدرك الركعة الاولى وأدرك الركعة الثانية بركوعها وسجودها مع الامام بان استخلفه بعدها انه يدرك الجمعة كما قاله البغوي وهو المعتمد فقول شيخ الاسلام وقضيته الخ ممنوع لانه مبني على التعليل بأن لم يدرك الاولى وليس هو كذلك فتأمل وانما اشترطوا هنا ادراك جميع الركعة الثانية مع الامام واكتفوا في الاولى بادرار الركوع لتوقف صلاة القوم على امام في الاولى دون الثانية (قوله ويراعى المسبوق الخ) علوه بأنه ألزم ذلك بالاقتداء بالامام ولذلك لا يحتاجون معه الى تجديدية ومقتضاه أن غيره لا يراعى الا نظم صلاة نفسه ويجب على القوم موافقته فيها وفيه وان كانوا في غيره على ما تقسم في اقتداء المصلي في أثناء صلاته بغيره وهو كذلك والمراعاة مندوبة في المندوب للامام الاصلي من

ابتداء جمعة بعد انعقاد جمعة وذلك لا يجوز (ولا يشترط) في جواز الاستخلاف (كونه) أي القندي (حضر الخطبة ولا الركعة الاولى في الاصح) فيها (وقيل يشترط حضوره الخطبة وان لم يسمعها وقيل يشترط ادراكه الركعة الاولى وان لم يحضر الخطبة ثم) على الاصح (ان كان أدرك) الركعة (الاولى تمت جمعهم) أي القوم الشامل له سواء أحدث الامام في الاولى أم في الثانية كما قاله في المحرر وغيره (والا) كان اقتدى في الثانية (فتتم) الجمعة (لهم) دونه (أي غيره) في الاصح (لانه لم يدرك مع الامام ركعة فيتمها ظهراً والثاني تم لانه صلى ركعة في جماعة (ويراعى المسبوق) الخليفة

(قول المتن حضر الخطبة) أما السماع فلا يشترط قطعاً (قوله وقيل يشترط) أي كما لا يصبغ ابتداء امامة من لم يحضر الخطبة (قوله وقيل يشترط ادراك الركعة الخ) أي ليسكون مدرراً للجمعة وعبر الشارح بالادراك في هذه المسئلة لان مجرد حضور الركعة الاولى ليس كافياً ولذا قال الاسنوي الصواب أن يقول ولا ادراك الركعة الاولى (قوله كان اقتدى في الثانية) عبر بالكاف اشارة الى ان مثل ذلك ما واقتدى في الاولى بعد فوات الركوع (قول المتن) انه نظر هل يشترط في هذا أن يكون زائداً على الاربعين (قوله لانه لم يدرك الخ) زاد السبكي في قطعه بخلاف ما اذا استمر مأموماً الى آخر الصلاة فانه اذا أدرك ركعة جعل تبعاً للامام في ادراك الجمعة والخليفة امام لا يمكن جعله تبعاً للمأمومين وبخلاف ما اذا أدرك في الركعة الاولى وأحدث الامام فيها لان الاقتداء في الاولى أكد وأقوى فانه لا يتوقف على تمام جمعة الامام قال ومن هذا الفرق تستفيد أن من أدرك من أول الركعة الثانية أي بعد السجود وأحدث الامام في التشهد لا يدرك الجمعة وان شرط ادراكها بركوع الثانية ان يستمر مع الامام الى السلام اه أقول فعل الشارح رحمه الله نظر الى ذلك فقال فيما سلف واستمر معه الى ان سلم لكن السبكي كاري انما شرط بقاء الامام الى السلام لابقاء المأموم معه وهذا يصدق بأن يشاركه في التشهد ويستمر معه الى ان سلم فتأمل بقى شيء شخص أدرك الامام را كماً في الاولى فأحرم خلفه واستمر معه فسدت صلاة الامام عقب الفراغ من سجود الاولى لا حسب أحد يتوقف في حصول الجمعة لهذا المسبوق كبقية القوم ومن البين ان جمعة انما صححت تبعاً لامامه وقد خرج امامه من الصلاة فلم يضره وهذا عند التأمل ربما ينزع فيها حوله السبكي لأن لا يجب بان الاقتداء في الاولى كدكا سلف ثم قضية كلام السبكي ان المسبوق لو أدرك مع الامام ركوع الثانية وسجودها ثم استخلفه يتم ظهراً وفيه نظر ويضي ان يتم جمعة كما مضى عليه شيخنا في بعض نسخ شرح المنهج ونقله عن البغوي (قوله والثاني تم لانه صلى ركعة في جماعة) أي كالسبوق

(تكملة صلاة) المستخلف فاذا صلى بهم (ركعة تشهد) جالسا (وأشار إليهم) بعد التشهد عند القيام (ليفارقوه) بالنية ورسوا (أو ينتظروا) سلامه بهم وهو الأفضل كما قاله في شرح المذهب ويأتي بثلاث ركعات أو ركعة على الخلاف ولو اقتدى به مسبوق في الركعة التي صلاحها بهم صحت له الجمعة بناء على صحة الجمعة خلف الظهر وهو الراجح (٢٩٣) ونصح بعضهم بكل حال لأن لم

الاقوال والافعال ومنها سجود السهو وان حصل السهو قبل اقتدائه واذا سجد بهم وانتظروه بعده فينبغي أن لا يعيده معه أيضا فوله في آخر صلاة نفسه فيمتنع عليهم موافقته فيه على الوجه وكذا مراعاته مندوبة في الواجب من الاقوال وانما تجب في الواجب من الافعال فقط قاله شيخنا واعتمده من تناقض في كلامهم كثير ف قوله تشهد أي ندبا وجالسا وجوبه بغير الواجب وفي شرح شيخنا الرمي تناقض يعرفه الواقف عليه (قوله وأشار إليهم) أي ندبا (قوله أو ينتظروا) وجاز لكل منهم الانتظار مع أنه ليس محل جلوسه لو كان منفردا مراعاة للإمام الاصل على أن جلوسه مطلوب منه اما وجوبا أو ندبا فهم فصولا فقه في الجلوس مطلوب له فلا يخالف ما قرئ في سجود السهو كقوله اقبل فراجعه (قوله بثلاث ركعات) على الاصح السابق من أن الجمعة لا تتم له أو ركعة على مقابله (قوله في الركعة الخ) وكذا في التي بعدهما من بقية صلاته حيث انتظر القوم سلامه حتى لو اقتدى به في ثانيته لا يجوز له القيام معه في رابعته بل يجب عليه نية المفارقة عينا لأنه ليس محل جلوس الخليفة ولا الإمام الاصل ويسلم لنفسه تمام جعته وهذا الذي اعتمده شيخنا خلافا لمن منع صحة الاقتداء عليه كالرعي وغيره زاعمين بأن الاقتداء الحكمي لا يعتبر الا ان سبقه اقتداء حقيقي ولو جاء مسبوق فرأى الإمام قد سلم والقوم في الركعة الثانية وجب عليه الاقتداء بواحد منهم وتم له الجمعة كذا أفنى به ابن حجر كما مر فراجع فان فيه نظرا ظاهرا ولعله سهواً وغفلة (قوله وقوله ليفارقوه الخ) جواب عن قول الاسنوي التخيير لا يصح أن يكون ناشئا عن الإشارة لأنه لا يفهم منها خصوص صاع البعد وعدم الاستقبال فكيف جعله المصنف ناشئا عنها انتهى (قوله فيها) أي في الركعة الاولى وهو قيد لمحل الخلاف كما سيذكره (قوله غير مقتدبه) أي وهو يصلي أيضا وهذا يراد في نظم صلاة نفسه كما مر فلا حاجة لما تردد فيه بعضهم هنا موافقة للنظم والفورية هنا شرط لعدم احتياجهم لنية اقتداء فيجوز الاستخلاف مع مخالفته وبعد طول الفصل لكن يحتاجون في جواز المتابعة الى نية اقتداء كما مر ولا عبرة بمخالفة نظم المأمومين حيث توافق نظم الإمام والخليفة (قوله ولو استخلف) أي في غير الجمعة لأنه المقسم والظرف بقوله في غير الاولى متعلق باستخلف (قوله جاز اتفاقا) أي بخلاف سواء وافق في نظم الصلاة أم لا فليس كغير المقتدى المتقدم (قوله ويراعى الخليفة) أي المذكور أنه كان مقتدياه قبل استخلافه كما مر شذابه ما بعده ويصرح به ما تقدم (قوله بقنت فيها) ولوزك هذا القنوت لم يطلب منه سجود السهو (قوله ويقعد للشهد) أي وجوبه بالانتماء في الافعال كما مر (قوله وبأني به) أي ندبا كما مر (قوله أظهر مما سمعته) هو المعتمد (قوله ويراقب المأمومين الخ) أي ليرجع إليهم في كيفية صلاة الإمام قبله فليس هذا معاصر في قولهم انه لا يرجع

(قول الماتن نظم صلاة المستخلف) أي لا ينظم صلاة نفسه (قول الماتن تشهد جالسا) قال الاسنوي الظاهر عدم وجوب التشهد كما يفهم من تفسير المؤلف بالنظم لأن حاله لا يز يدعى بقاء امامه حقيقة قال بل للنجاة بضمان القعود غير واجب لان المأموم يجوز له المفارقة بعد ادراك ركعة من الجمعة فهذا أولى ونبيه عليه انه يجوز للخليفة بضمان يقدم من يسلم بهم (قوله بكل حال) أي سواء قلنا نحصل للخليفة الجمعة أم لا (قوله كما قيل) يريد الإمام الاسنوي رحمه الله حيث اعترض بان التخيير لا يفهم من الإشارة لاسماع الاستدبار وكثرة الجمعة (قوله اتفاقا) أي بخلاف الجمعة كما سلف الخلاف فيها (قوله ويقعد وبأني به) ظاهره الوجه بوقف بشكل على ما سلف نقلناه عن الاسنوي في بحثه عدم الوجوب في خليفة الجمعة

أرجح ما دللنا في شرح المذهب أقسمها انه لا يصح وفي التحقيق أظهر مما سمعته ويراقب المأمومين اذا أتم الركعة فان هو بالقيام قام والاقعد (ولا يلزمهم استئناف نية القعدة) أي ان ينووها للخليفة (في الاصح) في الجمعة وغيره تنتز بل الخليفة منزلة الاولى في دوام الجمعة والثاني يقول بخروجه من الصلاة

متفردين (ومن زحم من السجود) على الارض مع الامام في الركعة الاولى من الجمعة (فأمكنه على انسان) مثلاً كظهره
أورجله (فعل) ذلك لزومه لممكنه (٢٩٤) من سجود يجزئه وقد روى البيهقي بإسناد صحيح عن عمر رضي الله عنه قال

إذا اشتد الزحام فليسجد
أحداً على ظهر أخيه ولا بد
في أمكانه من القدرة على
رعاية هيئة الساجد بان
يكون على مرتفع
والسجود عليه في منخفض
وقيل لا يضرك خروج عن
هيئة الساجد للعدو
(والا) أي وان لم يمكنه
السجود على شيء مع الامام
(فالصحيح انه ينتظر)
الممكن منه (ولا يوبى به)
لقدرته عليه والثاني يوبى
بما أقصى ما يمكنه كالريض
للعدو الثالث ينخير بينها
(ثم) على الصحيح (ان)
يمكن منه (قبل ركوع
امامه) في الثانية (سجد
فان رفع) من السجود
(والامام قائم قرأ) فان
ركع الامام قبل اتمامه
الفتاحه ترك مع على الاصح
الآتي في قوله (أورأكم
فالاصح يركع) معه (وهو
كسبوق) لانه لم يدرك
عمل القراءة والثاني
لا يركع معه لانه مؤتم به
في حال قراءته بخلاف
المسبوق فيختلف ويقرأ
ويسعى خلفه وهو مختلف
بعذر (فان كان امامه
فرغ من الركوع ولم يسلم
وافقه فيها هو فيه) كالسبوق

في صلاته الى فعل غيره فقول ابن حجر انه مستثنى منه ليس في محله (قوله في الركعة الاولى من الجمعة) قيد بذلك
لاجل كلام المصنف بعده (قوله ومن زحم) أي منع من السجود مع الامام لاجل الزحمة (قوله على انسان)
ولوريقا ولم يأذن وشق عليه ولا يضمنه ان لم يتلف بسبب سجوده كغيره (قوله لزوماً) أي في الركعة الاولى
من الجمعة كما هو الفرض وتدابير غيرها ان لم يتضرر بالسجود عليه ولم يخش منه فتنة (قوله أي وان لم يمكنه
السجود) أي بهيئته على الصحيح وأطلقه الشارح ليحجرى على الوجهين فالصحيح انه ينتظر أي في المحل
الذي زحم فيه سواء الاعتدال أو غيره ولا يجوز ان يجلس وينتظر ولا انتظار واجب في الركعة الاولى من
الجمعة وفيها الجماعة شرط في صحتها مندوب في غير ذلك ويندب للامام تطويل القيام ليدركه المذدور وان
كان في الركعة الثانية أو الثالثة (قوله قبل ركوع امامه) أي قبل شروعه في ركوع الركعة الثانية سجد على
نظم نفسه كذا هو صريح كلام المصنف والوجه اعتبار ان تصابه في الركعة الثانية حتى انتصب الامام فيها وافقه
المأموم وجوباً وبقي ولا يجزى على نظم نفسه فراجع (قوله وهو كسبوق) فيدرك الركعة ان اطمأن بقينا
قبل رفع الامام عن أقل الركوع وتمت جعته مع الامام والقوم والآتي بركعة بعد سلام الامام (قوله فيها هو
فيه) من الاعتدال والسجود أو جالس التشهد فان تبعه في الاعتدال نزل معه ساجداً وحسبه أو تبعه
ساجداً سجد معه بالاولى سواء أدركه في السجدين أو في الثانية منهما فليسجد هو الثانية وان تبعه في التشهد
بعد فراغ الامام من سجديته فله سجودهما كما في شرح شيخنا وقد مر خلافاً لا ذرعى وغيره وفي فراغها
ماسياً (قوله معه) أي الامام ففيه طريقان (قوله وان كان) أي امامه سلم أي شرع في السلام قبل رفعه
من السجود ولو احتمل لا يلزم بعد الامام لسجود سهو مثلاً كما يأتي فاته الجمعة بخلاف ما لو قرأه فاعتقد شيخنا انها

(قوله منفردين) أي بدليل تحمله سهوهم العارض في هذه الحالة قبل استخلافه (قول المتن ومن
زحم) قال الامام ليس في الزمان من يحيط باطراف مسئلة الزحام (قوله في الركعة الاولى) حمله على
هذا التقييد كلام المصنف الآتي أما اذا كان في الثانية فيسجد متى تمكن قبل سلام الامام أو بعده نعم
ان كان مسبوقاً لحقه في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام سجد وأدرك الجمعة والا فانت (قول المتن والا
الخ) قضيته انه لا يجوز اخراج نفسه من الصلاة قال الامام وهو الذي يظهر عندى لانه يتوقع المضى فيها
فكيف يخرج عنها عمداً كذا نقله عنه الشيخان وأقره قال الاسنوى وليس الامر كذلك على المشهور
في المذهب والذي نص عليه الشافعي انه يجوز له ابطال الصلاة وينتظر الجمعة ان زال الزحام اه أقول الوجه
ما قاله الامام رحمه الله وذلك لان هذا الشخص لو استمر في الاعتدال فلم تزل الزحمة لا بعد فراغ الامام من
الركوع تابعه في السجود وأدرك الجمعة ولو فرض اخراج نفسه فزال الزحام كما ذكرنا فاته الجمعة فكيف
يفسخ له في تفويتها مع احتمال تحصيلها بما ذكرنا وتصريحهم بان من أدرك الامام في التشهد يجب عليه أن
ينوي الجمعة لاحتمال أن يتذكر الامام ترك ركن فيعود اليه (قوله لقدرته عليه) وقد روي هذا الخبر
وعدم دوامه (قوله للعدو) متعلق بقوله يوبى (قول المتن فان رفع الخ) ذكر فيه أربعة أحوال تعلم من
كلامه (قوله والثاني لا يركع معه) هو مقابل الاصح في المتن وفي كلام الشارح ثم على هذا الثاني يجب أن
يقصر على الأركان ويحتمل أن يأتي بالسنن مع مراعاة الوسط نقله الرافعي عن الامام (قوله في حال قراءته)
الضمير راجع للامام من قول المتن والامام قائم (قول المتن فانت الجمعة) لا يخفى انه لو عاد الامام لسجود
السهو كان المأموم مدر كلاً للجمعة (قول المتن في قول الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم فاذا سجد فاسجدوا

(ثم صلى ركعة بعده) وهذا قطع الامام وحكي غيره معه الوجه السابق انه يشتغل
بترتيب صلاة نفسه (وان كان سلم فانت الجمعة) لانهم لم تتم ركعة قبل سلام الامام بخلاف ما اذا رفع رأسه من السجود وسلم الامام في الحال
فيتم في هذا الجمعة وفيما قبله الظهر (وان لم يمكنه السجود حتى ركع الامام) في الثانية (في قول يراعى نظم) صلاة (نفسه) فيسجد الآن

(والاظهر انه بركع معه وبحسبكركوعه الاول في الاصح) لانه أتى به وقت الاعتدال بالركوع والثاني التابعة (فركته ملفقة من ركوع
الاولى وسجود الثانية) الذي أتى به (وتدرك بها الجمعة في الاصح) لمضى (٢٩٥) الركعة في الحديث السابق بها

والثاني قبول لانقصها
ومقابل الاصح السابق
بحسبكركوعه الثاني دون
الاول لطول المدة بينه
وبين السجود وعلى هذا
تدرك الجمعة بهذه الركعة
جزأ (قلو سجد على
ترتيب) صلاة (نفسه عالما
بأن واجبه التابعة) في
الركوع على القول الاظهر
ذا كر ذلك (بطلت صلاته
وان نسي) ذلك المعلوم
عنده (أوجهل) ذلك
(لم يحسب سجوده
الاول) للفتنة به الامام ولا
تبطل به صلاته لعذر
(فاذا سجد ثانيا حسب)
هذا السجود قاله الغزالي
كلاما والصيد لاني وهو
المراد في قول المهرر
فالمنقول انه بحسبه أي
فتكمل به الركعة (والاصح
ادراك الجمعة بهذه الركعة)
الملفقة من ركوع الاولى
وسجود الثانية لما تقدم
(اذا كملت السجودتان)
فيها (قبل سلام الامام)
بخلاف ما اذا كملنا بعد
سلامه وبحث الرافعي فيما
ذكر عن الغزالي وغيره
بانه اذا لم يحسب سجوده
والامام را كح لكون
فرضه التابعة وجب أن
لا يحسب والامام في ركع

لا تفوته فيأتي بركعة بعده (قوله بطلت صلاته) أي مجرد هوية السجود لانه مشروع في المبطل ويلزمه الاحرام
بالجمعة مع الامام لعدم اليأس (قوله وان نسي) أي استمر نسيانه حتى فرغ من سجود ركعته الثانية وأحتى
سلم الامام فان ذلك كقبل ذلك لزمه موافقة الامام فيما هو فيه سواء حسب له أم لا (قوله ذلك المعلوم عنده)
وهو وجوب التابعة وقد به دفع نوههم أنه نسي الصلاة مثلا (قوله أوجهل) أي وان كان غالطا لانه مما
يجزئ على العوام (قوله فان سجدتانيا) قال في المنهج ولو منفردا أي عن متابعة الامام لانه في حال القدوة
(قوله حسب هذا السجود) أي الثاني وان فعله حال جلوس الامام للتشهد أو حال ركوعه أو اعتداله على
العمدة كما تقدم وانما حسب هذا السجود للاعتداد بالهوى لانه لاحق للامام بخلاف هوية الاول لمخالفته
للامام القائم في الثانية فالتى السجود المرتب عليه كالقيام والركوع بعده لان صورة المسئلة أنه سجد أولام
قام وقرأ وركع وسجدتانيا فان ذكر أو علم حال قيامه في الثانية وجب عليه الهوى التابعة بالركوع وان
أدرك مع الامام السجودتين وألثانية سجدتانيايته حال جلوس الامام لعدم الفحش ونمت ركعته وان
أدركه في جلوسه بعد فراغه من سجدتية في شرح شيخنا أنه يسجد سجدتية أيضا لما ذكر وتم له الجمعة
بذلك كما مر آثارا وخالفه شيخنا فقال لا يسجد الا بعد سلام الامام وتفوته الجمعة (قوله لما تقدم) يفيد هذا ان
الاصح هو السابق وتقدم مقابله معه (قوله قبل سلام الامام) أي قبل شرعه فيه على ما تقدم ولم يعد الامام
لسجود سهو والاعتدال الجمعة وان كان سجد بعد سلام الامام لتبين بقاء القدوة ولولم يسجد الا مع الامام
للسهو وحسبه عن سجود ركعته على الوجه الوجيه ويطالبه سجود السهو في آخر صلاة نفسه (قوله
وبحث الرافعي الخ) تقدم جوابه وجواب بعضهم بانه لم يجب الاول لا مكان ادراك الركعة بالتابعة بعد بخلاف

وقد سجد امامه وقوله وما فاتكم فاتوا أو فاقضوا ودليل الاظهر قوله صلى الله عليه وسلم واذا ركع فاركعوا
والامام را كح الآن فوجب أن بركع معه وأما اذا سجد فاسجدوا فلا يعارض هذا نظرا الى الفاء
التعقيبية والسجود قد فات وبعضه قوله فيه واذا رفع فاركعوا وأما قوله وما فاتكم فاتوا الخ فلو قلنا
به هنا لعطنا أول الخبر بخلاف أمره بالتابعة فان فيه عملا بالول الخبر وآخوه لانه يامر بالتابعة حالا
ويتدارك الفات ما لا اذا سلم وهذا مانص عليه في الام (قول المتن في الاصح) هذا الاصح ومقابله الآتي
قال الرافعي رحمه الله ذكرنا أن منشأ هذا الخلاف التردد في تفسير لفظ الشافعي رضي الله عنه حيث قال
فبركع في الثانية وتسقط الاخرى فمن قائل أراد بالآخرى الاخيرة ومن قائل أراد الاولى قالوا والاو اصح
والثاني أشبه بكلامه (قوله والثاني يقول لانقصها) رد بان التلقيق ليس ينقص في حق المعنور وان كان
نقصا فهو غير مانع ألا ترى ان اذا احسبنا بالركوع الثاني في مسئلتنا حكمنا بادراك الجمعة بلا خلاف مع
حصول التلقيق بين هذا الركوع وذلك التحريم قاله الرافعي (قوله ومقابل الاصح السابق الخ) أخره الى هنا
لان قول المتن وتدرك بها الجمعة في الاصح مفرع على الاصح الاول خاصة دون مقابله (قوله ذا كر القلاك)
يدل على ان هذا مراد المتن بقوله الآتي وان نسي (قوله ذلك المعلوم) وهو وجوب التابعة (قول المتن
أوجهل) مقابل قوله عالما (قول المتن والاصح ادراك الجمعة) لم يذكرا الشارح مقابله لعلمه من نظيره السابق
ولقد اعلل الاصح هنا بقوله الآتي لما تقدم وعبارة الاسنوي رحمه الله والثاني لا وان قلنا تدرك بالملقة لان
الملقة فيها نقص واحد وهما اثنان كما سبق اه وأحد النقصين هو التلقيق والآخر القدوة الحكيمة فانه
لم يتابع امامه هنا في معظم ركعته متابعة حسية بل سجد متخلفا والحقنا به حكما لكونه معذورا (قول المتن
اذا كملت السجودتان) وظاهر ان ذلك يحصل برفع رأسه قبل السلام

بعد الركوع قال والمفهوم من كلام الاكثرين أن لا يحسب له شيء مما يأتي به على غير سبيل التابعة واذا سلم الامام سجد سجدتين لتقام الركعة
ولا يكون مدركا للجمعة وسكت على ذلك في الروضة وقال في شرح المنهب قطع بالمصنف والجمهور

في الاولى (ناسبا) له
(حتى ركع الامام
الثانية) فقد كره (ركع معه
على المذهب) أي كما
صرح به في المحرر على
القول الاظهر الذي قطع
به بعضهم والقول الثاني
يراعى نظم صلاة نفسه
كالزحوم وقرق القاطع
بالاول بأنه مقصر بالنسيان
قال الروياني وطريقي القطع
أظهر (تم) لو زحم عن
السجود في غير الجمعة حتى
ركع الامام في الثانية فقيهه
القولان وقيل بركع معه
قطعا وقيل يراعى نظم صلاة
نفسه قطعا وانما ذكرنا
الزحام في باب صلاة الجمعة
لانه فيها أكثر

(باب صلاة الخوف)
أي كيفيتها من حيث انه
يحتمل في القرائن فيه في
الجماعة وغيرها ما لا يحتمل
في غيره على ما سيأتي بيانه
(هي أنواع) أربعة كما
سيأتي (الاول) ما يذكري
قوله (يكون العود في)
جهة (القبلة فيترتب الامام
القوم صفين ويصلي بهم
فاذا سجد سجد معه صف
سجدته وحرس صف فاذا
قاموا سجد من حرس
ولحقوه وسجد معه في
الثانية من حرس اول وحرس
الاخرون فاذا اجلس سجد

الثاني فيه نظر فأملة (قوله) ولو فرغ من سجوده (الخ) يفيد أن هو به انقلب من القوالى الاعتدابه لفعل
الامام بعده كما لو ركع قبل الامام وركع الامام بعده وانما ينقلب بسجوده مع ذلك لم يكن منه بعد كما هو
الفرض بخلاف الهوى فأملة (قوله) ناسبا) وسائر الاعتذار كذلك (قوله) ركع معه) أي وجوباً أو ندباً على
ما مر وقيل ركوع الامام يجري على نظم نفسه لانه لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان (قوله) في غير الجمعة) ولو في
ركعة ثالثة أو رابعة (قوله) وانما ذكرنا (الخ) وكذا ذكرنا الركعة الاولى
(باب في كيفية صلاة الخوف)

أي الخلق أو حالة الخوف من حيث انه يقتصر فيها ما لا يتقرب في الامن ولعلمها من خصائص هذه الامة وما
ينبغيها (قوله) في القرائن) أي المؤدات والفائتة بغير عنبر وكذا النفل المؤقت كالعباد والضحى وعلى هذا
يحمل اطلاق المنهج (قوله) هي أنواع أربعة) اختار الشافعي رضي الله عنه الثلاثة الاولى منها من ستة عشر
نوعاً وردت في الاحاديث واختار الرابع من القرآن ولم يرد به السنة خلافاً لما في شرح شيخنا وشرعت صلاة
الخوف في غزوة ذات الرقاع فيما بين سنة أربع وخمس ولم يقع فيها قتال بل خوف وغنيمه وكانت قبل غزوة
الحندي ولم تفعل فيه لفقد شرطها قال شيخنا وهذه الانواع موزعة على أحوال العدو فلا يجوز فعل نوع منها
في غير حاله الا ان جاز في الامن (قوله) ما يذكري في قوله (الخ) أشار الى أن المذكور هو محل النوع لانه نفسه
والنوع من كور في ضمنه وكذا ما يأتي (قوله) يكون العود في جهة القبلة) أي ولا سائر وفي المسلمين كثرة على
ما يأتي قال شيخنا وهذه الشروط الثلاثة لصحته وجوازه فلا يصح مع فقد شرط منها ولا يتوقف على ضيق
الوقت كالانواع الآتية (قوله) ذا كرا فيها) أي الرواية بسجود الصف الاول والخ وكل في مكانه (قوله) وبكسه

(قوله) ولو فرغ (الخ) يريد أنه لا يأتي هنا بحث الرافي السابق (قوله) فتابعه في سجدة (الخ) لولم يمكن الا في
السجدة الثانية سجدها والظاهر أنه يسجد الاخرى خلافاً للزكري حيث بحث الانتظار في السجدة
التي سجدها مع الامام وأجروا احتمالاً كما ينتظر في الجلوس بين السجدين (قوله) على القول الاظهر)
متعلق بقوله أي كما صرح به (قوله) كالزحوم) أي يجري هذا القول هنا كما هو ثابت في الزحوم (قوله)
وقيل بركع معه قطعاً) لعل وجه هذا كثرة الزحام في الجمعة كان وجه الذي بعده فيا يظهر كون الجماعة شرطاً
في الجمعة أو نقول وجه الاول التردد في حصول الجمعة بالركعة الملققة ووجه الثاني التردد في حصول الجمعة بالقدوة
الحكمية والرافي ذكر ما ذكره المشرح ولم يذكره تعليلاً
(باب صلاة الخوف)

(قوله) أربعة كما سيأتي) قال الاسنوي ثلاثة وكان جعل الثاني والثالث واحداً (قوله) وعبارة المنهاج (الخ) اعلم
أن عبارتهما كما قال العراقي صادقة باربع كفيات سجود الصف الاول في الاولى والثاني في الثانية والعكس
مع التقدم والتأخر وعدمه في كل منهما وان كان قول المشرح الآتي ويجوز فيه أيضاً بما يوهم اقتصار
الصدق على ثلاثة (تنبيه) قال السبكي أفضل الكيفيات ما جاء في مسلم اه وهو لا ينافي التخيير المذكور في
الحاشية الآتية على قوله وبكسه ثم الظاهر أن محل التقدم والتأخر اعتدال الثانية لانه وقت الحاجة وفي
شرح الارشاد ما يقتضي أن محله قيام الثانية (قوله) وبكسه) هو ما ذكره الشافعي رضي الله عنه في المختصر
ثم قال وهذا مخصوصاً صلى الله عليه وسلم بعصفان اه فاخذ كثير من هؤلاء وقالوا انه ورد في رواية وعلموه بان
الصف الاول أقرب الى العدو فاذا حرسوا كانوا جماعة لمن خلفهم ومنعوا من معرفة عدد المسلمين ورد ما يور
حامد وغيره بأنه يخالف الحديث بان الصف الاول أفضل فقدمهم بالسجود وخير بينهما جماعة قال الاسنوي
ورجحه في المحرر ونبيه في التهاج ومحله في الروضة وغيرها فقال هو مراد الشافعي فانه ذكر الحديث ثم

من حرس وتشهد بالصفين وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعصفان) رواها مسلم ذا كرا فيها
سجود الصف الاول في الركعة الاولى والثاني في الثانية وعبارة المنهاج كالحرس صادقة بذلك وبكسه

وهو جازأبنا ويجوز فيه أيضاً أن يتقدم في الركعة الثانية الصف الثاني ويتأخر (٢٩٧) الاول اذ لم تذكر أفعالهم بأن يكون

كل من التقدم والتأخر بخطوتين ينفذ كل واحد في التقدم بين اثنين وهل هذا التقدم والتأخر أفضل أو ملازمة كل واحد مكانه أفضل وجهان والاول موافق للوارد في العكس في الحديث المذكور ويجوز أن يزداد على صفتين ويجرس صفان (ولو جرس فيهما) أي في الركعتين (فرقتان) على المناوبة ودام خبرهما على المتابعة (بطرؤكذا فرقة في الاصح) والثاني لاتصح صلاة هذه الفرقة لزيادة التخلف فيها على ما في الحديث ودفع بان الزيادة لتعدد الركعة لا لضرر وعسفان قرية على مرحلتين من مكة بقرب خليص (الثاني) من الانواع ما يذكروا في قوله (يكون) العبد (في غيرها) أي غير القبلة (فيصل) الامام بعد جعله القوم فرقتين احداهما في وجه العدو (مرتين كل مرة بفرقة) تذهب المصلحة أولاً الى وجه العدو تأتي الاخرى فيصل بها تلك الصلاة وتكون له نافلة (وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن نخسل) رواها الشيخان وهي وان جلزت في غير الخوف تعيب اليها

أي عكس ذلك المذكور في الرواية وهو سجود الصف الثاني في الاولى والاول في الثانية وكل منهما في مكانه والعبارة صادقة بغير ذلك أيضاً كما يعلم مما يأتي (قوله وهو جازأبنا) أي كما جاز الاصل الذي في الرواية (قوله ويجوز فيه) أي في ذلك الاصل الوارد في الرواية ولا يجوز رجوع ضميمه للعكس لمناقضته لقوله أيضاً لما يأتي بصدأ اذا سجد الصف الاول في الاولى وأراد الصف الثاني أن يسجد في الثانية فله أن يسجد مكانه كما صرح وله أن يتقدم مكان الاول ليسجد ويتأخر الاول مكانه ليحرس لان الحراسة للتأخر أنسب ومحل التقدم والتأخر القيام ومنه الاعتدال (قوله اذ لم تذكر أفعالهم) ولم تفتقر كثرة الافعال هنا لعدم ورودها (قوله وهل هذا التقدم الخ) ظاهر عدم ورود التقدم والتأخر في الرواية مع نصريحهم أنه وارد فيها وسيأتي ما يفيد (الأن يقال له الوجه الآخر على بيان الجواز لا الافضلية) (قوله وجهان) أرجحهما فضلية التقدم والتأخر (قوله والاول) هو مبتدأ راجع للتقدم والتأخر وموافق خبره والوارد متعلق بهذا الخبر وفي العكس متعلق بالمبتدأ وفي الحديث متعلق بالوارد والمعنى أن صورة العكس فيها سجود الصف الثاني في الركعة الاولى وهو في مكانه فاذا تقدم فيها للسجود مكان الصف الاول وتأخر الصف الاول فيها للحراسة كان ذلك موافقاً لما في الحديث من التقدم والتأخر في الركعة الثانية فلم أن هذا التقدم والتأخر ليس من الوارد في الحديث كما مرث الاشارة اليه ويظهر على هذا أنه في الركعة الثانية في صورة العكس يعود الصف الاول الى مكانه ويسجد ويتأخر الصف الثاني الى مكانه ليحرس فراجع وحاصله أن عبارة المصنف كالحرر صادقة بسجود الصف الاول في الاولى في مكانه وسجود الصف الثاني في الثانية وهو في مكانه أو بعد التقدم والتأخر وهما واردان في الرواية المذكورة وصادقة بعكس ذلك وهو سجود الصف الثاني في الركعة الاولى وهو في مكانه أو بعد التقدم والتأخر وهما غير واردين وتقدم أنها صادقة بمثل هذا في الركعة الثانية أيضاً فراجع وتأمل وافهم والله اولى من وفق وأهلم (قوله ولو جرس الخ) قال شيخنا الرملي بشرط المقابلة في كل حارس ولا يتعبد بما ذكره المصنف ويكره كون الحارس أقل من ثلاثة (قوله وعسفان) أي بضم العين وسميت بذلك لعسف السيول فيها أو لكون السيول عسفها فاذهب أثرها وتعرف الآن ببيت فيها (قوله في غيرها) أو فيها مع سائر كما صرح (قوله وهي وان جازت في غير الخوف الخ) صرح به أن الاقتداء في الاصلية خلف المعادة في الخوف سنة في الامن مباح وكراهة اقتداء المفترض بالتنفل محمول على غير المعادة وقال شيخنا الرملي بسنها في الامن أيضاً كالخوف يريد الشارح هنا وفيما يأتي بخالفه وعلى كلام شيخنا الرملي يقال ان الامن يفارق الخوف من حيث شرطية كثرة المسلمين في الخوف دون الامن وفيه بحث وقال بعضهم انها في الامن ذكر الكيفية الاخرى اعلا بما يجوزها أيضاً اه (قوله ويجوز فيه) الضمير فيه راجع لقوله وبكسه (قوله في العكس) أي وهو سجود الصف الاول في الاولى والثاني في الثانية فالمراد بالعكس هنا عكس العكس السابق في عبارة الشارح رحمه الله (قوله ودفع الخ) هو بمعنى قول غيره القدر المحتمل في ركعة للعدو لا يضر انضمام مثله اليه في ركعة أخرى كالتخلف بركن في ركعة وبركن في أخرى (قوله ما يذكروا في قوله) هذا وكذا ما سلف وما يأتي دفع لما يقال الانواع هي الصلوات المفعولة في هذه الاحوال لانفس الاحوال (قوله وتسكون له نافلة) قال الاسنوي يمكن الاستغناء عن هذا بتعدد الامام نعم الصحابة لا تؤثر خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلذا سوى بينهما في الاقتداء به اه أقول في حالة الخوف قطعوا النظر عن تكليف مثل هذا واعتبروا اقتداء بما ورد كما ان كلام من صلاة عسفان وذات الرقاع مشتمل على ما يفسد هذا الامن ولكن جاز ذلك في الخوف لو رددوه من هذا الذي قلناه بما يذهب الفهم الى استئصال تكليف غير هاهنا

(٢٨) - (قيل في وجهه) - (اول)

فيه عند كثرة المسلمين وفلة عدوهم وخوف هجومهم عليهم في الصلاة وسواء كانت ركعتين أم ثلاثة أم أربعة

والنوع الثالث ذكره في قوله (أو تقف فرقة في وجهه) أي العدو (ويصل) الامام (بفرقة ركعة فاذا قام للثانية فارقت) بالنية (وأتمت) ونهبت إلى وجهه) أي العدو (وجاء الواقفون) والامام منتظر لهم (فاقتدوا به فجلس للثانية فاذا جلس للشهادة قاموا فأتوا ثانیهم) وهو منتظر لهم (ولحقوه وسلم هم (٢٩٨) وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع) رواها الشيخان أيضا (والاصح

مكرهة كغيرها وانما سئت في الخوف للعدو وقيل غير ذلك (قوله والنوع الثالث) هذه الترجمة أخذها الشارح من التعبير بالربع فيما سيأتي واستغنى المصنف عن الترجمة بتعبيره بأوالتي هي للتنوع فتأمل (قوله فارقت) أي وجوبه باوجوده عند الرفع من السجود وقد باقى القيام ووجوبه باعذر كوعدهم ولولم تفارقه وذهبت إلى وجه العدو ساكنة ثم جاءت الفرقة الثانية فجلس بها ركعتي الثانية ثم ذهبت ساكنة إلى وجه العدو ثم عادت الأولى بعد سلام الامام إلى محلها وأتمت صلاتها وذهبت إلى العدو ثم عادت الفرقة الثانية إلى محلها أيضا وأتمت صلاتها جاز كافي رواية ابن عمر رضي الله عنهما ويفتقر لها الافعال الكثيرة بلا ضرورة لقيام الخوف (قوله قاموا) ولو فوروا ويندب لهم كالفرقة الأولى التخفيف (قوله وهو منتظر لهم) أي في القيام كاسيائي (قوله أفضل من بطن نخل) أي ومن عسفان أيضا وقول المنهج للاجماع على صحها في الجملة فيه نظر لان الفرقة الأولى فيها نية المفارقة وقد سئمتها في الامن أبو حنيفة مطلقا وأحمد بن عبد الله الفرقة الثانية ممنوعة اجبا علفان أراد بالجملة الركعة الأولى لكل من الفرقتين ورد عليه أن الاجماع موجود في الفرقة الأولى بركعتيها في صلاة بطن نخل وفيمن سجد مع الامام في صلاة عسفان فتأمل (قوله لسلامتها الخ) قال العلامة العلقمي يؤخذ من ذلك الفرق تفضيل عسفان على بطن نخل وهو قياس ما قالوه وخالفه شيخنا الزبدي وشيخنا الرمي ومحصل ما قالاه أن ذات الرقاع أفضل الجميع وان بطن نخل أفضل من عسفان لعدم اشتغالها على مبطل في الامن وهذا التعليل مضرع بأن اقتداء المفترض بالتنقل في المعادة من محل الخلاف وهو مخالف لما مر عن شيخنا الرمي وقد علمته (قوله وذات الرقاع) سميت بذلك لانهم لقوا اقدامهم فيها بالخرق لما تقطعت جلودها وهذا هو الاصح لورود الحديث به في الصحيح عند السفر إليها وقيل لترقع راياتهم فيها وقيل سميت باسم شجرة فيها وقيل باسم جبل فيه يياض وجره وقيل غير ذلك (قوله موضعان من نجد) أي من أرض غطفان بفتح أوله المجمع وثانيه المهمل (قوله والقطع به الخ) أقاد ان المسئلتين ذات طريقتين قاطعة وهي في التشهد أرجح وجها كية وهي في القراءة أرجح (قوله وما ذكر في الصلاة الثانية) ومنها الجمعة فتصح كصلاة عسفان بسماح أو بعين للخطبة وكصلاة ذات الرقاع بشرط سماع ثمانين فاكثر واحرام أربعين منهم في كل من الفرقتين ويضر نقصهم في الفرقة الأولى في ركعتيها في الثانية بعد الاحرام كقوله الجورجى ومال اليه شيخنا الزبدي ليكون لا اشتراط سماع ثمانين فأداة واعتمد شيخنا الرمي أنه لا يضر النقص حال احرامهم أيضا وفيه نظر ظاهر (قوله الجزأ) أي لا الفاضل الذي يفهمه

(قوله والنوع الثالث) ذكره في قوله بمعنى عبارته السابقة لان وقوف فرقة في وجه العدو ليس من الصلاة (قول المتن فاذا قام للثانية فارقت) بهذا أن المستحب هذا وان جازت المفارقة عقب رفع رأسه من السجدة الثانية وقوله في المتن ونعت خرج به كيفية أخرى رواها ابن عمر هي ذهابها إلى العدو ومصليها ساكنة ونجىء الاخرى فتصلي معه ركعة ويسلم ثم تقضى كل طائفة ركعة وهي مفضولة وقيل عتمة (قوله والامام منتظر) لوترك الانتظار وركم فادركوه فيه محت صلاتهم كافي الامن (قول المتن فاتوا ثانیهم) ويرؤن من الالانهم مقتدون حكما (قوله بزيادة تشهد) هذه الزيادة بالنسبة إلى صلاة الماء ومين دون الامام (قوله والثاني انتظاره في الجلوس أفضل) أي فعلية يستمر جالسا فاذا أحرم وانقض اليهم مكبرا ويكبرون

انها أفضل من صلاة (بطن نخل) لسلامتها عما في تلك من اقتداء المفترض بالتنقل المختلف فيه والثاني عكسه لان الاقتداء في كل الصلاة أفضل منه في بعضها و بطن نخل وذات الرقاع موضعان من نجد (ويقرأ الامام في انتظاره) الفرقة (الثانية) في القيام الفاتحة والسورة (ويشهد) في انتظارها في الجلوس وبعد لحوقها في القيام يقرأ من السورة قدر الفاتحة وسورة قصيرة ثم يركع (وفي قول يؤخر) القراءة والتشهد (لتلحقه) فتدركهما معه ويستغل هو بما شاء من الركوع والتسبيح إلى لحوقها وقطع بعضهم بالأول والقطع به في التشهد هو الرجح في الروضة كاصلها نظير إلى ان المعنى الذي أخرت القراءة له في قول التسوية بين الفرقتين في القراءة بهما وهذا المعنى لا يجيىء في الصلاة الثانية (فان صلى مفرا بفرفة ركعتين وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه) الجزأ أيضا (في الاظهر) لسلامته من

التطويل في عكسه بزيادة تشهد في أولى الثانية والثاني عكسه أفضل لتنجبه به الثانية هما فاقتهما من فضيلة التحرم (وينتظر) الامام في صلاته بالأولى ركعتين الثانية (في) جلوس (تشهد أو قيام الثالثة وهو) أي انتظاره في القيام (أفضل في الاصح) لانه محل للتطويل بخلاف جلوس التشهد الاول والثاني انتظاره في الجلوس أفضل ليدركوا معه الركعة من أولها كالفرقة الأولى وتبع الشيخ هنا الحرر في حكاية الخلاف وجهين وفي الروضة كاصلها في حكايته

متابعة

قولين وهل يقرأ الامام في انتظاره أو يشتغل بكيفية الخلاف السابق قال في شرح المذهب وكذا الخلاف في أنه يشهد في انتظارهم بعد قوله أن الفرقة الاولى انما تفارقه بعد التشهد لانه موضع تشهدهم (أو) صلى (رباعية) بان كانوا في الحضرة أو أرادوا الاجماع في السفر (في كل) من الفرقتين (ركعتين) ويشهد بهما وينتظر الثانية في جلوس التشهد أو قيام الثالثة وهو افضل كما تقدم (فلا صلى) بعد جعلهم أربع فرق (بكل فرقة ركعة) وفارقه كل فرقة من الثلاث وأتم وهو منتظر فراغ الاولى في قيام الركعة الثانية وفراغ الفرقة الثانية في تشهد أو قيام الثالثة وفراغ الثالثة في قيام الرابعة وفراغ الرابعة في (٢٩٩) تشهد الآخر فيسبيلها (محت صلاة

الجميع في الاظهر) والثاني تبطل صلاة الامام لانه على الانتظارين في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في ذات الرقاع كما سبق وصلاة الفرقة الثالثة والرابعة ان علموا بطلان صلاة الامام والثالث تبطل صلاة الفرق الثلاث لمفارقتها قبل انتصاف صلاتها على خلاف المفارقة في صلاة النبي المذكورة فانها بعد الانتصاف والرابع ذكره في الروضة تبطل صلاة الجميع وأسقط قول المحرر في جواز ما ذكر اذا مست الحاجة اليه الذي نقله في الشرح من الامام يتعقبه في الروضة كما قال في شرح المذهب لم يذكر الا كثرة والصحيح عدم احتياطه وبقية كلام الامام انه ان لم تكن حاجة فهو كفعله في حال الاختيار وخص بما ذكر المغرب اذا صلى بكل فرقة ركعة (وسهو كل فرقة) من الفرقتين

افضل التفضل لانه قبل بركاهته (قوله قولين) قال بعضهم وهو الصواب (قوله بعد قوله الخ) دفع به توهم ارادة التشهد الاول أو مع الاخير كما في عبارة شرح المذهب وانما المراد به هنا فيها تشهد الامام أو مع الاخير لانه عمل الانتظار فامل (قوله ويشهد بهما) أي الفرقتين أي يكون تشهد حال اقتدائهما ثم تفارقه الاولى وهو جالس ينتظر الثانية على الوجه الاول أو حال قيامه في انتظاره على الوجه الآخر (قوله وهو منتظر فراغ الخ) الاولى وهو منتظر حضور الخ الآن يكون آخر الفرقة الرابعة فطلبها على من قبلها وان كان موها غير المراد فامل (قوله محت صلاة الجميع) ويندب سجود السهو في كل ما خالف الوارد من هذه الكيفيات لانه قبل فيها بالطلان كاذ كره الشارح (قوله والصحيح الخ) هو العتيد (قوله وسهو كل فرقة الخ) حاصله أن سهو الامام يلحق من حضره أو تأخر عنه لا من فارق قبله وان سهوا القوم محمول حال اقتدائهم ولو حكما لا بعد مفارقتهم (قوله بخلاف الترس والهرج) فيكره حمله كالجعبة وكلامه محتمل لان يكون ذلك من السلاح متابعه قاله السبكي رحمه الله ومنه تستفيد أن الشخص في حالة الامن اذا كبر والامام في التشهد الاول فقام عقب احرام المأموم يطلب من المأموم أن يكبر ايضا متابعه له وهي مسئلة حسنة (قول المتن في الاظهر) لان الحاجة قد تقتضي ذلك ولان الانتظار انما هو باطالة القيام والقعود والقراءة والله كره بل لو لم تكن حاجة جاز ذلك ايضا كما سيأتي عن شرح المذهب (قوله والثاني تبطل صلاة الامام) قال ابن سريج تبطل بالانتظار الثالث وهو الواقع في الركعة الرابعة فان الاولى لا انتظار فيها وقال الجمهور بالانتظار الثاني وهو الواقع في الثالثة لمخالفته الوارد من جهة ان المنتظرين في اوردتهم الطائفة الثانية بخلاف المنتظرين هنا وأيضا من جهة طوله كما بينه الرافعي رحمه الله فان قلنا بقول ابن سريج بطلت صلاة الرابعة فقط ان علمت وان قلنا بقول الجمهور بطلت صلاة الثالثة والرابعة ان علمت فقول الشارح الآتي وصلاة الثالثة والرابعة تفرغ على قول الجمهور المذكور في الام وبه تعلم أن قوله لا يادنه على الانتظار بن الخ ليس المراد منه الزيادة بانتظار ثالث لان البطلان بالانتظار الثالث وهو الواقع في الركعة الرابعة قول ابن سريج كما علمت وانما تبطل عليه صلاة الرابعة فقط وكذا الامام فيهما بل المراد يادنه من حيث الطول المخالف لما ورد في انتظار النبي صلى الله عليه وسلم أو باعتبار أن الوارد انتظاره في قيام وفي تشهد وهذا زائد على ذلك وذلك لا يكاد يبين من كلامه الا بمرجعة أصوله والله أعلم (قوله لمفارقتها الخ) أرشدك به الى ان مراده الاول بخلاف الرابعة فانها لم تفارق وذلك على الصحة (قوله تبطل صلاة الجميع) الظاهر ان علمه هذا عدم الورد (قوله والصحيح عدم اشتراطه) مقابل قوله لم يذكره الا كثرون (قوله كفعله في حال الاختيار) أي فتبطل صلاة الرابعة فقط ان لم ينو المفارقة (قوله من الفرقتين في الثانية) كذا في المحرر أمالو فرقتهم أربع فرق فالحكم في الركعة الاولى مستمر في الأربع قال السبكي ذلك أن تدرجه في كلامه وثانية الرابعة كثانية الثانية وثانية البواقي كثانية الاولى (قوله لمفارقتهم الامام الخ) هل مبدؤها تصاب الامام قائما لان الجميع صائرون اليه أمر فرفع رأسه من السجود وجهان قال

في الثانية (محول في اولاهم) لاقتدائهم فيها والمقتدى بعمل سهوه الامام (وكذا ثانية الثانية) سهوهم فيها محمول (في الاصح) لاستمرار اقتدائهم بانتظار الامام لهم والثاني يقول انفردوا بها حسا (لا ثانية الاولى) لمفارقتهم الامام أوها (وسهو) أي الامام (في الاولى) يلحق الجميع فتسجد الاولى آخر صلاتها وكذا الثانية وان لم يسجد الامام (و) سهوه (في الثانية) لا يلحق الا الذين لمفارقتهم قبل سهوه ويصح في الآخرين (ويسن حل السلاح) كالسيف والرمح والقوس والنشاب بخلاف الترس والهرج (في هذه الانواع) الثلاثة من الصلاة احتياطاً (وفي قول يجب) قال تعالى وليأخذوا أسلحتهم وقطع بعضهم بالاولى وبعضهم بالثاني وهما في الظاهر فالنجس كسيف عليه دم أو سني ساجها

ونيل ريش ميتة لا يجوز حله وكذا البيضة المانعة من مباشرة الجهة ويكره حمل ما يتأذى به أحد كالرح في وسط القوم ولو كان في تركه الجمل
فرض الهلاك ظهر اوجب على (٣٠٠) الاول ايضا ويجوز ترك الجمل للمطر كرض أو مطر قال الامام ووضع السيف مثلا

بين يديه كحمله اذا كان مد
اليه في السهولة كدها
اليه وهو محمول (الرابع)
من الانواع بمحله (أن
يلتحم القتال) فلم يمكنوا
من تركه بحال (أو يشتد
الخوف) وان لم يلتحم
القتال فلم يمانوا العدو ولو
لوهنة أو انقسموا (فصل)
كل منهم (كيف أمكن
راكبا وماشيا) ولا يؤخر
الصلاة عن الوقت قال تعالى
فان خفتم فربلا أركبنا
(ويصرف ترك) استقبال
(القبلة) بسبب العدو
للضرورة فلا تخرف عنها
بجماع الهداية وطال الزمان
بطلت صلاته ويجوز اقتداه
بعضهم ببعض مع اختلاف
الجهة كالمسلمين حول
الكعبة قال في الروضة
عن الاصحاب وصلاة الجماعة
في هذه الحالة أفضل من
الانفراد كحالة الامن
(وكذا الاعمال الكثيرة)
كالطعنات والضربات
المتوالية بعدد فيها
(الحاجة اليها) (في الاصح)
قياسا على ما في الآية من
المشي والركوب والثاني
للعلم ورود المنع بها
والثالث يصح فيها دفع
أشخاص دون شخص

وهو مستثنى أو أنه ليس منه ويراد بالسلح ما يقتل الغير لا ما يدفع مطلقا والاول ما في غير المجموع والثاني
ما فيه كقوله الخطيب (قوله ويكره حمل ما يتأذى به الخ) بل يحرم ان غلب على الظن انه يؤذى كقوله الاسنوي
وهو المعتمد (قوله وجب الخ) أي ولو مؤذيا ونجسا وان وجب القضاء كسبائي (قوله كحمله) أي من
حيث الاكتفاء به عنه لا في حكمه اذ يجب الوضع حيث يحرم الحمل كالنجس (قوله الرابع) أي النوع
الرابع من الانواع السابقة (قوله بمحله) أي مع محله بدليل عدم التاويل بما يذكر كالانواع قبله وألباء
ظرفية أي في محله وداعلى الاسنوي القائل بأنه ليس في محله والصواب التعبير بالثالث قال بعضهم ولا مانع
من ارادتهم معا (قوله ولو لو الخ) على عدم تمكنهم من أحد الانواع السابقة (قوله فيصلى) أي ولو اول
الوقت حيث وجد أي بعد الشروع وكذا قبله حيث لم يرج الامن فيه كما مر فان رجاءه ولو بقدر ركعة في الوقت
وجب التأخير (قوله ولا يؤخر الصلاة) أي التي تقدم ذكرها اول الباب (قوله فلا تخرف) هو محترز
سبب العدو (قوله وطال الزمن) أي عرفا فان لم يطل لم يطل ويسجد للسهو على المعتمد على ما تقدم (قوله
كالمسلمين حول الكعبة) نعم يقتصر هنا التقدم على الامام في جهته وزيادة المسافة على ثلاثمائة ذراع (قوله
وصلاة الجماعة الخ) وتقع لهم سنة لا فرض كغاية العذر كذا قالوه وفيه نظر فراجع نعم ان كانوا في محل غير
محتاج لشعار فظاهر (قوله وكذا الاعمال) ومنها النزول والركوب (قوله الحاجة اليها) بخلاف ما لا حاجة
اليه فلا يقتصر ان كان يضرب في الامن ولو انضم المحتاج اليه مع غيره فكذلك كالأول احتاج الى ضربة فقص
الاربعة فيضرب شرعه في الثانية أو الى اثنين لم تضرب الاربعه ولو احتاج الى ثلاثة فقص ستة ضرب شرعه في
الرابعة فان احتاج الى أربعه لم تضرب كلها لعدم قصد المبطول كذا قالوا هناه وقياس الامن فيها لو قصد ثلاث
خطوات حيث قالوا يضرب شرعه في الاولى أنه يضربها كذلك لان غير المبطول مع المبطول مبطل فان قالوا
اغتنر هنا للضرورة قلنا فالواجب التقدير بقدرها فقامله (قوله لا صباح) أي نطق بمبطل ولو بلا رفع صوت
(قوله لعدم الحاجة اليه) أي شأنه ذلك فتبطل به وان احتاج اليه كرد خيل أو ليعرف أنه فلان بل وان
وجب كتنبيه من راد قتله أو خوف وقوعه في مهلك ونقل عن شيخنا الرمي عدم البطلان مع الحاجة
وجوب القضاء كما ساءك السلاح النجس ولم يصح عنه وصباح مرفوع عطا على الاعمال وكلام الشارح
بصرح به وقبل مجرور عطا على ترك واختار الاول لافادته الشان المذكور سابقا (قوله أو يجعله) أي
فوراً ويقتصر حله زمن جعله للضرورة وان زاد على زمن الالقاء والبيضة المانعة من السجود كالسلاح
السبي وميدوهانية المفارقة اه وقد سلف لك على قول المتن فاذا قام للثانية فارقته ان الافضل تأخير المفارقة
الى القيام (قوله ويجوز ترك الجمل للمطر الخ) أي على قول الوجوب وكذا يصح تخريجه على قول السنة ايضا
لان المراد الجواز المستوي الطرفين (قوله بمحله) يعني انه ذكر النوع ومحله وقال هناه بمحله وقال قياسا ما يذكر
كانه مجرد تفنن (قول المتن أن يلتحم القتال) ما خوذ من التصاق اللحم باللحم (قوله ولا يؤخر الصلاة عن
الوقت) فيه اشعار بان هذا النوع انما يرتكب عند ضيق الوقت وهو حاصل ما يفهم من الروض وشرحه وأما
باقي الانواع فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك (قول المتن وكذا الاعمال الكثيرة) الظاهر أن المراد الثلاث
المتوالية وبمحتمل الكثرة عرفا (قوله لعدم الحاجة اليه) لو احتاج الى انذار أحد من يرد الكافر الفتنك به
فيحتمل اغتفار موعدهم القضاء ويحتمل وجوب القضاء (قوله شرعا) رد لما يقال التعيير بالجز غير صواب
(قول المتن في الاظهر) قال الاسنوي هذا يخرج الامام ومقابله هو النصوص والمنقول عن الاصحاب فعلى

واحتلت الحاجة اليها في دفعه (لا صباح) أي لا يصح فيه لعدم الحاجة اليه (وبقي السلاح اذا دى)
حرام من بطلان صلاته وفي الروضة كاصلها أو يجعله في فراجه حتى كاه الى أن يفرغ من صلاته ان احتمل الحال ذلك (فان عجز) عما ذكر
فمر على ان احتاج الى امساكه (أسكه ولا فضله) للصلاة حينئذ (في الاظهر) ونقل الامام عن الاصحاب

المصنف

أنه يقضى لنموه على أي دمي السلاح ومنع لم يذره. وقال هو عام وخرج المسئلة على القولين فيمن صلى في موضع نجس وقيل هذا ما
بنى القضاء للقتال الذي احتمل له الاستدبار وغيره قال الرافعي جعل الأقبس في القضاء والاشهر وجوبه واقتصر في الحرر على الأقبس ولم يزد
في الروضة على كلام الامام شيئا وقال في شرح المهذب قبله ظاهر كلام الاصحاب (٣٠١) القطع بوجوب الاعادة (وان عجز

عن ركوع أو سجود
أولاً) بهما (والسجود
أخفض) من الركوع في
الاجام بهما (ولهذا النوع)
أي صلاة شدة الخوف
(في كل قتال وهزيمة
مباحين) أي لا تهم
كقتال أهل السبل لاهل
البي وقنال الرفقة لقطع
الطريق بخلاف عكسهما
وكسهر المسلم في قتال
الكفار من الثلاثة بخلاف
مادونها (وهرب من
حريق وسيل وسبع) اذا
لم يجد معدا عنه (وغيره)
عند الاعصار وخوف
حبسه) بأن لا يصدفه
المستحق وهو عاجز عن
بينة الاعصار (والاصح
منعه لحرم خاف فوت
الحج) بفوت وقوف عرفة
لوصلي متمكنا لانه لم يخطئ
فوت ما هو حاصل كفوت
النفس والثاني بقول
الحج بالاحرام كالحاصل
والقوات طار عليه وعلى
الاول وجهان أحدهما
يؤخر الصلاة ويحصل
الوقوف لان قضاء الحج
صعب وقضاء الصلاة

المتنجس (قوله أنه يقضى) هو نص الشافعي ونقل الاصحاب وهو المعتمد وكلام المصنف معترض (قوله
أول بنى القضاء) أي على المرجوح هناك كما هنا (قوله والاشهر) هو من كلام الرافعي فلا يخالف ما مر عن
الاصحاب (قوله والسجود) يصح نصبه ويرفعه وكونه أخفض وجوبا (قوله وله الخ) ان كان في الصلاة
مطلقا ولا يلزمه قطعها ولو في أول الوقت وكذا ان كان قبل الشروع ولم يبرج الامن في بقية الوقت والافند
ضيقه (قوله لا تهم) فالمراد بالمباح غير الحرام وكلامه فيمن أن الباغي آم بقتاله (قوله من الثلاثة)
ليس قيدا في غير الصف ولو تمكن من نوع من الثلاثة السابقة قدمه على هذا (قوله من حريق) لاشدة
حرقه على المعتمد (قوله وسبع) ومثله خوف لحرق من له عليه قصاص يرجو العفو عنه وخوف انقطاع
عن رفقة وخروج من أرض مغصوبة ولحقوق دابة شردت أو عبد أتى أو خاطف نحو هذه ان خاف ضياع ذلك
والافلا ولا يضروه نجاسة باقية لم يتعمدهم وقار قها حالا والابطل صلاته وان ضاق الوقت واذا زال عنه أم
صلاته مكانه مستقبلا ولا اعادة عليه وان كان ركوعه وسجوده بالاجام كما مر نعم ان تبين حال يمنع من
وصول نحو السبع اليه لزمه القضاء كباقي في العدو ويؤخذ من اللاحق في هذا أنه لا يلزم المأموم قطع قدره
عن الامام وأنه لا يضرب بعد مسافته عنه ولا تأخره عنه كما شى عليه ابن حجر والخطيب وابن قاسم وغيرهم
وخالفهم شيخنا في ذلك (قوله والاصح منعه لحرم بالحج) خرج به مريد الاحرام (قوله فوت الحج)
خرج به العمرة لتيسر فضله بل لعدم فواتها كما قاله شيخنا تبعه لابن حجر واعتمد شيخنا الرمي أن العمرة
المنذورة في وقت معين كالحج وفيه نظر (قوله فوت ما هو حاصل) أي له فلا يرد أنهم الحقوا بالحج في جواز
الترك انقاذ ربي أي ليس عبده ولا دابته ونحوهما وخوف صائل أي على غير نفسه أو ماله وخوف انفجار
ميت أو مات نحو عبده وماله ونفسه فهي تحطف نعله فيها مر (قوله أحد ما يؤخر الصلاة) وهو العتد ولو أعواما
(قوله هذا النوع) وكذا ما قبله مما يمنع في الامن (قوله ظنوه عدوا) ولو يخبر عدل والمراد به مطلق التردد
الشامل للشك (قوله بخلاف ظنهم الخ) وكذا يجب القضاء لو بان كانوا عدوا لكن ظهر بينهم مانع
تخندق أو ماء أو حصن أو بان العدو قسروهم فأقل نعم لو بان أن قصد العدو الصلح فلا قضاء لعدم الاطلاع
على النية فقوله الذي تبين خطؤه يعني بما يمكن الاطلاع عليه

المصنف اضطران حكاية القولين ومخالفة المنصوص وقول الاكثرين (قوله أي دمي السلاح) جعل
الاسنوي دمي السلاح من العام وعلى القضاء بندرة القتال الذي ينشأ عنه ذلك (قوله أي صلاة شدة
الخوف) أي بلا اعادة (قول المتن في كل قتال الخ) يجوز له ذلك أيضا اذا كان عليه قصاص يرجو العفو عنه
لوسكن خليل الولي ذكره الرافعي رحمه الله وقول الشارح أي لا تهم أي لبشمل المباح الواجب وغيره من
الجائز (قوله أحد ما يؤخر الصلاة) أي وجوبا (قوله لان قضاء الحج الخ) أي ولانه عهد تأخير الصلاة لما هو
السبب من هذا كافي الجمع ولو أمكنه مع تأخير الصلاة ادراك ركعة قال الاسنوي فالتجته القطع بالجواز (قوله
هذا النوع) مثله كاقفال الرافعي عن البغوي صلاة عسفا وذات الرقاع اه لكن ينبغي ان يختص
البطلان في صلاة ذات الرقاع بالفرقة الاخيرة وفي صلاة عسفا بنبر الامام

هين والثاني يصل متمكنا وفوت الحج اعظم حرمة الصلاة وهذا أشبه في الشرح الكبير وأقرب في الصغير وقال في الروضة الصواب الاول (ولو
صلا) هذا النوع (لساد ظنوه عدوا فبان) بخلاف ظنهم كابل أو شجر (فتوافي الاظهر) تركهم فروض من الصلاة بظنهم الذي تبين خطؤه
والثاني لا يجب القضاء لوجود الخوف عند الصلاة وقد قال تعالى فان خفتم فرجالا أو ركباناً ليسوا في جوارح القولين كانوا في دار الحرب أم
دار الاسلام استند ظنهم الى اخبارهم لا وقبل ان كانوا في دار الاسلام ولم يستند ظنهم الى اخبار وجوب القضاء قطعا

عن حذيفة حديث لا تلبسوا الحرير ولا الديباج وروى البخاري عنه أيضا أنها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباج وأن يجلس عليه (ويجوز للمرأة لبسه) لحديث أحمد الذهب والحرير لآنان أمي وحرم على ذكورها قال الترمذي حسن صحيح واغتني كل رجل (والأصح تحريم افتراشها) إياه لأنه ليس في الفرس مافي اللبس من التزين للزوج المطلوب (وان الولي الباسه الصبي) اذ ليس له شهامة تنافي خنوته الحرير بخلاف الرجل (قلت الأصح حل افتراشها) إياه وبه (قطع العرافيون وغيرهم والله أعلم) لا إطلاق الحديث السابق والوجه الثاني في الصبي ليس للولي الباسه الحرير بل يمنع منه كغيره من المحرمات والثالث الأصح في الشرح له الباسه قبل سبع سنين دون ما بعدها كيلا يعتاده وتعقبه في الروضة بأن الأصح الجواز مطلقا كما في المحرر قال ونص الشافعي رضي الله عنه والأصح على تزيين الصبيان يوم العيد يلبس الذهب والمصنغ

(فصل) في بيان ما يحل وما لا يحل من اللبوس الذي منه ما يحتاج اليه المقاتل وما يذره (قوله على الرجال) جمع رجل وهو الذكر ولو احتملا فبشمل الغنثي البالغ العاقل ولو كافرا وان لم يغمضه (قوله استعمال الحرير) الشامل للفرز كإثني بما يتعارف فيه في البدن بلا حائل بغطاء وفرش أو لبس فبشمل الجلوس تحت ناموسية وان بعدت أو بشخانة والغطاء بلحاف ولو مع حائل تحته وخروج الجلوس عليه على حائل بينهم ولو رقيقا وانماخذ لا بقصد استعمال من يحرم عليه والمنشئ عليه ولو بغير حائل وستر حيوان به ويحرم ستر جدران ونحوها به كستر ضرائح الأولياء إلا الكعبة وقبور الأبناء نعم لا يحرم ستر الجدران به في أيام الزينة بقدر ما يدفع الضرر ويحرم المرور والفرجة عليها بغير حاجة خلافا لابن حجر (تنبيه) يعلم ما هنا وما يأتي في زكاة الثقلان المحمل المشهور بغير جائز ولا يحل الفرجة عليه ولا يصح الوقوف عليه ومثله كسوة مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم وكذا الذهب الذي على الكسوة والرفع فراجع ذلك وحرره ويحل لبس خلع الملوك لمن خاف من تركها ضررا بقدر الحاجة ولا يحل غطاء عمامة قال شيخنا للرجل ويجوز للمرأة ولا يحل كتابة عليه ولو لصداق امرأة وأسمها ولا يحل الرمم عليه وتحل خياطته لأنها لا تعد استعمالا (فروع) يحل منه الأزرار بالعادة كالتطريز الآتي وخيط خياطة وخيط سبعة لا شرار يها ونقل عن شيخنا الرمي جواز الشرار بنبعا للخيط ويحل خيط مصحف وكيسه لا كيس دراهم ويحل خيط غطاء كوز وغطاؤه لأنه مندوب وخيط ميزان وخيط منطقة وقنديل وليقة دواة ونحو تلك لباس وخيط مفتاح ويحل انماخذ ورق الكتابة منه لأنه استعماله ونقل عن شيخنا الزبادي حل مندبل فراش الزوجة للرجل قال لأنه لا يعد استعمالا كالأستنجاء بالحرير المتقدم حله وفيه نظر فراجع (قوله الحرير) ومنه الفرز ومثله المزعفران صبغ أكثره ويكره المعصر (قوله والتدثر به) ولو مع حائل كما مر إلا ان كان حشوا ولو للتحفة أو لحاف ومنه ما لو خاط ثوبا على وجه اللعاف أو خاط ثوب حرير بين ثوبين من غيره فان كان بغير خياطة حرم فيها (قوله وانماخذ ستره) ومنه الناموسية ونحوها كما مر حيث عدم استعماله عرفا ولو مع حائل (فائدة) استعمال الذهب كالحرير يعتبر فيه العرف فيحرم الجلوس تحت السقوف المنهية ان حصل بالعرض على النار شي منها أو افلا كما في الأواني المموهة وأما النعل فحرام مطلقا كما مر فيها أيضا (قوله ويجوز للمرأة لبسه) ولو من زكش بذهب أو فضة ولو في المداس ولا يحرم على الرجل النوم معها ولا علوها ولا معانقتها ما لم يدخل في الثوب معها (قوله وأن للولي) ولو غير أب وجد الباسه الصبي والجنون والنعل من اللبوس (قوله حل افتراشها) ومثله قد تراه في محرم فيها المراكز بمصر آنفا (قوله بأن الأصح الجواز مطلقا) هو العتمد (قوله يوم العيد) أي مثلا (قوله والمصنغ) بنشدب المموحدة أي المصبوغ (قوله لبسه) وفرشه والتدثر به (قوله مهلكين) المراد ضررا لا يحتمل عادة وان لم يبيع التيمم (قوله للحاجة) ولو بتعمم أو تقمص حيث لا زار ومنها ستر العورة في الخلوة ولا يلزمه قطع ما زاد على الحاجة منه (قوله وحكة)

(فصل يحرم على الرجل الخ) (قوله ولا الديباج) هو نوع من الحرير وهو فارسي معرب ويجوز فيه الفتح والكسر وأصله ديباج بالهاء (قول المتن افتراشها) مثله التدثر بالاولى وقول الشرح لأنه ليس في الفرش الخ أي كما أنه يجوز لها التحلي بالذهب ويحرم عليها الأكل في الأواني منه (قوله والوجه الثاني الخ) قال الاسنوي رحمه الله الوجه في الصبي جارية في استعمال الخ أيضا ونقل عن شرح المهلب أن محل الخلاف في الصبي في غير يوم العيد (قول المتن ويجوز للرجل) استثنى ثلاث صور حالة الضرورة والحاجة والقتال (قول المتن لبسه) أفهم جواز غير اللبس بالاولى (قول المتن مهلكين) قال الاسنوي مثل ذلك الخوف على العضو والمنفعة قال بل المتجه الحاق الامام الشافعي بذلك (قول المتن ولم يحد غيره) يبنى أن يكون قيداق

المستثنى

ويجوز للرجل لبسه للضرورة كحرو بردهم لهكين أو جلاء حرب ولم يحد غيره وللحاجة كجرب وحكة ودفع قل) روى الشيخان عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف أن يلبس الحرير بملحكة

الفاء وفتح الجيم والماء
وبفتح الفاء وسكون الجيم
(وللقنال كد يباح لا يقوم
غيره مقامه) في دفع السلاح
قياسا على دفع القمل
(وبحرم المركب من
ابريسم) أي حرير (وبغيره
ان زاد وزن الابريسم وبحل
عكسه) تغليب لا كثر
فيهما (وكذا) بحل (ان
استويا) وزنا (في الاصح)
والثاني بغلب الحرام
وابريسم بفتح الهمزة
والراء وبكسرهما وبكسر
الهمزة وفتح الراء (وبحل
ماطرزا وطرف بحر برقم
العادة) في التطريف
وقدر أربع أصابع في
الطراز كما في الروضة
وأصلها فان جاوز ذلك حرم
روى مسلم عن عمر قال نهى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن لبس الحرير
الاموضع أصبعين أو ثلاث
أو أربع وروى مسلم أيضا
عن أمماء بنت أبي بكر انه
صلى الله عليه وسلم كانت
له جبة يلبسها لها بنة من
ديباج وفرجاها مكفوفان
بالديباج والبنية بكسر اللام
وسكون الموحدة بعدها
نون رقعة في جيب القميص
أي طوقه وفي رواية لابي
داود مكفوفة الحبيب
والكمين والفرجسين
بالديباج والمكفوف القدي
جعل له كفة بضم الكاف أي سحاف (و) بحل (لبس الثوب النجس في غير الصلاة ونحوها)

من عطف الخاص لانها جرب يابس ومحل الجواز ان آذاه غيره ولا يضرق قدرته على ازالته بدواء مثلا (قوله)
وللقنال ولا يتقيد بالفجأة فهو أهم وما في ابن حجر غير مستقيم (قوله كديباج) بكسر الدال وفتحها فارسي
معرب وجبمه بدل من هاء مأخوذ من التدبيج وهو النقش والتحسين وجمعه ديباج أو ديباج (قوله ان
زاد وزن الابريسم) ولو احتمل لانه ليس طارئا على الثوب ولذلك لو شك في زيادة وزن المطرز لم يحرم كافي
الضبة ولفظ الابريسم فارسي معرب وهو ما عوت دودته فيه فان خرجت منه حبة فهو والقز واعم الحرير
بعمهما (قوله بحل ان استويا) يوزن في الاصح وهو المعتمد بخلاف القرآن مع التفسير نظر الاصل مع التعظيم
(قوله ماطرزا وطرف بحر) خرج ماطرزا وطرف بذهب وفضة غرام مطلقا كالمسحوق بهما من لا يحرم
لبس نحو شاش في طرفه نحو قصب لم يحصل بوضعه على النار شيء وان كان منسوجا فيه (قوله في التطريف)
وهو التسجيف ولا يعتبر فيه وزن بل عادة امثاله فلو فعله زائد الزمة قطعه ولا يسقط القطع بيبسه لمن هو عادته
كما لو باع كافر دارا بناها عالية لمسلم ولو اشترى زائدا على عادة امثاله من أهلهم يلزمه القطع لانه دوام كما لو اشترى
كافرا دارا عالية من مسلم (قوله وقدر أربع أصابع) أي عرضا ولو احتمل الاوان زاد طولها (قوله في الطراز)
والمعتبر فيه الوزن وأصلها على الكتف والمراد هنا الاهم الشامل لما في داخل الثوب وخارجه ولو بالابرة
وسواء في المنسوج ما لجنه الحرير أو سداه أو بعض كل منهما وخرج بالحرير الكتان والقطن والصوف
ونحوها وان غلت أثمانها عنه (فروع) تسن العنبة بطرف العمامة وكونها بين الكتفين ولا يكره تركها
ويحرم اطالتها فاحشا ويسن في كم الرجل المدرس وفي ذيله الى نصف ساقه ويكره زيادته على الكعب
ويحرم مع احتياله وفي كم المرأة الخنثى ما يحصل به احتياط السنوف في ذلها زيادة نحو ربع ذراع عن الكعب
ويندب التنعق والتسرول والازار والرجال ويحرم افراط سعة الاكام أو الثياب أو طولها مع احتياله
ويكره بغيرها الا لمن صارت شعاره لنحو علم بل يندب ان كان سببا لامتنال أمر أو اجتناب نهى ويندب
التعمق قائما والتسرول جالسا لان عكسهما يورث الفقر والنسيان ويكره المثنى في فعل أو خف واحد
والاكتمال قائما الغير نحو مداس خشية السقوط ويندب خلع الثعل أو الخف للجلوس وجعله في غير امامه
الاخوف عليه (فائدة) لم ينحرف في طول عمامته صلى الله عليه وسلم شيء وان كان ازاره أربعة أذرع
ونصفه تقريبا في عرض ذراعين تقريبا وكذا رداءه وقبل كان ستة أذرع في عرض ثلاثة وكلاهما من صوف
(قوله وبحل لبس الثوب النجس) أي المتنجنس لما يأتي وكاللبس الافتراش والتدثر به وتوسده ولوفي

المسئلتين قبله (تنبيه) خطر ذهني أن يقال هلا يجوز التزين بالحرير في الحروب غيظا للكفار ولو وجد
غيره كتحلية الآلة لان باب الحرير أوسع والجواب أن التحلية مستهلكة غير مستقلة في الآلة المنفصلة عن
البدن بخلاف التزين بالحرير فبهما والفقهاء علم على أن ابن كعب جوز اتخاذ القباء وغيره مما يصلح للقتال من
الحرير وان وجد غيره لعنى السابق وقد علمت جوابه (فائدة) تجوز كتابة الصداق في الحرير كنسجه
وخطاطته للراءة كما أفقته بغفر الدين ابن عسا كرمفتي الشام وتبعه تلميذه ابن عبد السلام والبارزي لكن
أففى النووي بالتحريم من حيث ان الكتابة استعمال من الكاتب للحرير (قول المتن من ابريسم)
قال في الكفاية هو الذي حل من على الدودة بعد موتها فيه والقز ما قطعه وخرجت منه حبة فانه لا يمكن
حله ويزل كالكتان قال كذا رأيت في كلام بعضهم (قول المتن الابريسم) فارسي معرب (قول المتن وكذا)
ان استويا في الاصح لان الاصل في المنافع الاباحة (قول المتن وطرف الخ) الطرف هو الذي جعل في
طرفه حرير قال الاسنوي سواء كان من خارج أم من داخل (قول المتن النجس) أي المتنجنس
واتما جاز ذلك لان استدامة الطهارة تنشق خصوصاً على الفقير وفي الليل

مسجد كياناً ولو غير آدمي نعم يحرم ان لزم تنجس بغير عرق (قوله مطلقاً) هو تعميم ليشمل الصلاة ونحوها كما يدل له تعليل الشارح بقوله لقطعه الخ وقيل هو تعميم في غير الصلاة ونحوها وبدخل فيه ما كان الحاجة أولاً (قوله كالطواف) هو مثال لغير الصلاة ونحوها لا لنحوها كما توهمه بعضهم لانه لا يحرم قطعه ولو فرضا ومنه خطبة الجمعة وغيرها (قوله في ذلك) أي الصلاة ونحوها ولو أسقطه المصنف كان صواباً كما ذكره في المنهج اذا لبس من حيث هو جاز ولو في الصلاة والمسجد وحرمته فيها لقطع الفرض وصون المسجد عن النجاسة والمراد بنحوها نقل صلاة نذر ملزمة قطعه حينئذ ولم يمثل له الشارح لعدم تصويره كما علمت (قوله لقطعه الفرض) من الصلاة كاعلم وبخلاف النقل مطلقاً الا ان استمر فيه لتلبسه بعبادة فاسدة (قوله يحل لبسه) أي جلد الكعب والخنزير لغيرهما ولو غير آدمي وبحل لهما وخرج بلبسه افتراشه والتدثر به فهما حلال مطلقاً وكالجلد بقية الاجزاء فيحرم تسميد الارض ودفع الجلد بهنهما نعم يحل استعمال الشيعة المعروفة لمشط الكتان ما لم تكن رطوبة (قوله الا للضرورة) أو حاجة كما مر في الحرير (قوله وكذا جلد الميتة لا يحل لبسه) وكذا لا يحل استعمال بقية اجزائها نعم يحل الامتناع بمشط من نحو العاج على المعتمد حيث لا رطوبة وبحل حرمة لبسه للآدمي ولو غير عريان أو فوق الثياب كقراء الثياب وبحل لغير آدمي وافتراشه مطلقاً والتدثر به كذلك (قوله وبحل الاستصباح به) الا في مسجد مطلقاً وفي ملك غيره وموقوف ان لو ت فيهما وبحل طلاء السفن به واطعامه للبهيمة وجعله صابوناً مثلاً (فتبيينه) يجوز تنجيس البدن لفرض كعجن سرجين ووطء مستحاضة واصلاح فتيلة في زيت نجس بنحو أصبع وان وجد غيره والتداوى به وبحل تنجيس ملكه كوضع زيت نجس في اناه طاهر ما لم يضع بهما الا في تنجيس ملكه غيره وموقوف بما جرت به العادة كالوقود بالسرجين في البيوت وتربية نحو البجاج فيها وتسميد الارض ودفع الجلد بغير مغلظ كما مر (فرع) قال شيخنا الرمي يحرم القاء القمل ونحوه في المسجد ولو حيا لانه وسيلة لونه فيه ويحرم القاء الحى في غيره ان تأذى أو أذى وخالفه ابن حجر وجوز القاهه حياً بلا أذى ولو في المسجد وهو ظاهر (قوله كودك الميتة) أي من غير مغلظ كما مر

(باب صلاة العبدین)

المفتقر فيها ما لا يفتقر في غيرها كرفع اليدين في التكبيرات وان نوالى والمطلوب فيها ما لم يطلب في غيرها وهي من خصائص هذه الامة والعبداء أخذوا من العود لان الله تعالى يعوده على عباده فيه بالسور كل عام ولذلك طلب عقب الصوم والحج الموحدين للغفرة من الذنوب التي هي اعظم أنواع السرور وقيل لعوده في كل عام وقيل غير ذلك ويرسم بالياء مفردة وجعه ليشير عن أعود الخشب (قوله لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم) هذه على التأكيذ اللازمة لها السنة فهي دليل لهما واستدل بعضهم على السنة بانها صلاة ذات ركوع وسجود لا أذان لها كافي الاصول ومشروعيتها كانت في السنة الثانية من الهجرة كالانحبة وأول عيد صلاه النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر فيها فرض رمضان في شعبانها وزكاة الفطر في رمضانها المذكور (قوله جماعة) ولوللنساء والعبيد والصبيان وكذلك الحاج الا في منى فتستد به فرادى (قوله

(قول المتن لا جلد كلب وخنزير) لنجاسة عينهما

(باب صلاة العبدین)

(قوله نظر الى أنها الخ) أي فيعذر تركها وتا بالدين (قول المتن والنذر داخ) لانها صلاة نقل كالاستسقاء ونقل عن القديم انها كالجمعة في الشرائط حتى لا تصح للفرد وغيرها من ذكره المصنف تبعاً للقول نعم يستثنى على هذا القول اقامتها في الخطبة وتقديم الخطبتين قال بعضهم والعدد قال في الروضة ولو تركهما لم

أي لا يحل لبسه (الا للضرورة كعجاة قتال) ولم يحذ غيره لان الخنزير لا يحل الانتفاع به في حياته بحال وكذا الكعب الا لغراض مخصوصة فيعبد موتها أولى (وكذا جلد الميتة) لا يحل لبسه الا للضرورة (في الاصح) جلد الكعب والثاني يحل مطلقاً بخلاف جلد الكعب لفظاً نجاسته (وبحل الاستصباح بالدهن النجس على المشهور) سواء عرضت له النجاسة كالبز أو لا كودك الميتة والثاني لا لما يصيب بدن الانسان وفيما به من الدخان عند القرب من السراج وأجيب بانه قليل معفو عنه وروى الطحاوي في بيان المشكل عن أبي هريرة سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن فأر قوفت في سمن فقال ان كان جليداً ففروها وما حو لها فالقوه وان كانت مائماً فاستصحبوا به أو فاتقموا به وقال ان رجلاه نقات وروى الدارقطني استصحبوا به ولا تأكلوه وسنده ضعيف

(باب صلاة العبدین عید)

الفطر وعید الاضحی

(هي سنة) مؤكدة لمواظبة

النبي صلى الله عليه وسلم

عليها كما هو معلوم (وقيل فرض كفاية) نظراً الى أنها من شعائر الاسلام فان تركها أهل بلد فقلنا

تبطل

على الثاني دون الاول (ونشر جماعة) كما فعلها صلى الله عليه وسلم (ولنفردوا العبد المراءى والمسافر) ولا يخطب المنفرد

ويحطب امام المسافرين (ووقتها بين طلوع الشمس وزوالها وليس تأخيرها لترفع) الشمس (كرفع) كإفعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل انما يدخل وقتها بالارتفاع لينفصل عن وقت الكراهة ودفع بانها ذات سبب أي وقت كاتقدم (وهي ركعتان بحرم بهما) بنية عيد الفطر أو الاضحى (ثم يأتي بدعاء الافتتاح ثم سبع تكبيرات) روى الترمذي وحسنه انه صلى الله عليه وسلم كبر في العيد في الأولى سبعا قبل القراءة وفي الثانية خمس قبل القراءة (يقف بين كل ثنتين كآية معتدلة (٣٠٥) يهلل ويكبر ويمجد) رواه البيهقي عن ابن مسعود بنحوه بسند جيد (وبحسن) في ذلك (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر) وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجاعة (ثم يتعوذ بقراءة الفاتحة وما سياتي) (ويكبر في الثانية) بعد تكبيرة القيام (خسا) بالصفة السابقة (قبل القراءة) للحدث السابق (ويرفع يديه في الجميع) السبع والخمس قال البيهقي رويانه في حديث مرسل ويضع يده على يسراه بين كل تكبيرتين (ولسن فرضا ولا بعضا) فلا يجبر ترك شيء منها بالسجود ولونسها وشرع في القراءة فأتت لعوات محلها (وفي القديم يكبر بالبركع) فان نذر في أثناء الفاتحة قطعها وكبر ثم استأنفها أو بعدها كبر واستحب استئنافها فان ركب لا يسجد الى القيام ليكبر (ويقرأ بعد الفاتحة في الأولى ق وفي الثانية اقتربت بكاملها جهرا)

ويحطب امام المسافرين) وكذا غيرهم كالعبيد والصبيان وكذا النساء ان أمهن ذكر ولا يحطب امامهن فان وعظتهن واحدة بغیر خطبة فلا بأس (قوله طلوع الشمس) أي ابتداءه على المعتد من يوم يعيد فيه الناس ولو في ثاني شوال كما يأتي (قوله ويسن تأخيرها لترفع) فلو فعلها قبله لم تتركه على المعتد خلافا لابن حجر (قوله بدعاء الافتتاح) ولا يفوت بالتكبيرات تسديرتهاا يفوت بالتعوذ كسائر الصلوات (قوله سبع تكبيرات) ولو في القضاء على المعتد ويكره ترك شيء منها والزيادة عليها وعند الامام مالك في الركعة الأولى ست وعند الامام أبي حنيفة ثلاث في كل من الركعتين وهي في الركعة الأولى قبل قراءة الفاتحة والسورة وفي الثانية بعد قراءة الفاتحة والسورة فلا يوافقه في فعلها ولا يلزمه مفارقتها ولا تبطل صلانه خلافا لابن حجر وعلى كل لو كان المأموم شافعا وتوكلها امامه أو نقص عنها ولو بغیر اعتقاد تابعه فهمما ولو زاد عليها لم يتابعه في الزيادة ندبا وان تابعه في التكبير لم يضراً وفي رفع اليدين معه وتوالي بطلت صلانه نعم لوصلي العبد خلف الصبح لم يتركها المأموم بخلاف عكسه وبأخيه الشاك في عهدها باليقين (قوله يقف) أي بفصل ندبا وان صلى جالسا ومضطجعا فبكره تواليا ولومع الرفع ولا تبطل صلانه خلافا لابن حجر كما مر (قوله بين كل تكبيرتين) في اضافة بين الى كل تسامح وخرج بها ما قبل التكبيرات وما بعدها فلا فصل (قوله كآية معتدلة) ضبطها بعضهم بقدر سورة الاخلاص (قوله ويمجد) أي يعظم بتسبيح وتحميد (قوله وبحسن) فهو أولى من غيره من الاذكار وغيره من الاذكار أولى من السكوت وزاد عليه في العباب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا (قوله ولونسها) فالعمد أولى بالفوات (قوله وشرع في القراءة) بخلاف التعوذ فلا تفوت به كما لا يفوت الافتتاح بها وان فات بالتعوذ (قوله فأتت) ولا ابتدأ ركعها في الثانية على المعتد (قوله في الأولى ق الخ) وفي تركها ما في الجمعة (قوله بكاملها) ولو امام غير محمورين وفي بدلها ما في الجمعة (قوله جهرا) ولومنفردا (قوله ويسن بعدها خطبتان) الا بتنفر في حيطان ويشترط

تبطل الصلاة (قوله ويحطب امام المسافرين) سكت عن جماعة العبيد والمتجه الخطبة وأما النساء فالتوجه فيهن أن لا خطبة لانهما ليست من شأنهن نعم ان وعظتهن واحدة فلا بأس وهذا الذي ذكرته في أمر النسوة فنذر كره الإحجاب فيهن في خطبة الكسوف كما سياتي (قوله كإفعلها صلى الله عليه وسلم) وليرزول وقت الكراهة وخروجها من الخلاف (قول المتن ثم سبع تكبيرات) لواقفتي بمن يرى دون ذلك تابعه من غير زيادة (قول المتن ويمجد) أي يعظم (قوله عن ابن مسعود) قال في الكفاية ولا يقول ذلك الا عن توقيف له ولان كل تكبير في الصلاة يعقبه ذكر مسنون فكذلك هذا فلو والى كره (قوله وهي الباقيات الصالحات) قال البيضاوي هي أعمال الخير التي يبتغي للشخص ثمرتها أبدا ويندرج فيها ما فسرت به من الصلوات وأعمال الحج وصيام رمضان وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر والكلام الطيب (قول المتن واسن فرضا ولا بعضا) نقل في الكفاية عن نص الام انه يكره تركها وموالاة التأخر الزيادة عليها زاد السبكي ويكره ترك واحدة منها (قول المتن وفي القديم الخ) أي لان محلها باق وهو القيام (قول المتن وفي الثانية اقتربت) أي بجهر ولومنفردا (قول المتن ويسن بعدها خطبتان) أي ولو بعد ستروج الوقت قاله في الروض وشرح

(٣٩ - (قليوبي وعيمره) - اول) روى مسلم عن أبي واقد الليثي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاضحى والفطر في واقفت وعن النعمان بن بشير أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها بسبع اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث الفاشية قال في الروضة فهو سنة أيضا (ويسن بعدها خطبتان) روى الشيخان عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون العيد قبل الخطبة ونكر برهما مقبس على الجمع ولم يثبت فيه حديث كما قاله المصنف في الخلاصة ولوقدمت على الصلاة قال في الروضة لم يعتد بها كالسنة الراتية بعد

القرى من صلاة الجمعة (أو كانها كهي) أي كأركان الخطبتين (في الجمعة) وهي حادثة تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى فيهما وفراة آية في أحدهما والدعاء للؤمنين في الثانية ولا يشترط فيهما القيام فإن قام قال في شرح المذهب يسر الجالس بينهما أما الجالس قبلهما على المنبر ففيل لا يستحب والأصح يستحب للاستراحة وقبله يقبل على الناس بوجهه ويسلم عليهم قال في شرح للمذهب ويردون عليه كاسبق في الجمعة (ويعلمهم) استحبابا (في) عيد (الفطر الفطرو) في عيد (الاضحى الانحبة) أي أحكامهما والفطرة صدقة الفطرو هي كما قال (٣٠٦) المصنف بكسر الفاء مولدة وابن الرفعة كابن أبي السهم بضمها (يفتح) استحبابا

(الاولى بفتح تكثيرات) (والثانية بسبع ولاء) قال عبيد الله بن عبد الله ابن غنبة بن مسعود من التابعين ان ذلك من السنة رواء الشافى والبيهقي ولو فصل بينهما بالحد والتهيل والثناء جاز قال في الروضة نص الشافى رضى الله عنه وكثيرون من اصحاب عسى انها ليست من الخطبة وانما هي مقدمة لها ومن قال منهم بفتح الخطبة بها يجعل على ذلك فان افتتاح الشيء قد يكون ببعض مقدماته التي ليست من نفسه (ويندب الفصل) للعبد روى ابن ماجه عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم كان يفصل للعبد بين وسنده ضعيف (و يدخل وقته بنفس الليل وفي قول بالفجر) كالجمعة ووجه الاول بان أهل القرى الذين يسمعون النداء يكررون لصلاة العبد من قراهم فلو لم يهوز الفصل قبل الفجر لسنق عليهم والفرق بين

لما حينئذ ما في خطبة الجمعة الا العدد ونحوه كما قاله شيخنا فراجع وفي شرح شيخنا وجوب القيام وحده في نذرهما وفيه نظر (قوله) فلو قدمها لم يجزئها بل يحرم ان قدمها لانها عبادة فاسدة (قوله) ولا يشترط فيهما القيام ولا غيره) الا الاسماع والسماع وكونها عريية وذكرورة الخطيب فتصح خطبة الجنب لكن يشترط قصد الآبة وان حرم عليه قراءتها (قوله) والأصح يستحب) هو المعتقد بقدر جالس الجمعة (قوله) مولدة) أي لا عريية ولا معربة (قوله) فلا يفصل الخ) ويسر افراد كل تكبيرة بنفس وقوت التكبيرات بالشروع في الخطبة ولا تتدارك كافي الصلاة (قوله) بفتح الخ) يفيد ان التكبيرات ليست من الخطبة وهو كذلك لانها مقدمة لها على خلاف الاصل (قوله) من السنة الخ) هو قول نابي واحتج به لانه لا مدخل للرأى فيه فمافي المنهج مرجوح فراجع (قوله) جاز) بل قال الامام الشافى رضى الله عنه انه حسن وعليه فالمراد بالاول عدم طول الفصل بينهما عارفا (تنبيه) يطلب في القضاء ما في الاداء من تكبيرات الصلاة وطلب الخطبة ان صلوها جماعة وان لم تطلب وتكبيراتها والجهر والسورتين وتعليم أحكام الفطرة والاضحية وغير ذلك (قوله) ويندب الفصل) ولولو حواض وذكرة نوطه اقوله ويدخل وقته وكذلك كل مندوبات العبد كالتكبير كما قاله ابن حجر وسيأتي ما يخالفه عن شيخنا الرمي واتباعه ونخرج كما بالقرى (قوله) بنصف الليل) وبعد الفجر أفضل وتقر بيمين ذهابه أفضل وليس هناء درجات كافي الجمعة لعلم النص هنا (قوله) بان أهل القرى) والاولى لم اقامتها في قراهم ويكره ذهابهم لغيرها (قوله) والتطيب) بفوقية اوله كافي بعض النسخ وهي أولى لانه المتعلق به التلبس ولناسبة ما بعده وما قبله (قوله) والتزبن كالجمعة) الا في عشر ذي الحجة لمريد التضحية نعم يتدب هنا أعلى اللبوس ولو غيرا بيض لاظهار النعمة ويقدم على الابيض لو وقع العبد يوم الجمعة على أنه لا تعارض خلافا لنزعه فتأمل (قوله) والخارج الخ) نهي رضى الاستسقاء لو وقع يوم العيد (قوله) لقوات الجبال والهيئة) قال شيخنا الواديعنى أو على المعتقد (قوله) وفعلها بالمسجد أفضل الخ) ويندب عدم تعددها وللإمام المنع من غير حاجة كافي الانوار

الاسنوى (قوله) ولا يشترط فيهما القيام) أي لانها سنة كملاة العيد قال الاسنوى وكذا لا يشترط الوقت ولا الاربعون قال ومقتضى التعبير المذكور في المنهاج عدم اشتراط العريية وسراة العورة والطهارة وهو متجه اه (قوله) مولدة) أي لا عريية ولا معربة بكونها من الفطرة التي هي الخلقة أي زكاة الخلقة وهي اسم للخروج (قوله) من التابعين) نبي على هذا لان قول النابى من السنة كذا ليس له حكم المرفوع على الصحيح بخلاف الصحابي ومقابل الصحيح مرفوع مرسل فلا حجة فيه أيضا (قول المتن) والتطيب) قال الاسنوى هو بالتاء المفتوحة في أوله ليستغنى عن الاضمار وبوافق ما بعده وما قبله من المصادر (قوله) بان يتزبن الخ) هو مستفاد من التشبيه في المتن نعم من التزبن استعمال الطبيب فهو من عطف العام على بعض افرادة (فرع) لو اتفق الخروج للاستسقاء والعبد ترك التزبن فبما يظهر

(قوله)

العيد والجمعة تأخير صلاتها وتقدم صلاته فغسله بالنصف الثاني وقيل بجميع الليل (و) يتدب

(التطيب والتزبن كالجمعة) بان يتزبن باحسن ثيابه وازالة الظفر والريح الكربة كما تقدم سواء في الفصل وما بعده القاع في بيته والخارج للصلاة هذا حكم الرجال وأما النساء فيكره لهن اذات الجبال والهيئة الخنوز ويستحب للحناء وينظفن بالماء ولا يتطيبن ويخرجن في ثياب بقلتن (وفعلها) أي صلاة العيد (بالمسجد أفضل) لشرفه (وقيل بالصحراء) أفضل لانها أرفق بالراك وغيره (الاعنر) ككنين المسجد على الاول فذكره مقبلة للفتوى يش بالرحام ووجود المطر أو التناج على الثاني فتسكرو في الصحراء على قياس كراهتها في المسجد

قال في شرح المذهب عن الاصحاب اذا وجد مطرا أو غيره وضاق المسجد الاظم صلى الامام فيه واستخلف من يصلي بباقي الناس في موضع آخر وفي الروضة كاملها ان المسجد الحرام افضل قطعا وألحق به بيت المقدس الصدي لاني قال في شرح المذهب والبنديجي وسكت الجمهور عنه وظاهر اطلاقهم انه كغيره اه أما مسجد المدينة فقال أبوهريرة أصابنا مطر في يوم عيد فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد رواه أبو داود باسناد جيد وروى الشيخان عن أبي سعيد الخدري انه صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الاضحية ويوم الفطر فيبدأ بالصلاة الى آخره أي يخرج الى المصلى لذكر هافيه ومواظبه على الخروج (٣٠٧) اليه الضيق مسجد هـ ممن يحضر صلاة

العيد بخلاف صلاة الجمعة (ويستخلف) الامام عند خروجه للصلاة (من) يصلي بالضعفة كالشيخ والمرضى كما استخلف على رضى الله عنه أما مسعود الانصاري في ذلك رواه الشافعي باسناد صحيح واقصاهم على الصلاة بهم أن الخليفة لا يخطب وقد صرح به الجليلي في شرح التنبيه (ويذهب في طريقه ويرجع في آخر) لفعله صلى الله عليه وسلم ذلك رواه أبو داود وغيره وفي صحيح البخاري عن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق والأرجح في سبب ذلك أنه كان يذهب في أطول الطريقين تكثيرا للاجر ويرجع في أقصرهما وقيل انه كان يتصدق على قرائتهما وقيل لينهذه الطريقين ويستحب الذهاب في طريقين والرجوع

(قوله قال في شرح المذهب) ذكره لتعارض القولين فيه (قوله من يصلي) ويكره أن يخطب بغير أمر الامام ولا علم رضاه ويحرم مع النهي ولو صلى الامام بمن في المسجد واستخلف بمن يصلي بغيرهم خارجه ففيه ماسر (قوله موضع آخر) أي كمن (قوله افضل قطعا) ثم مسجد المدينة ثم الاقصى ثم غيرهما خلافا لما يوهمه كلام الشارح (قوله لا يخطب) على ماسر وما في المنهج مؤول ولا يقنول الاذن غير مرة هنا وكل ما لا يتكرر كالسكوف (تنبيه) يدخل في تولية امامة العيد خطبته وفي تولية السكوف خطبته وفي تولية الصلوات الخمس خطبة الجمعة ولا يدخل واحد منها في غيرهما ويدخل في امامة العشاء ولومع الخمس امامة التور في رمضان والتراويح (قوله تكثير الاجر) أي على ماسر في الجمعة ويؤخذ منه عدم الاجر في الرجوع لانه ليس عبادة ولا وسيلة لها وان نوزع فيه نعم ندب الكوب للفرز اذ اراه بالعبادة (قوله ويكره الناس) من الفجر لغبر بعيد الدار وهول من في المسجد التهيؤ ويؤخذ منه اعتبار قصد الصلاة بد التكبير كاسر في الجمعة وقال ابن حجر التكبير ههنا من نصف الليل فليراجع فانه المناسب كاسر (قوله وقت صلاته) وأفضله في الفطر بصدع النهار وفي الاضحية بعد سنده قاله الامام وفيه نظر ظاهر فالوجه خلافه كاذ كره ابن حجر ومثني عليه شيخنا في شرحه من موافقة كلام الامام المذكور (قوله ويجهل) أي الامام الحضور للخطبة ويخطب وحكمته اتساع وقت التضحية وعكس ذلك في عيد الفطر لا تساع وقت اخراج الزكاة والتجهيل عقب وقت الكراهة وقال شيخنا من أول الوقت وفيه نظر (قوله البحر بن) هو اقليم بين حضرموت والبصرة ومنه مدينة هجر (قوله وبأكل) ولوفى الطريق ولو الامام ويكره تركه كالا مساك في الاضحية (قوله بطعم) بفتح واو والعين أفاد ان المراد بالما كول المعلوم ولومشرو بأفضله على ما في الفطر للصائم وعلم بما ذكر نسخ تحريم الفطر قبل الصلاة أول الاسلام (قوله وحكمته) أي الاصلية فلا يرد مفطر رمضان أو صائم عرفة (قوله بالمبادرة الخ) أي تطلب المبادرة والتأخير في العيدين كاف في تمييزها على غيرها التي لم يطلب فيها واحسنها ما قال

(قوله وألحق به بيت المقدس الخ) استظهره الاذرعى ونقله عن البغوي وغيره قال وليس بظاهر بيت المقدس بقعة في سعة مسجد هابل جبال وأوعار (قوله أما مسجد المدينة الخ) عبارة الاستوى رحمه الله ولم يلحقوا مسجد المدينة يعني بالمسجد الحرام في نفي الخلاف مع وجود العلة وهي الشرف للعهد السابق يعني ما يأتي في كلام الشارح رحمه الله (قول المتن ويذهب في طريق) أي أطول (قوله تكثير الاجر) قضية هذه العلة عدم الاجر في الرجوع وبخالفه ما ثبت في مسلم في قصة الرجل الذي سأل في شراء حمار بر كبه في الظلماء والرمضاء كما سلفناه في باب الجمعة ههنا معنى ما في الاستوى ولك أن تقول الذهاب أفضل من الرجوع فلا تكون العلة المذكورة مانعة من الاجر في الرجوع قال السبكي وقول الامام ان الرجوع ليس بقرينة غلط بل يتأبى في رجوعه اه (قول المتن قلت وبأكل الخ) ويكره تركه كما نقله في المجموع عن النص وينبغي أن يقاس به

في آخر في الجمعة وغيره اذ كره للصنف في رياضه (ويكره الناس) ليأخذوا بحالهم وينتظروا الصلاة (ويحضر الامام وقت صلاته) لحديث أبي سعيد الخدري السابق (ويجهل) الحضور (في الاضحية) ويؤخره في الفطر قليلا كتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عمرو بن حزم حين ولده البحر بن أن جعل الاضحية وأخر الفطر رواه البيهقي وقال هو مسلم وحكمته اتساع وقت التضحية ووقت صدقة الفطر قبل الصلاة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وبأكل في عيد الفطر قبل الصلاة) بمسك في الاضحية عن الكل حتى يصلي قال برودة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحية حتى يصلي رواه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم وحكمته امتياز يوم العيد عما سبقه بالمبادرة بالأكل أو تأخير (ويذهب ماشيا) كالجمعة (بكينة) لحديث الشيخين اذا

أبتم الصلاة فليكن السكينة (ولا يكره الفعل قبلها) بعد ارتفاع الشمس ولا بعدها (الخبر الامام واقفا علم) بخلاف الامام فيكرهه ذلك لما لفته لفعل النبي صلى الله عليه وسلم اذ صلى عقب الحضور وخطب عقب الصلاة كما علم من الاحاديث

(٣٠٨)

السابقة وغيرها

(فصل بنسب التكبير)
بغروب الشمس ليأتي العبد اللام فيه للجنس المصدق بعبادة الفطر وعيد الاضحية ودليله في عيد الفطر قوله تعالى ولتسكباوا العدة أي عدة صوم رمضان وتكبروا الله أي عند اكملها وفي عيد الاضحية القياس على عيد الفطر (في المنازل والطرق والمساجد والاسواق) لبلا ونهارا (رفع الصوت) اظهارا لشعار العيد (والاظهار اذامته حتى يحرم الامام صلاة العيد) والثاني حتى يخرج لها والثالث حتى يفرغ منها قبل ومن الخطبين وهو فيمن لا يصلي مع الامام ولا يكبر الحاج ليلة الاضحية بل يلبس (لان التلبية شعاره) ولا يسكن ليلة الفطر عقب الصلوات في الاصح لعدم وروده والثاني بقية على التكبير ليلة الاضحية على ما سياتي فيكبر خلف المغرب والعشاء والصبح (ويكبر الحاج من ظهر يوم النحر) لانها أول صلواته بعد انتهاء وقت التلبية (ويحتم بصبح آخر) أيام (النشر) في ذلك (في الاظهر) تبعاله (وفي قول) يكبر غيره (من مغرب ليلة النحر) ويحتم بصبح آخر أيام النحر في كاتقدم (وفي قول من صبح) يوم (عرفة ويحتم بمصر آخر) أيام (النشر) والعمل على هذا في الامصار قال في الروضة وهو الاظهر عند المحققين

السبكي في الحكمة ان فيه موافقة المساكين في طلب الصدقة في الفطر قبل الصلاة وفي الاضحية بعده (قوله قبلها) أي الصلاة ولا يعتمد بها قبل الخطبة نعم يكره لمن يسمع الخطبة كذا قاله شيخنا وينبغي ان لا يقيد بمن يسمع (قوله بخلاف الامام) ان حضروا في الصلاة والا فلا يكرهه

(فصل في طلب التكبير في العيد) وكيفيته ووقته (قوله ليأتي العيد) وليلة الجمعة كما مر (قوله ودليله) أي التكبير المرسل وهو في الفطر أفضل والمقيد في الاضحية أفضل منه فهما (قوله في المنازل الخ) دخل فيه خلف الصلاة ويزاد على ما في كلامه نحو التراويح (قوله برفع الصوت) الالفرد ذكر بحضرة غير محرم (قوله حتى يحرم الامام) أي حتى يدخل وقت احرامه المطلوب سواء صلى معه أو منفردا أو لم يصل وأما الصلاة وهذا ما اعتمده شيخنا الرولي (قوله ولا يسكن التكبير عقب الصلوات) أي من حيث كونه عقب الصلوات ويسكن من حيث دخوله في عموم الوقت فيأمر (قوله ويكبر الحاج) سواء كان بمجي أو غيرها والتعليل جرى على الغالب ولما من شأنه قاله ابن حجر وخرج به المعتمر فيكبر ان لم يكن مستغلا بذكر طواف وسعى على المعتمد (قوله من ظهر الخ) أي ان تحلل فيه لان العبرة بالتحلل سواء قدمه أو أخره على ما استقر عليه أمر شيخنا فغاية ما يقع فيه التكبير للحاج من الفرائض خمس عشرة صلاة من ظهر النحر الى صبح آخر التشريق (قوله في ذلك) أي مستندة لتكبيره فالضائر بعده راجعة للقولين وأما الوقت على هذين القولين أيضا صبح آخر التشريق كما ذكره (قوله كاتقدم) في كلام المصنف في الحاج (قوله من صبح يوم عرفة الخ) والمعتبر الوقت وهو طلوع الفجر وغروب الشمس آخر الايام سواء وجد فيه صلاة أولا فلم يستثنى من ذلك ليلة العيد لما مر من دليلها الخاص المقسم على العموم هنا بل يلزم على دخولها أن يسمى تكبيرها مقيدا ومرسلا ولا يقل به وغاية ما يقع فيه التكبير من صلوات الفرائض على هذا القول الصحيح عشرون صلاة وعلى ادخال الليل ثلاثة وعشرون وقال شيخنا يكبر عقب المغرب التي عقب أيام التشريق أيضا فيزاد على ما ذكر (قوله والعمل على هذا) أي عمل الناس في الامصار وهو

حكم الامساك في النحر (فرع) الشرب كالا كل (قوله ولا بعدها) يستثنى من يسمع الخطبة (فصل بنسب التكبير الخ) (قوله تعالى وتكبروا الله) قال الاسنوي الواو وان كانت المطلق الجمع لكن دلالتها على الترتيب أرجح كما قاله السهيلي ولان الادلة تثبت المراد اه وقال في الكفاية الواو لطلق الجمع وهو ضربان جمع مقارنة وجمع معاقبة وذلك بعد الغروب قال وقال بعضهم حل الواو هنا على الجمع المطلق خلاف الاجماع فتعين جهلا على الترتيب اه (قوله والثاني حتى يخرج) أي لان بخروجه تشتغل الناس بالتبوء والاستقبال والقيام الى الصلاة (قوله والثالث الخ) توجهه ان الامام ومن معه يقيمون الشعار بالصلاة فمن لا يصلي بقيمه بالتكبير (قول المتن ولا يسكن) أي التكبير الخ شرع في بيان التكبير المقيد (قوله والثاني يقيسه الخ) عبارة الاسنوي والثاني يقول هو عيد يستحب له المطلق فيستحب له المقيد وهو عند التأمل موافق لتعليل الشارح (فرع) هل يكبر خلف الفوائت على هذا الوجه محل نظر (قوله لانها أول صلواته) هو لتعليل لابتدائه وأما أصل مشروعيته فقولته تعالى فاذا قضيت مناسككم الآية وقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وهي أيام التشريق (قول المتن من مغرب ليلة النحر) أي قياسا على تكبير عيد الفطر على القول به هذا كلام الاسنوي رحمه الله فليتأمل ذلك مع التعليل السابق لمقابل الاصح في عيد الفطر عن الاسنوي والشارح (قوله كاتقدم) راجع لقوله ويحتم الخ (قول المتن وفي قول من صبح عرفة الخ) أي فيكون

جامعا

آخر (النشر) في ذلك (في الاظهر) تبعاله (وفي قول) يكبر غيره (من مغرب ليلة النحر) ويحتم بصبح آخر أيام النحر في كاتقدم (وفي قول من صبح) يوم (عرفة ويحتم بمصر آخر) أيام (النشر) والعمل على هذا في الامصار قال في الروضة وهو الاظهر عند المحققين

الحاج كالحاج في ذلك (في الاظهر) تبعاله (وفي قول) يكبر غيره (من مغرب ليلة النحر) ويحتم بصبح آخر أيام النحر في كاتقدم (وفي قول من صبح) يوم (عرفة ويحتم بمصر آخر) أيام (النشر) والعمل على هذا في الامصار قال في الروضة وهو الاظهر عند المحققين

الحديث أي الذي رواه الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك وقال فيه صحيح الإسناد (والاظهر أنه يكبر في هذه الأيام لفائته) فيها أولى غيرها
(والرابعة) ومنها صلاة العبد (والنافلة) المطلقة لأنه شعار الوقت الثاني لا وانما هو (٣٠٩) شعار بالنسبة إلى الفرائض الموقدة

(وصيغته المحسوبة لله.
أ كبر الله أ كبر الله أ كبر
لا اله الا الله والله أ كبر الله
أ كبر والله المحسوب يستحب
أن يزيد) بعد التكبيرة
الثالثة (كبراً والحمد لله
كثيراً وسبحان الله بكراً
وأصيلاً) وفي الروضة
وأصلها قبل كبر الله أ كبر
وبعد أصيلاً لا اله الا الله
ولا نعبد الاياه عظمين له
الدين ولو كره الكافرون
لا اله الا الله وحده صدق
وعده ونصر عبده وهزم
الاحزاب وحده (ولو شهدوا
يوم الثلاثين قبل الزوال
برؤية الهلال الليلة الماضية
أفطرنا وصلينا العبد) حيث
بقي من الوقت ما يسع جمع
الناس والصلاة والافسح
لو شهدوا بين الزوال
والغروب وسبأني (وان
شهدوا بعد الغروب لم
تقبل الشهادة) في صلاة
العبد وصلى في الفداء أداء
وتقبل في غيرها كوقوف
الطلاق والعتق المطلقين
برؤية الهلال (أو) شهدوا
(بين الزوال والغروب
أفطرنا وقات الصلاة) أداء
(وبشرع قضاءها متى شاء
في الاظهر) ككبرها
والثاني لا يجوز قضاؤها بعد
شهر العبد (وقيل في

المعتمد وفيه جمع بين الايام المعلومات وهي الخمسة المذكورة والايام المعدودات وهي الثلاثة الاخيرة منها
ولا يقضي هذا التكبير اذا قامت وفواته بطول الفصل عقب الصلاة أو بإعراض عنه وفي شرح شيخنا
انه يتدارك وان كان تركه عمداً وهو غير مستقيم اذ يلزم تداركه اليوم الاول في اليوم الثاني أو الثالث
ولا قائل به فان قيده بدوام وقته ورد عليه ما لا وقت له ولا جل ذلك رجع شيخنا عنه وجماع حاشيته
نبحاله (قوله والرابعة) أي مع الفرائض بقرينة العطف أو الاعم وعليه الشارح وشملت القرينة المقضية
والمندورة والجنائز (قوله والنافلة) المطلقة على كلام الشارح أو ما يعيها والمؤقتة وذات السبب لاسجدة
تلاوة أو شكر (قوله بعد التكبيرة الثالثة) أي وما بعدها إلى بعد وثقة الحمد كما قال المصنف ويزيد الله أ كبر
قبل كبراً ويقدم لا اله الا الله وحده على ما قبله وبذلك علم أنه يقتظم التكبير المعروف (قوله وهزم
الاحزاب وحده) وبعد كافي الروضة لا اله الا الله والله أ كبر والله الحمد وهذه على التأويل السابق مذكورة
في محلها وعلى ما ذكره الشارح في كلام المصنف مقدمة من تأخير موافقة ما عليه العمل في الامصار فقد قال
في الاذكار انه لا بأس به ولم يردوا من جندته ويندب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله ومحبه بعد
التكبير كما عليه العمل أيضاً (قوله أفطرنا) أي وجوباً (قوله جمع الناس) أي من يتيسر اجتماعهم (قوله
والصلاة) ولو ركعة ولو صلاة واحدة ثم أدرك جماعة صلاهم معهم وان خرج الوقت قال شيخنا الرمي وعليه
فهذه مستثناة من شرط الوقت عنده في المعادة فراجع (قوله وتصل من الفداء) فتتوقف معضها على
طالع شمس ولا يصرف في ذلك قبول البينة في غير الصلاة على نظير ما لو وقفوا العاشر غلطاً في الحج وهذا سقط
ما لبعضهم هنا ومن ذلك يعلم عدم صحة صوم ذلك اليوم واعتمده شيخنا والقياس خلافه كافي لحلول الدبرون
وغیرها (قوله وقات الصلاة أداء) أي قطعاً فقه التعيير بالذهب (قوله بوقت التعديل) هو المعتمد (تمه)

جامعا بين الذي كوفي الايام المعلومات والايام المعدودات (قول المتن في هذه الايام) هذه العبارة تشر بان التكبير
يكون عقب الصلوات في هذه الايام ولو قبل فعل الصبح وبعد فعل العصر (قوله وانما هو شعار الخ) لم يذكروا
الاسنوي بل قال والثاني عقب الفرائض خاصة مؤداة أو فائته مطلقا كالاذان يطلب في هذا دون غيره
والثالث عقب فرائض هذه الايام أداء أو قضاء لانه قضاء ما كان التكبير مأموراً به فيه والرابع عقب
ما ذكرناه فيه وعقب السنن الرواتب ونبه على أن عبارة المصنف قاصرة عن افادة مشروعية ذلك عقب
الاستسقاء والكسوف ونحوهما وعن تناول العيد والضحي ونحوهما من حيث ان الراتبة هي التابعة للفرائض
له بمعناه (قول المتن ويستحب أن يزيد) وجه اختيار هذه الزيادة الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم حيث
قالها على الصفا يوم فتح مكة (قوله بعد التكبيرة الثالثة) اقتضى هذا الصنيع من المتن والشرح انه يزيد
هذا ثم يختم بلالة الله الخ والذي في المحرر كما قال الاسنوي بعد ذكر التكبيرات ويستحب أن يزيد فيه
أحد شيئين اما المذكور أو لا وهو لا اله الا الله والله أ كبر والله الحمد واما كبراً إلى أصيلاً ولم يذكر الجمع بينهما
اه ثم راجعت الروضة فرأيت فيها بعد الذي حكاه الشارح عنها لا اله الا الله والله أ كبر وكان وجه اسقاط
الشارح لتلك دخوله في قول المنهاج ولا اله الا الله الخ وقوله أيضاً بعد التكبيرة الثالثة يرشدنا للنظر للمعنى
(قوله جمع الناس والصلاة) أي ولو ركعة (قوله والعتق المطلقين الخ) وكذا يجوز صومه اذ لم يكن من التشريق
فيما يظهر وقد منع بظاهر حديث افطر يوم يفتقر الناس (قول المتن متى شاء الخ) هو في بقية اليوم أولى قال
الرافعي فان عسر جمع الناس قلنا خبر أولى (قول المتن وقيل في قول الخ) مقابل قوله وقات الصلاة (قوله
فالعبرة بوقت التعديل الخ) أي لانه وقت جواز الحكم ووجه الثاني اسناد التعديل الى الزيادة

(قول) لا يفوت ادائها بل (تصل من الفداء) لعظم حرمتها والقول الآخر الفوات كطريق القطع به الراجحة ولو شهدوا قبل الغروب وعملوا
بضمه فالعبرة بوقت التعديل وفي قول بوقت الشهادة وقد تقدم حكمهما

ينبغي أحياء ليلتي العيدين بذكر أو صلاة أو تلاوة صلاة التسبيح ويكتفي معظمها وأقلها صلاة العشاء في جماعة والعزم على صلاة الصبح كذلك مثلها ليلة نصف شعبان وأول ليلة من رجب وليلة الجمعة لانها حال اجابة الدعاء (قائدة) التهنة بالعباد والشهور والاعوام قال ابن حجر مندوبة ويستأنس لها طلب مسجود الشكر عند النعمة وبقصة كعب صاحبيه وتهنئة أي طلحة

(باب صلاة الكسوفين)

المستحالة على ما لا يجوز في غيرها مع عدم تكرارها وأول كسوف وقع كان في السنة الخامسة من الهجرة أو في العاشرة كما يأتي وميل الجلال إلى أنهم من خصائص هذه الامة وهي من كسف كسوف متعديا ولازم يقال كسف الشمس وكسفها الله تعالى وكذا يقال في خسف (قوله وهو أشهر) لان الكسف السر والخسف المحور نور الشمس لا يغير جرمها وأما سره القمر عنا بحيلولة عند اجتماعها وذلك لا يكون الكسوف الا في آخر الشهر فان وقع في غيرها فهو من شروق العادة ونور القمر من نور الشمس وليس له نور في ذاته فاذا حالت الارض بينهما محي نوره وذلك عند مقابتهما ولذلك لا يكون الخسوف الا في أنصاف الشهور وما وقع في غير ذلك فهو من شروق العادة أيضا ومن الاول أيضا كسوف الشمس في عشرين ربيع الاول يوم موت ابنه ابراهيم صلى الله عليه وسلم في سنة ثمان من الهجرة ومات وعمره سبعون يوما على الصحيح ومنه الكسوف يوم عاشر المحرم حين قتل الحسين في سنة احدى وستين (نبيه) وقع في حاشية العلامة البرلسي هنا كلام غير مستقيم يعرفه من له خبره بحركات الافلاك (قائدة) تسن الصلاة فرادى بالهامة الآتية لبقية الكواكب والآيات السماوية والزلازل والصواعق ولا يجوز لها خطبة ولا جماعة ويدخل وقتها بوجودها ويخرج بزوالها كالكسوف فيصح في وقت الكراهة (قوله لانه الخ) كلامه يقتضي أن هذا دليل التأكيد وفيه نظر فراجع (قوله فيحرم الخ) أي مع تعيين الشمس والقمر وتعيين كونها ركوعين أولا ولا يجوز غير ما نوه فلما طلق التنية تخير بين الكيفيتين وفارق الوزر بعدم تعدد الركعات هنا اذا تجاوزت الاضواء بها بأكثر من ركعتين قال شيخنا اذا اختار كيفية تعيينت وقال بعض مشايخنا الرجوع عنها قبل الوصول لما يمينها كالقيام الثاني في كيفية الركوعين والهو في السجود في الكيفية الاخرى فم يلزم للأوموم موافقة الامام فينوي ما هو فيه وتنصرف نيته المطلقة اليه وان ادركه في التشهد على الوجه وقيل في هذه بتصرفه نظر لان في فعله خلافه يلزم مخالفة نظم الصلاة وقد مر منه فراجع (قوله هذا أقلها) أي أقل كالأول وأقلها حقيقة كسنة الظاهر (قوله فأكثر) وان زاده على خمسة خلافا للاسنوي ولا حاجة الى هذا الا لاجل مقابل الاصح (قوله والاصح المنع) أي فرادى لما يأتي (قوله فقدمت) لانها التيقنة وغيرها محتمل اذ لم يرتكر فعلها منه صلى الله عليه وسلم بعد الروايات وحديثه فيمنع غيرها ابتداء ودواما والجواب بحمل الروايات على بيان الجواز غير مستقيم بل هو سبق فلم لاقتضائه جواز فعلها بأكثر من

(باب صلاة الكسوفين)

(قوله لانه صلى الله عليه وسلم أمر بها) والصارف عن الوجوب إلى التنبه حديث هل على غيرها (قول المتن فيحرم الخ) مستأنس في الكتاب (قول المتن ثم رفع ثم يستدل) فيه ميل إلى انه يكبر في الرفع الاول ويقول في الثاني سمع اقل من حده والمستأنس خلاف صرح بهذا الماردي ونقله عن النص وكذا ذهب إليه ابن كج ولكن نص الام وعنه المزي وبويطى على انه يقول سمع اقل من حده فيها واعتمده الشارح كاسيأتي وهو كالصرح في عبارة الروضة والرافعي ولكن بعضهم أولها (قول المتن ثالث) جعل الاسنوي الخلاف ثابتا في اربعة اربع وخامس لورودها في بعض الروايات ومنع من الزيادة على الخامس قطعا (قوله من الركوعين) أي فليس الضمير عائدا للركوع الثالث لنفساده (قوله والثاني زاد) هو يمكن في

كسوف الشمس وكسوف القمر ويقال فيهما خسوفان وفي الاول كسوف والثاني خسوف وهو أشهر وحكي عكسه (هي سنة) وفي الروضة كأصلها مؤكدة لانه صلى الله عليه وسلم أمر بها وصلى لكسوف الشمس رواها الشيخان (فيحرم بنية صلاة الكسوف ويقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يرفع ثم يستدل ثم يستدل) السجدة الثانية ويأتي بالطما نينية في محالها فهذه ركعة ثم صلى ثانية كذلك) هذا أقلها كافي الروضة وأصلها فهي ركعتان في كل ركعة ركوعان كافيها صلى الله عليه وسلم ولا يجوز زيادة ركوع ثالث) فأكثر (التمادي الكسوف ولا قصه) أي نقص ركوع من الركوعين (لا يجلاء في الاصح) والثاني زاد وينقص ماذا كرماء كر ويجري الوجهان في إعادة الصلاة اذا بقي الكسوف بعد السلام والاصح المنع وما في رواية مسلم انه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين في كل ركعة ثلاثة ركعات وفي أخرى له أربعة ركعات وفي رواية لابي داود وغيره خمسة ركعات أجبلة الآفة فيها

(قلت الصحيح نظريها) كقول ابن الصلاح (ثبت في الصحيحين) في صلاته صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس من حديث أبي موسى ولفظه فصل بطول قيام وركوع وسجود مارأيت قط يفعله في صلاته ومن حديث عائشة ولفظها في صحيح البخاري في الركعة الأولى فسجد سجوداً طويلاً وفي الثانية ثم سجد وهو دون السجود الأول وفي صحيح مسلم ما ركعت ركوعاً طويلاً ولا سجدت سجوداً طويلاً كان أطول منه وهذا كراي الرافعي أن تطويل السجود في صحيح مسلم (ونص في البويطي أنه يطولها نحو الركوع الذي قبلها والله أعلم) قال البغوي فالسجود الأول كالركوع الأول والسجود الثاني كالركوع الثاني واختاره في الروضة (وتسن جماعة) بالنصب على التخييل المحول عن نائب الفاعل أي تسن الجماعة فعله ينادى لها (٣١٢) الصلاة جامعة كافتها صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس جماعة وبعث لها

حفدا الصلاة جامعة رواها الشيخان وتسني للمنفرد والعبد والمرأة والمسافر كاذ كره في شرح المهذب وتسني في الجامع (ويجهر بقراءة كسوف القمر لا الشمس) لأن الأولى في الليل والثانية في النهار وماروي الشيخان من عائشة أنه صلى الله عليه وسلم جهري صلاة الكسوف بقرآنه والترمذي عن سمرة قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم في كسوف لا نسمع له صوتاً وقال حسن صحيح قال في شرح المهذب يجمع بينهما بأن الاسرار في كسوف الشمس والجهري كسوف القمر (ثم) بعد الصلاة (بخطب الامام) كما فعل صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس رواه الشيخان (خطبتين) بل كأنهما في الجمعة قياساً

(قوله والصحيح) الأولى التعبير بالصحيح كافي الشرح وغيره أو بالأظهر لأن الخلاف أقوال كاسر إلا أن يؤول بمعنى الراجح أو يقال فيه إشارة إلى رد تعبير الرافعي بالأظهر المشعر بقوله الخلاف وعلى كل فهو خلاف اصطلاحه (قوله ثبت في الصحيحين) في هذا وما سياتي بقوله وهذا كراي الرافعي الخ رد على الرافعي في الاستدلال عليه بالقياس لأن النص مقدم (قوله في البويطي) نسبة إلى بويط قرية بصعيد مصر الأدنى وهو أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشي كان خليفة الشافعي رضي الله عنه في حلقته مات سنة اثنين وثلاثين ومائتين (قوله فالسجود الأول كالركوع الأول والسجود الثاني كالركوع الثاني) وهكذا فيسبح قمرمات آية كافي المنهج وغيره في الأول ثم ثمانين في الثاني ثم سبعين في الثالث ثم خمسين في الرابع أو ببعض من ذلك ولا يطيل الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين اتفاقاً (قوله واختاره) يحتمل عوده إلى كلام البغوي ويحتمل عوده إلى الحكم كله (قوله وتسني جماعة) وغير جماعة على ما مر في العبد وكذا في حضور النساء فيها (قوله يجمع بينهما الخ) هو صريح في أنه صلى الله عليه وسلم صلى لكل منهما (قوله ثم بعد الصلاة بخطب) فلو قدمها لم تصح وبحرمان قصدها كافي العبد ولا يندب فيها ولا في صلاتها استغفار ولا تكبير ولا تنكي في خطبة واحدة ويندب هاتين البنية والمهنة وعدم التزين وغير ذلك كافي الاستسقاء (قوله ويجرحهم) الامام أو نائبه أو قاضي المحل أو غيره كما يأتي ويجب ما ذكر بالامر كافي الاستسقاء وسياق ما فيه (قوله ويخطب امام المسافرين) وكذا امام العبيد والصبيان وكذا امام النساء كما مر في العبد (قوله أي شيئاً منها) يشير إلى أن عدم ادراك الركعة لا خلاف فيه كما يعلم مما بعده (قوله ثم أتى الخ) فعليه بتوالي ثلاث قيامات وثلاث ركوعات (قوله ونفوت صلاة الخ) ويلزمه نفوت الخطبة لأنها تابعة فلو انجلت بعد الصلاة لم تفت الخطبة وعلى هذه يحتمل ما في المنهج وشرح شيخنا وغيرهما لأنها وعظ وقول شيخنا بعدم نفوت الخطبة في الحال الأولى فيه نظر فراجع

(قوله واختاره في الروضة) يحتمل عوده إلى مقالة البغوي ويحتمل عوده إلى الحكم كله (قوله بالنصب الخ) دفع لاعتراض الاسنوي على نصبها حالاً أو رفعها الموجب إلى التقدير (قوله والجهري كسوف القمر) أي فيكون النبي صلى الله عليه وسلم قد صلى لكسوف القمر (قول المتن أو في ثمان أو قيام ثمان الخ) وأما بعدهما فظاهر أنه لا يحصل سوى الجماعة (قوله أي شيئاً منها) هي عبارة المجرر وهي أوضح (قوله قام هو الخ) أي ولا يسجد لانه إذا أدرك بالركوع ما قبله من القيام فلا يحصل له السجود الذي فعله بالأولى (قول المتن ونفوت صلاة كسوف الشمس الخ) بمعنى يمنع فعلها بعد ذلك لا بمعنى نفوت الاداء (تنبيه) تقييده

عليها (ويبحث) الناس فيها (على التوبة والخير) قال في الروضة ويجرحهم على الاعتاق والصدقة ويحذرهم الغفلة والاغترار في صحيح البخاري عن أسماء أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالعتاق في كسوف الشمس ويخطب امام المسافرين ولا يخطب امامة النساء ولو قامت واحدة وعظمتين فلا بأس (ومن أدرك الامام في ركوع أول) من الركعة الأولى أو الثانية (أدرك الركعة) كافي سائر الصلوات (أو في ركوع) ثمان أو قيام ثمان) من أي ركعة (فلا يدرك الركعة أي شيئاً منها) في الاظهر لأن الركوع الثاني وقيامه كالناتج للأول وقيامه والثاني يدرك بالحق به الامام يدرك بالركوع القومة التي قبله فإذا كان ذلك في الركعة الأولى وسلم الامام قام هو وفرأدركه واعتدل وجلس وتشهد وسلم أو في الثانية وسلم الامام قام وفرأدركه ثم أتى بالركعة الثانية بركوعها وضعف هذا القول بأن الاتيان فيه بقيام وركوع من غير سجود مخالف لنظم الصلاة (ونفوت صلاة) كسوف الشمس

القوات

ولو حال سحب وشك في

الانجلاء صلى لان الاصل

بقاء الكسوف ولو

كانت تحت غمام فظن

الكسوف لم يصل حتى

يستيقن (ويغروبها

كاسفة) لعدم الارتفاع

بها بعد الغروب (و) نفوت

صلاة كسوف (القمر

بالانجلاء) لما تقدم

(وطاوع الشمس)

لعدم الارتفاع به بعد

طلوعها (لا) طوع (الفجر

في الجديد) لبقاء الارتفاع

بضوئه والقديم نفوت به

لتهاب الليل (ولا يغروب)

قبل الفجر (خاسفا) كما

لو استمر بغمام ولو خسف

بعد الفجر صلى في الجديد

غاب أم لا وقيل ان لم يغيب

صلى قطعاً ولو شرع في

الصلاة قبل الفجر أو بعده

وطلعت الشمس في أثناءها

لم تبطل كما لو انجلى

الكسوف في الاثناء (ولو

اجتمع كسوف وجعة أو

فرض آخر قدم الفرض)

الجمعة أو غيرها (ان خيف

فوته) لضيق وقته ففي

الجمعة يخطب لها ثم يصلها

ثم يصل الكسوف ثم

يخطب لها (والا) أي

وان لم يخف فوت الفرض

(فلا يظهر تقديم الكسوف)

لترضا للفوات بالانجلاء

(قوله بالانجلاء) أي التام يقينا قبل الشروع فيها فله الشروع مع الشك فيه فان تبين الانجلاء قبل الشروع

بطلت ان كان قبل الفراغ والا وقعت ففلا ان فعلها كسنة الظهور الا فلا ولا يضر الانجلاء في أثناءها قل بيضا

الرملي ولا توصف بأداء ولا قضاء ثم قال ولا مانع من وصفها بذلك كغيرها بادرارك ركعة قبل الانجلاء أو دونها

(قوله صلى) وان قال المنجمون انها انجلى كإسباتي (قوله حتى يستيقن) يفيد أنه لا يجوز الشروع في الصلاة

مع الشك في وجود الكسوف وأنه لا يكفي ظنه أيضاً بل لابد من مشاهدته بنفسه أو باخبار عدد التواتر عن

مشاهدته وان لا يكفي خبر عدلين عن مشاهدته ولا عدد التواتر عن غير مشاهدته لانه ليس عن محسوس ومنه

اخبار المجمين سواء أخبروا بوجوده أو دواهم هكذا عن شيخنا تاليع الشبخنا الرملي وقال بعض مشايخنا ولو

به أسوة انه ينبغي الاكتفاء بخبر عدل ولو عن غيره شهادة بل وتجبر نحو صبي اعتقد صدقه كافي صوم رمضان

والتعليل بعدم الاكتفاء بذلك هنالكا احتياط في هذه الصلاة التي لا نظير لها ممنوع بمصر من جواز

الشروع فيها مع الشك في الانجلاء مع أنه يقتضي عدم المنع فيها اذا فعلها كسنة الظاهر فتأمل (قوله لبقاء

الارتفاع بضوئه) أي لبقاء وقت الارتفاع بضوئه فله الشروع بعد الفجر وان غرب كاسفا قبله وبجهر مالم

تطلع الشمس (قوله أو فرض آخر) ولو منذوراً لانه يسلك به مسالك واجب الشرع (قوله تقديم

الكسوف) أي صلاته ويندب تخفيفها بقراءة سورة قصيرة وان اتسع الوقت والاولى صلاتها كسنة الظاهر

ويؤخر خطبتها لما بعد صلاة الجمعة كما يحرر العراقي (قوله ولا يجوز ان يقدمه الخ) بل يجب قصد الجمعة

هنا وحدها لوجود الصارف فلا تصح مع الاطلاق على المعتمد والمراد القصد في الاركان فلا يقناض بقوله

متعرضاً للكسوف لانه فيما بين الاركان وفي هذه الحالة تسقط خطبة الكسوف استغناء بالتعرض المذكور

وعليه يحمل ما في شرح الروض ويظهر أنه اذا لم يتعرض للكسوف لا نفوت خطبته ولم أر من ذكره

فليراجع (قوله نشر يك بين فرض ونفل) أي نفل مقصود فخرج بذلك ما لو اجتمع عيد وكسوف فهو

كاجتماع الفرض مع الكسوف لكن له أن يولى الصلاتين ويؤخر الخطبتين وحينئذ فله أن يقصد هما

معاً بالخطبة لحصول المقصود وبذلك فارق عدم صحة الجمع بين سنتين مقصودتين من الصلوات كذا قاله

الفوات بالصلاة يقتضي أن الخطبة لا نفوت بذلك وهو كذلك (قوله قبل الفجر) لا يشكل على

ذلك ما قيل ان القمر لا يخسف الا في ليلة الثالث عشر والرابع عشر وهو فيها لا يغيب قبل الفجر لان

هذا قول المنجمين والله على كل شيء قدير ولان الفقيه يفرض المسائل للتدريج وان لم تقع (قوله

ولو خسف بعد الفجر الخ) لو غاب قبل الفجر ولم يصل حتى طلع الفجر قال في الكفاية فينبغي تخريج

على القولين فيما لو غاب بعد الفجر خاسفا (قول المتن تقديم الكسوف) قال الاسنوي فعلى هذا يقرأ في

كل قيام بالفاتحة وقل هو الله أحد وما أشبهها نص عليه في الام (نتبيه) اذا قدم الكسوف على

فرض غير الجمعة فظاهر اطلاقهم تقديم الخطبة أيضاً ويحتمل خلافه لانها لا نفوت بالانجلاء وأيضاً فقولهم

يقصر على الفاتحة الخ يرد الى ذلك ثم رأيت في بحر العراقي نقلاً عن التنبيه انه يصل الكسوف ثم

الفرض ثم يخطب والله أعلم (قول المتن قدمت) أي ان حضر وليها أو غير الجمعة من الفرائض كالجمعة ومن

ثم تعلم أن الناس مخطئون فيما فعلونه الآن من تأخير الجنائز مع اتساع وقت الفرض قال العراقي وهذا خطأ

يجب اجتنابه اه واذا ذهب معها الولي فلا جمعة عليه وكذا المألون والظاهر ان الصديق والصهر

والزوج كذلك وأما باقي أهل البلد لو أرادوا التوجه وترك الجمعة فالوجه الامتناع (قوله لما يخلف من تغير

الميت) أقول ولان صلاتها فرض كفاية

في الخلف من قبر الميت
بناؤها وان اجتمع جمعة
وجنزة ولم يضي الوقت
قدمت الجنزة وان ضاق
قدمت الجمعة ولو اجتمع
خوف بورق قدم الخسوف
وان خيف فوات الوتر
لأنها أكد

(باب صلاة الاستسقاء)

أي طلب السقيا وسبأى
انهار كتمان (هي سنة عند
الحاجة) لا تقطع ماء
الزرع أو قلته بحيث لا يكتفي
بمخلاف انقطاع ما لا يحتاج
إليه في ذلك الوقت ولو

انقطع عن طائفة من
المسلمين واحتاجت سن
لغيرهم أيضا أن يصلوا
ويستسقوا لهم ويسألوا
الزيادة لانفسهم وسواء في
سنة أهل الامصار والقرى
والبوادي والمسافرون
لاستواء الكل في الحاجة
وقد فعلها صلى الله عليه
وسلم رواه الشيخان
(وتعد ثانيا وثالثا ان لم
يسقوا) حتى يسقهم الله
فعلى (فان تأهبوا للصلاة
فسقوا قبلها اجتمعوا
لشكر والدعاء ويصلون
على الصحيح) شكرا
والثاني استند الى أنه صلى
الله عليه وسلم ماضى هذه
الصلاة الا عند الحاجة
وخلع بالاول الا كثرون

وأجروا الوجهان فياذا لم ينقطع الماء وأرادوا أن يصلوا الاستزادة (ويأمرهم الامام بصيام

شبخنا الرمل وفيه نظر مع مننه ذلك في خطبة الجمعة كما مر قبله (قوله قدمت) أي الجنزة فوجوب بان خيف
تغير الميت وان خرج وقت الصلاة ولو فرضا ولو جمعة فان لم يخف تغيره قدمت الجنزة وجوباً أيضاً ان اتسع
وقت الصلاة ولو فرضا فان خيف خروج وقت الفرض قدم عليها والحاصل كافي شرح الروض وغيره أنه اذا
اجتمع صلوات فعنداً من الفوات تقدم الجنزة ثم الكسوف ثم القرية والعيد وعند خوف الفوات تقدم
القرية ثم الجنزة الامع خوف تغير الميت كما مر ثم العيد ثم الكسوف تقديمه للاخوف فالأكد أي بعد
تقديم الاحم الذي هو الفرض ولو قال قدم ما يخاف فونه مطلقاً ثم الاحم فالخوف فالأكد كان أولى ولا
مانع من اجتماع الكسوف مع العيد أو بفرض وقوعه (تنبيه) اذا قدم الكسوف على الفرض صلى
الفرض ثم خطب للكسوف (فخرج) قال بعض مشايخنا يقدم عرفه اذا خيف فوتها على افتجار الميت
لأنه يمكن الصلاة على القبر بلا مشقة بخلاف قضاء الحج فانه يشق وهو ظاهر

(باب صلاة الاستسقاء)

التي وقوعها نادر عن الكسوف يقال سقاء وأسقاء بمعنى ويقال سقاء للخير وسقاءهم ربه شر المجهور
وأسقاء لغيره وأسقيناهم ماء غدقاه وشرعت في رمضان سنة ست من الهجرة فظهر أنها من خصائص هذه
الامة فراجع (قوله طلب السقيا) أي لفة من الله أو من غيره فسينها للطلب ولو بلا حاجة وشرعوا طلب سقيا
العباد من الله تعالى عند حاجتهم وهي ثلاثة أنواع اذ ناهاهم الله تعالى الدعاء عليه الدعاء خلف الصلوات ولو نقلا
وأعلاها الصلاة بالكيفية الآتية (قوله وسبأى الخ) هو بيان المرجع الضمير بقوله هي سنة أي مؤكدة
(قوله لا تقطع ماء) وكذا الملوحة ونحوها والزرع ليس قيداً فالوجه اسقاطه (قوله ولو انقطع الخ) هو ما
دخل في كلام المصنف ونوهم في المنهج أن الشارح أورد على كلام المصنف فجعله من زيادته وفيه نظر فان
الزيادة لا تنفسهم فيها تنفع لهم فلا تخلو عن حاجة فتأمل (قوله عن طائفة) أي غير أهل بدعة أو بني (قوله
والمسافرون) وكذا النساء والعبيد والصبيان وسكت عن ذكرهم هنا للطلب خروجهم فيما يأتي أولان
الكاملين هم المقصودون بالأصالة وفي صلواتهم والخطبة لهم ماضى في العيد والكسوف (قوله وتعد) ولو
لمنفرد فلا تنقيد اعادتها لجماعة ولا بثلاث مرات بل حتى يحصل المقصود ثم ان اشتدت الحاجة لم تنوقف
اعادتها على صوم والافعه كما في الابداء (قوله للصلاة) بلا صوم وأمره كما مر (قوله ويصلون) أي بالهيئة
الآتية مع الخطبة وانما لم يمتنع بفوات سببها كما مر في الكسوف لأنه لا غنى للناس عن وجود الغيث مرة
بعد أخرى اذ لا تخلو عن ينتفع به فكان سببها لم يفت كذا قيل ولا حاجة اليه لما يأتي بعده (قوله والدعاء
ويصلون) هما تفسير للشكر وتفصيل له لأنه يطلق على القول والفعل أو يصلون تفسير للشكر والدعاء
لاشتمال الصلاة عليهما لانها شكر وفيها دعاء (قوله شكرا) أي تقع شكرا ولا بد فيها من نية الاستسقاء على
المعتمد (قوله للاستزادة) أي التي ينتفع بها ولو بلا حاجة ظاهرة (قوله ويأمرهم الامام) ومثله نائبه
أو قاضى المحل أو مطاع فيه أو حاكم في بلد الامام فيه وبأمره لم يجب عليهم الصوم وغيره مما يأتي ويكتفي فيه
ما في النذر ولا يتقيد وجوب ذلك بالامر بالاستسقاء بل كل ما ليس معصية يجب بأمره ولو مباحا ولا يجب

(باب صلاة الاستسقاء)

(قول المتن وتعد الخ) روى ان الله يحب للملحين في الدعاء لكنه ضعيف كما قاله ابن عدي في الكامل
والعقيلي وابن طاهر نعم في الصحيحين يستجاب لاحدكم ما لم يجمل بقول دعوت فلم يستجبل فان قيل لم
شرعت الاعادة هنادون الكسوف كما سلف قلت أجاب بعضهم بشدة الحاجة هنا والله أعلم (قول المتن
وثالثا) أي وأكثر (قول المتن والدعاء) أي لطلب الزيادة (قوله شكرا) قال صاحب المذاكره وبنوون
بصلاتهم الشكر ويبدلون الشكابة بالشكر اه وقول المتأخر والدعاء ويصلون كأنه عطف تفصيل للشكر لانه

ثلاثة أيام أو لا تقرب إلى الله تعالى بوجوه البر والخروج من المظالم في الدم والعرض والمال لأن لكل عباد كراهية الجابة الدعاء (ويخرجون إلى الصحراء في الرابع صياح في ثياب بذلة وتخشع) قال ابن عباس خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الاستسقاء متبذلاً متواضعاً متضرعاً حتى أتى المصلى الحديث وفي آخره أنه صلى ركعتين كما (٣١٥) صلى العبد قال الترمذي حسن صحيح

وقوله متبذلاً هو كما يؤخذ من النهاية من تبذل أي لبس ثياب البذلة والبذلة بكسر الموحدة وسكون الهمزة المهنة قال في شرح المذهب وثياب البذلة هي التي تلبس في حال الشغل وبمباشرة الخدمة وتصرف الإنسان في بيته (ويخرجون الصبيان والشيوخ) لأن دعاءهم أقرب إلى الاجابة (وكذا البهائم في الاصبح) والثاني لا يستحب اخراجها اذ ليس لها أهلية دعاء ورد بحديث خرج نبي من الانبياء يستسقي فإذا هو بخلقة رافعة بعض قوائمها إلى السماء فقال أرجعوا فقد استجب لكم من أجل شأن الخلة رواء الله ارفطى والحاكم قال صحيح الاسناد (ولا يجمع أهل القبة الحضور) لأنهم مستزفون وفضل الله واسع (ولا يخططون بنا) لأنه قد يحمل بهم عذاب بكفرهم المتقرب به في اعتقادهم (وهي ركعتان) كما فعلها صلى الله عليه وسلم رواء الشيطان (كالعبد) أي التكبيرات

طاعته في الامر بالمعصية ولكن يعز من خالفه لشيئ العاص ولا يجب شيء على الامام بأمره لأن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه ويبعد إيجاب الشخص شيئاً على نفسه ولا يسقط الوجوب برجوعه عن الامر ولا بالسبق في أثناءه ويجب في الصوم تبيت النية ليلاً ولا يقضى اذا فات ويجزئ عنه صوم غيره ولو نفلاً في هذه الايام ولا يجوز للسافر فطره وان تضرر بما لا يبيع التيمم قاله شيخنا الرملي وخالفه شيخنا الزبدي كابن حجر فقال لا يجزئ عنه غيره ويجوز فطره بما يجوز به فطر رمضان وهو الوجه (قوله ثلاثة أيام) بل أربعة بيوم الخروج فانه من جملة الامر ويجوز صومها ولو من نصف شعبان الثاني لأنه لسبب (قوله والتوبة) ودجوها بالامرأنا كيدلوجوها اشراً وتزد شيخنا وجوها على من لا ذنب عليه (قوله بوجوه البر) كالصدقة ويجب منها أقل متمول فان عين فقيراً كالقطرة فأقل اعتبر بها أو كالقارة اعتبر بها قاله شيخنا وهو يشمل الكفارة العظمى ويعتبر فيها بالعموم الغالب وكاعتق ويعتبر بقيمته بما في الكفارة به ككفاية العمر الغالب والحاصل ان كل ما يجب على المكفر يجب والا فلا (قوله والخروج إلخ) والامر به نأ كيدلوجو به الشرعي كما مر (قوله ويخرجون إلخ) ظاهر كلامه أن هذا ما عطف عليه ليس مما دخل في الامر وإنما ليس فعله لهم في ذاته وفي شرح شيخنا الرملي انه ليس للامام الامر به كالصيام لكن هل يجب بأمره بحث بعضهم أنه يجب لأنه أمر بتدب كأمرو ونوزع فيه فليراجع (قوله إلى الصحراء) أن ولو بمكة والمدينة (قوله وتخشع) عطف على ثياب ويندب المشي والخفا لا كشف الرأس والعري (قوله ويخرجون الصبيان) وهؤنة اخراجهم في ما لهم فان لم يكن لهم مال فعلى من نازمهم مؤتمهم ومثلهم النساء غير ذوات الهيات ولا بد من اذن حليل ذات الحليل وكذا العبيد باذن ساداتهم لا المجانين وان أمنت ضراوتهم خلافاً لابن حجر (قوله وكذا البهائم) وتبعداً ولادها عنها ليكثر الصباح والصحيح (قوله نبي) هو سليمان صلى الله عليه وسلم (قوله غلة) قيل اسمها حرمي وقيل طافية وقيل شاهدة وكانت عرجاء قال السمرى اسمها عرجاء (قوله رافعة إلخ) وهي ملقاة على ظهرها وهي تدعو بقولها اللهم انا خلق من خلقك لا غنى لنا عنك فلا تهلكننا بذنوب بني آدم أو بفرد ذلك من الادعية (قوله ولا يجمع أهل القبة) أي لا يجب منعهم بل يندب على أحد احتمالين لابن حجر فتمكينهم من خروجهم مكره كأخواجهم (قوله ولا يخططون بنا) أي يكره لتنامكتهم من ذلك في صلاتنا أو غير مولو غير إغبين وبعنه هم الامام من خروجهم استقلاً في يوم ومافى الام مؤول (فرع) يجوز اجابة دعاء الكافرين ويجوز الدعاء له ولو بالمغفرة والرحمة خلافاً لما في الاذكار الا مغفرة ذنب الكافر مع موته على الكفر فلا يجوز (قوله كالعبد) فلا يصح ان يحرم فيها بأكثر من ركعتين على المعتمد خلافاً لابن حجر وفي بعض نسخ شرح شيخنا الرملي موافقته ونقل انه ضرب عليه بالقلم وعلى ما قاله ابن حجر ينظر في التكبير فيما زاد هل يترك أو يزيداً وينقصه حرره (قوله والاصح) هو المعتمد (قوله ضعيف) أي الحديث وان كان قراءة السورتين سنة أيضاً كافي الجمعة (قوله في أي يطلق على القول والفعل (قول المتن والخروج من المظالم) تصرح ببعض أركان التوبة (قول المتن وتخشع) عطف على قوله ثياب إلخ (قوله اذ ليس لها أهلية دعاء) ولان الناس يشتغلون بها بأحوالها

سجوا وخسوا لظهر بالقرءة قومياً قرأ الحديث ابن عباس السابق (لكن قيل يقرأ في الثانية) هل اقتربت (انا أرسلنا نوحاً) لا شأناً لها على الأولى بل حال وهو قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً والاصح بقرأ اقتربت كما يقرأ في الأولى في طرود الدار فطنى عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الأولى سبع مائة مرة في الثانية هل أناك حديث الفاشية قال في شرح المذهب ضعيف (ولا تختص بوقت العبد في الاصح) فيجوز فعلها في أي

وقت كان من ليل ونهار والثاني يختص به أخدام من حديث ابن عباس السابق (ويخطب) بعد الصلاة وسباني جواز أن يخطب قبلها دليل
 الاول حديث ابن ماجه وغيره انه صلى الله عليه وسلم خرج الى الاستسقاء فصرى ركعتين ثم خطب (كالعبد) أي تخطبته في الاركان وغيرها
 (لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير) أولهما فيقول أستغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه بدل كل تكبيرة ويكثر في أثناء
 الخطبة من الاستغفار ومن قول استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا (ويدعو في الخطبة الاولى اللهم اسقنا غيثا)
 هو المطر (مغيثا) بضم الميم أي مرويا (٣١٦) مشبعا (هنيئا) هو الطيب الذي لا ينقصه شيء (مريثا) بالهمز هو المحمود

العاقبة (مريعا) بفتح
 الميم وكسر الراء أي ذاربع
 أي غمام (غديقا) بفتح الغين
 المججمة والذال المهملة أي
 كثير الخبز (مجللا) بكسر
 اللام مجلل الارض أي بعمها
 بكل الفرس (سحا)
 بالمهملتين أي شديد الوقوع
 على الارض (طبقا) بفتح
 الطاء والباء يطبق الارض
 فيصير كالطبقي عليها (دائما)
 الى انتهاء الحاجة اليه (اللهم
 اسقنا الغيث ولا تجعلنا من
 القانطين) أي الآيسين
 بتأخيرهم (اللهم اننا نستغفرك
 انك كنت غفارا فأرسل
 السماء أي المطر (علينا
 مدرارا) أي كثيرا روى
 الشافعي عن ابن عمر انه
 صلى الله عليه وسلم كان اذا
 استسقى قال اللهم اسقنا
 غيثا الى آخره وفيه بين
 القانطين وما بعده زيادة
 مذكورة في الروضة وأصلها
 ذكر في المحرر أكثرها
 وأسقطه المصنف اختصارا
 (ويستقبل القبلة بعد صدر
 الخطبة الثانية) وهو نحو

وقت) ولو وقت الكراهة لانها ذات سبب متقدم ولو أسقط لفظ العيد كان أولى ولعله انما ذكره لكونه
 محل الخلاف كما أشار اليه الشارح (قوله والثاني يختص به) وحمل على انه المختار (قوله فيقول) أي بدل كل
 تكبيرة أستغفر الله الخ خبر الترمذي من قالها غفر له وان كان قد فر من الزحف (قوله أسقنا) هو بقطع
 الهمزة من أسقى وقد تقدم ما يفيد جواز وصلها من سقى (قوله مغيثا) هو في الاصل المتقدم من الشدة (قوله
 هنيئا) بالمد والهمز كبريئا (قوله مريعا بفتح الميم وكسر الراء) وبعدها مشبعا بفتح الميم وكسر الراء
 بضم الميم وسكون الراء وبعدها مريعا بكسرة ووقية كذلك وهما بمعنى ما قبلها من أربع البعير أو كل
 الربيع ورعت الماشية أكلت ماشيات (قوله بعمها) أي بالنبات الناشئ عنه (قوله بالمهملتين) أي مع
 تشديد الثانية يقال سح اذا سال من أعلى الى أسفل وساح اذا سال على وجه الارض (قوله زيادة مذكورة
 الخ) وهي اللهم ان بالعباد والبلاد من اللأواء والجهد والضنك ما لا نشكوا بالنون الا اليك اللهم أنبت لنا
 الزرع وأدرنا الضرع واسقنا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الارض اللهم ارفع عنا الجهد والجوع
 والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك واللأواء بالهمز والمدشدة الجوع والجهد التعب والضنك
 شدة التعب (قوله وأسقطه) أي الاكثر وفيه اقتصار على بعض حديث ولا بدع فيه (قوله ويستقبل) أي
 ندبا بعد صدر الخطبة الثانية ولو استقبل في الاولى لم يعد في الثانية لانه ليس من هياتها (قوله ويبلغ في
 الدعاء) قال الامام الشافعي رضى الله عنه ويطلب لكل منهم أن يقول اللهم انك أمر تنابدعاك وعدتنا
 اجابتك وقد دعوناك كأمر تنافا جئنا كما وعدتنا اللهم فامن علينا بغفر ما قارفنا واجابتك في سقينا
 وسعة في رزقنا ونبدبنا لكل من حضر كثرة الاستغفار والشفاعه الى الله تعالى ورسوله بخلص عملهم باهل
 الخبر والصالح (قوله بظهورا كفهم الخ) حاصل الجمع بين التناقض فيه ان الاشارة بظهور الكف في كل
 صيغة فيها رفع نحو كشف وارفع ويطنه في كل صيغة فيها تحصيل نحو اسقنا وأنبت لنا وما في المنهج من
 اعتبار القصد ليس على اطلاقه ولو اجتمع التحصيل والرفع راعى الثاني كما لو سمع شخصان دعاء ما فقال اللهم
 افعلى مثل ذلك ويكره رفع اليد النجسة في الدعاء ولو محائل كداخل كره (قوله ويجول) أي الذي كره عند
 أي بعد استقباله رداءه لا غيره من نحو قيصه (قوله وحول) أي النبي صلى الله عليه وسلم رداءه وكان طوله
 (قول المتن مغيثا) قال الاسنوي هو المتقدم من الشدة (قوله هو الحمد والعاقبة الخ) بتسمين الدواب ونحو
 ذلك (قول المتن مدرارا) صيغة مبالغة ومعناه كثيرا للمطر (قوله وأسقطه) قال الاسنوي يتعجب من ذلك
 فان الجمع في حديث واحد رواه الشافعي في الام والمختصر والضمير في قوله وأسقطه راجع لقوله أكثرها
 (قول المتن ويبلغ في الدعاء) ويكون منه اللهم أنت أمر تنابدعاك وعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما
 أمر تنافا جئنا كما وعدتنا اللهم فامن علينا بغفر ما قارفنا واجابتك في سقينا وسعة في رزقنا ذكره في المحرر
 كما قاله الشارح فيما يأتي (قول المتن عند استقباله) انظر هل يفعل التحويل عند اداء الاستقبال أو معه

نلتها كما قاله في الدقائق (ويبلغ في الدعاء) حيث نمر (مرا وجهر) ادعوا ربكم تضرعوا وخفية فاذا أمر دعا الناس سرا واذا جهر (أو
 أنما ويرفعون كلهم أي يديهم في الدعاء مشيرين بظهورا كفهم الى السماء روى مسلم عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه
 الى السماء والحكمة فيه ان القصد دفع البلاء بخلاف قاصد حصول شيء فيجمل بطن كفيه الى السماء وذكر في المحرر دعاء أسقطه المصنف
 اختصارا (ويجول رداءه عند استقباله فيجعل يمينه يساره وعكسه) روى البخاري عن عبادة بن زيد بن عاصم المازني انه صلى الله
 عليه وسلم في استسقاها أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداءه وروى أبو داود في حديث عبد الله المذكور انه عليه الصلاة

والسلام حول رداء فجعل عطاؤه الايمن على عاتقه الايسر وجعل عطاؤه الايسر على عاتقه الايمن (وينكسه على الجديد فيجعل أعلاه أسفله وعكسه) روى أبو داود وغيره عن عبد الله بن زيد أيضا قال استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه خيصة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها فلما أثقلت عليه قلبها على عاتقه فهمه بذلك بدل على أنه مستحب وترك للسبب المذكور والقديم ينظر إلى أنه لم يفعل به وحصل التحويل والتنعكس يجعل الطرف الأسفل الذي على شقه الايسر على عاتقه الايمن والطرف الأسفل الذي على شقه الايمن على عاتقه الايسر والحكمة فيهما التفاضل بتغير الحال إلى الغصب والسعة وروى الدارقطني عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم استسقى وحول رداءه لينحول القحط (ويحول الناس مثله) أي مثل تحويل الخطيب (٣١٧) المشتمل على التنعكس في الروضة

كأصلها والحرر ويفعل الناس بارد يتهم كفعل الامام روى الامام أحمد في حديث عبد الله بن زيد أنه عليه الصلاة والسلام حول رداءه وقلب ظهر البطن وحول الناس معه (قلت ويترك محولا حتى يزع الثياب) لأنه لم ينقل أنه عليه الصلاة والسلام غير رداءه بعده التحويل ويترك ويضع مبنيان للفعل في الروضة كأصلها ويتركونها أي الاردية محولة الحد أن يزعوا الثياب فإذا فرغ الخطيب من الدعاء مستقبلا أقبل على الناس بوجهه وحهم على طاعة الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا للمؤمنين والمؤمنات وقرأ آيات وآيتين وقال أستغفر الله لي ولكم (ولوترك الامام الاستسقاء فعلة الناس) محافظة على

أربعة أذرع ونصف تقر بيا وعرضه ذراعان تقر بيا وجنسه من الصوف كآزاره قدرا وجنسا وعمامة جنسا ولم يرد فيها تقدير فالتحويل يكون فيها قارب ذلك لاني نحو البردة (قوله وقلب ظهر البطن) أي بالفعل والدوام لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينكس أو بالفعل فقط لان الرداء معهما يعود إلى حاله الاول كإسباني في ذكركم معنى الحديث بقولهم فلما أثقلت عليه قلبها على عاتقه نظر يدرك بالتأمل (قوله وينكسه) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه مخففا من باب نصر ويضم أوله وفتح ثانيه وكسر ثالثه مشددا ولا يطلب تنكيس الرداء غير المربع كالألوان يطلب التحويل ولا التنعكس من المرأة والخنثى (قوله والقديم الخ) أي ولان في التنعكس مع التحويل يعود وجه الرداء الملائق للثياب إلى حاله قبلهما المنافي لتغير الحال فقوله والحكمة فيهما أي من حيث المجموع أو المقصود أو من حيث الفعل أو تحوّل الطرفين لانهما يستمران على التغير (قوله ويحول الناس) أي الذكور كإسباني (قوله المشتمل على التنعكس) أي ليصح الدليل بعده فهما (قوله حتى يزع الثياب) أي بالفعل أو بالعود إلى محل زعها (قوله ولوترك الامام الاستسقاء) أوله يكن امام ولا من يقوم مقامه كما مر (قوله فعلة الناس) أي يبدأ ولو بالهيئة السابقة من الخروج إلى الصحراء أو غيره نعم يكره ذلك بغير أمره ويحرم أن يخافوا فتنة منه (قوله ولو خطب قبل الصلاة جاز) وكذا يجوز ترك الخطبة دون الصلاة وعكسه لتوسيعهم في الاستسقاء بدليل جواز الصلاة بعد الاستسقاء كما مر وبهذا فارق نحو الكسوف (قوله ويسن) أي مؤكدا (قوله لاول مطر السنة) المراد به المطر الاول في ابتداء السنة سواء أوله ووسطه وآخره وهناك من حيث الآ كدية والافيندب لكل مطر وأول كل مطر أ كندم وسطه وأمامه كل مطر خمسة فالاول الوسنى ثم الولي ثم الرسع ثم الصيف ثم الحميم وفي مطابقة الدليل للدلول تأمل (قوله يتكويته) أي إجماده وزدله (قوله وينكش غير عورته) وهي عورة الصلاة وغير عورة الخلوة ان كان خاليا وليس هذا من الحاجة التي تكشف طالعورة والوجه ان يراد هنا عورة المحارم فراجع (قوله أو يتوضأ)

أو عقبه (قول المتن وينكسه) قال الاسنوي يقال تنكس ينكس كقعد يقعد (قوله في الروضة) متعلق بقوله المشتمل في هذا الحديث الشريف وقلب ظهر البطن لا يمكن منع الجمع بين التحويل والتنعكس السابقين ثم رأيت ذلك مسطورا من بحث الرافعي وكذا السبكي في شرحه لكن الحديث لا اشكال فيه لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكس وإنما فعل التحويل فقط والقلب معه يمكن (قوله مبنيان للفعل) أي فيشمل ذلك المأمورين بدليل ما ساقه عن الروضة (قول المتن ويسن أن يبرز الخ) قال ابن عباس رضي الله عنهما قال الله تعالى وأتر لنا من السماء ماء مباركا قال فأنأحب أن نصيب البركة رأسي ورجلي (قوله روى مسلم الخ) قال السبكي في شرحه اتفق الشافعي والاصحاب على التخصيص بل ظاهر الثاني العموم

السنة (ولو خطب له) قبل الصلاة جاز نقله في الروضة عن صاحب التتمة قال ويحتج به بالحديث الصحيح في سنن أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى وفي شرح المذهب قال الشيخ أبو حامد قال أصحابنا تقديم الخطبة في هذا الحديث وغيره محمول على بيان الجواز في بعض الاوقات (ويسن أن يبرز لاول مطر السنة ويكشف غير عورته لبعيبيه) المطر روى مسلم عن أنس قال أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسروا به حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا قال لا حديث عهد بربنا يتكويته وتز يلهو رواه البخاري بلفظ كان اذا مطرت السماء حسروا به عن ظهره حتى يصيبه المطر الحديث وفي الصحاح حسرت كمن عن ذراعي كشفت (وان يغتسل أو يتوضأ في السيل) روى الشافعي في الام أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا سال السيل قال اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهورا فنظفهم منه

(و يسبح عند الرعد والبرق) روى مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ولم يذكر البرق في المذهب وشرحه وذكر في التنبيه والروضة وكان ذكره لمقارنته الرعد المسموع (ولا ينبع بصرة البرق) روى الشافعي في الام عن عروة بن الزبير انه قال اذا رأى أحدكم البرق أو الودق فلا يشير اليه الودق بالمهمة المطر (و يقول عنده المطر اللهم صيبا) بتشديد الباء (٣١٨) أي مطرا (نافعا) روى البخاري عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى المطر قال

ذلك (و يدعو بما شاء) الحديث السابق يستجاب الدعاء في أربعة مواطن عند التقاء الصفوف و نزول الفيض و اقامة الصلاة و رؤية الكعبة (و) يقول (بعده) أي بعد المطر أي في أثره كما عبر به في شرح المذهب عن الأصحاب (مطرنا بفضل الله و رحمته و يكره مطرنا بنوه كذا) بفتح النون و بالهمز آخره أي بوقت النجم الفلاني على عادة العرب في إضافة الامطار الى الانواء فان اعتقد ان النوء هو الفاعل للمطر حقيقة كفر وان أراد أنه وقت أوقع الله فيه المطر فهو عمل الكراهة لاجتماع الاول و روى الشيخان عن زيد بن خالد الجهني قال صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح على أثر مياه كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال أمددوني ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر

هي مانعة خلو جمعها أفضل ثم الفصل وحده ثم الوضوء وحده ولا يحتاج فيه ما من حيث التبرك الى نية وله نية السبب فيهما ونية غيرهما ان صادفه و يحصل معه كافي التحية وهذا المعتمد والنيل كالسبل فيسن الفصل فيه كل يوم في أيام الزيادة كما قاله شيخنا للحكمة المذكورة في الحديث (قوله) وكان ذكره الخ) ظاهره عدم نية السبب للبرق وحده والمعتمد خلافه والمناسب فيه أن يقول سبحان من ير يك البرق خوفا وطمعا وفي الحديث بعث الله السحاب فنطقت أحسن النطق وضحت أحسن الضحك فالرعد نطقها والبرق ضحكها وعن مجاهد ان الرعد ملك والبرق لمعان أجنحته التي يسوق بها السحاب قال الاسنوي فيكون المسموع صوته أو صوت تسبيحه أو صوت سوقه ولا عبرة بقول الفلاسفة ان الرعد صوت اصطكاك السحاب والبرق ما يتقدم ذلك الاصطكاك فقوله وذكر بالبناء للمفعول (قوله لمقارنته) قال العلامة البرلسي أي لا لكونه يشرح له ذكر مستقل وقد علمت ما فيه (قوله الرعد المسموع) يفيد ان الاصم لا يسبح للرعد الا ان يراد ما شانه السماع فيشمله وهذا ظاهر كلام المنصف (قوله فلا يشير) شامل للإشارة بغير البصر فليراجع (قوله أو الودق الخ) قال بعضهم وكان السلف الصالح لا يشيرون اليه ويقولون عنده لا اله الا الله وحده لا شريك له سبحانه قدوس (قوله و يقول) أي ندبا و نائلا (قوله صيبا) من صاب يصوب اذا نزل الى أسفل وفي رواية بالسين بمعنى العطاء (قوله بتشديد الباء) ويجوز تخفيفها وهو الانسب مع السين (قوله عند التقاء الصفوف) المراد بها المقارنة وبالصفوف الجهد و اقامة الصلاة الفاعل أو التوجه اليها (قوله و يكره الخ) وانما المحرم كافي الفرح لاجتماع الفاعل هناك وانفراد النوء هنا (قوله بنوه) لوقال في نوء كذا لم يكره وهو محتمل (قوله بوقت النجم الفلاني) أي بوقت سقوط منزلة من المنازل في الأفق الغربي المقارن اطوار نظيرتها من الافق الشرقي في مدة ثلاثة عشر يوما وفي الحقيقة ان إضافة المطر والحر والبرد وغير ذلك انما هي للطاعة وانما ينسب للعارية نظر الاسم النوء الذي هو السقوط (قوله كفر) أي حقيقة كافي الحديث لان فيه اعتقاد التأييد من غير الله (قوله اثر) بكسر الهمزة وسكون المثلثة و بفتحهما (قوله لاجتماع الاول) أي أنه فاعل وفيه نظر لان الفاعل محذوف ونائبه ضمير مطرنا و بنوء ظرف لغو الا ان يقال لاجتماع السببية القريبة من الفاعلية (قوله و يكره سب الريح) قال شيخنا الرمي بطلب الدعاء عندها لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول عند هبوبها اللهم اني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما رسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها الخ (قوله أي من رحمته) أي في الواقع ونسبة العذاب اليها في الظاهر لا ينافي وقيل المراد مجموعها (قوله بكثرة) بتثنية الكاف (قوله بان يقولوا) أي ندبا لان الدعاء برفع الضرر مطلوب وليس منافي للتوكل (قوله لمقارنته الرعد المسموع) يعني ذكر لاجل المقارنة لانه يشرح لاجله تسبيح (قول المثنى صيبا) قال الاسنوي من صاب يصوب اذا نزل من علوا الى أسفل وفي رواية لابن ماجه اللهم سببا وهو العطاء (قوله كافر بي) أي حقيقة ان اعتقاد التأثير أو كافر بنعم الله سبحانه وتعالى ان لم يعتقد التأثير (قول المثنى وسب الريح) في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا عصفت الريح قال اللهم اني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به

فأما من قال مطرنا بفضل الله و رحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب ومن قال مطرنا بنوه كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب (و) يكره (سب الريح) روى أبو داود وغيره بسناد حسن عن أبي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الريح من روح الله تعالى أي من رحمته تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فاذا رآها فلا تسبها واسألوا الله خيرها واستعينوا بالله من شرها (ولو تضرعوا بكثرة المطر فالسنة ان يسألوا الله رفعه) بان يقولوا كذا قال صلى الله عليه وسلم لما شكى اليه ذلك (اللهم حوالينا ولا علينا) رواه الشيخان

أي اجعل للطرفي الادبية والمراعي لافي الابنية ونحوها (ولا يصلي لذلك ولا يعلم) لعدم ورود الصلاة (باب) بالتثنية (ان ترك)
 المكلف (الصلاة) اليهودية الصادقة باحدى الخمس (باجاد وجوبها) بأن أنكره بعد علمه به (كفر) لانكاره ما هو معلوم من
 الدين بالضرورة فيجرى عليه حكم المرتد بخلاف من أنكره لم يقرب عهده (٣١٩) بالاسلام لجواز أن يخفى عليه فلم يعلمه

(أو تركها) كساقط

حدا) لا كفر أقال صلى

الله عليه وسلم أمرت أن

أقاتل الناس حتى يشهدوا

أن لا اله الا الله وأن محمدا

رسول الله ويقيموا الصلاة

الحديث رواه الشيخان

وقال خمس صلوات كتبتني

الله على العباد فمن جاء بهن

فلم يضيع منهن شيئا

استخفافا بحققهن كان له

عند الله عهد أن يدخله

الجنة ومن لم يأت بهن

فليس له عند الله عهد أن

شاء عذبه وإن شاء أدخله

الجنة رواه أبو داود وابن

حبان ولا يدخل الجنة

كافر (والصحيح قتله

بصلاة فقط) لظاهر الحديث

(بشرط إخراجها عن

وقت الضرورة) فيها لها

وقت ضرورة بان يجمع مع

الثانية في وقتها فلا يقتل

بترك الظهر حتى تقرب

الشمس ولا بترك المغرب

حتى يطلع الفجر ويقتل

في الصبح بطلوع الشمس

وفي العصر بغروبها وفي

العشاء بطلوع الفجر قال في

المحرر كالشرح فيطالب

بأدائها اذا ضاق وقتها

والتفويض لله (قوله ولا يصلي لذلك) أي الصلاة المتقدمة بل يصلي له فرادى كما مر في الزلازل والرياح

(باب)

هو أنسب من التعبير بالفصل لانه في الفرض ولانه ترك فلا يدخل تحت تعبيره بالباب قبله وقدم على الجنائز
 تبعاً للزنى والجمهور لانه متعلق بصلاة في الحياة فهو أنسب من ذكر الوجيز والشرح والروضة له بعدها ومن
 ذكر جماعة له وأائل الصلاة ودفع بذكر التثنية نوههم الاضافة لفسادها الآن براد الاضافة للجملة (قوله
 الصلاة) خرج غير ما قلنا كاذبة والحج يقال عليه ما والصوم يحبس ويمنع الاكل حتى يصوم كذا قاله شيخنا
 (قوله الخمس) خرج بها النافلة والمنسورة ولو في وقت معين (قوله بأن أنكره الخ) هو تفسير للجملة
 ويجوز كمن يجمع عليه وأشرط كذلك وعلم انه لا حاجة للجمع بين الترك والجد على أن الاول لازم للثاني (قوله
 كسلا) قال شيخنا الرمي أو نهاونا (قوله فيها لها الخ) أفاد به أن المراد بوقت الضرورة وقت العذر لان وقت
 الضرورة في جميع الصلوات (قوله فيطالب) أي يطالبه الامام أو نائبه في ذلك فلا عبرة بطلب غيرها
 والتوعد بالقتل ان لم يفعل كالامر ولا يحتاج لجمعها خلافا لما في الترتيب (قوله اذا ضاق وقتها) متعلق
 بأدائها فتسكن المطالبة ولو في أول الوقت الى أن يبقى بعد الامر ما يسعها بطهرها (قوله فان أصر) أي لم يفعل
 بدليل ما بعده وخرج بالتوعد المذكور ما تركه قبله ولو غالب عمره فلا يقتل به (قوله في الحال) هو المعتمد
 كالاستحباب (قوله وقيل في الوجوب) أي كل مرتد وفرق بان المرتد يخلد في النار فوجب انقاذه

(قول المتن باب) عبر في المحرر بفصل وتبعه المصنف ولا ثم خط عليه وعبر بالباب وقدم على الجنائز تبعاً للزنى
 والجمهور وفيه مناسبة وذكره في الوجيز بعدها وتبعه في الشرح والروضة وذكره جماعة في أوائل الصلاة
 (قوله بأن أنكره بعد علمه) يخرج به نحو قريب العهد بالاسلام كما سيأتي واعلم أن كل جمع عليه كذلك
 لكن بشرط أن يكون من أمور الاسلام الظاهرة المعروفة بالضرورة واعلم أيضاً أن عبارة المتن وثأخذ
 من حيث ان المجدد كاف في الكفر وان لم ينضم اليه الترك ثم عبارة الشيخ تشمل جميع الجمعة وفيه نظر من
 حيث ان لنا قولاً بانها فرض كفاية والحنفي يخالف في وجوبها على أهل القرى (قوله لانكاره الخ) أي
 فيكون تكذيباً للشارع (قوله حتى تقرب الشمس) قال الاسنوي هنا ثلاثة أشياء خروج الوقت بالسكبة
 وضيقه بحيث يبقى ما لا يسع الفعل وضيقه عن ركعة وقد قيل بكل والوجه على ما ذهبنا في المهمات اعتبار
 الركعة (قوله اذا ضاق وقتها) هذا في غير الجمعة وأما فيها فيطالب عند ضيق الوقت عن فعلها مع الجماعة
 (قوله فان أصر وأخرج الخ) اقتضى هذا انه لو اتى التوعد المذكور فلا يقتل وهو كذلك فظاهر ان المراد
 التوعد في وقت الاداء حتى لو ترك التوعد في وقت الظهر مثلاً ثم توعد في وقت العصر على الظهر فلا يقتل
 (قوله أوجه) وجه الاول ان الواحدة بمحمل تركها شبهة الجمع ووجه الثاني ان الثلاث أقل الجمع فيقتصر
 لاحتمال عذر ووجه الثالث احتمال أن يستند الى تأويل من ترك النبي صلى الله عليه وسلم يوم اتخندق أربع
 صلوات قاله ابن الرفعة (قوله اذا ضاق وقت الثانية الخ) انظر على هذا اذا ترك الصبح مثلاً فهل نقول
 لا يقتل حتى يخرج الظهر عن وقت الضرورة أولاً لا يعتبر هنا وقت الضرورة وهل يشترط أن يطلب منه الفعل
 في كل من الفرضين عند ضيق وقته أم يختص بالثاني (قوله من أدائها) الضمير فيه راجع لقوله الثانية

و يتوعد بالقتل ان أخرجهما عن الوقت فان أصر وأخرج استوجب القتل ومقابل الصحيح أوجه انما يقتل اذا ضاق وقت الثانية وامتنع من
 أدائها اذا ضاق وقت الرابعة وامتنع من أدائها اذا ترك أربع صلوات وامتنع عن القضاء اذا ترك قدراً يظهره لنا اعتياده للترك
 (ويستتاب) على السكك قبل القتل وتكفي الاستتابة في الحال وفي قول يعمل ثلاثاً أيام ومما في الاستحباب وقيل في الوجوب والمعنى ان
 الاستتابة في الحال أو بعد الثلاثة مستحبة وقيل واجبة

(ثم يضرب عنقه) بالسيفان لم يقب (٣٢٠) (وقيل ينحس بحديدة حتى يصل أو يموت) وقيل يضرب بالخشب حتى يصل

أو يموت (ويقتل) ويكفن (ويصل عليه ويدفن مع المسلمين ولا يطمس قبره) وقيل لا يفسل ولا يكفن ولا يصل عليه وإذا دفن في مقابر المسلمين طمس قبره حتى ينسى ولا يذكر (تمه) تارك الجمعة يقتل فإن قال أصلها ظهرا فقل الغزالي لا يقتل وأقره الرافعي ومشي عليه في الحاوي الصغير زاد في الروضة عن الشافعي أنه يقتل واختاره ابن الصلاح قال في التحقيق وهو القوي (كتاب الجنائز)

بالفتح جمع جنازة بالفتح والكسر اسم للبت في النعش من جنزه أي ستره وذكرهنا دون الفرائض لاشتماله على الصلاة (ليكثر) كل مكلف (ذكر الموت) استحبابا قال صلى الله عليه وسلم أكرموا من ذكر هادم اللذات يعني الموت حسنه الترمذي ومحمه ابن حبان والحاكم زاد النسائي فانه ما يذكر في كثير الاقله ولا قليل الاكثره أي كثير من الابل والدنيا وقليل من العمل وهادم بالذال المججمة أي قاطع (ويستعد) له (بالتوبة) ورد المظالم إلى أهلها بان يبادر اليهما فلا يخاف من جأفة الموت المفوت لهما وصرح برد المظالم وهومن جهة التوبة للتأجيل عنه

(قوله ثم يضرب عنقه) أي من الامام أو نائبه في ذلك لاخيرهما ولومن أهل السطوة فان قتله غيرهما بعد الامر ولو قبل خروج لوقت وليس مثله لم يقتل به الا ان قتله في حالة جنونه أو سكره (قوله تارك الجمعة يقتل) أي ان تركها في محل يجمع على وجوبها فيه كالامصار لا القرى لعدم وجوبها فيها عند أبي حنيفة كما لا يقتل فاقد الطهورين لذلك ولا يقتل بها حتى يسبق من وقت الظهر ما لا يسع خطبتيها أو ركعتيها الا قبله وان أبس منها على المعتمد ولو أمكنه ادراكها في غير بلد لا يبعد الوجوب (قوله أنه يقتل) مالم يقب بان يصل بالفعل ولا يكفي قوله أصلي فان قال صليت أو تركتها لعذر كعدم الماء صدق فلا يقتل وان ظن كذبه لكن يؤمر بان يصل وجوبا في العذر الباطل ونذبا في غيره (تمه) قال الغزالي رحمه الله تعالى من ادعى ان بينه وبين الله تعالى حالة أسقطت عنه الصلاة أو أباح له الجمر أو كل مال الناس كزعم بعض المتصوفة فلا شك في وجوب قتله بل قتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لان ضرره أكثر والله سبحانه أعلم

(كتاب الجنائز)

المشتمل على بعض افراد الصلوات التي من جلتها الصلاة على المقتول بتركها (قوله اسم للبت في النعش) وقيل بالفتح اسم لقتل والكسر اسم للنعش وعليه الميت وقيل عكسه وقيل غير ذلك وينبغي على ذلك نية المصلي اذا قال أصلي على هذه الجنائزة فعلى كونها امما للنعش لا تصح النية مطلقا وعلى كونها اسماء في النعش لا تصح على ميت بلان نعش قال شيخنا وهذا باعتبار ما هنا اللغوي وقد هجر قاله صحبحة مطلقا (قوله) ليكثر نذبا ذكر الموت أي بلسانه وقلبه باستحضاره بين عينيه (قوله أي قاطع) لقطعه مدة الحياة وبالمهمة من بل الشيء من أصله كهدم الجدار والموت عدم الحياة هما من شأنه الحياة وقيل عرض بضاد الحياة ونقض بشموله للجهد وقبل مفارقة الروح الجسد ونقض باخراجه للجنين قبل نفخ الروح فيه والروح جسم اطيف سار في البدن كسر بان الماء في العود الاخضر وقيل كسر بان النار في الفحم وقيل الدم وقيل غير ذلك (قوله ويستعد) أي وجوب بالتوبة ولو من صغيرة وان أتى بمكفر لانه أمر يتعلق بالآخرة وتوبة من لا ذنب له مجاز (قوله ورد المظالم) أي الخروج منها في المال والعرض والنفس ومن عجز عنها يجب عليه العزم على الخروج منها اذا قهر عليه (قوله والمرضى أكيد) ويكره له الجزع والتضجر مطلقا والشكوى الا لنحو طبيب وصديق ولا يكرهه الا الذين واشغاله به كرا وقرآن أولى منه ويندب له تعهد نفسه بتلاوة وذكر وحكاية المالحين ووصية أهله بالصبر وترك نحو نوح وندب وغيرهما وتحسين خلقه واسترضاء من له به علة من خدمة أو معاملة وترك المنازعة في أمور الدنيا وتندب عيادته ولو من نحو رمد وان لم يعرفه ولو كافر ارجى اسلامه وله قرابة أو جوار والاجاز وتكره لنحو مبتدع وتكره اطانتها وتكرارها الالتئس ونحوه

(قوله ان لم يقب) استشكل بان الحد لا يسقط بالتوبة وأجيب بان الحد هنا شرطه دوام الامتناع (فرع) تارك الجمعة لا يسقط قتله الا بالتوبة لان فعل الظاهر ليس قضاء لها بخلاف سائر الصلوات فانها تسقط بالقضاء ذكره ابن الصلاح في فتاويه وحاصله أن التوبة في غير الجمعة لا تتحقق الا بفعل الصلاة وأما في الجمعة فتتحقق بالتوبة فقط (قول المتن أو يموت) أي لان المقصود حمله على الصلاة لا قتله (قول المتن ويقتل الخ) أي كسائر أبواب الكبائر بل أولى لان الحد يسقط العقوبة الاخرية كما قاله النووي رحمه الله

(كتاب الجنائز)

(قوله استحبابا) وأما المعطوف الآتي فعلاوم انه واجب وبذلك تعلم ان على عبارة المتن نوع مؤاخذة (قوله) ومحمه ابن حبان والحاكم وقال انه على شرط مسلم قال العراقي نقل عن محمد بن طاهر معنى شرط البخاري وشرط مسلم اتهما لا يخترجان لالحديث المجمع على نية قتله الى الصحابي المشهور (قوله أي قاطع) قال الاسنوي وأما بالاهمال فهو المزبل للشيء من أصله وقول المتن ورد المظالم أولى منه أن يقول والخروج من

(ويضع المحتضر) أي من حضر الموت (جنبه الأيمن إلى القبلة على الصحيح فإن تعذر لضيق مكان ونحوه) كلمة بجنبه (التي على قفاه ووجهه وأخمصه) بفتح الميم (القبلة) بأن يرفع رأسه قليلا كما ذكره في شرح المهذب ومقابل الصحيح الالتقاء المذكور قال الإمام وعليه عمل الناس ووسط في شرح المهذب بينه وبين الاضجاع على الأيمن عند تعذره بالاضجاع على الأيسر إلى القبلة وظاهر أنه إذا قيل بالالتقاء على القفا أولا فتعذر بضعه على جنبه الأيمن والاخصان هما أسفل الرجلين وحققتهم المنخفض (٣٢١) من أسفلهما قاله في الدقائق

(ويلقن الشهادة) أي لا اله الا الله قال صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله رواه مسلم قال المصنف المراد ذكر ما من حضر الموت وهو من باب تسمية الشيء بما يصير اليه (بالحاج) لثلاثي بجر ولا يقال له قل بل يشهد عنده وليكن غير وارث لثلاثيهم بالاستتجال للارث فإن لم يحضره غير الورثة لقنه أشفقهم عليه وإذا قالها مرة لا نعاد عليه إلا أن يشكك بعدها وتقل في الروضة وشرح المهذب عن جماعة من أصحابنا أنه يلقن بمحمد رسول الله أيضا قاله الأول أصح لظاهر الحديث (ويقرا) عنده يس) قال صلى الله عليه وسلم اقرأوا على موتاكم يس رواه أبو داود وابن ماجه ومحمد بن حبان وقال المراد به من حضر الموت لأن الميت لا يقرأ عليه (وليحسن ظنه به سبحانه وتعالى) روى مسلم عن جابر قال سمعت النبي صلى الله عليه

كتهرك ويندب أمره بالصبر ووعده بالاجر والدعاء له بالشفاء ومنه أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك بشفائهم سبع مرات وأن يرضه عائده في الوصية والتوبة وأن يطلب الدعاء منه وأن يوصي خادمه بالرفق به والصبر عليه (قوله ويضع) أي ندبا بعد التلقين الآتي ان تعذر الجمع بينهما والافعل معا (قوله ويلقن) ندبا فلو صبها هنا بعد الدفن وسبأ في (قوله لا اله الا الله) ولا يندب الرفيق الأعلى كما وقع له صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يقال له قل) ولا أشهد لأن المقصود كونها آخر كلامه ليفوز بهما مع السابقين أو بعدم الحساب أو بتقدمه على من لم يقل مثله وعليه حل الحديث نعم يجب تلقين الشهادتين لكافر رجى إسلامه ويقال له قل (قوله ثلاثيهم) أي شأنه ذلك وإن لم يكن له وارث وينبغي تعلق الحكم بالثمة لغير الوارث (قوله أشفقهم) أن وجدوا لأثره (قوله إلا أن يشكك بعدها) ولو باخروى (قوله والاول أصح) هو المعتد (قوله لا يقرأ عليه) أي عادة بل يقرأ عنده ولا مانع من الاول كالسلام عليه ويندب قراءة سورة الرعد عنده أيضا لتسهيلها خروج الروح ولما روي في الحديث أنه يموت ريانا ويدخل قبره ريانا ويخرج منه ريانا ويندب أن يجمع ماء خصوصا لمن ظهر منه أماره طلبة وقد قيل إن الشيطان يأتيه بماء ويقول له قل لا اله الا أنا حتى أسقيك (قوله ثلاث) أي من الأيام (قوله ويستحب لمن عنده) أي للحاضر من عند المريض من الناس (فائدة) قد دللت الأحاديث على أن جبريل يحضر موت كل مؤمن مالم يمت جنبا (قوله تحسين ظنه به) ندبا وقيل يجب على من رأى منه بأسا وقنوطا والرجاء له أولى كالحصص ان غلب عليه اليأس والافتخاف له أولى وإن غلب عليه الامن والاستواء نعم الأولى للمريض بتقديم الرجاء وعكسه (فائدة) الظن أقسام واجب تحسن الظن بالله وحرام كسوء الظن بالله وبالمسلم الظاهر العدل والمباح كمن يخاطب الرب ويتجاهر بالخبائث ومن الجائز ظن الشهود وتقويم الاموال وأروش الجنائيات

المظالم يشمل إبراهيم صاحبها وغير ذلك (قوله من حضر الموت) أي أخدم من قوله تعالى حتى إذا حضر أحدكم الموت (قوله ومقابل الصحيح الخ) أي فليس اختلاف راجعا للاستقبال أيضا كما هو محتمل المتن (قوله وحققتهم) أي وهذه الحقيقة ليست مرادة هنا (قول المتن ويلقن الشهادة الخ) قيل عموم الكلام يشمل الصغير المبزر لكن قياس عدم تلقينه بعدموته عدمه هنا وفرق الزكشي بأنه هنا الأصلحة فيفعل وهناك لافتنة وهو لا يفتن بل بحث وجوبه على الولي كتعليم الشرائع (قوله وليكن غير وارث) لو كان فقيرا لا شيء له فالوجه ان الوارث كغيره (قوله إلا أن يشكك بعدها) لأن الفرض أن يكون آخر كلامه لا اله الا الله وقال الصيمري لا يعيدها مالم يشكك بكلام الدنيا أي بخلاف التسبيح ونحوه اه وبمحتمل خلافا نظرا للفرض السابق وفي الحديث من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة بحث في الخادم أن يكون الكلام أهم من اللفظ والنفساني وأنه لو نطق بما يدل على التوحيد يكفي كقوله صلى الله عليه وسلم اللهم الرفيق الاعلى (قوله اظاها الحديث) واستحسن بعض المتأخرين أن يلقنه الشهادتين أولا ثم يقتصر بعد ذلك على لا اله الا الله (قوله روى مسلم عن أم سلمة الخ) زاد في شرح الروض ثم قال اللهم اغفر لاني سئلة وارفعت درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين وافسح له في قبره ونوره (قوله اذا قبض تبعة الخ)

(٤١) - (فليوني وعبرة) - (اول) وسلم يقول قبل موته ثلاث لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى أي يظن أنه برحمة ويعفو عنه ويستحب لمن عنده تحسين ظنه وتطمينه في رحمة الله تعالى (فأذا مات فمض) والالبقيت عيناه مفتوحتين وقبح منظره وروى مسلم عن أم سلمة أنه عليه الصلاة والسلام دخل على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال إن الروح اذا قبض تبعة البصر قال المصنف

نظرا إلى ذهب وقبض خرج من الجسد وحق بصره بفتح العين وضم الراء شخص أى بفتح العين والهاء قال فى شرح المذهب ويستحسن أن يقول حال انهماضه بسم الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم (وشد الحياه بعصاة) هريرة تزيط فوق رأسه ثلاثين في منفعتها فتدخله الهوام (وليت مفاصله) فبرد ساعده الى عضده وسافه الى خذله وغذاه الى بطنه ثم يدهاوا بليان أصابعه أيضا وذلك ليسهل غسله فان فى البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة اذا لبنت المفاصل فى تلك الحالة لانت والالم يمكن تلينها بعد ذلك (وسترجع بدنه بثوب خفيف) بعد زرع نياه كاذ كره فى شرح المذهب ويجعل طرف الثوب تحت رأسه وطر فة الآخر تحت رجله لئلا يشكف واحترز بالخفيف عن الثقل فانه يحمله فيغيره روى الشيخان عن عائشة قالت سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين مات بثوب حبرة هو بالاضافة وكسر الحاء المهملة وفتح الموحدة وهو من برود (٣٣٢) العين وسجد غطى جميع بدنه (ووضع على بطنه شئ ثقيل) كمرآة لئلا ينفخ فان

لم يكن حديد فطين رطب ويصان المصحف عنه (ووضع على سر برود نحو) لئلا يصيبه نداوة الارض فتغيره (وزعت) عنه (ثيابه) التى مات فيها بحيث لا يرى بدنه كما قاله فى شرح المذهب فانها تسرع اليه الفساد فيما حكى (وجه للقبلة كمتحضر) وقد تقدم كيفية توجيهه (ويتولى ذلك) جميعه (أرفق محارمه) به بأسهل ما يقدر عليه قال فى الروضة و يتولاه الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولاه الرجال من نساء المحارم أو النساء من رجال المحارم جاز (ويبادر) بفتح الدال (بفعله اذا تبين موته) بظهور أماراته مع وجود العلة كان تسترخى قدماه فلا تنصب أو يميل

(قوله ناظرا) ولو أعمى وبقاء النظر بعد مفارقة الروح غير بعيد لبقاء حرارة البدن خصوصا فى عضو أقرب الى محل خروج الروح لانها تدخل وتخرج من البافوخ والعين آخر شئ تنزع منه الروح وأول شئ يخرج الحياه وأول شئ يسرع اليه الفساد (قوله وليت مفاصله) ولو بنحو دهن توقف عليه وان لم يغسل والعلة للأغلب (قوله جميع بدنه) الرأس المحرم ووجه المحرمة (قوله بعد زرع نياه) ولونبها وشهيدوا له للغالب وأجاب عن ذلك شيخنا الرملى بما فيه نظر فليراجع وتردياب الشهيد اليه كى انى (قوله على بطنه) أى فوق ماستر به بدنه أو تحتة (قوله نفيسل) نحو عشرين درهما فاكثروا كونه من الحديد أولى كاذ كره (قوله ويصان المصحف عنه) وجوب بان خيف تنجسه والافتدبا وكتب العلم كذلك (قوله على سر بر) وان لم يكن فعلى أرض والعلة للغالب (قوله وزعت) أى قبل ستره (قوله ووجه للقبلة) فيشدها منقلبه بطنه بنحو خرقة (قوله يتولى ذلك جميعه) أى التغميض وما بعده (قوله فان تولاه الخ) قال الاذرى والزوج كالمحرم ويجوز من الاجانب مع غرض البصر بلا مس واستبعد شيخنا الرملى (قوله ويبادر) أى وجوب بان خيف تغيره بالآخير والافتدبا (قوله اذا تبين موته) قال شيخنا هو راجع الى التغميض وما بعده وان خالفه ظاهر الشارح (قوله كأن تسترخى قدماه) وينخلع كدهاء وتنقلص خصيتاه وتسترخى جلدناهما (قوله آخر) أى وجوب بال (قوله فروض كفاية) وان تكرر موته بعد حياة حقيقة بمحرم تركها على من علمه وغبر قريب وعلى جار قصر فى علمه بعدم البحث عنه (تنبيه) مشروعية الغسل والحنوط والسدر والكافور وكون الثياب نرا والحرر والصلاة بهذه الكيفيات من خصائص هذه الامة فلانعازش أن الملائكة غسلت آدم وصلى عليه وأول من صلى عليه النبى صلى الله عليه وسلم أسعد بن زرارة وأول من صلى عليه فى القبر البراء بن معرور وأول من صلى عليه غائب النجاشى (قوله بدنه) ومنه ما يجب غسله فى الاستنجاء (قوله وصحح المصنف) هو العتد (قوله أى لا تشترط) أفادانه المراد من عدم الوجوب الذى لا يلزمه البطلان (قوله نية الغاسل) ولا من يم

(قائمة) قيل ان العين آخر شئ تنزع منه الروح وأول شئ يسرع اليه الفساد (قول المتن وزعت) قال الاسنوى كان ينبغي تقديم هذا على ما سلف اه أقول وقد أشار الشارح الى هذا فيما سلف (قول المتن وغسله الخ) أنظر هل يسقط بفعل المميز مع وجود الرجال كتنظير من الصلاة وهو متجه

أنه أو ينخسف صدغاه وان شك فى موته بان لا يكون به علة واحتمل عروض سكتة أو ظهرت أمارات فزع (قول) أو غيره أخر الى البقن بتغير الرائحة أو غيره (وغسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فروض كفاية) فى حق الميت المسلم بالاجماع أما الكافر فبنيانى حكمه فى فرع الاولياء (وأقل الغسل تعميم بدنه) مرة (بعد ازالة النجس) عنه ان كان كذا فى الروضة كاصلها أيضا فلا يكفى لهما غسل واحدة وهو مبنى على ما صححه الرافى فى الحى أن الغسلة لا تكفيه عن النجس والحدث وصحح المصنف أنها تكفيه كما تقدم فى باب الغسل وكان ترك الاستدراك هنا للعلم به من هناك (ولانجب نية الغاسل) أى لا تشترط فى همه الغسل (فى الاصح) لان القصد بغسل الميت النظافة وهي لا تتوقف على نية والثانى يجب لانه غسل واجب كغسل الجنابة فينوى عند افاضة الماء القراح الغسل الواجب أو غسل الميت كره فى شرح المذهب (فيكفى) على الاصح (غرفه) عن الغسل (أو غسل كافر) (قلت) كما قال الرافى فى الشرح (المصحح المنصوص وجوب غسل الغريق والله أعلم)

لأنهم يرون بفعل الميت فلا يسقط الفرض عنا إلا بفعلنا (والأكل وضعه بموضع خال) من الناس (مستور) عنهم لا يدخله إلا الفاسل ومن يعينه والولى لأنه كان يستتر عنه الاغتسال فيستره بعد موته وقد يكون ببعض بدنه ما يكره ظهوره وقد نولى غسله صلى الله عليه وسلم على والفضل بن عباس وأسامة بن زيد يناول الماء والعباس واقف ثم رواه ابن ماجه وغيره (على لوح) أو سريره وليكن موضع رأسه أعلى ليتحدر الماء عنه ولا يقف تحته (ويغسل في قبص) يابس عند غسله لأنه استتره وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قبص ورواه أبو داود وغيره وليكن القبيص صحيحاً أو بالياً ويدخل الفاسل يده في مكانه كان واسعاً ويغسله من تحته وإن كان ضيقاً فتق رؤس الفخار يص وأدخل يده في موضع الفتق فاولم بوجد قبص أو لم يثأت غسله فيه ستر (٣٢٣) منه ما بين السرة والركبة وسبأت

حكم نظره في المسائل المنثورة (بماء بارد) لأنه يشد البدن بخلاف المسخن فإنه يرخيه الآن يحتاج إليه لوسخ أو برد أو الحر وغيره أنه يكون الماء في إناء كبير ويعد عن المغسل بحيث لا يصيبه رشاشه (ويجلسه الفاسل) برفق (على المغسل مائلاً) إلى الوراء ويضع يمينه على كتفه وأما يده في نقرة قفاه) لئلا يميل رأسه (ويستد ظهره إلى ركبته اليمنى ويمسك يده على طنبه) أصراراً بليفاً ليخرج ما فيه من الفضلات ويكون عنده جندة بحجرة متقدمة فائحة بالطيب والمعين يصب عليه ماء كثيراً لئلا تظهر رائحته ما يخرج (ثم يصبه لقفاه) ويغسل يديه عليها خرقة ملقوفة بها (سواءً) أي دبره وقبله وما حوله كما يستنجد الخي وفي النهاية

(قوله لا نا) معاشر الآدميين ولو غير المكافين ومنهم الميت لو غسل نفسه كرامة والجن كالآدمي على المعتمد بخلاف الملائكة والصلاة كالغسل نعم يكفي تكفين الملائكة ودفعهم لوجود الستر (قوله مستور) ونحت سقف كافى الامر يندب كافى وقت موته ان يغطي وجهه في أول وضوءه كما قاله المزني عن الامام ويندب التبخير عنده من وقت موته وبعده كافى المجموع وإن كان محرماً (قوله والولى) أي ان لم تكن هداوة والا فلا جنبى أولى (قوله وأسامة يناول الماء) وكذا اشقران مولاة صلى الله عليه وسلم فهم خمسة على والفضل وشران وأسامة والعباس وكانت أعينهم معصومة وكان موته صلى الله عليه وسلم ضحوة يوم الاثنين ودفن ليلة يوم الاربعاء وكانت الصلاة عليه بالكيفية المفروضة وصالوا عليه فرادى خلافاً لما في المجموع لأنه الامام ولم يكن خليفة بعد يجعل اماماً واجله من صلى عليه من الملائكة ستون الفا ومن غيرهم ثلاثون الفا وأول من صلى عليه صلى الله عليه وسلم عمه العباس ثم بنوه ثم المهاجرون ثم الانصار ثم أهل القرى وقال بعضهم أول من صلى عليه الانبياء ثم الملائكة ثم الرجال ثم الصبيان ومات عن مائة ألف وأربعمائة وعشرين الفا كلهم له صحبة خلافاً لما في الرواية ومن قال انهم صالوا عليه ثلاثة أيام محمول على أنه سمي الليلة يوماً بالتغليب أو على أن المراد ليلة الاربعاء التي تلي وفاته نظر (قوله سرير) ويندب رفعه ان خيف الرشاش (قوله وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قبص) وذلك بعد ان اختلف الصحابة في نجر يده ولا فتنهم جميعاً الناس فسمعوا قائلاً يقول لا تجردوا رسول الله وسريره الذي غسل عليه صلى الله عليه وسلم استمر بعده موجوداً الى ان غسل عليه يحيى بن معين وحمل عليه في سنة ثلاث وثلاثين ومائتين (قوله بماء بارد) وأولاه الملح ويقدم غمره من مضم عليه (قوله في إناء كبير) يعرف منه بصغير الى متوسط يصب به فالأنية ثلاثة (قوله ويجلسه الخ) لا يخفى مرجع هذه الضمان (قوله بليفاً) أي من حيث تكراره لاشدته (قوله بحرقة) ملقوفة وجو بالافاق الزوجين فندب على المعتمد لجواز المس والنظر فهما (قوله الاول) هو المعتمد (قوله وغسل يديه) أي ان نزلت كما قاله الرازي وتبعه شيخنا الرمي (قوله على اليد) أي اليسرى (قوله أصبعه) أي السبابة (قوله كاستنك الخ) من حيث الامر اذا الاول الى الخى أن يكون بعدد وفي باطن الاسنان (قوله بأصبعه) أي انخصر من اليسرى ويزيل ما تحت أظافره ان لم يلقها (قوله ويوضه كالحى) يفيد وجوب النية فيه واعتمد شيخنا الزيدى ندبها كالغسل والتيمم وبكفيه فيه نية سنة الغسل قاله شيخنا الرمي ولا يندب تكرير الوضوء بخلاف الغسل كاستنك (قوله ويسرهما) أي في

(قول المتن على لوح) روى أن النبي صلى الله عليه وسلم غسل على سريره وأنه استمر الى ان غسل عليه يحيى بن معين وحمل عليه في سنة ثلاث وثلاثين ومائتين (قول المتن بماء بارد) واستحب الماوردي والصيمرى

والوسيط انه يغسل كل سواً بحرقة وهو باغ في النظافة لكن الذي ذكره الجمهور الاول ويتعمد ما على بدنه من قدر ونحوه (ثم) بعد انقائه الخرقة وغسل يده بماء وأشنان (يلف) خرقة (أخرى) على اليد (ويدخل أصبعه في فمها على أسنانه) بشئ من الماء كاستنك الخى ولا يفتح فاه (ويزيل ما في منخره) بفتح الميم وكسر الخاء (من أذى) بأصبعه مع شئ من الماء (ويوضه كالحى) ثلاثاً ثلاثاً بمضمضة واستنشاق وقيل يستغنى عنها بما تقدم ويميل رأسه فيمالئ لايصل الماء بطنه ويحرف ذلك حتى الامام تردداً في أنه يكفي وصول الماء مقدم النحر والمنخرين أو يوصل الداخل وقطع بأن أسنانه لو كانت مقارعة لا تفتح (ثم يغسل رأسه ثم لحيته بسدر ونحوه) أي يخطي (ويسرهما)

ان تلبد شعرهما (بمسط
واسع الاسنان رفق) ليقبل
الاكتاف (ويرد المنتف
اليه) بأن يوضع في كفته
كما تفل في الروضة قبيل باب
التكفين من البغوى
وغيره (ويفصل شفة اليمين
ثم اليسرى) المقبلين من
عنقه الى قدمه (ثم يحرفه)
بالتدبير الى شفة اليسرى
فيحصل شفة اليمين على ي
التقاء والظهر الى القدم ثم
يحرفه الى شفة اليمين
فيحصل اليسرى كذلك
فهذه) الاغسال المذكورة
مع قطع النظر عن السدر
ونحوه فيها غسلة (و يستحب
ثانية وثالثة) فان لم تحصل
النظافة زيد حتى تحصل
فان حصلت بشفع استحب
الابتداء باحدة (و)
يستحب (أن يستعان
في الاولى بسدر أو خطمي)
بكسر انحاء وحكي فتحها
لتنظيف والاتقاء ومنه
ما تقدم في الرأس واللحية
(ثم يصب ماء فراح) بفتح
القاف وتخفيف الراء أى
خالص (من فرقه الى قدمه
بعذر زوال السدر) أو نحوه
بالماء فلا تحسب غسلة
السدر ولا ما زيل به من
الثلاث تنغير الماء به التغير
السالب للطهورية وانما

غير المحرم (قوله ان تلبد) ليس قيد الحكم قال شيخنا الرملى قيد لطلب التسريح مطلقا وقال شيخنا قيد في
كون المسط واسع الاسنان (قوله في كفته) نداء ودفنه واجب (قوله ثم يحرفه) وبحرفه كعبه على وجهه
احترامه وان كرهه حيا لانه حق (قوله مع قطع النظر) أى فالمراد الماء القراح فيها كافي الثانية والثالثة
والسدر ونحوه للسدر كورنه من جملة الاستعانة الآتية فقدم على عمله كاستنبه عليه فالمراد بقوله زبناى من
الماء القراح (قوله وان يستعان في الاولى) أى معها قبل فعلها ~~الشارح~~ للسدر كورنه من جملة الاستعانة الآتية فقدم على عمله كاستنبه عليه فالمراد بقوله زبناى من
الماء القراح (قوله ومنه ما تقدم) أى فلا حاجة الى اعادته وانما قدمه لعدم طلب التجرى فيه كإهنا (قوله ثم
يصب) أى يعم بدنه به سواء مع نحر أو لا (قوله فلا تحسب) أى فهم اغسلتان قبل ثلاثة الماء
القراح التى يسقط الواجب باولاها كاذ كرهه لجملة ما في كلامه من غسلات هذا صريح كلام الشارح
الذى قرر كلام المصنف عليه وبهضمهم ~~قوله~~ على غير ذلك وبهضمهم جعل فيه تقدما وتأخيرا كما راجع
و يعرف بالوقوف عليه وبندب الغسلتان بالسدر والمزيلة قبل الثانية من ماء القراح فتكون الغسلات
سبعة ويندبان قبل الثالثة أيضا فتكون تسعة وله تأخير ثلاثة الماء القراح عن الستة أيضا تأمل (قوله
السالب للطهورية) أى غالبا (قوله فرقه) هو وسط الرأس لانه محل فرق الشعر ويقال له مفرق بكسر الميم

كونه ملحا (قوله ان تلبد) وكذا ان لم تلبد لازالة ما في أصوله من السدر وما عساه يكون من الوسخ
(قول المتن بمسط) هو بكسر الميم وضجهوا بضمها مع الشين (قول المتن اليمين) أى للحديث وأما
الشقان المقبلان فلتشرفهما (قول المتن فهذه غسلة) اعلم أن لك في غسل الميت كيفيتين احدهما
غسله بالسدر ثم يزال وهكذا ثانيا وثالثا ثم يغسل ثلاثا بالماء القراح واحدة الواجب وثنتان للتبليغ فاجلته
تسعة الثانية واحدة بالسدر وأخرى مزيلة وأخرى بالقراح ثم تعاد الثلاث هكذا ثانيا وثالثا فاجلته تسع
أضافا لكيفية الاولى في كلام السبكي واقتصر عليها الاسنوى وحديث أم عطية قريب منها والثانية في
كلام السبكي وتبعه شيخنا في المنهج قال السبكي وكلام المنهاج يمكن حله عليها بان يجعل فيه تقديم وتأخير
أى بان يقال فيحصل اليسرى كذلك ثم يصب ماء فراح بعذر زوال السدر فهذه غسلة ويستحب ثانية وثالثة أى
كذلك أقول لكن ينافية وان يستعان في الاولى الا أن يحمل على الاولى من كل من الغسلات الثلاث اذا
علت ذلك فاعلم أن الشارح لم يسلك شيئا من ذلك وانما فهم كيفية أخرى حاول حمل المتن عليها هى أن
يغسل أولا بالسدر ثم يزله ثم ثلاثا بالماء القراح فقوله مع قطع النظر الخ يريد أن المحكوم عليه بالغسلة هو
تعميم البدن بالماء القراح مع قطع النظر عن السدر ومنزله وقول المنهاج ويستحب ثانية وثالثة أى بالماء
القراح وقوله وان يستعان الى قوله بعذر زوال السدر تفصيل ويان لما هو الاكمل في الاولى واقادة لان
غسلة السدر والمزيلة لا تحسب وانما تحسب التى بالماء القراح وقد اقل الشارح على وجه الاستنتاج فيما تاتي
فتكون الثلاثة بالماء القراح يسقط الواجب باولها ثم هذا الذى ذكره الشارح وحاربه هو ظاهر عبارة
الروضة بل لا يقبل غيره وكذا صنع في البهجة والارشاد لكن شارحاه بعد أن قررا ذلك نهيا على أن الاكمل
هو الكيفية الاولى أى التى اعتمدها الاسنوى (قوله عن السدر) أى الذى سلف ذكره في الرافى والذى
سينبه عليه المنهاج أنه يستعمل في البس (قول المتن ثانية وثالثة) أى بالماء القراح (قوله فان لم تحصل
النظافة زيد الخ) صرح الاسنوى بأن هذه الزيادة في غسلة السدر ومنزله بان يكرر امعاو ويكون ونرا اذا
حصل الاتقاء بشفع وفي شرح الارشاد لا تسمى واعلم أن الزيادة للاتقاء انما هى في غسلة السدر ومنزله كما
هو ظاهر كلام الروضة وأصلها والحديث وصرح به الاسنوى وغيره خلاف ما يوجهه الارشاد من أن ذلك من
غسلات الماء القراح اه (قوله ومنه ما تقدم الخ) أى فالمراد بالاولى باقى البدن غير الرأس واللحية (قول
المتن من فرقه) هو وسط الرأس سمي بذلك لانه موضع فرق الشعر ولهذا سمي المفرق بفتح الراء وكسرهما

بحسب منها غسلة الماء القراح فيكون الثلاث بالماء القراح فيسقط الواجب بولائها (و) يستحب (أن يجعل في كل غسلة) من الثلاث بالماء القراح (فيلس كافور) بحيث لا يضر الماء لأن رائحته تطرد الهوام وهو في الاخرة أكد ويلين مفاصله بعد الغسل ثم يشف تنشيفا طبيقا ثلاثا بتلأ كفاه فيسرع اليه الفساد وفي الصحيحين قوله صلى الله عليه وسلم لغاسلات ابنته زينب رضي الله عنها ابدان بماءهما ومواضع الوضوء منها وادخلها ثلاثا أو خسا أو أكثر من ذلك ان رأيتهن ذلك بقاء وسددوا جعلن في الاخرة كافورا أو شيئا من كافور قالت أم عطية منهن ومشطنا ثلاثا قرون وفي رواية ففضرنا شعرها ثلاثا لقرون وألقيناها خلفنا وقوله أو خسا إلى آخره هو بحسب الحاجة في النظافة إلى الزيادة على الثلاث مع رعاية الوزن لا للتخفيف وقوله ان رأيتهن أي احتجتهن وكاف ذلك بالكسر خطاب بالام عطية ومشطنا وضفرنا بالتخفيف وثلاثة قرون أي ضفائر القرنين والناسية (ولو خرج بعده) أي (٣٢٥) الفصل (بجس وجب ازالته فقط) وان خرج من الفرج

وفتح الرائ وكسرها (قوله ويستحب أن يجعل الخ) ويكره تركه ويحرم فعله في المحرم (قوله وكاف ذلك) أي في الموضوعين بالكسر لانه خطاب مؤنث وكان الانسب ذلك لكن كما قاله شيخ الاسلام في بعض كتبه وأجاب عنه الشارح بقوله خطاب بالام عطية لان غيرها تابع لها فلم يحجج بخطابه (قوله وجب ازالته) أي قبل الصلاة لمنعه من سجنها عليه وعن شيخنا الرمي وجوبه بعد الصلاة أيضا وفيه نظر ولم يرضه شيخنا ولم يمكن قطع الخارج منه صلى عليه كالحى السلس (قوله وان خرج من الفرج) لعدم نقض الوضوء به كالايجب بالوضوء (قوله والاول فيهما المنصوب) أي ليصح تكبير الفعل في الثاني بوجود الفاصل والمراد بالرجل والمرأة القدر الذي نعم من لم يميزوا الخى ولو كبير يغسلان الفرجين ويفسلهما الفرجان قال شيخنا ويقتصر فيهما على غسلة واحدة (قوله ويفسل أمته وزوجته) أي وان تزوج نحو أخنها وهي زوجها وان تزوجت قبل غسله كأن ولدت عقبه ونه والكلام هنامن حيث الجواز وستأني الاولوية (قوله وليس له غسل المزوجة) وكذا المجوسية والوثنية ولو مسيبة (قوله وسواء في الزوجة المسلمة والذمية) وكذا الحرمة والامة والضابط في جواز الغسل في الزوج وزوجته والسيد وأمته حل البضع قبل الموت لاحدهما الا في أمته المكاتبه اذ كرفها (قوله ويلفان) أي ندبا كأمروا لم يكن الفاسل متطهرا (قوله ينبغي) أي يندب (قوله فان لم يحضر) أي لم يوجد في محل يجب فيه السعي الى الجمعة بسلام النداء أو في محل يطلب الماء منه أو بمحل الغيبة الآتي كل محله فراجع (قوله في الميت المرأة) ومثلها الامر عند خوف (قوله كافورا أو شيئا) يجب أن يكون هذا كما من الراوى (قوله خطاب بالام عطية) أي لان غيرها تابع لها ونظيره قوله تعالى على خوف من فرعون وملئهم أن يفتنهم (قول المتن ويفسل الرجل الرجل) بحث الاسنوي الحاق الامر بالمرأة (قوله والاول فيهما المنصوب) حكمة ذلك افادة الاختصاص هذه الحاشية كتبناها لم أر الى الآن هل في فيها سلف أم لا وفيها ان افادة الاختصاص انما هي في تقديم المعمول على عامه وأما كونها في تقديم المفعول على الفاعل فلم أعلمه (قول المتن ويفسل أمته) قياسا على الزوجة (قوله لا تنقلها عنه) قد برد أم الولد يجب بانها انتقلت عنه الى الحرية بخلاف الزوجة فان علقها باقية (قوله لحرمة بضعهن) قضية هذه العلة انه لا يغسل المجوسية والوثنية وكل أمة يحرم بضعها عليه (قوله أي السيد) أحسن منه أن يقول أي الحليل والزوجة (قول المتن أو أجنبية) لومات مسلم وهناك كافر وامرأة أجنبية غسله

للسقوط الفرض بما وجه (وقيل) نجب ازالته (مع الفصل ان خرج من الفرج) لينتخم أمره بالاكل (وقيل) يجب مع (الوضوء) لا الغسل في الخارج من الفرج كما في الحى وأطلق الجمهور الخلاف وأشار صاحب العدة الى تخصيصه بالخارج قبل الادراج في الكفن قال في الروضة يوافق صاحب العدة والفاضل أبو الطيب والمحاملي والسرخسي صاحب الامالي لجزموا بالاكتفاء بغسل النجاسة بعد الادراج وقال في شرح المهذب اطلاق الجمهور محمول على ما قبل الادراج (ويفسل الرجل الرجل والمرأة المرأة) هذا هو الاصل

والاول فيهما المنصوب (ويفسل أمته وزوجته وهي زوجها) أي لم ذلك بخلاف الامة لا تغسل سيدها في الاصح لا تنقلها عنه والزوجة لا تنقطع حقوقها بالموت بدليل التوارث وقد قال صلى الله عليه وسلم اما نساء موت قبل لفنتك وكفنتك رواه ابن ماجه وغيره وسواء في الامة في الشقين الفقة والمذبة وأم الولد اما المكاتبه فله غسلها أيضا لارتفاع كتابتها بموتها وليس لها غسله بلا خلاف لانها كانت محرمة عليه وليس له غسل المزوجة والمعتدة والمستبرأ قولاهن غسله بلا خلاف لحرمة بضعهن عليه وسواء في الزوجة المسلمة والذمية في الشقين إلا أن غسل الذمية لزوجها المسلم مكروه ذكره الرافعي كاله ذنب عن النص وفي شرحه لسيد القمية غسلها (ويلفان) أي السيد وأحد الزوجين (خرقة) على بدنها (ولامس) بينهما وبين الميت أي ينبغي ذلك كما عبر به في المحرر فان لم يغسله صح الغسل ولا ينبغي على الخلاف في انتفاض طهر الممسوس وأما وضوء الغاسل فينتقض (فان لم يحضر الأجنبي) في الميت المرأة (أو أجنبية) في الرجل

(بم في الاصح) الحائض تفقد الغسل بفقد الماء والثاني يغسل الميت في ثيابه ويلف الغسل على يده شرقا ويغسل طرفه ما يمكنه فان اضطرب الى النظر نظر للضرورة (وأولى الرجال به) أي بالرجل في غسله (أولاهم بالصلاة) عليه وهم رجال العصابات من النسب ثم الولاء كإسياني وقيل تقدم الزوجة عليهم لانها كانت تنظر منه الى ما لا ينظرون وهو ما بين السرة والركبة وبعدهم ذوات الارحام ثم الرجال الاجانب ثم الزوجة ثم النساء المحارم وقيل تقدم الزوجة على الرجال الاجانب (و) أولى النساء (بها) أي بالمرأة في غسلها (قرباتها) يقدمن على زوج (في الاصح) ووجه مقابلة انه كان ينظر منها الى ما لا ينظرن اليه (وأولاهن ذات محرمية) وهي من لو قدرت ذكر الرجل لم تكن كاحيها (٣٢٦)

الفتنة (قوله بم) بنية ندبا كالغسل ولو صرف الوضوء أو الغسل أو التيمم لغيره عند الموت لم ينصرف ولا بد من زوال نجاسة عليه ولو من الاجنبي قبل التيمم ويقدم غسلها عليه ان قل الماء فان تعذر ازالتها دفن بالصلاة فان تسرب قبل دفنه وجب أو بعده فلا وقال شيخنا في مرة بنين ان لم يتغير ولو وجد الماء بعد تيممه افقده وجب غسله واعادة الصلاة ان غلب وجود الماء كالحى ووجود الغسل كوجود الماء فيما ذكر (فرج) لو أمكن من الاجنبي الغسل بلامس ولا نظور وجب بناء على القول الاصح (قوله وأولاهم بالصلاة عليه) أي من حيث الدرجة كما في المنهج ليخرج به الصفة كالسن والفقه قال شيخنا كشينا الرمي وهذا الترتيب مندوب الا في التفويض لغير الجنس فواجب (قوله وقيل تقدم الزوجة عليهم) والاصح انها بعدهم وذكر الشارح هذه مع أن الكلام في الرجال لفهمه أن الرجال ليسوا قيدا (قوله وبعدهم ذوات الارحام) أي بعد بيت المال ان انتظم (قوله ذات محرمية) أي من حيث النسب (قوله فان استوت اثنتان الخ) المعتمد تقديم من في محل العصبية وان بعدت على غيرها (قوله ثم بعد القربات) تقدم في الرجل تقديم ذوى الولاء على ذوى الارحام وقياسه هنا تقديم ذوات الولاء على ذوات الارحام فراجع به وقول الشارح القربات تبع القول المصنف ذلك صريح في محنته لفة خلافا للاسنوي (قوله ويقدم عليهم الخ) ويؤخر عن الاجنبيات (قوله شرطه الاسلام) والحرية الكاملة وعدم القتل وعدم عداوة وفق وصبا وجنون ووصاية (قوله ولا يقرب المحرم الخ) أي فيحرم تطييبه لا البخور عنده ويحرم أخذ شعره ولو من رأسه فلا يحق وان لم يبق عليه غير ويحرم

الكافر وصلت عليه المرأة (قول المتن بم في الاصح) انظر لو كان على القبل أو الدر نجاسة ماذا يفعل ثم رأيت في شرح الروض قال الاظهر انه يزبط لانه لا يدل لها (قوله وأولى النساء) هذا الذي قدره الشارح وهو المراد وان كان قضية العبارة أولى الرجال بها فإربابها ثم التعبير بالقربات نظرية الاسنوي من وجهين أحدهما ان المؤلف نوههم ان القرابة خاصة بالابن الثاني ان القربات من كلام العوام كما قال الجوهري وسببه ان المصدر لا يجمع الا اذا اختلف نوعه وأضافه مصدر وقد أطلقها على الاشتخاص وقال قبل ذلك انها مصدر بمعنى الرحم تقول بيني وبينه قرابة وقرب وتقول ذو قرابي ولا تقول هم قرابي ولا هم قرابتي والعامة تقول ذلك ولكن قل هو قرابي قاله الجوهري اه (فاضة) مذهبا ان الموت محرم للنظر بشهوة في حق الزوجين دون النظر بغير شهوة وعلم أن قول الشارح أولى النساء يدفع به اشكال الاسنوي الاول (قول المتن ذات محرمية) ربما يؤخذ من عمومها أن بنت العم البعيدة اذا كانت أمان الرضاع أو اختا تقدم على بنت العم القريبة ولكن الظاهر كما قال الاسنوي ان المراد المحرمية من حيث النسب ولذا لم يهر بالرضاع هنا بالكلية (قوله ثم بعد القربات ذوات الولاء الخ) اقتضى هذا ان ذوات الارحام يقدمن هنا على ذوات الولاء وهو عكس ما سلف في غسل الرجل فما الفرق ولعله قوة المذكور بدليل عقلمه عنه (قوله ثم كل من قدم شرطه الاسلام) لا يقال قضيته انه لا يشترط في تقدمه البلوغ والحرية ولا العدالة لانا نقول قد أحالوا على الصلاة توسياني في الصلاة

فان استوت اثنتان في المحرمية فالتى في محل العصبية أولى كالعمة مع الحائض واللواتى لا محرمية لهن يقدم منهن الاقرب فالاقرب (ثم) بعد القربات ذوات الولاء كما ذكره في شرح المذهب (الاجنبية ثم رجال القرابة كترتيب صلاتهم قلت الابن الم ونحوه) وهو قريب ليس بمحرم (فكلاجنبي والله أعلم) فلا حق له في غسلها بلا خلاف قاله في شرح المذهب وقال نبه عليه صاحب العدة وغيره وأمله الا كثرون (ويقدم عليهم) أي على رجال القرابة (الزوج في الاصح) لانهم ذكور وهو ينظر الى ما لا ينظرون اليه والثاني يقدمون عليه لان القرابة تقدم والنكاح يتوسى بالموت ثم كل من قدم شرطه الاسلام وأن لا يكون قاتلا لميت (ولا يقرب المحرم طبيا) كالكافور في

خسله وكفته. (ولا يؤخذ شعره وظفره) ابقاء لاراسه قال صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي مات وهو واقف معه يعرفه لا تنسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فانه بيعت يوم القيمة لميليارواه الشيخان (ونظيف المعتدة) التي كان يحرم عليها الطبيب بان كانت في عدت وفاة (في الاصح) لزوال المعنى المترتب عليه تحريم الطبيب وهو التفجع على زوجها والتحرز عن الرجال والثاني يستصحب التحريم قياسا على المحرم ورد بان التحريم في المحرم خلق الله تعالى ولا يزول بالموت (والجديد أنه لا يكره في غير المحرم أخذ ظفره وشرائطه وهاتنه وشاربه) قال الرافعي كالرويات ولا يستصحب وقال في الروضة عن الاكثرين أو الكثيرين الجديد انه يستحب كالحى والتقدم

انه يكره لان مصبره الى البلى (قلت الاظهر كراهته والله اعلم) لما قاله في الروضة من ان اجزاء الميت محترمة فلا تنتهك بهذا القول ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم والمحابة فيه شيء معتد ونقل في شرح المذهب كراهته عن الام (٣٢٧) والمختصر ولا لك عبرهنا بالظاهر وفي الروضة قال أصحابنا وتفعل هذه الامور قبل

النفل
(فصل يكفن بماله نفسه

حيا) من حرير وغيره

للمرأة وغير حرير لرجل

و يحرم تكفينه بالحرير ويكره تكفينها بالسرف

قال في الروضة ويعتبر فيه حال الميت فان كان مكثرا

فمن جيات الثياب ومتوسطا

فمن وسطها أو مقلان

خشنها وسيأتي في الزيادة كلام آخر (وأقله

ثوب) وهو ما يستتر العورة أوجيع البدن الرأس

المحرم ووجه المحرمه وجهان أصحهما في الروضة وشرح

المذهب الاول فيختلف قدره في الذكورة والانوثة

وجزم بالثاني الامام والغزالي والبقوي وغيرهم (ولا

تنفذ) بالتشديد (وصيته باسقاطه) أي الثوب

الواحد لانه حق لله تعالى بخلاف الثوب الثاني

والثالث الآتي ذكرها في الافضل فاهما حق

للميت تنفذ وصيته باسقاطهما ولأوصى بستر

العورة ففي شرح المذهب

أخذ ظفره ولا فدية على فاعل ما ذكره قبل التحلل الاول وهو بعده كعبه ويحرم أخذ القلفة ولومن غير محرم وان عصي بتأخيرها واذا تعذر ازالها تحتها وغسله دفن بعد غسل بقية بدنه بلا صلاة خلافا لابن حجر حيث قال يصلى عليه بعد تجهيمه عمامتها وتزال نم يزال شعره وظفره وتوقف عليه زوال نجاسة أو غسل ما تحتها ولومن محرم

(فصل في التكفين) أي كيفيته وما يكفن به وما يقبهما (قوله يكفن) ولودميا (قوله بماله لبسه حيا) أي بما يجوز له لبسه بالحاجة فلا يكفن بالحرير من لبسه لحكة أو قل وكذا القتال وجوزه شيخنا في الشهيد في القتال بعل الشيخه الرمي ويكفن به صبي ومجنون وان كره كالمراة ويقدم الحرير على الجلد وهو على الخشب وهو على الطين والمزعر كالحرير ويكره المعصر ولو لراة أو يكفن بالنعس بعد الصلاة عليه على يان لم يوجد نحو طين وكل كفن نقص عن جميع البدن تمام بعده وستر التابوت كالتكفين (قوله العورة) وهي هنا ما بين السرة والركبة في الذكور وما عدا الوجه والكفين في الاتي ولورقية لان الرق يزول هنا بالموت قاله ابن حجر (قوله ويعتبر) قال شيخنا نداء بالمعتبر في القلة والتوسط والا كثرة العرف (قوله فمن جيات الثياب) وان كان مقترا على نفسه الا ان كان عليه دين مستغرق لان براءة ذمته أولى ويبقى المفلس على ما كان لرضاه لنفسه بالذالة (قوله فمن خشنها) وان اعتاد الجيات في حياته (قوله وجزم بالثاني الامام) وهو المعتمد (قوله أي الثوب الواحد) وهو ما يستتر العورة على الاول أوجيع البدن على الثاني الذي هو المعتمد ومعنى كون الثوب أقل هو من حيث سقوط الواجب به في نحو بيت المال كما يأتي (قوله لانه) أي الثوب الواحد حق لله تعالى أي محض حقه في سائر العورة ومع الأدنى فيما بقي من جميع البدن (قوله حق للميت) أي محض حقه وسواء المسلم والكافر في جميع ما ذكر (قوله لم نصح وصيته) أي وان قلنا بان الواجب ستر العورة فقط لان النقص عن جميع البدن مكروه كذا قاله شيخنا الرمي (قوله فقال بعض الورثة

ان الحر البعيد يقدم على الرقيق القريب ويأتي الكلام على غير ذلك أيضا (قوله لما قاله في الروضة الخ) وأيضا فقياسا على عدم ختبه (قوله عن الام والمختصر) أي فهو جديا أيضا وقد ابر بالظاهر ولم يقل قلت القديم أظهر

(فصل يكفن الخ) (قوله بالحرير) بحث الاذرى استثناء الحرير اذا كان على قتبيل المعركة لاسيما اذا تاطخ بالدم فيدفن فيه كاهو (فرع) يجوز تكفين المحدة فيا حرم عليها لبسه كما يجوز تطييبها (قوله فمن جيات الثياب) لو كان عليه دين مستغرق ومن عاده التقدير على نفسه فيبني اعتبارا ما كان عليه في حياته من التقدير ولا يكون من جيات الثياب (قول المتن ثوب) قضيته عدم جواز التطيين وهو ظاهر نعم ان تعذر الثوب فعل وبحث الاسنوى وغيره تقديم الاذخر ونحوه عليه (قوله أصحهما الاول) استشكل ذلك بان كسوة الرقيق لا يكفي فيها ستر العورة لانه تحقير واذلال كما قاله الرافعي فليت الأولى ثم هذا الخلاف مبني على خلاف قريب وهو ان الشخص بموته هل يصير كاه عورة أو أم عورته ما كان في حياته كذا قاله ابن يونس شارح التيجيز (قول المتن باسقاطه) بحث الاسنوى اسقاط الزائد على ستر العورة في هذه المسئلة بناء على أن الواجب ستر العورة (قوله لم نصح وصيته الخ) قال جماعة من المتأخرين هو محمول على مذهب الامام والغزالي من أن الواجب ستر جميع البدن (قوله كفن ثوب) هذا قد يشكل عليه ما سيأتي عن التهمة الذي قال في

عن صاحب التقریب والامام والغزالي وغيرهم لم نصح وصيته ويجب تكفينه بستر جميع بدنه ولولم يوص فقال بعض الورثة يكفن ثوب بستر جميع البدن أو ثلاثه بعضهم بستر العورة فقط وقلنا يجوز اه كفن ثوب أو ثلاثة كره في شرح المذهب ولو قال بعضهم يكفن ثوب بعضهم ثلاثة

كفن بها وقيل بثوب ولو اتفه واعل ثوب ففي التهذيب يجوز وفي التتمة انه على الخلاف قال في الروضة قول التتمة أقبس ولو كان عليه دين مستغرق فقال الغرماء ثوب والورثة ثلاثة أجب الغرماء في الاصح لانه الى براءة ذمته أخرج منه الى زيادة السرقة في شرح المهذب ولو قل الغرماء يكفن بستر العور فالورثة بستر جميع البدن نقل صاحب الحاوي وغيره الاتفاق على سائر جميع البدن ولو انفتحت الورثة والغرماء على ثلاثة أبواب جاز بلا خلاف صرح (٣٢٨) به القاضي حسين وآخرون وقد يشكك فيه انسان من حيث ان ذمته تبقى مرتفعة

بدين انتهى (والافضل للرجل ثلاثة) قالت عائشة كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أبواب بمائة بيتين ليس فيها قبص ولا عمامة رواه الشيخان (ويجب وزرابع وخامس) قال في شرح المهذب من غير كراهة (وطأ) أي والافضل للمرأة (خمس) رعاية لزيادة الستر فيها والزيادة على الخمسة مكروهة في الرجل والمرأة للستر والخنفشي كراهة فيما ذكر (ومن كفن منها بثلاثة فهي لفائف) يستترك منها جميع البدن (وان كفن) الرجل في خمسة يد عمامة وقبص تحنن) روى البيهقي أن عبد الله بن عمر كفن ابنه في خمسة أبواب قبص وعمامة وثلاث لفائف (وان كفت في خمسة فازار وخمار وقبص ولفافتان وفي قوله ثلاث لفائف فازار وخمار) والازار والمثمر مانستر به العورة والخمار ما يغطي به الرأس ويجعل بعد القميص وهو بعد الازار ثم يلفى روى أبو داود

(الح) هما مسئلتان احدهما لو قال بعضهم يكفن بثوب وبعضهم بستر العورة فانما جاب طالب الثوب في الاولى وطالب الثلاثة في الثانية لانه طالب الاكثر فيها وهذا لا ينافي وجوب الثلاثة ولو بلا طلب كما يأتي (قوله كفن بها) هو المعتمد كما لو كان في الورثة محجور عليه (قوله قول التتمة أقبس) هو المعتمد فيكفن بثلاث وان كان فيهم محجور عليه كما قاله ابن حجر وغيره (قوله أجب الغرماء) هو المعتمد (قوله نقل صاحب الحاوي) هو المعتمد (قوله وقد يشكك الخ) قد يقال رضا الغرماء بذلك يؤدي الى رجاء ابرائهم له أو عدم مطالبة في الآخرة فلا تكون ذمته مرهونة فتأمل (قوله والافضل) أي من الزيادة الآتية فلا ينافي انها واجبة والخنفشي كراهة (قوله من غير كراهة) بل هي خلاف الاولى وتحرم ان كان في الورثة محجور عليه أو غائب أو امتنع منها بعضهم (قوله مكروهة) أو حرام بالاولى مما مر (قوله فهي لفائف) قال في المجموع يبدأ بقال شيخنا الرمي وجوبه لا يحتاج الورثة لوطيلوا غيرها أو كان فيهم محجور عليه وهذا عند الاقتصار عليها فلا ينافي ما بعده وقال بعضهم الاولى واجبة لئلا ينافي والاخر بيان واجبتان لاداء المستحب ولذلك صح اسقاطها ما بالوصية مثلا ومنع الورثة من النقص عنها لاداء المستحب لانهما فتأمل (قوله لا مكروه) المعتمد كراهته (قوله فازار الخ) أي في غير المحرم (قوله الملحقة) هي لفافة وكذا الثوب المذكور معها (قوله يبدأ به) أي يقدم به منها على مال الوارث أو الاجنبي وان طلباه نعم ان رضى جميع الورثة بتسكينه من مال الاجنبي جاز ولا يجوز للورثة ابداله ويلزمهم رد ان ابدلوه الا ان علموا جوازهم من دافعه ولو سرق الكفن قبل قسمة التركة وجب ابداله منها أو بعدها فكذلك ان كفن في دون ثلاثة والافضل من تلزمه نفقته لو كان حيا أو على بيت المال أو المسلمين قاله شيخنا الرمي وفناء الكفن كسرقة ان ظهر من الميت شيء ولو فتح قبر فوجد الكفن قد بلى وجب ابداله قبل سد القبر ويكفي وضعه عليه من غير ثوب فيه ان لم يترك على لفافة من الميت والالف فيه ولو كان الميت سبع مثلا قيل بلاء الروضة انه أقبس (قوله انه على الخلاف) قضيته وجوب الثلاث ولا يشك على قولهم أقل الكفن ثوب أو سائر العورة لانه معنى ذلك انه لا يحتاج في اسقاط الفرض الى زيادة في بيت المال أو غيره وأما عند اتساع التركة فتستوفي الثلاث وجوبا (قوله وقد يشكك فيه انسان الخ) لك أن تقول الميت خر بتذمته وقد تعلق الدين بالتركة فاذن الغرماء في صرفها في الكفن والحال ما ذكر متضمن للسماحة بما يتعلق من الدين بذلك فلا اثر لعلقه بالذمة بعد ذلك بل يجوز ان يمنع المطالبة به في الآخرة ويجاب من طرف النووي بأن ذلك لا يسقط الدين عن ذمته بدليل ما لو ظهر له مال ثم المسئلة التي قبلها قابله لهذا التشكيك بناء على أن الواجب ستر العورة وقد يمنع الغريم من الزائد (قول المتن ويوزرابع وخامس) أي ولو كان الافضل خلافة كما تقدم قال الاذرى ولو كان في الورثة نحو صغيرا امتنع الزائد على الثلاث (قول المتن فهي لفائف) فان اقتصر على لفافة مع قبص وعمامة للرجل فهو خلاف الاولى لا مكروه قاله في شرح المهذب (قول المتن وفي قول الخ) توجه به أن الخمسة فيها كالثلاثة في الرجل (قول المتن وعمله أصل التركة) دليله الاجماع وان النبي صلى الله عليه وسلم كفن مصعب بن عمير في ثوبه والرجل الذي مات محرما في ثوبه ولم يسأل هل هناك عليه دين أم لا

(قول) انه صلى الله عليه وسلم اعطى الفاسلات في تسكين ابنته أم كلثوم رضى الله عنها الخفاء ثم الدرغم الحرام ثم الملحقة ثم أدرجت بعد في الثوب الآخر الخفاء بكسر الحاء الازار الدرغم القميص (ويسن الابيض) قال صلى الله عليه وسلم البسوا من ثيابكم البياض فانها خير ثيابكم وكفنها فيها موتا كبروا الزمذي وغيره وقال حسن صحيح وسيأتي في الزيادة ان الغسول أولى من الجديد (ومحله أصل التركة) يبدأ به في جملة مؤنة تجهيزها كما سيأتي أول الفرائض الله يبدأ من تركه الميت مؤنة تجهيزه الا أن يتعلق بعين التركة حتى يقدم

عليها ويستثنى من هذا الأصل من زوجها مال فكفنها عليه في الأصح الآتي (فان لم يكن) لبت في غير الصورة المستثناة تركه (فعل من عليه نفقته من قريب وسيد) سواء في المبت أو الأصل والفرع الصغير والكبير المجزء بالموت والقرن وأم الولد والمكاتب لا نفساخ كتابه بموته (وكذا الزوج) معطوف على أصل التركة أي عليه كفن زوجته في جلة (٣٣٩) مؤنة تجهيزها (في الأصح) لوجوب

نفقة عليها في الحياة والثاني قال صارت بالموت أجنبية وعلى الأصح لو لم يكن للزوج مال وجب في مالها وأذا لم يكن لبت مال ولا كن لمن نفقة نفقته يجب كفنها ومؤنة تجهيزها في بيت المال كنفقته في الحياة فان لم يكن في بيت المال مال فعلى عامة المسلمين ولا يلزمهم التكفين باكثر من ثوب وكذا بيت المال ومن عليه نفقته وقيل يلزمهما التكفين بثلاثة أثواب (وتبسط أحسن اللقائف وأوسعها والثانية فوقها وكذا الثالثة) أي فوق الثانية (وبذر) بالمجمعة (على كل واحدة حنوط) بفتح الحاء نوع من الطب وكافور بذر على الأولى قبل وضع الثانية وعلى الثانية قبل وضع الثالثة (وبوضع المبت فوقها مستلقيا) على ظهره (وعليه حنوط وكافور) ويستحب تبخير الكفن بالعود أولا (ونشد) آياه بحرقه بعد أن يدس بينهما قطن عليه حنوط وكافور (ويجعل على منافذ بدنه) من المخثرين والأذنين

الكفن عاد للورثة وان كان قد كفنها جنبي (قوله من عليه نفقته) ولو في وقت الموت فدخل الابن الكبير القبر كأيؤمّن من التعليل بقوله لمجزء بالموت ثم لا يلزم الفرع كفن زوجة أبيه ولومات من نفقة النفقة بعد موت غيره وموافق ما قدم هو على غيره على المتمد (قوله والقرن إلخ) والمبعض يوزع كفنها بحسب ائرق والحرية وان كان بينهما ما يأتى لبطانها ويحتمل اختصاصه بذى النوبة (قوله وكذا الزوج) أي عليه كفنها مع بقية مؤنة تجهيزها وعلى الزوج المودر ولو بما خصه من التركة أو بمال حصله بعد الموت وقبل دفنها وبعتبر اليسار بما في الفطرة وقال ابن حجر بما في القلنس وفيه نظر بما صر في زوجته لاستوائها في زوال الاعفاف والخدعة بموتها فراجع (فرع) لو اوصت الزوجة بان تنفن من تركتها فهي وصية الوارث فتتوقف على اجزأة بقية الورثة (قوله لوجوب نفقتها) شمل الحرية والامة والبائت والحامل والرجعية لا الناشئة مثلا وخادم الزوجة بالنفقة مثلها ولومات لها كثر من زوجة معها أو مر تيا قدم من يخاف نفقة فيها أو لا فبالقرعة في الأولى وبالسبق في الثانية وكذا لومات من نفقة نفقته ثم يقسم في المية الاب أو الام ثم الأقرب فالأقرب وقدم بعضهم البر على الفاجر (قوله عامة المسلمين) أي المومنين منهم بما في الكفارة ولو كفنها صبي أو مجنون كفى عنهم (قوله وكذا بيت المال) بل يحرم عليه ما زاد على الثوب ونحو الحنوط (قوله ومن عليه نفقته) ومنه الزوجة ولا يجب في تركتها ما زاد على الثوب ولو كفنها غيره من دلى أو غيره ولو لنفيتها مثل اخرج عليه ان كفن باذن حاكم أو شاهد (قوله على كل واحدة إلخ) فالمراد بالتساوى كونها تسترجع البدن وكذا لماز بدعها (قوله نوع من الطب) وقال الأزهري هو صندل وكافور وذرة فصب مغلوطة وقال غيره كل ما خلط لاجل الميت فهو حنوط وعلى هذين فمعطف الكافور عليه من عطف الجزء على الكل (قوله على ظهره) ويداه على صدره أو مرسلتان بحميه (قوله بحرقه) كالسحاضة وادخال القطن في دبره واجب لعنوا ولا فسكروه ولا تصح الصلاة عليه اذا كان بعضه خارجا مطلقا وقال بعض مشايخنا صح مع العنبر (قوله منافذ بدنه) ومنها الجراحة فيه ويسن وضعه بأضاعلى مواضع السجود كما مالها (قوله ونشد) أي في غير محرم لانه من العقد المحرم عليه (فرع) قالوا يحرم كتابة شيء من القرآن أو اسم معظم على شيء مما يتعلق بالميت لانه يتنجس بالصدبد (قوله نزع الشداد) أي شداد اللقائف فقط نفاولا بالتحلل الشدة عنه وقبل جميع ما فيه تعقد بدليل قولهم لانه يكره أن يكون معه في القبر شيء معقود (قوله ولا يلبس ولا يستر

(قول المتن فعل من عليه نفقته) فضيته ان الاب لا يجب عليه تكفين الابن البالغ القبر لان نفقته غير واجبة عند المنصف لكن نقل في الكبير من التتمة وجوب تكفينه وعلمه بان نفقته يجب اذا كان عاجزا والميت عاجز وحزم بذلك في الروضة وأشار الى ذلك الشارح بقوله لمجزء بالموت (قوله والقرن إلخ) لو كان مبعضا فعليه وعلى السيد بما يظهر فان كان بينهما ما يأتى ثم مات في نوبة أحدهما احتمل أن يكون الأمر كذلك لبطلان المايأة كافي الكتابة ويحتمل اختصاص ذلك بذى النوبة (قوله معطوف على أصل التركة) جواب عما يقال ظاهر العبارة ان عمل التعلق بالزوج اذ لم تكن تركة (قوله في الحياة) وكانت معه كلاب والابن لكن تكفينها مؤنة تجهيزها لا واجب على الزوج وان كانت المرأة غنية (قوله ومن عليه نفقته) دخل فيه الزوج (قول المتن والثانية فوقها إلخ) المراد الثانية والثالثة في الرتبة فيفيد اعتبار السعة والحسن فيوافق ما في شرح المذهب (قول المتن نزع الشداد) الظاهر اختصاص النزع بشداد اللقائف دون شداد

(٤٢) - (قلوبى وعميره) - اول) والعينين (قطن) عليه حنوط وكافور (وتلف عليه اللقائف) بان يثني كل منهما من طرف شقه الايسر على الايمن ثم من طرف شقه الايمن على الايسر كما يفعل الحى بالقباه ويجمع الفاضل عندهما أسور جليده بكون الذى عندهما رأسا كثر (ونشد) بشداد خوف الا انتشار عند الحى (فاذا وضع في قبره نزع الشداد) عنه (ولا يلبس المحرم الله كعبطا ولا يستر

رأسه ولا وجهه المهررة) ابقاء لأثر الاحرام وتقدم أنه لا يقرب طيبيا (وحمل الجنزة بين العمودين أفضل من التربع في الاصح) كحمل سعد بن أبي وقاص عبد الرحمن بن عوف وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ وراهما الشافعي في الام الاول بسند صحيح والثاني بسند ضعيف والثاني التربع أفضل والثالث حماسوا (وهو) أي الحبل بين العمودين (أن يضع الخشبين المقدمتين) وهما العمودان (على عاتقيه ورأسه بينهما) يحمل المؤخرتين رجلا (أحدهما من الجانب الايمن والآخري من اليسر) ولو نوسط المؤخرتين واحد كالمقدمتين لم يربا بين قدميه بخلاف المقدمتين (٣٣٠) (والتربع أن يتقدم رجلا ونأخر آخرا) في حملها يضع أحد المتقدمين

أي فهم احرام (فرع) يكره اعداد الكفن الا من وجه حلال أو اترصالح ولا يجوز ابداله وان لم يعلم أنه مما ذكر مرعاة لفرض الميت وبهذا فارق ابدال ثياب الشهيد (قوله أفضل من التربع) والجمع بين الكيفيتين ثارة نارة أفضل ومن حملها تبركا تقدم المقدم على المؤخر والايمن من الحامل على اليسر (قوله والمشي أمامها بقرها) وقالوا بما هو بقرها لكان أولى لفادته ان كل واحدة سنة مستقلة كما صنف النارج والحاصل الذي ينبغي أن يقال ان المشي أفضل ولو خلفها أو بعيد من الركوب ولو أمامها أو قربا وأنه أمامها أفضل منه خلفها ولو مشى بالقرب وبهذا سقط ما ذكره بعضهم من وقوع التعارض بين هذه المذكورات فتأمل (قوله قال الراكب الخ) وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم رأى ناسا ركبا في جنازة فقال لا تستحيون ان ملائكة الله يمشون على أقدامهم واتم على ظهورهم (قوله ودون الخشب) بخاء مجمعة فوحدتين هو المشي على الهيئة والثاني (قوله من غير الاسراع) هو مفهوم تقييده الخوف قبله بالاسراع لفادته انه لو خيف تبرعه مع الاسراع من غيره كشدة حوطلت الزيادة في الاسراع ولذلك عبر بقوله زيد في الاسراع ولم يقل أسرع ويلزم من خوف التغير بما ذكر مع الاسراع ان يكون الخوف مع التأني أولى ولذلك سكت عنه (قوله في الاسراع) أي بقدر الحاجة (فائدة) يندب القيام للجنازة على المعتمد وان يدعو لها ويثني عليها خيرا ان كانت أهله وأن يقول سبحان الحى الذى لا يموت أو سبحان الملك القدوس أو هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيمانا وتدينا يقاوتسليا أو الله أكبر هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون لانه ورد أن من قال ذلك كتب له عشرون حسنة والله أعلم

(فصل في الصلاة على الميت وما يتبعها) وتقدم أنها بهذه الكيفية من خصائص هذه الامة ولم تشرع الا في السنة الاولى من الهجرة في المدينة الشريفة ولم يصل عليه الصلاة والسلام على زوجته خديجة بمكة (قوله يجب قرن النية بالتكبير) ويؤخذ من التشبيه جواز الاقتداء في انائها وهو كذلك فلا وجه لقصر كلامه على الحالة الاولى فقط (قوله فلا بد من التعرض له) أي للفرض ظاهره وان كان المصلي صديقا ولمع الرجال وهو الاوجه وفارق عدم وجوبه عليه في الصلوات الخمس على رأى شيخنا الرملى بان في صلاته هنا اسقاطا عن المكلفين في الجلة والمرأة كالصبي

الاثنين السابق ونحوه (قول المتن بقرها) لو تعارضت هذه الصفات فانظر ماذا ابرأى (قوله من غير الاسراع) يعنى لو أتى بالسنة وهي الاسراع ولكن خيف التغير لامن الاسراع بل من أمر غيره كشدة الحر ومن ثم قال الشارح فيما يأتي زيد في الاسراع ولم يقل أسرع بها (قوله زيد في الاسراع) (تمه) المنصوص وقول الاكثرين عدم استحباب القيام لها وخالف المتولى واختار ما قاله في شرح المذهب (فصل لصلاته أركان الخ) (قول المتن) ويكتفى بنية الفرض) أى كأن الظاهر مثلا لا يشترط أن يتعرض لكونها فرض عين (قوله فلا بد الخ) هو شامل لصلاة الصبي وصلاة النساء وقصر النوى في شرح

العمود الايمن على عاتقه اليسر والآخر العمود اليسر على عاتقه الايمن والتأخر ان كذلك (والمشي أمامها بقرها) بحيث لو التفتراها (أفضل) منه ببعدها فلا يراها لكثرة المشايين معها والمشي أمامها أفضل منه خلفها للراكب والمشي وفي الروضة ينبغي أن لا يركب في ذهابه معها الا لعرض كمرض أو ضعف قال في شرح المذهب فلا بأس به وهو لغبر عن ذكره روى أصحاب السنن الاربعة عن ابن عمر ان رأى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنزة ويصحح ابن حبان وروى الحاكم عن الغيرة انه صلى الله عليه وسلم قال الراكب يسير خلف الجنزة والمشي من يمينها وشمالها قريبا منها والسقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة وقال صحيح على شرط البخاري (ويسرع بها) فدا الحديث الشيخين

أمره والجنازة فان تلك صالحة فغير تقدمونها اليه وان تلك سوى ذلك فترضعونه عن رقابكم (ان لم يخف تغيره) أي الميت بالاسراع فيأتي به حينئذ والاسراع فوق المشي المعتاد ودون الخشب لثلاثين قطع الضعفاء فان خيف تغير الميت من غير الاسراع أو انتفاخه زيد في الاسراع (فصل لصلاته أركان أحدها النية) كسائر الصلوات (ووقتها كغيرها) أي كوقت نية غيره من الصلوات وهو وقت التكبير للاحرام كما تقدم في باب صفة الصلاة انه يجب قرن النية بالتكبير (وتكتفى بنية الفرض) فلا بد من التعرض له وفيه الخلاف المتقدم في باب صفة الصلاة (وقبل يشترط نية فرض كفاية)

المذهب

نعرض الكمال وصفها (ولا يجب تعيين الميت) كزبداء وعمر وأرجل أو امرأة بل تكفيه نية الصلاة على هذا الميت وإن كان مأموماً ونوى الصلاة على من صلى عليه إمامه جاز (فإن عين وأخطأ) كان نوى الصلاة على زبداء وعمر وأرجل فكان امرأة (بطلت) أي لم تصح صلاته كما عبر به في المهر وغيره زاد في الروضة هذا إذا لم يشر إلى الميت فإن أشار (٣٣١) بحث في الأصح (وإن حضر موتي نواهم) أي فصلهم في بيته وعبارة المهر وغيره نوى الصلاة عليهم ويجب على المقتدى نية الاقتداء (الثاني) من الأركان (أربع تكبيرات) روى الشيخان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد ما دفن فكبر عليه أربعاً (فإن خسر) هذا (لم يطل) صلاته (في الأصح) لأنه زاد في الثاني بقول زاد ركننا وروى مسلم عن زيد بن أرقم أنه صلى الله عليه وسلم كان يكبر خسرًا ولا يطل في السهو جزماً ولا يدخل لسجود السهو فيها (ولو خسر إمامه) وقتلنا لا يطل صلاته (لم يتابعه في الأصح) وفي الروضة كاصلها الظاهر ورجح في شرح المذهب القطع به (بل يسلّم أو ينتظره ليلزم معه) والثاني يتابعه وإن قلنا بالبطان فارقه (الثالث السلام) وهو (كفبرها) أي كسلام غيرها من الصلوات في كيفية وتعدد ونية الخروج معه وغير ذلك (الرابع قراءة الفاتحة)

(قوله ولا يجب تعيين الميت) أي الحاضر أما الغائب فلا بد من تعيينه اتفاقاً لعدم قرينة الحضور فيه (قوله نواهم) وله أن ينوي معهم ميتاً آخر كما سبق أني فإن نوى معهم حياً أو نقص منهم بلا تعيين أوزاد عليهم بعد نيتهم أن ينوي بعضهم مبهماً كذلك أود كرعدهم فبانوا أكثر منه بطلت في الجميع نعم إن جهل الحى في صورته لم يطل قاله شيخنا الرمى وكذلك أشار إليهم في الأخيرة لم يطل كما قاله العلامة ابن قاسم ومضى عليه شيخنا (قوله فإن خسر) المراد فإن زادوا أكثر من خمس وإن كرر الأذى في الزيادة وأخرها اليانهم لو رفع يديه في الزيادة ثلاثاً متواليات بطلت كمال إليه شيخنا وكذلك الواعقد بالبطان بالزيادة كما قاله الأذرى (قوله لم يتابعه) أي لم تندب له متابعتة فلا يضر لو تابع على ما تقدم وانتظاراً أفضل سواء كان الإمام ساهياً أو عامداً لم يسبق موافقة الإمام في الزائد ويحسبه (قوله كفبرها من الصلوات) منه عدم محبة اقتدائه من يحسن القرآن بمن يحسن الذكر ولا هاجن واجبه الوقوف ولا مانع منه وبه صرح ابن عبد الحق (قوله بعد الأولى) ولو فيها بعد الرابعة ولو عجز أذنه عليها وارتفعت الفاتحة غيرها من الأركان بأن القراءة أكل وقيل إنها في صلاة الجنائز دخيلة أي غير أصلية إذ المطلوب فيها الصلاة لله عام وفيه نظر قال الأسنوى ولزم من ذلك خلوا الأولى عن ذكر وجع ركنين في غيرها قال شيخنا الرمى ومحل تأخيرها في غير المسبوق ومثله من شرع فيها ونزع بعضهم فيها وخصوصاً الثانية ولا يقاس بالشروع في نحو القنوت لا يمكن التدارك هنا وسيأتي (قوله الصلاة) قال ابن حجر ويندب السلام معها ولا يكبر هنا أفراد الصلاة لاجل الوارد وأقل ذلك اللهم صل وسلم على محمد وآله وهل بقية أمأته صلى الله عليه وسلم كذلك كالحاشرو العاقبر أجمع (قوله)

المذهب بأن النساء إذا صليين مع الرجال تقع لهن نافلة (قوله نعرض الكمال وصفها) قال الأسنوى بدله لينتبه عن فرض العين والاحسن ما قاله الشارح فليتامل ولك أن تقول هل يجري نظير هذا الوجه في فروض الأعيان وقد يجب بابها الأصل والغالب (قول المتن ولا يجب تعيين الميت) لأنه قد لا يعرفه (قوله كزبداء وعمر) واستثنى بعضهم الغائب وعليه في عينه ولو بإضافته للبلد ونحوها فبان يظهر (قول المتن نواهم) لو نوى بعضهم من غير تعيين ثم صلى على البعض الآخر كذلك لم تصح ولو اعتقد هم عشرة فبانوا أحد عشر ووجب إعادة الصلاة على الجميع لأن فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين بخلاف العكس ذكره في البحر ونبه على أنه لو صلى على حي وميت محتم مع الجهل دون العلم (قول المتن ثم يتابعه في الأصح) قال الأسنوى هذا الخلاف في الوجوب لاجل المتابعة قالو محتمل أن يكون في الاستحباب انتهى وقال السبكي الأولى أن يكون في الاستحباب (قوله فارقه) لو فعل الإمام ذلك على وجه السهو ونحوه فالأمر مخير بين المارقة والانتظار (قول المتن الثالث السلام) حديث نجليها التسليم (قول المتن قراءة الفاتحة) روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى على جنازة قرأ فيها بالفاتحة وقال فعلته لتعلموا أنها سنة قال النووي رحمه الله وقوله أنها سنة كقول الصحابي من السنة كذا فيكون مرفوعاً (قول المتن قلت تجزئ الخ) يستفاد منه كما قال الأسنوى ثلاثة أشياء أخلاء الأولى عن ذكر يكون فيها وعدم اشتراط الترتيب بين ركن القراءة وغيره والجمع بين ركنين في تكبيرة واحدة (قوله عقبها) قال الأسنوى والتخصيص بالثانية يحتاج إلى دليل

كفبرها من الصلوات (بعد) التكبيرة (الأولى) قبل الثانية كما هو ظاهر كلام الغزالي روى البيهقي عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم كبر على الميت أربعاً وأقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى (قلت تجزئ الفاتحة بعد غيرها الأولى والله أعلم) قال في شرح المذهب صرح به جماعة من أصحابنا وفي الروضة كاصلها عن النص أنه لو أخر فقرأها إلى التكبيرة الثانية جاز (الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية) أي عقبها ذكره في شرح المذهب عن المرخصي

وكأنه مبنى على تعيين الفاتحة قبله روى الماروقنى والبيهقى عن عائشة حديث لا يقبل الله صلاة لا يظهر والصلاة على لكن ضعفاء (والصحيح أن الصلاة على الآل لا يجب) فيها بل نسن وقيل نجب وهو الخلاف المتقدم في التشهد الآخر وهذه أولى بالمنع لبنائها على التخفيف (السادس الدعاء للميت بعد الثالثة) قال في شرح المذهب لا يجوز في غيرها بخلاف وليس لتخصيصه بهادليل واضح انتهى وأقله ما ينطلق عليه الاسم نحو اللهم ارحمه اللهم اغفر له وسيا في كماله (السابع القيام على المذهب أن قدر) عليه كفبرها من القرائن وقيل وجهان أحدهما (٣٣٢) لا يجب لشبهها بالنافذة في جواز الترك والثاني يجب أن تعين عليه (ويسن رفع

بابه في التكبيرات) فيها خلو منكبيه ووضعهما على صدره كفبرها من الصلوات (وامرار القراءة) فيها في ليل أو نهار (وقيل بجهر ليل) روى النسائي عن أبي أمامة بن سهل قال السنة في الصلاة على الجنائز أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأم القرآن مخافته ثم يكبر ثلاثا والقبام عند الأخيرة (والاصح نحب التعوذ دون الافتتاح) لطوله والثاني يندب أن يكفي غيرها والثالث لا يندب واحد منهما مخفيا ولا يندب السورة في الاصح ويندب التأمين عقب الفاتحة (ويقول في الثالثة اللهم هذا عبدك وابن عبدك الخ) وبقيته كما في الحرر خرج من روح الدنيا وسفها بفتح أولها أي نسيم ربحها واتساعها وعجوبه وأحبابه فيها أي ما يحبه ومن يحبه إلى ظلمة القبر وما هو لقيه أي من الأحوال كان يشهد

وكأنه مبنى الخ) المتمدن تعينها عقبا وما بحثه الشارح من البناء مرجوح (قوله بل نسن) ويندب أن يقدم قبلهما الحمد لله ويؤخر عنهما الدعاء للمؤمنين والمؤمنات (قوله بعد الثانية) أي بحسب ارادته أخذها مما تقدم (قوله الدعاء للميت) أي مخصوصه ولو في عموم بقصد ولا بد من كونه بأخروي (قوله اللهم الخ) ولو في صغير ومنه اللهم اجعله فرطا وذخرا والوجه الخ والمراد بقوله وليس لتخصيصه الخ نفي دليل تخصيص عدم الخلاف لأن في دليل الدعاء للميت فلا ينافي ما في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبله فتأمل ذلك (قوله القيام) دلوصي وامرأ مع الرجال (قوله في جواز الترك) أي لا في جواز التثفل بصورتها (قوله في التكبيرات) أي المطالبة لا في جازاد عليها لكن لا يضر لورفع الافهام (قوله قال السنة) عبارة المنهج قال من السنة والمراد الطريقة الشرعية (قوله دون الافتتاح) وإن صلى على غائب وقبر ويندب الامرار بالتعوذ وغيره من سائر أذكارها الا التكبيرات والسلام وانما خص المصنف القراءة لانها عمل الخلاف (قوله ويندب التأمين) وبعده الحمد لله رب العالمين كما في الروضة (قوله وعجوبه وأحبابه) المشهور فيها الجور يجوز رفعهما جائزة حالية (قوله ما يحبه ومن يحبه) الضمير المستتر فيهما للميت والبارز لهما محبوب الميت من عاقل وغيره (قوله زل بك) أي صار ضيفا عندك (قوله وان كان مسبئا الخ) ولا يضر هذا التعليق وإن صلى على نبي مثلا على نظير دعاء الاستخارة بقوله اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر الخ ولكن الأولى في نحو النبي زك (قوله جنبه) بنون فوحد متشبي جنب وبثلاثة فثناة فوقية وهي أولى لعمومها لجمع البدن كما قاله الاسنوي (قوله ولقيه) أي اعطه نكر ما آمنه من فتنة القبر وسؤاله (قوله فان كان الميت امرا الخ) ولو كان خنثى وغير معروف قال علو كك (قوله ويؤث الضمائر) أي الا ضمير منزه به فيجب أن يذ كر مطلقا سواء أفرده كاذ كره أو جمعه كمنز ولهم لانه عائذ الى الله تعالى فلذا أنه عامداعا لما خيف عليه الكفر (قوله على ارادة الشخص) قال شيخنا وما اقتضاه كلامه من اعتبارانه بلا حظ ذلك غير مراد (قوله و يقدم عليه) ويندب أن يقدم عليهما معا مرواه عوف بن مالك عن فقهه صلى الله عليه وسلم وهو اللهم اغفر له وارحه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجه واعذه من (قوله وكأنه) الضمير فيه وفي قوله ذ كر مراجع الى قوله أي عقبا (قوله لكن ضعفاء) أقول روى الحاكم عن أبي أمامة أن رجالا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبروه أن السنة أن يكبر الامام ثم يصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء للميت في التكبيرة الثالثة ويسلم قال انه على شرط الشيخين (قوله وأقله) ظاهر اطلاقه كفبرها من هذا الأقل حتى في الطفل فلا يكتفي الدعاء لوالديه لكن قد يشكل على ذلك السقط يصلي عليه وبدعي لوالديه ويمكن دفع الاشكال (قوله نسيم ربحها) قال الاسنوي ويراد به القضاء أيضا

(قول)

أن لا اله الا أنت وأن محمد عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم انه نزل بك وأنت خير

منزول به وأصبح فقيرا الى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئتاك راغبين اليك شفعا له اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا فاعف عنه ونجوازه عنه واقه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاني الارض عن جنيته ولقه برحمتك الامن من عذابك حتى نبشه آمننا الى جنتك يا أرحم الراحمين جمع الشافعي رضي الله عنه ذلك من الاحاديث واستحسنه الاصحاب فان كان للميت امرأة قال اللهم هذا أمك وبنت عبدك ويؤث الضمائر قال في الروضة ولو ذ كرها على ارادة الشخص لم يضر (وقدم عليه

اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذرتنا ما كنا على الايمان من احييته منا فاجبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان) روى ابو داود والترمذي وابن ماجه وضميرهم عن ابي هريرة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال اللهم اغفر لحينا وميتنا وخ زادت الترمذي اللهم لا تحرمنا أجره ولا تضلنا بعده والجمع بين الدعاءين ذكره في الشرح الصغير وأخبار اليه في الكبير ولم يذكره في الروضة ولا شرح المذهب وتقدم الثاني منهما لانه بعض الاول بالمعنى (ويقول (٣٣٣) في الطفل مع هذا الثاني اللهم

اجله فرطاً لا يورثه) أى سابقاً مهيناً مصالحهما في الآخرة (وسلفاً وذخراً) بالذال المججمة (وعظة) أى موعظة (واعتبروا) وشغباً وعاقلة بموازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما) وفي الروضة كأصلها ولا تقتنهما بعده ولا تحرمهما أجره ويشهد للدعاء لهما ما في حديث المغيرة السابق واليه يقطع بصلى عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة (وفي الرابعة) اللهم لا تحرمنا أجره) بفتح التاء وضمها (ولا تقتنهما بعده) أى بالابتلاء بالمعصى وفي التنبيه وغيره واغفر لنا وله وقد تقدم الاولات في حديث أبي هريرة (ولو تخلف المقتدى بلا عذر فلم يكبر حتى كبر امامه أخرى بطلت صلاته) لان التخلف بالتكبير هنا متفاحش شبه بالتخلف بركعة وفي الشرح الصغير احتمال أنه كالتخلف بركن (وبكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في غيرها) كالدعاء رطبة

عذاب القبر وقتنته ومن عذاب النار انتهى وهذا أصح ما في الباب والمراد بإبدال الزوج ولو تقديراً أو صفة فيدخل من لم يتزوج ومن الحور العين لان بنات آدم أفضل منهن ولكل انسان من بنات آدم ثنتان فقط (قوله وميتنا) ولا يكتفى بهذا عن الدعاء لبيت الا ان قصده فيه بخصوصه ولو في جمومه وحينئذ يكتفى ولو في الصغير لان المغفرة لا تستدعي سبق ذنب كما قاله ابن حجر (قوله في الطفل) أى من أولاد المسلمين يقيناً وفي المشكوك فيه يعلق كما يأتي في الاختلاط وفي الطفلة يؤث ضميراً كما سطر راعي في الدعاء ما يناسب فلا يقول فرطاً ونحوه الا فيمن له أصل مسلم ولا عظة ونحوه الا فيمن له أصل حى وهكذا وفي كلام ابن حجر حرمه الدعاء للكافر بأخرى وفيه نظر والراجع خلافه كما هو مقرر في محله ومنه جواز الدعاء للمغفرة خلافاً لما في الاذكار كما تقدم (قوله وفي الرابعة) هو عطف على المنسوب لان ذكرها مندوب ويندب تطويلها بقدر ما يأتي به في الثلاثة قبلها وأن يقرأ فيها آيات الذين يحملون العرش الى العظيم (قوله وقد تقدم الاولان) لكن بلفظ ولا تضلنا (قوله ولو تخلف المقتدى) وكذا لو تقدم ثم أن أحرم المقتدى عقب احرام الامام ولم يكبر حتى كبر امامه أى شرع في التكبير الثالثة بطلت صلاته ومثلها الرابعة لمن أحرم عقب الثانية للامام وخرج بالتكبير الشرع في السلام فلا يضرب بالثالثة والرابعة ما زاده الامام فلا يضرب بالتخلف فيه لانه لا يندب متابعتة فيه وقالوا له انتظاره فيه أيضاً كما سطر وقيل انه كغيره أيضاً (قوله بلا عذر) أمالو كان لعذر كنسيان وجهه وعدم سماع امام ويطه قراءة فلا تبطل بتخلفه بتكبيره ولا بتكبيرتين كما في المنهج واعتمده شيخنا الرملى والذي منى عليه ابن حجر ومال اليه شيخنا عدم البطلان ولو بجميع الصلاة وهو الوجه في غير عدم السماع بل معه أولى من الصلاة الاصلية (قوله المسبوق) قال شيخنا الرملى وشيخنا الزياى المراد به من تأخر احرامه عن احرام الامام في الاولى أو عن تكبيره فيما بعدها وان أدرك من القيام قدر الفاتحة أو أكثر بدليل قولهم ويقرأ الفاتحة وقولهم فلو كبر الخ (قوله ويقرأ الفاتحة الخ) قال ابن حجر جواز لانه يجوز تأخيرها لما بعد الاولى وذكره شيخنا في حاشيته ثم اعتمد كشيخنا الرملى الوجوب قال وهذا مستثنى مما تقدم أن نفاظر السقوطها هنا فلا يكبر حتى يقرأها أو يقرأ قدر ما أدركه منها قبل تكبيره الامام حتى لو قصده تأخيرها لم يعتبر قصده وكذا لا يعتد بتكبيره لو كبر وقد يقال انما سقطت هنا عن المسبوق نظراً الى ان هذا عملها الاصلى وان لم تتعين فيه فلا حاجة للاستثناء (قوله ولو كبر الامام) التكبير الثانية أو غيرها (قوله كبرمه) أى وجوباً وكذا الزكراً وخرج بقوله كبر الامام لو سلم فيتم المسبوق الفاتحة لفوات المتابعة (قوله والاصح هناك)

(قول المتن وأفرغ الصبر الخ) أنظر هل يسقط هذا اذا كان أبواً ميتين وكذا قوله وعظة واعتبروا (قول المتن وفي الرابعة) قال في شرح المذهب اتفق الاصحاب على عدم وجوب ذكرها (قول المتن فلم يكبر الخ) لو كبر المأموم مع تكبيره الامام الاخرى اتجه الصحة ولو شرع منع شروعه فيها ولكن تأخر فراغ المأموم هل تقول بالصحة أم بالبطلان هو محل نظر (قوله متفاحش) وجه ذلك ان المتابعة هنا لا تظهر بالموافقة فيها تخلوها عن الركوع والسجود ثم قضية عبارة الكتاب وغيره انه لو تخلف بالاربعة حتى سلم الامام لا تبطل صلاته (قوله بتخلف ويوم) أى ما لم يسبق بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم في كل من تخلف بعذر هنا

لترتيب صلاة نفسه قال الرافعي كذا ذكره وهو غير صافي عن الاشكال أى لما قسمه عن النص من جواز تأخير فراغها الى التكبير الثانية (فلو كبر الامام أخرى قبل شروعه في الفاتحة) بأن كبره عقب تكبيره (كبرمه وسقطت القراءة) كبره كالمركب الامام عقب تكبير المسبوق فانه بركعة معه (وان كبرها وهوى الفاتحة تركها وتابعه في الاصح) والثاني بتخلف وجهها وهما كوجهين فيها اذ ركع الامام في فاتحة المسبوق ولا يصح هناك كما تقدم نالوه وان اشتغل بافتتاح أو تموز وتختلف وقراً بقدره والاصح الامام ولم يذكر الشيخان

هذا التفصيل هنا وفي الكفاية لاشك في جريته هنا وبصرح الفوراني أي بناء على نيب التعوذ والافتتاح (وإذا سلم الإمام تدارك المسبوق باقي التكبيرات بأذكارها) (٣٣٤) كافي تدارك بقية الركعات (وفي قول لا تشترط الأذكار) بل يأتي

هو المعتمد هنا أيضا (قوله ولا يضر رفعها قبل اتمامه) ولا خروجها عن القبلة ولا بعد المسافة ولا وجود حائل وكذا الواحرم عليها تارة لجهة القبلة ثم رفعت فإن أحرم عليها سائر مع الشروط لم يضر غير بعد المسافة ونقل عن شيخنا الرمي أنه يضر خروجها عن القبلة أيضا بخلافه شيخنا الزبائي نعم لا يصح الاقتداء بهذا المسبوق في أحواله الثلاثة خلافا لبعضهم (فرع) يجوز الاستغفار في صلاة الجنائز كغيرها ولا يجوز فيه اسجود سهو ولا تلاوة وتبطل بهما من العامد العالم (قوله كالطهارة) أي لبيت ولما اتصل به مما يضر في الحى كذا قاله شيخنا وهو صحيح من حيث الحكم والوجهان المراد طهارة المصلى أخذ من انضمامها بقية الشروط من استقبال القبلة والستر وغيرهما نعم يمكن شمولها لما قاله شيخنا بتجوز وعليه يضر نجاسة على رجل تابوت والميت مربوط عليه نعم لا يضر اتصال نجاسة به في القبر لانه كافتحاره وهو لا يمنع صحة الصلاة عليه (قوله لا الجماعة) أي لا تشترط الجماعة فيها وكذا لا يشترط العدد أخذ ما بعده فالجماعة والعدد فيها مندوبان (قوله بواحد) ولو صلي مع وجود بالغ كسبائي ومصليا بالذكرا أو بالوقوف للجزع مع وجود قادر على الفاتحة أو غيرهما ككتفى بالصبي لأن دعاءه أقرب إلى الإجابة المقصودة فلا ينافي عدم الاكتفاء به في أحياء الكعبة ورد السلام على البالغ (قوله وسواء الخ) راجع للأقوال الثلاثة بدليل عبارة الروضة (قوله أمهم ما من) هو المعتمد وأفرادهم بالذكرا لأن الخلاف فيهم طرق (قوله عدد زائد) سواء صاوم غيرهم أو وحدهم أو فرادى (قوله وهناك) أي في محل يجب السعي فيه للجمعة بسماع النداء أو بعضهم ضبطه بما يأتي في الغائب وهو الذي مشى عليه شيخنا (قوله رجال) أي ذكور ولو واحد من نكته الصلاة والأفهم كالعدم كاتقدم ويتوجه على السماع مع الصبي أمره بالصلاة وضرر به عليها فإن امتنع صلين وإن حضر بعد صلاتهن أو صلاة واحدة منهن رجل لم تجب عليه لسقوط الفرض بهن ونسب الجماعة للنساء وحدهن على المعتمد ونفع صلاتهن مع

(قوله أي بناء على نيب التعوذ الخ) فضيته إذا لفرعنا على عدم النيب فخالفا واشتغل بهما لا يتخلف على هذا الثالث وفيه نظر بل هو أولى بالتخلف فيها يظهر (قول المتن وفي قول) محل الخلاف إذا رفعت أما إذا بقيت بسبب ما في قول الأذكار قطعاً قاله المحب الطبري في شرح التنبيه أقول فلو أبقوها صراحة للأمر المنسوب وهو استمرارها حتى يفرغ المسبوق فالتخلف ثابت فيها يظهر وكلام المحب الطبري هذا لا يفي بذلك (قوله ويستحب أن لا ترفع) فلورفعت لم يضر ولو حوالت لغير القبلة (قول المتن لا الجماعة) كغيرها من الصلوات الخمس وكأي صلاة الصلابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المراد في الجماعة الواقعة على وجه الاقتداء وأما في الجماعة أفراداً فاستفاد من قوله الآتي ويسقط فرضها بواحد ولو حلنا الجماعة المنفية على العموم لكان قوله ويسقط فرضها بواحد مغنيا عن ذلك (قوله لحصول المقصود به) عبارة غيره لأن الجماعة ليست شرطاً فيها فكذلك العدد كسائر الصلوات (قول المتن اثنان) لأنهم ينقل الاقتصار على واحد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الخلفاء الراشدين هكذا استدلل الأسنوي رحمه الله والشارح رحمه الله على ذلك كاتفرع من بقية كلامه الآتي وقوله وأقل الجمع اثنان يرجع لقوله اثنان وقوله وثلاثة يرجع لقوله وقبل ثلاثة وقوله قال وسواء يرجع لقوله عندنا (قوله واقتصر فيها الخ) غرضه من هذا أنه في الروضة ذكر الأول والثالث قولين وذكر الثاني والرابع وجهين (قوله على حكاية الأول) المراد به ما في قول المتن ويسقط فرضها بواحد (قول المتن وهناك) قال الأسنوي اختز به عما إذا غاب عن المجلس أو البلد فإن المتجه الخافه بالصلاة على الغائب كما استعرفه فإن كان في محرابه فيحتمل الحاقه بطلب الماء كافي التيمم

يباق التكبيرات نسفا لان الجنائز ترفع بعد سلام الامام فليس الوقت وقت تطويل ويستحب أن لا ترفع حتى يتم المسبوق ولا يضر رفعها قبل اتمامه (وتشترط شروط الصلاة) في هذه الصلاة كالطهارة وستر العورة والاستقبال ويشترط أيضا تقسم غسل الميت كسبائي في الزيادة (لا الجماعة) نعم تستحب فيها كمادة السلف (ويسقط فرضها بواحد) لحصول المقصود به (وقيل يجب) لسقوط الفرض (اثنان) أي فعلهما (وقيل ثلاثة) لحديث الهارظني صاوا على من قال لا اله الا الله وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة (وقيل) يجب (أربعة) كما يجب عندنا أنه يحمل الجنائز أربعة لأن في أقل منها زدره بالميت قال وسواء صاوا جماعة أم أفرادا كذا في الشرح وعبارة الروضة ومن اعتبر العدد قال وسواء الخ واقتصر فيها على حكاية الأول والثالث قولين والرافعي ذكر ذلك عن جماعة بعد تصييرها لوجوه كافي الحرر ويترفع عليها

انتهى

ما لو بنى حدث الإمام أو بعض المأمومين أن بقي العدد المعتمد سقط الفرض والأفلا

وهل الصبيان المبتزون كالبالغين على اختلاف الوجوه فيه وجهان أمهم ما من قال في شرح المذهب قال أصحابنا إذا صلى على الجنائز عدد زائد على الشروط وقعت صلاة الجميع فرض كغلبة (ولا يسقط) فرضها (بالنساء وهناك رجال في الأصح) لأن دعاءهم أقرب

الى الاجابة والثاني استند الى صحة صلاتهم وجاعتهم كالرجال فتأني عليه الوجوه السابقة فيهم وعلى الاصح فيهم ان لم يكن رجل صلي
للضرورة منفردا وتسقط الفرض بهن ولا يستحب طن الجاعة وقيل نستحب في جنازة المرأة قال في الروضة اذا لم يحضر الا النساء توجه
الفرض عليهن واذا حضرن مع الرجل لم توجه الفرض عليهن فلو لم يحضر الا رجل ونساء وقتلنا لا يسقط الا بثلاثة توجه التتميم عليهن
والظاهر ان الخنثى في هذا الفصل كالمرأة فوجزم بهذا التشبيه في شرح المهذب وقال (٣٣٥) فيه في باب الاحداث اذا صلي

الخنثى على الميت فله حكم
المرأة فلا يسقط به الفرض
في الاصح (ويصلى على
الغائب عن البلد) لانه صلى
الله عليه وسلم أخبرهم
بموت النجاشي في اليوم
الذي مات فيه ثم خرج هم
الى المصلي فصلى عليه وكبر
أربعين مرة والشيخان وذلك
في رجب سنة تسع وسواء
كان الميت في جهة القبلة
أم لا على مسافة القصر أم
لأما لحاضر في البلد فلا
يصل عليه الا من حضره
ويشترط أن لا يكون بينها
أكثر من ثلاثين ذراع
تقريباً قاله الشيخ أبو محمد
(ويجب تقديمها) أي
الصلاة (على الدفن) فان
دفن قبلها أتم الدافنون
وصلى على القبر كما قال (وتصح
بعده) أي بعد الدفن على
القبر سواء دفن قبلها أم
بعدها وقد تقدم حديث
صلاته صلى الله عليه وسلم
على القبر (والاصح تخصيص
الصحة بمن كان من أهل
فرضها وقت الموت) والثاني
بمن كان من أهل الصلاة
وقت الموت فمن كان
وقته غير محدد لا تصح صلاته

الا كتحفاه ببرهن نافذة كما يأتي (قوله أن الخنثى كالمرأة) أي من حيث عدم الاكتفاء به مع الذكور الا
يكتفى بصلاة النساء معه كإسباني ولو تعدلتم تسقط الصلاة للجميع ويسقط بهن الفرض عن النساء (قوله
وقيل يستحب) هو المعتمد ولو في جنازة الرجال خلافا لما ذكره الشارح (قوله على الغائب) خلافا لما لك
وأبي حنيفة وعمله ان علم وأوطن طهره والمراد به من يشق عليه الحضور مشقة لا تحتل عادة ولو في البلد (قوله
فصلى عليه الخ) أي النجاشي هو صريح في أنها صلاة على غائب وما قيل انه رفع وهو بالجبهة اليه صلى الله
عليه وسلم محمول على رفع الحاحب لرؤيته مثلاً وما قاله ابن حجر في هذا المحل غير صحيح فراجع (قوله ويشترط
أن لا يكون الخ) ويشترط عدم الحائل بينهما الا سحلية غير مسمرة وقبر بيت مغلق غير مسمر (قوله من
أهل فرضها) أي بمن يجب عليه وتسقط به ذلك الوقت بأن يكون بالغا عاقلًا مسلماً طاهرًا فلا تصح على
الغائب والقبر عن اتصف بذلك كالصبي بخلاف غيره على المعتمد خلافا للامام (قوله وقت الموت)
المعتمد وقت الدفن (قوله وقيل أبدا) هو المعتمد (قوله من الانبياء) ومنهم سيدنا عيسى صلى الله عليه وسلم
بعد دفنه وتصح قبله بمن حضره قال شيخنا ونحرم الصلاة على قبورهم والتوجه بها اليها ولو في غير صلاة
الجنازة ولكن لا تبطل (فرع) تندب الصلاة آخر كل يوم بعد الغروب على من مات في اقطار الارض
وبنوى الصلاة على من تصح صلاته عليه فهذا سهل النبات وأولاه (قوله فرع زاد الترجمة به الخ) فيه تسليم
أنه ليس مبنيًا على ما قبله فذكر ليس في محله وأجاب شيخنا الرمي بان الصلاة تستدعي مصلياً وهو يستدعي

انتهى وقوله رجال قال الاسنوي مثلهم الواحد والصبي وفي شرح الارشاد لمؤلفه ما يخالف كلامه في مسألة
الصبي قلت وما أدري ماذا يقول الاسنوي فيما اذا لم يوجد بالبلد الا النساء والصبيان فان الفرض يتعلق بهن
بلا ريب وأما محنتهما منهن فلا إشكال فيها فان قال بصحتها وتعلق الفرض بهن وانهم مع ذلك لا يسقط منهن الا
بفعل الصبي ففي غاية البعد وهذا الفرع مما سبق به في عصر بل قاله أولاً والله أعلم (قوله لم توجه الفرض
عليهن) بل تقع صلاتهن معهم نافذة (قوله الا بثلاثة) كذا يقال لو قلنا بانثنين أو أربعة (قول المتن عن البلد)
فضية كلامهم ان الشرط غيبته بحيث يجوز قصر الصلاة في مكانه للخارج من البلد بخلاف الذي في البلد
وان أفرط اتساعها واعلم أنه إسباني ان الشخص اذا مات بهم وتعدر غسله لا يصل عليه وقضيته ان الغائب
اذا كان ببلاد الحرب ونحوها وغلب على الظن عدم غسله لا يصل عليه بل لو شك في غسله كان الامر كذلك
فما يظهر ثم رأيت الزركشي نقل عن صاحب الوافي انه لو كان الميت خارج السور قريباً منه فهو كداخله
(قول المتن والاصح تخصيص الصحة) أي في الغائب والدفن (قول المتن بمن كان من أهل فرضها) قال
الرافعي وغيره لان هذه الصلاة لا يتطوع بها انتهى وهذا التعليل يقتضي المنع في الحاضرة أيضاً اذا لم
يتصف الشخص بالاهلية الا بعد الموت واعلم أن معنى قوله لا يتطوع بها انه لا يجوز الابتداء بصورتها
من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر فانه يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب قاله النووي في شرح المهذب وكان
الحامل له على ذلك انها تقع نافذة اذا أعيدت وان كانت الاعادة غير مندوبة وتقع نافذة أيضاً للنساء اذا فعلتها
مع الرجال (قوله وقيل أبدا) قال السبكي هو أضعفها (قوله بما اشتمل عليه) الضمير جامع للفرع وقوله

فطعاً ومن كان وقته غير الاصح صلاته على الاول وتصح على الثاني والى متى يصل على القبر قبل الى ثلاثة أيام وقيل الى شهر وقيل ما بين شئ من
الميت وقيل أبداً (ولا يصل على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال) وكذا قبر غيره من الانبياء صلات الله وسلامه عليهم أجمعين ذكره
في شرح المهذب قال صلى الله عليه وسلم لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد رواه الشيخان ويشترط في الصلاة على القبر
أوليت الحاضر أن لا يتقدم عليه في المذهب كإسباني في الزيادة (فرع) زاد الترجمة به لطول الفصل قبله بما اشتمل عليه كما قص رجعة التعزية

بفصل لقصر الفصل قبله (الجديد أن الولي أولى بامامتها) أي الصلاة على الميت (من الوالي) لان دعاءه أقرب الى الاجابة والقديم ان الوالي أولى من الولي كما أنه أولى من المالك في امامة الصلوات وبعد الوالي على القديم امام المسجد ثم الولي (فيقدم الاب ثم الجد) أبوه (وان علائم الابن ثم ابنته) (ولن سفل) (ثم الاخ) لان الاصول أشفق من الفروع والفروع أشفق من الخواشي ودعاهه الاشفق أقرب الى الاجابة (والاظهر تقديم الاخ لابوين على الاخ لاب) لان الاول أشفق بزبادة فربه والثاني همساؤه اذ لا مدخل للامومة في امامة الرجال فلا يرجع بها وفي الروضة كما صلها تصحيح طريق القطع بالاول وعبر في الحرر بالاصح (ثم) بعدهما (ابن الاخ لابوين ثم لاب ثم العصبه) (الباقون) (على ترتيب الارث) يقدم الم لابوين ثم لاب ثم ابن الم لابوين (٣٣٦) ثم لاب وفي شرح المهذب لو اجتمع عمان أو ابناهم أحد هما لابوين

والآخر لاب أو ابناهم أحدهما أخ لام فقيه الطريقان وذكر في الروضة الاخيرة وسكت عن اجتماع ابن أخ لابوين وابن أخ لاب للعلم بأن اجتماعهما كاجتماع أبويهما فقيه الطريقان ثم بعد عصبه النسب المقتضى ثم عصبته (ثم ذؤوا الارحام) والاخ للام يقدم منهم أبو الام ثم الاخ للام ثم اخال ثم الم للام وقول الوجيز بعد ذكر العصبات ثم ان لم يكن وارث فقبضوا الارحام حله الرافعي على وارث من العصبات حتى لا ينافي ما نقله عن التهذيب من تقديم أبي الام على الاخ للام وأقره على ذلك وجزم به في الروضة وشرح المهذب (ولو اجتمعا) أي اثنان من الاولياء (في درجة) كابنين وأخوين (فالاسن المعدل أولى

معرفة أو صافه التي تقدم بها (قوله الولي) أي القريب ولو غبر وارث و يقدم على الموصى له بها (قوله أولى) أي من الاجانب فلمهم ولاية والترتيب مندوب فلو تقدم الاجنبي لم يأثم ونائب من له الحق مقدم على الابعدان غلب ولا نائب له قدم الابعاد (قوله والقديم) وبه قال الأئمة الثلاثة نعم لو خيف الفتنة قدم اجماعا وبعد الوالي على القديم امام المسجد أي ان كان هذا الوالي هو الذي ولي امام المسجد أو أعلى منه والقديم امام المسجد عليه وهكذا يقال على الجديد أيضا (قوله وفي الروضة الخ) اعتراض على المصنف حيث لم يوافق اصطلاحه ولا أصله (قوله على ترتيب الارث) منه يعلم تقدم الاخ للاب على ابن الاخ للابوين وابن الاخ للابوين على ابن الاخ للاب على الاظهر السابق (قوله وفي شرح المهذب) اعتراض أيضا عليه حيث لم يذكر اختلاف في الاعمام بينهم وجوابه ما ذكره عن الروضة (قوله ثم عصبته) ثم امام بيت المال ثم نائبه ان انتظم (قوله ثم ذؤوا الارحام) يقدم منهم أولاد البنات ثم أبو الام ثم الاخ للام ثم اخال ثم الم للام ويقدم الزوج على الاجانب وكذا الزوجة عند فقد الذكور وتقدم القرابات بتقديم القدر يقدم السيد في عبده على أقارب العبد ولو أحرار أولى المرأة أولى بالصلاة على أمها (قوله أما الفاسق والمبندع فلا) ولا حق له في الامامة أصلا وكذا القاتل قاله العلامة البرلسي كفاي الفصل ويمكن كون الفاسق شاملا له (قوله ويقدم الحر البعيد على العبد القريب) بمعنى الاقرب اذ الكلام فيمن لمها فراقه واستوى بابلوغا والا فيقدم العبد البالغ على الحر الصبي والرفيق القريب على الحر الاجنبي وتقدم الاجانب بمافي الصلوات (قوله قطعا للترزاغ) يفيد ان القرعة لما ذكر ولو تقدم غير من خرجت قرعته أو

بفصل متعلق بقوله ترجه (قوله لان دعاءه أقرب الى الاجابة) أي لان كسار قلبه وتأله وأيضاً الصلاة عليه حق من حقوقه فكانت كالتكفين وبالقديم قال الأئمة الثلاثة ولنا وجهه أيضا مرجوح ان الموصى له بالصلاة مقدم على القريب (قوله أبوه) خرج أبو الام فانه من ذؤى الارحام (قوله اذ لا مدخل الخ) أجيب بانه لا يلزم من انتفاء استقلاله عدم صلاحيتها للترجيح (قوله تصحيح طريق القطع) أي الخافا لهذه المسئلة بالارث والطريق الاولى الخافا بولاية النكاح وتحمل العقل فان فيها قولين (قول المقتضى على ترتيب الارث) منه تستفيد أن ابن الاخ لاب مقدم على ابن ابن الاخ لابوين (تنبيه) ما سلف في النسل من اشتراط أن لا يكون قاتلا ينفى أن يأتي هنا (قول المقتضى ثم ذؤوا الارحام) فداستفدنا من كلامه ان الزوج لا مدخل له هنا وبحث بعضهم تقدمه على الاجانب وهو ظاهر (قوله أي من المجتمعين في درجة) انما

فسر

على النص من الافقه ونص في سائر الصلوات على ان الافقه أولى من الاسن فن

الاصحاب من خرج من كل من المسئلتين قولاً في الاخرى والجمهور وفرقوا بين صلاة الجنائزة وغبرها بأن الفرض منها الدعاء لميت والاسن أشفق عليه فدعاه أقرب الى الاجابة والمراية الا كبر سننا في الاسلام وان كان شابا وانما يقدم اذا جدت حاله أما الفاسق والمبندع فلا كذا في الروضة وأصلها وصارة الحرر فالاسن أولى على الاصح ان كان عدلا والحر أولى من الرقيق أي من المجتمعين في درجة وقال المصنف بدل هذه المسئلة لوضوحها (ويقدم الحر البعيد على العبد القريب) أي كأخ رقيق وعم حر نظر المحرقة وقبل العكس نظر القريب وقبل همساؤه لتعارض المعنيين ولو اجتمعوا في درجة واستوت خصائصهم فان رضوا بتقدم واحد فذاك والا فمر بينهم قطعا للترزاغ (ويقف) المعنى اماما كان أو منفردا

(عند رأس الرجل ومجيزها) أي المرأة كذا فعل ليس رضى الله عنه فقبل له هل كان هكذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم عند رأس الرجل ومجيزه المرأة قال نعم رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى وحسنه وفي الصحيحين عن سمرقانة صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة فقام وسطها قال في شرح المذهب والحنفى كل امرأة فيقف عند مجيزته (ويجوز على الجنائز صلاة) لأن المقصود منها الدعاء والجمع فيه ممكن والاولى افراد كل جنازة صلاة ان أمكن وعلى الجميع (٣٣٧) ان حضرت دفعة قدم الى الامام الرجل

ثم الصبي ثم اتحنى ثم المرأة فان كانوا رجلا أو نساء قدم اليه افضلهم بلورع ونحوه مما يرغب في الصلاة عليه ولا يقدم بالحرية أو متعاقبة قدم اليه الاسبق من الرجال أو النساء وان كان المتأخر أفضل فلو سبقت امرأة ثم حضر رجل أو صبي آخرت عنه ولو سبق صبي رجلا قدم الصبي وقيل الرجل ولا بد من رضا الاولياء بصلاة واحدة فان رضوا وحضرت الجنائز مرتبة فولى السابقة أولى رجلا كان ميتة أو امرأة وان حضرت معا أقرع بينهم (وتحرم) الصلاة (على الكافر) حرييا كان أو ذميا قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا (ولا يجب غسله) على المسلمين ذميا كان أو حرييا لكن يجوز لهم وقد فصل على رضى الله عنه بأمره أبو داود وغيره وضعه البيهقي وضم في شرح المذهب الى المسلمين غيرهم في الشقيين والى الغسل التكفين والدفن

أجنبي لم يأت لمصر أن الترتيب مندوب فم لو اجتمع ابنا عم أحدهما أخ لام قدم (قوله عند رأس الرجل) أي الله كوران كان معه أنثى في نعش واحدا وصلى على قبره مثلا (قوله ومجيزها) ولو على القبر أيضا واتحنى كالمرأة (قوله ويجوز على الجنائز صلاة) بأن يجمعهم في نية كسر فذلك في صحة النية وهذا في جواز ذلك فلا تكرار (قوله ان حضرت) أي في محل يحرم الامام عليها فيه (قوله رجل أو صبي) ومثلهما اتحنى وهل ينحى غير النبي له راجعه وقياس الباب عدم التنحية كجهل سبق عالما (قوله فان كانوا رجلا أو نساء) زاد في بعض نسخ المنهج أو ختاني والصواب اسقاطه لانه لا تقديم فيهم كاذ كره بعده والتقديم المذكور هو في جهة القبلة كما قاله السباطي وفي شرح شيخنا وغيره أن التقديم بالقرب من الامام بدليل ما استدلل به ان ابن عمر صلى على تسع جنائز ففعل الرجال مما يليه والنساء مما يلي القبلة إلا أن يقال انه من حيث الجواز (قوله رضا الاولياء) سواء كان أولياء رجال أو نساء أو ختاني أو مختلفين (قوله فان رضوا) أي بصلاة واحدة فلا ينافى ما بعده من وقوع النزاع بينهم لانه فيمن يقدم فالقرعة واجبة حينئذ (قوله وتحرم) أي ولا تصح على الكافر ولو حكما كالطفل لان من لم يبلغ منهم يعامل في الدنيا معاملة الكفار والصحيح أنهم في الآخرة في الجنة خدما لا أهلها ومحل الحرمة فيمن تحقق كفره والاف كاسلم وفي ابن حجر خلافة وقد مر أنه ينبغي فيه التعليق كالاختلاط (قوله في الشقيين) وهما عدم الوجوب والجواز (قوله في الجواز للمسلم) أي قطعاً فلا ينافى ما بعده (قوله تكفين الذي ودفنه) ومثله المعاهد والمؤمن (قوله على المسلمين) أي بعد من تزومه فنفقه ثم بيت المال (قوله عضو) ولو ظفرا أو شعرا إلا الشجرة الواحدة على المعتد والمشيمة المسماة بالخلاص كالعضو لانها تقطع من الولد فهي جزء منه أما المشيمة التي فيها الولد فليست جزء من الام ولا من الولد انتهى (قوله مسلم) ولو بالدار يقينا لا بدارهم ولا من شك في اسلامه (قوله علم موته) أو ظن قبل انفصال العضو منه يقينا فان علم انفصاله حال حياته ولو بعد جرح مثلا وان مات بعده أو شك في وقت انفصاله فبمواراته بمخرقة ونحوها كالدم والظفر والشعر من الحي (قوله بعد غسله) أي وجوباً ومواراته كذلك (قوله بنية الصلاة على جثة الميت) أي وجوباً بان كان بقيته غسلت ولم يصل عليها

فسر بذلك كلام الحرر لان قوله والحر عطف على قوله فالاسن وكلاهما مسبوق بقوله ولو اجتمع في درجة (قوله والاولى افراد الخ) لانه أكثر عملا (قوله قال تعالى ولا تصل على أحد الخ) أي ولا نغفران الشرك محال والمقصود من الصلاة الدعاء (قوله أو حرييا) لان الغسل كرامة وليس الكافر من أهلها (قوله في الشقيين) المراد بهما مافي قول المتن ولا يجب غسله ومافي قول الشارح لكن يجوز لهم (قوله ويقاس به) الضمير راجع للمسلم من قوله في الجواز للمسلم (قول المتن ودفنه) أي كإيجاب أن يطعم ويسقى اذا عجز وفاء بتمته (قوله ولا يجب تكفين الحربي الخ) انظر هل ذلك تكرار مع الذي سلف عن شرح المذهب ولك أن تقول ليس بتكرار لان هذا في الجواز وذاك في الوجوب وذاك في الجواز (قوله وفي وجهه) كأنه من جثة المحكي بقيل (قوله بنية الصلاة الخ) أي ولو علمت الصلاة على باقيه لكن لو علمت الصلاة وعلم فصل هذا

(٤٣) - (قلوبى ومجيزه) - اول في الجواز للمسلم ويقاس به غيره رسوا في الجواز القريب والاجنبى وسبأنى في الزيادة أن القريب الكافر أحق من المسلم (والاصح وجوب تكفين الذي ودفنه) على المسلمين اذ لا يمكن له مال كاذ كره في شرح المذهب وفاء بتمته والثاني يقول انتهت ذمتها أي عهد بالموت فلا يجبان قال في شرح المذهب بل يندبان ولا يجب تكفين الحربي ولا دفنه قطعاً وقيل يجب دفنه في وجهه وفي وجهه لابل يجوز اغراء الكلاب عليه فان دفن فثلا يتأذى الناس برائحته والمرند كالحربي (ولو وجد عضو مسلم علم موته صلى عليه) بعد غسله ومواراته بمخرقة بنية الصلاة على جثة الميت كما صلت الصحابة رضى الله عنهم على يد عبد الرحمن بن هتلب

ابن أسيد رضي الله عنه ألقاها طائر نسر بمكة من وقعة الجمل وعرفوا أنها بدمه بخانه رواها الزبير بن بكار في الانساب وذكرها الشافعي بلاغا
 ووقعة الجمل في جمادى سنة ست وثلاثين ولولم يعلم موت صاحب العضول يصل عليه لكن يدفن كالأول (والسقط) بثلاثين (ان
 استهل) أي صاح (أربكي) نهمات (ككبير) فصلى عليه لتيقن حياته وموته بعدهما وغسل ويكفن (والأ) أي وان لم يستهل ولم
 يبك (فان ظهرت أماراة الحياة (٣٣٨) كاختلاج) أو تحرك (صلى عليه في الاظهر) وقبل قطعا لظهور حياته بالامارة

والثاني لعدم تيقنهار يغسل
 قطعاً وقيل فيه القولان
 (وان لم يظهر) أماراة
 الحياة (ولم يبلغ أربعة
 أشهر) حد نفخ الروح فيه
 (لم يصل عليه) لعدم إمكان
 حياته (وكذا ان بلغها)
 فصاعداً لا يصل عليه (في
 الاظهر) لعدم ظهور حياته
 والثاني ينظر الى إمكانها
 ولا يغسل في الأولى ويغسل
 في الثانية قطعاً والفرق بين
 الصلاة والغسل ان الغسل
 أوسع فان القمي يغسل بلا
 صلاة كما تقدم وقيل في
 الغسل فيها قولان وحكم
 التكفين حكم الغسل (ولا
 يغسل الشهيد ولا يصل
 عليه) أي لا يجوز ذلك
 وقيل يجوز غسله ان لم يكن
 عليه دم الشهادة وقيل يجوز
 الصلاة عليه وان لم يجز غسله
 وترك الاشتغال بالحرب
 روى البخاري عن جابر
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أمر في قتلى أحد بدفنهم
 بدمهم ولم يغسلهم ولم يصل
 عليهم وفي لفظ له ولم يغسلوا
 ولم يصل عليهم بفتح اللام
 والحكمة في ذلك ابقاء أثر

وتدب ان كان قد صلى عليها فان لم تغسل البقية وجبت الصلاة على العضو بنيه فقط فان نوى الجملة لم تصح فان
 شك في غسل البقية لم يجز نيتها الا اذا علق كقوله ابن حجر (قوله لم يصل عليه) أي لم تصح الصلاة عليه
 (تنبه) تعبيرهم بالغسل في العضو يقتضي أنه لا يأتي فيه التيمم وهو كذلك ان لم يكن من أعضاء التيمم
 ويدفن بعد دفن بخرقة بلا طهارة ولا صلاة والاوجب تيممه والصلاة عليه وتعبيرهم بستره بخرقة يفهم عدم
 اعتبار اللقائف فيه ولو كان أكثر من النصف مثلاً قال شيخنا ويظهر أنه ان سمي رجلاً أو امرأة
 فكامل والا فلا اعتبار بما ينقص المسه الوضوء وعدمه وبقي المصل على عهده رأسه ان كان ذكرًا
 وعجزه ان كان أنثى فان لم يوجد وقف حيث يشاء ويجب في دفن الجزء ما يجب في الجملة ويندب دفن جزء الحية كما
 مر (قوله والسقط) هو لغماً خوذ من السقوط وهو النازل قبل تمام أشهر الستة (قوله صاح) أي وان
 مات قبل تمام انفصاله فهو كبير (قوله أولم يبك) صوابه الواو (قوله فصاعداً) ظاهره وان بلغ ستة
 أشهر وهو ما قاله ابن حجر وشيخ الاسلام وشيخنا الزبدي وغيرهم وهو الوجه الذي لا يتجبه به غيره وخالف
 شيخنا الردي جعل من بلغ ستة أشهر كبير وان لم يظهر خلقه ونقله شيخنا في حاشيته ولم يعتمد (قوله
 وحكم التكفين حكم الغسل) وكذا حكم الدفن أيضاً (قوله ولا يغسل الشهيد) سمي بذلك لشهادة الله
 ورسوله بالجنة أولان دمه يشهد له بالجنة أول شهادة دمه بقتله حيث بيعت وهو يسيل أولانه يشاهد الجنة
 حين موته أولانه تشهد ملائكة الرحمة قبض روحه (قوله ابقاء الخ) أي لانه فضيلة مكسبة تعلم باثرها وبهذا
 فارق الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم (قوله من مات) صغيراً كان أو كبيراً ذكرًا أو أنثى حراً أو رقياً
 عاقلاً أو مجنوناً قصد الحرب أو لا حيث قاتل (قوله في قتال الكفار) أي في محاربة كافر ولو واحداً أو
 مرتداً أو في قطع طريق أو في صياله أو قتله كافر استعان به البغاة وكذا عكسه بأن قتله باغ استعان به كافر
 وتوقف شيخنا الردي في المقتول من البغاة بكافر استعان به عليهم (قوله أو تردى في حلقته) أو عادوا اليه بعد
 العضو بعد الغسل وقيل الصلاة فالظاهر عدم وجوب الصلاة وان وجب التكفين والدفن ولو لعنا عدم
 تفصيل الباقي فالظاهر أنه ينوي الصلاة على الجملة (قوله كالأول) قضيته الوجوب لكن الذي في الروضة
 وأصلها في الأجزاء المنفصلة من الحي استحباب الدفن وقد لا يشكل على هذا للجهل بحاله في الموت والحياة
 وفيه نظر (قوله والسقط) هو مأخوذ من السقوط (قوله أولم يبك) الاحسن ولم يبك (قوله لعدم
 تيقنها) أي ولم يفهم حديث اذا استهل الصبي ورث وصلى عليه وكان وجهه كونه المتحرك لا يحصل معه
 اليقين احتمال أن تكون الحركة غير اختيارية بل لانضغاط ونحوه (قول المتن لم يصل عليه) صرح
 الاسنوي في الفصل الآتي بان دفنه أيضاً غير واجب كذا في ذلك عند قول المنهاج وبوضع في اللحد على يمينه
 (قوله وحكم التكفين حكم الغسل) قال السبكي لكن بعد بلوغه إمكان نفخ الروح قد انفقوا على وجوب
 الستر بخرقة سواء أوجبنا الغسل أم لا وذكرا ان الرافي فسر ذلك بما يكون على غير هيئة التكفين
 وأطال السبكي في الكلام عليه ثم قال ولو فسر ذلك بوضع خرقه من غير احاطة به كاحاطة الكفن لاستقام
 الكلام (قول المتن فان مات الخ) اعلم أن المصنف رحمه الله ذكر في ضابط الشهيد ثلاث قيود الموت حال

القتال

الشهادة عليهم والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاء القوم (وهو) أي الشهيد الذي لا يغسل ولا يصل عليه (من)

مات في قتال الكفار بسببه) كان قتلها أحدهم أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد اليه سلاحه أو تردى في حلقته في وهدأة وسقط عن فرسه
 أو رمته دابة فمات أو وجد قتيلاً عند انكشاف الحرب ولم يعلم سبب موته وان لم يكن عليه أثر دم لان الظاهر ان موته بسبب القتال (فان
 مات بعد انقضائه) وفيه حياة مستقرة تجري احق في القتال بقطع بموته منها

(أو مات) (في قتال البغاة فغير شهيد في الظاهر) ومقابله يلحق الاول بالميت في القتال والثاني (٣٣٩) بالميت في قتال الكفار ولو انتقص

القتال وحركة الجرح حركة
مذبح فشهيد بلا خلاف
أو وهو متوقع البقاء فليس
بشهيد بلا خلاف (وكذا)
لومات (في القتال لاسببه)
كان مات بمرض أو جأفة فغير
شهيد (على المذهب) وقيل
انه شهيد في وجه لونه في
قتال الكفار أما الشهيد
العارى عن الضابط المذكور
كالقريب والمبطون
والمطعون والميت عشقا
والميتة طلقا والمقتول في
غير القتال طلعا فيغسل
ويصلى عليه (ولو استشهد
جنب فلا يصح أنه لا يغسل)
كغيره والثاني يغسل لان
الشهادة انما تؤثر في غسل
وجب بالموت وهذا الغسل
كان واجبا قبله قلنا وسقط
به كما سيأتي والوجهان
متفقان على أنه لا يصلى
عليه (و) الاصح (انه) أى
الشهيد (تزال نجاسته غير
الدم) أى دم الشهادة بأن
تغسل والثاني لا تزال سدا
لباب الغسل عنه وعبرة
الروضة كأصلها ولو أصابته
نجاسة لا بسبب الشهادة
فلا يصح انها تغسل والثاني
لا والثالث ان أدى غسلها
الى ازالة أثر الشهادة لم تغسل
والاغتسل وعبرة المحرر
والاصح ان الجنب اذا
استشهد كغيره وان النجاسة
التى أصابته لا بسبب الشهادة

انهزامهم فقتلوه والحالة قوة الحية في شدة القتال (قوله في قتال البغاة) ولم يقتله كافر استعانوا به مثلاً كما صر
(قوله أما الشهيد) أى الذى يعطى منازل الشهداء في الآخرة (قوله العارى الخ) أى العارى من شهادة
الدنيا التى هي عدم الغسل والصلاة فعمل أن الشهيد قسمان شهيد في الآخرة دون الدنيا وهو العارى عن الضابط
المذكور وشهيد فيهما وهو من فيه الضابط المذكور نعم ان لم يكن قصده اعلاء كلمة الله تعالى بل تحصيل
الكسب أو المفاخرة أو ليقال انه شجاع مثلاً فهو شهيد في الدنيا دون الآخرة فهو قسم ثالث ويبحث بعضهم
أنه لو علم منه ذلك وجب فيه الغسل والصلاة كغير الشهيد فراجع (قوله كالقريب) أى وان عصى فيه
بنحو شرب خمر نعم يستثنى منه من غرق بسير سفينة في وقت هيحان الامواج (قوله والمطعون) أى الميت
بالطاعون ولو في غير زمنه أو بغيره في زمنه أو بعد زمنه حيث كان فيه صابراً محتسباً (فرع) يحرم دخول
بلد الطاعون والخروج منها بلا حاجة لوجود النهي عن ذلك ولا يكره الفرار من غير الطاعون نحو حائط
ماثل الى السقوط وهدف وحجر وحرق وغير ذلك لانه صلى الله عليه وسلم فعله (قوله والميت عشقا) أى
لم يقسب فيه كما قاله شيخنا الرملى ولم يرتضه شيخنا الزيدى وسواء كان لمن يحرم عشقه كالمرءى ولا وشرطه أن
يكنم ويهف عما يحرمه ولو بنحو نظر (قوله والميتة طلقا) ولو من زمان لم تقسب في الاجهاض (قوله والمقتول
طلعا) ولو بحسب الهيئة كما قيل ومن هذا القسم من مات في غربة أو بهدم أو في طلب العلم * والحاصل
كما قاله شيخنا الرملى انه ان كان سبب الموت معصية كشرق بشر بخر أو زكوب بحر لشر به أو تسير سفينة
في وقت ريح عاصف كإصرار بنحو ذلك فغير شهيد ولا فشهيد ولا يضمر مقارنة معصية ليست سبباً كزنا وشوز
واباق وشرب خمر كإكب سفينة لغير شر به فتأمل (قوله جنب) أو نحو حائض (قوله والثاني يغسل) أى
عن الجنابة وعليه هل تجب نية الجنابة عنه أو لا كل محتمل وأما سقوط غسل الموت فلا خلاف فيه كما يعلم من
كلامه (قوله تزال نجاسته) أى وجوباً (قوله غير الدم) أى دم الشهادة ما هو فيجرح غسله ولو بماء نحو
الورد وأما حكمه بنحو عود فكرهه مطلقاً وقال شيخنا الرملى ان أزال الاثر فكالماء ولا يحرم على الشهيد ازالة
دم شهادته لانه حقه (قوله بأن تغسل) لانها ليست منبها عن ازالتها وليست أثر عبادة بخلاف دم الشهادة
(قوله فلا يصح أنها تغسل) أى وان لزم عليه ازالة الدم الشهادة أخذ من التفصيل بعده وهو المعتمد (قوله
بخلاف عبارة المنهاج) قال شيخنا الرملى فيه نظر بل هي مساوية لها بل هي أولى من عبارة المحرر والروضة
وأصلها الشموط ازالة غير دم الشهادة وان حصل بسبب الشهادة على المعتمد (قوله الماطخة) ليس قيداً بل
يندب تكفينه في ثيابه مطلقاً لكن الماطخة أولى (قوله تم) أى الى ستر جميع البدن وجوباً وما زاد تدباً ويجب
تكفينه في ثلاث لفائف كما في غيره ان كان له تركه ودخل في ثيابه ما لو كانت حريراً أو قد مر جواره عن شيخنا
كشيخه وما في المنهج مبنى على رأيه المرجوح كما تقدم (قوله اما الدرع) أشار الى أن المراد بثيابه ثياباً
ما اعتد التكفين فيها (قوله فتترع) أى ندبان لم يكن في الورثة محجورين مثلاً ولا الفوجو با
(فصل) في كيفية دفن الميت وما يتبعه (قوله أفل القبر) ومثل القبر أن يوضع من مات في سفينة بعيدة عن
البر بين لوحيين ويلقى فيه ويندب أن يشق ليصل الى القرار (قوله حفرة) خرج بها وضعه على وجه الارض
القتال وكونه قتال ككفار وكونه بسبب القتال فذكر هنا ثلاث مسائل لبيان ما خرج بتلك القيود (قول المتن
أوفى قتال البغاة) استدلل لذلك بأن أسماء غسلت ابنها ابن الزبير لم ينكر عليها (قوله كأن مات بمرض الخ)
جعل الاسنوى من ذلك أن يفتاله كافر وعبارته اذا مات في معتزك الكفار لا بسبب القتال كما اذا مات بمرض
أو جأفة واغتاله مسلم أو كافر انتهى وفيه نظر (قول المتن فلا يصح الخ) قال السبكي الخلاف انما هو في غسل
الجنب لا في غسل الموت انتهى أقول فعليه ينوى رفع الجنابة وهل هي واجبة أم لا كغسل الميت هو محتمل
(فصل أفل القبر الخ)

تزال وهي تصدق بما اذا أدت ازالتها الى ازالة الدم الشهادة بخلاف عبارة المنهاج (ويكفى في ثيابه الماطخة بالدم) ندبا (فان لم يكن ثوبه صافاً تم)
وان أراد الورثة ترع ما عليه من الثياب وتكفينه في غير هاجزاً ما الدرع والجلود والفرام والخفاف فتترع منه (فصل أفل القبر حفرة تمنع)

المردمت (الراحة) ان ظهر منه فتؤذى الى (والسبع) ان ينشأ كل الميت فتنتهك حرمته في ذكر الراحة والسبع وان لم يمنع
 أحدهما منع الآخر بيان فائدة الدفن (ويندب أن يوسع ويعمق قامة وبسطة) بأن يقوم رجل معتدل ويسط يديه مرفوعة قال صلى
 الله عليه وسلم في قتلى أحد احفروا وأوسعوا وأعماقوا رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح وأوصى عمر رضي الله عنه أن يعمق قبره قامة
 وبسطة (واللحد أفضل من الشق) بفتح الشين (ان صلبت الارض) بخلاف الرخوة فالشق فيها أفضل وهو أن يحفر في وسطها كالنهر وبين
 الجانبين بالبين أو غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه بالبين أو غيره قال في شرح المذهب ويرفع السقف قليلا بحيث لا يسلم الميت واللحد
 أن يحفر في أسفل حائط القبر الذي (٣٤٠) من جهة القبلة مقدار ما يسع الميت روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص أنه

قال في مرض موته ألهجوا
 لي الحدوا فنبوا على اللين
 نصبا كما صنع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم (ويوضع
 رأسه) أي الميت (عند
 رجل القبر) أي مؤخره
 الذي سيكون عند أسفله
 ورجل الميت (ويصل من
 قبل رأسه برفق) روى أبو
 داود ان عبد الله بن يزيد
 الخطمي الصحابي أدخل
 الحارث القبر من قبل
 رجل القبر وقال هذا من
 السنة قال البيهقي استاده
 صحيح وروى الشافعي
 والبيهقي بإسناد صحيح عن
 ابن عباس أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سل
 من قبل رأسه (ويدخله
 القبر الرجال) وان كان
 امرأة بخلاف النساء
 لضعفهن عن ذلك غالبا
 (وأولاهم) بذلك (الاحق
 بالصلاة) عليه (قلت)
 كما قال الرازي في التشرح

في بناء كالفساق للمعهودة فلا يجوز الا لعنر كاتيهار الارض (قوله وان لزم) الصواب اسقاط الواو فتأمل
 (قوله بيان فائدة الدفن) أي بيان ما أراد ما التارخ من الدفن وقد علم عدم لزوم ينحو التساق فانها قد
 لا تمنع الراحة وينحور دم زاب بلابناء فانه قد لا يمنع السبع فتأمل (قوله ويعمق) هو بالمهمله وقال بعضهم
 بالمججمة أيضا (قوله قامة وبسطة) وهما ثلاثة أذرع ونصف بالذراع المعروف أو أربع ونصف بذراع اليد
 (قوله احفروا) أي وجوباً ومهمته مرة وصل وأوسعوا واندبا وأعماقوا كذلك (قوله وأوصى عمر رضي الله
 عنه) أي ولم ينكر عليه فهو اجماع وذكره بعد الحديث لبيان قدر التعميق (قوله وبينى) الواو بمعنى أي أو على
 انها ما نفعه خلا (قوله أو غيره) أي عالم تسميه النار قاله شيخنا الرملي (قوله ويرفع) أي وجوباً بحيث لا يسلم
 الميت (قوله الرجال) أي هم أولى من النساء لآمره صلى الله عليه وسلم بالطلحة بإدخال ابنته أم كلثوم على
 الاصح مع وجود عمارها كفاطمة نعم يندب أن يلي النساء حملها من محل موتها الى المغسل ومنه الى النعش
 ومنه الى من في القبر وحل الشدا فيه (قوله و ذكر فيه الخ) أي فاشمله محوم كلام المصنف من أولاد الم
 ليس مراداً (قوله من المحارم) أي ويقدم محارم النسب ثم محارم الرضاع ثم محارم المصاهرة (قوله
 فالتحصيان) ويقدم عليهم المسوح ثم المجبوب ثم العنيتن (قوله فأهل الصلاح الخ) وبعدهم الخنثى
 ثم النساء وقيل باستوائهما ويقمن بترتيب الغسل والسيد في أمة لا تغلله كالزوج وغـ برها يقدم على
 الاجانب كعبه ولا حق للوالى مع القريب جزاً وجميع الترتيب المذكور مستحب (قوله الأفقه على الأسن)
 أي مع اتحاد الدرجة لانه مع اختلاف الدرجات لاتعتبر الصفات ومع اتحادها تعتبر فهو بعكس صفات الصلاة
 كما مر وعلى هذا تنزل عبارة المناهج فتأمل وما اقتضاه كلام بعضهم من تقديم الأفقه على الاقرب يخالف
 كلامهم كما يصرح به كلام المصنف والشارح وغيرهما فراجعهم (قوله ثلاثة) أي أو أقل واقتصار الشارح

(قول المتن أن يوسع) هو الزيادة في الطول والعرض والتعميق الزيادة في الغزول وهو من مادة قوله تعالى
 من كل فج عميق وحكي ابن مكي انه يقال للعين أيضاً وأنه قرئ به شاذاً (قول المتن واللحد) يقال لحمت
 وفي اللغة ألحمت وأصله المبلل (قول المتن الأحق بالصلاة) نبه الاسنوى على أن الأفقه هنا مقدم على
 الأسن والاقرب قال فأما تقديمه على الاسن فقد ذكره في شرح المذهب وأما تقديمه على الاقرب فقد ذكره
 صاحب البيان عن النص واتفاق الأصحاب قال ورأيت أيضاً في نص الام ولم يصرح في شرح المذهب
 بهذه المسئلة وانما حكي الاتفاق على تقديم البعيد الفقيه على الأقرب الذي ليس بقفيه ونبه الاسنوى
 على ان الوالى لا يقدم هنا قطعاً وان قدمناه في الصلاة على قول (قوله فعبدها) بحث بعضهم تقديم

(الآن يكون امرأة من زوجة فأولاهم) به (الزوج والله أعلم) ولا حق له في الصلاة ولبه الأحق بهما من المحارم
 الأب ثم الجد ثم الابن ثم الابن ثم الأخ ثم الاخ ثم الم وفي تقديم من بدلى بابو بن علي من بدلى باب الخلف السابق في الصلاة ذكره في
 شرح المذهب وذكر فيه بعد الم المجرم من ذوى الارحام كآبى الام والخال والم للام ويؤخذ عما تقدم في الصلاة ان الاخ للام يلي أبالام فان لم
 يكن أحسن من المحارم فعبدها وهم أحق من بنى الم لانهم كالمحارم في جواز النظر ونحوه على الاصح فان لم يكن لها عيب فالتحصيان الاجانب
 لضعف شوئهم فان لم يكونوا فذوو الارحام الذين لا حرمية لهم كبنى الم فان لم يكونوا فأهل الصلاح من الاجانب قال في شرح المذهب
 ولو استوى اثنان في درجة قدم أفقههم امان كان غيره من نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب والمراد بالأفقه الأعلم بإدخال الميت القبر
 وبقوله الأولى بالصلاة الأولى في الدرجات لافي الصفات أيضاً أي فلا يرد عليه تقديم الأفقه على الاسن (ويكونون وزراً) ثلاثة فاكثر

حسب الخليلي روى ابن حبان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم دفنه على العباس والفضل (ويوضع في اللحد على يمينه) ندبا للقبلة) وجوبا فلودفن مستدبرا أو مستلقيا بنش ووجه القبلة مالم يتغير فان تغير لم ينش ولو وضع على اليسار مستقبل القبلة كره ولم ينش ويقاس بالحد فبإذن كجميعه الشئ ويشمله ما قوله في شرح المذهب ويجب أن يوضع الميت في القبر للقبلة ويستحب أن يوضع على جنبه الايمن (ويستند وجهه الى جداره) أي القبر (وظهره بلبنة ونحوها) حتى لا ينكس ولا يستلقي ويجعل تحت رأسه لبنة أو حجر ويغشى عنقه الايمن اليه أو الى القبر قال في شرح المذهب بان يصح الكفن (٣٤١) عن خدو يوضع على القبر

(ويستفتح اللحد) يفتح الفاه وسكون التاء (بلبن) وطين مثلا حتى لا يدخله تراب (ويحتمون ثلثات حثيات تراب) يسيده جميعا روى ابن ماجه عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم حتى من قبل رأس الميت ثلاثا قال البيهقي اسناده جيد ويستحب أن يقول مع الاولى منها خلفنا كم ومع الثانية وفيها نعبد كم ومع الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى وقوله حثيات من يعني لفة في يحشو (ثم يهال) أي يردم القبر (بالمساحي) اسرعا بتكميل الدفن (ويرفع القبر شيئا فقط) ليعرف فيزار ويحترم وروى ابن حبان عن جابر ان قبره عليه الصلاة والسلام رفع نحو من شبر ولومات مسلم في بلاد الكفار فلا يرفع قبره بل يخفي لثلاثي عرضا له اذا رجع المسلمون (والمصحيح أن نسطحه

على الثلاثة فافوقها الضرورة الجمع في كلام المصنف (قوله دفنه على العباس والفضل) وفي رواية على والفضل وأسامة بن زيد وعبد الرحمن بن عوف ومعهم خامس وفي رواية على والفضل وقم وشقران مولاه صلى الله عليه وسلم ومعهم خامس قال بعضهم وأهل الخامس في الروايتين هو العباس المذكور في الرواية الاولى (قوله للقبلة وجوبا) أي في المسلم وبوجه الكافر لا يجهة كانت نعم يجب استدبار القبلة بكافة عامة بمسك اذا بلغ أو ان نفخ الروح فيه كما قلنا عن شيخنا الرمي لان وجهه الى ظهرها وتدفن بين مقابر المسلمين والكفار (قوله أو مستلقيا بنش) وجوبا وان كان رأسه مرفوعا ورجلاه للقبلة (قوله مالم يتغير) أي ولو بالرائحة (قوله ويستند) أي ندبا (قوله وجهه) ورجلاه (قوله حتى لا ينكس الخ) ولا يجب نبش لو انكس أو استلقي بعد الدفن وكذا الوانها القبرا والتراب عليه كذلك ويجوز نبشه واصلاحه أو تغطيته لئلا يفسد شيخنا الرمي نعم لو انها لم عليه قبل نسوية القبر وقبل طمعه وجب اصلاحه (قوله ويستفتح اللحد) أي ندبا ان لم يصل التراب للمال الى الميت والا وجب ولو بملك غائب ولا يندب الا اذا كان عند الدفن كما قيل (قوله بلبن) أي ندبا لو كان عدد لبنتات خدو صلى الله عليه وسلم نسع لبنتات كافي مسلم (قوله ويحتمون دنا) فالله نولازم له وهو مندوبا يضامن لا يندب الدنوان حصل فيه مشقة ولا الخشوف والتراب ان لم منه نجاسة لم يوطئه مثلا (قوله لفة في يحشو) أي والمصنف جمع بين اللغتين والياء أفصح من الواو كما يشعر به كلام النارج والخشوا لاخذ بالكفين معا قيل أو باحدهما (قوله تراب) وكونه من تراب القبر ومن جهة رأس القبر أو الى (قوله ويستحب أن يقول مع الاولى الخ) ويستحب أن يزيد مع ذلك في الاولى اللهم لقنه عند المسئلة عجنه وفي الثانية اللهم افتح أبواب السماء لروحه وفي الثالثة اللهم جاني الارض عن جشته (فائدة) قراءة انا أنزلناه على شئ من تراب من داخل القبر سبع مرات ووضعه على صدره تحت الكفن أمان من الفتان (قوله بالمساحي) سميت بذلك لانها تمسح الارض وهي جمع مسحة من الحسواي الكشف فيمها زائدة ولا تكون الا من حديد بخلاف الحجر فقهى من خشب (قوله شيئا) أي قدره تقريرا ويرفع القبر فوق شبر مكره (قوله في بلاد الكفار) وكذلك الوخيف نبش له أداة وأخذ كفن (قوله في قبر) أي شق أو لحدا مالا في حدين ولو في قبر واحد جاز انفاقا (قوله لا يجوز) أي لا يباح (قوله فيكون دفن اثنين فيه مكرها) وهو ما مشى عليه شيخ الاسلام وغيره واعتمد بعض مشايخنا واهتمد شيخنا الزبدي

محارم الرضاع والمصاهرة على العبيد (قول المتن للقبلة) لوجعل القبر مبتدأ من قبلى الى بحرى وأضجع على ظهره وأخصاه للقبلة ورفعت رأسه قليلا كما يفعل في المنحضر هل يجوز ذلك أو يحرم لم أرى من تعرض له والظاهر التحريم (قول المتن ويحتمون دنا الخ) عبارة الكفاية يستحب ذلك لكل من حضر الدفن وهو شامل للقريب والبعيد وعبارة الشافعي لمن على شفير القبر (قوله من يعني الخ) أي فالمصنف رحمه الله كانه أشار الى اللغتين حيث قال يحشو وقال حثيات (قوله بالمساحي) سميت بذلك لانها تمسح الارض

أولى من تسنيمه) كما فصل بقبره صلى الله عليه وسلم وقبرى صاحبيه روى أبو داود باسناد صحيح عن اناس من بني بكراته وأما كذلك والثاني تسنيمه أولى لان التسطيع صار شعارا للروافض فيترك مخالفة لهم وصيانة للبيت وأهلهم من الاتهام بالبدعة ودفع بان السنة لا تترك لموافقة أهل البدع فيها (ولا يمدفن اثنان في قبر) قال في شرح المذهب هي عبارة الاكثرين وصرح السرخسي بأنه لا يجوز صرح جماعة بأنه يستحب أن لا يمدفن اثنان في قبر وهذا يصدق بقوله في الروضة كاصلا يستحب في حال الاختيار أن يمدفن كل ميت في قبر

أي فيكون دفن اثنين فيه مكرها (الضرورة) كان كثر الموتى لو باء أو غيره وعسر افراد كل واحد بقبر (فيقدم) في دفن اثنين (أفضلها) إلى جدار اللحد وروى البخاري عن جابر انه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحدى ثوب واحد ثم يقول أيهم أكثر أخذ القرآن فإذا أشير إلى أحدهما قدم في اللحد ويقدم الاب على الابن وإن كان الابن أفضل منه لحرمه الابوة وكذا تقدم الام على البنت ويقدم الرجل على الصبي ولا يجمع (٣٤٣) بين الرجل والمرأة الا عندنا كد الضرورة ويجعل بينهما حاجر من تراب

وشيعنا الرمي أنه حرام ولومع اتحاد الجنس أو المجرمية أو الصغر فلو دفن لم ينش (قوله جدار اللحد) أي من جهة القبلة (قوله في ثوب واحد) أي كل واحد طرف منه لكونه لو قطع لم يسعهما وذلك لفقد الثياب الفاضلة عن الكفاية فهو عنقر في الجمع أيضا (قوله على البنت) فالتعني تقدم على أمه كابنها الذكر والوجه الخالق الخنثى بالانثى لتحقق الاصلية دون الذكر وقدم الصبي على الخنثى والخنثى والذكر على المرأة وهذا قبل وضع المفضول في اللحد ولو على شفير القبر والا فلا ينحى عن مكانه لانه انزراء ويقدم في الكافرين أخفهما كفرا أو عصيانا (قوله ويجعل بينهما حاجر) ندبا ان لم يكن مس والواجب (قوله ولا يجلس على القبر) أي على ما حاذى الميت منه وكذا ما بعده وكل ذلك في قبر المسلم ولو مهدرا أو بعد انقراسه وإن جاز الدفن حينئذ عليه الحاجة فيه بخلاف الكافر ولو مر ندبا لعدم احترامه فلا يكره فيه شيء مما ذكر نعم ينبغي تركه في الدمي دفعا لا ذى الاحتيا منهم لكن يكره المكث في مقابرهم (قوله ولا يوطأ) خرج به المشي بين القبور ولو بالنعل وبالحاجة فلا يكره نعم يحرم ان حصل تنجيس كسبوشة مع المشي حافيا مع رطوبة أحد الجانبين ويحرم البول والتغوط على القبر ويكره الزرع في المقبرة (قوله بان لا يصل الخ) تخصيص الحاجة بالوطء ليس قيدا (قوله أي ينبغي له ذلك) أي يندب نعم ان كان بعده عنه في الحياة تخوف كالتظلم لم يعتبر ولو أوصى بقبر يملن كان بعيدا طلب قبره منه (قوله والتعزية سنة) ولو في الحيوان غير الآدمي أو في مال من كل ما يزرع على المصاب ويدعو بما يناسب وتعزية الشابة لا جنسي حرام ابتداء وردا ويكره له ابتداء وردا كالسلام ويكره تعزية تارك صلاة ومحارب ومبتدع ومردوح في ولو بمسلم وعكسه لا تعزية بمسلم بذمي وعكسه فلا يكره بل مندوبة ان رجي اسلامه (قوله ثلاثة أيام) أي من الموت على المعتمد لعالم حاضر بلا عنبر برخص في ترك الجماعة والا فابتداء أو هامن علمه أو قدومه من غيبته أو زوال عنده ومحصل التعزية بكتابت أو رسالتا ونحو ذلك (قوله تقريرا) فيغفر له زيادة نحو نصف يوم كما قاله بعض مشايخنا (قوله وبعد الدفن الخ) مرجوح كاعلم ما تقدم ويمكن حل كلامه ليوافق المعتمد على جعل الجار في قوله بثلاثة أيام متعلقا بقوله وقت التعزية فتأمل (قوله ومعناها) أي شرعا أو مألوفة فهي التبر والتسلي وما ذكره الشارح في تعزية المسلم بالمسلم ويقاس به غيره (قوله احدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم) والصحيح أنها زينب (قوله أعظم) هو أفصح من عظم خلافا للتعلم

(قوله فيكون دفن اثنين الخ) انظر ماوجه ترك الكراهة على ما سلف (قوله كان يجمع الخ) الحامل على ذلك أمران كل منهما لو انفرد كان كافيا في الكراهة كثرة الموتى والحاجة إلى التكفين اثنين في الثوب الواحد لفقد الثياب الفاضلة عن الكفاية (قول المتن قبل دفنه وبعده) المعنى ما قبله وأما بعده (قول المتن ثلاثة أيام) أخذ من مدة الاحداد على غير الزوج (قوله ومعناها) أي اصطلاحا وأما معناها لغة فهو التسلية وقوله الامر بالصبر أي على العزيز المفقود (قول المتن أعظم الله أجرك) قال الاسنوي هو أفصح من عظم خلافا للتعلم حيث عكس قال والعزاء يعني من قوله وأحسن عزاءك

أيام) تقرى بالفتنة بعد ما الآن يكون المعزى والمعزى غائبا وفي شرح المذهب قال أصحابنا وقت التعزية من حين الموت التسلية إلى الدفن وبعد الدفن بثلاثة أيام ونكره بعد الثلاثة أي لتجديد الحزن بها المصاب بعد سكون قلبه بالثلاثة غالبا ومعناها الامر بالصبر والحل عليه بوعد الاجر والتحذير من الوزر بالجزع والدعاء للميت بالمغفرة وللمصاب بحجر المصيبة روى الشيخان عن اسامة بن زيد قال أرسلت احدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم تدعو وتخبره ان ابناها في الموت فقال للرسول ارجع اليها فخيرها ان الله تعالى ما أخذوها ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فرفا لتصبر ولتحسب (ويعزى المسلم بالمسلم) أي يقال في تعزيتيه (أعظم الله أجرك) أي جعله عظيما

وكذا بين الرجلين والمرأتين على الصحيح في الروضة وفي كلام الرافعي إشارة إليه (ولا يجلس على القبر) ولا يشك عليه (ولا يوطأ) أي يكره ذلك الحاجة بان لا يصل إلى قبر ميتة الا بوطئه قال في الروضة وكذا يكره الاستناد اليه قال صلى الله عليه وسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصالوا بها وروى الترمذي عن جابر بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يوطأ القبر وقال حسن صحيح وسيأتي بطوله في التخصيص (ويقرب زائر) منه (كقربة منه) في زيارته (حيا) أي ينبغي له ذلك كما عبر به في الروضة وأصلها وسيأتي ندب زيارة القبور للرجال (والتعزية سنة قبل دفنه وبعده) أي هما سواء في أصل السنية وتأخيرها أحسن لا اشتغال أهل الميت بتجهيزه قال في الروضة الآن يرى من أهل الميت جزعا شديدا فيختار تقديمها ليصبرهم (ثلاثة

(وأحسن عزاءك) بالمأى جملة حسنا (وغفريتك) المسلم (بالكافر أعظم الله أجرك وصبرك) وفي الروضة كاملها وأخلف عليك (والكافر بالمسلم غفر الله ليعتك وأحسن عزاءك) ويجوز للمسلم ان (٣٤٣) يعزى الذي بقريه الذي يقول

أخلف الله عليك ولا نقص
عدوك وهذا الثاني لتكثر
الجزية للمسلمين قال
في شرح المهذب وهو مشكل
لانه دعاء ببقاء الكافر
ودوام كفره فالتخاتر كه
(ويجوز البكاء عليه) أى
الميت (قبل الموت وبعده)
وهو قبله أولى قال فى
شرح المهذب وبعده
خلاف الاول وقبل مكرهه
روى الشيخان عن أنس
قال دخلنا على رسول الله
صلى الله عليه وسلم وإبراهيم
ولده يجود بنفسه فجعلت
عيناه تدرقان أى يسبل
دعتهما وروى البخارى
عن أنس قال شهدنا دفن
بنت لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فرأيت عينيه
تدمعان وهو جالس على
القبر وروى مسلم عن أبى
هريرة أنه عليه الصلاة
والسلام زار قبر أمه فبكى
وأبكى من حوله وروى
مالك فى الموطأ والشافعى
وأحمد فى مسنده وأبو داود
والنسائى وغيرهم بإسناد
صحيحة كما قاله فى شرح
المهذب حديث فاذا وجبت
فلا تبكين بكاء كىة قالوا وما
الوجوب يا رسول الله قال
الموت استدله من قال
بالكراهة وقال الجمهور

(قوله جملة حسنا) أى بالصبر عليه (قوله وصبرك) وفى معناه أحسن الله عزاءك (قوله ويجوز)
بل يندب لنحو جار وقريب (قوله أخلف الخ) هذا فيمن يوجد بدله كالولد والا كالأب يقال
خلف بلاهزم أى صار الله تعالى خليفة عليك (قوله نقص) هو مخفف ويجوز فى عددك رفعه فاعلا
ونصبه مفعولا (قوله فالتخاتر تركه) مرجوح وجوابه علم بما قبله (فرع) قد عزى الخضر صلى الله
عليه وسلم أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته بقوله ان فى الله عزاء من كل مصيبة وخلفا
من كل هالك ودركا من كل فائت فبالله فتقوا واية فارجوا فان المصاب من حرم الثواب (فائدة)
الخضر نبى حى الى آخر الدهر عند جاهل العلماء واسمه بران بن ملكان بن قلع بن ارغند بن سام بن نوح
وقيل الياس حى أيضا واقف بخراسان عنده ياجوج (قوله البكاء) هو بالقصر ما كان بلا رفع
صوت ولومع دمع عين وحن قلب ولا خلاف فى اباحتها وبالله ما كان برفع الصوت وهو محل الكراهة
وغيرها ولا يحرم مطلقا عند شيخنا الرملى وقال شيخنا الزبائى بحرمته كافى اذ كان النوى (تنبيه)
ان كان البكاء على الميت تخوف عليه من هول يوم القيامة ونحوه فلا بأس به وألحبه ورقة كطفل فكذلك
لكن الصبر أجل وأصلاح وبركة وشجاعة وقد نحو علم فندوب أولف قد صلح وير قيام بمصلحة فسكره
أولهم تسليم للقضاء وعدم الرضا به حرام (قوله أولى) أى بغير حصة المختصر (قوله تدرقان) هو بالتدال
المجتمعة من باب ضرب ارسال الديموع بلا بكاء (قوله ويجوز التندب) ولو بغير بكاء وهو صغيرة كبقية
المحرمات الآتية وليس منه ما نقل عن فاطمة الزهراء رضى الله عنها أنها قالت يوم موت أبيها صلى الله عليه
وسلم بأبائه أجبر بادعائهم بأبائه جنة الفردوس وأوامها أبائه الى جبريل نزعاه (قوله بتعديد) الباء زائدة لان
التعديد هو التندب مع قرينة تأسف ويحرم رفع الصوت بالتندب ولو بغير بكاء (قوله وضرب الخ) المعروف
بالطم وكذا التضمخ بنحو رماطون وصنغ بسواد فى ملبوس وفعل كل ما ينافى الاتقياد والاستسلام
لقضاء الله وقدره (فرع) لا بأس بالزنا بالقصائد كقول السيدة فاطمة بنت النبی صلى الله عليه وسلم
ماذا على من شتم زبنة أحمد أن لا يتم مدى الزمان غواليا
صبت على مصائب لو أنها صبت على الايام عدن لياليا

ومحل ذلك ما لم تشتمل على تعجيد حزن أو تأسف أو مجاوزة حد أو تبرم أو كثرة منها ولا يعذب الميت الا بما
التسليه وعلم من ذلك تقديم الدعاء للحى انتهى أقول قد اشتمل هذا على الامر بالصبر والحمل عليه
بوعده الاجر والدعاء للحى بغير المصيبة (قول المتن وأحسن عزاءك) فى ذكر هذا هناك دون المسئلة
قبلها اشعار بان معناه تعلق بالميت أيضا فليست أمله (قوله تدرقان) من ذرف يذرف ذرفا كضرب
يضرب ضربا (قوله من قال بالكراهة) قال الاسنوى محل الخلاف البكاء الاختيارى قال والبكاء بالقصر
الصعب وبالمرفع الصوت قال وكلام المصنف محتمل الامر بن انتهى قلت لكن صرح النوى فى اذكاره
بتحريم رفع الصوت بالبكاء (قول المتن بتعديد) قال الاسنوى لا معنى للباء لانه نفس التعديد ونه على
ان المراد التعداد مع البكاء كما قيده فى شرح المهذب قال الاسنوى لئلا يدخل المادح والمؤرخ قال ويحرم
أيضا البكاء اذا انضم الى التندب كعكسه والشامئان جمع شمال بكسر الشين وهو ما انصف به الشخص من
الطباع كالكرم ونحوه انتهى وما حوله من التقييد بالبكاء بعيد وقوله يدخل الخ عليه منع ظاهر فان المادح
والمؤرخ لاندبة فى وصفهما والمحرم هاهو التندب ولها صيغ مخصوصة والوجه فيها التحريم مطافا لعموم
النهى عن دعوى الجاهلية والله أعلم (قول المتن بضرب المصدر الخ) ألحق بذلك النوى فى الاذكار

المراد ان الاولى تركه ذكره فى شرح المهذب (ويحرم التندب بتعديد شمله) نحووا كفاه واجبلاء (والنوح) وهو رفع الصوت بالتندب
(والجرح بضرب الصدر ونحوه) كشق الثوب ونشر الشعر وضرب الخد قال صلى الله عليه وسلم ليس منا من ضرب الخدود وشق

الجواب بدعا دعوى الجاهل غير رواه الشيخان وفردوا في سلم في كتب الجهاد بلفظ أو بدل الواو وقال صلى الله عليه وسلم النكحة اذا لم تقب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سمر بال من قطران ودرع من جرب رواه مسلم والسر بال القميص كالدرع والقطران بكسر الطاء وسكونها دهن شجر يطل به الابل الحرب ويسرج به وهو ابلغ في اشتعال النار في النافحة (قلت هذه مسائل منثورة) متعلقة بالباب (يبادر بقضاء دين الميت) تنفيذ (وصيته) (٣٤٤) كاذ كره الافرغ في الشرح تجبيل للخبر وروى الترمذي وغيره وحسنه حديث

أوصى به من ذلك والله أعلم (قوله قلت هذه مسائل منثورة) أى متفرقة تشبه بانفراد الدرر أو الجواهر (قوله يبادر) أى يندب في الدين والوصية ان لم يكن طلب والا فوجوباً وقدمه المصنف على ما بعده اهتماماً بقضائه (قوله محبوسة) أى ان قصر في وفاته حال حياته ولم يخاف وفاء وليس نيباً ومنه رهن درعه صلى الله عليه وسلم مع أن الصحيح أنه افكه قبل موته كما يأتي وينبى لوليه اذا لم يتيسر وقاؤه حالاً أن يسأل غرماءه قبل غسله أن يحتالوا به عليه ويلزمهم اجابته وبها تبرأ ذمة الميت ويندب أن يحلوه لغيره حقيقة لانها حواله بحجازية قال ابن حجر والاجنبي كالولي فيأخذ كره قال شيخنا الا في لزوم الاجابة (قوله ويكره فنى الموت الخ) ولا يكره تمنية لغير ضرر ولا تمنية لغير ضرر أخرى كتمنى الشهادة في سبيل الله تعالى ولا كان شريف نحو مكة المشرفة بل قال الاذرعى بالنسبة في المكان المذكور (قوله وفي شرح المذهب) هو تفسير للمراد من الضرر في كلام المصنف (قوله فليقل) أى مع الكراهة الحقيقية كما قاله شيخنا وذكر ما لا يباحى المدة بخلاف اذا (قوله لا يكره) بل نقل عن المصنف ندمه (قوله الاوضع له دواء) زاد في رواية جهله من جهله وعلمه من علمه وانما لم يجب كذا كل الميتة لاضطرار عدم القطع بنفعه وقذفه النبي صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز وان كان الافضل لقوى التوكل تركه كعكسه بل يكره تركه وقال الاسنوى يحرم تركه في نحو جرح يظن فيه التلف كالقصود يجوز اعتنا بقول الكافر في الطب ما لم يخالف الشرع (قوله لا تتركه هو الخ) ليس في الدليل مطابقة للدلول لان الطعام والشراب في غير التدادى الا ان يقال انهما يعان ما فيه الدواء أو انه لا فارق بين التدادى وغيره في طلب الترك (قوله ضعيف) أى فلا يدل على الحرمة بل ولا على الكراهة وانما دليلها التشويش (قوله ويجوز) أى ويندب في نحو صالح ومحل ذلك ما لم تكن نية كروية وقبيل محل السجود أولى من غيره وكونه بلا حائل (قوله وغيرها) كاستغفارهم له وبراءة ذمته والترحم عليه

المبالغة في رفع الصوت مع البكاء فقال انه حرام انتهى وسبب تحريم ذلك وحكمته أنه يشبه من المظالم والذي وقع عدل من الله سبحانه وتعالى ولا يعذب الميت بشئ من ذلك الا اذا أوصى به (قول المتن يبادر الخ) قال الاصحاب فان لم يكن في الترك جنس الدين سأل ولله الفراء أن يحلوه ويحتالوا به عليه انتهى وفيه اشعار بأن هذه الحواله غير ملزمة للضرورة وذكر الموردي الكلام على موت النبي صلى الله عليه وسلم ودرعه موهنة عند يهودى ان محل كون نفس المؤمن موهنة بدينه اذا لم يكن تركه (قوله تجبيل للخبر) أى لبيت وللوصى (قوله به) الضمير فيه راجع لقوله لا يكره (قوله وهو ظاهر الخ) وقع للتدوى رحمة الله في أجوبة مسائل سئل عنها التصريح بالاستحباب وان بعضهم نقل ذلك عن النص (قوله تدادوا) هذا الحديث صريح في الطلب بخلاف الاول (قوله فهو فضيلة) زاد الاسنوى عقب هذا وقيل اذا كان به جرح يخاف منه التلف وجب حكاها المتولى انتهى (قول المتن ويجوز) صرح الروايات بالاستحباب وقال السبكي ينبى أن يندب لهم ويجوز لغيرهم (قول المتن وغيرها) أى كاستغفارهم له وبراءة ذمته

الاوضع له دواء غير اهرم قال في شرح المذهب فان ترك التدادى نوكل فهو فضيلة (ويكره اكرهه) أى المريض (عليه) أى (قوله التدادى وفي الروضة على تناول الدواء أى لما في ذلك من التشويش عليه وقال في شرح المذهب حديث لا تتركه هو امراضاً كم على الطعام والشراب فان الله يطعمهم ويسقيهم ضعيف ضعيف البيهقي وغيره وادعى الترمذي أنه حسن (ويجوز لاهل الميت ونحوهم) وفي الروضة وشرح المذهب وأصدقائه بدل ونحوهم (تقبيل وجهه) روى أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون بعد موته ومحبة الترمذي وغيره وروى البخارى عن عائشة أن أبا بكر رضى الله عنه قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بضمونه (ولا بأس بالاعلام بونه للصلاة) عليه (وقبرها

نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه قال المصنف المراد بالنفس الروح ومعلقة بحبوسة عن مقامها الكريم (ويكره طلب الموت لغير نزل به) كذا في الروضة وفي شرح المهذب لضرر في دينه أو ضيق في دينه ونحو ذلك قال صلى الله عليه وسلم لا يجنين أحدكم الموت لضرر أصابه فان كان لا بد فاعلا فليقل اللهم احبى ما كانت الحياة خبراى وتوفى اذا كانت الوفاة خبراى رواه الشيخان (الاقتنة دين) أى لا يكره تخوف فتنة في دينه كما فصح به في شرح المذهب وقال ذكره البغوى وآخرون وهو ظاهر مفهوم من الحديث المذكور وهو بمعنى قول الروضة لا بأس (وبين التدادى) كما ذكره الافرغى قال صلى الله عليه وسلم ما نزل الله داه الا أنزل له شفاء رواه البخارى وصحح الترمذي وغيره أن الاعراب قالوا يا رسول الله تتدادى فقال تدادوا فان الله لم يضع داء الاوضع له دواء غير اهرم

ذ كره في الروضة وصح في شرح المذهب أنه مستحب (بخلاف نهي الجاهلية) فإنه يكره كقوله في الروضة وشرح المذهب وهو النداء بموت الشخص وذ كره ما قرره ومفاخره مروي البخاري عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال في الإنسان كان يقم المسجد أو يكسبه فمات فدفن ليلاً فلا كنتم أذ تخوف به وفي رواية ما منعكم أن تعلموه وفي روي الترمذي عن حذيفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن النهي وقال حديث حسن ومراده نهي الجاهلية لا مجرد الاعلام بالموت وهو يسكون العين وبكسر هاء مع تشديد الباء مصدر نعاء ينعيه (ولا ينظر الفاسل من بدنه الا قدر الحاجة من غير العورة) بان ير يد معرفة المغسول من غيره أي يكره نظر الزائد على ذلك ويحرم نظر العورة أي ما بين السرة والركبة كذا في الروضة وأصلها وفي شرح المذهب ان الاول خلاف (٣٤٥) الاول وقيل مكروه وان المعصية كالنظر وان نظر المعين فيه مكروه وفي الروضة وأصلها لا ينظر العين الا للضرورة (ومن تغرغسه) كأن احترق ولو غسل تنهرت (يم) ولا يغسل محافظة على جنته لتدفن بمحاذ كره الرافي قال ولو كان عليه فروج وخيف من غسله تسارع البلاء اليه بعد الدفن غسل ولا مبالاة بما يكون بعده فالكل صائر الى البلاء (ويغسل الجنب والخنض الميت بلا كراهة) ذكره في الروضة قال في شرح

(قوله مستحب) أي ان كان لكثرة المصلين (قوله فانه يكره) أي ان لم يشتمل على النذب كما مر وتقدم ما في المراتي (قوله وهو النداء بموت الشخص وذ كره ما قرره ومفاخره) هذا صريح في أن النهي اسم للمجموع ما ذكره وقال العلامة البرلسي انه اسم للاول فقط وضم ما بعده اليه انما هو على عادة العرب وأمل الشارح انما فسر به ما ذكره لاجل الحكم عليه بأنه مكروه اذا الاول لا كراهة فيه كما ذكره بعده (قوله أذ تموتوني) بالمد أي أعلمتموني (قوله يكره) هو المعتمد (قوله ويحرم) أي في غير صغير لا يشتهى وغير الزوجين ولا يحرم فيهما ولا في غيرهما للضرورة (قوله وان المس كالنظر) هو المعتمد فلا يحرم في الزوجين بل يكره ولو لمع الشهوة وقال السباطي يحرم مع الشهوة فيهما وكلام الخطيب يوافقه (قوله يم) ولا تجب نيته كالغسل والوضوء (قوله وكرههما الحسن) والمراد به في هذا وما بعده الحسن البصري (قوله وليكن الفاسل أمينا) وكذا نعيته ومعنى ينبغي يستحب ويحرم على الامام نصب غير أمين وتفويضه ويكره للقرى تفويضه لفاسق (قوله فان غسله فاسق أجزاء) ولو أخبر أنه غسله كفى ولا ينبغي أن يقول انه غسل لان الاول اخبار عن فعل نفسه (قوله ان يتحدث به) أي ندبان لم يخف وقوع الناس في بدعته والاوجب (قوله وهذا البحث الخ) صريح كلامه كالمخرج رجوع الاستفتاء للثاني قال شديخنا والوجه رجوعه للاول أيضا ليخرج ما لو كان موصوفا بالخبر ورأى عليه بعض علامات أهل البدعة فيسب عنه مذ كره (قوله أفرع) قال شيخنا رجوعه بالو على يد قاض رفع اليه الأمر (قوله وهو المرأة) ومثلها الرجل والخنثى في المعصفر

(قوله انه مستحب) عبارة الاسنوي بل يستحب ذلك بالنداء ونحوه كقوله في شرح المذهب في الكلام على الصلاة اه وفي شرح المذهب أيضا وانما يكره ذكر المفاخر والمآثر وهي نهي الجاهلية (قول المتن نهي الجاهلية) اعلم أن النهي هو الاخبار بالموت وكانت الجاهلية اذا مات فيهم كبير يعثوروا كبا الى القبائل ينادى بموته ذكرا الما فيه من المناقب والمفاخر (قوله ومراده نهي الجاهلية) ففي الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام نهي النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج الى المصلى فصلى عليه (قوله مع تشديد الباء) متعلق بقوله وبكسر هاء (قول المتن ومن تغرغسه الخ) لو لم يفقد الماء ثم وجد الماء بعد الصلاة عليه قيل دفنه وجب غسله دون إعادة الصلاة قاله السرخسي (قوله وقع الموقع) نعم المتجه كما قال الاسنوي عدم الاكتفاء باخباره في انه غسله (قول المتن حرم الخ) في صحيح مسلم من ستره لم يستره الله في الدنيا والآخرة وورد كفوا عن مساوئهم يعني الموتى وضعه بعضهم ومحمده الحاكم وابن حبان (قول المتن والكافر أحق) قال الله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (قوله وهو المرأة) أما الرجل فهو مكروه في حقه

(٤٤) - (قليوبى وعمره) - أول) في شرح المذهب كالروضة وقال فيه فان غسله فاسق وقع الموقع (فان رأى خبرا ذكره) استحبها بكقوله في الروضة (أو غيره حرم ذكره الاصلحة) كذا في الروضة وفي شرح المذهب ان الجهور أطلقوا وان صاحب البيان قال لو كان الميت مبتدعا مظهر البدعة ورأى الفاسل فيه ما يكره فالتدنى يقتضيه القياس أن يتحدث به في الناس زجرا عن بدعته وان ما قاله متعين لا عدول عنه وان كلام الاصحاب خرج على الغالب انتهى وهذا البحث هو مراده بقوله الاصلحة (ولو تنازع اخوان أو زوجتان) في الغسل ولا مرجح لاحدهما (أفرع) بينهما ماقطع للنازع والمسئلة الثانية في الروضة (والكافر أحق بقرية الكافر) من قريبه المسلم في غسله كذا في الروضة وأصلها ومثله التكفين والدفن (ويكره الكفن المعصفر) والمزغفر لمن لا يكرهه في الحياة وهو المرأة لما فيه من الزينة وقد صرح في الروضة وشرح المذهب بالمرأة والمزغفر أيضا

(و) **تكره** (المقالة فيه) أي في الكفن بارئعا في الفن ويستحب تحسينه في البياض والنظافة وسبوغه وكثافته ذكر ذلك كله في الروضة وشرح المذهب قال صلى الله عليه وسلم لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب سلبا مريعا رواه أبو داود وأحمد حسن كما قاله في شرح المذهب وقال صلى الله عليه وسلم إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفننه رواه مسلم (والمفسول) بأن لبس (أولى من الجديد) كما ذكره في الروضة وشرح المذهب لأنه لصديد والحي أحق بالجد يد كما قاله أبو بكر رضي الله عنه رواه البخاري (والصبي كبالغ في تكفينه بأثواب) فيستحب تكفينه بثلاثة كما قاله في الروضة وشرح المذهب (والحنوط) أي ذره كما تقدم (مستحب وقيل واجب) كالكفن وعبر الرافعي بالتحنيط (ولا يحمل الجنائز إلا الرجال وإن كانت أنثى) لضعف (٣٤٦) النساء عن حملها (ويحرم حملها على هيئة مصرية) كحملها في غرارة (وهيئة

يخاف منها سقوطها) ذكر المثلثين الرافعي قال في شرح المذهب وبحمل الميت على سرير أو لوح أو يحمل وأي نئى حل عليه أجزأ فإن خيف تغيره وانفجاره قبل ان يهيأه ما يحمل عليه فلا بأس أن يحمل على الأيدي والرقاب حتى يوصل إلى القبر (ويستحب للمرأة ما يسترها كتابوت) وفي الروضة كالخيمة والقبة قال في شرح المذهب على سرير وفيه عز والتعبير بالخيمة لصاحب البيان والقبة لصاحب الحاوى وبالمكبة وانها تغطي بثوب للشيخ تصير المقدسي واتهم استدلوها بقصة جنازة زينب أم المؤمنين رضي الله عنها وإن البيهقي روى ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت ان يتخذ لها ذلك ففعلوه وهي قبل زينب

ويحرم عليه ما الزعفر كان في حال الحياة وقدم (قوله وتكره المقالة في الكفن) بل تحرم من التكره في الورثة محجور قاله الأذري (قوله وكشافته) أي صفافته والقطن أولى من غيره (قوله فليحسن كفننه) وفي رواية حسنوا الكفن موتاكم فاتهم يتزاورون بها في قبورهم (قوله بثلاثة) يقتضى أن كلام المصنف في القبر كإخدا من قوله كبالغ والصديقه والحنفى في خمسة كما مر (قوله بالتحنيط) وهو المناسب لقوله مستحب (قوله ولا يحمل الخ) أي ندبا في فكره لغبرهم مع وجودهم والواجب عليهم وتقديم ما يندب لهم (قوله كتابوت) وهو في اللغة ستر بالميت والمراد به القبة والخيمة والمكبة المذكورات والمكبة هي المعروفة الآن (قوله زينب أم المؤمنين) أي لابنته صلى الله عليه وسلم كآثرهما الاسنوى (قوله ففعلوه) وهو أول نعش غطي في الاسلام وأول من فعله ذلك بنته فاطمة بأمر زينب وزوجته صلى الله عليه وسلم المد كورة لانها رأتها بالحشة ثم فعلت بزوجته المد كورة مثله وصورته ما بعد في بلاد الريف عند العوام من كونه ثوبا على جريد (قوله وروى الترمذي الخ) أقاد به أن الانصراف بعد الدفن لا بعد الصلاة كما يفهمه الحديث الأول (قوله ولا بأس) فهو مباح وعليه حل الامر في الحديث (قوله بتشديد المثناة) لانه التابع لا بأسكانها الموهوم أن التابع غيره بأسره مثلا (قوله قريبه الكافر) وكالقريب الزوج والجار والمصدق والولي والعبود بيرة قبره كذلك وخرج غيرهم من الاجاب فيحرم ما فيه من التعظيم وبذلك فارق جواز بيرة قبورهم أي مع حيائهم وقيل حرام فيهما وانما يعلم نعمه الشارح المعصر للرجل والمرأة لانه جعل مراد المتن بيان الكراهة الحاصلة بسبب الموت (قوله بان لبس) قصة أبي بكر تدل على ذلك حيث أوصى أن يكفن في ثوبه الخلق وزيادة نوبين (قوله كما قاله) مرجع الضمير قوله لانه لصديد الخ (قول المتن مستحب) أي كان الفلاس تجب له الكسوة دون الطيب (قوله كحملها في غرارة) وكذا حل الكبير على الأبدى والكنف من غير نعش ووضع النعش بالارض وجوه الخبال ونحو ذلك (قول المتن كتابوت) قال الاسنوى هو سرير فوقه قبة أو خيمة ونحو ذلك قال وأول من فعله زينب زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت قد رأتها في الحبشة لما هاجرت وأوصت به يعني إلى أختها أم حبيبة رضي الله عنهما انتهى وقول الشارح الآتي وهي قبل زينب فيعبر عنه على الاسنوى في قوله وأول من فعله زينب (قوله على السرير) متعلق بكل من قوله كالخيمة والقبة (قوله أي لها) أي للمرأة (قوله وغير ذلك) كان المراد به نفس السرير أو ارتفاعه (قوله روى أبو داود الخ) قال الاسنوى ليس فيه دليل لطلق القرابة لان عليا رضي الله عنه كان يجب عليه ذلك كما يجب عليه القيام بموته في حال الحياة ونبيه على انه يجوز أيضا بيرة قبره كما قاله في شرح المذهب نقلا عن

الاكثرين

بسنين كثيرة فقوله كتابوت أي لما فاته مشتمل في العادة على ما هو كالقبة وعلى نقطيته بستارة وغير ذلك

(ولا يكره الركوب في الرجوع منها) هو بمعنى قوله في الروضة وشرح المذهب لا بأس به روى مسلم عن جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابن الدحداح وحين انصرف أتى بفرس معرورى فركبه وفي رواية له بفرس عري قال المصنف هو بمعنى الأول وهو بفتح الراء الثانية منونة انتهى وفي الصحاح اعرورت الفرس ركبته عريا وفس عري ليس عليه سرج وروى الترمذي عن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم تبع جنازة ابن الدحداح ماشيا ورجع على فرس وقال حديث حسن والدحداح مجهلات وفتح الدال (ولا بأس بالتابع المسلم) بتشديد المثناة (جنازة قريبه الكافر) هو معنى قوله في الروضة وشرح المذهب عن اصحاب لا يكره روى أبو داود وغيره عن علي رضي الله عنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت ان عمك الضال قد مات فقال اذهب فواره قال في شرح المذهب اسناده ضعيف وقال

غيره حسن (ويكره اللفظ في الجنائزة) وهبارة الروضة في المني معها والحديث في أمور الدنيا بل المستحب الفكر في الموت وما بعده وفناء الدنيا ونحو ذلك وفي شرح المذهب عن قيس بن عباد بضم العين وتخفيف الموحدة ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يكرهون رفع الصوت عند الجنائز وعن الحسن انهم كانوا يستحبون خفض الصوت عندها (واتباعها) يسكون (٣٤٧) الشئنا (بنار) قال في الروضة

في حجره أو غيرها وفي شرح المذهب بكره البخور في الحجر بن يدها الى القبر وعنده حال الدفن لانه يتفأل بذلك قال السوء وفي سنن أبي داود مرفوعا لا تتبع الجنائزة بصوت ولا نار لكن فيه مجهولان وروى البيهقي عن أبي موسى انه وصي لا تتبعوني بمارخة ولا بحجرة ولا بتجملوا بيني وبين الارض شيئا وروى مسلم في كتاب الايمان بكسر الهمزة عن عمرو بن العاص قال اذا أُنئت فلا تصعجني نار ولا نائحة (ولو اختلط مسلمون بكفار) كان انهدم عليهم سقف ولم تجمروا (وجب) للخروج عن الواجب (غسل الجميع) والصلاة عليهم (فان شاء صلى على الجميع) دفعة (بقصد المسلمين) منهم (وهو الافضل والمنصوص) أو على واحد فواحد ناويا الصلاة عليه ان كان مسلما ويقول اللهم اغفر له ان كان مسلما) وافتقر التردد في النية للضرورة وقوله وهو الافضل والمنصوص زاده في الروضة على الرافي وقال

الكرهه لما فيها من الاتعاض وقال ابن حجر بالحرمة فيها أيضا وضعف (قوله) ويكره اللفظ) هو يسكون التين المحببة وقتلها الاصوات المرتفعة ويقال فيه لفاظ بوزن كتاب وسواء كان بالقراءة أو بالكر أو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال شيخنا الرمي ويندب القراءة والذكر مر (قوله بنار) أي الحاجة كمرأج وشمعة لمنى أو دفن ليل أو التبخير لبحور رائحة كريهة وقد مر ندب التبخير عنده من أول موته الى دفنه (قوله ولم تجمروا) ليس الجمع في هذا وما قبله قيذا قال بعض مشايخنا ويكره بالاجتهاد فراجع (قوله للخروج عن الواجب) أي مع جواز ضده فلا معارضة فيه ولا معارضة في الصلاة أيضا (قوله غسل الجميع) وما يجب من ثمن الماء وغيره من مؤن التجهيز من كفن وحمل ودفن في تركه كل وان لم يكن واجبا في الكافر للضرورة فان لم يكن تركه فعلى من عليه نفقته ثم على بيت المال ثم على أغنياء المسلمين كما مر وفي ابن حجر أنه لا بد من فرقة وأنه يغتفر التفاوت للضرورة أيضا فراجع فان فيه نظرا ظاهرا (قوله اغفر له ان كان مسلما) فيه نظرا لان الدعاء للكافر بالمغفرة جائز الا ان كان على طريقة المصنف كما تقدم أو يقال ان العموم يشمل ذنب الكفر وهو غير جائز (قوله واختلط الشهداء الخ) نعم هنا يجوز الدعاء بالمغفرة للجميع ويدفنون في مقابر المسلمين ويدفن غيرهم بين مقابر المسلمين والكفار ويلحق بهم من شك في كفره واسلامه كنعراض بينتين مثلا ويصلى عليه بالكيفية الثانية (قوله باختلط الكفار) أي من حيث وجوب غسل كل والصلاة عليه والافضل الشهيد حرام كالصلاة عليه وقدم وجوب الغسل على حرمة نظرا الى أن الاصل في الميت المسلم وجوب الغسل مع أن باب الغسل أوسع بدليل غسل الكافر وغسل النجاسة المؤدية الى الزوال دم الشهادة ولا تعارض في الصلاة لتقديتها بغیر الشهيد منهم كما مر (قوله وغسله) أي طهره ولو بالتيمم (قوله لم يصل عليه) هو المعتمد وشارك صحبة صلاة فاقد الطهورين في الصلوات بحجرة الوقت (قوله وجوازها) منصوب عطفا على ضمير زاده دفعه ما يمتوهم من

الاكثرين (قوله بل المستحب الخ) زاد الاسنوي نقلا عن شرح المذهب فلا يرفع صوت بقراءة قول لا تروا غيرها (قائمة) اللفظ يسكون التين وقتلها الاصوات المرتفعة ويقال فيه لفاظ على وزن كتاب قاله الجوهري (قول المتن ولو اختلط الخ) انظر المؤنة هنا على من وماذا يجب على أولياء المسلمين مع عدم معرفة أعيان الموتى (قول المتن مسلمون) أي ولو واحدا (قوله ولو يغتفر) أي كما اغتفر ذلك في الزكاة نحو نوبت هذا عن مالي القائب ان كان باقيا والافضل الحاضر وفي الصوم كان ينوي ليلة الثلاثاء من رمضان صوم غد ان كان منه وفي الحج كان ينوي احوا ما كحرام زيد قال الاسنوي وقد تعين الكيفية الاولى اذا كان التأخير لا اجتماعهم بخشي منه التغير واعترض مسألة اختلاط الشهداء بأن غسله حرام فدار الامر بين فعل حرام وترك واجب قال وحينئذ فيلزم امتناع الغسل ويلزم منه امتناع الصلاة (قوله واختلاط الشهداء الخ) أي وان كان في الدعاء يقول اللهم اغفر له ويطلق ولا يقول ان كان غير شهيد نية عليه البلقيني (قول المتن تقدم غسله) أي كصلاة الميت نفسه ولانه المأثور (قوله لفقد الشرط) قال الاسنوي هو مشكل والقياس وجوب الممكن كافي الحى (قوله وجوازها) الضمير فيها راجع للصلاة من قول المتن ويشترط لصحة الصلاة (قول المتن على الجنائزة الحاضرة) في القوت لوصلي على الجنائزة وهي سائرة قبل ان توضع في محبتها وجهان (قول المتن على المذهب فيها) قال الاسنوي عبر بالمذهب لان في المسئلة على ما تلخص من

واختلاط الشهداء بغيرهم باختلاط الكفار) ويشترط لصحة الصلاة عليه تقدم غسله وتكره قبل تكفيته فلو مات بهدم ونحوه) كان وقع في بحر (وتعتبر اخراجه وغسله بصل عليه) لفقد الشرط وقوله وتكره قبل تكفيته زاده وجوازها في الروضة على الرافي وقال في شرح المذهب تصح وتكره صرح بالبغوي وآخرون (ويشترط أن لا يقدم على الجنائزة الحاضرة ولا القبر) في الصلاة عليهما (على المذهب فيها)

والرافعي قال حرمت الصلاة على الصحيح وعبارة أصل الروضة في أثناء الباب ولو تقدم على الجنائزة بالحاضرة أو القبر لم تنصح على المذهب والرافعي هنا اقتصر على التقدم على الجنائزة وقال قال في النهاية خرج الامتصاص على القولين في تقدم المأموم على الامام ونزلوا الجنائزة مغفلة الامام قال ولا يبعد أن يقال يجوز التقدم على الجنائزة أولى فانها ليست اماماً متبوعاً بمن تقدمه وهذا الذي ذكره اشارة الى ترتيب الخلاف والافتداف فتقوا على ان الاصح المصح انتهى فأقام النووي بحث الامام طريقة قاطعة بالجواز وطرد في المسئلة الثانية على مقتضى اصطلاحه في تعبيره بالمذهب وقال في شرح المذهب في تقدمه في المسئلتين وجهان مشهوران أحدهما بطلان صلاته وقال المتولي وجماعة ان يجوزنا تقدم المأموم على الامام جاز هذا والا فلا (٣٤٨) على الصحيح واحترزوا بالحاضرة عن الغائبة عن البلد فانه يصل على ما كان تقدم وان

كانت خلف ظهر المصلي للحاجة الى الصلاة عليها لنفع المصلي والمصلي عليه (وجوز الصلاة عليه) أي على الميت (في المسجد) بلا كراهة كما صرح به في الروضة وشرح المذهب وقال فيه بل هي مستحبة وفيها بل هي فيه أفضل لحديث مسلم عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم صلى على سهيل بن بيضاء وأخيه في المسجد واسمه سهل والبيضاء وصف أمهما واسمها دعد وفي تكملة الصغاني اذا قالت العرب فلان أبيض وفلانة بيضاء فالمعنى نقاء العرض من الدنس والعيوب (وبين جعله صوفياً) أي المصلين عليه (ثلاثة فأكثر) قال في الروضة للحديث الصحيح فيه وقال في شرح المذهب انه حسن رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وقال الحاكم

الكرهية من عدم الصحة كما صرح به بعده (قوله منزلة الامام) علم منه اعتبار المسافة وعدم الحائل وغير ذلك وانه تذكر المساواة وتقدم ما يعلم منه ما لاراد بالحاضرة والغائبة وكيفية الصلاة عليها سائرة (قوله وقال المتولي الخ) لو قدم الشارح هذا على ما قبله وجعله جواباً عن المصنف لكان مستقيماً (قوله مستحبة) هو المعتمد (قوله في المسجد) جملة حالية من ضمير صلي الراجع له صلى الله عليه وسلم ومن سهيل لانهما أبوا حيين وما قبل انه من الأول فقط أو انه محتمل أو انه اعذر مردود بما ورد أن عائشة رضي الله عنها صلت على سعد بن أبي وقاص وهي معه في المسجد فاعترض عليها بعض الصحابة فقالت لم ما أمرع ما نسيت فعله صلى الله عليه وسلم بهيل ولعل المصنف لم يكن بانه ذلك وتوهمت انه بلفظ (قوله ثلاثة فأكثر) والثلاثة في الفضيلة سواء فيتخير المسبوق بينها خلافاً لغيره وبحسب الامام صفان كان معه اثنان لانه يقف واحد عن يمينه والآخر خلفه ما فلو حضر مع الامام ثلاثة أشخاص صف واحد عن يمين الامام وواحد بعده خاف الامام والثالث خلف هذا (قوله فرضاً كالاولى) هو المعتمد (قوله لا تستحب الخ) أي فتكون خلاف الاولى نعم فتجب كالوصلى فاذا الطهور بن ثم قدر على أحدهما (قوله لا يتطوع بها) قال النووي أي لا يؤتى بصورتها تطوعاً من غير جنازة وعلى هذا فالنقض المذكور غير وارد فتأمل (قوله ثانياً) أو أكثر (قوله وتقع نفلاً) هو المعتمد (قوله وجهاً مطلقاً) أي غير مقيد بالجماعة في صلاته الاولى أو الثانية وكذا الوجه بكتاها المذكور بعده (قوله ولا تؤخر) أي لا يندب تأخيرها وان لم يخف تغير الميت وان كان المصلي واحداً حديث يسقط به الفرض نعم تؤخر لولي قرب حضوره (قوله وقاتل نفسه كغيره الخ)

كلام الرافعي طريقين أحدهما على القولين في تقدم المأموم على امامه والثانية القطع بالجواز (فرع) لو تقدم الامام لكونه يرى ذلك فالوجه عدم صحة الاقتداء به اعتباراً بعقيدة المأموم (قوله قال ولا تفقد) راجع لقوله قال في الهابة (قوله وقال المتولي وجماعة) لعل الامام منهم فان هذا موافق لما سلف عليه (قوله لحديث مسلم الخ) أي وأما حديث من صلى على الجنائزة في المسجد فلا شيء فانه ضيف وأيضاً فالرواية المشهورة فيه فلانئ عليه قال الاسنوي عن ضعفة الامام أحمد بل قال ابن حبان انه حديث باطل (قوله في شرح المذهب) قال فيه أيضاً والساقط بالاولى عن اليافعين خرج الفرض لانفسه ولان بعضهم ليس أولى من بعض بسقوط الفرض بعده (قوله أي لا تستحب الخ) هي عبارة الروضة وعبارة شرح المذهب يستحب أن لا يعيد (قول المتن وقاتل نفسه كغيره) خالف في ذلك أحمد رضي الله عنه محتجاً بما في صحيح مسلم من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل على الذي قتل نفسه وأجاب ابن حبان بأنه منسوخ ولنا

هو صحيح على شرط مسلم واقتضاء ما من مسلم يموت فيصلي عليه ثلاثة صفوف الاغفر له وهذا الاستثناء معنى رواية حديث غيره الا واجب أي أوجب الله له الجنة (واذا صلى عليه فحضر من لم يصل صلى) لانه صلى الله عليه وسلم صلى بعد الدفن كما تقدم ومعلوم أن الدفن إنما كان بعد صلاة وتقع الصلاة الثانية فرضاً كالاولى وسواء كانت قبل الدفن أم بعده حزم به في الروضة كأصلها فيمنوي بها الفرض كما ذكره في شرح المذهب عن المتولي (ومن صلى لا يعيد) أي لا تستحب له الاعادة (على الصحيح) والثاني تستحب في جماعة لمن صلى منفرداً كذافي الروضة وأصلها وفيه توجبه النفي بأن العادة تكون تطوعاً وهذه الصلاة لا تطوع فيها ونقض في شرح المذهب بعد صلاة النساء مع الرجال على الجنائزة فانها تقع ثالثة في حقهن وهي محبة وقال فيه على الصحيح لو صلى ثانياً صلاته وان كانت غير مستحبة وتقع نفلاً وقال القاضى حسين فرضاً وحكى فيه وجهاً مطلقاً يستحب الاعادة ووجهها بكتاها (ولا تؤخر لولي باده مصلين) ذكره في الروضة (وقاتل نفسه كغيره

خلا قال الامام أحمد وما ورد من أنه لم يصل عليه صلى الله عليه وسلم مذسوخ أو محمول على الزجر (قوله ولو نوى الامام الخ) وكذا لو نوى كل أحد حاضر بن أوجع كل في نية غائب أو حاضر أو غائبين أو حاضر بن سواء انفتحت نيتهم أو اختلفت (قوله والدفن في المقبرة أفضل) وبجواب طالها على ملكه عند التنازع وبجواب الاب على الام في دفن ولد نعم يقدم غير المقبرة عليها الامر لمدموم فيها شرعا نحو كونها مدمومة أو ملكة بمال فيه شبهة أو فيها أهل بدعة أو فسقة أو زنا بها ماله ويقدم الاصلح للميت لو تنازع الورثة مثلاً في دفنه في إحدى مقبرتين مثلاً فان تساوى يقدم من ولايته صلاة ولو امتنع أحد الورثة من دفنه ابتدأ في ملك أحدهم أوجب لاني نبشه كما ينبغي لو بيع محله ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة كفار ولا عكسه فيحرم الا للضرورة فيجوز ولو لم يجمع مسلم وكافر في قبر وحيث حرم وجب نقله ويجوز جعل المقبرة ولو لكفار بعد الانداس مسجداً كما كان مسجده صلى الله عليه وسلم وبكره الدفن في البيت الا في بني فيجب لانه من خواصهم وفي محل مونه الا الشهيد (قوله من الوحشة) فان لم تكن وحشة كأن كانوا جماعة أو كانت مسكونة فلا كراهة (قوله وان يقول بسم الله الخ) قال ابن منبه انها ترفع العذاب عن صاحب القبر أربعين سنة (قوله روى الترمذي الخ) كذا استدله وتبعه في المنهج وغيره واسقاط لفظة والله من كلام المصنف لا يخرج عن الرواية فقول الاسنوي اذا تأملت هذه الروايات لم تجد كلام المصنف موافقاً لواحدة منها مردوداً لان أراد بتأنيها (قوله مخدة بكسر الميم) أي مع فتح الخاء رسمت بذلك للافضاء بها الى الخد (قوله لانه اضاعة مال) الا لقرض كفسكين حزن فلا تحرم وما قيل انه صلى الله عليه وسلم وضع تحته قطيعة جفراء قال اصح انها زعت قبل اهالة القرب عليه وبفرض بقائها فاقرار الصحابة طالبيان الجواز نعم يحرم من مال محجور عليه ولو من التركة

حديث الصلاة واجبة على كل مسلم را كان أو كافراً وان عمل الكفار رواء أبو داود والبيهقي وقال هو أصح ما في الباب الا أنه مرسل والمرسل حجة اذا اعتضد بقولاً كثيراً هل العلم وهو موجود هنا (قول المتن جاز) أي كما وافقني في الظاهر بالعصر مثلاً وقول الشارح كل من مضاف له لما قيل افراد الضمير في عكس مشكل (قوله ولو نوى الامام الخ) مثل هذا ما لو نوى حاضر أو المأموم حاضر آخر وحكمهما ينفهم بالاولى من مسألة الكتاب (قوله لينال الميت دعاء المار بن الخ) قال أئمتنا رحمهم الله ودفن الانبياء في موضع موتهم من الخواص قال الدميري ويستثنى ايضا الشهداء كما في قتلى أحد انتهى وهو مذبحاً جدرضى الله عنه وفي فتاوى القفال الدفن بالبيت مكروه انتهى ولو تنازع الورثة في مقبرتين ولم يكن الميت وصي بشئ فقال بعض المتأخرين ان كان الميت رجلاً فينبغي أن يجاب المقدم في الصلاة والغسل فان استوا أقرع وان كان امرأة أجيب القرى دون الزوج انتهى ولو حفر لنفسه قبراً قال الاسنوي فلا يكون أحق به مادام حياً ذكره العبادي ووافقه العماد بن يونس واستثنى ما اذا مات عقبه انتهى وقضيه جواز الحفر في المسجلة بعده لدفنه وفيه نظر من حيث انه مانع للقبر لتوجه شغله وقد صرحوا بأن رفع القرب على القبر بعد اندراس الميت حرام فيها وقد يلوح غرق (فرع) لا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار وعكسه (قول المتن بسم الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم) روى البيهقي عن العلاء بن الحجاج عن أبيه أنه قال اذا أدخلتموني قبري فقولوا بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنوا على القرب سننا واقروا عند رأي أول البقرة وخاتمها قال ابن عمر ففعل ذلك (قوله روى الترمذي الخ) اذا تأملت هذه الروايات لم تجد فيها شيئاً موافقاً للفظ المصنف (قول المتن مخدة) بل المطلوب كشف عنه والافضاء به الى القرب استكانة وتواضعاً ورجاءاً لرحمة الله وعطفه من الله علينا بالرحمة والعفو في هذا المنزل وقبله وبعده آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم سميت المخدة مخدة لانها آلة لتوضع الخد (قول المتن في تابوت) هو انة فريش ولغة الانصار نأوه ولعل وجه الكراهة كونه اضاعة مال مع عدم ورود ذلك عن السلف بوضع تحت رأسه (مخدة) بكسر الميم أي يكره ذلك لانه اضاعة مال وقال في التهذيب لا بأس به (ويكره دفنه في تابوت

الافى ارض ندية) بتخفيف التختانية (أو خوة) بكسر الراء وقت حها فلا يكره ولا تنفذ وصيته به الا في هذه الحالة وتكون من رأس المال (ويجوز) من غير كراهة (الدفن ليلا ووقت كراهة الصلاة اذا لم يتحره) ذ ك ذلك في الروضة وقال حديث عقبه بن عامر في صحيح مسلم ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله (٣٥٠) عليه وسلم عن الصلاة فبين وان تقبر فبين مونانا وذ ك وقت الاستواء والطلوع والغروب محمول كقائل

(قوله الا في ارض ندية الخ) وكذا التعميم سبع أو ثمر بنحو حريق وغبر الارض الندية أولى والارض التي لا تبلى سر بها أولى كما قاله الرمى فراجعهم (فايدة) يقال ارم البيت كضرب اذابل وارم بشديد الميم كذلك وأصله ارم من نقلت حركة الميم الاولى الى الراء وحذفت أو أذغمت (قوله وتكون من رأس المال) أى مع عدم الوصية والا فمن الثالث (قوله ليلا) نعم يندب للامام منع الكفار من الدفن نهارا ان أظهره (قوله ووقت كراهة الصلاة) قال شيخنا سواء تعلق بالزمان أو بالفعل ولم ينل يصل وسواء حرم مكة وغيره ويجرم مع التحرى في جميع ذلك والتقيد بالفعل وبغير حرم مكة وغيره انما هو في الصلاة ذات الركوع والسجود والعبادة يتحرى من بدفنه (قوله وقصده) هو مصدر مجرور عطفا على تحرى على وجه التفسير (قوله لحكاية الخ) أى فهمون المتفق عليه (قوله المستحب ان يدفن نهارا) فيندب ان يؤخر من مات ليلا اليه الا عند ركنه تغير وذ ك عبارة الروضة لما فيها من الدليل على تأويله الذى ذ كره (قوله للعلم) أى بنفها بهما من التهمى المذكور (قوله وألحق به الامام والغزالي التطيين) المعتمد عدم الالحاق فلا يكره كا ذ كره بعده عن الشافعى رضى الله تعالى عنه (قوله اسم صاحبه) نعم لا كراهة في اسم صالح أو من لا يعرف الابيه (قوله مسيلة) وهى ماجرت عادة الناس بالدفن فيها وان لم يعلم وقبيلها قيل ذلك وليس منها الموات خلافا لبعثهم لانه يملكه بالخفر (قوله هدم) أى وجوب بان علم حاله وقت وضعه والا فلا احتال وضعه بحق كما في البناء الموجود في سواحل الانهار واستثنى بعضهم من وجوب الهدم مشاهد الصالحين والعلماء (قوله بحرمه البناء) ولو نحو بيت لياوى فيه الزائر ون وسواء باطن الارض وظاهرها ومنه الاسرار المشهورة الآن

وأيضالم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين (قول المتن ليلا) قال الاسنوى لانه صلى الله عليه وسلم وكذا أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم دفنوا كذلك وقوله وقت كراهة الصلاة لان له سببا مقدما (قول المتن اذا لم يتحره) الضمير فيه راجع للوقت من قوله ووقت كراهة الصلاة (قوله محمول الخ) قال الاسنوى الامر مختص بهذه الثلاثة فلا يدخل وقت الكراهة المتعلقة بالفعل كبعد الصبح والعصر قال فاعلم ذلك فان الحديث والمعنى وكلام الامام يدل عليه ونبه على ان عبارة المصنف تقتضى ان التحرى حرام كتحرى الصلاة (قوله وهو النهار) المتوجه الحاق ما قبل الشمس منه بالليل واعلم ان الاسنوى نازع في استحباب التأخير عن وقت الكراهة لفوات الامراع المطلوب وقال ان النوى لم يذ ك ذلك في الروضة وشرح المذهب (قوله وسكت الخ) فيه رد على الاسنوى حيث قال لم يذ ك الفضل في غير أوقات الكراهة في الروضة ولا غيرها وبالجملة فالذى اقتضاه المتن وحاوله الشارح سن التأخير من الليل الى النهار ومن وقت الكراهة الى غيره وقد حاول الاسنوى بحثا خلاف الامر بن نظرا الى طلب المبادرة (قوله فى الآخر) يرجع الى قوله وغير وقت الكراهة وقوله للعلم بها الضمير فيه راجع للفضيلة من قوله عن الفضيلة (قوله وذ ك فيه الخ) وأما المسئلة الثانية فقدم دليلها وهو الاجماع (قول المتن والبناء) قال الاسنوى سواء كان البناء بيتا أم قبة أو نحو ذلك انتهى وسأفى في كلام الشارح (قول المتن والكتابة) قال السبكي يفنى عدم الكراهة اذا كتب قدر الحاجة للاعلام لما سأتى انه يستحب وضع شئ يعرف به الميت (قوله وهو الجير) يسمى أيضا القصة بفتح القاف قال الائمة وحكمة النهى التزيين أقول واضاعة المال لغير غرض شرعى

والغروب محمول كقائل
القاضى أبو الطيب والمتولى
على تحرى ذلك وقصده
لحكاية الشيخ أبى حامد
وجاعة الاجماع على عدم
كراهة الدفن في الاوقات
التي نهى عن الصلاة فيها
وتقبر بفتح النون وضم
الموحدة وكسرها ندفن
(وغيرهما) أى غير الليل
وهو النهار وغير وقت
الكراهة (أفضل)
للدفن منهما أى فاضل
عليهما وعبارة الروضة
المستحب ان يدفن نهارا
وسكت فيها وفي شرح
المذهب المذكور فيه جميع
ما ذ كره في المسئلتين عن
الفضيلة في الآخر للعلم بها
من النهى وذ ك فيه
للمسئلة الاولى حديث جابر
ابن عبد الله قال رأى ناس
نارا في المقبرة فأتوها فاذا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في القبر واذا هو يقول
ناولونى صاحبكم واذا هو
الرجل الذى كان يرفع صوته
بانه كرواه أبو داود باسناد
على شرط الشيخين (ويكره
تجصيص القبر والبناء)
عليه (والكتابة عليه)

هذه المسائل وما بعد هاذ كرها الزا فى الاما يقبه عليه قال جابر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجصص القبر وان يبنى عليه (قول رواه مسلم زاد القردنى وان يكتب عليه وان يوطأ وقال حسن صحيح والتجصيص التبييض بالجص وهو الجير وألحق به الامام والغزالي التطيين وتقل الترمذى عن الشافعى انه لا بأس به وسواء في البناء بناء قبة أم بيت أم غيرهما في المكاتب اسم صاحبه أم غير ذلك في لوح عند رأسه أم في غيره قاله في شرح المذهب (ولو بنى) عليه (فمقبرة مسيلة هدم) البناء بخلاف ما اذا كان في ملكه وصرح في شرح المذهب بحرمه البناء فيها

(ويندب أن يرش القبر بماء) لأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبر سعد رواه ابن ماجه وأمر به في قبر عثمان بن مظعون رواه البراء وسعد الله كور هو ابن معاذ كافي طبقات ابن سعد قال في الروضة قال صاحب التهذيب وبكره أن يرش على القبر ماء الورد وتقول في شرح المذهب كراهة هذا وإن بطل القبر بالخلوق عن المتولي وآخرين لأنه إضاعة مال (وبوضع عليه حصي) روى الشافعي أنه صلى الله عليه وسلم رش على قبر ابنه إبراهيم ماء ووضع عليه حصياء وهي بالمدى بالوحدة الحصى الصغار وهو حديث مرسل (وعند رأسه حجر أخشبة) روى أبو داود وأسانيد جيد أنه صلى الله عليه وسلم وضع حجرا أي صخرة عند رأس عثمان بن مظعون (٣٥١) وقال أنعم بها قبر أخى وأدفن اليه من مات من أهلى وتعلم معنى

مات من أهلى وتعلم معنى علم من العلامة (وجمع الاقارب في موضع) ذكره الشيخ في المذهب واستدل بالحديث المذكور ونقله المصنف في شرحه كالروضة عن الشافعي والاصحاب وقال فيه قال البندنيجي ويستحب أن يقدم الأب إلى القبة ثم الأسن فالأسن (و) تنسب (زيارة القبور للرجال) روى مسلم عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها قال في شرح المذهب واختلف العلماء في دخول النساء فيه والمختار عند أصحابنا أنهن لا يدخلن في ضمير الرجال (وتكره للنساء) لقلة صبرهن وكثرة جزعهن (وقيل تحرم) قاله الشيخ في المذهب واستدل بحديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور رواه الترمذى وغيره

(قوله ويندب أن يرش القبر) أي حال الدفن بعد تمامه (قوله بماء) أي طاهر على المعتدود بارد ويحرم بالنجس وبكره بماء الورد نعم يستحب أن قصد به أكرام الملائكة ولا يكفي المطر خلافا لبعضهم لعدم فعلنا (قوله عند رأسه) قال الماوردي وكذا عند رجليه (قوله أخى) أي عثمان وهو أول مهاجر دفن في البقيع وذكر الأخوة فيه للشفقة والحنوا وأخوة الاسلام وادعى بعضهم أنه آخرهم من الرضا عنه ولم أره فراجع (قوله وجمع الاقارب) وكذا محارم الرضاع والمصاهرة والاصدقاء والازواج والارقاء والعتقاء ويقدمون بماء تقديم الدفن إن أمكن (قوله وتكره للنساء) وكذا الخنثى وتحرم على معتدة ولو عن وفاة وبغير إذن حليل نعم يندب لمن كالرجال زيارة قبره صلى الله عليه وسلم لأنه من أعظم القربات وكذا سائر الانبياء والاولياء قاله شيخنا الرملى قال القاضي ويستحب زيارة الميت لمن كان يزوره حيا لقراءة أو صلاح أو صداقة وكذا لقصد رحم عليه أو اعتبار به أو نحو ذلك (فرع) روح الميت لها ارتباط بقبره لا تفارقه أبدا لكنها أشد ارتباطا به من عصر الخميس إلى شمس يوم السبت ولذلك اعتاد الناس الزيارة يوم الجمعة وفي عصر الخميس وأما زيارة صلى الله عليه وسلم لشهداء أحد يوم السبت فلضيق يوم الجمعة عما يطلب فيه من الاعمال مع بعدهم عن المدينة انتهى (فرع) وضع نحو الجريد والرحمان مندوب ولا يجوز لغير مالك أخذه مادام ربطا لتعلق حق الميت به وإذا جف جاز لكل أحد أخذه ولو كان من وقف عليه لجريان العادة به فقد ورد أنه يخفف عن الميت بوضعه العذاب مادام ربطا وأنه يستغفر له كذلك (قوله وإيسلم) أي الزائر لقبور المسلمين ويحرم على الكفار ويندب استقبال وجه الميت حال الهرأة والدعاء وإن يكون قائما وإن رفع يديه في الدعاء إلى السماء (قوله ويقرأ) أي شيئا من القرآن ويهدي نواحيه للميت وحده أو مع أهل الجبانة ومما ورد عن السلف أنهم من قرأ سورة الاخلاص إحدى عشرة مرة وأهدى نواحيها إلى الجبانة غفر له ذنوب بعدد الموتى فيها وروى السلف عن علي رضي الله عنه أنه يعطى لمن لا يجوز بعدد الاموات (قوله ولا تفتنا) وروى عن علي رضي الله عنه اللهم رب هذه الاجساد البالية والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة أنزل عليها رحمة منك وسلامتي (قوله من بلد موته) أي محل موته ولو بصحراء وتقييده بالبلد لاجل

(قول المتن ويندب أن يرش الخ) قال الاذرى حضرت جنازة بحلب فوقع عقب دفنها مطر غزير فقلت لهم هذا يكفي عن الرش انتهى قال الغزوى وفيه نظر يعرف من غسل الغريق (قوله عثمان بن مظعون رضي الله عنه) هو أول من دفن بالبقيع من المهاجرين (قوله وتعلم بمعنى علم الخ) هو ما مضى أنعم الذي في الحديث (قول المتن وإيسلم الزائر) في الحديث ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الاعرفه ورد عليه السلام رواه عبد الحق في الاحكام وقال اسناده صحيح (قوله ونصبه) زاد الاسنوى جواز جره على البدل وقوله للتبرك يجوز أن يكون عائدا إلى الموت في تلك البقعة والموت على الاسلام

وقال حسن صحيح وضم في شرح المذهب إلى شيوخ صاحب البيان والدائر على الاسنة ضم زيارت جمع زوار جمع زائرة سما عواذائر قياما (وقيل تباح) إذا أمنت الفتنة عملا بالأصل والحديث فيما إذا ترتب عليها بكاء ونوح وتعدد كهاتهن وفهم المصنف الإباحة من حكاية الرافعي عدم السكرانة وتبعه في الروضة وشرح المذهب وذكر فيه حل الحديث على ما ذكرنا الاحتياط للجواز ترك الزيارة لظاهر الحديث (وليسلم الزائر) فيقول كما قال صلى الله عليه وسلم وقد خرج إلى المقبرة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون رواه مسلم زاد أبو داود وابن ماجه اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم واسنادها ضعيف وقوله دار أي أهل دار ونصبه على الاختصاص والثناء وقوله إن شاء الله للتبرك (وبقرأ أو يدعو) عقب قراءته والدعاء بنفع الميت وهو عقب القراءة أقرب إلى الإجابة (وبحرم نقل الميت) قبل

دفنه من يلمسونه (الى بلد آخر) ليتدفن فيه (وقيل يكره الا ان يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس) فيختار ان ينقل اليها الفضل
الدفن فيها (نص عليه) الشافعي رضي الله عنه ولفظه لا أحبه الا ان يكون الى آخره وقال بالكراهة البغوى وغيره (٣٥٢)

كلام المصنف (قوله الى بلد آخر) أى نجر العادة بدفن أهله فيه (قوله بقرب مكة) المراد بالقرب ان لا يتغير
في مدة نقله والمراد بمكة جميع الحرم والمدينة حرمها أيضا وبيت المقدس مقبره ويتجه جواز النقل في هذه
الثلاثة لا يشرف فيها لاعتكاسه (قوله فيختار ان ينقل) ولوشهيد او الشك في غيره بعد غسله وتكفينه
والصلاة عليه لتعلقها بأهل محل موته قال شيخنا الرملى وينقل أيضا المقابر الصالحة ومن دار حوب وأهل بدعة
وفسق وفساد أرض وعموم سيل (قوله وينش بعد دفنه للنقل وغيره حرام) ولولم يحرم مكة ومحل الحرم قبل
البلاء ولا يتصور نقل بعده فلا حرمه بل تحريم عمارة القبر ونسويته كذا في المنهج قال بهض مشايخنا وعطف
التسوية تفسير لان البناء حرام مطلقا وسواء فيأذ كراه الصالح وغيره (قوله فان تغير) ولو بالرائحة الكريهة
على المعتمد (قوله اذ لم يرض) شامل لما اذا طلبه أو سكت نعم يكره له طلبه واذا رضى حرم النباش ومثل الطلب
مالو كان لمحجور عليه ولولم يوجد ما يكتفى فيه لونيئش غير الثوب الذى كفن فيه لم يحجربنشه (قوله وفيده
المصنف) أى قيد صاحب المذهب الوجوب بالطلب وهو المعتمد فعند عدم الطلب يجوز ولا يجب وحمل
الشارح كلام المناهج على الوجوب مع الاطلاق غير صحيح فتأمل ولو بلغ مال نفسه ولو أكثر من الثلث ولو في
مرض موته حرم بنشه وحرم شق جوفه لاخر اجه أو مال غيره فكذلك ان لم يطلبه صاحبه والاوجب أو ان
ضمنه لصاحبه وما في حاشية شيخنا الزياى من عدم النباش مع الضمان لم يوافق هو عليه (قوله اغبر القبلة)
ومنه الاستلقاء كما مر ولو دفن في مسجد نبش مطلقا وأخرج منه وبحرم نبش لم يمتد أوفتح فسقية لدفن
ميت آخر لغير ضرورة وبحرم ازالة عظام الميت الاول عن محلها كذلك أما بعد الانداس فيجوز مطلقا
ولو ظهر عظام ميت قبل تمام حفر القبر وجبر دمه وسفرها أو بعد تمامه وضع معه (قوله لا للتكفين) أى
لا يجوز بنشله ولا الصلاة عليه خلافا لما في شرح المذهب ولا دفنه في الحرير وان حرم (فروع) قد نبش
الميت في صور تكامل رجلي حياة جنبها فتنبش وبشق جوفها من غير اخراج لها من القبر لانه أستر وبخرج
الجنبين وكذا قبل دفنها فان لم يرج حياته ترك دفنها حتى يموت وغلط من قال بوضع على بطنها حتى تقبيل لموت
وكتعليق طلاق أو عتق أو نذر على مولود بذكورة أو أنثى ودفن قبل العلم بها وكدهوى زوجية من رجل
واسرة على ميت دفن قبل العلم بحاله فأقام كل بيته فان ظهر خنثى قدمت بيته الرجل كما يأتي في الفرائض
وكما حوق ندواة أو سبل وكاختلاف ورثة في ذكورة وأنثى للارث وكدهوى جان شال عضو كاصبع خلقه
وكتداعي اثنين مجهولا احتيج لمرصه على قائف وكز باده كفن في العدد لا في الصفة اذا طلبه الورثة وكوضع
الاموات على بعضها كالامتنعة ولا ينبش لشهادة على صورته على المعتمد (تنبيهات) يحصل بالصلاة على الميت
السبوق بالحضور معه من محل موته قبراط من الاجو وفي الحديث انه كجبل أحد أو كجبل العظيم فان استمر
معه الى تمام الدفن لا المواراة فقط حصل له قبراط آخر مثله وبحصل بالصلاة عليه مع الحضور معه الى تمام الدفن من
غير حضور قبلها قبراط فقط ولا يحصل واحدهنهما بالحضور بغير صلاة وفي بعض نسخ شيخنا الرملى انه يحصل

وبالحرمه القولى وغيره
ووجهه أن في نقله تأخير
دفنه المأمور بتجهيله
وتعريضه لمكان حرمة
وتغيره وغير ذلك وقد صح
عن جابر رضى الله عنه
قال كنا حملنا القتلى يوم
أحد لندفنه فجاؤنا منادى
النبي صلى الله عليه وسلم
فقال ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يأمركم أن
تدفنوا القتلى في مضاجعهم
رواه أبو داود والترمذى
والنسائي بأسانيد صحيحة
وقال الترمذى حديث
حسن صحيح ذكر ذلك
كله في مسئلة النقل في
الروضة وشرح المذهب
(وينشه بعد دفنه للنقل
وغيره حرام الا لضرورة
بان دفن بلا غسل) وهو
واجب الفصل فيجب بنشه
تداركا لنفسه الواجب مالم
يتغير قال في شرح المذهب
والصلاة عليه قال فان تغير
وخشى فساده لم يحجربنشه
لما فيه من انتهاك حرمة
(أو في أرض أو ثوب
مفصوبين) فيجب بنشه
وان تغير ليرد كل على صاحبه
اذا لم يرض ببقائه وفي
الثوب وجهه أنه لا يجوز
النبش رده لانه كالتلف
فيعطى صاحبه قيمته

(أودفع فيه) أى في القبر (مال) خاتم أو غيره فيجب بنشه لا خذه قال في شرح المذهب هكذا أطلقها أصحابنا وقيد
المصنف بما اذا طلبه صاحبه ولم يوافقوه على التقييد (أو دفن لغبر القبلة) فيجب بنشه مالم يتغير وتوجهه للقبلة كما تقدم (لا للتكفين في
الاصح) لان الغرض منه الستر وقسمه التراب والاكتفاء به أولى من هتك حرمة النباش والثاني يقبسه على الفصل (ويسن أن يقف جماعة

بالصلاة من غير حضور قبلها وبعدها قيراط دون قيراط من حضر ولم يرتفع شيخنا الزيادة بل نقل أن تلك النسخة مرجوع عنها وفي ابن عبد الحق موافقة شيخنا الرمي وفيه أنه لو صلى على جنازة صلاة واحدة تعدد القيراط بعددهم انتهى قال العلامة العبادي ومحلها أن شيع كلهم إلى تمام دفنه وهو وافق لما تقدم عن شيخنا وهذا كله في الحاضر الغائب والقبر كاهو ظاهر كلامهم (فرع) لا يسئل غير بالغ ولا شهيد ولا نبي ولا مجنون لم يسبق له تكليف وغير هؤلاء يسئل على المعتمد (قوله بعد دفنه) وبعد أهالة التراب عليه أولى وكذا التلقين وهو مندوب على من يسئل في قبره وإن كان بدعة وإعادته ثلاثا مندوبة أيضا ومنه أن يقول يا عبد الله ابن أمة الله أذكرك ما خرجت عليه من دار الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وإنك رضى بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً وبالقرآن أماماً وبالكعبة قبله وبالمؤمنين أخواناً ويجلس الملقن عند رأس القبر وينبغي كونه من أهل الصلاح ومن أقاربه أولى ونسبته إلى أمه بقوله ابن أمة الله دون أبيه ستر عليه كما قاله شيخنا وفي شرح شيخنا الرمي أن المشهور في يوم القيامة دعاء الناس بأبائهم كما في صحيح البخاري وقيد بغير ولد الزنا والمنفي قال على أنه في المجموع خير بين أن يقول فلان ابن فلان أو فلان ابن أمة الله انتهى وفي ذلك ميل إلى ما قاله شيخنا أولاً نظراً للستر المذكور وقد روى الطبراني عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال إن الله يدعو الناس يوم القيامة بأسمائهم سترامنه على عبادته انتهى بلفظه وهذا معارض لما روى عن صحيح البخاري الآن يؤول بنحو دعاء بعض أفرادها بأبائهم للتشريف أو تخصيص أو أكرام أو نحوها (قوله لجيران أهله) وكذا لمعارفه ولو غير جيران (قوله يومهم وليتهم) أي يوماً ولية وإن تأخرت عنه قال شيخنا الرمي ومن البدع المنكرة المكروه فعلها كإتيان الروضة ما يفعله الناس مما يسمى بالكفارة ومن صنع طعام للاجتماع عليه قبل الموت أو بعده ومن الفج على القبر بل ذلك كله حرام إن كان من مال محجور ولومن التركة أو من مال ميت عليه دين وترتب عليه ضرر أو نحو ذلك والله أعلم

فيقال له يا عبد الله ابن أمة الله أذكرك ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأنك رضى بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً وبالقرآن أماماً وبالكعبة قبله وبالمؤمنين أخواناً حديث ورد فيه زاد في الروضة الحديث وإن كان ضعيفاً لكنه اعتضد بشواهد وأن الملقن يجلس عند رأسه وأن الطفل ونحوه لا يلقن زاد ابن الصلاح في فوائده رحلته عن شرح الوسيط لخير الدين بن الوحيه وجهين في أن التلقين قبل أهالة التراب أو بعدهما قال والمختار الأول وقال الشيخ عز الدين التلقين بدعة لم يصح فيه شيء (فرع) قال صاحب الاستقصاء يستحب إعادة التلقين ثلاثاً وأعلم أنه لا يشك على هذا قوله تعالى وما أنت بمسمع من في القبور ونحوه لأنهم يسمعون في وقت دون وقت (قول المتن لجيران أهله تهبة الخ) عطف على أن يقف

(تم الجزء الأول من حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى على المنهاج)

(ويليه الجزء الثاني أوله كتاب الزكاة)

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لأخيك وأساءوا له التثبيت فإنه الآن يسئل وعبارة شرح المذهب يستحب أن يمكث على القبر بعد الدفن ساعة يدعو لليت ويستغفر له نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب والرافعي اقتصر على أن يقف على القبر يستغفر لليت وذكر الحديث (و) بسن (الجيران) أهله تهبة طعام يشعبهم يومهم وليتهم (لشفاهم بالحزن عنه) وبلغ عليهم في الاكل (ندباً للابضعفوا بتركه) ويحرم تهيبته للناجحات والله أعلم لانه اعانة على معصية وقوله لجيران أهله أحسن كما قال في الروضة من قول الرافعي لجيرانه ليدخل فيه ما لو كان الميت في بلد وأهله في غيره والأبعد من قرابته كالجيران ذكره في الروضة كأصلها والأسل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما جاء خبر قتل جعفر بن أبي طالب في غزوة مؤتة اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد جاءهم ما يشغلهم رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي وقال الحاكم صحيح الاسناد ومؤتة بضم الميم وسكون الهززة موضع معروف عند الكرك وقتل جعفر في جمادى سنة ثمان

(فهرست الجزء الاول من حاشية القليوبي وجمعية على شرح المحلى على المنهاج)

صحيفة

- ١٦ كتاب الطهارة
٢٩ باب أسباب الحدث
٣٨ فصل في آداب الخلاه وفي الاستنجاء
٤٤ باب الوضوء
٥٦ باب مسح الخف
٦١ باب الغسل
٦٨ باب النجاسة
٧٦ باب التيمم
٨٦ فصل يتيمم بكل تراب طاهر
٩٨ باب الحيض
١٠٢ فصل في بيان المستحاضة الخ
١١٠ (كتاب الصلاة)
١٢٠ فصل انما تجب الصلاة على كل مسلم الخ
١٢٤ فصل في كيفية الأذان
١٣٢ فصل استقبال القبلة
١٣٩ باب صفة الصلاة
١٧٥ باب شروط الصلاة
١٨٦ فصل تبطل الصلاة بالنطق
١٩٥ باب سجود السهو
٢٠٥ باب سجود التلاوة والشكر
٢٠٩ باب صلاة النفل
٢٢٠ (كتاب صلاة الجماعة)
٢٢٨ فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته
٢٣٦ فصل لا يتقدم المأموم على امامه الخ
٢٤٤ فصل شروط القدوة في الابتداء أن ينوي المأموم مع التكبير الاقتداء
٢٤٧ فصل يجب متابعة الامام في أفعال الصلاة
٢٥١ فصل اذا خرج الامام من صلاته
٢٥٥ باب صلاة المسافرين
٢٥٩ فصل طوئل السفر فمأنيته وأربعون ميلا
٢٦٤ فصل يجوز الجمع بين الظهر والعصر فتدعى الخ
٢٦٨ باب صلاة الجمعة
٢٨٣ فصل يسن الغسل لحاضرها

- ٢٩٠ فصل من أدرك ركوع الثانية أدرك الجمعة
 ٢٩٦ باب صلاة الخوف
 ٣٠٢ فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير بفرش وغيره
 ٣٠٤ باب صلاة العيدين
 ٣٠٨ فصل يندب التكبير بغروب الشمس ليلتي العيد
 ٣١٠ باب صلاة الكسوفين
 ٣١٤ باب صلاة الاستسقاء
 ٣١٩ باب ان ترك المكلف الصلاة جاحدا وجوبها كفر
 ٣٢٠ (كتاب الجنائز)
 ٣٢٧ فصل يكفن بماله ابيه حيا
 ٣٣٠ فصل لصلاته اركان احدى النية
 ٣٣٩ فصل أقل القبر حفرة تمتع الرابحة

(ن ت)

